

# صَحِيحُ مُسْلِمٍ

لِلإمام الحافظ ابن الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن قمر بن كوشان القشيري  
النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هجرية المدفون بنصر آباد ظاهر نيسابور

مع شرحه المسمى

## كَيْسَالُ كَيْسَالِ الْمُعَلِّمِ

لِلإمام أبي عبد الله محمد بن خلفه الوشناقي الأبي المالك المتوفى سنة ٨٢٧ أو سنة ٨٢٨ هجرية.

وشرح المسمى

## مُكَيِّسَالُ كَيْسَالِ الْإِكْبَالِ

لِلإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني المتوفى سنة ٨٩٥ هـ  
رحم الله الجميع وأسكنهم في جنات المحل الرفيع

تنبيه: جعلنا متن صحيح الإمام مسلم بصدر الصحيفة ونزيلها شرح السنوسي مفصلاً بينهما بجدول إلى كتاب الإيمان  
ومن جعلنا متن الصحيح بالرامش وشرح الأبي بصدر الصحيفة ونزيلها شرح السنوسي.

تنبيه: لو وجد نسخة من شرح الإمام الأبي في المكتبة القديرة المصرية النزاهة مقابل نسخة الزايدة من المغرب  
على تلك نسخة وان كانت النسخة المغربية أصح منها احتياطاً وطراً نينة للباب.

## الجزء الرابع

دار الكتب العلمية

بيروت لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

### ﴿ كتاب النكاح ﴾

(د) النكاح لغة الضم \* الزواج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطء قال وترتيب ن ك ح على هذا الترتيب لزوم شئ لشيء را كبا عليه \* ثم اختلف فقطع المتولى وغيره بأنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء \* وبه جاء القرآن \* وعكس ذلك أبو حنيفة وقيل هو مشترك \* وقال الفراء النكح بضم النون البضع والبضع الفرج فعنى نكحها أصحاب نكحها أى أصاب فرجها \* وقال الفارسي فرقت العرب بين الوطء والعقد فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان يعنون عقد عليها واذا قالوا نكح امرأته لم يعنوه الا الوطء \* قلت \* فقول الفارسي يرجع الى أنه مشترك ويتعين المقصود بالقرائن التي ذكر \* وقال بعضهم أصل النكاح العقد واستعير للجماع \* وأما العكس

### ﴿ كتاب النكاح ﴾

﴿ ش ﴾ النكاح لغة الضم \* الزواج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطء قال وتركيب نون كاف جاء على هذا الترتيب لزوم شئ لشيء را كبا عليه هو \* ثم اختلف فقطع المتولى وغيره بأنه حقيقة في العقد ومجاز في الوطء \* وبه جاء القرآن \* وعكس ذلك أبو حنيفة وقيل مشترك وقال الفراء النكح بضم النون البضع والبضع الفرج فعنى نكحها أصاب نكحها أى فرجها وقال الفارسي فرقت العرب بين العقد والوطء فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان يعنون عقد عليها واذا قال نكح امرأته لم يعنوا الا الوطء (ب) وقال بعضهم أصل النكاح العقد واستعير للجماع \* وأما العكس فمحال لان أسماء النكاح

فحال لان أسماء النكاح كلها كنيات لاستقباهم ذكره ومحال أن يستعبر من لا يقصد الفحشاء اسم ما يستقيم لما يستحسن \* وأما حقيقة النكاح عرفا فقال ابن بشير هو العقد على البضع بعوض فقيل عليه أنه غير مانع لدخول بعض صور الزنا ولا جامع لخروج ما عقد على أن لا صداق وإن أراد النكاح الصحيح فغير مانع لدخول نكاح المتعة وما عقد بغير ولي وكثير من صور الفساد وقول ابن الحاجب النكاح أركان الصيغة والولي والزوج والرجعة والصداق فقال ابن عبد السلام إنما يحدده لأنه اكتفى بذلك أركانه إذا لمعنى للحد إذا ذكر جميع أجزائه ورد عليه بأن الأجزاء التي يكتفى بذلك رها عن الحد إنما هي الأجزاء العقلية التي يصح حمل كل واحد منها على الحقيقة كالحيوانية والناطقة بالنسبة إلى الإنسان وأما الأجزاء الحسية كالماء والطين والحجر بالنسبة إلى البيت فإنه لا يكفي ذكرها إذا يصح حمل كل واحد منها على البيت فلا يقال البيت حجر ويقال الإنسان حيوان \* ورسمه الشيخ بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجهة بقيتها بينة قبله غير عالم عاقدها حرمتها إن حرما الكتاب على المشهور والاجماع على الآخر فبقوله غير موجهة بقيتها خرج تحليل وطء الأمة إذا وقع بينة وبقوله بينة قبله أي قبل التلذذ دخل ما عقد وتأخرت فيه البينة عن العقد لان البينة إنما هي شرط في الدخول لافي العقد وبقوله غير عالم حرمتها أي حرمة المتعة (قوله ألاز وجك) (د) فيه استحباب عرض الرجل مثل هذا على صاحبه الذي ليست له زوجة بهذه الصيغة وهو صالح لزوجها \* قلت \* جعله عرضا وقيل أنه تخصيص والفرق بينهما ما اعتبار الأرقام الاعرابية منذ كور في كتبها وأما الفرق باعتبار المعنى فقيل مانأ كبد الطالب فيه تخصيص ومأم بتأ كد عرض وقيل ما كان الخثوث عليه من عند المتكلم هو عرض وما كان لا من عنده فهو تخصيص والجاربه هنا ليس من عند عثمان في الظاهر فهو تخصيص (قوله شابة) (د) فيه استحباب تزوج الشابة لانها المحصلة لمقاصد النكاح أحسن استمتاعا وأطيب نسكها وأرغب في الاستمتاع وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجل منظر وألين لمسا وأقرب

---

كلها كتابة لاستقباهم ذكره فحال أن يستعار ما يستقيم لما يستحسن وأما حقيقة النكاح عرفا فقال ابن بشير هو العقد على البضع بعوض فقيل عليه غير مانع لدخول بعض صور الزنا ولا جامع لخروج ما عقد على أن لا صداق وإن أراد نكاح الصحيح فغير مانع لدخول نكاح المتعة وما عقد بغير ولي وكثير من صور الفساد وقال ابن الحاجب أنه كالمصيغة والولي والزوج والرجعة والصداق فقال ابن عبد السلام إنما يحدده لأنه اكتفى بذلك أركانه إذا لمعنى للحد إذا ذكر جميع أجزائه ورد عليه بأن الأجزاء التي يكتفى بذلك رها عن الحد إنما هي الأجزاء العقلية التي يصح حمل كل واحد منها على الحقيقة كالحيوانية والناطقة للإنسان وأما الأجزاء الحسية كالماء والطين والحجر بالنسبة إلى البيت فإنه لا يكفي ذكرها إذا يصح حمل كل واحد منها على البيت فلا يقال البيت حجر ويقال الإنسان حيوان \* ورسمه الشيخ بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجهة بقيتها بينة قبله غير عالم عاقدها التحريم حرمتها إن حرما الكتاب على المشهور والاجماع على الآخر فبقوله غير موجهة بقيتها خرج تحليل وطء الأمة وبقوله بينة قبله أي قبل التلذذ دخل ما عقد وتأخرت فيه البينة عن العقد لان البينة إنما هي شرط في الدخول لافي العقد وبقوله غير عالم حرمة المتعة (قوله شابة) (ح) فيه استحباب تزوج الشابة لانها المحصلة لمقاصد النكاح أحسن استمتاعا وأطيب نسكها وأرغب في الاستمتاع وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجل منظر وألين لمسا وأقرب تعلم الما يرضى من الأخلاق

\* حدثنا يحيى بن يحيى  
التميمي وأبو بكر بن أبي  
شيبه ومحمد بن الملاء الهمداني  
جميعا عن أبي معاوية واللفظ  
ليحيى قال يحيى أخبرنا أبو  
معاوية عن الأعمش عن  
إبراهيم عن علقمة قال  
كنت أمشي مع عبد الله  
بن قيس عثمان فقام معه  
يحدثه فقال له عثمان يا أبا  
عبد الرحمن ألاز وجك  
جارية شابة

تعلما يرضى من الاخلاق (قوله) لعلها تذكرك بعض ماضى من زمانك (د) أى تذكريها ماضى من قوة شبابك فان ذلك ينعش البدن ﴿قلت﴾ يحتمل لعل انها على بابها من الترجى ويحتمل أنها للتقليل وأخبرت عن بعض شيوخنا انه قال كنت أظن انى عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت فى نفسى من النشاط ما كنت أعهد فى الصغر (ط) وانما قال له ذلك لانه كان قد قلت رغبته فى النساء اما لا اشتغاله بالعبادة أو لسن أو لهما ﴿قلت﴾ فعلى انه لسن ففيه جواز نكاح ذى السن البكر ويأتى الكلام على ذلك فى حديث جابر ان شاء الله تعالى (قوله) لئن قلت ذلك لقد قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ المعنى لئن حضضتنى على ذلك فقد حضضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه مطابق لما أرشد فيه وكان الشيخ يقول انما هو رد عليه والمعنى انه يحض على ذلك من هو فى سن الشبيبة (قوله) يامعشر الشباب ﴿قلت﴾ قال تقي الدين خاطب الشباب بناء على الغالب لقوة الداعى فيهم بخلاف الشيوخ والمعنى معتبرا اذا وجد فى الشيوخ وهذا من كلام تقي الدين يدل ان ابن مسعود كان فى سن الشبيبة والمرجع فى ذلك الى ضبط زمن القضية فيه يعرف ما كان سنه حينئذ (د) المعشر الجماعة المشتركة فى وصف فالرجال معشر والنساء معشر والنساء معشر (قوله) الباء (م) فيها أربع لغات الباء بالمد والهاء والباء بالمدون هاء والباءة بهاء بن دون مد والباء بهاء واحدة دون مد والمراد بالباء ههنا التزوج ويطلق لغة على الجماع وليس المراد فى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع لان من لا يستطيع الجماع لا يحتاج الى صوم (ع) ولا يبعد أن يراد الجماع وتكون الاستطاعتان مختلفتين أى من استطاع منكم الجماع وبلغه وقر عليه فليزوج ان استطاع لتزوج ﴿قوله﴾ فليزوج (م) أو جوب داود لسكاح لهذا الحديث ولقوله تعالى فانكحو الآيات فجعل الأمر للوجوب والحديث من رغب عن سنتي فليس منى والمشهور من مذهب فقهاء الأمصار انه مستحب لان الله تعالى خير نبيه بينه وبين التمسرى فى قوله فانكحو امأطاب لكم الآية فلو كان النكاح واجبا لم يخير بينه وبين التمسرى لانه يخرج الوجوب عن حقيقته ورد عليهم أيضا قوله تعالى الا دلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم الآية اذ لا يقال فى الواجب انه غير ملوم ان فعله قال بعض أصحابنا

لعلها تذكرك بعض ماضى من زمانك قال فقال عبد الله لئن قلت ذلك لقد قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج

(قوله) لعلها تذكرك بعض ماضى من زمانك (ح) أى تذكريها ماضى من قوة شبابك فان ذلك ينعش البدن (ب) يحتمل لعل انها على بابها من الترجى ويحتمل انها للتقليل وأخبرت عن بعض شيوخنا انه قال كنت أظن انى عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت فى نفسى من النشاط ما كنت أعهد فى الصغر (ط) وانما قال له ذلك لانه كان قد قلت رغبته فى النساء اما لا اشتغاله بالعبادة أو بالسن أو لهما (قوله) لئن قلت ذلك (ب) المعنى لئن حضضتنى على ذلك فقد حضضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه مطابق لما أرشد فيه وكان الشيخ يقول انما هو رد عليه والمعنى انه يحض عليه من هو فى سن الشبيبة (قوله) يامعشر الشباب ﴿قلت﴾ قال تقي الدين خاطب الشباب بناء على الغالب لقوة الداعى فيهم بخلاف الشيوخ والمعنى معتبرا اذا وجد فى الشيوخ (ح) المعشر الجماعة المشتركة فى وصف فالرجال معشر والشباب معشر والنساء معشر ﴿قلت﴾ عبارة غير المعشر الطائفة الذين شملهم وصف كالشباب والشيوخ والفتوة والشباب جمع شاب ويجمع على شبان وشبته قال محي الدين وهو عند أصحابنا من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة (قوله) الباء (م) فيها أربع لغات الباء بالمد والهاء والباء بالمدون هاء والباءة بهاء بن دون مد والباء بهاء واحدة دون مد والمراد بالباء ههنا التزوج ويطلق لغة على الجماع وليس المراد فى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع لان من



وكذلك قوله في الحديث فمن لم يستطع فعليه بالصوم يدل أيضا على انه غير واجب لانه خير بينه وبين الصوم والصوم غير واجب كما تقدم في الآية وليس مثله لان الصوم في الحديث مرتب ويصح أن يقال أوجبت عليه كذا ان استطعت فان لم تستطع فقد ندبتك الى كذا (د) داود ومن تابعه من أهل الظاهر انما يوجبونه مرة في العمر والواجب عندهم المقد لا الدخول لمطلق الأمر وحكى بعضهم عنه أنهم انما يوجبونه على من خشى العنت لا على العموم وهذا ان صح من مذهبهم فليس بخلاف للكافة (م) والمذهب انه مندوب ثم يعرض له الوجوب والندب والكراهة والاباحة فيجب في حق من لا ينكح عن الزنا الابوة ويندب في حق من يشتهيه ولا يخشى العنت ولا يقطع عنه الخير ويكره في حق من لا يشتهيه ويقطعه عن الخير ويباح في حق من لا يشتهيه ولا يقطع عنه الخير وقد يقال في هذا انه مندوب للظواهر المرغبة فيه (ع) ويتأكد الدنب في حقه اذا كان ممن يرجو النسل لقوله صلى الله عليه وسلم لم تزوجوا فاني مكاتركم الامم يوم القيامة وكذلك يندب لمن له رغبة في النساء ولا يقدر على الوطء والنكاح قصر طرفه وصورة الاباحة انما هي اذا كان لا يرجو النسل ﴿قلت﴾ والصورة التي يجب فيها انما ذلك اذا لم يفعله الصوم أو التمسرى \* اللخمي والمرأة في انقسام النكاح في حقها كالرجل الا في التمسرى لا تمتاعه عليها قال الشيخ ويوجهه عليه اعجزها عن قوتها أو سترتها الابوة \* ابن بشير وقسمه بعضهم الى الاحكام الخمسة فقال ان خاف لعنت وجب وان خاف لضرر بالمرأة لم يجزه عن الوطء أو عن طلق النفقة الا من حرام حرم وان تشوق اليه وتشوش عليه فعليه ان تركه ندب وان لم تكن له حاجة وقدر على التعفف وتزويج يضييق عليه كره وان استوت حالاته أبيع \* ابن رشدان خاف عدم الوفاء بواجبه كره والقول بنبذيه مطلقا لا يصح (قول) فعليه بالصوم ﴿قلت﴾ أحال على الصوم لم يفاهيه من كسر الشهوة فان شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه (م) فيه الاغراء بالغائب ومن أصل الحجة لا يغري بغائب وقد جاء شاذ اقول بعضهم عليه رجلا ليسنى (ع) كذا جاء هذا الكلام في لفظ الامام وهي عبارة ابن قتيبة والزجاج وغيرهما وفي الكلام بامره ثلاثة أعاليط الاول قوله ولا يغري بغائب فانه وهم من قائله عبارة خرجت من غير تأمل وتحصيل وانما الوجه أن يقال ولا يغري الغائب فهذا غير سبيبه ومن تبعه من الأئمة ﴿قلت﴾ الاغراء لغة التسليط ومنه لغري نكحهم أى لنسلطنك عليهم وأما في الاصطلاح فهو وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر وجهة الاغراء تشتمل على المغري بكسر الراء والمغري والمغري به فاذا قلت دونك زيدا فانت المغري ومخاطبك المغري وزيد الغائب المغري به ودونك كلمة الاغراء والمعنى الزم زيدا الخذف فعل الأمر الذي هو الزم ووضع الظرف الذي هو دونك موضعه

ومن لم يستطع فعليه بالصوم

لا يستطيع الجماعة لا يحتاج الى صوم ﴿قلت﴾ ويصح أن يكون المراد في الحديث الجماعة ويكون معنى ومن لم يستطع ان من قدر على الجماعة لكن لا يستطيع الوصول اليه وأوجب داود النكاح لهذا الحديث والمشهور من مذهب فقهاء الامصار انه مستحب ثم يعرض له سائر الاحكام الخمسة (ح) داود ومن شايه من أهل الظاهر انما يوجبونه مرة في العمر والواجب عندهم المقد لا الدخول لمطلق الأمر وحكى بعضهم أنهم انما يوجبونه على من خشى العنت لا على العموم وهذا ان صح من مذهبهم فليس بخلاف للكافة (ب) أحال على الصوم لم يفاهيه من كسر الشهوة فان شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه ﴿قلت﴾ قال أبو عبيدة فعليه بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عليك زيدا ودونك ولا تقول عليه زيدا

فالغري به أى المساط عليه لا يكون الا غائباً فقوله لا يغري بالغائب خلف بل لا يغري الابه وأما  
 المغري بفتح الراء فلا يكون الا حاضراً مخاطباً ولا يكون غائباً (ع) وإنما لا يغري الغائب لان  
 كلمة الاغراء ليست فعلاً وإنما هى اسم حذف الفعل ووضعت موضعه والأصل فى الحذف أنه إنما  
 يجوز بدليل فكلمة الاغراء فى اغراء المخاطب وضعت موضع فعل حذف لدلالة الخطاب والحال  
 عليه وفى اغراء الغائب وضعت موضع فعلين كل منهما مسند الى فاعل يخصه حذف الفعلان  
 وأحدهما لا دليل عليه لأن التقدير فى قولك عليه رجلاً ليسنى قل له ليلزم رجلاً غيرى وأما أنا فلا  
 تسلط له على فالفعل المسند الى المخاطب الذى هو قل حذف ولا دليل عليه وإنما يدل الحال والسياق  
 على فعل الغائب الذى هو ليلزم مع ما فيه من وضع اسم موضع فعلين ولا نظيره الغلط الثانى أن  
 جميعهم حتى سيويه حمل قوله عليه رجلاً ليسنى على اغراء الغائب حتى أخذ السيرافى يتأوله فقال  
 ان الغائب جرى ذكره فصار كالحاضر المخاطب لان المعنى أن رجلاً قيل له ان فلان يريد أن يوقع  
 بك فقال عليه رجلاً ليسنى وأما أنا فلا أبالي به وعندى أن الجملة ليست باغراء وان كانت بصورة  
 ولم يرد قائل ذلك بتبليغ الغائب أن يلزم غيره وإنما أراد الاخبار عن نفسه بانه غير مبال به ولا  
 مكتوث بامرءه لانه لا يقدر أن يصل الى مراده منه وكثيراً ما يفعله الناس يقول أحدهم للآخر اريك  
 حتى أى اشتغل بنفسك ولم يرد أن يغريه بنفسه ﴿قلت﴾ الاحتجاج بكلام العربى إنما هو من  
 جهة تركيبهم له ونطقهم به وهذا قد ركبته قائله كذلك الغلط الثالث جعلهم الحديث من اغراء الغائب  
 حتى جعله أبو عبيد محتمل أن اجاز اغراء الغائب وجعله السيرافى من باب عليه رجلاً ليسنى وتأوله بما  
 تأول ذلك والصواب أنه ليس من اغراء الغائب بل من اغراء المخاطب كقوله يامعشر الشباب من  
 استطاع منكم فالهأ فى عليه إنما هى لغیر المستطيع اذ لا يصح خطابه بالكاف لانه غير معين لابهامه  
 فى لفظ من وهو كثير ومنه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص الى قوله تعالى  
 فمن عفى له من أخيه شيئاً وقوله تعالى كتب عليكم الصيام الى قوله تعالى فهو خير له وقوله تعالى  
 ومن يقتل منكن الله الى قوله نؤتها أجرها مرتين ومثله لو قلت لرجلين من قام منكما فله درهم  
 فهذه الهأ لا حد للمخاطبين وليست لغائب وكان بعض من لقيناه يجيب بانه إنما جاز ذلك فى هذا  
 الحديث لان ما جاء فى تبليغ الشاهد الغائب يغنى عن اضرار فعل التبليغ المستقيم فى هذا التركيب  
 وهذا ليس بجواب لان تبليغ الشاهد الغائب ودخول الغائب فى خطاب الحاضر يحكم آخر  
 غير هذا الباب من حظه وأمره أن يبلغ الشاهد الغائب ومن قوله صلى الله عليه وسلم أبلغوا عني وقوله  
 رحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ومن عموم ألفاظ الجوع وألفاظ الابهام على ما حقق فى أصول  
 الفقه والحمد لله والاغراء فى كلام العرب سابق على هذا كله (قول) فانه له وجاء (م) قال أبو عبيد  
 الوجاء بكسر الواو والمدرض الأثنيين أى الصوم يقطع شهوة النكاح كما يقطعها الوجاء وحى الفحل

فانه له وجاء \* حدثنا  
 عثمان بن أبى شيبة ثنا جرير  
 عن الأعمش عن ابراهيم  
 عن علقمة قال انى لامشى  
 مع عبد الله بن مسعود عني  
 اذ لقيه عثمان بن عفان  
 فقال لم يابا عبد الرحمن

الافى هذا الحديث قال الطيبي ولما كان ضمير الغائب راجعاً الى لفظة من وهى عبارة عن المخاطبين  
 فى قوله يامعشر الشباب وبين قوله منكم جاز لانه بمنزلة الخطاب وفى عكسه قال القائل

\* أنا الذى سفتنى أمى حيدره \* (قول) فانه له وجاء (م) قال أبو عبيد الوجاء بكسر الواو والمدرض  
 الاثنيين أى الصوم يقطع شهوة النكاح كما يقطعها الوجاء (ب) كان من الظاهر فى الأصل أن يقول فمن  
 لم يستطع فليبه بالجوع والاقلال مما يزيد فى الشهوة وطغيان الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة  
 برأسه وليؤذن أن المطلوب من الصوم إنما هو الجوع والافك صائم بلا وعاءه ﴿قلت﴾ هو من باب

قال فاستخلاه فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال قال لي نعال يا علقمة قال فحفت فقال له عثمان ألا تزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية بكر  
لعله يرجع اليك من نفسك ما كنت تمهد فقال عبد الله لئن قلت (٧) ذاك فذكر بمنثل حديث أبي معاوية \* حدثنا أبو

بكر بن أبي شيبة وأبو كريب  
قالا ثنا أبو معاوية عن  
الاعمش عن عمار بن حمير  
عن عبد الرحمن بن يزيد  
عن عبد الله قال أنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يا معشر الشباب من  
استطاع منكم الباءة فليتزوج  
فانه أغض للبصر وأحصن  
للفرج ومن لم يستطع  
فعلية بالصوم فانه له وجاء  
\* وحدثنا عثمان بن أبي  
شبة ثنا جرير عن الاعمش  
عن عمار بن حمير عن عبد  
الرحمن بن يزيد قال دخلت  
أنا وعمي علقمة والأسود  
على عبد الله بن مسعود  
قال وأنا شاب يومئذ فذكر  
حديثاً رأيت انه حدث  
به من أجلي قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بمنثل  
حديث أبي معاوية وزاد  
قال فلم ألبث حتى تزوجت  
\* حدثني عبد الله بن سعيد  
الاشج ثنا وكيع ثنا  
الاعمش عن عمار بن حمير  
عن عبد الرحمن بن يزيد  
عن عبد الله قال دخلنا  
عليه وأنا أحدث القوم بمنثل  
حديثهم ولم يذكر فلم ألبث  
حتى تزوجت \* وحدثني  
أبو بكر بن نافع العبدى ثنا  
بهز ثنا حماد بن سلمة عن

رضت خصيتها وجى وجاء \* وقال غيره الوقاء أن توجأ المرء والخصيتان قائمتان على حالهما  
والخصاء شق الخصيتين واستصاهلها والجب أن تحمى الشفرة ثم يستأصل بها الخصيتين (ع) أصل  
الوجاء الغمز ومنه وجاء في عنقه اذا غمز وودفه ووجاء بالخنجر وجأسا كن الجهم في المصدر اذا فحسه  
وطعنه وهو ايضا اللزق ومنه الوجيئة تمر بحل بالبن والممن ويرض حتى يلتزق بعضه ببعض ومنه  
أخذ الوجاء وهو غمز الانثيين أى رضهما بحجر ونحوه \* أبو عبيد قال بعض أهل العلم الوجاء يقع  
الواو مقصور ومن الجفاء والاول أصوب \* أبو زيد ولا يقولون الوجاء لا فيما قرب عهده ولم يبرأ فاذا  
برى لم يقولوه \* قلت \* كان من الظاهر في الاصل أن يقول فن لم يستطع فعليه بالجوع والاقبال  
بما يزيد في الشهوة وطغيان الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة برأسه وليؤذن أن المطلوب من  
الصوم انما هو الجوع والافسك من صائم بملا وعاءه (ع) الخطابي وفي الحديث جواز معالجة قطع  
النكاح الادوية ودليل على أن مقصود النكاح الوطء ووجوب الخيار في العنت \* قلت \* قال  
ابن بريزة فيما قاله نظرفان لقائل أن يقول قطعه بالصوم فيه قطع عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالمعالجات  
الطبية (قوله في الآخر فاستخلاه) (د) فيه استحباب الاسرار بمنثل هذا فانه مما يستحي منه  
الناس (قوله بكر) \* قلت \* تقدم ما في سنن ابن مسعود ويأتى الكلام على زواج الشيخ  
الكبير البكر (قوله في الآخر عن عبد الرحمن بن يزيد دخلت أنا وعمي علقمة والأسود) (ع)  
كذا الشيوخنا وهو الصواب لان عبد الرحمن والأسود أخوان عمهما علقمة وفي بعض الروايات  
دخلت أنا وعمي علقمة والأسود

\* حديث سؤال النفر عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السر \*

\* قلت \* الاظهر في سؤالهم انما هو ليتأسوا ولكن في البخارى فتقوله فان كان الضمير على عمل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما تقالوه بالنسبة الى فهمهم أى قليل عند شخص كثير في نفسه وكان  
الشيخ يقول الضمير انما هو عائداً على علمهم لاستكثارهم عمله صلى الله عليه وسلم وقد يرد أنه في  
البخارى حين تقالوه قالوا ابن نحن من النبي صلى الله عليه وسلم غفرله ما تقدم وما تأخر (قوله فقال  
بعضهم لا تزوج النساء) \* قلت \* يحتمل أن ذلك زهد منه ولما يرى أنه شاغل عن كمال الجد قال  
الجنيد ما رأينا من تزوج فبقى على حاله (قوله لا تأكل اللحم) \* قلت \* يحتمل أنه كناية عن  
الزهد عموماً أو في المستلذات فقط (قوله لا أنام على فراش) \* قلت \* ولم يقل لا أنام (قوله ما بال  
أقوام) (ع) فيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من حسن العشرة لا تحبابة من عدم مخاطبته لاحد

الادماج بمعنى عبادة هي مطلوبة برأسها والادماج أن يضمن كلام سيق لمعنى آخر (ع) الخطابي  
في الحديث جواز معالجة قطع النكاح بالادوية ودليل على أن مقصود النكاح الوطء ووجوب الخيار  
في العنت (ب) قال ابن بريزة فيما قاله نظرفان لقائل أن يقول قطعه بالصوم فيه قطع عبادة بعبادة  
بخلاف قطعه بالمعالجات الطبية (قوله فاستخلاه) (ج) فيه استحباب الاسرار بمنثل هذا فانه مما

ثابت عن أنس أن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا أرواح النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر فقال  
بعضهم لا تزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا

بالتعيين بما يكره **﴿ملت﴾** في البخاري أنه قال لهم أنتم قلتم كذا وكذا أول كن لم يقبله لهم بحضرة  
 الملا ولم تسكلم بحضرة الناس قال ما بال أقوام لم يعينهم باسمائهم لما في ذلك من التوبيخ وهم وإن لم  
 يقصدوا بكلامهم إلا الخير لكنه صلى الله عليه وسلم لم يرضه لهم وجعله رغبة عن سنته فليس بمرجوح  
 باعتبار الظاهر لا باعتبار قصدهم **(قول)** لكنني أصلي وأنام وأصوم وأفطر **﴿قلت﴾** هو في  
 جواب من قال لا آكل اللحم وبيان مطابقتها جعل قوله لا آكل اللحم كناية لا دامة الصوم فعال  
 في الرد عليه لكنني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة **(قول)** فمن رغب عن سنتي فليس مني **(ع)**  
 تقدم أنه احتج به من أوجب النكاح ولا حجة فيه لأنه رد لقول كل واحد من الثلاثة وليس أكل اللحم  
 ولا الصوم بواجب وإنما يكون فيه حجة لو كان ردًا لعدم النكاح فقط **﴿قلت﴾** أما الاحتجاج  
 به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد للنكاح فقط لأنه انما يدل على ذم تركه إذا تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل  
 على أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد عليهم  
 وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة **(ط)** وما دلت عليه الأحاديث من راحة النكاح هو أحد  
 القولين وهذا حين كان في النساء المعونة على الدين والدنيا وقلة التكلف والشفقة على الأولاد وأما  
 في هذه الأزمنة فتعود بالله من الشيطان الرجيم ومن النساء فوالله الذي لا اله الا هو لقد حلت العزلة  
 والعزلة بل ويتعين الفرار منها ولا حول ولا قوة الا بالله **(ع)** واختلف السلف أيما أفضل التمتع  
 بالمباحات الطيبة من المطعم والملبس أو تركها واحتج الأولون بالحديث بقوله تعالى قل من حرم زينه  
 الله الآية وبقوله تعالى لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم قالوا لان حياته الجسم والصحة وبذلك  
 أكد ومنهم من رجع ترك ذلك وآثر الخشن من الجميع واحتج عمر وغيره لذلك بقوله تعالى في ذم  
 قوم أذهبتم طيباتكم الآية **﴿وأجاب الأولون بأن أول الآية وآخرها يدلان أنها نزلت في قوم كفار والنبي**  
**صلى الله عليه وسلم أخذ بالأمرين فليس مرة الصوف والشملة ومرة البردة والرداء الحضري ومرة**  
**أكل القناء بالرطب وطيب الطعام اذا وجد ومرة ذم كل الحواري وكل ذلك يدل على الجواز**  
**والرخصة مرة وعلى الزهد أخرى وكان يحب الخلاء والعسل ويقول حبيب الى من دنيا كم ثلاث**  
**الحديث ﴿قلت﴾ الاحتجاج لترجيح التمتع بأنه أكل النساء بالرطب لا يتم لأنه لم يثبت أنه أدام فعل**  
**ذلك وفعل شيء من ذلك المرة والمرتين لا يصدق عليه تمتع فليس مطابق لصورة محل النزاع وأيضا فعله**  
**ليدل على الجواز والرخصة وكذلك الاحتجاج بقوله تعالى قل من حرم زينه الله لان العاقل بمرجوحية**  
**التمتع لم يقل ان التمتع حرام**

وكذا لكنني أصلي وأنام  
 وأصوم وأفطر وأزواج  
 النساء فمن رغب عن سنتي  
 فليس مني \* وحدثننا أبو  
 بكر بن أبي شيبة ثنا عبد  
 الله بن المبارك ح وثنا أبو  
 كريب محمد بن العلاء واللفظ  
 له قال أخبرنا ابن المبارك  
 عن معمر عن الزهري  
 عن سعيد بن المسيب عن  
 سعد بن أبي وقاص قال  
 رد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على عثمان بن مظعون

يستحي منه الناس **(قول)** فمن رغب عن سنتي فليس مني احتج به من أوجب النكاح **(ب)** أما  
 الاحتجاج به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد للنكاح فقط لأنه انما يدل على ذم تركه إذا تركه رغبة عن السنة  
 وأما أنه يدل على أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد عليهم وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة **(ط)** وما دلت عليه الأحاديث من راحة النكاح هو أحد القولين وهذا حين كان في النساء المعونة على الدين والدنيا وقلة التكلف والشفقة على الأولاد وأما في هذه الأزمنة فتعود بالله من الشيطان ومن النساء فوالله الذي لا اله الا هو لقد حلت العزلة والعزلة ويتعين الفرار منها ولا حول ولا قوة الا بالله **(ب)** الاحتجاج لترجيح التمتع بأنه أكل القناء بالرطب لا يتم لأنه لم يثبت أنه أدام فعل ذلك وفعل شيء من ذلك المرة والمرتين لا يصدق عليه تمتع فليس مطابق لصورة محل النزاع وأيضا فعله ليدل على الجواز والرخصة وكذلك الاحتجاج بقوله تعالى قل

### ● أحاديث رد التبتل ●

(م) أصل التبتل القطع ومنه صدقة بتلة أى منقطعة عن تصرف مالها ومنه قيل لفاطمة البتول لانقطاعها عن النساء فضلا ودينا وحسبا فالتبتل ترك النساء للتحلى للعبادة ومنه قوله لارهبانية في الدين ولا تبتل (ع) وقال الطبرى التبتل ترك مستلذات الدنيا والانقطاع الى العبادة ومنه قيل لمريم البتول لانقطاعها للعبادة فالتبتل عن النساء حرام ومن الناس من هو أصح له **قلت** **﴿** قال نبي الدين نهى عن التبتل هنا وأمر به في قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا ووجه الجمع أن المنهى عنه غير المأمور به فلا تعارض فالمنهى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التطوع والمأمور به ملازمة العبادة والاكثر من قيام الليل وترتيب القرآن ولم يقصده ترك النساء فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو داخل في هذا الباب مما يفعله جماعة من المتزهدين **( قوله ولو أذن له لاختصينا )** (ط) التبتل ترك النساء والاختصاص الشق على الاثنين وانتراعهما **﴿** فان قيل من أين يلزم من جواز التبتل جواز الاختصاص وقطع النسل وإيلام النفس ولا يجوز إيلامها وتعريض النفس للهلاك **﴿** أجيب بأن التبتل ترك النساء والخصاء ينقطع به شهوة النساء فكأنه من مسمى التبتل وأما إيلام النفس ولا يجوز إيلامها المصلحة راجحة من حفظ الدين جائزة كقطع اليد لا ككلية خيف منها وكالسكى والبط وأما إيلامها فيه إتلاف النفس فذلك نادر يشهد لذلك خصاء الحيوان هذا كله إن جعل الخصاء حقيقة ويحتمل أن يريد به المنعنا أنفسنا من النساء منع المختصى والظاهر هو الاول وهذا كله بالنسبة الى سعد وأما اليوم فلا يجوز الاختصاص بحال **﴿** قلت **﴿** ويحتمل أنه مغالات لاحقيقة ويخرج مما تقدم أن النكاح صور تنا احدا هم اتمتقى على افضلية ترك النكاح فيها وهى حيث يكون **﴿** النكاح شاغلا عن العبادة ولا يحشى العنت من تركه **﴿** وصورة مختلف في ذلك فيها وهى أن لا يكون شاغلا ولا يحشى العنت فهذه اختلف

التبتل ولو أذن له لاختصينا  
 \* وحدثني أبو عمران محمد  
 ابن جعفر بن زياد ثنا  
 ابراهيم بن سعد عن ابن  
 شهاب الزهري عن سعيد  
 ابن المسيب قال سمعت  
 سعيدا يقول رد على عثمان بن

قل من حرم زينة الله لان العائل بمرجوحية التمتع لم يقبل ان التمتع حرام **( قوله التبتل )** (م) التبتل القطع ومنه قيل لفاطمة البتول لانقطاعها عن النساء فضلا ودينا وحسبا فالتبتل ترك النساء للتحلى للعبادة ومنه قوله لارهبانية في الدين ولا تبتل (ع) قال الطبرى التبتل ترك مستلذات الدنيا والانقطاع الى العبادة ومنه قيل لمريم البتول لانقطاعها للعبادة فالتبتل عن النساء غير حرام ومن النساء من هو أصح له (ب) قال نبي الدين نهى عن التبتل هنا وأمر به في قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا ووجه الجمع أن المنهى عنه غير المأمور به فلا تعارض فالمنهى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التطوع والمأمور به ملازمة العبادة والاكثر من قيام الليل وترتيب القرآن ولم يقصده ترك النساء فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو داخل في هذا الباب مما يفعله جماعة من المتزهدين **( قوله ولو أذن له لاختصينا )** كان من حق الظاهر أن يقال لو أذن لتبتلنا فعدل الى قوله احتصينا ارادة للبالغة اذ لو أذن له لالتفتنا في التبتل حتى الاختصاص والتبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح وامرأة بقول منقطعة عن الرجال لاشهوة لها فيهم وسحيت فاطمة البتول لانقطاعها عن نساء الأمة فضلا ودينا وحسبا وكان التبتل من شريعة المصارى فهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ليكثر النسل ويدوم الجهاد وفي الحديث دليل على علوهم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وان ما يتعاطونه من أمور الدنيا ليس مقصودا عندهم لذاته (ط) التبتل ترك النساء والاختصاص الشق على الاثنين وانتراعهما فان قيل من أين يلزم من جواز التبتل جواز

أما أفضل السكاح أو تركه فالحديث حجة لأفضلية النكاح فيها **(قوله في الآخر رأى امرأة) (ط)** كان النساء لا يجنبن منه صلى الله عليه وسلم وكان إذا أعجبه امرأة فرغب فيها حرم على زوجها مساسها كذا ذكر أبو المعالي **(قلت)** وعلى هذا الاحتياج إلى التأويل أن يكون رأيها فجأة وكان الشيخ يحمله على أنها نظرة الفجأة وأنه مع كونها فجأة لا بد من التأويل لأن نظرة الفجأة قد توقع في النفس وتأويله ما تقدم **ابن العربي** الحديث غريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يعلمه إلا الله تعالى وإنما أذاعه للتعليم وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة غير مؤاخذ به ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجلبلة والشهوة الآدمية وغلبها بالعصمة فأبى أهلها ليقضى حق الإعجاب والشهوة الآدمية والاعتصام والعفة اهـ **(قلت)** وانظر هل ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنها أعجبه وأنه أبى أهلها ولا يكون هذا من إفشاء سر المرأة المنهى عنه فيما أبى لأن لذلك تفسيراً أبى ولا يسمع ما ترتب على هذا الخبر من المصلحة **(قوله تمس)** (م) أي تدبغ وأصل المعس الدلك باليد والمنيئة بفتح الميم وكسر النون والمد الجلد أول ما يوضع في الدبغ **الكسائي** يسمى منيئة مادام في الدبغ **أبو عبيد** الجلد يسمى أول ما يدبغ منيئة على وزن فعيلة ثم أفق بفتح الهمزة وكسر الفاء وجمعه أفق ثم هو أديم **(قوله ففضى حاجته)** **(قلت)** علم ذلك لأن أخباره صلى الله عليه وسلم أنه قضى حاجته لما جاء من

مطعون التبتل ولو أذن له لاختصينا **حدثنا محمد بن رافع ثنا حجين بن المثنى ثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أجاز له ذلك لاختصينا **حدثنا عمرو بن علي ثنا عبد الأعلى ثنا هشام بن أبي عبد الله عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فأبى أمرأتها زينب وهي تمس منيئة لها ففضى حاجته ثم خرج****

الاختصاء وفي الاختصاء قطع النسل وإيلام النفس ولا يجوز إيلامها وتحرير النفس للهلاك **أعجب** بأن التبتل ترك النساء والخصاء ينقطع معه شهوة النساء فكانه من مسمى التبتل وأمان فيه إيلام النفس فلا يجوز إيلامها المصلحة راجحة من حفظ الدين جائزة كقطع اليد لأكله خيف منها وكالشي والبط وأمان فيه اتلاف النفس فذلك نادر يشهد لذلك خصاء الحيوان هذا كما أن جعل الخصاء حقيقة ويحتمل أن يريد به لمنعنا أنفسنا من النساء منع المختصى والظاهر الأول وهذا كله بالنسبة إلى سعد وأما اليوم فلا يجوز الاختصاء بحال (ح) قال البغوي وكذا يحرم خصى كل حيوان لا يؤكل وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره ويحرم في كبره والله تعالى أعلم (ب) ويحتمل قوله لاختصينا أن يكون معالاة لا حقيقة ويخرج مما تقدم أن السكاح صورتين أحدهما على أفضلية ترك النكاح فيها وهي حيث يكون النكاح شاغلاً عن العبادات ولا يخشى من تركه العنت **وصورة** مختلف في ذلك فيها وهي أن لا يكون شاغلاً ولا يخشى العنت فهذه اختلف أيهما أفضل النكاح أو تركه فالحديث حجة لأفضلية النكاح فيها **(قوله فرد عليه التبتل)** معناه نهاه عنه **(قوله رأى امرأة) (ط)** كان النساء لا يجنبن منه عليه السلام وكان إذا أعجبه امرأة فرغب فيها حرم على زوجها مساسها كذا ذكر أبو المعالي (ب) وعلى هذا الاحتياج إلى التأويل أن يكون رأيها فجأة وكان الشيخ يحمله أنها نظرة الفجأة وأنه مع كونها فجأة لا بد من التأويل لأن نظرة الفجأة قد توقع في النفس وتأويله ما تقدم **ابن العربي** الحديث قريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يعلمه إلا الله تعالى وإنما أذاعه للتعليم وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة غير مؤاخذ به ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجلبلة والشهوة الآدمية وغلبها بالعصمة فأبى أهلها ليقضى حق الإعجاب والشهوة الآدمية والاعتصام والعفة **(قوله تمس)** أي تدبغ بفتح العين وأصل المعس الدلك باليد والمنيئة بفتح الميم وكسر النون والمد على وزن صغيرة وكبيرة وذبيحة الجلد أول ما يوضع في الدبغ **أبو عبيد** الجلد يسمى أول ما يدبغ منيئة على وزن فعيلة ثم أفق بفتح الهمزة وكسر الفاء وجمعه أفق ثم هو أديم **(قوله ففضى حاجته)** (ب) علم ذلك لأن أخباره

النهي من افشاء الرجل سر أهله في ذلك ( **قوله** تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان )  
 ( ع ) أي في صفة لما تدعو اليه من الفتنة في الحالتين بماركب الله سبحانه في الطباع من الميل اليهن كما  
 يدعو الشيطان بوسوسته وتزيينه ( **قوله** فاذا أبصر أحدكم امرأة في الآخرة فاجتنبه ووقعت في نفسه  
 فليأت أهله فان ذلك يرد ما في نفسه ) ( ع ) أرشد صلى الله عليه وسلم الى مداواة ذلك الداء المحرك للشهوة  
 والماء بما يسكن النفس ويذهب بالشهوة ولا يظن بفعله ذلك صلى الله عليه وسلم مع زينب أنه وقع في  
 نفسه ميل لما رأى لتزنيهاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك \* **قلت** \* من تمام الحديث في الترمذي فليأت  
 أهله فان معها مثل الذي معها \* ابن العربي آخر النظر المثير للشهوة الوطء فاذا وجدته المرأة فقد أنهى  
 الامر الى نهايته ولا فرق بين أن تقع الاصابة في التي رأى أو في مثلها لان القصد اذا حصل لم يسئل عن  
 السبب ومآله عليه صلى الله عليه وسلم من المثال صواب صحيح وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون  
 امانة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار يضرب فيه ولا رهبانية في هذا الدين \* **قلت** \* ويلحق  
 بالرؤية في ذلك من توصف له امرأة فتقع في نفسه وكان الشيخ يحكي عن يثيق بصلاحه أنه قال وصفت  
 لى امرأة فوقعت في نفسها فهم بزواجها قال فتذكرت الحديث فعملت بمدلوله فأذهب الله سبحانه  
 ما وقع في نفسي منها والحديث يدل على راجحية النكاح لان به تحصل المسكنة من مدلول الحديث  
 لعدم تحصيل الصوم ذلك وكان الشيخ يقول اذا وقع الرجل أهله لذلك فلا ينبغي أن يستحضر التي  
 رأى ولا يتخيلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذ هاب ما يجد في نفسه من التي رأى فاذا تصورها  
 وتخيّلها فر بمازاده تعلقا

صلى الله عليه وسلم لما جاء من نهى عن افشاء الرجل سر أهله في ذلك ( **قوله** في صورة شيطان )  
 أي في صفة لما تدعو اليه من الفتنة في الحالتين بماركب سبحانه في الطباع من الميل اليهن كما يدعو  
 الشيطان بوسوسته وتزيينه \* **قلت** \* جعل صورة الشيطان ظر فالأبها ما لغة على سبيل  
 التجريد لان اقبالها داع للانسان الى استراق النظر اليها كالشيطان الداعي الى الشر والوسواس  
 وعلى هذا ادبارها لان الطرف رائد القلب فيتعلق القلب بها عند الادبار فيتخيّل الوصول اليها كما  
 قال الشاعر الجاسي

وكنت اذا أرسلت طرفك رائدا \* لقلبك يوما أتعبتك المناظر

رأيت الذي لا كله أنت قادر \* عليه ولا عن بعضه أنت صابر

قال أبو حامد رضي الله عنه النظر مبدأ الرذائل فحفظه مهم وهو عسير من حيث انه قد يستهان به ولا يعنم  
 الخوف منه والآفات كلها تنشأ منه ويستنبط من الحديث ان المرأة لا ينبغي أن تخرج للضرورة  
 ولا تلبس ثيابا فاخرة وينبغي للرجل أن لا ينظر اليها ولا الى ثيابها ويهرب من سماع نفسها وكلامها هروبه  
 من الاسد بل أشد ومثل ذلك يجب في الشاب الحسن الصورة وقد حرم المحققون النظر اليه مطلقا  
 لشهوة أول غير شهوة وهم في النهي عن مخالطتهم والنظر اليهم أشد من النساء ولا يفلح من خالطهم أبدا ( ب )  
 ابن العربي آخر النظر المثير للشهوة الوطء فاذا وجدته المرأة فقد أنهى الامر الى نهايته ولا فرق بين الاصابة  
 في التي رأى أو في مثلها وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون امانة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار  
 يضرب فيه ولا رهبانية في هذا الدين ويلحق بالرؤية في ذلك من توصف له امرأة فتقع في نفسه  
 وكان الشيخ يحكي عن يثيق بصلاحه أنه قال وصفت لى امرأة فوقعت في نفسها فهم بزواجها قال  
 فتذكرت الحديث فعملت بمدلوله فأذهب الله ما وقع في نفسي والحديث يدل على راجحية النكاح لان

الى أحمائه فقال ان المرأة  
 تقبل في صورة شيطان  
 وتدبر في صورة شيطان  
 فاذا أبصر أحدكم امرأة  
 فليأت أهله فان ذلك  
 يرد ما في نفسه \* حدثنا  
 زهير بن حرب ثنا عبد  
 الصمد بن عبد الوارث ثنا  
 حرب بن أبي العالفة ثنا أبو  
 الزبير عن جابر بن عبد الله  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رأى امرأة فذكر بمنزلة  
 غيرانه قال فأتى امرأته  
 زينب وهي تمس منبثة  
 ولم يذكر تدبر في صورة  
 شيطان \* وحدثني سلمة  
 ابن شبيب ثنا الحسن بن  
 أعين ثنا معقل عن أبي  
 الزبير قال قال جابر سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم

## ﴿ أحاديث المتعة ﴾

(قوله) ألا نستخصي فيها ناعن ذلك (ع) فيه ما تقدم من النهي عن الخلاء والتبطل لما فيه من تغيير خلق الله تعالى وقطع النسل المحدث على تكثيره وإبطال الحكمة في خلق الله ذلك العضو وتركيب الشهوة فيه لقاء النسل وعمارة الأرض لبث العباد فيه لينظر كيف يعملون ويعرفونه ﴿ قلت ﴾ حل قولهم ألا نستخصي على الحقيقة وهو لا يظهر لقوله فيها ناعن الخلاء منهي عنه وبحق أنه مغالاة في كمال البعد عن النساء (قوله) ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل (م) كانت المتعة حلالا في صدر الإسلام ثم نسخت بالأحاديث الصحيحة وانعقد الإجماع على حرمتها ولم يخالف فيها إلا المبتدعة ﴿ واحتجوا بالأحاديث الواردة في ذلك بقوله تعالى فاستمتعتم به منهن الآية وفي قراءة ابن مسعود فاستمتعتم به منهن إلى أجل ولا حجة في شيء من ذلك لأن الأحاديث نسخت والآية محمولة عندنا على النكاح المؤبد وقراءة ابن مسعود لا تتواتر ولقرآن لا يثبت بالأحاديث وأما احتجاجوا باختلاف الرواية في حديث النهي لانه في حديث انه نهى عنها يوم خيبر وفي آخره انه يوم الفتح وذلك تناقض بوجوب القدرح في الحديث ﴿ فالجواب انه ليس بتناقض لانه يصح أن ينهى عن الشيء في زمان ثم يكره النهي عنه في زمان آخر تأكيذا ﴿ قلت ﴾ قال ابن بززة قول الامام لم يخالف فيه إلا المبتدعة فيه مسامحة بل ثبت تحليله بعدمونه صلى الله عليه وسلم عن جماعة من الصحابة والتابعين ثبتت عن أسماء بنت أبي بكر وجابر وابن عباس وابن مسعود ومعاوية وعمر بن حريث وأبي سعيد الخدري وسامة ومعبدين أمية ابن خلف ورؤاه جابر عن جمع من الصحابة ﴿ قلت ﴾ وهذا الخلاف إنما كان في الصدر الأول إلى آخر خلافة عمر والاجماع إنما هو فيما بعد (ع) روى إباحتها جماعة من الصحابة وليس في حديث أحد منهم انه كان في حضر بل في السفر والغزو وعند عدم النساء وقلة الصبر عليهن مع حرارة بلادهم وفي حديث ابن أبي عمرة وابن عباس كانت رخصة في صدر الإسلام لمن اضطر إليها كاليتة وفي حديث سامة إنما أبيحت يوم أوطاس وفي حديث بسرة أبيحت يوم النخ ثم حرمت فيه وبوم الفتح هو يوم أوطاس لأنها غزاة واحدة متصلة وعن الحسن أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء لا بعده ولا قبله وفي أبي داود انه إباحتها في حجة الوداع ثم نهى عنها فيها وهو خطأ لأنه لم تكن ضرورة وأكثروا حج بأهله والصحيح ان الواقع في حجة الوداع إنما هو تجديد النهي لاجتماع الناس ولبليغ الشاهد الغائب واتمام تقرير الدين والشرع كما قرر غير شيء يومئذ وإيضاف إباحتها في حجة الوداع إنما هو من رواية بسرة والذي روى الثقات عنه في حجة الوداع إنما هو مجرد النهي فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه الجمهور ووافق روايته غيره من الصحابة وأما قول الحسن لم تحل إلا في عمرة القضاء فيرده ما يأتي من حديث نحر بمها في يوم خيبر وهي قبل عمرة القضاء وأما وقت تحريم المتعة في حديث انها حرمت به تحصل المسكنة من مدلول الحديث لعدم تحصيل الصوم ذلك وكان الشيخ يقول اذا وقع الرجل أهله لذلك فلا ينبغي أن يستحضر التي رأى ولا يتخيلها لأن المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذهاب ما يجده في نفسه من التي رآها فاذا تصورها وتخيّلها فرممازاده تعلقا

## ﴿ باب نكاح المتعة ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله) ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل (م) كانت المتعة حلالا في صدر الإسلام ثم نسخت بالأحاديث الصحيحة وانعقد الإجماع على حرمتها ولم يخالف فيها إلا المبتدعة (ب) قال ابن بززة قول الامام لم يخالف فيه إلا المبتدعة فيه مسامحة بل ثبت تحليله بعدمونه صلى الله عليه وسلم

يقول اذا أحدكم أحببته  
المرأة فوقعت في قلبه فليعمد  
إلى امرأته فليواقعها فان  
ذلك يرد ما في نفسه ﴿ حدثنا  
محمد بن عبد الله بن نمير  
الهمداني ثنا أبي وكيع  
وابن بشر عن اسمعيل  
عن قيس قال سمعت عبد  
الله يقول كنا نغزو مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليس لنا نساء قط إلا  
نستخصي فيها ناعن ذلك ثم  
رخص لنا أن ننكح  
المرأة بالثوب إلى أجل ثم



يوم خيبر وتحريمها يومئذ صحيح لا شك فيه. لكن لفظ الحديث في رواية سفيان نهى عن المتعة وعن  
لحوم الحرم يوم خيبر فقال بعضهم هذا الكلام فيه انفصال ويوم خيبر إنما هو ظرف لتحریم لحوم  
الحرم خاصة وتحريم المتعة مرسل لم يبين وقته وقال هذا ليوافق غيره من الروايات قال وهو الاشبه في  
تحريم المتعة لان تحريمها كان بمكة وهذا احسن لو ساعدته الروايات عن سفيان وفي حديث سلمة انه  
حرمها يوم أوطاس وفي حديث بسرة انه أباحها يوم فتح مكة يوم حرمها وفي غيره مسلم انه نهى عنها في تبوك  
والأولى حمل ما جاء في تحريمها بخيبر وأوطاس ويوم الفتح ويوم تبوك على انه تجديد للتحريم لكن  
يبقى ما جاء من اباحها يوم الفتح وأوطاس فيحمل انه أباحها لهم للضرورة بعد التحريم ثم حرمها بتحريم  
مؤبد احرمها يوم خيبر ثم أباحها يوم الفتح للضرورة ثم حرمها أيا يوم الفتح تحريمًا مؤبدًا وتسقط  
رواية اباحها في حجة الوداع بما تقدم وقد قال بعضهم ان المتعة مما تناولتها الاباحية والتحريم والنسخ  
مرتين كما اتفق في القبله (د) هذان أي الاباحية والتحريم كانا مرتين كانت حلًا لا قبل خيبر ثم حرمت  
يوم خيبر ثم أيعت يوم الفتح وهو يوم أوطاس ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريمًا مؤبدًا ولا يجوز  
أن يقال ان الاباحية مختصة بما قبل خيبر والتحريم يوم خيبر وان الذي وقع يوم الفتح تجديد لتحريم  
دون تقدم الاباحية فيه كما اختار المازري لان الرواية التي ذكر مسلم في اباحها يوم الفتح صريحة في  
ذلك **قلت** قال ابن العربي في نكاح المتعة من غريب الشريعة أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم فلا باحة  
الأولى ان الله سكت عنها في صدر الدين فغري الناس في فعلها على عادتهم ثم حرم يوم خيبر على ما ورد  
في ذلك ثم أيعت يوم الفتح وأوطاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تحريمًا مؤبدًا يوم الفتح على  
حديث بسرة أيقنا يوم الفتح خمسة عشر ثلاثين بين يوم وليلة فأذن لنا في متعة النساء فلم نخرج حتى  
حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى **قلت** وهذا خلاف ما حكى القاضي عن بعضهم انه لا يجوز  
أن تكون الاباحية مختصة بما قبل خيبر (ع) ولم يختلف ان نكاح المتعة كان نكاحًا إلى أجل تقع الفرة  
فيه بانقضاء الاجل من غير طلاق ولا ميراث فيه وأجمعوا على تحريمه ولم يخالف في ذلك الا الروافض وما  
روى عن ابن عباس من اجازته رجعه عنه وأجمعوا على انه ان وقع يفسخ قبل البناء وبعده الاماروى عن  
زفر من انه اذا وقع هان النكاح يتأبد (م) وأراه ذهب في ذلك الى انه من باب الشر وط الفاسدة اذا  
قارنت المكاح انها لا تبطل وبمضى النكاح **قلت** فسر في المدونة نكاح المتعة بأنه النكاح الى  
أجل كاذ كزوطا حرمه حتى لو بعد الأجل الى ما لا يبلغه عمر أحدهما اللخمى وسواء كان ضرب  
الأجل من الرجل أو المرأة **ابن حبيب** ومنه قول المسافر أترز وجل ما أقت وعلى انه النكاح الى  
أجل فقال ابن رشد لا بد فيه من البينة والولى وإنما يفارق الصحيح في الأجل وسقوط الميراث وعلى  
اعتقاده هذا أفتى في رجل من أهل العلم تزوج امرأته نكاح متعة بشهادة رجلين لم تثبت عدتهما  
وأقر بوطئها بأنه يحدو برجم ان أحسن والاجلد ويضرب بعد الحد ضربًا وجيعا ويسجن طويلا

عن جماعة من الصحابة ولنا يعين ثبتت عن أسماء بنت أبي بكر وجابر وابن عباس وابن مسعود ومعاوية  
وعمر بن حريث وأبي سعيد الخدري وسامة ومعبدين أمية بن خلف ورواه جابر عن جمع من الصحابة  
(ب) وهذا الخلاف إنما كان في الصدر الاول الى آخر خلافة عمر والاجماع إنما هو فيما بعد (ع) روى  
اباحها جماعة من الصحابة وليس في حديث أحد منهم انه كان في حضر بل في السفر والغزو وعند  
عدم النساء وقلة الصبر عليهن مع حرارة بلادهم (ب) وهذا الخلاف إنما كان في الصدر الاول قال ابن  
العربي في نكاح المتعة من غريب الشريعة أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم فلا باحة الأولى ان الله سكت عنه

لاستغافه بالدين وتليسه على حكام المسلمين وماذ كرم من طلبه يوجب خزيه في الدنيا والآخرة انتهى ﴿قلت﴾ ونقل أبو عمر عن ابن عباس أنه قال ما كانت المتعة الارحة بهذه الامة ولولا نهى عمر ما احتاج الى الزنا الاشقى فكان الشيخ يقول ظاهره نقل أبي عمر هذا انه لا يحتاج فيه الى بينة ولا الى ولي وهو ظاهر سياق الاحاديث لكن بشرط أن يكون باسم النكاح ولا يكون خفية ويبقى المنظر في الصورة التي أفتى ابن رشد فيها بالحد على الطالب هل الطالب فيها أقرب الى التأويل من العمى فيكون الصواب فيها عدم الرجم أو يقال التأويل المنجى انما هو مع الجهالة والعمى أقرب الى الجهالة كما يصرح مالك في غير موضع بقوله الآن يعذر بجهل وماذ كرم من ابن عباس رجوع الخلاف في رجوعه مشهور وقال أبو عمر أصحابه من أهل مكة واليمن برونه حسلا لا (ع) واختلف كبار أصحاب مالك في النكاح نكاح المتعة هل يحد حد البكر أو وحد المحسن أو لا حد عليه لشبهة العقد والخلاف المقرر فيه ولانه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك وهذا على ما أصل بعض شيوخنا من الفرق في الحديثين ما حرمه القرآن أو حرمة السنة وأيضا فالخلاف بين الأصوليين هل ينقطع الاجماع على أحد القولين ومذهب القاضي أنه لا ينقطع والخلاف باق وهذا على أن ابن عباس لم يرجع والا فقد انقطع الخلاف ﴿قلت﴾ انظر موضوع الخلاف الذي في الحد هل هو ما تقدم لابن رشد في الاسئلة أو ما يعطيه نقل أبي عمر وسياق الحديث على ما تقدم والاجماع على أحد القولين هي مسئلة ما اذا تقرر خلاف في العصر الاول في مسئلة على قولين ثم أجمع أهل العصر الثاني على أحد القولين فهل يكون ذلك اجماعا رافعا للخلاف السابق أو لا يكون اجماعا والخلاف باق وفي ذلك خلاف (ع) واتفقوا على أن له أن يتزوج ونيته أن يفارق ولكنه قال مالك ليس من أخلاق الناس ﴿قلت﴾ ومنه لو قدم بلد اليميم فيه شهرافين زوج ناويا للطلاق اذا خرج اللخمى ان شرط ذلك كان متعة وان فهم دون شرط فقال محمد هو متعة وروى ابن وهب حوازه (قوله) يأياها الذين آمنوا الآية (د) يدل أنه كان يعتقد أنه لم ينسخ كابن عباس ﴿قلت﴾ نكاح المتعة نسخ مرتين على ما تقدم فتلاوته الآية يحتمل أنه رد لما قيل من النسخ وليس باستدلال على جوازه لانه ثبت بغير الآية وتقرير الردها انه ثبت حليته وجعله من الطيبات والآية تدل على منع تحريم ما ثبت حليته ﴿فان قلت﴾ يلزم أن يستدل بها على رد كل نسخ ﴿قلت﴾ لا يلزم نعم يستدل بها على رد كل ما شك في نسخه (قوله) في سند الآخر وحدثني عثمان عن جرير عن اسمعيل (ع) اثبات جرير هنا صحيح وأما في العطف الثاني وهو قوله وحدثني أبو بكر عن وكيع في صدر الدين بجرى الناس في فعلها على عاداتهم ثم حرم يوم خيبر على ما ورد في ذلك ثم أبيحت يوم النجف واوطاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تحريما مأمورا يوم الفتح على حديث بسرة أقبا يوم الفتح خمسة عشر ثلاثين بين يوم وليلة فأذن في متعة النساء فلم يخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) واختلف كبار أصحاب مالك في النكاح نكاح المتعة هل يحد حد البكر أو وحد المحسن أو لا حد عليه لشبهة العقد والخلاف المقرر فيه ولانه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهذا المروى عن مالك وهذا على ما أصل بعض شيوخنا من الفرق في الحديثين ما حرمه القرآن أو حرمة السنة (قوله) يأياها الذين آمنوا الآية (ح) يدل أنه كان يعتقد أنه لم ينسخ كابن عباس (ب) نكاح المتعة نسخ مرتين على ما تقدم فتلاوته الآية يحتمل أنه رد لما قيل من النسخ وليس باستدلال على الجواز لانه ثبت بغير الآية وتقرير الردها انه ثبت حليته وجعله من الطيبات والآية تدل على منع تحريم ما ثبت حليته ﴿فان قلت﴾ يلزم أن يستدل بها على رد كل نسخ ﴿قلت﴾ لا يلزم

قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين \* وحدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن اسمعيل ابن أبي خالد بهذا الاسناد مثله وقال ثم قرأ علينا هذه الآية ولم يقل قرأ عبد الله \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن اسمعيل بهذا الاسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي ولم يقل نعم وحدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن

الا كوع قال اخرج علينا من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن لكم ان تستمتعوا يعنى متعة النساء \* وحدثني أمية بن بسطام العيشي ثنا يزيد بن جابر بن عبيد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا فاذن لنا في المتعة \* وحدثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء قدم جابر بن عبد الله معمر الجثناء في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله (١٥) صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر \* حدثني محمد بن

رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث \* حدثنا حامد بن عمر البكري اوى ثنا عبد الواحد يعني ابن زياد عن عاصم عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فانه أت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعة فقال جابر فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا يونس بن محمد ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو عيسى عن اياس بن سلمة عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن

عن اسمعيل وجريز بن آخر جريز فأنما ثبت كذلك للعذري وأبي سعيد وابن أبي جعفر وسقط جريز عند الممرقندي وأبناؤه خطأ وأما جريز في حديث عثمان كما تقدم ولعله كان مخرباً بعد وكيع فغلط فخرجه بعد اسمعيل وقوله في سند الآخر حدثني روح عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر (م) قال بعضهم لابن ماهان روح عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة وجابر وأما سقط الحسن بن محمد عند الجلودى واسقاطه وهم لان الحديث حديث الحسن (ع) قال بعضهم انظر قوله عن الحسن عن سلمة ولم يدركه (قوله) اخرج علينا من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم \* قلت \* هذا كان عام الفتح وليست هي الاباحة الاولى على ما تقدم لابن العربي وأما هي الاباحة الثانية التي عقبها التحريم المؤبد وأما الاولى ما تقدم لابن العربي (قوله) وأبي بكر وعمر (د) يحتمل أن الذي استمتع على عهدهما لم يبلغه النسخ (قوله) بالقبضة من التمر والدقيق \* قلت \* انظر هل يقال الرخصة فيه حتى في عوضه أو يقال جاء على مذهب من لم يشترط النصاب أعنى الربع دينار (قوله) حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث \* قلت \* قيل كان نهيه عن ذلك في آخر خلافته وقيل في أثناءها وقال لا تؤتي رجل تمتع وهو محصن الا رجسته ولا برجل تمتع وهو غير محصن الا جلده وفضية عمرو ابن حويرة انه تمتع بامرأة على عهده صلى الله عليه وسلم ودام ذلك حتى لخلافة عمر فبلغه ذلك فدعاها فسألهما فقالت نعم قال من شهد قال عطاء فأراها قالت أمها وأخاها فقال فهلا غيرهما فنهى عن ذلك (قوله) كأنها بكرة عطاء (ع) البكرة الفتية من الابل يعنى شابة والعطاء بالمد الطويلة العنق

نعم يستدل بها على رد كل ما شك في نسخه (قوله) وحدثني أمية بن بسطام بكسر الباء وقد تمتع ويجوز صرفه وعدم صرفه والغشى بالغين المججمة والبيع بفتح الراء وكسر الباء ابن سبرة بفتح السين وسكون الباء الموحدة وابن أبي عجلة بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة (قوله) وأبي بكر وعمر (ح) يحتمل ان الذي استمتع على عهدهما لم يبلغه النسخ (قوله) بالقبضة من التمر \* بضم القاف وفتحها والضم أفصح قال الجوهرى القبضة بالضم ما قبضت عليه من شيء يقال أعطاه قبضة من سويق أو تمر وربما فتح (قوله) شأن عمرو بن حريث قضيته انه تمتع بامرأة على عهده صلى الله عليه وسلم ودام ذلك حتى لخلافة عمر رضى الله عنه فبلغ ذلك عمر فدعاها فسألهما فقالت نعم قال من شهد قال عطاء فأراها قالت أمها وأخاها قال فهلا غيرهما فنهى عن ذلك (قوله) عام أو طاس هو يوم فتح مكة واحد وأوطاس وادب الطائف ويصرف ولا يصرف (قوله) كأنها بكرة عطاء البكرة هي الفتية

الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه سبرة أنه قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل الى امرأه من بني عامر كأنها بكرة عطاء ففرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائي وقال صاحبي ردائي وكان رداء صاحبي أجود من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت الى رداء صاحبي أعجبها واذا نظرت الى أعجبها ثم قالت أنت وردائك يكفياني فكشيت معها ثلاثاً ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يمتنع فليخل سبيلها

حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي قال ثنا بشر يعني ابن المغضل ثنا عمار بن غزبة عن الربيع بن سبرة أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكة قال فلقبها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فغربت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجمال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد فبردى خلق وأما برد ابن عمي فبرد جديد غض حتى إذا كنا بأفصل مكة وباعلاها فلتقتنا فتاة من البكرة العطنطة فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت وماذا تبدلان فنشرك كل واحد منا برده فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراها صاحبي تنظر إلى عطفها فقال إن برد هذا خلق وبردى جديد غرض فنقول برد هذا لباس به ثلاث مزار أو مرتين ثم اسقعت منها فلم أخرج حتى حرّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدثني أحمد بن سعيد بن منصر الدارمي ثنا أبو العمان ثناء وهيب ثنا عمار بن غزبة ثنا الربيع بن سبرة الجهوي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح إلى مكة فذكرتم حديث بشر وزاد قالت وهل يصلح ذلك وفيه قال إن برد هذا خلق حج \* حدثنا محمد بن (١٦) عبد الله بن غير ثنا أي ثنا عبد العزيز بن عمر ثنا الربيع

ابن سبرة الجهني أن أباه  
حدثه أنه كان مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
يا أيها الناس اني قد كنت  
أذنت لكم في الاستمتاع  
من النساء وان الله قد حرم  
ذلك الى يوم القيامة فمن  
كان عنده منهن شيء فيخل  
سبيله ولا تأخذوا مما  
آتيتموهن شيئا \* وحدثناه  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
عبد بن سليمان عن عبد  
العزيز بن عمر بهذا الاسناد  
قال رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قائما بين  
الركن والباب وهو يقول  
بمثل حديث ابن عمر \* حدثنا  
اسحق بن ابراهيم أخبرنا  
يحيى بن آدم ثنا ابراهيم بن

باعتدال \* أبو عبيد وهى العنقاء والعطبول (قوله فى سند الآخر أبو كامل عن بشر) (د) كذا  
جميعهم وفى بعض النسخ أبو بكر عن بشر والاول الصواب (قوله قريب من الدمامة) هو بفتح الدال  
المهملة أى قبيح الصورة (قوله العنطنطة) (ع) هو بفتح العين المهملة وبنونين الأولى مفتوحة  
وبطاءين مهملتين وهى العيطاء وسبق بيانه وقيل هى الطويلة فقط (ع) وفى مختصر العين هى  
الطويلة العنق مع حسن قوام والعيط طول العنق (قوله خلوق) (م) هو بفتح الميم وشدا الحاء  
المهملة (ع) يقال خلقت الكتب وأخذا درس وأنشد غيره لعيسى بن الصريح

تلوح معانیہا بحجر کائنہا \* رداء یمان قد اعم عقیق

أى قديم (قوله) ولا تأخذوا مما آتيكموهن شيئاً (ع) يدل فيه المسمى وهو قولنا فى كل نكاح فسد لعقدہ ﴿قلت﴾ وقيل انما فيه صداق المثل (قوله) فاحمرت نفسها (د) أى شاورت والعطف الجانب وقيل هو من الرأس الى الورك (قوله) ثم اختارتنى يدل أن نكاح المتعة لا يفتقر الى بيئة

من الابل أى الشابة القوية والعيطاء بالمد الطويلة العنق باعتماد (قوله قريب من الدمامة) (ح) هو بفتح الدال المهملة أى قبح الصورة (قوله فبردى خلق) بفتح اللام (قوله العنطنطة) (ح) هو بفتح العين المهملة ونونين الأولى مفتوحة وطاءين مهملتين وهى العيطاء وسبق بيانه وفيمل هى الطويلة فقط (قوله تنظر الى عطفها) بكسر العين أى جانبها وقيل من رأسها الى وركها وفى هذا الحديث دليل على انه لم يكن فى نكاح المتعة ولى ولا شهود ووجه الدليل قوله فاخترى (قوله مح) بفتح الميم وبجاء مهملة مشددة وهو الغاني ومنه مح الكتاب واح اذا درس (قوله فآمرت نفسها) هو همزة ممدودة أى شاورت ومنه ان المسلا ياتمر ون بك (قوله

سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعزة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها \* وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت أبي ربيع ابن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة أمر أصحابه بالتمتع من النساء قال فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكر عطاء فخطبناها إلى نفسها وأعرضنا عليها بردينا فجعلت تنظر فتراني أجدل من صاحبي وترى برد صاحبي أحسن من بردى فاتمرت نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبي فكان معنا ثلاثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيراقهن \* حدثنا عمر والناقد وابن نمير قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن معمر عن الزهري عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم النخع عن متعة النساء وحديثه حسن الخوافي وعبد بن حميد عن يعقوب ابن ابراهيم بن سعد ثنا أي عن صالح أخبرنا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم نهى عن المتعة زمان القمع متعة النساء وان أباه كان تمتع ببردين آخر بن وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرنا يونس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال ان ناساً أعصى الله فلو بهم كما أعصى أبصارهم يقتون بالمتعة يعرض برجل فناداه فقال انك للجلف جاف فلعمري (١٧) لقد كانت المتعة تفعل على عهد امام المتقين يريد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير فجرت بنفسك فوالله لأن فلتها لا رجلك باحجارك قال ابن شهاب فاجبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله انه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستنياه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمرة الانصاري مهلا قال ماهي والله لقد فعلت في عهد امام المتقين قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضطر اليها كاليتيم والدم والحمل الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب وأخبرني ربيع بن سبرة الجهني ان أباه قال كنت استعنت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من بني عامر ببردين آخر بن ثم نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحدثني سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثامع قتل عن ابن أبي عتبة

قلت \* ولاولى وقد قدمنا أنه ظاهر الاحاديث (قوله يعرض برجل) (ع) يريد بان عباس وكان قد عمى في آخر عمره \* قلت \* فيه انكاراً أحد الخصمين اذا كان ذا امرأة على منظره بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام أبو المعالي يغلط في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم بمقتضى الدليل والعلم فيقول أبو الحسن البصري المعتزلي في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول وأما غلاظه في الكلام وتحامله فهو مقام مسابهة ومشاعة ولسناله فيكون حجة الامام في الاغلاط بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق أخرى (قوله لجلف جاف) (م) قال ابن السكيت الجلف الجافي وكرره مع اختلاف اللفظ تأكيذا والجماء في العليظ وجاء في صفته صلى الله عليه وسلم بالجافي ولا المهين أى ليس بالعليظ الخلقة ولا المحقر والجافي الناس التباعده ويقال ليس فلان بالذى يجفوا أصحابه وأصل الجلف الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ويقال للذن أيضاً جلف وذكر ابن خالويه أن الجافي من صفات الاسد (قوله لأرجنك باحجارك) (د) هذا يدل أنه بلغه الناسخ وانه لم يشك في تحريرها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجنك بالاحجار التي ترجم بها الزناة (ط) ويخرج به من يوجب حدنا كح المتعة ويحتمل أنه مبالغته في الزجر (قوله ابن سيف) (ع) هو خالد بن الوليد المخزومي وسمى بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار وتسميته بذلك مشهورة (قوله قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة) (ع) كذا لم وفي كتاب العنبري قال ابن أبي عمرو بغيرها وهو خطأ فاحش (قوله عن عمر بن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة) (ع) كذا في الأصول وهو الصحيح وكان في كتب شيخنا أبي على الصديقي ابن أبي سبرة وكذا ضبطناه عنه فقال انه خطأ (قوله نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الجمر الانسية) (غ) ورويناه لجميعهم بفتح الهمز والنون ورواه بعضهم بكسر الهمز يعرض برجل يريد بان عباس وكان قد عمى في آخر عمره (ب) فيه انكاراً أحد الخصمين اذا كان ذا امرأة على منظره بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام أبو المعالي يغلط في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم بمقتضى الدليل والعلم فيقول أبو الحسن البصري في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول أما غلاظه في الكلام وتحامله فهو مقام مسابهة ومشاعة ولسناله فتكون حجة الامام في الاغلاط بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق أخرى (قوله لجلف جاف) ابن السكيت الجلف هو الجافي وكرره مع اختلاف اللفظ تأكيذا والجافي العليظ الطبع العليل المهم والادب (قوله لأرجنك باحجارك) (ح) هذا يدل أنه بلغه الناسخ وانه لم يشك في تحريرها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجنك بالاحجار التي ترجم بها الزناة (ط) ويخرج به من يوجب حدنا كح المتعة ويحتمل أنه مبالغته في الزجر (قوله ابن سيف الله) (ع) هو خالد بن الوليد وسمى بذلك لقول

(٣ - شرح الابي والسنوسي - رابع) عن عمر بن عبد العزيز قال نهي الربيع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال ألا انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الجمر الانسية \* وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسباط الضبي ثنا جويرية عن مالك بهذا

الاسناد وقال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان انك رجل ثاثة ناهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى بن يحيى عن مالك  
 \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال زهير بن أسفيان بن عيينة عن الزهري عن الحسن  
 وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الجر الأهلية  
 \* وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي أنه سمع  
 ابن عباس يلين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨)

نهى عنها يوم خيبر  
 وعن لحوم الجر الانسية  
 \* وحدثني أبو الطاهر  
 وحرملة بن يحيى قال أخبرنا  
 ابن وهب أخبرني يونس  
 عن ابن شهاب عن الحسن  
 وعبد الله بن محمد بن علي  
 ابن أبي طالب عن أبيهما  
 انه سمع علي بن أبي طالب  
 يقول لابن عباس نهى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن متعة النساء يوم  
 خيبر وعن أكل لحوم الجر  
 الانسية \* حدثنا عبد الله  
 ابن مسامة القعني ثنا مالك  
 عن أبي الزناد عن الأعرج  
 عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها  
 ولا بين المرأة وخالتها  
 \* وحدثنا محمد بن ربح بن  
 المهاجر أخبرنا الليث عن  
 يزيد بن أبي حبيب عن  
 عراك بن مالك عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى

وسكون النون والانس بفتح الهمزة الناس وكذلك بكسر ها ولم يختلف في الاخذ بالنهي عن أكلها  
 الاثني روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف \* واختلف عن مالك هل ذلك على الكراهة  
 أو التصريم \* واختلف في علته تحريمها في الاخبار فقليل لانهم لم تكن تقسم وقيل خوف فناء الظاهر  
 وقيل لانها كانت جلالة وقيل هون هي تحريم لغير علة ويأتي الكلام على ذلك في الذبائح ان شاء  
 الله تعالى (قوله انك رجل ثاثة) (م) الثاثة المرتفع عن طريق القصد (ع) قال الهروى انما المرتفع عن  
 طريق القصد التياه وأما الثاثة فهو الحائر وأصله من الارض الميتة وهي الارض التي لم يهتد فيها بعلم  
 \* وقال صاحب الافعال يقال ثاثة تها وتهاوتها تكبر وأيضا ذهب عقله

### أحاديث النهي عن الجمع \*

(قوله لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) (ط) سواء كان ذلك في عقد أو عقدين أبيهما  
 تقدمت وقدين ذلك في الترمذي بقوله لا تنكح المرأة على عمها أو العمة على بنت أخيها والمرأة على  
 خالتها والخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى وقيل فيه  
 حديث حسن صحيح والكبرى العمة والصغرى بنت الاخ والكبرى في قوله ولا تنكح الصغرى من  
 عطف التفسير على جهة التأكيذ (ع) وأجمع المسلمون على الأخذ بهذا النهي الا طائفة من الخوارج  
 لا يلتفت اليها واحتجوا بقوله تعالى وأن تجمعوا بين الأختين ثم قال تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
 قالوا والحديث خبر واحد والآحاد لا تخصص القرآن ولا تنسخه وفي المسئلة خلاف بين الأصوليين  
 والصحيح جواز الأمرين لان السنة تبين ما جاء به عن الله تعالى ولان علة المنع من الجمع بين الأختين  
 وهي ما تحمل عليه الغيرة من التقاطع والتدابير بين ذوى الرحم موجودة في ذلك \* وقاس بعض  
 السلف عليه جملة القرابة فمنع الجمع بين بنتي العم وبنتي العمة والخالة والجهور على خلافه وقصر  
 التصريم على ما ورد نص فيه أو ما ينطلق عليه لفظه من العمات والخالات وان علون على ما يأتي (قوله  
 قال ابن شهاب فترى خالة أبيها وعمه أبيها بتلك المنزلة) (ع) وهذا صحيح لان كلامهما ينطلق عليه  
 عمه وخالة وان علون لان العمة هي كل امرأة تكون أختا لرجل له عليك ولادة والخالة كل امرأة  
 هي أخت لكل امرأة لها عليك ولادة فاخت الجد لاب عمه وأخت الجدة للأم خالة (د) العمة حقيقة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار وتسميته

الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن يجمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالتها \* وحدثنا عبد الله بن مسامة بن قعنب ثنا  
 عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن مسامة مدني من الانصار من ولد أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن  
 ذؤيب عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخ على  
 الخالة \* وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع  
 أباه هريرة يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فترى  
 خالة أبيها وعمه أبيها بتلك المنزلة \* وحدثنا أبو معن الرقائي ثنا خالد بن الحرث ثنا هشام عن يحيى أنه كتب اليه عن أبي سلمة

انما هي أخت الأب وتسمية أخت الجد عمه انما هو محاز والخالة حقيقة انما هي أخت الأم وتسمية أخت الجد خالة محاز وأخت الجد سواء فيه كانت الجددة فيه لاب أو لام

﴿ فصل ﴾ (م) يستباح الفرج النكاح وبالمثل ما لم يمنع من ذلك مانع يتأبد معه التعريم أولاً يتأبد والذي يتأبد معه التعريم منه ذاتي كالنسب في الام والاخت ومنه طاريء وهو الرضاع والصهر واللعان والنكاح في العدة فيصمر بالرضاع ما يحرم من النسب والصهر أربعة حليله الأب والابن وبجرمان بالمقد والثالثة الربيبة ولا تحرم بالعقد على الام بل بالدخول بها اتفاقاً في الرابعة أم الزوجة وتحرم بالعقد على بنتها في قول الجمهور وقال مجاهد انما تحرم بالدخول بالنسب وسبب الخلاف آية وأمها تفسأكم هل قيد الدخول للنساء الاخيرات أو النساء في الموضعين والاول أرجح لان الاستثناء عند جميع الاصوليين يرجع لا قرب مذكور \* وأيضاً فاصل النكاح انما اذا اختلف اعراب الاسماء المنعونة أو اتفق اعرابها واختلف العامل انه لا يجوز الجمع بين نعمتها وهما اختلف العامل لان النساء الاولين مخفوضات بالاضافة والنساء الثانية مخفوضات بحرف الجر والثالثة الملاغنة ويتأبد تحريمها بغير خلاف والرابعة المتزوجة في العدة \* واختلف هل يتأبد تحريمها أو أماً لا يتأبد معه التعريم فنه ما يرجع الى العدد كالخامسة ومنه ما يرجع الى الجمع كالجمع بين الاختين ومنه ما يرجع الى غير ذلك كالجوسية والمرتدة وذات الزوج وغير ذلك وضابط ما يمنع الجمع فيهن أن يقال كل امرأتين بينهما قرابة لو كانت احدهما ذكراً حرم نكاحه الاخرى وان شئت قلت كل امرأتين لو كانت احدهما ذكراً حرمت الاخرى عليه من الطرفين وزيد من القرابة في الضابط الاول من الطرفين في الثاني لتخرج المرأة وربيتها فان الجمع بينهما جائز لانهما أجنبيتان ولا يدور التعريم فيه من الطرفين وتدخل فيه عمه الأب وخالته وشبه ذلك من الاباء لان العقد يشتمل على ذلك

﴿ فصل ﴾ (م) وجل الناس على أن ما امتنع جمعه في النكاح يمتنع جمعه في الوطء بالملاك لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين فم وقيل انه جائز لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم فم وآية لنساء أولى لانهما نزلت في بيان المحرمات فهي أولى من آية نزلت في مدح قوم حفظوا فر وجهم الا على أر واحهم وأيضاً فان آية تلك البين خصصت بمن ملك من ذوات المحارم والعام اذا خصص ضعف الاحتجاج به (ع) قول بعض السلف انه جائز انعقد الاجماع على خلافه الا طائفة من الخوارج لا يلتفت اليها \* ﴿ قلت ﴾ في الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه خمس مذاهب للاصوليين والصحيح انه حجة

﴿ حديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ﴾

هو في جميع النسخ بالرفع على انه خبر في معنى النبي وهو أبلغ من صريح النهي (ع) المنع انما هو بعد الركون لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرته انه خطبها ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض \* واحتلف في حد الركون هل هو الرضا بالزوج أو تسمية الصداق فقال الشافعي انما النهي اذا أدنت للولي أن يعقد عليها من رجل بعينه فلا يعمل لاحد أن يخطب حتى يأذن الخاطب الاول وقال ابن القاسم النهي انما هو في غير العاسق وأما العاسق فيخطب على خطبته \* ﴿ قلت ﴾ قال ابن العربي وكذلك اذا كان الخاطب الاول غير مشا كل للخطوبة فان للمشاكل أن يخطب على خطبة غير المشا كل قال ولا ينبغي أن يختلف في هذا انتهى والمراد بالفسق ما يمنع العدالة ويبنى الخاطب الثاني على علمه بفسق الاول أعني في صحة القدوم على الخطبة وأما في عدم فسح نكاحه فمحيث ثبت عدم فسق الاول ولو خطب

وهو غير عالم بفسق الاول ثم بان فسقه اثم في قدمه على الخطبة ولا يفسخ نكاحه لانه غرر وسلم كاقيل  
فمين تدارل زجاجة وفيها لبن يظنه خرافانه ياتم ولا يجدوا اذا كان المنع انما هو بعد الركون فان الخطبة  
قبله جائزة \* ابن رشد ولو اتحد الخطاب فخطب للغير اولا ثم لنفسه ثانيا جاز وفعله عمر رضي الله عنه  
طلبه جرير ان يخطب له امرأة من دوس ثم طلبه من وان بن الحكم يخطبها له ثم ابنه عبد الله فدخل  
عليها عمر فاخبرها بهم الاول فالاول ثم خطبها لنفسه فقالت اهازل أم جاد فسد كحقه وولدت له ولدين  
وفي سماع ابن أبي أويس كره مالك لمن بعث خاطبا أن يخطب لنفسه وراها خيانة وما سمعت فيه  
رخصة وكان الشيخ يتأول هذه الرواية ويحملها على أن المبعوث خص نفسه بالخطبة لفعل عمر (ع)  
لا خلاف أن الخطاب على خطبة غيره بعد الركون عاص \* واختلف عندنا اذا وقع العقد في صورة  
الني هل يفسد العقد وبإمضاء العقد قال الشافعي والكوفيون النهي عندهم ليس للوجوب ولما لث  
فيه قولان ولكبار أصحابه قول ثالث بالفسخ قبل البناء \* قلت \* فالأقوال الثلاثة يعضى بالعقد  
يعضى بالدخول يفسخ بعد الدخول والثلاثة حكاهما أبو عمر ر وايات قال والمشهور أنه يفسخ قبل  
البناء ويثبت بعده وأما طريق ابن رشد فقال في فساد ما عقد على صورة النهي قولان قال وعلى  
المساق في فسخه مطلقا وقبل البناء قولان قال وقال ابن القاسم لا يفسخ ويؤدب فاعله \* ابن العربي  
والاولى عدم الفسخ لان النهي في غير العقد فلم يؤثر فيه وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وروى ابن  
وهب وابن نافع اذا وقع العقد بعد تراضهما وهي تشترط لم يفسخ لانه يجحد ولو ثبت ذلك دون شك  
فرق بينهما (قوله على خطبة أخيه) (ع) قال الخطابي يدل على أنها على خطبة الكتابي جائزة وهذا  
انما يقوله الاوزاعي والجمهور على خلافه (قوله ولا يسوم على سوم أخيه) (ع) لما يقع في ذلك من  
الضرر وكره بعضهم بيع المزايدة خوف الوقوع في مثل ذلك واذا كان النهي انما هو بعد الركون  
خرج بيع المزايدة واختلف اذا وقع البيع في صورة النهي هل يفسخ البيع ويأتى الكلام على  
ذلك ان شاء الله تعالى \* قلت \* وانظر هل يقيد بما اذا لم يكن السائم الاول فاسقا كما تقدم في الخطاب  
والاظهر أنه لا يقيد بذلك لصحة بيع الفاسق بخلاف نكاحه وقد يقال انه لا حرمة للفاسق (ع) وما  
في بعض الروايات من قوله لا يبيع أحدكم على بيع أخيه قيل معناه لا يشتري وأما بيع الرجل سلعة  
على بيع أخيه فغير منهي عنه والاولى حمله على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص

### ﴿ باب تحريم الجمع ﴾

(رش) (قوله لا يخطب الرجل على خطبة أخيه) في معنى النهي وهو أبلغ من صريح النهي والمعنى  
انما هو بعد الركون \* واختلف في حد الركون هل هو الرضا بالزوج أو تسمية الصداق وقال ابن  
القاسم النهي انما هو في غير الفاسق وأما الفاسق فيخطب على خطبته (ب) ابن العربي وكذلك اذا كان  
الخطاب الاول غير مشا كل للخطوبة فان للشا كل أن يخطب على خطبة غير المشا كل قال ولا ينبغي  
أن يختلف في هذا واذا كان للجمع انما هو بعد الركون فان الخطبة قبله جائزة \* ابن رشد ولو اتحد الخطاب  
فخطب للغير اولا ثم لنفسه ثانيا جاز وفعله عمر رضي الله عنه طلبه جرير أن يخطب له امرأة من دوس  
ثم طلبه من وان بن الحكم يخطبها له ثم ابنه عبد الله فدخل عليها عمر فاخبرها بهم الاول فالاول ثم خطبها  
لنفسه فقالت اهازل أم جاد فسد كحقها وولدت له ولدين وفي سماع ابن أبي أويس كره مالك لمن بعث خاطبا  
أن يخطب لنفسه وراها خيانة وما سمعت فيه رخصة وكان الشيخ يتأول هذه الرواية ويحملها على أن  
المبعوث خص نفسه بالخطبة لفعل عمر رضي الله تعالى عنه (قوله على خطبة أخيه) بكسر الخاء هو

عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا تنكح المرأة على  
عمتها ولا على خالتها  
\* وحدثنى اسحق بن  
منصور أخبرنا عبيد الله بن  
موسى عن شيبان عن يحيى  
ثني أبو سلمة انه سمع أبا  
هريرة يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يمثله  
\* حدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه ثنا أبو أسامة عن هشام  
عن محمد بن سيرين عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا يخطب  
الرجل على خطبة أخيه  
ولا يسوم على سوم أخيه



ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق أخها لتسكن في صحفها ولتنسكح فاعمالها ما كتب الله لها \* وحدثنى حمز بن عون بن أبي عون ثنا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها وأختها أو أن تسأل المرأة طلاق أخها لتسكن في صحفها فان الله عز وجل رازقها \* حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار وأبو بكر بن نافع واللفظ لابن مثنى (٢١) وابن نافع قالوا ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن عمرو

ابن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها \* وحدثنى محمد بن حاتم ثنا شعبة ثنا ورقاء عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد مثله \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن نبيه ابن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة ابن عمر بنت شيبه بن حبيب فأرسل إلى أبان بن عثمان يحضر ذلك وهو أمير الحج فقال أبان سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب \* وحدثننا محمد بن أبي بكر الملقب بشاحاد ابن زيد عن أبيوب عن نافع ثنى نبيه بن وهب قال بعثني عمر بن عبد الله بن معمر وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه فارسلني إلى أبان بن عثمان وهو على الموسم فقال ألا أراه أعرايا إن المحرم لا ينكح ولا يخطب

عليه ليزهده في سلة أخيه والشراء والبيع يطلق على المتبايعين معا (قوله) ولا تسأل المرأة طلاق أخها لتسكن في صحفها ولتنسكح فاعمالها ما كتب الله لها (د) لا تسأل نهى ويحتمل أنه خبر في معنى النهى ومعنى الحديث أن تسأل المرأة رجلا أن يطلق زوجته وينزوجهما فتنسكح (ع) ولتنفرغ صحفة أخها منها فكأنها تملأها لتأخذ ما فيها أو تقلبها إذ عادة النساء قلب الصحاف النارغة \* الكسائي أكمأت الاناء كبيت وكفأته أملته \* أبو عبيد لم يرد الصحفة خاصة إنما جعلها مثالا لحظها منه فكأنه إذا طلقها أملت حظ أخها منه إلى نفسها وقيل أنه كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الاولاد \* قلت \* والمراد بالأخت ما هو أعم من كونها معها في العصمة كالضرة أو لافي العصمة كالأجنبية ومن الباب أن يقول الولي لأعطيك ابنتي حتى تفارق من في عصمتك وليس من الباب أن يشترط على الزوج في العقد طلاق من يزوج على وليته لأن عصمة الدخلة عليها لم تثبت بعد وليس منه أيضا أن تسأل المرأة أن يبيع جاريته والعرق وقوع الضرر بالنسول طلاقها من وقوع الوصم مما يقع من وهم الطلاق وقد لا تزوج بخلاف الجارية فإنه لا وصم عليها في البيع وتنقل إلى ملك آخر بالفور فلا ضرر يلحقها (قوله) في الآخر فاعمالها ما كتب الله لها \* قلت \* هو بيان لالغاء ما اعتبرته السائلة

### \* أحاديث تحريم نكاح المحرم \*

(قوله) في الحديث من طريق مالك بنت شيبه بن حبيب وقيل فيه من طريق أبيوب بنت شيبه بن عثمان (م) أبو داود وهم مالك والصواب بنت شيبه بن عثمان \* وقال الداودي ليس بهم لأنها ابنة شيبه ابن جبير بن عثمان الحنفي (ع) فعل من قال بنت جبير نسبها إلى أبيها ومن قال بنت عثمان نسبها إلى جدتها (قوله) يحضر ذلك فيه استعجاب الاستئذان لحضور العقد (قوله) ولا ينكح (ع) لأنه لما منع

حجة للزواج الذي يقول الخطبة على خطبة الكتابي جائزة والجمهور على خلافه فيكون قوله على خطبة أخيه خرج مخرج لغالب (قوله) ولا تسأل المرأة طلاق أخها لتسكن في صحفها أي تملأها وتنفرغ ما فيها لنفسها وهو كناية عن اختصاصها بمنافع الزوج (ب) والمراد بالأخت ما هو أعم من كونها معها في العصمة كالضرة أو لافي الأجنبية ومن الباب أن يقول الولي لأعطيك ابنتي حتى تفارق من في عصمتك وليس من الباب أن يشترط على الزوج طلاق من يزوج على وليته وليس منه أيضا أن تسأل المرأة أن يبيع جاريته (قوله) ولتنكح (قوله) تجريد للاستعارة وحيثما يناسب النصيب والبغت قوله صلى الله عليه وسلم فان لها ما قدر لها (قوله) فاعمالها ما كتب هو بيان لالغاء ما اعتبرته السائلة \* قلت \* قوله ولتنكح معطوف على قوله لتسكن في صحفها أي لتسكن في صحفها وتنكح زوجها

أخبرنا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدثنى أبو غسان المسمى ثنا عبد الأعلى ح وثنى أبو الخطاب زياد بن يحيى ثنا محمد بن سواء قال جميعا ثنا سعيد بن مطر ويعلى بن حكيم عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبه وعمر والناقد وزهير ابن حرب جميعا عن ابن عيينة قال زهير ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان

يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا ينكح ولا يخطب \* حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن أبي عن جدي قال ثني خالد بن يزيد ثني سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبيد الله بن معمر أراد أن ينكح ابنة طلحة بنت شيبة بن جبير في الحج وأبان بن عثمان يومئذ أمير الحاج فأرسل إلى أبان أني قد (٢٢) أردت أن أنكح طلحة بنت عمر فأحب أن تحضر

ذلك فقال له أبان ألا أراك عراقيا جافيا أني سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير واسحق الحنظلي جميعا عن ابن عينة قال ابن نمير عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أن ابن عباس أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم زاد ابن نمير فحدثت به الزهري فقال أخبرني يزيد ابن الأصم أنه ينكحها وهو حلال \* وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس أنه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن آدم ثنا جابر بن حازم ثنا أبو فزارة عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن

من العقد لنفسه منع أن يعقد لغيره وشابه المرأة في أنها لا تعقد على نفسها ولا على غيرها (قوله أراك عراقيا) (ع) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اعرايا أي جاهلا بالسنة وعراقيا خطأ لأن يكون قد علم من مذهب العراقيين جواز نكاح المحرم فيصح عراقيا أي أخذت بمنزلة في هذا جاهلا بالسنة (قوله في الآخر تزوج ميمونة وهو محرم) (م) احتج به أبو حنيفة والكوفيون على صحة نكاح المحرم ومنعه إلا كثر للأحاديث السابقة والمنع أرجح لأن دليله قول ودليلهم فعل وإذا تعارض الفعل والقول قدم القول لأنه يتعدى للغير والفعل لا يتعدى بل يكون مقصورا عليه وقد خص صلى الله عليه وسلم في النكاح بأشياء وأيضاً فإنه ورد أنه تزوجها وهو حلال فصار الفعل مختلفا في ثبوته والقول متفق عليه والمتفق عليه أولى وقد يجمع بين الروايتين بأن يكون معنى قوله وهو محرم أي حال المحرم ومن حل بالمحرم يقال له محرم وهي لغة شائعة (ع) القول بأنه تزوجها وهو حلال هو رواية أكثر الصحابة ولم ير أنه تزوجها وهو محرم إلا من حديث ابن عباس وبه أخذ الكوفيون وخالفهم في ذلك سائر القرو وقيل أنه عليه السلام بالمدينة وكل أبارغع مولاة فعقد له عليها وهو بمكة فبني بها بسرف وأشهد بمكة عند وصوله صلى الله عليه وسلم أنه تزوجها (د) وأيضاً فقد روت ميمونة وأبو رافع أنه تزوجها وهو حلال وهم أعرف بالقضية وأضبط من ابن عباس وأكبرنا \* وأجاب جماعة من أصحابنا بأن له أن يتزوج وهو محرم وأنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقيل أنه ليس من خصائصه \* قلت \* الأقرب تأويل الوكالة أن صحت وأمكن الجمع وإن لم يمكن الجمع فلم يبق إلا الفرع إلى الترجيح ولا شك في ترجيح قول الأكثر لما تقدم (قوله في الآخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه) (ع) قيل معنى لا يبيع لا يشتري والبيع يطلق على الشراء وأما يبيع الرجل سلعة على بيع أخيه فغير منهي عنه والأولى جملة على ظاهره وهو

وفي رواية أخرى استفرغ صحفها أي تجملها فارغة وهي استعارة مستلحة تمثيلية شبه النصب والبغث بالصفحة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصفحة من الأطعمة اللذيذة وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصفحة عن تلك الأطعمة ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به من الالفاظ

### \* باب نكاح المحرم \*

(ث) نبيه بضم أوله (قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حجة لابي حنيفة والكوفيين على صحة نكاح المحرم ومنعه إلا كثر للأحاديث السابقة والمنع أرجح لأن دليله قول ودليلهم فعل وإذا تعارض القول مقدم لأنه يتعدى للغير والفعل لا يتعدى بل يكون مقصورا عليه وقد خص صلى الله عليه وسلم في النكاح بأشياء وأيضاً ورد أنه تزوجها وهو حلال فصار الفعل مختلفا في ثبوته والقول متفق عليه فهو أقوى وقد يجمع بين الروايتين بأن يكون معنى وهو محرم أي حال المحرم يقال له محرم إذا دخل في المحرم

عباس \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض \* وحدثني زهير بن حرب ومحمد بن مثنى جميعا عن يحيى القطان قال زهير ثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب

على خطبة أخيه الآن يا ذن له \* وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بهذا الاسناد وحدثناه أبو كامل الجحدري ثنا جاد ثنا أيوب عن نافع بهذا الاسناد \* وحدثنى (٢٣) عمر والنقاد وزهير بن حرب وابن أبي عمير قال زهير

ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سفيان بن عيينة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد أو يتاجشوا أو يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيع أخيه ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتكتمن ما في أمانتها أو ما في حقيقتها زاد عمر وفي روايته ولا يسم الرجل على سوم أخيه \* وحدثنى حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب ثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتاجشوا ولا يبيع المرء على بيع أخيه ولا يخطب المرء على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاقاً الاخرى لتكتمن ما في أمانتها \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى ح وثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق جميعاً عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله غيران في حديث معمر ولا يزدال رجل على بيع أخيه \* حدثننا يحيى بن

أن يعرض سلعة برخص على المشتري ليزهده في شراء سلعة أخيه بعد المراكمة (قوله الآن يأذن) \* قلت \* لانه اذا أذن سقطت المراكمة وهو يدل ان الحق له وتقدم ما لابن العربي وغيره في ذلك (قوله في الآخر نهى أن يبيع حاضر لباد) (ع) أخذ الاكثر بهذا النهي ثم حمله مالك في المشهور على أهل العمود بمن يجهل السعر وأما من قرب من المدينة يعرف السعر فلا يدخل في ذلك ولما لك وأصبح قول آخر محمله على العموم التام وان المراد بالبادى كل طارئ على بلد وان كان من أهل الحضر وذكر البادى تنبيهاً على الطارئ وهو مفهوم العلة في قوله دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض وقيل انما ذلك في البلاد الضيقة التي يتبين بها الضرر وغلاء السعر اذا لم يبلغ الجالب متاعه وأما الواسعة التي لا يظهر ضرر بسبب ذلك فلا بأس والنهي عند مالك للتعريم ثم اختلف اذا وقع فقال ابن القاسم ينسخ ما لم يفت وقال سحنون وابن وهب والشافعي مضي وقيل ان النهي ليس للتعريم بل للندب وذهب أبو حنيفة وعطاء ومجاهد وغيرهم الى ان الحديث غير معمول به \* ثم اختلفوا في تأويله فقال بعضهم انما كان ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم فظاهر قوله انه منسوخ وقال آخرون برده حديث النصيحة لكل مسلم وقيل انما كان هذا النهي في أمر الحضري للبدوى أن يترد بص سلعة لغلاء السعر فانه يبيع بسعر اليوم فيرتفع الناس بذلك فاذا قال له أنا أترد بص لك بها وأبيعها لك فان الناس الرقيق \* قلت \* وليس من يبيع الحاضر للبادى يبيع الدلال اليوم لان الدلال انما هو لا شهرار السلعة فقط والعقد عليها انما هو لربها ويبيع الحاضر انما هو أن يتولى الحاضر العقد ويقف مع رب السلعة ليزهده في البيع ويعلم ان السلعة مثلاً لم تبلغ ثمنها ونحو ذلك والدلال عكس ذلك لان له رغبة في البيع وليعلم ان السلعة لم تبلغ أكثر وكذلك ليس من يبيع الحاضر أن يبعث البدوى بسلعة ليبيعها له الحاضر (قوله لا تتاجشوا) (م) التجش أن يزيد في الساعة ليغريه لا يشتريها وقال أبو بكر النجاشي حديث الشئ واطراؤه فالعنى لا يمدح أحدكم سلعة ويزيد فيها وهو لا يريد شراءها فية به غيره وقال غيره التجش تنفير الناس عن الشراء وأصله تنفير الوحش \* قلت \* وليس من التجش ما يتفق أن يأتي الدلال بالسلعة لمن يعرف قيمتها فيستعج له بما ينادى به وهو لا يريد شراءها لانه وان كان لا يشتريها فهو لا يفعله

\* قلت \* ويحتمل أن يكون معناه وهو عازم على الاحرام بمحامله لتوهم أن نكاح من عزم على الاحرام محرم خوفاً فساد الاحرام بتزويج امرأة جديدة (قوله نهى أن يبيع حاضر لباد) (م) ليس منه يبيع الدلال اليوم لان الدلال انما هو لا شهرار السلعة فقط والعقد عليها انما هو لربها ويبيع الحاضر انما هو أن يتولى الحاضر العقد ويقف مع رب السلعة ليزهده في البيع ويعلم ان السلعة مثلاً لم تبلغ ثمنها ونحو ذلك والدلال على العكس لان له رغبة في البيع وان علم ان السلعة لم تبلغ ثمنها أكثر وكذلك ليس منه أن يبعث البدوى بسلعة ليبيعها له الحاضر (قوله لا تتاجشوا) التجش أن يزيد في السلعة ليغريه وقال أبو بكر حديث الشئ واطراؤه فالعنى لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد فيها وهو لا يريد اشتراءها وقال غيره التجش تنفير الناس عن الشراء (ب) وليس من التجش ما يتفق أن يأتي الدلال بالسلعة لمن يعرف قيمتها فيستعج له بما ينادى به وهو لا يريد شراءها لانه وان كان لا يشتريها فهو لا يفعله

أيوب وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسمعيل بن جعفر قال ابن أيوب ثنا اسمعيل أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ليفرغ به (قوله لا يسم المسلم على سوم أخيه المسلم) (د) خرج مخرج الغالب فلا يفهم له فممتنع على الكافر كما يمتنع على المسلم وهو مذهب الجمهور وقال الأوزاعي لا يمتنع السوم على سوم الكافر (قوله عن أبيهما) (ع) عن بعض شيوخنا صوابه أبو بهمالان كلا حدث عن أبيه وليس بأخوين ويصح أن يقال أبيهما بفتح الباء على لغة من قال في ثنية أبان بحذف الواو كما قالوا في ثنية يديدان بحذف الياء

### ﴿ نكاح الشغار ﴾

(م) الشغار لغة الرفع شغار الكلب إذا رفع رجله ليلبوس وقيل أنما يفعل ذلك إذا بلغ سن الانزال والابلاج فإن صح ذلك تمكن التسمية وقال غيره يقال بلد شاغر أي مفتحة لا يمنع من غاره وقال الفراء الشغار البعد بلد شاغر إذا بعد عن السلطان (ع) \* ابن دريد يقال شغار عن الأمر إذا اتسع وعظم وقال أبو زيد شغرت المرأة إذا رفعت رحلها عند الجماع (د) وقيل هو من شغار البلد إذا حلا لخلوه من الصداق (قوله نهى عن الشغار) والشغار أن يزوجه ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ولا مهر بينهما (ع) قال بعضهم كان الشغار من نكاح الجاهلية يقول أحدهم شاغرتي وليتي بوليتك أي عاوضني جماعا بجماع ولم يختلف العلماء في النهي عنه ابتداء وانما اختلفوا إذا وقع فأما الكوفيون والليث والزهرى وعطاء إذا صح بصدائق المثل وأطلقه مالك والشافعي \* واختلف في علة البطلان ف قيل لأن كلام الفرجين معقود به وعليه وقيل لخلوه من الصداق فعلى الأول فساد في عقده ويفسخ بعد البناء وعلى الثاني فساد في صداقه فيمضي بالبناء ورواه علي بن زياد في كتاب خير من زينة \* وقال بعض شيوخنا يخرج من المذهب قول ثالث أنه يفوت بالعقد وفسخه قبل البناء استحسان واحتياط على أحد الطريقين فيما فسد صداقه \* قلت \* قال ابن المتطى في كتاب ابن القصار ما يدل على أنه يفوت بالبناء \* وقال ابن شبلون قوله في المدونة يقع فيه الطلاق والميراث يدل على أنه يفوت بالبناء فالقول الثالث في قول هذا الشيخ أنه مخرج على الأصل الذي أشار إليه فيما عقد على أن لا صداق فيه ويحتمل أنه لما ذكر ابن القصار وابن شبلون وبالجملة فالأقوال ثلاثة يفسخ بعد البناء قال في المدونة وإن كان وولدت الأولاد ويحضى بالدخول ويحضى بالعقد وأنكر ابن بشير وجود هذا القول وقال لا خلاف منصوص في فسخه قبل البناء لكنه في آخر الفصل قال يحضيه بالعقد مالك مرة وإخثار ابن عبد السلام كون فساد في الصداق فيحضى بالدخول قال لأنه دائر بين صورتين حكم كل واحدة منهما كذلك الأولى إذا تزوج على أن لا صداق والثانية إذا تزوج بخمراً أو خنزير انتهى وأما كون الفرج معقودا به وعليه موجب الفساد فهو لما يؤدى إليه من اجتماع الحل والحرم للمزوم للتنافي والعقد للمزوم للتنافي فاسد مطلقا لأنه من حيث أنه معقود به فهو لما للزوجة لا يحل وطؤه ومن حيث أنه معقود عليه فهو لما للزوج يحل وطؤه \* وأجيب بأن المملوك منه مختلف فالمملوك للزوجة البضع والمملوك للزوج الانتفاع وهذا كالأمة المزوجة منافعا للزوج وذاتها للمالك \* واختلف في السبب الذي لاجله

ليفرغ به (قوله على سوم أخيه المسلم) خرج مخرج الغالب فممتنع أيضا على سوم الكافر خلافا للأوزاعي (قوله عن أبيهما) (ع) قال بعض شيوخنا صوابه أبو بهمالان كلا حدث عن أبيه وليس بأخوين ويصح أن يقال أبيهما بفتح الباء على لغة من قال في ثنية أبان بحذف الواو كما قالوا في ثنية يديدان بحذف الياء

لا يسم المسلم على سوم أخيه المسلم ولا يحط على خطبة \* وحدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا عبد الصمد ثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الصمد ثنا شعبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الأهم قالوا على سوم أخيه وخطبة أخيه \* وحدثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد ابن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس أنه سمع عقبة ابن عامر على المبر يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يحط على خطبة أخيه حتى يذر \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار

اختلف فيه قول مالك في المسح فقيل انما اختلف قوله للاختلاف في تفسير الشغار هل هو من تفسيره صلى الله عليه وسلم فيكون متصلا \* ابن العربي وكذلك ان كان من تفسير ابن عمر وأبي هريرة لان كلا منهما عربي الخلقة عارف بمواقع اللفاظ وقد سمعها من صاحب الشرع فهو أعلم بما فسر وانما النظر اذا كان من تفسير نافع فانه يعمى تعريب ويرى انه كان لحنة ولما كان هكذا اختلف مقاطع العلماء فيه وقيل انما اختلف قوله للاختلاف في النهي هل يدل على الفساد (قوله قلت لنافع ما الشغار) (ع) ذكر مسلم رواية تفسير نافع الشغار \* قلت \* تقدمت فائدة ذلك (قوله لا شغار في الاسلام) (ط) هو نفي لصحة عقده كقوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وكونه لنفي الكمال كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد محتمل فلا يصار اليه الابدليل ويخرج به من قال بفساده على كل حال (قوله في الآخر ز وجنى ابنتك) (ع) لم يختلف ان حكم غير البنت من الاماء والأخوات وغيرهن حكم لبنات \* قلت \* المذهب ما ذكر من أن ذوات الجبر وغيرهن سواء في الشغار وحكى الباجي عن بعض العلماء وعزاه ابن العربي لمالك اختصاصه بذوات الجبر وهو في غيرهن بمنزلة من تزوجت على أن لا صداق فيمضي بالدخول ولا يحتاج للمذهب بهذا الطريق لانه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم (ع) واختلف اذا هموا لكل واحدة صداقا فرأى مالك من وجهه الشغار لا من صريحه \* وقال أحمد وابن أبي حاتم من أحكامنا اذا هموا الصداق فلا شغار \* قلت \* تفرقة مالك بين صريح الشغار وجهه ليس له في المدونة فصرحه ما اشترط فيه سقوط المهر كقوله ز وجنى على أن أز وجلك ولا مهر بينهما وحكمه ما تقدم وفيه اذا فصيح بعد البناء صداق المثل \* ابن العربي ان ز وجهه على أن يزوجه ولم يذكر المهر ولا اسقاطه فهو من صريح الشغار فيفسخ على كل حال وجهه أن يسمى الصداق فيقول ز وجنى ابنتك بخمسين على أن أز وجلك ابنتي بخمسين قال فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده ولكل منهما الاكثر من المسمى وصداق المثل قال وهو كنكح بمائة وخمسة مائة نقد او بمائة الى موت أو فراق ففرق بين الصريح والوجه كما ترى وتكرر ذكر الصريح والوجه في كتب عدة من المدونة وفي بعضها يسوى بينهما في الحكم والتعرض لتعداد تلك الكتب وعلى تفرقة مرة بين الصريح والوجه في الحكم وتسوية بينهما مرة والكلام على صحة تشبيه وجهه الشغار بمن كنكح بمائة وخمسة مائة نقد او بمائة الى أجل موت أو فراق يخص

### باب نكاح الشغار \*

\* (ش) (قوله لا شغار في الاسلام) نفي لصحة عقده كقوله لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل والشغار على ثلاثة أضرب صريح الشغار وهو ما اشترط فيه اسقاط المهر كقوله ز وجنى على أن أز وجلك ولا مهر بينهما قال ابن العربي وكذا من صريحه ان لم يذكر المهر ولا اسقاطه وحكمه الفسخ على كل حال وفيه اذا فصيح بعد البناء صداق المثل \* وجه الشغار أن يسمى الصداق فيقول ز وجنى ابنتك بخمسين على أن أز واجلك ابنتي بخمسين والمركب منهما وهو أن يذكر المهر من أحد الجانبين دون الآخر وحكم هذين القسمين أن يفسخ نكاح المسمى لها قبل الدخول ويمضي بعده ولكل منهما بعد الدخول في القسم الاول الاكثر من المسمى أو صداق المثل وأما القسم الثاني فقال في المدونة وان سمي لاحدهما دون الآخر ففسخ قبل الباء منهما وان دخلا صرح نكاح المسمى لها وفسخ الآخر ولكل منهما صداق المثل واستشكل بان قيل انه أعطى لكل جزء منهما حكم الجملة في المسح وعدمه فقياس ذلك

والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق \* وحدثنى زهير بن حرب ومحمد بن مثنى وعبيد الله ابن سعيد قالوا ثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير أن في حديث عبيد الله قال قلت لنافع ما الشغار \* وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا حماد ابن زيد عن عبد الرحمن السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار \* وحدثنى محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا ابن نمير وأبو اسامة عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار اذا بن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل ز وجنى ابنتك وأز وجلك ابنتي أو ز وجنى أختك وأز وجلك أختي \* وحدثننا أبو كريب ثنا عبد الله عن عمرو بن

التمرض للكلام على المدونة ونوقض قوله في وجه الشغار أنه يفسخ قبل البناء بقوله في كتاب  
بيوع لأجل أن بعته عبدك بعشرة على أن يبيعهك عبده بعشرة من سكة واحدة فان شرطا  
اخراج الذهبين لم يجز والاجاز لان العشرة بالعشرة مقاصة وكان يبيع عبدا بعدد وتقدير أنها قضية  
تمثل المالين ان أوجب الغاءهما لوجوب المقاصة وصرف المعاوضة الى مامهما لم يضر وجه  
الشغار الى صريحه لان الحسنين بالحسين مقاصة ويبقى بضع بضع وان لم يوجب ذلك وجب فساد  
بيع العبدين كما لو شرط اخراج المالين \* وأجيب بأن اتحاد المالك في العبدين أوجب المقاصة فتعين  
صرف المعاوضة الى العبدين واختلاف المالك في مسألة الشغار منع فيها فانصرفت المعاوضة الى المجموع  
بالمجموع \* وأجيب بغير ذلك مما ركنه خشية الاطالة وقد عرفت صريح الشغار ووجهه وبقيت صورة  
ثالثة مركبة منهما ذكرها في المدونة وهي أن يسمى لاحداهما فقط قال في المدونة وان سمي لاحداهما  
دون الأخرى ففسخ قبل البناء فيهما وان دخل اصح نكاح المسمى لها وفسخ الآخر ولكل منهما  
صداق المثل \* واستشكلت بأن قيل انه اعطاء لكل جزء منهما حكم أصله في الفسخ وعدمه فقياس  
ذلك أن يكون للمسمى لها الاكثر من المسمى وصداق المثل لا صداق المثل ولما انتقد ذلك في نفس  
بعضهم قيدها بذلك فقال لها الاكثر \* ابن بشير ان جعل كل من الوليين دخوله مشروطا بدخول  
الأخر فحكي أبو حامد الاتفاق على أنه يفسخ بكل حال \* ابن يونس قال أبو عمران ان زوج كل من  
رجلين الآخر ابنته بمهر معلوم جازان لم يفهم انه ان لم يزوج أحدهما صاحبه لم يزوجه الآخر

### ❖ أحاديث الشروط في النكاح ❖

( قوله أحق ) ( ع ) معناه عند الكفاة أولى وجهه بعض العلماء على الوجوب ❖ قلت ❖ هو الاظهر  
لانه على الاول يلزم أن لا يجب شرط مطلقا لانه اذا كان الشرط يستباح به الفرج ليس بواجب

أن يكون للمسمى لها الاكثر من المسمى أو صداق المثل لا صداق المثل ولما انتقد هذا في نفس  
بعضهم قيدها بذلك فقال لها الاكثر ونوقض قوله في وجه الشغار أنه يفسخ قبل البناء بقوله في بيوع  
الآجال ان بعته عبدك بعشرة على أن يبيعهك عبده بعشرة من سكة واحدة فان شرطا اخراج الذهبين  
لم يجز والاجاز لان العشرة بالعشرة مقاصة وكان يبيع عبدا بعدد ( ب ) وتقدير المناقضة تماثل المالين ان  
أوجب الغاءهما بوجوب المقاصة وصرفت المعاوضة الى مامهما لم يضر وجه الشغار الى  
صريحه لان الحسنين بالحسين مقاصة ويبقى بضع خاليا وان لم يوجب ذلك وجب فساد بيع  
العبدين كما لو شرط اخراج المالين \* وأجيب بأن اتحاد المالك في العبدين أوجب المقاصة فيتعين  
صرف المعاوضة الى العبدين واختلاف المالك في مسألة الشغار منع منها فانصرفت المعاوضة الى  
المجموع بالمجموع

### ❖ باب الشروط في النكاح ❖

( ش ) ( قوله أحق الشرط ) معناه عند الجمهور وأولى وجهه بعض العلماء على الوجوب والحق  
التصمل ( ب ) الخطاب في الحديث الى الأزواج والشروط انما هي من قبل المرأة فهي ان اشترطت  
ما يقصيه النكاح مما يرجع الى الصداق ولا يناقض العقد أو الى داتها كشرطها أن لا يضر بها في  
نفس ولا نفقة جاز الشرط ولزم وان شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا ينافي العقد كشرطها أن  
لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يتخير جهام بلدها ❖ واختلف في القدوم عليه ( ع ) فقال مالك لا يحل

الاستناد ولم يذكر زيادة  
ابن نمير \* وحدثنى هرون  
ابن عبد الله ثنا حجاج بن  
محمد قال قال ابن جريح ح  
وثناه اسحق بن ابراهيم ومحمد  
ابن رافع عن عبد الرزق  
أخبرنا ابن جريح أخ- بن  
أبو الزبير أنه سمع جابر بن  
عبد الله يقول نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن  
الشغار \* حدثنا يحيى بن  
أيوب ثنا هشيم ح وثنا  
ابن نمير ثنا وكيع ح وثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو  
خالد الاحمر ح وثنا محمد  
ابن مثنى ثنا يحيى وهو  
القطان عن عبد الحميد بن  
جعفر عن يزيد بن أبي حبيب  
عن مرثد بن عبد الله  
الزبي عن عقبة بن عامر  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان أحق  
الشرط

فأخرى غيره ومعلوم أن لنافي البياعات وغيرها شروط لازمة لأن لفظ الشرط هنا عام ( قول ما استحلتم به الفروج ) ( ط ) هو عام مخصوص لأنه يخرج منه الشرط الفاسد لأنها لا تستباح بها وانما يتناول ما كان جائزا **قلت** \* والخطاب في الحديث إلى الأزواج والشرط انما هو من قبل المرأة فهي ان شرطت ما يقتضيه النكاح مما يرجع إلى الصداق والشوار ونحو ذلك مما يدوم معه الالف ولا يناقض العقد أو إلى ذاتها كشرطها أن لا يضر بها في نفس ولا نفقة ولا كسوة ولا عشرة جاز الشرط ولزم وان شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا ينافي العقد كشرطها أن لا تزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلد ما فاختلف في القدوم عليه ( ع ) فقال مالك لا يجعل ابتداء وأجازه معنون وكرهه غيره وقيل يفسخ قبل البناء **قلت** \* وذكر المتطلي قولاً خامساً أنه جائز ويؤدب المشترط والمجبب وفي العتبية من سماع ابن القاسم أشرت على قاض أن ينهى عن النكاح بشرط وانما يزوج على دين الرجل وأمانته وفي سماع عيسى لا تنبغي الشهادة في نكاح بشرط ( م ) واختلف في لزوم الوفاء به فقال بعض العلماء يلزم \* وقال مالك لا يلزم **قلت** \* بعض العلماء هو ابن شهاب كذا عزاه له في المدونة قال ابن شهاب وكان من أدركت يقضى به ويوجب كل شرط عند النكاح اذا لم يحرم قال اللخمي وهو أحسن الحديث أحق الشروط أن يوفى بها ما استحلتم به الفروج وزاد في قول مالك لا يوفى به ولكن يستحب **قلت** \* فروع \* الأول \* في العتبية لو شرطت أن نفقة على أبي الصغير حتى يكبر فسمع ابن القاسم لا خير فيه ويفسخ قبل الباء ويثبت بعده والنفقة على الولد وروى مطرف إجازته والنفقة على الأب عاش أو مات \* ابن رشد اذا شرطت النفقة على أبي الصغير حتى يكبر أو على ولي السفينة حتى يرشد فكرهه مالك مرة وأجازه مرة وقال بكل منهما كثير من أصحابه والخلاف انما هو اذا لم يبينوا مرجع النفقة عند موت الأب قبل البلوغ أو لولي قبل أن يرشد السفينة فان شرط رجوعها على الزوج عند الموت قبل البلوغ أو الرشد صح وان شرط سقوطها حينئذ فسد اتفاقا فيهما \* الثاني لو شرطت نفقة في نكاح الكبير على غير الزوج فسخ قبل البناء وروى ابن حبيب إلا أن ترضى برجوعها على الزوج وقيل يفسخ قبل البناء على كل حال لأن شرطها على غير الزوج خلاف السنة ويغني بعد البناء بمهر المثل ولو شرطت أنه ان مات من شرطت عليه

وأجازه معنون وكرهه غيره وقيل يفسخ قبل الباء ( ب ) وذكر المتطلي قولاً خامساً أنه جائز ويؤدب المشترط والمجبب ( م ) واختلف في لزوم الوفاء فقال بعض العلماء يلزم وقال مالك لا يلزم ( ب ) ولكن يستحب وأمان كان الشرط من قبل الزوج فان شرط ما يناقض العقد \* اللخمي كشرط أن لا يأتيها ليلاً ولا يعطيها الولد أو لا نفقة لها أو لا ميراث بينهما أو على أن يؤثر عليها في فسخه مطلقاً قبل البناء قالها بخير الزوج حتى بعد البناء في أن يتسك بشرط فيفسخ أو يسقطه فيصح النكاح قال في المدونة وليس لما يفسد النكاح من الشروط حد \* ابن عمر زبريد أنه لا يجد بعدد ويضبطه بضعة فيقال كل شرط متعلقه ترك فعل لولم يشترط لكان مباحاً فانه لا يفسد به النكاح كشرطه أن لا نفقة أو أن لا يبطأ ونحو ذلك من الأمور الواجبة ( قول ما استحلتم به الفروج ) ( ع ) هو تأكيدهم للوفاء بالشرط لأن كل ما شرطته المرأة حق في اباحتها فرجها وقد يمتنع من يوجب الوفاء به ويرد عليهم حديث كل شرط ليس في كتاب الله باطل ( ط ) واختلف اذا شرط الولي جعلاً لنفسه فقال عطاء وطاوس وجماعة من السلف هو للزوج وقال علي بن الحسين ومسرور وغيرهما هو لمشرطه ولما زوج مسروق ابنته شرط عشرة آلاف يجملها في الحج والمساكين وقيل ان شرطه الأب كان له لتبسطه

أن يوفى به ما استحلتم به الفروج هذا لفظ حديث أبي بكر وابن مثنى

أو طرأ عليه دين أو ما يبطل النعقة رجعت على الزوج جاز النكاح على فياس ما تقدم وقيل بفسخ على كل حال لأن شرطها على غير الزوج خلاف السنة \* الثالث لو شرطت أن تأخذ بالنفقة حيلالم يجوز لأن النفقة ليست بدين ثابت في الذمة كشبوت المهر و يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بمهر المثل ويسقط الشرط وأما إن كان الشرط من قبل الزوج كان شرط ما يناقض العقد \* اللعخمى كشرط أن لا يأتها ليلاً ولا يعطيها الولد أو لا نفقة لها ولا ميراث بينهما وعلى أن يؤثر عليها في فسخه مطلقاً أو قبل البناء ثالثاً يخير الزوج حتى بعد البناء في أن يتسلك بشرطه فيفسخ أو يسقط فيصح النكاح قال في المسونة وليس لما يفسد النكاح من الشروط حد \* ابن محرز يريد أنه لا يجتهد بعدد يضبط بصفة فيقال كل شرط متعلق ترك فعل لو لم يشترط لكان مباحاً فإنه لا يفسد به النكاح وكل شرط متعلقه ترك فعل لو لم يشترط لكان واجباً فإنه يفسد به النكاح كشرطه أن لا نفقة أو لا يطأ ونحو ذلك من الأمور الواجبة **(قوله)** ما استحلتم به الفروج (ع) هو تأكيد للوفاء بالشرط لأن كل ما اشترطته المرأة حتى في اباحة فرجها وقديح به من يوجب الوفاء به ويرد عليهم حديث كل شرط ليس في كتاب الله باطل (ط) واختلف إذ شرط الولي جلاء لنفسه فقال عطاء وطاوس وجماعة من السلف هو للزوجة وقال علي بن الحسين ومسروق وغيرهما هو لم يشترط \* ولما زوج مسروق ابنته شرط عشرة آلاف يجعلها في الحج والمساكين وقيل إن شرطه الأب كان له لتبسطه في مال الولد وإن شرطه غيره كان للزوجة وقال مالك إن شرط في أصل العقد فهو للزوجة وإن شرط بعده فهو لم يشترطه ويشهد لذلك حديث أبي داود أن امرأة نكحت على صداق أربعاء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما كرم عليه الرجل ابنته أو أخته يعني تعاطها المرأة بدليل ذكره مع الصداق والصداق للمرأة فكذلك يكون ما بعده من الجلاء والعدة وقوله أحق ما كرم عليه الرجل ابنته أو أخته هو استئناف يقتضي الحضي على إكرام الولي تطييباً لنفسه **(قوله)** غير أن ابن المثنى قال لشرط (م) كذا في الموضوعين وفي بعض النسخ بن غير في الموضوعين مكان ابن المثنى ويشبهه أن يكون الصحيح أحد الوجهين فإن أول سند الحديث على ابن غير وابن مثنى وغيرهما

غير أن ابن مثنى قال الشروط \* وحدثني عبيد الله بن عمر ابن ميسرة الفواريري تناخا لد بن الحرث ثناء هشام عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة ثنا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الأيم

### ✽ أحاديث لا تنكح الأيم حتى تستامر ✽

**(قوله الأيم)** (م) الأيم لغة المرأة التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً ومنه وأنكحوه الأيما منكم الآية وكذلك الرجل الذي لا زوج له تقول العرب نأيمت المرأة إذا أقامت لا تزوج \* أبو عبيد يقال رجل أيم وامرأة أيم وإنما لم يقل أيمه لئلا يأن كثر استعماله في النساء وهو للرجل مستعار ويقال أيم بين في مال الولد وإن شرطه غيره كان للزوجة وقال مالك إن شرط في أصل العقد فهو للزوجة وإن شرط بعده فهو لم يشترطه

### ✽ باب استئذان الثيب في النكاح ✽

**(قوله الأيم)** لغة المرأة التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً ومنه وأنكحوه الأيما منكم وكذا الرجل الذي لا زوج له (ع) الآية العزبة رجل أيم وامرأة أيم وحكى أبو عبيد أيمه بالثاء \* واختلف ما المراد بالأيم في الحديث فقال الأكثر الثيب لأنه أكثر استعماله ولقبا بته بالبكر وقال أبو زيد والشعبي والكوفيون المراد من لا زوج لها مطلقاً \* واحتجوا لها بأنه معنى الأيم لغة واستدلوا به على أن الولي ليس بشرط في صحة النكاح بل للمرأة أن تنكح نفسها بغير ولي ثيباً كانت أو بكراً إذا بلغت





الرحمن الدارمي أخبرنا يحيى بن حسان ثناء معاوية كلفهم عن يحيى بن أبي كريمة بمثل معنى حديث هشام واسناده واتفق لفظ حديث هشام وشيبان ومعاوية بن سلام في هذا الحديث \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن ادريس عن ابن جريج وثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع جميعا عن عبد الرزاق ( ٣٠ ) واللفظ لابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج

قال سمعت ابن أبي مليكة يقول قال لي ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أستا مأم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكنت \* حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد ثنا مالك ج وثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لمالك حدثك عبد الله بن الفضل عن نافع ابن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يم أحق بنفسها من ولها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صامتة قال نعم \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان عن زياد ابن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جبير يخبر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الثيب أحق بنفسها

تعلم أن اذنها صامتة يقال لها مرة واحدة ان رضيت فاصمتي وقال ابن شعبان يقال ذلك لها ثلاثا \* قلت \* استحباب اعلامها بذلك هو المشهور ونقل ابن رشد عن ابن مسleme ان اعلامها بذلك واجب وعلى القولين يكفي اعلامها مرة واحدة وقال ابن شعبان يقال ذلك لها ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان صكرت فانطقي واستحب ابن الماجشون أن يطيل الوقوف عندها قليلا \* وروى ابن المواز انكارها لا يكون الا بالقول لا بالصمت \* الجلاب ان نفرت أو قامت أو ظهر منها دليل كراهة لم تزوج فان بكى فقال ابن مسleme والجلاب هو انكار وقال ابن مغيث ليس بانكار قال ونزلت فاختلف فيها وحكم بامضائه وقال الشيخ الصواب الكشف عن موجب بكائها هل هو رد أو رضا \* ابن مغيث وضحكها رضا وفي المدونة اذا قال لها وليها اني مزوجك من فلان فسكتت فذلك رضا قال غيره اذا كانت تعلم ان السكوت رضا واختلف في قول الغير هل هو وفاق أو خلاف ( قوله في الآخر الأيم أحق بنفسها ) ( م ) الأيم هنا الثيب ومعنى أحق بالاذن والرضا وانه ليس للولي أن يفنت عليها بل لا يزوجه الا برضاها وذهب زفر والشعي ان المراد بالأيم من لا زوج لها بكرة كانت أو ثيبا وان معنى أحق أحق بالعقد والاذن معا وان كل ثيب وبكر اذا بلغت أحق بالعقد على نفسها من ولها وان عقدها على نفسها جائز وليس للولي عندهم ركن في النكاح وانما هو شرط كمال وحجته الحديث ( د ) وذهب الأكثر الى أن المراد بالأيم الثيب وتقدم قريبا ما في ذلك ( قوله يستأذنها أبوها في نفسها ) ( م ) أو جب مالك الولي مطلقا وأوجه داود في البكر خاصة وأسقطه أبو حنيفة في الثيب وفي البكر الجائزة الامر واشترط أبو ثور اذن الولي خاصة \* والحجة لمالك قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن لان الخطاب للولياء فلو لان لم حقا لم يخاطبوا وقوله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوى والبنى في مثل هذا التركيب في النكاح والمعاملات انما هو لنفي الصحة وانما يكون لنفي الكمال في العبادات التي لها صفة الاجزاء وصفة الكمال \* والحجة لداود حديث والثيب أحق بنفسها والبكر تستأذن فلو كانت الثيب والبكر سواء في الحاجة الى الولي لم يفرق بينهما \* والجواب ما قدمنا ان معنى أحق أحق في الرضا وتعيين الزوج لا في تولى المقد \* وأيضا فان صيغة أفعل تقتضي شركته لها وليس الا في تولى العقد وأما أبو حنيفة فاعماله القياس على البيع والاجارة فكذلك لا يقتصر في أحد ما فكذلك لا يقتصر في النكاح لانه اما بيع أو اجارة فحمل الظواهر الواردة في اثبات الولاية على البكر الصغيرة والأمة ويخصص عمومها بالقياس وفي تخصيص العموم بالقياس خلاف في أصول الفقه والحجة لأبي ثور حديث أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فانه يدل من دليل الخطاب أنها اذا نكحت باذنه فنكاحها صحيح وأيضا فانه انما احتج للولي خوفا أن تضع نفسها في معرة فاذا أذن سقط

بالقول بخلاف البكر

\* باب تزويجه صلى الله عليه وسلم عائشة \*

من ولها والبكر تستأمر واذنها سكوتها \* وحدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بهذا الاسناد وقال الثيب أحق بنفسها من ولها والبكر يستأذن أبوها في نفسها واذنها صامتة اور بما قال وصحتها اقرارها \* حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة ج وثنا أبو بكر بن أبي شيبة

حقه (ع) أحاديث الباب ردّ داود فيها المطلق الى المقيد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض أصله من وجهين الاول ان أصله في الظواهر اذا تعارضت أن يطرحها ويرجع الى استصحاب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيد والثاني أن مذهبهم في مسألة إحداث قول ثالث أنه لا يجوز لما فيه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الثيب والبكر قول لم يقله غيره قبله ﴿ قلت ﴾ مسألة احداث قول ثالث هي أنه اذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين واستقل رأيهم فيها على القولين فهل يجوز لمن بعدهم أن يحدث فيها قولاً ثالثاً منعه الاكثر لما فيه من خرق الاجماع لان أهل ذلك العصر أجمعوا على خطأ ما سوى القولين وأجازوه قوم وان المسئلة اجتهدية وفرق قوم فقالوا ان رفع الثالث مقتضى القولين منع كمسئلة الجدمع الاخوة قال بعض الصحابة المال للجد ﴿ وقال بعضهم يقاسم الاخوة قال قول بأن المال كله للاخوة رافع لما اتفق عليه القولان من عدم حرمان الجدوان لم يرفع الثالث مقتضى القولين جاز كمسئلة النمران بن زوجة وأبوان أو زوج وأبوان قال زيد اللأم ثلث ما بقي بعد ربع الزوجة أو نصف الزوج ﴿ وقال ابن عباس لثالث الاصل فقول ابن سيرين من التابعين بقول ابن عباس في الاول وبقول زيد في الثانية ليس برافع بل هو موافق لكل قائل في صورة

﴿ فصل ﴾ قلت الولي من له على المرأة ذلك أو بنسوة أو أبوة أو تعصيب أو ولاء أو إصاء أو كعالة أو سلطنة أو ذوا سلام (ع) وشرط الولي أن يكون ذكراً حراً بالغاً عاقل رشيداً مسلماً فلا تعقد المرأة على أنثى ولا ذكراً ولا خلاف بين المجازين في ذلك وهو الذي يعقد عليه من قول مالك الاماروى عنه أنها اذا عقدت على الذكركمضى وفي قوله لانكاح الابوى ما يقتضى أن الولاية خاصة بالذكور لانهم القوامون عليهم ﴿ قلت ﴾ هذا خلاف ماله في التنبيهات قال في المدونة ولا تعقد المرأة على أحد من الناس قال في التنبيهات ظاهره التسوية بين الذكور والاناث وهو قول حكاة عبيد الوهاب والمعروف انها لا تعقد على النساء وأما الذكور فتعقد على من تليه أو تملكه أو وكلت على انكاحه وكذلك العبد والنصراني في الوجهين انتهى واذ لم تعقد فانها توكل من يعقد عليها أو غيره (ع) لا يعقد الصغير ولا المجنون ولا السفينة ولا الكافر لابنته الكافرة والمشهور رجواز عقده لامته بحق الملك والمشهور عندنا أن العدة ليست بشرط واشترطها الشافعي فأبطل الولاية بالفسق ﴿ قلت ﴾ قال ابن بشير مال اللخمى الى صحة عقد الصغير المميز والذي قال اللخمى هو قوله لو قيل بصحة عقد من ناهز الحلم ما بعد للاختلاف في معنى أفعاله

﴿ فصل ﴾ (م) والولاية قسمان عامة وخاصة فالعامة ولاية الاسلام والخاصة ولاية النسب وما حل محله كالوصى أو ما يشبهه كالولى الاعلى أو أقامه الشرع نائباً عنه كالسلطان ﴿ قلت ﴾ المولى الاعلى من له العتاقة وهو أئمة الولاية اذا عدم ولى النسب على ما أتى من ترتيب ولى النسب فيما ذكر ابن الحاجب ويظهر في غير موضع من المدونة أنه كاحد اولياء النسب وعند ابن حبيب تخفيف اذا كان أهل النسب ليسوا بنسب قرابة وأما المولى الاسفل وهو من عليه العتاقة فقال ابن الحاجب لا ولاية له على الاصح ﴿ ابن عبد السلام ﴾ فسر شرح المدونة جميع ماله في النكاح الاول انه أحد الاولياء ولم يذهب أحد الى ما ذهب اليه ابن الحاجب من سقوطه عن درجة الاعتبار فضلاً عن أن يكون هو الاصح (ع) واختلف عندنا من هم الاولياء الذين لهم النكاح أهم البطن أم الفخذ أم العشيرة ﴿ قلت ﴾ قال اللخمى عصبة الرجل أقارب به من أقارب الرجل ثم فوق العصبية وأوسع منها البطن ثم فوق البطن الفخذ باسكان الخاء وفوق الفخذ القبيلة فالعشيرة في كلام القاضى هي القبيلة في

كلام اللخمي والله أعلم ويخرج من كلامهم أنه لا خلاف أن الرجل من العصبه ولى نسب \* واختلف في آخر درجات ولى النسب فقيل الرجل من البطن وعلى هذا فالرجل من الفخذ والعشيرة من أهل الولاية له أمة وقيل آخر درجاتها الرجل من الفخذ وقيل الرجل من العشيرة فالمولى الأسفل ولى يدخل في العشيرة لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وكذلك يعقل معهم ولا يدخل في البطن والفخذ في النسب باسكان الخاء كما تقدم وهو في الجارحة بكسرهما (ع) قال أبو عمر واختلف في المولى وفي ذى الرأى والسلطان مع اتفاقهم أن السلطان ولى من لا ولى لها ولا خلاف عندنا أن الوصى كالولى وأما اختلف من أحق بالعقد على البكر هو أو الولى وأما الثيب فكلاهما ولى لها \* قلت \* انظر ما معنى قول أبي عمر واختلف في المولى الى آخر ما هو هذا الخلاف وتقدم أنه من أهل الولاية الخاصة وتقدم الكلام على الولى ويأتى قول عمر لا تنكح المرأة الاباذن ولها وذى الرأى من أهلها اختلف في تفسير ذى الرأى فقيل الرجل له الصلاح وقيل هو الوحيه الذى له رأى ويرجع اليه فى الامور \* واختلف فى معنى كونه من أهلها فقيل هو كونه من العصبه وقيل هو من العشيرة وقيل من البطن وكون الوصى كالولى انما ذلك اذا لم يجعل له الجبر وللوصى صور الأولى أن يوصى له بجبرها الى النكاح من معين أو يقول زوجها منه فالمشهور يجبرها وقيل لا يجبرها وقيل ان كان النكاح بالقرب جبرها الثانية أن يوصى له بجبرها على النكاح دون تعيين أو يقول زوجها من أحببت فالمشهور يجبرها \* وقال أصبغ وسحنون لا يجبرها الثالثة أن يقول هو وصى على نكاح بناتى \* ابن بشير فى جبره لهن على النكاح قولان الرابعة أن يقول هو وصى فقط فى هذه لا يجبرها وفى كونه وليا لكل من الوصى عليه ولاية ولغو مطلقاً ولغو فى الثيب رابعها الولى أولى منه

﴿ فصل ﴾ (ع) واتفقوا على أن المراد بالولى المذكور فى الحديث ذو الولاية الخاصة وأما الولاية التى هى شرط فى صحة العقد أو مسخبة عند القائل بالاستحباب فاختلفوا هل المراد بها لولاية مطلعا أو الخاصة ومشهور المذهب انها ولاية القرابة وان ولاية الاسلام انما تكون عند عدمها والمشهور اعتبار العقد وفى ولاية القرابة فيقدم الاقدم فالأقدم وبه قال الشافعى وأحمد وبعض أصحابنا لم يجعل للقدم دحقا \* وقال كل من يقع عليه اسم الولى له أن ينكح وبه قال أبو ثور واحتجوا بقول عمر لا تنكح المرأة الاباذن ولها وذى الرأى من أهلها والسلطان فحملوه على التسوية وحمله الآخرون على الترتيب \* قلت \* وعلى اعتبار القعد فالأقدم بالحرمة الابن وان سفلى ثم الاب دينا وقيل الاب ثم الابن (ع) والابن عندنا ولى بكل حال وان لم يكن فى عصبه لأم \* وقال الخطابى ليس بولى إلا أن يكون من عصبته \* قالت \* قال ابن عبد السلام اختار بعض أشياخ أشياخى مذهب الشافعى أن لولاية الابن إلا ان يكون من عشيرة أمه \* ابن عبد السلام وهو القياس ثم بعد الاب الاخ شقيقا كان أولاب وانما اختلف هل الشقيق أول أو هما سواء فقيل الشقيق وفى المدونة من رواية على هما سواء فأخ اللأم لغوه المتطى وروى على أن زوج الاخ اللأم ثم الجد ثم الأم ثم ابنه على ترتيبهم فى الارث وفى تديم الشقيق من الأم وابن على الآخر القولان وتقدمت الاقوال الثلاثة فى آخر درجات ولى النسب ثم المولى الأعلى ثم عصبه المولى من الاب والابناء ثم المولى الأسفل وتقدم ما فى ذلك (ع) وانما دخل الولى فى النكاح لى فى عن نسبه المعرة أن تضع نفسها فى غير كفوف \* قلت \* الكفاءة وهى المائنة والمقاربة المطلوبة ثم اختلف فقيل هى حق للولى والى وحده وقيل للزوجة الثيب دون ولها فلها اسقاطها وحق لله تعالى فيمتنع اسقاطها \* وقال بعض المؤقتين الثيب فيها كالبكر لا تسقط اسقاطها

(ع) والمشهور أن الكفاءة انما هي في الدين دون النسب وفي اعتبار سير الزوج في الموسرة واعتبار الحرية الأصلية في تزوج العربية اضطراب في المذهب وحديث فاطمة بنت قيس في تزويجها أسامة وهي قرشية وحديث ضباعة في تزويجها المقداد بن الأسود دعي من يقول أن السكاح يفسخ \* وحكى أبو حامد عن ابن الماجشون من أصحابنا أن نكاح غير الكفوء مفسخ وإن رضى بذلك جميع الأولياء ولعل يريد أن تزوجت فاسد الدين ممن يغلب على الظن أنه يفسد دينها فيصير الحق لله تعالى فيفسخ \* قلت \* أما اعتبار سير الزوج في المدونة أتت مطلقة إلى مالك فقالت إن ابنة موسرة مرغوب فيها أصدقت كثيرا وأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له معد لما لا شيء له فهل لي في ذلك متكلم فقال لك أني أرى لك في ذلك متكلما وفي رواية لا أرى لك بزيادة \* ابن القاسم إنكاحه إياها جائز عليها إلا أن يكون ضررا فينع \* سنعون ويقول ابن القاسم أقول \* عياض في التنبيهات قول سنعون يدل أن قول ابن القاسم خلاف وإن مراده بالضرر ضرر الجسم لا الفقر وقيل أنه وفاق للشيوخ في تقرير الموافقة اختلاف الكلام على المدونة ألق به وتركاه خشية الإطالة \* وأما اعتبار الحرية الأصلية في مسألة نكاح المولى العربية في المدونة أنه لا بأس به واستعظم أن يفرق بين مولى وعربية وقال المسامون بعضهم لبعض أكلها وتلاياها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية \* وذكر المتيطي عن المغيرة أنه لا يجوز نكاح المولى للعربية وأما نكاح العبد العربية فقال المتيطي أجازه ابن القاسم في المدونة وقال غيره ليس العبد بكفو لذات المنصب والقدر للناس منا كع عرفتم وعرفوها \* وبالجملة فاختلاف في أي شيء تعتبر الكفاءة وحصل بعضهم فيها خمسة أقوال فمن ابن القاسم تعتبر في الحال والمال \* المتيطي وابن فتوح وبه الحكم \* ابن الماجشون تعتبر فيها في الدين وقيل في الحال والدين وقيل في الدين فقط وفي نوازل ابن الحاج وتعليقه الطرطوشي ذكر أصحابنا أن المعتبر في الكفاءة ستة الدين والحرية والنسب واليسار والحرقة والسلامة من العيوب الأربع \* ابن فتوح ليس السلامة من العيوب الأربع من الكفاءة وإنما ذلك للمرأة \* ابن الحاجب المعتبر الدين والحرية والنسب والقدر والحال والمال \* واختلف في الجميع إلا الإسلام \* ابن عبد السلام الكفاءة حقيقة مركبة من السمة فيحتمل أن يريد بالدين الإسلام مع السلامة من الفسق كان مثلها في الصلاح أو دونها فيحتمل أن يريد الصلاح حتى لو كان دونها فيه لم تحصل الكفاءة \* ابن بشير ولا خلاف أن فسق الجوارح مانع فإن زوجه الأب من فاسق فلم أر لمن قام بها ففسقه قال وكان بعض أشياخي بهرب من العتبات مثل هذا لأنه يؤدي إلى فسق كثير من الانكحة \* ابن عبد السلام والأقرب التفصيل فإن كان يخشى أن يخلف بطلاقها ويبحث ثم يتأدى أو يخشى عليها أن تنطع بطباعه فيفسخ والأفلاو تقدم ما في الحرية \* وأما النسب فقال ابن عبد السلام إن أراد أن يكون الزوج معلوم النسب في حق من هي معلومة النسب فظاهر وإن أراد به أن يستوي في الشرف فهو يعود إلى القدر ولا يصح أن يراد به كونهما من قبيلة واحدة انتهى قوله وقال ابن فتوح وقال بعض أصحابنا ليس العجم كالعرب ولا العرب لقريش ولا قريش لني هاشم وبنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد لقوله صلى الله عليه وسلم في نقل البخاري \* وأما القدر فقال ابن عبد السلام الظاهر أن المراد به مساواته لها في الشرف والجاه على أن ردا لجاه إلى الحال أولى ويمكن أن يفسر الحال بما يرجع إلى حسن العشرة وطيب الخلق ويمكن أن يراد به ما يرجع إلى صحة الجسم وأما المال فتقدم ما فيه \* (فروع) ابن القاسم من رضى بكفو في الحال والمال والقدر فأباه المولى زوجه ما به الإمام على هذا المال وأصحابه \* اللخمي إن زوجه إذا كسب حرام أو من كثير الخلف بالطلاق

ردوان زوجهام من مری به دون ثبوتہ رد نکاحہ وان زوجهام من ذی مال فذهب عن قرب ولا حرفة له النظر تركہ \* وفي منع الام المطلقة انکاح ابتها في عزبة مسيرة مسافة خمسة أيام قولان للداودي وبعض المفتين \* المتطی عن ابن زیاد ليس على المفتی أن يسأل الشهود من أين يعلمون الكفاءة وكان الشيخ يقول ليس له أن يسألهم اذا كانوا من أهل العلم ولو عارضت بينة بكفاءة بينة بنفسها قدمت راجحه العدالة وان استويا فقبل تقدم بينة النفي وقيل ان بينت بما هو غير كفء وان أجملت قدمت المثبتة حکاه ابن حديد عن جماعة من الشيوخ \* اللخمی ويستحب للولی أن يتجنب ذا الشلل وشبهه ولو زوجهما قبل من مهر مثلها أو من ضریر أو غائب أو على ضرة أو من هو أدنى منها حالا أو مالا أو من قبیح صبح والله أعلم بنيته ولا يزوجهام من مجنون يخاف منه ولا من أبرص متسلخ ولا من مجذوم متقطع فان فعل لم يلزمها نكاح أحد منهم

﴿ فصل ﴾ قد علمت مما تقدم ان الولاية ركن في النكاح وانها تنقسم الى عامة وخاصة وان العامة انما تكون عند عدم الخاصة وان أحد أقسام الخاصة ولاية القرابة وعلمت ان المشهور باعتبار القعدد في القرابة وان الاقرب الابن على ما تقدم (ع) فان تزوجت امرأة دون ولی والزوجان يعتقدان جواز ذلك أو يجعلان الحكم لم يحدوا وكذلك لو كانا يعتقدان حرمة لم يكن فيه حدايا الا عند الصيرفي من الشافعية وطرد قوله فأسقط فيه الصداق ولم يلحق فيه الولد \* واحتج بحديث الزانية هي من أنكحت نفسها وبان وجود الخلاف لا يسقط الحد كما لم يسقط حد شارب النبيذ والجواب عن الحديث انه محمول على المبالغة في الزجر وأما عن مسئلة النبيذ فالفرق بان شار به يحدوان اعتقد حليته ولو اعتقد حلية النكاح بغير ولی لم يحد \* قال بعض الناس وانما حد شارب النبيذ وان اعتقد حليته لانها من مسائل الأصول التي لا يسوغ فيها طرق الاجتهاد المختلفة وفي جعله من مسائل الأصول عندی نظر لان جعله منها يفسد وفرق الغزالي بان النكاح بغير ولی له أصل يرجع اليه وهو النكاح الصحيح وانما فسد للاخلال بشرطه والنبيذ ليس له أصل جائز يرجع اليه فهذا فرق بينهما في الحد

﴿ فصل ﴾ فان تزوجت بالولاية العامة مع وجود الولاية الخاصة فمسخ وليس للولی الخاص اجازته وحكى البغداديون عن مالك قول آخر انه يمضي الا أن تضع نفسها في غير كفء فالخاص ففسخه لما يلحقه من المعرفة وعن مالك قول ثالث مشهور يمضي في الدنية وعند الضرورة ويرد في ذات القدر وعلى هذا الخلاف يأتي لما لك في المدونة من توقفه في اجازته وفسخه واختلاف أصحابه في منع الولی من اجازة ذلك ومراجعة طول الإقامة بعد الدخول بناء على ان الولاية حق لله تعالى فليس للولی أن يجيز أو يحق له فيجيز \* قلت \* فيتصل في فسخ ما عقد بالولاية العامة مع وجود خاصتها ثالثا المشهور يفسخ في ذات القدر ويمضي في الدنية ورابعها الوقف \* واختلاف في متعلق الوقف فقيل توقف هل يجوز اذا أجازه الولی وقيل انما توقف هل يفسخ وان أجازه الولی وكلامه يعطى ان موضوع الخلاف في الدنية وذات القدر والمسئلة في المدونة انما هي مفرضة في الدنية التي لاولى لها قال فيها واذا وكلت الدنية كالمعتقة والسوداء والمسئلة أجنبيان فزوجهما وهى ببلد لا سلطان فيه أو فيه ولكن يعسر عليها تناوله ولاولى لها جاز ذلك فأنت ترى قوله ولاولى لها وفي المدونة في ذات القدر فانه ان دخل بها عوقبت هى والزوج والمنكح وهذا انما هو اذا لم يكن ولی النسب ممن له الجبر وأما ان كان ممن له الجبر فانه لا يجوز وان أجازه من له الجبر

﴿ فصل ﴾ (ع) وان تزوجت بولاية الأب بعد مع وجود الأقرب فقال المغيرة يفسخ على كل حال بناء

على أن العقد حق لله تعالى وقيل للأقرب أنه يجوز بناء على أن العقد صفة كمال فان كان الأقرب ممن له الجبر كالاب والسيد في أمته فلا خلاف في أن لكل منهما الفسخ واختلف هل لهما الاجازة فعندنا في ذلك قولان ولما لك قول ثالث مشهور بالنزعة فيمضي في الدنية ويفسخ في ذات القدر وبالله التوفيق

**فصل** والولى فممن يفتقر العقد عليه الى اذنه قسمان قسم لا يفتقر وقسم يفتقر فأهل الولى السيد والوصى في يتيمه الذكرا والاب في ابنته البكر فالسيد يجبر الامة والعبد ولا يجبر هو ولهما والوصى يجبر يتيمه الذكرا ولا يجبر يتيمه الان أن يوصى له بجبرها على ما تقدم والفرق هو انه لما كان للذكر أن يحمل العصمة عن نفسه جازله ذلك بخلاف الانثى (ع) والاب يجبر ابنته قبل البلوغ الا عند شذوذ وحكى بعضهم فيه الاتفاق وان لم يثبت الاتفاق قبلهم فيرد على هؤلاء قوله تعالى واللأئي يئسن من المحيض من نسائكم لى قوله واللأئي لم يحضن فأثبت ان من لم تحض من نساها فدل على صحة العقد عليها قبل البلوغ اذ غير البالغ لا يصح منها العقد وكذلك يجبر البالغ عندنا وعند الشافعى استصحابا بالحالة المتفق عليها قبل البلوغ وقال أبو حنيفة لا يجبرها لقوله في الأم والبكر يستأمرها أبوها وهو عندنا محمول على الندب وقال أبو داود أبوها غير محفوظ قلت قال ابن عبد السلام وقفت في الفتاوى المنسوبة للسيورى انه لا يجبرها ومال اليه اللخمي (ع) وجبرها عندنا انما هو ما لم تنس فان غنست ففي جبرها قولان فمن علل الجبر بالبكارة أثبت ومن علله بنجها للبكر أمورها في لان هذه تعرف قلت العائنة هي المباشرة لما تحتاج اليه غير المحجوبة بحجاب البكر العارفة بالمصالح مع علو السن واختلف في حد علوه فقال ابن وهب ثلاثون وقال ابن القاسم أربعون وفيه أقوال أخر غير هذين وعلى القول بعدم الجبر فقيل اذنها صامتها وقيل انها تأذن بصريح القول وقيل ان أصدق عرضا فبالقول والا فبالصمت (ع) واختلف فممن ثبت قبل البلوغ فقيل لا يستأذنها وقيل يستأذنها وقيل ان بلغت استأذنها وان لم تبلغ لم يستأذنها قلت فموضوع الخلاف من ثبت قبل البلوغ وأراد أبوها يزوجه قبل البلوغ أو بعده (ع) وأما من ثبت بعد البلوغ فلا أعلم خلافا أنها لا تنجب الا شئ روى عن الحسن أن الاب يجبرها ولعله أراد التي ثبت قبل البلوغ واختلف فممن طالت اقامتها مع الزوج وطلقت قبل المسيس في المدونة لا يجبرها ان طالت اقامتها وشهدت مشاهد النساء قلت والتقيد بشهدت مشاهد النساء لا بد منه لان طول الإقامة مع عدمه لا يفيد وفي تحديد طول الإقامة بالسنة أو بالعرف قولان (ع) واختلف في الثيب من الزنا فمن علل رفع الجبر بالثبوتية قال لا يجبرها قال ومن أضاف الى ذلك كونها من نكاح قال تنجب قلت الجبر مذهب المدونة والقول بعدمه لابن الجلاب (ع) واختلف اذا رشدا الاب ابنته البكر فذكر أبو عمر في جبره قولين عن أصحاب مالك المتبطن والمشهور أنه لا يجبرها وبه العمل ووكيل الاب على الجبر كالاب

### حديث تزويجه صلى الله عليه وسلم عائشة

**قوله** في السند وجدت في كتابي (د) يعنى أنه وجدته في كتابه ولم يذكر أنه سمعه والمشهور في مثل هذا وقول الجمهور رحمة الارباه به على أن مسالم يقتصر عليه بل ذكر متابعة بعده قلت لم يذكره في الاتباع بل صدر به **قوله** تزوجني لست سنين (د) كذا في أكثر الروايات ويأتى في الأخرى

**ش** **قوله** وجدت في كتابي (ح) انه وجدته في كتابه ولم يذكر أنه سمعه والمشهور في مثل هذا أو قول الجمهور رحمة الارباه به على أن مسالم يقتصر عليه بل ذكر متابعة بعده (ب) لم يذكره في الاتباع بل صدر به **قوله** تزوجني لست سنين (ح) كذا في أكثر الروايات ويأتى في الأخرى

قال وجدت في كتابي  
عن أبي أسامة عن هشام  
عن أبيه عن عائشة قالت  
تزوجني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لست  
سنين

أنه تزوجها بنت سبع ووجه الجمع انها كانت ستة وكسرا في رواية اقتضت على الست سنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها (ط) يمكن أن يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن أن يقال انه في أول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست أي انقضت وقولها بنت سبع أي هي فيها (ع) الحديث أصل في تزويج الاب ابنته وان لم نطق الميسر ولم يختلف فيه وانما اختلف هل لها الخيار اذا بلغت فقال مالك والشافعي والحجازيون لا خيار لها وأثبتته العراقيون (د) استحب الشافعي وأصحابه أن لا يزوجهما حتى تبلغ وتأذن خوف الوقوع في أمر تكرهه وليس قوله بخلاف لمول عائشة لان مراده ما لم يكن في التجهيل مصلحة فتنزه خوف فواتها بالتأخير فيستحب تحصيل ذلك الزوج وهو أيضا أصل في جبر الاب ابنته البكر ﴿قلب﴾ تقدم ما في ذلك (قوله) وبني بي وأبانت تسع (م) جعله أحمد السن الذي تزوج فيه اليتيم قبل البلوغ ولا معنى له الا أن يريد السن الذي يعم به فيه رضاها أو يريد ان بعض الجوارى تحيض في هذا السن (ع) أخذ به مالك اذا دعت لانكاحها في هذا السن ضرورة فقال في بنت عشر تنكف الناس لأبأس بانكاحها اذا رضيت وان لم تدع لانكاحها ضرورة فلا تزوج عنده حتى تبلغ وقاله الشافعي الا أنه استثنى الجد وجعله كالأب ﴿قلب﴾ وقال أبو حنيفة وأصحابه في جماعة من السلف تزوج ولها الخيار اذا بلغت الا أبا يوسف قال لا خيار لها ﴿قلب﴾ وحكى الخطابي عن مالك وحاد بن أبي سليمان للوصي أن يزوجهما قبل البلوغ ومشهور المذهب أنه لا جبر عليها لأحد من الأولياء وعندنا قول شاذ أن للولي جبرها قياسا على الأب ﴿قلب﴾ قلت ﴿قلب﴾ انظرهما مسئلتان تزويجها قبل البلوغ والثانية هل لأحد جبرها على النكاح. تلخص من كلامه في الأولى انه ان دعت لانكاحها حاجة جاز والا فهو لان مالك والجواز من حكاية الخطابي ذلك عنه في الوصي وحكاية ابن المنذر عن ابن نافع في غير الوصي اذا أطاقت الميسر قالوا اتفقوا على منعه اذا لم تطقه ﴿قلب﴾ وفيه قول ثالث حكاه ابن الحاجب انها تزوج ولها الخيار اذا بلغت كقول أبي حنيفة واستشكله ابن عبد السلام بأمر الخيار في أصل العقد مناف للنكاح قال ولهذا انما حكا. بعضهم تفرعوا على القول بالمنع فان وقع فلها الخيار اذا بلغت وأما ان دعت لانكاحها حاجة وخيف عليها الفساد فقال ابن بشير رافق المأخرون على أنها تزوج ﴿قلب﴾ ابن عبد السلام وهو الذي دل عليه العمل اليوم ببلادنا لكن بعد مطالعة القاضي وبلوغها عشرين سنين (ع) والحديث أيضا أصل في جبر بنت تسع على الدخول اذا وقع لتشاجر وهو قول أحمد وأبي عبيد وقال مالك والشافعي حدد ذلك أن تطبق الوطء قال الشافعي وتقارب البلوغ قال أبو حنيفة حدد أن تطبق الوطء وان لم تبلغ التسع وان لم تطقه فلا أهلها منعها وان بلغت التسع وهو نحو قول مالك والزام الزوج النفقة وضمتها إليه تابع لجبرها على الدخول فحيث نجبر هي يجبر هو قال الداودي وكانت عائشة رضي الله عنها ثبت شبابا حسنا (قوله) فوعكت (ع) الوعك ألم الحصى ومعنى وفاجية كمل وانتهى لانه كان تعط

وبني بي وأبانت تسع  
سنين قالت تقدمنا المدينة  
فوعكت شهراف في شعري  
جميمة فأنتى أم رومان  
وأنا على أرجوحة ومعى  
صواحي فصرخت بي  
فأنتىها ما أدري ما تريد بي

أنه تزوجها بنت سبع ووجه الجمع انها كانت ستة وكسرا في رواية اقتضت على الست سنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها (ط) أو يكون ذلك على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن أن يقال انها في أول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست أي انقضت وقولها بنت سبع أي هي فيها (قوله) فوعكت (ع) الوعك ألم الحصى (قوله) وفي) بتخفيف الفاء أي كمل (قوله) جميمة) بضم الجيم تصغير جمة (ح) وهي الشعر النازل الى الأذن وتعنى انه وصل الى هذا بعد ان كان يعمك بالمرض (قوله) فأنتى أم رومان) هي أم عائشة رضي الله عنهما وهي بضم الراء واسكان الواو وذكر أبو عمرو



بالمرض (د) الجيمة بضم الجيم تصغير جمة وهي الشعر النازل الى الأذن وتعني انه وصل الى هذا بعد ان كان نعط بالمرض وأم رومان هي أم عائشة ولم يحك الجهور في الرأغ غير الضم وزاد أبو عمر في الاستيعاب القمح ورجحه ليس براحح (ع) والارجوحة خشبة يلعب عليها الغلمان والجواري يجعل وسطها على مكان مرتفع ثم يجلس على طرفها لواحد انسان وعلى طرفها الآخر آخر ويتحركان فينحط طرف بمن عليه ويرتفع الآخر بالآخر (قوله هه هه) (ع) هي حكاية صوت المهور لاجل الترجيح على الارجوحة (قوله على الخير والبركة وعلى خير طائر) (ع) فيه استيعاب قول ذلك للزوج وفي حديث معاذ انه صلى الله عليه وسلم شهد املاك أنصاري فقال له على الالة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بارك الله لكم (د) ويستحب أن يدعي بذلك لكل من الزوجين (ع) وروى أنه كره قول العرب في ذلك بالرفاء والبنين والطائر هنا الخطأ أي أيمن حظوا وأفضله يقال للخط من الخير أو الشر طائر وقيل ذلك في قوله تعالى وكل انسان الزمنا طائر في عنقه وقوله تعالى طائر كم معكم \* وقال الداودي معناه على خير ما أتى ورجى لانهم كانوا يسمونهم استقبال الطائر ايهم واستبشروا به وهو مستعار مما كانت لعرب تعذيبه وتعامل من الطير السائح والبارح وليس كل ما كان مستقبلاهم يستبشرون به ويأتى الكلام على ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله ففسلن رأسي) (ع) فيه جواز تزين المرأة زوجها واجتماع النساء لذلك ولما فيه من شهرة النكاح هو مما يجب اشهاره وحضور ذلك ولذلك وقد يحتاج اليهن في نوازل الأحكام (قوله فلم يرعني) (ع) أي لم يرعني والروع المزع ويستعمل في كل أمر طارئ من خير أو شر فبرئاع فبجأته (قوله ضعي فأسلمني اليه) (ع) فيه جواز الابتناء نهارا وكذا ترجم عليه البخاري باب الالة انهارا وبغير مركب ولا نيرا قال بعضهم ما شتهر بمركب أدنيران ويعني بالنيران الولائم كما قال في الآخر أو يرى دخا أو كثرة سرج (قوله ولعبها معها) (ع) اللعب هي المسماة بالبنات التي تلعب بها الجواري الصغار ومعنى ذلك التنبيه على صغر هافضيه جواز اتخاذهن لها وفي الأخرى انه رآها لم ينكرها فائدة ذلك تدر يبين على تربية أولاد (د) فيكون مخصصا لحديث النبي عن اتخاذ الصور للصحة التي ذكر ويحتمل أنه في الاستيعاب ضم الرأ وقصها ورجح النزع (ح) وليس براحح والارجوحة بضم الهمزة خشبة يلعب عليها الغلمان والجواري يجعل وسطها على مكان مرتفع ثم يجلس على طرفها الواحد انسان وعلى طرفها الآخر آخر ويتحركان فينحط طرف بمن عليه ويرتفع الآخر بالآخر (قوله هه هه) (ع) هي حكاية صوت المهور لاجل الترجيح على الارجوحة (قوله فاذا نسوة) بضم النون وكسرها (قوله على الخير والبركة وعلى خير طائر) فيه استيعاب قول ذلك للزوج والطائر هنا الخط من خير أو شر (قوله ففسلن رأسي) (ع) فيه جواز الابتناء نهارا (قوله ولعبها معها) (ع) اللعب هي المسماة بالبنات التي تلعب بها الجواري في الصغر وفيه التنبيه على صغر هافضيه جواز اتخاذهن لها وفي الأخرى انه رآها لم ينكرها فائدة ذلك تدر يبين على تربية أولاد (ح) فيكون مخصصا لحديث النبي عن اتخاذ الصور للصحة التي ذكر ويحتمل أنه في أول الهجرة وقبل النبي \* قلت \* اللعب جمع لعبة بضم اللام كركبة وركب أرادت ما كانت تلعب وكل ملعوب فهو لعبة واذا قبح اللام فهو المرة الواحدة من

فأخذت يدي فأوقفتني على الباب فقلت هه هه حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتا فاذا نسوة من الانصار قطن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن ففسلن رأسي وأصلحنني فلم يرعني الا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ضعي فأسلمني اليه \* وحدتنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن ونا ابن غير واللغة له قال ثنا عبدة هو ابن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني أبي صلى الله عليه وسلم وأنا بنت ست سنين وبني بي وأنا بنت تسع سنين \* وحدتنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت اليه وهي بنت تسع سنين ولعبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة \* وحدتنا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى واسحق أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت

أول الهجرة وقبل النهي (قوله في الآخر تزوجني في شوال) (ع) كانت العرب تكره أن تزوج فيه ويتطيرون به لقوله سألت نعمتهم وشالت النوق بأذنانها (ط) تطير وأبذل ذلك لأن شوالا من الشول وهو الرفع والازالة ومنه شالت النوق بأذنانها أي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهلاك فإذا قالوا شالت نعمتهم فعنناه هلكوا عن آخرهم فكانوا يتطيرون أن المتزوجين فيه تقع بينهم البغضاء وترفع أي تزول حظوتها من عند الزوج (قوله فأى نسائه كان أحظى عنده مني) (ط) قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتتطير من الزواج فيه فالعنى أني تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عنده أحظى من غيري ﴿قلت﴾ قال ابن العربي وفي ذلك نظر وما للدخول حذأمر ولا نهى فمن روى في ذلك شيئاً فهو كاذب أو عمل به فهو عاص وفي طر را بن عات تستحب الخطبة يوم الجمعة بعد العصر للقرب من الليل وسكون الناس وتكره صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لأن عائشة حدثت أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها فيه \* وقد حكى أنه صلى الله عليه وسلم كان يستحب النكاح في رمضان رجاء البركة وأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة فيه \* أبو عبيد والأول أصح

### ﴿أحاديث النظر الى المخطوبة﴾

(قوله فاذهب فانظر إليها) (ط) هذا أمر ارشاد أي مصلحة لأمر وجوب ويخالف البيع لأنه مبني على المكايسة والنكاح على المكارمة ولذلك جازت فيه ضرر وب من الجهالات كتزويجه امرأة لا يعرفها ﴿قلت﴾ وقيل أنه أمر ندب للأحاديث الآمرة به، وقيد ذلك بما إذا رجا لاجابة وأما لو لم يرجها فلا (م) ومحمله أن ينظر لما ليس بعورة كالوجه والكفين الآن يخاف من النظر إليها فتنة فيمتنع خوفها لا للمعورة (د) فبالوجه يستدل على الجمال وباليدين يستدل على خصوبة اللحم (ع) أجاز داود النظر إلى جميع البدن لظاهر اللفظ وهو خطأ ظاهر منابذ للسنة والاجماع وكرهه آخرون ذلك كله وترد عليهم السنة والاجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة

اللعب وإذا كسرف في الحالة التي عليها اللالعب (قوله تزوجني في شوال) رد لما كانت العرب تتوهم في التزويج في شوال من وقوع البغضاء بين الزوجين لأن شوالا من الشول وهو الرفع والازالة ومنه شالت النوق بأذنانها أي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهلاك فإذا قالوا شالت نعمتهم فعنناه قد هلكوا عن آخرهم فكانوا يتطيرون به (قوله فأى نسائه كان أحظى عنده مني) (ط) قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتتطير من الزواج فيه فالعنى أني تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عنده أحظى من غيري (ب) وفي طر را بن عات تستحب الخطبة يوم الجمعة بعد العصر للقرب من الليل وسكون الناس وتكره صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لأن عائشة رضى الله عنها حكى أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها فيه وقد حكى أنه صلى الله عليه وسلم كان يستحب النكاح في رمضان رجاء البركة وأنه صلى الله عليه وسلم تزوج فيه عائشة \* أبو عبيد والأول أصح

### ﴿باب النظر الى المخطوبة﴾

﴿ش﴾ يزيد بن كيسان بفتح الكاف (قوله فاذهب فانظر إليها) (ط) هذا أمر ارشاد إلى مصلحة لأمر وجوب ويخالف البيع لأنه مبني على المكايسة ولذلك جازت فيه ضرر وب من الجهالات كتزويجه

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وبني بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير ابن حرب واللفظ لزهير قالنا وكيع ثنا سفيان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني بي في شوال فأى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظى عنده مني قال وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال \* وحدثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا سفيان بهذا الاسناد ولم يذكر فعل عائشة \* حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجلاً فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها

قلت \* مال ابن بطلال الى جواز النظر الى جميع البدن وذكر عبد الرزاق أن عمر خطب الى علي ابنته أم كلثوم وكانت قد ولدت قبل وفاته صلى الله عليه وسلم فذكر له علي صغرها فقيل لعمر انه قد ردك فعاوده فقال أنا أبعث بها اليك فان رضىتها فهي امرأتك فبعث بها اليه فكشف عن ساقها فقالت له ارسل فلولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك وزاد ابن عمر فبعث معها برداء وقال لها قولي له هذا الذي قلت لك عليه فقال لها عمر قولي له رضىت به فلما أدبرت كشف عن ساقها فقالت له ماتقدم وفي رواية فلما رجعت الى أبيها قالت له بعثتني الى شيخ سوء فعل كذا وكذا فقال لها هوز وجك يابنية \* زاد أبو عمر فجاء عمر الى مجلس المهاجرين فجلس اليهم فقال رفوني فقالوا يا أمير المؤمنين فقال تزوجت أم كلثوم بنت علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل سبب ونسب وصهر ينقطع يوم القيامة الا سبي ونسبي وصهري وكان لي منه السبب والنسب وأردت ان أجمع اليهما الصهر فرفوه وروى انه تزوجها على أربعين ألفا (ع) وكره مالك أن يستغفلها خوفاً أن يرى ما هو عورة

قلت \* أجاز ابن وهب أن يستغفلها واختاره ابن القطان وعن مالك لا بأس بالنظر اليها وعليها ثيابها وقال ابن القاسم لا ينبغي \* الباجي لعلة يريد استغفالا (ع) وينظر اليها باذنها أو بغير اذنها وتأول بعض شيوخنا عن مالك انه لا ينظر اليها الا باذنها لانه حق لها وليس بشئ (د) هذا ضعيف لانه صلى الله عليه وسلم أذن في ذلك ولم يشترط استئذنا ولا نهايتها حتى غالب من الاذن ولانها تتأذى بذلك لانه قد يرى ما لا يحبه فيتركها فينكسر قلبها لذلك ولذلك استحب بعض أصحابنا أن يكون نظر اليها قبل الخطبة قال بعض أصحابنا واذا لم يمكنه النظر استحب له أن يبعث امرأته يثق بها تنظر اليها وتجبره قبل الخطبة (قوله فان في أعين الانصار شيئاً) (د) قيل صفرة وقيل زرقة (ط) وقيل رمصا (ع) وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وأيضا هو من النصيحة المأمور بها (قوله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أربع أواق كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثا الى بنى عيس فبعث ذلك الرجل فيهم \* حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي ثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن الفاري عن أبي حازم عن سهل بن سعد ح وثناه قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي

امرأة لا يعرفها (ب) وقيل انه أمر ارشاداً الى أمر ندب للاحاديث الأمر به وقيد ذلك بما اذا رجا الاجابة وأما اذا لم يرجها فلا (م) ومحمله أن ينظر الى ما ليس بعورة كالوجه والكفين الا أن يخاف من النظر اليها فتنة فيمتنع (ح) فبالوجه يستدل على الجمال وباليدين يستدل على خصوبة الرحم (ع) أجاز داود والنظر الى جميع البدن لظاهر اللفظ وهو خطأ ظاهر منابذ للسنة والاجماع وكره آخرون ذلك كله وترد عليهم السنة والاجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة (ب) مال ابن بطلال الى جواز النظر الى جميع البدن وكره مالك أن يستغفلها واختاره ابن القطان وينظر اليها باذنها أو بغير اذنها (ع) وتأول بعض شيوخنا عن مالك انه لا ينظر اليها الا باذنها لانه حق لها وليس بشئ (قوله فان في أعين الانصار شيئاً) (ح) قيل صفرا وقيل زرقة (ط) وقيل رمصا (ع) وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وأيضا من النصيحة المأمور بها (قوله كأنما تنحتون) بفتح التاء أوله وكسر الحاء تقشرون وتقطعون (قوله من عرض هذا الجبل) بضم العين واسكان الراء هو الجانب والناحية والمقصود كراهة المغالة في الصداق بالنسبة الى من يضر به ذلك

فان في أعين الانصار شيئاً  
\* وحدثني يحيى بن معين ثنا  
مروان بن معاوية الفزاري  
ثنا يزيد بن كيسان عن  
أبي حازم عن أبي هريرة  
قال جاء رجل الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال اني  
تزوجت امرأة من  
الانصار فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم هل نظرت  
اليها فان في أعين الانصار  
شيئاً قال قد نظرت اليها قال  
علي كم تزوجتها قال على  
أربع أواق فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم على  
أربع أواق كأنما تنحتون  
الفضة من عرض هذا  
الجبل ما عندنا ما نعطيك  
ولكن عسى أن نبعثك  
في بعث تصيب منه قال  
فبعث بعثا الى بنى عيس  
فبعث ذلك الرجل فيهم  
\* حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي  
ثنا يعقوب يعني ابن عبد  
الرحمن الفاري عن أبي  
حازم عن سهل بن سعد ح  
وثناه قتيبة بن سعيد ثنا عبد  
العزيز بن أبي حازم عن أبيه  
عن سهل بن سعد الساعدي

بركته صلى الله عليه وسلم والنكت القطع والنكيت والنعانة التجارة والخاب التجار (ع) وعرض  
الجبل والحائط وغيرهما واجهك منه \* قال الحر بن عريض الجبل صفحته وناحيته وعرض البحر  
وانهر والمال وسطه وعرض نفسه ويكون وسطه وجلست في عرض الناس أى في وسطهم وهو  
بضم العين في الجميع وأما بقصاتها فوضد الطول

### ﴿ أحاديث الصداق وما يجوز أن يكون ﴾

(قوله جئت أهب لك نفسي) (د) فيه استعجاب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ﴿ قلت ﴾ هبة  
للمرأة نفسها على وجه النكاح بغير عوض خاص به صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالصة لك من دون  
المؤمنين فلا يجب عليه لها مهر بالدخول ولا بغيره لكن اختلف في ذلك في حقه صلى الله عليه  
وسلم (د) فقيل عندنا ينقد بلفظ الهبة لظاهر الآية والحديث وقيل لا ينقد الا بلفظ الزوج والنكاح  
ولهبة في الآية والحديث المراد بهما سقوط المهر لا العقد بلفظ الهبة (ع) فان رقت الهبة لم يره صلى الله  
عليه وسلم فالمعروف انه يفسخ قبل البناء وشذ القول بمضيه ويكون كالنفيوض \* واحتلف هل يفسخ  
بعد البناء فقال ابن حبيب ان عنوا بالهبة غير النكاح ولم يعنوا بهما سقوط المهر ففسخ قبل البناء وثبت  
بعده وفيه صداق المثل وان عنوا بالنكاح بغير عوض لم يجزئ ان فرض لها ربع دينار كثر  
لزم ووهبه بعض شيوخنا قال لان هبتها نفسها لا على وجه النكاح هو سناح يثبت فيه الحد والمال خلاف  
اذا ريد بها النكاح ﴿ قلت ﴾ هما مسئلتان هبة المرأة نفسها للرجل على وجه النكاح بغير عوض  
خاص به صلى الله عليه وسلم كما تقدم والثانية هل ينقد النكاح بين الزوجين بلفظ الهبة ويأتى  
لكلام عليهما ان شاء الله تعالى \* بن لعربي والمرأة وهبت نفسها له صلى الله عليه وسلم فاختلف الناس  
في ذلك ففيل انها أعطته نفسها بغير صداق وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم وقيل انها عقدت  
نكاحا معها بلفظ الهبة (قوله فصعد النظر فيها وصوبه) (ع) فيه جواز النظر للراد تزويجها وتأمل  
محاسنها (قوله ثم طأطأ رأسه) (ع) فيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت  
سكونا يفهم السائل ولا ينجله بالمنع (قوله جلست) فيه حسن أدبها اذ لم تلح عليه وتركته ونظره  
(قوله ان لم يكن لك بها حاجة فز وجنيها) (ع) دليل على ما تقدم من أن الهبة خاصة به صلى الله عليه  
وسلم اذ لم يقل هبتها وفي قول الرجل ذلك دليل على جواز الخطبة على الخطبة ما لم يترا كنا لما ظهر من  
زهد صلى الله عليه وسلم فيها \* الباجي وفيه جواز ذلك اذا كان باستئذان الناكح وعندى أن

قال جاءت امرأة الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله جئت  
أهب لك نفسي فنظر اليها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فصعد النظر فيها وصوبه  
ثم طأطأ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رأسه فلما رأت  
المرأة أنه لم يعرض فيها شيئا  
جلست فقام رجل من  
أصحابه فقال يا رسول الله  
ان لم يكن لك بها حاجة  
فزوجها

### ﴿ باب الصداق ﴾

﴿ بن ﴾ عبد الرحمن القاري بتشديد الياء منسوب الى القارة قبيلة معروفه \* ومحمد بن عبيد الغبري  
بضم الغين المحجمة وقع الباء الموحدة المخففة وآخرها مهملة (قوله جئت أهب لك نفسي) (ح)  
فيه استعجاب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح (ب) هبة المرأة نفسها على وجه النكاح بغير  
عوض خاص به صلى الله عليه وسلم (قوله فصعد النظر فيها وصوبه) بتشديد العين وتشديد الواو  
ومعنى صعد رفع ومعنى صوب خفض وفيه جواز للنظر للراد تزويجها وتأمل محاسنها (قوله ثم طأطأ  
رأسه) فيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكونا يفهم السائل ولا ينجله  
بالمنع (قوله جلست) فيه حسن أدبها اذ لم تلح عليه وتركته ونظره

الاستدلال به ضعف اذ ليس فيه خطبة على خطبة لان الخاطب فيه انما هي امرأة ﴿ قلت ﴾ وتسلم  
 الخلاف في الافتقار الى الاذن ( قوله ) فهل عندك من شيء ( ع ) قالوا طلبه به في الحين يدل على أن حكم  
 لصدق التجهيل أو تجهيله ما يصح أن يكون مهر اذ لو ساء تأخير جميعه لزوجه على الذمة ﴿ قلت ﴾  
 يطلب كون المهر نفدا \* ابن رشد عقده لبعد الاجل يفسخ اتفاقا وفي حد البعد أربعة \* ابن وهب  
 يفسخ ما فوق العشرين وقيل انما يفسخ ما فوق الاربعين وقيل يفسخ في الخمسين \* ابن امام يفسخ  
 في السبعين وفي العشرين وما دونها أربعة يكره ولو في قرن لانه ليس من نكاح من مضى \* ابن وهب  
 ويكره فيما جاوز السنة فقط \* الثالث يكره فيما جاوز الاربعة \* ابن امام يجوز في العشرين وبه  
 قال اشهب لانه زوج ابنته الى اثنتي عشرة سنة وما لاجل مجهول يفسخ قبل البناء ومضى بعد وهل  
 يمضي بقيته ثم أراد به المثل ذكر الاعمى في ذلك قولين \* المتيقن اذا التزم نفقة ولد هاتى العقد لغير  
 أجل فهو كهر مجهول وان التزمه لاجل معين صح لأنه اذا مات الولد رجعت نفقة لأمه لانه من  
 مهرها \* المتيقن ويجب في ذكر النفقة بيان دخول الكسوة أو غيرها لان من التزمها بمجلة وقال  
 نوبت الطعام فقط \* فقال ابن زرب تلزمه الكسوة \* وقال ابن سهل لا تلزمه ولا يمين عليه قال  
 وقديخرج لزوم ليمين من بعض المسائل ولولم ينو اخراج الكسوة لزمته ( قوله لا والله ) ( م ) فيه  
 جواز الحلف بغير استعلاف وكرهه أصحابنا الالحاجة وهي هنا تأكيد ( قوله ) ولو خاتمنا من  
 حديد ( م ) يخرج به من يجزئه باقر من ربع دينار لانه خرج بخروج التقليل ومالك يمنع به باقر من  
 ربع دينار ﴿ قلت ﴾ قال في المدونة فيمن نكح بدرهمين خير قبل البناء في أن ينفق أو يفسخ وان  
 دخل آتاه ولا يفسخ للاختلاف فيه وقال غيره يفسخ بدائها بعد البناء مهر المثل ( ع ) لاحد لاكثر  
 الصداق ﴿ قلت ﴾ كره ابن الجلاب المغالاة فيه وصحح الحاكم حديث عائشة من يمن المراتب تسير  
 أمرها وقلة صداقها قالت عائشة وأنا أقول من عندي ومن شؤنها عسر أمرها وكثرة صداقها ( ع )  
 \* واختلف في أقله فانذر مالك بال أقله ربع دينار لقوله تعالى أن تبغوا أموالكم والمال ماله بال  
 وأقله ما أبج به لضو في السرقة وأول بعض أهل المذهب الحديث بأنه خرج على المبالغة لا التحديد  
 وتأوله غيره ، بانه طلبه بما قدمه قبل الدخول لا بكل المهر وهذا يضعفه ان مال الكاكتب تقديم ربع  
 دينار \* وقال لا كافه والشافعي وابن وهب وأصحابنا أنه ما يتفقان عليه وفيه منفعة كالسوط ولعل  
 وان نقصت قيمته عن درهم وقال الحنفية أقله عشرة دراهم وقال ابن شبرمة أقله خمسة دراهم وكرهه  
 النخعي باقر من أربعين درهما ﴿ قلت ﴾ يرجح قول ابن وهب ويعارض ما احتج به مالك ما صح  
 من حديث من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأدخله النار فقبل وان شأ يسير  
 قال وان كان قضيا من أراك فاطلق المال على ماترى وعلى قول مالك ان أقله ربع دينار فانه لا يتعين  
 الربع بل أقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمة أحدهما وقيل ما قيمة ثلاثة دراهم فقط وصاحب  
 هذا القول طرد المياس على السرقة بانها في القول المشهور لا تنفوم الا باندراهم فلو ساءت  
 السرقة ربع دينار ولم تساو الثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساءت اثلاثة دراهم ولم تساو الربع دينار  
 قطع ( ع ) وفيه حوازل الغنم بالحديد \* واحتلف فيه السابها جاز قوم اذ لم يثبت فيه نهى ومنعه قوم  
 ( قوله ) لم يسكن لك بها حاجة فزوجنها ) لم يقل هبها لان ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم  
 ( قوله ) فهل عندك من شيء ) طلبه في الحين يدل ان حكم الصداق التجهيل والتجهيل ما يصح أن يكون  
 مهر اذ لو جاز تأخير جميعه لزوجه على الذمة ( قوله لا والله ) ( ح ) فيه جواز الحلف بغير استعلاف  
 وكرهه أصحابنا الالحاجة وهي هنا تأكيد ( قوله ) ولو خاتمنا من حديد ( م ) يخرج به من يجزئ

فقال فهل عندك من شيء  
 فقال لا والله يا رسول الله  
 فقال اذهب الى أخاك فاظفر  
 هل تجد شيئا فذهب ثم  
 رجع فقال لا والله ما وجدت  
 شيئا فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انظر ولو  
 خاتمنا من حديد فذهب ثم  
 رجع فقال لا والله يا رسول  
 الله ولا خاتمنا من حديد  
 ولكن هذا ازارى قال  
 سهل ماله رداء فلها نصفه  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ما تصنع بازارك

وقالوا كان هذا قبل النهي وقبل قوله انه حلية أهل النار **(قوله)** ان لبسته لم يكن عليها منه شيء (د) فيه جواز لبس الرجل ثوب امرأته اذا رضيت (ع) قبل وفيه جواز اقتناع الرجل بشوارب زوجته وبما اشتراه من صداقها وفي قول هذا نظر لانه صلى الله عليه وسلم منع صداقها لانه لتعذر تسليمه كما تقدم وفيه أيضاً أن اصدقاً لشيء يخرج به عن ملك صاحبه فمن اصدق جارية حرمت عليه وفيه أن البيع لا يصح الا فيما يقدر على تسليمه فالملحمة لم يقدر امتنع سواء امتنع تسليمه حسا كالطير في الهواء أو شرعا كالمرهون ومثل هذا الذي لو سلمه انكشفت عورته **(قوله)** ملكتها (م) فيه انعقاد السكاح بغير لفظ الانكاح والتزويج \* وقال الشافعي والمغيرة لا ينعقد الا بهما وقوله ملكتها (ع) روي عنه عن الأكثر بضم الميم مبنيا للفعول وعن الخشني بفتحها وهي إحدى روايتي البخاري وروايته الأخرى زوجتكماء الدارقطني وهو الصواب ورواها أكثر أحفظ (د) يحتمل صحة الرويتين وتكون السابقة زوجتكماء قال بعد ذلك ما كتبتكم أي بذلك التزويج (ع) واختلف هل ينعقد السكاح بلفظ الهبة كقوله وهبتك ابنتي بكذا فنعته الشافعي أبو حنيفة والمغيرة وابن دينار وغيرهم \* وحكي ابن المواز نحوه عن مالك وقالوا لا ينعقد الا بلفظ السكاح والتزويج \* واحتجوا بأنه كما لا تنعقد الهبة والبيع بلفظ السكاح والتزويج وكذلك لا ينعقد السكاح بلفظ الهبة \* وروي ابن القاسم عن مالك جوازه قال وهو عندي كبيع بلفظ الهبة \* وقال به ابن القصار وألحق بالهبة الصدقة والبيع اذا قصد السكاح ذكر روا الصدق أو أطلقوه ومن قال بهذا لقول قالوا انما خص النبي صلى الله عليه وسلم بالهبة دون صداق ولم يختلف لما نال بالمنع في أنه يفسخ قبل البناء \* واحتلوا في فسخه بعده فأما ما ذهب أبو حنيفة \* وقال الشافعي يفسخ أبداً ابن القصار ولا ينعقد بلفظ الاجارة والعارية والرهن والوصية قال ومن أصحابنا من قال ينعقد بلفظ الاباحة والاحلال \* وقال أبو حنيفة ينعقد بكل لفظ اقتضى تأييد العصمة وعنه في الهبة ما تقدم \* قلت \* قد قدمنا نهما مسئلتان هبة المرأة نفسها على وجه السكاح غير عوض وهو خاص به صلى الله عليه وسلم كما تقدم واثانية هل ينعقد السكاح بين الزوجين بلفظ الهبة ولا شك أنه ينعقد بكل لفظ يدل على تأييد العصمة كأنك كتبت وزوجت وملكك وأبحت وأحللت وكذلك وهبت بسمية الصداق وانما قيد عقده بلفظ الهبة بسمية الصداق لان الهبة ظاهرة في سقوط العوض \* فان قلت \* وكذلك أبحت وأحللت عند من

ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فلبس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فامر به فمدى فله جاء قال مادام لك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عددها فقال تغرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتكم

بأقل من ربع دينار ويروي بنصب خاتم وهو واضح والرفع أي ولو حضر خاتم **(قوله)** ملكتها رواه الأكثر بضم الميم مبنيا للفعول وعبر الخشني بفتحها وفيه انعقاد السكاح بغير لفظ الانكاح والتزويج \* وقال الشافعي لا ينعقد الا بهما \* واختلف هل ينعقد بلفظ الهبة كقوله وهبتك ابنتي بكذا فنعته الشافعي أبو حنيفة والمغيرة وابن دينار وغيرهم وحكي ابن المواز نحوه عن مالك وقالوا لا ينعقد الا بلفظ السكاح والتزويج \* وروي ابن القاسم عن مالك جوازه وقال به ابن القصار وألحق بالهبة الصدقة والبيع اذا قصد السكاح ذكر روا الصدق أو أطلقوه ولم يختلف العائلون بالمنع في أنه يفسخ قبل البناء \* واختلفوا في فسخه بعده فأما ما ذهب أبو حنيفة وقال الشافعي يفسخ أبداً \* ابن القصار ولا ينعقد بلفظ الاجارة والعارية والرهن والوصية \* قال ومن أصحابنا من قال ينعقد بلفظ الاباحة والاحلال (ب) ينعقد بكل لفظ يدل على التأييد كأنك كتبت وزوجت وملكك وأبحت وأحللت وكذا وهبت بسمية الصداق وانما قيد عقده بلفظ الهبة بسمية الصداق لان الهبة ظاهرة في سقوط العوض \* فان قلت \* وكذلك أبحت وأحللت عند من أجاز انعقد بهما

أجاز العقد بهما أيضا هما ظاهران في سقوط العوض فينبغي أن يقيد العقد بهما بذلك (أحيب) بأنه  
وان كانتا ظاهرتين في سقوط العوض فهما لا ينفيانه بخلاف الهبة فانها تنافيه وألحق ابن القصار بالهبة  
الصدقة بخلاف جنس الهبة بدليل هبة الثواب وإنما لا ينعقد بلفظ الاجارة وما بعدها لا قضاء الأولين  
التوقيت وقضاء الثالث التوثق دون تعليق وعدم لزوم الرابع الذي هي الوصية (قول) بما معك من  
القرآن (م) هذه الباء هي المسماة بباء العوض كالتى في قولك بعته بدرهم وليست للسبب أى  
لأجل ما معك من القرآن أى اكرام لذلك لانها تمير كالموهوبة وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم  
(ع) واذا كانت للعوض فالمعنى علمها ما معك من القرآن أو قدر امنه وبذا فسر مالك وقد ذكر  
مسلم رواية ذهب فلهما من القرآن وفي رواية علمها عشرين آية (م) ويحتج به من يجيز في الصداق  
أن يكون منافع وعندنا فيه الجواز والكراهة ومنعه أبو حنيفة في الحر وأجازه في العبد إلا أن  
تكون الاجارة على تعليم القرآن وهذا الذى منع هو الذى وقع في الحديث جوازه ولكنه طرد  
وأصله في منع العوض على تعليم القرآن (ع) ذهب الطحاوى والليث ومكحول والأبهري الى أن  
الباء للسبب وان ذلك جائز له دون غيره لانه لما جازت له الموهوبة جاز له أن يهبها لذلك ملكها له ولم  
يشاورها وهذا يحتاج الى دليل وعلى تسليم انها للسبب فقد يكون الصداق مسكوت عنه لانه أصدق عنه  
كما كفر عن الذى وطئ في رمضان اذ لم يكن عنده شيء وكأدى دية المقتول بخير كل ذلك رقبا بأمته  
صلى الله عليه وسلم وأنه أنكحه اياها نكاح تفويض وأبقى الصداق في ذمته حتى يكسبه ويكون قوله بما  
معك من القرآن حضا على تعلمه وتكرمة أهله وقال الداودى إنما أنكحها لامشورة ولا صداق لانه  
صلى الله عليه وسلم أولى بالثمنين من أنفسهم واذا احتل هذا كله لم يكن فيه دليل على جواز النكاح  
بلا صداق أو بما لا قدر له معلوم (م) قال الداودى وفي الحديث دليل على أن من قال لرجل زوجنى  
ابنتك فقال فملت انه يلزم الخاطب النكاح وان لم يقل قبلت بخلاف البيع من مجموع قول الرجل  
زوجنيها وقول النبي صلى الله عليه وسلم ملكك نسكها لم يسأله هل رضى (ع) بمعنى هذا ترحم البخارى  
الحديث \* وأجاب المهلب بأن بساط الكلام يعنى عن ذلك وكذا في كل راغب في النكاح وان لم يكن  
راغبا سئل هل رضى الصداق وقول الداودى بخلاف البيع ان عنى حتى لو سمي الثمن فغير مسلم  
لانه لو سمي الثمن فقال بمعنى الثوب بدينار فقال فملت لزمه البيع وان لم يقل قبلت وان عنى بخلاف  
البيع الذى لم يسم فيه الثمن كقوله بعنى الثوب فقال فملت فواضح الفرق بينه وبين النكاح ان  
النكاح لا يحتاج فيه الى ذكر العوض بدليل جواز نكاح التفويض (قالت) ويفترق لنكاح  
والبيع في صورة ذكر لعوض فهما فانه لو قال زوجنى ابنتك بهذا فقال فملت لزمه النكاح ولو  
قال لا أرضى لم ينفعه بخلاف ما لو قال ذلك في البيع فانه يملك ولا يلزمه الفرق هو ان النكاح هزله  
جدوا الى هذا الفرق أشار في المدونة قال فيها واذا قال الخاطب لابي البكر أو لى مفوض اليه زوجنى

\* أحيب بانه وان كانتا ظاهرتين في سقوط العوض فهما لا ينفيانه بخلاف الهبة فانها لا تنافيه  
وأما لا ينعقد بلفظ الاجارة وما بعدها لا قضاء الأولين التوقيت ولا قضاء الثالث لتوثق دون تعليق  
وعدم لزوم الرابع الذى هو الوصية (قول) بما معك من القرآن الباء للعوض أى بأن تعلمها ذلك  
لالسبب أى لأجل ما معك من لقرآن أى اكرام لذلك لانها تمير كالموهوبة وذلك خاص به صلى الله  
عليه وسلم (ح) وذهب الطحاوى والليث ومكحول ولأبهري الى أن الباء للسبب وان ذلك جائز له  
صلى الله عليه وسلم دون غيره لانه لما جازت له الموهوبة جاز له أن يهبها لذلك ملكها له ولم يشاورها

بما معك من القرآن  
هذا حديث ابن أبي حازم  
وحديث يعقوب يقاربه  
في اللسان وحديثه  
خلف بن هشام ثنا حماد  
ابن زيد ح وحديثه  
زهير بن حرب ثنا سفيان  
ابن عيينة ح وثنا اسحق  
ابن ابراهيم عن الدراوردى  
ح وثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه ثنا حسين بن علي  
عن زائدة كلهم عن أبي  
حازم عن سهل بن سعد بهذا  
الحديث يزيد بعضهم على  
بعض غير ان في حديث  
زائدة قال انطلق فقد  
زوجنيها فلهما من  
القرآن \* حدثنا اسحق  
ابن ابراهيم أخبرنا عبد  
المعز بن محمد بن يزيد  
ابن عبد الله بن أسامة بن  
الهادي وثني محمد بن أبي  
عمر المكي واللفظ له ثنا  
عبد المعز بن يزيد عن  
محمد بن ابراهيم عن أبي

فلانة بكذا قال فعلت لزمه لنكاح فلو قال لأرضى لم ينفعه بخلاف البيع فإنه يحلف ولا يلزمه قال ابن المسيب ثلاث ليس فيهن لعب هزلهن جسد النكاح والطلاق والعقاق فانت ترى كيف اخرج على لزوم النكاح قول ابن المسيب ذلك ( م ) ولم يذ كر في الحديث معرفة الزوج فهم المرأة ولأنه اختبرها ومحملة على أن افهام النساء متقاربة ( ع ) وفيه جواز الاجارة على تعليم القرآن لانه لم يذ كر مدة وانما شرط التعليم وهو حجة لا كفاية في اجازتهم أخذ الاجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك أبو حنيفة الا اضرة ورة وقد اختلف في أخذ الاجرة على أفعال البر كالصلاة ولاذان فغنها أبو حنيفة وابن حبيب والاد زاعى وقال لا صلته وأجازها مالك في الاذان وكرهها في غيره وعنه أيضا كرهها في النفل وأجازها في القرض لانه لا بد من فعله فلا تؤثر الاجارة فيه واستدل به بعضهم على ان الامام اذا اولته المرأة أمرها هو أولى من الولي ولا حجة له فيه لانه صلى الله عليه وسلم ليس كغيره وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم ليس في الحديث انها كانت ذات ولي ولا خلاف عندنا ان ولي العرابة أولى من السلطان أولى قبل وفي الحديث دليل على جواز نكاح المرأة دون أن تسئل هل هي في عدة أم لا والحكام يحثون عن ذلك احتياطاً قيل وفيه ان سكوت من عقد عليه عقد في جماعة لازم له اذا لم يمنعه من الانكار خوف أوحياء أو آفة في سمع أو فهم

### ❦ أحاديث قدر صدقته صلى الله عليه وسلم ❦

( قولهم وثننا ) ( ع ) ففسره في الحديث بأنه نصف أوقية وقال الخطابي هو اسم لهذا القدر وليس مشتقاً من شيء وقال كراع انش نصف الشيء ولا خلاف أنه لا حدلاً كثر الصداق وإنما اختلف في أقله على ما تقدم ذكره عمر المغالاة فيه وقال لو كان مكرمة لكان الأولى به الهبة صلى الله عليه وسلم ولا يعترض على هذا بأن صداق أم حبيبة كان أربعة آلاف وأربع مائة لان النجاشي هو الذي دفع ذلك من مال نفسه كرام الله الهبة صلى الله عليه وسلم ولم يبدئه النبي صلى الله عليه وسلم ولا دفعه من ماله ( قولهم في الآخر رأى على عبد الرحمن أثر صفة فقال ما هذا ) ( ع ) فيه افتقار الكبير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حالهم وليس من كثرة لدوال المنى عنه ❦ قلت ❦ هذا بناء على انه ليس سؤال انكار وقال الطيبي يحتمل انه نكار لانه نهى عن التضخخ بالطيب فاجابه بأنه لم يتضخخ وإنما تعلق به من العروس ( قولهم أثر صفة ) ( ع ) أولى ما فسرته به انه مات لم يجلده أو بنو به من طيب العروس وفي حديث و به ردع من زعفران أي أثره وليس بداخل في النهي عن زعفران الجال لان ذلك ما قصد به التشبيه بالنساء وقيل انه مستثنى من ذلك وانه رخص فيه للعروس ❦ أبو عبيد وكانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه وقيل انه لم ينكره عليه لانه كان يسير او قيل كان في أول الاسلام من يتزوج بلبس

وعلى الأول فقال ( م ) يحتج به من يجيز في الصداق أن يكون في منافع وعندنا فيه الجواز والكراهة وفيه جواز الاستبجار على تعليم القرآن وأجازة العلماء ومنعه أبو حنيفة الا للضرورة ( قولهم ما النش ) بنون مقفوحة ثم شين معجمة مشددة ( قولهم نصف أوقية ) بتشديد الباء ( قولهم أثر صفة ) ( ع ) أولى ما فسرته به انه مات لم يجلده أو بنو به من طيب العروس وهو في حديث و به ردع من زعفران أي أثره وليس بداخل في الهبة عن زعفران الجال لان في ذلك ما قصد به التشبيه بالنساء وقيل انه مستثنى من ذلك وانه رخص فيه للعروس ❦ أبو عبيد وكانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه وقيل انما لم ينكر عليه لانه كان يسير او قيل كان في أول الاسلام من تزوج بلبس ثوباً فيه صفة علامة للسرو وهذا

سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان عشرة أوقية ونشأ قالت أندرى ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فقلت خمسة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه ❦ حدثنا يحيى بن يحيى القمي وأبو الربيع سليمان بن داود العمسكي وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفة فقال ما هذا قال يا رسول الله اني تزوجت



نوباقية صفرة علامة للسرور وهذا غير معروف وبعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك جواز إيس الثياب المزعفرة وحكا مالك عن علماء المدينة وابن عمر \* واحتجوا بحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بالصفرة وسكى ابن شعبان كراهة ذلك في اللحية وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في اللحية والثوب وقد مر من الكلام على ذلك في أول الحج ويأتي منه في اللباس إن شاء الله تعالى **(قوله)** على وزن نواة من ذهب (ع) قال الخطابي وابن وهب ولأكثر النواة اسم لخمس دراهم كما أن الأوقية اسم لاربعة دراهم \* أبو عبيدولم يكن هناك ذهب وإنما هي خمسة دراهم كما تقدم وقيل المراد بها نواة تمر أي على وزنها ذهباً والاول أظهر \* وروى في حديث عبد الرحمن وزن نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع وأراد أن يخرج هذا بانه أقل الصداق وهذا لا يصح له لانه قال من ذهب وذلك أكثر من دينار ذهباً وهذا لم يقله أحد وإنما هي غفلة من قائله بل فيه حجة على من يقول لا يكون أقل من عشرة دراهم وقد مرهم الداودي رواية من روى وزن نواة من ذهب والصحيح عنده نواة ولا وهم فيه على كل تفسير لانه ان كانت نواة تمر كما قال أو كانت النواة عندهم قدر اعمروفا كما تقدم فكل صحيح أن يقال فيه وزن كذا \* قلت \* قال الطيبي اختلف في النواة فقيس على نواة تمر ولا يصح لانه وزنها لا ينضبط فلا يعتد به وقيل النواة اسم لخمس دراهم كما أن النش اسم لعشر دراهم والأوقية اسم لاربعة دراهم في المعنى قولان أحدهما أن الصداق ما يعادل خمسة دراهم من الذهب فبقي ثلاثة مثاقيل ذهباً ونصف والآخر على وزن من الذهب تكون قيمة خمسة دراهم وهذا بعيد من اللفظ **(قوله)** فبارك الله لك (ع) حجة فيما يقال للزوج تقدم سائة الاله **(قوله)** أولم (ع) لولية طعام لنكاح وقيل طعام الاملاك خاصة (د) قال أصحاب الاملاك طعام العرس والحرص بضم الخاء والراء معار الصاد المهملة طعام الولادة والاعذار بكسر الهمزة وباليين المهملة والذال المعجمة طعام الختان والوكيدة طعام لبناء النعيمة طعام قدوم المسافر والعقيقة طعام سابع المولود والوضيعة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة طعام الحية والمأدبة بضم الدال وفتحها طعام لضيافة (د) وقال القتيبي المأدبة كل طعام يصنع لدعوة \* **(قلت)** \* أنشد الرخشري في الأساس

كل الطعام تشتهى عميره \* الحرص والاعذار والوكيدة

وأنشد غيره كل الطعام تشتهى ربيعه \* الحرص والاعذار والبقية

(ع) الولية عندنا مستحبة وأوجبها داود والشافعي في أحد قوليه للامر به في الحديث ولقوله ومن لم

غير معروف وبعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك جواز إيس الثياب المزعفرة وحكا مالك عن علماء المدينة \* واحتجوا بحديث ابن عمر كان يصبغ بالصفرة وحكى ابن شعبان كراهة ذلك في اللحية وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في اللحية والثوب **(قوله)** على وزن نواة من ذهب (ع) قال الخطابي وابن وهب ولأكثر النواة اسم لخمس دراهم كما أن الأوقية اسم لاربعة دراهم \* أبو عبيدولم يكن هناك ذهب وإنما هي خمسة دراهم كما تقدم وقيل المراد بها نواة تمر أي على وزنها ذهباً والاول أظهر **(قوله)** أولم (ع) الولية طعام النكاح وقيل طعام الاملاك خاصة (ح) قال أصحاب النولية طعام العرس والحرص بضم الخاء والراء معار الصاد المهملة طعام الولادة والاعذار بكسر الهمزة وباليين المهملة والذال المعجمة طعام الختان والوكيدة طعام البناء النعيمة طعام قدوم المسافر مأخوذ من لنقع وهو الغبار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له والعقيقة طعام سابع المولود والوضيعة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة طعام الحية والمأدبة بضم الدال وفتحها طعام لضيافة \* وقال الطيبي المأدبة كل

امرأة على وزن نواة من ذهب قال فبارك الله لك أولم

ولو بشاة \* وحدثنا محمد بن عبيد الغبري ثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة \* وحدثنا هق بن إبراهيم الخثلي أخبرنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة وحيد عن أنس بن عبد (٤٦) - الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من

ذهب وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أولم ولو بشاة \* وحدثنا محمد بن مشني ثنا أبو داود ح وثنا محمد بن رافع وهو روى بن عبد الله قال ثنا وهب بن جريح وثنا أحمد بن خراش ثنا شبابة كلهم عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن تزوجت امرأة \* وحدثنا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن قدامة قال أخبرنا النضر بن شميل ثنا شعبة ثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس يقول قال عبد الرحمن بن عوف رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بشاة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانصار فقال كم أصدقها فقلت نواة وفي حديث اسحق من ذهب \* وحدثنا ابن مشني ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن أبي حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن تزوج

يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم والامر عندنا للندب والعصيان في ترك الاجابة لا في ترك الوليمة ولا بعد في أن تكون الدعوى غير واجبة والاجابة واجبة كالسلام الابتداء به غير واجب ورده واجب \* وأجاب بعض المالكية بان العصيان لا يختص بترك الواجب بل يكون في ترك المندوب \* قلت \* قال ابن سهل والصواب أن يقضى بها على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة مع العمل عند العامة والخاصة وفي العتبية قال ابن القاسم كان ربيعة يقول إنما استحب الطعام في الوليمة لاظهار النكاح ومعرفته لان الشهود قد يهملون وأخذ منه الشيخ جواز النكاح المسمى بنكاح الخفية قال الا أن العمل استقر بمنعه حيث يمكن الكتب والشهاد \* قلت \* وبأي من كلام القاضي ما اخذ منه أرواح قال القاضي فيما بعد والمذهب ان النكاح يقع بدون بينة معينة اذا أعلن وهذا كالنص في القضية (ع) وأما وقت الوليمة فاستحب في كتاب محمد أن تكون بعد البناء ووجه شهرة البناء لما يتعلق به من الاحكام ولانه الفرق بين النكاح والسفاح واستحب بعض شيوخنا قبل البناء فيكون الدخول بعد الشهرة وحكى ابن حبيب استحبها في العقد وبعد البناء \* قلت \* فلا قال في تعيين المستحب ثلاثة (ع) وأخذ بعضهم من الحديث جوازها بعد البناء وقال غيره لا دليل فيه والأول أظهر (قول ولو بشاة) (ع) بدل على انه يوسع فيها أهل اليسار لان الشاة أقل ما يكون لانه على التصديق وانه لا يجزى أقل منها لا خلاف انه لا حد لها وهي بقدر حال الرجل \* واختلف السلف في تسكرارها أكثر من يومين بالجواز والكراهة واستحب أصحابنا لاهل السنة أن يكون اسبوعا قال بعضهم اذا دعا كل يوم من لم يدعه قبله وتسكره فيه المباحة والسمعة \* قلت \* قال الباجي المختار منها يوم واحد (قول بشاة العرس) (ع) البشاة الفرح والسرور يقال بشبش فلان بفلان اذا أنسه والبش فرح لصديق بصديقوه وبشبت بالرجل اذا قبلت عليه وتلطفت به في المسئلة

\* أحاديث فضيلة اعتاق الأمة ثم تزويجها \*

(قول فصلينا عندها صلاة الغداة) (د) فيه حجة تسميتها الغداة وكرهه بعض أصحابنا والصواب الاول (قول رديف) (د) فيه جواز الاردا في ان أطاقت الدابة (قول فأجرى) (د) فيه جواز الاجراء وانه لا يسقط المروءة ولا سيما عند الحاجة أولر ياضة الدابة أولتدرب النفس (قول طعام يصنع لدعوة المشهور أن وليمة النكاح مستحبة وأوجها الشافعي وداود قال ابن سهل والصواب أن يقضى بها على الزوج وفي وقتها المستحب ثلاثة بعد البناء قبل في العقد وبعد البناء معا وهو قول ابن حبيب (قول بشاة العرس) هي الفرح والسرور

\* باب فضيلة اعتاق الأمة ثم تزويجها \*

\* (قول فصلينا عندها صلاة الغداة) فيه حجة تسميتها الغداة (ح) وكرهه بعض أصحابنا

امرأة على وزن نواة من ذهب \* وحدثني محمد بن رافع ثنا وهب أخبرنا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب \* حدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس فركبني الله صلى الله عليه وسلم وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتني لمتس فخذني الله صلى الله عليه وسلم وانحسر الازار عن فخذي

فأى لأرى بياض نخذه نبي الله (ع) فيه أنها ليست بعورة وتقدم في لطهارة ما في ذلك (د) مذهبا  
انه عورة والحديث محمول على ان انحسار الرداء لم يكن اختيارا بل للزحمة والاجراء ونظر رأس كان  
لجأة وكذلك مس ركبتة نخذه لم يكن اختيارا بل للزحمة (قوله الله أكبر خربت خير) (ع)  
قيل تغافل حين رآهم خرجوا بآلة الخراب القوس والمكانن والمرور والمكانن المغاف  
والمرور الحبال لأنها ترمى تقفل وكان يصعدون بها التصيل وأحدها مرم بكسر الميم وفتحها وويل  
المرور المساحي واحدها مرم بالفتح وقيل تغافل بخرباها من اسمها لجمع حروفه ويحتمل انه خبر  
على وجه الدعاء بخرباها ويأتى الكلام على بقية الحديث في الجهاد ان شاء الله تعالى وفيه سنة  
التكبير عند الظهور والفتوحات ورؤية الهلال والاشراق على المدن لأنها بناء على الله تعالى  
بما أوى من فضله (قوله والخمس) (ع) هو بضم السين (م) سمي خميسا لانه خمسة أقسام  
مقدمة وساق وميمنة وميسرة وقليل لأنهم يخمسون الغنائم فيه (ع) وهذا بعيد لان هذا  
الاسم كان في الجاهلية ولا تخمس - ميتد لانه شرعى (قوله وأصبناها عنوة) (ع) يأتى الكلام  
على ذلك وبيان ما أصيب منها عنوة وصلحا (قوله اذهب نخذه جارية) (د) يدل أن ذلك على وجه  
المكرامة لا البيع لأنها لم تحضر ولم يرها وما عارضه عنها الالتطيب نفسه بالعموض ﴿ قلت ﴾  
وعلى انها مكرامة فهي هبة خيرت وملكت فلا يتم الاعتذار بأن المعاوضة تطيب للنفس (ع) صفة  
لم تكن فينا وإنما أخذت عنوة لأنها من حصن العموض وهو ما أخذ عنوة فيحتمل اعطاؤه لها انه بعد  
أن صارت للخمس أو كان قبل القسم على أن يحاسب بها في الخمس لكن يأتى في الآخر أنها خرجت في  
سهمه ووجه الجمع بين الحديثين أن يجعل السهم بغير القسم لان من خلص له شيء يقال له ذلك والاولى  
عندى في صفة انها في لا تخمس ويضعها الامام حيث يرى لانها كانت زوجة كمانة بن الربيع  
من آل أبي الحقيق كانوا صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم وشرط عليهم أن لا يكفوه خبرا فان كفوه فلا  
ذمة لهم فسألهم عن كزحي بن أخطب فكفوه وقالوا ذهبت به النفاق ثم ظهر عندهم فاستبأهم  
وكانت صفة من نسأهم كذا ذكر أبو عبيد (ط) ولا يحتاج الى شيء من هذه التأويلات وقد أزال  
اشكال هذه الرواية الحديث الآتى وانما صارت لدحية بالقسم وانه اشتراها منه بسبعة أرؤس ويبقى  
النظر في قوله خذ جارية من السبي فانما يعنى به خذها بالقسم وفهم ذلك دحية بالقرائن أو بقوله

(قوله خربت خير) قيل دعاء وقيل خبر وقيل تغافل حين رآهم خرجوا بآلة الخراب القوس  
والمكانن والمرور والمكانن القفاف والمرور الحبال لأنها ترمى تقفل وكانوا يصعدون بها التصيل  
واحدها مرم بكسر الميم وفتحها وويل المرور والمساحي واحدها مرم بالفتح وقيل تغافل بخرباها  
من اسمها لجمع حروفه (قوله والخمس) منصوب على المفعول معه بالسين المهملة وهو الجيش  
سمي خميسا لانه خمسة أقسام مقدمة وساق وميمنة وميسرة وقيل لتخميس الغنائم فيه وهو بعيد  
لان تخميس الغنائم إنما كان بعد الشرع والاسم قديم في الجاهلية (قوله وأصبناها عنوة) بفتح العين  
أى قهر الاصلحا (قوله لجأه دحية) بكسر الدال (قوله اذهب نخذه جارية) ذكر المازرى  
وعياض فيه تأويلات (ط) ولا يحتاج الى شيء من هذه التأويلات وقد أزال الاشكال عن هذه  
الرواية الحديث الآتى وانما صارت لدحية بالقسم وانه اشتراها منه بسبعة أرؤس ويبقى  
نظر في قوله خذ جارية من السبي فانما يعنى خذها بالقسم وفهم ذلك عنده بالقرائن أو بقوله

نبي الله صلى الله عليه وسلم  
فأى لأرى بياض نخذه  
نبي الله صلى الله عليه وسلم  
فلما دخل القرية قال الله  
أ أكبر خربت خيرا اذا  
تركنا بساحة قوم فساء  
صباح المنذر بن قالمناث  
مرات قال وقد خرج القوم  
الى أعمالهم فهاوا المحم  
قال عبد العزيز وقال بعض  
أصحابنا محمد والخمس قال  
وأصبناها عنوة جمع لسي  
لجأه دحية فقال يا رسول  
الله اعطني جارية من السبي  
وقال اذهب نخذه جارية

سيد قريظة والنضير  
ما تصلح الا لك قال ادعوه  
بها قال جاء بها فلما نظر اليها  
البي صلى الله عليه وسلم  
قال حذارية من البي  
غيرها قال واعتقها وتزوجها  
فقال له ثابت يا أبا حنيفة  
ما أصددها قال نفسها  
أعتقها وتزوجها حتى إذا  
كان لطر يق حنيفة  
له أم سليم فأهدتها له من  
الليل فأصبح النبي صلى الله  
عليه وسلم عروسا فقال من  
كان عند شئ فليجيئ به قال  
وبسط نطعا قال فجعل  
الرجل يجيئ بالأقط وجعل  
الرجل يجيئ بالتمر وجعل  
الرجل يجيئ بالسمن  
فخاسوا حيا فكانت ربة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم \* وحدثنى أبو الربيع  
الزهراني ثنا جديع بن  
زيد عن ثابت وعبد  
العزيز بن صهيب عن  
أنس ح وثنا قتيبة بن  
سعيد ثنا جديع بن ابن  
زيد عن ثابت وشعيب بن  
الحباب عن أنس ح وثنا  
قتيبة ثنا أبو عوانة عن  
قتادة وعبد العزيز عن  
أنس ح وثنا محمد بن عبيد  
الغبري ثنا أبو عوانة عن  
أبي عثمان عن أنس ح  
وثني زهير بن حرب ثنا  
معاذ بن هشام ثنا أبي عن  
شعيب بن الحباب عن

صريح لم ينقله الراوي فلم يأخذ دحية شيئا إلا بالقسم ثم أنه صلى الله عليه وسلم لم أنها لا تصلح إلا له لأنها  
من بيت النبوة من ذرية هارون عليه السلام ومن بيت الرياسة بنت سيد قريظة والنضير مع ما كانت  
عليه من الجمال الباعث على كثرة النكاح والمودى إلى كثرة النسل وجمال الولد وهذا من فعله  
كقوله صلى الله عليه وسلم تخبروا لطمعكم ومثلها يصلح أن تكون أسلوة للومنين وليصدر الجاهل  
أن يظن به إنما حله على ذلك شهوة النفس ويثار للذهاب الجسمية فإنه صلى الله عليه وسلم معصوم من  
ذلك أعين على شيطانه فأعلم وشق صدره وزرع حظ الشيطان من قلبه وطهر ومليء من ذلك حكمة وإيماناً (قوله  
ما تصلح الا لك) \* قلت هو من باب النصيحة للثلاثة لدحية لأنها لما كانت من بيت النبوة والرياسة  
فقد تأنف عن دحية فلان الحسن العشرة معه وإنما يصلح لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس وراء  
وراء ونظره إليها صلى الله عليه وسلم لم يكن بمقتضى الشهوة وأما وجه النصيحة للنبي صلى الله عليه وسلم  
وصفة فوجهه بين لا يخفى (قوله حذارية من البي غيرها) (م) يحتمل أنه يرغى من دحية وطيب  
نفسه فان قيل قد صح البي عن استرجاع الهبة بشراء أو غيره فكيف عاوض عما وهب؟ فالجواب  
أنه لم يهبها من مال نفسه فبما وهبها من مال الله تعالى كما يفعله الامام  
لبعض الجيش نظراً فليس من شراء الهبة وجواب ثان وهو أنه إنما أذن له في جارية من وخش السبي  
فلما علم أنه أخذ خياراً مما لا يصلح مثلها مثله ورجع إلى ما آله إلى مفسدة استرجاعها لانه خلاف ما أعطاه (ع)  
ففيه أن الامام إذا فعل ما لم يراو أعطى ما لم يملكه مقداراً له استرجاعه لكن بموضع لا بدون عوض  
(قوله أعتقها وتزوجها) وأصدقها نفسها لم يذكر في هذا الطريق أنه استبرأها (قوله من كان  
عند شئ فليجيئ به) (د) فيه انبساط الرجل مع أصدقائه وحاشيته واستدعاؤه مثل هذا ممن يعلم سروره  
به (قوله وبسط نطعا) (ع) فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها (د) أحكمها  
كسر النون وفتح الطاء (قوله فخاسوا حيا) (م) الحيس التمر والسمن والاقط يخطو ويحجن ثم  
فلم يأخذ دحية شيئاً إلا بالقسم ثم أنه صلى الله عليه وسلم لم علم أنها لا تصلح إلا له لأنها من بيت النبوة ومن  
ذرية هارون عليه السلام ومن بيت الرياسة بنت سيد قريظة والنضير مع ما كانت عليه من  
الجمال الباعث على كثرة النكاح والمودى إلى كثرة النسل وجمال الولد وهذا من فعله  
صلى الله عليه وسلم كقوله تخبروا والنظر لطمعكم ومثلها يصلح أن تكون أسلوة للومنين وليصدر الجاهل أن  
يظن به إنما حله على ذلك شهوة النفس ويثار للذهاب الجسمية فإنه صلى الله عليه وسلم معصوم من ذلك  
أعين على شيطانه وشق صدره وزرع حظ الشيطان من قلبه وطهر ومليء من ذلك حكمة وإيماناً  
(قوله فأخذ صفة بنت حيي) بضم الحاء وكسرها (قوله حذارية من البي غيرها) (م) فان  
قيل صح النهي عن استرجاع الهبة بشراء أو غيره والجواب أنه لم يهبها من مال نفسه فبما وهبها من مال الله تعالى وإنما  
وهبها من مال الله تعالى وهو جواب ثان هو إنما أذن له في جارية من وخش السبي فلما علم أنه أخذ خياراً  
مما لا يصلح مثلها مثله ورجع إلى ما آله إلى مفسدة استرجاعها لانه خلاف ما أعطاه (قوله ما أصدقها قال نفسها)  
الذي عليه المحققون أنه تزوجها بلامه في الحال ولا في المال وإن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم  
(قوله وبسط نطعا) (ع) فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها (ح) أحكمها  
كسر النون وفتح الطاء (قوله فخاسوا حيا) (ع) الحيس التمر والسمن والاقط يخطو ويحجن ثم يؤكل

ابن الحباب عن أنس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أعتق صفية وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن أبيه تزوج صفية وأصدقها عتقها \* وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا ( ٤٩ ) خالد بن عبد الله عن مطرف عن عامر عن أبي بردة عن أبي

موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يعتق جاريته ثم يزوجها له أجران \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عفا ثنا حماد بن سامة ثنا ثابت عن أنس قال كنت ردف أبي طلحة يوم خير وقد عسى قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأثيناهم حين بزغت الشمس وقد أخر جوا مواشيهم وخرجوا بعقوسهم ومكائيلهم ومروهم فقالوا محمد والخيس قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خربت خير أنا ذاتر لنا بساحة فوفسأ صباح المنذر بن قال وهزمهم الله ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها له ونهيتها قال وأحسبه قال وقعت

يؤكل وقال ابن وضاح الخيس التمر ينزع نواه ويحاط بالسويق والاول المعروف ( قوله في الآخر له أجران ) تقدم ما في ذلك في كتاب الايمان ( قوله وقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ) \* قلت \* تقدم ما في الجمع بينها وبين الطريق الأول فان القرطبي جعل هذا الحديث الأصل ورد الأول اليه ( قوله وتعتق في بيتها ) ( ع ) أى تستبرأ لأنها مسبية ويعنى بينتهايت أم سليم والعطف بالواو والمراد تستبرأ ثم تصنعها ثم تزنيها ففهي تزيين المرأة ما لم يقترن بزنيها محرم كوصل الشعر والوشم ( قوله فخصت الارض أفاحيص ) ( ع ) أى كشف التراب عن أعلاها وحفرت حفرا يسير لتجعل الانطاع في المحفور ويصب فيها السمن ليمكث ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف عن الأمر وفحص الطائر فخص بالبيض والا فاحيص واحدها أخفوص ( قوله قالوا ان حجبها في امرأته ) \* قلت \* يدل ان الوليمة عندهم حتى في التسري لأن هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة بالنكاح لا كتفوا في انها زوجة بذلك ( ع ) واحتج به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولونكحها على أن عتقها صداقها كما يقوله المخالف وظنه أنس لم يخف عليهم أنها زوجة حتى يقولوا ذلك ( ط ) وهذا أيضا يدل انه لم يبين لهم أمرها ولا أشهدهم على نكاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد النكاح بغير شهود اذا أعلن وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لا يصح الا بشاهدين الا أن أبا حنيفة لا يشترط العدالة \* قلت \* ليس الاعلان شرط في صحة العقد وانما هو مصحح له وانما هو شرط في سقوط الحد على ما أتى وفي الحديث لانكاح الابولى وصداق وشاهدي عدل فالولى شرط في صحة العقد والصداق شرط في الدخول لصحة نكاح التفويض \* واختلف في الشهادة فردها مالك الى الصداق وردّها المخالف الى الولي الا أن أبا حنيفة لا يشترط العدالة حتى لو كانا مسلمين أو محمدين أو رجلا وامرأتين ( ع ) واتفق الجميع على انها شرط في الدخول \* قلت \* فان دخل قبلها فسخ بطلقة بائنة أما فسخه بطلقة فلان العقد صحيح وكل عقد نكاح صحيح لا ينحل بغير الطلاق وأما انها بائنة فلانه طلاق أو وقعها الحاكم وكل طلاق بوقعه الحاكم بائن الاطلاق المولى والمسمر بالهبة وأيضا لو كان غير بائن لم يكن من الرجعة في نكاح لم يثبت وهل يقع فيه حد \* ابن عبد السلام والاتفاق على وجوب الحد عنه انتفاء الفسوق والجهالة وعلى سقوطه عند وجودهما \* واختلف اذا وجد أحدا لوصفين قال والأقرب ان

وقال ابن وضاح الخيس التمر ينزع نواه ويحاط بالسويق والاول المعروف ( قوله فخصت الارض أفاحيص ) هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة أى كشف التراب من أعلاها وحفرت شيئا يسيرا لتجعل الانطاع في المحفور ويصب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف والا فاحيص جمع أخفوص ( قوله قالوا ان حجبها في امرأته ) ( ب ) يدل ان الوليمة عندهم حتى في التسري فلو كانت خاصة بالنكاح لا كتفوا بها في امهاز وجته ( ط ) وهذا أيضا يدل انه لم يبين لهم أمرها ولا أشهدهم على نكاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد النكاح بغير شهود اذا أعلن وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لا يصح الا بشاهدين

الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا ان

( ٧ - شرح الاي والسبوسى - رابع )

حجبها في امرأته وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما أراد أن يركب حجبها فعمدت على عجز البعير ففر فوأنه قد تزوجها فلما نادوا من المدينة دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ودفعنا قال فعثرت الناقة العضاء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذرت فقام فسترها وقد أشرفت النساء فقلن أبعده الله اليهودية قال قلت يا أبا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي والله لقد وقع قال أنس وشهدت ولمجة زينب فأشيع الناس خبزاً ولحماً وكان يعنني فادعوا الناس فلما فرغ قام (٥٠) وتبعته فقتل رجلان استأنس بهما الحديث لم

يخرج جاحل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلام عليكم كيف أنتم يا أهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت أهلنا فيقول بخير فلما فرغ رجع ورجعت معه فلما بلغ الباب إذا هو بالرجلين قد استأنسا بهما الحديث فلما رأى أنه قد رجع قام فخر جافوا الله ما أدري أما أخبرته أم أنزل عليه الوحي بأنهم قد خرجوا فخرج ورجعت معه فلما وضع رجله في أسكفة الباب أرخى الحجاب بيني وبينه فأنزل الله هذه الآية لاندخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم الآية \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شعبة ثنا سليمان عن ثابت عن أنس ح وثني به عبد الله بن هانم بن حيان واللفظ له ثنا بهز ثنا ابن المغيرة عن ثابت ثنا أنس قال صارت صفية لدحية في مقعده فجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رأينا في النبي مثلهما قال فبعث إلى دحية الكلبي فأعطاهما ما أراد ثم دفعهما إلى أمي فقال أصحها قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى إذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما أصبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به قال فجعل الرجل يجيء بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سوادا حيسا فجعلوا يأكلون من ذلك الحيس ويشربون من حياض

الحد واجب الا عند الفشو أو يقام شاهد واحد فيكون ذلك شبهة (ع) واتفقوا على ان نكاح السر لا يحل ويفسخ \* واحتلف في كونه نكاح سر مع الشاهدين فقال الجمهور ويحيى من أصحابنا ليس بنكاح سر وقال مالك نكاح سر \* قلت \* اختلف في نكاح السر فالشهور انه المتواصي بكتمانته وان شهادته سواء نواصوا فيه الناس مطلقاً وعن بعض أوفي بعض الازمنة أوفي بعض الأمكنة \* ابن حبيب ان اتفق الولي والزوجة لم يعلم الشهود فهو نكاح سر قال بعضهم وان لم يفعل ذلك الزوج لم يكن له تأثير \* أشهب ان عقدتم استكنتم البينة فان لم تكن نيته ذلك في العقد فلا بأس وان عقدوا ضميره ذلك فليفارق \* ابن رشد يفارق استحباباً \* التونسي وجوباً \* وقال أصبغ ان لم يكن الا الضمير فلا يرى أن يفسد النكاح لانه لا بأس أن يتزوج ونيته أن يفارق والقول المقابل للشهور هو قول الأكثر ويحيى المتقدم \* قال يحيى ما شهد فيه عدلان فليس بنكاح سر وانما نكاح السر ما دخل ولم يشهده ووجه الفساد في نكاح السر انه مناقض للاعلان المشروع في النكاح ألا ترى انه عليه الصلاة والسلام حين سمع صوت الجوارى وضربهن بالغربال قال هذا النكاح لا السماع فجعل الاعلان فرقاً بين الحلال والحرام وعلى انه المتواصي بكتمته فالشهور انه يفسخ وان طال وقبل لا يفسخ ان طال وقال بعض شيوخ المذهب يفسخ بالعقد ويمتنع في نائي حال \* وحضر الشيخ أبو علي بن قداح وغيره من متأخري التونسيين عقد نكاح فلما شهدا وتمت شهادتهما سئلا أن يكما ذلك فخر جاحل لا يخرج من كل من يلقيانه انهما شهدا في عقد نكاح فلان وعلى انه ما دخل ولم يشهده فيه فحيان دخل ولم يشهد ماتقدم \* واختلف في العقوبة بسبب نكاح السر فقال مالك وابن شهاب يعاقب الزوجان والبيضة وقال مالك ان أثبت البيضة ذلك على علم انه لا يصلح عوقبت وان جهلت لم يعاقب \* وقال ابن حبيب انما يعاقب النكاح والمسكح ولا حد فيه (قول) ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم) معناه السقوط (ع) وأصل الندور الخروج ومنه نوادر الكلام \* قلت \* وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الامراض البدنية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقول ثابت أن نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يكون تحزناً لتألم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (قول) فيسلم على كل واحدة (د) في هذه الجملة فوائد ففيه استحباب أن يسلم الرجل على امرأته وأهلها وربما أنف عنه كثير من الجهال وفيه انه ان سلم على الواحد خاطبه بلفظ الجماعة فيقول السلام عليكم ليعلم الملائكة الذين معه وفيه سؤال الرجل أهله عن حالهم فقد يكون في نفس المرأة حاجة تسعئ أن تبتدىء بها فاداسألها انبسطت لذكر حاجتها (قول) أسكفة الباب (د) هي بضم همزة القطع واسكان السين (قول) سوادا حيسا (ع) السواد كل شخص ظاهر

الان أبا حنيفة لا يشترط العدة (قول) فمئرت) بفتح التاء (قول) ونذر) بالنون أي سقط وأصل الندور الخروج والانفراد (قول) أسكفة الباب) بضم همزة القطع واسكان السين (قول) سوادا حيسا) السواد كل شخص ظاهر وسواد الشيء عن شخصه يعني انهم جعلوا من ذلك شيئاً طاهر افي ذاته

الى جنبهم من ماء السماء قال فقال أنس فكانت تلك وليمة رسول (٥١) الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقنا حتى اذا رأينا

جدر المدينة هسنا اليها  
فدفعنا مطايانا ودفع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
مطيته قال وصفية خلفه  
قد أردفها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال فثرت  
مطية رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فصرع وصرعت  
قال فليس أحد من الناس  
ينظر اليه ولا اليها حتى  
قام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فسترها قال  
فأثنياء فقال لم نضر قال  
فدخلنا المدينة فخرج  
جوارى نسائه يترأينا  
ويشمتن بصرعنا \* حدثني  
محمد بن حاتم بن ميمون ثنا  
بهزج وثني محمد بن رافع  
ثنا أبو النضر هاشم بن  
الماسم قال جميعا ثنائيلان  
ابن المغيرة عن ثابت عن  
أنس وهذا حديث بهز  
قال لما انقضت عدة زينب  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لابد فاذ كرها  
على قال فانطلق زيد حتى  
أناها وهي تخمر عجبها قال  
فلما رأيتها غلظت في  
صدرى حتى ما أستطيع  
أن أنظر اليها أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ذ كرها فوليتها ظهري  
ونكصت على عقبي فقلت  
يا زينب أرسل رسول الله

وسواد الشئ شخصه يعنى انهم جعلوا من ذلك شيئا ظاهرا في ذاته ومنه سواد العراق للعامة من أرضه  
(قوله هسنا اليها) (ع) هو بفتح الهاء وتشديد الشين وفي بعض النسخ هسنا بشينين الأولى منها ما  
مكسورة مخففة ومعناه نشطنا وبدرنا ومن أدغم فلا لقاء المثلين وعلى لغة من يقول هزرت سبقي وهي  
لغة بني بكر بن وائل ورواه بعضهم هسنا بفتح الهاء على لغة من يقول ظلت أفعل كذا أى ظلت  
وعن العذري بكسر الهاء وسكون الشين ووجهه من هاشم هاشم وهو بمعنى قولهم هسنا \* قال  
شعر هاشم بمعنى طرب كما قال \* فكبر للرويا وهاش فؤاده \* (قوله فخرج جوارى نسائه)  
يعنى الصغار

حديث تزويجه صلى الله عليه وسلم لزينب \*

(قوله فاذ كرها على) (د) يعنى اخطبها الى من نفسها وفيه جواز بعث الرجل من كان زوج المرأة  
ليخطبها له اذا علم أنه لا يكره ذلك (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذ كرها) (ع) هو بفتح  
الهمز ويعنى انها غلظت في عينه من أجل ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها فاعلمها معاملة  
من تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وتخيمها عجبها معناه جعلت فيه الخيرة وتوليتها اياها  
ظهره مع أن الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من التعلق بها (قوله فقامت الى مسجدها) أى الى موضع  
صلاتها من بيتها (د) فيه الاستخارة حتى في الامر الظاهر مصلحته وخيره واعلمها استخارت خوف  
التقصير في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل عليها بغير اذن) (ع) دخل دون اذن لانه بعد نزول  
فلما قضى زيد الآية فادخل الاعلى زوجته وفي خر وجهه صلى الله عليه وسلم ودورانه على نسائه حتى

ومنه سواد العراق للعامة من أرضه (ح) المراد هنا حتى جعلوا من ذلك كوماشا خصامر تفعلا  
نخطوه وجعلوا حيسا (قوله هسنا) (ح) هكذا هو في النسخ بفتح الهاء وتشديد الشين المجمع ثم  
نون وفي بعضها بشينين الأولى مكسورة مخففة ومعناه نشطنا قال القاضي ومن أدغم فلا لقاء لمثلين  
وهي لغة بني بكر بن وائل وعن العذري بكسر الهاء وسكون الشين من هاشم هاشم بمعنى هاشم \* قال  
شعر هاشم بمعنى طرب (قوله فخرج جوارى نسائه) أى صغيرات الاسنان من نسائه (قوله ويشمتن)  
بفتح الباء والياء (قوله بصرعنا) بفتح الصاد أى سقوطها عن ظهر الباقة

باب تزويجه صلى الله عليه وسلم لزينب بنت جحش \*

(قوله اذ كرها على) أى اخطبها الى من نفسها وفيه جواز بعث الرجل من كان زوج  
امراة ليخطبها له اذا علم أنه لا يكره ذلك (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذ كرها) (ع) هو بفتح  
الهمزة يعنى أنها غلظت في عينه من أجل ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها فاعلمها معاملة  
من تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ونكصت أى رجعت) (ط) وتخيمها عجبها معناه  
جعلت فيه الخيرة وتوليتها اياها ظهري منع ان الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من التعلق بها (قوله فقامت  
الى مسجدها) أى الى موضع صلاتها من بيتها (ح) فيه الاستخارة حتى في الامر الظاهر مصلحته وخيره  
ولعلها استخارت خوف التقصير في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل عليها بغير اذن) لان الله تعالى

صلى الله عليه وسلم بذ كرك قالت ما انا بصانعة شيئا حتى أوامر ربي فقامت الى مسجدها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فدخل عليها بغير اذن قال فقال

ولقد رأيتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلعنا الخبز واللحم حين امتد النهار فخرج الناس وبقى رجال يتعدنون في البيت بعد الطعام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واتبعته فجعل يتبع حجر نساءه يسلم عليهن ويقبلن رسول الله كيف وجدت أهلك قال فما أدري أنا أخبرته ان القوم قد خرجوا أو أخبرني قال فانطلق حتى دخل البيت فذهبت أدخل معه فأتى السريني وبينه ونزل الحجاب قال ورعظ القوم بما وعظوا به زاد ابن رافع في حديثه لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه إلى قوله والله لا يستحي من الحق \* حدثنا أبو الربيع الزهراني وأبو كامل فضيل بن حسين وقيتية بن سعيد قالوا نسا حجاد وهو ابن زيد عن ثابت عن أنس وفي رواية أبي كامل سمعت أنسا قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم على امرأة وقال أبو كامل على شيء من نساءه ما أولم على زينب فانه ذبح شاة \* حدثنا محمد بن عمرو بن عباد بن حيلة بن أبي رواد ومحمد بن بشار قالوا ثنا محمد وهو ابن جعفر ثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك يقول ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نساءه أكثر أو أفضل مما أولم على زينب فقال ثابت البناني بم أولم قال أطلعهم خبزاً والحاح حتى تركوه \* حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي وعاصم بن الضمر التميمي ومحمد (٥٢) بن عبد الأعلى كلهم عن معمر واللفظ لابن حبيب

ثنا معمر بن سليمان قال سمعت أبي ثناء أبو مجلز عن أنس بن مالك قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتعدنون قال فأخذ كأنه يتبأ للقيام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام فلما قام قام من قام من القوم زاد عاصم وابن عبد الأعلى في حديثهما قال فقعد ثلاثة وان النبي صلى الله عليه وسلم جاء ليدخل فإذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطاموا قال فجئت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قد اطلقوا قال فجاء حتى دخل فذهبت أدخل فأتى الحجاب بيني وبينه قال فأنزل الله نزولاً يأيتها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه إلى قوله ان ذلكم كان عند الله عظيماً \* حدثني عمر والنقاد ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح قال ابن شهاب ان أنس بن مالك قال أنا أعلم الناس بالحجاب لقد كان أبي ابن كعب يسألني عنه قال أنس أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسان زينب بنت جحش قال وكان تزوجها بالدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم ظن أنهم قد خرجوا فرجع فرجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فضرب بيني وبينه بالستر وأنزل الله آية الحجاب \* حدثنا قتيبة ثنا جعفر يعني ابن سليمان عن الجعد أبي عثمان عن أنس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله قال فصنعت أمي أم سليم حيساً فجعلته في نور فقالت يا أنس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا إليك أمي وهي تقول السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله فقال وضعه ثم قال اذهب

بقوم الجالس حسن الأدب واحتمال الأذى وما كان عليه من حسن الخلق لانه كره جلوسهم فلم يأمرهم بالقيام بل تطف فأوهم بالخروج فتطف أولاً بالنبي وللقيام ليقوموا فصار آهم لم يتنبو تطف بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العروس وعند من يعلم أن له شعلاً (قوله ما أولم على زينب) (ع) يحتمل أنه شكر الله تعالى في أنه سبحانه وجهه ياها بوحى لا بولي ولا شهود بخلاف غيرها من نساءه والمشهور عندنا صحة نكاحه صلى الله عليه وسلم بلا ولي ولا صداق ولا شهود لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه صلى الله عليه وسلم وهذا الخلاف في غير زينب وأما زينب فمخصوص عليها (قوله تقول السلام وتقول ان هذا لك منا قليل) (د) فيه الاعتداد إلى المبعوث اليه واستحباب بعث السلام إلى صاحب الفضل من الباعث لكن يحسن اذا كان بعيداً والتور بالتاء

زوجه اياها (قوله لقد رأيتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو بفتح الهمزة من أن (قوله حتى امتد لنهار) أي ارتفع (قوله ما أولم على زينب) يحتمل أن يكون شكر الله تعالى في أن زوجه ياها بوحى لا بولي ولا شهود بخلاف غيرها من نساءه (ع) والمشهور عندنا صحة نكاحه صلى الله عليه وسلم بلا ولي ولا شهود لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه وهذا الخلاف في غير زينب وأما زينب فمخصوص عليها (قوله وتقول ان هذا لك منا قليل) فيه استحباب اعانة المتزوجة على وليمة والتور بالتاء المثناة من فوق وسكون الواو انا من حجر شبه القدح (قوله ثناء أبو مجلز) بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام



فادعى فلانا وفلانا وفلانا ومن لقيت وسمي رجالا قال فدعوت من سعى ومن لقيت قال قلت لانس عددكم كانوا قال زهاء ثلاثمائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس هات التور قال فدخلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتحاق عشرة عشرة وليأكل كل إنسان مما يليه قال فأكلوا حتى شبعوا وقال نفر جت طائفة ودخلت طائفة حتى أكلوا كلهم فقال لي يا أنس ارفع قال فرفعت فأدري حين وضعت كان أكثر أم حين رفعت قال وجلس طوائف منهم تصدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جلس (٥٣) وزوجته مولية وجهها إلى الحائط ففعلوا على

رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وسلم فسلم على نسائه ثم رجع فصار أوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج ظنوا أنهم قد ثقلوا عليه قال فابتدروا الباب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أرخى الستر ودخل وأنا جالس في الحجرة فلم يلبث إلا يسيرا حتى خرج علي وأزلت هذه الآيات فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأهن على الناس يأبها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه ولكن إذا دعيتهم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن إذا كنتم كان يؤدى النبي إلى آخر الآية قال الجعد قال أنس بن مالك أنا أحدث الناس عهدا بهذه الآيات وحجبت نساء النبي صلى الله عليه وسلم \* وحدثنى محمد بن

المثناة من فوق وسكون الواو اء من حجر شبه الفدح (قوله) فادعى فلانا وفلانا وفلانا (ومن لقيت) (ع) فيه الاستنباط في الدعاء إلى الولبة وتخصيص الدعوة ببعض لقوله فلانا وفلانا وجواز التفويض للرسول لقوله ومن لقيت لكن لا يلزم المدعو الاجابة وفي حديث قتيبة أو من لقيت والصواب الاول كما في سائر الاحاديث وفيه استحباب اهداء الطعام الى العروس لشغلهم بالعرس كما استحب في الجنائز (قوله) زهاء ثلاثمائة (م) أي قدر ثلاثمائة يقال زهاء ولهاء ونهاء بمعنى واحد (د) كانت في زينب ولبتان ولجمة طعام الخبز واللحم والثانية طعام الحيس الذي أهده أم سليم وفيها ظهرت معجزة تكثير القليل وفيها نزل الحجاب على ما هو أشبه بسياق الاحاديث وما جرى في ولجمة الخبز واللحم من ذكر الحجاب واستئناس الحديث وهم من بعض الرواة تركب قصة على أخرى ولا يقال آية الحجاب نزلت مرتين لأن نهيهم في الاول كان يكفي على أنه قد ظهرت البركة ايضا في ولجمة الخبز واللحم لأنه قال فيها حتى أشبعهم خبزاً الح وهو انما أولم فيها شاة واحدة وذلك لا يكون بشاة واحدة (ط) وأرى من التوهيم أن يعال القضية واحدة وليس فيها وهم لأنه يمكن أن يجتمع في تلك الولجة أسران أكل قوم الخبز واللحم حتى شبعوا وانصرفوا ثم انه لما جاء الحيس استدعى الناس ووقع ما ذكر وهذا كله والمحدثون في بيته جالس لم يبرحوا حتى خرج لبي صلى الله عليه وسلم ودار على بيوت أزواجه على ما تقدم وليس في هذا بعد ولا تناقض وإذا أمكن هذا حملناه عليه وهو أولى من توهيم الانبات والصفة لسقعة والحجرة لدار وفيه من آداب الاكل ان أكثر ما يدور على القصعة عشرة والا كل مما يليه اذا كان لطعام نوعا واحدا ومعنى ناظرين منتظرين وانه بكسر الهمزة وفتحها وقت حضوره ومستمأنين هو من الانس والتأنس بالحديث ومعنى لا يستحي من الحق لا يمتنع من اظهاره وبيانه والمتاع ما يقتضيه من العوارى دلي لم أظهر لبلوبكم وقيل لوهم أي أنفي للهمة والريبة لأن تنكحوا أزواجه قيل نزلت لما قال بعضهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم لم لاتزوجن بهابده فنزلت الآية وقد حكى هذا القول عن بعض بعدها زاي وحكى فتح المسم واسمه لاحق بن حديد (قوله) زهاء ثلاثمائة أي قدر ثلاثمائة (قوله) يا أنس هات التور بكسر التاء من هات (قوله) ظنوا أنهم قد ثقلوا عليه) بضم القاف المخففة

### باب اجابة الدعوة

(ش) (ح) دعوة الطعام بفتح الدال ودعوة لنسب بكسر هاء اول جهور العرب وعكسه تم الرباب بكسر الراء فقالوا الطعام بالاكسر والنسب بالفتح وأما قول قطرب في المثلث ان دعوة الطعام

رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أبي عثمان عن أنس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب أهده له أم سليم حيا في تور من حجارة فقال أنس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فادعى من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فدخلوا يدخلون عليه فيأكلون ويخرجون ووضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما شاء الله أن يقول ولم أدع أحدا لقيته الا دعوتها فكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فأطالوا عليه الحديث فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستغي منهم أن يقول لهم شيئا فخرج وتركهم في البيت فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن

لكم الى طعام غيرنا ظن اننا قال قتادة غيرهم يعني طعاما ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشموا حتى ياتكم ذلكم اظهر  
 لقلوبكم وقلوبهم \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ( ٥٤ ) نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا بالمناقين

### ❦ أحاديث اجابة الدعوة ❦

(قوله اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليجب) (ع) لم يختلف في وجوب اجابة الوليمة ولما لك في المدونة  
 هذا في طعام الوليمة لا في الاملاك وهذا على ما قاله في كتاب محمد ما بعد البناء ❦ قلت ❦ انظر قوله  
 لم يختلف مع قول ابن الحاجب قال ابن القصار والمذهب أن الاجابة غير واجبة (ع) وانما تجب  
 الاجابة اذا لم يكن ثم منكر فان كان لم يجز الحضور وعندنا فيها قول شاذ وأجازة أبو حنيفة وان كان  
 ثم لعب مباح فلا كثر على جواز الحضور الا لاهل الفضل والهيئات وعندنا فيه قولان وكذلك  
 القولان اذا كان هناك لعب مكروه ❦ قلت ❦ ورجح ابن عبد السلام القول الشاذ بالحضور مع  
 وجود المنكر قال لانه اذا كان الاتيان واجبا فلا يسقط لوجود اللعب الذي لا يجوز بل يحضر  
 ويغير كالعارضة منكر في طريق الجمعة وغيرها ❦ وزاد ابن الحاجب في شروط وجوب الاجابة  
 أن يدعى على التعيين فان دعا على التعيين كما لو قال ادعى من لقيت فقالوا لا تجب الاجابة وهل الحجة  
 في ذلك هذا الحديث من قوله اذا دعى أحدكم فان ظاهر دعا على التعيين وأن لا يكون هناك أرادل  
 لان المجامع التي فيها الارادل من الفساق ونحوهم لا يؤمن فيها على الدين وأن لا يكون هناك زحام  
 هكذا قال ابن الحاجب والمرى عن مالك انه رخص في التخلف لكثرة الزحام ولعله مراد ابن الحاجب  
 \* والرابع أن لا يعلق الباب دونه لانه ان أغلق دونه حط من قدره وابن الحاجب جعلها شرطا في  
 وجوب الاجابة والأول منها وهو أن يدعى على التعيين شرط لا محالة وما سواه انما هو موانع وقد علمت  
 الفرق بين الشرط والمانع وبأن لا بن حبيب وغيره من السلف زيادة مانع آخر وهو أن لا ينخص  
 بالدعوة الا غنياء فان خصهم سقط الوجوب (قوله عرسا كان أو نحوه) (ع) لم يختلف في وجوب  
 اباحة دعوة الوليمة كما تقدم وانما اختلف السلف في اجابة دعوة غيرهما فارجحنا أهل الظاهر لاننا  
 أحاديث الباب وجعلها مالك والا كثر على النسخ وانما وجبت في الوليمة عندهم للنص فيها على  
 العصيان والوليمة مختصة بطعام العرس وقال الشافعي الاجابة في الوليمة واجبة ولا رخص في ترك  
 الاجابة في غيرها كالختان والاملاك والمفاس وحادثة السرور ولا يتبين لي أن تارك ذلك

بالضم فغلطوه فيه (قوله اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليجب) مذهب مالك وجوب الاجابة خلافا للحكاية  
 ابن القصار وأما عند الشافعية فالاصح عندهم أنها فرض عين على كل من دعى وقيل فرض كفاية  
 وقيل مندوب البها وفي غير وليمة النكاح عندهم وجهان أحدهما انها كولية العرس والثاني ان الاجابة  
 اليها بد وقال أهل الظاهر تجب الاجابة الى كل دعوة (ح) والاعذار التي يسقط بها وجوب الاجابة  
 أو ندها أمور منها أن يكون في الطعام شبهة أو ينخص به الاغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره  
 معه أو لا يتيق به مجالسته أو يدعوه لحرف شره أو قطمعه في جاهه أو يعاونه على باطل وان لا يكون هناك  
 منكر من خمر أو فرس حر أو صور حيوان غير مفروشة أو آنية من ذهب أو فضة ومن الاعذار  
 أن يعذر الى الداعي في تركه ولو دعاه ذمى لم تجب اجابته على الاصح ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام فالاول

اذا دعى أحدكم الى الوليمة  
 فليأتها \* وحدثنا محمد بن  
 منبى ثنا خالد بن الحرث  
 عن عبيد الله عن نافع عن  
 ابن عمر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا دعى  
 أحدكم الى الوليمة فليجب  
 قال خالد فاذا عبيد الله  
 ينزله على العرس \* وحدثنا  
 ابن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله  
 عن نافع عن ابن عمر أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا دعى أحدكم  
 الى وليمة عرس فليجب  
 \* حدثني أبو الربيع وأبو  
 كامل قالنا حدثنا أبو  
 ح ونا قتيبة ثنا حاذ عن  
 أيوب عن نافع عن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثلوا الدعوة  
 اذا دعيتكم \* وحدثني محمد  
 ابن رافع ثنا عبد الرزق  
 أخبرنا معمر عن أيوب  
 عن نافع أن ابن عمر كان  
 يقول عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا دعى أحدكم  
 أخا فليجب عرسا كان  
 أو نحوه \* وحدثني اسحق  
 ابن منصور ثنا عيسى بن  
 المنذر ثنا بقية ثنا الزبيدي  
 عن نافع عن ابن عمر قال  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من دعى الى

عرس أو نحوه فليجب \* حدثني حميد بن مسعدة الباهلي ثنا بشير بن المفضل ثنا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبد الله قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتوا الدعوة اذا دعيتكم \* وحدثني هر و بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال  
 أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة اذا

دعيت لها قال وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وكان يأتيها وهو صائم \* وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب قال أخبرني عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر أن ( ٥٥ ) النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دعيت إلى كراع

وأجيبوا \* وحدثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ح ونا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي قال ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك ولم يدكر ابن مثنى إلى طعام \* وحدثنا ابن نمير ثنا أبو عاصم عن ابن جريح عن أبي الزبير بهذا الاسناد بمثله \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأنا على مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول بئس الطعام طعام الوليمة يدعى له الأغنياء ويترك المساكين فرمى بأت الدعوة فقد عصي الله ورسوله \* وحدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان قال قلت للزهري يا أبا بكر كيف هذا الحديث شر الطعام طعام الأغنياء فضحك

عاص كترك الوليمة وكرهه مالك لأهل الفضل الإجابة لكل طعام يدعون إليه وتأوله بعضهم من غير الوليمة وتأوله غيره على غير طعام أسباب السرور المتقدم ( قوله ) وكان عبد الله يأتيها وهو صائم ( د ) الصوم لا يمنع من الإجابة فقد كان ابن عمر يأتيها وهو صائم ثم إن كان في الصوم واجب لم يجزله الفطر وإن كان في تطوع جازله الفطر إلا أن يشق على صاحب الوليمة فيسكن له الفطر أفضل ( قوله ) إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك ( ع ) للظاهرية في وجوب الأكل من الوليمة قولان خرجهما الباجي على المذهب من قول مالك وأصحابه \* قلت \* إذا فرغنا على ما تقدم من وجوب الإجابة فهل يجب الأكل فقال الباجي لم أجدها فيها لأصحابنا وفي المذهب مسائل تقتضي القولين للذين للعامة خارج المذهب ( ع ) وكذلك اختلف قول الظاهرية في وجوب الأكل من كل دعوة بناء على وجوب الإجابة عندهم فيها ( قوله ) في الآخر فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم ( ع ) أخذ الشافعي بالحديث فقال إن كان مفطرا أكل وان كان صائما دعا لأهل البيت بالمغفرة والبركة \* وقال مالك يجب وان لم يأكل وان كان صائما دعا وخفف \* أصبغ في إجابة الصائم ورأى أن الإجابة إنما تنبت للكل فظاهره وجوب الأكل عندهم \* قلت \* قال الباجي وهل على الصائم أن يجيب فلما لك في كتاب محمد أرى أن يجيب \* وقال أصبغ ليس ذلك بالوكيدانه لخفيف \* قال الباجي فقول مالك على أن الأكل ليس بواجب وقول أصبغ على أنه واجب لانه إنما تجب الدعوة لوجوب الأكل فإذا سقط الأكل انتهى هو المقصود وسقطت الوسيلة فانظر بناء الباجي قول مالك على عدم وجوب الأكل مع قول القاضي وظاهره عندهم وجوب الأكل ( ط ) حاصل أقوال العلماء أن الأكل أولى لما فيه من ادخال السرور وتطبيب القلوب ولما في تركه من نقيض ذلك وهذا ما لم تكن في الطعام شبهة أو تلحق فيه منه أو يقارنه منكر فلا يجوز الحضور ولا الأكل \* قلت \* فبين هذا الحديث وبين الذي قبله تعارض لان في الذي قبله خبر المفطر في الأكل \* وقال في هذا وان كان مفطرا فليطعم ( قوله ) في الآخر بئس الطعام طعام الوليمة يدعى له الأغنياء ويترك المساكين ( ط ) الا كثيرا يروونه موقوفا على أبي

تجب فيه والثاني تستحب والثالث تكره ( قوله ) وان كان صائما فليصل ( أي فليدع أحد به الشافعي فاسقط الإجابة على الصائم وإنما يطلب منه أن يدعو لأهل البيت بالمغفرة والبركة وقال أصبغ ليست إجابة لصائم بالوكيدانه لخفيف وقال مالك في كتاب محمد أرى أن يجيب \* قال الباجي فقول مالك على أن الأكل ليس بواجب وقول أصبغ على أنه واجب فإذا أسقط الصوم فقد سقطت وسيلته وهو الإجابة ( ط ) حاصل قول العلماء أن الأكل أولى لما فيه من ادخال السرور وتطبيب القلوب ولما في تركه من نقيض ذلك وهذا ما لم تكن في الطعام شبهة أو تلحق فيه منه أو يقارنه منكر فلا يجوز الحضور ولا الأكل ( قوله ) يدعى له الأغنياء ويترك المساكين ( روى موقوفا ومر فوعا يحكم برفعه على الصحيح ( ع ) كره العلماء اختصاص الأغنياء بالدعوة واختلف إذا فعل ذلك فقال ابن مسعود إذا خص الأغنياء أمرنا أن لا نجيب وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعواه فلا إجابة له وفي الحديث

فقال ليس هو شر الطعام طعام الأغنياء قال سفيان وكان أبي غنيا فافزعني هذا الحديث حين سمعت به فسألت عنه الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر بمثل حديث مالك \* وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعن الأعرج عن أبي هريرة قال شر

هريرة وانفرد برفعه زياد بن سعد عن الاعرج عن أبي هريرة وهو امام ثقة مع ان الواقفين له ذكروا فيه ما يدل على رفعه وهو قوله ومن لم يحب الدعوة فقد عصى أبا القاسم فان هذا لا يقوله الراوى من نفسه (د) قد قدمنا أن الحديث اذا روى موقوفا ومرفوعا حكم برفع على الصحيح لانها زيادة عدل وقدين في الحديث وجه كونه شر الطعام وهو انه يدعى له الغنى عن أكله ويترك الفقير المحتاج لا كله والاولى العكس وليس في الحديث ما يدل على حرمة الاكل اذ لم يقل أحد بجرمة الاجابة وانما هو من باب ترك الاول كقوله خبر صفوف الرجال اولها وشرها آخرها ولم يقل أحد ان الصلاة في الصف الآخر حرام والمقصود من الحديث الحض على دعوة الفقراء وأن لا يقتصر على الأغنياء ودعا ابن عمر في ليلته الأغنياء والفقراء وأجلس الفقراء على حدة وقال ههنا لا تقصدوا عليهم ثيابهم فاناسطعكم مما يأكلون (ع) كره العلماء اختصاص الاغنياء بالدعوة \* واختلف اذا فعل ذلك فقال ابن مسعود اذا حص الاغنياء أمرنا أن لا نجيب \* وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعوته فلا اجابة له ودعا ابن عمر في ليلته الأغنياء والفقراء فجاءت قريش ومعها المساكين فقال ابن عمر ههنا فاجلسوا لا تقصدوا عليهم ثيابهم فاناسطعكم مما يأكلون \* وفي الحديث معجزة لانه أخبر عن مغيب وقع كذا كرلان هذا شأن الناس اليوم (قوله) يمنعها من يأتيها) يعنى الفقراء لان حاجتهم الى الاكل تدعوهم الى الاتيان والغنى يأبى لعدم حاجته الى الأكل وربما أتى ولم يأكل

### ﴿ أحاديث البتات وذوق العسيلة ﴾

(قوله فبت طلاقى) ﴿قلت﴾ قال تقي الدين تطليقه اياه بالبتات يحقر أنه بارسال الثلاث ويحتمل انه بأخر طلاقه ويحتمل انه بكناية تقضى اليه بكونه عند قائلها وليس في الحديث ما يدل على الثلاث احتمالات وانما يؤخذ ذلك من أحاديث أخرى ومن اخبر الحديث على واحد منها لم يصب لانه انما عمل على مطلق البت ﴿قلت﴾ أحاديث الباب يفسر بعضها بعضا وقد فسر في الاحاديث الآتية انه طلقها بأخر التطليقات الثلاث ولا ينبغي أن يحمل على انه أرسل الثلاث دفعة لأنه ليس بطلاق السنة (قوله عبد الرحمن بن الزبير) (ع) هو بفتح الزاى وكسر الباء بخلاف وهو الزبير بن باطيا اليهودى وعبد الرحمن صحابى والزبير فقتل يهوديا في غزوة خيبر هذا الذى ذكر أبو عمر وغيره ولما عرف ابن قتيبة وأبو نعيم رفعها نسبه الى مالك بن الأوس فجعله من الانصار والصواب الأول (قوله مثل هدية) (ع) هدية الثوب طرفه الذى لم ينسج \* الحرى وهدية الثوب شئ ينفه من طوله ويقتل قال غيره يشبه بهدب العين وهو شعرها الذى على شفرها (قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) تبسمه يحتمل انه لفهمه أن مرادها لرحوع الى زوجها الاول ويحتمل انه لتبسمه بها بما يدعى النساء منه (قوله) ان زيد بن أن ترحمى الى رفاعه) (ع) حجة للكافة فى ان المرأة تطلق لعدم الوطء لمحقها فى ذلك وقال معجزة لانه احبر بمغيب وقع كذا كرلان هذا شأن الناس اليوم (قوله) يمنعها من يأتيها) يعنى الفقراء لان حاجتهم الى الاكل تدعوهم الى الاتيان والغنى يأبى لعدم حاجته الى الاكل وربما أتى ولم يأكل

### ﴿ باب البتات وذوق العسيلة ﴾

﴿ش﴾ (قوله عبد الرحمن بن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء بخلاف وهو الزبير بن باطيا اليهودى وعبد الرحمن صحابى والزبير فقتل يهوديا في غزوة خيبر (قوله مثل هدية الثوب) هدية الثوب طرفه الذى لم ينسج (قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) تبسمه يحتمل انه لفهمه

الطعام طعام الولية نحو حديث مالك \* وحدثننا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة نحو ذلك \* وحدثننا ابن أبي عمر ثنا سفيان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتا الاعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام لوليمة يمنعه من يأتيها ويدعى اليها من يأتيها ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعمر والناسد واللعظ لعمر وقالنا ثنا سفيان عن الزهرى عن هريرة عن عائشة قالت جاءت امرأتها رفاعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أن زيد بن أن ترجمي الى رفاعه لا

داود لا تطلق \* واخرج بالحديث قال لانه صلى الله عليه وسلم لم يطلعها وليس كما قال بل الحديث حجة عليه لانه صلى الله عليه وسلم قبل شكواها ألا ترى أن عبد الرحمن ناكرها في البضارى انها لما قالت وانما معه مثل الهدية قال كذبت والله انى لأنفذها تنقض الأديم وما في الموطأ انه طلقها الخبر عما اتفق بعد هذا المجلس ثم اذا كان القيام بحقتها في ذلك قد ذهب مالك والكافة انها لا تطلق حتى يؤجل الزوج سنة لا اختبار حاله وقال بعض السلف انها تؤجل عشرة أشهر والتأجيل انما يكون فيمن يرعى منه لوطه وأما من لا يرعى منه فانها تطلق عليه ولا تؤجل ثم اذا أجل على مذهب الكافة فاما يؤجل اذا لم يقع منه اللوطه حلة وأما من وطئ مرة فلاحق لها في العيाम \* وقال بعضهم ونحوه لأبى ثور انه كلما أمسك عن اللوطه أجل كما يؤجل العنين \* قلت \* ترك الزوج اللوطه ان كان لغيره \* فقال ابن حبيب من قامت عليه زوجته وذكرت انه لا يطمئن غير يمين ولا عذر أعذر اليه مرة بعد أخرى فان وطئ والاطلقت عليه لانه مضار الا أن يكون شيخا لا يستطيع الجماع أو نزل به عذر بمنعه فلا يفرق بينهما وان شغلته العبادة لم يمنع من عبادته وقيل له تخلوها في كل أربع ليال ليلة وهو قسم المرأة مع ضرأها \* حديث ولم ير مالك في ذلك حدا وقال ان جامع والافرق بينهما \* قلت \* هو قوله في المدونة ومن سرمد العبادة وترك اللوطه قيل له اما أن تطأ والاطلقها عليك وفي طر رابن عات يقضى للرجل على زوجته اذا نكح كما بأربع مرات في اليوم وأربع في الليل وأما من امتنع ليمين فيأتى في الايلة وان امتنع لداء فداء الرجل في الفرج ما يمنع اللوطه كالجب والخصاء والعنة والاعتراض فالمجبوب المقطوع ذكره وأنثياه والخصى المقطوع أحدهما والعنين من له ذكر لا يتأتى به اللوطه لصغره والمعترض من له آلة الجماع ولكن لا ينتشر وقد يفسر العنين للمعترض \* ففي الحب والخصاء يقطع الذكر والعنة الخيار للزوجة وفي الخصاء يقطع الانثيين خاصة قولان والاسعد بأصول المذهب انه بوجوب الخيار لانه لا ينزل واذا لم يكن للزوج أن يعزل الاباذن الزوجة فهنا أولى وأما المعترض فيؤجل سنة من يوم ترفع لتمر عليه الفصول الأربع لان الدواء قد لا ينفع في بعض الفصول فاذا مرت عليه الأربع ولم ير أغلب على الظن أو يشك من برئه وبهذا يعرف انه لا وجه لمن يقول انما يؤجل عشرة أشهر \* واحتلف في العبد فروى انه مثل الحر في ذلك واختار هذه الرواية المتأخر وروى انه انما يؤجل نصف سنة وهذه الرواية المشهورة لانه سبب في الطلاق المشطر فاذا شطر الطلاق شطر سببه فاذا ادعى المعترض انه أصاب في الاجل فالمشهور ان القول قوله مع يمينه وروى غير يمين ونزلت بالمدينة وأمرها يومئذ الحسن بن زيد بن الحسن بن علي فاستخضروا فقهاء المدينة مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة وابن شبرمة وابن أبي ذئب ومحمد بن عمر الطلحي وكان من قضاة المدينة واستشارهم وبدأ بالقرشين \* فقال ابن أبي ذئب يخلى واياها وعدلان خارج البيت فان خرج ويده قطنة فيها نطفة فالقول قوله وان لم يكن كذلك فالقول قولها \* وقال ابن شبرمة يبلطخ ذكره بزعفران ثم يرسل عليها ثم تدخل عدلتان فان وجدنا زعفران في داخل الفرج توجه لا يوصل الى ذلك الا بالميسس فالقول قوله وان لم يكن ذلك فالقول قولها وقال محمد بن عمر يخلى واياها ومعهما عدلتان فان اغتسلت فالقول \* وان لم تغتسل فالقول قولها ذلتهم أن تدع دينها لفراق زوجها ثم أقبل الأمير على مالك وابن أبي سلمة يسأل ما تقولان فقالا القول قوله دون يمين وهذا مما اثنى الرجال عليه كما اثنى النساء على أرحامهن وروى الوليد بن مسلم عن مالك أنه تنظر امرأتان الى

أن مرادها الرجوع الى زوجها الاول ويحقق أنه لتصر بحكما بما يستحيانه

فرجها هل فيه منى وروى الواقدي بجعل امرأته معها تنظر إليها إذا غشها وتكفي في ذلك المرأة الواحدة وعلى المشهور أن القول قول المعتز بيمين فإن نكل حلفت وفرق بينهما وإن حلف بيمينته لزوجته كسائر الحقوق ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب وروى عن مالك أنه لا يكون القول قول الزوج في البكر لأن هناك ما يدل على صدق المحق وكذب المبطل ولا يرجع إلى قول الزوج لأنه كالرجوع إلى الظن مع القدرة على التعيين واختاره بعض الشيوخ وزاد فقال وأما الثيب فتستحل فإن قالت لا ينتشر فنظر من فوق ثوب هل ينتشر وإن قالت ينتشر فإذا نامني ذهب فيترجح أن يطلب دليل ذلك إما بامرأة كما ذكر الواقدي وإما بصفرة كما قال ابن شبرمة ثم إذا ثبت الاعتراض ولم ترخص الزوجة بالمقام فيؤمر الزوج أن يطلق لأن الطلاق بيده فلا يؤقمه غيره فإن أبى طلق عليه الحاكم طلقة بائنة وفي أحكام ابن سهل اختلاف بين الشيوخ في هذه المسئلة **(قولهم)** حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك **(ع)** قال ثعلب كنى عن حلاوة الجماع بالعسيلة وأنت لأن لعسل يؤثت ويذكر فكن أنه قال في تصغيره عسيلة وقيل أنه على معنى المطهرة وقيل على معنى القطعة من العسل ووجه ذلك لا يظن أنها لا تحل إلا بوطء متكرر وقال بعضهم بشرط ذوق الزوجين لأن وطأها وهي نائمة لا يحلها لأنهم تذوق بشرط الذوق حجة لا كثر في أنها لا تحل بالعقد وانفرد ابن المسيب فقال أنها تحل بالعقد وحمل حتى تنسكح زوجها غيره على العقد والآية وإن احتلت فالحديث مخصص ومبين للمراد بالنكاح فيها **(ع)** قال بعضهم ولم له لم يبلغه الحديث ولم يقل بقوله الاطائف من الحوارج وشذ في قوله ذلك كما شذ الحسن في قوله لا يحلها إلا بوطء فيه أنزال رعي المعنى العسيلة واختلف عندنا هل تحل بالوطء الفاسد في العقد الصحيح فقيل تحل لأنه يسمى نكاحا وقد وجدت فيه اللذة وقيل لا تحل لأن ألعاظ الشارع إنما يحمل على ما يصح في الشرع **(د)** اتفق العلماء على أن مغيب الحشفة يحلل المذبة لأن بدخول الحشفة تحصل العسيلة وشذ الحسن فقال إنما العسيلة بالانزال **(هـ)** قلت **(هـ)** قال ابن العربي مغيب الحشفة يحصل العسيلة وأما الانزال فهو الوسيلة وذلك أن الرجل يكون في لذة الملاعبة فإذا أخرج فقد عسل ثم يتعاطى بعد ذلك ما فيه علو نفسه وأغاب نفسه ونزق دمه واضعاف أعضائه فهو إلى الخيلة أقرب منه إلى العسيلة لأنه بدأ بلذة وختم بألم انتهى وهذا منه ذهب إلى أن ما قبل الانزال أمتع من ساعة الانزال وإلى هذا كان يذهب الشيخ ويقول من له ذوق يعرف ذلك وقال الغزالي إن ساعة الانزال ألد لذات الدنيا ولو أنها دامت قتلت وهذا يغوي ما قال الحسن وعلى قول الأكثر أن مغيب الحشفة كاف فالمعتبر مغيبها من ذكر مطلقا أو مغيب قدرها من مقطوعها منتشرة من بالغ عاهل في نكاح صحيح لازم في فرج مباح طؤه حينئذ فهو لنا من ذكر مطلقا يدخل مغيبها من قائم الذكركم مقطوع الخصيتين وإن كان لا ينزل وحكي بعضهم قولهم لا يسمى قائلة أنه لا يحل وقولنا منتشرة لأنه يشترط في إللاج الذكر أن يكون حيا بالانعاظ ولو أدخلته على غير هذا الحال فالمشهور أنها لا تحل وقيل تحل وقولنا من بالغ لأن وطء غير البالغ وإن قدر على الجماع لا يحل نص على ذلك في المدونة وقولنا عاهلا احتراز من المجنون فإن ابن القاسم وأشهب يشترطان السلامة منه وابن الماجشون لا يشترطها ورجحه ابن عبد السلام قال لأن المسئلة ليست من التكليف المنقسم خمسة حتى يشترط فيها العقل وإنما هي من خطاب الوضع والأخبار ولا يشترط فيها العقل واتفق ابن القاسم وأشهب على أنه لا يشترط سلامة الزوجين منه ثم اختلفا فقال ابن القاسم هو شرط في

حتى تذوق عسيلته  
ويذوق عسيلتك قالت  
وأبو بكر عنده وخالد  
بالباب ينتظر أن يؤذن له  
فنادى يا أبا بكر

الأتسمع هذه ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى واللفظ لحرملة قال أبو الطاهر ثنا وقال حرملة أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال نثي عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله انها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير والله مامعه الا مثل الهدية واخذت بهدية من جلبابها قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا وقال لعلك تريدن أن ترجعي الى رفاعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته وأبو بكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة لم يؤذن له قال فطفق خالد ينادي أبا بكر ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رفاعة القرظي طلق امرأته فزوجها عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ( ٥٩ ) يارسول الله ان رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات بمثل

حديث يونس \* حدثنا محمد بن العلاء الهمداني ثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها فتزوج رجلا فيطلقها قبل أن يدخل بها أتحمّل لزوجها الاول قال لا حتى يذوق عسيلتها \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن فضيل ح وثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية جيعا عن هشام بهذا الاسناد \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن القاسم ابن محمد عن عائشة

المرأة خاصة \* وقال أشهب هو شرط في الزوج خاصة وقولنا في نكاح احتراز من مغيها بملك فانها لا تحل بوطء السيد ولا بوطء من انتقل ملكها اليه يبيع أو غيره وقولنا صح احتراز من النكاح الفاسد فانها لا تحل بالوطء فيه وقولنا لازم احتراز من غير اللازم كنكاح لعبد بغير إذن سيده ونكاح ذى العنة وذات العيب وقولنا في فرج لانها لو غابت في غيره لم تحل وقولنا مباح وطؤه حينئذ احتراز من وطئها وهي حائض أو معتكفة أو وطئها وهو صائم أو معتكف فانها لا تحل على المشهور (قوله) ألتسمع هذه ما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم \* قلت \* قال ابن العربي طلب المرأة حقها عند الحاكم ليس بمناف للرؤية ولا للحياء المحمود لان المقصود من النكاح الوطء فاذا طلبته علم الجميع أنها تعنيه فاذا تعذر جاز طلبها له ديننا وحسن مروءة (قوله) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ( د ) قيل تبسم تعجبنا من نصر يحها بهذا القول الذي يستحي النساء منه أول رغبتها في زوجها الاول وكراهة الثاني

### ﴿ ما يستحب أن يقال عند الجماع ﴾

(قوله) لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله الحديث الى آخره (ع) قبل معنى لن يضره لن يتخطبه وقيل معناه لن يطعن في خاصته عند الولادة الطعنة التي يستهل بها صاروا لم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة \* قلت \* قال ابن بززة يحتمل أنه على العموم والاطلاق

﴿ش﴾ (قوله) لم يضره الشيطان (ب) قال تقي الدين يحتمل العموم فيدخل فيه الضرر الديني وحمله على الخصوص والقصر على البدني أولى يعني أن الشيطان لا يتخطبه ولا يتخالطه في عقله وان كان الخصوص على خلاف الاصل لان الوحدناه على العموم اقتضى أن يكون الولد معصوما من

قال طلور جل امرأته ثلثا فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فاراد زوجها الاول أن يتزوجها فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ما ذاق الاول \* وحدثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا أبي ح وثناه محمد بن مني ثنا يحيى بن عبيد جيعا عن عبيد الله بهذا الاسناد مثله وفي حديث يحيى عن عبيد الله ثنا القاسم عن عائشة \* حدثنا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم واللفظ ليحيى قال أخبرنا جرير عن منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقناه فانه ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا \* وحدثنا محمد بن مني وابن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ح وثنا ابن غير ثنا أبي ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق جيعا عن الثوري كلاهما عن منصور يعني حديث جرير غير أن شعبة ليس في حديثه ذكر بسم الله وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري بسم الله وفي رواية ابن غير قال منه ورأه قال بسم الله \* حدثنا

(ط) القول بقصره على التخييط والصرع ليس بشئ لانه تحكم بغير دليل والقول بقصره على الطعن في الخاصرة فاسد الحديث كل مولود يطنع الشيطان في خاصرته لا ابن مريم عليه السلام فانه يدل على أنه لا ينجو منه الا عيسى بن مريم عليه السلام لقول أمها واني أعيد هابك وذريتهما من الشيطان لرجيم ليس طعنه بمضر لانه طمن كثير من الأولياء ولم يضرهم ذلك وانما مقصود الحديث أن الولد المقول فيه ذلك لم يضره الشيطان في قلبه ودينه لصالح أبو به وبركة اسم الله تعالى والتعويذ به واللجأ اليه ويقرب هذان قول أم مريم واني أعيد هابك وذريتهما من الشيطان الرحيم ولا يفهم من الحديث نفى الوسوسة والصرع فقد يكون ذلك كله ولا يضره في عقله ودينه وعاقبة أمره ﴿قلت﴾ قال تقي الدين يحتمل العموم فيدخل فيه الضرر الديني وحمله على الخصوص والفصر على البدني أولى بمعنى أن الشيطان لا يتخطه ولا يخاطه في عقله وان كان الخصوص على اطلاق الاصل لا مالو جلناه على العموم اقتضى أن يكون الولد معصوما من الذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا بد من صدق خبره صلى الله عليه وسلم واذا حمل على الخصوص فلا يقوم دليل على عدمه وليس الغمز على وجه الضرر ولو قصده الشيطان لم يكن منه وانما هو على وجه الاختبار كما تختبر الثمرة ليعلم حالها

### ﴿أحاديث قوله تعالى نساؤكم حرث لكم﴾

(قوله) كانت اليهود تقول الحديث الى آخره ﴿قلت﴾ كان هذا حديثا لان قول الصابي نزل كذا في كذا من قبيل المسند (م) واختلف في وطء النساء في أدبارهن واحتج المجيز بظاهر الآية احتج المحرم بأنها نزلت بسبب الرد على اليهود فقصر عليه لان العام اذا خرج على سبب يقصر عليه عند بعض الأصوليين وان قيل بتعديده وردت أحاديث بتعريمه فتكون مخصصة للعموم الآية وانتصر بعضهم للتعريم بأن قال أجمعنا على تعريم المرأة قبل المقد واختلنا بعد العقد في اباحة هذا العضو فيستصحب الاجماع حتى ثبت لنا قبل وعكس لآخر فقال أجمعنا على أن النكاح أباح المرأة بالاطلاق فيستصحب ذلك حتى يثبت استثناء هذا العضو (ع) الحرث في الآية مستعار من الحرث في الارض فالملوك من كل منهما التماء فكما أن الحرث في الارض لا يكون الا في الموضع المبت فكذلك لا يكون في المرأة الا في الموضع الذي يرعى منه الولد وهو القبل والآية وان احتفل أن يكون فيها كلمة أي بمعنى أين أو بمعنى كيف والسياق والسبب يعينان انها بمعنى كيف بالتخيير في صورة

لذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا بد من صدق خبره صلى الله عليه وسلم (ط) القول بقصره على التخييط والصرع ليس بشئ وانما مقصود الحديث ان الولد المقول فيه ذلك لا يضره الشيطان في قلبه ودينه لصالح أبو به وبركة اسم الله تعالى والتعويذ به واللجأ اليه ولا يفهم من الحديث نفى الوسوسة والصرع فقد يكون ذلك كله ولا يضره في عقله ودينه وعاقبة أمره

### ﴿باب قوله تعالى نساؤكم حرث لكم﴾

﴿ش﴾ اختلف العلماء في اباحة وطء الدبر وجهورهم على التعريم وهو المشهور من مذهب مالك \* ابن العربي وقد سألت الشهيد الاكبر فقال له ان الله حرم وطء الخائض لعله أن يفرجها أذى وهو الدم فاذا حرم المحل الحلال لطر يان الاذى عليه فوضع لا يفارقه الاذى أخرى أن يحرم وهذا الجواب عنه \* قلت ويزاد في الاحروية أن أذى القبل وهو الدم أخف من أذى الدبر الذي هو العذرة (قوله) كانت اليهود تقول (ح) هكذا هو في النسخ يهود غير مصر وف لان المراد قبيلة اليهود

قتيه بن سعيد وأبو بكر ابن أبي شيبة وعمر والناقد واللفظ لا بي بكر قالوا ثنا سفيان عن ابن المنذر سمع جابرا يقول كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل



أمر أنه من دبرها في قبلها كان الولد أحول فزلات نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم \* وحدثننا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن الهاد عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن (٦١) جابر بن عبد الله أن يهودا كانت تعمل إذا أتيت المرأة من دبرها في قبلها ثم حلت

الحرث لافي موضعه (ط) في أبي داود الآتية نزلت بسبب أن مهاجري يزوج أنصارية فأراد أن يطأها مستلقاة على ظهرها كما دأبهم فأبى الأعلى جنبها كمادة الانصار فانها كانت عادتهم فأخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت الآتية فالسياقان مختلفان ولا بعد في نزول الآتية جوابا للفرقيين في وقين كما قيل في الفاتحة أنها نزلت مرتين بمكة ثم بالدينسة وعن نسب اليه الجواز ابن المسيب ونافع وابن الماجشون من أصحابنا وهو المالك في العتبية ونسب إليه في كتاب السر وأصحابه متفقون على إنكار كتاب السر وروى عنه أصحابه إنكار أن يكون أجازه بل كذب من نقله عنه قال علي بن زياد وابن وهب حين أخبراه أن ناسا بمصر يحكون عنك أنك أجزته فقال كذبوا على أنفسهم عربا ألم يقل الله نساؤكم حرث لكم وهل يكون الحرث لافي الموضع المنبت وعلى تسليم عموم الآية فهي مخصصة بأحاديث تدور على اثني عشر حكما يابا خرحها ابن حنبل وأبو داود والرمذي والنسائي وقد جمعها الجوزي في جزء بطرقها سماه تحريم المحل المكروه **قلت** حديث الترمذي هو حديث عثمان بن طلق لا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله لا يستحي من الحق وفيه أيضا من حديث ابن عباس لا ينظر الله إلى أحد أنى امرأته في دبرها فقال ابن العربي لم يصح واحد منهما وفي حديث النسائي هو عن أبي هريرة قال استحيوا من الله حق الحياء فلا تأتوا النساء في أدمارهن وحديث أبي داود عن أبي هريرة قال ملعون من أتى امرأته في دبرها \* ابن العربي والمسئلة مشهورة صنف فيها محمد بن شهاب جزأ وصنف فيها محمد بن سفيان كتابا وأجاز ذلك وذكراه عن أم من التابعين وقد سألت الشهيد الأكبر فقال لي إن الله حرم وطء الحائض لعله أب بفرجها أذى وهو الدم وإذا حرم المحل الحلال لطريان الأذى عليه فوضع لا يفارقه الأذى أخرى أن يحرم وهذا الجواب عنه **(قوله)** وإن شاء محببة وإن شاء غير محببة (م) أي على وجهها أو ظهرها وذكر أبو عبيد في حديث عبد الله في العيامة تعجبون تعجبية رجل واحد لله رب العالمين قال التعجبية تكون بوضع اليدين على الركبتين وهو قائم وتكون بالانكباب على الوجه وهذا الوجه المعروف عند الناس فالعنى يخبرون سجد الجمل السجود تعجبية **(قوله)** في صمام واحد أي حبر واحد وأصل الصمام الثقب

### أحاديث تحريم هجر المرأة فراش زوجها

**(قوله)** لعنتها الملائكة حتى تصبح وقال في الآخر إلا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها (ط) وعيد شديد لأن يكون الامتناع العذر وليس الحيض بعذر لان الاستمتاع بما فوق الأزار جائز والمعنى إن اللعنة تسفر حتى تزول المعصية بطول الفجر أو توتنها رجوعها إلى فراش (د) لا خلاف في حرمة امتناعها وهي في ذلك بخلاف الزوج لو دعت لم يجب عليه إجابتها إلا أن يقصد ضارها والفرق هو أن الرجل هو الذي ابتغى بالله فهو المالك للوضع والدرجة التي له عليها وأيضا فإنه قد لا ينشط فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية **(قوله)** وإن شاء محببة وإن شاء غير محببة (م) مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم ياء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مشناة تحت أي منكبة على وجهها **(قوله)** في صمام واحد بكسر الصاد أي ثقب واحد والمراد القبل

كان ولدها أحول قال فأنزلت نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم \* وحدثننا قتيبة بن سعيد أخبرنا أبو عوانة ح وثنا عبد الوارث بن عبد الصمد ثنا أبي عن جدي عن أيوب ح وثنا محمد بن مثنى قال ثنا أبو هريرة بن جابر ثنا عتبة عبد الرحمن ثنا سفيان ح وثني عبيد الله بن سعيد وهو روى عن عبد الله وأبو معن الرقاشي قالوا ثنا وهب بن جرير ثنا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري ح وثني سليمان بن معبد ثنا معلى بن أسد ثنا عبد العزيز وهو ابن الخنار عن سهل بن أبي صالح كل هؤلاء عن محمد بن المنكدر عن جابر بهذا الحديث وزاد في حديث النعمان عن الزهري أن شاء محببة وإن شاء غير محببة غير أن ذلك في صمام واحد \* وحدثننا محمد ابن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالوا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن زرار بن

أوفى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح وحديثه بجي بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا شعبة بهذا الاسناد وقال حتى ترجع \* حدثنا ابن أبي عمر ثنا امرئان عن يزيد

يعني ابن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ما من رجل يدع امرأته الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا أبو معاوية ح وثني أبو سعيد الأشج ثنا وكيع ح وثني زهير بن حرب (٦٢) واللفظ له ثنا جابر بن كره عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي

هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ادا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا مروان بن معاوية عن عمر بن حنظلة العمري ثنا عبد الرحمن بن سعد قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته وتفضي اليه ثم ينشر سرها \* وحدثننا محمد بن عبد الله ابن عمار وأبو كريب قالنا ثنا أبو اسامة عن عمر بن حنظلة عن عبد الرحمن بن سعد قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أعظم الامانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته وتفضي اليه ثم ينشر سرها وقال ابن عمار ان أعظم \* وحدثننا يحيى ابن أيوب وقيس بن سعيد وعلى بن حجر قالوا ثنا

في وقت تدعوه اليها ويحتمل أن يعني بالذي في السماء الله أو الملائكة كما قال في الآخر باتت الملائكة تلغها \* قلت قال ابن العربي وقوله الذي في السماء يعني في العلو والجلال لان الله سبحانه لا يحويه مكان فكيف يكون محاط به فيه وهذا كرضاء بجواب السوداء حين سألهن الله فأشارت الى السماء تعني به الجلال والرفعة

### ❦ أحاديث وعيد من يفشي سر امرأته ❦

(قوله ان من أشر الناس) (ع) كذا الرواية بالألف وأهل النحو يقولون لا يجوز أن يقال أشر وأخير وإنما يقال شردون ألف وهو مشهور كلام العرب قال تعالى من هو شر مكانا (قوله ثم ينشر سرها) (ع) المراد بالسر وصف ما يجري بين الزوجين من أمور الاستمتاع وما يجري بين المرأة من قول أو فعل حاله الجامع جاءت في النهي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة اذ لا فرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما مجرد ذكر الجماعة والخبر عنها على الجملة فغير منكر اذ ادعت الى ذكره ضرورة كقوله اني لأفعله أنا وهذه وكقوله وهل عرستم وأما لغير ضرورة ولا فائدة أيضا فليس من مكارم الاخلاق ولا حديث أهل المروءة (ط) فان دعت الى ذكره ضرورة فأنما يذكر مبهما كقوله فعلت أنا وهذه \* قلت ومن الضرورة ما تقدم من رأى امرأة فأعجبته فليأت أهله

### ❦ أحاديث الغزل ❦

### ❦ باب تحريم هجر المرأة فراش زوجها ❦

\* (قوله الا كان الذي في السماء ساخطا عليها) يحتمل أن يريد الله تعالى أو الملائكة (ب) قال ابن العربي وقوله الذي في السماء يعني الذي في العلو والجلال لان الله سبحانه لا يحويه مكان فكيف يكون محاط به فيه وهذا كرضاء بجواب السوداء حين سألهن الله فأشارت الى السماء تعني به الجلال والرفعة (قوله حتى تصبح) اللعنة تستقر عليها حتى تزول المعصية بطاوع الفجر وتو نهار جوها الى الفراش

### ❦ باب وعيد من يفشي سر امرأته ❦

\* (قوله ان من أشر) كذا روى بالهمزة والصواب عند أهل النحو حذفها (قوله ينشر سرها) أي ما يجري بينهما من أمور الاستمتاع وما يجري من المرأة من قول أو فعل حاله الجامع (ع) جاءت في النهي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة اذ لا فرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما مجرد ذكر الجماعة والخبر عنها فغير منكر اذ ادعت الى ذكره ضرورة (ط) فان دعت لذكره ضرورة فأنما يذكر مبهما

اسماعيل بن جعفر قال أخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن عمار يزنه قال دخلت أنا وأبو الصرمة على أبي سعيد الخدري فسأله أبو الصرمة فقال يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الغزل فقال نعم غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

(د) هو الانزال خارج الفرج (قوله غزوة بالمصطلق) وهي غزوة المريسيع (ع) كذا ذكره مسلم من رواية ربيعة قال أهل الحديث وهو أولى من رواية ابن عقبة انه كان بأوطاس وذ كرم مسلم مرة رواية ابن عقبة مختصرة وقال بمعنى حديث ربيعة ﴿فلن﴾ لم يذ كرم مسلم من طريق ربيعة وهي غزوة المريسيع وانما ذكر في طريق ابن عقبة انه كان في أوطاس \* أبو عمر والمريسيع كانت سنة ست وأوطاس وهي غزوة هوازن وحينئذ كانت سنة ثمان وانما ذكر ذلك أبو عمر قال أبو عمر بنو المصطلق قوم من خزاعة كانت الوقعة بهم بموضع يعرف بالمريسيع وتعرف هذه الغزوة بغزوة بنى المصطلق وبغزوة المريسيع قال وروى هذا الحديث موسى بن عقبة عن محيريز عن ابن سعيد قال أصبنا سببا من سبب أوطاس قال وهي هوازن وكان ذلك يوم حين قال أبو عمرو وهم ابن عقبة في ذلك انتهى ومسلم كما ترى لم يذ كرم في حديث ابن عقبة أوطاس ولا غيرها وانما ذكر يوم أوطاس مسلم في حديث أبي علقمة الآتي عن أبي سعيد حين نخرج الصصابة من وطء المسيات من قبل از واجهن وهي قضية أخرى في غير زمن بنى المصطلق (قوله فسينا كرائم العرب) أي كبارهم وخيارهم وهو جمع كريمة (ع) فيه حجة للجهمه وروى جواز استرقاق العرب ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا قالوا لا تقبل منهم الجزية فان أسلموا والا قوتلوا (قوله) فطالت علينا الغزبة ورغبنا في الفداء (ط) معنى طالت علينا الغزبة تعذر علينا التكاح لتعذر أسبابه ليس أنه طالت الغزبة لطول اقامته فان غيبتهم عن المدينة لم تطل ومعنى رغبنا في الفداء أي رغبنا في أخذ الفداء وخفنا ان وطئنا ان نحمل النساء فيتعذر الفداء لاجل الحمل فسالوا هل يجوز لهم الغزل وبنو المصطلق قوم وثنيون ولا توطأ غير الكتابية بالملك حتى تسلم وظاهر هذا انهم قدموا على وطئهم قبل الاسلام وانما توقعوا من أجل الحمل وقد اغتر بهذا الظاهر قوم فأجاز واوطء غير الكتابية بالملك قبل أن تسلم وهو مذهب طاوس وابن المسيب \* واختلف فيه قول عطاء ومجاهد ومنع ذلك الجمهور لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن (ع) وأجابوا عن الحديث انهم كانوا يدينون بدين أهل الكتاب وقيل لانهم كانوا أسلموا ولا يصح لقوله فرغبنا في الفداء اذ لا يقال هذا فيمن أسلم وقيل كان هذا في أول الاسلام ثم نسخ ولا يصح لان هذا يحتاج الى دليل (ط) ويحتمل انهم انما سألوا عن وطء من أسلم منهم ولو ابقى الحديث على ظاهره في الاقدام على الوطء قبل الاسلام لابق أيضا على ظاهره في القدوم عليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد من التأويل في الجميع وذكر عبد الرزاق ما يدفع الاشكال عن الأمرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نغزوهم وأمعن أصحاب رسول الله صلى الله

### ﴿ باب العزل ﴾

﴿ش﴾ (قوله فسينا كرائم العرب) أي النفيسات منهم والخيار جمع كريمة فيه حجة للجهمه وروى جواز استرقاق العرب ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا قالوا لا تقبل منهم الجزية فان أسلموا والا قوتلوا (قوله) ورغبنا في الفداء أي وخفنا ان وطئنا ان نحمل النساء فيصيرن أمهات الاولاد يمتنع علينا يمتنع وبنو المصطلق قوم وثنيون ولا توطأ غير الكتابية بالملك حتى تسلم وظاهر هذا الحديث خلافه وقد أخذ بظاهره طاوس وابن المسيب واختلف فيه قول عطاء ومجاهد ومنع ذلك الجمهور لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وأجابوا عن هذا الحديث بانهم كانوا يدينون بدين أهل الكتاب وقيل لانهم كانوا أسلموا ولا يصح لقوله فرغبنا في الفداء اذ لا يقال هذا فيمن أسلم وقيل كان هذا في أول الاسلام ثم نسخ ولا يصح لان هذا يحتاج الى دليل (ط) ويحتمل انهم

غزوة بالمصطلق فسينا  
كرائم العرب فطالت علينا  
الغزبة ورغبنا في الفداء

فأردنا أن نستفتح ونعزل فقلنا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا لا نسأله فسلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم أن لاتفعلوا ما كتب الله خلق نعمة هي كائنه الى يوم القيامة الاستسكون \* حدثني محمد بن الفرج مولى بني هاشم ثنا محمد بن الزبرقان ثنا موسى بن عقبة عن محمد بن يحيى (٦٤) بن حبان بهذا الاسناد في معنى حديث ربعة غير

أنه قال فان الله كتب من هو خالق الى يوم القيامة \* حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبجي ثنا جويرية عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز عن أبي سعيد الخدري أنه أخبره أنه قال أصبنا سبائا فكنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نعمة كائنه الى يوم القيامة الا هي كائنه \* وحدثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا بشر بن المفضل ثنا شعبة عن أنس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري قال قلت له سمعته من أبي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم أن لاتفعلوا فانما هو اندر \* وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا ثنا محمد بن جعفر وثني يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحارث وثني محمد بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن مهدي وبهر

عليه وسلم فاذا أراد أحدهم أن يصيب الجارية من النفي أمرها ففعلت ما بها ثم اغتسلت ثم علمها الا لام وأمرها بالصلاة واعتبرها بحضة ثم أصابها (ع) وفيه حجة لاجمهم ورفي منع بيع أم الولد لان الغناء يبيع وقدامته عوامنه لأجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيهار هي حامل من السيد وهو مجمع عليه خوف ارقاق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع (قوله) فأردنا أن نستفتح ونعزل وفي الأخرى فكنا نعزل (ط) يعني ان منهم من وقع سؤاله قبل أن يعزل ومنهم من وقع سؤاله بعد ان عزل ويحتمل أن يكون معنى كما عز مناعلي ذلك فبرجع معناها الى الأول (قوله) فسلنا (م) سألوه لانه وقع في نفوسهم أن ذلك من جنس المؤودة كما في الأم بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك لو ادخل في لانه كالفرار من القدر (قوله) فقال لا عليكم أن لاتفعلوا ما كتب الله خلق نعمة هي كائنه الى يوم القيامة الاستسكون (ع) أجاز العزل كثير من الصحابة والتابعين للحديث ولقوله في الآخر فلم ينهنا وفي الآخر فكنا نعزل والقرآن ينزل فلو كان شيئاً ينهى عنه لنهى عنه لقرآن وفي الآخر اعزل ان شئت وكرهه قوم من الصحابة وفهمه الحسن وابن سيرين من الحديث على ما ذكره في الأم ولقوله في الآخر وانكم لتفعلون قاله ثلاثا فان ظاهره الانكار ولقوله ذلك لو ادخل في والوداما كانت العرب تفعل من قتل البنات غير عليهن ومنهم من يفعله في الذكور والانات خوف الفقر \* قلت \* وقال ابن بزرقة وكرهه قوم اهـ فالاقوال ثلاثة والمعنى في لا عليكم أن لاتفعلوا عند المجيز لا ضرر عليكم في ترك العزل لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون له ولد وانما ذلك القدر فما أراد الله سبحانه كونه لا بد منه وان عزلتم لأن الماء قد ينقلب أو يسلب الواطئ ارادة العزل فيكون الولد وما لا يريد كونه لا يكون وان لم تفعلوا \* فالاحصاء اعزلوا أو لا تعزلوا فليس الا القدر \* وبعبارة أخرى لا ضرر عليكم في ترك العزل لانكم انما تعزلون خوف الولد والولد انما الأمر فيه للقدر فاعزلوا أو لا تعزلوا \* وتقرر ثلاث وهو أن تكون لا الثانية زائدة والمعنى لا جناح عليكم في أن تفعلوا العزل والمعنى على قول من فهم منه الكراهة لا تعزلوا بخلاف تعزلوا ثم قال على جهة لتأكيدهم أن لا تفعلوا أن لاتعزلوا وقد يحتمل غير هذا من التقرير (قوله) في سند حديث الزهراني عن محمد بن عبد الرحمن (ع) محمد بن وهاب بن سيرين وفي بعض الموشى

سألوا عن وطء من أسلم منهم وذكر عبد الرزاق ما دفع الاشكال فروي الحديث عن الحسن فقال كنا نفزع مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا أراد أحدهم أن يصيب الجارية من النفي أمرها ففعلت ما بها ثم اغتسلت ثم علمها الا لام وأمرها بالصلاة واعتبرها بحضة ثم أصابها (قوله) لا عليكم أن لاتفعلوا أجاز العزل كثير من العلماء الصحابة والتابعين يكرهه قوم من الصحابة قال ابن بزرقة وكرهه قوم (ب) فالاقوال ثلاثة والمعنى عند المجيز لا ضرر عليكم في ترك العزل لان أمر الولد وكول

قالوا جميعا ثنا شعبة عن أنس بن سيرين بهذا الاسناد مثله غير أن في حديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العزل لا عليكم أن لاتفعلوا إذا كنتم فاعملوا والقدر وفي رواية بهز قال شعبة قلت له سمعته من أبي سعيد قال نعم \* وحدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدرى واللائظ لابي كامل قالوا ثنا حماد وهو ابن زيد ثنا أيوب عن محمد بن عبد الرحمن بن بشر ابن مسعود رده الى أبي سعيد الخدري قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال لا عليكم أن لاتفعلوا إذا كنتم فاعملوا

القدر وقال محمد قوله لا عليكم أقرب إلى النهي \* وحدثننا محمد بن مثنى ثنا معاذ بن معاذ ثنا ابن عون عن محمد عن عبد الرحمن بن بشر الانصاري قال فرد الحديث حتى رده إلى أبي سعيد الخدري قال ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وماذا كنتم تقولوا الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ويكره أن تحمل منه والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن يحمل منه قال فلا عليكم أن لا تفعلوا إذا كنتم فاعا هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لكان هذا زجر \* وحدثنني حجاج بن الشاعر ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ابن عون قال حدثت محمد بن عيسى عن إبراهيم بن محمد عن عبد الرحمن بن بشر يعني حديث العزل فقال إياي حدثه عبد الرحمن بن بشر \* وحدثننا محمد بن مثنى ثنا عبد الأعلى ثنا هشام عن محمد بن سبير قال قلنا لأبي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في العزل شيئاً قال نعم وساق الحديث بمعنى حديث ابن عون إلى قوله القدر \* حدثني عبيد الله بن عمر القواريري وأحمد بن عبيدة قال ابن عبيدة أخبرنا وقال عبيد الله ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن (٦٥) قرعة عن أبي سعيد الخدري قال ذكر العزل

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل فلا يفعل ذلك أحدكم فانه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها \* حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني معاوية يعني ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري سمعته يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال ما من كل الماء يكون الولد وإذا أراد الله خلق شيئاً لم يمنعه شيء \* وحدثنني أحمد بن المنذر البصري ثنا زيد بن الحباب ثنا معاوية قال أخبرني علي بن أبي طلحة عن الهاشمي

عن محمد بن عبد الرحمن وهو خطأ (قوله في سند حديث حجاج بن الشاعر حدثنا سعيد بن حسان قال أخبرني عروة بن عياض) (م) كذا هو عروة بن عياض فذكر عروة \* وقال البخاري أحشى أن لا يكون عروة محفوظاً لأن عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه (قوله وسأينتنا) أي التي تسقى لنا الماء (ع) والسانية المستقيمة من الدواب وغيرها وكذا روينا هذا الحرف وفي بعض النسخ عند ابن الحذاء وسأينتنا ومعناه الخادم للخدمة والاول أوجه وأصوب (قوله قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها) (ع) فيه الولد يلحق مع العزل في الحرائر والأماء ولم يختلف في الحاقه أن كان الوطء في الفرج لأن الماء ينقلب \* واختلف في الحاقه إذا كان في غير الفرج لفساد الماء بالهواء قالوا ولو كان العزل البين الذي لا يشك أن الماء لا ينفلت فيه لم يلحق وفيه حجة للشافعي أن الأمة فراش ومالك لأبراهيم إذا عرف وطأها قال بعض أصحابه أو تكون من العلى التي لا تراد إلا للوطء الآن يدعى في ذلك كله استبراء على المشهور ومن كبار أصحابنا من قال لا ينفخه الحيض (قوله عبد الله ورسوله) (د) معناه أن ما أقول لكم حق

إلى القدر \* والحاصل اعزلوا ولا تعزلوا فليس إلا القدر ويحتمل أن تكون لا الثانية زائدة فيكون المعنى لا جناح عليكم في أن تفعلوا العزل والمعنى على قول من فهم منه الكراهة ولا تعزلوا خذف تعزلوا ثم قال على جهة التوكيد أن لا تفعلوا أي العزل وقد يحتمل غير هذا من التقدير \* قلت ومن يحرم العزل يتأول مثل ماية أول القائل بالكراهة إلا أن النهي عنده للتحريم (قوله وسأينتنا) أي التي تسقى لنا الماء والسانية المستقيمة من الدواب وغيرها (قوله عبد الله ورسوله) أي ما أقول لكم حق فاعلموه

(٩ - شرح الإبي والسنوسي - رابع) عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله حدثنا أحمد بن عبد الله بن يوسف ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن لي جارية هي خادمتنا وسأينتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال اعزل عنها إن شئت فانه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حبلت فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها \* حدثنا سعيد بن عمر والاشعثي ثنا سفيان بن عيينة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سألت رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عندي جارية لي وأنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لن يمنع شيئاً أراد الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله \* وحدثننا حجاج بن الشاعر ثنا أبو أحمد الزيري ثنا سعيد بن حسان قاص أهل مكة أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن الحارث النوفلي عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث سفيان \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن إبراهيم قال اسحق أخبرنا

وقال أبو بكر ثنا سفيان عن عمر وعن عطاء عن جابر بن عبد الله قال كنا نغزل والعرآن ينزل زاد اسحق قال سفيان لو كان شيئا ينهى عنه لكانا عنه القرآن \* وحدثني سلمة ابن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن عطاء قال سمعت جابرا يقول لقد كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدثني أبو غسان المسعمي ثنا معاذ يعني ابن هشام ثني أبي عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نغزل على عهد نبي الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا \* حدثني محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن يزيد بن خير قال سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال له لعله يريد أن يلجمها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن ألعنه لعلنا يدخل معه قبره كيف بورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له \* وحدثناه أبو بكر بن أبي شبة ثنا يزيد بن هرون

فاعلموه (قوله في الآخر عن يزيد بن خير) (م) خير هذا بضم الحاء المعجمة هو خير الرحي بفتح الراء والحاء المهملة بعدها باء موحدة من أسفل منسوب إلى بني ربيعة بطن من جبر وهو ربيعة ابن زرع بن سبا الأصغر ابن كعب بن زيد بن شهل (ع) وجدت هذا الاسم مضبوطا بالشين المعجمة وأراه الصحيح (قوله أتى امرأة) (ح) ضبطناه بفتح الهمزة أي مر بامرأة (قوله مجح) (د) المجح بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مهملة مشددة هي القرية الموضع والفسطاط الخباء (د) وهو بيت الشعر وفيه ست لغات فسطاط بطاء بن وباء بال الأولى تاء وبحدفها جله لكن مع شد السين بضم الغاء وكسر هاء في الثلاث (قوله يلجمها) أي بطؤها (قوله لقد هممت أن ألعنه) (م) غلط صلى الله عليه وسلم في ذلك لما استقر من شريعته من النهي عن وطء الحامل وهو مثل قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه زرع غيره (ع) وهذا حكم كل حامل من وطء صحيح \* واختلف في الحامل من زنا فكره مالك وغيره من أصحابنا زوجه أن يطأها أو أجازه أشهب واتفقوا على منعه في ماء الزنا إذا لم يتبين الحمل وانها لا تحرم عليه أن يفعل ذلك \* واتفقوا على أنها لا تزوج في استبراء الزنا وحله فإن فعل فقبل تحرم كالمعدة وقيل لا تحرم أو تحرم في الحمل دون غيره ثلاثة أقوال (ط) ظاهر الحديث سواء كان الحمل من وطء صحيح أو فاسد أو من زنا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر وهو موضع لا يصح فيه تأخير البيان فعموم الأحاديث ترد قول أشهب فإن ظاهره سواء كان الحمل من وطء صحيح أو فاسد أو من زنا وإن لم يقع ما هم به لأنه لم يكن تقدم منه نهى في ذلك وأما بعده فالفاعل متعرض للعن مدخل معه قبره حتى يوصله إلى جهنم (قوله كيف بورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له) (ع) لأن النطفة تنمي الجنين فيصير الواطئ شريكا فيه وإذا حصلت الشراكة امتنع الاستخدام (د) هذا ضعيف أو باطل لأنه لا يلزم التوريت مع هذا التأويل وإنما المعنى أنه قد يتأخر إيلادها ستة بحيث يمكن أن يكون من هذا الثاني أو من الأول فإذا استلحقه وجعله ابنه فكيف بورثه وهو لا يحل له أن يكون للأول وإن لم يستلحقه فكيف يجعله عبدا أو يستخدمه استخدام الرقيق وهو لا يحل له أن يكون ابنه

(قوله عن يزيد بن خير) بضم الحاء المعجمة (قوله أتى امرأة) (ح) ضبطناه بفتح الهمزة أي بامرأة (قوله مجح) بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مهملة مشددة هي القرية الموضع والفسطاط الخباء (ح) وهو بيت الشعر وفيه ست لغات فسطاط بطاء بن وباء بال الأولى تاء وبحدفها جله لكن مع شد السين بضم الغاء وكسر هاء في الثلاث (قوله يلجمها) أي بطؤها (قوله لقد هممت أن ألعنه) (م) غلط صلى الله عليه وسلم في ذلك لما استقر من شريعته من النهي عن وطء الحامل وهذا حكم كل حامل من وطء صحيح \* واختلف في الحامل من زنا فكره مالك وغيره من أصحابنا زوجه أن يطأها أو أجازه أشهب واتفقوا على منعه في ماء الزنا إذا لم يتبين الحمل وانها لا تحرم عليه أن يفعل ذلك واتفقوا على أنها لا تزوج في استبراء الزنا وحله فإن فعل فقبل تحرم كالمعدة وقيل لا تحرم أو تحرم في الحمل دون غيره (ط) عموم الحديث وعدم الاستفسار يرد قول أشهب (قوله يدخل معه قبره) أي يوصله إلى جهنم (قوله كيف بورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له) (ع) لأن النطفة تنمي الجنين فيصير الواطئ فيه شريكا وإذا حصلت الشراكة امتنع الاستخدام (ح) هذا ضعيف أو باطل لأنه لا يلزم التوريت مع هذا التأويل وإنما المعنى أنه قد يتأخر إيلادها ستة أشهر بحيث يمكن أن يكون من هذا الثاني أو من الأول فإذا استلحقه وجعله ابنه فكيف بورثه

## ﴿ كتاب الرضاع ﴾

(قوله في السند جدامة بنت وهب أخت عكاشة) (م) أما جدامة فذكر مسلم خلافاً للدال والصحيح أنها مجهولة وأما أنها بنت وهب فقال الطبري هي جدامة بنت جندل هاجرت عام الفتح والمحدثون يقولون فيها بنت وهب وأما أنها أخت عكاشة فقال بعضهم لعله أخو عكاشة بن محسن المشهور وقيل أنها أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس عكاشة بن محسن المشهور (د) الصواب ما في الأم أنها بنت وهب أخت عكاشة المشهور وتكون أخته من أمه (قوله الغيلة) (ع) الغيلة بكسر الغين وبالياء اسم من الغيل بفهمها والغيل بكسر هاو والغيلة بفتح الغين وبالياء المرة الواحدة وقال بعض اللغويين لا تنفع الغين إلا مع حذف الهاء \* وذكر ابن سراج الوجهين في الغيلة المذكورة في الرضاع وأما الغيلة المذكورة في القتل غيلة فبالكسر لا غير (م) واختلف في حقيقتها عرفاً فقيل هي وطء المرضع يقال منه أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك \* وقال ابن السكيت هي ارضاع الحامل يقال منه غالت وأغالت (ع) وبالأول فسرهما مالك وهو قول الأصمعي وغيره من اللغويين فوجه كراهته خوف مضرته لأن الماء يكثر اللبن وقد يغيره والأطباء يقولون في ذلك اللبن أنه داء والعرب تتقيه ولأنه قد يكون عنه حمل ولا يظن له ألا فيرجع إلى ارضاع الحامل المتفق على مضرته \* ابن حبيب سواء أنزل الرجل أولم ينزل لأنه إن لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضر ذلك اللبن \* ابن أبي زئيم وغيره إنما الغيلة من الضر يقال خفت غائلته أي ضره وهذا بعيد لأن هذا الحرف إذا كان من الضر فهو من ذوات الواو قال تعالى لا فيها غول أي لا يصيبهم فيها ألم \* قلت \* اختلف ما المراد بالغيلة في الحديث فقيل وطء المرضع أنزل أم لا وقيل إذا أنزل وأما إن لم ينزل فليس من الغيلة وقيل المراد ارضاع الحامل \* واحتج من قال أنها وطء المرضع بأن ارضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حمل الحديث عليه لأن الغيلة التي فيه لا تضر وهذه تضر (ع) وفيه من الفقه جواز ذلك لأنه لم ينع عنه أن رأى الجمهور لا يضره وإن أضر بالقليل وأخذ الجواز أيضاً من قوله في الآخر لو كان ضاراً للضر فإرساء الروم ويرى أضر من ضار يضر بمعنى ضر وفيه أنه صلى الله عليه وسلم يحكم باجتهاده وفيه خلاف بين الأصوليين وقد تقدم \* قلت \* ووجه الاجتهاد فيه وهو يحتمل أن يكون للأول وإن لم يستلحقه فكيف يجعله عبداً ويستقدمه استخدام الرقيق وهو يحتمل أن يكون ابنه

## ﴿ باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع ﴾

﴿ش﴾ (قوله عن جدامة بنت وهب) ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها هل هي بالدال المهملة أو بالدال المعجمة قال والصحيح بالدال بمعنى المهملة والجمع مضمومة بلا خلاف (قوله أخت عكاشة) (ع) قال بعضهم لعله أخو عكاشة (ح) واختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن محسن المشهور الأسدي وتكون أخته من أمه وفي عكاشة تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر (قوله عن الغيلة) بكسر الغين وبالياء اسم من الغيل بفهمها \* واختلف في حقيقتها فقيل هي وطء المرضع يقال منه أغال الرجل وأغيل إذا فعل ذلك \* وقال ابن السكيت هي ارضاع الحامل وبالأول فسرهما مالك والأصمعي وغيرهما من اللغويين فوجه كراهته خوف مضره الولد لأن الماء يكثر اللبن وقد يغيره والأطباء يقولون في ذلك اللبن أنه داء والعرب تتقيه ولأنه قد يكون عنه حمل ولا

ح وثنا محمد بن بشار ثنا  
أبو داود جميعاً عن شعبة في  
هذا الإسناد \* وحدثنا  
خلف بن هشام ثنا مالك  
ابن أنس ح وثنا يحيى بن  
يحيى واللفظ له قال قرأت  
على مالك عن محمد بن عبد  
الرحمن بن نوفل عن عروة  
عن عائشة عن جدامة  
بنت وهب الأسدية أنها  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول لقد هممت  
أن أنهى عن الغيلة حتى  
ذكرت أن الروم وفارس  
يصنعون ذلك فلا يضر  
أولادهم \* قال مسلم \*  
وأما خلف فقال عن جدامة  
الأسدية والصحيح ما قاله  
يحيى بالدال \* حدثنا عبيد  
الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر  
قالا ثنا المقرئ ثنا سعيد  
ابن أبي أيوب ثني أبو الأسود  
عن عروة عن عائشة عن  
جدامة بنت وهب أخت  
عكاشة قالت حضرت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في أناس وهو يقول  
لقد هممت أن أنهى عن  
الغيلة فنظرت في الروم

أنه لما علم برأى أو استفاضة أنه لا يضرب فارس والروم قاس العرب عليهم للاشتراك في الحقيقة (قوله)  
 ذلك الوأد الخفي (م) الوأد دفن البنت حية وفيه نزل وإذا المؤودة سئلت وجاء حديث في نهي  
 عن وأد البنات قال بعضهم وسميت مؤودة لأنها تثقل بالتراب يقال منه وأدت ولدها وأدا (ط)  
 كانت العرب تدفن البنت حية غير عليها ومنهم من يفعل ذلك في الذكور والانات خوف الفقر  
 وفيه نزل ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق (ع) وتشبيه العزل بالوادلين بمقتضى التعريم وإنما معناه  
 التشبيه بالوأة كقوله الرباء الشرك الخفي فهو يقتضى الكراهة لا التعريم (ط) ووجه التشبيه  
 أن الوأة اتلاف المولود والعزل اتلاف أصل الولد فهو مقتضى التعريم لكن لما كان قتل النفس  
 أعظم فهم بعضهم من التشبيه الكراهة وبالجملة فأحاديث الباب تعارضت في العزل والمذهب على ما يأتي  
 أنه لا يعزل عن الحرية إلا باذنها ولا عن الأمة المزوجة إلا باذن أهلها فيجمع بين أحاديث الباب بهذا  
 فأحاديث الجواز معناها إذا أذن من له الاذن وأحاديث الكراهة معناها إذا لم يأذن (قلت) \*  
 وتقدم ما للعلماء من الأقوال الثلاثة في العزل وأما باعتبار المذهب فالمشهور جوازه على الصفة  
 المذكورة من الاذن وعن مالك كراهته (ع) واختلف هل للمرأة في ذلك حق فراه مالك والخنفية  
 والشافعية للحرمة والأمة المتزوجة فلا يعزل عن الحرية إلا باذنها لحقها في الولد وفي الوطء لأن الانزال من  
 تمام لذتها ولا يعزل عن الأمة المتزوجة إلا باذن أهلها لحقهم في الولد قال بعض متأخري شيوخنا ولحقها  
 في الوطء أيضا المقعد النكاح بخلاف وطئها بالملك (قلت) \* هذا المتأخر هو الباجي \* ابن عبد السلام  
 واحتار بعض الأندلسيين أن حق المرأة في ذلك كحقها في القسم فقال ولما رأه أن تأخذ من زوجها  
 ما لا على أن يعزل عنها إلى أجل معلوم قال ولها أن ترجع في ذلك متى أحببت وترد جميع ما أخذت  
 \* ابن عبد السلام وهذا عندي ضعيف لأنه أجراه ولا يجري المعاوضات ثم نقض ذلك من وجهين  
 أحدهما أنه جعل لها الرجوع والثاني أنها إذا رجعت ردت الجميع والقياس أن ترد بقدر ما نقضته من  
 يعرف به فيرجع إلى إرضاع الحامل المتفق على مضرتة وإذا فسرناه بوطء المرضع فتقبل بشرط الانزال  
 \* وقال ابن حبيب سواء أنزل الرجل أولا لأنه إن لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك بالبين \* واحتج من  
 قال أيضا بوطء المرضع بأن إرضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حمل الحديث عليه لأن الغيلة  
 التي فيه لا تضرب وهذه تضرب وإنما لم يمتنع عن الأول لأنه رأى أنه لا يضرب إلا بكثرة وإن أضرب بالقليل وفيه  
 أنه صلى الله عليه وسلم يحكم باجتهاده وفيه خلاف بين الأصوليين (قوله) فاذا هم يغيالون (هو بضم  
 الياء من أغال يغيال كما سبق (قوله) ذلك الوأد الخفي) والوأة دفن البنت وهي حية وكانت العرب  
 تفعله خشية الاملاق ورميها فلوله خوف العار والمعنى أن العزل يشبه الوأة والجامع اتلاف الولد  
 (ط) فهو مقتضى التعريم لكن لما كان قتل النفس أعظم فهم بعضهم من التشبيه الكراهة وبالجملة  
 فأحاديث الباب تعارضت في العزل والمذهب على ما يأتي أنه لا يعزل عن الحرية إلا باذنها ولا عن الأمة  
 الزوجة إلا باذن أهلها فيجمع بين أحاديث الباب بهذا فأحاديث الجواز معناها إذا أذن من له الاذن  
 وأحاديث الكراهة معناها إذا لم يأذن (ب) المشهور في المذهب جوازه على الصفة المذكورة من  
 الاذن وعن مالك كراهته (قلت) \* إنما جعل العزل وأدخيا لأنه في إضاعة النطفة التي هيأها  
 الله تعالى لأن تكون ولدا بحسب ما جرى من عادته جل وعلا يشبه إهلاك الولد ودفعه حيا لكن  
 لا يشك في أنه دونه فلذا جعله خفيا \* واستدل من استدله على تعريم العزل بضعف الأدلة من  
 تعريم الوأة الحقيقي حرمة ما يضاهيه بوجه ليس هو علة الحرمة التي هي إزهاق الروح وقتل النفس

وفارس فاذا هم يغيالون  
 أولادهم فلا يضرب أولادهم  
 ذلك شيئا ثم سأله عن العزل  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ذلك الوأد الخفي  
 زاد عبيد الله في حديثه  
 عن المقرئ وهي وإذا  
 المؤودة سئلت \* وحدثناه  
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
 يحيى بن اسحق ثنا يحيى  
 ابن أبوب عن محمد بن عبد  
 الرحمن بن نوفل القرشي  
 عن عروة عن عائشة عن  
 جدامة بنت وهب الأسدية  
 أنها قالت سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قد كرم مثل حديث سعيد  
 ابن أبي أيوب في العزل  
 والغيلة غير أنه قال الغيال  
 \* حدثني محمد بن عبد الله  
 ابن غير وزهير بن حرب  
 واللفظ لابن غير قال ثنا  
 عبد الله بن يزيد المقرئ



ابن أبي وقاص أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني أعزل عن امرأى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل أشفق على ولدها أو على أولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضارا لفرار من الروم وقال زهير في روايته إن كان لذلك فلا مضار ذلك فارس ولا الروم \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة أن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وإنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أراه فلانا لم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة دخل على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة \* وحدثنا أبو بكر بن نسا أن أسامة بن وثني أخبرنا عن اسمعيل بن إبراهيم الهذلي ثنا علي بن هاشم بن البريد جميعا عن

الأجل ( قوله في سند الآخر حيوة عن عياش بن عباس ) ( م ) قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة ابن شريح التميمي يكنى أبا زرعة وعياش هو بالياء المثناة من أسفل والشين المججمة \* ابن عباس بالباء الموحدة والسين المهملة القتباني بكسر القاف وسكون التاء المثناة من فوق منسوب إلى قتباني بطن من رعين ( قوله لو كان فلان حيا ) \* قلت \* هذا نص في أن سؤالها كان بعد وفاة عمها وفي الآخران عمالها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها وهذا نص في أن سؤالها كان وعمها حتى فاختلف المتأولون ( ع ) فقال القابسي هما عمان من الرضاعة أحدهما أخو أبي بكر أبيهما من الرضاعة والآخر أخو أبي القعيس أبيهما من الرضاعة وهذا هو الصحيح في أبي القعيس أنه أبوهما من الرضاعة وأما رواية الباجي أنه أخوهما فهم وكذلك في مسلم عن عائشة أنه عمهما من الرضاعة لا يصح \* وقال ابن أبي حازم هو عم واحد في الحديثين والأشبه قول القابسي إذ لو كان عمها واحد لم يتكرر منها السؤال بعد أن علمت حكم عم الرضاعة من قضية حفصة ورجح بعضهم قول ابن أبي حازم \* وأجاب عن هذا بأن قال لعل عم حفصة خلاف عمها أفلح أما أن يكون أحدهما شقيقا والآخر لأب أو أم وأما أن يكون أحدهما أقرب في العمومة والآخر أبعد أو يكون أحدهما أرضعته ووجه أخيه بعد موته والآخر في حياته فأشكل الأمر عليها سألت \* قلت \* وكذلك يرد السؤال على أنهما عمان فيقال وهلا كتفت بسؤالها عن الأول منهما الآن يقال إنها نسيت أو جوزت تغيير الحكم بالنسخ ( ع ) قيل وفي حديث عائشة هذا دليل أن قليل الرضاعة يحرم أذ لم يقع فيه سؤال عن عدة الرضعات بل جعله عمادون تفصيل ( قوله في سند الآخر ابن البريد ) ( م ) قال بعضهم هو بفتح الباء الموحدة وكسر الراء المهملة

التي حرم الله الإباحة فالأقرب أنه يدل على الكراهة مطلعا وإن أذنت الحرة لأن اللفظ يشعر بأن الحق في ذلك ليس للمرأة فقط بل ولله تعالى أيضا نعم الذي يرتفع باذن المرأة التحريم ( قوله حدثني عياش بن عباس ) ( ح ) الأول بالشين المججمة وأبوها بالسين المهملة وهو عياش بن عباس القتباني بكسر القاف منسوب إلى قتباني بطن من رعين ( قوله أشفق على ولدها ) هو بضم الهمزة وكسر المعاء أي أخاف ( قوله ضارا لفرار ) هو بتخفيف الراء أي ما ضرهم يقال ضاره يضيره ضيرا وضره يضره ضرا وضرا

### كتاب الرضاع

ش \* الرضاع بفتح الراء وكسرها وكذا الرضاعة وقد رضع الصبي أمه بكسر الصاد يرضع بالفتح رضعا قال الجوهري ويقول أهل نجد رضع بفتح الصاد يرضع بكسر هاء رضع كضرب يضرب ضربا وأرضعه أمه وامرأة مرضع أي لها ولد ترضعه فان وصفها بالرضاعة قلت مرضعة والله أعلم ( قوله لو كان فلان حيا ) هذا نص في أن سؤالها كان بعد وفاة عمها وفي الآخران عمالها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها وهذا نص في أن سؤالها كان وعمها حتى فأجاب القابسي بأنهما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة ارتضع هو وأبو بكر من امرأة واحدة والثاني أخو أبيهما من الرضاعة هو أبو القعيس فأبو القعيس أبوهما من الرضاعة وأخوه أفلح \* فان قيل فهلا كتفت بسؤالها عن الأول \* فالجواب لعلها نسيت أو جوزت تغيير الحكم بالنسخ ( قوله ابن البريد ) هو بياء موحدة

هشام بن عروة عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة \* وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الله بن أبي بكر هذا الإسناد

مثل حديث هشام بن عروة \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخأبى القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمامان الرضاة بعد أن أنزل الحجاب قال فأبيت أن آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمرني أن آذن له على \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أتاني عمتي من الرضاة أفلح بن أبي قعيس فذكر معنى حديث مالك وزاد قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال تربت يدك أو يمينك \* وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته أنه جاء أفلح أخأبى القعيس يستأذن عليها بعد ما نزل الحجاب وكان أبو القعيس أباً عائشة من الرضاة قالت عائشة فقلت والله لا آذن لأفلح حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أباً القعيس ليس هو أرضعني ولكن أرضعتني امرأته قالت عائشة فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله أن أفلح أخأبى القعيس جاءني يستأذن على فكرهت أن آذن له حتى أستأذك قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ائذني له قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول حرموا من الرضاة ما تحرمون من النسب \* وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد جاء أفلح أخأبى القعيس يستأذن عليها بصوحدينهم وفيه فانه عمك تربت يمينك وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب فلا (٧٠) ثنا ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت جاء

عمي من الرضاة يستأذن على فأبيت أن آذن له حتى أستأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت إن عمتي من الرضاة استأذن على فأبيت أن آذن له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليلج عليك عمك قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال انه عمك فليلج

بعد هاهنا مشناه من تحت يميني أبا الحسن العائذي بالعين المهملة والذال المعجمة (ع) والبريد بهذا اللفظ كثيرا ما يشبه في الخط بالبريد إلا أن هذا بعد الراء منه نون واختلاف في الباء فأكثرهم يقولها بالكسر وحكى فيها القمع كالأول (قوله في الآخران عائشة أخبرته أن أفلح أخأبى القعيس) وهو عمامان الرضاة \* قلت \* كونه عماما على ما تقدم من أن أبا القعيس أبوها وأما ما بعده من قولها أتاني عمتي أفلح بن أبي القعيس وقولها استأذن على أفلح بن أبي القعيس وكذلك ما جاء أن أبا القعيس عماما فكل غير صحيح وما في آخر الباب من حديث يحيى استأذن على أبو القعيس المعروف أخأبى القعيس وأما حديث الحلواني من قوله استأذن على عمتي أبو الجعد فيعقل أنه كنية لأفلح (ط)

مقدوحة ثم راء مكسورة ثم ياء مشناه تحت وسعد بن عبيدة بضم العين وفتح الباء (قوله أن أفلح أخأبى القعيس) وفي رواية ابن أبي قعيس وفي رواية استأذن على عمتي من الرضاة أبو الجعد وهذا الأخير يحتمل أنه كنية لأفلح (ط) أبو القعيس أبو همام من الرضاة وجميع ما فيه غير ذلك وهم من الرواة

عليك \* وحدثني أبو الريع الزهراني ثنا حماد بن يحيى بن زيد ثنا هشام بهذا الاسناد أن أخأبى القعيس استأذن عليها فذكر نحوه \* وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام بهذا الاسناد نحوه غير أنه قال استأذن عليها أبو القعيس \* وحدثني الحسن بن علي الحلواني ومحمد بن رافع قالوا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عطاء أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته قالت استأذن على عمتي من الرضاة أبو الجعد فردته قال لي هشام إنما هو أبو القعيس فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته بذلك قال فهل أذنت له تربت يمينك أو يدك \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث بن سعد ثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة عن عائشة أنها أخبرته أن عمامان الرضاة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبت به فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تحجبي منه فانه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب \* وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن الحكم عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له فأرسل أني عمك أرضعتك امرأة أخي فأبيت أن آذن له فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ليدخل عليك فانه عمك \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ومحمد بن العلاء واللفظ لابي بكر قالوا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي قال قلت يا رسول الله

مالك تنسوق في قريش وتدعنا فقال وعند ثم شئ قلت نعم بنت حمزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها لا تحمل لي أنها ابنة أخي من الرضاعة \* وحدثنا عثمان بن أبي شيبة واسحق بن إبراهيم عن جرير ح وثنا ابن نمير ثنا أبي ح وثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان كلهم عن الأعمش بهذا الاسناد مثله \* وحدثنا هدا بن خالد ثنا همام ثنا قتادة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال أنها لا تحمل لي أنها ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم \* وحدثنا زهير بن حرب ثنا يحيى وهو القطان ح وثنا محمد بن يحيى بن مهران القطعي ثنا بشر ابن عمر جميعا عن شعبة ح وثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة باسناد همام سواء غير أن حديث شعبة انتهى عند قوله ابنة أخي من الرضاعة وفي حديث سعيد وأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وفي رواية بشر بن عمر سمعت جابر بن زيد \* وحدثنا هرون (٧١) بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى قالنا ثنا ابن وهب

أبو الفعيس أبوها من الرضاعة وجميع ما فيه غير ذلك وهم من الرواة (قوله في الآخر مالك تنسوق) (ع) هو بفتح النون والواو مشددة ومعناه تختار والتنسوق المبالغة في اختيار الشيء والنية الخيار وكذا روينا هذا الحرف عن الأكثر وعند ابن الهذاء تنسوق بضم التاء المثناة الثانية ومعناه تميل وتشتبه (ط) رواية الأكثر هو فعل مضارع بحذف إحدى التاءين (ع) وعرض على ذلك يحتمل أنه لم يعلم أن اللبن للفعل أو أنه أخوه من الرضاعة (ط) يبعد الأول (قوله في الآخر لست لك بمخلية) هو بضم الميم وسكون الخاء المهملة وبكسر اللام اسم فاعل من أخلى أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة (قوله في الخبر أختي) (ع) يحتمل أنها لم يكن عندها علم بخبرهم الجمع بين الأختين ولا بحرمة نكاح الريبة (قوله درة) (ع) الصحيح أنه بضم الدال المهملة وعند

(قوله مالك تنسوق) بفتح التاء المثناة من فوق أوله وفتح النون والواو المشددة فعل مضارع حذف فيه إحدى التاءين أي تختار والتنسوق المبالغة في اختيار الشيء - هـ ذار واية الأكثر وعند ابن الهذاء تنسوق بتاءين الثانية مضمومة أي تميل وتشتبه (ع) وعرض على رضى الله عنه يحتمل أنه لم يعلم أن اللبن للفعل وأنه أخوه من الرضاعة (قوله حدثنا هدا بن خالد) بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ويقال له هـ ذب بضم الهاء (قوله أريد على ابنة حمزة) هو بضم المهملة وكسر الراء ومعناه قيل له تزوجها (قوله محمد بن يحيى بن مهران القطعي) بضم القاف وفتح الطاء منسوب إلى قطيعة قبيلة معروفة (قوله كليهما عن قتادة) كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها كلاهما وهو الظاهر وعلى الأول فهو منسوب بأعني (قوله لست لك بمخلية) هو بضم الميم وسكون الخاء المهملة وبكسر اللام اسم فاعل من أخلى أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة (ح) هو بفتح أي لست أخلى لك بغير ضرة (قوله وأحب من شركني) (ح) هو بفتح الشين وكسر الراء أي من شاركني فيك وفي محبتك والانتفاع بخيرات الدنيا والآخرة (قوله درة) بضم الدال المهملة وتشديد الراء (ح) وهذا الخلاف فيه ورواية

أفضل ما دأقت تنسكحها قال أبو عبد الله ذلك قلت لست لك بمخلية وأحب من شركني في الخير أخى - حتى قال فاتها لا تحمل لي قلت فاني أخبرت أنك تخطب درة بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم قال لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي أنها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وأباها ثوبية فلا تعرضن علي بنا تكن ولا أخواتكن وحدثني به سويد بن سعيد ثنا يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة ح وثنا عمر والناسد ثنا الاسود بن عامر أخبرنا زهير كلاهما عن هشام بن عروة بهذا الاسناد سواء \* وحدثنا محمد بن ربح بن المهاجر أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن شهاب كتب يد كرا أن عروة حدثه أن زينب بنت أبي سلمة حدثته أن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حدثتها أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انكح أختي حمزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحمين ذلك فقالت نعم يا رسول الله لست لك بمخلية وأحب من شركني في خير أختي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ذلك لا يحمل لي قالت فقلت يا رسول الله فانا نتحدث أنك تريد أن تنسكح درة

ابن أبي جعفر بفتح الذال المعجمة (ط) وكأنه وهم (قوله) لولم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي (ع) تقييد حرمة الريبة بكونها في حجر زوج أمها تمسك به داود فقال لا تحرم الا اذا كانت في حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقييد بذلك في الآية والحديث خرج مخرج الغالب والحديث نص في أن اللبن للفحل (قوله) أرضعتني وأباها ثوبية (ع) ثوبية هو بضم التاء المثناة وفتح الواو بعدها ياء التصغير وهي جارية أبي لهب (ط) هو تصغير ثوبية للمرة الواحدة من ثاب اذا رجع يقال ثاب ثوبا وثوبه فلاجل أرضاعها النبي صلى الله عليه وسلم سقى أبو لهب نطفة ماء في النار وذلك أنه جاء في الصحيح انه روى في المنام ففعل الله بك قال سقيت مثل هذه وأشار الى ظفراها ما (قوله) فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن (ع) اشارة الى المرتين المذكورتين عزة ودرة وعزة هذه لم تعرف في بنات أبي سفيان الا من هذا الحديث (ط) أتى بهما بلفظ الجمع وان كانتا اثنتين زجرا أن يعود له أحد بمثل ذلك

### ❦ أحاديث ما يحرم من عدد الرضعات ❦

(قوله) لا تحرم المصة والمصتان (م) المذهب ان المصة الواحدة تحرم لقوله تعالى وأمهاتكم التي أرضعنكم فاطلقوا في الجواب وانما يتيم الاستدلال أن لو كانت التلاوة والتي أرضعنكم أمهاتكم \* وأجيبوا بان المعنى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم محرمات لاجل انهن أرضعنكم فيعود الكلام الى معنى ما قالوا ويوجب تعلق الحكم بأقل ما يسمى رضاعا وقال داود لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لنص الحديث لا تحرم المصة والمصتان قال وان سلم ان ظاهر القرآن الاطلاق فالسنة تبينه \* قال وأيضا فالحديث انما الرضاع ما فتنق الامعاء وحديث انما الرضاع ما أنشئ اللحم روى بالراء وبالزاي ومعنى الراء ما أنشئه وأبقاه من نثر الله الميت اذا أحياه ومعنى الزاي ما زاد فيه وعظمه من النشوز وهو الارتفاع \* وأجاب أصحابنا بان المصة الواحدة لها حظ في شق الامعاء وانشار اللحم وقال الشافعي لا يحرم أقل من خمس رضعات لحديث عائشة الآتي كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مما يقرأ من القرآن وشذ بعضهم فقال لا يحرم أقل من عشرة لقولها في الحديث كان مما يقرأ عشر رضعات \* قلت \* ويأتى الكلام على

فتح الدال تصحيف لاشك فيه (قوله) ابنة أم سلمة هذا سؤال استنبات وفي احتمال ارادة غيرها (قوله) لولم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي معناه انها حرام بسببين كونها ربيبة وكونها بنت أخ فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر (قوله) في حجرى حجة لداود في قوله ان الريبة لا تحرم الا اذا كانت في حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقييد بذلك في الآية والحديث خرج مخرج الغالب (قوله) وأباها ثوبية أباها بالموحدة أى ارتضعت أنا وأبوها أبو سلمة ثوبية بناء مثله مضمومة ثم واو مفتوحة ثم ياء التصغير ثم ياء موحدة وهي مولاة لأبي لهب (قوله) تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن بفتح التاء وكسر الراء وسكون الضاد وفتح النون والاشارة الى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة واسم أخت أم حبيبة هذه عزة بفتح العين المهملة وبنت أم سلمة درة وقد سبقت (ط) أتى فيهما بلفظ الجمع وان كانتا اثنتين زجرا أن يعود له أحد بمثل ذلك

### ❦ باب ما يحرم من عدد الرضعات ❦

\* (ش) \* (قوله) لا تحرم المصة والمصتان المذهب ان المصة الواحدة تحرم وقال داود لا تحرم أقل من

بنت أى سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو انهم لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي انها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وأبا سلمة ثوبية فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن \* وحدثنه عبد الملك بن شعيب بن الليث ثنى أبى عن جدي ثنى عقييل بن خالد ح وثنا عبد بن حميد أخبرني يعقوب بن ابراهيم الزهرى ثنا محمد بن عبد الله بن مسلم كلاهما عن الزهرى باسناد ابن أبي حبيب عنه نحو حديثه ولم يسم أحد منهم في حديثه عزة غير يزيد ابن أبي حبيب \* حدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل بن ابراهيم ح وثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا اسمعيل ح وثنى سويد بن سعيد ثنا معمر بن سليمان كلاهما عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال سويد وزهير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة والمصتان \* حدثنا يحيى

ابن يحيى وعمر والناقد واسحق بن ابراهيم كلهم عن المعتمر واللفظ ليحيى قال أخبرنا المعتمر بن سليمان عن ايوب يحدث عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل قالت دخل أعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يابني الله انى كانت لى امرأة فتزوجت عليها أخرى فرجعت امرأتى الاولى أنها الرضعت امرأتى الحديثى رضعة أو رضعتين فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة والاملاجات قال عمرو بن وهب عن عبد الله بن الحرث بن نوفل \* وحدثنى أبو غسان المسمعى ثمامة عاد ح وثنا ابن مثنى وابن بشار قالنا ثنا معاذ بن هشام ثنى (٧٣) أبى عن قتادة عن صالح بن أبى مريم أبى الخليل

عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل ان رجلا من بنى عامر بن صعصعة قال يابني الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا \* حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أبى الخليل عن عبد الله بن الحرث ان أم الفضل حدثت أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصة أو المصتان \* وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن عبد بن سليمان عن ابن أبى عروبة بهذا الاسناد اما هو فقال كرواية ابن بشر أو الرضعتان أو المصتان وأما ابن أبى شيبة فقال وحدثنا ابن السرى ثنا جاد بن سامة عن قتادة عن أبى الخليل عن عبد الله بن الحرث ابن نوفل عن أم الفضل

تقرير استدلالهم به في محله ان شاء الله تعالى (م) ولا حجة لهم فيه لانه لم يثبت الامن طريقها والقرآن لا يثبت بالأحاد \* فان قيل وان لم يثبت كونه قرآنا فيصح به في عدد الرضعات لان المسائل العامة يصح التمسك فيها بالأحاد \* قيل هذا وان قال به بعض الأصوليين فقد أنكروه حذاقهم قالوا لانهم لم يرفعوه فليس بقرآن ولا حديث وأيضاً لم تذكره على انه حديث وأيضاً ورد بطريق الأحاد فيما جرت العادة فيه أن يتواتر وخبر الأحاد إذا طرق اليه القوادح سقط اعتباره \* فان قالوا كان قرآناً ولم يتواتر لانه نسخ \* قلنا قد أجبتكم أنفسكم فالمنسوخ لا يعمل به وكذلك قول عائشة وهو مما يتلى قرآناتنى قرآنا منسوخا (ع) وقال بعضهم في حديث لا تحرم المصة والمصتان لعل هذا حين كان يشترط في التحريم عشر رضعات فلما انتسخ ارتفع الحكم وأما من قدح فيه بأنه من قول عائشة فلا يسلم له لانه ثبت رفعه من طرق صحاح وقد ذكره مسلم من رواية أم الفضل وعلاء بعضهم بأنه اضطربت فيه أحاديث الرضاع عن عائشة فقال ابن الزبير في حديثها هذا مرة عنها ومرة عن أبيه ومرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا رجعتا الى القرآن فلا تعدد في القرآن وقد نزل صلى الله عليه وسلم نزل النسب ولا تعدد في النسب الا مجرد الوجود (ط) أنص مالم يخالف في الباب حديث لا تحرم المصة والمصتان ويمكن حله على ما إذا لم يعلم وصول اللبن الى جوف الرضيع ويشهد لهذا التأويل قوله عشر رضعات معلومات فوصفها بالمعلومات تحريماً بما يشك في وصوله (قول الاملاجة) (ع) قال أبو عبيد يعنى المصة والملج المص ملح الصبي أمه يملجها وأما الرضاعة والرضاع في رضع الصبي فقال ابن السكيت وغيره في الرأ الفتح والكسر وأما رضع بضم الصاد فهو راضع فعناه اذا كان يتيماً ويجمع على رضع ومنه قول سامة أنا ابن الاكوع واليوم يوم الرضع أى يوم هلاك اللثام (ط) ويقال فيه الاملاجة بالخاء المهملة (قول في سند الآخر حبان) (م) هذا هو بفتح الخاء المهملة وبالباء الموحدة وهو حبان بن هلال الباهلى البصرى يروى عن هشام وسعيد وغيرهما (قول عن عائشة كان فيما يتلى قرآنا عشر رضعات يحرم من الحديث الى آخره) \* قلت \* تقدم انه احتج به الشافعى القائل بالخمس وغيره القائل بالعشر ثلاث لظاهر هذا الحديث وقال الشافعى لا يحرم أقل من خمس وشذ بعضهم فقال لا يحرم أقل من عشرة (قول امرأتى الحديثى) بضم الخاء واسكان الدال أى الحديثى (قول الاملاجة) بكسر الهمزة وبالجم المخففة وهى المصة يقال ملح الصبي أمه وأملجته (قول حدثنا حبان حدثناهما) هو حبان بن هلال بفتح الخاء والموحدة (قول كان في أنزل من القرآن الى آخره) (ب) تقدم انه احتج به الشافعى القائل بالخمس وغيره القائل بالعشر \* فالشافعى يجعل الضمير في قوله وهى تقرأ راجعاً الى

(١٠ - شرح الابى والسنوسى - رابع) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة والاملاجات \* حدثنى أحمد بن سعيد الدارمى ثنا حبان ثناهما ثنا قتادة عن أبى الخليل عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل سألت رجل النبي صلى الله عليه وسلم أتحمم المصة فقال لا \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبى بكر عن عمارة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم نسفن بخمس معلومات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأن من القرآن \* حدثنا عبد الله بن مسامة القعنبي ثنا سليمان بن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد عن عمارة

فالشافعي يجعل الضمير في قوله وهي تقرأ أراجع إلى الخمس لأنها أقرب فالمعنى أن العشر نمضن بخمس ولكن هذا النسخ تأخر جداً وتأخره جداً توفي صلى الله عليه وسلم وبعض الناس لم يبلغه النسخ أقرب عهد النسخ فكان يتلوه قرأاً فلما بلغه النسخ تركه ويكون العشر على قولها منسوخة الحكم والتلاوة والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم ومن يخرج به على العشر يجعل الضمير عائداً على العشر ويكون من يقرؤها لم يبلغه أيضاً النسخ وليس المعنى أن تلاوتها كانت ثابتة وتركها لأن القرآن محفوظ (ع) ولا حاجة لهم فيه وقد تقدم

### ❦ أحاديث رضاع الكبير ❦

(قوله) جاءت سهيلة بنت سهيل (ع) وقيل إن اسمها سلمى بنت يعار أنصارية (قوله من دخول سالم) (ط) سالم هو سالم بن معقل مولى سلمى بنت يعار الأنصارية زوجة أبي حذيفة وقيل سهيلة بنت سهيل وقيل اسمها غير هذا وكان أبو حذيفة تبناه على عادة العرب ونشأ في حجر أبي حذيفة وزوجته نشأ الابن فلما نزل ادعواهم لآبائهم بطل حكم التبنى وبقي سالم على دخوله على سهيلة بحكم الصغر فلما بلغ مبلغ الرجال وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وشق عليهما أن يمنعه الدخول لسابق اللفة فسألته سهيلة كاذراً ❦ قالت ❦ ذكركم جماعة من المؤرخين أنه لما طعن عمر وقيل له لو استخلفت يا أمير المؤمنين فقال رضوان الله عليه إن تركتكم فقد ترككم من هو خير مني وإن استخلفت فقد استخلفت من هو خير مني لو كان أبو عبيدة حياً استخلفته فإن سألتني ربي قلت سمعت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول أنه أمين هذه الأمة ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته فإن سألتني ربي أقول إن سالم يحب الله حباً لولم يخف الله ما عصاه فقيل له لو عهدت إلى ابنك عبد الله فانه لها أهل لفضله ودينه وقدم اسلامه فقال بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن أمر هذه الأمة رجل واحد ولوددت أنني خرجت من هذا الأمر كما فالأعلى والى (قوله) وكيف أرضعه وهو رجل كبير (م) الجمهور أن رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب وقال داود يؤثر في رفع الحجاب خاصة (ع)

الخمس لأنها أقرب ومن يخرج به على العشر يجعل الضمير عائداً على العشر

### ❦ باب رضاع الكبير ❦

❦ (ش) ❦ (قوله من دخول سالم) (ط) هو سالم بن معقل مولى سلمى بنت أبي يعار الأنصارية زوجة أبي حذيفة وقيل سلمى بنت سهيل وقيل اسمها غير هذا وكان أبو حذيفة تبناه على عادة العرب ونشأ في حجر أبي حذيفة وزوجته نشأ الابن فلما نزل ادعواهم لآبائهم بطل حكم التبنى وبقي سالم على دخوله على سهيلة بحكم الصغر فلما بلغ مبلغ الرجال وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وشق عليهما أن يمنعه الدخول لسابق اللفة فسألته سهيلة كاذراً ❦ (ب) ❦ ذكركم جماعة من المؤرخين أنه لما طعن عمر وقيل له لو استخلفت يا أمير المؤمنين فقال إن تركتكم فقد ترككم من هو خير مني وإن استخلفت فقد استخلفت من هو خير مني لو كان أبو عبيدة حياً استخلفته فإن سألتني ربي قلت سمعت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول أنه أمين هذه الأمة ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته فإن سألتني ربي أقول إن سالم يحب الله حباً لولم يخف الله ما عصاه فقيل له لو عهدت إلى ابنك عبد الله فانه لها أهل لفضله ودينه وقدم اسلامه فقال بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن أمر هذه الأمة رجل واحد وكيف أرضعه وهو رجل كبير (م) الجمهور أن رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب

أنها سمعت عائشة تقول وهي تذكر الذي يحرم من الرضاعة قالت عمرة فقالت عائشة نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضاً خمس معلومات ❦ وحدثنا محمد بن مني ثنا عبد الوهاب سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة أنها سمعت عائشة تقول بمثل ❦ حدثنا عمر والنقاد وابن أبي عمر قالاناسعيا بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت جاءت سهيلة بنت سهيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير زاد عمره في حديثه وكان قد شهد بدرا وفي رواية ابن أبي عمر فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ❦ وحدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي ومحمد بن أبي عمر جميعا عن

الثقة في قال ابن أبي عمر ثنا  
عبد الوهاب الثقة في عن  
أبوب عن ابن أبي مليكة  
عن القاسم عن عائشة أن  
سالمًا مولى أبي حذيفة  
كان مع أبي حذيفة وأهله  
في بيتهم فأتت ثعني سهلة بنت  
سهيل النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت ان سالمًا قد باع  
ما يباع لرجال وعقل ما عقلا  
انه يدخل عليا واني أظن  
أن في نفس أبي حذيفة  
من ذلك شيء فقال لها النبي  
صلى الله عليه وسلم أرضعيه  
تحرى عليه ويذهب  
الذي في نفس أبي حذيفة  
فرجعت فقالت اني قد  
أرضعته فذهب الذي في  
نفس أبي حذيفة \* وحدثننا  
اسحق بن إبراهيم ومحمد  
ابن رافع واللفظ لابن  
رافع قال ثنا عبد الرزاق  
أخبرنا ابن حريج أخبرنا  
ابن أبي مليكة أن القاسم  
ابن محمد بن أبي بكر أخبره  
أن عائشة أخبرته أن سهلة  
بنت سهيل بن عمرو  
جاءت النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله  
ان سالمًا لسالم مولى أبي  
حذيفة معنا في بيتنا وقد  
باع ما يباع الرجال وعلم  
ما يعلم الرجال قال أرضعيه  
تحرى عليه قال فكثرت  
سنة أو قربا منها لا أحدث  
به وبهتته ثم لقيت القاسم

وقال ابن المواز ما علمت من أخذ به عاملا لا عائشة ومن أخذ به في رفع الحجاب لم أعبه وتركه أحب الي  
\* الباجي وانه قد الاجماع على انه لا يحرم يعني والخلاف انما كان أولًا ثم انقطع (ط) وفيما ذكر ابن  
المواز عن عائشة نظر فان حديث الموطأ نص في انها انما كانت تأخذ به في رفع الحجاب (ع) قال  
بعضهم وهو دليل مذهبها ألا ترى قولها فكانت تأمر به من تعجب أن يدخل عليها من الرجال (م) وحجة  
الجمهور وقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن الآية وحديث مسلم الآتي انما الرضاغة من المجاعة وما  
في غير مسلم من قوله لا يحرم من الرضاغة الا ما فتن الامعاء فان الآية منعت أن يكون ما بعد الحولين  
حكم ما في الحولين والحديثان ينفيان رضاع الكبير لان رضاعه لا ينفى الجوع ولا يفتن الامعاء  
\* واحتج داود بحديث سهلة هذا وجه الجمهور على انه خاص بسالم وكذلك حمله أزواجه صلى الله عليه  
وسلم ولكن يمنع أن يدخل عليهن أحد بهذه الرضاغة ويقبل لعائشة انه خاص بسالم وأيضا فقتضية سالم  
قضية في عين لم تأت في غيره واحتقت بها قرينة التنبى وصفات لا توجد في غيره ولها أن تجيب بانه ورد  
متأخر افهوناسخ لما عدها مع الامهات المؤمنين من شدة الحكم في الحجاب والتغليظ فيه (ط) ساق  
مالك حديث سهلة هذا في الموطأ أحسن مساق وذكر فيه جملة من القرائن الدالة على خصوصيته  
بسالم \* قلت قال ابن العربي ذهب الى ما ذهب اليه عائشة ان رضاع الكبير يحرم عطاء واليث  
لحديث سهلة هذا قال ولعمري انه لقوى ولو كان خاصا بسالم لقال لها ولا يكون لاحد بعدك كما قال  
لأبي بردة في شأن الجذعة اه \* أبو عمر أتت امرأة الى الليث وقالت اني أريد الحج وليس معي  
ذو محرم فقال لها ذهبي الى زوجة رجل ترضعك فيكون زوجها بالك قبحي معه وانما كان رضاع  
الكبير لا يحرم لان شرط الرضيع أن يكون محتاجا الى الرضاع والمحتاج من كان في الحولين أو بعدهما  
بمدة قريبة وهو متصل الرضاع أو بعد يوم أو يومين من فضاله (م) وفي تحديد المدة القريبة عندنا  
اضطراب في المذهب هل هي الأيام البسيرة أو الشهر وقيل غير ذلك وهو عندي خلاف في حال وهو  
القدر الذي جرت العادة أن يستغنى الرضيع بالطعام فيها وقال أبو حنيفة أقصى الرضاع ثلاثون شهرا  
وليس كما قال وقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا انما هو بيان لاقل الحمل وأكثر الرضاع فلا معنى  
لاعتباره في الرضاع وحده وقال زفر أقصاه ثلاث سنين والتعقيق ما قلنا لانه خلاف في حال على أصل  
المذهب \* قلت والمتحصل في تفسير المدة أربعة أقوال فسر هافي المدونة بالأيام البسيرة وقيل شهر  
وقيل شهران وقيل ثلاثة وكهارايات عن مالك ومعنى قوله انه خلاف في حال ان العادة جرت في  
الرضيع انه لا ينقطع في يوم واحد بل يتدرج في أيام يحاول فيها إطامه حكمها حكم الحولين فحدها مالك  
بالأيام البسيرة وبالأقوال الأخر (قول فرجعت فقالت اني قد أرضعته) (ع) المعتبر في الرضاع وصول  
اللبن الى الجوف ولو بصبه في الحلق ولعل رضاع سالم كان هكذا اذا تجاوز رؤية الثدي ولا مسه  
ببعض الأعضاء (قول فكثرت سنة أو قربا منها لا أحدث به رهبة) (ع) أي من الخوف وانتصب على

وقال داود في رفع الحجاب خاصة (ح) وقال ابن المواز لا أعلم من أخذ به عاملا لا عائشة ومن أخذ به في  
رفع الحجاب لم أعبه وتركه أحب الي \* الباجي وانه قد الاجماع على انه لا يحرم يعني والخلاف فيه انما كان  
أولًا ثم انقطع (ط) فيما ذكر ابن المواز عن عائشة نظر فان حديث الموطأ نص في انها كانت تأخذ به في  
رفع الحجاب خاصة (م) احتج داود بحديث سهلة وحمله الجمهور أنه خاص بسالم لانه احتقت به قرينة التنبى  
وصفات لا توجد في غيره \* ابن العربي وقال بقول عائشة ان رضاع الكبير يحرم عطاء واليث (قول  
فكثرت سنة أو قربا منها لا أحدث به رهبة) أي من الخوف وانتصب على اسقاط الخافض (ب)

فقلت له لقد حدثني حديثا ما حدثته بعد قال فها هو فأخبرته قال فحدثني عن أن عائشة أخبرته **ب** محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة قالت قالت أم سلمة لعائشة أنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل على قال فقالت عائشة أملك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة قالت ان امرأ أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سلما يدخل على وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه حتى يدخل عليك **ب** وحدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الايلي واللفظ لهررون قالوا ثنا ابن وهب أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت حميد بن نافع يقول سمعت زينب بنت أبي سلمة تقول سمعت أم سلمة (٧٦) زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول لعائشة والله ما طيب نفسي أن يراني

الغلام قد استغنى عن الرضاعة فقالت لم قد جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله والله اني لارى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه فقالت انه ذو الحية فقال أرضعيه يذهب ما في وجهه أبي حذيفة فقالت والله ما عرفته في وجه أبي حذيفة **ب** وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن أبي عن جدي ثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب انه قال أخبرني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة ان أمه زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول أبي سائر

اسقاط الخافض **ب** قلت **ب** والمعنى ان ابن أبي مليكة بعد ان سمع من القاسم لم يحدث به ثم انه اتى القاسم وأخبره انه لم يحدث به **(قول** الايعق) **(م)** هو من شارف البلوغ أيعق الغلام فهو يافع ويغفة فمن قال يافع جمعه على أيعاق ومن قال يغفة فهو لاثني والجماعة بلفظ الواحد يقال يفع لاثني أيضا **(قول** في سند الآخر أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة) **(م)** قال بعضهم أبو عبيدة هذا لم يوقف على اسمه وهو أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى ابن قصي **(قول** أبي سائر) واج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحد بتلك الرضاعة وقلن لعائشة ما زاه الا رخصة **ب** قلت **ب** تقدم ما نقلناه من حكاية ابن العربي عن عطاء والليث وما ذكره عن نفسه **(قول** فها هو بداخل علينا) هذه الرضاعة **(ع)** أحدم فوع على البدل من هو على مذهب البصريين ويصح أن يكون فاعلا بداخل على مذهب الكوفيين وهو ضمير أمر وشأن **(قول** في الآخر) رأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انظرن اخوتكن من الرضاعة وقال انما الرضاعة من الجماعة **(ط)** قصده صلى الله عليه وسلم تمييز قاعدة كلية في أن رضاع الكبير لا يحرم **ب** قلت **ب** قوله انظرن اخوتكن انكار وغضبه صلى الله عليه وسلم قوى في ذلك فيعارض ما تقدم من استدلالها على انه يحرم بحديث سهلة ولا جواب الا أن تكون سمعت هذا قبل ورأت أن حديث سهلة ناسخ له ورأه غيرهما من زوجهاته صلى الله عليه وسلم خاصا بسالم كما قيل أو أن حرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم في شدة الحكم بالحجاب ليست كغيرها كما قيل لما تقدم

والمعنى ان أبامليكة بعد ان سمعه من القاسم لم يحدث به ثم انه لقي القاسم وأخبره انه لم يحدث **(ح)** وفي بعض النسخ وهبة من الهبة وهي الاجلال **(قول** الايعق) هو من شارف البلوغ **(قول** فها هو بداخل علينا) أحد بتلك الرضاعة **(ع)** أحدم فوع على البدل من هو على مذهب البصريين ويصح أن يكون فاعلا بداخل على مذهب الكوفيين وهو ضمير أمر وشأن **(قول** ورأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) **(ط)** قصده صلى الله عليه وسلم تمييز قاعدة كلية في أن رضاع الكبير

أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحد بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما زاه الا رخصة أرخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاتمة فها هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائنا **ب** حدثني هناد بن السري ثنا أبو الاحوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق قال قالت عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندى رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب في وجهه قالت فقالت يا رسول الله انه أخى من الرضاعة قالت فقال انظرن من اخوتكن من الرضاعة فانما الرضاعة من الجماعة **ب** وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي قال جميعا ثنا شعبة ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثني زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان ح وثنا عبد بن حميد ثنا حسين الجعفي عن زائدة كلهم عن أشعث بن أبي الشعثاء باسناد أبي الاحوص كفى حديثه غير انهم قالوا من الجماعة **ب** حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ثنا يزيد بن زريع ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح



## ﴿ أحاديث السبي يهدم النكاح ﴾

(قوله بعث جيشا إلى أوطاس يوم حنين) (ع) كذا الرواية وعند ابن الحذاء يوم خيبر بالراء وهو وهم  
(قوله نحر جوامن غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين) (م) المشهور أن السبي يهدم  
النكاح سيما معا ومفترقين \* وروى ابن بكير أن سياماعا واستبق الرجل أقرأ على نكاحهما \* وحجة  
الجمهور الآية وأيضا القياس لأنه إذا سبى ما ملكك رقابهما ومنافعهما فيسقط ملك الزوج لاستحالة  
ملك واحد بين مالكيه وأيضا لو قدمت بأمان ثم سبى الزوج فإن تمكنه منها يعيده على سيده وليس له  
منعه ممن يعيده عليه ولهذا لم يفترق الحال في المشهور ووجه رواية ابن بكير أنهم إذا سبوا واستبق  
الزوج حصل له عندنا عهد فلماذا كان أحق بهما من المالك ويحقل أن بوجه لانهما أقرأ أقر  
جميع ما بيد الزوج ومن جملة ما بيده العصمة وهي مما لا ينتزع في ثاني حال (ع) مذهب الحسن أن  
الهدم فسخ بغير طلاق وقيل بطلاق \* قلت \* لما كانت زوجة الرجل محرمة على غيره نحر جوامن  
من وطء المسبيات ذوات الأزواج فنزلت الآية في جوابهم مستثنى فيها من ذوات الأزواج ما ملكك  
الإيمان والمسبيات ذوات الأزواج داخلات في عموم ما ملكك الإيمان \* وحصل بعض الشيوخ فيها  
أربعة أقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث أن السبي يهدم النكاح الآن يقدم أحدهما بأمان  
والرابع أنهم على نكاحهما الآن تسبي هي ويفوتها سيدها بوطء قبل أن يقدم زوجها ولو لبعضهم  
طريق غير هذه في تحصيل المذهب (م) واختلاف في الأمة ذات الزوج إذا بيعت فقال بعض  
الصحابة يبيعها يفسخ نكاحها للعموم الآية وأباء مالك والجمهور والتحقيق أن الآية عموم خرج على  
سبب فإن قصر على سببه لم تكن لهم في الآية حجة وإن أبقى على عموم حديث بريرة يخصه فإن  
عائشة اشترتها ولم يفسخ بيعها نكاحها بل خبرها صلى الله عليه وسلم حين عتقت لكنه خبر واحد وفي  
تخصيص عموم القرآن به خلاف لأهل الأصول وفرق بعضهم بين السبي والشرء بأن السبي ملك  
حادث لم يكن والشرء انتقال ملك والاول أثر نقصا فأنثر في النكاح والثاني لم يحدث ملكا فلم يؤثر (ط)

لا يحرم (ب) ففوله انظرن اخوالكن انكار وغضبه صلى الله عليه وسلم في ذلك قوي فيعارض  
ما تقدم من استدلالها على انه يحرم بحديث سهلة ولا جواب الآن تكون سمعت هذا قبل ورأت  
أن حديث سهلة ناسخ له ورآه غيرهما من زوجاته صلى الله عليه وسلم خاصا بسالم كما قيل أو أن حرمة  
أزواجه صلى الله عليه وسلم في شدة الحكم بالحجاب ليست كغيرها كما قيل لما تقدم

## ﴿ باب هدم السبي للنكاح ﴾

﴿ش﴾ (قوله بعث جيشا إلى أوطاس) هو موضع عند الطائف يصرف ولا يصرف (م) المشهور  
أن السبي يهدم النكاح سيما معا ومفترقين وروى ابن بكير أن سياماعا واستبق الرجل أقرأ على  
نكاحهما (ب) وحصل بعض الشيوخ فيها أربعة أقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث أن السبي  
يهدم النكاح الآن يقدم أحدهما بأمان والرابع أنهم على نكاحهما الآن تسبي هي ويفوتها سيدها  
بوطء قبل أن يقدم زوجها (م) واختلاف في الأمة ذات الزوج إذا بيعت فقال بعض الصحابة يبيعها  
يفسخ نكاحها للعموم الآية وأباء مالك والجمهور وحديث بريرة حجة لهم وهو تخصيص عموم الآية أن لم  
تقصره على سببه الآن في تخصيص عموم القرآن بنحر الآحاد خلافا وفرق بعضهم بين السبي والشرء

أي الخليل عن أبي علقمة  
الهاشمي عن أبي سعيد  
الخدري أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم  
حنين بعث جيشا إلى  
أوطاس فلقد وافقوا لهم  
فظهر وأعلم وأصابوا لهم  
سببا فكان ناسا من  
أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نحر جوامن  
غشيانهم من أجل  
أزواجهن من المشركين  
فأنزل الله عز وجل في  
ذلك والمحصنات من النساء  
الأمم ملكك أي ما كنكم أي

الاعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل ان أبا علقمة الهاتمي حدث ان أبا سعيد الخدري حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم بعث يوم حنين سرية بمعنى حديث يزيد بن زريع غير انه قال الامام ملكت أيمانكم منه في حلال لكم ولم يذكر اذا انقضت عدتهم \* وحدثني

يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا شعبه عن قتادة بهذا الاسناد نحوه وحدثني يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحرث ثنا شعبه عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد قال أصابوا سبايا يوم أوطاس لمن أزواج فتخوفوا فأزلت هذه الآية والمحصات من النساء الا ما ملكت أيمانكم \* وحدثني يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ثنا سعيد عن قتادة بهذا الاسناد نحوه \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي

والخلاف في هبتها وارتهاها وعقتها كما هو في بيعها (قوله فهو لكم حلال اذا انقضت عدتهم) (ع) يدل على صحة أنكحة أهل الشرك ولحق النسب فيها وهو قول الشافعي وأبي حنيفة \* وقال مالك نكاحهم مفسوخ فاذا أسلموا أقر وأعلى نكاحهم ما لم يكن محررا علينا كذوى المحارم ولولا ذلك لم ينجح الى عدة (ط) يعني بعدتهم الاستبراء بحيضة من ماء الكافر لان أنكحتهم فاسدة على المشهور ولحلوهما من شرط الصحة وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة ان أنكحتهم صحيحة فتعد عدة الوفاة وهل تعد على مذهب ما عدا الخرة أو الامة فيه نظر على أصولهم (قوله في سند شعبه عن أبي الخليل عن أبي سعيد) دون ذكر أبي علقمة (م) قال بعضهم كذا هو في نسخة الجلودى وابن ماهان وكذا خرجه الدمشقي وفي نسخة ابن الحذاء ذكر أبي علقمة كما في حديث ابن أبي عروبة قبله (ع) بعضهم هذا هو الجاني وقال غيره اثباته هو الصواب

### أحاديث الولد للفراش وللماهر الحجر

(قوله اختصم) (ع) سبب هذا الاختصام انهم كانوا في الجاهلية يشبثون النسب بالزنا ويتعاون الجوارى ويستأجر وهن للوطء فان ألحقت المزني بها الولد بأحد أو ادعاه الزاني ولم ينزعه فيه أحد ألحق به فلما جاء الاسلام أبطل ذلك وألحق الولد بالعقود الصحيحة والأفرشة الثابتة (ط) وكان عتبة ابن أبي وقاص وقع بأمة زمعة فحملت فولدت غلاما ثم ماتت عتبة على شركه فتنازع في الغلام سعد وعبد \* واحتج سعد باستلحاق أخيه على عاداتهم \* واحتج عبد بفراش أبيه وكأنه سمع ان الشرع أثبت حكم الفراش والافلم تكن عادة في الالحاق به فقضى صلى الله عليه وسلم بالولد لصاحب الفراش وقطع الالحاق بالزنا بقوله وللماهر الحجر (قوله فرأى شهابا بن عتبة فقال هولك يا عبد) (ع) فيه ان الشبهة لا يعمل به في الالحاق عند وجود ما هو أقوى منه لانه ألغاه وألحقه بالفراش كما ألحقه في حديث اللعان وأعمله في حديث الفاقة لانه ليس ثم معارض أقوى منه والرواية في عبد انه منادى ووقع لبعض

بان السبي ملك حادث لم يكن والشراء انتقال ملك (ط) والخلاف في هبتها وارتهاها وعقتها كما هو في بيعها (قوله حلال اذا انقضت عدتهم) (ط) يعني بعدتهم الاستبراء لان أنكحتهم فاسدة على المشهور وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة ان أنكحتهم صحيحة فتعد عدة الوفاة وهل عدة حرة أو أمة فيه نظر على أصولهم

### باب الولد للفراش وللماهر الحجر

(ش) (قوله اختصم) (ع) سبب هذا الاختصام انهم كانوا في الجاهلية يشبثون النسب بالزنا ويتعاون الجوارى ويستأجر وهن للوطء فان ألحقت المزني بها بأحد أو ادعاه الزاني ولم ينزعه فيه أحد ألحق به فلما جاء الاسلام أبطل ذلك وألحق الولد بالعقود الصحيحة والأفرشة الثابتة (ط) وكان عتبة بن أبي وقاص وقع بأمة زمعة فحملت فولدت غلاما ثم ماتت عتبة على شركه فتنازع في الغلام سعد وعبد بن زمعة واستدل سعد باستلحاق أخيه على عاداتهم واحتج عبد بفراش أبيه وكأنه سمع ان لشرع أثبت حكم الفراش والافلم تكن عادة في الالحاق به فقضى صلى الله عليه وسلم بالولد لصاحب الفراش وقطع الالحاق بالزنا بقوله وللماهر الحجر (قوله فرأى شهابا بن عتبة فقال هولك يا عبد) فيه ان الشبهة لا يعمل به في

وقاص عهد الى أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شهابا بن عتبة فقال هولك يا عبد

الحنفية عبد بغير ياء منونا وقرأ ذلك حين رد عليهم قالوا وانما ملكه اياه لانه ابن أمة أبيه لانه الحقه بأبيه وليس كما زعم ان الرواية انما هي يا عبد بالياء وعلى تسليم اسقاطها فبعد هنا علم والعلم بحذف معه حرف النداء ومنه يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف **(قولم الولد للفراش)** (ع) المراد بالفراش الفراش المعهود أي الولد للحالة التي يكون فيها الافتراض أي التأتى في الوطء وحلته الحنفية على حذف مضاف والمراد صاحب الفراش ولذلك لم يشترطوا امكان الوطء في الحرمة على ما يأتي واحتجوا بقول جرير

بانت تعانقه وبات فراشها \* خلق العباءة في الدماء قتيلا

أي صاحب فراشها يعني زوجها والفراش وان صح التعبير به عن الزوج والزوجة فأنما المراد به هنا الفراش المعهود كما تقدم وقد قيل ان ايقاع الفراش على الزوج لا يعلم في اللغة **(قولم وللعاهر الحجر)** (ع) العاهر الزاني اسم فاعل من عهر الرجل المرأة يعهرها اذا أنأها للفجور وعهرت هي وتعهرت اذا زنت ثم اختلف فقيل عنى بالحجر رجم المحصن وقيل الحجر هنا كناية عن الخيبة أي لاحظ له في الولد والعرب تجعل هذا مثلا في الخيبة يقولون له التراب اذا أرادوا الخيبة والعهر الزنا ومنه الحديث اللحم أبدل العهر بالعقة **(قلت)** \* كان أبو العيناء الشاعر الاعمى كثير الدعابة وشديد الانتزاع من الآيات والحديث فتزايد له ولد فأتى بعض من يريد دعابته فهنا بالولد وضع بين رجله حجرا وذهب فلما أخذ أبو العيناء يتحرك وجدا الحجر بين رجله فقال من وضع هذه فقيل فلان فقال عرص والله بي ابن الفاعلة قال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر **(قولم)** واحتجبي منه ياسودة (أمرها بالاحتجاب منه مع انه أخوها شرعا) (ع) قيل هو على وجه الندب لاسيما في حق أزواجه صلى الله عليه وسلم وتغليظ أمر الحجاب وزيا دهن على غيرهن فيه (د) فهو كقوله لعائشة وفاطمة في أمر ابن أم مكتوم أفعمايانا أنأ السمتا تبصرانه وقال لفاطمة بنت قيس انت على الى بيت ابن أم مكتوم تضعين ثيابك عنده فاباح لهما ما منعه لأزواجه (م) اتفقوا على ان الحرمة فراش بالعقد (ع) بشرط امكان الوطء ولحوق الولد وهو ان تأتى به لستة أشهر فأكثر (م) وأما الأمة فأنما تكون فراشا بالوطء اذا ثبت بينة أو اعتراف فأتاى به من ولد الحق به إلا أن ينفيه بعد دعوى الاستبراء \* واختلف في يمينه في ذلك على قولين والفرق بين الأمة والحرمة في ذلك هو ان الحرمة لما كانت لا تراد الا للوطء جعل الشرع العقد فيها بمنزلة الوطء والأمة تشتري لوجوه كثيرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطء وصحة هذا الفرق قد بعض شيوخنا حتى زعم ان الشباب العزباء اذا اشترى عليه لا تراد غالبا الا للوطء وظهر من الحال انها يسلك بها مسلك السرية أنها تكون فراشا وان لم يثبت الوطء لان هذه الأوصاف ألحقها بالحرمة \* وانتصر بعضهم لهذا بما في كتاب العدة من انه اذا مات السيد والزوج جهل الاول وكان بين المرتين أكثر من شهرين وخمس ليال ان عليها أقصى الأجلين

اللاحق عند وجود ما هو أقوى منه **(قولم الولد للفراش)** أي الحالة التي يكون فيها الافتراض أي التأتى في الوطء أي ولدت لستة أشهر فأكثر من ذلك وحلته الحنفية على حذف مضاف أي صاحب الفراش ولذلك لم يشترطوا امكان الوطء في الحرمة **(قولم وللعاهر الحجر)** العاهر الزاني من عهر الرجل المرأة يعهرها اذا أنأها للفجور \* ثم اختلف فقيل عنى بالحجر رجم المحصن وقيل الحجر هنا كناية عن الخيبة أي لاحظ له في الولد **(قولم)** واحتجبي منه ياسودة (أمرها بالندب باو احتياطا لعظيم حرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم وزيا دهن على غيرهن وتغليظ أمر الحجاب على غيرهن وذهب بعض

الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه ياسودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة قط ولم يذكرو محمد بن ربح قوله يا عبد \* حدثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقدة قالوا ثنا سفیان بن عیینة ح وثنا عبد بن حید أحبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلاهما عن الزهري بهذا الاسناد نحوه غير أن معمر وابن عينة في حديثهما الولد للفراش ولم يذكرا للعاهر الحجر \* وحدثني محمد بن رافع وعبد بن حيد قال ابن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر \* وحدثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب وعمر بن الاعلى بن حماد وعمر بن الناقدة قالوا ثنا سفیان عن الزهري أما ابن منصور فقال عن سعيد عن أبي هريرة وأما عبد الاعلى سعيد عن أبي هريرة وقال

مع حصة لانه علق على امكان حلية وطء السيد أحكام الوطء \* وأجاب بعضهم عن هذا بأن أم الولد صارت ككرانة لسيدها لما تقدم من ايلادها فلماذا لم يعتبر اعترافه بالوطء بعذر جوعها اليه من عصية زوجها بخلاف الأمة التي لم تلد قط وشذأ أبو حنيفة في الأمة وقال لا تكون فراشا الا بولد واستلحقه فما تأتى به بعد ذلك من ولد فهو له الا أن ينفيه واحتج بأن الأمة لو كانت فراشا بالوطء لكانت فراشا بالملك وتعلقت بها أحكام الحرية على صاحب الفراش ومقاله غير صحيح لان الحرية لما كانت لا تراد الا للوطء جعل الشرع العقد فيها بمنزلة الوطء على ما تقدم في تقرير الفرق وتنازع المالكية والحنفية الحديث فقالت المالكية هو رد على الحنفية فانه ألحق الولد بزمة ولم يثبت انها ولدت منه فيما قبل وقالت الحنفية هو أيضا رد عليكم فانه ألحق بزمة ولم يذكر انه اعترف بوطئها وهذا الظاهر لم يقل به أحد لا منا ولا منكم فوجب أن يسقط تعلقتنا الجميع بالحديث \* والجواب بأنه محمول على أن زمعة عرف ووطؤه لها لاعترافه عنده صلى الله عليه وسلم أو باستقاضة وهذا التأويل اضطرنا اليه ما ذكرتم من اتفاقنا الجميع على منع الحاق الولد بابيه الا أن يثبت بسبب واختلفنا في السبب فقلنا ثبت الوطء وقتلنا استلحاق ولد سابق وولد سابق معلوم انه لم يكن وثبت الوطء لا نعلم عدمه فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا فوجب حمل الحديث عليه (ع) واحتج بالحديث أجد والثوري والأوزاعي أن الزنا يحرم الحلال وجعلوا الامر بالاحتجاب واجبا وهو أحد قول مالك والصحيح من قوله وقول الشافعي أن الزنا لا يحرم حلالا الا ما جرى لهم من قولهم انه لا يحل للزاني نكاح ابنته المخلوقة من مائه الفاسد وأحله ابن الماجشون طرد اللأصل وباطل الحكم الحرام \* وقال المزني انما أمرها بالاحتجاب منه لانها أجنبية منه وليست بأخت له والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم في نازلتهم وانما أعلمهم بالحكم أن لو ادعى ولد صاحب فراش وزان وليس الامر هنا كذلك لان عتبة وسعد لم يدع أحد هاشيا ولا يلزم أحد همداعوى غيره فلا يلزم عتبة دعوى أخيه ولا زمعة دعوى ابنه والى هذا ذهب البايعي وقال انه أصح الاقوال وقال معنى قوله هو لك يا عبد أي هو لك ملك لانه لم يثبت نسبه وانما أقر له عبد بالاخوة فيبقى ملكا لانه ابن أمة أبيه ولم يكن بذلك أخا لسودة لان زمعة لم يستلحقه قال ولو كان استلحقه لزمعة لما انتهى عنه سودة ولا أمرها بقطع رحمها وقول عائشة لما رأى من شبهة بعتبة تاويل منها اذ يكون على تأكيده المنع فلا احتجاب عنده هؤلاء على الوجوب لا على الاحتياط \* قلت \* أما مسألة أن الزنا يحرم الحلال في التهذيب ومن زنى بأمر زوجته حرمت عليه زوجته وفي الموطأ لا يحرم الزنا حلالا وأصحابه على ما في الموطأ لا اختلاف بينهم فيه انتهى ونعقب على البراذعي بان لفظها في الأم فليها رقتها والأمر بالفراق قد يكون على وجه السدب فيرجع الى الكراهة والاكثر موافقون للبراذعي أن مراده بالأمر بالفراق على الوجوب وهو الذي نص عليه في كتاب ابن حبيب قال وعليه مات مالك وبعضهم حمل المدونة على الكراهة فيتحصل ثلاثة أقوال \* وبانه يحرم قال أبو حنيفة وعمران بن حصين في جماعة من التابعين وبانه لا يحرم قال الشافعي وبالكراهة قال ابن المواز \* وأما مسألة احتجاب سودة كان واجبا فقبال ابن العربي القائلون به لا يليق بمراعاتهم لاسيما المزني في جعله صلى الله عليه وسلم لم يحكم في نازلة القوم فانه لا يليق بمعرفته بل لم يحكم الا بينهم وقدمكن عبدا من أخذه الغلام وحجب سودة عن

الحنفية الى أنه انما أمرها بالاحتجاب لأنه ليس بأخت لها لان أصل أبي حنيفة ان الأمة لا تكون فراشا بل لا تكون فراشا الا بولد واستلحقه فتأتى به بعد ذلك من ولد فهو له الا أن ينفيه ولهذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد أي ملكا تستخدمه لأنه أخ لك (ب) كان أبو العيناء الشاعر الاعشى

الخلطة المختصة بالاخوة ولم براع شهاولو راعاه لراعاه في الالحاق

﴿ فصل ﴾ (ع) وفي حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وحكمه بالايجاب لاجل الشبه القضاء بحكمين في مسألة والايجاب انما هو ندب واحتياط لاز واجه صلى الله عليه وسلم كما تقدم  
﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين جعل بعض المالكية الحديث دليلا لقاعدة من قواعد مذهبهم هي أن الفرع اذا أشبه أصلين ودار بينهما يعطى حكما بين حكمين لانه لو أعطى حكم أحد هما فقط لزم الغاء شبه بالآخر والفرع انه أشبهه ببيان من الحديث انه أعطى حكم الفراش فألحق النسب ولم يحضه فأمرها بالايجاب وأعطى حكم الشبه فأمرها بالايجاب ولم يحضه فألحق بالولد بالفراش وقال ويعترض على أخذهم هذا من الحديث بان صورة النزاع في تلك القاعدة انما هي اذا دار الفرع بين أصلين شرعيين يقتضى الشرع الحاقه بكل واحد منهما والشبه هاهنا لا يقتضى الشرع الحاقه بعقبه وانما أمرها بالايجاب احتياطا وارشادا الى مصالحة وجودية لاعلى وجوب حكم شرعى  
﴿ فصل ﴾ (ع) ويتعلق بالحديث الكلام على استلحاق الأخ لأخيه فنعنه مالك وحججه الشافعي اذ لم يكن ثم وارث غيره واخرج بالحديث لان زمعة لم يستلحق ولا اعترف بالوطء فليس الاستلحاق أخيه والجواب انه بقى وجه ثالث أن يكون ثبت عنده وطء زمعة باستفاضة أو غيرها فلا يحتاج الى اعتراف وانما يصعب هذا على الحنفية القائلين بانه لا يثبت الفراش الا بولد سابق كما تقدم ولا ولد سابق ولهذا ضاقت الحال عليهم في الحديث بما قرر فقال بعضهم انما الرأية في الحديث هو لك عبد باسقاط الياء أى هو لك ملك كما قدمنا وتقدم الجواب عنه وأيضاً هو يشترط في استلحاق الأخ لأخيه أن لا يكون وارثا غيره فان كان بجفتى يوافقه جميع الاولاد وعبد ثم وارث غيره وهى سودة ولم تستلحق معه فسقط تعلقه بالحديث وأجاب أصحابنا بأن زمعة توفى كافرا وسودة مسلمة لا ترث فيه فصارت كالعدم فصار عبد كأنه كل الورثة وأجاب أصحابنا بأنها وان منعت الميراث فهى ابنته فلا بد من رضاها اذ يلحق أخوها عليها من لم ترضه وقد سلم ابن القصار هنا أننا نقول ان جميع الورثة اذا اتفقوا على الحاق نسب بالميت لحقه به وان لم يكونوا عدا ولا وزعم أنه المذهب قال والقياس خلافه وهذا وهم منه على النذهب وانما هو مذهب الشافعي كما تقدم فعنده أن الورثة اذا اجتمعوا حلوا محل الميت ورد عليهم بعض أصحابنا بأنه لو حلوا محله في الاستلحاق حلوا محله في نفي حمل أمة وطئها الميت وهذا لا يلزمهم لان هذا الحل أحد الورثة وهو يشترط أن يجتمع جميعهم واجتماع جميعهم في الاستلحاق يمكن ولا يمكن في نفي الحمل ولعل ابن القصار رأى شيئا في المذهب فتأول منه على المذهب ما نقلناه عنه  
﴿ فصل ﴾ (ع) ويلحق بانحن فيه أن يقرأ أحد الورثة بوارث كاخوين أقرأ أحد هما ثالث فقبل عندنا يعطيه فاضل انكاره على اقراره وقيل يتساويان فيما ييسده على الانكار اتساويهما في النسب وقيل يقسم المقر له وبقية الورثة فاضل الانكار كما لنداعاه اثنان ووجه هذا عندى لان المقر سلمه فيقول ببقية الورثة بعد أن سامته يرجع ملك الميت ترثه ورثته ونحن ورثته فيقول المقر له قد

كثير الدعابة وشديد الانتزاع من الآيات والحديث فتزايد له ولد فأقضى بعض من يريد دعابته فنهى بالولد ووضع بين رجليه حجرا فلما أخذ أبو العيناء يتحرك وجدا الحجر بين رجليه فقال من وضع هذه فقيل فلان فقال عرض والله بي ابن القاعدة قال صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وللعاهر الحجر

### ﴿ باب العمل بالقافة ﴾

﴿ ش ﴾ تبرق أسار يرجهته بفتح التاء وضم الراء أى قضى وتستنير من السرور والفرح والاسار ير

سامة أو لغر وقد اعترف من سلم قوله أنه لم يردكم ولو لم يعترف لم يكن لكم اليه سبيل فيقسمونه كمال  
تدعاء اثنان وهذا يضارع طريقة أشهب عندنا إذا شهد شاهد بالنسب أنه لا يأخذ المال لأن المال  
وان قضى فيه بالشاهد الواحد فالنسب لا يقضى فيه بالشاهد الواحد أى واليمين والمال فرع عن  
النسب وإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع \* وقال الشافعي لاشئ للمقر له لأن المال فرع ثبوت النسب  
فانه لا يثبت عنده المال لأن ثبوته فرع ثبوت النسب والنسب لم يثبت كما تقدم للشافعي ولم يقصد  
الزامة أن يقول في المسئلتين بقول واحد وإنما قصدنا التنبية على تناسب الطريقين وقد استوفينا  
الكلام على هذا الحديث ولم نر أحدا من المصنفين جمع من هذه العصول ما جمعنا

### ﴿ أحاديث القافة ﴾

( قوله تبرق أسارى وجهه ) ( ع ) الأسارى بالخطوط التى تكون بالجهة واحدها سر وسرر والجمع  
أسرار وأسارى جمع الجمع وفى صفته صلى الله عليه وسلم وروى الجليل يطر فى أسرة وجهه فهو  
كتابة عن انطلاق وجهه المبارك وجريان ماء البشر والحسن فيه بخلاف المغضب والحزين ( قوله  
مجززا ) ( ع ) المعروف والذى ضبطه الحفاظ انه بفتح الجيم وكسر الزاى الاولى \* واختلف فيه عن  
ابن جرير فى كتاب الدارقطنى عنه انه كان يقوله بفتح الزاى والذى قيده عنه أبو عمر بجاء مهمة  
ساكنة وراء مكسورة والصواب الاول لاندروى انه انما سمي مجززا لانه كان اذا أخذ أسيرا جز  
ناصيته \* وقال الزبير بن بكار حلق لحيمته وكان من بنى مدح وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد  
﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين اختلف قول السلف فى القيافة هل هى مختصة ببنى مدح أم لا لأن المرامى فيها  
انما هو ادراك الشبه وذلك غير خاص بهم أو يقال ان لهم فى ذلك قوة ليست لغيرهم وكان يقال فى علوم  
العرب ثلاثة السياقة والعيافة والسيافة فاليافة شم تراب الأرض فيعلم بها الاستقامة على الطريق  
أو الخروج عنها والعيافة زجر الطير والطيرة والتقاؤل ونحو ذلك والقيافة اعتبار الشبه بالحاق  
النسب ( قوله ان بعض هذه الاقدام لمن بعض ) ( م ) ذكر أبو داود عن أحمد بن صالح ان أسامة

زهير عن سعيد أو عن أبي  
سامة أحدهما أو كلاهما  
عن أبي هريرة وقال عمرو  
ثنا سفيان مرة عن الزهرى  
عن سعيد أو أبي سامة ومرة  
عن سعيد أو أبي سامة ومرة  
عن سعيد عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم مثل حديث معمر  
\* حدثنا يحيى بن يحيى  
ومحمد بن ربح قالنا الليث  
ح وثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
ليث عن ابن شهاب عن  
عمرو عن عائشة أنها قالت  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل على مسرورا  
تبرق أسارى وجهه فقال  
ألم ترى أن مجززا نظرا  
الى زيد بن حارثة وأسامة  
ابن زيد فقال ان بعض  
هذه الاقدام لمن بعض  
\* وحدثني عمر والناس  
وزهير بن حرب وأبو بكر  
ابن أبى شيبة واللفظ لعمر و  
قالوا ثنا سفيان عن  
الزهرى عن عمرو عن  
عائشة قالت دخل على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذات يوم مسرورا  
فقال يا عائشة ألم ترى أن  
مجززا المدجى دخل على  
فرأى أسامة وزيدا وعليهما  
قطيعه قد غطيا رؤسهما

هى الخطوط التى تكون بالجهة واحدها سر وسرر والجمع ( قوله  
مجززا ) بيمين مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح  
المشهور وروى بفتح الزاى الأولى وروى بسكان الحاء المهمة وبعدها راء ( قوله المدجى )  
بضم الميم واسكان الدال وكسر اللام ومعنى نظرا نفا أى قريبا وهو بمد المهمة على المشهور وقصرها  
وقرى بهما فى السبع ( م ) ذكر أبو داود عن أحمد بن صالح ان أسامة كان شديد السواد وكان أبوه  
أبيض من القطن فكانت الجاهلية تطعن فى نسبه لذلك فلما قال العائف ذلك وكانت العرب تصغى  
لقول القائف سر صلى الله عليه وسلم بذلك لأنه كاف لهم عن الطعن ( ب ) وكان يقول من علوم العرب  
ثلاثة السياقة والعيافة والسيافة فالسيافة شم تراب الأرض ليعلم بها الاستقامة على الطريق أو الخروج  
عنها والعيافة زجر الطير والطيرة والتقاؤل ونحو ذلك والقيافة اعتبار الشبه بالحاق ( ع ) زيد  
ابن حارثة عرى صريح من كلب أصابه سبي فاشتراه حكيم بن حزام لعمة خديجة بنت خويلد فوهبته  
للنبي صلى الله عليه وسلم فكان يدعى زيد بن محمد حتى نزلت ادعواهم لآبائهم فقبل زيد بن حارثة  
وابنه أسامة أمه أم أيمن واسمها بركة وتدعى أم الطف ولم أر من المؤرخين من ذكر انها كانت سوداء  
الاما حكى عن ابن سيرين انها كانت سوداء وأراد ليس بصحيح لانه لو صح لم ينكر الناس لونه وقد رفع  
الناس نسبها الى النعمان ( م ) أثبت العمل بالقافة الشافعي ونفاه أبو حنيفة والمشهور عن مالك فى

كان شديد السواد وكان أبوه أبيض من القطن فكانت الجاهلية تطعن في نسبه لذلك فلما قال القائف ذلك وكانت العرب تصغي لقول القائف سر صلى الله عليه وسلم بذلك لانه كاف لهم عن الطعن (ع) زيد بن حارثة عربي صريح من كلب أصابه سبي فاشتراه حكيم بن حزام لعمته خديجة بنت خويلد فوهبته للنبي صلى الله عليه وسلم فبناه فكان يدعى زيد بن محمد حتى نزلت أدعوههم لآبائهم فقبل زيد بن حارثة وابنه أسامة وأمه أم أبين واسمها بركة وتدعى أم الطباء أيضا ولم أر من المؤرخين من ذكر أنها كانت سوداء الا أحمد بن سعيد الصيرفي فإنه ذكر في تاريخه بسنده الى ابن سيرين أنها كانت سوداء وأراه ليس بصحيح لانه لو صح لم ينكر الناس لونه اذ لا يبعد أن يولد الأبيض الأسود من السوداء وقد رفع الناس نسبها الى العمان \* وذكر مسلم في كتاب الجهاد عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت من الحبشة وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكر الواقدي الآن يكون معنى قول ابن شهاب حبشية انها من مهاجرة الحبشة فانها كانت منهم كما قال عمر لاسماء بنت عميس الحبشية هذه \* وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم حبشية أخرى أيضا تسمى بركة كانت تخدم أم حبيبة فلعلة اختلط أمرها لاشتباه اسمهما \* وذكر بعض المؤرخين أن أم أيمن هذه من سبي جيش أبرهة صاحب الفيل لما انهزم من مكة أخذها عبد المطلب من فحل عسكري وهذا يؤكدهما ذكر ابن سيرين (م) أثبت العمل بالقافة الشافعي ونفاه أبو حنيفة والمشهور عن مالك اثباته في الاماء دون الحرائر \* وروى عنه ابن وهب اثباته في الحرائر \* وحجة الانبياء الحديث لانه صلى الله عليه وسلم استبشر بذلك ولا يستبشر بباطل وقوله احتجبي منه يا سوداء انما قاله رعبا للشبهة بعقبة \* واحتج النافى بانه لا عن قضية الجملاني ولم ينتظر حتى تضع وينظر الشبه وأيضاً فقال في قضية الجملاني فان جاءت به على صفة كذا فهو لغلان فجاءت به على الصفة المذكورة ولم ينقض الحكم ولا حدها فدل ذلك على الغاء الشبه \* وأجيب بان هنا فراش يرجع اليه فهو مقدم على الشبه فلم ينقض الحكم المبني عليه بظهور ما يخالفه مما ينحط عن درجته كما لا ينقض الحكم بالنص اذا وجد ما يخالفه \* وحجة النافى أن الحرائر فراش يرجع اليه وهو أقوى من الشبه ولا فراش في الاماء فافتقر فيه الى مراعاة الشبه \* قلت \* قد علمت أن السنة أحد الأدلة الخمسة والسنة هي ما أسند لقوله صلى الله عليه وسلم أو فعله أو إقراره ولا نزاع في أن إقراره دليل اذ لا يقر على محرم واذا تحقق الإقرار فإيوجد من الخلاف في بعض الصور انما هو خلاف في تحقيق مناط هل وجد في تلك الصورة إقرار أم لا \* فاحتج الشافعي على العمل بالقافة بقضية مجزأ المدلجى هذا لانه صلى الله عليه وسلم أقرب بل صدر منه ما هو أخص من الإقرار وهو سروره صلى الله عليه وسلم \* واعترض عليه القاضي ابن الباقلاني بانه انما ينكره لانه وافق الحق الذي هو الفراش وانما استبشر لان المنافقين كانوا يطعنون في نسب أسامة لسواده وبياض زيد وكان صلى الله عليه وسلم يتأذى من قولهم ذلك فلما قال مجزأ ذلك وهم يعتقدون حكم القافة استبشروا لانهم أنه ابنه وتبين كذبهم على ما يعتقدون من صحة العمل بالقافة \* وأجاب ابن الحاجب في كتابه الاصل عن هذا الاعتراض بما تركته خشية الاطالة (ع) ولا خلاف عند القائلين بالقافة انها انما تكون فيما أشكل من فراشين

الاماء دون الحرائر وروى ابن وهب اثباته في الحرائر (ع) ولا خلاف عند القائلين بالقافة انها انما تكون فيما أشكل من فراشين ثابتين كامة يطوؤها البائع والمشتري في طهر واحد قبل الاستبراء من وطء البائع فتأتى بولد لأكثر من ستة أشهر من وطء المشتري وأقل من أقصى الحمل من وطء البائع

ثابتين كامة يطوها البائع والمشتري في طهر واحد قبل الاستبراء من وطء البائع فتأني بولدا كثر من سنة أشهر من وطء المشتري وأقل من اقصى الحمل من وطء البائع فالمشتري وان كان ممنوعا من الوطء فله شبهة تسلط المالك وصحة العقد ولهذا فرق مالك بين النكاح والمالك في هذا اذا يصح عقد النكاح في العدة ويصح عقد الاشتراء في الاستبراء ولم يعذر الناكح في العدة بالجهل والغفلة لانه يجب عليه أن يبحث فرجح العقد الصحيح والوطء فيه دون غيره ورأى في القول الآخر أن الجهل بحكم النكاح في العدة والنسيان عذر يوجب الفراش حكما كالمولم يكن فراش فتقدم مع فساد العقد وتحريم الوطء في حقوق الولد لشبهة العقد \* واختلف اذا ألحقته القافة بالوطأين معا بدعييه معا فقال سحنون يكون ابنا لهما وقال وعمر ومالك يترك حتى يكبر فيؤلى أيهما شاء وقال ابن مسleme وابن الماجشون يلحق بأكثرهما شبا قال ابن مسleme الآن يعلم الأول فيلحق به \* واختلف الحنفية الآبون من القافة اذا تنازع الرجلان وأشكك \* فقال أبو حنيفة يلحق بالرجلين والمرأتين وكذا في الموازية وقال أبو يوسف يلحق بالرجلين ولا يلحق بالمرأتين وقال محمد بن الحسن نحوه يلحق بالآباء وان كثروا ولا يلحق الابام واحدة وقال اسحق والشافعي في القديم يقرع بينهم

### ❖ أحاديث القسم بين الزوجات ❖

(قوله في السند في حديث يحيى بن سعيد عن سفيان عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن أم سلمة) (ع) كذا في أصولنا ووقع في بعض النسخ اختلال لا يلتفت اليه وتعبه الدارقطني على مسلم فقال أسند من طريق يحيى هذا وطريق حفص بن غياث بعده وأرسله من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) ولا تعقب على مسلم لانه بين علقه وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب أو ما وعد به من ذكر علل الحديث وقد وفي به وذكره في الابواب خلاف قول من ذهب الى انه مات قبل تمام الكتاب على ما ذهب اليه الحاكم (قوله انه ليس بك على أهلك هوان) (ط) الضمير في انه ضمير أمر وشأن أي الأمر والشأن والهوان الاحتقار ويعني بالأهل نفسه صلى الله عليه وسلم وكل من الزوجين أهل \* قلت لا طعها صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام الحسن ثم هذا الاعتذار في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث لهوانك على ولا لعدم رغبة فيك ولكن لانه الحكم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء لغيرها وبين السبع ويقضى بقية أزواجه على فهمه على القضاء على ما أتى فاختارت الثلاث ليقرب رجوعه اليها لان في قضاء السبع لغيرها طول مغيبه عنها وقيل المراد بأهلها قبيلتها لان الاعراض عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها فالبراء على الأول متعلقة بهوان وهي على الثاني للسبب أي لا يلحق أهلك هوان

### ❖ باب القسم بين الزوجات ❖

❖ (قوله انه ليس بك على أهلك هوان) (ط) الضمير في انه ضمير أمر وشأن والهوان الاحتقار ويعني بالأهل نفسه وكل من الزوجين أهل (ب) لا طعها صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام الحسن ثم هذا الاعتذار في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث لهوانك على ولا لعدم رغبة فيك ولكن لانه الحكم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء لغيرها وبين السبع ويقضى بقية أزواجه فاختارت الثلاث ليقرب رجوعه اليها لان في قضاء السبع لغيرها طول مغيبه عنها وقيل المراد بأهلها قبيلتها لان الاعراض عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها فالبراء على الأول متعلقة بهوان وهي

وبدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض \* وحدثناه منصور بن أبي مزاحم ثنا ابراهيم ابن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل قائف ورسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجمان فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر بذلك النسبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه وأخبر به عائشة \* وحدثنى حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر وابن جرير كلهم عن الزهري بهذا الاسناد بمعنى حديثهم وزاد في حديث يونس وكان محرز قافئا \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن حاتم ويعقوب بن ابراهيم واللفظ لابي بكر قالوا ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحرث ابن هشام عن أبيه عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهلك هوان



بسببك (قوله ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي) \* (قلت) \* اشتقوا فعل من الواحد الى العشرة فغنى سبع أقام سبعا وثلاث أقام ثلاثا وسبع الاناء اذا غسله سبعا \* واختلف بعد التسبيع والتثليث هل يقسم لأزواجه بحسب ذلك أو يستأنف القسم يوم ماوما (م) فعندنا انه يبتدىء القسم ولا يقضى للاولى ولا يحاسب الجديدة وقال أبو حنيفة يحاسب ورأى ان العدل واجب ابتداء واستدامة واحتج بالحديث وبالظواهر الأمر بالعدل والحديث يرد عليه لان اللام في قوله للبكر للتثليث وملك الانسان لا يحاسب به \* وأيضا لو حوسبت لم يبق للفرق بين البكر والثيب وجه ولا للفرق بين السبع والثلاث وبين سائر الأعداد \* وقال الخطابي لا حجة له في الحديث لانه لم يسبع لها ولو كان ذلك لم يكن للتخيير معنى اذ لا يخبر الانسان في جميع حقه وبعضه \* واختلف عندنا اذا طلبت الثيب أن يسبع لها \* فروي ابن المواز لا تجاب الى ذلك وكأنه رأى ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقال ابن القصار تجاب الى ذلك وتحاسب فيسبع لغيرها قال وليس في محاسبتها اسقاط لحقها في الثلاث لان الثلاث انما هي لها بشرط أن لا تختار السبع فان اختارتها سقط حقها في الثلاث قال ولا بعد في وجوب شيء على صفة ينعدم الوجوب بانعدام تلك الصفة (قلت) \* ووجه احتجاج أبي حنيفة بالحديث هو انه لو كانت الثلاث حقا للثيب خالصة لها دون شك لسكان من حقه أن يدور عليهن أر بعار بعان الثلاث حق لها \* والجواب ما قال ابن القصار من انه انما هي لها بشرط أن لا تختار السبع وأيضا فان معناه عند الأكثر سبعت لك بعد التثليث ويكون الحديث حجة للقول بأن الثيب اذا طلبت التسبيع تسعف به (ط) وتسبيعه صلى الله عليه وسلم لغيرها من أزواجه انما هو تطيب لقلوبهن والا فالقسم غير واجب عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء الآية ويأتى الكلام عليه (م) وأما القسم على غيره فواجب لقوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا الآية وفي الحديث من كانت عنده امرأتان يميل لاحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل وفي الترمذي ساقط وكان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك وفي أبي داود يعني قلبه عليه الصلاة والسلام (م) وعندى أن المشار اليه في قوله تعالى ولن تستطيعوا أي العدل في محبة القلب لان هذا غير مكتسب وكذلك الجماع اذا لم يقصد ذلك لاستحسانه احداهما على الأخرى لانه غير مكتسب (قوله ان شئت ثلثت ثم درت) (ع) حجة على المخالف في أنه لا يحاسب الثيب بالثلاث ولا البكر بالسبع لانه فرق بين هذا وبين قوله وان شئت سبعت لك وسبعت لنسائي وفيه أيضا حجة لما لك أن القسم لا يكون الا يوم ماوما وأجاز الشافعي يومين يومين

على الثاني للسبب أي لا يلحق أهلك هو ان بسببك (قوله وان سبعت لك سبعت لنسائي) (ب) اشتقوا فعل من الواحد الى العشرة فغنى سبع أقام سبعا وثلاث أقام ثلاثا وسبع الاناء اذا غسله سبع مرات واختلفوا بعد التسبيع والتثليث هل يقسم لأزواجه بحسب ذلك أو يستأنف القسم يوم ماوما (م) فعندنا انه يبتدىء القسم ولا يقضى للاولى ولا يحاسب الجديدة وقال أبو حنيفة يحاسب ورأى ان العدل واجب ابتداء واستدامة \* واختلف عندنا اذا طلبت الثيب أن يسبع لها فروي ابن المواز لا تجاب الى ذلك وكأنه رأى ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم \* وقال ابن القصار تجاب الى ذلك وتحاسب فيسبع لغيرها قال وليس في محاسبتها اسقاط لحقها في الثلاث لان الثلاث انما هي لها بشرط أن لا تختار السبع (ب) ووجه احتجاج أبي حنيفة بالحديث هو انه لو كانت الثلاث حقا خالصة لها دون شك لسكان من حقه أن يدوم عليهن أر بعار بعان الثلاث حق لها \* والجواب ما قال ابن القصار انه انما هي لها بشرط أن لا تختار السبع وأيضا فعنه عند الأكثر سبعت بعد التثليث (ط) وتسبيعه صلى الله

ان شئت سبعت لك وان  
سبعت لك سبعت لنسائي  
\* حدثنا يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن  
عبد الله بن أبي بكر عن  
عبد الملك بن أبي بكر بن  
عبد الرحمن أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين  
تزوج أم سلمة وأصبحت  
عنده فقال لها ليس بك  
على أهلك هو ان شئت  
سبعت عندك وان شئت  
ثلثت ثم درت قالت

ثالث \* وحدثننا عبد الله بن مسleme القعنبي ثنا سليمان يعني ابن بلال عن عبد الرحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث \* وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو حمزة عن عبد الرحمن بن حميد بهذا الاسناد مثله \* حدثني أبو كرييب محمد بن العلاء ثنا حفص يعني ابن غياث عن عبد الواحد بن أيمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أم سلمة ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وذكر أشياء هذا فيه قال إن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي وإن سبعت لك سبعت لنسائي \* وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها سبعاً وإذا تزوج خالد ولو قلت أنه رفعه لصدقت

أو ثلاثاً ثلاثاً ولم يختلفوا أنها أكثر من يومين بتراضهن جائز \* قلت \* أنما يكون حجة لما لك إذا سلم أن معنى درت بالقسم يوماً يوماً لا فقد قال الخصم أن معناه درت بالثلاث \* وردّه ابن العربي بأن قال هذه زيادة لا تقبل إلا بدليل ويردّه أيضاً قوله للبكر سبع وللثيب ثلاث فجعله حكماً مبتدأ فالأولى في ردّه أن يقال قوله درت أنما هو حالة على ما عرف من حاله والمعروف من حاله في القسم أنما هو يوماً يوماً (ع) ولا خلاف في وجوب القسم ليلاً وكذا النهار عند الاكثر فلا يدخل لاحداها في يوم الأخرى لغير حاجة \* واختلف فيه لحاجة أو ضرورة أو أخذ ثيابه أو وضعها أو لافتقاده متاعه أو إعيادتها فأجازهم مالك وأصحابه والاكثر وعنه لا يفعله إلا من عذر لا بد منه ومنعه في كتاب ابن حبيب \* قلت \* القسم هو يوم يوم لا أكثر إلا برضاها واليوم هو كما قال الدورة كاملة فيشمل النهار والليل والاختيار الابتداء بالليل وذكر بعضهم في ذلك قولين أحدهما أنه مخير والآخر الابتداء بالليل ولا يدخل على أحدهما في يوم الأخرى كما تقدم (قول ثالث) (ع) اختارت التثنية مع أحدها بثوبه حرصاً على طول إقامة صلى الله عليه وسلم عندها لانهارأت أنه إذا سبعت لها وسبعت لغيرها لم يقرب رجوعه اليها (قول للبكر سبع وللثيب ثلاث) \* قلت \* قال ابن العربي هذا لا يقتضيه قياس إلا نظيره يشبهه ولا أصل يرجع اليه والعلماء يقولون أن الحكمة في ذلك أنه نظر إلى تحصيل الألفه والموانسة وأن يستوفي الزوج لذته من الثانية فإن لكل جديدة لذّة ولما كانت البكر حديثه عهد بالرجل وحديثه بالاستصعاب والنفار لا تلبس إلا بمجهود شرعت لها الزيادة على الثيب لانه ينفي نفارها ويسكن روعها وهي في ذلك بخلاف الثيب لأن الثيب مارست الرجال قال وهذه حكمة والدليل أنما هو قول الشارع وفعله (م) واختلف عندنا فقيل السبع والثلاث حق للزوج على بقية نسائه لحاجته إلى اللذة بهذه الجديدة فجعل له الشارع ذلك زيادة في الاستمتاع وقيل حق للمرأة لقوله صلى الله عليه وسلم للبكر وللثيب بالام التملك \* ثم اضطرب المذهب هل يقضى به على الزوج (ع) فروى ابن القاسم أن إقامة الزوج عندها إذا كانت له زوجة أخرى واجب عليه وروى ابن عبد الحكم أنه مستحب وعلى أنه حق لها فقال أبو عمر ذهب الأكثر إلى أنه حق لها كانت عنده زوجة أخرى أم لا للحديث ولأنه لم يفصل وقال غيره أنما الحديث فيمن له زوجة جعل له ذلك ليقضى لذته بهذه الجديدة وأما من لا زوجة له فهو مقيم معها وغير مفارق لها وهذا من المعروف الذي أمر الله سبحانه به في قوله تعالى وعاشروا المعروف وهو الظاهر لقوله في الحديث نفسه إذا تزوج البكر على الثيب وإذا تزوج الثيب على البكر \* قلت \* قال ابن العربي القول بأن ذلك لها إن لم تكن له زوجة لا معنى له ولا يتصور ولا يلتفت اليه (ع) والقول بالسبع للبكر والثلاث للثيب هو قول مالك والشافعي وأحمد \* وقال أهل الرأي والحكم وحاد القسم في البكر والثيب سواء \* وقال الثوري يقيم عند البكر سبعاً وعند الثيب ثلاثاً فإذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها ثلاثاً وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها يومين وهو قول الحسن وابن المسيب وقال سفيان إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها ليلتين ثم قسم والسنة تحالف الجميع (قول في الآخر وإذا تزوج الثيب على البكر) تقدم أنفاً أنه احتج به من يقول إن الحق للزوج وحده عليه وسلم لغيرها من أزواجه أنما هو تطيب لقلوبهن والافاقع غير واجب عليه (قول قال خالد ولو قلت أنه رفعه لصدقت وفي الرواية الأخرى لو شئت) \* قلت \* رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم معناه أن هذه اللفظة وهي قوله من السنة كذا صريحة في رفعه ولو شئت أن أقولها بناء على

إذا كانت له أخرى ومن يقول انه يستأنف القسم ولا يحاسب وهو قول مالك والشافعي وأحمد وقال الظاهرية إذا أقام عندها فانه يحاسبها بما أقام عندها ( **قوله** في الآخر أنس قال من السنة أن يقيم عند البكر سبعاً ) (ع) قول الصحابي من السنة كذا هو عند العلماء من قبيل المسند لانه لا يعنى بالسنة الاستسنة صلى الله عليه وسلم وقدره غير واحد عن أنس (د) كونه من قبيل المسند هو قولنا وقول المحدثين وجاهير السلف والخلف وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشئ ( **قلت** ) قال تقي الدين واحتمال أن يكون الصحابي قاله عن اجتهاد الاظهر خلافه وانه انما ينصرف لسنته صلى الله عليه وسلم ( **قوله** ولو شئت قلت رفعه ) (د) معناه أن هذا اللفظ وهو قوله من السنة كذا صريح في الرفع فلو شئت أن أقولها بناء على أن الرواية بالمعنى لعلها ولو قلنا لكنت صادقاً ( **قلت** ) قال تقي الدين يحتمل قوله ذلك وجهين يحتمل أنه كان في نظنه أن أنس رفعه لفظاً وتحرم من ذلك نورعاً ويحتمل أنه لما كان عنده في حكم المسند فلو شاء لصرح برفعه بناء على ما اعتقد أنه في حكم المرفوع ( **قوله** كان للنبي صلى الله عليه وسلم تسعة نسوة ) ( **قلت** ) يعني بالتسع ما اجتمع في زمان واحد والافقد كان له صلى الله عليه وسلم غير التسع والتسع هن عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وسودة وجويرية ابنة الحارث وصفية وأم حبيبة وميمونة (م) قال الشافعي خص الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فرض عليه أشياء خففها على غيره زيادة في تقدسه صلى الله عليه وسلم وأباح له أشياء حرمها على غيره زيادة في تكرمه وترفعه فمن هذا النوع الزيادة على الأربع أيعت ليزداد في نفوس العرب اجلالاً ونخامة فانها كانت تتفاخر بالقدرة على النكاح وأيضا فانه كان صلى الله عليه وسلم من كمال لقوة واعتدال المزاج بالمنزلة التي شهدت بكملها الآثار ومن كان كذلك كانت دواعي هذا الباب أغاب عليه وأيضا لما منع غيره من الزيادة على أربع خوفاً من عدم العدل كما أشارت اليه آية فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة وهذه العلة مرتفعة في حقه صلى الله عليه وسلم ويشهد لان هذه علة المنع في غيره أن الله سبحانه أباح لغيره من الاماء ما يقدر عليه لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم لما لم يكن للاماء حق في الوطء فيخاف عدم العدل فيه وأيضا لا يجوز عليه الاستمتاع بما لا يحل له ولا التطلع الى ما في أيدي الرجال وكانت الحال حينئذ لم تسع لكسب الاماء وسع عليه في الحرائر واختار له أفضل النوعين ولهذا قال بعض السلف لا يجوز له نكاح حرائر الذميات بخلاف غيره من أمته قال غيره ولئلا تكون الكافرة أما للمؤمنين ( **قوله** لا ينتهي الى المرأة الاولى في تسع ) (ط) كذا الرواية باسقاط الاو وقع في بعض النسخ الا في تسع وهو أصوب وأوضح معنى فتأمله ( **قوله** فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها ) (ع) فيه أنه لا يأتي غير صاحبة القسم في بيتها الغير ضرورة وأما اجتماعهن في بيتها فخاثر برضاها والا فلها المنع ( **قوله** فديدها ) ( **قلت** ) قال ابن بري الأظهر أن الضمير راجع لزينب ويحتمل أنه لعائشة وكف

ولكنه قال السنة كذلك  
\* وحدثنى محمد بن رافع ثنا  
عبد الرزاق أخبرنا سفيان  
عن أيوب وخالد الحذاء  
عن أبي فلابة عن أنس  
قال من السنة أن يقيم عند  
البكر سبعاً قال خالد ولو  
شئت قلت رفعه الى النبي  
صلى الله عليه وسلم \* حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
شبابه بن سوار ثنا سليمان  
ابن المغيرة عن ثابت عن  
أنس قال كان للنبي صلى  
الله عليه وسلم تسع نسوة  
وكان اذا قسم بينهن لا ينتهي  
الى المرأة الاولى الا في تسع  
فكن يجتمعن كل ليلة في  
بيت التي يأتيها فكان في  
بيت عائشة فجاءت زينب  
فديدها

الرواية المعنى لعلها وقلت كنت صادقاً ( **قوله** كان للنبي صلى الله عليه وسلم تسعة نسوة ) يعني بالتسع ما اجتمع في زمان واحد والافقد كان له صلى الله عليه وسلم غير التسع والتسع هي عائشة وسودة وأم سلمة وزينب وحفصة وجويرية بنت الحارث وصفية وأم حبيبة وميمونة ( **قوله** لا ينتهي الى المرأة الاولى في تسع ) (ط) كذا الرواية باسقاط الاو وقع في بعض النسخ الا في تسع وهو أصوب وأوضح معنى فتأمله ( **قوله** فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها ) أي برضاها والا فلها المنع ( **قوله** فديدها ) (ب) قال ابن بري الأظهر أن الضمير راجع لزينب ويحتمل أنه لعائشة وكف

يده عنها لدخول زينب وعلى أنه لزينب فيحتمل أنه لم يعلم عنها الظلام البيت وأنه لم يكن حينئذ مصابيح وبحتمل أنه علمه ولكن كان القسم عليه غير واجب (قوله فقالت هذه زينب) (ع) كان هذا حين لم تكن مصابيح فده لزينب ظناً أنها عائشة صاحبة القسم فيه ماتقدم أنه لا يستتبع بواحدة في قسم الأخرى (قلت) يتعين في مديده على المذهب أنه لم يكن لارادة الوطء لانه لا يجوز للزوج أن يطأ واحدة بمحضرة الأخرى ولا وهى معه فى البيت وان لم تسمع ولا بمحضرة حيوان ندبا وكان ابن عمر يخرج حتى الرضيع والمذهب أيضا أنه لا يجمع بين الضرتين فى فراش واحد وان رضىنا ولا يختص ببيت من الدار ويدعوا اليه كل واحدة فى يومها لان فى ذلك نقصا عليها ولا يسكنهما فى دار واحدة الا برضاها ولا فى فراش (قوله فتقاوتنا حتى استخبتا) (ع) معنى تقاوتنا تراجعنا القول من أجل الغيرة واستخبتا هو عند الكفاة بالخاء المعجمة بعدها الباء الموحدة مفتوحتين من السخب وهو اختلاط الاصوات وارتفاعها ويقال أيضا بالصاد و وقع للسمرقندى بالخاء المعجمة بعدها الناء المثلثة بعدها الياء المثناة من تحت ومعناه ان لم يكن تصصيفا تحت كل واحدة منهما التراب فى وجه الأخرى (ط) وصوابه اسقاط الياء المثناة من تحت على ما عند السمرقندى (قوله وأقيمت الصلاة) (ط) يدل أن المقابلة كانت قرب الصبح ودامت الى اقامة الصلاة (ع) ولا ينجب به الكوفيون لمذهبهم ان اللبس لا ينقض الوضوء لانه ليس فيه ان لمس وانما هو كقاصد اللذة بقلبه ولم يمس ولم يجد (ط) أو انه كان من فوق حائل أو كان غير متوضئ (قوله واحث فى أفواههن التراب) (ع) هو مبالغة فى التسيكيت (ط) وزجرهن فى رفع أصواتهن بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فى مسلاخها) (ع) أى فى جلدها وحقيقة ذلك انها تمت أن تكون هى والافان أحدا لا يكون فى جلده غيره (ط) تمت أن تكون على مثل حالها فى الأوصاف التى استحسن منها لانها كانت حديدة القلب حازمة مع عقل ودين (قوله من امرأة فيها حدة) (ع) من هن اللبيان ولا ستفتاح الكلام بالخروج من

لدخول زينب وعلى أنه لزينب فيحتمل انه لم يعلم عنها الظلام البيت وان لم تكن حينئذ مصابيح وبحتمل انه علمه ولكن كان القسم عليه غير واجب (قوله فقالت هذه زينب) (ع) كان هذا حين لم تكن مصابيح مديده لزينب ظناً أنها عائشة صاحبة القسم (ب) يتعين فى مديده على المذهب انه لم يكن لارادة الوطء لانه لا يجوز للزوج أن يطأ واحدة بمحضرة الأخرى ولا وهى معه فى البيت وان لم تسمع ولا بمحضرة حيوان ندبا وكان ابن عمر يخرج حتى الرضيع والمذهب انه لا يجمع بين ضرتين فى بيت وان رضىنا ولا يختص ببيت من الدار ويدعوا اليه كل واحدة فى يومها لان فى ذلك نقصا عليها ولا يسكنهما فى دار واحدة الا برضاها (قوله فتقاوتنا حتى استخبتا) بخاء معجمة ثبائه موحدة مفتوحتين من السخب وهو اختلاط الاصوات وارتفاعها ويقال بالصاد و وقع للسمرقندى بالخاء المعجمة بعدها أيضا الناء المثلثة بعدها الياء المثناة من تحت ومعناه ان لم يكن تصصيفا تحت كل واحدة منهما التراب فى وجه الأخرى (قوله وأقيمت الصلاة) (ط) يدل ان المقابلة كانت قبل الصبح ودامت الى اقامة الصلاة (قوله واحث فى أفواههن التراب) مبالغة فى التسيكيت (ط) وزجرهن فى رفع أصواتهن بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مارأيت امرأة أحب الى أن أكون فى مسلاخها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة) المسلاخ بكسر الميم والخاء المعجمة وهو الجلد أى فى جلدها

فقالت هذه زينب فكف النبي صلى الله عليه وسلم يده فتقاوتنا حتى استخبتا وأقيمت الصلاة فرأى أبو بكر على ذلك فسمع أصواتهما فقال أخرج يا رسول الله الى الصلاة واحث فى أفواههن التراب فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت عائشة الآن يقضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته فيجىء أبو بكر فيفعل بي ويفعل فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته أنها أبو بكر فقال لها قولاشديدا وقال أتصنعين هذا أحدثنا زهير بن حرب ثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت مارأيت امرأة أحب الى أن أكون فى مسلاخها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة قالت فلما

وصف الى ما يخالفه ولم تقصد غيرها ولا نقصها وكثير من الناس يتفاخرون بها ويحسبونهم منقبة وضدها فسولة وخير الأمور أوسطها ﴿قلت﴾ انظر قوله لاستفتاح الكلام بالخرج من وصف الى ما يخالفه والمعروف في ذلك انما هو ما بعد وبعد وهذا الى هذا كما قد قدمناه ﴿قوله﴾ جعلت يومها لعائشة (ع) فيه جواز مثل هذا وان تراضى الزوجات بذلك بينهن جائز ولا حرج على الزوج فيه وللرأة أن تأخذ عليه من الزوج أجر الا أنه حقها قال مالك ولها أن ترجع متى شئت وكذلك لها أن تطيه على امساكها على الأثرة عليها أولا على أثره لقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها الآية وأخذ ابن المنذر من الحديث أن قسه صلى الله عليه وسلم انما كان يوما بيوم وانها سلت لا تخالف وتقدم الكلام عليه ﴿قوله﴾ فكان يقسم لعائشة يومين (ع) لا يفهم منه توالي اليومين بل يوم سودة باق على ما كان عليه من الترتيب لها بين نسائه الآن يكون يومها ليوم عائشة والقسم عليه صلى الله عليه وسلم غير واجب ولكنه ألزمه نفسه ليعتدى به في إقامة العدل وتطيب القلوب حتى لا يدخل بينهن من العاصد والعداوة ما يكون عنة لهن كما قال تعالى ذلك أدنى أن تقر أعينهن الآية لان معناها اذا علمن ان ذلك من الحكم المنزل عليك رضين بما فعلت من تقريب أو ارجاء أو تأني تفسير الآية ﴿قوله﴾ وكانت أول امرأة تزوجها بعدى (ع) هذره واية يونس عن شريك وهكذا قال يونس أيضا عن ابن شهاب وروى عقيل بن خالد عن ابن شهاب خلافة وانه تزوج سودة بعد عائشة قال أبو عمر وهذا قول قتادة وأبي عبيدة

﴿أحاديث اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى

ترجى من تشاء ممنهن الآية﴾

﴿قوله﴾ كنت أغار على اللاتي وهبن ﴿قلت﴾ قال الطيبي معناه أعيب عليهن لان من غار عاب ويدل عليها قولها في الآخر أمانتني ان تهب المرأة نفسها للرجل وهو هنا تقيح وتنغير لئلا يهب النساء أنفسهن له صلى الله عليه وسلم فيكثر النساء عنده (ط) وأوجب هذا القول منها الغيرة والاقتصد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة وان النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته صلى

والمعنى تمت أن تكون هي (ط) تمت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استحسنت منها لانها كانت حديدة القلب حازمة مع عقل ودين ﴿قوله﴾ من امرأة فيها حدة (ع) من هن اللاتي ولا استفتاح الكلام بالخرج من وصف الى ما يخالفه ولم تقصد غيرها ولا نقصها وكثير من الناس يتفاخرون بها ويحسبونهم منقبة وضدها فسولة وخير الأمور أوسطها (ب) انظر قوله لاستفتاح الكلام بالخرج من وصف الى ما يخالفه والمعروف في ذلك انما هو ما بعد وبعد وهذا الى هذا انتهى ﴿قلت﴾ الظاهر ان من زائدة وان كان الكلام مشتبا على مذهب الأخفش والمعنى هي امرأة فيها حدة فهو خبر مستأنف لذكر بعض محاسن سودة رضي الله تعالى عنها والتنبية على سبب تمتها أن تكون اياها ويحتمل أن تكون بيان لامرأة النكبة في أول الكلام والمعنى ما رأيت امرأة أعنى امرأة فيها حدة أتمنى أن أكون اياها مثل سودة فتكون فضلتها على النساء اللاتي أتصفن بقوة النفس وجودة القمر بجمته وهو معنى الحدة هنا والله أعلم ﴿قوله﴾ كنت أغار على اللاتي وهبن معناه أعيب لان من غار عاب ويدل عليه قولها في الآخر أمانتني أن تهب المرأة نفسها للرجل وهو هنا تقيح وتنغير لئلا يهب النساء أنفسهن له فتكثر النساء عنده (ط) وأوجب هذا القول منها الغيرة والا

كبرت جعلت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة قالت يا رسول الله قد جعلت يومى منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يوم سودة \* وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عقبه بن خالد وثناه عمر والناقدنا الاسود ابن عامر ثنا زهير وثناه مجاهد بن موسى ثنا يونس ابن محمد ثنا شريك كلهم عن هشام بهذا الاسناد ان سودة لما كبرت بمعنى حديث جرير وزاد في حديث شريك قالت وكانت أول امرأة تزوجها بعدى \* حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأقول وتهب المرأة

الله عليه وسلم وأى منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء ومن حقق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لأحد من العالم ما حصل لزوجه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فأنزل قوله تعالى ترجى من تشاء ممن تشاء عن مضاجعتك وتضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتمسك من تشاء وقيل تترك تزوج من تشاء وتزوج من تشاء (ع) اختلف في هذه الآية فعمل أهلنا نسخة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها السنة روى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بعد تزولها ميمونة ومليكة وصفيّة وجويرة وقالت عائشة ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل الله له النساء وقيل العكس وأن لا يحل لك النساء ناسخ لها لقوله تعالى أنا أحل لك أزواجك وقيل إن الآية لا يحل لك محكمة وأنه كاحرم على نسائه أن يتزوجن غيره حرم عليه أن يتزوج عليهن وقيل لا يحل لك الاستبدال بهن وقيل إن تزوج عليهن وقيل المعنى لا يحل لك النساء الكافرات **(قوله)** فقلت إن ربك ليسارع لك في هوالك (ط) هذا قول أبرد زنه الغيرة والدلال والافاضة الهوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مبادلة عظمته وتوقيره الذي أمر الخلق به فإنه صلى الله عليه وسلم منزله عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو ممن ينهى النفس عن الهوى ولو أبدلت هوالك بمراضاتك كان أولى **(قوله)** في الآخر بسرف (ع) هو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر **(قوله)** فلا تزعرُوا (د) هو تنبيه على ما يجب فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة وأن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته صلى الله عليه وسلم وأى منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء ومن حقق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لأحد من أهل العلم ما حصل لزوجه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فقلت هو كلام حق وقد تنافس الصحابة والسلف في تقريب مالمسه من ثوب ونحوه والتمسح به وكانوا يكادون يقتتلون على وضوئه والتبرك بكل أثر من آثاره وأين ذلك كله من هذا القرب العظيم وهو الذي لم يتمكن منه دنيا ولا أخرى سوى زوجته رضي الله تعالى عنهن وزادهن من فضله فهي منزلة يغبطهن فيها جميع الأمة وقد نقل عن بعض من مضى من العلماء أنه ذكر زوجته صلى الله عليه وسلم فتنى أن يكون واحدة منهن وحق له ذلك وأين التمكن منه ومما هو دونه بكثير وقد تبنى أكبر السلف وتنافس أكابر الصحابة فيما هو أدنى من تلك المنزلة وأدنى براتب ككثرة نسائه سبحانه أن يمن علينا وعلى آبائنا وأمهاتنا وأخواننا وذريتنا وأحبتنا بمجاورة هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم في جنّة الفردوس بلا محنة في الدنيا ولا في الآخرة وتوسلين إليه في ذلك بعظيم حرمة صلى الله عليه وسلم ما ذكره الذكرون وغفل عن ذكره الغافلون **(قوله)** ترجى من تشاء ممن تشاء قيل تؤخر من تشاء عن مضاجعتك وتضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتمسك من تشاء وقيل تترك تزوج من تشاء وتزوج من تشاء قيل إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها السنة **(قوله)** فقلت إن ربك ليسارع لك في هوالك (ط) هذا الكلام أبرد زنه الغيرة والدلال والافاضة الهوى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مبادلة ما يجب على الخلق من تعظيمه وتوقيره فإنه صلى الله عليه وسلم منزله عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو ممن ينهى النفس عن الهوى ولو أبدلت هوالك بمراضاتك كان أولى **(قوله)** بسرف (ع) بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر **(قوله)** فلا تزعرُوا (ح) فيه تنبيه

نفسها فلما أنزل الله عز وجل ترجى من تشاء ممن تشاء وقيل تطلق من تشاء وتمسك من تشاء وقيل تترك تزوج من تشاء وتزوج من تشاء وقيل إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها السنة روى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بعد تزولها ميمونة ومليكة وصفيّة وجويرة وقالت عائشة ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل الله له النساء وقيل العكس وأن لا يحل لك النساء ناسخ لها لقوله تعالى أنا أحل لك أزواجك وقيل إن الآية لا يحل لك محكمة وأنه كاحرم على نسائه أن يتزوجن غيره حرم عليه أن يتزوج عليهن وقيل لا يحل لك الاستبدال بهن وقيل إن تزوج عليهن وقيل المعنى لا يحل لك النساء الكافرات **(قوله)** فقلت إن ربك ليسارع لك في هوالك (ط) هذا قول أبرد زنه الغيرة والدلال والافاضة الهوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مبادلة عظمته وتوقيره الذي أمر الخلق به فإنه صلى الله عليه وسلم منزله عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو ممن ينهى النفس عن الهوى ولو أبدلت هوالك بمراضاتك كان أولى **(قوله)** في الآخر بسرف (ع) هو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر **(قوله)** فلا تزعرُوا (د) هو تنبيه على ما يجب فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة وأن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته صلى الله عليه وسلم وأى منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء ومن حقق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لأحد من أهل العلم ما حصل لزوجه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فقلت هو كلام حق وقد تنافس الصحابة والسلف في تقريب مالمسه من ثوب ونحوه والتمسح به وكانوا يكادون يقتتلون على وضوئه والتبرك بكل أثر من آثاره وأين ذلك كله من هذا القرب العظيم وهو الذي لم يتمكن منه دنيا ولا أخرى سوى زوجته رضي الله تعالى عنهن وزادهن من فضله فهي منزلة يغبطهن فيها جميع الأمة وقد نقل عن بعض من مضى من العلماء أنه ذكر زوجته صلى الله عليه وسلم فتنى أن يكون واحدة منهن وحق له ذلك وأين التمكن منه ومما هو دونه بكثير وقد تبنى أكبر السلف وتنافس أكابر الصحابة فيما هو أدنى من تلك المنزلة وأدنى براتب ككثرة نسائه سبحانه أن يمن علينا وعلى آبائنا وأمهاتنا وأخواننا وذريتنا وأحبتنا بمجاورة هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم في جنّة الفردوس بلا محنة في الدنيا ولا في الآخرة وتوسلين إليه في ذلك بعظيم حرمة صلى الله عليه وسلم ما ذكره الذكرون وغفل عن ذكره الغافلون **(قوله)** ترجى من تشاء ممن تشاء قيل تؤخر من تشاء عن مضاجعتك وتضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتمسك من تشاء وقيل تترك تزوج من تشاء وتزوج من تشاء قيل إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها السنة **(قوله)** فقلت إن ربك ليسارع لك في هوالك (ط) هذا الكلام أبرد زنه الغيرة والدلال والافاضة الهوى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مبادلة ما يجب على الخلق من تعظيمه وتوقيره فإنه صلى الله عليه وسلم منزله عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو ممن ينهى النفس عن الهوى ولو أبدلت هوالك بمراضاتك كان أولى **(قوله)** بسرف (ع) بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر **(قوله)** فلا تزعرُوا (ح) فيه تنبيه

من احترام زوجته صلى الله عليه وسلم لشرف منزلتهن كما تقدم (قوله تسع) تقدم الكلام على ذلك (قوله ولا يقسم لواحدة قال عطاء التي لا يقسم لها صفة بنت حيي) (م) قال الخطابي هذا وهم بل انما هي سودة لانها كانت وهبت يومها عائشة والغلط فيه من ابن جريج راوى الحديث (ع) ولعل روايته صحيحة فانه لما نزل ترجي من تشاء قيل ان التي ارجأ سودة وجوزية وصفية وأم حبيبة وميمونة والتي آوى عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وتوفى صلى الله عليه وسلم وقد آوى جميعهن الا صفة ارجأها ولم يقسم لها فأخبر عطاء عن آخر الامر (قوله وزاد قال عطاء وكانت آخرهن مونا ماتت بالمدينة) (ع) ظاهره انه يعني ميمونة المذكورة وفاتها أماتها آخرهن مونا فقيل انها توفيت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وقيل احدى وخسين قبل عائشة فان عائشة توفيت سنة سبع وخسين وقيل ثمان وخسين فعلى هذا فعائشة آخرهن مونا وأمما صفة فماتت سنة خمسين وقيل توفيت ميمونة آخر أيام عمر وأماتها توفيت بالمدينة فوهم اذلا خلافا ان ميمونة توفيت بسرف (ط) الا ان يسمى بالمدينة مكة وهو بعيد وان عني صفة فقدوهم أيضا لانهم تسكن آخرهن مونا

### حديث قوله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لاربعة

(ع) الداودي هو خبر عما الناس يقصدونه ويفعلونه لانه أمر بذلك ﴿قلت﴾ يعني ان المستقر من عادتهم ان يقعد أحدهم احدى هذه الاربعة (قوله لما لها) ﴿قلت﴾ هو بدل من اربع فأعاد الخافض وكرره للابذان بأن كلام من الأربعة مستعمل بالغرض (ع) وهو حجة لنا في ان الزوج اذا رفع في الصداق لما تسوق له الزوجة من الجهاز الذي جرت به عادة مثل ما جاء الأمر بخلافه انه يحيط من الصداق الزيادة التي زادها لأجل الجهاز على الأصح عندنا اذا كان الجهاز في حكم التبع لاستباحة البضع كن اشترى سلعتين فاستحققت أدناهما فانه انما ينتقض البيع في المستحقة خاصة قيل وفيه ان للزوج أن يستمتع بمال المرأة والا كانت المرأة كالغفيرة ولم يكن لهذا الكلام فائدة فان سمحت بذلك حل له والا فله بقدر ما بذل من الصداق وعلى هذا اختلفوا هل تجبر على ان تجهز بصدقاتها فقال مالك تجبر ولا تنقض منه دينها ولا تنفقه في غير الجهاز الا الشيء اليسير من الكثير وقال الكوفيون لا تجبر وهو ما لها تفعل به انشاء (قوله ولحسبها) (ع) الحسب الشرف والرفعة وأصله من الحساب الذي هو العدولان الشريف يعدل لنفسه ولا يباؤه ماثر جميلة وخصالا ثمينة والحسب بسكون

على ما يجب من احترام أزواجه صلى الله عليه وسلم لشرف منزلتهن (قوله وزاد قال عطاء وكانت آخرهن مونا ماتت بالمدينة) (ع) ظاهره انه يعني ميمونة المذكورة أماتها آخرهن مونا فقيل انها توفيت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وقيل احدى وخسين قبل عائشة فان عائشة توفيت سنة سبع وخسين وقيل سنة ثمان وخسين فعلى هذا فعائشة آخرهن مونا وأمما صفة فماتت سنة خمسين وتوفيت ميمونة آخر أيام عمر وأماتها توفيت بالمدينة فوهم اذلا خلافا ان ميمونة توفيت بسرف (ط) الا ان يسمى بالمدينة مكة وهو بعيد وان عني صفة فقدوهم أيضا لانهم تسكن آخرهن مونا

### باب قوله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لاربعة

الداودي هو خبر عما الناس يقصدونه ويفعلونه لانه أمر بذلك (ب) يعني ان المستقر من عادتهم ان يقعد أحدهم احدى هذه الاربعة (قوله لما لها) هو بدل من اربع باعادة الخافض وكرره لايذانه

رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع فماتت بالمدينة  
ولم يقسم لها فأخبر عطاء عن آخر الامر (قوله وزاد قال عطاء وكانت آخرهن مونا ماتت بالمدينة) (ع) ظاهره انه يعني ميمونة المذكورة وفاتها أماتها آخرهن مونا فقيل انها توفيت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وقيل احدى وخسين قبل عائشة فان عائشة توفيت سنة سبع وخسين وقيل ثمان وخسين فعلى هذا فعائشة آخرهن مونا وأمما صفة فماتت سنة خمسين وقيل توفيت ميمونة آخر أيام عمر وأماتها توفيت بالمدينة فوهم اذلا خلافا ان ميمونة توفيت بسرف (ط) الا ان يسمى بالمدينة مكة وهو بعيد وان عني صفة فقدوهم أيضا لانهم تسكن آخرهن مونا

السين المصدر وبفتحها الاسم كالنفض والنقض والخط والخط وقدر ادا بحسب الذرية والقرابة ومنه ما جاء في وفده وازن حين قال لهم اختاروا المال أو السبي فقالوا نختار الحسب فاخترناهم ونساءهم (قوله وجمالها) (قلت) ولما كان القصد من النكاح قصر الطرق قال الغزالي ينبغي أن يقصد ذات الجمال لأنها التي تقصره وقال الماوردي كانوا يتعاشرون وينشدون في ذلك

ولن تصادف مري ممراً أبدا \* الا وجدت به آثاراً منبج

(قوله ولديها فاطمة بذات الدين تربت يداك) (قلت) جرت عادة المتوخين لاحد الأربعة أن يؤخر ذات الدين والأليق بالعكس أن تقدم ذات الدين فانها تكسب منافع الدارين ولما كانوا كذلك أرشد إليه وأمر به وعبر بالنظر الذي هو الفوز بالبغيه ومنتهى الاختيار (قوله تربت يداك) (قلت) هو دعاء في الأصل من ترب الرجل اذا الصق بالتراب الا أن العرب تستعمله لمعان آخر كالماتبة والانكار والتعجب وتعظيم الامر والحث على الشيء وهو المراد لما تقدم من انه اللائق فهو كقولهم اذا رأوا مقدما على الحرب قالوا قاتله الله ما أنجعه بر يدون بذلك ما يزيد في قوته وشجاعته وقيل هو دعاء حقيقة لتعديده ذات الدين أي تربت يداك ان لم تفعل والأول أوجه قال رجل للحسن ان لي ابنة أحبا وخطبها غير واحد فاشير علي قال زوجه بر رجل يتقي الله فانه ان أحبا يكرمها وان أبغضا لم يظلمها \* ومبارك والد عبد الله بن المبارك أرسله سيده لصيانة الرمان ثم بعد مدة خرج سيده الى الحائط وقال له اثنى برمانه فأثابه فوجدها حامضة فأمره أن يأتيه بأخرى فأثابه فوجدها كذلك فقال عجبا لك يا غلام لك في الحائط شهران ولا تعرف حلوه من حامضه فقال له أنت انما قلت لي صن ولم تقل صن وكل فوالله لا أعرف حلوه من حامضه فلما رأى السيد من دينه ما رأى قال يا مبارك ان لي ابنة كما علمت وقد رغبت فيها الأمراء وأنا الآن أستشيرك فيها فقال يا سيدي لتعرف أن الناس في هذا على ثلاثة فئاس يرغبون في مصاهرة ذوى الحسب وهم العرب وناس في ذوى المال وهم أبناء زمانك وناس في ذوى الدين وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاختر لا يبتك أي الاقسام ثمة فقال لا اختار لاما كان عليه الصحابة وقد رأيت من دينك ما رأيت وأنا أحب أن أزوجهام منك فقال يا سيدي أوتهم رأبي فقال لا والله مثلي لا يهزأ ولا يكن قم بنا نستشير في هذا الامر فدخل سيده على أم الابنة فعرها بما رأى وبما عرض عليه فقالت له أنت وما

وجمالها ولديها فاطمة  
بذات الدين تربت يداك

بان كلام من الأربعة مستعمل بالغرض (قوله وجمالها) (ب) لما كان القصد من النكاح قصر الطرق قال الغزالي ينبغي أن تقصد ذات الجمال لأنها التي تقصره \* وقال الماوردي كانوا يتعاشرون وينشدون في ذلك

ولن تصادف مري ممراً أبدا \* الا وجدت به آثاراً منبج

(قوله فاطمة بذات الدين) (ب) جرت عادة المتوخين لاحدى الأربعة أن يؤخر ذات الدين والأليق بالعكس أن تقدم ذات الدين فانها تكسب منافع الدارين ولما كانوا كذلك أرشد إليه وأمر به وعبر بالنظر الذي هو الفوز بالبغيه ومنتهى الاختيار (قلت) قوله فاطمة جزء شرط محذوف أي اذا تحققت ما فصلت لك تفصيلا يبين فاطمة أي المسترشدة بذات الدين فانها تكسب منافع الدارين وفز بها وفيه الحث على محبة الصلاح في كل شيء لان من صاحبهم استفاد من أخلاقهم وبركتهم حسن طرائفهم وبأمن المفسدة من جهتهم (قوله تربت يداك) (ب) هو دعاء في الأصل من ترب الرجل اذا الصق بالتراب الا أن العرب تستعمله لمعان آخر كالماتبة والانكار والتعجب وتعظيم الامر والحث



تريد فقال وان رضى فقد لا ترضى الابنة قومي فأعرضي عليها فعرضت فقالت لا أمر لي معها  
 فزوجهامنه فتزايد له منها ولد فسماه عبد الله بن المبارك الذي طبق الآفاق بعلمه وزهده وكرمه وعلمه  
 روايته \* وقضية ابن المسيب في تزويجه ابنته من ابن ودعان بدرهمين بعد أن خطبها منه الخلفاء فنهى  
 منهم مشهورة (ع) والحديث يدل على أن إباحة النكاح بكل واحدة من هذه الأربع \* واختلاف  
 في مراعاة الكفاءة وما هي فالكفاءة هي التقارب في الصفات المعتبرة فيها رأيا في أي شيء تعتبر فقال  
 مالك إنما الكفاءة في الدين والمساوون بعضهم لبعض أ كفاء فالمولي كفؤ حتى للقرشية وعن عمر  
 وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين مثله \* وقال أبو حنيفة وغيره الكفاءة في الحسب  
 والمال فمنه أبي حنيفة قريش كلها أ كفاء لغيرهم من العرب وليس غيرهم من العرب بكسوفهم  
 والعرب غيرهم بعضهم لبعض أ كفاء وليس الموالى للعرب بكفاء ومن لهم من الموالى آباء في الاسلام  
 فبعضهم أ كفاء لبعض وليس من باشره العتق بكفؤ لمن له آباء في الاسلام \* وقال أحمد والثوري  
 يفرق بين المولى والعربية \* وقال الخطابي الكفاءة في قول الاكثر في أربعة الدين والحرية  
 والنسب والصناعة واعتبر بعضهم السلامة من العيوب واليسار والمراد بالكفاءة التقارب في هذه  
 الصفات بحيث يصدق عليها اسم تلك الصفات لا التساوي فيها \* قال الشافعي وليس نكاح غير الكفو  
 بمحرم وإنما الكفاءة حق للمرأة والولى فاذا تراضى الجميع بغير كفؤ جاز \* قلت \* الكفاءة وهي  
 التقارب في الاوصاف المعتبرة مطلوبة ثم اختلف فقيل من حق الولي وللزوجة وقيل للزوجة والنيب  
 دون الولي فلها اسقاطه وقيل حق لله تعالى فيمنع اسقاطها \* وقال بعض المؤثرين النيب فيها كالبر  
 لا تسقط باسقاطها \* واختلف في أي شيء تعتبر فقال ابن القاسم في الحال والمال \* المتعطى وابن فتوح  
 وبه الحكم \* ابن الماجشون فيهما وفي الدين وقيل في الحال وفي الدين وقيل في الدين فقط والقول  
 الخامس ذكره ابن مغيث في النسب فقط \* وفي نوازل ابن الحاج وعليقة الطرطوشي المعتبر في  
 الكفاءة ستة الدين والحرية والنسب واليسار والحرفة والسلامة من العيوب الأربع  
 وليس السلامة منها من الكفاءة إنما ذلك للمرأة \* ابن الحاجب واختلف في الجميع الا الاسلام  
 \* ابن عبد السلام الكفاءة حقيقة مركبة من الست فأما الدين فيحتمل أن يراد به الاسلام مع السلامة  
 من الفسق كان مثلها في الصلاح أو دونها ويحتمل أن يراد به الصلاح حتى لو كان دونها فيم تحصل  
 الكفاءة \* ابن بشير ولا خلاف أن فسق الجوارح مانع فإن زوجه الأب من فاسق فلها أولن قام  
 لها فسقه وكان بعض أشياخي يهرب من الفتوى بذلك لأنه يؤدي إلى فسح كثير من الأناكحة  
 \* ابن عبد السلام والاقرب التفصيل فإن كان يخشى أن يحلف بالطلاق ويحنث ثم ينأى  
 ويخشى عليها أن تتطبع بطباعه فسح والافلا \* ابن أبي زيد عن أصبغ أن زوجه الأب  
 من فاسق لا يؤمن عليها رده الامام وان رضى وأما الحرية فأجاز ابن القاسم في المدونة  
 نكاح العبد ومنعه غيره وقال للناس منا كح قد عرفت لهم وعرفوا لها واستعظم مالك في  
 المدونة أن يفرق بين عربية ومولى وتلايا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وقال  
 على الشيء وهو المراد لما تقدم من أنه اللائق فهو كفؤهم إذا رآه أو مقدا ما على الحرب قاتله الله ما أنجمه  
 يريدون بذلك ما يزيد في قوته وشجاعته وقيل هو دعاء حقيقة لتعديبة ذات الدين أي تربت بذلك ان  
 لم تفعل والأول أوجه وقال رجل للحسن ان لي ابنة أجبها وخطبها غير واحد فأتشير على قال زوجه  
 رجلا يتقى الله فان أحبها أكرمها وان أبغضها لم يطلقها \* ومبارك والد عبد الله بن المبارك أرسله سيده

المغيرة يفرق بينهما \* وأما النسب فقال ابن عبد السلام ان أريد به أن يكون الزوج معلوم النسب في حق من هي معلومة النسب فظاهر وان أريد به أن يستويافي الشرف فهو يعود إلى القدر ولا يصح أن يراد به كونهم من قبيلة واحدة \* قال ابن قنوح وليس الجهم بكفاء للعرب وليس العرب بكفاء لقريش ولا قريش لبني هاشم وبنو هاشم بنو المطلب شيء واحد لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك \* وأما القدر فقال ابن عبد السلام الظاهر أن مرادهم به مساواته لها في الشرف والجاء على أن رد الجاه إلى الحال أولى ويمكن أن يفسر الحال بما يرجع إلى حسن العشرة وطيب الخلق وقد يمكن أن يراد بالحال ما يرجع إلى صحة الجسم \* وأما الحال في المدونة إذا رضيت الثيب بكفو في دينه لافي الحال قال ما سمعت من مالك فيها شيئاً إلا قوله المسامون بعضهم لبعض اكفاء وفيها أيضاً أنت مطلقة إلى مالك فقالت ان لي ابنة موسرة مرغوب فيها وأصدقت كثيراً فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير لا شيء له ألى أن أتاكم فقال نعم لك في ذلك متكم \* ابن القاسم انكاحه إياها جائز عليها إلا أن يضرب فتمتنع ورويت لالك فقال ابن حبيب وسخون قول ابن القاسم خلاف وقيل وفاق وان قول مالك فممن تخاف منه أن يأكل مالها وابن القاسم فممن لا \* واستيفاء الكلام على ذلك يخص المتعرض للبدنة \* النخعي ان زوجها من فقير يضيع معه أو يتكسب من وجهه يعرفها ردنكاحه وان زوجها من ذي مال يذهب من قريب ولا حرفة النظر تركه وان زوجها من ذي كسب حرام أو كثير الخلف بالطلاق رد نكاحه ومن يرى به دون ثبوت تركه أولى وأما الكفاءة بالحرفة ففي نوازل ابن الحاج ذو الصناعة الدنيئة كالحائك والحجام والفران والحامى ليس بكفو لمن هو من أهل المرات والصناعة الجليلة كالبنابة والتجارة ونحو ذلك ويستحب للاب أن ينجنب ذا الشلل والاعمى وشبهه ويجب ترك ذى الجنام البين

### ﴿الترغيب في نكاح الابكار﴾

(قوله فقال يا جابر تزوجت قلت نعم) (ع) فيه سؤال الامام رعيته عن أموالهم وتفقد أحوالهم (قوله أبكرا) أي هل أتت زوجت بكرا (ع) فيه ترجيح زواج الابكار لاسيما للشباب ﴿قلت﴾ يعني

لصيانة الزمان ثم بعد مدة خرج سيده إلى الحائط وقال له اثني برماتة فأتاه فوجدها حاضة فأمره أن يأتي بأخرى فأتاه فوجدها كذلك فقال عجباً لك يا غلام لك في الحائط شهران ولم تعرف حلوه من حامته فقال له أنت انما قلت صن ولم تقل لي صن وكل فوالله لا أعرف حلوه من حامضه فلما رأى السيد من دينه ما رأى قال يا مبارك لي ابنة كما علمت وقد رغبت لي فيها الامراء وأنا الآن استشيرك فيها فقال يا سيدي لتعرف ان الناس فيها على ثلاثة فناس يرغبون في مصاهرة ذوى الحسب وهم العرب وناس في ذوى المال وهم أبناء زمانك وناس في ذوى الدين وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأحبابه فاختر لا بنتك أي الاقسام شئت فقال لا أختار الا ما كان عليه الصعابة وقد رأيت من دينك ما رأيت وأنا أحب أن أزوجه منك فقال يا سيدي أو نهزأى فقال والله شلى لا يهزأ ولكن قم بنا نستشير في هذا الامر فدخل سيده على أم الابنة فعرضها بما رأى وما عزم عليه فقالت أنت وما رأيت فقال وان رضيت فقد لا ترضاه الابنة قومي فأعرضي عليها فعرضت عليها فقالت لا أمر لي معكافز وجهه منه فترادله منها ولد فسماه عبد الله بن المبارك الذي طبق الآفاق بفضلته وزهده وكرمه وعلمه ورايته وقضية ابن المسيب في تزويجه ابنته من ابن ودعان بدرهمين بعد ان خطبها منه الخلفاء فنعها منهم مشهوره (قوله أبكرا أم ثيبا) (ب) قال الغزالي من فوائد نكاح البكر انها تحب الزوج لتألفه

\* وحدثننا محمد بن عبد الله ابن عمر ثنا أبي ثنا عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء أخبرني جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا جابر تزوجت قلت نعم قال أبكرا أم ثيب قلت ثيب قال فهلا بكرا تلتاعها قالت يا رسول الله ان لي أخوات فخشيت أن تدخل بيني وبينهن قال فذاك اذا ان المرأة تنكح على دينها ومالها وجالها فليكن بذات الدين تربت يداك \* حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبه عن محارب عن جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت قلت نعم قال أبكرا أم ثيبا قلت

أن الترجيع في جنبه الشاب أفوى في جنبه غيره من الكهول والشيوخ ومطلق الترجيع باق في  
 حتمهم وهو ظاهر عموم حديث عليهم السلام بآبكار وفي غالب ظني أن الشيخ حمل الترجيع في غير الشيخ  
 وتقدم حديث عرض عثمان على ابن مسعود أن يزوجه بكرا والظاهر أن ابن مسعود لم يكن في سن  
 الشبيبة ولا قريبا منها وتقدم أيضا في الكلام على حديث النظر إلى المخطوبة قضية عمر في تزوجه  
 أم كلثوم بنت علي وما قالت له \* وفي الصفوة عن سويد بن غفلة أنه تزوج بكرا وهو ابن مائة  
 وست عشرة سنة وسو يد هذا من الطبقة الأولى من التابعين رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 ووصل إلى المدينة وقد قبض صلى الله عليه وسلم فصحب الخلفاء الأربعة وكان يقول أنا أصغر من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان إذا قيل له أعطى فلان وولى فلان يقول حسبي كسرتني  
 وملحى وكان يقول إن الملائكة تمشي أمام الجنائز تقول ماذا قدم ويقول الناس ماتك وفيها أيضا  
 عن زر بن حبیش أنه اختطب بكرا وهو ابن مائة وعشرين سنة وزر هو أيضا من الطبقة الأولى  
 من التابعين يروي عن عمر وعلي وغيرهما من أكابر الصحابة قال عاصم بن أبي النجود أدركت  
 أقواما يتخذون الليل حلامهم زر بن حبیش وكتب إلى عبد الملك كتابا يعظه وكتب في آخره  
 ولا يطمعك يا أمير المؤمنين في طول الحياة ما ينظر من صحة بدنك وأنت لعالم بنفسك واذكر  
 ماتكم به الأولون

إذا الرجال ولدت أولادها \* وبلت من كبر أجسادها

وجعلت أسقامها تعادها \* تلك زروع قد دنا حصادها

فلما قرأ عبد الملك الكتاب بكى حتى ابتل طرف ثوبه وقال لقد صدق ولو كتب الينا بغير هذا كان  
 أرفق قال الغزالي ومن فوائد نكاح البكر أنها تحب الزوج الأول لتألفه فان الطباع مجبولة على الانس  
 بآول مألوف بخلاف الثيب التي مارست الرجال فانه لا ترضى بعض الصفات التي تخالف ما ألفت من  
 الأول فتبغضه انتهى وفي بعض الكتب أنه كان رجل وفي ظني أنه كان من بني إسرائيل لقي من النساء  
 شرافا قسم أن لا يتزوج حتى يشاور مائة فشاو وتسعة وتسعين فخرج بملته من رجل يكمل به المائة  
 وأضره أنه يشاور أول لاق له فلقى رجلا را كبا على قصبة ملطخ الرأس بطين والصبيان محذقون به

فان الطباع مجبولة على الانس بآول مألوف بخلاف الثيب التي مارست الرجال فانه لا ترضى بعض  
 الصفات التي تخالف ما ألفت من الزوج الأول فتبغضه انتهى \* وحكى ان رجلا أقسم أن لا يتزوج  
 حتى يشاور مائة فشاو وتسعة وتسعين فخرج بملته من رجل يكمل به المائة وأضره أنه يشاور أول لاق  
 له فلقى رجلا را كبا على قصبة ملطخ الرأس بالطين والصبيان محذقون به فوقف مع الصبيان فقال له  
 تع للابري محك فرسى فانتظر حتى تفرق الصبيان عنه فقال له أصاحك الله أسألك عن مسئلة فقال له  
 ولا تطل وسل عما يعنيك واترك ما لا يعنيك فقال اني رجل لقيت من النساء شرافا قسمت أن لا أتزوج  
 حتى أشاور مائة فشاو وتسعة وتسعين وأحببت تكملة المائة بك فقال لتعرف ان النساء ثلاث  
 واحدة لك واحدة عليك واحدة لالك ولا عليك فأما التي لك فالبكر التي لم تر غيرك ان رأت خيرا  
 حمدت الله تعالى وان رأت شرا قالت هكذا الرجال أجمع وأما التي عليك فذات الولد من غيرك وأما  
 التي لالك ولا عليك فالثيب فانه ان رأت خيرا قالت هكذا يجمل بي وان رأت شرا حنت إلى الأول  
 فقال لقد رأيت من علمك ما رأيت فبالله عرفني بحالك هذا وما أفضى بك إليه فقال ألم نشترط عليك أن  
 لا تسئل عما لا يعنيك فأخ عليه في السؤال فقال اني رجل طلبت للقضاء فامتنعت فلما خفت الجبر عليه

فوقف مع الصبيان فقال له تنح لئلا يرمحك فربى فانتظر حتى تفرق الصبيان عنه فقال له أصلحك الله أسألك عن مسألة فقال سل ولا تطل وسل عما يعينك واترك ما لا يعينك فقال انى رجل لقيت من النساء شرا فأقسمت أن لا أتزوج حتى أشاء ومائة فشاورت تسعة وتسعين وأحببت تكملة المائة بك فقال لتعرف أن النساء ثلاث واحدة لك واحدة عليك واحدة لالك ولا عليك فأما لتي لك فالبكر التي لم تر غيرك ان رأت خيرا حجت الله وان رأت شرا قالت هكذا الرجال أجمع وأما التي عليك فذات الولد من غيرك وأما التي لالك ولا عليك فالثيب فانها ان رأت خيرا قالت هكذا يجمل بي وان رأت شرا حنت الى الاول فقال لقد رأيت من علمك ما رأيت فبالله عرفنى بحالك هذا وما أفضى بك اليه فقال آثم نشترط عليك أن لا تسئل عما لا يعينك فأخ عليه في السؤال فقال انى رجل طلبت للقضاء فامتنعت فاما خفت الجبر عليه تعاطيت ماترى **(قول في الآخر فإين أنت من العذارى)** قلت \* واحدا العذارى عذراء وليست بمراذفة للبكر لان العذراء هي التي لها ما يفتض والبكر هي التي لم تر الرجل كانت عذرتها باقية أو سقطت بقفزة أو سقوط من سلم أو غير ذلك فالعذراء على هذا أخص فكل عذراء بكر دون عكس وان دقت النظر قلت بينهما عموم من وجه والذات بينهما عموم من وجه هما الامران يشتركان في الصدق على صورة وتنفرد كل واحدة منهما بالصدق على صورة لا يصدق عليها الآخر كالاسنان والابيض فاهما يشتركان في الصدق على زيد الابيض وينفرد الانسان بالصدق في عمرو الاسود وينفرد الابيض بالصدق على العاج وكذلك العذراء والبكر في مسئلتنا يشتركان في الصدق فحين لم تر الرجل وعذرتها باقية وتنفرد البكر بالصدق فحين لم تر الرجل وسقطت عذرتها بقفزة ونحوها وتنفرد العذراء فحين طالت اقامتها مع الزوج وطلعت دون ميسر واذا كانت البكر أعم من أن تكون عذرتها باقية أو سقطت بقفزة ونحوها فينبغي اللاب اذا اتفق ذلك فيها أن يكتب بذلك رسما ليدفع عنها الغضاضة اللاحقه لها في المستقبل فيقول ذكر لشهيديه فلان انه اتفق لابنته البكر في حجره انها سقطت من سلم فسقطت عذرتها الى آخر الرسم واذا كتب صداقها فيقول وعقد نكاحها منه بذلك والدها المذكور وهي بكر في حجره ولا يكتب عذراء ولا يدع كتب عذراء في غير ذلك فانه اذا كتب عذراء ثم وجدها ثيبا كان له في ذلك مقال بخلاف ما لو كتب بكر اثم وجدها ثيبا لان البكر أعم مما تقدم **(قول ولعابها)** قلت \* تقدم ما في لعابها من الروايتين وما يشهد لكل واحدة منهما ويشهد لانه من اللعاب بالضم حديث عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها وأنتى أرحاما وأرضى باليسير لان الصحيح في تفسير أعذب أفواها أنه كناية عما يحويه الفهم من الريق ويقال للخمر والريق الاعذبان وأصل العذب الماء الطيب وقيل انه كناية عن كونها أعذب ألفاظا وأقل فحشا مع زوجها لبقاء الحياء عليها اذ لم تغالط زوجها قبل له بخلاف الثيب فانها مارس الرجل \* فان قلت اذا كان أعذب أفواها معناه أعذب ألفاظا فلم عدل عنه \* قلت \* تقر في علم البيان ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة

ثيبا قال فإين أنت من  
العذارى ولعابها قال شعبة  
قد كثره لعمر وبن دينار  
فقال قد سمعته من جابر

تعاطيت ماترى **(قول فإين أنت من العذارى)** جمع عذراء وهي غير مرادفة للبكر لان العذراء هي التي لها ما يفتض والبكر هي التي لم تر الرجل كانت عذرتها باقية أم لا وتنفرد البكر بالصدق فحين لم تر الرجل وقد سقطت عذرتها بقفزة ونحوها وتنفرد العذراء فحين طالت اقامتها مع الزوج وطلعت قبل الميسر ويحتمل أن تكون البكر أعم مطلقا وتكون هي التي لم يبطأها رجل **(قول ولعابها)** تقدم الكلام في ضبطه \* ابن العربي ما أحسن الهدى الشرعى وأقبح النسك الاعجمى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فإين أنت من العذارى ولعابها يحض على اللعب مع الابكار وأراد الجاهلون نسك

وتلاعيك \* حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع الزهراني قال يحيى أخبرنا جابر بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن عبد الله هلك وترك تسع بنات أو قال سبع بنات فترجعت امرأتها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا جابر تزوجت قال قلت نعم قال فبكر أم ثيب قال قلت بل ثيب يا رسول الله قال فهل جارية تلاعها وتلاعك أو قال تضاحكها وتضاحكك قال قالت له إن عبد الله هلك وترك تسع بنات أو سبعاً وإنى كرهت أن أتبن أرواحهن بمثلهن فأحببت أن أجيء بأمرأتهم تقوم عليهن وتصلهن قال فقال لي بارك الله لك أو قال لي خيراً وفي رواية أبي الربيع تلاعها وتلاعك وتضاحكها وتضاحكك \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان عن عمرو بن جابر بن عبد الله قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكحت يا جابر وساق الحديث إلى قوله امرأة تقوم عليهن وتصلهن قال أصبت ولم يذكر ما بعده \* حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فلما أقبلنا تعجلت علي بعير لي قطوف

وهي هنا كذلك فأنها تفيد أنها الذبذبة التي حست الطق ولو صرح بالحقيقة لم يقد ذلك ومعنى أنتى أرحاماً كثر أولاد يقال للمرأة السكينة الولد ناتي وقانت أرضى باليسير لانهم تعود من الأزواج فيما مضى ما تستقل به ما تجده في المستقبل وعلى أنه من اللعب يشهد له ما تقدم للقاضي وهو كتابة عن كمال الألفه كما تقدم للغزالي \* ابن العربي ما أحسن الهدى الشرعى وأقبح النسك لأعجمى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فأين أنت من العذراء ولما بها يحض على اللعب مع الابكار وأراد الجاهلون نسك عيسى عليه السلام أما وحق الحق لولا فساد الزمان لحكمت بتعريم ذلك الفعل لئلا يفسد عيسى في العزلة عن الخلق والترهب للحق وعن ابن عباس قلت لعائشة ولم يزوج بكرا غيرك قالت قلت يا رسول الله لو نزلت وأدافيه شجرة أكل منها وشجرة لم يؤكل منها في أيهما كنت ترجع بعيرك قال في التي لم يؤكل منها نعى أنه لم يزوج بكرا غيرها (قوله تلاعها وتلاعك) (م) يحتمل أنه من اللاماب بضم اللام وهو الرقيق ويدل عليه ما في الآخر من قوله فأين أنت من العذراء ولعابها فانه في البضارى من رواية المستمل بالضم (ع) إنما حله الاكثر على أنه من اللعب بدليل قوله في الرواية الأخرى تضاحكها وتضاحكك وفي رواية أبي عبيد تداعبها وتداعبك والرواية في لعابها الآتى إنما هي بالكسر صدر لعابا كقاتل قتالا \* قلت \* يبعد أنهما من اللعاب بالضم لان تلاعها مأخوذة من الجانبيين والبكر لا ترغب في رقيق الرجل وترغب في ضاحكته ومن حيث أنه خرج مخرج التعليل لترجى نكاح البكر فكل من التعليلين صالح (قوله ان عبد الله هلك) (ط) قتل يوم أحد اختلفت عليه أسياف المسلمين يظنون أنه كافراً وجابر يقول أبى أبى فلم يسمعه حتى استشهد فصدق جابر بدينته على المسلمين (ع) وفي تصويبه صلى الله عليه وسلم اعتذاره ترجع مصالح لنفس والاولاد على لذات الدنيا وشهواتها وفيه ما يلزم المرأة من القيام بمصالح زوجها وماتدب اليه من برأهله (قوله في الآخر أقبلنا) (ع) كذا الرواية بالهمز والوجه قملنا ثلاثيا وهذه الرواية تحتمل ان اللام مفتوحة أى أقبلنا النبي صلى الله عليه وسلم لانه يقال قفل الجيش أى رجع وأقبله الأمير ويحتمل أنها ساكنة أى أقفل بعضنا بعضاً ورواه ابن سفيان أقبلنا بالياء الموحدة من تحت من الاقبال (قوله قطوف) (م) القطوف الذي يقارب الخطوف في سرعته \* الثعالبي اذا كان الفرس يمشى وثبافه وقطوف وان كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو شبوب وان كان يلتوى برا كبه حتى يسقط عنه فهو قوص وان كان مانعاً ظهره فهو شوموس (ط) وقال أبو زيد القطوف هو بطيء المشى المتقارب الخطا عيسى عليه السلام أما وحق الحق لولا فساد الزمان لحكمت بتعريم ذلك الفعل لكن هذا زمان عيسى عليه السلام في العزلة عن الخلق والترهب للحق (قوله تلاعها وتلاعك) (م) يحتمل أنه من اللاماب بضم اللام وهو الرقيق ويدل عليه في الآخر من قوله فأين أنت من العذراء ولعابها فانه في البضارى من رواية المستمل بالضم (ع) إنما حله الاكثر على أنه اللعب بدليل قوله في الرواية الأخرى تضاحكها وتضاحكك وفي رواية أبي عبيد تداعبها وتداعبك والرواية في لعابها الآتى إنما هي بالكسر صدر لعابا كقاتل قتالا (قوله ان عبد الله هلك) (ط) قد بينا أن أحد اختلفت عليه أسياف المسلمين يظنون أنه الكفار وجابر يقول أبى أبى فلم يسمعه حتى استشهد فصدق جابر بدينته على المسلمين (قوله فلما أقبلنا) (ح) هكذا هو في نسخ بلادنا بالياء وكذا نقله القاضي عن رواية سفيان عن مسلم قال وفي رواية ابن ماعان أقبلنا بالياء قال ووجه الكلام قملنا أى رجعنا قال ويصح أقبلنا بفتح اللام أى أقبلنا النبي صلى الله عليه وسلم وأقبلنا بضم الهمزة مبنيًا للمفعول (قوله قطوف)

فلحقني راكب خاطي فخص بعيري بعزّة كانت معه فانطلق بعيري كأجود ما كنت راه من الابل فالتفت فادا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يجعلك يا جابر قلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس فقال أبكر تزوجتها أم نيبا قال قلت بل نيبا قال هلا جارية تلاعها وتلاعبك قال فلما قد منّا المدينة ذهبنا لدخل فقال أهـ لو احتي ندخل ليلا أى عشاء كى تمتشط الشعثة وتخصد المغيبة قال وقال اذا قدمت فالكيس الكيس \* حدثنا ( ٩٨ ) محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب يعنى ابن عبد المجيد

الثقفي ثنا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة بأطابى جلى فأتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى يا جابر قلت نعم قال ما شأنك قلت أبطابى جلى وأعياف قلعت فزل فحجنه بمحجنه ثم قال اركب فركبت فلقد رأيتى أركفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتر وحت فقلت نعم فقال أبكرا أم نيبا قلت بل نيب قال فهلا جارية تلاعها وتلاعبك قلت ان لى أخوات فأحببت أن تزوج امرأة تجمعهمهن وتمشطهن وتقوم عليهن قال أمانك فادم فاذا قدمت فالكيس الكيس ثم قال أتبيع جملك قلت نعم فاشتره منى بأوقية ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدمت بالغداة فبغت المسجد فوجدته على باب المسجد فقال الآن حين قدمت قلت نعم قال فدع جملك وادخل فصل ركعتين قال فدخلت فصليت ثم رجعت فأمر بلالا أن يزن لى أوقية فوزن لى بلال فارجح فى الميزان قال فانطلقت فلما وليت قال ادع لى جابرا فدعيت فقلت الآن يرد على الجمل ولم يكن شئ أبغض الى منه فقال خذ جملك ولك ثمنه \* حدثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا المعتمر قال سمعت أبى ثنا أبو نصره عن جابر بن عبد الله قال كنا فى مسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على ناضع انما هو فى أخريات الناس قال فضر به رسول

( قوله بعزّة ) ( م ) قال أبو عبيد العزّة مثل نصف الرح وأكثر بشئ فيها زج مثل زج لرح \* لثا لى فان طالت شئ ففى نيزك ومطر د فان زاد طولها وفيها سنا ففى آله وحر به ( قوله فى الأحر كى تمتشط الشعثة ) أى حتى تتزين لزوحها بمشط الشعر وتطيف البدن بالاستعداد والشعثة المنتفشة الشعر من شعث اذا انتفش ( ط ) الشعثة المتغيرة الحال والهيئة والمرأة فى غيبة الرجل قليلة المبالاة بنفسها فاذا قدم وراها فى تلك الحال زهد فيها ( م ) والاستعداد استعداد من الحديد يعنى الاستعداد به والمغيبة من غاب عنها زوجها يقال أغابت المرأة اذا غاب عنها زوجها ففى مغيبة بالماء وأشهدت اذا حضر زوجها ففى مشهد دون هاء ( ع ) وقول الداودى توفير المرأة ذلك منها دليل عفتها فان أشار بذلك الى انه سنة فليس شئ ولا أصل له من الحديث وانما الحديث اشارة الى ما جرت عادتهم وفيه المحض على كرام الاخلاق والندب الى ما يوجب الالفة ودوام الصلة لان الاستعداد والمطر وق لى لا مظنة أن يطلع الرجل على ما يوجب زهده فيها أو مهمل حتى يدخل لى لا يسبق اليها الخبر فستعد ولا يعارض هذا النهى عن الطروق لى لا بل هو موافق له لان معنى ذلك ان لم يسبق الخبر خوف الاستعداد وقد جاء هذا مينا فى الجهاد اذ قال كان لا يطر قهم لى لا وكان يأثمهم غدوا وعشيا ( قوله اذا قدمت فالكيس الكيس ) ( م ) قال ابن الاعرابى الكيس الجماع وهو أيضا لعقل جعل طلب الولد عقلا ومنه حديث أى المؤمنين اكيس أى عقل \* قلت \* يريد ان المحض على الجماع انما هو طلب الولد وكان طلب الولد عقلا لما عسى أن ينتفع به الأب فى دنياه وأخراه ومنه الحديث او ولد صالح يدعوله ( قوله فى الآخر فحجنه بمحجنه ) ( ع ) أى فخصه والمحجن عصافها أقميق يلتقط به الراكب الشئ من الارض ويلوى بها عنق الشاة وتحبس اذا نذت ( قوله فصل ركعتين ) ( ع )

أى بطىء لسير ( قوله بعزّة ) بفتح النون ( ع ) قال أبو عبيد العزّة مثل نصف الرح وأكثر بشئ فيها زج مثل زج لرح ( قوله كى تمتشط الشعثة ) أى تتزين بمشط الشعر والشعثة المنتفشة الشعر ( قوله وتخصد المغيبة ) بضم الميم وكسر الغين يقال أغابت المرأة اذا غاب عنها زوجها والاستعداد استعداد الحديد فى خلق شعر العانة وهذا ارشاد منه صلى الله عليه وسلم الى ما يقتضى دوام الالفة والمجبة بين الزوجين ( قوله فاذا قدمت فالكيس الكيس ) منصوبين على الاغراء \* ابن الاعرابى الكيس الجماع وهو أيضا الفعل جعل لطلب الولد عقلا وحضه على الجماع لاجل طلب الولد لما عسى أن ينتفع به فى دنياه وأخراه لحديث أو ولد صالح يدعوله وقيل حضه على الكيس وهو التعرّض أن تحمله الشهوة على الوطء فى الحيض ونحوه ( قوله فحجنه بمحجنه ) أى فخصه والمحجن بكسر الميم عصى فيها تعقيف يلقط به الراكب الشئ من الارض ويلوى بها عنق الشاة ويحبس اذا نذت ( قوله فى أخريات الناس ) بضم الهمزة وقع الراء ( قوله

رجعت فأمر بلالا أن يزن لى أوقية فوزن لى بلال فارجح فى الميزان قال فانطلقت فلما وليت قال ادع لى جابرا فدعيت فقلت الآن يرد على الجمل ولم يكن شئ أبغض الى منه فقال خذ جملك ولك ثمنه \* حدثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا المعتمر قال سمعت أبى ثنا أبو نصره عن جابر بن عبد الله قال كنا فى مسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على ناضع انما هو فى أخريات الناس قال فضر به رسول

الله صلى الله عليه وسلم أرقال فحسبه أراه قال بشئ كان . قال فجعل بعد ذلك بتقديم الناس ينار عنى حتى انى لا كفه قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعني بكذا وكذا والله يفقر لك قال قلت هولك يابى الله قال أتبعني بكذا وكذا والله يفقر لك قال قلت هولك قال وقال لى أتزو حث بعد أيلك قلت نعم قال نيبأم بكر قال قلت نيبأ قال فهلاترو حث بكرأ نضا حكك و نضا حكها وتلاعبك وتلاعها قال أبو نضرة فكانت كلة يقولها المسلمون افعل كذا وكذا والله يفقر لك \* حدثني محمد بن عبد الله بن غير الهمداني ثنا عبد الله بن يزيد ثنا حيوة أخبرني شرحبيل بن ( ٩٩ ) شريك انه سمع أن عبد الرحمن الحبلى يحدث عن

عبد الله بن عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة \* وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب ثنى ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة كالضلع اذا ذهب تقويمها كسرتها وان تركتها استقتت بها وفيها عوج \* وحدثني زهير بن حرب وعبد بن حميد كلاهما عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابن أخى الزهرى عن عمه بهذا الاسناد مثله سواء \* حدثنا عمرو الباقدا بن أبي عمرو واللفظ لابن أبي عمر قال ثنا عفان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة خلقت من ضلع لن تستقيم لك على طريقة فان استقتت بها استقتت بها وفيها عوج

هى سنة العادم من سفر وتقدم فى الصلاة ( قوله فى الآخر الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة ) \* قلت \* المتاع ما يستمتع به من متاع الدنيا قليلاً وكثيراً ولا يبعد أنه إشارة الى أن متاع الدنيا حقيرة لا يؤبى بها ولذلك لما ذكر الله سبحانه أصناف متاعاتها فى قوله تعالى زين للناس الآية قال بعد ذلك والله عنده حسن المآب وخص منها المرأة وقيد بها بالصلاح ليؤذن بانها خير متاعها اذا لم تكن بتلك الصفة وفى حديث أسامة ماتر كت بعدى فتنة أضمر على الرجال من النساء \* الغزالي بلغ ابن المسيب من العمر ثمانين سنة وذهبت إحدى عينيه ولم يرمذأر بعين سنة الامن داره الى المسجد وكان يقول لا أخاف على نفسى ما أخاف عليها من النساء وقوله فى ذلك الحديث أضمر من النساء يتناول الزوجة مع زوجها فانها اذا لم يمنعها الصلاح كانت عين المفسدة فلا تأمر زوجها ولا تتحشاه الا على شر وأقل ذلك أن ترغبه فى الدنيا حتى يهلك فيها وأى شر أضمر من ذلك فالحديث من معنى ما تقدم فافظرب ذات الدين تربت يدك وحديث تخير والطفكم وحديث اياكم وخضراء الدمن قيل وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء فى منبت السوء \* أساء بعض ولد أبى الاسود الدؤلى اليه فقال يابى لم تسمى الى وقد أحسنت اليك من قبل أن تخلق فقال يا بئيت وكيف أحسنت الى قبل أن أخلق فأشدد

فأول احسانى اليك تخيرى \* لما جدة الاعراق باد عقافها

( قوله فى الآخر خلقت من ضلع ) ( ط ) هذا يؤيد ما ذكره المفسرون من أنها خلقت من آخر

الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة ) متاع ما يستمتع به من متاع الدنيا قليلاً وكثيراً ( ب ) ولا يبعد أنه إشارة الى أن متاع الدنيا حقيرة لا يؤبى بها وقيد المرأة بالصلاح ليؤذن انها شر متاعها اذا لم تكن بتلك الصفة وفى حديث أسامة ماتر كت بعدى فتنة أضمر على الرجال من النساء \* الغزالي بلغ ابن المسيب من العمر ثمانين سنة وذهبت إحدى عينيه ولم يرمذأر بعين سنة الامن داره الى المسجد وكان يقول لا أخاف على نفسى ما أخاف عليها من النساء وقوله فى ذلك الحديث أضمر من النساء يتناول الزوجة مع زوجها فانها اذا لم يمنعها الصلاح كانت عين المفسدة فلا تأمن زوجها ولا تتحشاه الا على شر وأقل ذلك أن ترغبه فى الدنيا حتى يهلك فيها وأى شئ أضمر من ذلك والحديث من معنى ما تقدم فافظرب ذات الدين تربت يدك وحديث تخير والطفكم وحديث اياكم وخضراء الدمن ( قوله خلقت من ضلع ) ( ط ) أى أنخرجت كما تخرج الفحلة من النواة ويحتمل انه تمثيل أى مثل ضلع \* اختلف متى خلقت من ضلع آدم قيل قبل دخوله الجنة وقيل فى الجنة \* ابن عباس وسميت حواء بالمد لانها أم كل حى وقيل انها ولدت لآدم أربعين ولداً فى عشرين بطناً فى كل بطن ذكر وأنثى

وان ذهبت تقويمها كسرتها وكسرها طلاقها \* وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا حسين بن على عن زائدة عن ميسرة عن أبى حازم عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فاشهد أمراً فليتكلم بخيراً وليسكت واستوصوا بالنساء فان المرأة خلقت من ضلع وان أعوج شئ فى الضلع أعلاه ان ذهبت تقويمه كسرته وان تركته لم ينزل أعوج

اضلاع آدم عليه السلام وهي القصيراء ومعنى خلقت أى أخرجت كما تخرج النخلة من النواة ويحتمل أنه تمثيل أى مثل ضلع ففى كالضلع ويشهد له قوله لن تستقيم لك على طريقة فان استقمعت بها استقمعت وبها عوج وان ذهبت تقيها كسرتها وكسرها طلاقها والعوج بفتح العين فى الاجسام وبكسرها فى المعانى (د) اختلف متى خلقت من ضلع آدم عليه الصلاة والسلام قيل قبل دخوله الجنة وقيل فى الجنة \* ابن عباس وسعيت حواء لانها لم كل حى وقيل انها ولدت لآدم أربعين ولدا فى عشرين بطنا فى كل بطن ذكر وأنثى ﴿قلت﴾ قال تعالى لما أسكن الله آدم الجنة كان يمشى فيها وحشالم يكن من يؤانسه فأتى الله عليه النوم فنام فأخذ القصيراء من أضلاعه دون أن يجد آدم ألم ذلك فخلق منها حواء ثم البهاوزينها بانواع الزينة وأجلسها عند رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأله الملائكة عنها ليمتنعوا علمه فعرّفهم باسمها وبما خلقت له ﴿قوله فى الآخر استوصوا بالنساء خيرا﴾ الاستيضاء قبول الوصية فالمعنى أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فبهن فانهن خلقن من ضلع أعوج فلا يتأتى الانتفاع بهن الابداراتهن ويجوز أن يكون من الخطاب العام أى ليوص بعصمكم بعضا بهن ويحتمل أن تكون السين للطلب مبالغة أى اطلبوا الوصية من أنفسكم فى حقهن ﴿قوله لا يفرك مؤمن مؤمنة﴾ (ع) هو خبر لانهى أى لا يبغيض الرجل بغضا تاما ويعنى أن بغض الرجال للنساء بخلاف بغض النساء للرجال الأتراء كيف قال ن كره منها خلقا رضى منها آخر واستعمال لمرثى فى الرجال مجاز وانما هو حقيقة فى النساء كما قال فى الحديث المعروف حسننا فلا تترك معناه لا تبغض ﴿قلت﴾ الفرق بكسر الفاء هو بغض أحد الزوجين الآخر قيل فهو نفي فى معنى النهى أى لا ينبغي للرجل أن يبغضها اذا رأى منها ما يكره لانه ان كره منها خلقا رضى منها آخر فيقابل هذا بذلك ﴿قوله لولا حواء لم تكن أنثى زوجها﴾ (ع) لانها مهن وأشبهن بالولادة وزرع العرق فيما جرى لها فى قصة لشجرة مع ابليس فانه أغواها قبل آدم (ب) قال الثمالى لما أسكن الله آدم الجنة كان يمشى فيها وحشالم يكن من يؤانسه فأتى الله تعالى عليه النوم فنام فأخذ القصيراء من أضلاعه دون أن يجد ذلك ألم فخلق منها حواء ثم البهاوزينها بانواع الزينة وأجلسها عند رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأله الملائكة عنها ليمتنعوا علمه فعرّفهم باسمها وبما خلقت له ﴿قوله وبها عوج﴾ بفتح العين فى الاجسام وبكسرها فى المعانى ﴿قوله استوصوا بالنساء خيرا﴾ (ب) الاستيضاء قبول الوصية فالمعنى أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فبهن فانهن خلقن من ضلع أعوج لا يتأتى الانتفاع بهن الابداراتهن ويحتمل أن يكون من الخطاب العام أى ليوص بعصمكم بعضا بهن ويحتمل أن يكون السين للطلب مبالغة أى اطلبوا الوصية من أنفسكم فى حقهن ﴿قلت﴾ قال الطيبى ونظيره قوله تعالى وكانا من قبل يستفتحون على الذين كفروا ﴿الكشاف السين للمبالغة أى يستلون أنفسهم الفتح عليهم كالسين فى استعجب ويجوز أن يكون من الخطاب العام أى يستوصى بعصمكم من بعض فى حق النساء ﴿قوله لم يفرك مؤمن مؤمنة﴾ بفتح الباء والراء بينهما فاء أى لم يبغيض (ج) قال أهل اللغة فرق بكسر الراء البغض (ب) الفرق بكسر الفاء بغض أحد الزوجين الآخر قيل وهو نفي فى معنى النهى أى لا ينبغي للرجل أن يبغضها اذا رأى منها ما يكره ان كره منها خلقا رضى منها آخر فيقال هذا بذلك انتهى ﴿قلت﴾ وحله القاضى على أنه خبر فى المعنى أيضا أى لا يقع منه بغض تام لها قال وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم (ح) وهو ضعيف أو غلط بل الصواب انه نهى على ما سبق ﴿قوله لولا حواء لم تكن أنثى زوجها﴾ لانه زين لها كل الشجرة قبل

استوصوا بالنساء خيرا \* وحدثنى ابراهيم بن موسى الرازى ثنا عيسى يعنى ابن يونس ثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمران ابن أبى أنس عن عمر بن الحكم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى منها آخر أو قال غيره \* وحدثنى محمد بن مثنى ثنا أبو عاصم ثنا عبد الحميد بن جعفر ثنا عمران بن أبى أنس عن عمر بن الحكم عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله \* حدثنا هرون بن معروف ثنا به عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا يونس مولى أبى هريرة حدثه عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر \* وحدثنى محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثامه عمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كثر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله



حتى أكلت من الشجرة ثم أنت آدم فزيت له ذلك وحلته على أن أكل ﴿قلت﴾ قيل تزيينها له ذلك خيانة له وسنت هذه السنة ولولا أنها سنها لما سلكتها أنتي مع زوجها (قوله) ولولا بنو اسرائيل لم يخبز الطعام ولم يختر اللحم (ع) لما أنزل الله سبحانه المن والسوى على بنى اسرائيل فسكان يسقط عليهم في مجالسهم كالمج من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيؤخذ منه كل يوم ما يغني ذلك اليوم الى يوم الجمعة فيأخذون منه الجمعة والسبت الى أن تصدوا الى أكثر من ذلك وادخروه ففسد فكان ادخارهم فسادا عليهم وعلى غيرهم ﴿قلت﴾ المعنى أن لولا ان بنى اسرائيل الذين سنوا ادخارهم اللحم حتى خزنوا ادخروا حتى يخزن (م) يخزن معنا تغير وأنتن وفي النون منه القح والكسر والمصدر خزنوا وخزنوا وثلثه خزن الطعام يخزن خزنوا وخزن وقال طرفة  
نحن لا يخبز فينا لحنا \* انما يخبز اللحم المدخر  
وروى انما يخبز اللحم المدخر

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

(د) هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلق البلاد أى تركها ﴿قلت﴾ وأما الطلاق في العرف فقيل هو صفة حكيمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه بوجبه تكرره للحرمرتين وللعمدة حرمتها عليه قبل زوج وانما قال بوجبه تكرره مرتين لانه رسم الطلاق الواقع لا الطلاق الكلبي اذ لو رسم الكلبي لما لم يوجب وقوعه ثلاثا للحرمرتين للعبد \* وأما حكم الطلاق فقسمة اللغمة الى الوجوب والنسب والاحقة والكراهة وزاد ابن شير الحرة \* اللغمة فيجب اذا فسد ما بينهما ولا يكاد يسلم له دينه معها \* ويندب اذا كانت غير صينة الا أن تتعلق بها نفسه لقوله للذي قال ان زوجته لا ترد يد لامس طلقها قال اني أحبها قال امسكها ولا يأمن أن يلحق به غير ولده \* ويباح ان كانت لا تنفي بحقه \* ويكره ان كان كل منهما مؤديا لحق صاحبه لحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق \* ابن شريح \* ويحرم ان خيف من وقوعه ارتكاب كبيرة مثل أن يكون لأحدهما بآخرة علة فاذا فارقها خاف ارتكاب الزنا قال ويندب ان وقع بينهما من الكراهة مالا تحسن معه الصحبة وتقدم للغمة أنه جعل هذا مباحا والظاهر فيه النسب (ع) \* وقال الخطابي ليس الطلاق بمكره لان الله سبحانه أباحه وفعله صلى الله عليه وسلم قال وحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق هو محمول على سوء العشرة لا على الطلاق ﴿قلت﴾ الاظهر أن الطلاق جائز في الاصل كما أشار اليه الخطابي ومع أنه جائز فهو مرجوح لحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق والمرجوحية لا تنافي الجواز والقرآن دل على الجواز والسنة والحديث بين المرجوحية فاذا لم ينأ الجواز لا يحتاج في الحديث الى تكلف تأويل وعلى احتياجه الى ذلك فتأوله الخطابي كما ذكر وتأوله الشيخ على أن معناه أقرب الحلال

آدم عليه السلام فاكلت منها ثم زينت له ذلك وحلته على ان اكل (قوله) لم يخبز الطعام ولم يختر اللحم بفتح الباء والنون من خبز بفتح النون وكسرها اي تغير وأنتن (ح) قال العلماء معناه ان بنى اسرائيل لما أنزل عليهم المن والسوى نهقوا عن ادخارهم فادخروا ففسدوا وأنتن واسفر من ذلك الوقت

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

(ش) هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال (ب) وأما في الاصطلاح فقيل هو صفة حكيمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه بوجبه تكرره للحرمرتين وللعمدة حرمتها عليه قبل زوج وانما قال موجبا

عليه وسلم لولا بنو اسرائيل لم يخبز الطعام ولم يختر اللحم ولولا حواء لم تخزن

الى البغض الطلاق فيكون ضده وهو عدم لطلاق أبعد من البغض فيكون أحل من الطلاق  
 ﴿فان قلت﴾ لان لم الرجوعية لانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل الرجوع ﴿قلت﴾ الاظهر  
 انه صلى الله عليه وسلم لما فعله لسبب راجح فلامرجوعية في فعله وايضا فالمرجوعية التي ذكرنا  
 هي في حق غيره وأما هو صلى الله عليه وسلم فاما فعله ليدل على الجواز وله في ذلك ثواب وجوب  
 التبليغ فلامرجوعية في حقه صلى الله عليه وسلم (قول) طلاق امرأته وهي حائض (م) لطلاق في  
 الحض محرم (د) لم يختلف في حرمة طلاق الحامل في الحيض ﴿قلت﴾ ويأتى الخلاف في طلاق  
 الحامل فيه ودليل حرمة الطلاق في الحيض الحديث واحتلف في وجه الحرمة ف قيل انه نهر غير  
 معلل والمشهور انه معلل لمافية من الضرر على المرأة من تطويل العدة لان العدة عند مالك بالافراء  
 والاقراء عنده انما هي الاطهار فاذا طاعت في الحيض فقد زاد في عتبات بقية أيام الحيض (قول) فسأل  
 عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ﴿قلت﴾ قال ابن العربي يحتمل سؤاله لانه لم تكن المأزلة  
 وقعت فسأل ليعلم الحكم ويحتمل أنه علمه من قوله تعالى فقطلوهن لعدتهن وقوله يتر بصن بأنفسهن  
 ثلاثة قروء والحيض ليس بقروء فيفتقر الى معرفة كيفية الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع الهى  
 والأوسط أقواها (قول) مره (م) احتلف في هذا الأمر فحمله مالك على الوجوب وحله الشافعي وأبو  
 يوسف على الندب ولا حجة لهم ان قالوا انما أمره بالرجعة أبوه وليس لأبيه أن يضع الشرع لانه انما  
 أمره بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبلغ عنه ﴿قلت﴾ اختلف الاصوليون فبين أمره غيره أن  
 يأمر ثالثا كقولهم مروا الصبيان بالصلاة هل الاول أمر حقيقة فعلى انه أمر حقيقة فالصبيان  
 يأمرورون بأمره وعلى انه ليس بأمر حقيقة فالصبيان انما هم مأمورون للادباء واختلاف العلماء  
 هذا انما هو بناء على أن الاول أمر حقيقة (قول) فليراجعها ﴿قلت﴾ العقد على الزوجة يدع التمتع بها  
 الطلاق يحرم ذلك والرجعة هي رفع الزوج أو الحاكم تلك الحرمة عن الزوجة قلنا والحاكم لان  
 الحاكم يرتجع على المطلق في الحيض اذا أبى والمؤمنون يقصرون على المرتجعة من الطلاق الرجعي  
 لعن ارجع وعلى المرتجعة من الطلاق البائن انظر راجع قالوا لان البائن ملكت نفسها فلا بد من  
 رضاها فهي معاملة من الجانبين والحديث يدل على خلاف ذلك لقوله فليراجعها وطلاق ابن عمر انما  
 كان رجعا و يقال في رجعة الطلاق هذه بفتح الراء وكسر هاء قال الجوهري والفتح أفصح (ع) والرجعة  
 تصح من كل طلاق قاصر عن نهاية ما ملك منه ليس معه فداء ووقع بعد الدخول بعدد صحيح ووطء  
 جائز ﴿قلت﴾ قال قاصر عن نهاية ما ملك منه لتدخل فيه رجعة العبد لانه لو قال قاصر عن الثلاث  
 لم تدخل لانه انما العبد تطليقتان وقال ليس معه فداء لان ردها من طلاق فيه فداء لا يسمى رجعة وانما  
 يسمى مراجعة كما تقدم وقوله وقع بعد الدخول لان الرد من طلاق وقع قبل الدخول لا يسمى أيضا  
 رجعة وانما هو مراجعة كما تقدم وشرط في الوطء الواقع في العقد الصحيح أن يكون جائزا هو  
 المشهور وفلوطئا وهي صائمة أو معتكفة أو حائض لم تكن رجعة وخرج اللخمي من قول ابن

أنبي زوجه الدهر حدثنا  
 يحيى بن يحيى التميمي قال  
 قرأت على مالك بن أنس  
 عن نافع عن ابن عمر أنه  
 طلق امرأته وهي حائض  
 في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فسأل عمر بن  
 الخطاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن ذلك  
 فقال له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مره فليراجعها

تكرره لانه رسم الطلاق الكلى اذ لو رسم الكلى لقال بوجوب تكرره ثلاثا  
 للحر ومرةتين للعبد وأما حكمه فينقسم بحسب عوارضه الى أقسام الشريعة الخمسة وحديث  
 أبغض الحلال الى الله الطلاق وتأوله الشيخ على أن معناه أقرب الحلال الى البغض الطلاق فيكون  
 ضده وهو عدم الطلاق أبعد من البغض فيكون أحل بالحديث يدل على انه مرجوح بحسب الاصل  
 (قول) مره فليراجعها) اختلفوا في هذا الأمر فحمله مالك على الوجوب وأبو يوسف على الندب

الماحشون أن وطء الحائض يحل المنيعة عدم شرطية جواز الوطء \* قال اللخمي وأما الوطء في صورة التطوع والاعتكاف غير المندور فغيره لأنه يسقط بآول الملاقاة (م) ولا خلاف أن الرجعة تصح بالقول وكذلك عند باب الفعل مع النية لم يشترطها أبو حنيفة وابن وهب ومنع الشافعي الارتجاع بالفعل وهذا الاختلاف مبنى على خلاف قبله وهو أن المطلقة طلاقاً رجعيها هل التمتع بها حلال وهو قول أبي حنيفة وإذا كان الفعل حلالاً لم يفتقر في استباحته إلى نية أو هو حرام وهو قولنا وقول الشافعي والحرام لا يستباح بنفسه بل بغيره قلنا نحن ذلك الغير هي النية وقصره الشافعي على القول النطقي وتسل الخنيفة في حل وطء الرجعية بقوله تعالى وبمواهن قالوا أسماء بعلا والبعن الر وج والزوج يحل له وطء زوجته قالوا أيضاً فإنه القياس لثبوت النفقة والارث في لعدة وتسل المالكية الآية نعمها قالوا جعل للبعن الرد والردانما يكون بعد الذهاب ولا ذهاب الاحلية الوطء وأما نسيته بملا فجاز قالوا وأيضاً فإنه القياس لأن العدة ثابتة فيه وتبين بخر وجهانها ولا يكون ذلك في الزوجة فتنازع العريمان فهم الآية والقياس كما ترى وأشار بعض شيوخنا لما حاربن إلى أن الفعل وحده لا يكفي حتى ينضم إليه القول النفسي وهو إيجاب ارتجاع في النفس فيصير الخلاف بيننا وبين الشافعي على طريقة هذا الشيخ في تعيين القول فالشافعي يقول هو النطقي ونحن نقول هو الأعم من كونه نطقاً أو نفسياً **قلت** \* قوله لا خلاف يقضى بأنه لا خلاف في عدم شرطية النية مع القول وغيره ذكر الخلاف في شرطيتها القول كما هو في شرطيتها في الفعل وابن الحاجب جمع العورتين فقال وفي شرطية لية في القول والفعل \* ثالثاً المشهور في الفعل لا في القول والقول بشرطيتها فيما لا شوب ومقابلته لابن وهب لأنه إذا لم يشترطها في الفعل الذي هو أضعف دلالة فأحرى في لقول وكان الثالث هو المشهور لأنه شرط في المدونة عمن وطئ في العدة أو قبل أو بائناً أو جرداً ونظر إليها أو إلى فرجها أو يكون ذلك رجعة قال مالك أن وطئ ينوي بذلك الرجعة فهي رجعة وفيها أيضاً أن قال لها قدر احتمك ثم قال لم أريد بقولي رجعة وإنما كنت لأعياق لزمته الرجعة والرجعة بالقول أن يقول راجعتك أو ارتجعتك أو رددتك أو مسكتك وكل لفظ يفهم منه رد الزوجة إلى ملكة الرجعة بالفعل هو أن يطأ أو يفعل شيئاً من المقدمات (ع) واحتمل هل يجب الاشارة على الرجعة أو يستحب وسبب الخلاف قوله تعالى فأمسكوهن بمروء أو فارقوهن بمروء وأشهدوا ذوي عدل منكم فالامر بالشهاد ووقع بعد جنتين وبين الأصوليين خلاف هل يرجع إلى الأخيرة لأنها أقرب أو إليهما فإن رجع إلى الأخيرة فلا نكاح بالآية للفرقتين وإن رجع إليهما فبرجع النظر إلى صيغة الامر هل هي للوجوب أو للنسب وإن عورض أنه إذا رجع للجنتين فكيف تحمل على النسب والشهاد على الطلاق واجب قبل خروج الطلاق بدليل **(قول** ثم ليتزكها حتى تطهر ثم تحبض ثم تطهر) (م) أن قيل لم امره أن يؤخر الطلاق إلى الطهر الذي يلي الطهر الذي يلي حيض الطلاق قيل عنه أجوبة فقيل لأن حيض الطلاق والطهر الذي يليه بمنزلة قرء واحد فلو طئ فيه لكان موقفاً للفتنتين في قرء واحد وليس ذلك بطلاق السنة وقيل عوقب بتأخير الطلاق لفعله المحرم \* واعترض هذا ابن عمر لم يكن عالماً بالحرم حتى يستحق العقوبة وقيل لأنه لا ينبغي الطلاق في الطهر الذي يلي حيضه الطلاق لأنه لو طئ فيه ولم يسكن كان كمن ارتجع للطلاق لا للسكاح واعترض هذا بأنه يلزم أنه لا يطلق قبل الدحول لأنه يصير كمن نكح للطلاق لا للسكاح وقيل انما نهى عن الطلاق في هذا الطهر ليطول مقامه معها والظن بان عمر أنه لا يمنعها حقها في الوطء فلعله إذا وطئها تطيب نفسه ويمسكها فيكون ذلك حرصاً على رفع الطلاق

ثم ليتزكها حتى تطهر ثم تحبض ثم تطهر

وحضا على بقاء الزوجية **(قول)** ثم ان شاء أمسك بعدوان شاء طلق قبل أن يمسه (م) يكره الطلاق في طهر ميس فيه لمافي من التلبس لانه لا يدري هل حلت فتعقد بالوضع أولم تحمل فتعقد بالاقرار وقد يظهر الحمل فيندم على الفراق وقد ذهب بعض الناس الى أنه يجبر على الرجعة كما يجبر المطلق في الحيض \* وقد اختلف عندنا اذا لم يرجع حتى جاء الطهر الذي أمر بالتأخير اليه هل يجبر على الرجعة كما يجبر المطلق في الحيض لأنه حق ثبت فلا يزول ولزوال وقته أم لا يجبر لانه قادر على الطلاق في الحال فلامعنى للارتجاع **(قول)** فذلك لعدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء (ع) اختلف العلماء في صفة طلاق السنة \* قلت \* ليس المراد باغاثته الى السنة ان الطلاق سنة في نفسه فيكون راجحا والطلاق مرجوح لحديث أنقض الحلال الى الله الطلاق كما تقدم والحديث أبي داود أن امرأة سألت زوجها طلاقا في غير باس فالجنة عليها حرام وانما المراد بطلاق السنة الذي أوقع على السنة التي بينت السنة (ع) وتلك السنة هي أن يطلق في طهر لم يمسه فيه طلاق واحدة ثم يتركها حتى تنقضي عدتها فيكون طهر احتراز من وقوعه في حيض فانه في الحيض محرم كما تقدم وقيد كونه لم يمسه فيه لما في الحديث من قوله فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها \* واختلف في علة هذه الكراهة فقليل لمافي من التلبس في العدة كما تقدم وقيل مبالغة في الاستبراء كما استحسن مالك لبائع الأمة أن يستبرئها قبل أن يبيع وان كانت تلك لا تجزئها وانما هي مبالغة وكما أن الحيضتين الثانية والثالثة في استبراء الحرائر انما هي مبالغة والا فالبراءة حصلت بالأولى بدليل انها لو تزوجت بعدها فالولد للثاني وان أمكن أن يكون من الأول وذهب بعض شيوخنا الى أن الحيضتين بعد الأولى انما هي عبادة والا فلا استبراء حصل بالأولى ككون الأربعة أشهر وعشرا في المتوفى عنها عبادة بدليل أنها تلزم غير المدخول بها ولمن لا تحيض لصفر حتى ان الحسن وعطاء في آخرين أزموها لها من يوم تعلم بالموت وان تقدم الموت \* وأئمة الفتوى ومعظم السلف من الصحابة والتابعين انما يلزمونها من يوم الموت وان لم تعلم به حتى انقضت لم يلزمها شيء وقال المغيرة وابن أبي حازم فحين طلقت في طهر مست فيه انها لا تعد بذلك الطهر وتستقبل ثلاثة غيره وقيد كونها طلاق واحدة احتراز من أن يوقع ننتين أو ثلاثا في كلمة فانه ليس بشيء بل بدعي لكن أجمع أئمة الفتوى على لزومه الا ما وقع لمن لا يعتمد به من الروافض والخوارج وحكى عن ابن عليه أيضا \* قلت \* ذهب بعضهم الى أن ايقاع الثلاث في كلمة من طلاق السنة لما يأتي في الحديث من أنه طلقها ثلاثا قبل أن يأمره صلى الله عليه وسلم ولم ينهه فقد أمره وتسلل الأكثر بما في النساء من أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل أنه طلق زوجته ثلاثا فقام غضبا فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال ألا أقول يا رسول الله \* وأما اللزوم فكذلك كرهن أئمة الفتوى ويأتى ما في ذلك في محله من الباب **(قول)** وان شاء طلق (ع) يعني في طهر هاذلك وقيد كونه يتركها حتى تنقضي عدتها يعني الثلاثة الاطهار هو احتراز من أن يطلق في كل طهر طلاقا ووافقنا الحنفية على أن طلاق السنة ما اجتمعت فيه القيود الأربع قالوا وهو أحسن الطلاق ولهم قول آخر ان طلاق السنة ان شاء أن يطلق ثلاثا في كل طهر طلاق وهو قول الليث والاوزاعي \* واختلف فيه قول أشهب فقال مثله مرة وأجاز أيضا أن يرجع ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق وليس هذا بطلاق سنة عند غيره \* قلت \* كره في المدونة أن يطلق في كل طهر طلاقا كما كرهه أن يوقع الثلاث في كلمة والقول الاول من قولي أشهب هو أن يطلق في كل طهر طلاق ولا يرجعها في خلال ذلك الطهر والقول الثاني يرجع ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق ولو في يوم واحد ورأى في المشهور أنه

ثم ان شاء أمسك بعد  
وان شاء طلق قبل ان  
يمسه فذلك العدة التي  
أمر الله عز وجل أن  
يطلق لها النساء \* حدثنا  
يحيى بن يحيى وقتيبة وابن

لا فرق بين طلاقها ثلاثاً في كلمة وبين طلاقها في كل طهر طلقة لما يقع على نفسه من الحرج لقوله تعالى  
 يتر بصن بانفسهن ثلاثة قروء لان عدتهن من الطلقة لثانية قرآن ومن الثالثة قرء واحد ( قوله فتلك  
 العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ) أي فيها ( ع ) سمى صلى الله عليه وسلم الطهر قرأ فهو حجة الملك  
 في الإقراء إنما هي الاطهار وقال الحنفية هي الحيض ﴿ قلت ﴾ قال بكل من القولين خلق كثير من  
 الصحابة والتابعين والمذهب أنها الاطهار وجاء لفظ الحيض في موضع الطهر في مواضع من المدونة  
 وغيرها فاخذ اللخمي منها أنها الحيض كقول أبي حنيفة وتأول ابن بشير وغيره تلك المواضع على  
 التسامح في العبارة ابن عبد السلام ولولا ظاهر يأنها البى اذا طلقت النساء الآية وحديث ابن عمر  
 هذا السك أن الحيض يقرب من القطع لان المقصود من العدة العلم وأغلبة الظن ببراءة الرحم والذي  
 يدل على ذلك إنما هو الحيض وأما الطهر فان الحمل يكون معه ( ع ) واحتج الحنفية على أنها الحيض بقوله  
 فتلك العدة التي أمر الله ولوأر يد الاطهار لقال فتلك قالوا وأيضاً اذا جعلتوها الاطهار فيلزمكم مخالفة  
 القرآن فان عندكم على مذهبيكم أنها الاطهار اذا طلق في طهر فأنتم تعد بتلك الطهر فتكون عدتها  
 قرآن ونصف الثالث والله سبحانه إنما جعلها ثلاثاً واذا كانت الإقراء الحيض كانت العدة ثلاثة أقراء  
 كاملة لان الطلاق في الحيض محرم على ما تقدم وقاد هذا الاعتراض ابن شهاب الى أن قال ان الطهر  
 الذي يقع فيه الطلاق لا تعد به وهو مذهب انفر دبه دون جميع من قال ان الإقراء هي الاطهار  
 والجواب اما على احتجاجهم بتلك فان المشار اليه الحالة أو العدة وأما على الزامهم لئان تكون العدة  
 قرآن ونصف الثالث فقال بعض أصحابنا الفرء هو انتقال من حال الى حال فابقي من الطهر الذي وقع  
 لطلاق فيه فيه الانتقال من حال الى حال فواقعت العدة الاثلاثة أقراء كاملة ﴿ وأجاب غيره بأنه غير  
 بعيد ان يسمى الاثنان وبعض الثالث ثلاثة قال تعالى الحج أشهر معلومات وما الحج الاشهر ان  
 وعشرة أيام ﴾ واحتج بعض أصحابنا المذهب بقوله ثلاثة قروء اذ لو أر يد الحيض لقال ثلاث قروء  
 بأعطاء اتمام وهذا غلط فان العرب تراعى في العدد اللفظ مرة والمعنى أخرى فن مراعاة اللفظ قوله  
 ثلاثة منازل ولو أر يد المعنى التي هي الدور لا سقط التاء ومن مراعاة المعنى قول عمرو بن أبي ربيعة

فكان محني دون من كنت أتقي \* ثلاث شخوص كاعبان وحوذر

يعنى بالشخوص الكاعبين والجوذر ( ع ) واختلف السلف ومن بعدهم من العلماء واللغويين  
 ما المراد بالقرء في الآية هل الطهر أو الحيض أو هو مشترك فيكون حقيقة فيهما وهو حقيقة  
 في الحيض مجاز في الطهر والمراد به الانتقال من حال الى حال دون أن يكون اسماً للطهر أو حيض  
 فمعنى ثلاثة قروء ثلاث انتقالات وأنت اذا عرفت من أي شيء هو مشتق اتضح لك ما هو الناهر  
 فقييل هو مشتق من الوقت فعلى هذا يحتمل الوجهين وقيل من الجمع فعلى هذا فهو ظاهر في  
 الطهر وقيل من الانتقال من حال الى حال من قولهم قرأ النجم اذا طلع وقرأ اذا أقل فمعنى يتر بصن  
 ثلاثة قروء ثلاث انتقالات وهذا يظهر في الطهر والحيض الا ان الثلاث انتقالات انما تستقيم  
 بالانتقالات من الطهر الى الحيض ولا تستقيم بالانتقال من الحيض الى الطهر لان الطلاق في الحيض  
 لا يجوز وبمضد هذا ان براءة الرحم إنما تعرف بالانتقال من الطهر الى الحيض ولهذا كان استبراء  
 الاماء بالحيض لان محي الحيض في الغالب دليل على براءة الرحم ولا يدل محي الطهر على براءة الرحم  
 لان الحائض قد تنحمل في آخر حيضتها فكانت الثلاث في الحرائر كالواحدة في استبراء الاماء حكاه  
 القاضي اسمعيل عن أبي عبيدة وهذا اختيار لطبري والشافعي ومن حقق من أصحابنا المتأخرين

ومح واللفظ لمحي قال قتيبة  
 ثنا ليث وقال الآخرون  
 أخبرنا الليث بن سعد عن  
 نافع عن عبد الله أنه طلق  
 امرأته وهي حائض فطلقة  
 واحدة فأمره رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان  
 يراجعها ثم يمسكها حتى  
 تطهر ثم تحيض عنده  
 حيضة أخرى ثم يمسكها حتى  
 تطهر من حيضتها فان أراد  
 أن يطلها فليطلها حين  
 تطهر من قبل أن يجمعها  
 فتلك العدة التي أمر الله أن  
 يطلق لها النساء وزاد ابن

رحم في روايته وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال لاحدهم اما انت طلقت امرأتك مرة او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا وان كنت طلقته اثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره وعصيت الله فيما امرتك من طلاق امرأتك **قال مسلم** \* جود الليث في قوله بتطبيق واحدة \* حدثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا أبي ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال طلقت امرأتني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض قد كره ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تظهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو بمسكها فانها العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء قال عبيد الله قالت لنافع ما صنعت (١٠٦) التطبيقه قال واحدة أعتد بها \* وحدثناه أبو

وهو حسن دقيق \* ثم اختلف القائلون انها الحيض متى تنقضي بها العدة فقالت الخنفية وجماعة حتى تغتسل من الثالثة أو يذهب وقت صلاة \* وقال الثوري وزفر وجماعة حتى تغتسل من الثالثة وقال الاوزاعي في آخرين بانقطاع الدم حلت \* وقال امهق اذا طعن في الثالثة انقضت الرجعة ولكن لا تزوج حتى تغتسل احتياطاً ومراعاة للخلاف \* واختلف القائلون انها الاطهار هل باول قطرة من الحيضة الثالثة نحل أو حتى تستقر حيضها والقولان معروفاً عندنا وهذا على اختلافهم في أقل الحيض كم هو **قلت** \* القول بانها تحل باول قطرة المشهور والثاني رواه ابن وهب \* قال أشهب في المدونة لا تنكح حتى تستقر الحيضة لانها قد تنقطع بعد ساعة فتكون العدة باقية ولزوجه الرجعة فقيس له انه وفاق لابن القاسم وان ابن القاسم يرى أنها تحل باول قطرة ولكن ينبغي أن لا تجل والقولان منصوصان خارج لمدونة كذا كثر ثم قوله وهذا على اختلافهم في أقل الحيض بمعنى أقله في باب العدد لا في باب العبادات \* وقد اختلف في أقله في باب العدد ومذهب ابن الماجشون ان أقله فيها خمسة أيام ومذهب ابن مسleme ان أقله فيها ثلاثة أيام فاجراؤه ذلك على هذا الاختلاف يدل ان ابن الماجشون يقول حتى يعضى لها في الدم خمسة أيام \* وابن مسleme يقول حتى يعضى لها فيه ثلاثة أيام ولا يخفى عليك ما في هذا الاجراء فان ابن القاسم يقول الدفعة في العدد ليس بحيض ومع ذلك يقول انها تحل باول قطرة من الثالثة فمد يقول ابن الماجشون وابن مسleme كذلك اللهم الآن يكون قول أشهب وفاقا **قوله** في الآخر وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال لاحدهم اما انت طلقت امرأتك مرة او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا يعني بالرجعة (ع) هذا اللفظ مشكل فقيس تقديره ان كنت طلقت امرأتك مرة او مرتين فخذفت كنت وعوضت عنها ما وقصت همزة أن وأدغمت نونها في ما أو أي بان مكان العلامة في كنت ويشهد لهذا قوله في الاخرى فان كنت طلقته اثلاثا فقد حرمت عليك وعصيت ربك **قلت** \* اما انها حرمت عليه فسيأتي ما في ذلك وأمانه عصي فلانه لا خلاف أن ذلك ليس من طلاق السنة **قوله** (اعتد بها) تقدم ما في ذلك **قوله** وقال أبو بكر فليراجعها

**قوله** اما انت طلقت امرأتك مرة او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا أي بالرجعة (ع) هذا اللفظ مشكل فقيس تقديره أما ان كنت مطلقاً امرأتك مرة او مرتين فخذفي كنت

بكر بن أبي شيبة وابن مثنى قالنا ثنا عبد الله بن ادريس عن عبيد الله بهذا الاسناد نحوه ولم يذكر قول عبيد الله لنافع قال ابن مثنى في روايته فليراجعها وقال أبو بكر فليراجعها \* وحدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل عن ايوب عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يرجعها ثم يهملها حتى تحيض حيضة أخرى ثم يهملها حتى تظهر ثم يطلقها قبل أن يمسه فانك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء قال فكان ابن عمر اذا سئل عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض يقول أما أنت طلقها واحدة أو اثنتين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يرجعها ثم يهملها حتى تحيض حيضة أخرى ثم يهملها حتى

تظهر ثم يطلقها قبل أن يمسه وأما أنت طلقته اثلاثا فقد عصيت ربك فيما أمرتك به من طلاق امرأتك وبانت منك \* حدثني عبيد بن جريد أخبرنا يعقوب بن ابراهيم ثنا محمد وهو ابن أخي الزهري عن عمه أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال طلقت امرأتني وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها فان بداله أن يطلقها فليطلقها طاهراً من حيضتها قبل أن يمسه فانك الطلاق للعدة كما أمر الله وكان عبد الله يطلقها بتطبيق واحدة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدثني امهق بن منصور أخبرنا بن يدر بن عبد ربه ثنا محمد بن حرب ثني الزبيدي عن الزهري بهذا الاسناد غير انه قال قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها التطبيقه التي طلقها \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن غير واللفظ لا يكر قالوا

ثنا وكيع عن سفيان بن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا \* وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ثنا خالد بن مخلد ثنى سليمان وهو ابن بلال ثنى عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى ثم تطهر ثم يطلق بعد أو يسلك \* وحدثني علي بن حجر السعدي ثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن سيرين قال (١٠٧) مكثت عشرين سنة يتحدثني من لا تأثم أن ابن عمر

طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها فجعلت لا تأثمهم ولا أعرف الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير الباهلي وكان ذا ثبوت فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض فأمر أن يراجعها قال قلت أخسبت عليه قال في أو أن عجز واستعحق \* وحدثنا أبو الربيع وقيبة قال ثنا حماد عن أيوب بهذا الإسناد نحوه غير أنه قال فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره \* وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد ثنى أي عن جدي عن أيوب بهذا الإسناد وقال في الحديث فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمره أن يراجعها حتى يطلقها طاهرا من غير جماع وقال يطلقها في قبل عدتها \* وحدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي عن ابن علية عن يونس

قلت \* تقدم ما حكيناه عن المؤنقين من الفرق بين العبارتين (قوله) ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا (ع) اختاع في طلاق الحامل الحائض والحائض قبل البناء فاجيز لهذا الحديث ومنع من علل منع الطلاق في الحيض بتطويل العدة أجاز في المستثنين لأن الحامل عدتها الوضع فيطلق متى شاء والمطابقة قبل البناء لعدة عليها ومن جعله تعبدامنع على هذين الأصلين كان الشيعي وخ يجرى القولين في تدريسهم وفيه نظر لانه لا يلزم من التعليل الجواز إلا على القول بأن الحكم يرتفع لارتفاع علته وفيه تفصيل وتحقيق وكذلك لا يلزم من أن المنع تعبد المنع الأعلى القول بأن القضايا العينية تم لان قضية ابن عمر عينية وأما على أنها لا تم فيفتقر المنع إلى دليل \* قلت \* ارتفاع الحكم لارتفاع علته هو المسمى في أصول الفقه بعكس العلة وفي اشتراطه في كون العلة خلاف فعيل من شرط العلة ان تكون منعكسة أن ينتفي الحكم لانقائها فان لم تكن كذلك فليست بعلة \* ومذهب المحققين في ذلك التفصيل فان لم تكن للحكم الالة واحدة كما هنا اشترط وان كانت لرد علل لم تشترط لانه اذا ارتفعت علة خلقتها علة أخرى فعلى مذهب المحققين لا نظر في الاجراء لانه ليس لهذا الحكم لالة واحدة وكذلك لا نظر فيه على القول بأن القضايا العينية لا تم لان الخلاف في عمومها انما هو ما لم تحتمل بها الفرائد الدالة على عمومها وهي ما موجود وهو قوله صلى الله عليه وسلم فقلت لعدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وتغيظه صلى الله عليه وسلم وفهم ابن عمر صاحب المسألة العموم لما في الام من انه كان يفتي غيره بذلك (قوله) مكثت عشرين سنة يتحدثني من لا تأثم ان ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها (ع) احتج به من يقول ان المطلق ثلاثا في كلمة واحدة انما يلزمه واحدة ويأتى الكلام على ذلك على ان الصحيح من الرواية انما طلقها واحدة وأبو غلاب رويناه بفتح الغين مع تخفيف اللام وشدها (قوله) أخسبت عليه قال في (ع) في استفهام معناه التقرير أي فإيا يكون ان لم يحتسب بتلك وعوض منها ان وفحت همزة ان وأدغمت نونها في ما أتى بانته كان الفاعل في كتب ويشهد لهذا قوله في الأخرى فان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك وعصيت ربك (قوله) ان ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها (ع) احتج به من يقول ان المطلق ثلاثا في كلمة واحدة انما يلزمه واحدة والصحيح من الرواية انما طلقها واحدة وأبو غلاب رويناه بفتح الغين مع تخفيف اللام وشدها (قوله) أخسبت عليه قال في (ع) في استفهام معناه التقرير أي فإيا يكون ان لم يحتسب بتلك الطلقة أي وهل يكون الا ذلك فأبدل من الالف هاء كما أبدل في مهمما أصلها ما ما أي أي شيء وقال الموصي امامه فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول أي لا تشك في وقوع الطلاق واحزم بوقوعه

عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير قال قلت لابن عمر رجل طلق امرأته وهي حائض فقال أذكر فأنه طلق امرأته وهي حائض فأني عمر النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فأمره أن يراجعها ثم تستقبل عدتها قال فقلت له اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أيعتد بتلك التطليقة فقال في أو وان عجز واستعحق \* حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت يونس بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول طلقت امرأتى وهي حائض فأني عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعها فاذا طهرت فان شاء فليطلقها قال فقلت لابن عمر أفاحتسبت بها

قال ما يمنعها رأيت أن عجز واستحمق \* حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن أنس بن سيرين قال سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها فإذا طهرت فليطأها لغيرها قال فراجعها ثم طلقها طهرها فقلت فاعتدت بتلك التي طلقها وهي حائض قال مالى لأعتد بها وإن كنت عجزت واستحمقت \* حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أنس بن سيرين أنه سمع ابن عمر قال طلق امرأتى وهي حائض فأتى عمر النبي صلى ( ١٠٨ ) الله عليه وسلم فأخبره فقال مره فليراجعها ثم إذا طهرت

فليطأها قلت لابن عمر أفاحتسبت بتلك التظليقة قال فنه \* وحدثنى يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحرث ح وثبه عبد الرحمن بن بشر ثنا بهز قال ثنا شعبة بهذا الاسناد غير أن في حديثهما ليرجمها وفي حديثهما قال قلت له احتسبت بها قال فنه \* وحدثننا اسحق ابن ابراهيم أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته حائضا فقال أتعرف عبد الله بن عمر قال نعم قال فانه طلق امرأته حائضا فذهب عمر الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فأمره أن يراجعها قال لم أسمع به يزيد على ذلك لانيه \* وحدثنى هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل

التظليقة أى وهل يكون الا ذلك فأبدل من الالف هاء كما أبدل في مهمال أصلا ما مائى أى شئ (قوله) رأيت أن عجز واستحمق \* (قلت) \* ظاهره أن فاعل عجز واستحمق ابن عمر وهو كافى الآخر من قوله فراجعها قال ابن سيرين فقلت لابن عمر فاعتدت بتلك الطاقة التي طلقها وهي حائض فقال مالى لأعتد بها وإن كنت عجزت واستحمقت وفى الآخر أن ابن عمر هو الذى قال ذلك حين قال له السائل أيعتد بذلك الطلاق رأيت أن عجز واستحمق فالعنى رأيت أن عجز عن ارتجاعها واستحمق فلم يفعل ذلك حتى انقضت المدة أيسقط عنه ذلك الطلاق ليس الامر كذلك بل لا بد منه كمن عجز عن فرض واستحمق فضيعه أيسقط عنه ذلك الفرض (قوله) فى الآخر لم أسمع به يزيد على ذلك لانيه (ع) كذا روينا وهو مشكل وفيه تلفيق حتى قرأ بعضهم لابنه بدل أبيه وهو توصيف والكلام الأول مستقيم ومعناه أنا قائل ولم أسمع به يزيد على ذلك هو ابن طاوس ومعناه لم يسمع أباه يزيد على ما روى من الحديث ولاد كزيادة غيره والهاء فى لم أسمع عائدة على أبيه طاوس وقد بين ذلك ابن جريج بقوله لانيه والهاء فى أبيه عائدة على ابن طاوس (قوله) فى قبل عدتهن) معناه فى مستقبل عدتهن وهذه قراءة عمر وابن عباس وفى قراءة ابن مسعود قبل طهرهن قال القشيري وغيره وهي قراءة تفسير وهو يدل أن الأقراء الاطهار اذ لا تستقبل عدة فى حيض عند الجميع ولا يجتزأ بها عند أحد من الطائفتين (قوله) رأيت أن عجز واستحمق (ح) معناه أفرغ عنه الطلاق أن عجز واستحمق وهو استفهام إنكار تقديره لم يحتسب ولا يمنع احتسابها العجز وحاقته (ب) ظاهره أن فاعل عجز واستحمق ابن عمر وهو كافى الآخر من قوله فراجعها \* قال ابن سيرين فقلت لابن عمر فاعتدت بتلك الطاقة التي طلقها وهي حائض فقال مالى لأعتد بها وإن كنت عجزت واستحمقت وفى الآخر أن ابن عمر هو الذى قال ذلك حين قال له السائل أيعتد بذلك الطلاق رأيت أن عجز واستحمق فالعنى رأيت أن عجز عن ارتجاعها واستحمق ما يفعل ذلك حتى انقضت العدة أيسقط عنه ذلك الطلاق ليس الامر كذلك بل لا بد منه كمن عجز عن فرض واستحمق فضيعه ليسقط عنه ذلك الفرض (قوله) ابن طاوس الى آخره) وقال فى آخره لم أسمع به يزيد على ذلك هو مشكل ومعناه أن ابن طاوس قال لم أسمع به أى لم أسمع أباه يزيد على هذا القدر من الحديث والقائل لابنه هو ابن جريج وأراد تفسير الضمير المفعول فى قول ابن طاوس لم أسمع به واللام زائدة ومعناه يعنى أباه (قوله) فى قبل عدتهن) أى مستقبل عدتهن وهو يدل على أن الأقراء الاطهار

ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك كيف ترى فى رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعها فردها وقال اذا طهرت فليطلق أو لم يسك قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن فى قبل عدتهن \* وحدثنى هرون بن عبد الله ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن ابن عمر نحو هذه القصة \* وحدثنى محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرني ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو



(قوله في الآخر قال ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه ناة فلو أمضيناه -ليم-) (م) مذهب السكافة أن المطلق ثلاثا في كلمة واحدة تلزمه الثلاث وقال الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل إنما تلزمه واحدة (ع) وقال به طاوس وبعض الظاهرية وعن حجاج أيضا وابن اسحق لا يلزمه شيء وهذا القولان لم يقل بهما أحد من أئمة الفتوى (قلت) وفي طر را بن عات قال ابن مغيث وقال به علي وابن مسعود والزبير وعبد الرحمن بن عوف ومن شيوخ قرطبة ابن زنباع شيخ هدي ومحمد بن بقي ابن مخلد ومحمد بن عبد السلام فقيه عصره وأصبغ بن الحباب وجماعة من فقهاء سواهم قال ابن عباس وقوله ثلاثا لا معنى له لأنه أخبر عن أنه طلق ثلاث مرات في ثلاثة أوقات وهو لم يفعله ذلك ولو قال انسان قرأت سورة كذا ثلاث مرات فإن كان قرأها ثلاث مرات في ثلاثة أوقات فخير صدق وإن كان إنما قرأها مرة واحدة كان كاذبا وكذلك لو قال الحالف بالله ثلاثا ولم يكن حلف اليمينين واحدة والطلاق مثله \* ابن مغيث وقد يخرج من غير مسئلة من المدونة ما يدل على ذلك لو قال انسان مالى صدقة في المساكين كان الثلث يجزئيه ولو ذهبنا نتبع ما وقع من ذلك اطال الكتاب وخرج عن حد الاختصار وقد قال أبو عمران الفاسي وأبو بكر بن عبد الرحمن إنما يلزم في الايمان اللازمة طلقة واحدة (م) واحتج القائلون بانها واحدة بحديث ابن عباس هذا وما تقدم من حديث ابن عمر انه طلق ثلاثا في الحيض فاحتسب بواحدة وبحديث ركانة انه طلق ثلاثا فأمره أن يرتجع ويرد عليهم قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا لان المعنى لا تدري أيها المطلق ثلاثا لعل الله يحدث بعد ذلك أي يحدث لك ندما فلا تتكهن من الرجعة لوقوع البينة فلو كان إنما يلزم الواحدة لم يكن للندم وجه \* والجواب عن حديث ابن عمر ما تقدم من ان الصحيح انه إنما طلق واحدة وعن حديث ركانة انه إنما طلق بالغة فقال له صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال لم أرد الا واحدة فقال صلى الله عليه وسلم آله فقال والله فقال هو ما أردت فلو كانت واحدة لم يكن لتخليفه فائدة هذه رواية أهل بيته ورواية انه طلق ثلاثا إنما هي رواية بني رافع ورواية أهل بيته أصح لانهم أهل المازلة ولعل بني رافع سمعوا اللفظ البتة واعتقدوا انها الثلاث كقول مالك في البتة فعبروا بالثلاث لاعتقادهم ان معناها الثلاث وأما على حديث ابن عباس فقال بعض البغداديين معنى كان الناس كانوا في زمنه صلى الله

(قوله) كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر وستين من خلافة عمر رضى الله عنه طلاق الثلاث واحدة (في مكان ما التزمه الناس اليوم من طلاق البدعة وهو الثلاث فكان الثلاث في ذلك الزمان القديم إنما توقع طلقة واحدة وقيل معناه انهم كانوا يكررون الطلاق ثلاثا فاصدين بذلك التكرار لا انشاء طلاق آخر فصارت الثلاث الواقعة منهم طلقة واحدة بحسب الحكم لقصد هم التأكيذ والتزامهم السنة والناس بعد ذلك لا هم الم السنة لا يلتزمون قصد التوكيد بل قد يقصدون بذلك التكرار يراقع الثلاث فذلك أمضى ذلك عليهم عمر رضى الله عنه والكافة على أن من طلق ثلاثا تلزمه ثلاث وقال الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل وطاوس وبعض الظاهرية إنما تلزمه واحدة وعن حجاج أيضا وابن اسحاق لا شيء (ب) وفي طر را بن عات قال ابن مغيث وقال به علي وابن مسعود والزبير وعبد الرحمن بن عوف ومن شيوخ قرطبة ابن زنباع شيخ هدي ومحمد بن بقي ابن مخلد ومحمد بن عبد السلام فقيه عصره وأصبغ بن الحباب وجماعة من فقهاء سواهم (قوله آية) بفتح الهمزة أى مهلة وبقيّة استمتاع لانه نظر الرجعة كما قال تعالى لعل الله يحدث بعد

الزبير يسمع بمثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة \* قال مسلم \* أخطأ حيث قال عروة إنما هو مولى عزة \* حدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع واللعظ لابن رافع قال اسحق أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ابن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه ناة فلو أمضيناه عليهم فأمرناه عليه \* \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج وثنا ابن رافع واللفظ له ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه ان أبا الصهباء قال لابن عباس أنه لم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على

عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثين  
امارة عمر فقال ابن عباس  
نعم \* وحدثنا اسحق بن  
ابراهيم أخبرنا سليمان بن  
حرب عن حماد بن زيد عن  
أيوب السخيتي عن  
ابراهيم بن ميسرة عن  
طاوس ان ابا الصهباء قال  
لابن عباس هات من هنالك  
ألم يكن الطلاق الثلاث على  
عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأبي بكر واحدة  
فقال قد كان ذلك فلما كان  
في عهد عمر تتابع الناس  
في الطلاق فأجازه عليهم  
\* وحدثنا زهير بن حرب  
ثنا اسمعيل بن ابراهيم  
عن هشام يعني الدستوائي  
قال كتب الي يحيى بن أبي  
كثير يحدث عن يعلى  
ابن حكيم عن سعيد بن جبير  
عن ابن عباس انه كان  
يقول في الحرام ممين يكفرها  
وقال ابن عباس لقد كان  
لكم في رسول الله أسوة  
حسنة \* حدثنا يحيى بن  
بشر الجريري ثنا معاوية  
يعني ابن سلام عن يحيى  
ابن أبي كثير عن يعلى بن  
حكيم أخبره ان سعيد بن  
جبير أخبره انه سمع ابن

عليه وسلم وفي زمن أبي بكر انما كانوا يطلقون واحدة وصار الناس اليوم يطلقون بلفظ الثلاث فامضى  
ذلك عمر عليهم \* فان قيل فر واية أبي الصهباء في احدى الطريقين كانت الثلاث تجعل واحدة بعيدة  
عن هذا التأويل قيل وان كانت بعيدة عنه فترجع ليه فمعنى تجعل واحدة توقع واحدة وقيل يمكن أن  
يكون ذلك فممن كثر رلفظ الطلاق فيقول أنت طالق ثم يكرر ذلك على وجه التأكيذ وصار الناس  
اليوم يذكرون ذلك لا يريدون به التأكيذ بل التجديد فامضى ذلك عليهم عمر وزعم بعض من  
للتحقيق عنده أن ذلك كان ثم نسخ وهو غلط فاحش لان عمر لم ينسخ \* فان قيل عنيت أنه نسخ في  
حياته صلى الله عليه وسلم قيل هذا صحيح ولكن بخالفه قول الراوي في زمن أبي بكر فان قال الصحابة  
بجمع على النسخ وسمع ذلك منهم قلنا صدقت ولكن اذا وقع ذلك منهم فيجعل على انهم عمر وعثر وعلى  
الناسخ ولم يصل البناء وأمان النسخ من تلقاء أنفسهم فمأذ الله لانه اجماع على الخطأ فاذا قدر انهم غثروا  
عليه في زمن عمر فيكونوا أجمعوا في زمان أبي بكر على الخطأ لانه اجماع على تأخير حكم الناسخ وذلك  
اجماع على الخطأ والامة معصومة منه ونحن لانراى انقراض العصر وهو مذهب المحققين وأما رواية  
أبي داود من طريق أبي الصهباء ان ذلك كان في غير المدخول بها فقد ذهب اليه أصحاب ابن عباس  
وان الثلاث لا تقع على غير المدخول بها انما تبين بالواحدة فاذا قال لها أنت طالق ثلاثا فيقوله طالق  
بانت منه وقوله ثلاثا كلام مستأنف جاء بعد اليقونة وهذا باطل عند الجمهور لان أنت طالق معناه  
ذات طلاق وذات طلاق صالح لان يفسر بالواحدة أو بالثلاث فاذا فسر بالثلاث لم يصح اطراحه  
(قوله انا) (ع) أى مهلة وبقية استتاع وانتظار للرجعة كما قال تعالى لا تدرى لعل الله الآية (قوله  
هات من هنالك) (ع) أى من أخبارك وكان هاهنا فيما يستغرب وينكر كانه قال من فتواتك المنكرة  
وأخبارك المنكرة وهى يقال في فلان هناة أى أشياء منكورة وهو جمع هنة ولا يستعمل هكذا في الخبر  
الا فيما يكنى عنه وأما الهنة والهنة مجمل في غير هذا فيستعمل في كل شئ ويكنى به عن كل أمر وقد  
تقدم شرحه (قوله تتابع الناس) (ع) كذا روينا عن الاكثر بالياء المثناة من تحت وهو عند ابن  
جعفر بالياء الموحدة وهما بمعنى الا أنه بالثناة انما يستعمل في الشر

### ﴿ أحاديث الكناية في الطلاق ﴾

(قوله ان ابن عباس كان يقول في الحرام ممين يكفرها) \* قلت \* يعنى انه يقول فممن حرم على نفسه  
شئاً أحله الله له انما تلزمه كفارة ممين فان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم ما أحل الله له أمر بالكفارة  
في قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم الى قوله تحلة يمانكم \* والاسوة الحاله التي يكون عليها الانسان في اتباع  
غيره في حسن أو قبيح ولذا قيدت بحسنة \* ثم تعرف ان ألفاظ الطلاق منها صريح ومنها كناية  
ذلك الآية (قوله هات من هنالك) بكسر التاء من هنالك والمراد بهاتك أخبارك وأمورك المستغربة  
(ع) كانه قال من فتواتك المنكرة وأخبارك المنكرة وهى يقال في فلان هناة أى أشياء منكورة وهو  
جمع هنة (قوله تتابع الناس) رواه الجمهور بالياء المثناة من أسفل بعد الألف وضبطه بعضهم  
بالموحدة وهما بمعنى الا أنه بالموحدة يستعمل في الخير والشر وبالثناة انما يستعمل في الشر  
فيترجع هنا

### ﴿ باب الكناية في الطلاق ﴾

﴿ش﴾ (قوله كان يقول في الحرام ممين يكفرها) يعنى انه يقول فممن حرم على نفسه شئاً أحله الله له

\* فالصريح ما فيه لفظ الطلاق كطالق ومطلقة وغير ذلك وهي واحدة الآن ينوى أكثر ولا يلزم  
بحر يانه على اللسان دون قصد على الصحيح ولا تقبل دعوى أنه أراد به غير الطلاق في المدونة قبل  
لابن القاسم ان قال لزوجه أنت طالق وقال أردت من وثاق ولم أرد الطلاق قال أرى الطلاق يلزمه  
\* وقد قال مالك فمين قال لزوجه كلا ما مبتدأ أنت البتة وقال لم رد الطلاق قال الطلاق يلزمه ولا  
ينفعه نيته \* وزعم بعضهم انه قياس صحيح وانه من قياس أخرى لانه اذا لم تنفعه نيته في الكتابة فأحرى في  
الصريح \* ونعز بعضهم هذا القياس واستيفاء الكلام عليه وعلى المسئلة خاص بمن يتكلم على المدونة  
\* وأما الكتابة فهي قسمان ظاهرة ومحتملة فالظاهرة هو ما في العرف طلاق مثل سرحتك وفارقتك  
وأنت حرام وبتة وبتلة وخلية وبرية وبائن وحبلك على غاربك وكالمية والدم وكلحم الخنزير ووهبتك  
ورددتك الى أهلك وهي كالصريح في أنها لا تقبل غير الطلاق \* والمحتملة مثل اذهب وانصرف في  
واعزبي وأنت حرة ومعتقة والحق بأهلك ولست لي باسرة أو لاناكح بيني وبينك \* واختلف المذهب  
فيما يلزم في الكتابات لظاهرة (م) فالمشهور أنها ثلاث وينوى في غير المدخول بها اذا ادعى أقل من  
الثلاث \* وقال ابن الماجشون هو الثلاث فيهما ولا ينوى \* وقال أبو مصعب هو ثلاث في المدخول  
بها واحدة في غيرها \* وروي ابن خويزمنداد واحدة بآئنة فيهما وقال ابن أبي سلمة واحدة رجعية  
\* وقد اختلفت أجنوة مالك وأصحابه كما ترى \* ونحن نذكر أصلا يرجع اليه جميع ما وقع من الروايات  
ويعلم منه سبب اختلافهم ووجه من فرق فنواه في البعض دون البعض \* فاعلم ان الألفاظ الدالة على  
الطلاق اما أن تدل عليه بوضع اللغة أو بعرف الاستعمال \* ثم الدال عليه باللغة أو بعرف الاستعمال  
اما أن يتضمن اليمين والعدد أو اليمين فقط فالاول كقوله أنت طالق ثلاثا فتلزمه الثلاث ولا  
ينوى في مدخولها ولا في غيرها \* وأما الثاني وهو الذي يتضمن اليمين فقط فينظر هل تصح  
اليمين بواحدة أو لا تنفع في الشرع الا بالثلاث هذا أصل مختلف فيه اذ لم يكن معه فداء أو يكون  
للفظ دال على العدد غالبا ويستعمل في غيره نادرا فيحمل عند عدم النية على الغالب \* ويحمل  
عند وجودها على النادر اذا اتى مستقيا وان أسرته اليمين فيختلف وان كان استعماله في الأعداد  
استعمالا متساويا ونوى أحد الأعداد قبل منه جاء مستقيا أو أسرته اليمين وان لم ينو شيئا فهذا موضع  
اضطراب الاصحاب ففهم من جملة على أقل الأعداد استصحابا لبراءة الذمة ومنهم من جملة على أكثرها  
احتياطاً وصوناً للمزوج \* ولا سيما على قولنا ان الطلقة الواحدة تحرم وكانت الاستباحة بالرجعة  
مشكوكا فيها ههنا ولا يستباح الفرح بالشك فاضبط هذا الأصل وتمسك به فاليه يرجع جميع ما وقع  
من الروايات ومثل ذلك ان قولهم في المشهور وهي ثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها ان هذه  
الألفاظ وضعت لليمين ولا تبين بعد الدخول الا بالثلاث وتبين قبل الدخول بواحدة ولو كره لما  
كانت هذه الألفاظ غالبية في الثلاث ونادرة في أقل منها حلت قبل الدخول على الثلاث ونوى في أقل  
منها \* ومن قال لا ينوى يرى انها وضعت للثلاث كقوله أنت طالق ثلاثا ومن قال ثلاث في المدخول  
بها واحدة في غيرها رأى انها لا تفيد عددا وانما تفيد اليمين واليمين في غير المدخول بها تصح  
بالواحدة ولا تصح في المدخول بها الا بالثلاث ومن قال واحدة بآئنة في الجميع رأى أيضا انها تفيد  
ليمينونة تصح في المدخول بها واحدة وقول ابن أبي سلمة انها رجعية رأى انها تفيد انقطاع الملك على  
انما تلزمه كفارة يمين فان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم ما أحل الله له أمر بالكفارة في قوله تعالى يا أيها  
النبي لم تحرم الى قوله تعالى تحلة أيمانكم \* والاسوة الحالة التي يكون عليها الانسان من اتباع غيره في

صفة ولا تستعمل غالباً في الثلاث فيكم بكونها واحدة لصحة هذا اللفظ في الواحدة وهي كونها محرمة عندنا ولو كانت الطلقة رجعية (ع) وهذه الأقوال عندنا في المذهب وفيها ثمانية أقوال آخرها قال ابن شهاب له نيته ولا تكون أقل من واحدة \* وقال سفيان إن نوى ثلاثاً في ثلاث وان نوى واحدة فواحدة وان نوى بمناقبين وان لم ينو شيئاً فلا شيء عليه وهي كدبة \* وقال الأوزاعي مثله لأنه إن لم ينو شيئاً فكفارتها بمن \* الشافعي وجماعة إن نوى الطلاق فأراد منه من عدده وان نوى واحدة فرجعية وان أراد تحريمها فكفارتها بمن \* وليس يقول الحنفية إن نوى الطلاق فواحدة بآية إلا أن ينو ثلاثاً وان نوى اثنتين فواحدة وان لم ينو شيئاً فهو بمن وهو مول وان نوى الكذب فليس بشئ \* وقال زفر مثله إلا أنه قال إن نوى اثنتين لم يمت \* لخصي فيه كفارة طهار \* بعض التابعين هي بمن يكفر الميمن \* وذكر في الأم عن ابن عباس والشعبي ومسرور وأبي سلمة لاشئ فيها وهي كتحريم الطعام وقاله أصبغ وهذا في الحرائر وأما الأماة فقال مالك لا يلزمه شئ كتحريم الطعام ومال عامتهم إلى أن فيه كفارة بمن بمجرد التحريم \* وقال أبو حنيفة يلزمه ما حرم ثم لاشئ عليه حتى يتناوله فاذا تناوله لزمه كفارة بمن \* أم الولد كالامة على ما تقدم

### أحاديث نزول قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية \*

(قوله في شرب عندها عسلاً) (ع) هذا حديث حجاج وان التي شرب عندها عسلاً زينب وان اللتين تظاهرا عليه عائشة وحفصة وكذا يأتي في حديث عمر وابن عباس ويأتي في حديث هشام ان التي شرب عندها حفصة وان اللائي تظاهرا عليه صلى الله عليه وسلم عائشة وصفية وسودة والأول أصح \* قال النسائي اسناد حجاج صحيح جيد غاية وأولى بظاهر القرآن وان تظاهرا فائماً هما اثنتان للاثلاث (قوله فتواطأت أنا وحفصة أن نقول أكلت مغافير) (ع) وقع في الأم مغافير بغير ياء العوض والصواب اثباتها لأنها عوض من الواو التي في المعرد وانما تحذف في الضرورة وواحد المغافير مغفور \* قلت \* قال الطيبي هو بضم الميم (ع) وهو صنف حلوا كالناطف تطعمه شجر العرط بالحجاز كريبه الرائحة تشبه رائحة رائحة النيد وقيل ان النحل اذا أكلته قبضت رائحتها حتى تؤذي الناس وزعم المهلب أن رائحة المغافير والعرط حسنة وهو خلاف ما عليه الناس ودل عليه الحديث (قوله فنزل يا أيها النبي لم تحرم) (م) اختلف في سبب نزول الآية فمن عائشة أنه في هذه القصة من تحريم العسل بقوله صلى الله عليه وسلم ولن أعود اليه لأنه على وجه التحريم وهو في الأم مختصر ونماه على ما في البخاري ولن أعود اليه وقد حلفت أن لا أخبري بذلك أحد و قول الرجل حلفت اذا نوى الحلف بالله يمين وحلفه صلى الله عليه وسلم فاعلمه ابتغاء مرضات أزواجه لئلا تجد الأخرى

عباس قال اذا حرم الرجل عليه امرأته فهي بمن يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة \* وحدثني محمد بن حاتم ثنا حجاج بن محمد أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يخبرانه سمع عائشة تخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان بكث عند زينب بنت جحش في شرب عندها عسلاً قالت فتواطأت أنا وحفصة أن آتينا ما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقلقلنا في أجد منك ريح مغافير أكلت مغافير فدخل علي احداهما فقالت ذلك له فقال بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود له فنزل لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله ان

حسن أو قبيح ولذا قيدت بحسنة (قوله في شرب عندها عسلاً) (ع) هذا حديث حجاج وان التي شرب عندها العسل زينب وان اللتين تظاهرا عائشة وحفصة وان اللائي تظاهرا عليه عائشة وصفية وسودة والأول أصح قال النسائي اسناد حجاج صحيح جيد غاية وأولى بظاهر القرآن وان تظاهرا فائماً هما اثنتان للاثلاث (قوله فتواطأت) أي توافق (قوله ريح مغافير) بفتح الميم وبغين معجمة وباء بعد الفاء (ح) هكذا في الأصل في جميع النسخ وأما الموضع عن الأخير ان فوقها لياء وبجاءها قال القاضي والصواب اثباتها لأنها عوض من الواو التي في المعرد وانما تحذف الياء للضرورة وواحد المغافير مغفور (ب) قال الطيبي هو بضم الميم وهو جمع مغفور وهو صنف حلوا كالناطف وله رائحة

فيتغير قلبها وعن زيد بن أسلم انها نزلت في جاريته مارية القبطية فانه قال والله لا أطوئك ثم حرماها (ط)  
 في النسائي من حديث أنس انه صلى الله عليه وسلم كانت له جارية يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة  
 حتى حرماها فنزل الله سبحانه الآية (ع) حديث النسائي بهذا وانه في مارية لم يرد من طريق صحيح  
**(قوله في الآية)** واذا أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا (ع) الحديث هو قوله شربت عسلا الى  
 آخر ما في البخاري وحاشاه لا تخبري بذلك أحد ما تقدم و قيل الحديث هي قضية مارية واستكنامه  
 حفصة أن لا تخبر بذلك عائشة وقيل الحديث الذي أسرا الى حفصة هو أن الخليفة بعده أبو بكر ثم عمر  
 ومعنى أظهره الله عليه أي أطلع الله عليه ومعنى عرفت بالتشديد عاتبه على بعض وأعرض عن  
 بعض أي لم يبالغ في العتب ومعناه على قراءة التخفيف جازاه من قولهم عرف حقل أي جازاك عليه  
**(قوله)** كان صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل (ع) الحلواء كل طعام مستحلى فيه جواز  
 كل لذية الطعام وذكر العسل تنبيها على شرفه وهو من عطف الخاص على العام **﴿قالت﴾** يأتي  
 الخلاف في أيما أفضل التمتع بالمباحات أو تركه **﴿واحتج من رجع ذلك بهذا الحديث ونظائره (قوله)** فكان  
 اذا صلى العصر دار على نسائه (ع) هذا على ما تقدم من أن القسم عليه غير واجب ومع هذا فانه كان  
 يعدل ويفعل هذا في كل يوم مع كل واحدة ليسوى بينهما من نفسه وأما على وجوب القسم فان  
 لكل واحدة يومها ولا يجوز مثل هذا الا برضاها وقد يحتج بهذا من يقول انما القسم في الليل دون  
 النهار وقد تقدم وقد يكون هذا باذنهن وقد جاء انه كان يستأذنها اذا كان في يوم الواحدة منهن **﴿وقال**  
**الداودي كان صلى الله عليه وسلم جعل ما بعد العصر ملغى أي وقتا مشتركا للجميع من (قوله)** فيدنو  
 منهن (ط) يعني من غير ميسيس وكذا جاء في بعض الأحاديث ويفعل ذلك تأنيسا لهن وتطييبا  
 لقلوبهن **(قوله)** عكة من عسل (ع) العكة أصغر من القرية **(قوله)** جرست نخله العرفط (ع) معنى  
 جرست أكلت يقال جرست النخل تجرس جرسا اذا أكلت للعسل ويقال للنخل جوارس أي أواكل  
 والعرفط شجر بالحجاز ينضج المغافير **﴿وقال أهل المغلة العرفط من شجر العضاء والعضاء كل شجر له**  
**شوك وقيل هو نبات له ورقة عريضة تغترش على الأرض له شوكة حجناء له ثمرة بيضاء كالقطن**  
**مثل زرع القميص (قوله)** لقد كدت أن أبادئه (ع) هو بالباء الموحدة أي أبتديه بالكلام الذي  
 أوصيت به فرقا أي خوفا من لومك وعند ابن الحداد أناديه من النداء وليس بشئ وفي الحديث  
 ان افشاء المرء نجب التوبة منه لقوله تعالى إن تتوبوا الى الله فقد صغت قلوبكما وكذلك  
 التظاهر على المؤمن

### ﴿ أحاديث نزول قوله يا أيها النبي قل لازواجك ﴾

كرهية ينضج شجر يقال له العرفط بضم العين المهملة والفاء يكون بالحجاز **﴿قالت﴾** قال التوربشتي  
 المغافير جمع مغفور بضم الميم وقيل جمع مغفور وهو ثمر العضاء وقيل كالعرفط **(قوله)** كان يحب  
 الحلواء والعسل (ع) الحلواء بالمد كل طعام مستحلى وذكر العسل تنبيها على شرفه وهو من عطف الخاص  
 على العام ففيه جواز كل لذية الطعام (ب) يأتي الخلاف في أيهما أفضل التمتع بالمباحات أو تركها  
 واحتج من رجع ذلك بهذا ونظائره **(قوله)** فيدنو منهن (ط) يعني من غير ميسيس وكذا جاء في بعض  
 الأحاديث ويفعل ذلك تأنيسا لهن وتطييبا لقلوبهن **(قوله)** عكة هي أصغر من القرية **(قوله)** جرست نخله  
 العرفط (ع) بالميم والراء والسين المهملة أي أكل العرفط ليمير منه العسل **(قوله)** لقد كدت أن أبادئه

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله كات مغافير قال لا قالت فما هذه الریح قال سقتني حفصة شربة عسل قالت  
جرت نخله العرفط فصار دخل على فقات له مثل ذلك ثم دخل على صفية فقات بمثل ذلك فله ادخل على حفصة قالت يا رسول  
الله ألا أعليك منه قال لا حاجة لي به قالت تقولوا سودة سبحان الله والله لقد حرمناه قالت فأت لها السكتي قال أبو اسحق ابراهيم ثنا  
الحسن بن بشر بن القاسم ثنا أبو أسامة بهذا سواء وحدثني سويد بن سعيد ثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة بهذا الاسناد نحوه  
\* وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب ح وثني حملة بن يحيى الجببي واللفظ له أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن  
ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه بدأ بي فقال  
اني ذا كرلك أمرا فلا عليك أن لا تجلي حتى تستأمرى أبو بك قالت قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمر اني بفراقه قالت ثم قال ان الله  
عز وجل قال يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم

( ١١٤ )

سرا حاجيلا وان كنتم  
تردن الله ورسوله والدار  
الآخرة فان الله أعد  
للحسنات منكم أجرا عظيما  
قالت فقلت في أي هذا  
استأمر أبوي فاني أريد  
الله ورسوله والدار الآخرة  
قالت ثم فعل أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم مثل  
ما فعلت \* حدثنا سريج  
ابن يونس ثنا عباد بن عباد  
عن عاصم عن معاوية بن  
العدوية عن عائشة قالت  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يستأذن اذا  
كان في يوم المرأة من بعد  
ما زلت ترجى من تشاء  
منهن وتووى اليك من  
تشاء فقالت لها معاوية فما  
كنت تقولين لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا  
استأذنك قالت كنت

( قوله بدأ بي ) ( د ) بدأ بها الفضيلتها \* قلت \* ويحتمل لانها الحاضرة عند نزول الآية والتبليغ  
على الفور وهو أظهر لما كان عليه صلى الله عليه وسلم من تطيب قلوبهن ( قوله فلا عليك أن  
لا تجلي حتى تستأمرى أبو بك ) ( د ) معناه لا يضرك أن لا تجلي وقال ذلك شفعة عليها وعلى أهلها  
لانه خاف أن يستعزها الصغر فتختار نفسها فيجب فراقها فتأذى بذلك فيتأذى أهلها ويتأذى بقية  
النسوة في الاقضاء بها ( ع ) وقال ذلك لكرامته فراقها وخوف أن تبادر بذلك اذ جعل ذلك اليها لما  
في ظاهره من الزهد فيها بتخييرها وأنفة النساء من مثل هذا مع صغر سنها ( قوله قال ان الله تعالى قال  
يا أيها النبي قل لأزواجك الآية ) ( ع ) اختلف شيوخنا في ايقاع الخير ف قيل مكرره وبدءه لتضمنه  
ايقاع لثلاث وقيل ليس بمكرره لانه صلى الله عليه وسلم أمر به وفعله وليس بمشقة فيه ايقاع الثلاث  
وانما هو تخيير قيل ولا حاجة في أنه عليه السلام أمر به وفعله لانه إنما أمر أن يخيرهن بين الدنيا  
والآخرة فاذا اخترن الدنيا طلقن بالطلاق الذي أمر به وبهذا تعرف أنه لا حاجة فيه لايقاع الثلاث  
( قوله في الآخر كان يستأذننا ) ( ع ) هذا على أن القسم عليه غير واجب انما يفعله تطيبا لقلوبهن  
على ما تقدم ( قوله ان كان ذلك الى لم أوترأ أحدا على نفسي ) ( د ) لم تقل ذلك رغبة في الاستمتاع  
وشهوة النفس بل منافسة ورغبة في الآخرة من القرب منه ومن حديثه وفي أن ينزل الوحي عليه  
صلى الله عليه وسلم وهو عند هار هو بمثل حديث ابن عباس في الفتح وقوله لا أوترأ بنصيب منك أحدا  
( قوله في الآخر فلم يعده طلاقا ) ( م ) مذهب الكافة ومشهور قول مالك ان المخبرة اذا  
بالباء الموحدة أي ابتدئته بالكلام الذي أوصيت به فراق أي خور فامن لومك وعند ابن الحذاء أماديه من  
الدعاء وليس بشئ وفي الحديث ان فشاء السر ذنب تجب التوبة منه لقوله تعالى ان تتوبا الى الله  
( قوله فلا عليك أن لا تجلي حتى تستأمرى أبو بك ) معناه لا يضرك أن لا تجلي وقال ذلك شفقة

أقول ان كان ذلك الى لم أوترأ أحدا على نفسي \* وحدثنا الحسن بن عيسى أخبرنا ابن المبارك أخبرنا عاصم بهذا الاسناد  
نحوه \* حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا عبد الرحمن بن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق قال قالت عائشة فخيرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعده طلاقا \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن  
اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق قال ما بالي خبرت امرأتى واحدة أو مائة أو ألفا بعد أن تختارني ولقد سألت عائشة  
فقالته فخيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا \* وحدثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم عن الشعبي عن  
مسروق عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء فلم يكن طلاقا \* وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبد  
الرحمن عن سفيان عن عاصم الاحول واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاخترناه فلم يعده طلاقا \* وحدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو معاوية

احتارت زوجها لا يلزمه شيء \* وحكى لطحاوي والنقاش عن مالك أن نفس التخيير طامعة وقاله  
علي وزيد بن ثابت والحسن واليث ولا يصح عن مالك والاحاديث الصحيحة ترده وقالت فرقة  
ايس للتخيير ولا للملكة شيء من الطلاق \* قلت \* النيابة في الطلاق تكون بتوكيل وارسال  
وتخيير وتعليك فالنكاح جعل الزوج ايقاع الطلاق بيد غير الزوج مع بقاء المنع منه بيد الزوج  
لان له عزل الوكيل قبل الوقوع فلو وكل اثنين لم يقع الا باجتماعهما والرسالة جعل الزوج اعلام  
الزوجة بوقوعه بيد غيره فالطلاق واقع وان لم يعلمها ولو أرسل اثنين كفي أحدهما بخلاف التوكيل  
والتخيير جعل الزوج ايقاع الطلاق ثلاثا حكما ونصا بيد غيره وصعته قال في المدونة أن يقول  
احتارى أو احتارى نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثا وما في المدونة مثال لجعل الثلاثة بيد  
الغير حكما على ما يأتي وما في الموازنة مثال لجعل الثلاث بيد الغير نصا والتعليك جعل الزوج ايقاع  
الطلاق حقا لغيره راجح في الثلاث فيخص بمادونها وصيغته كل لفظ يدل على جعل الطلاق  
بيدها أو بيد غيرهما دون تخيير كقوله أمرك بيدك وطلق نفسك ان شئت وطلاقك بيدك وفي  
الموازنة ما كتبتك وفي العتبة وليت أمرك فالتخيير والتعليك وان اشتركا في جعل الزوج الطلاق  
بيد الغير في كل منهما فانهما يعترقان فيما وقعت الإشارة اليه في رسم كل واحد منهما وهو أن حكم  
التخيير أنه الثلاث فاذا اختارت نفسها أو قضت بالثلاث فلا منا كرامة للزوج لان التخيير هو ثلاث  
حكما وانما ان قضت بدون الثلاث سقط ما يدها وان حكم التعليك انه راجح في الثلاث فان قضت  
بالثلاث فله منا كرتها وانما أراد واحدة (م) والعرق في أنه لا منا كرامة في التخيير بخلاف  
التعليك هو أنه جرى العرف في التخيير أنه للينونة وهي في المدخول بها لا تكون الا بالثلاث ولم يجر  
العرف بذلك في التعليك وماذا كرم من أنه لا منا كرامة له في التخيير هو المشهور وقال ابن الجهم له  
المنا كرامة ويصدق أنه انما أراد واحدة ولكن تكون بائنة ورأى أنه وان كان العرف انه للينونة  
فالينونة تقع بالواحدة (ع) واختلف اذا قضت باقل من الثلاث في التخيير فقال مالك لا يلزمه شيء  
ويسقط ما يدها وقال أشهب ترجع الى خيارها وقال عبيد الملك هي ثلاثة بكل حال وعن مالك هي  
واحدة بائنة وهو قول أبي حنيفة \* وحكى ابن سحنون عن أبيه أنها واحدة رجعية وهو مذهب  
الشافعي وأبي يوسف وغيرهما وروى عن عمر وابن مسعود وقالت فرقة هي ما قضت به من واحدة  
فاكثر وقيل هي على ما نوى الزوج (ع) واختلف اذا ملكها في عدد فقضت باكثر كما لو ملكها  
في طلعين فقضت بثلاث فقيل يسقط ما ملكها فيه لانه ملكها على صفة فقضت بغيرها لان الطلعين  
ليست هي لثلاث فلا يلزمه التطليقتان وقيل تلزمه التطليقتان لان الزائد على ما ملكها كالمعدم  
فكانها لم تطبق به واقتصرت على ما ملكها فيلزمه وكذلك اختلف أيضا اذا قضت باقل مما ملكها  
كما لو قضت بواحدة وقدم ملكها في اثنين فقيل لا تلزمه الواحدة لانها قضت على غير الصفة التي ملكها  
كما تقدم لاسباب في كثرة العدد غرضه ان يسقط به الصفقة وتعمل به أخت المطلقة فلا يلزمه خلاف غرضه  
وهو كمن باع ثلاثة أثواب فقبل المشتري منها واحدا فقط فليس ذلك له \* والزم ابن القصار صاحب هذا  
القول أنه لو ملكها أمر نفسها وأمر أخرى فطلقت نفسها فقط فانه لا يلزمه ورأى بمنزلة من  
ملكها عددا فقضت باقل والنظر عندي فيما قاله محال ويفتقر الى تفصيل وقيل يلزمه الأقل الذي  
قضت به كمن وهب ثلاثة ثواب فقبل منها واحدا فقط وللآخرين أن ينفصلوا عن هذا بان يقولوا اذا  
كان للواهب غرض في هبة الثواب لم يكن له أن يقبل منها واحدا فقط (قوله في الآخر واجبا) (د)  
عليها وعلى أبيها (قوله واجبا) بالجيم قال أهل اللغة هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام

عن الاعمش عن مسلم عن  
مسروق عن عائشة قالت  
خيرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاختارناه فلم  
يعددها علينا شيئا \* وحدثنى  
أبو الربيع الزهراني ثنا  
اسماعيل بن زكريا ثنا  
الاعمش عن ابراهيم عن  
الاسود عن عائشة وعن  
الاعمش عن مسلم عن  
مسروق عن عائشة بثله  
\* وحدثنى زهير بن حرب  
ثنا روح بن عبادة ثنا  
زكريا بن اسحق ثنا أبو  
الزبير عن جابر بن عبد الله  
قال دخل أبو بكر يستأذن  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فوجد الناس  
جالوسا بابه لم يؤذن لأحد  
منهم قال فاذن لأبي بكر  
فدخل ثم أقبل عمر فاستأذن  
فأذن له فوجد النبي صلى  
الله عليه وسلم جالسا حوله  
نساؤه واجاسا كذا قال

فقال لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقممت إليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من حولي كاري ( ١١٦ ) يسألني للنفقة فقام أبو بكر إلى عائشة بجاء معها وقام عمر

إلى حفصة بجاء عنقها كلاهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلان والله لا نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أبد اليس عنده ثم اعتزلن شهرًا أو تسهما وعشرين ثم زلت عليه هذه الآية يأبها النبي فلأزواجك حتى بلغ للمحسنات منكن أجرا عظمًا قال فبدأ بعائشة فقال يا عائشة اني أريد أن أعرض عليك أمرًا أحب أن لا أذكر في فيه حتى تستشيرى أبويك قالت وما هو يا رسول الله فتلا عليها الآية قالت أميك يا رسول الله أستشير أبوي بل أحسن الله ورسوله والدار الآخرة وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت قال لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها أن الله لم يعفني معنتا ولا معنتا ولكن يعفني معنهما ويسرا <sup>عن</sup> حديثي زهير بن حرب ثنا عمر بن بونس الحنفي ثنا عكرمة بن عمار عن سمك أبي زميل ثني عبد الله بن عباس ثني عمر بن الخطاب قال لما اعتزل نبي الله صلى الله عليه وسلم نساءه قال دخلت المسجد فاذا الناس

الواجم من اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام (قوله) لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم (د) فيه أنه يستحب لمن وجد صاحبه مهمومًا أن يفعل مثل هذا وما أطيب به نفسه (قوله) فوجأت عنقها (م) أي دق ومنه الحديث فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن أي فليدهن (ع) هذا أصل الوجود وليس كل دق في العنق يسمى وجأ وإنما هو يشبه الطعن والغمز \* وجأت البعير إذا طعنته في منخرده وجأت التودضر بته ووجأته بالسكين أي طعنته (قوله) فقام أبو بكر إلى عائشة بجاء عنقها (ط) فعلهما بابتدئهما ذلك هو مبالغة في تأديبهن وكذلك غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهن وهجرانه لهن إنما كان مبالغة في تأديبهن فانهن أكثرن عليه وتبسطن معه تبسطا تعدين فيه ما يليق باحترامه واعظامه عليه الصلاة والسلام وجاهلن على ذلك كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وبما امتدت عين بعضهن إلى متاع الدنيا ولذلك أمر بتخييرهن بين زينة الدنيا ومتاع الآخرة (قوله) في هذه الرواية اعتزلن شهرًا أو تسعًا وعشرين (هـ) وشك من الراوى وبأبي لابن عباس أنه اعتزلن تسعة وعشرين (قوله) يسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك (ط) هذا قول أخرجه الفريه وحرصها على انفرادها به وكانها توقعت إذا لم تخبر أحدًا من زوجاته يمكن فبهن من تختار الدنيا فيغارقها وانهم إذا سمعن باختيار عائشة نساءهن في ذلك وكذلك وقع (قوله) لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها (د) وقع له صلى الله عليه وسلم أنه ان سأله واحدة منهن عن فعل عائشة فلم يخبرها كان ذلك نوعًا من العنت وادخال الضرر والمشقة عليهن بسبب إحصائهن ما مثل عنه فقال مجيبًا أن الله لم يعفني معنتا ولا معنتا ولكن يعفني معنهما ويسرا ووجه لتيسر في ذلك أنه إذا أخبرها قترى بها غيرهما من أزواجه وسهل عليها اختيار الله ورسوله والدار الآخرة وأصل العنت التعب والمشقة والمعنت هو الذي يوقع العنت بغيره والمتعنت هو الذي يحمل غيره على العمل بها ويحتمل أن يقال المعنت هو المحبول على ذلك والمتعنت هو الذي يتعاطى ذلك وليس في جبلته (ع) ورواه بعضهم مبشرا والأولى أولى لمطابقته معنا (قوله) في الآخر فاذا الناس ينكتون بالحصى (ع) أي يضربون به الأرض فعل مشغول السر الواجم كما قال ما عدا الحصى تنفضي

بقال وحم يفتح الجسيم وجوما (قوله) لا قولن شيئا أضحك النبي صلى الله عليه وسلم (د) فيه أن الانسان إذا رأى صاحبه مهمومًا يستحب أن يحدثه بما يضحكه ويشغله (قوله) فوجأت عنقها (ط) كل دق في العنق يسمى وجأ (قوله) فقام أبو بكر إلى عائشة بجاء عنقها (ط) فعلها بابتدئها ذلك هو المبالغة في تأديبهن فانهن أكثرن عليه وتبسطن معه تبسطا تعدين فيه ما يليق باحترامه واعظامه وجاهلن على ذلك كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وبما امتدت عين بعضهن إلى متاع الدنيا ولذلك أمر بتخييرهن بين زينة الدنيا ومتاع الآخرة (قوله) وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك (ط) هذا قول أخرجه الفريه وحرصها على انفرادها وكانها توقعت إذا لم تخبر أحدًا من زوجاته بما وقع منها يكون فبهن من تختار الدنيا فيغارقها وانهم إذا سمعن باختيار عائشة تبغين في ذلك وكذلك وقع (قوله) عن سمك بن زميل (بضم الزى) رفع الميم (قوله) فاذا الناس ينكتون بالحصى (بضماء) بمشاة بعد الكاف أي يضربون به الأرض كفعل المهموم والمعكر الواجم وفيه اهتمام المسلمين بما أمرهم نبيهم صلى الله عليه وسلم واجتماعهم لذلك

ينكتون بالحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب فقال عمر فقلت لأعلمن ذلك اليوم قال فدخلت على عائشة فقلت يا بنت أبي بكر أفد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مالي ومالك يا ابن الخطاب



هليك بعينك قال فدخلت على حفصة بنت عمر فقلت لها يا حفصة أقذبح من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا لظامك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكث أشد البكاء فقلت لها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانته في المشربة فدخلت فاذا أنا برباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على أسكفة المشربة مدل رجليه على نقير من خشب وهو جذع رقي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وينحدر فناديت يا براح استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئا ثم قلت يا براح استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر رباح إلى الغرفة ثم ( ١١٧ ) نظرا لي فلم يقل شيئا ثم رفعت صوتي فقلت يا براح استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظن أني جئت من أجل حفصة والله لأن أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب عنقها لأضرب عنقها ورفعت صوتي فأومأ لي أن أرقه فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع على حصير فجلست فأدنى عليه أزاره وأيسر عليه غيره وإذا الحصير قد أثر في جنبه فنظرت ببصري في خزانة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا أنا بقبضة من شعير نحو الأصابع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة وإذا أفيق معلق قال فابتدرت عيناي قال ما يبكيك يا ابن الخطاب قلت يا نبي الله وما لي لا أبكي وهذا الحصير قد أثر في جنبك وهذه خزانتك

عبراني وفيه اهتمام المسامحة بما أهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتماعهم لذلك ( قوله عليك بعينك ) ( م ) تريد ابنته والعمة الابنة أي بخاصتك وموضع شرك ومنه الانصار كرشى وعيتي ومعنى كرشى أصحابي الذين أعتمد بهم والكرش لغة الجماعة وجعلهم عيبة لانهم خاصته ويطلعهم على أسرارهم قال أهل اللغة والعبية ما يجعل فيه الرجل أفضل متاعه ( قوله في المشربة ) ( م ) هو بضم الراء وفتحها ورباح هو بفتح الراء والفرط الصنع معروف والافيق الجلد الذي لم يتم دبغه ( قوله على أسكفة المشربة ) مدل رجليه على نقير من خشب ( ع ) الاسكفة بضم الهمز والكاف عتبة الباب السعلى والعقيرة عديم الغاء فسر في الحديث بالجذع الذي يرقى عليه وهو الذي جعلت فيه ادراج أخود من فقار الظهر وفقار السيف خرو زينة مشبهة بفقار الظهر وفقار الظهر خرو زينة عظامه التي بطوله ( قوله استأذن لي ) ( ع ) فيه وجوب الاستئذان على المرء في منزله وان عرف انه وحده وفيه تكرار الاستئذان اذا لم يؤذن للمستأذن وفيه اتخاذ الكبراء المحجabin وفيه انه اذا فهم الحاجب من السكوت عدم الاذن لا يأذن لانه صلى الله عليه وسلم سمع استئذان عمر فسكت والغالب أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتخذ بابا ( قوله وكانت عائشة وحفصة تظاهرن على نسائه ) ( قلت ) قد تقدم ان الصحيح في المتظاهرتين انهما حفصة وعائشة ( قوله يا رسول الله أطلقهن ) ( قلت ) قد تقدم الكلام على حكم

( قوله عليك بعينك ) أي بوعد ابنتك حفصة أي بخاصتك وموضع شرك ومنه الانصار كرشى وعيتي ومعنى كرشى أصحابي الذين أعتمد بهم والكرش لغة الجماعة وجعلهم عيبة لانهم خاصته ويطلعهم على أسرارهم قال أهل اللغة والعبية ما يجعل فيه الرجل فيه أفضل متاعه ( قوله في المشربة ) بضم الراء وفتحها ورباح بضم الراء وبالباء الموحدة ( قوله على أسكفة الباب ) بضم الهمزة والكاف وتشديد الغاء وهي عتبة الدار لسفلى ( قوله على نقير ) ( ح ) هو بنون مفتوحة ثم قاف مكسورة هو الصحيح الموجود في جميع النسخ وذكر القاضى انه بالغاء بدل النون وهو فقير بمعنى مقفور مأخوذ من فقار الظهر وهو جذع فيه درج ( ع ) فقار الظهر خرو زينة عظامه التي بطوله ( قوله وإذا أفيق معلق ) هو بفتح الهمزة وكسر الغاء وهو الجلد لم يتم دبغه وجمعه بفتحها كأديم وأدم وقد افق أديمه بفتحها يأفقه بكسر الفاء ( قوله أطلقهن ) ( ب ) قد تقدم الكلام على حكم الطلاق وان الخطابى قال أصله الجواز

لأرى فيها لا ما أرى وذلك قيصر وكسرى في الثمار والانهار وأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنوته وهذه خزانتك فقال يا ابن الخطاب ألا ترضى أن تكون لنا الآخرة ولهم الدنيا قلت بلى قال ودخلت عليه حين دخلت وأنا أرى في وجهه الغضب فقلت يا رسول الله ما يشق عليك من شأن النساء فان كنت طلقتهن فان الله معك وملائكته وجبريل وميكائيل وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك وقلماتكلمات وأحمد الله بكلام الارجوت أن يكون الله يصدق قولي الذي أقول ونزلت هذه الآية آية التخيير عسى ربه ان يطلقكن أن يبدله أزواج خيرا منك وان تظاهرا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير وكانت عائشة بنت أبي بكر وحفصة تظاهرن ان علي سائر نساء النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أطلقهن قال

لا قلت يا رسول الله اني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه أفأنزله فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم ان شئت فلم أزل أحدته حتى تحسر ( ١١٨ ) الغضب عن وجهه وحتى كثر فضحك وكان من أحسن

الناس ثم نزل نبي الله صلى الله عليه وسلم ونزلت فنزلت أتثبت بالجذع ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما يمشي على الأرض مامعه بيده فقلت يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعة وعشرين قال ان الشهر يكون تسعا وعشرين فقامت على باب المسجد فنادت بأعلى صوتي لم يطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه ونزلت هذه الآية واذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم فكنت أنا استنبطت ذلك الامر وأزل الله عز وجل آية الغدير حدثنا هرون ابن سعيد الابلج ثنا عبد الله بن وهب أخبرني سليمان يعني ابن بلال أخبرني يحيى أخبرني عبيد بن حنين أنه سمع عبد الله بن عباس يحدث قال مكثت سنة وأنا أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية فأستطيع أن أسأله هيبة له قال حتى خرج جانا فخرجت معه فلما رجعت فكنا ببعض

الطلاق وان الخطابى صرف حديث أبغض الخلال الى الله الطلاق عما يقتضيه ظاهره من الكراهة قال لانه صلى الله عليه وسلم طلق وما كان ليفعل المسكروه وفي الحديث انه طلق حفصة وانه قيل له راجعها فاجابها صوامه قوامه \* ابن العربي حضرت مجلس أبي الفضل الجوهري فسمعت يقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر \* فلما انصرف قصدته في موضعه وقالت أصلحك الله أنك قلت انه طلق صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر وانه صلى الله عليه وسلم لم يظهر فان الله تعالى جعل الظهار منكر من القول وزورا فشكر لي ذلك فلما كان من الغد قال لأهل مجلسه وقد قربني اليه اني قلت لكم بالأحسن انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا أرشدني الى أنه لم يظهر وهو كما قال وهو شيخ في هذه المسئلة ( قوله حتى كثر ) ( د ) أى حتى أبدى أسنانه تبسما ويقال أيضا في الغضب \* ابن السكيت وكثر وتبسم وافتتر كلها واحد فان زاد قيل فقهه وزهق وكركر ( قوله فأزل الله واذا جاءهم أمر الآية ) \* قلت \* قال ابن عطية قيل ان الآية نزلت في المنافقين كانوا يشرهون الى استماع ما يسوء عن سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبموته فاذا سمعوا أمرا يسر المسلمين صغروا أمره وحقروه وأذاعوا تحقيره واذا سمعوا خروفا عظموه وأذاعوا به وقيل نزلت في المنافقين وفيمن ضعف جلده من المؤمنين وقلت تجر به \* ثم على هذا القول يحتمل أن يكون في أمر السرايا وأهم كانوا يذيعون مع من أذاع غير متبئين في صحته القلة تجر بهم ويحتمل أنه في كل الأمور الواقعة التي من جلتها قضية عمر هذه معنى ولوردوه أى لو أمسكوا عن الخوض واستقصوا الأمر وكشفوا عنه من جهة الرسول أو من جهة أولى الامر وهم الأمراء وقيل العلماء لقوله تعالى ألماء الذين يستنبطونه منهم كما فعل عمر في محبة وسؤاله عند النبي صلى الله عليه وسلم فمضى قوله أنا استنبطته أى بعثي وسؤالي عنه ( قوله في الآخرة ) ( ع ) هيبة له عن سؤاله عن تفسير تلك الآية تلك المدة هو لما كانت إحدى المتظاهرتين ابنة حفصة ولذلك قال وأهالك يا ابن عباس وهي كلمة توضع للمعجب كما قال في الآخر وأعجب لك ألا ترى الزهري كيف قال كره والله ما سأله عنه

وصرف حديث أبغض المباح الى الله الطلاق عما يقتضيه ظاهره من الكراهة وانه محمول على سوء العشرة لا على الطلاق قال لانه صلى الله عليه وسلم طلق وما كان ليفعل للمسكروه وفي الحديث انه طلق حفصة وانه قيل له راجعها فاجابها صوامه قوامه \* ابن العربي حضرت مجلس أبي الفضل الجوهري فسمعت يقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر فلما انصرف قصدته في موضعه وقالت أصلحك الله أنك قلت انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وانه صلى الله عليه وسلم لم يظهر فان الله تعالى جعل الظهار منكر من القول وزورا فشكر لي ذلك فلما كان من الغد قال لأهل مجلسه وقد قربني اليه اني قلت لكم بالأحسن انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا أرشدني الى أنه لم يظهر وهو شيخ في هذه المسئلة ( قوله حتى تحسر الغضب عن وجهه ) أى زال وانكشف ( قوله حتى كثر ) بفتح الشين المعجمة المخففة أى أبدى أسنانه تبسما ( قوله أتثبت الجذع ) هو بالياء المثناة آخره أى استمسك ( قوله هيبة ) هابه لما كانت إحدى المتظاهرتين ابنة حفصة ولهذا قال الزهري

الطريق عدل الى الاراك الحاجة له فوفى له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت يا ميرا المؤمنين من اللان يظهرنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزعج وجهه فقال تلك حفصة وعشة قال فعلت له والله ان كنت لا أريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبة لك قال فلا تفعل ما ظننت ان عندي من علم فسألني عنه فان كنت أعلمه أخبرتك قال وقال عمر والله ان كنانا

الجاهلية ما نعد للنساء أسرا حتى أنزل الله فيهن ما أنزل وفهم لمن ما قسم قال فينا أنا في أسرا أمرة اذ قالت لي امرأتى لو صنعت كذا وكذا فقلت لها وما لك أنت ولما ههنا وما تكلنك في أمر أريدك فقالت لي عجبالك يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع أنت وان ابنتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان قال عمر فأخذ ردائي ثم أخرج مكاني حتى أدخل على حفصة فقلت لها يا ابنة انك لتراجعين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان فقالت حفصة والله اننا لتراجعهم فقلت تاملين اني أحذر ك عقوبة الله وغضب رسوله يا ابنة لا يغرنك ( ١١٩ ) هذه التي قد أعجبها حسنها وحب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ياها ثم خرجت حتى أدخل على أم سلمة لقرايتي منها فكلمتها فقالت لي أم سلمة عجبالك يا ابن الخطاب قد دخلت في كل شيء حتى تبتغي أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أزواجه قال فأخذتني أحذا كسرتني عن بعض ما كنت أجد فخرجت من عندها وكان لي صاحب من الانصار اذا غبت أثناني بالخبر واذا غاب كنت أنا آتية بالخبر ونحن حينئذ نتصوف ملكا من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير اليها فقامت لأت صدر رانم فأتى صاحب الانصاري يدق الباب وقال اقبح اقبح فقلت جاء الغساني فقال أشد من ذلك اعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم أزواجه قال فقلت رغم أنف حفصة وعائشة ثم أخذوني فأخرج حتى جئت فاذا

ولم يكتمه وهذا رد قول من قال انما تجب وانكر عليه كونه لم يعلم من هما المرأتان حتى الآن مع حرصه على العلم ( قوله في أسرا أمرة ) أي أشار رفيعه بنفسى ( قوله وكان لي صاحب من الانصار ) ( ع ) فيه ما كانوا عليه من الحرص على العلم ( د ) وفيه قبول خبر الواحد ( قوله يدق الباب ) ( ع ) فيه جواز قرع الباب بلا استدان وشدة الفزع للأمر والمهمة ( قوله أشد من ذلك ) ( ع ) فيه شدة اهتمامهم بأمره صلى الله عليه وسلم ( قوله اعتزل أزواجه ) ( م ) فيه جواز هجران المرأة في غير بيتها تأديبا لها قال بعضهم لا يفهم من الرقيهن لان هجرانه وهو معهن أغيط لقلوبهن ( ع ) بل الامر العكس لان بعده عنهن أغيط لقلوبهن وأشد حسرة \* قد اختلف في ذلك فقيل لم يكن ذلك الا في بيوتهن وفيه حديث وهذا رد ولذا نبه عليه البخاري ورجح حديث عمر \* وقد اختلف في قوله تعالى واهجر وهن في المصاحف فقيل هو أن ينام معها في فراش ولا يجامعها وقيل هو أن ينام معها في بوليهما ظهري ولا يكلمها او قيل بهجرها باللسان والتغليظ لها في القول ولا يدع الجماع ( قوله رغم أنف حفصة ) ( ع ) فيه جواز قول ذلك وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن حبيب وكره مالك وعنه دل أنفها واصق بالتراب وهو من الرغام والذلة والرغام التراب ( قوله يرتقى اليها بمجملها ) ( ع ) كذا روي عنه عن ابن عيسى وعند غيره بمجملها والاول آيين والمجمل درجة من النخل ( قوله قرظا مصبورا ) ( د ) وفي بعض النسخ مضبور بالضاد المجمة وكل صحيح أي مجموعا ( قوله أهاب ) ( د ) هو بفتح الهمزة والهاء وضمهم ما وهم الغتان مشهورتان وهو جمع اهاب وهو الجلد الذي لم يدبغ وقيل الجلد مطاعا وفيه جواز النظر الى ما لم يستمر من بيت المزور ولا سيما للمصاحب وجاء النهي عن فضول النظر

في قوله واهالك أي عجبك كرد والله ما سأله عنه ولم يكتفه ( ع ) وهذا رد قول من قال انما تجب وانكر عليه كونه لم يعلم من هما المرأتان الى الآن مع حرصه على العلم ( قوله في أسرا أمرة ) أي أشار رفيعه بنفسى ( قوله حتى أدخل على حفصة ) ( د ) وفيه قبول خبر الواحد ( قوله يرتقى اليها بمجملها ) ( ع ) كذا روي عنه عن ابن عيسى وعند غيره بمجملها والاول آيين والمجمل درجة من النخل ( قوله قرظا مصبورا ) ( د ) وفي بعض النسخ مضبور بالضاد المجمة وكل صحيح أي مجموعا ( قوله وعند رأسه أهابا معاملة ) هو بفتح الهمزة والهاء وضمهم ما وهم الغتان مشهورتان وهو جمع اهاب وهو الجلد الذي لم يدبغ وقيل الجلد مطاعا وفيه جواز النظر الى ما لم يستمر من بيت المزور ولا سيما للمصاحب وجاء النهي عن فضول النظر

رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشربته يرتقى اليها بمجملها وعلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الدرجة فقلت هذا عمر فأذن لي قال عمر فقصت على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فلما بلغت حديث أم سلمة تبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لم يحرص ما بينه وبينه شيء رحت رأسه وسادة من آدم حشوه وهاليف وان عند رأسه قرظا مصبورا وعند رأسه أهابا معلقة فرأيت أثر الحصر في جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكت فقال ما يبكيك يا عمر فقلت يا رسول الله ان كسرى وقبصر فيهما هاهنا وأنت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما

وكرهه السلف له ( قوله لهما الدنيا والآخر ) ( د ) كذا هو بالثنية وضمير الخطاب في الأصول وفي بعض النسخ لهم الدنيا والآخر بضمير الجمع وضمير المتكلم وكل صحيح

### \* كتاب الايلاء \*

( قوله وكان آلى منهن شهرا ) \* ( قلت ) \* قال ابن العربي آلى من شدة موجدته عليهن بما أتيت إليه من المكروه في التظاهر عليه والالحاح في طلب النفقة والنفقة لم تكن عنده الا مارأى عمر في خزائنه من نحو الصاع من شعير ونحوه من قرص مصبور وأفيق من ادم معلق ورمال سرير وازار يلحف به وفعل ذلك تأديبا لهم واستثارا في أمرهم حتى أتاه الله سبحانه بالخير ( ع ) الايلاء الحلف وأصله الامتناع من الشيء آلى بولى ايلاء وتالى تاليا واثنى اثلاء \* ( قلت ) \* قال في التنبهات الايلاء لغة الامتناع ثم استعمل فيما كان الامتناع منه لأجل اليمين فنسب اليمين اليه فصار الايلاء الحلف \* ابن عبد السلام الايلاء لغة الحلف وقيل مطلق الامتناع ثم استعمل في الحلف على الامتناع من الوطء ( ع ) وعلى انه لغة الحلف فهو في عرف العقهاء الحلف على ترك وطء الزوجة وشذابن سيرين فقال هو الحلف على ما في تركه مساء لها وطأ كان أو غيره كلفه أن لا يكلمها \* ( قلت ) \* فالحاصل ان العرف خصص مدلوله لغة وفيها الحلف مطلقا وخصه الأكثر بقصره على الحلف على ترك الوطء وعنه ابن سيرين على كل ما في تركه مساء لها كلفه أن لا يكلمها أو لا ينفق عليها هذا عند ايلاء بضرب فيه الاجل كما يضرب في الحلف على ترك الوطء وهو عند الأكثر ليس ايلاء لكن لما أن تقوم بالضرر في ذلك فتطلق عليه بعد اعداء عليه لان المطالبة بحسن العشرة كالمطالبة بالاصابة والنفقة والكسوة \* ورسم ابن الحاجب الايلاء بانه الحلف على ترك وطء الزوجة غير المرضع أكثر من أربعة أشهر والعبد شهرين بيمين تتضمن الحنث حكما فالحنث جنس وعلى ترك الوطء احتراز مما شذ فيه ابن سيرين وذكر الزوجة احتراز من الحلف على ترك وطء السرية \* والتقييد بغير المرضع احتراز من الحلف على ترك وطء المرضعة لمصلحة الولد \* قال في المدونة ولو حلف أن لا يطأ حتى تظم ولد هافليس بمول \* وقال اصبح هو مول والتقييد بأكثر من أربعة أشهر يخرج الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فأقل فانه ليس ايلاء لأن حكم الايلاء انما شرع لرفع الضرر والضرر انما يقع بالزيادة على أربع لأن الله سبحانه أباح التربص في الأربع بقوله تعالى للذين يولون الآية \* ولما كان العبد على النصف من أجل الحر قيل والعبد شهرين وهذا على مذهب الأكثر أعني ان الايلاء انما يتقرر بالحلف على أكثر من أربعة أشهر ( ع ) وقال الكوفيون ان حلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر فهو مول وشذ ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخرين فقالوا انه ان حلف على ترك الوطء يوما أو أقس أو أكثر وتركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مول لظاهر الآية وعكس ابن عمر فقال كل من وقت في يمينه وقتا وان طال فليس بمول وانما المولى من حلف على ترك الوطء للابد انتهى \* ( قلت ) \* والمراد بيمين تتضمن الحنث حكما ما تقر في كتاب الايمان كالحلف بالله وبصفاته وبالصدقة والحج والعتق وهو احتراز من الحلف بغير ذلك مما لا يلزم الحنث فيه كقوله ان وطئتك فعلى المشى الى السوق فاذا وقع الايلاء بصفة ما ذكر ورفعته الزوجة الى الحاكم فبوجبه أربعة أشهر من يوم الرفع فاذا انقضت الأربع أوقفه الحاكم فاما طأ أو طأى عليه وجهه كرون الأجل أربعة أشهر لانها منتهى ما تصبر فيه المرأة \* وفي طرر ابن عات أن عمر كان يطوف ليلة المدينة فسمع امرأة تنشد

ترضى أن تكون لهما  
الدنيا والآخر \* وحدثنا  
محمد بن مثنى ثنا عفان ثنا  
هاد بن مسامة أخبرني يحيى  
ابن سعيد عن عبيد بن  
حسين عن ابن عباس قال  
أقبلت مع عمر حتى اذا كنا  
بمر الظهران وساق الحديث  
بطوله كنحو حديث  
سليمان بن بلال غير أنه قال  
قلت شأن المرأتين قال  
حفصة وأم سلمة وزاد فيه  
فاتيت الحبر فاذا في كل  
بيت بكاء وزاد أيضا وكان  
آلى منهن شهرا فلما كان  
تسعا وعشرين نزل اليمين  
\* وحدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه وزهير بن حرب

( قوله لهما الدنيا والآخر ) ( ح ) كذا هو بالثنية وضمير الخطاب في الاطول وفي بعض النسخ لهم

واللفظ لا يكره قالنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد سمع عبيد بن حنين وهو مولى العباس قال سمعت ابن عباس يقول كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلبثت سنة ما أجده موضعا حتى حُببته إلى مكة فلما كان بمر الظهر ان ذهب يقضى حاجته فقال ادركني بأداة من ماء فأتيتهما فلما قضى حاجته ورجع ذهبت أصاب عليه وذكرت فقلت له يا أمير المؤمنين من المرأتان فحاصيت كلأى حتى قال عائشة وحفصة \* وحدثنا المسحق بن إبراهيم الحمطي ومحمد بن أبي عمر وتجاربا في لفظ الحديث قال ابن أبي عمر ثنا وقال المسحق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي رور عن ابن عباس قال لم أزل حريصا أن أسأل عمر عن المرأتين من أزواج النبي

صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله تعالى ان تنوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما حتى حج عمر وحجبت معه فلما كتب بعض الطريق عدل عمر وعدلت معه بالأداة فتسبرز ثم أتاني فسكبت على يديه فتوضأ فقلت يا أمير المؤمنين من المرأتان من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان قال الله عز وجل لهما ان تنوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما قال عمر وأعجبك يا ابن عباس قال الزهري كره والله ما سأله عنه ولم يكتمه قال هي حفصة وعائشة ثم أخذ يسوق الحديث قال كنا معشر قريش قوما تغلب النساء فلما قدمنا المدينة وجدنا قوما تغلبهم نساؤهم فطفق نساؤنا يتعامن من نساؤهم قال وكان منزلي في

تطاول هذا الليل واسود جانبه \* وأرقني أن لا أخيل إلا عيه فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لحول من هذا السرير جوانبه فدعا عمر بهما وقال أين زوجك فقالت بعثته للغز وفد عابسة وقال لهن في كم تشتاقي المرأة إلى الرجل قلن في شهرين ويقل صبرها في ثلاثة وينعدم في أربعة فجعل رضى الله عنه مغازي الناس أربعة أشهر فعلم أنها المدة التي يقع فيها الضرر بالمرأة (ع) ولا خلاف أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعة أشهر ولا في أنه يسقط الطلاق إذا حثت نفسه قبل تمامها \* واختلف هل يقع بمضيها فقال الكوفيون يقع الطلاق بمضي الأربعة وروى عن مالك مثله والمشهور وعنه وعن أصحابه وهو قول السكاكفة أنه لا يقع بمضيها بل حتى يوقعه الحاكم ففيه أو يطلق فتقدير الآية عند الكوفيين فان فاؤا فيهن وتقديرها عند الجمهور فان فاؤا بعدها (ط) وقوله تعالى فان الله غفور رحيم الآية حجة لأنه لو وقع بمضيها لم يقع للعزم عليه بعدها معنى \* واختلف إذا وقع الطلاق وقد كانت حاضة في الأربعة أشهر ثلاث حيض فقال الجمهور وتستأنف العدة \* وقال جابر وزيد بن ثابت والشافعي في القديم تكفي بذلك \* قالت \* ومذهب السكاكفة ان الحالف على ترك الوطء ومول قصد الضرر أو لم يقصده كان على وجه الرضا والغضب \* وقال مالك ليس بمول إذا حلف لمصاحبة الولد حتى تغطيه وهو قياس قولهم في شبه هذا ما لم يقصده الضرر وقال علي وابن عباس انما يكون موليا إذا حلف على وجه الغضب وأما على وجه الرضا فليس بمول وقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم يدل على انه انما قصده الاضرار فانه على ذلك تكون المغفرة والرحمة وقيل غفور رحيم في اجترأهم على الحلف في ذلك وتخنيثهم أنفسهم بالفيئة رحيمهم وقيل غفور رحيم فيما زادوا على الأربعة أشهر لان الله تعالى قد أباح الترييس في الأربعة \* وفيه حجة مشهورة قول مالك والسكاكفة (قوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) توقير لهما وبرا أن يقول في هذا الحديث تظاهرتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بهمهه واكتفى به وجاء في الحديث الآخر مينا على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فلبثت سنة) قد تقدم وجه مكته سنة (قوله فسكبت) (د) فيه الاستنابة في الوضوء وقد تقدم ايضاحه في أول الكتاب وهي ان كانت لعذر فلا بأس بها ولا فلاولى تركها ولا يقال انها مكر وهمة على الأصح وفيه بر أهل الفضل وخدمتهم (قوله وتهجره إحداهن) قد تقدم أنها لم تهجره لحق لها منعتة وانما هو

( ١٦ - شرح الابي والسنوسي - رابع )

فتعصبت يوما على امرأتى فاذا هي تراجعتي فأكرت أن تراجعتي فقالت ما تنكر أن أراجعك فوالله ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتهجره إحداهن اليوم إلى الليل فانطلقت فدخلت على حفصة فقالت أتراجعين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم فقالت تهجره إحدا كن اليوم إلى الليل قالت نعم فقالت قد خاب من فعل ذلك من كن وخسر أقتأمن احدا كن أن يغضب الله عليها لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت لا تراجعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسأليه شيئا وسليني ما بدالك

ولا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك يريد عائشة قال وكان لي جار من الانصار فكنا نتناوب النزول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فينزل يوما وأنزل يوما فيأتيني بخبر الوحي وغيره وآتيه بمثل ذلك فكنا نتحدث ان غسان تنعل الخيل لتغزونا فنزل صاحبي ثم أتاني عشاء فضر ببابي ثم ناداني فخرجت اليه فقال حدثت أمر عظيم قلت ماذا جاءك غسان قال لا بل أعظم من ذلك وأطول طلق النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فقلت قد خابت حفصة وخسرت قد كنت أظن هذا كائنا حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم زلت فدخلت على حفصة وهي تبكي فقلت اطلقك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لا أدري هاهو ذا معتزل في هذه المشربة فأتيته غلاما له اسود فقلت استأذن لعمر فدخل ثم خرج إلى فقال قد ذكركم له فصمت فانطلقت حتى انتهيت إلى المنبر فجلست فاذا عنده (١٢٢) رهط جلوس يبكي بعضهم فجلست قليلا ثم غلبني

ما أجد ثم أتيت الغلام فقلت استأذن لعمر فدخل ثم خرج إلى فقال قد ذكركم له فصمت فوليت مدبرا فاذا الغلام يدعوني فقال ادخل فقد أذن لك فدخلت فسلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو متكئ على رمل حصير قد أثر في جنبه فقلت أطلقت يا رسول الله نساءك فرفع رأسه إلى وقال لا فقلت الله أكبر لو أيتنا يا رسول الله وكنا معشر قريش قومنا تغلب النساء فامارة منا المدينة وجدنا قومنا تغلبهم نسائهم فطغى نسائنا يتعلمن من نسائهم فتغضب على امرأتى يوما فاذا هي تراجعني فانسكرت أن تراجعني فقالت ما تنكران أراجلك فوالله ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتهجره احداهن اليوم إلى الليل فقلت قد خاب من فعل ذلك منهن وخسر أقفان احداهن أن يغضب الله عليها لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد دخلت على حفصة فقلت لا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم منك وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فتبسم أخرى فقلت استأنس يا رسول الله قال نعم فجلست فرفعت رأسي في البيت فوالله ما رأيت فيه شيئا يرد البصر إلا أهبا ثلاثة فقلت ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالس ثم قال أفى شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت استغفرني يا رسول الله وكان أقسم ان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأي فقلت يا رسول

بمقتضى الغيرة (قوله ولا يغرنك أن كانت جارتك هي منك أوسم وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) فيه المخاطبة بأحسن اللفظ إذ قال جارتك ولم يقل ضرتك والعرب تفعل ذلك لما في لفظ الضرة من الاسم المسكروه ومعنى أوسم أجل (قوله فيأتيني بخبر الوحي وغيره وآتيه) (ع) فيه ما كانوا عليه من الحرص على العلم وحمل بعضهم عن بعض (قوله فضر ببابي) (ع) فيه جواز قرع الباب للاستئذان وشدة الفزع في الأمور المهمة (قوله على رمل حصير) (ع) هو بفتح الراء وسكون الميم يقال رملت الحصير أي نسجته (قوله فتبسم) (د) في فعل عمر هذا وملاطفته ما يقتدي به في مثله من التلطف في الكلام المباح الحسن (قوله استأنس) (ع) هو أيضا من هذا المعنى ينبسط في كلامه لئلا يأتي بالايوافق النبي صلى الله عليه وسلم من حديثه فيزide غما فم رد أن يحذنه بغير ما هم فيه حتى يستأذن وهو من الادب بين يدي الاكابر والعلماء قال اسمعيل القاضي معنى استأنس هنا في الاذن واحتج بذلك على قوله تعالى حتى تستأنسوا (قوله أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا) (ع) يحتج به لتفضيل الفقر لانه يدل أنه بمقدار ما عجل من طيبات الدنيا يفوت في الآخرة وتأوله آخرون بأنه في قوم كفار (قوله من شدة موجدته عليهن) تقدم وجه ذلك (قوله بدأي) (ع) يحتمل انه لفضيلتها وأثرها عنده ويحتمل انه لانه يومها بعد التي خرج منها قبل اليقين ويحتمل انه ابتداء قسم ويحتمل انه ابتداءها ويدخل على جميعهن فيسوي بينهم ﴿ قلت ﴾ ويحتمل انه لم يحضر عند نزول الدنيا ولنا الآخرة بضمير الجمع وضمير المتكلم وكل صحيح (قوله أن كانت جارتك) بفتح الهمزة ولم يقل ضرتك لما في لفظ الضرة من الاسم المسكروه ومعنى أوسم أجل (قوله تنعل الخيل) هو بضم التاء (قوله على رمل حصير) بفتح الراء وسكون الميم وفي غير هذه الرواية رمال بكسر الراء يقال رملت الحصير وأرملته إذا نسجته (قوله عجلت لهم طيباتهم) (ع) يحتج به لتفضيل الفقر لانه يدل أنه بمقدار ما عجل من طيبات الدنيا يفوت في الآخرة وتأوله آخرون بأنه في قوم كفار ليس لهم حظ الامان الوه في الدنيا

النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وتهجره احداهن اليوم إلى الليل فقلت قد خاب من فعل ذلك منهن وخسر أقفان احداهن أن يغضب الله عليها لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد دخلت على حفصة فقلت لا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم منك وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فتبسم أخرى فقلت استأنس يا رسول الله قال نعم فجلست فرفعت رأسي في البيت فوالله ما رأيت فيه شيئا يرد البصر إلا أهبا ثلاثة فقلت ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالس ثم قال أفى شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت استغفرني يا رسول الله وكان أقسم ان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأي فقلت يا رسول

الله انك أقسمت أن  
لاتدخل علينا شهرًا وانك  
دخلت من تسع وعشرين  
أعدهن فقال ان الشهر  
تسع وعشرون ثم قال

يا عائشة اني ذا كركك أمرا  
فلا عليك أن لاتجلى فيه  
حتى تستأمرى أبويك  
ثم قرأ على الآية يا أيها النبي  
قل لاز واجك حتى بلغ  
أجر أعظيا فقالت عائشة  
قد علم والله أن أبوي لم يكونا  
ليأمراني بفراقه قالت فقلت  
أوفي هذا أستأمر أبوي  
فاني أريد الله ورسوله  
والدار الآخرة قال معمر  
فاخبرني أيوب ان عائشة  
قالت لاتخبرنساءك أني  
اخترتك فقال لها النبي صلى  
الله عليه وسلم ان الله أرسلني  
مبلغا ولم يرسلني متعنتا قال  
قتادة صغت قلوبكم مالت  
قلوبكم \* حدثنا يحيى بن  
يحيى قال قرأت على مالك  
عن عبد الله بن يزيد مولى  
الاسود بن سفيان عن أبي  
سامة بن عبد الرحمن عن  
فاطمة بنت قيس ان أبا  
عمر بن حفص طلقها ألبنة

وهو غائب فأرسل اليها  
وكيله بشعير فسخطته فقال  
والله مالك علينا من شيء  
فجاءت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد كرت ذلك  
له فقال ليس لك عليه نفقة  
فأمرها ان تعتد في بيت  
أم شريك

الآية الإلهي ( قوله ) أقسمت أن لاتدخل علينا شهرًا وانك دخلت من تسع وعشرين قال عليه الصلاة  
والسلام ان الشهر تسع وعشرون ( ع ) حجة لابن عبد الحكم أن من عليه صوم شهر فصامه بالايام  
انه يكفيه تسعة وعشرون خلا فالملك انه يتم ثلاثين لانه لم يصمه للهلال ويشهده قولها أعدهن

### ﴿ أحاديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة ﴾

( قوله ) ان أبا عمر بن حفص ( م ) كذا للجماعة مالك وابن شهاب وغيرهما وعكسه شيان وأبان  
القطان عن يحيى بن كثير فقال ان أبا حفص بن عمرو المحفوظ الاول وذكر النسائي أن اسم أبي عمرو  
هذا أحمد ( ع ) والاشهر في اسمه عبد الحميد وقيل اسمه كنبه ( قوله ) طلقها ( ع ) هذا الصحيح عند  
الجميع انه طلقها وان اختلفت الروايات في كيفية طلاقها هل ألبنة أو الثلاث أو آخرة الثلاث ويأتي  
في حديث الجساسة لفظ يوهم انه مات عنها ويأتي تأويله وهناك تكلمنا عليه بما يستعذب ( قوله )  
ألبنة ( ط ) يعني بالبتة آخرة الثلاث تطليقات كما جاء تفسير في الرواية الاخرى لانه طلق بلفظ  
ألبنة وانما سمى آخر الثلاث ببتة لانها طلقة ببت العصمة حتى لم يبق منها شيئا ولما كملت هذه الطلقة  
الثلاث عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث والرواية المفسرة قاضية على غيرها وهي الصحيحة ( قوله )  
فأرسل اليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء ( ط ) فيه العمل بالوكالة وشهرتها  
عندهم وكان ارسال هذا الشعير متعة فحسبته هي النفقة الواجبة عليه فلذلك سخطته ورأت  
انها تستحق أكثر وأطيب وحين تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم فلم تقبل فأتت النبي صلى  
الله عليه وسلم ( قوله ) قد كرت ذلك له ( ع ) فيه استفتاء النساء وسماح كلامهن في ذلك  
( قوله ) نفقة ( ط ) لم يذكر في هذا الطريق ولا سكنى وهي رواية الاكثر وانما رواية لا سكنى رواية  
أبي سلمة والشعبي عن فاطمة والاختلاف في هذه الطرق واختلافهم في قوله تعالى لاتخرجوهن من  
بيوتهن الآية اختلفوا في المطلقة البائن الحائل ( م ) فقال ابن عباس وأحد النفقة لها ولا سكنى لها وفي  
رواية الام لا نفقة لك ولا سكنى \* وقال عمر وأبو حنيفة لها النفقة والسكنى أما السكنى فلقوله تعالى  
أسكنوهن الآية وأما النفقة فلانها محبوسة بسببه وقال مالك لها السكنى دون النفقة للآية والحديث  
خبر واحد فلا يخص عموم القرآن وأما سقوط النفقة فلقوله تعالى وان كن أولات حل الآية فدل  
الخطاب يقضى بأنهن لم تكن حاملات لالنفقة مع نص الحديث في سقوطها ( قوله ) فأمرها أن تعتد في  
بيت أم شريك ( ع ) اسمها غزيرة وقيل غزيلة وهي قرشية من بني عامر بن لؤي وذكرها بعضهم  
في أزواجه صلى الله عليه وسلم وقيل انها أنصارية على ما ذكر مسلم في حديث الجساسة الآتي وكانت

ولاحظ لهم في الآخرة

### ﴿ باب حكم النفقة والسكنى للمطلقة ﴾

( قوله ) فأرسل اليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء ( ط ) كان ارسال هذا  
الشعير متعة فحسبته هي النفقة الواجبة عليه فلذلك سخطته ورأت انها تستحق أكثر وأطيب وحين  
تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم ولم تقبل فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله ) فأمرها أن تعتد في  
بيت أم شريك ( ع ) احتج به من لا يوجب السكنى للبائن اذ لو كانت واجبة لأمها أن تعتد في الاول  
وقيل بل فيه دليل على ثبوتها والام يقصرها على بيت معين وانما أمرها بالنفقة لما ذكر ابن المسيب  
من أنها كانت لسنة استطلت على أحماها بلسانها فأمرها بالنفقة عنهم وأولانها خافت عورة المنزل

كثيرة المعروف والنفقة في سبيل الله تعالى والتضييف للغرباء من المهاجرين وغيرهم ولذلك قال عليه الصلاة والسلام تلك امرأة يغشاها أصحابي \* فان قيل أمرها أن تعتد في غير البيت الذي طلقت فيه بدل على سقوط السكنى اذ لو كانت ثابتة لم يأمرها أن تعتد في غيره \* قيل بل فيه دليل على ثبوتها اذ لو لم تكن ثابتة لم يقصرها على بيت معين وانما أمرها بالنقل لما ذكر ابن المسيب من انها كانت لسنة استطالت على اجاتها بلسانها فامرها بالنقل عنهم ولا انها خافت عورة المنزل بدليل قولها أخاف أن يقتحم على وقيل ان البيت لم يكن له ( ط ) الأولى التعليل بانها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على ان المعتدة تنقل لعورة المنزل وأما التعاميل بانها السنة تؤذى أحماءها فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب الصحابة في زواجها واختارها صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه اذ لو كانت كذلك لم يرغب فيها الصحابة ولا اختارها صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله حسب ابن المسيب فيما وقع فيه من غيبتها من قوله تلك امرأة لسنة اللسان وانها كانت سلطة وانها استطالت بلسانها على اجاتها فامرها أن تنقل وان هذا لخشن من القول ( قوله تلك امرأة يغشاها أصحابي ) ( ع ) أي يلمون بها وكانوا يزورونها صلاحها وما تقدم من حديث أو صافها وفيه جواز نظر الفجأة اذ لا يؤمن ذلك من تكرارهم اليها وفيه منع المرأة من التعرض لموضع يشق عليها فيه التحرر من ينظر اليها لانها لو أقامت شق عليها التعطل كثيرة تكرارهم اليها وطول اقامتهم وحديثهم عندها ( قوله اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى تضعين ثيابك ) ( ع ) أخذ بعضهم منه جواز أن تنظر المرأة من الرجل ما لا يجوز أن ينظر منها كراسها وموضع الخرص منها ولكن هذا يعارضه ما في الترمذي من قوله لميمونة وأم سلمة وقد دخل عليهما ابن أم مكتوم احتجبا منه فقال لانه أعشى فقال عليه الصلاة والسلام أفعميا وتان أنتما لستما تبصرانه والجواب ان حديث الترمذي لا يصح لان راويه عن أم سلمة نبهان مولاها وهو ممن لا يخرج بحديثه وعلى تقدير صحته فهو تغليظ على أزواجه في الحجاب لحرمتهم فكما غلظ عليهن أن ينظر اليهن الرجال غلظ عليهن أن ينظرن الى الرجال ولا خلاف ان على المرأة أن تغض كما على الرجل أن يغض وانما خص ابن أم مكتوم بذلك اذ لا يرى ما ينكشف منها الا ترى كيف قال تضعين ثيابك واذا وضعت جارك لم يرك واذا لم يخشى منه لعماء كما يخشى من غيره من النظر لتردده للجاورة والملازمة ولما عليها من المشقة في التحرر من النظر اليها والى هذا أشار أبو داود وغيره من الفقهاء ( قوله فاذا حلت فاذا ذنبي ) أي فاعلمي في وفي الآخر فلا تسبقيني بنفسك ويأتي الكلام على ذلك ( قوله فاما حلت ذكرت له ان معاوية وأباجهم خطباني )

( ط ) الأولى التعليل بانها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على ان المعتدة تنقل لعورة المنزل وأما التعليل بانها السنة تؤذى أحماءها فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب الصحابة في زواجها واختارها صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه الله حسب ابن المسيب فيما وقع فيه من غيبتها من قوله تلك المرأة لسنة اللسان وانها كانت استطالت بلسانها على اجاتها فامرها أن تنقل وان هذا لخشن من القول بينها وبينه موقف بين يدي الله تعالى ( قوله تلك امرأة يغشاها أصحابي ) يلمون بها وكانوا يزورونها لصلاحها وكانت كثيرة المعروف والنفقة في سبيل الله والتضييف للغرباء والمهاجرين وغيرهم ( قوله فانه رجل أعشى تضعين ثيابك ) يعارضه ما في الترمذي من قوله لميمونة وأم سلمة وقد دخل عليهما ابن أم مكتوم احتجبا منه فقال لانه أعشى فقال أفعميا وتان أنتما لستما تبصرانه \* وأجيب بان حديث الترمذي لا يصح وعلى تقدير صحته هو تغليظ على زوجاته في الحجاب لانهن لسن كغيرهن ( قوله فاذا حلت فاذا ذنبي ) هو بعد الهمة أي أعلميني

ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى تضعين ثيابك فاذا حلت فاذا ذنبي قالت فلما حلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه



وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحني أسامة بن زيد فكرهته ثم قال أنكحني أسامة  
فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز بن عيسى ابن أبي حازم وقال قتيبة أيضا ثنا يعقوب  
يعنى ابن عبد الرحمن القاري كلاهما عن أبي حازم (١٢٥) عن أبي أسامة عن فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها في عهد

النبي صلى الله عليه وسلم  
وكان أنفق عليها نفقة دون  
فلما رأت ذلك قالت والله  
لا علمن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فإن كان لي  
نفقة أخذت الذي يصلحني  
وان لم تكن لي نفقة لم  
أخذ منه شيئا قالت  
فذكرت ذلك لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
لا نفقة لك ولا سكني \* حدثنا  
قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن  
عمران بن أبي أنس عن  
أبي أسامة أنه قال سألت  
فاطمة بنت قيس فآخبرتني  
أن زوجها المخزومي طلقها  
فأبى أن ينفق عليها فجاءت  
إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فآخبرته فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا نفقة  
لك فانتقلي فاذهي إلى ابن  
أم مكتوم فكوني عنده  
فانه رجل أعمى تضعين ثيابك  
عنده \* وحدثني محمد بن  
رافع ثنا حسين بن محمد ثنا  
شيبان عن يحيى وهو ابن  
أبي كثير أخبرني أبو أسامة  
أن فاطمة بنت قيس أخت  
الضحاك بن قيس أخبرته  
أن أبا حفص بن المغيرة

(ع) أبو جهم هو على التكبير وصغره بعضهم وهو أبو جهم بن حذيفة وهو صاحب الانبجاني وغلط  
فيه يحيى بن يحيى الاندلسي فقال أبو جهم بن هشام ولا يعرف في الصحابة أبو جهم بن هشام  
(قوله) أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه (ط) قيل معناه ضرب للنساء كما صرح به في الآخر  
وقيل كثير الاسفار والاول أولى (ع) قيل وفيه جواز ضرب النساء لانه أخبر عنه بهذه الصفة  
ولم ينهه فعله كان يؤدبهن فيما أمر الله تعالى به وضربهن اليسير للآداب جائز لانه إنما دمه بكثرة  
وتركه أفضل لانه خلقه صلى الله عليه وسلم ولم يختلف في ضربهن فيما يحب عليهن من خدمة البيت  
(ع) وهذا على القول بوجوب ذلك عليهن ولا خلاف أن الافراط ومجاوزة الحد ممنوع وقد  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث وفيه جواز المبالغة في الكلام وانها ليست  
كذبا ولا توجب حنثا في الايمان لقوله لا يضع عصاه عن عاتقه ومعالم أنه يضعها (قوله) وأما  
معاوية فصعلوك لا مال له (ع) فيه مراعاة المال لاسيا في الزوج لان المال تقوم حقوق  
المرأة وفيه ذكر عيوب الرجل لضرورة الاستشارة (قوله) أنكحني أسامة بن زيد (ع) فيه  
إشارة المستشار لغير من استشير فيه قيل وفيه جواز الخطبة على الخطبة اذا لم تكن مراكنة  
وفيه نكاح من ليس بكفولان أسامة مولى وهى قرشية \* قلت \* قد تقدم ذلك في الكفاة  
(قوله في الآخر طلقها ثلثا) (ع) احتج به بعضهم على جواز ايقاع الثلاث في كلمة اذ لم ينكر عليه  
وأجيب بانه لا حجة فيه لأن المطلق غائب فلا يمكن الإنكار عليه وتأوله بعضهم على أن المراد  
بالثلاث آخره الثلاث كما صرح به في الطريق الآخر في قوله فارسل اليها بتطليقة بقيت له فيها  
(قوله في الآخر لا نفقة لك ولا سكني) \* قلت \* تقدم جواب من أثبت لها السكنى عن هذا الطريق  
التي نفاها فيها (قوله في الآخر ابن عمك عمرو بن أم مكتوم) (ع) كذا جاء في هذه الرواية وزاد  
في آخر الكتاب رجل من بني فهر من البطن الذي هي منه والمعروف أنهم مالا من بطن واحد  
هى من بني محارب بن فهر وهو من بني عامر بن لؤي \* واختلف في اسمه فقيل عمر وكأهنا وقيل  
عبد الله وقيل غير ذلك (قوله لا نسبيني بنفسك) (ع) قيل فيه جواز التعريض في العدة وبعد  
لان التعريض إنما هو من الزوج أو نائبه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطبها لأسامة ولا ذكر لها مراده  
(قوله فلا يضع عصاه عن عاتقه) قيل معناه ضرب للنساء وقيل كثير الاسفار والاول أولى وفيه  
جواز أصل الضرب للنساء لموجبه وان المذموم كثرته ولا خلاف أن الافراط ومجاوزة الحد ممنوع  
وفيه جواز المبالغة في الكلام وانه ليس كذبا والعائق ما بين العنق والمنكبة (قوله) فصعلوك لا مال  
له من المبالغة لأعلم انه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر وصعلوك بضم الصاد بمعنى  
فقير وهو معاوية بن أبي سفيان (قوله) ثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري بتشديد الياء

المخزومي طلقها ثلثا ثم انطلق إلى النخيل فقال لها أهله ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأورس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بيت مميونة فقالوا ان أباحفص طلق امرأته ثلثا فهل لها من نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست  
لها نفقة وعليها العدة وأرسل اليها أن لا نسبيني بنفسك وأمرها أن تنتقل إلى أم شريك ثم أرسل اليها أن أم شريك يأتيها  
المهاجر من الاولون فانطلق إلى ابن أم مكتوم الأعمى فانك اذا وضعت خمارك لم يرك فانتقلت اليه فامامت عسرتها أنكحها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد بن حارثة \* حدثنا يحيى بن أيوب وقيصة بن سعيد وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل يعنون ابن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس ح وثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة عن فاطمة بنت قيس قال كتبت ذلك من فيها كتابا قالت كنت عند رجل من بني غزوم فطلقني البتة فارسلت إلى أهله أتبعني النفقة واقتصوا الحديث بمعنى حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة غير أن في حديث محمد بن عمرو ولا تفوتنا بنفسك \* حدثنا حسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد (١٢٦) جميعا عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن

صالح عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن هوف أخبره أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص بن المغيرة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فرمعت أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستغفبه في خروجها من بيتها فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى فأبى مروان أن يصدق في خروج المطلقة من بيتها وقال عروة إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس \* وحدثني محمد ابن رافع ثنا محسن ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله مع قول عروة إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة \* حدثنا اسحق بن إبراهيم وعبد ابن حميد واللفظ لعبد قالا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا عمرو بن

ولا واعدوا وإنما أمرها بالتربص ولم يسم لها زوجا والتعريض إنما يكون مع تعيين الزوج وأما المجهول فليس فيه تعريض ولا مواعدة ولو أن الولي أو أجنبيا قال لها إذا حللت زوجتك أولاتن زوجي أحدا حتى تشاوريني لم يكن هذا تعريضا ولا مواعدة في العدة ولكن الحديث حجة في منع التعريض والمواعدة والخطبة في العدة اذ لم يفعل شيء من ذلك \* قلت \* انظر قوله ولكن في الحديث حجة على منع التعريض فإنه يقتضي أن التعريض عنده لا يجوز والمذهب جوازه لنص الآية \* قال أبو عمر كره جماعة أن يقول في التعريض لا تفوتي بنفسك والحديث يرد عليه ولا يخفى عليك ما في قول أبي عمرو من النظر فإن مجاهدًا كره هذا من الخاطب لنفسه أولئك وكله ولم يكن صلى الله عليه وسلم خاطبا لنفسه ولا لغيره وإذا كان التعريض جائزا فصيغته على ما ذكره الفقهاء أني فيك لأرغب وأني لمحب وأن الله سائق إليك خيرا \* لا تخمى أجاز مالك في كتاب محمد أن يقول أني لأرجو أن أتزوجك \* وروى ابن وهب لأبأس أن يهدي إليها ولا أحب أن أفتي به إلا أن تعجزه التقوى عما وراء ذلك

**فصل (ع) وأجمعوا على أنه لا يجوز النكاح في العدة وأنه يفسخ إن وقع والجمهور على أن لها الصداق بما استعمل منها إن دخل بها \* وعن مسروق أن صداقها في بيت المال وقاله عمرو قيل رجع عنه \* قلت \* قال ابن رشد وإذا فسخ بعد البناء فتكفيها عدة واحدة من الزوجين جميعا وقال عمر تعتمد من الأول ثم تعتمد من الثاني (ع) واختلاف هل يتأبد عليه التحريم فشهور قول مالك أنه يتأبد وطئ في العدة أو بعدها وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يتأبدون وطئ وجهان شاء وقاله ابن نافع من أصحابنا \* وقال المغيرة إن وطئ في العدة تأبد وإن وطئ بعدها لم يتأبد وأشار إليه مالك مرة \* واختلاف أئمتنا في القبلة والمباشرة في العدة هل هما بمنزلة الوطء فيها \* واختلاف قول مالك إذا تزوج في العدة ووطئ فيها عالنين بالتحريم هل يعاقبان ويلحق به الولد ويتأبد التحريم أو هما زانيان فيهد ولا يلحق الولد ولا تحرم عليه إلا بد**

**فصل (ع) والوعد من أحدهما في العدة مكره ولم يختلف فيه إلا أنه لا يفسخ وأما المواعدة منهم في العدة فاجعوا على أنها حرام واختلف قول مالك إذا واعد في العدة وعقد بعدها هل يفسخ أولا وعلى القول بالفسخ إذا وطئ في هذا العقد فالمشهور أنه لا يتأبد التحريم (قوله مروان أن يصدق في خروج المطلقة من بيتها) \* قلت \* هذا نص أو ظاهر في أنه إنما أنكرك خروج العتدة من بيتها ويأتي رد هذا عليه في الآية (قوله إن عائشة أنكرت ذلك) \* قلت \* هو ظاهر**

حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن فإرسلا إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها وأمر لها الحرث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة فقالا لها والله مالك نفقة إلا أن تكوني حاملًا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولهما فقال لا نفقة لك فاستأذنته في الانتقال فاذن لها فقالت أين يارسول الله فقال إلى ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها فامضت هدتها إلى كعبها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد فإرسلا إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحدثته به

فقال مروان لم نسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان فيني وبينكم القرآن قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا لمن كانت له امرأعة فأي أمر يحدث بعد الثلاث فكيف تقولون لانفقة لها اذا لم تكن حاملا فعلام تحبسونها \* حدثني زهير بن حرب ثنا هشيم أخبرنا سيار وحسين ومغيرة وأشعث ومجالد واسماعيل بن أبي خالد وداود وكلهم عن الشعبي (١٢٧) قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول

الله صلى الله عليه وسلم عليها فقالت طلقها زوجها البتة فقالت فاصمتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وأمرني ان أعتد في بيت ابن أم مكتوم \* وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن حصين وداود ومغيرة واسماعيل وأشعث عن الشعبي انه قال دخلت على فاطمة بنت قيس بمثل حديث زهير عن هشيم \* حدثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحرث الهجيمي ثنا قرة بن ناسيار أبو الحكم ثنا الشعبي قال دخلنا على فاطمة بنت قيس فأتخفتنا برطب ابن طاب وسقنا سويق سلت فسألتها عن المطلقة ثلاثا أن تعتد قالت طلقني بعلي ثلاثا فاذن لي النبي صلى الله عليه وسلم أن أعتد في أهلي \* حدثنا محمد بن مشني وابن بشار قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى

أيضا في أنها إنما أنكرت الخروج و يأتي في الآخر قول عائشة ما لفاطمة خيران تذكر هذا الحديث وان القاسم روى ذلك عنها قال تعني لاسكني ولا نفقة (قوله) فقال مروان لم نسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها (ع) أي بالامر الذي اعتصم الناس به وعملا عليه ورواه السمرقندي بالقضية وله معنى يتجه والصواب الاول (ط) يعني بذلك انها لا تخرج من بيتها ولا نفقة لها وقول فاطمة لما بلغها قوله بيني وبينكم كتاب الله وتلت لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا لمن كانت له الرجعة وأشارت بقولها فأي أمر يحدث بعد الثلاث الى قوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فظاهر كلامها هذا انما هو رد على مروان في منعه البائن من الانتقال من بيتها لانها كانت تجبر بالخروج للبائن على نحو ما أباحه لها صلى الله عليه وسلم وكانت فهمت من مروان أن نقل لها عنه انه يمنع البائن من الخروج مطلقا فاستدلت عليه بان الآية إنما تضمنت نهى الرجعية لانها بصدد ان يحدث لمطاعها أمر في ارتجاعها مادامت في عدتها فساكنها تحت تصرف الزوج في كل وقت وأما البائن فليس لها شيء من ذلك فيجوز لها الخروج اذا دعت اليه حاجة أو خافت عورة المنزل هذا ظاهر صدر كلامهم مع مروان غير ان عجز كلامها يظهر منه ان منازلها له انما هي في النفقة فكان مروان لا يراها لها وهو ظاهر قولها فكيف تقولون لانفقة لها اذا لم تكن حاملا وليست كذلك فانها قد نصت في صدر الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لانفقة لك فكيف تخالف هذا النص وتقول ان لها النفقة وكان هذا وهم من بعض الرواة من قوله فكيف تقولون لانفقة لها اذا لم تكن حاملا وقولها فعلى م تحبسوهن ما معناه فلا شيء تمنعونها من الانتقال اذا لم تكن عليها رجعة وقد دل على هذا قوله فاستأذنته في الانتقال فاذن لي هذا ما ظهر لي والله أعلم (ع) لا حجة لها في قولها في الرجعية لانها في الطلقات هذه وغيرها وقوله تدري ليس فيه حجة (قوله) فاتخفتنا برطب ابن طاب (ع) فيه اكرام النساء القواعد للرجال والافضل على الزائر من القاصرين لطلب العلم (قوله) فأمرني أن أعتد في أهلي (ط) حديث فاطمة هذا الكثرة اضطراب لفظه ومعناه ما أولاه بقول عمر الذي جعل الله سبحانه الحق على لسانه وقلبه (قوله) انتقل الى بيت ابن عمك عمرو ابن أم مكتوم (ع) كذا جاء في هذه الرواية وزاد في آخر الكتاب رجل من بني فهر من البطن

(قوله) بالعصمة التي وجدنا الناس عليها أي بالامر الذي اعتصم الناس به وعملا عليه وروى بالقضية يعني به انها لا تخرج من بيتها ولا نفقة لها ومجالد بالجيم (قوله) فاتخفتنا برطب ابن طاب نوع من رطب المدينة (ح) وقد ذكرنا ان أنواع تمر المدينة مائة وعشرون نوعا (قوله) وسقنا سويق سلت فسألتها) بضم السين المهملة ثم لام سا كنه ثم مشناة فوق (ح) هو حب متردد بين الشعر والحظرة

الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا قال ليس لها سكنى ولا نفقة \* وحدثني اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا يحيى بن آدم ثنا عمار بن رزيق عن أبي اسحق عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فارتدت النفقة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انتقل الى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم فاعتدى عنده \* وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة ثنا أبو أحمد ثنا عمار بن رزيق عن أبي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالسا في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فحدثني حديث فاطمة بنت قيس

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفا من حصى فحصبه به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال  
 عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لقول امرأه لاندرى لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل  
 لا تحرجوهن من بيوتهن ولا يحرجن الا أن يأتين بما حشمة مينة \* وحدثننا احمد بن عبد الله الضبي ثنا ابو داود ثنا سليمان بن معاذ عن  
 أبي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث أبي احمد عن عمار بن رزيق بقصته \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا سفيان عن  
 أبي بكر بن أبي الجهم بن صخر العدوي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ١٢٨ ) عليه وسلم اذا حلت فأذني فأذنته فخطبها

معاوية وأبو جهم وأسامة  
 ابن زيد فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أما  
 معاوية فرجل ترب لا مال  
 له وأما أبو جهم فرجل  
 ضرب للنساء ولكن  
 أسامة بن زيد فقالت بيدها  
 هكذا أسامة أسامة فقال  
 لها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم طاعة الله وطاعة  
 رسوله خير لك قالت  
 فتر وجته فاعتبطت  
 وحدثنني اسحق بن منصور  
 ثنا عبد الرحمن بن سفيان  
 عن أبي بكر بن أبي الجهم  
 قال سمعت فاطمة بنت  
 قيس تقول أرسل الى زوجي  
 أبو عمرو بن حفص بن  
 المغيرة عياش بن أبي ربيعة  
 بطلاقي وأرسل معه بخمسة  
 أصع تمر وخمسة أصع  
 شعير فقلت أما لي نفقة  
 الا هذا ولا أعتمد في منزلكم  
 قال لا قالت فشدت على

الذي هي منه والمعرف انهم ليسا من بطن واحد وهى من بنى محارب وهو من بنى عامر بن لؤى  
 \* واختلف في اسمه فقيل عمر وكاهنا وقيل عبد الله وقيل غير ذلك (قول) فحصبه به فقال ويلك تحدث  
 بمثل هذا قال عمر لاندع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لاندرى لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى  
 والنفقة وتلا الآية (ع) انكار الاسود على الشعبي هذا الحديث انما هو الذى نبه عليه عمر بقوله  
 لاندع كتاب الله لقول امرأه ويعنى ذلك انه لا يجوز تخصيص القرآن بخبر الاحاد وهى مسألة  
 اختلف فيها الأصوليون ويجوز أن يكون قد استقر العمل بشبوت السكنى على مقتضى العموم فلا  
 يقبل حينئذ خبر الواحد في نسخه اتفاقا (قول) سنة نبينا (ع) قال الدارقطني هو غير محفوظ عند  
 الثقات قال اسمعيل القاضي الذى في كتاب ربنا انما هو النفقة لأولات الاحمال ولحسن الحديث ولها  
 السكنى لان السكنى موجودة في كتاب الله تعالى في قوله تعالى أسكنوهن الآيات ولا حجة لاهل  
 الكوفة في الحديث عن عمر والنفقة ولا يحتج المخالف في سقوط النفقة لانكار عمر وعائشة لانه ليس  
 فيه بيان وانما أنكر اسقاط السكنى ويدل عليه قول عمر لاندع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم  
 وسلم (قول) فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة (ط) قالت ذلك كراهية لذلك ثم اغتبطت بعد ذلك  
 ورأت خيرا وفيه عدم مراعاة الكفاءة في النسب لانه مولى وهى قرشية وانما الكفاءة في الدين  
 وهو قول مالك وروى الدارقطني عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت رأيت أخت  
 عبد الرحمن بن عوف تحت بلال (قول) في الآخر فتر وجته فشر في الله بن زيد الحديث (ع)

قيل طبعه طبع الشعر في البرودة ولونه قريب من لون الحنطة وقيل عكسه (قول) ابن صخر (بضم  
 الصاد على التصغير وروى صخر بفتحها على التكسير (قول) فرجل ترب) بفتح التاء وكسر الراء وهو  
 الفقير (قول) فقالت بيدها هكذا قالت ذلك كراهية لذلك ثم اغتبطت بعد ذلك ورأت خيرا (ط)  
 وفيه عدم مراعاة الكفاءة في النسب لانه مولى وهى قرشية وانما الكفاءة في الدين وهو قول مالك  
 وروى الدارقطني عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت رأيت أخت عبد الرحمن بن  
 عوف تحت بلال (قول) تلقى ثوبك المشهور في اللغة تلقين وما في الاصل لغة صحبة (قول) فشر في  
 الله بن زيد) وروى بابي زيد وكل صحيح لانه أسامة بن زيد ويكنى أبا زيد وقيل أبا محمد

نباي وأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال كم طلعك فقلت ثلاثا قال صدق ليس لك نفقة اعتدى في بيت ابن عمك ابن أم  
 مكتوم فانه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده فاذا انقضت عدتك فأذني قالت فخطبني خطاب منهم معاوية وأبو الجهم فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان معاوية ترب خفيف الحال وأبو الجهم منه شدة على النساء أو يضرب النساء أو نحو هذا ولكن عليك  
 بأسامة بن زيد \* وحدثنني اسحق بن منصور راخبرنا أبو عاصم ثنا سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم قال دخلت أنا  
 وأبو سامة بن عبد الرحمن على فاطمة بنت قيس فسلأناها فقالت كنت عند أبي عمرو بن حفص بن المغيرة فخرج في غزوة  
 فخران وساق الحديث بنحو حديث ابن مهدي وزاد قالت فتر وجته فشر في الله بن زيد وكرمي الله بن زيد  
 \* وحدثننا عبد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة ثنا أبو بكر قال دخلت أنا وأبو سامة على فاطمة بنت قيس زمن ابن الزبير

حدثتنا ان زوجها طلقها طلاقا بانها بصو حديث سفيان \* وحدثني حسن بن علي الحلواني ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن صالح عن  
السدي عن البهي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة \* وحدثنا  
أبو كريب ثنا أبو أسامة عن هشام بن أبي قال زوج يحيى بن سعيد بن العاصي بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فأخرجها من  
عنده فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا ان فاطمة قد خرجت قال عروة فأثبت عائشة فأخرجها بذلك فقالت ما لنا طمة بنت قيس  
خبرني أن نذ كرهذا الحديث \* وحدثنا محمد بن مني ثنا حفص بن غياث ثنا هشام عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت  
يا رسول الله زوجي طلقني ثلاثا وأخاف أن يقتحم علي قال فأمرها ففصلت \* وحدثنا محمد بن مني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة  
عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة خير أن نذ كرهذا قال تعني قولها لا سكنى ولا نفقة \* وحدثني  
اسحق بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن سفيان ( ١٢٩ ) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال قال عروة بن

الزبير لعائشة ألم ترى الى  
فلانة بنت الحكم طلقها  
زوجها ألبتة فخرجت  
فقال ألم تسمعي الى قول  
فاطمة فقالت امانه  
لا خير لها في ذكرك ذلك

\* وحدثني محمد بن حاتم  
ابن ميمون ثنا يحيى بن  
سعيد عن ابن جريج ح  
وثنا محمد بن رافع ثنا عبد  
الرزاق أخبرنا ابن جريج  
ح وثني هرون بن عبد  
الله واللفظ له ثنا حجاج بن  
محمد قال قال ابن جريج  
أخبرني أبو الزبير انه سمع  
جابر بن عبد الله يقول  
طلقت خالتي فأرادت أن  
تجد نخلها فزجرها رجل  
أن تخرج فأثت النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال بلي

كذا للسكافة وعند السمرقندي بأبي زيد فيها وكل صحيح لانه ابن زيد ويكنى أبا زيد وقيل أبا محمد  
(قوله) ما لفاطمة خير في أن نذ كرهذا (الحديث) (ط) لا يلتفت الى من فهم ان في قول عائشة هذا نقصانها  
لفاطمة وانما أنكرت قولها لا سكنى ولا نفقة كما نص عليه الراوي ويظهر من انكارها أنها ترى لها  
النفقة والسكنى كراى عمر نسكانها بما نسك به عمر ويحتمل انها أنكرت قولها لا سكنى فقط  
والظاهر الاول

## ﴿ كتاب المدة ﴾

### ﴿ أحاديث خروج المعتدة ﴾

(قوله بلي بخدي نخلك) (ع) حجة لما لك في ان المعتدة تخرج نهارا وانما تلزم البيت في الليل كانت  
رجعية أو بانثاء \* وقال الشافعي لا تخرج الرجعية بالليل ولا بالنهار وانما تخرج المبتوتة نهارا \* وقال أبو  
حنيفة ذلك في المتوفى عنها وأما المطلقة فلا تخرج إلا نهارا \* وقال محمد بن الحسن لا تخرج الجميع  
ليل ولا نهار \* واحجج أبو داود على انها تخرج نهارا بالحديث كاحتمالنا لان الجذاذ عرفا وشرعا إنما  
هو بالنهار لانه صلى الله عليه وسلم عن الجذاذ ليل لا وأيضافا فنخل الانصار ليست ببعيدة حتى تحتاج الى  
الميت فيها اذا خرج بالنهار فاستثناها بكل وجه انما كان نهارا (د) فيه استحباب الصدقة عند الجذاذ

### ﴿ أحاديث عدة المتوفى عنها ﴾

(قوله) ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر (ع) حل الآية على العموم في الحائض  
والحامل كما حملها غيره ويحتمل انه قال لذلك لان أولياءها كانوا غيبا فأمرها بالتر بص حتى

### ﴿ باب انقضاء عدة المتوفى عنها ﴾

﴿ن﴾ (قوله) فلم تنسب (قوله) أبو السنا بل بن بعكك (السنا بل بفتح السين وبعكك

( ١٧ - شرح الابي والسنوسي - رابع ) بخدي نخلك فانك عسي أن تصدقي أو تفعلني معروفا \* وحدثني أبو الطاهر  
وحرملة بن يحيى وتقار باني اللفظ قال حرملة ثنا وقال أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب ثني عبيد  
الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان أباه كتب الى عمر بن عبد الله بن الارقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحرث  
الاسلمية فيسألها عن حديثها وعما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقته فكتب عمر بن عبد الله الى عبد الله بن عتبة يخبره  
ان سبيعة أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي وكان ممن شهد بدر فتوفي عنها في حجة الوداع وهي  
حامل فلم تنسب أن وضعت حملها بعد وفاته فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعكك رجل من بني عبد  
الدار فقال لها مالي أراك متجملة لعلك ترجين النكاح انك والله ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر قالت سبيعة فلما  
قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فأقاني باني

قد حلت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج أن بدلي قال ابن شهاب فلا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت في دمه غير أنه لا يقر بهاز وجهاً حتى تطهر \* حدثنا محمد بن مثنى المزني (١٣٠) ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد أخبرني

سليمان بن يسار أن أباسامة ابن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعاً عند أبي هريرة وهم يذكرون أن المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال وقال ابن عباس عدتها آخر الاجلين وقال أبو سامة قد حلت بجماع ليلة زعان ذلك قال فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أباسامة فبعثوا كريماً مولى ابن عباس إلى أم سامة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أن أم سامة قالت إن سبيعة الاسامية نفست بعد وفاة زوجها بليال وإنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تزوج \* وحدثناه محمد بن ربح أخبرنا الليث ح وثناه أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد قال ثنا يزيد بن هريرة كلاهما عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد غير أن الليث قال في حديثه فأرسلوا إلى أم سامة ولم يسم كريماً \* وحدثننا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سامة أنها أخبرته هذه الأحاديث

يقدموا ففعل منهم من تزوجها أو من ترجع إلى رأيها (قوله قد حلت) (ع) المتوفى عنها إن كانت حائلاً فعندئذ أربعة أشهر وعشر وإن كانت حاملاً وتقدمت العدة انتظرت الوضع اتفاقاً فلا تزوج حامل وإن تقدم الوضع فالمشهور أنها حلت وقال علي وابن عباس وسعدون عليهما أقصى الاجلين تنتظر انقضاء الأربعة أشهر وعشر وقصدوا بذلك العمل بالآيتين آية البقرة في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وآية الطلاق في قوله تعالى وأولات الاجال أجلهن الآية قالوا ولو علمنا آية الطلاق لكنا تركنا العمل بالآخرة ويرد عليهم حديث سبيعة هذا وهو بين أن آية الطلاق عامة في المطلقات والمتوفى عنها وزعم بعضهم أنها نسخة لآية البقرة وليست بنسخة وإنما هي مخصصة لها أخرجت بعض متناولاتها من الحوامل وحديث سبيعة من آخر حكمه صلى الله عليه وسلم لأنه كان بعد حجة الوداع (م) وقال ابن مسعود إن آية الطلاق نزلت بعد سورة البقرة فهي تقضى عليها بشير به إلى ترجيح مذهب الجمهور والعامة إن أثاروا وجب الجمع عند أكثر الأصوليين وإذا لم يكن الجمع بطرق مختلفة فرع إلى الترجيح وقد حصل هاهنا بحديث سبيعة وبما قال ابن مسعود (ع) وإذا حلت بالوضع فإنها تحل بوضع العلقه فما فوقها بما يعلم أنه حمل خلافاً للشافعي في أحدهما قوله أنها لا تحل إلا بوضع ولد كامل \* والحجة عليه الحديث لأنه إنما علل حلتها بالوضع ولم يفصل بين سقط وغيره (قوله) وإن كانت في دمه غير أنه لا يقر بهاز وجهاً حتى تطهر (ع) هذا مذهب الجمهور وهو دليل قوله فأمرها أن تزوج إذ لم يأمرها أن تنظر حتى تطهر \* وشذ الحنفية والشعبي وإبراهيم وحاد فقالوا لا تحل حتى تطهر من دم نفاسها ولا حجة لهم في قوله فلما فعلت من نفاسها أي طهرت لأنه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم وإنما هو من أخبار الراوي عنها أنها فعلت ذلك ولا حجة في فعلها (قوله) بتنازعان (ط) فيه التنازع والمناظرات في الشرعيات والرجوع إلى من به علم ذلك وقبول خبر الواحد

### ﴿ أحاديث الأحاد ﴾

(قوله فيه صفرة خلق) (ط) الخلق بفتح الخاء أنواع من الطيب تخطب بالزعفران وهو العبير أيضاً (قوله مست بعارضها) (ع) قال ابن دريد العارضان في الإنسان صفحتا العنق وهما أيضاً ما بين الأنياب من الأسنان \* وفي كتاب العين عارضة الوجه ما يبده ومنه والعارضان شفتا الغم والعوارض الثنايا وليس المراد هنا وإنما المراد الأول (ط) العوارض الأسنان وأطلقت هنا على الخدين مجازاً لأنهما عليهما فهو

بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافين الأولى مفتوحة (قوله نفست بعد وفاة زوجها) بضم النون على المشهور

### ﴿ باب وجوب الأحاد ﴾

﴿ش﴾ (قوله فيه صفرة خلق أو غيره) برفع خلق وما بعده أي صفرة وهي خلق أو غيره والخلق بفتح الخاء هو طيب مخلوط (قوله ثم مست بعارضها) هما الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن

الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على

من مجاز المجاورة أو من تسمية الشيء بما كان من سببه (قوله لا يجعل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) (ع) حجة لأحد قولي مالك أن الزوجة الكتانية لا تعد وهو قول أبي حنيفة والكوفيين وابن نافع وابن كنانة وأشهب وعلى أنها تعد جماعة أصحابنا والشافعي وعلى هذا القول فقد كرم المؤمنة للتغليظ (قوله تعد) (م) الاحداد الامتناع من الزينة أحدث المرأة فهي محدودة فهي حاد إذا امتنعت من الزينة وكل ما يصاغ من حلي (د) كيفما تصرف فهو بمعنى المنع فالإبواب حاد لمنعه الداخل والخارج والسبحان حاد \* ولما نزل قوله تعالى عليها تسعة عشر قال الكفار ما رأينا مما جانين بهذا العدد فقال الصحابة رضوان الله عليهم لا تقاس الملائكة بالحادين يعنون السجانيين ومنه سمى الحديد لا ممتناعه على من يحاوله ولا امتناع به ومنه تعديد النظر لا امتناع تقبله في الجهات \* قال النابغة

الاسليمان اذ قال الاله له \* قم في البرية فاحدها عن الفند

أى فامنعها (قوله فوق ثلاث) (ط) يدل على أن لها أن تعد على جميعها إذا مات الثلاث فدون وإنما يتمتع ما زاد على الثلاث ويعنى بالثلاث اللياني ولذا أنت العدد فان مات جميعها في بقية يوم أو بقية ليلة ألغت تلك البقية وعدت الثلاث من الليلة المستقبلية (قوله الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا) (ع) يعنى الزوجات فيعم كل زوجة صغيرة أو كبيرة حرة وأمة مدخول بها أولاً بخلاف الأمة وأم الولد وهذا مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا احداد على الزوجة الأمة ولا على صغيرة وعموم الحديث حجة عليه وبالوجه الذى يلزمها العدة يلزمها الاحداد \* ثم قوله الاعلى زوج ايجاب بعد النفي ويقضى حصر الاحداد في المتوفى عنها \* ولا احداد على المطلقة عند مالك والشافعي والأكثر رجعية كانت أو بائنة أو مثلية \* وأوجب أبو حنيفة والكوفيون على المثلية \* وقال الشافعي وأحد والاحتياط أن تعد المطلقة الرجعية \* وشذا الحسن وحده فقال لا احداد على من توفي عنها ولا على المطلقة ولولا الاتفاق على وجوب الاحداد لكان ظاهر الحديث الاباحة لأنه استثنى من عموم الحظر وأشار الباجي الى أنه من الامر بعد الحظر فيعمل على التدب على من يقول ذلك من الأصوليين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه أمر بعد حظر وإنما هو استثناء من الحظر (ط) القائل بوجوب عموم الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قاله قياسا على المتوفى عنها فليس بصحيح للحصر الذى اقتضاه الحديث وأيضا فان قيل ان عدة الوفاة متعبد بها فيمنع القياس وكذلك على القول بانها معقولة المعنى لوضوح الفرق (م) والفرق ان الاحداد إنما هو بالغة في الحرز على المرأة من النكاح بتعاطي أسبابه لعدم الزوج وفي الطلاق الزوج حي فهو يبحث ويحتاط لنفسه (ع) ولهذا الوجه اعتدت غير المدخول بها في الوفاة استظهارا للحجة الزوج بعد موته اذ لو كان حيالين انه دخل بها كما لا يحكم عليه بالدين حتى يستظهر له بيمين الطالب قالوا وهى الحكمة في جعل عدة الوفاة أو في من عدة المطلقة لأنه لما عدم الزوج استظهر له بأتم وجوه البراءة وهى الاربعة أشهر وعشر لانها الامد الذى يتيقن فيه الحمل في الرابع تنفخ فيه الروح وزيدت العشر حتى تبين حركته ولهذا أيضا جعلت عدتها بالزمان الذى يشترك في معرفته الجميع ولم توكل الى أمانة النساء فجعل بالاقراء كافي المطلقات كل ذلك حوطة للزوج الميت لعدم المحامى عن نفسه وإنما لزم عدة الوفاة للصغيرة لان كون الزوجة صغيرة نادر فشدلهن الحكم وعمنهن الحوطة (قوله أربعة أشهر وعشرا) (ع) مذهب السكافة ان المراد بالمرء عشرة أيام قال المبرد وأنت العدة دلالة أراد المدة وقيل أراد الأيام بلياليها وقال الاوزاعي والأصح ان العدة أربعة أشهر وعشر ليال فحل في

(قوله تعد) بضم التاء والاحداد الامتناع من الزينة المعتادة (قوله وقد اشتكت عينا) بضم النون

المنبر لا يجعل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تعد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فست منه ثم قالت والله ما لى بالطيب من حاجة غير انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يجعل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تعد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب سمعت أمى أم سلمة تقول جاءته امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتى توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينا

يوم العاشر \* واختلف في الحامل تزيد على الأربعة الأشهر وعشر فقيل لا يلزمها في الزيادة احداد واحتجوا بالحديث وقال بعض أصحابنا عليها الاحداد حتى تضع (قوله أفنكحلها فقال لا) (ع) وفي الموطأ في حديث أم سلمة أجعل عليه ليلا ومسحها نهارا \* قالوا وجه الجمع بين الحديثين ان المنع منه عند عدم الحاجة ولو بالليل وان اضطر اليه جاز بالليل دون النهار وأما النهي فانما هو ندب لتركه لا على الوجوب \* وقد اختلف في الاكحال للضرورة فأجازها سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وأجازها مالك في المختصر ان لم يكن فيه طيب وأجازها في غيره وان كان فيه طيب \* وقال الشافعي والكوفيون تكحل ليلا ومسحها نهارا للحديث الموطأ \* وقال الشافعي كل كحل فيه زينة العين تمنعه الحادة اثمدا وغيره ولا بأس بما لا زينة فيه للضرورة كالفارسي لان الفارسي يزيد العين قحفا وحكى الباجي نحوه عن مالك كان فيه طيب أم لا كان فيه سواد أو صفرة ومحمل الحديث عند المجيز أنه صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف على عينها إذ لو تحققه أباح لها لان المنع مع الضرورة حرج في الدين وانما فهم عنها انها انما ذكرته اعتذارا لا على وجه الخوف \* قلت \* فيخرج من حكايته عن مالك انه ان عرى عن الطيب جاز والا فقولان المنع للمختصر والجواز لغيره وظاهر المذهب الاتفاق على جوازه ان عرى عن الطيب \* وانما اختلف في وجوب مسحها نهارا وظاهر المذهب انه لا يجب \* وحكى الباجي من رواية محمد الوجوب وأما ما فيه طيب ففيه ثلاثة أقوال القولان اللذان ذكرهما الثالث انها تكحل ليلا ومسحها نهارا (قوله انما هي أربعة أشهر) (ط) انما تغيد التقليل ويحتج به من يقول ان الحامل لا تزيد في الاحداد على أربعة أشهر وعشر وقد تقدم ذلك (قوله) وقد كانوا كانت إحدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول) قد فسره في الحديث (ط) هو اخبار عما عليه في الجاهلية \* والحاصل انهم كن يقمن في البيوت حول لا يلزمهن الشعث والبذاذة وسوء المسكن وفي كسر البيت الى أن ينقض الحول فاذا انقضى تخرج فترمي بالبعرة (م) قيل رميها بالانها اشارة الى أن ما كانت فيه من سوء الحال في العدة هي عليها في جنب ما توجه عليها من كرم العشرة في حق الميت كما بهون الرمي بالبعرة وقيل انه اشارة الى أنها رمت العدة وراء ظهرها كما رمت بالبعرة (ط) فلما جاء الاسلام أمرهن الله تعالى بملازمة البيوت حولا (م) وقد دل عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم الى قوله تعالى متاعا الى الحول غير إخراج ثم نسخ الحول بأربعة أشهر وعشر (ع) ولا خلاف في نسخه \* وانما اختلف كيف كان قبل النسخ فقيل كانت النفقة والسكنى من مال الميت ما لم تخرج فنسخت النفقة بآية الموارث ونسخ الحول بالاربعة أشهر وعشر \* وقيل كانت مخيرة في أن تقيم ولها النفقة أو تخرج ولا شيء لها \* وقال مجاهد كانت تعتد عند أهل زوجها سنة واجبا فأزل الله تعالى متاعا الى الحول غير إخراج فان خرجن فلا جناح عليكم والعدة عليها باقية فجعل الله سبحانه لها تمام الحول وصية ان شاءت سكنت وان شاءت خرجت وعلى أن الاربع أشهر ناسخة فهو مما تقدم فيه الناسخ على المنسوخ في سورة واحدة ولم يوجد الا في هذه وأما من سورتين فوجود الحديث يدل على النسخ وقيل انما هو حوض للازواج على الوصية بنام السنة لمن لا ترث (قوله دخلت حفشا)

فاعل (قوله أفنكحلها) بضم الحاء (قوله) قد كانت احدا كن ترمي بالبعرة على رأس الحول) قيل كناية عن انفصالها عن العدة كما انفصلت من هذه البعرة وقيل كناية عن أن صبرها على الحالة الشديدة سنة بالنسبة الى ما يستحقه الزوج حقير عندها كهذه البعرة التي رمت بها (قوله دخلت حفشا) بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء وبالشين الموحدة وهو بيت صغير حقير قريب السمك (قوله

أفنكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا سم قال انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقالت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا



ولبست شربابها ولم تمس طبيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم توفي بداره حاراً أو شاة أو طير فنفقض به فعلمنا نفقض بشئ الامات ثم نخرج  
 فتعطي بكرة فترى بها ثم تراجع بعدما شاءت من طبيب أو غيره \* وحدثننا محمد بن مني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حميد  
 ابن نافع قال سمعت زينب بنت أم سلمة قالت توفي جيم لام حبيبة فدعت بصفرة فمسحته بذراعها وقالت انما اصنع هذا لاني  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر  
 وعشرا وحدثنني زينب عن أمها وعن زينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عن امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 \* وحدثننا محمد بن مني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حميد بن نافع قال سمعت زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن  
 امرأة توفي زوجها فحافوا على عيناها فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد  
 كانت احدا لن تكون في شربيتها في أحلاسها أو في شربها أحلاسها في بيتها حولها فإذا امر كاب رمت ببكرة فخرجت أفلا أربعة  
 أشهر وعشرا \* وحدثننا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن حميد بن نافع بالحديثين جميعا حديث أم سلمة في الكحل وحديث  
 أم سلمة وأخرى من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غير ( ١٣٣ ) أنه لم يسمها زينب نحو حديث محمد بن جعفر

\* وحدثننا أبو بكر بن أبي  
 شيبة وعمر والناقد قال ثنا  
 يزيد بن هرثون أخبرنا  
 يحيى بن سعيد عن حميد بن  
 نافع أنه سمع زينب بنت  
 أم سلمة تحدث عن أم سلمة  
 وأم حبيبة تدكر أن  
 امرأة أتت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فذكرت له  
 ان ابنة لها توفي عنها زوجها  
 فاشتكت عيناها فهي  
 تريد أن تكحلها فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد كانت احدا كن  
 ترى بالبرة عند رأس  
 الحول وانما هي أربعة

(م) الحفش البيت الحفير وفي الحديث انه قال في الذي بعثه ساعيا على الزكاة هلا قعد في حفش  
 أمه فينظر هل يهدي له أم لا وقيل الحفش الدرج شبه بيت أمه في صغره بالدرج \* وقال الشافعي  
 الحفش البيت الذليل القصير السمك شبهه لضيقه والتعقيل الانضمام والاجتماع (ع) وقيل  
 الحفش شبه العفة من الخوص تجمع المرأة فيه غزلها وأسبابها (قوله شربابها) هو تفسير لقوله  
 في الآخر شرب أحلاسها وهو من أحلاس الدواب وهو المسوح فجعل على ظهورها وكذلك أحلاس  
 البيوت هو كالسوح (قوله فتفقتض به) (ع) رويناه بالقاف والصاد المججمة وأصل الفض  
 فتفقتض به (ع) رويناه بالفاء والصاد المججمة وأصل الفض الكسر والقطع فالمعنى تكسر ما هي  
 فيه من العدة قال ابن قتيبة سألت بعض الحجازيين عن الافتضاض فقال كانت المعتدة لا تغتسل ولا  
 تمس طبيبا ولا تقلم ظفرا ثم تخرج بعد الحول في أقبح نظرها ثم تفقتض أي تكسر ما هي فيه من العدة  
 بطائر تمسح به قلبها وتنفضه فلا يكاد يعيش ورواه الشافعي بالقاف والباء الموحدة والقبض باطراف  
 الأصابع والقبض الأخذ بالكف وفسر بعضهم تفقتض بأنها تمسح جلدها كأنشرة فقال ابن وهب  
 تمسح بيدها عليه أو على ظهره وقيل معناه تمسح به ثم تفقتض أي تغتسل بالماء العذب حتى تصير في  
 النقاء كالفضة (قوله توفي جيم) أي قريب (قوله في أحلاسها) بفتح الهمزة جمع جلس  
 بكسر الخاء هو من أحلاس الدواب للسوح التي تجعل على ظهورها (قوله نعي أبي سفيان) بفتح

أشهر وعشرا \* وحدثننا عمر والناقد وابن أبي عمر واللفظ لعمر و ثنا سفيان بن عيينة عن أبيوب بن موسى عن حميد بن نافع  
 عن زينب بنت أبي سلمة قالت لما أتى أم حبيبة نعي أبي سفيان دعت في اليوم الثالث بصفرة فمسحت به ذراعها وعارضها وقالت  
 كنت عن هذا غنية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث الا على زوج  
 فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا \* وحدثننا يحيى بن يحيى وقتيبة وابن رمح عن الليث بن سعد عن نافع ان صفية بنت أبي عبيد  
 حدثته عن حفصة أو عن عائشة أو عن كاتهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تؤمن  
 بالله ورسوله أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوجها \* وحدثناه شيبان بن فروخ ثنا عبد العزيز يعني ابن مسلم ثنا عبد الله بن  
 دينار عن نافع بأسناد حديث الليث مثل روايته \* وحدثناه أبو غسان المسعمي ومحمد بن مني قال ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى  
 ابن سعيد يقول سمعت نافعا يحدث عن صفية بنت أبي عبيد انها سمعت حفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وسلم تحدث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الليث وابن دينار وزاد فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا \* وحدثننا أبو الربيع ثنا حماد عن  
 أيوب ح وثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله جميعا عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بمثل حديثهم \* وحدثننا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد وزهير بن حرب واللفظ

الكسر والقطع فالعنى تكسر ما هي فيه من العدة (م) القتي سالت الحجازيين عن الاقتضاض فقالوا كانت المعتدة لا تغتسل ولا تمس طيبا ولا تقلم ظفرا ثم تخرج بعد الحول في أفج منظر ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قلبها وتبذره فلا يكاد يعيش قال ورواه الشافعي بالقاف والباء الموحدة والصاد المهملة والقبض الاخذ باطراف الاصابع والقبض الاخذ بالكف وقرأ الحسن فقبضت قبضة من أثر الرسول (ع) وفسر بعضهم تفتض بأنها تمسح جلدها كالشرة فقال ابن وهب معناه تمسح يديها عليه أو على ظهره وقيل معناه تمسح به ثم تفتض أى تغتسل بالماء العذب والاقتضاض الاغتسال بالماء المذب للانقاء حتى يصير كالفضة \* وقال الاخفش معنى تفتض تنظف وتنقى مأخوذ من الفضة تشيها بنقاها وبياضها وقيل تفتض تغارق ما كانت عليه **(قوله في الآخر ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب)** (ع) استثناء العصب اشارة الى الخشن ومالا كبير زينة فيه من المصبوغ وكره عروة والشافعي العصب وهي برود اليمن يصبغ غزلها معصوبا ثم ينسج فيتموشى وأجاز الزهرى وأجاز مالك غليظه وفسر الداودى العصب المذكور فقال يعنى به الأخضر وهي الخبر وليس قوله الأخضر بصواب \* **قلت** \* في المدونة ولا تلبس رقيق عصب اليمن ووسع في غيره (ع) ابن المنذر وأجمعوا على انها لا تلبس من المصبوغ الا ما صبغ بالسواد فان مالكا والشافعي وعروة خصوا فيه وكرهه الزهرى \* وقال الشافعي كل ما هو زينة من المصبوغ فلا تلبسه رقيقا او غليظا ونحوه لعبد الوهاب قال كل لون تزين به النساء منعه الحاد \* **قلت** \* فسر اللخمي المذهب بمجواز لبس الاسود وعزاه الباجي لرواية محمد وظاهر المدونة المنع قال فيها قيل لما لك اُتلبس هذه المصبغة الركن والصفير غير المصبغة بالورس والزعفران والعصفر قال الا أن تضطر الى ذلك لبرد ولا تجد غيره \* وعلى الجواز قال الباجي يعنون بالاسود الغرابي لا السماوي فانه يتجمل به \* اللخمي ولا يرى أن تمنع الأخضر ولا الأزرق الرديء (ع) قال ابن المنذر رخص كل من يحفظ عنه العلم في البياض ومنع بعض المتأخرين من شيوخنا رفيع البياض الذي يتجمل به وكذلك رفيع السواد \* **قلت** \* وفي المدونة وتلبس رقيق البياض من الحرير وغيره وبعض شيوخه الذي حكى عنه هو اللخمي ومأقوله صواب والمحكم فيما هو زينة من ذلك العرف **(قوله ولا تتكحل)** تقدم ما في ذلك **(قوله ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة من قسط أو اظفار)** (ع) النبذة الشيء اليسير وأدخلت فيه التاء لانه بمعنى القطعة وانما رخص لها في ذلك للتنظيف وقطع الرائحة الكريهة لاعلى معنى التطيب مع أن القسط والاظفار ليسا من مؤنث الطيب الذي يستعمل بنفسه وظاهرهما تبخر بذلك \* وقال الداودى تسحق القسط وتلقيه في الماء عند غسلها والأول أظهر لان القسط والاظفار لا تطيب راحتهما الا بالبخور وأكثر ما يستعملان مع غيرهما فيما يتبخر به لا بمجردهما ويقال القسط بالقاف والكاف ووقع في البخارى قسط اظفار وهو خطأ لا يضاف أحدهما الى الآخر لانه لا نسبة بينهما وعند بعضهم قسط ظفار وهذا وجه لان ظفرا مدينة باليمن ينسب اليها القسط (ط) وعلى هذا لا يصرف للتأنيث والعلمية كخدام أو يكون مبنيا على القول الآخر في حذام

النون وكسر العين مع تشديد الياء وباسكانها مع تخفيف الياء أى خبر موته **(قوله نبذة من قسط أو اظفار)** النبذة بضم النون القطعة والشيء اليسير والقسط بضم القاف وكست بضم الكاف بدل القاف وبتاء بدل الطاء (ع) والقسط والاظفار ليسا من مؤنث الطيب الذي يستعمل بنفسه وظاهرهما تبخر بذلك وقال الداودى يسحق القسط وتلقيه في الماء عند غسلها والأول أظهر لان

ليحيى قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن هروء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجعل لامرأة ثومن بالله واليوم الآخر أن تمسح على ميت فوق ثلاث الا على زوجها \* وحدنا حسن ابن الربيع ثنا ابن ادريس عن هشام عن حفصة عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمسح امرأته على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب ولا تتكحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة من قسط أو اظفار \* وحدنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن عمر ح وثنا همر والناقد ثنا يزيد بن هرون كلاهما عن هشام بهذا الاسناد وقال عند أدنى طهرها نبذة من قسط واظفار \* وحدثنى أبو الربيع الزهراني ثنا أبو بوب عن حفصة عن أم عطية قالت كنا نهي أن نمسح على ميت فوق

## ﴿ كتاب اللعان ﴾

(د) سمي التحالف الواقع بين الزوجين لعانا لا شتما لا آية على لظ اللعنة وهي وان كان فيها أيضا لفظ الغضب لكنه في جنبه المرأة فغلب ما يصدر من الزوج على ما يصدر من المرأة لان حلف الزوج سابق على حلفها ولان جنبه الرجل في اللعان أقوى لانه قادر على الابتداء باللعان دونها ولان لعانه ينفك عن لعانها بخلاف العكس \* واختلف أصحابنا فقال جمهورهم اللعان حلف وقيل هو شهادة وقيل بين فيه شوب شهادة وقيل بالعكس \* ﴿ قلت ﴾ رسم الشيخ اللعان بانه حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها للآزم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاض \* قد كرر الزوج يخرج السيد فلا يلاعن لقذفه أمته ولا نفيه ولدها \* وعلى زنا زوجته يخرج حلفه عليها في الحقوق المالية ويدخل فيه نسبه اياها الى الزنا بالرؤية وغيرها وتدخل فيه المطلقه طلاقا رجعيان كثير من أحكام الزوجية باقية عليها \* واختلف في المطلقه طلاقا ثنائها هل الطلاق البائن مانع من اللعان أو غير مانع ففي سماع يحيى بن القاسم فبين قال لمن طلقها ثلاثا رأيتها تزني في العدة يلاعن وقال ابن المواز لا يلاعن ويحد \* ابن رشد ولو قال رأيتها تزني قبل أن أطلقها فلا يلاعن القاسم في العشرة يحد ولا يلاعن \* ﴿ قلت ﴾ وهو نص قول مالك في الموطأ \* ابن عبد السلام ومافى الموطأ والعشرة في أشد المباشنة لما في سماع يحيى وليس بمباين كإزعم \* والفرق هو أن سكوته على مافى العشرة والموطأ مكذب لدعواه \* ﴿ فان قلت ﴾ قول ابن القاسم في سماع يحيى يلاعن يوجب كون الرسم غير جامع لان قوله بين الزوج على زنا زوجته يخرج عنه المطلق مع مطلقته لانها غير زوجين في الحال لان شرط كون الوصف حقيقة أن يكون قائما بالموصوف في الحال لان اطلاقه باعتبار الماضي والمستقبل مجاز على ما عرفت في أصول الفقه والمجاز يحتب في الحدود \* ﴿ قلت ﴾ قال القرافي وغيره انما يكون مجازا اذا كان الوصف محكوما به نحو يزني يضارب أما اذا كان الوصف هو متعلق الحكم فهو حقيقة من غير اعتبار

القسط والاضطراب لا تطيب رائحتهما الا بالخور وأكثر ما يستعملان مع غيرهما فيما يتخير به لا بمجردهما وعند بعضهم قسط ظفار بالاضافة لان ظفار مدينة باليمن ينسب اليها القسط (ط) وعلى هذا لا يصرف للتأنيث والعالمية كحذام ويكون مبنيا على القول الآخر في حذام \* ﴿ قلت ﴾ نقل الطيبي عن بعضهم أن القسط ضرب من الطيب قال وقيل هو العود والقسط عقار معروف في الادوية طيب الرائحة يتخير به النساء والاطفال والاضطراب جنس من الطيب لا واحد له من لفظه وقيل واحد ظفر وقيل هو شئ من العطر اسود والقطعة منه تشبه بالظفر

## ﴿ كتاب اللعان ﴾

﴿ ش ﴾ عويمر تصغير عامر \* العجلاني بفتح العين وكسرها والفتح أكثر \* وقتادة عن عذرة بفتح العين وكسر الزاي وقع الرأ (ب) رسم الشيخ اللعان بانه حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها للآزم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاض قد كرر الزوج يخرج السيد فلا يلاعن لقذفه أمته ولا نفي ولدها وعلى زنا زوجته يخرج حلفه عليها في الحقوق المالية ويدخل فيه نسبه اياها للزنا بالرؤية وغيرها وتدخل فيه المطلقه طلاقا رجعيان كثير من أحكام الزوجية باقية عليها \* واختلف في المطلقه طلاقا ثنائها هل الطلاق البائن مانع من اللعان أو غير مانع \* ففي سماع يحيى بن القاسم فبين قال لمن طلقها ثلاثا رأيتها تزني في العدة يلاعن وقال ابن المواز لا يلاعن

زمان كقوله تعالى اقتلوا المشركين فان هذه الآية عندنا ولها تناول من وجد من المشركين ومن لم  
 يوجد الى قيام الساعة وأما ان الحدود يجتنب فيها المجاز ففيه خلاف بين أهل النظر والمراد بنسبته اياها  
 الى الزنا أن تكون تلك النسبة تصر بمحافل كان تعريضا للمعروف أن التعريض لغو لا يلاعن له  
 وهو قول ابن القاسم وله قول آخر انه يلاعن \* وفي كتاب اللعان من المدونة ومن قال في زوجته  
 وجدتها مع رجل في لحاف أو تجردت له أو ضاجعت لم يلتن إلا أن يدعى رؤية الفرج في الفرج  
 ويؤدب إلا أن يقيم بينة بما ذكر \* وفي كتاب القذف منها ومن عرض زنا زوجته ولم يصرح حدالا  
 أن يلتن والقولان منصوصان خارج المدونة وعلى المعروف بأنه لا يلاعن فاختلف هل يؤدب أو  
 يحذف كما تعريضه بالأجنبية قولان وهما قائمان من المدونة كما ترى وقوله وحلفها على تكذيبه يدل على  
 ان اللعان اسم لحلفهما معا \* ولما كان من صور اللعان ما يخلف فيه الزوج دونها زاد قوله ان أوجب  
 نكولها حدا لتدخل تلك الصورة لان شرط حلفها معه أن يوجب نكولها حدا \* وتلك الصورة هو  
 ان تكون الزوجة صغيرة أو مغتصبة أو أمة أو كتيبة أو قدم من سفر وقد ماتت ونفي ما ولدته في غيبته  
 أما الصغيرة فقال في المدونة وان قذف زوجته الصغيرة التي يجامع مثلها فقال رأيتها زني لآعن لسقوط  
 الحد عن نفسه ولا تلاعن هي لانها لا تمدان نكلت أو أقرت \* اللخمي وهذا هو المشهور في ان قاذف  
 من هي في سن من تطبيق الوطء يحد \* وقال ابن الماجشون لاحد على قاذف من لم تبلغ فعلى هذا لا يحد  
 ولا يلاعن وأما المغتصبة فقال في المدونة واذا غصبت فحملت لم ينهه الا باللعان ولا تلتن هي لانها تقول  
 ان لم يكن منك فهو من الغاصب \* ابن المواز هذا اذا عرف الغصب بأن تأتى متعلقة به تدمي أو غلب عليها  
 والا لتغت \* وأما الأمة والكتيبة فقال في المدونة لا يلاعن الزوج في قذفها بغير الرؤية لانه لا يحد  
 في قذفها إلا أن يرى يد أن يحقق ذلك عليها فلا يمنع وان ادعى رؤية أو نفي جلا استبرا قبله ويقول  
 أخاف الموت فيلحقني الولد فهذا يلاعن فان نكلت أو صدقته لم تحد \* ابن رشد لا يلاعن الكتيبة الا  
 أن يشاء كما قال في المدونة \* الباجي لها أن تلتن لدفع عار ما قذفت به ولقطع عصمة الزوج عنها وقوله  
 في الرسم يحكم قاض تنعيم للحقيقة لانه لا يكون الا بحكم قاض ويدخل في الرسم جميع صور حلفها  
 وان اختلفت ألفاظه كقوله في الرؤية لقد رأيتها زني وفي نفي الحمل لزنت وما هذا الحمل مني وسواء

ويحد \* ابن رشد ولو قال رأيتها زني قبل أن يطلقها فلا بن القاسم في العشرة يحد ولا يلاعن (ب) وهو  
 نص قول مالك في الموطأ \* ابن عبد السلام وما في الموطأ والعشرة في أشد المبينة لما في سماع يحيى  
 وليس بمباين كما زعم والفرق هو أن سكوتة على ما في العشرة والموطأ مكذب لدعواه \* (فان قلت) \*  
 قول ابن القاسم في سماع يحيى يلاعن يوجب كون الرسم غير جامع لان قوله يمين الزوج على زنا  
 زوجته يخرج عنه المطلق مع مطلقة لانها غير زوجين في الحال لان شرط كون الوصف حقيقة  
 أن يكون قائما بالموصوف في الحال لان اطلاقه باعتبار الماضي والمستقبل مجاز على ما عرف في  
 أصول الفقه والمجاز يجتنب في الحدود والرسوم \* (قال قلت) \* قال القرافي وغيره إنما يكون مجازا اذا  
 كان الوصف محكوما به نحو زيد ضارب أما اذا كان متعلق الحكم فهو حقيقة من غير اعتبار زمان  
 نحو اقتلوا المشركين وفي ادخال المجاز في الحدود خلاف والمراد بنسبته اياها الى الزنا أن تكون تلك  
 النسبة صريحا فان كان تعريضا للمعروف ان التعريض لغو لا يلاعن به وهو قول ابن القاسم وله  
 قول آخر أن يلاعن وفي كتاب اللعان من المدونة ومن قال في زوجته وجدتها مع رجل في لحاف  
 أو تجردت له أو ضاجعت لم يلاعن إلا أن يدعى رؤية الفرج في الفرج ويؤدب إلا أن يقيم بينة على

ثلاث الاعلى زوج أربعة  
أشهر وعشرا ولا نكحل  
ولا تنطيب ولا نلبس ثوبا  
مصبوغا وقد رخص للمرأة  
في طهرها اذا اغتسلت احدا  
من محضها في نبذة من قسط  
واظفار \* وحدنا يحيى  
ابن يحيى قال قرأت على  
مالك عن ابن شهاب ان  
سهل بن سعد الساعدي  
أخبره ان عويمرا الجهلي  
جاء الى عاصم بن عدي  
الانصاري فقال له أ رأيت  
يا عاصم لو أن رجلا وجد  
مع امرأته رجلا يقتله  
فقتلونه أم كيف يفعل فسل  
ني عن ذلك يا عاصم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فسأل عاصم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فكره  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسائل وعابها حتى  
كبر على عاصم ما سمع من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلما رجع عاصم الى  
أهله جاءه عويمر فقال  
يا عاصم ماذا قال لك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
عاصم لعويمر لم تأتني بخير  
قد كره رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المسئلة التي سألته  
عنها قال عويمر والله لا أنتهي  
حتى أسأله عنها فأقبل  
عويمر حتى أتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وسط  
الناس فقال يا رسول الله  
أ رأيت رجلا وجد مع  
امرأته

في قذفها ياها بزنا في قبل أودبر \* وأما حكم اللعان فيأتي الكلام عليه عند قوله فتلاعنا ( قوله فكره  
المسائل وعابها ) ( ع ) يحتمل أنه كره قذف الرجل امرأته من غير بينة لاعتقاده الحد لأن ذلك كان  
قبل نزول حكم اللعان بدليل قوله في الآخر لهلل بن أمية البينة أو الحد في ظهرك ويحتمل أنه كره  
السؤال للبعج النازلة وهتك ستر المسلم أو لما كان نهى عنه من كثرة السؤال وقد نهى عن كثرة  
سد الباب سؤال أهل التشغيب أو لما في كثرة من التضييق في الأحكام التي لو سكتوا لم تلزمهم وترك  
لاجتهادهم فيها كما قال أتركوني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم لسكرة سؤالهم انبياءهم \* ولما جاء  
من قوله أعظم الناس جرما من سأل عمام يحرم فخرم من أجل مسئلته ( م ) اذا كانت المسائل مضطرا  
اليها فلا بأس بالسؤال عنها وقد كان يستل عن الأحكام فلا يكره وعاصم هذا انما سأل لغيره لغير حاجة  
وان كان السؤال على وجه التعنت فهذا الذي يكره ( قوله مع امرأته ) ( ع ) فيه ان اللعان انما هو اذا  
رماها في حال الزوجية لا قبلها ولا بعدها لانه عنه وقع السؤال وفيه جاء الحكم ولا خلاف عندنا فيمن قال  
لزوجه زيت قبل ان أتز وجك انه يحد ولا يلاع \* وقال أبو حنيفة يلاع ولو أنبتها ثم قذفها في العدة  
حد بخلاف لو قذفها في العدة برؤية قبل الطلاق أو قذفها وهي زوجه ثم أنبتها يلاع عندنا وعند  
الجمهور وقال أبو حنيفة لاحد في هذا ولا لعان وقالت طائفة يحد ولا يلاع وأجمعوا على أنه لو قذفها ثم  
تزوجها يحد \* قلت \* ما ذكر فيمن أثبت ثم قذف في العدة انه يحد ولا يلاع انما هو قول ابن المواز  
\* والذي لابن القاسم في سماع يحيى انه يلاع وفيها قول ثالث انه لا يلاع ولا يحد وما ذكر فيمن قذف  
بعد الطلاق برؤية قبله انما يلاع ليس كذلك وانما فيه الحد نص على ذلك مالك في الموطأ وذكره

ما ذكره في كتاب العذف من عرض بزنا زوجته ولم يصرح حدا لأن يلتمع والقولان منصوصان  
أيضا خارج المدونة وعلى المعروف أنه لا يلاع عن اختلاف هل يؤدب أو يحد كما يحد بتعريضه بالأجنبية  
قولان وهما قائمان من المدونة كما ترى وقوله حلفهما على تكذيبه يدل على أن اللعان اسم لحلفهما  
معا ولما كان من صور اللعان ما يخلف فيه الزوج دونها زاد قوله ان أوجب نكولها حدها  
لتدخل تلك الصور لأن شرط حلفها معه أن يوجب نكولها حدها \* وتلك الصور أن تكون الزوجة  
صغيرة أو معتصة أو أمة أو كتابية أو قدم من سفر وقدمات ونفي ما ولدته في غيبته أما الصغيرة  
فقال في المدونة وان قذف زوجته الصغيرة التي يجامع مثلها فقال رأيتها زني لاعتن لسقوط الحد عن  
نفسه ولا تلacen هي لأنها لا تحدان نكلت أو أقرت \* اللخمي وهذا على المشهور ان قاذف من هي  
في سن من طيق الوطء يحد وقال ابن الماجشون لاحد على قاذف من لم تبلغ فعلى هذا لا يحد ولا  
يلاع وأما المعتصة فقال في المدونة اذا غضبت فحملت لم ينفعه الابلعان ولا تلتمع هي لأنها تقول ان لم  
يكن منك فهو من الغاصب \* ابن المواز اذا عرف الغصب بان تأتى متعلقة به تدمي أو غلب عليها والا  
تلتمع \* وأما الأمة والكتابية فقال في المدونة ولا يلاع الزوج في قذفها بغير الرؤية لأنها لا يحد  
في قذفها إلا أن يريد أن يحقق ذلك عليها فلا أمنعه وان ادعى رؤية أو نفي حمل استبرأ قبله ويقول  
أخاف الموت فيلحقني الولد فهذا يلاع وان نكلت أو صدقت لم تحد \* ابن رشد لا يلاع الكتابية  
الآن يشاء كما قال في المدونة \* الباجي لها أن تلتمع لدفع عار ما قذفت به ولقطع عصمة الزوج عنها  
وقوله في الرسم يحكم قاض تقيم للحقيقة أنه لا يكون الا بحكم قاض ويدخل في الرسم جميع صور  
حلفها وان اختلفت ألفاظه كقوله في الرؤية لقد رأيتها تزني وفي الجل لزنت وما هذا الجل مني ( قوله  
فكره المسائل وعابها ) يحتمل أنه كره قذف الرجل امرأته عن غير بينة لاعتقاده الحد لأن ذلك

ابن رشد عن ابن القاسم في العشرة ولم يذكر فيه خلافا وزعم ابن عبد السلام أن ما في الموطأ والعشرة  
مخالفا لما لابن القاسم في سماع يحيى وليس بخلاف لان الفرق هو أن ما في الموطأ والعشرة سكوته  
حتى طلق يدل على كذبه الآن في دعواه فلذلك قال لا يلاعن \* وقد تقدم هذا الكلام في الكلام على  
الرسم (قوله رجلا) (ع) تحوز في عدم تسمية الرجل لانه لو سماه حد لقذفه اياه ولا يسقط ذلك عنه  
لعانه لزوجه \* وقال الشافعي يسقط عنه الحد لعانه زوجه لانه عنده بحكم تتبع \* الخطابي وذلك اذا  
أدخله في لعانه ولانه لا حد عليه حتى يصرح باسمه خلافا للشافعي في حده وان لم يسمه ان لم يلتمعن  
\* قلت \* قال في المدونة ومن قال رأيت فلانا زني بأمرأتى لاعن وحده فلان \* وقال ابن الحاجب حد  
على المشهور ولم ينكر شراحه وجود القول المقابل للمشهور وعليه وأنكر وجوده عليه الشيخ  
\* واحتج بعضهم لصحته بما يأتي من ان هلالا سمى شريكا لم يحمله \* وأيضا فانه قد في شخصين قدفا  
واحدا فاذا حد لأحدهما كفى على ما هو مؤصل في كتاب القذف وقد جعل الشارع اللعان يقوم  
مقام الحد \* وأجيب عن الأول بأن شريكا لم يقيم بحقه في ذلك \* قال سحنون ولو قام فلان بحقه  
في ذلك فحدله سقط اللعان لانه يصير بعد الحد كمن لم يقذف زوجته والمذهب ما ذكر من انه  
اذ لم يسم الرجل فانه لا يحمله \* ابن عبد السلام ويتخرج على القول بأن حد القذف حق لله تعالى  
أنه يحمله (قوله أيقضه فقتلونه) \* قلت \* قال تقي الدين فيه الاستعداد وعلم النوازل قبل  
وقوعها وعليه عمل الفقهاء فيما يعرضونه قبل وقوعه ومن السلف من كان يكره الحديث في الشيء  
قبل وقوعه ويراه من باب التكلف \* ابن العربي وإلحاق عويمر في السؤال يحتمل لانه عاب  
المقدمات تخاف الانتهاء الى المسكر وه وكذلك انفق والبلاء موكل بالمنطق فانه قال الذي سألتك  
عنه وقع (ع) ويحتمل أنه علم الحكم وسأل هل ثم وجه آخر يصل به الى شفاء غيظه وازالة غيرته  
ويحتمل أنه سأل عن هذا اذا فعله \* واحتج بهذا بعض الشافعية على انه لا حد في التعريض ولا حجة فيه  
اذ لم يسمه ولا أشار اليه (م) واختلف العلماء والمذهب فيمن قتل رجلا زعم انه زنا بأمر أنه فقال الشافعي  
والجمهور رانه يقتل به الا أن يأتي بأربعة شهداء ويكون الرجل محصنا وهو فيما بينه وبين الله تعالى في  
سعة في قتله قالوا لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه قوله فقتلونه بل سكت وقال أجدوا سحقا اذا أتى  
بشاهدين قدمه هدر (ع) ولا حجة لهم في سكوته لاحتمال انه انما سكت لثلا يتجرأ أهل الشر على قتل  
من يريدون قتله ويدعون هذا السب \* واختلف أصحابنا فقال ابن القاسم اذا قامت البينة قدمه  
هدر محصنا كان أو غير محصن \* وقال ابن حبيب ان كان محصنا فهو الذي تنجي البينة قاتله (ط) عدم  
انكاره على السائل قوله أيقضه يدل على انه ليس عليه في قتله قصاص ولا غيره وبعض ذلك قول سعد  
لورأيته ضربته بالسيف لانه لم ينكر عليه بل صوب فعله بقوله ألا تعجبون من غير سعد (ع) مذهب  
الجمهور ما تقدم من أنه يقتل به ولا يصدق الا أن يقيم بينة والبينة أربعة وقال بعض أصحابنا كل من قتل  
زنا يقتل به الا أن يأمره الامام بقتله والصواب الأول \* وجاء عن السلف انه مصدق في انه زنا بأهله  
وقته بذلك \* قلت \* ذكر القاضي انه اختلف المذهب في المسئلة ولم يذكر الخلاف الا اذا قامت البينة

رجلا أيقضه فقتلونه  
أم كيف يفعل فقال  
رسول الله صلى الله عليه

كان قبل نزول حكم اللعان ويحتمل أنه كره السؤال لقبح النازلة وهتك ستر المسلم ولما كان نهى عنه  
من كثرة السؤال (قوله أيقضه فقتلونه) (م) اختلف العلماء والمذهب فيمن قتل رجلا زعم أنه  
زنا بأمر أنه فقال الشافعي والجمهور رانه يقتل به الا أن يأتي بأربعة شهداء ويكون الرجل محصنا وهو  
فيما بينه وبين الله تعالى في سعة قالوا لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه (قوله فقتلونه) بل سكت

وكان القميل غير محصن عن ابن القاسم وابن حبيب \* وجوابه بأن سكوته صلى الله عليه وسلم لثلاث تجرأ  
 أهل الشر \* واحتجاج القرطبي بسكوته على قول الزوج أية قتله بدلان أنه يصدق الزوج كالذي  
 حكاه النووي عن السلف **(قول)** قد نزل فيك وفي صاحبك (ع) يحتمل أنه علم أن عويمرا هو  
 صاحب النازلة لقرينة حال أو وحى (د) قيل سبب نزول آية اللعان قضية عويمر لقوله عليه الصلاة  
 والسلام قد نزل فيك وفي صاحبك وقيل قضية هلال على ما يأتي من قوله في الآخر وكان أول رجل  
 لا عن في الاسلام وقال الماوردي من أصحابنا قال الاكثران قضية هلال أسبق من قضية عويمر قال  
 والنقل فيها مختلف مشتهر وقال ابن الصباغ من أصحابنا قضية هلال أسبق ومعنى قوله لعويمر نزل فيك  
 وفي صاحبك أي ما كان نزل في هلال لان حكم الآية عام في جميع المسلمين (د) ويحتمل أنها نزلت  
 فيهما جميعا سالا في وقتين متقار بين فنزلت الآية وسبق هلال باللعان فيكون قول الجمهور راقيس  
 وكانت قضية اللعان في كعبان سنة تسع **(قول)** فتلاعنا (م) شرع اللعان لحفظ الانساب ودفع المعرة  
 عن الزوج (د) قال العلماء جوز اللعان لأمرين حفظ الانساب ودفع المعرة كما ذكر **(قلت)** لما  
 نزل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية كان ما اقتضته من حد القذف عند عدم البينة عاما في  
 الأزواج والأجناس ثم لما كان الزوج يلحقه العار ويفسد نسبه بزنا زوجته ولا يمكنه الصبر ووقف  
 أمره على البينة متعذرا نزل الله تعالى آية اللعان مخلصا للأزواج وبقي الحد خاصا بالأجناس فطلب فيها  
 البينة طلبا للستر لان الاجنبى لا يلحقه عار بزنا زوجته غيره ولا يفسد نسبه \* ابن سهل عن ابن لبابة اذا  
 كان الزوجان من أهل المصر فلا يجب اللعان حتى تثبت الزوجة وان لم يكونا من أهل المصر وجب  
 اللعان وان لم تثبت الزوجة يريدون لم تثبت بالبينة لانه يريد بغير مطلق الثبوت \* ابن فتوح يكفي  
 في ثبوتها صدق النكاح \* وفي أسئلة الباجي عن أبي عمران يكون اللعان مع شبهة النكاح وان لم  
 تثبت الزوجة اذا درأ الحد عنهما \* المتيطى اذا ثبتت مقالتهم ما وزوجيتهما بهجته الامام \* الباجي اختلف  
 في سجنه فسالت أبا عمر وابن عبد الملك فقالا لا يسجن لانه قاذف **(قلت)** لما نزل قوله تعالى والذين  
 يرمون المحصنات الآية ولا نص جلي الا ما رأيت في لفظ النووي من قوله جوز اللعان في كلام  
 ابن لبابة المتقدم من قوله وجب اللعان \* والحق ومقتضى القواعد انه ان كان لثني نسب وجب والا  
 فالاولى تركه بترك سببه الذي هو القذف طلبا للستر ثم الاولى بالزوج أن يفارق فان حصل من  
 الزوج قذف وجب اللعان لوجوب درء الحدود دفع العار وأشار ابن العربي في كتابه السراج الى نحو  
 هذا التفصيل \* وفي طر ابن عات لا عن ابن الهندي فعوتب فقال أردت احياء سنة ولا يخفى عليك  
 ضعف احتجاجه (م) وأجمعوا على صحة اللعان للرؤية **(قلت)** الاسباب التي يقع اللعان بها  
 ثلاثة الرؤية ونفي الحمل والولد والثالث القذف غير المقيد برؤية ولا نفي حمل ولا ولد فاما الرؤية فقال  
 الامام انهم أجمعوا على صحة اللعان لها **(قلت)** وهذا الاجماع انما هو اذا لم يبطأ بعد الرؤية وكانت غير  
 ظاهرة الحمل عند الرؤية أما اذا وطئها بعد الرؤية وكانت ظاهرة الحمل فلا جاع أما اذا وطئها بعد الرؤية  
 فانه لا يلاعن لان وطئه رضا بالمقام معها وهو مناف للعان الموجب للفرقة \* وأما اذا لم يبطأ وكانت ظاهرة  
 الحمل فذكر الجلاب فيها ثلاث روايات يجب الحد وإيجاب اللعان والحق النسب وإيجاب اللعان  
 ومحو النسب وهل من شرط دعوى الرؤية أن يصف كالبينة فيقول كالمروء في المكحلة أو يكفي  
 أن يقول رأيتها تزني والاول المشهور \* وذكر ابن الحاجب قولاه انه اذا تحقق وقوع الزنا وغلب على  
 وقال أحمد واسحاق اذا أتى بشاهدين قدمه هدر (ع) ولا حجة لهم في سكوته لاحتمال أنه سكت لثلاث تجرأ

وسلم قد نزل فيك وفي  
 صاحبك فاذهب فأت بها  
 قال سهل فتلاعنا

ظنه أنه يلاعن وإن لم ير قال كالقول المشهور في الاعمى انه يلاعن في القذف يعلم بدله على المسيس  
يقول سمعت الحسن \* ابن رشد يقع العلم للاعمى من غير طريق من حس أو حس وصوب اللغوى  
رواية ابن القصار لا يلاعن الاعمى الآن يقول لمست فرجاني فرج \* واتفقوا على أنه يلاعن لنفي الجمل  
إذا ادعى الاستبراء \* وأنكر الشج \* وجود هذا القول الذي حكاه ابن الحاجب في غير الاعمى  
\* السبب الثاني نفي الجمل والولد ذكر فيه القاضي ما اتفق عليه قال ويلاعن لنفي الولد عند الجمهور  
واختلف في اللعان لنفي الجمل وفي وقته فقال الكوفيون وعبد الملك لا يلاعن الآن بنفيه ثانية بعد  
الولادة \* وقال الشافعي واحد كل من نفي الجمل يلاعن والمعروف عن عبد الملك لا يلاعن حتى تلد  
\* وعن مالك وأصحابه في ذلك ثلاثة أقوال أيضا يلاعن إذا ادعى رؤية واستبراء معا ويلاعن بالجمل دون  
استبراء ويلاعن بدعوى الاستبراء ولا يلاعن إن لم يدعه الآن تلد لأقل من ستة أشهر من يوم  
الرؤية ونحوه لابي يوسف وأبي الحسن الآن يكون مقرانه رآه فلم ينكره فلا ينتفي بلعان عندنا  
في المشهور وهو قول العلماء وذهب الكوفيون الى أنه يلاعن وعندنا رواية أخرى أنه إذا ادعى  
رؤية فله نفيه ورواية ثالثة أنه متى أقر بالجمل لم يلاعن للرؤية إذ يقتضى اللعان نفي الجمل حكاه ابن  
المواز والبغداديون \* ثم اختلف على القول بنفيه في هذه المسئلة إذا كان قد لاعن للرؤية فهل ينفيه  
بلعان الرؤية أولا ينفيه الابلعان ثان وذهبت طائفة الى أن المولود على فراش الرجل لا ينتفي بلعان  
ألبته اه كلامه \* قلت \* تأمل ما فيه من التبتج وسمعت الشج يقول غير مرة ما يصعب على فهم كلام  
ما يصعب من كلام عياض لافي التنبيهات ولا في الاكمال \* قلت \* والذي يظهر من كلامه هنا  
أنه اشتمل على خمس مسائل ادج بعضها في بعض ولم يفصله \* الأولى هل يلاعن لنفي الجمل \* الثانية إذا  
قيل انه يلاعن له في الوقت الذي يلاعن فيه \* الثالثة إذا قيل انه يلاعن له فهل يعتقد في نفيه على شيء  
أم لا \* الرابعة إذا رأى الجمل وسكت هل يلاعن بعد الخامسة وهي أجنبية عن اللعان عن الجمل وهي  
انه إذا لاعن للرؤية هل ينتفي ما تأتي به من ولد بلعان الرؤية أما الأولى فذكر عن الجمهور أنه يلاعن  
لنفي الجمل وأما الثانية وهي متى يلاعن له فيخرج من كلامه ان ذلك ثلاثة أقوال قول الشافعي وأحد  
يلاعن الآن ولا ينتظر وقول عبد الملك الأول لا يلاعن الا أن ينفيه ثانية وقوله المعروف انه لا يلاعن  
حتى تلد خوف أن يكون رجعا فينفش والمشهور عندنا أنه يلاعن الآن ولا ينتظر لقول الشافعي  
كناية ضمنية للطائفة بالنفقة إذا ظهر الجمل ولا يؤخر الحكم لها بذلك خوف أن ينفش وكما لو اشترى جارية  
فظهر بها حمل فانه يردها ولا ينتظر حتى تضع وأما الثالثة وهي على أي شيء يعتقد الزوج في نفيه الجمل  
فذكر فيه عن مالك وأصحابه ثلاثة أقوال وتخرج من كلامه أن الأول يعتقد على الرؤية والاستبراء معا  
الثاني يلاعن ولا يعتقد على شيء وهو قوله يلاعن بالجمل دون استبراء الثالث يعتقد على الاستبراء  
فقط وذكر ابن الحاجب أنه يعتقد في نفي الجمل على أنه لم يوطأ بعد الوضع الذي قبل هذا الجمل والولد  
وطال بحيث لا يكون هذا الولد بقية الجمل الاول أو وطنى ولكن لمدة لا يلحقه فيها هذا الجمل اما  
لطول كخمسة سنين أو قصر كخمسة أشهر أو وطنى ولكنه استبرأها ورآها تزني بعد ذلك يعتقد على  
الأمرين معا عني الاستبراء والرؤية \* قال وفي اعتماده على أحدهما فقط روايتان \* ابن عبد السلام  
والاظهر عدم الاعتماد على الاستبراء وحده لان الحامل تحيض وكذلك الاظهر عدم الاعتماد على  
الرؤية وحدها لاحتمال أن تكون حاملا حين رآها تزني \* ابن الحاجب فان قذفها ولم يعتقد على شيء  
أهل الشرع على قتل من يري دون قتله ويدعون هذا السبب واختلف أصحابنا فقال ابن القاسم إذا



من هذه الوجوه ففي حده قولان \* ابن عبد السلام الذي أعرف أنه اختلف المذهب في لعانه على قولين فإذا قلنا أنه لا يلاعن فإنه يحد وأما أنه لا يلاعن ولا يحد مع أنه قاذف فبيد وأما الرابعة وهي إذا رأى الرجل ولم ينكره فذكر أن فيه ثلاث روايات وعبر عن ذلك بقوله لا ينتفي عندنا بلعان على المشهور قال وعندنا رواية أخرى أنه ان ادعى رؤية فله نفيه ورواية ثالثة أنه متى أقرب بالجل لم يلاعن للرؤية اذ مقتضى اللعان نفى الرجل حكاه ابن الموز والبغداديون واليك النظر في التغاير بين وجه هذه الروايات وأنا أطلعك على المنقول في المسئلة قال في المدونة واذا ثبت بينه أو اقرار انه رأى الرجل ولم ينكره ثم أنكره لم يكن له ذلك \* وحد الباجي قيامه بعد علمه بيوم لغو \* عبد الوهاب الآن يكون له عذر في ترك الانكار \* ابن القصار في سكوته حتى وضعت وقال سكت رجاء أن يكون رجماً فأستريح منه فذلك له ويقبل قوله الآن يجاوز ثلاثة أيام أو يظهر منه ما يدل على الرضا كقبوله التهنئة \* أبو عمر أجمعوا على أن من بان له الرجل ولم ينكره ثم نفاه أنه يلحق به ثم يحد الأباً حنيفاً والثوري وهذا خلاف ما قال ابن القصار وأما الخامسة وهي هل ينتفي الولد بلعان الرؤية فتقدم ما في ذلك وقال ابن رشد وينتفي ما ولدت بلعان الرؤية مع الاستبراء اجماعاً وفي انتفائه بلعان الرؤية دون استبراء ثالثاً أن أتت به لسته أشهر من الرؤية وعزى الأول والثالث لروايتي المدونة وعزى الثاني لأشهب وعبد الملك وفيها أقوال تخص المتكلم على المدونة \* السبب الثالث وهو القذف غير المقتدر رؤية ولا نفى حمل (ع) قالت فرقة للامان فيه وأما فيه الحد وهو أحد قولي مالك \* وقال الشافعي والكوفيون وفيها الحد واللعان وهو أياضاً عن مالك \* قلت \* الروايتان عن مالك في المدونة وعلى رواية الحد كثر الرواة وقال بالروايتين ابن القاسم \* الباجي ورواية الحد المشهور وصوبه اللخمي وهذا إذا كان القذف صريحاً \* واختلف في التعريض قول ابن القاسم والمعروف أنه لا يلاعن \* وفي كتاب اللعان من المدونة فيمن قال لزوجه وجدها مع رجل في الحاف واحد أو تجردت أو ضاجعه لم يلعن إلا أن يدعى رؤية الفرج في الفرج فان لم تكن له بينة على ما ذكر فعله الأدب ولا يحد وفي كتاب القذف ومن عرض بالزنا امرأة ولم يصرح بالقذف ضرب الحد ولم يلعن وعلى المعروف أنه لا يلاعن فهل يحد كما يحد لعنفة الأجنبية أو يؤدب قولان ومذهب ابن القاسم الأدب كما تقدم (ع) واختلف إذا أقام الزوج البينة على زناها فقال مالك والشافعي يلاعن إذا عمل على المشهور في الولد \* وقال أبو حنيفة إنما يلاعن من لم يأت بأربعة شهداء فإذا أتى بهم فلا يلاعن (قول وأنامع الناس) (ع) سنة اللعان أن يكون مشهوراً بحضرة الناس والامام أو بحضرة من يستنبه الامام لذلك وهذا للاجماع أن لا يكون إلا بسطان \* قلت \* قال اللخمي لا يبعد عند القاضي أو الفقيه الجليل ويجمع لذلك الناس وهذا خلاف قول القاضي سنته أن يكون عند الامام أو من يستنبه \* ولعل اللخمي يعني إذا أذن لهم الامام فلا يكون خلافاً \* ابن محرز وأما يجمع الامام الناس للعان لانه حكم يقيمه في الزوجين تتعلق به أحكام كثيرة فوجب أن يحضره من يشهد وقد قال تعالى في الزانيين وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين وأقل الطائفة في هذا عند مالك أربعة وهي العدد الذي يقبل في شهادة الزنا (قول كذبت عليها أن أمسكها) (ع) معناه ان امساكى لها بعد الذي قلته عليها دليل على كذبي ويحتمل وجه آخر أنه دعاء على نفسه بفضيحه أن أمسكها (قول فطلقها) (ع) أخذ منه ابن أبي صفرة ان اللعان لا يقطع العصمة لانه نزه نفسه عن أن يقوم دليل على كذبه فأحدث قامت البينة فدمه هدر محصنا أو غير محصن وقال ابن حبيب ان كان محصناً فهو الذي تنهى البينة

وأنامع الناس عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما  
فرغاً قال عويمر كذبت  
عليها يا رسول الله ان أمسكها  
فطلقها

لنفسه طلاقاً بقطعها وجعل صلى الله عليه وسلم فعله ذلك سنة وجعله بعض شيوخنا كقول أبي حنيفة وليس كذلك بل هو كما يأتي لابن نافع وعيسى بن دينار \* وقد اختلف فقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة حتى يحكم بها القاضي لقوله في الآخر ففرق بينهما وعندنا انها تقع بنفس اللعان دون افتقار الى حكم لقوله في الآخر لا سيد للثأر لقوله في الآخر ففارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين ولم يعتبر قضية قاض \* **قلت** \* انما يتم احتجاجنا بالحديثين اذا كان كل واحد منهما حياً وهو جواب عن حديث أبي حنيفة أعني انه خبر عن اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم الله تعالى لانه انشاء \* **الباجي** وتقع الفرقة بينهما دون حكم ولا تطليقات وفي التنبهات اختار ابن لبابة انها لا تقع الا بحكم \* **المتيطي** عن بعض القرويين لا تتم الفرقة على مذهب ابن القاسم الا بحكم ويأتي الكلام عليه هل تقع الفرقة بينهما لعان الزوج أو بلعانهما معا **(قوله ثلثا)** (ع) احتج به الشافعي على ايقاع الطلاق ثلاثاً في كلمة واحدة \* وأجاب أصحابنا بانها بات باللعان ولم تصادف الثلاثة محلاً \* قال وخرج النسائي ان رجلاً طلق بحضرة عليه الصلاة والسلام امره أنه ثلاثاً فقام صلى الله عليه وسلم غضبان وقال أليعب بك كتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقوله والاحتجاج للنع هذا الحديث أولى من الاحتجاج بحديث المتلاعنين مع الاحتمال الذي فيه \* **قلت** \* تقدم الكلام على ايقاع الثلاث في كلمة وعلى أدب من فعله **(قوله قبل أن يأمره)** (ع) يقتضي ان الفرقة تقع دون حكم وقد تقدم **(قوله قال ابن شهاب وكانت تلك سنة المتلاعنين)** (ع) يحتمل أن يعني وقوع الفرقة اثر الطلاق ويحتمل أن يعني استحباب اظهار الطلاق بعد اللعان على ما ذهب اليه ابن نافع وعيسى بن دينار في هذا الحديث واستحبابه فان لم يفعل فهو فراق **(قوله فكانت حاملاً فكان ابنها يدعى الى أمه)** (ع) يعني لا يدعى الى أمه اذا ليس له أب يدعى اليه سوى أمه وانه ينسب الى موالى أمه ان كانت مولودة والحديث حجة للشهور وان الولد ينتمي الى اللعان الرؤية وقد تقدم ما فيه **(قوله ثم جرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها)** (ع) ولا خلاف في هذا ولا في توارثه مع أهل ارث أمه من جدة أو اخوة لانهم لا يرثون الا على انهم اخوة لأم واماتوه ما للملاعة فعلى انهم أشقاء وما بقي بعد أهل السهام فلعو الى أمه ان كانت مولودة وللسلمة ان كانت عربية هذا قول مالك والشافعي وقال أحمد وآخر وعصبة أمه وقالت طائفة عصبة أمه ومابقي فلها وقال أبو حنيفة يرد ما بقي على ورثته ان كانوا ذوى أرحام وقال الحكم وحاديته ورثة أمه \* **قلت** \* التوءمان من ليس بين وضعهما سنة أشهر والقول بانهما شقيقان للمالك في العنية والقول بانهما اخوة لأم لابن دينار والمغيرة قال في المدونة ان أقر بأحدهما ونفي الآخر حد ولحق به وان وضعت الثاني لسنة أشهر فهم ابنتان فان أقر بالاول ونفي الثاني وقال لم أطأ بعد وضع الاول لاعتن الثاني وان قال لم أطأ بعد وضع الاول والثاني مني لزمه لغرضه وسئل النساء فان قلن يتأخر الحمل هكذا لم يحدوا وقلن لا يتأخر حد ولحق اه \* وانما لم يحدوا قلن يتأخر لعدم نفيه اياه بقوله لم أطأ بعد وضع الاول لجواز كونه بالوطء الذي كان عنه الاول عملاً بقولهن يتأخر وحدوا قلن لا يتأخر لنفيه اياه بقوله لم أطأ بعد وضع الاول منضمات لقولهن لا يتأخر فامتنع كونه عن الوطء الذي كان عنه الاول لقوله لم أطأ بعد وعقار به مع ذلك قال أمره لنفيه واقرار به فوجب لحوقه به وحده **(قوله فتلاعنا في المسجد)** (ع) السنة أن يكون في المسجد ولم يخالف في ذلك الا عبد الملك قال يكون في المسجد أو عند الامام في غير المسجد \* **قلت** \* وعلى أنه في المسجد فعبر المتيطي والجلاب وغيرهما عن المسجد بالمسجد الأعظم \* ابن شعبان قائماً في القبلة

ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين \* وحدثني حملة ابن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سهل بن سعد الانصاري ان عويمراً الانصاري من بني عجلان أتى عاصم بن عدي وساق الحديث بمثل حديث مالك وأدرج في الحديث قوله وكان فراقه اياها بعد سنة في المتلاعنين وزاد فيه قال سهل فكانت حاملاً فكان ابنها يدعى الى أمه ثم جرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها \* وحدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن المتلاعنين وعن السنة فيهما عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلاً من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت رجلاً وحده مع امراته رجلاً وذكر الحديث بقصته وزاد فيه فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد وقال

في الحديث فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله (١٤٣) صلى الله عليه وسلم ففارقها عند النبي صلى الله عليه

وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كنتم التفريق بين كل متلاعنين \* حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له ثنا عبد الله بن نعيم ثنا عبد الملك ابن أبي سليمان عن سعيد ابن جبير قال سئلت عن المتلاعنين في امرأة مصعب أيفرق بينهما قال فادريت ما أقول فضيت إلى منزل ابن عمر بمكة فقلت للغلام استأذن لي قال انه قائل فسمع صوتي قال ابن جبير قلت نعم قال أدخل فوالله ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة فدخلت فاذا هو مفترش برذعة مقوسد وسادة حشوها ليف قلت أبا عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينهما قال سبحان الله نعم ان أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان قال يا رسول الله أرايت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكت سكت على مثل ذلك قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله عز وجل هذه آيات في سورة النور والذين يرمون

بالمسجد الاظم وان كان بالمدينة ففي الروضة ما بين القبر والمنبر وان كان بمكة بين الركن والمقام وعلى كونه في المسجد فالمسجد واجب \* ابن الحاجب ويجب في أشرف أمكنة البلد \* ابن عبد السلام استعماله لفظ الوجوب بعيدا عما هو أولى ولا يخفى تملك ما في زعمه انه أولى من البعد بل الظاهر انه واجب واذا وجبت العين في ربع دينار أو تكون في المسجد فكيف بهذه العين التي يكون عنها قطع النسب والمد وغير ذلك مع أن الوجوب هو ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين قال في غير المدونة ويلتزم في المسجد \* وقال ابن رشد وغيره ولا يكون اللعان الا في المسجد وأبين من هذه الألفاظ في دلالة على الوجوب قول ابن شعبان لو رضى أحدهما أن يكون لعان غيره في غير المسجد لم يكن له ذلك لأن فيه حق الله تعالى (ع) ويستحب أن يكون إثر صلاة وبعد العصر أولى \* قلت \* أما انه إثر صلاة فهو الذي استحب مالك في المدونة وأما انه بعد العصر فلا هل المذهب فيه عبارات \* الجلاب بعد العصر وفي الموازية في أي ساعة شاء الامام الا أنه بعد العصر أحب إلى \* ابن شعبان بعد العصر أو الصبح وهذا والله أعلم لحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح والعصر (قوله) فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره فقال صلى الله عليه وسلم إذا كنتم التفريق بين كل متلاعنين (ع) معناه عندنا انه تبين للحكم بإيقاع الفراق بدليل قوله قبل أن يأمره وبقوله فكانت تلك سنة المتلاعنين وقيل هو إشارة إلى تأييد التحريم وهو مذهب الكافة \* قلت \* ويأتي الكلام على تأييد التحريم ويعني بانه تبين انه اخبار عن حكم الله تعالى لانه انشاء خوف أن يقال فيه دليل على الاقتدار إلى حكم الحاكم (قوله في الآخر عن ابن جبير فادريت ما أقول) (ع) هو من انصاف أهل العلم والورع حسب ما كان عليه ابن جبير \* قلت \* قال ابن العربي لاعت مصعب بن الزبير في أمارته بين زوجين ولم يفرق بينهما فسئل ابن جبير عن ذلك فلم يعلم الجواب فوقف عما يعلم وقد علم انه وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم فرحل يطلب العلم في مظانه فأتى ابن عمر وفي بيته يؤتى الحكم (قوله) فضيت إلى منزل ابن عمر (ع) فيه ما كان عليه السلف من الحرص على تحصيل العلم (قوله) قائل (ع) يعني نائمًا بالقائلة ففقيه انه لا يشق على العالم ومن يحتاج اليه في أوقات راحتهم (قوله) ما جاء بك هذه الساعة (ع) يدل على ما تقدم من أن عاداتهم أن يتركوا في مثل هذا الحين (قوله) مفترش برذعة (ع) في غير مسلم برذعة رحله أي رحل بعيره ففيه ما كانوا عليه من التقلل في الدنيا واحتمال ابن عمر لما علم من شاهد الحال أنها مهمة (قوله) قلت أبا عبد الرحمن \* قلت \* قال ابن العربي فيه دعاء العالم بكنيته تكمرة له ولا يزيد قال وقوله سبحان الله هو تعجب من جهله ذلك وهي كلمة يقال عند التعجب والانكار (قوله) ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به (ط) أخبره بوقوع ذلك ليحقق عنده انه مضطر إلى المسئلة فيجب كما فعل صلى الله عليه وسلم (قوله) قتلان عليه ووعظه (ط) هذا الوعظ كان قبل اللعان فينبغي أن يتخذ سنة في وعظ المتلاعنين قبل الشرع في اللعان وكذلك قال الطبري انه يجب على الامام أن يعظ من يحلفه \* وقال الشافعي يعظ كلامهما قبل تمام الرابعة وقيل قاتله (ح) وجاء عن بعض السلف أنه مصدق في أنه زنا بأهله وقتله بذلك (قوله) فقلت للغلام استأذن لي قال انه قائل من القيولة وهي النوم نصف النهار (قوله) قال ابن جبير بالرفع وهو استفهام أي أنت ابن جبير (قوله) فاذا هو مفترش برذعة بفتح الباء وفي غير مسلم برذعة رحله أي رحل بعيره

أزواجهم قتلان عليه ووعظه وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق

الخامسة تمسك بما في البخارى من حديث ابن عباس في هلال بن أمية انه وعظه عند الخامسة ( قوله فبدأ بالرجل ) ( ع ) لانه الذى بدأ الله سبحانه به وهى سنة الحكم ولانه القاذق وقد لزمه الحد فإيمانه كالشهادة على دعواه فتسقط عنه الحد وتوجهه على المرأة الا أن الله سبحانه جعل لها مخرجا فإيمانه في مقابلة إيمانه كمتعارضين فسقط عنهما الحد وهذا اجماع من العلماء ( قوله فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ) ( ع ) لاختلاف في وجوب العمل بهذه الصفة في اليمين وانما اختلف العلماء في زيادات وبيانات بحسب دعوى الزوج من رؤية أو قذف أو نفي حمل ولا يؤل الى تنافر وانما هو حكم بالتام والمعنى المتقارب مما هو مشهور من مذهبنا ومذهب غيرنا كالخلاف هل يقول أشهد بالله أو يكفي أن يقول يعلم الله وكان الخلاف هل يزيد الذى لا اله الا هو بعد قوله أشهد بالله وكان الخلاف هل يزيد لمن الصادقين أم يكفي على دعواه الذى يصدق به كقوله أشهد لقد رأيته تازنى وفي نفي الحمل لزنت وكان الخلاف في دعوى الرؤية هل يزيد لرأيته تازنى كالمرود في المكحلة أو يكفي أن يقول لرأيته تازنى فقط وكان الخلاف في نفي الحمل هل يقتصر على قوله لزنت أو يزيد وما هذا الحمل مني وكان الخلاف هل يزيد ولقد استبرأتهما أم لا وتحلف المرأة على تكذيبه بحسب ما قال وكان الخلاف هل تجزئ اللعنة من الغضب أم لا وكان الخلاف هل يقوم في الخامسة قوله ما كذبت عليها مقام قوله لمن الصادقين وهى أيضا في الخامسة كذلك أو لا تجزئ الامانص الله سبحانه عليه وكل هذا مختلف فيه عندنا \* وقال الشافعى وأبو حنيفة يقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيأرميتها من الزنا ويشير إليها وفي نفي الحمل وما هذا الحمل مني \* وقال العتيبي مثل هذا الا أنه قال بخاطبها ونحاطبها في قوله فيأرميتها به ويقول هى فيأرميتها به \* قلت \* أيمان اللعان تستعمل على قسم ومقسم به ومقسم عليه \* فلفظ القسم أشهد لنص الآية والحديث وذكر القاضى هل يعرض عن ذلك يعلم الله وكذلك اختلف هل يكفي أن يقول أحلف بدل أشهد \* اللخمي القياس انه يكفي \* وقال عبد الوهاب مقتضى النص انه لا يجوز الا ما ذكر الله تعالى والاول أحسن ( ط ) معنى أشهد في الآية والحديث احلف والعرب تقول أشهد وتعني احلف قال شاعرهم

ما كذبت عليها ثم دعاها  
فوعظها وذكرها وأخبرها  
ان عذاب الدنيا أهون  
من عذاب الآخرة قالت لا  
والذى بعثك بالحق انه  
لكاذب فبدأ بالرجل  
فشهد أربع شهادات بالله  
انه لمن الصادقين والخامسة  
أن لعنة الله عليه ان كان

وأشهد عند الله إني أحبها \* فهذا العندى فاعندها ليا

وهذا هو مذهب الجمهور أعني أن شهادات اللعان أيمان \* وقال أبو حنيفة هى شهادات حقيقة من المتلاعنين على أنفسهم أو يبنين على هذا الخلاف يتلاعن الفاسقان والعبدان فعند الجمهور يصح وعنده لا يصح \* وأما المقسم به فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وذكر القاضى الخلاف هل يزيد الذى لا اله الا هو قال في كتاب اللعان من المدونة ويبدأ الزوج فيشهد أربع شهادات بالله وقال في كتاب الاقضية منها واليمين في القسامة واللعان وسائر الحقوق بالله الذى لا اله الا هو ويظهر من كلام المتبسط أنه جملة على الخلاف ولولا أن الخلاف موجود خارج المدونة لجل ما في الكتابين على الوفاق لان ما في اللعان مطلق وما في الاقضية مقيد فبدأ اليه لقاعدة رد المطلق الى المقيد \* ابن الحاجب وصفته أن يقول أشهد بالله قال محمد يزيد الذى لا اله الا هو \* واختلف هل يجعل الرحمن بدل بالله ذكر اللخمي في ذلك ما ذكر في جعل احلف بدل أشهد سواء \* وأما المقسم عليه فهل يقتصر الزوج على ما دعى من رؤية أو نفي حمل أو قذف فيقول رأيته تازنى أو ما هذا الحمل مني أو يزيد مع ذلك لمن الصادقين وفيه ما ذكر القاضى \* قلت \* عز اللخمي الأول للمدونة والثاني لكتاب محمد قال وما في المدونة أحسن لانه نص القرآن ولما في البخارى من قوله أمرها أن يتلاعنا بما في

من الكاذبين ثم نفي بالمرأة  
فشهدت أربع شهادات  
بأنه لمن الكاذبين  
والخامسة أن غضب الله  
عليها أن كان من الصادقين  
ثم فرق بينهما \* وحدثني  
علي بن حجر السعدي ثنا  
عيسى بن يونس ثنا عبد  
المالك بن أبي سليمان قال  
سمعت سعيد بن جبيرة قال  
سئلت عن المتلاعنين زمن  
مصعب بن الزبير فلم أدر  
ما أقول فأثبت عبد الله بن  
عمر فقلت أ رأيت المتلاعنين  
أ يفرق بينهما ثم ذكر بمثل  
حديث ابن عمر \* وحدثنا  
يحيى بن يحيى وأبو بكر بن  
أبي شيبة وزهير بن حرب  
واللفظ ليحيى قال يحيى  
أخبرنا وقال الآخرون ثنا  
سفيان بن عيينة عن عمرو  
عن سعيد بن جبيرة عن  
ابن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين  
حسا بكاء على الله أحدكما  
كاذب لا سبيل لك عليها قال  
يا رسول الله مالي قال لا مال  
لك أن كنت صدقت عليها  
فهو بما استحللت من  
فرجها وإن كنت كذبت  
عليها فذاك أبعذك منها  
قال زهير في روايته ثنا  
سفيان عن عمرو وسمع  
سعيد بن جبيرة يقول سمعت  
ابن عمر يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم

القرآن وشهادات الخالف منهما أربع كما تقدم \* وفي طريق رابن عات ذكر الباجي عن ابن الموازع  
أصبح في صفة بأمانها قال يحلف الزوج أربع مرات ويزيد في الخامسة أن لعنه الله عليه أن كان  
من الكاذبين وتحلف المرأة أربع مرات وتحلف الخامسة مثل ذلك وتزيد في الخامسة أن غضب الله  
عليها أن كان من الصادقين \* قال الباجي وهذا خلاف المدونة قال وسألت عن ذلك أبا الحسن القاسبي  
بمدينة القير وان فأنكره وقال هذا كتاب الله يقول فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ويقول  
في الخامسة أن لعنه الله عليه وقال في الزوجة أربع مرات وتقول في الخامسة أن غضب الله عليها  
وأنت تقول يشهد بالله خمس مرات ويزيد الزوج للعنة في يمينه والمرأة لغضب في يمينها \* قلت \*  
فعلى ما في المدونة وظاهر الآية والحديث الشهادتان إنما هي أربع والخامسة إنما يقول فيها أن لعنه الله  
عليه أن كان من الكاذبين وعلى قول أصبح فالشهادتان وهى الإيمان ستة لأنه يقول في الخامسة  
أشهد بالله لقد زنت ولعنه الله عليه أن كان من الكاذبين وكانت الإيمان ستة لأن الشهادتين خمسة  
واللعنة لما كانت معلقة على الكذب كانت يمينان التعليق أي مان على ما أتى أن شاء الله تعالى في  
كتاب الإيمان ولهذا قال كانت ستة أي مان ولم يقل ست شهادات **(قوله ثم نفي بالمرأة)** (ع) هذه هي  
السنة \* واختلف لو بدأ بالمرأة هل يكفي أو يعاد اللعان **(قوله ثم فرق بينهما)** (ع) حجة للجماعة على  
ما تقدم (ط) حجة للمالك والجماعة أن الفرقة تقع بنفس فراغهما من اللعان **(قوله أحدكما كاذب)** (ع)  
فيه الرد على من زعم من النجاة أن أحد الأيسر يعمل في الثبوت ولا في غير الصفة ولا في موضع واحد  
ولا موضع واجب وقد استعمل في الجميع ولا يظهر من لسياق أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال لهذا ذلك  
بعد اللعان لأنه حينئذ يتحقق الكذب عليهما وقال الداودي إنما قاله قبله تحذير لهما ما وعنا \* الخطابي  
وفيه أن البيتين إذا تعارضتا سافطتا \* المهلب وفيه أن المختلفين المعلوم كذب أحدهما لا يماقبان لأنه  
عليه الصلاة والسلام عندهما لم يحدهما **(قوله لا سبيل لك عليها)** (ع) حله الجمهور على التأييد وقال  
بعض أصحابنا أنه لما أدخل بساقي النسب عوقب بتأييد الحریم كالنا كح في العدة \* قلت \* وعلاه  
ابن رشد بأنه صلى الله عليه وسلم لم يقيد بشرط يحلها به وإذا لم يقيد حمل على التأييد قال الأثرى أن  
المثلية لولا التقييد بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لكان على التأييد (ع) وانفرد العتيبي فقال أن  
اللعان لا يؤثر في الحریم \* واختلف القائلون بتأييد الحریم إذا أ كذب نفسه فعندنا أنها لا تحل  
أبدا لأنه لم يفرق في الحديث \* وقال أبو حنيفة تحل لارتفاع المعنى المانع لا كذابه نفسه \* قلت \* قال  
ابن زرقون تأثير اللعان في العصمة قيل فسخ وقيل طلاق \* وحكى ابن شعبان عن أبي سلمة أنها  
كالثلثة تحل له بعد زوج أن أ كذب نفسه ونحاله إليه أشهب وعبد الملك في الثمانية (ع) وعلى  
مذهبنا أن الفرقة تقع دون افتقار الحكم \* فاختلف هل تقع بتمام لعان الزوج لأن الحریم فراق  
والفراق مقصور عليه فيخص بما يكون منه ولا يحتاج إلى شخص آخر ولا يقع حتى يلتصقا جميعا لأن  
الالفاظ الدالة على الفراق في هذه الأحاديث إنما وقعت بعد التعانم جميعا \* قلت \* القول بأنها بتمام  
لعان الزوج معناه وإن لم تلتن المرأة \* وعزى ابن رشد القول بذلك لأصبح وظاهر قول مالك في  
الموطأ وعزى القول بتمام لعانها المشهور وقول مالك وأصحابه وفيها قول ثالث وهو أنها بتمام لعان الزوج  
إذا التعنن \* وعزاه ابن رشد للمدونة قال فعلى الأول أن مات أحدهما بعد تمام لعان الزوج  
لم يتوارثا وعلى الثاني يتوارثان وعلى الثاني قوله في المدونة أن ماتت ورثها وإن مات ورثته  
أن لم تلعن **(قوله يا رسول الله مالي)** (ع) الملاعنة بعد البناء لها الصداق باجتماع لما

وحدثني أبو الربيع الزهراني ثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان وقال الله يعلم أن أحكما كاذب فهل منكما تائب \* وحدثناه ابن أبي عمر ثنا سفيان عن أيوب سمع سعيد بن جبير قال سألت ابن عمر عن اللعان فقد كره عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله \* وحدثنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن مثنى وابن بشار واللفظ للمسمعي وابن مثنى قالوا ثنا معاذ وهو ابن هشام ثني أي عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير قال لم يفرق المصعب بين المتلاعنين قال سعيد قد كره ذلك لعبد الله بن عمر قال فرق نبي الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان \* وحدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد قال ثنا مالك ح وثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لـك أحد ثنا نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه (١٤٦) قال هم \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة ح

وثنا ابن غير ثنا أبي قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجل من الانصار وامرأته وفرق بينهما \* وحدثناه محمد بن مثنى وعبيد الله بن سعيد قالوا ثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله بهذا الاسناد \* حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ لزهير قال اسحق أخبرنا وقال الآخران ثنا جرير عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال أنا ليلة الجمعة في المسجد اذ جاء رجل من الانصار فقال لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلهم جلدتموه أو قتل قتلتموه وان سكت

استحل منها \* واختلف في غير المبنى بها فقال مالك وجاعة لها نصفه كغيرها وقال الزهري ورواه البغداديون عن مالك لا ثني لها لانه فسخ وقال بعضهم وكونه فسخا لا يمنع ثبوت نصفه لان تعارض أيمانها كتعارض يدينين في الصداق فيقسم بينهما كما لو نداء عياها اثنان على ما أصلنا أو مراعاة لمن يقول انه طلاق وقال الحكم وحماد لها الصداق اجمع لانه ليس بطلاق \* قلت \* القول بار لها نصفه عزاء ابن رشد للدولة وعالله باماننا تعلم صدق الزوج فلعل الولد منه وانما أراد باللعان اسقاط الصداق فلما اتهم الزمنا انصحه (قوله لم يفرق مصعب بين المتلاعنين) ولا ابن الحذاء أنه فرق بينهما والصواب الأول (قوله وألحق الولد بأمه) تقدم ما فيه (قوله في الآخر اللهم افتح) (ط) أي بين الحكم ومنه الله يفتح بيننا وبينكم أي يحكم (قوله فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس) \* قلت \* قال ابن العربي هذا من البلاء الموكل بالمنطق (قوله فقال لعلها أن تجيء به أسود جعدا) وفي الآخر ان جاءت به على صفة كذا فهو لعلان يعني زوجها وان جاءت به على صفة كذا فهو لفلان يعني للذي رماها به وفي البخاري فلا تراها لاصدقت وان جاءت به كذا فلا أحسب الا صدق (ع) قوله صلى الله عليه وسلم ذلك على التفرس والقياس وغلبة الظن لقوله أراها ولو كان عن وحى لم يقل أراها ولا أحسب وفيه أن العمل بالاشباه والقيافة انما هو في الفراشين المشتبهين وأما الفراش الذي لاشبهة فيه فلا حكم له وان الحدود وقطع الانساب انما يعتبر فيهما ليقين (قوله في الآخر هلال بن أمية قذف زوجته بشريك بن سحماء) (ع) احتج به الشافعي على أن قاذف زوجته بمعين لا يحد لذلك المعين ورأى أن لعانه لهما لانه صلى الله

(قوله اللهم افتح) أي بين لنا الحكم في هذا (قوله بشريك بن سحماء) بسين مفتوحة ثم جاء ساكنة مهملةين وبلد وشريك هذا صحابي بلوى حليف الانصار قال القاضي وقول من قال انه يهودى باطل واحتج به الشافعي على أن قاذف زوجته بمعين لا يحد لذلك المعين ورأى أن لعانه لهما لانه صلى الله عليه وسلم لم يحد لشريك وقال مالك يحد وكان الاصل أن يحد لهما معا فسقط حده

سكت على غيظ والله لا سأل عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساءله فقال لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ فقال اللهم افتح وجعل بدعوف نزلت آية اللعان والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم هذه الآيات فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلا عناف شهد الرجل أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم لعن الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتلعن فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم مه فأبت فلعت فلما أدبرا قال لعلها أن تجيء به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا \* وحدثناه اسحق بن ابراهيم أخبرنا عيسى بن يونس ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبدة بن سليمان جميعا عن الاعمش بهذا الاسناد نحوه \* وحدثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الله بن علي ثنا هشام عن محمد قال سألت أنس بن مالك وأنا أرى أن عنده منه علما فقال ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أخا البراء بن مالك لاه

عليه وسلم لم يحده لشريك وقال مالك يحد وكان الأصل أن يحد لهما معافسة ط حده لامرأته لان  
الضرورة تدعو الى ذكرها ولأنه لا عن لها ولم تدع ضرورة الى اسم الزاني ولم يلاعن له لانه انما  
لاعن للمرأة \* وأجاب بعض أصحابنا عن الحديث بان شريكا كان يهوديا وأيضا فان شريكا لم يعم بحده  
(ع) ولا يصح الجواب انه يهودي لان شريك بن عبدة بن مغيث البلوي حليف الانصار وأخو  
البراء بن مالك لأمه (قول) وكان أول رجل لاعن في الاسلام (ط) قيل ان آية اللعان نزلت بسببه  
وكذا ذكر البخاري وهو خلاف ما تقدم أنها نزلت بسبب عويمر الجعلافي فيحتمل أن القضية من  
مقاربتا الزمان فنزلت بسببهما معا ويحتمل أنها نزلت مرتين كما قيل في الفاتحة أنها نزلت بمكة  
والمدينة وهذه التأويلات وان بعدت فهي أولى من توهم الأثبات للحفاظ وقد ذكر أبو بد الله  
أخو المهلب ان ذكر هلال في هذه الاحاديث خطأ وانما هو عويمر وهو الذي قد فيها بشريك (قول)  
أبصر وهافان جاءت به أبيض سبطا قضى العينين فهو لهلال وان جاءت به أكل جعدا حش الساقين  
فهو لشريك فأنبت أنها جاءت به أكل جعدا حش الساقين (ط) هذا منه صلى الله عليه وسلم تفردا  
وحدا ولو كان بوحى لكان معلوما وفيه إلغاء الشبه في الحرائر وهو مذهب مالك كما تقدم في فصل  
العاقبة والسبط الشعر هو المسترسل المنسبط يقال سبط شعره بكسر الباء وقطعها وقضى العينين  
بالهمز فاسدهما \* ابن دريد قضت عين الرجل اذا دمعت واجرت وقضت القرية تقضا قضأ فهي  
قضية على وزن فعيلة اذا عفنت وتهاقت \* ابن لادسقاء قضى اذا طالم مكثه في مكان ففسد وبلى  
والقضأ مقصور مهموز الميب قضى الرجل قضأ وقضأ وقضأ اذا دخله عيب وان في حسبه لقضأ  
ولا تفعل كذا فان فيه قضأ على والجعد الشعر المتكسر ضد السبط وجاء في رواية أخرى جعدا  
قططأ أي شديد الجعودة \* المهرى الجعد يستعمل للرح والذم فله في المدح معنيان أحدهما أن يكون  
معصوب الخلق شديد الأسر والثاني أن يكون شعره غير سبط لان السبوطه أكثرها في شعور العجم وله  
في الذم معنيان القصير المتردد والمعنى الآخر البخيل الذي لا يبض حجره أي لا ينشع بشئ يقال جعد  
اليدين والاصابع أي بخيل (قول حش الساقين) (ع) أي رقيقهما يقال امرأة حشاه الساقين  
كدعاء اليمين أي رقيقتهما (قول) وأنبت أنها جاءت به أكل جعدا حش الساقين (ط) في أبي داود  
انه قال لما جاءت به على الصفة المكر وهه لولا الايمان لكان لي ولها شان وفي البخاري لولا ما قضى في  
كتاب الله لكان لي ولها شان وفيه أن الحكم لواقع على شرطه لا ينقض وان تبين خلافه لأن يقع  
فيه غلط بتفريط واضح فينقض هذا هو مذهب الجمهور (ع) وفي الحديث دليل أنه لا يحكم بالظن  
والشبه مع وجود ما هو أقوى منهما كما تقدم في حديث ابن زمعة (م) وفيه جواز لعان الحامل في حال

للرأة لأن الضرورة دعت الى ذكرها ولأنه لا عن لها ولم تدع ضرورة الى تسمية الزاني ولأنه لم  
يلاعن له (ع) وأجاب بعض أصحابنا عن الحديث بان شريكا لم يعم بحده أو بأنه كان يهوديا وهو  
باطل لما سبق (قول الجعد) بفتح الجيم واسكان العين قال المهرى الجعد يستعمل للرح والذم فله  
في المدح معنيان أحدهما أن يكون معصوب الخلق شديد الأسر والثاني أن يكون شعره غير سبط  
لان السبوطه أكثرها في شعور العجم وله في الذم معنيان القصير المتردد والمعنى الآخر البخيل  
والسبط بكسر الباء واسكانها هو الشعر المسترسل (قول حش الساقين) (ح) بجاء مهملة مفتوحة  
ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة أي دقيقتهما والحوشة الدقة وأما قضى العينين فمهموز ممدود على وزن  
فعليل وهو بالضاد المعجمة ومعناه فاسد هما بكثره دمعه أو حجرة أو غير ذلك \* ابن دريد قضت عين

وكان أول رجل لاعن  
في الاسلام قال فلاعنها  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أبصر وهافان  
جاءت به أبيض سبطا  
قضى العينين فهو لهلال  
ابن أمية وان جاءت به  
أكل جعدا حش الساقين  
فهو لشريك بن سحماء  
قال فأنبت أنها جاءت به  
أكل جعدا حش الساقين  
\* وحدثننا محمد بن ربح  
المهاجر وعيسى بن حماد  
المصريان واللفظ لابن  
ربح قال أخبرنا الليث عن  
يحيى بن سعيد عن عبد  
الرحمن بن القاسم عن  
القاسم بن محمد عن ابن  
عباس انه قال ذكر

التلاعن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدى في ذلك قولاً ثم انصرف فاتاه رجل من قومه يشكو اليه انه وجد مع أهله رجلاً فقال عاصم ما بليت بهذا الا قولى فذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بالذى وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبط الشعر وكان الذى ادعى عليه أنه وجد عند أهله خدلاً آدم كثيراً اللحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شيبها بالرجل الذى (١٤٨) ذكر زوجها انه وجده عند هافلا عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينهما فقال الرجل لابن عباس في المجلس أهى التى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجعت أحداً بغير يدة رجعت هذه فقال ابن عباس لا تلك امرأه كانت تظهر في الاسلام السوء وحدثني أحمد بن يوسف الأزدي ثنا اسمعيل بن أبي أويس ثنى سلمان بنى ابن بلال عن يحيى بن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال ذكر المتلاعنان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث الليث وزاد فيه بعد قوله كثير اللحم قال جعد اقطا \* وحدثنا عمر والناسد وابن أبي عمر واللفظ لعمر وقالوا ثنا صفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال قال عبد الله بن شداد وذكر المتلاعنان عند ابن عباس فقال ابن شداد أهى اللذان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعاً أحداً بغير يدة لرجعت

جلها وقد قال بعض أصحابنا انه اذا لعن لنى النسب لا جمل استبرائه ولم يشاهدنا فانه لا يجب أن يلاعن وهى حامل لجواز أن يكون ربحاً نعيش \* وأجاب الآخرون أن الجمل قد يقطع به والغلط فيه بالرجح نادر وقد علق الشرع على الجمل أحكاماً كإيجاب النفقة للحامل ورد الجارية ببيع الجمل دون اعتبار انتظار أن ينفس (قوله فقال عاصم في ذلك قولاً) (ع) فلهذا قال كقول سعد أو غير من امتنع بذلك أو وبخه على ذكره فعوقب بأن نزل ذلك برجل من قومه حتى احتاج الى السؤال عن تلك المسئلة القبيحة (ط) شق عليه نزوله برجل من قومه ورآه عقوبة له لما تكلم في المعان قبل وقوعه وأما ابتلاء الرجل الذى وجد الرجل مع أهله فابتلاء آخر غير ابتلاء عاصم (قوله خدلاً آدم) (ط) الخذل بفتح الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الممتلى الساق والادم الشديد السمرة ويجمع على ادم كاجر وجر وأما آدم اسماً فهو مشتق من ادمه الارض وأديمها أى وجهها فسمى بما خلق منه وجمعه على آدمون وفيه أن ذكر الاوصاف المذمومة للضرورة والتعليق ليس بغيبة (قوله اللهم بين) (ط) ظاهر في أنه دعا أن يبين الولد من هو فأحجب بأنه يشبهه من رعى به وبين ذلك بأن خلقه يشبهه من رعى به وقيل معناه أحكم كقوله في السابق افصح أى أحكم \* قلت قال ابن العربي لم يكن دعاؤه لسين صدق أحدهما فيحكم به وينقض الحكم الاول وانما كان أن تضع المولود حتى يكون شبهه بيانا لأحد هما ولا ينفس ولا يموت فلا يكون هنالك بيان ومعنى هذا ردع للنساء عن التليس بمثل هذا الفعل (قوله تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء) (ط) أى تظهر عليها قرائن تدل على انها بغى تعاطى الفاحشة ولكن لم يثبت عليها بسبب شرعى من اقرار أو بينة أو حمل يوجب عليها الحد وقطع الانساب لا يعتبر فيه الا اليقين (قوله اسمعوا الى ما يقول سيدكم) \* قلت يحتمل انه انكار لما ذكر من مبادرته الى القتل ويحتمل انه تعجب من غيرته وتقدم الكلام على قتل من وجد كذلك (ع) قال ابن الانبارى السيد الفائق قومه في الفخر وهو أيضاً الحليم وأيضاً هو الحسن الخلق وهو أيضاً الرئيس قال الشاعر فان كنت سيدنا سدتنا \* وان كنت للخال فاذهب فخل

وأنشد ابن قتيبة

نحن قتلنا سيد الخبز \* رج سعد بن عباده رميناه بسهمين فلم نخط فؤاده

الرجل اذا دمعت واجرت أو غير ذلك \* ابن دريد وقضت القرية تعضاً قضاً فهى قضيمة على وزن فعلة اذا عفنت وتهاقت (قوله خدلاً) بفتح الخاء المعجمة واسكان الدال المهملة وهو الممتلى الساقين والادم الشديد السمرة ويجمع على ادم كاجر وجر (قوله تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء) أى تظهر عليها قرائن تدل على انها بغى تعاطى الفاحشة الا انه لم يثبت عليها بسبب شرعى من اقرار أو

فقال ابن عباس لا تلك امرأة أعلنت قال ابن أبي عمري وروى عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن ردى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ الانصارى قال يا رسول الله أرايت الرجل يجتمع امرأته رجلاً يقتله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال سعد بنى والذى أكرمك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم \* وحدثني زهير بن حرب ثنا اسحق بن عيسى ثنا مالك عن سهيل عن أبيه



عن أبي هريرة أن سعد بن  
عبادة قال يا رسول الله إن  
وحدت مع امرأتى رجلاً  
أأمهله حتى آتى باربعة  
شهداء قال نعم \* حدثنا أبو  
بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن  
مخنف عن سليمان بن بلال بنى  
سعد عن أبيه عن أبي  
هريرة قال قال رسول الله  
عبادة يا رسول الله لو  
وجدت مع أهلى رجلاً  
أمسه حتى آتى باربعة  
شهداء قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نعم قال  
كلاً والذي بعثك بالحق إن  
كنت لا عاجله بالسيف قبل  
ذلك قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اسمعوا الى  
ما يقول سيدكم انه لغير  
وأنا أغير منه والله أغير منى  
\* حدثني عبيد الله بن عمر  
القواريرى وأبو كامل  
فضيل بن حسين الجحدري  
واللفظ لابي كامل قالنا  
أبو عوانة عن عبد الملك بن  
عمر بن وراذ كاتب المغيرة  
عن المغيرة بن شعبة قال  
قال سعد بن عبادة لو رأيت  
رجلاً مع امرأتى لضربت به  
بالسيف غير مصفح عنه  
فبلغ ذلك رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال أتعجبون  
من غيرة سعد فوالله لأنا  
أغير منه والله أغير منى ومن  
أجل غيرة الله حرم  
الفواحش ماظهر منها  
ومابطن ولاشخص أغير

من الله

(ط) تفسيره بالفائق قومه في الفخر لا يكون كذلك حتى يجمع من خصال الشرف والكمال ما يبرز  
به عليهم ويتقدمهم بسببه كما قال فان كنت سيدنا سيدتنا البيت (قوله) انه لغير وأنا أغير منه والله  
أغير منى (ع) الغيرة لغة المنع وهو في عرف الخطاطب تغير وانزعاج يبعث على منع الحرم من المكروه  
وهي بهذا التفسير محال على الله تعالى لتعالیه عن التغیر فتأول بتحریمه سبحانه وتعالى الفواحش ماظهر  
منها ومابطن وقد فسر ذلك بقوله من أجل ذلك حرم الفواحش وجاء في حديث آخر مفسراً قال وغيره  
الله أن لا يأتي المؤمن ما حرم الله والغيرة المفسرة بما ذكر من خلق أهل الإيمان والفضل (قوله) ولا  
شخص أغير من الله (ط) الشخص والجنان اسمان لجرم الانسان وشخص الشيب اذا ظهر شخصه  
والشخص بهذا التفسير محال عليه سبحانه فيتعين تأويله (ع) فقيل المعنى لا مرتفع لان الشخص  
ماظهر وارفع وقيل المعنى لاشئ ولا أحد وقيل المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله وهو مع  
ذلك لم يجعل يعقوبه من خالف نهيه بل حذرهم وأعذر اليهم وأمهلهم وأمكنهم فينبغي أن يتأدب بأدبه  
ويستأن بسنته وهذا رد لقول سعد أمهله حتى تأتي بشاهدين (ط) في التأويل الأول بعد الثاني  
أحسنها وقد جاء في حديث لأحد وعبر بالشخص مبالغة في تفهم من يتعذر عليه فهم موجود ولا يشبه  
شيئاً خوف أن يقع في النفي والتفصيل كما حكم بإيمان السوداء حين قال لها أين الله قالت في السماء

بينه أو حمل على شرطها (قوله) لو وجدت مع أهلى رجلاً أمسه \* قلت \* قوله لم أمسه هو  
جواب لو \* قال بعضهم وحذف الاستفهام هنا مقدماً قال الطيبي والوجه أن يكون له مع جوابها اخباراً  
على سبيل الإنكار وفي كلام الله تعالى مثل هذا غير عزيز ويدل على الإنكار قوله كلاً وأما جوابه  
صلى الله عليه وسلم بنعم فحمل كلامه على الاستفهام من الأسلوب الحكيم وإن في قوله ان كنت هي  
المخففة من التعمية واللام هي الفارقة وفي الكلام تأكيده واسمعوا ضمن معنى الاصغاء ولذلك عدى  
بعلی وفيه اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لسعد وان ما قاله لغيرته وفي ذكر السيد هنا إشارة الى أن  
الغيرة من شمة كرام الناس وساداتهم ولذا أتبعه بقوله وأنا أغير منه والله أغير منى قال بعض الشيوخ  
يشبه أن مرجعة سعد النبي صلى الله عليه وسلم طمعاً في الرخصة لارداً لقوله صلى الله عليه وسلم فلما  
أبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنت وانقاد وقال محي الدين ليس قوله كلاً رد لقول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وانما معناه الاخبار عن حال نفسه عند رؤية الرجل مع امرأته واستيلاء  
الغضب عليه بانه حينئذ يعاجله بالسيف \* قال الطيبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تلقى سؤاله  
بقوله نعم على الأسلوب الحكيم وأجرى إنكاره مجرى الاستفسار بين بقوله كلاً أى ما أردت  
الاستفسار بل أردت الإنكار (قوله) والله أغير منى (الغيرة بفتح الغين أصلها المنع وهي في عرف  
الخطاطب تغير وانزعاج يبعث على منع الحرم من المكروه وهي بهذا التفسير محال على الله تعالى  
لتعالیه عن التغیر فتأول بتحریمه سبحانه وتعالى الفواحش ماظهر منها ومابطن (قوله) ولاشخص أغير من الله  
(ط) الشخص والجنان اسمان لجرم الانسان وشخص الشيب اذا ظهر شخصه والشخص بهذا التفسير  
على الله سبحانه محال فيتعين تأويله (ع) فقيل المعنى لا يرتفع لان الشخص ماظهر وارفع وقيل المعنى  
لاشئ ولا أحد وقيل المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله ومع ذلك لم يجعل يعقوبه بل خالف  
نهيه بل حذرهم وأعذر اليهم وأمهلهم فينبغي أن يتأدب بأدبه ويستأن بسنته وكل هذا رد لقول سعد  
أمهله حتى تأتي بشاهدين (ط) في التأويل الأول بعد الثاني أحسنها وقد جاء في حديث لأحد وعبر  
بالشخص مبالغة في تفهم من يتعذر عليه فهم موجود ولا يشبه شيئاً خوف أن يطمع في النفي والتعطيل

وف أن تقع في النفي بقصر فهمها عما يجب له سبحانه من الصفات ( قوله ) ولا تخلص أحب إليه العذر ( ط ) أحب مرفوع على أنه خبر مقدم على المبتدأ الذي هو العذر وخبر لا التي للتبرئة محذوف أي لا أحد. وجوده يمكن فيه أعراب آخر وهو واضح ( قوله ) من أجل ذلك بعث الله المرسلين ( ط ) إشارة إلى العذر ومعناه الاعتذار إلى المكلفين قال بعض أهل المعاني إنما قال لأحد غير ولا أحد أحب إليه العذر تنبيها لسعدو ردها عنه عن الأقدام على قتل من وجده مع امرأته \* وكأنه قال إذا كان الله سبحانه مع شدة غيرته يحب الاعتذار ولا يؤاخذ أحدا إلا بعد الاعتذار فكيف تقدم أنت على

كما حكم بإيمان السوداء حين قال لها أين الله قالت في السماء خوف أن تقع في النفي بقصر فهمها عما يجب له سبحانه من الصفات \* قلت \* انظر كيف اضطر هؤلاء الشيوخ إلى التأويل واعتقدوا أن ظاهر الحديث يقتضي إطلاق لفظ الشخص على الله تعالى وكأنهم اغترى وبقول النحاة فاعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فإذا قلت زيد أحسن الناس اقتضى أن زيد بعض الناس ولهذا لا تقول زيد أحسن الخيل مثلاً وامتنع يوسف أحسن أخوته لاقتضائه أن يوسف بعض أخوة نفسه فيلزم أن يكون أخا لنفسه وأن يفضل على نفسه وأن يكون بعض الأخوة أضيف إلى نفسه ولو قلت يوسف أحسن الأخوة لصح لأنه بعض الأخوة وظاهر أن الحديث ليس من هذا الباب لعدم إضافة أفضل التفضيل فيه إلى ما بعده بل ذكر المفضل عليه مجروراً بمن فغاية ما يقتضي الشركة والمجانسة في المعنى الذي وقع فيه التفضيل وهو الغيرة فتؤول في حقه تعالى على ما يليق به كما سبق أما أن يقتضي أن الموصوف بأفعل التفضيل مجانس للجور ومن بعده فلا ولهذا لو قلت زيد أجرى من الخيل وأصلب من الحجر لصح من غير تأويل ولو قلت في المثال السابق يوسف أحسن من أخوته لزال المنع السابق فتأمل ذلك وبالله التوفيق ( قوله ) ولا تخلص أحب إليه العذر ( ط ) أحب مرفوع على أنه خبر مقدم على المبتدأ الذي هو العذر وخبر لا التي للتبرئة محذوف أي لا أحد موجود \* قلت \* الذي قاله غيره أن لا هنا بمعنى ليس وأحد مرفوع اسمها وأحب منصوب خبرها والعذر فاعل لأحب والعذر هنا بمعنى الاعتذار أي إزالة العذر والحب من الله تعالى ليس بمعنى الميل إلى الشيء أو ثبوت غرض له فيه تعالى أن يكون له غرض في شيء أو ميل إلى الشيء بل هو الغنى بذاته وصفاته الأزلية ويستحيل أن يتجدد له كمال أو يتصف بنقص جل وعلا وإنما معنى زيادة حبه تعالى للعذر أنه فعل منه فعل من زاد حبه له ومعنى زيادة حبه للمدح إثابة المدح على مدحه إثابة من زاد المدح كل ذلك بمحض فضله جل وعلا لا لغرض من الأغراض جل مولانا وتعالى ( قوله ) من أجل ذلك بعث الله المرسلين ( ط ) إشارة إلى العذر وهو بمعنى الاعتذار للمكلفين والمقصود تنبيهه وردعه عن الأقدام على قتل من وجده مع امرأته وكأنه يقول له إذا كان سبحانه وتعالى مع شدة غيرته يحب الاعتذار ولا يؤاخذ أحدا إلا بعد الاعتذار فكيف تقدم أنت على قتل من وجده مع امرأته على تلك الحال قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا والمدح بكسر الميم هو المدح بفتح الميم ( ح ) ومعنى من أجل ذلك وعد الجنة أنه لما وعدوها ورغب فيها كثرت سؤال العباد إياها منه والثناء عليه والله تعالى أعلم \* قلت \* فإن قيل ليس العطاء إذا كان عن بغاة كان أكمل من التأخير والناس لمبتديه أمدح قال أبو الطيب

ولا تخلص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا شخص أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك وعد الله

واجزلا المير الذي نعماء فاجئة \* بغير قول ونعمى القوم أقوال

قيل ليس كذلك لأن الأول حاز كرم الفعال مع صدق المقال وكان ذلك أقوم لا وجد المجتهد وأصلح

قتل من وجدته على تلك الحالة (قول غير مصفح) (ع) أي غير ضارب بمفح السيف وصفحتا السيف وجهه وخراراه حده

### ﴿ أحاديث لا ينتقى الولد بمخالفة لون أبيه ﴾

(قول هل فيها من أ ورق) (ع) الا ورق الاسمر وهو من الورقة ومنه قيل للرماد أ ورق وللحمامة ورقاء (ط) هو الاسود الذي في سواده غبرة (قول عسى أن يكون نزع عرق) (ع) العرق هنا الأصل من النسب يقال منه فلان معرق في الحسب وفي اللؤم ومعنى نزع جذبه لشبهه يقال نزع الولد إلى أبيه ونزع له ونزع أبوه ﴿ قلت ﴾ قال اللخمي نزعوه أن يكون بعض أجداده وان بعد اسود فبذلك بالحديث مسلك التعليل فزاد وألزم عكس العلة فقال انظر والوكان الابوان اسودين قدما من الحبشة فولد أبيض هل ينفيه بذلك لانه لا يظن ان في آبائه أبيض \* ابن عبد السلام يعني اللخمي انه لا يمكن في هذه الصورة أن يكون بعض آبائه أبيض اهـ وأنت تعرف ان اللخمي انما في الصورة المذكورة غلبة الظن ولا يلزم من نفيها في الامكان فالامكان حاصل وقد تقدم ما يعتقد عليه الزوج في نفيه الحمل ولا خلاف أنه لا يعتمد على مخالفة اللون لص الحديث فان الأئمة فهم موافقه أنه لا يقول في اللعان عليه ولا على الاشباه ولا يصلح للعلّة ولا يلتفت اليه كما التفت اليه في القافة وكذلك لا يعتمد على العزل لامكان أن يكون قد سبقه الماء ولا يشعر ولا على الوطء بين الفخذين ان أنزل لاحتمال أن يكون وصل شيء من الماء إلى الفرج قالوا وكذلك لا يعتمد على الوطء في الدبر \* الباجي ويبعد عندي أن يلحق الولد من الوطء في غير الفرج ولا يجب به حد وان أوجب العقوبة وكذلك

لهذيب خلقه لانه اذا علق الرجاء به تحرى الا صوب فالاصوب لنيله ثم اذا فاز به عرف حق السعة وقام بواجب الشكر \* سألت فقيرا حجة فقال أسوءك اليوم بالوعود وأسرك غدا بالانجاز لتدوق حلاوة الامل وأترين بالوفاء وبالجملة فاللذات ثلاث أشرفها اللذة المحاصلة بعد اليأس ثم المرجوة وأضعفها التي تأتي فجأة والله تعالى أعلم (قول غير مصفح) بكسر الهمزة أي غير ضارب بمفح السيف وهو جانب به بل أضربه بمجده وليس قول سعد هذا رد القول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لما ذكرنا في الانسان من طبيعة الغضب التي قد تصرفه وتحمده على المعصية ومخالفة الشرع (قول هل فيها من أ ورق) هو الاسود (ح) وليس بصافي السواد ومنه قيل للرماد ورق وللحمامة ورقاء وجمعه ورق بضم الواو واسكان الزاء كحجر وحجر والمراد بالعرق هما الأصل من النسب تشبيها بعرق الثمرة ومعنى نزع أشبهه واجتذبه اليه وأظهر لونه عليه (ب) قال اللخمي نزعوه أن يكون بعض أجداده وان بعد أسود في ذلك بالحديث مسلك التعليل فزاد وألزم عكس العلة فقال انظر لو كان الابوان اسودين قدما من الحبشة فولد أبيض هل ينفيه بذلك لانه لا يظن ان في آبائه أبيض \* ابن عبد السلام يعني اللخمي انه لا يمكن في هذه الصورة بعض آبائه انتهى وأنت تعرف ان اللخمي انما في هذه الصورة غلبة الظن ولا يلزم من نفيها في الامكان فالامكان حاصل وقد تقدم ما يعتقد عليه الزوج في نفيه الحمل ولا خلاف أنه لا يعتمد على مخالفة اللون ولا على العزل ولا على الوطء بين الفخذين ان أنزل قالوا وكذلك لا يعتمد على الوطء في الدبر \* الباجي ويبعد عندي أن يلحق الولد من الوطء ولو صح هذا لما جاز أن تحد امرأة تظهر بها الحمل ولا زوج لها جواز أن يكون من وطء في غير الفرج ولا يجب به حد وان أوجب العقوبة وكذلك لا يعتمد على وطء بغير انزال ان كان أنزل قبله ولم يبل وفي الحديث العمل بالقياس وضرب الامثال

الجنة \* وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا حسين ابن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد مثله وقال غير مصفح ولم يقل عنه \* وحدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر والباقد وزهير بن حرب واللفظ لعتيبة قالوا ثنا سليمان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال جاء رجل من بني فزارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حرقا هل فيها من أ ورق قال ان فيها لورقا قال فأني أتاها ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قال وهذا عسى ان يكون نزع عرق \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد ابن رافع وعبد بن حميد قال ابن رافع ثنا وقال الآحزان أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ح وثنا ابن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا ابن أبي ذئب جميعا عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة غير أن في حديث معمر فقال يا رسول الله ولدت امرأتى غلاما أسود

لا يعتقد على وطء بغير انزال ان كل أنزل قبله ولم يبل لاحتمال أن يبقى شيء في قناة الذك من ماء الوطء  
الاول خرجت في هذا الوطء ولم يشعر وأمان بال فيبعد أن يبقى شيء من الماء فيصح أن يعتقد (ع)  
وفي الحديث العمل بالقياس وضرب الامثال وعرض الغامض المشكل على البين الظاهر تقريرا  
للفهم **(قوله)** يعرض بان ينفية (ع) فيه ان التعريض اللطيف اذا لم يقصده لستم وكان لضرورة  
أشكوى أو استفتاء لاحد فيه \* واحتج به من لا يرى الحد في التعريض والكناية وهو مذهب  
الشافعي ولا في قول القائل ليس هذا الولد مني وهو مذهب الخطابي ولا حجة له في الحديث لانه ليس  
فيه شيء من ذلك وانما فيه أنكروا لونه لانه أنكروا الولد ونفاه

### ✽ كتاب العتق ✽

**(قلت)** لم يعرف ابن الحاجب العتق فقال ابن عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقة شهرتها  
عند العامة والخاصة \* ورده الشيخ بان شهرتها عندهم من حيث وجودها لا من حيث معرفة حقيقتها  
\* ثم قال بل أكثر المدرسين لو قيل له ما حقيقة العتق لم يجب بشيء قال ومن تأمل وأنصف أدرك ما قلناه  
\* ثم عرفه بان رفع ملك حقيقى لا بسبب محتوم عن آدمى حى \* فخرج محقيقى استحقاق الرقبة بحرية  
وبلا سبب محتوم فداء المسلم من حربى سباء أو ممن صار اليه منه \* وبآدمى حى رفع الملك عن العبد  
والدابة بموتهما ولا يقال الحد غير مانع لصدقه على بيع العبد وهبته وموت السيد لان الثلاثة  
انما هى نقل ملك لارفعه لان الملك باق \* **(فان قلت)** العلم بوجود الشيء يستلزم معرفته فيصح ما قال  
ابن عبد السلام **(قلت)** انما يستلزم مطلق معرفته لا معرفة حقيقة كعلمنا بوجود الجن والملك مع  
جهلنا بمعرفة حقيقة كل منهما **(قوله)** من أعنتى **(قلت)** من يحتمل أن تكون شرطية أو موصولة  
وعلى كل تقدير فهى من صيغ العموم فتناول كل من يلزم عتقه وهم المكلفون الاحرار المسلمون  
فكل من أعنتى من هؤلاء شركاه فى عبده وهو ملئ فانه يقوم عليه فلا يقوم على الصبي والمجنون اذا  
يلزمهما عتق من أعتقاه وكذلك العبد الا أن يأذن له سيده فان أذن له أو أمضى عتقه لزمه وقدم  
عليه ولا يصح العتق الشرعى من الكافر لانه ليس بمخاطب بالفروع وعلى الصحيح \* وأيضا فان العتق  
قربة وليس الكافر من أهلها (ع) فاذا كان العبد الكافر بين مسلمين فأعتق أحدهما نصيبه أو بين  
نصرانى ومسلم فأعتق المسلم قوم عليه لتوجه الخطاب على المسلم \* واختلف عندنا ان أعنتى النصرانى  
هل يقوم عليه لحق شريكه المسلم أو لا يقوم عليه اذ هو حق لله تعالى أو بين المعتق والمعتق وهما

وعرض الغامض المشكل على البين الظاهر تقريرا للفهم **(قوله)** يعرض بان ينفية (ع) فيه  
التعريض اللطيف اذا لم يقصده لستم وكان لضرورة أو شكوى أو استفتاء لاحد فيه واحتج  
بقوله من لا يرى الحد فى التعريض والكناية وهو مذهب الشافعي ولا فى قول القائل ليس هذا  
الولد منى وهو قول الخطابي ولا حجة فى الحديث لانه ليس فيه شيء من ذلك وانما أنكروا لونه لانه  
أنكروا الولد ونفاه

### ✽ كتاب العتق ✽

**(ش)** العتق الحرية يقال منه عتق يعتق عتقا بكسر العين وفتحها وعتاقا وعناقة فهو عتيق  
وعاتق (ب) لم يعرف ابن الحاجب العتق فقال ابن عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقة عتقه  
لشهرتها عند العامة والخاصة \* ورده الشيخ بان شهرتها عندهم من حيث وجودها لا من حيث معرفة

وهو حينئذ يعرض بان  
ينفيه وزاد فى آخر  
الحديث قال ولم يرخص له  
فى الانتفاء منه \* وحدثنى  
أبو الطاهر وحرمة بن  
يحيى واللفظ لحرمة قال  
أخبرنا ابن وهب أخبرنى  
يونس عن ابن شهاب عن  
أبى سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبى هريرة أن أعرابيا  
أتى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله  
ان امرأتى ولدت غلاما  
أسود دأنى أنكركته فقال  
له النبى صلى الله عليه وسلم  
هل لك من ابل قال نعم قال  
ما ألوانها قال حمراء فهل  
فيها من أورك قال نعم قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأنى هو قال لعله  
يا رسول الله يكون نزع  
عرقه فقال له النبى صلى  
الله عليه وسلم وهذا لعله  
يكون نزع عرقه  
\* وحدثنى محمد بن رافع  
ثنا حجين ثنا الليث عن  
عقيل عن ابن شهاب انه  
قال بلغنا ان أباه ريرة كان  
يحدث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نحوه  
حديثهم \* حدثنا يحيى بن  
يحيى قال قال لمالك حدثك  
نافع عن ابن عمر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من أعتق

نصرانيان لا يتوجه لهما خطاب وكذلك اختلف عندنا اذا كان العبد مسلماً ما بين نصرانيين أو بين مسلم ونصراني فأعق النصراني على الخلاف هل الحق للشريك في تبعض عبده عليه أو للعبد بتكميل عتقه أو لله تعالى \* قال عبد الوهاب فيه ثلاثة حقوق لله تعالى وللشريك وللعبد فعلى مراعاة هذه الحقوق وقع الخلاف وتصور الصور في المسئلة على ما تقدم ويأتى ( قوله شركاء ) ( ط ) الشرك النصيب ومنه ما لم فيه ممان شرك وهو أيضاً في غير هذا الشريك ومنه جمع لاله شركاء فيما آتاهما وهو أيضاً الاشتراك ومنه حديث معاذ أجاز بين أهل اليمن الشرك أى الاشتراك فى الأرض ( قوله فى عبد ) ( ط ) العبد لغة المملوك الذكرو مؤنثه أمة من غير لفظه وسمع عبدة والمراد به هنا الجنس كما فى قوله تعالى الا آتى الرحمن عبداً ( ع ) وغلط ابن راهويه فقال لا تقويم فى عتق الاناث وقوفامع لفظ العبد وأنكره عليه حذاق أهل الاصول لان الامة فى معنى العبد فهو من القياس فى معنى الاصل والقياس فى معنى الاصل كالمخصوص عليه ( قوله له مال ) ( ع ) المال ما يتقول والمراد به هنا ما يبيع نصيب الشريك ويبيع عليه فى ذلك ما يباع على المفلس والمراد بشمن العبد قيمته ( قوله قوم عليه ) ( ط ) ظاهره انه يقوم كاملاً لا عتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على ان بعضه حر والاول أصح لان سبب التقويم جنابة المعتق بتعديته نصيب شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجنابة كالحكم فى سائر الجنائيات المغرمة والمشهور ان المعتق فى قيمته يوم الحكم وقيل يوم العتق ( ع ) وقيل انما يقوم كاملاً لان المعتق كان قادراً على أن يدعو شريكه ليبيع جميعه فيحصل له نصف جميع الثمن فلما منعه هذا ضمن له ما منعه منه \* واختلف عندنا فى الشرىكين يعتقان وسهماهما مختلف ولهما شريك ثالث هل يقوم عليهما بالسواء لتساويهما فى الاثلاث ولانه لو انفرد لقوم عليه قل نصيبه أو أكثر أو يقص على قدر حصصهما \* قلت \* هذا هو المشهور ومذهب المدونة والاول مذهب جهم خارج المذهب ولهذا المسئلة نظائر كنفقة الاولاد على الآباء اذا اختلف غناهم وفى الشفعة وفى مواضع أخر ( ع ) وأجمعوا على نفوذ عتق نصيب المعتق \* وشذريعة فقال عتقه باطل قال موسرا كان أو معسرا \* واختلفوا فى نصيب الشريك على ستة أقوال فعن مالك وهو قول الشافعى فى الجديد وجماعة من السلف انه يسرى اليه العتق من عتق المعتق وله حكم الحر من حينئذ دون افتقار الى حكم وليس

شركاله فى عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد يقوم عليه قيمة العدل

حقيقته قال بل أكثر المدرسين لو قيل له ما حقيقة المتق لم يجب بشئ قال ومن تأمل أو أنصف أدرك ما قلناه ثم عرفه بان رفع ملك حقيقى لا بسبب محتوم عن آدمى حتى نخرج بحقيقى استحقاق الرقة بالحرية وبلا سبب محتوم فداء المسلم من حربى سباه أو بمن صار منه اليه وبآدمى حتى رفع الملك عن العبد والدابة بموتهم الا يقال الحد غير مانع على بيع العبد وهبته وموت السيد لان الثلاثة انما هى نقل ملك لا رفعه لان الملك باقى \* فان قلت \* العلم بوجود الشئ يستلزم معرفته فيصح ما قال ابن عبد السلام \* قلت \* انما يستلزم مطلق معرفته لا معرفة حقيقة له انما هو جود الملك والجن مع جهلنا معرفة حقيقة كل منهما ( قوله شركاله ) ( ط ) العبد لغة المملوك الذكرو مؤنثه أمة من غير لفظه وسمع عبدة والمراد به هنا الجنس كما فى قوله تعالى الا آتى الرحمن عبداً ( ع ) وغلط ابن راهويه فقال لا تقويم فى عتق الاناث وقوفامع لفظ العبد وأنكره عليه حذاق أهل الاصول لان الامة فى معنى العبد وهو من القياس وهو فى معنى الاصل والقياس فى معنى الاصل كالمخصوص عليه ( قوله له مال يبلغ ثمن العبد ) أى قيمته ويبيع عليه فى ذلك ما يباع على المفلس ( قوله قوم عليه ) ( ط ) ظاهره انه يقوم كاملاً لا عتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على أن بعضه حر والاول أصح لان سبب التقويم جنابة المعتق بتعديته نصيب شريكه فيقوم على

للشريك الاقيمة وليس له أن يعتق وإن فعل لم يمس وإن أعسر المعتق قبل أخذه بالقيمة أتبع بها ديناً في ذمته وإن مات قوم في تركته \* الثاني وهو المشهور وهو قول الشافعي أيضاً في القديم ومذهب جماعة أنه لا يعتق بالسراية بل بالحكم وله حكم العبد حتى يكمل بالتقويم والشريك مخير قبل التقويم في أن يعتق ويكون الولاء بينهما أو يقوم وإن مات المعتق قبل التقويم لم يقوم في تركته \* الثالث قول أبي حنيفة أن الشريك مخير في أن يستسعى العبد في نصف قيمته أو يعتق ويكون الولاء بينهما أو يقوم على المعتق ثم يرجع المعتق على العبد فيستسعى فيه فيما دفع والولاء كله والعبد في مدة هذه السعاية بمنزلة المكاتب في جميع أحكامه \* الرابع قول الباقي أنه لا يقوم إلا أن تكون جارية رفيعة تراد للوطء فيضمن لما أدخل على شريكه من الضرر \* الخامس حكاه ابن سيرين أن القيمة في بيت المال \* السادس قول ابن راهويه أن التقويم في العبد دون الاماء (م) التقويم انما هو لما لحق الشريك من الضرر من عيب العبد بالعق ولحق العبد في الحرية وهل يعتق بالسراية أو بالحكم القولان \* قلت \* القول بالسراية في مقابلة القول بعدمها فالسراية هي أن عتق البعض عتق الجميع والقول بعدمها هو أن عتق البعض سبب في عتق البقية وهو معنى الافتقار الى حكم وهذه طريقة الأكثر أعني أن القولين في السراية وعدمها ولا بن الحاجب مانصه ومن أعتق بعض عبده سرى \* وفي وقف العتق على الحكم وإيتان فهذه الطريقة تقتضي أنه لا خلاف في حصول السراية والخلاف انما هو في وقفها على شرط أم لا وذلك الشرط هو حكم الحاكم لا أن الخلاف في وجود السراية وعدمها أصلاً واستحسن بعضهم هذه الطريقة والقولان بالسراية وعدمها كما نرى انما ذكرهما الامام في عتق التقويم وذكرهما ابن الحاجب كما ترى في عتق التكميل وذكرهما في عتق التكميل أولى لانه لا حاجة الى التقويم ولا الى الحكم في عتق التكميل (ط) واحتج للقول بالسراية بحديث أبي هريرة من أعتق شركاً له في عبد فخلصه في ماله ان كان له مال وأظهر منه حديث أبي داود عن جابر من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس هذا الاحتجاج بصحيح لان أحاديث الباب كثيرة ألغاطها القضية واحدة والجمع بينهما مردود المطلق الى المقيد أولى من الترجيح (قوله) فأعطى شركاءه حصصهم (ط) ظاهره أن العتق بعد التقويم والاعطاء معاً فلو وجد التقويم دون اعطاء لم يكمل العتق بالمجموعهما وهو ظاهر حكاية الاصحاب عن المذهب غير أن سنعنونا قال أجمع أصحابنا أن من أعتق شركاً له في عبده أنه بتقويم الامام حر فظاهره أنه بالتقويم يصير حراً وان لم يكن اعطاء وفيه بعد لان التقويم لو كان محصلاً للعتق للزم أن يتبع الشريك ذمة المعتق اذا أعسر بعد التقويم وذلك لا يمشي لاعلى القول بالسراية ولا على القول بمراعاة التقويم

فأعطى شركاءه حصصهم  
وعتق عليه العبد

ما كان عليه يوم الجنابة كالحكم في سائر الجنابات المقومة والمشهور أن قيمته يوم الحكم وقيل يوم العتق (ع) واختلف عندنا في الشريكين وسهماهما مختلف ومعهما شريك ثالث هل يقوم عليهما بالسواء أو على قدر حصصهما (ع) وأجمعوا على نفوذ عتق نصيب المعتق وشذريبعة فقال عتقه باطل موسراً كان أو معسراً (قوله) فأعطى شركاءه حصصهم (ط) ظاهره أن العتق بعد التقويم والاعطاء معاً فلو وجد التقويم دون اعطاء لم يكمل العتق بالمجموعهما وهو ظاهر حكاية الاصحاب عن المذهب غير أن سنعنونا قال أجمع أصحابنا أن من أعتق شركاً له في عبده أنه بتقويم الامام حر فظاهره وان لم يكن اعطاء فيه بعد لان التقويم لو كان محصلاً للعتق للزم أن يتبع الشريك ذمة

(قوله) والافقد عتق منه ماعتيق (ط) ظاهره انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكره عبد الله العمري وذكر أبو نافع عن نافع انه من لفظ نافع قال قال نافع والافقد عتق منه ماعتيق ومرة قال أبو نافع لا أدري أشئ قاله نافع أو هو من الحديث \* وقال ابن وضاح انه ليس من لفظ الحديث وماتاله مالك وعبد الله أولى لانهم ما جوداه وهما في نافع أثبت من أبو نافع عند أهل الشأن فكيف وقد شك أبو نافع كما تقدم وهو برّد على من يرى الاستسعاء واكمال عتقه بكل حال لانه انما أوجب عتق ماعتيق و ردّ ما سواه (ط) وتضمن الحديث انه لا بد من نفوذ نصيب عتق المعتق (ع) ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الاماروى عن ربيعة من ابطاله موسرا كان المعتق أو معسر أو هو قول لأصل له (ع) وكأنه راعى حق الشريك لما يدخل عليه من الضرر بحرية الشقص وهو قياس فاسد الوضع لانه في محل النص ثم يلزم أن يبطل حكم الحديث أصلا لانه مخالف للقياس لما فيه من اخراج ملك الانسان عنه جبرا (ع) واختلف اذا كان المعتق معسرا على أربعة أقوال فقال مالك والشافعي والجمهور ينفذ عتق نصيب المعتق ولا يتبع بشئ ولا يستسعى العبد لقوله في الحديث والافقد عتق منه ماعتيق لان هذا ثابت من لفظه صلى الله عليه وسلم كما تقدم وسقوطه من رواية القعنبى وابن بكير وهم عند الحفاظ وانما اختلف قول مالك هل يعتبر في العسر يوم العتق فقط أو اتصاله الى يوم الحكم \* الثانى قول الكوفيين يستسعى العبد في حصة الشريك ثم اختلفوا في رجوع العبد بما أدى عن المعتق فأسقط رجوعه أبو حنيفة وصاحبه وهو عند أبي حنيفة يحكم المكاتب وهو عند الآخرين حر بالسراية \* الثالث قول زفر يقوم على المعتق ويتبع بهامتى أيسر \* الرابع قول آخرين ان عتق المعسر باطل وهذا ن شاذان مخالفان للأحاديث كلها وفي هذه الاحاديث الحجة القوية أن من أعتق بعض عبده انه يكمل عليه عتقه وهل يجب ذلك بالحكم أو بالسراية في ذلك عندنا روايتان وعلى هذا جماعة أهل الحجاز والعراق دون استسعاء \* وقال أبو حنيفة يستسعى لمولاه في بقية القيمة وخالفه في الاستسعاء صاحبه وقال بقول الجماعة وقال الشعبي وعبد الله بن الحسن يعتق الرجل من عبده ما شاء (ب) أحاديث الامامها في عتق التقويم وجعلها هو حجة قوية في عتق

المعتق اذا أعسر بعد التقويم وذلك لا يتشكى الا على القول بالسراية لا على مراعاة التقويم (قوله) والافقد عتق منه ماعتيق (ع) اختلف اذا كان المعتق معسرا على أربعة أقوال الاول قول مالك والشافعي والجمهور ينفذ عتق النصيب ولا يتبع المعتق بشئ ولا يستسعى العبد لقوله والافقد عتق منه ماعتيق وانما اختلف قول مالك هل يعتبر في العسر يوم العتق فقط أو اتصاله الى يوم الحكم الثانى قول الكوفيين يستسعى العبد في حصة الشريك ثم اختلفوا في رجوع العبد بما أدى على المعتق فأسقط رجوعه أبو حنيفة وصاحبه وهو عند أبو حنيفة في حكم المكاتب وعند الآخرين حر بالسراية الثالث قول زفر يقوم على المعتق ويتبع بهامتى يسر \* الرابع قول آخرين ان عتق المعسر باطل وهذا ن شاذان مخالفان للأحاديث كلها وفي هذه الاحاديث الحجة القوية أن من أعتق بعض عبده يكمل عليه وهل بالحكم أو السراية في ذلك عندنا روايتان وعلى هذا جماعة أهل الحجاز وأهل العراق دون استسعاء وقال أبو حنيفة يستسعى لمولاه في بقية القيمة وخالفه في الاستسعاء صاحبه وقال بقول الجماعة وقال الشعبي وعبد الله بن الحسن يعتق الرجل من عبده ما شاء (ب) أحاديث الامامها في عتق التقويم وجعلها هو حجة قوية في عتق التسكيل وهى طريقة الجماعة لانهم فهموا من جبر الشريك على أخذ القيمة انه لتشوف الشرع الى الحرية واذا كان في ملك الغير كان في ملك نفسه أولى وأيضا بقياس أخرى اذ لم الزم الانسان اعتاق ملك الغير بسبب تبعضه العتق فلان يلزمه اعتاق نفسه بذلك السبب أخرى

والافقد عتق منه ماعتيق \* وحدثناه قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح جميعا عن الليث بن سعد وثنا شيبان بن فروخ ثنا جرير بن حازم ح وثنا أبو الربيع وأبو كامل قالنا ثنا حماد ثنا أبو نافع وثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى ابن سعيد ح وثنى اسحق ابن منصور أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جرير أخبرني اسمعيل بن أمية ح وثنا هرون بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب أخبرني أسامة ح وثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بمعنى حديث مالك عن نافع \* وحدثننا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال في المملوك  
بين الرجلين فيعتق أحدهما  
قال يضمن \* وحدثنى  
عمر والنقاد ثنا اسمعيل  
ابن ابراهيم عن ابن أبي  
عروة عن قتادة عن  
النضر بن أنس عن بشير  
ابن نهيك عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من أعتق شقصا  
له في عيد لخلاصه في ماله  
ان كان له مال فان لم يكن  
له مال استسعى العبد غير  
مشقوق عليه \* وحدثناه  
على بن خشرم أخبرنا  
عيسى يعني ابن يونس  
عن سعيد بن أبي عروبة  
بهذا الاسناد وزاد ان لم  
يكن له مال قوم عليه العبد  
قيمة عدل ثم يستسعى في  
نصيب الذي لم يعتق غير  
مشقوق عليه \* وحدثنى  
هرون بن عبد الله ثنا  
وهب بن جرير ثنا أبي  
قال سمعت قتادة يحدث  
بهذا الاسناد يعني حديث  
ابن أبي عروبة وذكر في  
الحديث قوم عليه قيمة  
عدل \* وحدثننا يحيى بن  
يحيى قال قرأت على مالك  
عن نافع عن ابن عمر عن  
عائشة انها أرادت ان  
تشتري جارية تعتقها فقال  
أهلها نبيحكها على أن ولاها  
لنأفد كرت ذلك لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال  
لا يمنعك ذلك فأما الولاء  
لمن أعتق \* وحدثننا قتيبة

التكميل وهي طريقة الجماعة لانهم فهموا من جبر الشريك على أخذ القمية انه انشوف الشرع الى  
الحرية واذا كان ذلك في ملك الغير كان في ملك نفسه أولى قالوا وأيضا فانه بقياس أخرى لانه اذا لزم  
الانسان اعتاق ملك غيره لسبب تبعيضه العتق فلان يلزمه اعتاق نفسه بذلك السبب أخرى وشذ  
بعضهم ومنع هذا اللاحق وقصر وجوب التكميل على من أعتق شركا له في عبد مشترك ومنع الجامع  
الذي بنينا عليه ذلك ورأوا أن الموجب للتقويم على المعتق انما هو ادخال العيب في ملك الغير وذلك  
مفقود في تبعيضه عتق عبده \* وذكر اسمعيل بن أمية عن جده انه أعتق نصف عبده فلم يذكر ذلك  
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قال أبو عمر انه ليس بالثابت (قول في الآخر شقصا) (ع)  
الشقص النصيب (د) ويقال أيضا الشقيص بزيادة الياء (قول لخلاصه في ماله) (ع) احتج به للقول  
بالسرابة وأبين منه حديث النسائي المتقدم (قول استسعى العبد) (ع) السعاية تكليف العبد  
اكتساب قيمة شقصه الآخر على قول الاكثر وقيل يخدم سيده بقدر ما بقي فيه من الرق فعلى هذا تتفق  
الأحاديث وتقدم ان أبا حنيفة يقول اذا كان المعتق موسرا فالشريك مخير في أن يستسعى العبد في  
نصف قيمته أو يعتق ويكون الولاء بينهما أو يقوم على المعتق ثم يستسعى العبد في دفع ويكون له الولاء  
واحتج بهذا الحديث ولا حجة له فيه لان الدارقطني قال راوى الحديث عن قتادة شعبة وهشام ولم يذكر  
فيه الاستسعاء وهما أثبت ووافقه ما هم ففصل الاستسعاء من الحديث وجعله من رأى قتادة قال  
وسمعت النيسابوري يقول ما أحسن ما فصل همام من ذلك (ع) وقال الأصيلي وابن القصار ان الذين  
أسقطوا السعاية أولى من الذين ذكروها ذلك ليست في الأحاديث الأخرى من رواية أبي عمر بن عبد البر  
ومسقطها أثبت من الذين ذكروها وقد اختلف فيها عن ابن أبي عروبة عن قتادة فردد ذكرها ومرة  
أسقطها فدل انها ليست عنده من الحديث (قول غير مشقوق عليه) (ع) أي غير مكلف ما يشق عليه

### ✽ أحاديث الولاء ✽

(قول لا يمنعك ذلك) ✽ قلت ✽ يفسره قوله في الآخر اتباعي واشترطني ويأتي الكلام عليه  
(قول فأما الولاء لمن أعتق) ✽ قلت ✽ الولاء بفتح الواو وممدود هو من الولاية بفتح الواو أيضا وهو من  
وشذ بعضهم ومنع هذا اللاحق وقصر وجوب التكميل على من أعتق شركا له في عبد مشترك ومنع  
الجامع الذي بنا عليه ذلك ورأى أن الموجب للتقويم على المعتق انما هو ادخال العيب في ملك الغير  
ودلك مفقود في تبعيضه عتق عبده انتهى ✽ قلت ✽ لوضح ما ذكره لازم أن يتوقف التقويم على رضا  
الشريك كيف والتقويم بالجبر عليهما (ب) وذكر اسمعيل بن أمية عن جده انه أعتق نصف عبده فلم  
يذكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قال أبو عمر ليس بالثابت (قول لخلاصه في ماله)  
احتج به للقول بالسراية (قول استسعى العبد) السعاية تكليف العبد اكتساب قيمة شقصه الآخر على  
قول الأكثر وقيل هو أن يخدم سيده بقدر ما بقي فيه من الرق فعلى هذا تتفق الأحاديث (قول غير  
مشقوق) أي غير مكلف ما يشق عليه والشقص بكسر الشين قلة لا كان أو كثيرا ويقال له  
الشقيص أيضا بزيادة الياء ويقال له أيضا الشرك بكسر الشين (قول قيمة عدل) بفتح العين أي  
بلاز زيادة ولا نقص

### ✽ باب الولاء ✽

(ش) (قول فأما الولاء لمن أعتق) (ب) أما الولاء في عرف الشرع فقد ذكر أبو يعلى الموصلي ثم ابن حبان



النسب والعق و أصله من الولي وهو القريب وأما من الامارة فبالكسر وقيل يقال فيه ما بالوجين والولي لغة اسم مشترك يطلق على المعتق والناصر والقريب والخليف والقائم بالأمر والناظر لليتيم والمراد به هنا ولاية الانعام وأما الولاء في عرف الشرع فقد كرر أبو يعلى الموصلي ثم ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف لحقيقته في الشرع ولا تجدد للولاء تعريفاً آثم منه والمعنى أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه نسبة النسب وليست به ووجه التشبيه أن العبد لما عليه من الرق كالعبد وم في نفسه والمعتق يصير موجوداً كما أن الولد كان معدوماً والاب هو الذي تسبب في وجوده (ع) ولم يختلف في المعتق عن نفسه أن الولاء له واختلف في المعتق عن غيره فذهبنا أن الولاء لذلك لغير كان رجلاً بعينه أو جماعة المسلمين \* وقال ابن نافع هو في المعتق عن المسلمين للمعتق قال بعض شيوخنا ويلزمه ان يقول ذلك في المعتق عن رجل بعينه كقول المخالف واحتج المخالف بقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فعم وحمله مالك على المعتق عن نفسه بدليل أن الولاء فيما اعتمه الوكيل على المعتق للموكل لا للوكيل \* قلت \* قال أبو عمر من اعتق عن غيره باذنه أو بغير اذنه فشهور قول مالك أن الولاء للمعتق عنه \* وقال اشهب للمعتق (ع) وبقي هنا سؤال مشكل وهو اذا قلت أنت حر ولا ولاء لي عليك فالتزم ابن القصار أن الولاء للمسلمين كما لو قال أنت حر عن المسلمين وقال غيره الولاء للمعتق لان بقوله أنت حر ثبت الولاء وقوله ولا ولاء لي عليك جملة أخرى مستأنفة هي في نفسها كذب والكذب لا حكم له (ع) وفي الحديث حجة لما لك وأحد والشافعي في أنه لا ولاء للمعتق اللقيط ولا لمن أسلم على يديه والولاء في جميعهم للمسلمين إلا أن يكون لأحدهم وارث وقال اسحق ولاء اللقيط للمعتق وقال الحنفية من أسلم على يديه رجل فولأؤه له وقال يحيى بن سعيد مثله لافي من جاء من العدو ولا من أرض الذمة وقال أبو حنيفة لكل أحد أن يوالى من شاء في وارثه والحديث رد على الجميع لان انما عند الأصوليين للحصر تثبت الحكم للذكور ونفيه عما سواه وهذا تعرف معنى ما عير به بعضهم من تحقيق المتصل وتخصيص المنفصل \* قلت \* انما كلمة مركبة من ان التي هي حرف توكيد ومن ما التي هي حرف نفي والأصل بقاء الحر وف على معانيها عند الضم ولما استحال رد النفي الى نفس الثبوت لما في ذلك من التناقض وجب حمله على اثبات الحكم للذكور ونفيه عما سواه وهذا تعرف معنى ما عير به بعضهم من تحقيق المتصل وتخصيص المنفصل (ع) واختلف فممن أعتق سائبة فقال مالك وجماعة من أصحابه وكثير من السلف ولا وهما للمسلمين وكانه أعتق عنهم \* وقال ابن الماجشون وابن نافع ولا وهما للمعتقها وقال به الشافعي وجماعة من السلف وقال جماعة منهم أيضاً يوالى من شاء فان مات قبل ذلك فولأؤه للمسلمين وقيل يشترى بتركته رقاً بالمعتق \* قلت \* عتق السائبة أن يقول لعبده أنت سائبة يريد بذلك العتق والعق عن المسلمين أن يقول أنت حر عن المسلمين فحكمه حكم السائبة ولم يختلف في جوازهم ولزومهم وان اختلف في ولائهم وانما كره مالك العتق بلفظ السائبة لاستعمال الجاهلية لها في الانعام وتحرير الله سبحانه ذلك ولما قال مالك انه أمر تركه الناس وتركوا العمل به (ع) واختلف في ولاء المكاتب والعبد يشترى نفسه من سيده فقال مالك والأكثر ولاؤه لسيده وقيل لا ولاء عليه

في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف لحقيقته في الشرع ولا تجدد للولاء تعريفاً آثم منه والمعنى أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب وليست به ووجه التشبيه ان العبد لما عليه من الرق كالعبد وم في

(قوله في الآخرا نبرة جاءت عائشة) (ط) حديث بريرة كثر رواياته باختلاف ألفاظه وكثرت فوائده وجمع الطبري فيها ستة أجزاء واستخرج غيره منها مائة فائدة والتطويل تنقيص والأولى الاقتصار على مضمون ألفاظه ومشكل معانيه فبريرة هو بفتح الباء الموحدة وكسر الراء على وزن فعيلة من البر ثم يحتمل أن يكون بمعنى مفعولة أي مبرورة كأكيلة السبع بمعنى مأكولة ويحتمل أن تكون فاعلة كرحمة بمعنى راحة (قوله تستعينها) (ع) فيه جواز الصدقة على العبد لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها وكذلك معونة المكاتب من التطوع واختلاف في معونته من الفرض (قوله في كتابها) (ط) يدل على أن الكتابة كانت مشروعة وحكمها عند الجمهور والاستحباب لانها طريق لتخليص الرقة والامر في الآية عندهم للندب وأوجبها عطاء وعكرمة وأهل الظاهر يمسكبان الأمر المطلق للوجوب قال الجمهور وان ساء ذلك الأصل الكلي فلا يصح حمله هنا على الوجوب لانا أجعلنا على أن السيد لا يجبر على بيع عبده وان ضوعف له في الثمن فان قيل الكتابة طريق للحرية ولشروع متشوف لما فقارت البيع قيل لم يتشوف لها عموم بل في صورة عتق التكميل أو عتق التقويم على ما تقدم ولو تشوف لها مطلقا لزم أن يعتق العبد كلما طلب ذلك من سيده \* قلت \* وعن أوجبها أيضا مسروق وعمرو بن دينار والضحاك وهو ظاهر ما روى عن عمر لان سيرين ولد محمد سأل أنسا أن يكتبه وكان كثير المال فأبى عليه فشكا الى عمر فقال له عمر كاتبه فأبى فعلا بالدره فكتبه وتلافى كاتبه فهم ان علمتم فيهم خبرا وقيل انما رفع اليه الدره لانه أبى أن يؤتبه شيئا من كتابته لاعلى عقد الكتابة ابتداء \* وتأول اللخمي انها عند مالك مباحة من قوله في

ابن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة ان عائشة أخبرته ان بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك بريرة لاهلها فأبوا وقالوا ان شاءت أن تحتسب عليك فتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعي فأعتق فأما الولاء لمن أعتق

نفسه والمعتق يصير موجودا كما ان الولد كان معدوما والاب هو الذي تسبب في وجوده (ع) لم يختلف في المعتق عن نفسه ان له الولاء واختلاف في المعتق عن الغير فذهبنا ان الولاء لذلك الرجل كان رجلا بعينه أو جماعة المسلمين وقال ابن نافع هو في المعتق عن المسلمين للمعتق \* قال بعض شيوخنا ويلزمه أن يقول ذلك في المعتق عن رجل بعينه كقول المخالف واحتج المخالف بقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فم وحله مالك على المعتق عن نفسه بدليل ان الولاء فيما عتقه الوكيل على المعتق للموكل لا الوكيل (ب) قال أبو عمر فريمن أعتق عن غيره باذنه أو بغير اذنه فشهروا قول مالك ان الولاء للمعتق عنه \* وقال أشهب للمعتق (م) وبني هنا سؤال مشكل وهو اذا قال أنت حر ولا ولاء لي عليك فالنزم ابن القصار ان الولاء للمسلمين كما لو قال أنت حر على المسلمين وقال غيره الولاء للمعتق لان بقوله أنت حر ثبت الولاء فقوله ولا ولاء لي عليك جملة أخرى مستأنفة هي في نفسها كذب والكذب لا حكم له \* وفي الحديث الرد لقول اسحق ان ولاء اللقيط للمعتقه ولقول الحنفية من أسلم على يديه رجل فولاؤه له وقال يحيى بن سعيد مثله لا فيمن جاء من العدو ولا من أرض الذمة \* وقال أبو حنيفة لكل أحد أن يوالى من شاء في ورائته والحديث رد على الجميع لان المال للحصر واختلاف في ولاء المكاتب والعبد يشترى نفسه من سيده فقال مالك والاكثر ولاؤه لسيده وقيل لا ولاء عليه (قوله ان بريرة جاءت عائشة) (ط) حديث بريرة كثر رواياته باختلاف ألفاظه وكثرت فوائده وجمع الطبري فيها ستة أجزاء واستخرج منه مائة فائدة والتطويل تنقيص والأولى الاقتصار على مضمون ألفاظه ومشكل معانيه فبريرة هو بفتح الباء الموحدة وكسر الراء على وزن فعيلة ما بمعنى مفعولة أو فاعلة (قوله في كتابها) أي عليها وهو دليل على أن الكتابة مشروعة وحكمها للندب وأوجبها عطاء وعكرمة وأهل الظاهر يمسكبان الأمر \* ورد بان الكتابة

الموطأ كان بعض أهل العلم اذا سئل عن آية الكتابة تلا واذا حلتهم فاصطادوا واذا طعمتم فانتشروا فاعتقد أن حكم الكتابة الاباحة كالاصطياد والانتشار في الارض \* ابن عبد السلام والنظار أن مراد مالك أن صيغة افعل قدر تدلغير الوجوب \* واختلف في الخير المذكور في الآية فقييل المال وقييل القدرة على الكسب وقييل الطاعة وقييل الاعانة \* والمشهور رانه ليس للسيد أن يجبر العبد عليها واختار بعض الشيوخ أن السيد اذا رضى بمثل خراج العبد وزيادة يسيرة أجبر العبد وهو حسن لانها منفعة للعبد خالية عن الضرر (قول منابال أناس) (ع) فيه حسن الادب والعشرة اذ لم يواجههم بالخطاب ولا صرح باسمائهم (قول في الآخر ان أهلى كاتبونى) (ط) المكتبة مفاعلة لاتكون الامن اثنين لانها معاقد بين السيد وعبده يقال كاتبه كتابا وكتابة ومكتبة كقاتل يقاتل فقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب معناه المكتبة \* قلت \* وأما المكتبة عرفا فرسمها الشيخ بانها عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فعتق جنس وبعلى مال يخرج العتق لاعلى مال و بمؤجل يخرج العتق على مال حال ويأتى الكلام على ذلك وبقوله من العبد يخرج العتق على مال من أجنى وبقوله موقوف على أدائه يخرج كتابة أم الولد فانها لاتكاتب نص عليه في المدونة (ط) وظاهر الحديث أن كتابتها انعقدت لانها مراوضة ويأتى الكلام على ذلك (ع) وفيه كتابة المرأة وانه ليس للزوج منعها وان أدت الى فراقه كما اذا كان عبدا واختارت نفسها على قول الجمهور وكيف كان على القول الآخر وانه ليس للزوج منعها من الكسب وانما يجوز كتابة المرأة اذا أمن أن تكسب بفرجها وقد يستدل به على أنه لاحق للزوج في خدمة المرأة اذ لو كان له حق لكان له متكلم وفيه جواز كتابة من لاحقة له ولا مال من عبد أو أمة اذ لم يسألها صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهو قول مالك والشافعى خلافا لمن قال ان المراد بالخبر في الآية المال والمراد به عند الجمهور الدين والأمانة وعند بعضهم القدرة على الكسب \* واختلف قول مالك في كتابة من لاحقة له \* وكرهه أحد وقد يجحج به على أن المكاتب عبد مابق عليه درهم وهو مذهب فقهاء الأمصار وعن بعض السلف أنه حر بنفس الكتابة ويتبع بها دينه وعن على أنه اذا عجز يعتق منه بقدر ما ودى وعن بعضهم اذا ودى الشطر يعتق ويتبع بالباقي وعن عمر وابن مسعود مثله اذا أدى الثلث وعن عطاء مثله اذا أدى الثلاثة الارباع وعن شريح

اما أن تكون من باب العتق أو من باب البيع وكلاهما لا يجب على السيد وتأول اللخمي أنها عند مالك مباحة من قوله في الموطأ كان بعض أهل العلم اذا سئل عن آية الكتابة تلا واذا حلتهم فاصطادوا واذا طعمتم فانتشروا وافقهم أن المراد حكمها حكم الاصطياد والانتشار \* ابن عبد السلام والنظار أن مراد مالك أن صيغة افعل قدر تدلغير الوجوب والمشهور رانه ليس للسيد أن يجبر العبد عليها واختار بعض الشيوخ أن السيد اذا رضى بمثل خراج العبد وزيادة يسيرة جبر العبد (ب) وهو حسن لانها منفعة للعبد خالية عن الضرر (قول منابال أناس) من محاسن أدبه صلى الله عليه وسلم اذ لم يواجههم بالخطاب ولا صرح باسمائهم (قول ان أهلى كاتبونى) (ب) أما المكتبة عرفا فرسمها الشيخ بانها عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فعتق جنس وبعلى مال يخرج العتق لاعلى مال و بمؤجل يخرج العتق على مال حال وسيأتى الكلام على ذلك وبقوله من العبد يخرج العتق على مال من أجنى وبقوله موقوف على أدائه يخرج كتابة أم الولد فانها لاتكاتب نص عليه في

ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق \* حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءت بريدة الى فقالت يا عائشة انى كتبت أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية بمعنى حديث الليث وزاد فقال لا يمنعك ذلك منها ابتاعى وأعتق وقال في الحديث ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله ثم قال أما بعد \* وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني ثنا أبو أسامة ثنا هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة قالت دخلت على بريدة فقالت ان أهلى كاتبونى

إذا أدى قيمته فهو حر ويتبع بالكتابة ديناً وعن ابن مسعود إذا أدى قيمته (قوله على تسع أواق) ﴿قلت﴾ شرط العوض في الكتابة أن يكون معلوماً واختلف في الكتابة بمطلق من صنف كعبد أو شواربيت فقيل يجوز ويقضى بالوسط وقيل إنما يجوز بعد الوقوع وقال ابن عبد الحكم لا يجوز \* وأما مطلق من جنس كتب فقال محمد لا يجوز حتى يقال ثوب كتمان أو صوف ويقضى بالوسط \* واختلف في جوازها بلؤلؤ غير موصوف في المدونة لا يجوز زاد لا يحاط بصفته وقال محمد يجوز ويقضى بالوسط وأما بذي غير رجحول حصوله كالعبر الشارد والعبد الآبق والجنين في بطن أمه المنصوص لأشبه أنه يكره ابتداء وإن وقع مضى وفهم اللخمي وابن يونس عن ابن القاسم في المدونة أنه يجوز ابتداء وليس فيها ما يدل على ذلك (قوله كل سنة أوقية) (ع) فيه تنجيم الكتابة ولا خلاف فيه ويجوز عند عامتهم على نجم واحد ولكن شأنها عند مالك التنجيم لأنهم إذا لم يسموا أجلاً ولا نقداً نجمت عنده بقدر السعاية وقوته عليها وإن كره السيد ومنعها الشافعي جملة وقال ليست بكتابة (ط) التنجيم مشهور المذهب ومن الأصحاب من أجازها حالة وسماها مقاطعة وهو القياس لأن الأجل إنما هو توسعة بدليل أن المسكتاب إذا عجل نجومه جبر السيد على الأخذ وعق (قوله) قال ابن رشد تجوز عند مالك حالة ومؤجلة وإن وقعت مسكوتاً عنها أجلت لأن العرف كونها منجمة هذا قول متأخر أصحابنا \* وقال ابن أبي زيد في رسالته الكتابة جائزة بما تراضيا عليه من المال منجماً فظاهره أنها لا تكون إلا مؤجلة وليس بصحيح على مذهب مالك وإنما يمنعها حالة أبو حنيفة (قوله أعدها لهم) (ع) قيل فيه جواز التعامل بالعين عدد إذا كانت معرفة القدر والضرب وهذا لا خلاف فيه ولكن أخذ من الحديث ضعيف لأن المراد عدد الأواق وهو ومثله من اللفظ يدل أنها إنما اشترت الرقبة لا الكتابة وقيل إنما ظاهرها أنها إنما أرادت أن تشتري الولاء ويأتى الكلام على ذلك (قوله) فأنه رتها فقالت (ع) فيه اشكال أذيوهم أن فاعل قالت بريرة وليس كذلك وإنما هي عائشة أخبرت عن نفسها أنها انتهرتها ثم فسر الراوي انتهارها أيها بقوله فقالت لاها الله ولهذا قال بعضهم صوابه فقالت (قوله لاها الله إذا) (م) فيه لغتان اثبات المد على الماء والآخرى اسقاط الألف لالتقاءها

المدونة (قوله على تسع أواق) (ب) شرط العوض في الكتابة أن يكون معلوماً واختلف في الكتابة بمطلق من صنف كعبد أو شواربيت فقيل يجوز ويقضى بالوسط \* واختلف في جوازها بلؤلؤ غير موصوف في المدونة لا يجوز زاد لا يحاط بصفته وقال محمد يجوز ويقضى بالوسط وأما بذي غير رجحول حصوله كالشارد والآبق والجنين في بطن أمه المنصوص لأشبه أنه يكره ابتداء وإن وقع مضى وفهم اللخمي وابن يونس عن ابن القاسم في المدونة أنه يجوز ابتداء وليس فيها ما يدل على ذلك (قوله كل سنة أوقية) (ط) التنجيم مشهور المذهب ومن الأصحاب من أجازها حالة وسماها مقاطعة وهو القياس لأن الأجل إنما هو توسعة بدليل أن المسكتاب إذا عجل نجومه جبر السيد على الأخذ وعق (ب) قال ابن رشد تجوز عند مالك حالة ومؤجلة وإن وقعت مسكوتاً عنها أجلت لأن العرف كونها منجمة هذا قول متأخر أصحابنا وقال ابن أبي زيد في رسالته الكتابة جائزة بما تراضيا عليه من المال منجماً فظاهره أنها لا تكون إلا مؤجلة وليس بصحيح على مذهب مالك وإنما يمنعها حالة أبو حنيفة (قوله) فأنه رتها فقالت (ع) فيه اشكال أذيوهم أن فاعل قالت بريرة وليس كذلك وإنما هي عائشة أخبرت عن نفسها أنها انتهرتها ثم فسر الراوي انتهارها أيها بقوله فقالت لاها الله ولهذا قال بعضهم صوابه فقالت (قوله لاها الله إذا) (م) فيه لغتان اثبات المد على الماء والآخرى اسقاط الألف لالتقاءها

على تسع أواق في تسع سنين كل سنة أوقية فأعينني فقلت لها إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون الولاء لي فقلت فذكرت ذلك لاهلها فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فأنتني فذكرت ذلك قالت فأنه رتها فقالت لاها الله إذا قالت فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألني

سا كنه مع اللام السا كنه في المكتوبة (ع) بالدوا ثبات الالف قبل الدال يقول المحدثون وصوابه  
 القصر واسقاط الالف قبل الدال قالوا وغير هذا خطأ ومعناه ذا يمين وقسمي أبو حاتم يقال لا هاء الله  
 ذا في القسم والعرب تقول به بالدوا والقياس القصر والمعنى لا والله هذا ما أقسم به فأدخل اسم الله بين  
 ها وذا (قوله) اشتريها واعتقها (ط) أجاز طائفة بيع المكاتب وتفسخ الكتابة لظاهر هذا الحديث  
 ومنعه الجمهور ولهم عن الحديث أجوبة ف قيل ان الكتابة لم تكن انعقدت وإنما كانت مراوضة  
 فقولها كاتبت أهلى معناه راضتهم عليها قدرا وأجلا وهو تأويل فاسد لمخالفة ظاهر ألفاظ الحديث  
 وقيل إنما المبيع الكتابة لا الرقبة وهو أيضا فاسد لأن من يبيع الكتابة لم يجعل الولاء لمشتريها بل  
 لعاقدها وبأشبه ما قيل في ذلك ان بريرة عجزت فاتفقت هي وأهلها على فسخ الكتابة وحينئذ يصح  
 البيع إلا ان هذا إنما يتشبه على المعروف من أن التجهيز لا يقتصر على حكم حاكم وقال سحنون لا بد  
 من السلطان وبدل على أنها عجزت ما في رواية ابن شهاب من قولها فان أحبوا أن أفضى عنك كتابتك  
 لأنه لا يقضى من الحقوق إلا ما وجبت المطالبة به (م) وأجاز بعضهم بيعه على أن يؤدي للمشتري على أن  
 تبطل الكتابة ادلم يقل أحد بذلك في علمي ومنعه بعضهم وأجاز بعضهم للعق لا للاستخدام وعندنا أنه  
 ان عجز لفقره أو لعدم قدرته على التكسب ورضى بالبيع جاز وباختلاف اذا كان ظاهر الملاك وكان  
 قادرا على تخليص نجومه هل له أن يعجز نفسه فمن ممكنه من ذلك أجاز بيعه اذا رضى بذلك ومن منعه  
 من ذلك لم يعجز بيعه (قلت) المنع من بيع المكاتب هو المذهب وما ذكر من انه لم يقل أحد بالبيع  
 وفسخ الكتابة في علمه قد حكاه القرطبي عن طائفة كثرى (ع) وأما بيع الكتابة خاصة فأجازها  
 مالك ويؤدي إلى المشتري فان عجز رقبته ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ورأى غير ذلك لا يرى ما يحصل له  
 النجوم أو الرقبة (قلت) مال اللخمي إلى المنع فقال قول ربيعة وابن أبي سلمة بالمنع أقيس لأنه اذا  
 ودى كان للمشتري النجوم فقط وان عجز عن أول نجم كانت له الرقبة وان عجز عن آخر نجم كانت له  
 الكتابة والرقبة وأصل سحنون في هذا البيع المنع مع الاختيار والجواز مع الضرورة وهذا

فأخبره فقال اشترها  
 واعتقها

سا كنه مع اللام السا كنه في المكتوبة (ع) بالدوا ثبات الالف قبل الدال يقول المحدثون وصوابه  
 القصر واسقاط الالف قبل الدال قالوا وغير هذا خطأ ومعناه ذا يمين وقسمي أبو حاتم يقال لا هاء الله  
 ذا في القسم والعرب تقول به بالدوا والقياس القصر والمعنى لا والله هذا ما أقسم به فأدخل اسم الله بين  
 ها وذا (قوله) اشتريها واعتقها (ط) أجاز طائفة بيع المكاتب وتفسخ الكتابة لظاهر هذا الحديث  
 ومنعه الجمهور ولهم عن الحديث أجوبة ف قيل ان الكتابة لم تكن انعقدت وإنما كانت مراوضة بقولها  
 كاتبت أهلى معناه راضتهم عليها قدرا وأجلا وهو تأويل فاسد لمخالفة ظاهر ألفاظ الحديث وقيل إنما  
 المبيع الكتابة لا الرقبة وهو أيضا فاسد لأن من يبيع الكتابة لم يجعل الولاء لمشتريها بل لعاقدها  
 وبأشبه ما قيل في ذلك ان بريرة عجزت فاتفقت هي وأهلها على فسخ الكتابة وحينئذ يصح البيع الآن  
 هذا إنما يتشبه على المعروف من أن التجهيز لا يقتصر على حكم حاكم وقال سحنون لا بد من السلطان  
 (ح) وأما بيع الكتابة فأجازها مالك ويؤدي للمشتري فان عجز رقبته ومنعه الشافعي وأبو حنيفة  
 للفر (ب) مال اللخمي إلى المنع قال لأنه اذا ودى كان للمشتري النجوم فقط وان عجز عن أول نجم كانت  
 له الرقبة فقط وان عجز عن آخر نجم كانت له الكتابة والرقبة معا وأصل سحنون في هذا البيع المنع  
 مع الاختيار والجواز مع الضرورة وهذا في بيع كل الكتابة وأما بيع جزء منها كالشطر والثلث  
 ففيه ثلاثة أقوال الجواز لسحنون وأصبغ واحد قولي ابن القاسم والمنع لمالك وابن القاسم في العشرة

في بيع كل الكتابة وأما بيع جزء منها كالشطر والثلث ففيه ثلاثة أقوال الجواز لمصنوعين  
وأصنغ واحد قولي ابن القاسم والمنع لمالك وابن القاسم في العشرة والثالث يجوز للشريك في  
المكاتب أن يبيع نصيبه من الكتابة لشريكه ولا يجوز له أن يبيع ذلك من أجنبي وأما أن يبيع  
ذلك من المكاتب فلا يجوز لأنها قاطعة ولا يجوز إلا بإذن شريكه قاله ابن الماجشون \* اللخمي  
ولا أرى وجه المنع لمالك الشريك من يبيع نصيبه من شريكه وأما بيع نجم منها فإن كان معيناً لم  
يجز للغير البين وإن كان غير معين فالمنصوص الجواز \* ابن رشد سواء اتفقت النجوم في القدر أو  
اختلفت إذا عرف عددها وعدد كل نجم ورجع لبيع الجزء وإذا بيعت الكتابة فإن كانت عيناً  
فقال في المدونة إن كانت عيناً بيعت بعرض نقداً وإن كانت عرضاً بيعت بعرض مخالف أو بعين  
نقد أو مائة أخرى لا يجوز لأنه يبيع دين بدين وقال عبد الوهاب أنما يراعى في بيعها ما يحل ويحرم في  
اليوم إذا بيعت من غير العبد وإن باعها منه فذلك جائز على كل حال \* قال الشيخ ولا بد من حضور  
المكاتب ولا يغني قرب غيبته كافي الدين لأن رقبته هي المبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها  
\* وقال ابن عبد السلام لا يشترط حضور المكاتب وإقراره لأن الغرر في الكتابة مغتفر وأنت  
تعرف أن الاغتفار إنما هو في عقدائها ابتداءً لأنه طريق العتق لا في بيعها (ع) وفيه جواز خدمة  
العتيق للعتيق بغير عوض لأنها كانت تخدم عائشة بعد العتق \* وفيه جواز بيع المرأة وشراؤها  
دون إذن الزوج وجواز عتقها ما لم تزدد على نفسها \* وفيه أن كتابة الأمة المتزوجة وعتقها ليس طلاقاً  
لها خلافاً لابن المسيب (قول) واشترطى لهم الولاء فأما الولاء لمن أعتق (م) استشكل هذا بان قيل  
كيف أمرها بعتق البيع على شرط لا يصح وفيه من التقرير بالبائع والخديعة ما لا يخفى ولما صعب  
الانفصال عن هذا الاشكال عند يحيى بن أكرم أنكر الحديث أصلاً وقدرى في كثير من الروايات  
سقوط هذا اللفظ وهذا مما يشجع يحيى بن أكرم على الإنكار وأما المحصلون فأنزلوه فقال بعضهم  
لهم معنى عليهم ومنه أولئك لهم العنة وقوله تعالى وإن أسأتم فلها وقيل معنى اشترطى هنا أظهرى  
حكم الولاء قال أوس بن حجر يذكرون رجلاً نزل من رأس جبل بجبل إلى نبعة ليقطعها ليعتقها فوسا  
فاشترط فيها نفسه وهو معصم \* وألقى بأسباب له وتوكل

واشترطى لهم الولاء فأما  
الولاء لمن أعتق

والثالث يجوز للشريك في المكاتب أن يبيع نصيبه من الكتابة لشريكه ولا يجوز أن يبيع ذلك  
من أجنبي وأما أن يبيع ذلك من المكاتب فلا يجوز لأنها قاطعة ولا يجوز إلا بإذن شريكه قاله ابن  
الماجد \* اللخمي ولا أرى وجه المنع لمالك الشريك من يبيع نصيبه من شريكه وأما بيع نجم منها فإن  
كان معيناً لم يجز للغير البين وإن كان غير معين فالمنصوص الجواز \* ابن رشد اتفقت النجوم في القدر  
أو اختلفت إذا عرف عددها وعدد كل نجم ورجع لبيع الجزء وإذا بيعت الكتابة فقال في المدونة  
إن كانت عيناً بيعت بعرض نقداً وإن كانت عرضاً بيعت بعرض مخالف أو بعين نقداً ومائة أخرى  
لا يجوز لأنه يبيع دين بدين وقال عبد الوهاب أنما يراعى في بيعها ما يحل ويحرم في اليوم إذا بيعت من غير  
العبد وإن باعها منه فذلك جائز على كل حال \* قال الشيخ ولا بد من حضور المكاتب ولا يغني قرب غيبته  
كافي الدين لأن رقبته هي المبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها \* وقال ابن عبد السلام لا يشترط  
حضور المكاتب وإقراره لأن الغرر في الكتابة مغتفر وأنت تعرف أن الاغتفار إنما هو في عقدائها  
ابتداءً لأنه طريق العتق لا في بيعها (قول) واشترطى لهم الولاء فأما الولاء لمن أعتق (م) استشكل

لان لهم علامات يعرفون بها ومنه قولهم الشرط في كذا أى العلامة وقيل ان المراد به الزجر لانه صلى الله عليه وسلم كان بين لهم أن هذا الشرط لا يحل فلما تقحموا مخالفته قال لعائشة هذا اللفظ أى لا تبالي بشرطهم لانه باطل مردود ليس انه أباح ذلك وقد ترد صيغة افعول وليس المراد بها الاذن ومنه اعمها ما شتم **(قوله من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل)** (م) الشرط وثلاثة شرط من مقتضى العقد كالتسليم والتصرف في المبيع فلم يختلف في جوازه ولزومه وان لم يشترطه وشرط ليس من مقتضاه بل مصلحه كالرهن والجيل فهو جائز ولا يلزم الا بالشرط وشرط مناقض للعقد فهذا موضع اضطراب العلماء واضطربت فيه مسائل المذهب فالشهور بطلان العقد والشرط معاقوله من أدخل في ديننا ما ليس فيه فهو رد ولما في العقد من الجهالة لان الشرط وضع له من الثمن فله حصه من المعاوضة فيجب بطلان ما قبله وما قبله مجهول وجهالته تؤدى الى جهالة ما سواه فيجب فسخ الجميع وقال بعض العلماء انما يجب بطلان الشرط خاصة \* وخرج بعضهم هذا القول من مسائل وقعت في المذهب ووجه المشهور ما قدمنا من الخبر والقياس وهو عندهم مقدم على خبر بريرة على أن حديث بريرة لم ينص فيه على صحة البيع انما ذكر الشرط خاصة ويبقى المبيع فيؤخذ حكمه من مواضع الحرف في الشريعة **(قلت)** اضطراب العلماء في بيعات الشروط هو لتعارض ظواهر الأحاديث فيها كحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وفي آخر عن بيع وشرطين وهو يقتضى جواز الشرط الواحد وكحديث المسلمون عند شرطهم وكحديث جابر في بيعه الجمل من النبي صلى الله عليه وسلم واستثناء ظهره الى المدينة فجعل العلماء حديث النهى عن بيع وشرط على شرط يناقض المقصود في العقد كشرط أن لا يبيع ولا يهب وقد جعلوا هذه الشروط تناقض الهبة والصدقة فكيف بالبيع وظاهر كلامهم في شرط التحجير هذا انه كشرط السلف اذا أسقطه مشروطه صح البيع وانه اذا لم يعثر على البيع الا بعد العوت انه لا يلزم فيه القيمة كالبيع الفاسد بل انما يكون على المشتري لأكثر من القيمة أو الثمن واستموا من شروط التحجير البيع على انه حر أو على أن يعقده ناجز الا مؤخرًا كالتيدير والعق الى أجل وألحقوا بما يناقض العقد في إيجابه الفساد البيع بشرط السلف من أحدهما والا كثرون يعللون الفساد باستلزام العقد سلفا جر منفعة وقيل انما يمنع لما يستلزمه العقد من الجهالة بالثمن لانه لو لا السلف المقارن للعقد لكان الثمن أكثر ان كان السلف من المشتري أو أقل ان كان من البائع \* واختلف اذا أسقط مشروط السلف شرطه فالشهور رانه يصح البيع لان العقد انما يضاف الى البيع والسلف خارج عن ماهية البيع \* وقال ابن عبد الحكم لابد من فسخ

ففعلت قالت ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال أما بعد فإبالي أقوام يشترطون شرطًا ليس في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وأن كان مائت شرط

هذا بان قيل كيف أمر هاب بعد البيع على شرط لا يصح وفيه من التغرير بالبائع والخديعة ما لا يحق ولما صعب الانفصال عن هذا الاشكال عند يحيى بن أكرم أنكر الحديث أصلاً وقد روى في كثير من الروايات سقوط هذا اللفظ وهذا مما يشجع يحيى على الإنكار وأما المحصولون فتأولوه فقال بعضهم لهم بمعنى عليهم ومنه أولئك لهم اللعنة وان أسأتم فلها وقيل معنى اشترطى هنا أظهرى حكم الولاء وقيل الامر الزجر لانه صلى الله عليه وسلم كان يبين لهم ان هذا الشرط لا يحل فلما تقحموا مخالفته قال لعائشة هذا اللفظ أى لا تبالي بشرطهم لانه باطل **(قوله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل)** (ح) الشرط وثلاثة شرط من مقتضى العقد كالتسليم والتصرف في المبيع فلم يختلف في جوازه ولزومه وان لم يشترطه وشرط ليس من مقتضاه بل مصلحه كالرهن والجيل

البيع لانه عقد واحد وصعقة واحدة اشقلت على سلف جر منفعة فعلى هذا فتكون فيه القبة ما بلغت كالبياعات الفاسدة وعلى المشهور ان كان السلف من البائع فله الاقل من الثمن أو القبة وان كان من المشتري فعليه الاكثر منهما \* واختلف فيمن عليه دين فباع سلعة من رب الدين وشرط أن لا يقاصه بالثمن فقال ابن القاسم البيع فاسد لان المقاصة واجبة وشرط عدمها يوجب ريبه على تأخير الدين فيكون بيعا وسلفا \* وقال أشهب البيع صحيح لان عدم المقاصة قد لا يكون لاجل التأخير

﴿ فصل ﴾ وجعل ابن رشد بيع الثمن من بياعات الشروط وهو أن يتباع السلعة على أن البائع متى أتى بالثمن فهي له ونص في كتاب الآجال على أنه لا يجوز وعلمه ابن القاسم بأنه بيع وسلف يريد تارة بيعا وتارة سلفا وعلمه سحنون بأنه سلف جر نفع السلف الثمن والنفع الغلة فعلى ما علل به سحنون فالغلة للبائع لأنها كالرهن \* اللخمي وقد اختلف في بيع الثمن بالهولاء هو رهن أو بيع وعلى ما علل به ابن القاسم فالغلة للبائع بالضمان كالبياعات الفاسدة \* واختلف في الغلة اذا ضرب للثمن أجل فقيل هي في الأجل للبائع وبعده كالبيع الفاسد وقيل كغلة ما لم يتوكل وابن رشد جعله من بياعات الشروط فيجوز على صحة البيع اذا أسقط البائع شرطه مما تقدم في بياعات الشروط اذا أسقط المشتري شرطه \* وقال الامام في كتابه الكبير ظاهر قول مالك صحة العقد بمجرد الاسقاط وان لم يرض المشتري \* وروى محمد أن فساد راجع للثمن فلا يصح البيع بالاسقاط كبيع بثلث لموت زيد وعجل وذكر اللخمي عن محمد أنه اذا أسقط البائع شرطه في لثني أو رضى المشتري جاز وأما لو طاع بالثمن بعد العقد لجاز \* اللخمي لأنها بعد العقد معروفة فتجوز في كل بيع الا في الجوارى العلى لانه لا يجوز أن تبقى له متعة وفيها حق للآخر \* ابن عات قال محمد بن تليد وهو من رأس الفقهاء بالغرر مقدم فيهم اذا قال الرجل بعد أن وجب البيع متى جئتني بالثمن فهو لك لزمه ذلك فان مات لزم ورتنه وفي كتاب الاستئناء تأمل قول ابن تليد هذا فان هذا الطوع ان كان هبة فهي هبة لم تقبض وقد يكون من باب العدة ﴿ فرع ﴾ اللخمي وفي العتبية لما لك فيمن أقام من حائط على أنه متى باعه المستقيل فهو له بما يبيعه به ثم باعه بعد مدة فالمشتري القيام ولا يرد البيع ولكن يأخذ الثمن الذي يبيع به \* ابن رشد كان له القيام لمكان شرطه وأما بعد طول الزمان فلان متى لا تقتضي قربه \* اللخمي وان طلب البائع الاقالة فقال المشتري أخاف انك انما طلبتها رغبة في زيادة الثمن فقال لا فقال المشتري انما أقبلت على أنك ان بعثا فهي لي بالثمن الاول فباعها باكثر فقال ابن القاسم ان تبين انه انما طلب الاقالة رغبة للزيادة فهي للمقبل بالثمن الاول وان كان انما باعها الأمر حدث فباعها باكثر فلا شيء للاول \* وقال ابن القاسم أيضا اذا علم أنه انما طلب الاقالة ليبيعها فباعها رديعه وان لم يكن له ذلك وباعها بعد طول فبيعه نافذ كالذي يسئل زوجته ووضع صداقها فقالت أخاف أن تطلقني فقال لا افعل فوضعت ثم طلقها فان كان بالقرب فلها الرجوع وان كان بعد طول الزمان ومالا بينهم فيه أن يكون خدعها فلا رجوع لها فجعل له الرجوع وان لم يشترط أنه متى بعثا فانا أحق بهما كانت الاقالة لثلا يبيعها \* ابن رشد اذا رد البيع نقضت الاقالة وردت للمقبل \* وتنظير ابن القاسم بمسئلة الطلاق صحيح وان لم يجز بين الزوجين كلام بل سألهما الوضع فوضعت ثم طلقها بالقرب رجعت عليه وأما لو سأل

فهو جائز ولا يلزم الا بشرط وشرط مناقض للعقد فهذا موضع اضطراب العلماء واضطربت فيه مسائل المذهب والمشهور بطلان العقد والشرط مع التهنئي ولما في العقد من الجهالة لأن الشرط



المتناع الاقالة فاقاله ثم باعها بالقرب فلامقال للبائع وهناتفترق المسئلان **(قول)** كتاب الله أحق وشرط الله أوثق **(ع)** فيه جواز السبع غير المتكلف وانما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سبع الكهان وشبههم لما فيه من تكلف واقسام على مطوى الغيب **الداودي** وشرط الله هنا أراد قوله تعالى فاحذرواكم في الدين ومواليكم وقوله تعالى واذتقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه الآية وقوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله تعالى وما أناكم الرسول فخذوه الآية والظاهر عندى ما علم به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله انما الولاء لمن أعتق وقوله ومولى القوم منهم وقوله الولاء لجمعة كل جمعة النسب وقوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله أحق بمحتمل أن يريد حكمه تعالى ويحتمل أن يريد به القرآن العزيز ويرجع الى ما تقدم **(قول)** في الآخر وكان زوجها عبد الخبير هار رسول الله صلى الله عليه وسلم **(م)** لم يختلف أن الأمة تخبر اذا عتقت تحت عبد \* واختلف اذا عتقت تحت حر فعندنا لا تخبر لان الاصل بقاء النكاح حتى يطرأ المانع من بقاءه ولم يرد لان الزوج انما كان عبدا فيقصر الحكم عليه وأيضا فانه انما جعل لها الخيار اذا عتقت تحت العبد لما عليها من المعرة في بقائها معه ولا معرة عليها في بقائها مع الحر وقال المخالف لها الخيار لما في بعض الروايات أن الزوج كان حرا قال وأيضا فان الخيار انما كان لانها عقد عليها جبر المكان العبودية فاذا صارت الى حال من لا جبر عليها فلها الحل عن نفسها قال ويشهد لذلك ما في بعض الطرق من قوله ملكك نفسك فاخترى فجعل العلة ملك النفس وهو يوجب المساواة ويترجح مذهبنابان راوى حال الزوج عائشة وابن عباس وابن عباس لم يختلف الرواية عنه بان الزوج كان عبدا \* واختلفت الرواية عن عائشة هل كان عبدا أو حرا ورواية من لم يختلفت الرواية عنه أولى **(قلت)** قال في المدونة ولا تقضى اذا قضت الابو احدة بائنة ثم رجع فقال لها ان تختار واحدة بائنة أو طلقين جميع طلاق العبد وبحال بينهما حتى تختار ولا تختار في حيض فان فعلت لزم وان لم تختار حتى عتق العبد أو كان عتقهما معا أو كان انما عتق نصفها فلا خيار لها **(م)** وانما لها الخيار ما لم تدعه يوطؤها وهي عالمة بالعتق فيسقط خيارها لقوله عليه الصلاة والسلام فان قر بك فلا خيار لك وان زعمت انها جاهلة بأن لها الخيار وهي عالمة بالعتق سقط خيارها هذا هو المعروف من المذهب قال بعض أصحابنا لانها ادعت مالا يشبه من الجهل لان هذا امر اشتهر عند الاماء فلا يعذر بالجهل فيه الا أن تكون حديثة عهد بسبى فيجبر على القولين فيمن زنا جاهلا بتعريم الزنا هل يحد وعلاه غيره بأنه في بعض الاحاديث جعل لها الخيار ما لم توطأ ولم يفرق بين عالمة من غيرها والصحيح انه ان لم يثبت أثر يسقط خيارها اذا جهلت أن تبقى على حقها ولا معنى لتخريج الخلاف فيه لان كل من ثبت له حق فهو له حتى ينص على اسقاطه أو يفعل ما يقوم مقام النص وتعيين العالمة بالحكم قائم مقام النص واذا لم تكن عالمة بأن لها الخيار فهل تفعل ما يقوم مقام النص **(قلت)** فرق بين الجهل بالحكم والجهل بطريقه فالجهل بطريقه ان يجعل أنها عتقت ولم يختلف المذهب انها تعذر بذلك وأما الجهل بالحكم وهو ان تعلم بالعتق وتجهل ان لها الخيار في تصديقها في زعمها الجهل من الخلاف ما ذكر والقول بعدم تصديقها

حصه من الثمن وقال بعض العلماء انما يجب بطلان الشرط خاصة **(قول)** كتاب الله أحق وشرط الله أوثق **(ع)** فيه جواز السبع غير المتكلف وشرط الله هنا لا يظهر مانص عليه صلى الله عليه وسلم في قوله انما الولاء لمن أعتق وقوله ومولى القوم منهم وقوله الولاء لجمعة كل جمعة النسب وقوله صلى الله عليه وسلم أحق بمحتمل أن يريد حكمه ويحتمل أن يريد به القرآن كقوله تعالى وما أناكم

كتاب الله أحق وشرط الله أوثق ما بال رجال منكم يقول أحدهم أعتق فلانا والولاء لي انما الولاء لمن أعتق \* وحدنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب قالاننا ابن مبرح وثنا أبو كريب ثنا وكيع ح وثنا زهير بن حرب واسحق بن ابراهيم جميعا عن جرير كلهم عن هشام بن هروة بهذا الاسناد نحو حديث أبي أسامة غيران في حديث جرير قال وكان زوجها عبدا لخبر هار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها ولو كان حرا لم يخبرها وليس في حديثهم أما بعد \* حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن العلاء واللفظ زهير قالاننا أبو معاوية ثنا هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت

المشهور \* وقال ابن عبد الحكم تصدق بالخمي وهو أحسن لأنه لا يعرفه إلا العلماء وقد قال مالك فيمن وطئ مطلقته ثلاثاً وادعى الجهل أنه لا يجد وحرمة المثلثة أشهر من خيار الأمة ولا يخفى عليك ما في قياسه من النظر لوضوح الفرق وهو أن الحدود تدبر بالشبهات وقال ابن محرز القياس أن تعذر بالجهل وفي كتاب التفسير من العتبية قال أشهب كتب مالك إلى ابن فروخ في الأمة تحت العبد تقول أن عتقت فقد اخترت بنفسه أنه لا يلزم لأنه طلاق إلى أجل مشكوك فيه وخلاف عمل الماعزين \* ابن رشد وقال مالك فيمن شرط لزوجه أن تزوج عليها فأمرها بغيرها فقالت أن تزوج علي فقد اخترت بنفسه يلزمه فسأله ابن الماجشون عن الفرق بين الحرية والأمة فقال مالك أتعرف دارقدامة وهي دار كانت تلعب فيها الأحداث بالحمام يعرض بعدم تحصيله وعدم أعماله النظر حتى لا يسأل الاعمايشكل وهو كقوله لابن القاسم في سؤال سأله عنه وأنت حتى الساعة تسئل عن مثل هذا وإن ابن الماجشون لحري على أن يزوج على مثل هذا السؤال لأن مالكا لم يفرق بين الحرية والأمة وإنما فرق بين خيار وجب بالشرع فسقط وبين خيار جعله الزوج باختياره بشرط \* ثم أخذ ابن رشد بقر الفرق بما تركت تعقب شيخنا عليه خشية الإطالة فإن أردته فأنظره في مختصره \* وفرق ابن يونس بأن خيار الأمة إنما يثبت بعقدها فاختيارها إياه قبل العتق ساقط كاسقاط الشفعة قبل الشراء والمملكة جعل لها الزوج ما كان له إيقاعه وله إيقاعه مطلقاً على أمر فكذلك الزوجة \* وقال بعض متأخري التونسيين إنما عرض مالك بدخول ابن الماجشون دارقدامة في صغره أي أنه فاتك من العلم بدخولك لها ما أوجب سؤالك عن هذا \* ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس أبيه قال له مالك يوماً كلمة خسنة حين عجز عن الفرق بين المسئلتين أتعرف دارقدامة وهي داركان يلعب بها الأحداث بالحمام فهجره بسببها عاماً كاملاً (ع) وخرج النسائي الحديث وقال فيه فاختارت نفسها قال ورأيت زوجها يطوف خلفها يبكي فقال لها صلى الله عليه وسلم ألا راجعته فقالت أتأمرني أم تشفع فقال إنما تشفع فيه جواز شفاعته الحاكم للحكوم عليه وللزوج في رد المطلقة إذا أبت وأنه لا حرج على الزوج فيما يسدى من محبتها إذ لم يزجره عن ذلك وفيه ان الشفاعة لا تكون فيما يشق ولا على وجه الإلزام بل على وجه الرغبة \* قلت \* أحجبه الفخر في المعالم على أن الأمر ليس للوجوب قال لأنه حين قال لها صلى الله عليه وسلم كيف لو راجعته فأما هو أبو ولدك فقالت أتأمرني أم تشفع قال لا إنما أنا شفع \* ووجه الدليل منه أنه نفى الأمر وأثبت الشفاعة المندوبة فيتعين أن الأمر ليس للوجوب \* ورده ابن التلمساني بأن الشفاعة إنما تكون مندوبة إذا كانت لغرض الآخرة وأما لغرض الدنيا فمحض ارشاد فلم يتحقق أمر ألبتة (قوله وهو لكم هدية فكلوه) (ع) فيه قبول هدية الغير ومن العتيق لعتيقه وفيه إلا كل مما أهدى إليه أو تصدق به عليه (ع) وفيه

كان في بريرة ثلاث فضيات أراد أهلها أن يبيعوها ويشترطوا لولاءها فذكر ذلك لابي صلى الله عليه وسلم فقال اشتريها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق وعتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها قالت وكان الناس يتصدقون عليها وتهدى لنا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال هو عليها صدقة وهو لكم هدية فكلوه \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي عن زائدة عن سماك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها اشترت بريرة من أناس من الأنصار واشترطوا الولاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن ولي النعمة وخيرها رسول الله صلى

الرسول فخذوه وقوله فاختاركم في الدين ومواليكم (قوله وهو لكم هدية فكلوه) (ع) فيه قبول الهدية من الفقير ومن المعتق لمعتقه (ح) وفيه أن الصدقة إذا تغيرت صفتها تغير حكمها فيجوز للغنى أكلها وشراؤها (ب) وانظر ما يتفق بنزول المرابطين ببعض أحياء العرب فيضيغه من ماله حرام أو الغالب الحرام فيجعلون بعض الفقراء منهم يقبل ذلك الطعام على أنه صدقة عليه ثم يهبه لهم ذلك الفقير فكان الشيخ يقول لا ينجيهم لأنهم يفعلاونه تحيلاً وانظر ما يتج به بعض المرابطين ويقول نحن إنما فعله لأننا لم نأكل ذلك الطعام نخاف مفسدة وهذا إذا تحققت المفسدة جاز ومن المصالح المجوزة للأكل أن يخافوا أن لم يأكلوا لم يوجوههم في رد ما انتهبوه من أموال الناس ولكن الأولى

الله عليه وسلم وكان زوجها عبداً وأهدت لعائشة لما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو صنعت لنامن هذا اللحم قالت عائشة فصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولها هدية \* حدثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يحدث عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة للعقيق فاشتروا ولها هافذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشترى بها وأعقبها فان الولاء لمن أعاقق وأهدى لرسول (١٦٧) الله صلى الله عليه وسلم لحم فقالوا للنبي صلى الله عليه

وسلم هذا تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة وهو لها هدية وخبرت فقال عبد الرحمن وكان زوجها حراً قال شعبة ثم سألت عن زوجها فقال لأدري وحدثنا أحمد بن عثمان التوفلي ثنا أبو داود ثنا شعبة بهذا الاسناد نحوه \* وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار جميعاً عن أبي هشام قال ابن مثنى ثنا غيرة بن سامة المخزومي وأبو هشام ثنا وهيب ثنا عبيد الله عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة قالت كان زوج بريرة عبداً \* وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان في بريرة ثلاث سنن خبرت على زوجها حين عتقت وأهدى لها لحم فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة على النار فدعا بطعام فأتى بخبز وأدم من أدم البيت فقال ألم أر برمة على

أن الصدقة إذا تغيرت صفتها تغير حكمها فيجوز زلفني أكلها وشراؤها وكذلك للهائمي \* قلت \* وانظر ما يتفق ينزل المرابطون ببعض أحياء العرب فيضيفهم من ماله الحرام أو الغالب عليه الحرام فيبيعون بعض الفقراء منهم يقبل ذلك الطعام على أنه صدقة عليه ثم يهبه ذلك الفقير ليعيتم فكان الشيخ يقول لا ينبغي ذلك لأنهم يفعلونه تحيلاً \* وانظر ما يحتاج به بعض المرابطين ويقول نحن إنما نفعله لأنه لم نأكل ذلك الطعام مخاف مفسدة وهذا إذا تحققت المفسدة جاز \* ومن المصالح المجوزة للأكل أن يخافوا أن لم يأكلوه لم يوجهوهم في رد ما اتهموه من أموال الناس ولكن الأولى أن يقللوا من الأكل (قوله) لو صنعت لنامن هذا اللحم \* قلت \* يعارض ما يأتي من أنه صلى الله عليه وسلم دخل والبرمة على النار لأن قوله لو صنعت يقتضي عدم الطبخ وقوله على النار يقتضي طبخه \* ويجب أن يلاحظ اختلاف الخطاب بذلك لجواز أن يخاطب بقوله لو صنعت به بعض الخدم ثم دخل على عائشة بعد ذلك فوجد اللحم قد طبخ (قوله) تصدق به على بريرة (ع) أن كانت هذه الصدقة تطو عافيتج بها من يجيزها لموالي قريش أو لجميعهم وإن كانت واجبة يمتنع به من يجيزها لمواليهم أو يخص المنع بني هاشم وبني المطلب (قوله) فقال عبد الرحمن وكان زوجها حراً قال شعبة ثم سألت فقال لأدري \* قلت \* قد تقدم أن الرواية عن عائشة قد اختلفت هل كان عبداً أو حراً وإنهما من ابن عباس لم يختلف (قوله) في الآخر كان في بريرة ثلاث سنن \* قلت \* قال ابن العربي بين الثلاثة مندوحة للخلق من سريع ومبطئ ومخطئ وقد استخرج منه ابن خزيمة الحفاظ ما ينيف على مائتين وخسين فائدة (ع) كثير كلام الناس فيه \* وقد جمع الطبري في فوائده ستة أجزاء في كتابه وابن خزيمة عليه تأليف وألف فيه غيرهما \* واستخرج بعضهم منه مائة فائدة (ط) والتطويل تمثيل فالأولى الإقتصار على مضمون ألفاظه ومشكل معانيه \* قلت \* وقد رتبنا ما ذكرنا من الفوائد على ما يناسبه من ألفاظ الحديث (قوله) فأتى بخبز وأدم من أدم البيت فقال ألم أر برمة على النار فيها لحم (ع) فيه أن سؤال الرجل هماً يرى في بيته ليس بمذموم ولا مناف لكارم الأخلاق وقوله في حديث أم زرع ولا يشمل عماءه ليس من هذا وإنما ذاك أن يقول فيما عهد أن ذلك وما صنع به وأما شئ يجده فيقول ما هذا فليس منه مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان ليعين حكم ما جهلوا لأنه عليه الصلاة والسلام علم أنهم لم يقدموا له أدام البيت ويخلوا عنه بسيد الأدم بل أنما تركوه لأمر اعتقدوه كما وقع في بين لهم \* قلت \* وكان الشيخ يجيب بأنه إنما هو سؤال عن الرفع

أن يقللوا الأكل (قوله) لو صنعت لنامن هذا اللحم (ب) يعارض ما يأتي من أنه صلى الله عليه وسلم دخل والبرمة على النار لأن قوله لو صنعت يقتضي عدم الطبخ وقوله على النار يقتضي طبخه ويجب

النار فيها لحم فقالوا ابلي يا رسول الله ذلك لحم تصدق به على بريرة فكرهنا أن نطعمك منه فقال هو عليها صدقة وهو منها لنا هدية وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيها إنما الولاء لمن أعاقق \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال قال حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية تعتقها فأبى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن أعاقق \* حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا سليمان

## ﴿ أحاديث النهي عن الولاء ﴾

(قوله نهى عن بيع الولاء وعن هبته) (د) النهي للتصريح وانما لم يصح ذلك لانه لحمة كلحمة النسب فكلا يصح ذلك في النسب فكذلك لا يصح في الولاء وهذا مذهب العلماء من السلف والخلف وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغه الحديث (ط) ولعله انما يعنى به ما يترتب عليه من جرم الميراث فانه يترتب فيه جرم الميراث كما لو تزوج عبدة معتقة فولد منها ولد افيكون حرا بجره أمه ويكون ولاؤه لموالي أمه مادام أبوه عبدا فإذا اعتقه سيده عاد ولاؤه لمعتق أبيه اتفاقا وللولاة أحكام مختصة به للسنة منها انه لا يورث الاب بالتعصيب فلا تدخل فيه النساء الا فيما اعتقن أو أعتقن من أعتقن ومنها أنه لا يورث الا في الكبر فلا تستحق البطن الثانية شيئا ما بقي من البطن الاولى أحد وتفصيل ذلك في كتب الفروع

﴿قلت﴾ انما كان موالى أبيه أولى لان موالى الابن أولى من موالى الام

﴿فصل﴾ قلت وسبب الولاء ازالة الملك للحرية بعتق أو تدير أو ايلاد أو بعوض من العبد كالكتابة وشراؤه نفسه أو بعوض من غيره وكالعتق عنك بأمرك أو بغير أمرك وقولنا للحرية احتراز من ازالته بملك آخر وتقدم ما في العتق عن الغير وما في ولاه للقيط ومن أسلم على يديه ويشترط في المعتق أن يكون مسلما حرا فلو ملك كافر مسلما ولم يرفع أمره الى القاضي حتى أعتقه النصراني فان ولاه له للمسلمين لا للمعتق وان أسلم هذا المنصوص للمتقدمين وخالف فيه أكثر العلماء خارج المذهب وقالوا ان الولاء يرجع لسيده اذا أسلم واختاره ابن عبد البر \* وقال اللخمي انه القياس لان الولاء لحمة كالنسب فكذلك لا يمنع الكفر من النسب فكذلك لا يمنع من الولاء \* وأما شرط أن يكون حرا فاحتراز من أن يعتق العبد أو من فيه علة رق عبد الله في حال يجوز فيها انتزاع ماله لان الولاء لسيده العبد المعتق لا للعبد ولو أذن له السيد في العتق \* وقولنا في حال يجوز فيه انتزاع مال العبد احتراز من عتقه في حال لا يجوز فيها انتزاع مال العبد كالمسكاتب والمذبذب وأم الولد اذا أعتق في مرض السيد والمعتق الى أجل اذا قرب الاجل والمعتق بعضه فان جميع هؤلاء لا يجوز انتزاع مال أحد منهم فكل ما أعتقوا في هذه الحال فان ولاه لهم وفيه خلاف وتفصيل

﴿فصل﴾ واذا ثبت الولاء على العتق فهو ينسحب على ولده مطلقا وعلى ولد المذكور من ولده وان سفلوا الا أن المعتق اذا كانت أنثى فانها تجوز ولاه ولدها لمواليها ان كانت غير عربية أو للسلميين ان كانت عربية الا في أربعة مواضع اذا كان الأب عبدا أو كافرا أو كان الولد من لعان أو زنا فاذا أعتق العبد أو أسلم الكافر أو استلحق الملا عن جرم ولاه ولده لمواليه عن موالى أمه لان موالى الأب أولى من موالى الأم كما تقدم وكذلك ينسحب الولاء على كل من أعتقه أحد ممن تقرر رعليه الولاء

﴿فصل﴾ وانما يورث الولاء بالتعصيب عند عدم التعصيب بالنسب فلا ترث امرأة من ولاه من أعتق غيرها شيئا اذ ليست المرأة بعاصبة وانما ترث في ولاه من أعتقت أو أعتقت من أعتقت أو جره اليها من أعتقت

ابن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته \* قال مسلم الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا ثنا ابن عيينة ح وثنا يحيى ابن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل بن جعفر ح وثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا سفيان بن سعيد

بانه اختاف المخاطب بذلك لجواز أن يخاطب بقوله لو صنعتهم بعض الخدم ثم دخل على عائشة بعد ذلك فوجد اللحم طبع (قوله نهى عن بيع الولاء وعن هبته) (ح) النهي للتصريح وانما لا يصح ذلك فيه لانه لحمة كالنسب فكذلك لا يصح في النسب فكذلك لا يصح في الولاء وهذا مذهب العلماء من السلف والخلف وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغه الحديث (ط) ولعله انما يعنى به ما يترتب عليه من جرم الميراث فانه يترتب فيه جرم الميراث كما لو تزوج عبدة معتقة فولد منها ولدا فيكون حرا بجره أمه ويكون

ح ثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب ثنا عبد الله ح وثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك يعني ابن عثمان كل هؤلاء عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل غير أن التقي ليس في حديثه عن عبيد الله إلا البيع ولم يذكر الهبة \* وحدثني محمد (١٦٩) بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني

أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كتب النبي صلى الله عليه وسلم على كل بطن عقولة ثم كتب أنه لا يحمل المسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه ثم أحبرت أنه لمن في صحيفته من فعل ذلك \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تولى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة لا يقبل منه الله والملائكة لا يقبل منه صرف ولا عدل \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سليمان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تولى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف \* وحدثني إبراهيم بن دينار ثنا عبيد الله بن موسى ثنا شيبان عن الأعمش بهذا الإسناد غير أنه قال ومن وإلى غير

### ❦ أحاديث النهى أن يتولى الرجل غير مواليه ❦

(قوله كتب على كل بطن عقولة) (ط) معنى كتب أثبت وأوجب والبطن دون القبيلة والفخذ دون البطن والعقول الديات والديات لا تختلف باختلاف لبطن وإنما المعنى أنه ضم البطون بعضها إلى بعض فيما بينهم من الحقوق والغرامات لأنه كانت بينهم دماء وديات بسبب الحروب السابقة قبل الإسلام فرفع الله سبحانه ذلك عنهم وألف بين قلوبهم ببركة الإسلام وببركته صلى الله عليه وسلم (قوله لا يحمل المسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه) (ع) ذهب قوم إلى أن السيد إذا أذن لمولاه أن يوالى غيره جاز لظاهر الحديث (ط) وليس بصحيح \* ومذهب الجمهور المنع وإن أذن السيد لأنه إن أذن بعوض فهو بيع ولا بغير عوض هبة وكلاهما لا يجوز ولفظ الأذن إنما يخرج لأنهم أكثر ما يفعلونه بغير إذن فلا مفهوم له وكما لا يحمل أن يوالى الموالى فكذلك لا يحمل لاحد أن ينسب مولى لغير مواليه كما نص عليه في حديث أبي هريرة (قوله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل) (ط) أصل اللعنة الطرد لعنة الله طرده عن رحمة سبحانه ونيله عقوبته ولعنة الملائكة عليهم السلام دعاؤهم عليه وطردهم له (ع) وتقدم العدل والصرف في كتاب الإيمان (قوله في الآخر خطبنا على الحديث) تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الحج

### ❦ أحاديث فضل العتق ❦

ولاؤه لمولى أمه مادام أبوه عبدا فإذا أعتقه سيده عاد ولاؤه لمعتق أبيه اتفاقا (ب) إنما كان موالى أبيه أولى لأن موالى الأب أولى من موالى الأم (قوله كتب على كل بطن عقولة) (ط) معنى كتب أثبت وأوجب والبطن دون القبيلة والفخذ دون البطن والعقول الديات والديات لا تختلف باختلاف البطون وإنما المعنى أنه ضم البطون بعضها إلى بعض فيما بينهم من الحقوق والغرامات لأنه كانت بينهم دماء وديات بحسب الحروب السابقة قبل الإسلام فرفع الله سبحانه عنهم ذلك وألف بين قلوبهم ببركة الإسلام وبركته صلى الله عليه وسلم (قوله لا يحمل المسلم أن يتوالى إلى آخره) ذهب قوم إلى أن السيد إذا أذن لمولاه أن يوالى غيره جاز لظاهر الحديث (ط) وليس بصحيح \* ومذهب الجمهور المنع وإن أذن السيد لأنه إن أذن بعوض فهو بيع ولا بغير عوض هبة وكلاهما لا يجوز ولفظ الأذن إنما يخرج لأنهم أكثر ما يفعلونه بغير إذن فلا مفهوم له وكما لا يحمل أن يوالى الموالى فكذلك لا يحمل لاحد أن ينسب مولى لغير مواليه كما نص عليه في حديث أبي هريرة (قوله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف) \* وحدثني إبراهيم بن دينار ثنا عبيد الله بن موسى ثنا شيبان عن الأعمش بهذا الإسناد غير أنه قال ومن وإلى غير

في آخر كتاب الحج

(٢٢ - شرح الأبى والسنوسى - رابع) مواليه بغير إذنه \* وحدثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال خطبنا على بن أبي طالب فقال من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قراب سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم ما بين عير إلى نورفن أحدث فيها حدثا وأوى محمدنا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة حر فاولا عدلا وذمة المسلمين

واحدة يسمى بها أديانهم ومن ادعى إلى غير أبيه أو انفى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا \* حدثنا محمد بن مثنى العنزي ثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن سعيد وهو ابن أبي هند حدثني اسمعيل ابن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن النبي ( ١٧٠ ) صلى الله عليه وسلم قال من أعنت رقبة مؤمنة أعنت

الله بكل أرب منها ربا منه من النار \* وحدثنا داود ابن رشيد ثنا الوليد بن مسلم عن محمد بن مطرف أبي غسان المدني عن زيد ابن أسلم عن علي بن حسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعنت رقبة مؤمنة أعنت الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن الهاد عن عمر بن علي بن حسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أعنت رقبة مؤمنة أعنت الله بكل عضو من أعضائه من النار حتى يعنت فرجه بفرجه \* وحدثني حميد بن مسعدة ثنا بشر بن المفضل ثنا عاصم وهو ابن محمد العمري ثنا واقد يعني أخاه قال حدثني سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرئ مسلم

(قوله من أعنت رقبة مؤمنة أعنت الله بكل أرب منها ربا منه من النار) (ع) الأرب بكسر الهمزة العضو أو الأثر كيف قال حتى الفرج بالفرج وفيه أن العتق من أفضل الأعمال لا يجابه الجنة وتكثيره السيئات الموجبة للعذاب \* وفيه حجة لاستحباب أن يكون العتق غير ناقص عضو وليكمل بذلك عتق العتق من النار وظاهر قوله رقبة التسوية بين الصحيح والمعيب (ط) كان ذلك ظاهر العموم رقبة لأنها نكرة في سياق الشرط فتم كآتم في سياق النفي (ع) ولتقييد بمؤمنة يقتضي قصر الفضل المذكور على عتق المؤمنة \* ولا خلاف في جواز عتق الكافرة ولكن الفضل التام إنما هو في عتق المؤمنة \* وعن مالك عتق الأغلى ثمنا أفضل وإن كان كافرا \* وخالف غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح (ط) حرمة المسلم ولما يحصل منه من المنافع الدينية كالشهادات والجهاد وغير ذلك \* (قلت) \* والحجة لما لك حديث أبي داود شئ صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل فمال أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمنا (ع) \* واختلف في أيما أفضل هل عتق الذكرا أو الأنثى فقيل عتق الذكرا لحديث الترمذي أيما رجل مسلم أعنت امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزى بكل عظمين منهما عظمانه وصححه الترمذي فجعل عتق الذكرا كفاه امرأتين ومن جهة المعنى أن منافع الذكرا أفضل كالجهاد والشهادات والحكم ولأن الطاعة منهم أو جر الرق فيهم أكثر ولأن من الجوارى من لا ترغب في العتق وتضيع مع العتق واحتج الآخرون برواية الحريرة فبين تلده الانثى كان الزوج حرا أو عبدا

### ﴿ عتق القرابة ﴾

(قوله لا يجزى ولد والدا) (ط) هو من المجازاة والمعنى لا يقوم ولد بما لأبيه عليه من حق (قوله) إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه (م) أنكر الظاهرة عتق القرابة وقالوا لا يعتق أحد منهم بنفس

### ﴿ باب فضل العتق ﴾

﴿ش﴾ داود بن رشيد بضم الراء \* وابن عمر العمري بضم العين وقع الميم مسوب لعمر (قوله بكل أرب) بكسر الهمزة أي بكل عضو وفيه استحباب أن يكون العتق غير ناقص عضو ليكمل بذلك عتق العتق من النار والتقييد بمؤمنة إنما هو لكمال الفضل وعن مالك أن عتق الأغلى ثمنا أفضل وإن كان كافرا وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح \* واختلف هل عتق الذكرا أفضل من الأنثى أو العكس لحديث أي امرئ مسلم أعنت امرأ مسلمة كان فكاكه من النار يجزى كل عضو منه عضوا منه وأي امرئ مسلم أعنت امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزى بكل عظمين منهما عظمانه قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح (قوله) ثنا واقد (بالقاف والدال المهملة وأبو أحمد الربيدي بالراء المهملة) (قوله لا يجزى ولد والدا) (ط) هو من المجازاة والمعنى لا يقوم ولد بما لأبيه عليه من حق (قوله) إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه (م) أنكر الظاهرة عتق القرابة وقالوا المالك مخير

أعتق امرأ مسلمة استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار قال فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكره لعلي بن الحسين فأعتق عبد الله قد أعطاه به ابن جعفر عشرة آلاف درهم أو ألف دينار \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالان جابر عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والدا إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه وفي رواية

الملك والمالك مخيران أعنتق محسن وتمسكوا بالحديث لقوله فيشتر به فيعتقه فذلك يقتضى أن يكون بالخيار لا جبراً وأثبت جمهور الأئمة ومعنى الحديث عندهم أن الولد لما نسب في عتق أبيه بالشراء نسب العتق اليه في قوله فيعتقه وأيضاً يمنع من تمسكهم بالحديث حديث الترمذى من ملك ذا رحم محرم فهو حر وإن كان ظاهر الحديث ما ذكره ولكنه هذا نص والنص أولى من الظاهر \* ثم اختلفوا فمن يعتق من القرابة فالمشهور أنهم عمود لنسب والاخوة فالعمود الأول الأبوان وإن علوا والثاني الأولاد وإن سفلاً وروى ابن خزيمة من عموودى النسب فقط وبه قال الشافعى وروى ابن القصار ذوى الارحام المحرمة وبه قال أبو حنيفة \* وحجة الجمهور ما في عتق عمود الأبوة بالحديث وقوله تعالى وبالوالدين احساناً وقوله تعالى ولا تلعللهما فإف وليس من الاحسان أن يملك أباء \* وأما في عتق عمودى البنوة فتعلق أصحابنا فيه بقوله تعالى أن كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً نزلت في الرد على الكفار في اضافتهم الولد الى الله تعالى فدل على منافاة البنوة للعبودية \* وتعلقوا في الآخرة بقوله تعالى عن موسى عليه السلام انى لأملك لأنفسى وأخى لأنه لما استحال ملكه لنفسه استحال ملكه لأخيه \* والاحتجاج بهذه الآية في الاخوة ضعيف \* والحجة للقول بعتق ذوى الارحام حديث الترمذى المتقدم فهذه حجج الاقوال الثلاثة التى قال بجميعها فقهاء الامصار \* قلت \* استحسن اللخمي مذهب أبي حنيفة للحديث المذكور ويدخل في ولد الولد ولد البنت بخلاف الوصية والتعيس على الاولاد فإنه لا يدخل ولد البنت (ع) اختلف عندنا فقيل لا يقتصر عتق القرابة الى حكم لقوله من ملك ذا رحم محرم فهو حر فظاهره أنه بنفس الملك عتق وقيل يقتصر الى حكم لاضطراب العلماء في المسئلة واختلاف المذهب فيها فيكون حكم الحاكم رافعا للخلاف \* قلت \* اختار اللخمي التفرقة بين الابوة والاخوة لضعف الخلاف في الابوة وقوته في الاخوة وعلى القول بالافتقار الى الحكم فخرج اللخمي الخلاف في انتزاع ماله من الخلاف في انتزاع مال المعتق الى أجل اذا قرب الاجل والمشهور لا ينتزع مال القريب لان القاضي اذا عثر عليه بعتقه

وتمسكوا بظاهر قوله فيشتر به فيعتقه فإنه يقتضى انه بالخيار لاضافة العتق الى الولد والجمهور على خلافه لحديث الترمذى من ملك ذا رحم محرم فهو حر \* وأجابوا عن الحديث بأنه لما نسب في عتق أبيه بالشراء نسب العتق اليه \* قلت \* وقد يجاب لهم أيضاً بان الحديث من باب التعليق بالحال للبالغة المعنى لا يجزى ولد والده لأن يملكه فيعتقه باختياره وهو محال فالمجازات محال كما قال في قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف أى ان أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فأنكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض بالمبالغة في تعريمه وسد الطريق الى اباحتها كما يعلق بالحال ويجوز أن تكون العاء في قوله فيعتقه كما في قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم اذا جعلت التوبة نفس القتل \* ثم اختلفوا فمن يعتق من القرابة فالمشهور أنهم عمود للنسب ما علوا الأبوان وسفل الاولاد والاخوة مطلقاً وروى ابن خزيمة من عموودى النسب فقط وبه قال الشافعى وروى ابن القصار ذوى المحرمة وبه قال أبو حنيفة واستحسنه اللخمي لحديث الترمذى المذكور ويدخل في الولد ولد البنت بخلاف الوصية والتعيس على الاولاد فإنه لا يدخل ولد البنت (ع) وهل عتق القرابة بالحكم أو بنفس الشراء قولان (ب) اختار اللخمي التفرقة بين الابوة والاخوة لضعف الخلاف في الابوة وقوته في الاخوة وعلى القول بالافتقار الى الحكم فخرج اللخمي الخلاف في انتزاع ماله من الخلاف في انتزاع مال المعتق الى أجل اذا قرب الاجل والمشهور لا ينتزع مال القريب لان القاضي اذا

ولا ينتظر به شيئاً والمعتق الى أجل ينتظر به أجله

### ﴿ كتاب البيوع ﴾

(د) الأزهرى وغيره ان البيع مشترك بين البيع والشراء فية ال بيعت الشيء بمعنى أخرجه عن ملكى وبعته بمعنى اشترى به وكذلك اشترى به يطلق على الامرين فيقال اشترى به بمعنى بعته ويقال فى الشيء مبيع ومبيوع كخط وخيوط والمخدوف من مبيع واومفعول لانها زائدة فهي أولى بالخذف وقال الأخفش المحذوف عين الكلمة \* الأزهرى وكلاهما صحيح \* قلت \* وأما البيع عرفاً فيأى الكلام عليه حيث تعرض له الامام ( قوله مالك عن محمد بن يحيى ) (ع) كذا الجميع ووقع من طريق عبد القافر مالك عن نافع عن محمد بن يحيى زيادة نافع وهو خطأ محض والحديث معروف فى الموطأ وغيره وليس فيه لنافع ذكر بحال ( قوله نهى عن بيع الملامسة والمناذرة ) (م) الاحاديث الواقعة فى الباب كثيرة ونحن نقتصر على ما اطلع منه على أسرار الشرع فاعلم أن العرب لبلاغتها وحكمتها وحرصها على تأدية المعنى للفهم بأخصر لفظ تخص كل معنى بلفظ وان كان مشاركاً لغيره فى أكثر وجوهه \* ولما كانت الأملاك تنتقل عن ملك مالكيها بعوض وبغير عوض سموا المنقول بعوض يباع حقيقة البيع انه ينقل ملك الرقاب بعوض فنقل ملك الرقاب احتراز من نقل ملك المنافع فانه ليس يبيع بل اعما هو نكاح ان كانت المنافع نكاح فرج واما اجارة ان كانت منافع غيره \* قلت \* اختلفت الطرق فى تعريف الحقائق الشرعية ففهم من عرفها من حيث صدقها على الصحيح والفاقد كتعريف من عرف البيع بأنه دفع عوض فى معوض ومنهم من يعرفها من حيث صدقها على الصحيح فقط لانه المقصود ويعرف الآخر من ذلك بالزوم كما فعل الامام ههنا فانه لما اعتقد أن البيع فاسد لا ينقل الملك وانما ينقل شبهة الملك عرف البيع بما لا يصدق على الفاسد فقال هو نقل ملك الرقاب بعوض وتفسيره ما تقدم ويدخل فيه بهذا التفسير الصرف والمراطة وهبة الثواب والسلام لان البيع الأعم يشمل الاربعة وان أريد ان يخرجها لانها لا تسمى ببيع فى العرف الخاص وانما يسمى كل واحد منها باسمه الخاص قيل هو نقل ملك الرقاب بعوض ومكايسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه خرج الاول هبة الثواب والثانى الصرف والمراطة والثالث السلم \* وتعقب ابن عبد السلام تعريف الامام والتعريف الذى قبله بذكره العوض فيها لان العوض انما يعرف بعد البيع وتعقب الشيخ الثانى بأنه لا يتناول الا بيع المعاطاة وتعقب الاول بأنه لا يتناول شيئاً من البيوع قال لان نقل الملك لازم البيع لانفس البيوع \* ثم ان ابن عبد السلام قال البيع غنى عن التعريف لان حقيقة معروفة بالضرورة حتى للصبيان \* ورده الشيخ بأن المعلوم حتى للصبيان وقوعه لا حقيقة فقال والاولى تعريفه فعرف البيع بالمعنى الاعم بأنه معاوضة على غير منافع ولا منفعة لذة فيخرج النكاح والاجارة وتدخل المراطة والصرف وهبة الثواب والسلام وعرفه بالمعنى الاخص بأنه عقد معاوضة ومكايسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه وتفسير هذا ما تقدم قال وأما انقسامه الى بيع بت وخيار ومراجة وبيع غائب

عثر عليه يعتمقه ولا ينتظر به شيئاً والمعتق الى أجل ينتظر به أجله

### ﴿ كتاب البيوع ﴾

(ب) اختلفت الطرق فى تعريف الحقائق الشرعية ففهم من عرفها من حيث صدقها على الصحيح وللفاسد كتعريف من عرف البيع دفع عوض فى معوض ومنهم من يعرفها من حيث صدقها على

ابن أبى شيبة ولد والده وحديثاه أبو كريب ثنا وكيع ح وثناه ابن غير ثنا أبى ح حدثني عمر والباقر ثنا أبو أحمد الزبيرى كلهم عن سفيان عن سهل بهذا الاسناد مثله وقالوا ولد والده \* حدثنا يحيى ابن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن محمد بن يحيى ابن حبان عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة \* وحدثنا أبو كريب وابن أبى عمر قال ثنا وكيع عن سفيان عن أبى الزناد عن الاعرج عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه عن سلم مثله \* وحدثنا أبو بكر ابن أبى شيبة ثنا ابن غير وأبو أسامة ح وثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا أبى ح وثنا ابن مثنى ثنا عبد الوهاب كلهم عن عبيد الله ابن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعنى ابن عبد الرحمن عن سهل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى



فهو تقسيم له باعتبار عوارضه والافقيته واحدة ويأتى تفسير الملامسة والمباذنة حيث تعرض  
لتفسيرهما فى الحديث (م) واذا علمت حقيقة البيع فأر بعه العاقدان ومن فى معناهما والمعقود  
به وعليه والعقد فقولنا ومن فى معناهما احتراز من أب عقد على ولده أو وصى عقد على يتيمة فشرط  
العاقد اطلاق اليد والاختيار فاطلاق اليد احتراز من المحجور عليه والمحجور عليهم أربعة أصناف  
\* الأول المحجور عليه لحق نفس كالصغير والمجنون والبالغ السفیه \* واختلف فى السفیه المهمل فقيل  
بمضى بيعه وقيل بردم مطلقا وقيل بردان كان ظاهر السفیه ومضى ان كان خفيه \* واختار المحققون  
من شيوخنا الرد وسبب هذا الخلاف انه اتفق على رد فعل السفیه المحجور عليه \* واختلف فى علل الرد  
فقال المحققون من شيوخنا علة الرد السفیه والمهمل سفیه فبرد فعله \* وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول  
انما علة السفیه لان الرد دار مع وجوده أو عدمه أما وجوده فلا نألفنا اتفقنا على رد فعل الصغير والمجنون  
ومن بلغ سقيا ولم يصل الى خمس وعشرين سنة مادام وفى الحجر وأما عدمه فلا نألفنا السفیه اذا ثبت  
رشد وجب تسليم ماله اليه \* قالت \* والدوران أحد طر فى اثبات العلة على ما هو مذكور فى  
أصول الفقه (م) وكذلك اختلف المذهب فى المحجور اذا ثبت رشد ولم ينكر حجره عنه والنظر عند  
شيخنا يقتضى جواز فعله لوجود علة الجواز وهى الرشد وارتفاع علة الحجر وهى السفیه وكذلك  
يجرى الخلاف فى المرتد اذا باع قبل الحجر عليه قياسا على السفیه المهمل والمراد بالرشد حسن التدبير  
فى صلاح أمر الدنيا لا فى صلاح الدين \* وقال بعض أصحابنا الرشد صلاحهما معا \* والأول أصح لانه  
لا أعظم فسقا من الكفر وهو لا يوجب رد بياعاتهم اذا تعاكموا لينا وقد باع على الصحة وقد حد  
صلى الله عليه وسلم فى الزنا والخمر وقطع فى السرقة ولم ينقل انه حجر على أحد منهم \* الثانى من  
الأصناف الأربعة المحجور عليه لحق غيره لملك الغير ما فى يده كالعبد مع سيده \* الثالث المحجور  
عليه خوف أن ينتقل ما فى يده الى غيره كالمريض والزوجة فبازاد كل واحد منهم على ثلثه  
ويلحق بهما المرتد مع المسلمين \* الرابع المحجور عليه لتعلق حق الغير بما فى ذمته كالمترد  
والمسيان اذا ضرب على يد كل منهما \* وأما قولنا مطلق الاختيار فهو احتراز من المكروه فانه لا يلزمه  
عقده وقد أباح الله سبحانه له اظهار كلمة الكفر لان الاكراه صيره غير قاصد لفعله ومن لا قصد  
له لا يلزمه بيعه وألزمه المخالف طلاقه وعقته وهذا التعليل برده ويرد عليه أيضا حديث رفع  
عن أمتى خطوها ونسيانها وما استكرهوا عليه \* وأما السكران فتأزمه الحدود \* وحكى  
بعضهم الاجماع على قتله اذا قتل قال بعضهم \* وانما فارق المجنون فى ذلك لانه متعدد بشر به ما زال  
عقله ففعله كفعل المكاتب القاصد قال بعضهم ولان رفع التكليف عن المجنون رخصة وهذا  
خاص بشر به ولا يترخص للعاصى وأما عقوده فالمشهور لزوم الطلاق والعق لا نهما من ناحية  
الحدود وعندنا رواية شاذة أنه لا يلزمه الطلاق قياسا على المجنون وسلم بعض أصحابنا أنه لو صب

الصحيح فقط لانه المقصود و يعرف الآخر من ذلك باللزم كما فعل الامام هنا فانه لما اعتقد أن البيع  
الفاسد لا ينقل الملك وانما ينقل شبهة الملك عرف البيع بما لا يصدق على الفاسد فقال هو ينقل ملك  
الرقاب بعوض فنقل ملك الرقاب احتراز عن نقل ملك المنافع فانه ليس يبيع بل هو امتكاح أو اجارة  
وقوله بعوض يخرج الصدقة وما فى معناها ويدخل فيه بهذا التفسير الصرف والمراطلة وهبة الثواب  
والسلم لان البيع الاعم يشمل الأربعة وتعقب ابن عبد السلام تعريف الامام الذى قبله بذكره  
العوض فيهما لان العوض انما يعرف بعد البيع وتعقب الشيخ الاول بانه لا يتناول الا بيع المعاملات

في حلقه الخمر حتى ذهب عقله ان الطلاق لا يلزمه لانه غير متعد في الشراب وأمّا بيعاه فمجهور  
أصحابنا انهم لا يلزمه لانه بسكره نقص تميزه عن السفه والسفيه لا يلزمه بيعه وان كان يقام عليه  
الحد كما يقام على السكران وبعض أصحابنا يقول يلزمه البيع كما يلزم الحد الثاني والثالث المعقود  
به وعليه وحكمهما واحد لان كل معقوده معقود عليه وأنما لتقسيم هو الذي جرى افراد كل  
منهما بالذكر ثم لتعلم أن الاشياء على أربعة أقسام الأول ما لا منفعة فيه البتة كالهيئة والدم والخمر  
فهذا لا يجوز العقد به ولا عليه لانه من كل أموال الناس بالباطل وسهل بعض أصحابنا في امساك  
الخمر للتخليل على القول بجواز تخليلها والثاني ما فيه منفعة مقصودة وهو على ثلاثة أقسام الأول  
أن تكون منافعه كلها محرمة فهو كالاول من الخمر والميتة الثاني أن تكون كل منافعه محالة  
كالثوب وغيره من ضروريات الأموال فبيعه جائز اجماعا الثالث أن تكون منافعه مختلفة فهذا موضع  
الاشكال ومزلة الاقدام وفيه ترى العلماء يضطربون وأنا أكشف عن مشكله ان شاء الله تعالى  
ليهن عليك اختلافه وذلك انك عاينت جواز البيع عند حلية جميع المنافع وحرمة عند حرمة جميعها  
فاذا اختلف عليك فانظر فان كان جل المنافع والمقصود منها محرما حتى صار المحلل من المنافع  
كال مطرح فيلحق بقسم المنع لان مطرح في حكم العدم فصار كل المنافع كلها محرمة فان كان الأمر  
بالمكس وهو أن تكون كل المنافع والمقصود منها مباحا والمحرّم يطرح فالحق به قسم الجائز لان  
المطرح أيضا كالعدم فصارت المنافع كلها كأنها محالة ويشكل من هذا القسم وجهان الأول  
أن تكون تلك المنفعة المحرمة مقصودة مرادة وسائر المنافع مباح مقصود فينبغي أن يلحق هذا  
بقسم المنع لان كون تلك المنفعة المحرمة مقصودة تؤذ بان لها حصّة من الثمن والمعاوضة عليها لا تخل  
والعقد واحد لا يتبع بعض فيفسد الجميع وأيضا فان ما يخص المنافع المحالة مجهول لو قدر انفراد  
بالمعاوضة الثاني أن يشك في تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا وسائر المنافع المحالة مقصودة  
فها هنا يقف المتورع فلا يجزم بالتحريم لكون المقصود من المنافع محالة ولا ينشط أن يبيع لاشكال  
تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا ويتساهل الآخر فيقول بالكراهة ولا يبيع ولا يجزم  
فاحفظ هذا الاصل فانه من مدهشات العلم ومن مثله علماء هان عليه جميع مسائل الخلاف الواردة  
عليه في هذا الباب وأفتى وهو على بصيرة في دين الله تعالى ويكفيك من أمثلة هذا الباب على كثرتها  
ما وقع لأصحابنا من الخلاف في بيع كلب الصيد فانه لو لم يرد الحديث بالنهي عن بيعه استخرج  
حكمه من هذا الاصل فنقول في كلب الصيد من المنافع كذا وكذا فعدد هان وجد جميعها محلا  
جاز البيع وان وجد جميعها محرما لم يجز وان اختلفت نظر هل المقصود المحلل أو المحرم ويعطى  
الحكم للغالب على ما تقدم أو تكون المنفعة الواحدة محرمة ولكنها المقصود فيمتنع على ما بيناه  
أو يلتبس كونها المقصود فنقف أو يكره على ما بيناه والعرض على هذا الأصل هو سبب اضطراب

وتعقب الثاني بانه لا يتناول شيئا من البيوع قال لان نقل الملك لازم البيع لانفس البيع ثم ان ابن عبد  
السلام قال البيع غنى عن التعريف لان حقيقة معروفة للصبيان ورده الشيخ بان المعروف حتى  
للصبيان وقوعه لاحقيقته قال فالأولى تعريفه فعرف البيع بالمعنى الاعم بانه معاوضة على غير منافع  
ولا منفعة لذة فيخرج النكاح والاجارة وتدخل المراهة والصرف وهبة الثواب والسلم وعرفه بالمعنى  
الاخص بانه عقد معاوضة ومكايسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه خرج بالاول هبة الثواب  
وبالثاني الصرف والمراهة وبالثالث السلم قال وأمّا انقسامه الى بيع بات وخيار ومراجعة وبيع غائب

قال أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن مينا أنه سمعه يحدث عن أبي هريرة أنه قال نهى عن بيعتين الملامسة والمنازمة أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنازمة أن يلبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه \* وحدثنى أبو الطاهر وحملة بن يحيى واللفظ لحرمة قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص أن أبا سعيد الخدري قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين نهى عن الملامسة والمنازمة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك والمنازمة أن يلبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص وحديثه عمر والباقد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب بهذا الاسناد \* وحدثننا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبد الله ابن إدريس ويحيى بن سعيد وأبو أسامة عن عبيد الله \* وحدثنى زهير بن حرب واللفظ له ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة

العلماء فيه وكذلك بيع الزبل ليزبل به النبات وما وقع فيه لابن العاسم وأشهب في المدونة وكتاب ابن المواز على هذا الأصل يعرض ومنه يعرف الحق وقد نبهه صلى الله عليه وسلم عن هذا المعنى الذي بسطنا. باختصار لفظ فقال في الخمران الذي حرم شرها حرم بيعها ومن كلامه هذا اقتضينا هذا الأصل العظيم لأن المنفعة فيه ليس إلا الشرب فإذا امتنع امتنع المعاوضة لأن المشتري إذا بذل الثمن وامتثل أمر الله تعالى فلم يشر بها فقد سغه في بذله ماله فيما لا ينتفع به وصار من أكل المال بالباطل وكذلك أيضاً نبه صلى الله عليه وسلم على هذا في حديث لمن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمها لأن المقصود من الشحم الأكل فإذا حرم حرم ثمنه وهذا من وضوحه كاد أن يلتصق بالعقليات وقد نبه صلى الله عليه وسلم على الأصل المشكل لأنه لما قيل في شحم الميتة يارسول الله إنه تطلى به السفن فاجاب بما يدل على المنع ولم يعذرهم في اعتلالهم بالحاجة اليه في بعض المنافع وهذا على طريقة من يخفف استعماله في هذه المواضع فيكون في بعض المواضع محللاً ولأن المقصود أثمها الأكل والأكل محرم فلم يرخص في البيع لذلك وبلغ بحق هذا المعنى بياعات الغرر لأنه قد لا يحصل المبيع فتصير المعاوضة على غير منتفع به وقد تقدم الآن عدم المنفعة فيما تقدم محقق وهو هنا مقدر ومجوز

**فصل \*** وأما العقد فشرطه السلامة من المنهيات كلها وهي محصورة فيما تقدم وأما ما شذ عنه مما يرجع إلى أصول أخر كالنهي عن البيع يوم الجمعة فيأتي الكلام عليه عند محله إن شاء الله تعالى **(قوله أما الملامسة الخ)** (ع) قد فسر هافي الحديث بما ذكر (د) لنا في تفسير الملامسة ثلاثة أوجه أحدها قول الشافعي هي أن يأتي ثوب مطوى أو في ظلام فيلمسه المشتري فيقول له صاحبه بعته بكذا ولا خيار لك إذا نظرتة ويقوم لمسه مقام نظرك \* الثاني أن يجعل لنفسه اللبس فيقول إذا لمسته فهو مبيع لك \* الثالث أن يبيعه الشيء على أنه إذا لمسه انقطع خيار المجلس وغيره والبيع باطل في الثلاثة \* ولنا في تفسير المنازمة ثلاثة أوجه أيضاً \* أحدها قول الشافعي هو أن يجعل لنفسه التنبذ فيعدها \* الثاني أن يقول بعته فإذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع \* الثالث أن المراد بيع الحصة على ما يأتي في تفسيره \* قلت \* قال في المدونة الملامسة أن يبيع ثوب ولا ينشره ولا يعلم ما فيه أو يبتاعه لئلا دون تأمل أو يبتاعه مدرجاً لا ينشره من جرابه والمنازمة أن تنبذ ثوبك إليه بثوبه دون تأمل منك قال وأما بيع العدل على البرنامج فجائز وما زال الناس يجيزونه وبين عدد ما فيه من الثياب وأصنافها وذرعها وصفاتها **(قوله ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص)** (ع) أي على الإلزام فيما فعلا من نبذ وملازمة ولو فعلا على أنه بالخيار إذا زال الظلام ونشر الثوب فإن رضيه أمسكه جاز \* قلت \* هذا المسمى بالبيع على خيار الرؤية ونص في المدونة على جوازه **(قوله نهى عن بيع الحصة)** (م) قيل هو أن يقول أبيعك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهى إليه رمي فهو تقسيم له باعتبار عوارضه والاختصاص به واحدة **(قوله ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص)** (ع) على الإلزام فيما فعلا من نبذ وملازمة ولو فعلا على أنه بالخيار إذا زال الظلام ونشر الثوب فإن رضيه أمسكه جاز (ب) هذا المسمى بالبيع على خيار الرؤية ونص في المدونة على جوازه **(قوله نهى عن بيع الحصة)** قيل هو أن يقول أبيعك من هذه الأثواب أي ثوب وقعت عليه الحصة التي

الله \* وحدثنى زهير بن حرب واللفظ له ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة

الحصاة ولا يخفى ما في ذلك من الجهل لاختلاف قوة الرأى وعوائق الرأى وقيل أن يقول أبيعك من هذه الأنواب أى ثوب وقعت عليه الحصاة التى أرى بها وهذا كالاول وقيل أن يقول أرى بحصاة فخرج كان لى بعدده دراهم وهذه التأويلات أحسن ما فسر به وفيه تفسير رابع وهو أن يقول اذا أعجبني ثوب وضعت عليه حصاة وهذا اذا كل بمعنى الخيار ويكون وضع الحصاة علما على الاختيار جازا لأن تكون عادتهم فى الجاهلية أن يضيفوا الى ذلك ما يفسد لبيع كما يقولون وان وضعت الحصاة بعد عام أو لم يعين الثمن ويكون ما وضع عليه الحصاة انما يأخذ به القيمة وفيه تفسير خامس وهو أن يقول المستام اذا وقعت الحصاة من يدي فقد وجب البيع وهذا أيضا ان كان سقوط الحصاة لاختياره فى بيع خيار جازا اذا وقع على صفة من الاجل وغيره (قوله عن بيع الغرر) (م) الغرر اسم جامع لبياعات كثيرة وبيع الغرر ما تردد بين السلامة والعطب **قلت** تعقبه الشيخ بأنه غير جامع قال لانه يخرج عنه الغرر الذى فى فاسد بيع الخراف وبيعتين فى بيعة وعرفه بأنه ما شك فى حصول أحد عوضيه والمقصود منه غالبا (م) وعلّة المنع من بيع الغرر انه من كل المال بالباطل على تقدير أن لا يحصل المبيع وقد نبه صلى الله عليه وسلم على هذه العلة فى بيع الثمار قبل بدو صلاحها بقوله أرى أن يمنع الله الفمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه **قلت** اختلف فى علّة المنع من بيع الغرر فقال ابن عبد السلام هو ما يؤدى اليه من التنازع بين المتبايعين ورد بأن كثير من صور بيع الغرر عريّة عن التنازع كبيع الآبق والتمر قبل بدو صلاحه وقيل العلة الغرر لاشتماله على حكمة هى حجر البائع عن التسليم وهو ما أشار اليه الامام من ذهاب المال باطلا على تقدير عدم الحصول وهذا كتعليل القصر بوصف السفر لاشتماله على حكمة دره المشقة وقد كان الحباب من شيوخ شيوخنا ينسكت على متقنة الوقت ويقول بعلون بالغرر ولا يعرفون وجه العلة فيه (م) ولما رأينا العلماء أجمعوا على فساد بعض بياعات الغرر كالجنين والطير فى الهواء والسمك فى الماء وعلى صحة بعضها كبيع الحبة وان كان حشوها غير مرثى وكراء الدار شهرا مع احتمال كون الشهر ناقصا أو تاما ودخول الحمام مع اختلاف الناس فى قدر ما يحتاجون اليه من الماء واختلاف لثمتهم فيه وكالشرب من السقاء مع اختلاف الناس فى قدر ما يشربون واختلغوا فى بعضها وجب أن يفهم عنهم انما منعوا ما أجمعوا على منعه لقوة الغرر فى تلك الصور مع أن الغرر فيها مقصود وانما أجازوا ما أجمعوا على جوازه ليسارة الغرر فيها مع أنه غير مقصود وتدعو الضرورة الى العفو عنه **قلت** قال الباجي يسير الغرر فى البياعات عفو اذ لا يكاد يفارق شيئا من البيوع وزاد الامام هم افي كونه عفو اشرطين كما ترى أحدهما أن يكون ذلك اليسير غير مقصود والثانى أن تدعو الى ارتكابه الضرورة \* وتعقب ابن عبد السلام هذا الشرط الثانى وقال زيادة المازرى أن تدعو الضرورة الى ارتكابه مشكل من وجهين الاول ان علّة المنع من بيع الغرر انما هى ما يؤدى اليه من

وعن بيع الغرر \* حدثنا  
يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح  
قالا أخبرنا الليث ح وثنا قتيبة  
ابن سعيد ثنا ليث عن نافع

أرى بها وقيل أن يقول أرى بالحصاة فخرج كان لى بعدده دراهم ولا يخفى منعه بهذه التفسير الثلاثة للجهالة (قوله عن بيع الغرر) (م) بيع الغرر بين السلامة والعطب (ب) تعقبه الشيخ بأنه غير جامع قال لانه يخرج عنه الغرر الذى فى فساد بيع الخراف وبيعتين فى بيعة وعرفه بأنه ما شك فى حصول أحد عوضيه أو المقصود منه غالبا \* واختلف فى علّة المنع من بيع الغرر فقال ابن عبد السلام هو ما يؤدى اليه من التنازع كبيع الآبق والتمر قبل بدو صلاحه وقيل العلة الغرر لاشتماله على حكمة هى حجر البائع عن التسليم وهو ما أشار اليه الامام من ذهاب المال باطلا على تقدير عدم

التنازع فإذا كان الغرر يسيراً غير مقصود للتباين ارتفع النزاع فلا وجه لاشتراط أن تدعو الضرورة لارتكابه \* الثاني أن اشتراطه يؤدي إلى أن تكون أكثر البياعات رخصة وهو باطل \* وبيان ذلك أنهم يقولون والمأزى فهم أن أكثر البياعات لا تخلو من يسير غرر فإذا اشترط مع ذلك أن تدعو الضرورة والحاجة وما يجوز عند الحاجة ويمتنع عند عدمها فهو رخصة \* وأجاب الشيخ عن الأول بمنع أن تكون العلة ما يؤدي إليه من التنازع وقد تقدم \* سلمنا أنها العلة لكنها مستنبطة فيتعارض في يسير الغرر غير المقصود إذا لم تدع الضرورة إلى ارتكابه كدخول الحام في بعض الناس عموم النهي عن بيع الغرر ومفهوم العلة المستنبطة ولا إشكال حينئذ في المنع لأن العموم مقدم على مفهوم العلة المستنبطة \* وأجاب عن الثاني بمنع أن ما جاز عند الحاجة ويمتنع عند عدمها رخصة مطلقاً بل إنما هو رخصة عند الحاجة الخاصة كالأزمة فإنه لا يجوز لبعض الناس في بعض الأزمنة لأعمالها وأما ما جاز عند الحاجة لكل الناس وفي كل الأزمنة فليس رخصة \* والدليل على هذا التفصيل الاستقراء فاما استقراء صور الرخصة فوجدناها ليست إلا فيما كان خاصاً كالأزمة والميتة وبيع العربية وغيرهما \* قال وأيضاً يلزم على عدم اشتراط أن تدعو الحاجة أن يجوز شراء حشوية مع ثوب آخر كما يجوز شراؤه المختوم مع جبة ولا فرق إلا الحاجة إلى شرائه مع جبة ( م ) وإذا شئت ما استنبطناه من هذين الأصلين وجب أن ترد المسائل المختلف فيها بين فقهاء الأمصار إليها فنأجل رأينا الغرر فيها يسيراً وغير مقصود ومن منع رأه كثيراً مقصوداً \* قلت \* أجرواوه ذلك على هذين الأصلين سبقه به للباجي \* ابن عبد السلام والمنع فيما شك في يسارته أقرب لظاهر الحديث \* وأيضاً فان شرط لبيع العلم بصفة المبيع والغرر يمنع من العلم به فالشك في يسارة الغرر شك في الشرط والشك في الشرط قاذح \* نعم فيه بحث وهو احتمال أن يقال الغرر مانع ولشك في المانع لا يقدح ويؤيد الجواز أن أكثر البياعات لا تخلو عن غرر يسير والعادة أنه إذا شك في صورة أن تلحق بأكثر أنواعها وأكثر أنواعها ليسير المغتفر قال الشيخ ويرد بأن كثرة صور اليسير المغتفر يعارضه أن أكثر صور الفاسد لا تخلو عن لغرر الكثير فليس الحاقه بصورة الجواز أولى من الحاقه بصورة المنع ( قوله في الآخر نهى عن بيع حبل الحبل ) ( ع ) هو بفتح الباء فهما الآن الأول مصدر حبلت المرأة بكسر الباء والثاني اسم جمع حابل كظالم وظلمة \* وقال الأخفش هو جمع حابلة \* ابن الأنباري التاء في الحبل للبالغة كقولهم مسخرة \* أبو عبيد والحبل مختص بالآدميات ولا يقال في غيرهن من الحبلولة إلا حبل الأما في هذا الحديث وقد فسر في الحديث حبل الحبل أنهم كانوا يتبايعون إلى أن ينتج لنتاج \* وعلة النهي ما في الأجل من الغرر وبهذا التفسير أخذ مالك والشافعي \* وفسره أحدوا معق بأنه شراء النتاج نفسه ويرجع إلى هذا وإلى بيع الجنين وإلى بيع ما ليس عندك وبيع ما لا يعرف ويدل عليه حديث النهي عن بيع الملاقح والمضامين وقيل هو بيع الجنين \* وقال المبرد هو عند بيع حبل الكرمه إذا لم تبلغ والحبل الكرمه ويكون هذا أصلاً في منع البيع بثمن إلى أجل مجهول \* وقد اختلف عندنا في بيعات كالبيع إلى العطاء فنأجل رأينا العطاء أجلاً معلوماً بالعادة ومن منع رأه تخلف فيه العادة فهو

الحصول وقد كان الحباب من شيوخ شيوخنا ينسكت على متفقهة الوقت ويقول يملأون بالغرر ولا يعرفون وجه العلة فيه ( قوله نهى عن بيع حبل الحبل ) بفتح الباء فهما ( ع ) لأن الأول مصدر حبلت المرأة بكسر الباء والثاني اسم جمع حابل كظالم وظلمة \* وقال الأخفش هو جمع حابلة \* ابن الأنباري التاء في الحبل للبالغة كقولهم مسخرة \* أبو عبيد مختص بالآدميات ولا يقال في

عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحبل \* حدثني زهير بن حرب ومحمد بن مثنى واللفظ لزهير قالنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبل وحبل الحبل أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نجت فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن

خلاف في حال لا في فقه

### ﴿ أحاديث لا يبيع بمضكم على بيع بعض ﴾

(ع) تقدم الكلام على ذلك في أول النكاح (د) مثال أن يبيع على أخيه أن يشتري رجل سلعة على خيار فيقول له رجل افسخ عن نفسك وأنا أبيعك نظيرها بارخص ومثال أن يشتري على شراء أخيه أن يكون الخيار للبائع فيقول له رجل أفسخ عن نفسك وأنا أشتريها منك بأكثر ﴿ قلت ﴾ والذي تقدم للقاضي في النكاح هو أن الإمام قال هناك معنى لا يبيع على بيع أخيه لا يسم على سومه وعلة لهي ما يؤدي اليه من الضرر \* وكره بعضهم بيع الزائدة لظاهر الحديث خوف الوقوع في ذلك وإذا كان الهى إنما هو بعد المراكنة خرج بيع الزائدة (ع) قيل معنى لا يبيع لا يشتري وأما بيع الرجل سلعته على بيع أخيه فقير منى عنه والأولى أن يكون على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص ليزيده في شراء سلعة الأخرى أكن إلى شرائها ﴿ قلت ﴾ البيع على البيع حقيقة إنما هو إذا انعقد الأول ولما تعذرت الحقيقة حل على أقرب المجاز إليها هي المراكنة وإذا كانت العلة ما يؤدي اليه من الضرر فلا فرق بين السوم على السوم والبيع على البيع في الصورة التي ذكر وهو أن يعرض بائع سلعته على مشتريها كالأول وكثيرا ما يفعله أهل الأسواق اليوم براكن صاحب الخانوت المشتري فينشر جاره بمحانوته سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري (قوله في الآخر لا يسم المسلم على سوم المسلم) ﴿ قلت ﴾ المنصوص في المذهب أن البائع إذا ركن إلى يهودى فلا يسم عليه وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة وجوزة الأوزاعى وإذا كان المذهب ذلك فلفظ المسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له \* وتقدم في النكاح أنه إذا كان الخاطب الأول فاسقا تجوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول وكذلك عندى في السوم على السوم أنه إذا كان كسب الأول حراما أنه يجوز السوم على سومه ويأتى في بيع النجس أن ابن العربى قال السلعة إذا لم تبلغ قيمتها جاز النجس فيها بل قال إن فاعله يثاب على ذلك وكان الشيخ أيضا يقول وكذلك عندى في أن السائم الأول إذا لم تبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياسا على ما ذكر ابن العربى فقل له الفرق هو أن الثانى في مسألة السوم بما كتبه سلم حقه في الزيادة بخلاف مسئلة

نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بمضكم على بيع بعض \* حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن منى واللفظ لزهير قالنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له \* حدثنا يحيى بن أبوب وقتيبة بن سعيد وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم المسلم على سوم المسلم وحدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا عبد الصمد

غيره من الحيوان حل إلا ما في هذه الأحاديث (قوله لا يبيع الرجل لى بيع أخيه) (ح) مثال أن يبيع على بيع أخيه أن يشتري رجل سلعة على خيار فيقول له رجل افسخ عن نفسك وأنا أبيعك نظيرها بارخص \* ومثال أن يشتري على شراء أخيه أن يكون الخيار للبائع فيقول له رجل افسخ عن نفسك وأنا أشتريها منك بأكثر (قوله لا يسم المسلم على سوم المسلم) (ب) المنصوص في المذهب أن البائع إذا ركن إلى يهودى فلا يسم عليه وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة وجوزة الأوزاعى وإذا كان المذهب ذلك فلفظ المسلم خرج مخرج الغالب لا مفهوم له \* وتقدم في النكاح إذا كان الخاطب الأول فاسقا تجوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول وكذلك عندى في السوم إذا كان كسب الأول حراما يجوز السوم على سومه ويأتى في بيع النجس قول ابن العربى قال السلعة إذا لم تبلغ قيمتها جاز النجس فيها بل قال إن فاعله يثاب على ذلك وكان الشيخ يقول وكذلك عندى أن السائم الأول إذا لم تبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياسا على ما ذكر ابن العربى فقل له الفرق هو أن الثانى في مسألة السوم بما كتبه سلم حقه في الزيادة بخلاف مسألة النجس فلم يقبل الفرق

التجس فلم يقبل الفرق (قوله عن أيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيو خنا قال بعضهم وليس بصواب إذ ليسا بأخوين وفي بعض الروايات أبو يهما بالواو وهو الصواب قال بعضهم ولعله أيهما بفتح الباء على لغة بعضهم في تثنية أب

### ﴿ أحاديث النبي عن التلقي ﴾

(قوله لا يتلقى الركبان) ﴿ قلت ﴾ التلقي أن تتلقى السلع الواردة لمحل بيعها بقرية قبل وصولها إليها (م) والنهي عن التلقي معقول المعنى وعلته ما يقع من الضرر بالغير وقد ينقدح في نفس المتأمل أنه معارض للنهي عن بيع الحاضر للبادي لأن ذلك الحديث يقتضي عدم الاستقصاء للجالب وحديث التلقي يقتضي الاستقصاء له والجواب أنهما من باب واحد لأن الأحكام مبنية على المصالح ومن المصالح تقديم مصلحة الجماعة على الواحد وكذلك قيل في الحديث الآخر وعيت مصلحة أهل الحاضرة على مصلحة الواحد الجالب فالحديثان متماثلان لا متعارضان (ع) ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز لتلقي الآن يضر بالناس فيترك ﴿ قلت ﴾ ويأتى الخلاف في التلقي هل هو لحق الجالب أو لأهل الأسواق (ع) ولا خلاف في منع التلقي بقرب المضر وأطرافه ﴿ واختلف في حد المنع فكرهه مالك على مسيرة يومين وعنه أيضا بإحتمه على ستة أميال ﴾ ﴿ قات ﴾ ويخرج من كلام شيخنا أبي عبد الله أن المذهب المنع لمن تأمل كلامه وهو خلاف مقتضى قول عياض بإحتمه في الدقة وحكى ابن العربي في العارضة في حد التلقي ثلاث روايات الأولى أنه الميل الثانية أنه فرسخان الثالثة رواها ابن وهب اليومان ﴿ وروى ابن الموازي قوم خرجوا الفز وارتجروا فلقوا سلم بحر يجوز لهم أن يشتروا منها لئلا كل لا للتجر ﴾ واختلف في خروج التجار لشراء الغلات في الحوايط ويدخلونها في أوقات متعددة إلى الحاضرة فأجازها ابن القاسم وأشهب ﴿ وروى أشهب منعه ولونوى الجالب لمصر أنه ان وجد مبتاعا بطريقه باعه ﴾ فقال ابن القاسم لا يبيعه إلا بالمصر ﴿ ابن رشد لا يبيعه ممن يريده للبيع وجائز بقرية على أميال من المصر ممن يريده لئلا كل ولو اختزنه بالطريق بموضع لا سوق فيه ثم بداله أن يبيعه جاز أن يبيعه من أهل المحر ولو لغيره وبيعه ممن يخرج إليه من الحاضرة بجري على الخلاف

(قوله عن أيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيو خنا قال بعضهم وليس بصواب إذ ليسا بأخوين وفي بعض الروايات أبو يهما بالواو وهو الصواب قال بعضهم ولعظ أيهما بفتح الباء لغة بعضهم في تثنية أب

### ﴿ باب النهي عن التلقي ﴾

﴿ ش ﴾ هشام بن حسان القردوسي بضم القاف وسكون الراء وآخره سين مهملة وقردوس قبيلة في الأزد (قوله لا يتلقى الركبان) (ب) التلقي أن يتلقى السلع الواردة لمحل بيعها بقرية قبل وصولها إليها (م) وعلة النهي ما يقع من الضرر بالغير (ع) ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز التلقي الآن يضر بالناس فيترك ولا خلاف في منع التلقي بقرب المضر وأطرافه ﴿ واختلف في حد المنع فكرهه مالك على مسيرة يومين وعنه أيضا بإحتمه على ستة أميال ﴾ (ب) وحكى ابن العربي في العارضة في حد التلقي ثلاث روايات الأولى أنه الميل الثانية فرسخان الثالثة رواها ابن وهب اليومان ﴿ وروى ابن الموازي قوم خرجوا الفز وارتجروا فلقوا سلم بحر يجوز لهم أن يشتروا منها لئلا كل لا للتجر ﴾ واختلف في خروج التجار لشراء الغلات في الحوايط ويدخلونها في أوقات متعددة إلى الحاضرة فأجازها ابن القاسم وأشهب ﴿ وروى أشهب منعه ولونوى الجالب لمصر أنه ان وجد مبتاعا بطريقه باعه فقال ابن القاسم

تنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وحدتنا محمد بن مني ثنا عبد الصمد شاشبة عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وحدتنا عبد الله بن معاذ ثنا أبي شاشبة عن عدى وهو ابن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستام الرجل على سوم أخيه وفي رواية الدورقي على سمية أخيه ﴿ حدثني يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتلقى الركبان للبيع ولا بيع بعضكم على بيع بعض

في أهل الحاضرة يخرجون لشراء الغلات من الحوايط (ع) وأما إذا دخلت السلعة البلد فان لم يكن لها سوق جاز شرؤها إذا دخلت وان لم تبلغ الأسواق \* وان كان لها سوق فاجاز بعض المتأخرين بيعها في أول السوق \* قلت \* يريد بقوله وان لم تبلغ الأسواق أسواق غيرها اذا العرض أنها لا سوق لها (م) واختلف عندنا اذا لم يقصد التلقي ولم يبرز الى خارج البلد كان على بابه حتى مر به بعض أهل البادية هل يشتري منه ما يحتاج اليه قبل وصوله الى السوق فنع بعموم الحديث وأجيز لانه لم يقصد التلقي ولا الاستبداد على أهل الأسواق \* قلت \* فالخلاص أن سبب الخلاف هل هو التلقي أو قصد الاستبداد وهذا الفرع يضعف قول المتأخر لاجتماع علتين فيأذكر ولعل هذا المتأخر رأى أن أول السوق كاف \* الباجي ولو وصلت السوق دون ربهما فلتقاها من اشتراها منه فلا نص وهو عندى تلق ممنوع وعكس هذا أن يرد خبر السلعة ولن تصل فتشتري منه على الصفة فقال الامام لا خير فيه وهو من التلقي \* وفي الواضحة ولو بلغت موقعا وانقلب فيها ولم يبع أو باع بعضها فلا بأس أن يشتريها منه من مرتبه أو من دار بائعها \* وروى أشهب في السفينة ترسى بالساحل فلا بأس أن يشتري منهم الطعام وغيره لانه منتهى سفرهم الا أن يقصد الضرر وانظر ما يتفق بتونس يضع النصراني سلعه بالغندق خارج باب البحر فيذهب اليه بعض العطارين فيشتريها منه فيخرج المتبا أن كان كانت العادة أن يؤتى بعرض تلك السلع الى السوق فهو من باب التلقي \* وكان قاضي الجماعة عمر بن عبد الرفيح كتب على العطارين عقدا أن لا يعلوا ذلك وشهد في ذلك العقد شيخنا أبو عبد الله وغيره وان كانت العادة أن لا يؤتى بعرضها الى السوق وانما تباع هناك فليس من التلقي الا انه اذا بدر الى شرائها بعض أهل السوق فلبقية أهل السوق الدخول معهم فيها وهي مسألة شركة أهل الأسواق (ع) واختلف في بيع التلقي اذا وقع بالمشهور عن مالك واكثر أصحابه أن السلعة تعرض على أهل سوقها فان لم يكن لها سوق فعلى أهل المصر يشاركه فيها من اختار ذلك \* وعن مالك أنه ينهى ولا تزعم منه \* وقال بعض أصحابنا يصح البيع \* وقال الشافعي وأحمد يخير البائع كما جاء في بعض الأحاديث ومال اليه بعض أصحابنا وقال الاصطخري انما يخير البائع اذا اشترى بأقل من الثمن \* قلت \* وفيها في المذهب أقوال أخر قال محمد ترد البائع فان غاب أمر الامام من بيعها عنه والربح والخسارة له وفي الواضحة ان غاب فان كان التلقي غير

لا يبيعه الا بالمصر \* ابن رشد لا يبيعه من يريده للبيع وجائز بقرينة على اميال من المصر من يريده لا كل ولو اخترته بالطريق بموضع لا سوق فيه ثم بدله أن يبيعه جاز له أن يبيعه من أهل المحل ولو بسعره ويبيعه من يخرج اليه من الحاضرة فيجوز على الخلاف في أهل الحاضرة يخرجون لشراء الغلات من الحوايط وأنى الخلاف في التلقي هل هو لحق الجالب أو لأهل الأسواق (ع) وأما إذا دخلت السلعة البلد فان لم يكن لها سوق جاز شرؤها إذا دخلت وان لم تبلغ الأسواق وان كان لها سوق فاجاز بعض المتأخرين بيعها في أول السوق (ب) يريد بقوله وان لم تبلغ الأسواق أسواق غيرها اذا العرض انه لا سوق لها (ح) واختلف عندنا اذا لم يقصد التلقي ولم يبرز الى خارج البلد كان على بابه حتى صرفه بعض أهل البادية هل يشتري منه ما يحتاج قبل وصوله الى السوق فنع لعموم الحديث وأجيز لانه لم يقصد التلقي والاستبداد على أهل الأسواق (ب) ان سبب الخلاف هل هو التلقي أو قصد الاستبداد \* الباجي ولو وصلت السوق دون ربهما فلتقاها من اشتراها منه فلا نص وهو عندى تلق ممنوع وعكس هذا أن يرد خبر السلعة ولم يصل فتشتري منه على الصفة فقال الامام لا خير فيه وهو من التلقي وفي



معتاد تركه وزجر والاعراض بالثمن على أهل السوق وان لم تكن طعاما فان لم يكن لها سوق فعلى الناس وأما الطعام فيعرض على كل الناس كان له سوق أولا \* وروى ابن وهب تباع لأهل السوق والرجح بينهم والخسارة على المتلقي \* وروى ابن القاسم ينهى فان عادأدب ولا تنزع \* المأزرى فى كتابه الكبير هذا هو المشهور \* أبو عمر تحصيل قول مالك عدم الفسخ وتدفيع لأهل سوقها بالثمن فان لم يريد وارادت لمبتاعها به ونزعها من المتلقي انما هو ما لم تفت \* ابن رشد وفى فوته بما يغوت به البيع الفاسد أو الرد بالعيب الفاسد قولان

﴿ فصل ﴾ واختلف فى أدب المتلقى فمالك فى العتية ان كان معتادا أدب والانهى \* ابن حبيب ان تذكر رمته أدب بما يراه الامام من سجن أو ضرب أو اخراج من السوق وروى سحنون عن ابن القاسم يجب أدبه ان لم يعذر بمجهل وفى العتية ولا أحب الشراء من لحوم جزور والناقي \* قال محمد ولا يطيب الرجح للناقي \* ابن القاسم وليس بحرام ولو تصدق به احتياطا فلا بأس \* عيسى بن دينار من ضحى بما اشتراه تلقيا عليه البدل فى أيام الاضحية ولا يبيع لحم الأولى \* ابن رشد هذا عنده استحسن لا واجب لانه ضحى بما فى ضمانه (قول) ولا تناجشوا \* قلت \* قال مالك فى الموطأ والنجش أن تعطيه فى سلعة أكثر من قيمتها وليس فى نفسك شراؤها وقال الاكثر هو أن يزيد فى السلعة ليغتر به غيره وهذا أعم من تفسير مالك والمذهب النهى عنه \* قال ابن العربى والذى عندى ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جاز وهو مأجور واستبعده ابن عبد السلام قال لانه اتلاف لمال المشتري وكان الشيخ يحكى أنه كان بسوق السكتيين من تونس رجل مشهور بالصلاح عارف بقيمة الكتب يستفتح للدالين ما ينون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربى لا على تفسير الاكثر فيحصل فى اعطاء من لا يريد الشراء

ولا تناجشوا

لواضحة موقعها وانقلب بها ولم يبع أو باع بعضها فلا بأس أن يشتريها منه من ميراث له أو من دار بائعها \* وروى أشهب فى السفينة ترسى بالساحل فلا بأس أن يشتري منهم الطعام وغيره ولانه منتهى سفرهم الآن يقصد الضرر \* وانظر ما يتفق بتونس بضع النهرانى سلعة بالفندق خارج باب البحر فيذهب اليه بعض العطارين فيشتريها منه فخرجت الفتيا انه ان يؤتى بعرض تلك السلع الى السوق فهو من التلقى وكان قاضى الجماعة عمر بن عبد الرقيق كتب على العطارين عقد أن لا يفعلا ذلك وشهد فى ذلك العقد شيخنا أبو عبد الله وغيره وان كانت العادة أن لا يؤتى بعرضها الى السوق وانما تباع هناك وليس من التلقى الا أنه اذا بادى الى شرائها بهض أهل السوق فلبقية أهل السوق الدخول معهم فيها وهى مسألة شركة أهل الاسواق \* واختلف فى بيع التلقى ان وقع فالشهور عن مالك وأكثر أصحابه ان السلعة تعرض على أهل سوقها فان لم يكن لها سوق فلاهل المصران يشاركون فيها من اختار ذلك منهم \* وعن مالك انه ينهى ولا تنزع \* وقال محمد ترد للبائع فان غاب أمر الامام من بيعها عنه والرجح والخسارة له وفى الواضحة ان غاب فان كان التلقى غير معتاد تركته وزجر والاعراض بالثمن على أهل السوق وان لم تكن طعاما فان لم يكن لها سوق فعلى الناس وأما الطعام فيعرض على كل الناس كان له سوق أولا \* وروى ابن وهب تباع لأهل السوق والرجح بينهم والخسارة على المتلقي \* وروى ابن القاسم ينهى فان عادأدب ولا تباع \* المأزرى فى كتابه الكبير هذا هو المشهور (قول) ولا تناجشوا \* قال مالك فى الموطأ والنجش أن تعطيه فى سلعة أكثر من قيمتها وليس فى نفسك شراؤها وقال الاكثر هو أن يزيد فى السلعة ليغتر به غيره وهذا أعم من تفسير مالك (ب) قال ابن العربى والذى عندى ان بلغها

ثلاثة أقوال المنع مطلقا لظاهر تفسير الأكثر والجواز ان لم يزد على قيمتها لظاهر تفسير مالك والثالث استحبابه لقول ابن العربي وعلى المنع ان وقع فان كان باصر البائع أو بعلمه وسكت أو كان الناجش من سبب البائع كعبده أو ولده أو شريكه فالمشهور ان المبتاع بخير في الرد والامضاء وعن مالك وابن الجهم يفسح ابن العربي والفسح خروج عن طريق النظر ﴿ قلت ﴾ كانه رآه حقا لله تعالى وان لم يكن الناجش من سبب البائع لزم البيع ولا شيء على البائع والاثم على الناجش وعلى المشهور انه بخير ان فاتت السلعة فقال الباجي والمأزري يلزمه الاقل من ثمن النجش أو القيمة \* ابن عبد السلام ما لم تنقص القيمة عن ثمن المبيع قبل الزيادة ان كانت ثم زيادة

﴿ فصل ﴾ ومن هذا المعنى في غير بيع الزيادة أن يقول أعطيت كذا ويبيعها على ذلك فان كان عن سوم فلا بأس وان كان الاعطاء نجشا أو كان الاعطاء قديما والمبتاع ينظره حادنا فلا \* ابن المواز ولو قال ما أعطيتك فلك عليه زيادة فقال أعطاني فلان مائة فزاده وأخذها ثم قال فلان لم أعطه الا تسعين فقال مالك لبيع تام ولو شاء تثبت لأن يحضر بينة اعطاء التسعين فله رد المبيع \* ابن رشد فان فات بما يفوت به البيع الفاسد ففيها القيمة ما لم يزد على ما تبايعا عليه أو تنقص عما شهدت به البيعة

﴿ فصل ﴾ وعكس الزيادة في باب النجش أن يقول المبتاع لرجل حاضر كف عني لأخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به إلا أن يكون أمرا عاميا لا بالناس على ذلك وكره أن يقول كف عني ولك نصفها وتدخله الدلسة \* ابن دحون وابن رشد انما كرهه في النصف لأنه أعطاه اياه قبل ملكه ولو قال على انه شريك معه لجاز قال معا ولو قال له كف عني ولك دينار لزمه الدينار اشترى أو لم يشتر \* ابن رشد وروى ابن نافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامه الدينار نظر لانه لم يعطه اياه على الكف فقط بل لرجاء حصول السلعة وهي قد لا تحصل ( قول ولا يبيع حاضر لباد )

ولا يبيع حاضر لباد

الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جاز وهو ماجور واستبعده ابن عبد السلام قال لانه اتلاف لمال المشتري وكان النجش يحكى انه كان بسوق الكتيبيين بتونس رجل مشهور بالصالح عارف بقيمة الكتب يستفتح للدلائل ما يبنون عليه في الدلالة ولا غرض له في الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربي لا على تفسير الاكثر فيحصل في اعطاء من لا يريد الشراء ثلاثة أقوال المنع مطلقا لظاهر تفسير الأكثر والجواز ان لم يزد على قيمتها لظاهر تفسير مالك والثالث استحبابه لقول ابن العربي وعلى المنع ان وقع فان كان باصر البائع أو بعلمه وسكت أو كان الناجش من سبب البائع كعبده أو ولده أو شريكه فالمشهور ان المبتاع بخير في الرد والامضاء وعن مالك وابن الجهم يفسح وعلى المشهور ان فاتت السلعة فقال الباجي والمأزري يلزمه الاقل من ثمن النجش أو القيمة \* ابن عبد السلام ما لم تنقص القيمة عن ثمن المبيع قبل الزيادة ان كانت ثم زيادة وعكس الزيادة في بيع النجش أن يقول المبتاع لرجل حاضر كف عني لأخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به إلا أن يكون أمرا عاميا لا بالناس على ذلك وكره أن يقول كف عني ولك نصفها وتدخله الدلسة \* ابن دحون وابن رشد انما كرهه في النصف لأنه أعطاه اياه قبل ملكه ولو قال على انه شريك معه جاز قال ولو قال له كف عني ولك دينار لزمه الدينار اشترى أو لم يشتر \* ابن رشد وروى ابن نافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامه الدينار نظر لانه لم يعطه اياه على الكف فقط بل لرجاء حصول السلعة وهي قد لا تحصل ( قول ولا يبيع حاضر لباد ) (ب) قال أبو عمر رحمه الله على أهل العمود خاصة البعیدین عن

﴿ قلت ﴾ قال أبو عمر رحمه الله على أهل العمود خاصة البعدين عن الحاضرة الجاهلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائد البادية دون شراء وانما قيده بهذه القيود لان الغرض من الحديث ارفاق أهل الحضر بأهل البادية مما ليس فيه ضرر ظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود ويبيانه أنه اذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد والغالب أنهم يعرفون السعر فلمهم أن يتوصلوا الى تحصيله بأنفسهم أو بغيرهم وكذلك ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه ولهم أن يتوصلوا اليه بالسامرة وغيرهم وأما أهل العمود الموصوفون بالقيود المذكورة فان باع لهم السامرة أو غيرهم ضرر وأبأهل الحضر في استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العمود بغير ثمن فيما قصد الشرع ارفاق أهل الحاضرة به ﴿ قلت ﴾ تأمل جعل بيع السامرة من أهل العمود من بيع الحاضر للبادي ولا يتخلو من نظريه \* واختلف في أهل القرى والامصار هل هم بمنزلة أهل العمود في ذلك والمحصل فيهم ثلاثة أقوال فلما لك في العتية والموازاة أنهم يتناولهم النهي والثاني رواية ابن قرة أنه لا يتناولهم والثالث انه يتناول أهل القرى الصغار دون الامصار وهو لما لك في العتية وكتاب ابن المواز أيضا ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز أن يبيع الحاضر للبادي الحديث الصحيحة وحديثه عام وحديثها خاص والخاص مقدم على العام \* واختلف قول مالك في شراء الحضري للبدوي فأجازه مرة قال لان الحديث انما جاء في البيع ومنعه مرة لحديث دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض \* ولما لك وابن حبيب لأبأس أن يبعث البدوي الى الحضري بالشئ يبيعه له قال لان النهي انما جاء فيما يجلبه بنفسه وكره ابن القاسم للحضرى أن يخبر البدوي بالسعر \* ابن رشد لما فيه من الاضرار بأهل الحاضرة من قطع المرافق ولا أعلم فيه خلافا فان وقع بيع الحضري للبدوي فقال ابن القاسم في رواية عيسى عن يفسخ لانه ابتاع حراما للنهي وقال في رواية سحنون يفسخ وعلى الفسخ فقال ابن رشد يفسخ ما كان قائما ويفوت بما يفوت فيه البيع العاقد فيمضى بالقيمة وقيل بالثمن وعلى انه لا يفسخ فليلبئى المبتاع بين الرد والامضاء اذ لم يعلم ان الحضري باعه وقيل لاحقه فلا يخبر

### ﴿ أحاديث المصرة ﴾

الحاضرة الجاهلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائد البادية دون شراء وانما قيده بهذه القيود لان المقصود ارفاق وأهل الحضر بأهل البادية فيما ليس فيه ضرر ظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود لانهم اذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد والغالب أنهم يعرفون السعر فلمهم أن يتوصلوا الى تحصيله بأنفسهم أو بغيرهم وكذا ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه ولهم أن يتوصلوا اليه بالسامرة وغيرهم بخلاف أهل العمود الموصوفين بالقيود المذكورة فان باع السامرة لهم أو غيرهم يضر بأهل الحضر في استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العمود بغير ثمن (ب) لا يتخلو جعله بيع السامرة لأهل العمود من بيع الحاضر للبادي من نظر واختلف في أهل القرى والامصار هل هم بمنزلة أهل العمود في ذلك نأثنا لمحق بهم أهل القرى الصغار دون الامصار ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز أن يبيع الحاضر للبادي الحديث الصحيحة واجبة ورد عليهم بان هذا الحديث خاص فهو يقضى على ذلك العام \* واختلف قول مالك في شراء الحضري للبدوي فأجازه مرة قال لان الحديث انما جاء في البيع ومنعه مرة لحديث دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض \* ولما لك وابن حبيب لأبأس أن يبعث البدوي الى الحضري بالشئ يبيعه له قال لان

(قوله ولا تصروا الابل) (ع) أما ضبط اللفظ عند شيوخنا فقيدناه عن متقنيهم بضم التاء وفتح الصاد والراء المشددة بعدها واو الجمع ونصب الابل على المفعولية وكان والد شيخنا ابن عتاب يقر به على الطلبة بان يقول هو مثل فلان تزكوا أنفسكم وهو حسن وقيدناه في غير مسلم بفتح التاء وضم الصاد ونصب المفعولية أيضا و بضم التاء وحذف الواو ورفع الابل على انه مفعول لم يسم فاعله وأما اشتقاق اللفظ فعلى ما في مسلم فهو من التصرية مصدر صرأ بشد الراء وبالف يصرى تصرية إذا جمع يقال صربت الماء في الخوض أي جمعته ومنه صر الماء في الظهر إذا حبسه سنين لا ينزج قال تصرية في عرف الفقهاء جمع اللبن في الضرع واليومين والثلاثة حتى يعظم فيظن المشتري انه لكثرة اللبن والمصرة المسد كورة في بعض الطرق هي الناقة أو الشاة المفعول به ذلك وتسمى أيضا المحفلة وهي المذكورة في الحديث يقال ضرع حافل أي عظيم والمحفل الجمع العظيم وأما على ضبط غير مسلم فهو من الصر الذي هو الربط والصواب ما في الام وأنه من التصرية لامن الصر الذي هو الربط \* قال أبو عبيد اذ لو كان من الصر ل قيل في الناقة أو الشاة مصرورة أو مصررة وانما جاء مصراة \* (قلت) \* والاصل مصرية تحول حرف العلة وانفتح ما قبله فانقلب ألفا جاء مصراة (ع) وقال الشافعي التصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليومين والثلاثة فيزيد المشتري في ثمنها ما يرى في ذلك \* قال الخطابي والذي قال أبو عبيد جيد ومقاله الشافعي صحيح لان العرب تصر ضررع المحالوبات أي تربطها فسمى ذلك الربط صرارا واستشهد بقول العرب العبد لا يحسن السكر وانما يحسن الحلب والصر وبقول مالك بن نويرة

ولا تصروا الابل والغنم

قلت لقوي هذه صدقاتكم \* مصررة أخلافها لم تجرد

قال ويحتمل أن تكون أصل مصراة مصررة وأبدل إحدى الراءين بياء كقولهم تقضى البازي وانما هو تقضض كما قال تعالى وقد خاب من دساها كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد \* (قلت) \* وما ذكر أبو عبيد يرجع الى انه من التصرية ولذلك أنكر أن يكون من الصر الذي هو الربط (م) والنهاي في المصراة الحق الغير وهو أصل في تحريم الغش وفي الرد بالعيب (ع) أخذ مالك في المشهور عنه بهذا الحديث وقال ليس لأحد فيه رأي وبه قال الشافعي وجاعه ولم يأخذه في قوله الآخر الذي له في العتبية ومختصر ابن عبيد الحكم وقال قد جاء حديث الحراج بالضمان وبه قال أبو حنيفة والكوفيون وقال انه منسوخ بحديث الحراج بالضمان وبالأصول التي خالفته \* الاصل الاول ان اللبن من ذوات الامثال وذوات الامثال انما تغرم بالمثل فاذا تغذر رجع الى القيمة والمثل هنا تغذر لتعذر معرفة قدره فكان يغرم بالقيمة والقيمة انما هي بالعين لا بالتمر \* الثاني انه لما عدل عن المثل

النهى انما جاء فيما يجلبه بنفسه \* وكره ابن القاسم في رواية عيسى عنه يفسخ وقال في رواية سحنون يفسخ وعلى العسخ فقال ابن رشد يفسخ ما كان قائما ويفوت بما يفوت به لبيع الفاسد فبفسخ بالقيمة وقيل بالثمن وعلى أنه لا يفسخ فقيس بخير المبتاع بين الرد والامضاء اذ لم يعلم أن الحضري يباعه وقيل لاحق له فلا يخبر

### باب المصرة

(قوله ولا تصروا الابل) تصروا بوزن تزكوا مضارع صر بتشديد الراء وألف بعدها يصرى تصرية والواو فاعل وهي واو الجمع والابل منصوب على المفعولية والتصرية الجمع يقال صربت الماء في الخوض جمعته وفي العرف جمع اللبن في الضرع واليومين والثلاثة فيظن المشتري

الى غيره فقد نحا به ناحية المبايعة فهو بيع طعام بطعام الى أجل \* الثالث ان لبن الشاة أثقل من لبن الناقة ولبن النوق يختلف في نفسه بالقلّة والكثرة والصاع محدود فكيف يصلح أن يلزم متلف التليل مثل ما يلزم متلف الكثير \* الرابع ان اللبن غلة فيكون للمشتري كسائر المنافع فانه لا ترد في الرد بالبيع فالحديث اما منسوخ بحديث الخراج بالضم ان مرض جوح معارضته هذه القواعد الكلية \* والجواب عن جميع ما عورض به حديث المصراة \* اما عن حديث الخراج بالضم ان اللبن فاما منع أن اللبن خراج لان الخراج ما نشأ عن الشيء وهو في يد المبتاع والله بن انما كان وهو في يد البائع سلمنا انه خراج لكن حديث الخراج عام وحديث المصراة خاص والعام يرد الى الخاص فلا تعارض فلا فسح والجواب عن معارضة الاصل الاول انه صلى الله عليه وسلم رأى اللبن انما يرد منه للقوت وغالب قوتهم التمر فلذلك حكم به حتى لو كان غالب قوت بلده غيره لقضى بذلك الغير وقد وجدنا الشرع جعل الدية على أهل الأبل الأبل وعلى أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورق الورق وما ذاك الا لانه غالب كسبهم \* وأيضا لو كان المردود لبنا لدخله التفاضل والمزاينة لان الصاع لو كان لبنا فإلى الضرع لا يتحقق تقديره بالصاع ولورد جميع ما حلب منها الحفنا أن يكون فيها شيء مما هو غلة وحديث عند المشتري وقد أجمعوا انه لا يرد مع المصراة الا ما اختلف فيه أحما بنا اذا رضى البائع بقبولها بلبنها فأجاز به ضمهم وقال هي اقالة ومنعه بعضهم لان اللبن غير متعين اذ لا يميز ما حدث عند المشتري مما كان عند البائع فكيف تصح الاقالة ولواءه من السابق لجاز وقد مر أبو يوسف وابن أبي ليلى على أصلهما ومقتضى القياس فمالا انما يقضى بقيمة اللبن وقت قضائه به ويجعل ما وقع في الحديث من القضاء بالتمر انما كان على جهة الاتفاق وانه كان هو القيمة وقت قضائه به وقد قال بعض العلماء لو غلا الصاع حتى صار يستبشع القضاء به عوض اللبن لانه حينئذ قدر قيمة الشاة فانه لا يقضى به وانما يقوم المشتري قيمة ما يقدر انه كان فيها من اللبن \* والجواب عن الاصل الثاني أنها ليست بمبايعة حقيقة حتى يقال فيها انها طعام بطعام الى أجل وانما هو حكم أوجه الشرع ليس باختيارهما فیهما \* وعن الاصل الثالث قال بعض أهل العلم وانما يقضى بالصاع المحدود عن اللبن المختلف قدره بالقلّة والكثرة رفعا للخصام وسد للذريعة المتنازع وكان صلى الله عليه وسلم حر يصاع على رفع التنازع عن أمته وهذا كما قضى بالغيرة في الجنين ولم يفرق بين الذكر والانثى مع اختلافهما في الدية لان هذه المواضع يتعذر ضبطها للبينة وحدها أيضا دية الجراح بقدر محدود مع اختلاف قدرها بالصغر والكبر فقد تكون موضحة ثم جلدة الرأس وأخرى قدر مدخل مسلة ولهذا الأمثلة كثيرة وقد استلوح هؤلاء انما قضى بصاع واحد في لبن الشاة والناقة وان كان قدر لبنها يختلف لان لبن الشاة وان قل فهو أطيب ولبن الناقة وان كثر فهو أرق فأصارا كالتساويين فلا يكون في هذا حجة للأولين الذين جعلوا الصاع ضربة لازب \* والجواب عن الرابع منع كونه غلة كما تقدم من أن الغلة ما نشأ عن الشيء في يد المبتاع وهذا كان وهو في يد البائع وكان الاصل أن يرد به بعينه ولكن لما استحال رد عينه لاختلاطه بما حدث عند المشتري وجب أن يرد العوض عنه ويصير كالفائت وقد رد العوض عنه بقدر معلوم رفعا للتنازع \* فان قيل يلزم على هذا أن المصراة اذا ردت بعيب غير غيب التصريفة أن يرد عوض

انه لكثرة اللبن والمصراة هي الناقة والشاة المفعول بهاذلك وأخذ مالك في المشهور عنه بهذا الحديث وقال ليس لاحد فيه رأي ولم يأخذ به في قوله الآخر الذي ليس في العتية ومختصر ابن عبد الحكم وقال قد جاء حديث الخراج بالضم وبه قال أبو حنيفة والكوفيون وقالوا انه منسوخ بحديث الخراج

للبن أيضا كما فلقوه وقد قال ابن المواز لا يرد عوض اللبن الا اذا ردت بميب التصرية \* قيل قد التزمه بعض شيوخنا ولم يصوب قول ابن المواز وكان ابن المواز رأى أنه شرع في التصرية فلا يتعدى الى غيره (ط) وقد يجاب عن الجميع من حيث الجملة بان يقال حديث المصراة أصل منفرد بنفسه مستثنى من تلك القواعد الكلية كما استثنى ضرب اللدنة على العاقلة ودية الجنين والمرية والجعل والقراض من أصول ممنوعة للحاجة الى هذه المستثنيات ولو سلمنا أنها معارضة بأصول تلك القواعد فلان سلم أن القياس مقدم على الخبر لانه صلى الله عليه وسلم قدم السنة على القياس في حديث للمعاذ حيث قال للمعاذ بم تحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال أجتهد رأيي وموجبات ترجيح تقديم الخبر على القياس مذكورة في كتب الاصول (قوله) فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين (م) حديث المصراة أصل في تحريم الغش وفي الرد بالعيب لان العيب في المبيع أو في غلته وفيه أن التدليس لا يفسد البيع وانما يوجب الخيار \* وقال أبو حنيفة انما يوجب رد قيمة العيب لارد المبيع وهو أصل أيضا في أن كل ما شترى من الاصول وغلته فيه ظاهرة كالصوف على ظهور الغنم والتمر في رؤس النخل انه اذا رد الاصل رد معه وليس حكمه حكم الغلة فان تم ردده رد مثله ان عرف مثله أو قيمته لان له حصته من الثمن بخلاف ما لو الدعنه وجعله شيئا عبد الحميد أصلا في أن النهي اذا كان لحق آدمي لا يوجب فساد لان التصرية غش محرم لانه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ العقد ولكن جعل للمشتري الخيار في أن يملك والغسل لا يملك به وفي هذا الحديث أن التدليس وان كان لتعسين المبيع يوجب الخيار \* وفيه أن الغرر بالفعل معتق لان المشتري لما رأى ضرعا مملوا ظن أن ذلك عادت هادئما ولما كان ذلك من تدليس البائع صار كانه شرط له أن ذلك عادت هادئما فجاء الامر بخلافه وقد قال بعض الناس لو كان الضرع مملوا لحاوظنه المشتري لبنا لم يكن له خيار لان البائع لم يدلس عليه \* قلت \* ومثل ذلك لو ظن المشتري كثرة اللبن من غير أن يفعل البائع فيها ما يوجب ذلك الظن ثم ظهر للمشتري قلة اللبن فانه لارده لعدم سبب البائع في ذلك الظن الا أن يعلم انه انما اشتراه اللبن والبائع يعلم قلته وكتمه فللمشتري الرد \* وقال أشهب له الرد في الوجهين لانه عيب في العلم وعدمه انما يظهر أثره في التدليس لا في مطلق الرد وقال ابن المواز رأى أن ينظر فان ظهر انه انما رفع في ثمنه اللبن للشهم ولا رجاء النجاس فله الرد اذا كتمه البائع وثبت ذلك (ط) لم يختلف في أن الغرر بالفعل مؤثر وانما اختلف في الغرر بالقول \* قلت \* الغرر بالفعل أن يفعل في المبيع المعيب ما يسترعيه أو يكون غير معيب فيفعل به ما يوهم انه جيد والثاني كالتصرية وبعضهم لا يحكي خلافا في أن الفعلي معتبر وبعضهم يحكي فيه قولين وتحصل فيه وفي القولي ثلاثة يعتبران لا يعتبران الثالث المشهور وهو انه يعتبر الفعلي دون القولي أما ان المشهور في الفعلي الاعتبار فدل عليه التصرية وأما ان المشهور في القولي عدم الاعتبار فنقول في تضمين الصانع من المدونة وان سألت خياط قياس ثوب فزعم انه يقطع قيمه صابغة بقله فلم يقطع قياسا فقد لزمك ولا شيء لك عليه ولا على البائع وكذلك الصبر في يقول في دراهم أربعة ياها جيا دافلت في رديته فان

فن ابتاعها بعد ذلك فهو  
بخير النظرين

بالضمان وبالاصول التي خالفت انظر الاكمال (قوله) فهو بخير النظرين (م) وفي هذا الحديث ان التدليس وان كان لتعسين المبيع يوجب الخيار وفيه ان الغرر بالفعل غير معتق لان المشتري لما رأى ضرعا مملوا ظن أن ذلك عادت هادئما ولما كان ذلك من تدليس البائع صار كانه شرط له ان ذلك عادت هادئما وقد قال بعض الناس لو كان الضرع مملوا لحاوظنه المشتري لبنا لم يكن له خيار لان البائع

غرامن أنفسهما عوقبا ولم يغرمما ( قول بعد أن يحلها وفي الطريق الآخر هو بالخيار ثلاثة أيام ) ( ع )  
 حجة للمذهب وظاهر المدونة أن الحلبة الثالثة لا تمنع الرد إلا أن مال الكالم يأخذ بالثلاثة لا أيام اذ لم تكن في  
 روايته لكن هو في معنى الثلاث حلبات الأولى هي الدلسة وبالثانية ظهرت الدلسة وبالثالثة تحققت  
 لان الثانية قد يظن أنها لاختلاف المرعى والمراح أو لاعتلال في الضرع بامساكها مدة التسوق بها  
 وظاهر كتاب محمد ان الحلبة الثالثة عرضا تمنع الرد \* قلت \* اذا علم المشتري انها مصراة قبل الشراء  
 فلا رد له لأنه دخل على بيعها اختيارا وان علم بالتصيرية بعد البيع وقبل الحلاب فله أن يردّها وله أن  
 يحلها ليعلم قدر ما ينقص لبنها المعتاد عن لبن التصيرية وكذلك اذا علم انها مصراة بعد ان حلها فله أن  
 يحلها ليعلم ذلك اذا يحصل علم ذلك النقص لا بحلها ثانية ولو علم ذلك بالثانية فزاد ثلثة فقال في المدونة  
 ان جاء من ذلك ما يعلم أنه حلها بعد أن تقدم له من حلها ما فيه خبرة فلا رد له ( قول وان سخطها ردها )  
 ( ع ) تقدم ان أبا حنيفة والكوفيين لا يرون التصيرية عيبا يوجب الخيار وتقدمت حججهم والجواب  
 عنها \* وحكى الخطابي عن أبي حنيفة ان المبتاع يرجع بارش التصيرية ( قول وصاعا من تمر ) \* قلت \*  
 تقدم الجواب عما قيل ان القضاء بالتمر على خلاف الأصل لان الأصل في ذوات الامثال لا يعصى فيها  
 الا بالمثل والتمر ليس بمثل اللبن ( ع ) وجل مالک الحديث على انه انما قضى بالتمر لأنه غالب عيش المدينة  
 قال وكذلك في كل بلد انما يعضى بالصاع من غالب عيشهم وله قول آخر شاذ انه لا يرد من التمر الا بقدر  
 كيل ما حلب وتقدم ما لأبي حنيفة ومالک وأبي يوسف وابن أبي ليلى \* قلت \* المشهور  
 انه لا بد من رد الصاع معها \* ومالک رأسه لا يرد معها شيئا وهو خلاف نص الأحاديث واذا عشرين  
 الصاع فالمشهور انه من غالب عيش أهل البلد كما تقدم \* وقيل يتعين التمر وان غلا والمذهب انه لا يصح  
 أنه يأخذ عين اللبن وان اتفقا عليه لانه يبيع الطعام قبل قبضه وأجازة سمعون قال ويعدا لة \* ابن عبد  
 السلام وهو أقرب ولكن انما تكون اقالة اذا كان بتراضيهما لا بغير المشتري البائع وليس يبيع  
 للطعام قبل قبضه وانما يكون كذلك لو كان اللبن غير المأخوذ ما أخودا عنه بل انما يأخذ عين شيئا ( ع )  
 واختلاف اذا تعددت المصراة هل يغرم لكل واحدة صاعا أو يكفي صاع للجميع والأول الصواب  
 لان من المستبشع أن يغرم للارلاف ما يغرم لواحدة \* فان قيل قد حكم الصاع مع اختلاف لبن الشاة  
 ولبن الناقة في القدر \* قيل تقدم الجواب عنه \* قلت \* الا كنعاء بصاع واحد هو قول الأكثر والقول  
 بتعدد الصيعان هو لابن السكائب واحتج أحمد بن خالد لقول الأكثر بان قال قد جعل الشارع الصاع  
 في لبن الشاة والبقرة والناقة مع قلة لبن الشاة وكثرة لبن الناقة وتوسط لبن البقرة فدل انه انما تعدد  
 بالصاع لرفع النزاع وذلك مانع من تعدد الصيعان بتعدد المصراة ( ع ) ولو اطاع على ان بالمصراة عيبا  
 آخر فردها لا يعيب التصيرية فقيس لرد الصاع لانها مصراة \* وقال ابن المواز لا يردّه لأنه لما لم يرد  
 بالتصيرية صار كأنه باع غير مصراة فلا يرد شيئا ( قول وان تسأل المرأة طلاق أختها ) تقدم الكلام

لم يدلس عليه ( ب ) ومثل ذلك لو ظن المشتري كثرة اللبن من غير أن يفحص البائع بها ما يوجب  
 ذلك الظن ثم ظهر للمشتري قلة ذلك اللبن فانه لا رد له لعدم تسبب البائع في شيء من ذلك الظن  
 الا أن يعلم انه انما اشتراها اللبن والبائع يعلم قلته وكفه فالمشتري الرد وقال أشهب له الرد في  
 الوحشين لانه عيب والعلم وعدمه انما يظهري في التدليس لافي مطلق الرد وقال ابن المواز أرى أن  
 ينظر فان ظهر انه انما رفع في ثمنها اللبن لا للشحم ولا لرجاء الساج فله الرد اذا كفه البائع وثبت ذلك

بعد ان يحلها فان رضى بها  
 أمسكها وان سخطها ردها  
 وصاعا من تمر \* حدثنا عبيد  
 الله بن معاذ عن عيسى ثنا أبي  
 ثنا شعبة عن عدى وهو ابن  
 ثابت عن أبي حازم عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن التلقي  
 للركبان وان يبيع حاضر  
 لباد وان تسأل المرأة طلاق  
 أختها وعن النجاشي  
 والتصيرية وان يستام  
 الرجل على سوم أخيه  
 وحدثني أبو بكر بن نافع  
 ثنا غندر ح وثناه محمد بن  
 مشفى ثنا وهب بن جرير  
 ح وثناه عبد الوارث بن  
 عبد الصمد قال ثنا أبي

قالوا جميعا ثنا شعبه بهذا الاسناد في حديث غندرو وهب نهى وفي حديث عبد الصمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
 بمثل حديث معاذ عن شعبه \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن الجش \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة ح وثنا ابن مثنى ثنا يحيى يعني ابن سعيد وثنا ابن غيرثنا  
 أبي كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتلقى السلع حتى تبلغ الاسواق وهذا اللفظ ابن  
 غير وقال الآخرون إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقي \* حدثني محمد بن حاتم واسحق بن منصور جميعا عن ابن مهدي عن  
 مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن غير عن عبيد الله \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله  
 ابن مبارك عن التميمي عن أبي عثمان عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقى البيوع \* حدثنا يحيى بن  
 يحيى قال أخبرنا هشيم عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الجلب \* حدثنا ابن  
 أبي عمير ثنا هشام بن سليمان عن ابن جريح قال أخبرني هشام القردوسي عن ابن سيرين قال سمعت أبا هريرة يقول إن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الجلب فن تلقاه ( ١٨٨ ) فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار

عليه على ما ذكره \* قلت \* الجلب هو ما يجلب للبيع أي شئ كان ( قوله فاذا أتى سيده  
 السوق فهو بالخيار ) السيد والمالك ( ع ) اضطرب المذهب في فسح بيع التلقي إذا وقع فن رأى الحق  
 لآدمي وثبت عنده هذه الزيادة لم يفسح ومن لم تثبت عنده رأى أن النهي يدل على الفساد وفي هذا  
 الحديث من الفوائد إثبات الخيار للمغبون لأنه علة النهي عن التلقي لثلاثين الجالب لأنه ترجى الزيادة له  
 إذا بلغ السوق ( د ) قال أصحابنا لا خيار للبائع حتى يصل السوق ويعلم السعر فاذا قدم فإن كان الشراء  
 بأرخص من سعر البلد فله الخيار وإن كان الشراء بسعر البلد فأكثر فوجهان أحدهما أن لا خيار  
 إذا غش والثاني ثبوته لا طلاق الحديث \* قلت \* تقدم ما في فسح بيع التلقي وأما الغبن في البيوع  
 فيأتي الكلام عليه في حديث الذي كان يخدع في البيوع فقال له إذا ما بيعت فقل لا خلافة ( قوله  
 ما قوله حاضر لباد قال لا يكن له سمسارا ) \* قلت \* تقدم من كلام القرطبي ما يدل أن بيع  
 السمسار من بيع الحاضر للبادي ويشهد له هذا المذكو رهننا ( قوله بالخيار ثلاثة أيام ) \* قلت \*

\* حدثنا أبو بكر بن أبي  
 شيبة وعمر والناقد وزهير  
 ابن حرب قالوا ثنا سفيان  
 عن الزهري عن سعيد بن  
 المسيب عن أبي هريرة  
 يبلغ به النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يبيع حاضر  
 لباد وقال زهير عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه نهى  
 أن يبيع حاضر لباد  
 \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم  
 وعبد بن حيد قال ثنا عبد  
 الرزاق قال أخبرنا معمر  
 عن ابن طاوس عن أبيه  
 عن ابن عباس قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه

( قوله الجلب ) بفتح اللام هو ما يجلب للبيع أي شئ كان ( قوله فاذا أتى سيده السوق ) أي ماله  
 ( قوله بالخيار ثلاثة أيام ) المعتبر عند مالك ثلاث حلقات لا ثلاثة أيام فترد إليها وظاهر كتاب محمد الحلية  
 الثالثة رضى لا تمنع الرد ( ع ) وجعل الشاهي وأبو حنيفة ثلاثة أيام أجلا لا يتعدى في أجل الخيار  
 وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسين قليل الخيار وكثيره جائز ومالك لا يرى له حدا معينا وإنما هو بقدر

وسلم أن تتلقى الركبان وإن يبيع حاضر لباد قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكن له سمسارا \* حدثنا يحيى بن يحيى القمي  
 قال أخبرنا أبو خيفة عن أبي الزبير عن جابر ح وثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير قال ثنا أبو الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض غير أن في رواية يحيى برزق \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد  
 قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله \* وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن يونس عن  
 ابن سيرين عن أنس بن مالك قال نهى أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه \* حدثنا محمد بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون  
 عن محمد عن أنس ح وحدثنا محمد بن مثنى قال ثنا ما ذ قال ثنا ابن عون عن محمد عن أنس بن مالك نهى أن يبيع حاضر لباد \* حدثنا  
 عبد الله بن مسعدة بن قنبل ثنا داود بن قيس عن موسى بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى  
 شاة مصراة فليقلب بها فليقلبها فارضى حلالها أمسكها والاردها ومعاصاع من تمر \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعني  
 ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع شاة مصراة فهو فيها  
 بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاع من تمر \* حدثنا محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد ثنا أبو عامر يعني  
 العقدي ثنا قرة عن محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها



تقدم الكلام عليه (ع) وجعل الشافعي وأبو حنيفة الثلاثة الأيام أجلا لا يتعدى في أجل الخيار وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن قليل الخيار وكثيره جائز ومالك لا يرى له حدامعينا وإنما هو مقدر بقدر ما يجتبر فيه المشتري حال المبيع وذلك يختلف باختلاف المبيع فليس أجل الخيار في النهار كما جعله في العبد وليس العبد كغيره من العروض ويبيع الخيار عندنا جائز وإن لم يضرب له أجل ضرب له بقدر المبيع خلافا للشافعي وأبي حنيفة في إبطالهما البيع إذا لم يضرب له أجل ويأتي الكلام في بيع الخيار في محله إن شاء الله تعالى (قوله طعام لاسمراء) أي برا (ع) هذا يدل على ما ذهب إليه مالك من أن المراعى إنما هو غالب قوت البلد

### ﴿ أحاديث النهي عن بيع الطعام قبل قبضه ﴾

(قوله من ابتاع طعاما) يدل أن المنع إنما هو فيما اشترى (ط) ألحق مالك بالابتاع سائر عقود المعاوضة كآخذ مهر أو صلحاً فإنه لا يجوز بيعه قبل قبضه ويأتي الكلام على بيع صكوك الجار وأما لو ملك بغير معاوضة بهبة أو صدقة أو سلف فإنه يجوز بيعه قبل قبضه (قوله فلا يبعه) (د) يدل أن المنع إنما هو في أن يبيع (ع) ويلحق بالبيع أن يدفع عوضا كدفعه مهر أو صلحا أو ثواب هبة أو أجرة أو صلحا عن دم وأما دفعه قرضاً أو قضاء عن قرض فجائز (م) منع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه وانفرد البتة في إجازته ذلك في كل شيء ومنعه أبو حنيفة في كل شيء إلا فيما لا ينتقل كالعقار ومنعه قوم في كل مكمل أو موزون من طعام أو غيره ومنعه مالك في المكمل والموزون من الطعام خاصة (ع) ومنعه في كل مكمل وموزون ومعدود قال سحنون وابن حبيب وعلى المشهور في أنه مقصور على الطعام فالمشهور أيضاً تعميمه في الربوي وغيره وروي ابن وهب قصره على الربوي خاصة (م) وتعلق الشافعي بنهيه صلى الله عليه وسلم عن ربح مالم يضمن فم وعضد قوله بما يأتي لابن عمر في منع الجراف ولا حجابنا عن حديث النهي عن ربح مالم يضمن جواباً عن أحد هما حمل الحديث على بيع الخيار وأن لا يبيع المشتري قبل أن يختار الثاني قصر ذلك على الطعام ويكون دليل جوازه في غير الطعام أما بالمفهوم لأن قوله نهى عن بيع الطعام حتى يستوفيه يدل أن غير الطعام بخلافه أو بما ذكر عن ابن عمر أنهم كانوا يبيعون الأبل بالذهب ويأخذون عنه دراهم وبالدراهم ويأخذون الذهب وينسب جواز ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا فيه جواز ربح مالم يضمن في العدين فيقاس عليها غير الطعام ﴿ قلت ﴾ واحتجاج الشافعي على التعميم بحديث النهي عن ربح مالم يضمن هو بناء على أن الضمان عنده في غير المكمل والموزون ليس بالعقد وعندنا أن الضمان في المبيعات التي ليس فيها حق توفية من كيل أو وزن أو عدد بالعقد (م) وتعلق أبو حنيفة بقوله حتى يستوفيه فاستثنى ما لا ينتقل لئلا يفتقر الاستيفاء فيه وتعلق من منع في كل المكملات والموزونات بقوله حتى يكتماله فجعل العلة الكيل

ما تختبر فيه السلعة وإن لم يضرب له أجل ضرب بقدر المبيع خلافا للشافعي وأبي حنيفة في إبطالهما البيع (قوله اشترى لقحة) بكسر اللام وفتحها وهي الناقة القرية العهد بالولادة نحووا الشهر بن أو ثلاثة والعكس أفصح والجمع لقح كقربة وقرب والسمراء بالسین المهملة هي الحنطة

### ﴿ باب النهي عن بيع الطعام قبل قبضه ﴾

﴿ش﴾ (قوله من ابتاع طعاما) ألحق مالك بالابتاع سائر عقود المعاوضة كآخذ مهر أو صلحا أما لو ملك بغير معاوضة بهبة أو صدقة أو سلف فإنه يجوز بيعه قبل قبضه (قوله فلا يبعه) يلحق بالبيع

رد معها صاعاً من طعام لاسمراء \* حدثنا ابن أبي عمير ثنا سفيان عن أبيه عن محمد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من اشترى شاة بمصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لاسمراء وحدثناه ابن أبي عمير قال أخبرنا عبد الوهاب عن أبيه بهذا الإسناد غير أنه قال من اشترى من الغنم فهو بالخيار \* حدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ما أحدكم اشترى لحة مصراة أو شاة بمصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها أما هي والأفريد ها وصاعاً من تمر \* حدثنا يحيى بن يحيى ثنا حماد بن زيد عن ونا أبو الربيع العتكي وقتيبة قال ثنا حماد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبعه

أخرى سائر الكميات والموزونات مجرى واحداً \* وتعلق مالك بنهيه عن بيع الطعام فدل ان غير الطعام مما فيه حق توفية بخلاف الطعام اذ لو منع في الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة \* ودليل الخطاب كالنص عند الأصوليين و رأيت بعض أصحابنا علل المنع بأنه من العينة \* واحتج بقول ابن عباس ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام من جاء أي مؤخر أي أنهم يتصدون الى دفع ذهب في أكثر منه والطعام محل (ع) واختلف في المنع من بيع الطعام قبل قبضه هل هو من شرع غير معلل أو علته العينة ويدل عليه قول ابن عباس وعليه يدل أيضاً إدخال مالك في الموطأ أحاديثه في باب أحاديث العينة \* قلت \* العينة البيع المتحيل به على دفع عين في أكثر منها وصحح ابن القصار حديث قوله اذا تبايع الناس بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد أنزل الله بهم بلاه لا يرفعه حتى يراجعوا دينهم \* وأكثر ابن رشد من التفريع في مسائل العينة وكذلك عياض في كتاب الصرف من التنبيهات وكذا ابن زرقون \* ولنتقصر على تلخيص ابن زرقون دون استيفاء توجيه كلامه \* قال اعلم أن العينة تنحصر في ست مسائل ثلاثة في قوله اشترط وثلاثة في قوله اشتر دون أن يقول لي \* فثلاثة القسم الاول \* أن يقول اشترى سلعة كذا بعشرة نقداً وأنا اشتريها منك باني عشر نقداً \* أو يقول باني عشر الى أجل \* أو يقول اشترها لي باني عشر الى أجل وأنا اشتريها منك بعشرة نقداً \* فالأولى جائزة والمأمور أجبر على اشتراها بدينارين الآن يكون الدفع من مال المأمور بشرط ففسد لانها اجارة وسلف وللمأمور حينئذ أقل من الدينارين أو اجارة المثل على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف وعلى مذهب ابن حبيب اذ قبض السلف فله أجر مثله ما بلغ \* وقال ابن المسيب لا أجر له لان أخذه الأجرة تقيم للربا \* والثانية حرام لانها سلف بزيادة وتلزم الأمر لان الشراء كان له و يدفع العشرة مجاملة ويسقط الزائد ويختلف فيما يكون للمأمور على الاقوال الثلاثة المتقدمة \* والثالثة أيضاً حرام وتلزم الأمر باني عشر الى أجل ويرد اليه العشرة ان كان نقدها وللمأمور اجارة مثله ما بلغت باتفاق \* وثلاثة اقسام الثاني \* أن يقول اشتر بعشرة وأنا اشتريها باني عشر نقداً أو الى أجل والثالثة أن يقول اشترها باني عشر الى أجل وأنا اشتريها بعشرة نقداً فالثالثة لا تجوز \* ابن حبيب ويفسخ البيع الثاني ان لم تغت وان فانت لزمت القيمة لانه باع ما ليس عنده ولسخنون عن ابن القاسم ان وقع مضى وتلزم الأمر الاثناعشر الى أجلها لان المأمور كان ضامناً لها ولو شاء الأمر ان لا يشتريها منه كان ذلك له ويستحب له أن يتورع وأما الثالثة وهي أن يقول اشتر باني عشر الى أجل وأنا اشتريها بعشرة نقداً فقال ابن القاسم هو مكر وهو يعضى ان وقع وليس على الأمر الا العشرة النقد وظاهر هذه الرواية أن البيع الثاني يفسخ ان لم يغت \* وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال فان فانت ردت الى قيمتها يوم القبض

فصل \* ( م ) وعلى أن العلة العينة فرأيت بعض أصحابنا تردد في الجواب اذا انتفعت العلة بأن يكون البيع نقداً هل يمنع لظاهر الحديث أو يجوز لارتفاع العلة ورأيت يميل في كلامه الى التسهيل وما ظن النبي استند فيما انفرد به الالهذا المعنى \* قلت \* بعض الأصحاب هو القاضي أبو الفرج قال ذلك ولم يصرح به ولو صرح به لكان بعيداً لانه خلاف نص الحديث وقياس كون العلة العينة أن تمتنع في كل مشتري كما يقوله الشافعي ثم انظر على تسليم انه يؤل الى دفع ذهب

ان يدفعه عوضاً كدفعه مهراً أو خلعاً أو ثواب هبة أو اجارة أو صلحاً عن دم عمد وأما دفعه قرضاً أو قضاء عنه فحائز (ع) واختلف في المنع من بيع الطعام قبل قبضه هل هو شرع غير معلل أو علته العينة

في أكثرهما فان ذلك الاكثر ليس مأخوذا من البائع وانما هو مأخوذ من رجل ثالث \* وكان ابن عباس راعى في ذلك الخارج من اليد والراجع اليها من أي رجل كان (قوله) واحسب كل شيء منه حجة للشافعي في منعه ذلك في كل مشتري (ع) واستثنى العلماء من بيع الطعام قبل قبضه الاقالة منه والتولية والشركة فيه للحديث المستثنى ذلك منه \* قلت \* الحديث ذكره أبو داود وعبد الرزاق وهو حديث مستهضئ بالمدينة من طريق ربيعة من اتباع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه الا أن يشرك فيه أو يولييه أو يعيله (ع) واتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة على جواز الاقالة منه ومشهور رقول مالك جواز الشركة والتولية ومنعهما الشافعي وأبو حنيفة ومالك فلول يمنع الشركة \* (قلت) \* اتفقوا على جواز الاقالة كما ذكر \* واختلفوا في سبب الجواز فلا كثر يرى انها حل بيع فلا يحتاج الى أن يعتذر وليس الجواز عنده هؤلاء رخصة وأكثر أهل المذهب على انها بيع لأجل بيع وهو لا يحتاجون الى تخصيص بخروجها من بيع الطعام قبل قبضه والمخصص ما تقدم من الحديث \* واتفق المذهب على جواز التولية لانها معروف كالاقالة وأيضا للحديث المتقدم والمشهور في الشركة الجواز لانها تولية البعض والقول فيها بالمنع رواه أبو الفرج

\* (فصل) \* وشرط صحة كل واحد من الثلاث أن يكون الثاني وهو البائع في الاقالة والمولى في التولية والشريك في الشركة أن يساوي المشتري في القدر والأجل والصفة فالمساواة في القدر أن يقبل من الجميع لا من البعض ولأن يزيد فان كان رأس المال عينا جاز أن يقبل على عينه وعلى مثله وان كان عرضا مقوما لم يجز أن يقبل على مثله لانه بيع الطعام قبل قبضه وان كان عرضا مئليا مكيلا أو موزونا مشهورا انه لا تجوز الاقالة على مثله وكذلك هذا التفصيل في التولية والشركة \* والمساواة في الأجل أن يولي أو يشرك الى ما بقي من الأجل لا الى أقل ولا الى أكثر وقتنا الى ما بقي من الأجل لان المساواة في كل الاجل متعذرة لان الشركة والتولية انما وقعت بعد الشراء الا أن يفرض وقوعهما بالخطرة والمساواة في الصفة أن يكون العقد الثاني على صفة الأول باعتبار العتق والمعقود به وعليه فان فقد شيئا مما شرطت المساواة فيه لم تكن اقالة ولا تولية ولا شركة وصار بيمع الطعام قبل قبضه \* (فرع) \* فان كانت الاقالة من سلم في طعام أو غيره لم يجز تأخير رأس المال وظاهر المدونة انها تطلب المناجزة في الاقالة كما تطلب في الصرف ولكن تأولها الشيوخ ورواوا أن الاقالة أوسع من الصرف \* فان قيل أليس انه يجوز تأخير رأس المال اليومين والثلاثة بشرط وبغير شرط فلم لم يجز مثل ذلك في الاقالة \* قيل التأخير في الاقالة فيه فسخ الدين في الدين وتأخير رأس مال السلم انما فيه بيع الدين بالدين والدين بالدين أخف من فسخ الدين في الدين ودليل الخفة جواز تأخير رأس المال المذكور في السلم (قوله) في الآخر فلا يبعه حتى يكتاله (ع) يدل على أنه يكفي في بيعه بكياله ولا يحتاج أن يكتاله المشتري ثانية اذا كان حاضرا أو صدقه وبه يقول مالك الا أن يبيعه بدين فلا يجوز على التصديق خوفا أن يقع السلف بالتأخير \* وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يبعه على التصديق ولا بدين كيله ثانية \* واحتجوا بما في بعض طرق هذا الحديث من قوله حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري (قوله) ألا تراهم يباعون بالذهب والطعام مرجأ أي مؤخر أو يهملز ولا يهملز وتقدم الكلام على ما يتعلق به من الاحتجاج به على أن علة المنع العينة

وعليه يدل قول ابن عباس وعليه يدل أيضا إدخال مالك في الموطأ أحاديثه في باب أحاديث العينة (ب) العينة البيع المخطئ به على دفع عين في أكثر منها (ح) وعلى أن العلة العينة فرأيت بعض أصحابنا

حتى يستوفيه قال ابن عباس واحسب كل شيء مثله \* حدثنا ابن أبي عمر وأحمد بن عبيدة قالنا سفيان ح وثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب قالنا وكيع عن سفيان وهو الثوري كلاهما عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد نحوه \* حدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد قال ابن رافع ثنا وقال الآخرون أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال ابن عباس واحسب كل شيء بمنزلة الطعام \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن ابراهيم قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون ثنا وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله فقلت لابن عباس لم فقال ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ ولم يقل أبو كريب مرجأ \* حدثنا عبد الله بن

(قوله في الآخر وكنا نشتري الطعام من الركبان جزافا) أي بدون كيل (د) في الجيم الثلاث حركات وأقصها الكسر والجزاف الشراء دون كيل ولا وزن ﴿قلت﴾ ولا يتناول من الجزاف الا المثلث وهو يكون في المثلث والمقومات على ما ستعرف فالجزاف يبيع ما يمكن معرفة قدره دون معرفة قدره والأصل فيه المنع لما فيه من الضرر وخفف فيما يشق عليه ويقل جهله وغرره (ع) وفيه جواز البيع جزافا فلم ينه عنه وإنما نهى عن بيعه قبل قبضه وهو جائز في المكيل والموزون قليلة وكثيرة لان الضرر يحدو ويحصره وانما جاز لان له ليس في كل حين يحضر المكيال والميزان ﴿قلت﴾ قال ابن حارث يجوز فيهما وان حضر الميزان واختلف في المكيل والموزون المثلث فاجيز ومنع وقيل ان كان التعامل به وزنا جاز لان يصير الغرض فيه مبلغ لوزن ولا غرر في عدده وهذا كالدرهم المجموعة فهي كغير المكيل من التبر وان كان التعامل به عددا منع (ع) وكذلك يكون الجزاف فيما كثر من المعدود دون قليلة لانه يوصل لمعرفة قدره قليلا دون ضرر ورتة تمنع ﴿قلت﴾ ظاهره من أي شيء كان المعدود وقال الامام في كتابه الكبير اضطرب المذهب في المعدود وقال في الموطأ ولا يجوز الجزاف فيما يعدد فان حل هذا الكلام على ظاهره فرق بينه وبين المكيل والموزون بتقدير آلتها في بعض الاوقات ولكن قيده عند المتأخرين بالمعدود المقصود أحاده كالرقيق والانعام وما تساوت أحاده جازا الجزاف في كثيره لمشقة عدده دون يسيره ﴿قلت﴾ المبيع جزافا اذا كان من ذوات الأمثال وهي من المكيلات والموزونات فالذهب جواز كالتقدم وان كان من ذوات القيم وهي ما سوى المكيل والموزون فان كان مما تنقص أحاده ويتعلق الغرض بعدد لم يجز بيعه جزافا كالثياب والحيوان وكبير الحيتان وكبير الخشب المجموع بعضها على بعض لقوة الغرر فيه وخفه مؤنة عدده وفي التلقين وكذلك مع الجزاف في الجواهر المازري ولم يفرق فيها بين الصغير والكبير والصواب اذا استوت أحادها وقصد مبالغه لاحال كل واحدة في نفسها جاز بيعه جزافا والامنع ابن حبيب ويمنع أيضا في حي الطير في الاقفاص ابن رشد اتناقا ابن حبيب وكذلك يمتنع فيما كثر من الطير المذبوح وان كان مما تنقص أحاده ولا يتعلق الغرض بعدده ويشق عدده جاز بيعه جزافا كالفقوس والبطيخ والرمان والموز والتمر والتين وكذلك يجوز فيما يشق عدده كالجوز والبيض وصغير الحيتان

﴿فصل﴾ وشرط المبيع جزافا أن يكون مرثيا كان في صبرة أو في غرارة فلا يجوز ان كان غائبا ولذلك امتنع السلم فيه ولا أن يكون كالقمح في التبن بخلاف الزرع قائما واختلف في المصود وبأنى الكلام عليه وبشرط أن يكون مرثيا جازا أن يشتري غرارة مملوءة جزافا ولا يجوز أن يقول املائي ثانية بكذا لانه من الجزاف غير المرثي وذلك بخلاف السلعة فانه أجاز في العينة أن يشتري سلعة مملوءة ثم يقول املائي ثانية بكذا فالأثر لا يجوز أن يسلم في ملء غرارة ويجوز أن يسلم في ملء سلعة لان القمح له معيار معلوم غير الغرارة فالعدول عنه الى الغرارة غرر والتين ليس له معيار معلوم وكثرة تقدير الناس

تردد في الجواب اذا انتفعت العلة بان يكون البيع نقدا هل يمنع لظواهر الحديث أو يجوز لارتفاع لعله ورأيتة يميل في كلامه الى التسهيل (ب) بعض الاصحاب هو القاضي أبو الفرج قال ذلك ولم يصرح به ولو صرح به لكان بعيدا لانه خلاف نص الحديث وقياس كون العلة العينة أن يمتنع في كل مشتري كما يقوله الشافعي ثم انظر هل تسليم أنه يؤول الى دفع ذهب في أكثر منه فان ذلك الاكثر ليس مأخوذا من البائع وانما هو مأخوذ من رجل ثالث وكان ابن عباس راى في ذلك الخارج من اليد

مسألة القعنبى ثنا مالك ح وثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نتباع الطعام فيبعث علينا من يامرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن عبيد الله ح وثنا محمد بن عبيد الله بن غير واللفظه قال ثنا أبي قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال وكنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى ننقله من مكانه وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب حدثني عمر بن محمد عن نافع عن عبد الله بن عمر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه ويقبضه \* حدثنا يحيى بن يحيى وعلي بن حجر قال يحيى أخبرنا اسمعيل بن جعفر وقال علي ثنا اسمعيل عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا عبد الأعلى عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر انهم كانوا يضر بون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا (١٩٣) اشترى وطعاما جزاها ان يبيعه في مكانه حتى يحولوه

\* وحدثنى حريز بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله ان أباة قال قد رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ابتاعوا الطعام جزاها يضر بون في ان يبيعه في مكانهم وذلك حتى يؤدوه الى رحلهم قال ابن شهاب وحدثنى عبيد الله بن عبد الله بن عمران أباة كان يشتري الطعام جزاها فيعمله الى أهله \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب قالوا ثنا زيد بن حباب عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله ابن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله وفي رواية أبي بدر من ابتاع \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا عبد الله بن الحرث المخزومي ثنا لضعاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله

له بالسلة فجرت مجرى المسكيل للثنين وشرطه أيضا ان يكون المتبايعان متساويين في الجهل بقدره \* قال ابن المواز لا يجوز أن يباع جزاها ما يعرف أحد المتبايعين قدره من جميع الأشياء لا لقاء ولا غيرها ولمن لم يعلم الا بعد البيع الخيار على من علم وهو كالعيب برده ان شاء \* واحتلف اذا علم المشتري في حين العقد بان البائع عالم بقدر المبيع ولم يسأله أو سأله ولم يخبره فقال عبد الوهاب وهو نص ما في كتاب محمدان البيع فاسد \* وعن سحنون الجواز واستبعده بعضهم (قول) كانوا يضر بون علي يبيعه في مكانه حتى يحولوه (د) فيه ان ولي الأمر يعزر بالضرب وغيره من تعاطى بيعا فاسدا (قول) في الآخر أحلت بيع الصكك (ع) هي صكك الجار المذكورة في المدونة \* قلت \* والمعنى أحلت بيع طعام الصكك لا يعني الصكك نفسها وفيه ان الترك فعل لانه لم يحل وانما ترك النهي (ط) وهو اغلاظ في الانكار وهو يدل ان أبا هريرة كان مفتيا على الأمر وغيره وقيل انه لم يكر مقتيا وهو باطل والحديث برده وكيف لا يكون مفتيا وهو من أكثر الصحابة ملازمة لخدمته صلى الله عليه وسلم وأخذه لهم الحديث وأغزهم علما (د) والصكك جمع صك ويجمع أيضا على صكوك والصك الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر برزق من طعام لمستهقه \* قلت \* والجار موضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس يرا آت فيشتري الرجل ذلك الطعام المكتوب في الصك ثم يبيعه قبل أن يقبضه فالنهي انما هو عن بيعه من مشتريه لا من يبيعه من كسبه له بمنزلة من رفعه من موضعه أو من وهب له وهو في مسلم مختصر وهو في الموطأ أبين قال فيه ان عمر أمر بطعام للناس فابتاع حكيم بن حزام منه ثم باعه حكيم قبل أن يقبضه فباع ذلك عمر فردده عليه وقال لا تتبع طعاما ابتعته حتى تقبضه وأما قضية مروان فهي ان صكوكا خرجت للناس في زمن مروان من طعام الجار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يقبضوها (قول) فنظرت الى حرس يأخذونها من أيدي الناس (ع) زاد في الموطأ ويردونها الى أهلها فاحتج به بعضهم على فسخ البيعتين معا قال

والراجع اليها وأي رجل كان (قول) في الآخر أحلت بيع الصكك (ب) المعنى أحلت بيع طعام الصكك لا يعني الصكك نفسها وفيه ان الترك فعل لانه لم يحل وانما ترك النهي (ح) والصكك جمع صك ويجمع أيضا على الصكوك والصك الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر برزق من الطعام لمستهقه (ب) والجار موضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس يرا آت فيشتري الرجل ذلك الطعام المكتوب في الصك ثم يبيعه قبل أن يقبضه فالنهي انما هو عن بيعه من مشتريه لا عن يبيعه ممن كتب له كما يعطيه ظاهر اللفظ (ع) لان من كتب له بمنزلة من رفعه من موضعه أو من وهب له (قول) فنظرت الى حرس يأخذونها من أيدي الناس (ح) زاد في الموطأ ويردونها الى أهلها فاحتج به بعضهم على فسخ البيعتين \* قال ولو كان انما يفسخ البيع الثاني فقط لقال ويردونها الى من ابتاعها من أهلها ولا

( ٢٥ - شرح الأبى والنوسى - رابع ) ابن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال مروان

أحلت بيع الربا فقال مروان ما فعلت فقال أبو هريرة أحلت بيع الصكك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى قال فخطب مروان الناس فنهاهم عن بيعها قال سليمان فنظرت الى حرس يأخذونها من أيدي الناس \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح ثنا ابن جريج حدثني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو كان انما يفسخ البيع الثاني فقط لعال ويردونها الى من ابتاعها من أهلها ولا حجة فيه لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها اليه ( قوله في الآخر نهى عن بيع الصبرة من الثمر لا تعلم مكيلها بالكيل المسمى من الثمر ) \* قلت \* الثمر ربوي يتمتع التفاضل فيه (ع) وعدم تحقق المساواة كتحقق التفاضل فيمتنع كما يمتنع ولانه أيضا من المزابنة ويأتى الكلام على المزابنة ان شاء الله تعالى

### ﴿ كتاب الخيار ﴾

( قوله البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ) (م) أثبت الشافعي وجماعة خيار المجلس واحتجوا بالحديث وحملوا التفرق على انه بالابدان \* وأسقطه مالك ولم يأخذ بالحديث مع انه راويه وفسر اليمينين بالتساويين وحمل التفرق على انه لقول فعنى المتساويين بالخيار ما لم يفرقا لقول أى بالايجاب والقبول فيجب البيع والتفرق بالقول مستعمل قال الله تعالى في تفرق الزوجين بالطلاق وان يتفرقا الآية والطلاق ليس من شرطه التفرق بالابدان \* واختلف أصحابه في الاعتذار عنه في عدم أخذه بالحديث مع انه راويه فقيل ما تقدم وهو انه حمل اليمينين على المتساويين والتفرق على انه بالأقوال وقيل انما ترك الأخذ به للزيادة التي في آخر الحديث لان نصه في الترمذي والنسائي وأبو داود البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا يبيع الخيار فلا يجعل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبل هذه الزيادة تسقط خيار المجلس لانه لو كان ثابت لم يخرج الى أن يستقبله فقيل المراد بالاستقالة فسخ البيع بحكم خيار المجلس قيل حل الاستقالة على الفسخ جبرا بعيد من مقتضى اللسان وقيل انما ترك الأخذ به لمخالفته العمل على أصله في تقديم العمل على الخبر الصحيح لان أهل العمل لا يهتمون فيقدرانهم عثر واعلى الفسخ في ذلك الخبر فلذلك تركوا الأخذ به وقيل لانه حمل الحديث على انفسد في قبول الاستقالة بالفسخ وتكون الاستقالة بالفسخ في المجلس سنة هذا الحديث وبعد التفرق تفضلا واستحبابا \* وعندى أنه لا يصح الاعتماد على كل شيء من هذه التأويلات \* أما الاول فان حمل التفرق على أنه بالابدان أظهر من جملة على لتفرق الأقوال والعمل بالظاهر أولى وأيضا للمساومان ليس بينهما عقد فان خيار ثابت لهما بالاصل

حجة فيه لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها اليه ( قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من الثمر ) لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من الثمر أى بالكيل المعلوم من الثمر وعبر بالمعلوم عن المسمى لان التسمية لازم العلم فان المجهول لا يسمى وهذا البيع محرم سواء علم أن أحدهما أكثر أو لم يعلم لتفرق ربا الفضل في الاول واحتماله في الثاني اذا شك في التماس كتحقق التفاضل والمزابنة وهى تدافع الغير من المتبايعين وحقيقتها في الاصطلاح بيع معلوم بمجهول من جنسه فثالث المعلوم بالمجهول الصورة المذكورة في الحديث \* ومثال المجهول بالمجهول ما لو بيعت صبرة بصبرة مجهولتى القدر معا \* والمزابنة محرمة في الربوي وفي غيره لأنه اذا علم ان أحد العوضين أكثر من الآخر محاز فيه لاربابه

### ﴿ كتاب بيع الخيار ﴾

( قوله البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ) احتج به الشافعي والجمهور على ثبوت خيار المجلس وحملوا التفرق على انه بالابدان \* وأسقطه أبو حنيفة ومالك مع روايه مالك له فقيل

يقول اذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه \* وحدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب قال حدثني ابن جريج قال ان أبا الزبير أخبره قال سمعت جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من الثمر لا تعلم مكيلها بالكيل المسمى من الثمر \* حدثنا اسحق بن ابراهيم قال ساروح ابن عباد قال ثنا ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله غير انه لم يذكر من الثمر في آخر الحديث \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا

لانه \* وأما الثالث فإن العمل ادا لم يرد به عمل كل الامة أو عمل من يرجع الى عمله فلا حجة فيه لان غاية ما فيه أن يقول عالم لعالم أترك عامك لعلمي وهذا غير لازم قبوله الا لمن تلزم طاعته \* وأما الرابع فلأن حمله على الندب بعيد لان الحديث نص في خيار المجلس دون ذكر الاستقالة \* وأشبه ما يهتد عليه لثاني فان الاستقالة فيما قالوا أظهر من جهاد الى الفسخ \* نعم في النظر في حجة مالك بالزيادة فاد صحت جمع بينهما وبين ما تقدم أو يفزع الى الترجيح ان تعذر البناء وجهلت التواريخ هذا هو التحقيق في المسئلة \* (قلت) قال تقي الدين ان أريد بالعمل عمل أهل المدينة السابقين فابن عمر رأس بقيتهم وهو يقول بخيار المجلس وان أريد بعمل اللاحقين فباطل أيضا فان أبي ذئب من أقران مالك وقد أغظ على مالك لما بلغه أنه خالف الحديث (م) وقد يخرج أصحابنا بحديث اذا اختلف المتبايعان تحال وتعاثا لانه لو كان خيار المجلس ثابتا لم يخرج الى التحالف اذ لم يفرق بين المجلس وغيره وحمله لمخالف على الاختلاف في الثمن بعد وجوب البيع وحديثهم أخص من هذا فيكون بياناه مع أن الغرض في حديث اختلاف المتبايعين تعليم حكم الاختلاف في الثمن والغرض في حديث البيعين بالخيار تعليم موضع الخيار وأخذ الحكم من الموضع المقصود فيه تعليمه أولى من أخذه من الموضع الذي لم يقصد تعليمه \* (قلت) \* يعني يكون حديثهم أخص أن للمخالف أن يجيب عن حديث اختلاف المتبايعين بأن يقول هو عام في زمن المجلس وبعد التفريق وحديث البيعين بالخيار خاص بالمجلس والخاص بين العام فيعمل حديث اختلاف المتبايعين على ما بعد التفريق حينئذ يضعف الاحتجاج بحديث اختلاف المتبايعين (ع) والزيادة التي في الترمذي قوية في وجوب خيار المجلس ولكن عمل معظم السلف وأهل المدينة بخلافه أقوى من ذلك في المسئلة \* (قلت) \* ليس بقوى لانه لم يكره قيامه من جهة أنه قصد وضع الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما كره له لقيام من جهة أنه قصد قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خيار المجلس اذ لو كان ثابتا لم يحتج الى طلب الاقالة (ع) والقائلون باثبات خيار المجلس وان التفريق بالابدان اختلفوا في حدة التفريق فقال الاوزاعي هو أن يتوارى أحدهما عن صاحبه \* وقال الليث هو أن يقوم أحدهما وقال الباقر هو افتراقهما عن مجلسهما \* (قلت) \* أثبت ابن حبيب خيار المجلس كما يقوله المخالف وأكثر الشيخ تقي الدين والامام في كتابه الكبير من ايراد الاسئلة على الحديث والاجوبة عنها فن أرادها فليظهرها في محلها من الكتابين (قول الأبيع الخيار) \* (قلت) \* هو مستثنى من قوله ما لم يفترقا (ع) وهذا أصل

حمل البيعين على المتساوين وحمل التفريق على انه بلايجاب والقبول وضعف بانه خلاف الظاهر وقيل انما ترك الأخذ به لمخالفته العمل على أصله في تقديم العمل على الخبر الصحيح لان أهل العمل أعراف بالناسخ ورده تقي الدين بانه ان أريد بالعمل عمل أهل المدينة السابقين فابن عمر رأس بقيتهم وهو يقول بخيار المجلس وان أريد بعمل اللاحقين فباطل أيضا فان ابن أبي ذئب من أقران مالك وقد أغظ على مالك لما بلغه أنه خالف الحديث وقيل لانه حمل الحديث على الندب في قبول الاستقالة بالفسخ وتكون الاستقالة بالفسخ في المجلس سنة بهذا الحديث \* وبعد أيضا بانه خلاف الظاهر والقائلون باثبات خيار المجلس وان التفريق بالابدان اختلفوا في حدة التفريق فقال الاوزاعي هو ان يتوارى أحدهما عن صاحبه وقال الليث هو أن يقوم أحدهما وقال الباقر هو افتراقهما عن مجلسهما (ب) أثبت ابن حبيب خيار المجلس كما يقوله المخالف وأكثر الشيخ تقي الدين والامام في كتابه الكبير من ايراد الاسئلة على الحديث عنها والاجوبة فن أرادها فليظهرها في محلها من الكتابين (قول الأبيع الخيار)

الايبع الخيار \* حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن مثنى قالنا ثنا يحيى وهو القطان ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن بشر ح وثنا ابن نمير ثنا أبي كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم \* ح وحدثني زهير بن حرب وعلي بن حجر قالنا ثنا اسمعيل ح وثنا أبو الربيع وأبو كامل قالنا ثنا جدو هو ابن زيد جميعا عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم \* ح وحدثنا ابن مثنى وابن أبي عمير قالنا ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد ح وثنا ابن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث مالك عن نافع \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفترقا وكانا

في حواز بيع الخيار المطلق والمقيّد **قلت** \* يعني بالمطلق المسكوت عن تعيين مدّة الخيار فيه وبالمقيّد ما عين أمد الخيار فيه على ما ستعرف \* ثم إن ما يكون أصلاً في بيع الخيار على أن الاستثناء من معهود الغاية كما تقدم أي فإن تفرق الخيار في بيع شرط فيه الخيار وقيل إن الاستثناء إنما هو من الحكم والمعنى البيعان بالخيار لا يبيع شرط فيه عدم الخيار فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقيل المعنى لا يبيع أحري فيه الخيار بأن يقول أحد هما للآخر في مجلس اختار فيختار فانه يلزم العقد ويسقط خيار المجلس كما أني نص الحديث فلي هذين لا يكون أصلاً في بيع الخيار **ثم** الخيار من حيث الجملة ينقسم إلى خيار تزويج ونقيصة **قلت** \* لأن موجب الخيار إما من جهة لعاهد أو من جهة المعقود عليه فالكان من جهة العاقد بأن يشترطه أحد العاقلين أو يشترطه كل منهما فهو خيار التزويج وإن كان موجبه أمر أو المعقود عليه كالغيب والاستحقاق فهو خيار النقيصة والمذكور هنا خيار التزويج \* ورسمه الشئ بأه يبيع وقف بته أو لا على امضاء متوقع فخرج الخيار المحكم بقوله ولا (ع) واختلاف هل للخيار حد لا يمهده أو لا حد له معلوم لا ما يضر بانه وما يشترطان من الوقت لازم أو لا حد له معلوم الأقرب ما يترى فيه ويختبر فيه حال المبيع والأول قول الشافعي وأبي حنيفة فحدها بالثلاثة أيام وإن زيد عليها فسد البيع **قال** الشافعي ولولا ما جاء فيه من السنة ما جاز ساعه واحتجاً بما بحديث منقذين حبان وحديث المصراة المذكور فيه الثلاثة والثاني قول فقهاء الحديث والثالث مشهور قول مالك **قال** الأوزاعي يجوز الخيار شهر أو أكثر ونحوه لما لك **وقال** الثوري هو للمشتري عشرة أيام وأما البائع فلا خيار له وإن شرطه فسد البيع **قلت** \* ذكر الأمام في كتابه الكبير إن الخيار رخصة مستثنى من بيع الغرر ولذلك قال الشافعي ما تقدم وإذا كان مستثنى فالظاهر ما قال مالك في المشهور عنه وأنه لا يعمين أن يشترط فيه إلا القدر الذي يختبر فيه حال المبيع وذلك مختلف باختلاف المبيع (ع) فهو في الثوب اليوم واليومان **قلت** \* ولا يشترط لبسه بخلاف استخدام الرقيق لأنه لا يختبر باللبس وإنما يحتاج فيه إلى معرفة قيسه وحال الثمن فقط فالزائد من اللبس على قدر ما يعرف به ذلك لا حاجة له ولهذا قال بعض الشيوخ لا ينبغي للمشتري تحصيل منفعة غير الاختبار وإنما قصد الاختبار فقط وإذا لم يجز اشتراط اللبس فأحرى أن لا يجوز اللبس بغير شرط وإن شرط اللبس فسد البيع وإذا فسخ البيع لزم الكراء لأجل اللبس ولم يجهلوا كسائر البياعات الفاسدة إذا فسخت لا يلزم فيها رد الغلة ولا عوضها (ع) وهو في العبد إلى الجمعة وروى شهر **قلت** \* لأول المشهور ومعنى إلى الجمعة أي من الجمعة أيام إلى الجمعة وهي عبارة بعض مختصري المدونة وعبارة غيره الجمعة ونحوها والقول بالشهر لسكتانه عمو به \* رواه ابن وهب وأجاز ابن القاسم فيه عشرة أيام \* ابن المواز أن وقع في الرقيق إلى عشرة لم أفسخه وإلى أشهر أفسخه (ع) وهو في الدابة زكب اليوم وشبهه **قلت** \* واختلاف هل للمشتري الركوب بعقد الخيار وإن لم يشترطه وهو قول أبي عمران وأوليس له الركوب حتى يشترطه وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن \* ابن عبد السلام والأقرب أنه يختلف باختلاف ما يريد المشتري من اختبار حاله فإن أراد اختبارها في كثره لا كل وقت وغلا

فيل هو مستثنى من قوله ما لم يفترقا أعني من مفهومه أي فإن تفرق الخيار في بيع شرط فيه الخيار وقيل إن الاستثناء إنما هو من الحكم المنطوق على حذف مضاف والمعنى البيعان بالخيار ما لم يفترقا أي يبيع شرط فيه عدم الخيار والاصح عند الشافعية بطلان البيع بهذا الشرط وقيل المعنى لا يبيع أحري فيه الخيار بأن يقول أحد هما للآخر في المجلس اختار فيختار فانه يلزم العقد



جميعاً أو يغير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يتركوا أحدهما  
البيع فقد وجب البيع \* وحدثنى زهير بن حرب وابن (١٩٧) أبي عمر كلاهما عن سفيان قال زهير ثنا سفيان بن

عينة عن ابن جريج قال  
أملى على نافع سمع عبد  
عبد الله بن عمر يقول قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا تبايع المتبايعان بالبيع  
فكل واحد منهما بالخيار  
من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون  
بيعهما عن خيار فإن كان  
بيعهما عن خيار فقد  
وجب زادا بن عمر في  
روايته قال نافع فكان  
إذا بايع رجلا فأراد أن  
لا يقبله قام فشى هنيئة ثم  
رجع إليه \* حدثنا يحيى  
ابن يحيى ويحيى بن أبوب  
وفية وابن حجر قال يحيى  
أخبرنا وقال الآخرون ثنا  
اسماعيل بن جعفر عن عبد  
الله بن دينار أنه سمع ابن  
عمر يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كل  
بيعين لا يبيع بينهما حتى  
يتفرقا لا يبيع الخيار  
\* حدثنا محمد بن مني قال  
ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة  
ح وثنا عمرو بن علي قال  
ثنا يحيى بن سعيد وعبد  
الرحمن بن مهدي قال ثنا  
شعبة عن قتادة عن أبي  
الخليل عن عبد الله بن  
الحريث عن حكيم بن حزام  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال البيعان بالخيار  
ما لم يتفرقا فان صدقا

ثمها ورخصه وسع له في الأجل أكثر فتجوز الثلاثة أيام (ع) وفي الدار إلى شهر \* وحكى عنه  
الخطابي في الضبعة سنة \* قلت \* كند وجدته في نسخة صحيحة من الأكمال مصلحة إلى أجل \* وحكى  
عنه الخطابي يعني أنه حكى عن مالك لم أجدهم نقل هذا القول عن مالك وإنما لم نقل عنه في المسئلة  
قال في المدونة والخيار في الدار لشهر ونحوه \* وقال ابن حبيب يجوز في الدور والأرضين الشهران  
قال عبد الحق والدور والأرضون سواء ولا وجه لمن فرق بينهما قال التوحيدي ويجوز أن يقيم بالدار  
ليلا ليختبر حال الجيران بسكنى \* المتطلي اختلف هل يجوز أن يشترط السكنى فأجازه أكثر الشيوخ  
ومنه ابن العاصم \* اللخمي إن كان من أهل المحلة لم يجزله إن يشترط لأنه يعلم حال الجيران وإن كان من  
غير أهلها جاز له أن يشترط فيحصل ثلاثة أقوال \* اللخمي وهو في غرم الكراء إذا سكن على وجهين  
أن لم يصون سكنا شيئا كما إذا كان يسكن بكراء وفي ملكه ولم يحله فلا غرم عليه وإن صون به كما  
أخلى موضعه وأكرأه أو كان يسكن بالكراء مشاهرة ففسخ عن نفسه وسكن الثاني فعليه العوض  
(ع) قال أصحابنا وهذه التعديلات المذكورة في أمر الخيار إنما هو إذا كان القصد الاختيار وإن  
كان القصد المساورة فقد رمايشاور فيه

\* فصل (ع) واختلف إذا شرط الخيار ولم يعين مده فقال مالك لبيع جائز ويضر بانه محسب  
المبيع كما تقدم \* قال أحدوا له بحق يجوز البيع ويلزم الشرط وله الخيار أبدا حتى رد أو يأخذ \* وقال  
الأوزاعي البيع جائز ويسقط الخيار \* وقال الشافعي وأبو حنيفة وصاحباه البيع فاسد قال أبو حنيفة  
الأب يجوز في ثلاثة يجوز ولا يجوز بعد الثلاث وقال صاحبنا يجوز حتى أجازه \* وقال الشافعي  
لا يجوز وإن أجازه في الثلاث \* وقال الطبري لبيع صحيح والتمن حال ويوقف فاما أجازه في الحين  
أورده (قوله في الآخر فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) (ع)  
كل من يقول بخيار المجلس يقول إذا أخيره في المجلس فاختار فقد وجب البيع وإلما  
يفترقا لاستثنائه ذلك بهذا اللفظ (قوله كان ابن عمر يمشي هنيئة) أي شأ يسيرا ليقع التفرق  
بالأبدان وهو يدل أنه أخذ بالحديث وإن التفرق بالأبدان وهنيئة تصغير هنة وهنة كلمة تطلق على  
كل شيء وضعفت الهاء فيها للتصغير (قوله فان صدقا وبيننا) (ط) أي صدقا في الأخبار عن الثمن  
والمثمن وبيننا ليعب بورك في الثمن بالنماء وفي المثمن بدوام الاتفاقيات ومعنى محقت ذهبت وتلفت

ويسقط خيار المجلس فعلى هذين لا يكون الحديث أصلا في بيع الخيار (قوله فان خير أحدهما  
الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) (ع) كل من يقول بخيار المجلس يقول إذا أخيره في المجلس  
فاختار فقد وجب البيع وإن لم يفترقا لاستثنائه عليه السلام ذلك بهذا اللفظ (ح) فان خير أحدهما  
صاحبه فسكت لم ينقطع خيار الساكت وفي انقطاع خيار القائل قولان لأصحابنا أحكمهما الانقطاع  
لظاهر الحديث (قوله قام ابن عمر فشى هنيئة) يروى بتشديد الياء غير مهموز ويرى بتخفيف  
الياء وزيادة هاء بعدها أي شأ يسيرا وإنما فعل ذلك ليقع التفرق في الأبدان فيلزم البيع ويسقط  
خيار المجلس وهو يدل أنه أخذ بالحديث وإن التفرق عنده إنما هو بالأبدان وهنيئة تصغير هنة وهنة  
تطلق على كل شيء وضعفت الهاء فيه للتصغير (قوله فان صدقا وبيننا) أي صدقا في الأخبار عن

ويؤيد ذلك لما في بيعهما وإن كانا بركة بيعهما \* حدثنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا همام عن  
أبي التياح قال سمعت عبد الله بن الحريث يحدث عن حكيم بن حزام عن النسي صلى الله عليه وسلم بمثله \* قال مسلم \* ابن الجراح

## ﴿ أحاديث من يخدع في البيع ﴾

(قوله) ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع (ع) وفي حديث آخر أن الرجل وفي حديث آخر أن رجلا شكى هو الذي شكى ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يدل أنه لم يفقد التمييز ولا النظر لنفسه بالكفة وله له كان ذلك يهتريه أحيانا وأنه يتبين له ذلك إذا ثبت وهذا الرجل هو حبان بن منقذ بن عمر والانصاري والديلمي وواسع ابني حبان وقيل هو منقذ بن حبان عمر مائة وثلاثين سنة وكان شيخاً مأمومة في بعض مغازيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجر أصابه من بعض الحصون اختبل منها لسانه وعقله وذكر الدارقطني أنه كان ضير البصر وأنه صلى الله عليه وسلم جعل له عهدة الثلاث إذا كان أكثر مبايعته في الرقيق ليقتصر ويتثبت غبنه وروى أنه جعل له مع ذلك خيار ثلاثة أيام فيما شتره (ط) ذكر الترمذي الحديث وذكر فيه أن رجلاً كان في عقله ضعف وكان يبايع وإن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا احجر عليه يارسول الله فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله اني لأصبر على البيع فقال إذا بيعت فقل لا خلاصة وذكره البخاري في التاريخ وقال إذا بيعت فقل لا خلاصة وأنت في كل سلعة ابتعتها على خيار الثلاث ليال (قوله لا خلاصة) أي لا خديعة والخلاصة الخدع خلبت الرجل - مدعته (قوله) فكان يقول إذا بايع لا خيابة (ع) كذا هي اللفظة الثابتة بأية المئنة من تحت بدل للام لأنه كان ألغى يخرج اللام من غير مخرجها وعند بعضهم لا حيانة بالنون وهو تصحيف وفي بعض الروايات في مسلم لا خدابة بالذال المججمة (ع) غبن المسترسل وهو المستسلم لبيعه ممنوع في القيام إذا وقع ولا يلزم الغبن والمسترسل هو الذي لا بصيرة له بالبيع (ع) وإن لم يسترسل بل ما كسر فإن كان بصيراً بالقيمة عارفاً بما لا قيام له لأنه كالأهبل لما غبن فيه وإن كان غير بصير بالقيمة فهذا الثمن والمشمون وبيننا العيب بورك في الثمن بالتماء وفي المشمون بدوام الانتفاع به ومعنى محقت ذهب وتلفت

## ﴿ باب من يخدع في البيوع ﴾

﴿ش﴾ (قوله) ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع (ح) هذا الرجل حبان بن قبيح الحاء بالموحدة ابن منقذ بن عمر والانصاري والديلمي وواسع ابني حبان شهد أحداً وقيل هو والد منقذ بن عمر وكان قد بلغ من العمر مائة وثلاثين سنة وكان شيخاً مأمومة في بعض مغازيه مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحصون بحجر تغير بها لسانه وعقله لكن لم يخرج عن التمييز وذكر الدارقطني أنه صار ضير البصر وأنه صلى الله عليه وسلم جعل له عهدة الثلاث إذا كان أكثر مبايعته في الرقيق وروى أنه صلى الله عليه وسلم جعل له مع ذلك خيار ثلاثة أيام (ط) ذكر الترمذي الحديث وذكر فيه أن رجلاً كان في عقله ضعف وكان يبايع وإن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا احجر عليه يارسول الله فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله اني لأصبر على البيع فقال إذا بيعت فقل لا خلاصة وذكره البخاري في التاريخ فقال إذا بيعت فقل لا خلاصة وأنت في كل سلعة ابتعتها على خيار ثلاث ليال (قوله لا خلاصة) أي لا خديعة بكسر الحاء وتخفيف اللام وبالباء الموحدة (قوله) فكان يقول إذا بايع لا خيابة (ب) بالياء مكان اللام لأنه كان ألغى يخرج اللام من غير مخرجها (ع) غبن المسترسل وهو المستسلم لبيعه ممنوع في القيام إذا وقع ولا يلزم الغش (ب) المسترسل هو الذي

ولد حكيم بن حزام في جوف الكعبة وعاش مائة وعشرين سنة \* حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقيصة وابن حجر قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا سعيد بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت فقل لا خلاصة فكان إذا بايع يقول لا خيابة \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا سفيان وثنا محمد بن مشني قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة كلاهما عن عبد الله ابن دينار بهذا الاسناد مثله وليس في حديثهما فكان إذا بايع يقول لا خيابة \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

موضع الخلاف \* فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا قيام له بالغبن \* وقال البغداديون من المالكية له القيام بالغبن غير المعتاد وحده بالثالث وأما سادون الثالث فلا قيام له لأنه من الغبن اليسير الذي انتصب له التجار فهو كالمدخل عليه وتجاذب الفريقان آية ولا تأكلوا أموالكم يديكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم قال العراقيون والغبن من أكل أموال الناس بالباطل فقال الآخرون قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض \* وكذلك أيضا تجاذبوا فهم الحديث فقال البغداديون جعل فيه الخيار للغبن وقال الآخرون هو خاص بهذا الرجل \* وقد اختلف الأصوليون في القضايا العينية هل تعم أم لا (أ) قلت لم يجعل له الخيار في الحديث إلا بشرط فالحديث حجة لعدم القيام بالغبن إذ لو كان القيام به ثابتاً لم يأمره الشرط بأن يقول لا خلافة ونظر لو قيلت هذه الكلمة اليوم في العقد ثم ظهر الغبن فقال ابن حبيب توجب القيام بالغبن لما دللها ذلك كما شرط أن لا يزيد الثمن عن ثمن المثل ولأن تنقص السبعة عنه أن كان قائلها البائع فصار بمنزلة من شرط وصح في المبيع فبان خلافه وقال الآخرون لا يوجب قولها قياماً بالغبن \* ثم اختلفوا فقال بعضهم لأنها كانت خاصة بالرجل كما تقدم وقال غيره إنما أمره أن يشترط الخيار ويصدر الشرط بهذه الكلمة حضانة العامل على الصبغة والتحرز من الخلابة فامروى أنه قال قل لا خلافة واشترط الخيار ثلاثة أيام وقيل إنما أمر بقول ذلك ليعلم صاحبه أنه ليس من ذى البصيرة في البيع فينظر له كما ينظر لنفسه (ع) وفي الحديث حجة لا مضاء يبيع من لا يحسن النظر لنفسه وشرائه لم يحجر عليه وفيه عندنا خلاف معلوم وكذلك اختلف عندنا فبعض يخرج في البيوع ويطلب أنه يخرج ذاتية وانما الذي يحجر عليه من لا ينتبه ويتصرف تصرف من لا يعد المال شيئاً

### ❦ احاديث النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ❦

لا بصيرة له بالبيع انتهى ❦ قلت والظاهر أنه زاد على ذلك أنه أعلم بذلك صاحبه (ع) وإن لم يسترسل بل ما كس فإن كان بصيراً بالقيمة عارفاً بها فلا قيام له لأنه كالواصف لما غبن فيه وإن كان غير بصير بالقيمة فهذا موضع الخلاف فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا قيام له وقال البغداديون من المالكية له القيام غير المعتاد وحده بالثالث وتجاذب الفريقان لا تأكلوا أموالكم يديكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فقال العراقيون والغبن من أكل المال بالباطل وقال الآخرون قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض \* وكذلك أيضاً تجاذبوا فهم الحديث فقال العراقيون جعل فيه الخيار للغبن وقال الآخرون هو خاص بهذا الرجل وقد اختلف الأصوليون في القضايا العينية هل تعم أم لا (ب) لم يجعل له الخيار في الحديث إلا بشرط فالحديث حجة لعدم القيام بالغبن إذ لو كان القيام به ثابتاً لم يأمره الشرط بأن يقول لا خلافة انتهى ❦ قلت قال بهرام في شرح مختصر خليل في المذهب بالغبن ثلاث طرق الأولى لعبد الوهاب في المعونة بثبوت الخيار لعبد العارف باتفاق وفي العارف قولان الثاني للمازري أن أخبره المشتري أنه غير عارف بقيمة ما فقال له البائع قيمتها كذا فله الرد وإن كان عارفاً بالمبيع وبشمته فلا رد بل خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان الثالث لصاحب المقدمات أن البيع والشراء ان وقع على جهة الاسترسال والاستئانة وجب القيام كقوله اشترى مني كما اشترى من الناس وإن وقع على جهة المكايسة فلا قيام له باتفاق

### ❦ باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ❦

( قوله نهى عن بيع لثمار حتى يبدو صلاحها ) (د) معنى يبدو يظهر وهو بالهمز و وقع في بعض كتب المحدثين بالألف في الخط وهو خطأ لأنها تحذف في مثل هذا للناسب وإنما اختلف في ثباتها في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا ( قوله حتى يبدو ) \* (قلت) \* غيا النهى في هذا الطريق يبدو صلاح وغيا في الآخر بالز هو وهما بمعنى وأتى تفسير الصلاح وظاهره أن بدو صلاح بعض الحائط لا يكفي في بيع جميعه لان الذى نهى عن بيعه هو الذى بدو صلاحه وبه قال العلماء والمذهب أن بدو صلاح بعض الحائط كاف في بيع جميعه وإنما اختلف في غيره من حوائط البلد وفيه ثلاثة أقوال ثالثها المشهور يكفي في بيع ما جاوره لا في بيع ما بعد عنه ( قوله نهى البائع والمبتاع ) \* (قلت) \* نهى المبتاع عن أن يغر بماله ولبائع عن أن يأخذ مال أخيه بغير عوض يقابله اذا هلك الثمرة كما قال صلى الله عليه وسلم - لم أرأتان منع الله الثمرة بهما يأخذ أحدهما مال أخيه (م) واختلف في النهى عن بيع لثمار قبل بدو صلاح فقال الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز وان شرط الجسد \* وقال أبو حنيفة هو على الجذ يعضى بيعهما اذا ظهرت وان لم تؤبر وعلى المشتري الجذ قال الآن بشرط التبقية فيفسد البيع وبيعهما عندنا على أقسام الأول فان كان على التبقية امتنع \* قلت \* قال الامام في كتابه الكبير اجماعا وقال اللخمي هذا ان شرط أن المصيبة من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لانه تارة يبيع وتارة سلفا وان كانت المصيبة من البائع والبيع بغير نقد جاز \* المازرى وفي المذهب ما يشير الى الخلاف في هذا الاصل وان فيه قولين شهيرين وهى مسئلة كتاب الاكرية كراء الأرض الفرقة على أن يذهب عنها الماء وفيها قولان لابن القاسم وغيره \* الباجي ولا خلاف في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها على التبقية الاماروى عن يزيد ابن أبي حبيب في العربية (ع) والثاني انه يبيعها على شرط الجذ وهو عندنا جائز وعن الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها وان شرط الجذ \* قلت \* الجواز هو نص المدونة وغيرها \* اللخمي في السلم الأول بشرط بلوغ الثمر أن ينتفع به وأن يحتاج الى بيعه وأن لا يتألا أكثر من أهل البلد على ذلك واللام يجوز لانه فساد \* قلت \* فالفساد اذا لم يبلغ أن ينتفع به واضح وادامنا على ذلك لاكثر لانه يؤدى الى قطع الأصل وتقليله (ع) والثالث أن يشتري على السكت فحمل بعض شيوخنا المدونة

نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع \* حدثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله \* وحدثني علي بن حجر السعدي وزهير بن حرب قالنا اسمعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

\* (ش) \* ( قوله حتى يبدو صلاحها ) أى يظهر وهو غير مهموز (ح) ويقع في بعض كتب المحدثين بالألف في الخط وهو خطأ لأنها تحذف في مثل هذا للناسب وإنما اختلف في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا (ب) وظاهر الحديث أن بدو صلاح بعض الحائط لا يكفي في بيع جميعه لان الذى نهى عن بيعه هو الذى بدو صلاحه وبهذا قال بعض العلماء والمذهب أن بدو صلاح بعض الحائط كاف في بيع جميعه وإنما اختلف في غيره من حوائط البلد وفيه ثلاثة أقوال ثالثها المشهور يكفي في بيع ما جاوره لا في بيع ما بعد عنه ( قوله نهى البائع والمبتاع ) أى هما في البيع سواء لثلاثيته أو المنع لحق المشتري فاذا رضى بهذا القرار جاز فيه على أن المنع لحق الله تعالى فالمنع نهى المبتاع أن يغر بماله والبائع أن يأخذ مال أخيه بغير عوض يقابله اذا هلك الثمرة \* واختلف في النهى عن بيع لثمار قبل بدو صلاحها فقال الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز وان شرط الجذ وقال أبو حنيفة هو على الجذ يعضى بيعهما اذا ظهرت ولم تؤبر وعلى المشتري الجذ قال الآن بشرط التبقية فيفسد البيع وبيعهما عندنا على أقسام فان كان على التبقية امتنع (ب) قال الامام في كتابه الكبير اجماعا وقال اللخمي هذا ان شرط أن المصيبة من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لانه تارة يبيع وتارة سلفا وان كانت المصيبة

على الجواز ويجد الآن وجعل عبد الوهاب المذهب المع وحكى الجواز عن المخالف (م) قال ابن حبيب هو على الجذ حتى يشترط التبقية وقال أبو حنيفة النهى على النسيب فأجاز شراءها إذا ظهرت وإن لم توثر ويجوز على الجذ قال الآن يشترط تبقيتها فيفسد البيع ﴿قلت﴾ نص المسئلة في المدونة ومن اشترى ثم لم يره وجده قبل ازهاؤه فالبيع جائز إذا لم يشترط تركه الى ازهاؤه وشيخه الحامل لها على الجواز هو اللخمي لأنه إذا لم يشترط تركه تدخل فيه صورة شرط الجذ وصورة السكت (م) واحتج للمنع بأن النهى عن البيع حتى تزهى تدخل فيه صورة شرط الجذ وصورة السكت خرجت صورة شرط الجذ باتفاق على الجواز وبقيت صورة السكت على أصل المنع ومن جهة المعنى أن صورة لسكت دائرة بين الأصلين المتفق عليهما وهما صوران شرط الجذ وصورة شرط التبقية فرأى شيخنا أنها الى صورة شرط الجذ أقرب لان الأصل في الثمن والمثمن المناجزة حتى يشترط التأخير أو يكون هو العادة وإذا كان الأصل المناجزة فالسكت لا يقضى التبقية وأيضا فان التبقية انتفاع بملك الغير دون شرط فللبائع أن لا يبيعها في تحله إذا لم يشترط عليه وبصير بمنزلة من باع صبرة طعام في داره فأراد المشتري إبقاءها في الدار فليس له ذلك باتفاق وكان من منع رأى أن العادة في الثمار إبقاؤها الى الطيب فصار ذلك كالشترط ولو ان الصبرة اشترى ببليل تعذر نقلها فيه قبل الصباح لم يكلف المبتاع نقلها وصارت كالشترط إبقاؤها الى الزمن المعتاد نقلها فيه ﴿قلت﴾ صورة السكت هي من صور احتمال العقد الصحة والفساد والمشهور من مذهب ابن القاسم حمله على الفساد نص عليه في كتاب الرواحل خلافا لابن حبيب وأشهب في ذلك وهذا بخلاف دعوى أحد المتعاقدين الصحة والآحر الفساد فان المشهور ان القول قول مدعى الصحة وشيخه الذي رأى أنها الى شرط الجذ أقرب لان الأصل المناجزة هو اللخمي وهذا الذي وجه به الجواز سبقه ابن عمر \* وقال ابن رشد إذا وقع على السكت فمخ الآن يجزئه المشتري قبل أن يعثر عليه لأنه يجزئه تبين أنه اشتراه على الجذ

﴿فصل﴾ (ع) وأما بيع الثمار بعد الزهو على السكت فعندنا تجب التبقية وعند أبي حنيفة يجب القطع \* وان يبيع بشرط التبقية فعندنا يجوز وعند أبي حنيفة يمتنع لان النماء الحادث غير موجود فلا يصح العقد عليه \* فان قيل \* لم حلت السكت قبل الزهو على الجذ وحلتوه بعد الزهو على التبقية \* قيل لان مال السكا وأصحابه رأوا أن العادة مطردة فلانها لا تشتري بعد الزهو الا للتبقية حتى تصير في حدي يصلح فيه ادخارها فحمل عند الاطلاق على العادة ولم تجز بذلك عادة قبل الزهو \* وأما جواز شرط التبقية بعد الزهو فدليله الحديث لأنه نهى عن بيع حتى تزهى فإذا أزهت جاز البيع على

من البائع والبيع بغير نقد جاز \* المازرى وفي المذهب ما يشير الى الخلاف في هذا الاصل وان فيه قولين شهيرين وهى مسألة كتاب الاكرية كراء الارض الفرقة على أن يذهب عنها الماء وفيها قولان لابن القاسم وغيره الثاني أن يشتري على الجذ وهو عندنا جائز اللخمي بشرط بلوغه حدا ينتفع به وان يحتاج الى بيعه وان لا يقال لأهل البلد على ذلك واللام يجوز لأنه فساد الثالث أن يشتري على السكة فحمل بعض شيوخنا المدونة على الجواز ويجد الآن وجعل عبد الوهاب المذهب المنع وحكى الجواز عن المخالف (ب) هي من صور احتمال العقد الصحة والفساد والمشهور من مذهب ابن القاسم حمله على الفساد نص عليه في كتاب الرواحل خلافا لابن حبيب وأشهب في ذلك وهذا بخلاف دعوى أحد المتعاقدين الصحة والآحر الفساد فان المشهور ان المول قول مدعى الصحة \* وقال ابن رشد إذا وقع على السكة فمخ الآن يجزئه المشتري قبل أن يعثر عليه لأنه يجزئه تبين أنه اشتراه على الجذ (ع) وأما بيع الثمار بعد الزهو على السكة فعندنا تجب التبقية وعند أبي حنيفة يجب القطع وان يبيع بشرط التبقية فعندنا يجوز وعند

الاطلاق (قوله حتى يزهر) (م) قال ابن الاعرابي يقال زها النخل ثلاثا اذا ظهرت ثمرته وأزهى رابعيا اذا اجر أو اصفر وقال غيره زها الثلاثي خطأ \* وقال الأصمعي لا يقال الثلاثي في النخل وحكى أبو زيد الوجهين (قوله وعن السنبلي حتى يبيض) أي يشتد حبه (ع) فرق صلى الله عليه وسلم فأجاز به الثمار بأول الطيب ولم يجزه في الزرع حتى يتم طيبه لان الثمار تؤكل غالباً من أول الطيب والزرع لا يؤكل غالباً الا بعد الطيب \* قلت \* بد وصلاح للزرع أن يبيض كما ذكر ويلحق في ذلك الفول والحبس والعنبد \* واختلف اذا بيع شيء من ذلك بعد أن أفرك وقبل أن يبيض ويبيس فقال ابن عبد الحكم يفسخ كالموبيع الزرع قبل بد وصلاحه \* وقال ابن القاسم يفوت بالبيس ويمضي ذلك وبد وصلاح القصيل والقضب اذا بلغ أن يرعى لم يكن في ذلك فساد وصلاح العنقاء والعقوس أن يعقد ويبلغ مبلغاً يؤجله طعم وصلاح البطيخ فيما ذكر أصبغ عن أشهب أن يؤكل فقوساً \* أصبغ فقوساً يشبه البطيخ وأما الصغار فلا \* ابن حبيب أن ينحو إلى الاصفرار ولما لك في الموازية يباع اذا بلغ في شجره قبل أن يطيب وأنه لا يطيب حتى يزهر \* الباجي يعني اذا نهى التمام النضج وصلاح لبقول اذا بلغ أن ينتفع به في الحال ولم يكن في قله فساد وصلاح قصب السكر طيبه وأن لا يكون في كسره فساد (قوله وتومن العاهة) (ع) العاهة الآفة تصيب الثمار والزرع فتفسده \* الخليل العاهة البلية تصيب الزرع والناس وقال غيره الآفة تصيب المال \* قلت \* فبد وصلاح دليل خلاصه من الآفة (قوله في الآخر وصلاحه حمرته وصفرته) \* قلت \* فسر ابن الحاجب بد وصلاح الثمرة بظهور الخلاوة فيها والخلاوة في الحقيقة لازمة للزهر ولكن لا يحفظ تغير الزهر بظهور الخلاوة للمتقدمين وإنما وقع لفظ الخلاوة في التين ونص الحديث أن بد وصلاح انما هو بظهور هذه الصفات في الثمر لا بحضور الوقت الذي يكون فيه ذلك \* وذهب بعض العلماء إلى أن الاعتبار بالزمان فاذا حضر ذلك الوقت جاز البيع وعلى أنه بظهور تلك الصفات فصلاح كل ثمرة بحسبها فصلاح الثمر ما تقدم وصلاح التين ظهور الخلاوة فيه مع ظهور السواد في أسوده والبياض في أبيضه وصلاح العنب في طعمه ولونه وصلاح الزيتون أن ينحو إلى السواد \* الباجي والجوز واللوز والفستق بمنزلة الزرع أعني أن يشتد حبه وصلاح الورد والياسمين وسائر النوار بفتح

بيع النخل حتى يزهر وعن السنبلي حتى يبيض وتومن العاهة تهى البائع والمشتري \* حدثني زهير بن حرب قال ثنا جرير عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتباعوا الثمر حتى يبد وصلاحه وتذهب عنه الآفة قال يبد وصلاحه حمرته وصفرته \* حدثنا محمد ابن مثنى وابن أبي عمير

أبي حنيفة مع لان التمام الحادث غير موجود فلا يصح المقعد عليه ودليل مالك الحديث لانه نهى عن البيع حتى تزهر فاذا زهت جاز البيع على الإطلاق (قوله حتى يزهر) (م) ابن الاعرابي يقال زها النخل ثلاثا اذا ظهرت ثمرته وأزهى رابعيا اذا اجر واصفر وقال غيره زها الثلاثي خطأ \* وقال الأصمعي لا يقال الثلاثي في النخل وحكى أبو زيد الوجهين (قوله حتى يبيض) أي يشتد حبه ويلحق به في ذلك الفول والحبس والعنبد \* واختلف اذا بيع شيء من ذلك بعد أن أفرك وقبل أن يبيض ويبيس فقال ابن عبد الحكم يفسخ كالموبيع الزرع قبل بد وصلاحه وقال ابن القاسم يفوت بالبيس ويمضي ذلك وبد وصلاح القصيل والقضب اذا بلغ أن يرعى ولم يكن في ذلك فساد وصلاح العنقاء والعقوس أن يعقد ويبلغ مبلغاً يؤجله طعم وصلاح البطيخ فيما ذكر أصبغ عن أشهب أن يؤكل فقوساً \* أصبغ فقوساً يشبه البطيخ وأما الصغار فلا \* ابن حبيب أن ينحو إلى الاصفرار (قوله وتومن العاهة) هي العاهة تصيب الثمار والزرع فتفسده فبد وصلاح دليل خلاصتها من الآفة (قوله وصلاحه حمرته وصفرته) (ب) فسر ابن الحاجب بد وصلاح الثمرة بظهور الخلاوة فيها والخلاوة في الحقيقة لازمة للزهر ولكن لا يحفظ تغير الزهر بظهور الخلاوة للمتقدمين وإنما وقع لفظ الخلاوة

قالا ثنا عبد الوهاب عن يحيى بهذا الاسناد حتى يبدو صلاحه لم يذكر ما بعده \* حدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك قال ثنا الضحاك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث عبد الوهاب \* حدثنا سويد بن سعيد قال ثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر (٢٠٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك وعبيد

الله \* حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أبوب وقتيبة وابن حجر قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه \* وحدثني زهير ابن حرب قال ثنا عبد الرحمن عن سفيان ح وثنا ابن مثنى قال ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة كلاهما عن عبد الله بن دينار بهذا الاسناد وزاد في حديث شعبة فقيل لابن عمر ما صلاحه قال تذهب عاهته \* حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر ح وثنا أحمد بن بونس قال ثنا زهير عن أبي الزبير عن جابر قال نهى أونهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب \* حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي قال ثنا أبو عاصم ح وحدثني محمد بن حاتم واللفظ له قال ثنا روح قال ثنا زكريا بن اسحق

أكامه وظهور نوره ثم ان كان مما يختلف ويظم بطونا كالياسمين فجاز ما لك بيعه ابد وصلاح اول بطن منه ويكون اول جميعه للمشتري الى آخره وقال الأكثر لا يجوز بيعه الا بطناً بعد بطن كما منع الشافعي بيع الجوز واللفت وغيرهما من المغيبات فان كانت الثمرة مما تستقر في جميع السنة ولا تنقطع الا بقطع أصولها كالموز فلا بد من ضرب الاجل كالشهر والسنة \* ابن عبد السلام والاقرب المنع لان الزمان لا يضبط قدر المبيع لانه يختلف بحسب شدة الحر وضعفه وقدمه في المدونة أن يبيع ما تطعم المقاتلة شهر هذه العلة (قوله) فقيل لابن عمر ما صلاحه (قوله) قال تذهب عاهته تقدم تفسير العاهة (قوله) في الآخر حتى تا كل منه (د) أى يصلح لان يؤكل منه وقد فسر في الحديث حتى يوزن يخرز رأى يخرص وهو بتقديم الزاى ووقع في بعض الاصول بتقديم الراء وهو تصحيف

في التين ونص الحديث ان يبدو والصلاح انما هو بظهور هذه الصفات في الثمر لا بحضور الوقت الذي يكون فيه ذلك وذهب بعض العلماء الى أن المعتبر الزمان فاذا حضر ذلك الوقت جاز البيع وعلى انه بظهور تلك الصفات فصلاح كل ثمرة بحسبها فصلاح الثمر ما تقدم وصلاح التين ظهور الخلاوة فيه مع ظهور السواد في أسوده والبياض في أبيضه وصلاح الغنبي طعمه ولونه وصلاح الزيتون أن ينحو الى السواد \* الباجي والجوز واللوز والفسق بمنزلة الزرع أعنى أن يشتمد حبه وصلاح الورد والياسمين وسائر النوار بفتح أكامه وظهور نوره ثم ان كان مما يختلف ويظم بطونا كالياسمين فجاز ما لك بيعه ابد وصلاح اول بطن منه ويكون اول جميعه للمشتري الى آخره وقال الأكثر لا يجوز بيعه الا بطناً بعد بطن كما منع الشافعي بيع الجوز واللفت وغيرهما من المغيبات فان كانت الثمرة مما تستقر في جميع السنة ولا تنقطع الا بقطع أصولها كالموز فلا بد من ضرب الاجل كالشهر والسنة \* ابن عبد السلام والاقرب المنع لان الزمان لا يضبط قدر المبيع لانه يختلف بحسب شدة الحر وضعفه وقدمه في المدونة أن يبيع ما تطعم المقاتلة شهر هذه العلة (قوله) حدثنا زكريا بن اسحق (ح) هكذا وجد في النسخ هذا وأمثاله فينبغي أن يقرأ القارى بعبد روح قال حدثنا زكريا بن أسعاصم وروحاير ويان عن زكريا قال القارى حدثنا زكريا بالكان خطأ لأنه يكون محدثان عن روح وحده وتار كالطريق أبي عاصم ومثل هذا مما يفعل عنه فنهت عليه ليقطن لا يتباهى وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب \* فان قال قائل يجوز أن يقال هذا قال حدثنا زكريا يكون المراد قال روح ويدل عليه أنه قال واللفظ له \* قلنا هذا محتمل ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولا (قوله) عن أبي البختري هو بفتح الباء الموحدة واسكان الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق واسمه سعيد بن عمر ان ويقال ابن أبي عمران ويقال ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم قال حبيب بن أبي ثابت الامام الجليل اجتمعت أنا وسعيد بن جبيرة وأبو البختري وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا قلنا بالجامع سنة ثمان وثلاثين (قوله) حتى تا كل منه (هـ) أى يصلح لان يؤكل منه وأما تفسيره نوزن بخرز فظاهر لأن الخرز طريق الى معرفة

ثنا عمرو بن دينار انه سمع جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه \* حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال سألت ابن عباس عن بيع النخل فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى تا كل منه أو يؤكل وحتى يوزن قال فقلت ما يوزن فقال

رجل عنده حتى يجره \* حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء (٢٠٤) قال ثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن أبي نعيم عن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحها \* حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري ح وثنا ابن نمير وزهير بن حرب واللفظ لهما قال ثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع الثمر بالتمر قال ابن عمر وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا زاد ابن نمير في روايته أن تباع \* وحدثني أبو الطاهر - وحرمة واللفظ لحرمة - قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب وأبو سامة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ولا تتباعوا الثمر بالتمر قال ابن شهاب وحدثني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله سواء \* وحدثني محمد بن رافع قال ثنا يحيى

والخزرجي طريق لمعرفة القدر وهذا التفسير وإن كان من الرجل فقد أقره ابن عباس عليه وأقراره كقوله (قوله نهى عن بيع الثمر بالتمر وأرخص في العرية) \* (قلت) \* يأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى (قوله في الآخر نهى عن المزابنة) (ط) المزابنة مفاعلة من الزين والزين الدفع الشديد ومنه سندع الزبانية يعني ملائكة النار لأنهم يزبنون الكفرة فيها أي يدفعونهم ومنه قيل للحرب زبون لأنها تدفع أبناءها إلى الموت ومنه ناقة زبون إذا كانت تدفع جالبها عن الحلب وسمي بيع المزابنة من هذا الوجه لأن كلام من المتبايعين يزبن الآخر أي يدفعه عن حقه بما يزاد منه فإذا وقف أحدهما على ما يكره تدافعا فبحرص أحدهما على فسخ البيع وبحرص الآخر على امضائه وهذا يشبه تسخية ما يؤخذ عن العيب أرشالما فيه من التنازع تقول أرشيت بين القوم تأريشا إذا أفسدت بينهم وتنازعوا (قوله والمزابنة أن يباع ثمر الغسل بالتمر وفي الآخر أن يباع الكرم بالزبيب كيلا وفي الآخر أن يباع الزرع بالحنطة كيلا) (م) فسرهما في الأم بهذه التفاسير المختلفة وهي وإن كان بعضها أوسع من بعض فيجمعها أصل واحد وعند أهل المذهب فيها أنها بيع مجهول بمجهول من جنسه وبيع معلوم بمجهول من جنسه فبيع معلوم بمجهول من جنسه ما تقدم من بيع الثمر بالتمر كيلا والزرع بالحنطة كيلا فإن كان الجنس ربويًا حرم البيع للربا والمزابنة أمال للربا فلم يتم تحقق المساواة وتيقنها والشك في الربا كتحققه وأما المزابنة فوجود معناها لأن كلام من المتبايعين يدفع الآخر كما تقدم ولهذا اشترط اتحاد الجنس لأن الجنس إذا اتحد انصرف الفرض إلى القلة والكثرة فكل واحد يقول ما أخذت أكثر وقد غبت صاحبي وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمزابنة فقط وتقريرها ما تقدم في الوجه الثاني لكن إذا تحقق الفضل فيما ليس ربويًا جاز ويقدر أن المغبون وهب الفضل لظهوره (ع) ما فسر به المزابنة في الحديث هو أحد أنواعها وقد فسرهما مالك في الموطأ بما هو أوسع فقال كل جزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده لا يباع بشئ من المكيل والموزون إلى آخر ما ذكر في الموطأ من أنواع لمخاطرة \* ابن حبيب الزين الخطر وقيل الدفع كانه دفع عن البيع الشرعي وعن معرفة التساوي (قلت) \* تفسيرها في الحديث بما ذكر أن كان من النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي العدول عنه وإن كان من الراوي فلتفسيره مزينة وما ذكر من أنه أحد أنواع المزابنة أن عني بأنه أحد أنواعها من حيث أنه لا يتناول إلا بيع المعلوم بالمجهول لقوله لا كيلا فإنه إذا امتنع بيع المعلوم بالمجهول امتنع بيع المجهول بالمجهول بقياس أخرى وإن عني بأحد أنواعها من حيث أنه لا يتناول إلا الربوي فأنما ذلك من حيث اللفظ

قال ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة والمخاطرة والمزابنة أن يباع ثمر الغسل بالتمر



وأما من حيث المعنى فانه يتناول غير الربوي لتقرر معنى المزابنة فيه بالمعنى الذي قرره الامام في الوجه الثاني المتقدم فتفسير العلماء المزابنة ليس باعم من تفسيره صلى الله عليه وسلم بل هو مساو له **﴿ فان قيل ﴾** امتنع بيع المجهول بالمعلوم من جنسه وجاز اذا كان من غير جنسه كما في باب الجزاف لانهم جعلوه من المجهول فالفارق **﴿ قيل ﴾** في الجزاف اذا بيع بما هو من جنسه من بدجالة سواء كان المقابل له في المعاوضة معلوما أو مجهولا لان كلام المتبايعين يعتد انه أعطى أقل مما أخذ ولذلك سمى مزابنة من الزين وهو الدفع فكل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن معتقده ومطلوبه بخلاف ما اذا كان العوض من غير جنسه واذا ارتفعت المدافعة في بيع المزابنة جاز البيع وارتفعها يكون بوجهين أحدهما اذا علم أن أحد العوضين أكثر فانه يجوز البيع لانتهاء وصف المزابنة لانه أيضا يصير بومئذ بيع معلوم بمعلوم والثاني اذا دخل أحد العوضين صنعة معتبرة فانه أيضا يجوز البيع لانتهاء المزابنة لانه أيضا يصير المقصود الصنعة فصيرته الصنعة المعتبرة كانه جنس آخر فان كانت الصنعة غير معتبرة لم تنقله ولم يجز البيع ولهذا المعنى أجاز في كتاب ابن الموازي بيع تور نحاس بنحاس ومنع في السلم **﴿ الثالث ﴾** من المدونة بيع النلوس بالنحاس واستشكله الأئمة لانه بيع مصنوع في المسئلتين وفرق بانه انما منع بيع الفلوس بالنحاس لقلة الصنعة في الفلوس والذي يدفع المزابنة انما هي الصنعة المعتبرة كالتي في التور وهذا اذا كان البيع نقدا أو كان لأجل وتقدم المصنوع وان تقدم غير المصنوع فان كان الاجل قريبا لا يمكن أن يصنع فيه العوض الذي يقابله جاز والامتنع **﴿ قوله ﴾** نهى عن المحاقلة والمحاقلة أن يباع الزرع بالقمح واستكرأ الارض بالقمح **﴿ قلت ﴾** المحاقلة مفاعلة من الحقل (م) والحقل قال به بعض أهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر وللارض التي يزرع فيها رمنه قوله صلى الله عليه وسلم للانصار ما تصنعون بمحاقلهم أي بمزارعكم ومنه المثل لا تنبت البقلة الا الحقلية وهي التي تسمى في العراق القراح فتفسير المحاقلة يدل على ذلك لانها مفاعلة وبذلك فسرناها أبو عبيد وهو من أئمة اللغة فقال المحاقلة بيع الطعام في سنبله بالبر وتفسيرها بأنها كترأ الارض بالقمح هو على أن الحقل الارض التي تزرع وكترأ الارض بالقمح أو يجزء مما يخرج منها عندنا ممنوع ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى

### ﴿ كتاب العربية ﴾

( م ) اختلف في حقيقة العربية فعندنا انها هبة الثمر ثم يشتريه صاحبه بقر الى الجذاد وقال الشافعي هي النخلة يبيع صاحبها رطبا بقر الى الجذاد على ما وقع في حديث انهم شكوا انهم لا ثمر عندهم وعندهم فضل أقواتهم من التمر فأرخص لهم أن يشتروا بذلك التمر الرطب لحاجتهم اليه وقال أبو حنيفة

جنسه ( ب ) ارتفاع المزابنة يكون بشيئين اذا علم أن أحد العوضين أكثر والثاني اذا دخلته صنعة معتبرة صار كجنس آخر بخلاف الصنعة اليسيرة ولهذا أجاز في كتاب ابن الموازي بيع تور نحاس بنحاس ومنع في السلم **﴿ الثالث ﴾** من المدونة بيع الفلوس بالفلوس واستشكله الأئمة لانه بيع ممنوع في المسئلتين وفرق بقلة الصنعة بخلاف التور وهذا اذا كان البيع نقدا أو كان لأجل وتقدم الممنوع وان تقدم غير الممنوع فان كان الأجل قريبا لا يمكن أن يصنع فيه العوض الذي يقابله جاز والامتنع **﴿ قوله ﴾** ونهى عن المحاقلة هي مفاعلة مأخوذة من الحقل ( ح ) والحقل قال بعض أهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر والارض التي يزرع فيها **﴿ قوله ﴾** أن يباع الزرع بالقمح واستكرأ الارض بالقمح بالأول فسرناها أبو عبيد قال المحاقلة بيع الطعام في سنبله بالبر والثاني مبنى على أن الحقل الارض التي تزرع

والمحاقلة أن يباع الزرع  
بالقمح واستكرأ الارض  
بالقمح قال وأخبرني سالم  
ابن عبدالله

هي هبة الثمر كما قال مالك الا انه يقول للواهب أن يرجع في هبته قبل القبض أي شيء كانت الهبة وكماها باقية على ملكه فاسترجع في العرية ملكه وأعطى الموهوب ثم اهبه أخرى تعضلا وهذا ساقط لوجوه لانه اذا كان مذهبه جواز رجوع الواهب في الهبة قبل القبض أي شيء كانت الهبة فلا تعريم فلا يمكن تعريم فلا يظهر للرخصة وجه وقد سماها في الحديث رخصة وأيضا فإنه قال في بعض الطرق وأرخص في بيع العرية وعلى مذهبه فلا يبيع اذ لا يبيع الانسان ملكه عليه وأيضاً قد حددها في الحديث بخمسة أوسق وعلى هذا فلا معنى للتحديد فان الواهب أن يرجع قلت الهبة أو كثرت وقيل العرية هي النخلة تكون للرجل في حائط غيره فيتم أذى صاحب الحائط بدخول صاحبها عليه في أهله فرخص لصاحب الحائط في شرائها بخمر صها ثم إلى الجنداذ وقيل هي شراء من لا نخله لثمر نخلة يأكلها هو وعياله وطبا وقيل العرية الثمرة اذا زهت سميت بذلك لان الناس يعدونها أي يأتيونها لا لتقاط ثمرها (ع) وروى ابن نافع ان العرية هي النخلة تكون للرجل في حائط غيره فرخص لصاحب الحائط أن يشتريها بخمر صها ثم إلى الجنداذ وهذا محور رواية ابن القاسم في المدونة في مسئلة النخلة تكون في حائط الغير انه لا بأس بشرائها اذا كان للرفق والكفاية لا لدفع الضرر وعكس ابن الماجشون فقال انما يجوز ثمنها أو هال دفع الضرر لا للكفاية \* قلت \* ادخال الامام الثمراء في حقيقة العرية بقوله ثم يشتريها فيه تسامح فان الشراء ليس من حقيقة الثمراء وقال البايجي العرية النخلة الموهوب ثمرها وفي البخاري عن سعيد بن جبير العراء ثم يوهب نخلاها واطلاق روايات الحديث باضافة البيع اليها بمع تفسيرها بانها هبة الثمر وانها النخلة فالصواب تفسيرها بما دل عليه كلام البايجي من انها من ثمر النخل (ع) والياء في العرية مشددة وليست من العارية \* واختلف في اشتقاقها \* قلت \* وتلخيص ما ذكره هو والامام ان عر التي على وزن غزاهي بمعنى الطلب ومنه يقال عرا فلان فلانا فأعراه اذا أنه يطلب معروقه ومعنى فأعراه فأعطاه كما يقال سأني فأسألته وطلبني فأطلبته أي فأعطيته وعري التي على وزن علم هي بمعنى الخلو عن الشيء والتجرد عنه فقبيل في العرية انها مشتقة من عراه يعروها اذا أنه يطلب معروقه فلان معراها يأتياها ويطلبها ويختلف اليها وهذا الاشتقاق موافق لما فسر هابه مالك من انها هبة الثمر وتفسير هاب ذلك هو الذي صوب أبو عبيد وليس بموافق لما فسر هابه الشافعي لان الذي فسر هابه ليس فيه هبة ولا عطية وعلى هذا الاشتقاق فهي فعيلة بمعنى مفعولة أي عطية وهي على هذا ما أتت مطروقة لان الذي أعطياها يأتياها ويختلف اليها وانما ثبت فيها الهاء لانها أفردت فصارت في عداد الاسماء كالنطيحة والاكيلة ولو جى بهامع النخلة لقبيل نخلة عري وقيل هي مشتقة من عري التي على وزن علم لان المعري أعري نخله من ثمرها وقيل لانها أعريت من السوم عند بيع الثمر وقد تكون بمعنى ان النخل عريت عن الثمر بهذه الهبة وقيل لان مالكها أخلى ملكه منها فعلى هذين القولين الاخيرين يصح ما فسر هابه الشافعي من انها النخلة وهي على هذا الاشتقاق فعيلة بمعنى فاعلة أي عريت من ملك معريها فهي عارية ولانها عريت من التعريم وعلة المزانية (قوله ولا يتبعوا الثمر بالثمر) لانه من المزانية المتقدم حكمها (قوله رخص في بيع العرية) أي في شرائها بخمر صها ثم إلى الجنداذ \* وصوره ذلك ان يخبر صاحب الخلات فيقول هذا الرطب الذي

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ولا يتبعوا الثمر بالثمر وقال سالم أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أرخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العرية ان يبيعها بخمر صها من الثمر \* حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى ابن سعيد قال أخبرني نافع انه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرية يأخذها أهل البيت بخمر صها ثم يأكلونها رطبا وحدثناه محمد بن مثنى قال ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى ابن سعيد يقول أخبرني نافع بهذا الاسناد مثله \* وحدثناه يحيى بن يحيى

(قوله رخص في بيع العرية بخمر صها من الثمر) بفتح الخاء وكسرها والفتح أشهر أي بقدر ما فيها اذا صار تمرا وصوره ذلك ان يخبر صاحب الخلات فيقول هذا الرطب الذي عليا اذا يبس يحصل منه تمرا ثلاثة أوسق مثلاً فيشتريها معريها من أعطاهاله بثلاثة أفقره ثم يعطيها له عند الجنداذ

عليها اذا بيس يحصل منه ثمر ثلاثة اوسق مثلا فيشتريها مع ربها من اعطاها له بثلاثة اقفزة ثمر اعطيا  
له عند الجذاذ وانما جعل بيعها على هذه الصفة رخصة لان الرخصة ماضية لعذر مع قيام  
المحرّم والمحرم هنا المزابنة فهي مستثناة من المزابنة (ع) هي مستثناة من اصول اربعة المزابنة وهو  
ظاهر احاديث الباب ومن ربال الفضل والنساء ومن العود في الهبة واختلف في العذر الذي رخص  
لاجله في شرائها المذكور فقل هو لدفع الضرر لان المعري يتضرر بدخول من اعربها عليه  
في حائطه واطلاعه على أهله وقيل تنمي للمعروف لان من اعربها يلزمه القيام بها وحاسنها وجمع  
سواقطها وعليه في ذلك كلفة فرخص لمعربها أن يشتريها ليكتفي تلك المؤنة تنمي للقائدة وقيل العلة  
هما جميعا \* قلت \* ويقوم من المدونة فيها قول رابع هو استخلاص الرقبة ويأتي بيانه والممل  
بهما جميعا أي بكل واحد منهما على البديل هو مالك وابن القاسم قال في المدونة ويجوز للمعري شراء  
عريته لوجهين اما لدفع الضرر واما للرفق في كفايته وينبغي على اختلاف التعليين فروع منها  
جواز شراء بعض العرية ويأتي الكلام عليه وبيع الثمار على الصفة المذكورة خاص بالعرية  
ويأتي ما لبيحي بن عمر (ع) ولجواز شرائها عند عشرة شروط ستة متفق عليها وأربع مختلف  
فيها فالسنة أن يكون المشتري المعري من المعري وأن تكون بعد الزهو وأن يكون بالحرص وأن  
يكون العوض من صنف العرية يابس اذ دفعه عند الجذاذ والاربع أن تكون المنحة بلفظ العرية  
لا بلفظ الهبة وأن تكون العرية خمسة اوسق فاقول وأن يكون المشتري جميع العرية وأن يكون مما  
يتخرو ويبيع \* قلت \* ذكر أن السنة متفق عليها في المذهب وذكر في أثناء كلامه في بعضها  
خلافا فقف فاما الشرط الاول وهو أن يكون المشتري المعري من المعري فيأتي الكلام عليه حيث  
تعرض له وأما الثاني أن يكون الشراء بعد الزهو (ع) فذهب الجمهور ومالك في المشهور عنه  
أنها لا تتبع الا بعد الزهو \* (قلت) \* حكى الباجي وابن يونس عن يزيد بن أبي حبيب انه يجيز بيعها  
قبل الزهو وأما الثالث وهو أن يكون الشراء بالحرص فصورته ما تقدم ويأتي في شرائها بغير الحرص  
من الخلاف وأما الرابع وهو أن يكون الثمر من صنفها فقال في المدونة لا يجوز أن يكون من غير صنفها  
ولا برطب ويابس \* الباجي ان كانت برنيا لم يجز بصيحاني ولا أفضل ولا أدنى \* اللخمي لا يجوز  
بأدنى وأما بارفع فان كان لدفع الضرر لم يجز وللمعروف يجوز وأما الخامس وهو أن يكون  
العوض تمرا (ع) فهو الذي جاء في جل الأحاديث فهو محل الرخصة فلا يتعدى الى غيره وما جاء في  
حديث عبد الله بن زيد من انه رخص بعد ذلك في بيع العرية بالتمر أو الرطب يأتي الكلام عليه  
وأما السادس وهو أن يكون الثمر مؤخرا الى الجذاذ (ع) فهو مذهب مالك وجل أصحابه وأجازه  
بعضهم اذا وقع نقدا \* وقال الشافعي وأحمد لا يجوز الا بالنقد \* قلت \* وأما الاربعة فاما الاول وهو  
أن تكون المنحة بلفظ العرية لا بغيرها (ع) فهو الذي يقوله جل أصحابنا وابن حبيب لا يراعى  
الاسم ويجرى الحكم في كل مانع سواء كان بلفظ العرية أو غيرها \* قلت \* وأما الثاني وهو أن  
تكون العرية خمسة اوسق فيأتي الكلام عليه حيث تعرض له في الحديث وأما الثالث وهو أن  
يكون المشتري كل العرية فالخلاف في المدونة بين ابن القاسم والغير فاجاز ابن القاسم أن يشتري بعض  
العرية قال كما يجوز لمن أسكن رجلا حياته أن يشتري بعض السكنى \* وقال بعض كبار أصحاب  
مالك لا يجوز أن يشتري بعض العرية لان الضرر باق وذكر اللخمي القولين مخرجين على التعليل  
وهي رخصة مستثناة من حصول اربعة ممنوعة المزابنة وربال الفضل والنساء والعود في الهبة ولجواز

أخبرنا هشيم عن يحيى بن سعيد هذا الاسناد غير أنه قال والعربة النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخمر صها نمرًا \* وحدثننا محمد بن ربح  
ابن المهاجر قال ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن عبد الله بن عمر قال حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رخص في بيع العربية بخمر صها نمرًا قال يحيى العربية أن يشترى الرجل ثمر الخلات لطعام أهله رطبًا بخمر صها نمرًا \* وحدثننا  
ابن عمر قال ثنا أبي قال ثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في  
العرايا أن تباع بخمر صها كيدًا \* وحدثناه ابن مثنى قال ثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله هذا الاسناد وقال إن نوحًا بخمر صها \* وحدثننا  
أبو الربيع وأبو كامل قالنا حماد بن حجر قال ثنا سمعيل كلاهما عن أيوب عن نافع هذا الاسناد أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخمر صها (٢٠٨) \* وحدثننا عبد الله بن مسامة لقنبي قال ثنا سليمان يعني

ابن بلال عن يحيى وهو  
ابن سعيد عن بشير بن  
يسار عن بعض أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من أهل دارهم منهم  
سهل بن أبي حنيفة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن بيع الثمر بالتمر وقال  
ذلك لربائلكم المزبنة إلا  
أن رخص في بيع العربية  
النخلة والخلتين يأخذها  
أهل البيت بخمر صها نمرًا  
يا كلونهارطبا \* وحدثننا  
قتيبة بن سعيد قال ثنا الليث  
ح وحدثننا ابن ربح قال أخبرنا  
الليث عن يحيى بن سعيد  
عن بشير بن يسار عن  
أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنهم قالوا رخص  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في بيع العربية بخمر صها  
نمرًا \* وحدثننا محمد بن مثنى  
واسحق بن إبراهيم وابن

بالمعروف أو دفع الضرر \* وتعب الشج تخريج قول ابن القاسم على التعليل بالمعروف قال لان  
ابن القاسم قاس جواز شراء بعض العربية على جواز شراء بعض الكنى ولا معروف في شراء بعض  
السكنى قال وإنما القولان بناء على صحة التعليل باستخلاص رتبة النخل وقصره على دفع الضرر فإن  
صح التعليل بالاستخلاص جاز قال ولا يقال قول ابن القاسم تنظير بمسئلة السكنى لافاس عليها فلا  
ينم التعقب على اللخمى قال لانه في المدونة الكبرى قياس صحيح لان نص المسئلة فيها قال ابن القاسم  
ولا باس بشرائه بعض العربية بلغى ذلك عن مالك وأنا أراه حسن لان مالكا قال لا باس بشرائه بعض  
السكنى والعربية عندى مثله ولم أسمع العربية منه وسمعت منه السكنى وأما الرابع وهو أن تكون  
العربية فيما ييسر ويدخر فيأتى الكلام عليه حيث تعرض له (قوله في الآخر فيادون خمسة أوسق أو  
في خمسة يشك داود) (ع) دل الحديث على أن الرخصة إنما هي فيما يكال فيحتاج به لأحد القولين بتعميمها  
ذلك شروط مشهورة في كتب الفقه (قوله عن بشير) بضم الباء ابن يسار بالسین المهملة  
(قوله عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عن جماعة منهم ثم ذكر بعضهم فقال منهم  
سهل بن أبي حنيفة بفتح الحاء المهملة واسكان الثاء المثناة واسم أبي حنيفة عبد الله بن ساعدة وقيل عامر  
ابن ساعدة وكنيته سهيل أبو يحيى وقيل أبو محمد توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين  
وفي هذا الاسناد اذا سمع من ثقات جواز أن يحذف بعضهم ويرد عن بعضهم (قوله من أهل  
ذراهم) يعنى من بنى حارثة والمراد بالذراهم المحلة (قوله قد كرم مثل حديث سليمان بن بلال) الذي ذكر  
هو الثقفى الذى هو فى درجة سليمان بن بلال (قوله غير ان اسحق وابن المثنى جعلامكان الربا  
الزبن) وقال ابن أبى عمر الرايعنى ابن أبى عمر رفيق اسحق قال فى رواية ذلك الربا كما سبق فى رواية  
سليمان بن بلال وأما اسحق وابن أبى المثنى فقالا ذلك الزبن وهو بفتح الزاى واسكان الواو المتحدة بعدها  
نون وأصل الزبن الدفع (قوله فيادون خمسة أوسق أو فى خمسة يشك داود) اختلف قول مالك  
فقصر فى المشهور عنه الحكم على خمسة أوسق وقال أيضا لا يجوز فى الخمسة وإنما يجوز فيادون لانه

أبى عمر جميعا عن الثقفى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من أهل داره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى قد كرم مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى غير أن اسحق وابن  
مثنى جعلامكان الربا الزبن وقال ابن أبى عمر الرايعنى ابن أبى عمر رفيق اسحق قال فى رواية ذلك الربا كما سبق فى رواية  
يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديثهم \* وحدثننا أبو بكر بن أبى شيبة وحسن الحلوانى قالنا  
أبو أسامة عن الوليد بن كثير قال حدثني بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبى حنيفة حدثناه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزبنة الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا فإنه قد أذن لهم \* حدثنا عبد الله بن مسامة بن قنعب  
قال ثنا مالك ح وثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لمالك حدثك داود بن الحصين عن أبى سفيان مولى أبى أحمد عن أبى  
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخمر صها فيادون خمسة أوسق أو فى خمسة يشك داود قال خمسة أو

دون خمسة قال نعم \* حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزينة والمزينة يبيع الثمر بالتمر كيلا ويبيع السكر بالزبيب كيلا \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا محمد ابن بشر ثنا عبيد الله عن نافع ان عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزينة والمزينة يبيع ثمر النخل بالتمر كيلا ويبيع العنب بالزبيب كيلا ويبيع الزرع بالحنطة (٢٠٩) كيلا \* وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن

عبيد الله بن نافع هذا الاسناد مثله \* حدثني يحيى بن معين وهرون بن عبد الله وحسين بن عيسى قالوا ثنا أبو أسامة ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزينة والمزينة يبيع ثمر النخل بالتمر كيلا ويبيع الزبيب بالعنب كيلا وعن كل ثمر بخبره \* وحدثنا علي بن حجر السعدي وزهير بن حرب قالنا ثنا اسمعيل وهو ابن ابراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزينة والمزينة أن يباع مافي رأس النخل بتمر بكيل مسمى ان زاد في وان نقص فعلى \* وحدثناه أبو الربيع وأبو كامل قالنا ثنا أيوب بهذا الاسناد نحوه \* حدثنا قتيبة ابن سعيد ثنا ليث بن محمد بن ربح أخبرنا الليث عن نافع عن عبد الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزينة أن يبيع ثمر حائظه ان كانت تخل بتمر

في التمر وكل مايبيس ويدخر كالزبيب وغيره (ط) وهو الاولى لان النص انما هو في التمر وانفقوا على إلحاق الزبيب به ولا سبب للاحقاة الا انه في معنى التمر فيلتحق به كل مايبيس ويدخر \* قلت \* نعم في كل مايبيس ويدخر المشهور وقصرها على لتمر والزبيب رواه محمد \* وقال محمد يجوز في كل ما دخر ويكره فيما لا يدخر قال في المدونة وما لا يتقرر من الرطب ولا يتزبب من العنب بمنزلة خضر العواكه لا يشتري بالحرص \* واختلف قول مالك فقصر في المشهور وعنه الحرم على خمسة أوسق فأدنى اتباعا لما وجد عليه العمل ولان الخمسة أول مقادير المال الكثير الذي تجب فيه الزكاة من هذا الجنس فقصر الفرق بين لاملاله على شرائها فزاد عليها خرج الى المال الكثير الذي يطلب فيه التجرع مافيه من المزينة ويكون هذا القدر هو الذي جرى العرف عندهم عليه وقال أيضا لا يجوز في الخمسة وانما يجوز فيما دون لانه المحقق لان الخمسة وقع فيها الشك (م) قال بعض المخالفين الراوي شك في الخمسة فسادونها ولا وجه للتعليق فيما دون الخمسة بالحديث لكن وقع في بعض الطرق أربعة أوسق فوجب الانتهاء الى هذا المتفق وأسقط الزائد والى هذا الحديث ذهب ابن المنذر وألزم المزني الشافعي أن يقول به وذكر ابن القصار انه اختلف قول الشافعي في ذلك (ع) والتعديد بهذا القدر انما هو اذا اشترت بجزرها أو اذا اشترت بالعين أو العرض فحائز لها وغيره أن يشتريها وان كانت أكثر من خمسة أوسق

\* (فصل) \* (قلت) والعريبة عطية فشرطها الحوز كسائر العطايا \* واختلف بمثبت حوزها فقال ابن حبيب بمجموع أمرين هما ظهور الثمرة بالآبار وحوز الرقاب وهو مذهب المدونة عند بعضهم وقيل أحدهما كاف \* واختلف في زكاة العريبة وسقها وعلاجها فقال في المدونة كل ذلك على المعري بخلاف الهبة فان زكاتها على الموهوب له وقال كبار أصحاب مالك ذلك على من أعريت له كالهبة وهذا الخلاف انما هو اذا أعريت قبل الزهو وأما اذا أعريت بعد الزهو فالزكاة على رب الحائط لانه انما أعرى بعد ان وجبت عليه الزكاة

المحقق (ع) دل الحديث على الرخصة فيما يكال فيخرج به لأحد القولين فتعميمها في الثمر وكل مايبيس ويدخر كالزبيب وغيره (ب) وهو المشهور وقصرها على التمر والزبيب رواه محمد وقال محمد يجوز في كل ما دخر ويكره فيما لا يدخر ثم اعلم ان العريبة عطية فشرطها الحوز كسائر العطايا \* واختلف بمثبت حوزها فقال ابن حبيب بمجموع أمرين ظهور الثمرة بالآبار وحوز الرقاب وهو مذهب المدونة عند بعضهم وقيل أحدهما كاف \* واختلف في زكاة العريبة وسقها وعلاجها فقال في المدونة كل ذلك على المعري بخلاف الهبة فان زكاتها على الموهوب له وقال كبار أصحاب مالك ذلك على من أعريت له كالهبة وهذا الخلاف انما هو اذا أعريت قبل الزهو وأما اذا أعريت بعد الزهو فالزكاة

(٢٧ - شرح الابن والسنوسي - رابع) كيلان كان كرمأ يبيعه زبيب كيلان كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله وفي رواية قتيبة أو كان زرعاً \* وحدثني أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال حدثني يونس ح وحدثنا ابن رافع قال أخبرنا ابن أبي فديك قال أخبرني الضحاك \* وحدثني سويد بن سعيد ثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة كلهم عن نافع بهذا الاسناد نحوه حديثهم \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله

## ﴿ أحاديث اذا بيع الحائط لمن تكون الثمرة ﴾

(قوله من باع نخلا قد أبرت) (ع) الابار والتذكير واللقاح بمعنى وهو أن يجعل في طلع النخلة شيء من طلع نخلا أو يعاق عليها حواف سقوطه يقال منه أبرت أبره بكسر الباء وضمها ويقال أيضا أبرت بالتشديد تأييرا ككلمت تكليما \* وقال ابن حبيب الابار شق الطلع عن الثمرة والحديث يدل على جواز نزع كبر النخل وغيرها ولا خلاف فيه وقد كمال صلى الله عليه وسلم قال للأنصار لا عليكم أن لا تعملوا فتركوا التذكير فقصت الثمار فقال صلى الله عليه وسلم أنتم أعلم بأمر دنياكم وما حدثتكم به عن الله فهو حق وبار النخل ما تقدم وبار غيرها من الثمار عقد ثمره وثبات ما يثبت وسقوط ما يسقط من نوره الأمايد كرمه فحكمه حكم النخل \* واحتلف في ابار الزرع فقيل ظهوره من الأرض وقيل افراكه (قوله فثمرها للبائع الآن يشترط المبتاع) (م) جعلها لا تكون للمبتاع الا بشرط يدل انها في صورة السكت للبائع \* واحتلف اذ لم تؤبر فقال مالك هي للبائع \* وقال أبو حنيفة للبائع واستدل مالك بدليل الخطاب من الحديث لانه انما جعله للبائع بالابار فهي اذ لم تؤبر للبائع وأيضاً لذلك نظير من الشرع حنين الأمة هو قبل لوضع للمبتاع وبعده للبائع والتمر بمنزلة الجنسين \* واحتج أبو حنيفة بالحديث أيضاً لانه قال لم يذكر الابار في الحكم عما سواه وانما قصده التنبيه بالابار على ما لم يؤبر ورد عليه بعض أصحابنا بأن التنبيه انما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشكك على الواضح وما ذكر خارج عن الوجهين وتلخيص ما أخذ الفقهاء من الحديث ان مالك استعمل فيه اللفظ ودليل الخطاب وأبو حنيفة استعمل اللفظ ومعقولة الخطاب \* قلت \* دليل الخطاب هو المسمى في أصول الفقه بمفهوم المخالفة وهو ما يثبت به نقيض حكم المطوق به للمسكوت عنه كقوله في الغنم السائمة الزكاة ففهومه أن لا زكاة في المعلوفة ومعقولة الخطاب هو تنبيه على ان المسكوت عنه مساو للمطوق به في الحكم والراد على أبي حنيفة زعم انه انما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشكك على الواضح والمذكور في كتب الأصول أنه يكون أيضاً بالأعلى على الأدنى (م) وعلى مذهبننا ان غير المأبورة تكون للبائع اختلاف عندنا هل للبائع أن يشترطها فالمشهور والمع وقال بعض شيوخنا على القول بأن المستثنى متى يجوز وبالجواز قال الشافعي (ع) والمشهور ببناء على أن المستثنى مشتري فهو كاستثناء الجنين (م) وان أبر البعض دون البعض فان تساويا فلكل حكم نفسه وان كان أحدهما أكثر ففصيل الحكم كذلك وقيل الأقل تابع للأكثر (ع) وافق الشافعي ان المأبورة لا تكون للبائع الا بشرط

على رب الحائط لانه انما أعري بعد ان وجبت عليه الزكاة

## ﴿ باب اذا بيع الحائط لمن تكون الثمرة ﴾

(قوله من باع نخلا قد أبرت) الابار والتذكير واللقاح بمعنى قال أهل اللغة يقال أبرت أبره أبراً بالتخفيف كما كنهه وأكلمه وأبرته بالتشديد تأييراً \* قال ابن حبيب الابار شق الطلع عن الثمرة (ع) وبار النخل ما تقدم وبار غيرها من الثمار عقد ثمره وثبات ما يثبت وسقوط ما يسقط من نوره لا ما يذ كرمه فحكمه حكم النخل \* واختلف في ابار الزرع فقيل ظهوره وقيل افراكه (قوله فثمرها للبائع الآن يشترط المبتاع) يدل انه في صورة السكت للبائع واختلف اذ لم تؤبر فقال مالك هي للبائع وقال أبو حنيفة هي للبائع فمالك أخذ بدليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة وأبو حنيفة جعله من مفهوم الموافقة ثم على مذهب مالك اختلف عندنا هل للبائع أن يشترطها فالمشهور بالمنع وقال

عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع الا أن يشترط المبتاع \* وحدثنا ابن شني قال ثنا يحيى بن سعيد ح وثنا ابن غير قال ثنا أبي جميعاً عن عبيد الله ح \* وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة واللفظ له ثنا محمد بن بشر قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما نخل اشترى أصولها وقد أبرت فان ثمرها الذي ابرها الا ان يشترط الذي اشتراها \* وحدثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا ليث ح وثنا ابن ربح قال أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرئ أبر نخلاً ثم باع أصلها فللذي أبر ثم النخل الآن يشترط المبتاع وحدثناه أبو الربيع وأبو كامل قالا ثنا حاد ح وحدثني زهير ابن حرب قال ثنا اسمعيل كلاهما عن أبوب عن نافع بهذا الاسناد نحو \* حدثنا

لناهر الحديث وكذلك أبو حنيفة إلا أنه قال يجزئها المبتاع لحينه وإن شرط بقاءها ففسد البيع وقال صاحبه محمد بن الحسن إلا أن يكون بدا صلاحها فله أبقاؤها \* وقال ابن أبي ليلى المأبورة للمبتاع وإن لم يشترطها وهذا قولان مخالفان للسنة \* ومنع مالك رحمه الله تعالى أن يشترط المبتاع ببعض المأبورة وأجاز به بعض أصحابنا ولو كان المبيع أرضاً زرعها ولم يظهر فقيهه فولان قبل هو للمبتاع كالثمرة التي لم تؤبر وفيل هو للبائع لأنه ليس من جنس ما يذكر ولا يؤبر كالشجرة فاشبهه ما دفن في الأرض وخالف الثمر

### حديث مال المبد

(قوله في الطريق الآخر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر ففقرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبداً ففاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع (ع) ثبتت زيادة بيع المبد من طريق سالم لجميع الرواة وسقطت عند ابن مآهان قال الدارقطني خالف نافع سالم في هذه الزيادة فلم يذكرها قال النسائي سالم أجل في القلب من نافع ولقول فول نافع (د) ولا يضر إسقاط نافع لها لأن سالم أتته فزيادته مقبولة بل هو أجل من نافع وما ذكر النسائي هو إشارة إلى ترك حجر وإبقاء نافع (قوله ففاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع) (م) سقط مالك العبدان كان بمعاوضة بيع أو نكاح ففاله للبائع إلا أن يشترط عليه خلافاً للحسن البصري والزهري في قوليهما أن المال تبع للعبد في البيع والحديث يرد عليهما وإنما يجوز أن يشترط للعبد إذا حصته من الثمن فلا يدخل فيه رباؤا ما اشتراطه المبتاع لنفسه فلا يجوز لأنه سلعة وذبح بذهب وإن سقط بعق ومافى معناه العقود التي تصير إلى العتق وتسقط النفقة عن السيد كالكتابة فالمال للعبد إلا أن يشترطه السيد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة في قوليهما أنه للسيد في العتق \* ودليلاً حديث من أعتق عبداً وله مال ففاله إلا أن يشترطه السيد لأن ضمير له عائداً على العبد لأنه منطوق به والسيد يكتفى عنه وعود الضمير على المنطوق به أولى من عوده على الكناية وإن سقط لجنابة فالمال فيها تبع للرقبة يتقبل بانتقالها وإن سقط لهبة أو صدقة ففيه قولان الشبهة تشبه البيع لأنها انتقال من ملك إلى ملك وتشبهه أيضاً العتق لأنها انتقال بغير عوض والحديث حجة لنا في أن العبد يملك لأنه أضاف الملك إليه بلام الملك واللام ترد للملك والتصرف كقولهم الولاية في المال لفلان هكذا قيل \* وعندى فيه نظر لأن الولاية لأن ضرب من الملك فلا يعد هذا المثال قبيحاً ثانياً وترد اللام للاختصاص كقولهم الباب للدار وذلك مبسوط في كتب النجاة \* قلت \* والتحقيق أن العبد يملك ملكاً غير تام لأن للسيد انتزاع ماله وفي المذهب مسائل تدل على أنه يملك وأخرى تدل على أنه لا يملك تركنا جملتها خشية الإطالة والتحقيق ما تقدم (د) وفيه حجة لأصحابنا أن ما على العبد والجارية من الثياب غير بعض شيئاً بخنا على القول بأن المستثنى مبقى يجوز وبالجواز قال الشافعي وإن أبر البعض دون البعض فإن تساوا فلكل حكم نفسه وإن كان أحدهما كتر فقليل الحكم كذلك وقيل الأقرب تابع للأكثر (قوله ففاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع) هما طرفان واسطة في البيع لا يتبعه ماله إلا بشرط اتفاقا وفي العتق يتبعه اتفاقاً إلا أن يستثنيه السيد قبل العتق وفي معنى العتق أسلمة للجنابة وفي الهبة والصدقة قولان ويجوز في البيع أن يشترطه المبتاع ولو كان دنائراً أو دراهم لأنه لا يتبع لاهبة له من الثمن مقصودة هذا إن اشترطه المبتاع للعبد أو ما ان اشتراطه لنفسه فلا يجوز لأنه سلعة وذبح بذهب وخالف الزهري والحسن البصري في البيع فجعلها عليهم حديث من أعتق عبداً وله مال ففاله

يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح قاه أخبرنا الليث ح وثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عمر بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر ففقرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبداً ففاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع وحدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا سفیان بن عیینة عن الزهري هذا الأساءة مثله \* وحدثني حملة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني سالم بن عبد الله بن عمران أباه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمنزله \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن زهير بن حرب قالوا جميعاً ثنا سفیان بن عیینة عن ابن جريج عن عطاء

التمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا \* وحدثنا عبد ابن حميد قال اخبرنا ابو عاصم قال اخبرنا ابن حريج عن عطاء وأبي الزبير انهما سمعا جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر بمثله \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم الخنظلي قال اخبرنا محمد بن يزيد الجزري قال ثنا ابن حريج قال اخبرني عطاء عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة وعن بيع العمرة حتى تطعم ولا يباع الا بالدرهم والدنانير الا العرايا قال عطاء فسر هالنا جابر قال أما المخابرة فالأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فينفذ فيها ثم يأخذ من التمر وزعم أن المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا والمحاقلة في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع المائم بالحلب كيلا \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن أحمد بن أبي خلف كلاهما عن زكريا قال بن أبي خلف ثنا زكريا بن عدي قال اخبرنا عبيد الله عن زيد بن أبي أنيسة قال ثنا أبو الوليد المسكي وهو جالس عند عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله

داحل في البيع لان ذلك مان وقال بهض أصحابنا يدخل سائر العورة فقط والاصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لان اسم العبد لا يتناول الثياب \* (قوله) ولما ذهب عندنا أن العقد يشمل ثياب المهنة التي عليه دون ثياب الزينة وكذلك الجارية وهذا انما هو بحسب العرف والاقاسم العبد لا يتناول ما عليه قال ابن المواز ليس للسيد أن يمتن ثياب المهنة ولو شترطها لكان شرطا باطلا وتبع العبد (قوله) في الآخر نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وعن بيع التمر حتى يبدو صلاحه (تقدم الكلام على الثلاثة الاول وقوله والمخابرة (م) قد فسر هاجبا فيما بعد بما يرجع الى أنها كراء الأرض بجزء مما يخرج منها وقال أهل اللغة هي المزارعة على النصيب كالثلث وغيره والخبرة بالنصيب قال الشاعر

إذا ما جمعت الشاة للناس خبرة \* فثأنك اني ذاهب لشؤني

وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خير لانه صلى الله عليه وسلم أقرها في أيديهم على النصف فقيل خايرهم أي عاملهم في خير (د) قيل هي والمزارعة متقاربان وهما المعاملة على أرض بجزء معلوم كالثلث مما يخرج منها لأن المزارعة يكون البذر فيها من عند صاحب الأرض والمخابرة يكون البذر فيها من عند العامل كذا قاله جمهور أصحابنا وقيل انهما بمعنى واحد \* واختلف في اشتقاقها فقال الجمهور من الخبير والخبير الالكار والا كار الفلاح وقيل من الخبار وهي الأرض اللينة وقيل من الخبرة بضم الخاء وهو النصيب قاله الجوهري وقال أبو عبيد هو من النصيب من سهل أو لحم تجوز القوم خبرة إذا اشتروا الشاة وقسموها لهما \* وقال ابن الاعرابي من خير لان أول هذه المعاملة كان فيها (ط) إذا كانت المخابرة هي المزارعة على جزء مما يخرج من الأرض كالثلث فيكون الفرق بينهما وبين المحاقلة أن المحاقلة كراء الأرض بشئ مما يخرج منها مطبقا والمخابرة كراؤها بجزء معلوم يخرج منها كالثلث أو ما يتفقان عليه وقيل انهما بمعنى واحد \* والمشهور ما ذكرنا \* ثم على انها مشتقة من خير فلا تكون المخابرة منها عنها وقد صح لنهي عنها فهي غير هاقا للصحيح ما قال الجمهور انها كراء الأرض بجزء مما يخرج منها كما تقدم \* (قوله) وعلى انها مشتقة من خير ففيه الاشتقاق من الجوامد (قوله)

ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا (ط) هذا فيه تدبير بالتقديم والتأخير وترتيب الحديث نهى عن المحاقلة والمخابرة لا لدنانير والدرهم ونهى عن المزابنة الا في العرايا لان المحاقلة والمخابرة كراء الأرض ولا يجوز بجزء منها ولا يجوز الا بالعين والمزابنة يبيع التمر بالتمر كيلا ولا يجوز الا في العرايا (قوله) والمحاقلة يبيع الزرع القاسم بالحلب (ع) في تفسير هان ذلك معنى حسن يؤخذ مما تقدم ولانا قد مر أن المحاقلة اسم لبيع الزرع بالحلب كيلا وكراء الأرض بالجزء ولما فسر هان المخابرة بأنها كراء الأرض بالجزء ثم عاد الى تفسير المحاقلة فسر هان انها يبيع الزرع قائما بالحلب اذ لو فسر هان بالمعنى الآخر لوهي أنه تكرير لمعنى المخابرة (قوله) في الآخر عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد المسكي عن جابر وفي الآخر عن سلم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن جابر (م) قيل سعيد هو أبو الوليد المسكي

له الا أن يشترطه السيد (قوله) والمخابرة قد فسر هاجبا فيما بعد بما يرجع الى أنها كراء الأرض بجزء مما يخرج منها كالثلث وغيره (قوله) ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا العرايا (ط) هذا فيه تدبير بالتقديم والتأخير وترتيب الحديث نهى عن المحاقلة والمخابرة الا بالدينار والدرهم ونهى عن المزابنة الا في العرايا لان المحاقلة والمخابرة كراء الأرض ولا يجوز بجزء منها ولا يجوز الا في العرايا والمزابنة يبيع التمر بالتمر كيلا ولا يجوز الا في العرايا (قوله) حتى تطعم بضم التاء وكسر العين أي



وقال الحاكم والرازي ليس هو وإنما اسم الوليد يسار و هوهم ما عبد الفنى وقال بل هو هو وكذا ذكر البخارى فى التاريخ قال سعيد بن ميناء أبو الوليد المسكى سمع جابر وأروى عنه ابن حيان وابن أبى أنيسة ( **قوله** قلت لعطاء سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم ) ( ط ) تحفل الإشارة عنها إلى الحديث والتفسير معاً فيكون الجميع من لفظه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنها إلى الأمور المنهى عنها إلى التفسير وهو أولى بقول عطاء فسر لنا جابر ( **قوله** قلت لسعيد ما تشقح قال تحمار وتصفار ) ( ع ) قال الخطابي التشقح لون غير خالص للحمرة أو للصفرة وإنما هو تغيير وميل إليها ولهذا قال تحمار وتصفار لأن هذا اللفظ انما يستعمل فيما يميل إلى الحمرة أو للصفرة فإذا أرادوا استقرار الحمرة أو الصفرة قالوا احمر واصفر وجاء هذا اللفظ فى حديث عطاء حتى تشقه بالهاء وضبطنا الشين فيه عن سفيان بن العاص بالسكون وعن القاضى الشهيد بالفتح قال ولا شفاء أن يحمر أو يصفر ويؤكل منه شئ قال بعضهم المعرف تشقح بالهاء وقال غيره الهاء تبدل من الخاء كما قيل مدحه ومدده وفيه دليل أنه لا يشترط فى بدو إصلاح تمام الطيب وأنه لا يعتبر الوقت لئلا يجرى عادة بالطيب فيه وذهب بعض العلماء إلى اعتباره وإنما يعتبر الوقت فيما جاور الحائط الذى بدأ صلاحه فباع يبدو صلاح جاره وأما هى فى نفسها فأبكرت عن الوقت يبعث ولم يعتبر الوقت ( **قوله** فى الآخر والمعاومة ) \* **قلت** \* المعاومة مفاعلة من العام أى السنة يقال عازمت النخل إذا حلت سنة ولم تحمل أخرى ( م ) وهى فى العرف يبيع لتمر سنين وعلة المنع أنه من يبيع التمر قبل بدو صلاحها ولأنه إذا باع سنين فمعلوم أن ما فى السنة الثانية لم يوجد وإذا منع بيعه ما بعد الوجود وقبل بدو الإصلاح فكيف إذا لم توجد \* **قلت** \* وإذا كانت الملة فى المنع انما هى عدم وجود المبيع فى السنة الثانية فيشكل ما أجاز فى كتاب البيوع الفاسدة من جواز شرائط حلقة القصيل أو اشتراط حزة أو حزين لأن الخلقة ليست بموجود حين العقد وكذلك ما تقدم من أن الياسمين بطون وأنه يجوز بيعه يبدو صلاح أو لبطن منه ويكون للشترى جميع البطون الآتية إلى انقضاء فصله وكذلك ما تقدم أيضاً أن الموز تسقى بطونه كل سنة وأنه لا بد فى بيعه من ضرب الأجل قالوا الشهر أو السنة ومعلوم أن كل البطور لم توجد حين العقد وكذلك ما ذكر أيضاً فى البيوع الفاسدة من أنه لا يجوز أن يبيع ما نطم المقناة شهر إلا أنه انما علل المنع باختلاف الجنس فى شدة الحر وضعفه لعدم وجود المبيع \* والجواب عما سوى ما نطم المقناة أن ذلك انما جاز بحكم التسع ولذلك لم يجز أن يشترط الخلقة إلا من اشترى أصل القصيل واشترط أن تكون الخلقة مأمونة وأما يبيع الموز ينبغي أن لا يطول الأجل فيه خوف أن

حتى يبدو صلاحها وتصير طعماً ما يطيب أكلها ( **قوله** قلت لعطاء سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم ) ( ط ) تحفل الإشارة عنها إلى الحديث والتفسير معاً فيكون الجميع من لفظه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنها إلى الأمور المنهى عنها إلى التفسير وهو أولى بقول عطاء فسر لنا جابر ( **قوله** قلت لسعيد ما تشقح قال تحمار وتصفار ) ( ع ) قال الخطابي التشقح لون غير خالص للحمرة أو للصفرة وإنما هو تغيير وميل إليها ولهذا قال تحمار وتصفار لأن هذا اللفظ انما يستعمل فيما يميل إلى الحمرة أو للصفرة فإذا أرادوا استقرار الحمرة أو الصفرة قالوا احمر واصفر وجاء هذا اللفظ فى حديث عطاء حتى تشقه بالهاء وضبطنا الشين فيه عن سفيان بن العاصى بالسكون وعن القاضى الشهيد بالفتح قال ولا شفاء أن يحمر أو يصفر ويؤكل منه شئ قال بعضهم المعرف تشقح بالهاء وقال غيره تبدل الهاء من الخاء كما قيل مدحه ومدده ( **قوله** والمعاومة ) ( ب ) المعاومة مفاعلة من العام أى السنة يقال عازمت النخل إذا حلت سنة ولم تحمل أخرى ( ح ) وهى فى العرف يبيع لتمر سنين وعلة المنع أنه من

عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخاربة وأن يشتري النخل حتى يشقه والاشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شئ والمحاقلة أن يباع النخل بكيل من الطعام معلوم والمزابنة أن يباع النخل بأوساق من التمر والمخاربة لثلاث والربع وأشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء بن أبى رباح سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم \* حدثنا عبد الله بن هشام ثنا بهز ثنا سليم بن حيان ثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحاقلة والمخاربة وعن يبيع الثمرة حتى تشقح قال قلت لسعيد ما تشقح قال تحمار وتصفار ويؤكل منها \* وحدثنا عبيد الله بن عمر القوارىرى ومحمد بن عبيد الغبرى واللفظ لعبيد الله قالنا ثنا حاد بن زيد قال ثنا أيوب عن أبى الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخاربة

يتأوله الحديث (قوله الثنيا) بضم التاء وقتعها اسم المبيع الذي وقع فيه استثناء من البائع أو المتاع والاستثناء مأخوذ من ثناء عن وجهه إذا كرهه وصرفه في الحديث من استثنى فله ثنياه أي ما استثناءه وهو في اصطلاح النحاة إخراج الشيء مما دخل فيه غيره لأن فيه كراهة ورداعن الدخول (ع) قال الهروي يبيع الثنيا أن يستثنى من البيع شيئاً مجهولاً فيفسد البيع وقال القتيبي هي أن يبيع شيئاً حراماً فلا يجوز أن يستثنى منه شيئاً أو في المزارعة أن يستثنى بعد الحشد شيئاً معلوماً (ط) والحاصل أن يبيع الثنيا لما فيه من البيع استثناء من البائع أو المتاع والأصل المنع لهذا النهي غير أن في ذلك تفصيلاً وله صور (ع) الأولى أن يستثنى من الحائض نخلات معينة فيجوز ذلك باتفاق قلت أو كثرت لأن البيع لم يقع عليها بل على غيرها \* الثانية أن يستثنى نخلات يختارها فلا يجوز باتفاق لما فيه من الجهالة وتناول النهي له \* الثالثة أن يستثنى من الحائض كيلاً معلوماً منعه إلا أكثر أو أكثر لما فيه من الجهالة وتناول النهي له وإجازه مالك وجماعة إذا كان المستثنى قدر الثلث فأقل ورأوا أن الخرص يحصر الحائض فاستثناء القليل لا يكثر فيه غرر والغرر اليسير معتقر في مواضع كثيرة ولثلث بسير \* الرابعة أن يستثنى من الحائض خراً شائعاً فيجوز عند مالك وعامة أصحابه قل المستثنى أو أكثر \* وقال عبد الملك لا يجوز استثناء إلا أكثر \* والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في جواز استثناء الأقل والخلاف فيه عند النحاة وعند الأصوليين والقرآن يدل على حوازه قال تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من العاوين ومعلوم أن العاوين أكثر \* الخامسة أن يبيعه على أنه إن جاءه الثمن إلى أجل كذا أو متى جاء به فإنه يرد عليه ماله وهذا الذي يسميه الموثقون ببيع الثنيا فلا يجوز (ط) للنهي ولأنه ذريعة إلى سلف جرح نفعاً فأن وقع فسخ وان هات مضى بالقيمة كالبساتع الفاسدة (ع) السادسة أن يبيعه على أنه إن لم يأت به الثمن إلى وقت كذا فلا يبيع بينهما فاختلف قول مالك فمرة أجاز البيع وأبطل الشرط ومرة أزم الشرط وجعل للأخر الخيار وما كان من ذلك إلى الطوع بعد العقد جاز ولزم الوفاء به ومن الثنيا اشتراط البائع على المشتري أنه إن جاءه بالثمن فالسعة له \* قلت \* تقدم الكلام على الثنيا مستوفى في أول البيوع والله أعلم

قال أحدهما يبيع السنين هي المعاومة وعن الثنيا ورخص في الرأيا \* وحدثاه أبو بكر بن أبي شيبة وعلى ابن حجر قالنا سمعنا وهو ابن علي بن أبي بوب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بثله غير أنه لا يذ كر بيع السنين هي المعاومة \* وحدثنى اسحق بن منصور قال أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد قال ثنا رباح بن أبي معروف قال

بيع الثمار قبل بدو صلاحها ولأنه إذا بيع سنين فمعلوم أن ما في السنة الثانية لم يوجد وإذا منع بيعها بعد الوجود وقبل بدو صلاحها فكيف إذا لم يوجد (ب) وإذا كانت العلة في المنع أنما هي عدم وجود المنع في السنة الثانية فيشكل ما أجاز في كتاب البيوع الفاسدة من جواز اشتراط خفة القصيل أو اشتراط جزئية أو جزئين لأن الخلقة ليست موجودة حين العقد وكذا ما تقدم من الإسمين بطون وأنه يجوز بيعه بدو صلاح أول بطن منه ويكون للمشتري جميع البطون الآتية إلى انقضاء فصله وكذا ما تقدم أيضاً من أن الموز تستقر بطونه كل السنة وأنه لا بد في بيعه من ضرب الأجل قالوا الشهر والسنة ومعلوم أن كل البطون لم توجد حين العقد وكذا ما ذكر أيضاً في البيوع الفاسدة من أنه لا يجوز أن يبيع ما تطعم المقناة شهراً لأنه إنما علل باختلاف الحمل في شدة الحر وضعفه لا لعدم وجود المبيع والجواب عما سوى ما تطعم المقناة أن ذلك إنما جاز بحكم التبعية ولذلك لم يجوز أن يشترط الخلقة إلا من اشترى أصل القصيل واشترط أن تكون الخلقة مأمونة وأما بيع الموز فيندفع أن لا يطول الأجل فيه خوف أن يتأوله الحديث (قوله نهى عن الثنيا) لذلك صور \* الأولى أن يستثنى من الحائض نخلات معينة فيجوز ذلك باتفاق قلت أو كثرت لأن البيع لم يقع عليها بل على غيرها \* الثانية أن يستثنى نخلات يختارها فلا يجوز

## ﴿ كتاب الاكرية ﴾

( قوله نهى عن كراء الارض ) ( م ) منع الحسن وطاوس كراء الارض ألبتة لظاهر الحديث ولنهيه عن المحالة وفسرها الراوى فيما أتى بكراء الارض فعم والمشهور عندنا منعه بالطعام وان لم تنبت به كالسبل واللبن وبما تنبت كالقطن والكتان والزعفران ماعدا الخشب والحطب وقال ابن نافع يجوز بكل شئ وبالطعام ماعدا الحنطة واخوانها اذا كان ما تكرر به خلاف ما يزرع فيها وقال ابن كنانة لا تكرر بما اذا أعيد فيها نبت ولا بأس بغيره طعاما كان أو غيره ونسبه الى مالك وقال الشافعي أو خفيفة لا بأس بكراؤها بطعام في الذمة لحديث رافع الآتي وأما بشئ في الذمة فلا بأس وجهه استحبابنا أنه من رأيه واجتهاده ولا يلزم اتباعه واتقاهما على منع كراؤها بالجزء وأجازه بعض الصحابة وبعض العلماء تشبيها بالقراض ( ع ) وقاله الليث ويحيى بن يحيى والاصمعي من استحبابنا وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن في آخرين \* وحكى ابن سحنون عن لمعة لابأس بكراؤها بطعام لا يخرج منها حكي غيره عنه أنه لا يجوز بالطعام وقال ربيعة لا تكرر بغير الذهب والفضة لحديث رافع \* قلت \* اجازة الشافعي وأبي حنيفة كراءها بطعام مضمون في الذمة وكذلك بطعام حاضر بطريق أخرى وحكاية الامام عنهما منع كراؤها بالجزء خلاف ما حكى القاضي عن الشافعي والمراد بالجزء جزء ما يخرج منها وقال ابن سحنون قلت لسحنون لم أجازوا كراءها بالخشب والحطب والعود والصندل والجدع وهذه الاشياء مما تنبت الارض فقال هذه الاشياء مما يطول مكثها ووقتها فن أجل ذلك سهل فيها وقول ابن الماجشون الا الحنطة وأخوانها هي حكاية بعضهم عنه هذا القول ومنهم من يقول عنه في الاستثناء الا الحنطة فقط ومنهم من يقول الا الحنطة والشعير والسلت واذا أجاز

سمعت عطاء عن جابر بن  
عبد الله قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن  
كراء الارض

باتفاق لمافية من الجهالة وتناول النهى اياه \* الثالثة أن يستثنى بعضها مجهولا فذلك لا يجوز باتفاق \* الرابعة أن يستثنى من الحائض كمال معلوما منعه الا كثر قل أو كثر لمافية من الجهالة وتناول النهى لهما وأجازه مالك وجماعة اذا كان المستثنى قدر الثلث فأقل ورأوا أن الحرس يحصر الحائط فاستثناء القليل لا يكرهه غرر والغرر ليس بمقتضى مواضع كثيرة واثالث يسير \* الخامسة أن يستثنى من الحائط جزءا مشاعا فيجوز عند مالك وجماعة استحبابه قل المستثنى أو كثر وقال عبد الوهاب لا يجوز لاستثناء الاكثر والخلاف في ذلك شهير في الاصول \* السادسة أن يبيعه على انه ان جاءه بالثمن الى أجل كذا أو متى جاء به فانه يرد عليه ماله وهذا الذي يسميه الموثقون ببيع الثنيا فلا يجوز للنهي ولانه ذريرة الى سلف جرفعا فان وقع فسخ وان فات مضى بالقيمة كالباعات الفاسدة \* السابعة أن يبيعه على أنه ان لم يأت بالثمن الى وقت كذا فلا يبيع بينهما فاختلف فيها قول مالك فقرة أجاز البيع وأبطل الشرط ومرة الزم الشرط وجعل للآخر الخيار وما كان من ذلك على الطوع بعد العقد جاز ولزم الوفاء

## ﴿ كتاب الاكرية ﴾

\* ش \* عارم بالراه المهمة أبو النعمان السدوسي بضم السين وقتها \* وأبو الجواب بفتح الجيم وتشديد الواو \* وعمر بن رز بن بضم الراء وفتح الزاي \* ويزيد بن نعيم بضم النون مصغرا \* ورافع بن خديج بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال وآخره جيم عند الاكثر ومنهم من يقول خديج بضم الخاء مصغرا \* وظهر بن رافع بضم الظاء المعجمة وفتح الهاء وسكون الياء \* وعبد الله بن معقل بفتح الميم وكسر القاف ( قوله نهى عن كراء الارض ) منع الحسن وطاوس كراء الارض ألبتة لظاهر الحديث ولنهيه عن المحالة وفسرها

وعن بيعها السنين وعن بيع الثمر حتى يطيب \* وحدثني ابو كامل الجعدي قال ثنا حماد يعني ابن زيد عن مطر الوراق عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الارض \* وحدثنا عبد بن حميد قال ثنا محمد بن الفضل لقبه عارم وهو أبو النعمان السدوسي قال ثنا مهدي بن ميمون ثنا مطر الوراق عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها فان لم يزرعها فليزرعها أخاه \* حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا هقل يعني ابن زياد عن الاوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال ( ٢١٦ ) كان لرجل فضل أرضين من أصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له فضل أرض فليزرعها أو وليعنها أخاه قال أي فليملك أرضه \* وحدثني محمد بن حاتم قال ثنا معلى بن منصور الرازي ثنا خالد قال أخبرنا الشيباني عن بكير بن الاخنس عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للارض أجر أو حظ \* حدثنا ابن عمر قال ثنا أبي قال ثنا عبد الملك عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها فان لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنعها أخاه المسلم ولا يؤجرها إياه \* وحدثنا شيبان بن فروخ قال ثنا همام قال سأل سلمان بن موسى عطاء فقال أحدثك جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من

يحي كراءها بجزء مما يخرج منها طعاما كان أو غيره فأحرى أن يجيز بطعام وبما يخرج منها مطلقا وكذا يحكى هذا القول ها عنه وعن الأصملي غير واحد وانهم يجيزان كراءها بكل شئ وشدد سحنون في كراءها بجزء مما يخرج منها وقال انه جرحه ولا يؤكل طعامه ولا يشتري من ذلك الطعام الذي أحذ في كراءها وتأول ابن أبي زيد عنه هذا بأنه على طريق الورع قال سحنون فان نزل فأنما لربها كراؤها بالمين \* وحكى ابن أبي زيد عن عيسى بن مسكين وغيره من قضاة افر بيقية انه يعطى قيمة ذلك الجزء دراهم قالوا لانه لا يعرف لها بالمغرب قيمة كراء بالدرهم فيعطى قيمة ذلك الذي جرى بينهم أصاب قليلا أو كثر ( قوله وعن بيعها السنين ) \* قلت \* هي المعاومة وتقدمت وكذلك عن الثمر حتى يطيب ( قوله في الآخر فان لم يزرعها فليزرعها أخاه ) \* قلت \* أحاديث الباب ظاهرة في المنع وحجة للحسن وطاوس الآن يقال انما كان ذلك في صدر الاسلام حيث كانت المواسة واجبة لصيق الحال وهذا يرده ان ابن عمر امتنع من كراءها حين سمع بحديث رافع وكانت الحال حينئذ تسعت على الناس لانه كان في آخر خلافه معاوية الا أن يقال ان ابن عمر انما امتنع تو رعا لا وجوبا وهو ظاهر ألقاطه في الباب كقولهم ثم خشى أن يكون فيها شئ لكن هذا يارضه ان رافعا عدل وخبر العدل الواحد يجب العمل به فأنما ترك ذلك وجوبا ومالك تأول أحاديث المنع على كراءها بالطعام أو بمائتة وأجاز الرازي فيما ياتي بكراء الارض والمشهور عندنا من الطعام كالعسل واللبن وبما تنبتة وان لم يكن طعاما كافطن والكتان والزعفران ماء الد الخشب والخطب لطول أمدها كما قال ابن نافع يجوز أن تكري بكل شئ وبالاعمال الا الخنطة واخوانها اذا كان ما تكري به خلاف ما يزرع فيها وقال ابن كنانة لا تكري بما اذا أعيد فيها بئ ولا بأس بغيره طعاما كان أو غيره ونسبه الى مالك وأجاز الشافعي وأبو حنيفة كراءها بطعام مضمون في الذمة ( ب ) وكذلك بطعام حاضر بطريق أخرى وأجاز كراءها بجزء مما يخرج منها بعض أصحابه وبعض العلماء تشبيها بالقراض ( ع ) وقاله الليث ويحيى بن يحيى والأصملي من أصحابنا وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسين في آخرين ( قوله وعن بيعها السنين ) هي المعاومة وقد تقدمت ( قوله فان لم يزرعها فليزرعها أخاه ) الياء في الاول مفتوحة وفي الثاني مضمومة ومعنى يزرعها أخاه أي يجعلها له يزرعه ومعناه يعيزه إياها بلا عوض وهو معنى الرواية الأخرى فليمنعها أخاه بفتح الياء والذون أي يجعلها له منحة أي عارية وقوله ولا يكرها يكرى بضم الياء ( ب ) أحاديث الباب ظاهرة في المنع وحجة للحسن وطاوس الآن يقال انما كان ذلك في صدر الاسلام حين كانت المواسة واجبة لصيق الحال وهذا يرده أن ابن عمر امتنع من كراءها حين سمع بحديث رافع وكان

كانت له أرض فليزرعها أولي زرعها أخاه ولا يكرها قال نعم \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان عن عمر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة وحدثني حجاج بن الشاعر ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا سليم بن حيان ثنا سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له فضل أرض فليزرعها أولي زرعها أخاه ولا تتبعوها فقلت لسعيد ما قوله ولا تتبعوها يعني الكراء قال نعم \* وحدثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير قال ثنا أبو الزبير عن جابر قال كنا نأخر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

فمنصب من القصرى ومن كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو فليجرها أو فليبيعها حديثنى أبو الطاهر وأحمد بن عيسى جميعا عن ابن وهب قال ابن عيسى ثناء عبد الله بن وهب قال حدثنى هشام بن سعد أن أبا الزبير المكى حدثه قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالمذاينات فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال من كانت له أرض فليزرعها أو فليجرها أو فليبيعها أو فليمنحها أخاه فليمنحها حديثنا محمد بن مثنى ثابتي بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان قال ثنا أبو سفيان عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من كانت له أرض فليجرها أو فليزرعها (٢١٧) وحدثني حجاج بن الشاعر قال ثنا أبو الجواب قال ثنا

عمار بن زريق عن  
الاعمش هذا الاسناد غير  
انه قال فليزرعها أو فليجرعها  
رجلا \* وحدثني هرون بن  
سعيد الايلي قال ثنا ابن  
وهب قال أخبرني عمرو  
وهو ابن الحرث أن بكبرا  
حدثه أن عبد الله بن أبي  
ساعة حدثه عن النعمان  
ابن أبي عياش عن جابر بن  
عبد الله أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
كراء الأرض قال بكبر  
وحدثني نافع أنه سمع ابن  
عمر يقول كنا نذكرى  
أرضنا ثم تركنا ذلك حين  
سمعنا حديث رافع بن خديج  
\* وحدثنا يحيى بن يحيى  
قال أخبرنا أبو حنيفة عن  
أبي الزبير عن جابر قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن بيع الأرض  
البيضاء سنتين أو ثلاثا  
\* وحدثنا عبد بن منصور  
وأبو بكر بن أبي شيبة

كرأها بما سوى ذلك (قوله فنصب من القصرى) (ع) وروينا عن الأكثر بكسر القاف والراء  
وينهما صادمه لساكنه وفي آخره ياء مشددة وروينا عن الطبري بفتح القاف والراء مقصورا  
وعن ابن الحناء بضم القاف مقصورا وبعض أهل الشام يقول بكسر القاف والقصرى ما بقى في  
السبل من الحب بعد أن يدرس ويقال له أيضا القصارة بضم القاف (قوله في الآخر كنا نأخذ الأرض  
بالثلث أو الربع بالمذاينات) (م) ضبطناه في الأم بكسر الذال المججمة وفي غير مسلم بفتحها (ع) وهى  
كلمة ليست عربية ولكنها سوادية (د) هى معرفة لا عربية (م) والمذاينات مسايل الماء الكبار  
والسواقى دون المذاينات (ع) قال سحنون الماينات ما ينبت على حافى مسايل الماء وقيل ما ينبت  
حول السواقى من الخصب \* قلت إنما المذاينات المسايل أنفسها وتسمية ما ينبت على الحافى  
بذلك مجاز من مجاز المجاورة (ع) قال القاسمى ومعنى هذا أن صاحب الأرض يؤجر أرضه بالثلث  
وأن يكون له ما يزرعه العامل من غيره على المسايل وما بقى فللعامل فنهى عن ذلك لما فيه من الضرر  
اذ قد يهلك ذلك كما أتى بيانه (ط) وفي الحديث حجة لما لا ولا أكثر على منع كراء الأرض بجزء مما

ذلك في آخر خلافه معاوية الآن يقال إنما امتنع ابن عمر تورعا ومالك تأول أحاديث المنع على كراءها  
بالطعام أو بما تنبت (قوله فنصب من القصرى) هو بقاء مكسورة ثم صادمه لساكنه ثم راء  
مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطى (ع) وروينا عن الطبري بفتح القاف والراء مقصورا وعن  
ابن الحناء بضم القاف مقصورا وبعض أهل الشام يقول بكسر القاف والقصرى ما بقى في السبل  
من الحب بعد أن يدرس ويقال له أيضا القصارة بضم القاف (قوله كنا نأخذ الأرض بالثلث أو الربع  
بالمذاينات) بذال مججمة مكسورة ثم ياء مشددة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مشددة فوق هو المشهور  
وذكر القاضى عن بعض الرواة فتح الذال فى غير صحيح مسلم (ح) هى معرفة لا عربية (م)  
والمذاينات مسايل الماء الكبار والسواقى دون المذاينات (ع) قال سحنون الماينات ما ينبت  
على حافى مسايل الماء وقيل ما ينبت حول السواقى من الخصب (ب) إنما المذاينات المسايل أنفسها  
وتسمية ما ينبت على الحافى بذلك مجاز من مجاز المجاورة (ع) قال القاسمى ومعنى هذا أن صاحب  
الأرض يؤجر أرضه بالثلث وأن يكون له ما يزرعه العامل من غيره على المسايل وما بقى للعامل

(٢٨ - شرح الابى والسبوسى - رابع) وعمر والناهد وزهير بن حرب قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن حميد

الاعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وفي رواية ابن أبي شيبة عن بيع الثمر السنين  
\* وحدثنا حسن بن على الحلوانى قال ثنا أبو نوبة قال ثنا معاوية عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة بن عبد الرحمن عن أبي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو فليمنحها أخاه فان أبى فليمنح أرضه \* وحدثنا  
الحسن الحلوانى قال ثنا أبو نوبة قال ثنا معاوية عن يحيى بن أبي كثير عن يزيد بن نعيم أخبره أن جابر بن عبد الله أخبره أنه سمع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والحقول فقال جابر بن عبد الله المزابنة الثمر بالقر

والحقول كراء الارض \* وحدثننا قتيبة بن سعيد قال ثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه  
عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة \* وحدثنى أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني  
مالك بن أنس عن داود بن الحصين أن أباسفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أباسعيد الخدري يقول نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء الثمر في رؤس النخل والمحاقلة كراء الارض \* حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع  
العتكي قال أبو الربيع ثنا وقال يحيى أخبرنا حماد بن زيد عن عمر وقال سمعت ابن عمر يقول كنا لا نرى بالخبر بأسا حتى كان عام  
أول فرعم رافع أن نبى الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا سفيان ح وحدثنى علي بن حجر وإبراهيم  
ابن دينار قال ثنا اسمعيل وهو ابن لمية عن أيوب ح وثنا السحق (٢١٨) بن إبراهيم قال أخبرنا وكيع قال ثنا سفيان

كلهم عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد مثله وزاد في حديث ابن عيينة فتر كناه من أحله \* وحدثنى علي بن حجر قال ثنا اسمعيل عن أيوب عن أبي الخليل عن مجاهد قال قال ابن عمر لقد منعنا رافع نفع أرضا \* وحدثننا يحيى بن يحيى أخبرنا يزيد بن زريع عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن يكرى مزارعه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي إمارة أبي بكر وعمرو عثمان رضوان الله عليهم وصدرنا من خلافة معاوية حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهى عن النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليه وأنامعه فسأله فقال كان رسول الله صلى

يخرج منها وأجازه جماعة والحديث يرد عليهم (قوله في الآخر والحقول كراء الأرض) \* قلت \* تقدم تفسيره بوجهين وهذا ثالث لان معناه كراء الأرض مطلقا وقوله في الآخر كنا لا نرى بالخبر بأسا (ع) ضبطنا الخاء بالحركات الثلاث والفتح أرجعها ثم يليه الكسر وهو بمعنى الخسارة (قوله) وصدرنا من خلافة معاوية \* قلت \* تقدم في صدر الباب حديث جابر بالنهى عن كراء الأرض البتة وحديث رافع هذا إنما هو النهى عن كرائها بجزء مما يخرج منها والذي لم يصل الى ابن عمر الا في آخر خلافة معاوية إنما هو كراؤها بالجزء فيحتمل أن رافعا كان غائبا عن المدينة هذه المدة اذ لم البعيد أن يكون بالمدينة وتنتشر التجارة ولا يغبرها ذلك الحديث ويكون حديث رافع هذا من انفراد العدل بالزيادة وكراء ابن عمر أرضه ومخبرته فيها مع نهي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر عن كرائها يحتمل أيضا أنه لم يبلغه الهى أو بلغه ولم يحمله على التحريم كما جعل حديث رافع الذي ترك التجارة لأجله فهو انما ترك الأولى (قوله زعم ابن خديج) \* قلت \* تقدم في حديث جابر بل عليه السلام في أول كتاب الايمان تفسير الزعم وانه يطلق على القول بالكذب والقول الحق ومنه زعم جابر بل عليه السلام أى قال وعلى القول غير الموثوق به الباقي عهده على قائله وهو هنامن معنى زعم جابر بل عليه السلام لان رافعا عدل (قوله بالبلاط) (ع) موضع معروف بالمدينة مطبوع بالحجارة فنهى عن ذلك لما فيه من الراد فديله لك كما أتى بيانه \* قلت \* فالباء للدخول على الماذيات على هذا المصاحبة بمعنى مع (ط) وفي الحديث حجة مالك ولا كثر على منع كراء الأرض بجزء مما يخرج منها وأجازة جماعة والحديث يرد عليهم (ح) وأما قوله وأقبل بفتح الهمزة أى أوائلها ورؤسها والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير كالسانية وأما البيع بفتح الراء فهو الساقية الصغيرة وجمعه أربعة كنبى وأنبياء وربعان كصبى وصبيان (قوله والحقول كراء الارض) (ب) تقدم تفسيره بوجهين وهذا ثالث لان معناه كراء الارض مطلقا (قوله) كنا لا نرى بالخبر بأسا (ع) ضبطنا الخاء

الله عليه وسلم ينهى عن كراء المزارع فتر كما ابن عمر بعد ذلك كان اذا سئل عنها بعد قال زعم ابن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها \* وحدثننا أبو الربيع وأبو كامل قال ثنا حماد بن زيد ح وثنى علي بن حجر قال ثنا اسمعيل كلاهما عن أيوب بهذا الاسناد مثله وزاد في حديث ابن علية قال فتر كما ابن عمر بعد ذلك فكان لا يكرها \* وحدثننا ابن نمير قال ثنا أبي قال ثنا عبيد الله عن نافع قال ذهب مع ابن عمر الى رافع بن خديج حتى أتاه بالبلاط فأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع \* وحدثنى ابن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال ثنا زكريا بن عدى أخبرنا عبيد الله بن عمرو وعن زيد عن الحكم عن نافع عن ابن عمر أنه أتى رافعا فذكر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن مثنى ثنا حسين يعني ابن حسن ابن يسار ثنا ابن عون عن نافع

أن ابن عمر كان يأجر الأرض قال فنبى حديثنا عن رافع بن خديج قال فانطلق بي معه اليه قال فدكر عن بعض عموته ذكرفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كراء الأرض قال فتركه ابن عمر فلم يأخذه قال وحدثني محمد بن حاتم ثنا يزيد بن هرون ثنا ابن عون بهذا الاسناد وقال فحدثني عن بعض عموته عن النبي صلى الله عليه وسلم \* وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال حدثني أبي عن جدي حدثني عقييل بن خالد عن ابن شهاب انه قال أخبرني سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الانصاري كان ينهى عن كراء الأرض فلقبه عبد الله فقال يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراء الأرض قال رافع بن خديج لعبد الله سمعت عمي وكانا قد شهدا بدر ابيجدنا أهل الدار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض قال عبد الله لقد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض تكرى ثم خشى عبد الله ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في ذلك شيأ لم يكن علمه فترك كراء الأرض \* وحدثنا علي بن حجر السعدي ويعقوب (٢١٩) بن ابراهيم قالا ثنا اسمعيل وهو ابن علي بن أيوب

عن يعلى بن حكيم عن سليمان ابن يسار عن رافع بن خديج قال كنا نحافل بالأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسكربها بالثلاث والربع والطعام المسمى فجاءنا ذات يوم رجل من عموتي فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا فاعلمنا طواعية الله ورسوله أن نفع لنا ففعلنا أن نحافل بالأرض فنسكربها على الثلاث والربع والطعام المسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها وكره كراءها وما سوى ذلك \* وحدثنا يحيى بن يحيى

(قوله في الآخرة ابن عمر كان يأجر الأرض قال فنبى حديثنا ودكر في آخره فتركه ولم يأجره) (ع) كذا الرواية لعامةهم بالجيم في الموضعين وعند السمرقندي يأخذ بالحاء وصوابه يواجر بالواو في الموضعين وقد تنحرج رواية يأجر على لغة من يقول أجر بغير مد (قوله فدكر عن بعض عموته) \* قلت \* يأتي تعيينه في الطريق الآخر ويأتي أيضاً أن رافعا حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) قال ابن حنبل حديث رافع هذا فيه لوان لانه حدث به مرة عن عموته ومرة عن نفسه وهذا الاضطراب يوهنه عنده ويأتي بعده هذا أنه سئل عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك \* قلت \* ويحتمل أنه سمعه وراه فلا يكون فيه اضطراب (قوله ثم خشى عبد الله) أي ابن عمر

### أحاديث النهى عن كراء الأرض بالطعام

\* قلت \* تقدم في صدر الباب ما في ذلك من الخلاف وان المشهور من مذهبنامنعه (ع) وعللوا المنع بان الهامى عنها يقدر بانه ما على ملك رب الأرض وكأنه باعه بطعام فصار يبيع طعام بطعام لاجل (قوله كان بنارافعا) (ع) أي ذارفق ومنه قول الشاعر \* كليمي لم يأمة ناصب \* أي ذانصب بالحركات الثلاث والفتح أر جها ثم يليه الكسر وهو بمعنى المخابرة (قوله ابن عمر كان يأجر الأرض) بضم الجيم وبالراء و يروى يأخذ بالحاء والذال المجتمعين (قوله رافعا) أي ذارفق

أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب قال كتب الى يعلى بن حكيم قال سمعت سليمان بن يسار يحدث عن رافع بن خديج قال كنا نحافل بالأرض فنسكربها على الثلاث والربع ثم ذكرب مثل حديث ابن عليه \* وحدثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث وثنا عمرو بن علي ثنا عبد الأعلى ح وثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا عبدة كلهم عن ابن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم بهذا الاسناد مثله وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرنا جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم بهذا الاسناد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل عن بعض عموته \* وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا أبو مسهر حدثني يحيى بن حمزة حدثني أبو عمرو والاوزاعي عن أبي النجاشي مولى رافع بن خديج عن رافع ان ظهيرا بن رافع وهو عمه قال أتاني ظهيرا فقال لقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنارافعا فقلت وما ذاك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فم وحق قال سألتى كيف تصنعون بمحافلكم فقلت نؤاجرها يا رسول الله على الربيع أو الاوسق من التمر أو الشعير قال فلا تصنعوا زرعوها أو امسكوها \* حدثنا محمد بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عكرمة بن عمار عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولم يذكر عن عموته \* وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن

حنظلة بن قيس انه سأل رافع بن خديج عن كراء الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض قال قلت  
 أبا الذهب والورق فقال أبا الذهب والورق فلا بأس به \* حدثنا اسحق قال أخبرنا عيسى بن يونس ثنا الاوزاعي عن ربيعة بن  
 أبي عبد الرحمن حدثني حنظلة بن قيس الانصاري قال سألت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والورق فقال لا بأس به انما  
 كان الناس يؤاخذون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فبذلك هذا ويسلم  
 هذا ويسلم هذا ويسلم فبذلك هذا فلم يكن للناس كراء الا هذا فذلك زجر عنه فامشيء معلوم مضمون فلا بأس به \* حدثنا عمر والناسد ثنا  
 سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن حنظلة الزرقي انه سمع رافع بن خديج يقول كنا كأكثر الانصار حنظلة قال كنا  
 نكرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم يخرج هذه فبها ناعن ذلك واما الورق فلم ننهنا \* حدثنا  
 أبو الربيع ثنا حماد ح وثنا ابن مثنى ثنا يزيد بن ( ٢٢٠ ) هرون جميعا عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد نحوه

\* حدثنا يحيى بن يحيى  
 أخبرنا عبد الواحد بن زياد  
 ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
 ثنا علي بن مسهر كلاهما  
 عن الشيباني عن عبد الله  
 ابن السائب قال سألت  
 عبد الله بن معقل عن  
 المزارعة فقال أخبرني ثابت  
 ابن الضحاك أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن المزارعة وفي  
 رواية ابن أبي شيبة نهى  
 عنها وقال سألت ابن معقل  
 ولم يسم عبد الله \* حدثنا  
 اسحق بن منصور أخبرنا  
 يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة  
 عن سليمان الشيباني عن  
 عبد الله بن السائب قال  
 دخلنا على عبد الله بن معقل  
 فسألناه عن المزارعة فقال

( قوله أبا الذهب والورق فلا بأس به ) وفي الآخر انما كان الناس يؤاخذون على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على الماذيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فبذلك هذا ويسلم هذا ويسلم فبذلك هذا فلم يكن للناس كراء الا هذا فذلك زجر عنه فامشيء معلوم مضمون فلا بأس به ( ع ) أشار بهذا الكلام الى أن علة المنع الفرر ولهذا اضطرب  
 أصحاب مالك وقالوا فيه ما قد منعناهم من الخلاف وفي بعض طرق مسلم تكري الارض على أن لنا هذا  
 ولهم هذا ور بما أخرجت هذه ولم يخرج هذه فبها ناعن ذلك واما بالورق فلم ينه عنه \* وقد اختلف  
 الاحاديث كما تقدم واختلفت فيها على المع دل ذلك لا شرائطهم ناحية منها أو لا شرائطهم ما زرع على  
 الجداول والسواقي أو لا نههم كانوا يكر ونها على الجزء أو لا نههم كانوا يكر ونها بالطعام والأوسق من  
 التمر وهذا كله من الفرر والخطر أو لقطع الخصومة والتزاع على ما جاء في أحاديث عمر و أتى رجلان  
 من الانصار وقد اختلفا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تكمروا المزارع  
 فكان نهيه تأديب أو للرفق والمواساة كما قال ابن عباس لم يحرم النبي صلى الله عليه وسلم المزارعة  
 والكراء وانما أراد أن يرفق بعضهم بعضا في المزارعة وفي التمر وبهذا ترجم البخاري الحديث ما كان  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في المزارعة وفي التمر وأقبال الجداول هو  
 بفتح الميم أو ثلها والجداول السوقي ومثله الريع وقال ابن الاعرابي الريع الساقية الصغيرة بلغة  
 الحجاز وجمعه ريعان وقال الخليل الاربعا الجداول جمع ربيع وقال غيره هي خطوط الماء في الارض

### ﴿ المزارعة ﴾

( قوله نهى عن المزارعة ) ﴿ قلت ﴾ المزارعة مفاعلة من الزرع وليست هذه المزارعة المنهى عنها

( قوله نهى عن المزارعة ) ( ب ) المزارعة مفاعلة من الزرع وليست هذه المزارعة المنهى عنها

زعم ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالموأجرة وقال لا بأس بها \* حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا حماد  
 ابن زيد عن عمرو بن محمدا قال لطاوس انطلق بنا الى ابن رافع بن خديج فسمع منه الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال فاتهمه قال اني والله لو أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ما فعلته ولكن حدثني من هو أعلم به منهم يعني ابن  
 عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لان يبيع الرجل أخاه أرضه خبيره من أن يأخذ عليها خراجا معلوما \* وحدثنا ابن أبي  
 عمر ثنا سفيان عن عمرو بن طاوس عن طاوس انه كان يخبر قال عمر و فقلت له يا أبا عبد الرحمن لو زكت هذه الخبارة فانهم  
 يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة فقال أي عمر وأخبرني أعلمهم بذلك يعني ابن عباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم ينه عنها انما قال يبيع أحدكم أخاه خبيره



المزارعة في العرف وانما يرد بهما متقدم من كراء الارض وأما المزارعة في العرف فهي الشركة في الحرث \* واختلف فيها فقيل تلزم بالعقد وقيل بالشروع في العمل وقيل بالبذر والأقوال الثلاثة حكاه ابن رشد \* واحتلف عن مالك فروى عنه ما نهى لا تجوز حتى يشتر كافي الرقاب والآلة ليضمننا ما هلك وروى عنه اذا ساوى ما يخرج هذا كراء ما يخرج الآخر بعد أعمالهما في الزريعة جاز وشرط المزارعة السلامة من كراء الارض بما لا تكري به وقد تقدم بيان ما تكري به فتي كان جزء الارض في مقابلة جزء من البذر امتنع ومن صور المنع أن يكون من أحدهما الارض وثالث البذر ومن الآخر العمل وثالث البذر لان فيه مقابلة جزء من الارض جزءاً من البذر ولو كانت الارض منهما لكانت الرقبة أو المفعة وكذلك البذر والعمل وتساووا في ذلك جاز وكذلك لو كانت الارض منهما من أحدهما البذر ومن الآخر العمل \* فقال للخمى منها محمد وابن حبيب وأجازها سحنون \* ابن عبد السلام وهذه هي مسألة الخماس ببلادنا وقال ابن رشد فيها ان تعاقدا بلفظ الشركة جاز بلا خلاف ولفظ الاجارة يمنع بلا خلاف وان كان العقد عرياً عن اللغطين فأجازها ابن القاسم ومنعها سحنون \* قلت \* تأمل فليس هي مسألة الخماس ببلادنا حتى يتوهم ان سحنونا أجازها لان معنى هذه المسئلة التي أجازها سحنون ان البقر من عند الذي عليه العمل ومسئلة الخماس ببلادنا ليس من عند الذي عليه العمل الا عمل يده فقط وأيضاً فليست مسألة الخماس ببلادنا هي التي تكلم عليها ابن رشد وان كان ظاهرها كذلك ويتضح لك ذلك بجلب كلام ابن رشد في الاسئلة وهناك تكلم عليها ما تقول في رجلين اشتركا على أن على أحدهما البذر والبقر والارض ويكون له الربع \* فأجاب بما تقدم من لاقسام الثلاثة لأنه عبر عن صورة السكت التي هي محل الخلاف فقال أدفع اليك بقري وأرضي وبذري وعليك انت العمل فهذه في الظاهر هي مسألة الخماس وليس كذلك لان هذه التي في كلام ابن رشد أن الخماس يأخذ خمسة حتى من التبن والخماس ببلادنا لا يأخذ شيئاً من التبن وعدم أخذه التبن لمحض كونه أجيراً او بكونه أجيراً أفق أبو عبد الله بن شعيب من شيوخ شيوخنا التونسيين \* رخص ما سئل عنه من ذلك \* ما تقول في الخماس في الزرع يجزء من الزرع هل يجوز أم لا وهل كون الناس لا يجدون من يحترث الا كذلك عذر يبيع ذلك \* فأجاب بأنها ليست شركة لان الشركة لا بد أن تكون في الأموال التي تكون عليها الارباح وكون الناس لا يجدون من يحترث معهم الا كذلك ليس بعذر يبيع وغلبة الفساد انما هي من اهمال حملة الشريعة ولو أنهم تقصوا عقود الفساد لم يستقر الناس على الفساد فان حاجة الضعيف الى القوى أشد \* قلت \* وكان شيخنا يقول ومما يؤكدها اجارة لا شركة أن الشركة العمل فيها لا في عمل معين والخماسة انما يدخلون فيها على تعيين العامل (ع) وصور

المزارعة في العرف وانما يرد بهما متقدم من كراء الارض وأما المزارعة في العرف فهي الشركة في الحرث \* واختلف فيها فقيل تلزم بالعقد وقيل بالشروع في العمل وقيل بالبذر والأقوال الثلاثة حكاه ابن رشد وشرط المزارعة السلامة من كراء الارض بما لا تكري به فتي كان جزء من الارض في مقابلة جزء من البذر امتنع ولو كان من أحدهما الارض والبذر ومن الآخر العمل فقال للخمى منها محمد وابن حبيب وأجازها سحنون \* ابن عبد السلام وهذه هي مسألة الخماس ببلادنا وقال ابن رشد فيها ان تعاقدا بلفظ الشركة جاز فلا خلاف ولفظ الاجارة يمنع بلا خلاف وان كان العقد عرياً عن اللغطين فأجازها ابن القاسم ومنعها سحنون (ب) تأمل فليس فيه مسألة الخماس ببلادنا حتى يتوهم ان سحنونا أجازها لان معنى هذه التي أجازها سحنون ان البقر من عند الذي عليه

المزارعة ثلاثة ان اشتركا في الارض والآلة والعمل جازت اتعاقا وعلى أن الارض ذات القبة من أحدهما ومن الآخر العمل واشتركا في غيرهما تساويا واحتلفا فسدت اتفاقا لاشتمالها على كراء لارض بما يخرج منها الا على قول الداودي والأصيلي ويحيى بن يحيى وماعدا هاتين الصورتين مختلف فيه وذكره هذا الخلاف خلاف حكاية ابن المنذر الاتعاق على منع ما شتمل على كراء الارض بما يخرج منها

﴿ فصل ﴾ والعمل المشترط هو الحرق \* واختلف في الحصاد والدرس فقال سحنون لا يجوز بشرطه لمافيه من الجهالة \* وروى حسين بن عاصم عن ابن القاسم جوازه وجواز شرط نقل نصيب رب الارض والبذر \* ابن عبد السلام وعلى هذا فيجوز بشرط نقاء الزرع وهو أقرب من شرط نقل نصيب رب الارض وما ذكره سحنون من الجهالة واضح في الدرس وفيه نظر في الحصاد وعقد الشركة لا بد فيه من مسامحة في القرض وليس هو في ذلك كعقد الاجارة

﴿ فصل ﴾ وان كان البذر منهما فشرطه عند سحنون الخلط ولم يشترطه ابن القاسم ولا يعنى سحنون بالخلط أن يجعل في اناء واحد بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر بل ما هو أعم حتى لو جعلاهما في بيت واحد متميزين لكان ذلك خلطا قال في كتاب ابنه وكذلك لو رفعاهما الى الغدان وزرع كل واحد في جهة فقل هو بمنزلة الخلط وقيل ان علمت النواحي فلكل واحد بذره ويتراجعان في الاكربة وعلى صحة الشركة لو نبت بذر أحدهما ولم ينبت الآخر فان غر الذي لم ينبت بذره فعليه مثل نصف بذر الآخر ولا شيء له في بذره وان لم يغر فلكل مثل نصف بذره

### ﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ \* المساقاة مفاعلة من السقي والسقي تعاهد الشجر بالسقي وهو أكثر عمل المساقاة وأما العمل ومثله الخماس ببلادنا ليس من عند الذي عليه العمل الا عمل بده فقط وأيضا فليست مسئلة الخماس ببلادنا هي التي تكلم عليها ابن رشد لان هذه التي في كلام ابن رشد الخماس يأخذ خمسة حتى من التبن والخماس ببلادنا يأخذ شيئا من التبن وعدم أخذه بمحض كونه أجيرا أفق أبو عبد الله بن شعيب من شيوخ شيوخنا التونسيين ونص ماسئل عنه من ذلك ما تقول في الخماس في الزرع يحجز من الزرع هل يجوز أم لا وهل كون الناس لا يجدون من يحرق الا كذلك عندي بيع ذلك \* فأجاب بانها ليست شركة لان الشركة لا بد أن تكون في الأموال التي تكون عليها الارباح وكون الناس لا يجدون من يحرق معهم الا كذلك ليس بعذر يبيع وغلبة العساذ انما هي من اهمال حيلة الشريعة ولو أنهم تقصوا عقود الفساد لم يستمر الناس على الفساد فان حاجة الضعيف الى القوى أشد (ب) وكان شيخنا يقول ومما يؤكدها اجارة لا شركة أن الشركة العمل فيها ليس في عمل معين والخامسة انما يدخلون فيها على تعيين العامل (قوله) يأخذ عليها خراجا (بفتح الخاء أي أجر

### ﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ ش ﴾ (ب) المساقاة مفاعلة من السقي والسقي تعاهد الشجر بالسقي وهو أكثر عمل المساقاة في العرف فرسمها الشيخ بانها العقد على القيام بمؤنة النبات بقدر من غلته لا بلفظ الاجارة والجمالة وقال بقدر ولم يقل بحجز ليدخل المساقاة على ان للعامل كل ثمرة قال في المدونة ولا بأس بالمساقاة على ان كل الثمرة للعامل والمعر وف انها تلزم بالعقد وقيل لا تلزم الا بالعمل كالقراض وقال سحنون وأولها يلزم بالعقد كالاجارة وآخرها كالجعل ان ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال شيخنا ولا يتوهم ان هذا

من أن يأخذ عليه خراجا معلوما \* حدثنا ابن أبي عمير ثنا الثقي عن أيوب ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن وكيع عن سفيان ح وثنا محمد بن روح أخبرنا الليث عن ابن جريج ح وحدثني علي بن سحجر ثنا الفضل بن موسى عن شريك عن شعبة كلهم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن

المساقاة في العرف فرسمها الشيخ بأنها لعقد على القيام بمونة النبات بقدر من غلته لا بلفظ الاجارة والجمالة وقال بقدر ولم يقل بجزء لتدخل المساقاة على أن للعامل كل الثمرة قال في المدونة ولا باس بالمساقاة عني أن كل الثمرة للعامل والمعروف انها تلزم بالمقد وقيل لا تلزم الا بالعمل كالقراض قال سميون أولها يلزم بالعقد كالاجارة وأخرها كالجعل ان ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال شيخنا ولا يتوهم أن هذا قول ثالث لان الحكم كذلك على القول باللزوم وعلى انها تلزم بالعقد جاء قوله في المدونة ومن ساقته لم يجز أن تقيله على شيء تعطيه اياه كان شرع في العمل أم لا قالوا والقول بعدم اللزوم أولى لأن الأصل انه متى كان العوضان أو أحدهما مجبولا فالعقد غير لازم كالقراض والجمالة والمزارعة على أحد الأقوال لأن اللزوم مع الجهالة غرر (قوله عامل أهل خير) (د) كانت هذه المعاملة رضا الغامين لأنها فتحت عنوة وقسمت بين الغامين (ع) وقد اختلف في خير هل فتحت عنوة أو صلاحا أو بعضها عنوة وبعضها صلاحا أو بعضها عنوة وبعضها انجلي عنه أهله دون قتال \* واختلف في المساقاة \* فأجازها مالك والشافعي وداود لهذا الحديث \* ومنعها أبو حنيفة وحمل الحديث على أنهم كانوا عبيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم وله ما أخذوا له ما أبقى وهذا لا يسلم له وإن سلم أنها فتحت عنوة لأنه لا يجوز إلا بين السيد وعبيده \* قلت \* المذهب جوازها كإدراكه وقال عبد الوهاب وهي مستثناة من أصول ممنوعة وإنما استثنيت للضرورة \* اللخمي مستثناة من بيع الثمار قبل بدو صلاحها ومن الفرر في عمل العامل لأنها ان اجبعت لشجرة ذهب عمله باطلاع انتفاع رب الاصول بعمله وجهل قدر حظه ورب الطعام بالطعام الى أجل ان كان في الحائط حيوان يطعمهم يأخذ العوض طعما (ع) واختلف المجيزون لها فقصروا داود الجواز على النخل لتحقيق الرخصة الا فيها وقصره الشافعي على النخل والعنب لأنه لم يحقق الرخصة الا فيهما ونحن قسنا على ذلك جميع الشجر والمشهور عندنا منعها في الزرع الا اذا عجز عنه ربه \* قلت \* تصح المساقاة في الشجر واختلف في غيرها كالزرع والمقاني والباذنجان والسكمون والقطن فإجازها ابن (١) وإن لم يجز عنه صاحبه ومنعها ابن عبدوس وإن عجز وشرط مالك أن يجز صاحب \* اللخمي والرابع روى محمد كراهتها وشرط مساقاة الشجر أن تكون مطعنة وشرط مساقاة غيره ظهوره من الارض وشرط مساقاة النوعين أن لا يكون مما يختلف اذا أزيل فلا يساقى الموز والقصب والبقل (ع) وأما عقد المساقاة فنحن نأمنه ما لم تطب الثمرة فان طابت ففي جوازها قولان \* وقال الشافعي انما تجوز ما لم تظهر الثمرة فاذا ظهرت فهي بظهورها رب الحائط فكأنه ما ع نصفها قبل بدو صلاحها بعمل العامل وعندنا أن العقد انما هو على التسمية بنصف النامي والنامي غير موجود والموجود قبل هذا غير مقصود فلا يؤثر في جواز المساقاة \* قلت \* شرط المعقود عليه في المساقاة أن لا يكون بدو صلاحه لانه اذا بدا صلاحه فلا مشقة فيه فان سوق فيه بعد بدو الصلاح فأنما هي اجارة (قوله بشرط ما يخرج منها) (ع) فيه تسمية الجزء في المساقاة وانها لا تجوز

قول ثالث لان الحكم كذلك على القول باللزوم (قوله عامل أهل خير) (ح) كانت هذه المعاملة رضا الغامين لأنها فتحت عنوة وقسمت بين الغامين (ع) وقد اختلف في خير هل فتحت عنوة أو صلاحا أو بعضها عنوة وبعضها صلاحا أو بعضها عنوة وبعضها انجلي عنه أهله دون قتال \* واختلف في المساقاة فأجازها مالك والشافعي وداود لهذا الحديث ومنعها أبو حنيفة وحمل الحديث على أنهم كانوا عبيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم فله ما أخذوا له ما أبقى وهذا لا يسلم له وإن سلم أنها فتحت عنوة

النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديثهم \* وحدثني عبد بن حديد ومحمد بن رافع قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لان ينج أحدكم أخاه أرضه حيله من أن يأخذ عليها كذا وكذا الشيء معلوم قال وقال ابن عباس هو الحقل وهو بلسان الانصار المحاقلة \* وحدثنا عبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الملك بن أبي زيد عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له أرض فانه ان يمنحها أخاه خير له \* حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب واللفظ لزهير قال ثنا يحيى وهو القطن عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها

(١) قول الابي فإجازها ان لم يوجد في النسخ التي بأيدينا ابن من فيلنظر

مبهمة وهو يفسر ما في حديث مالك من الإيهام في قوله على أن الأرض يتأوى بينكم والجزء في المساقاة والشركة على ما تقدم عليه قل أو كثر (قوله من ثم أو زرع) قلت يظهر أن العقد على البياض مقدم لولا تأويل مالك أنه كان يسير تابعا (ع) واحتج الشافعي على جواز كراء الأرض بالجزء وعلى اجتماع المزارعة والمساقاة في عقد واحد وأبو حنيفة يمنعهم ما يجتمعين أو معتريتين ومالك يمنع الأمرين بجمع كراء الأرض بالجزء لما تقدم من أحاديث النهي وينبغي اجتماعهما الآن يكون أحدهما تابعا للآخر لثالث فأقل وتأول الحديث بأن البياض كان تابعا للشجر أو أنه أفرد كل واحد من المزارعة والمساقاة بعقد يخصه على شرائط صحته قلت تقدمت حقيقة المزارعة والمساقاة ولما كان الحديث ظاهرا في اجتماعهما تأوله بما ذكره والتأويل الأول نص عليه في المدونة قال فيها وكان البياض في خير يسير ابن أضعاف السواد وحدوا اليسير بالثلث وقال الباكي اختلف في الثالث هل هو كثيرا ويسير المشهور رانه يسير وعلى المشهور رانه يسير فيجوز أن يدخل في المساقاة أو يلغى للعامل واستحب في المدونة أن يلغى للعامل قال فيها وأحب إلى أن يلغى البياض للعامل وهو أحله ووافقت هذا الاستحباب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلقه للعامل وهو إنما يفعل الراجح \* وأجاب عبد الحق بأنه في حديث آخر الغاء وإذا جاز في الثالث أن يلغى للعامل أو يدخل في المساقاة فسواء كان بين أضعاف السواد أو منفردا الناحية من الحادث وكان الشجر يقول لا يظهر رانه إذا كان البياض منفردا بناحية لا يتناوله سقى الشجر لا يغتفر وقال ابن عبدوس كون البياض يسيرا إنما يصح دخوله في المساقاة لا الغاؤه للعامل وإنما الذي يصح الغاؤه للعامل أن يكون تابعا لخصه العامل \* الباكي وحكم ما لا يجوز مساقاته كالغزو والزروع إذا لم يجز عنه صاحبه إذا أضيف إلى ما تجوز مساقاته حكم البياض مع الشجر (قوله) فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقمان تمر وعشرين وسقمان شعير (ع) كان صلى الله عليه وسلم قسم أرض خير بين الغنمين فكان له منها الخمس مع ما تنجلي عنه أهله ولم

من ثم أو زرع \* وحديثي  
على بن حجر السعدي  
أخبرنا على وهو ابن  
مسهر أخبرنا عبيد  
الله عن نافع عن ابن  
عمر قال أعطى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خير  
بشطر ما يخرج من ثم أو  
زرع فكان يعطى أزواجه  
كل سنة مائة وسق ثمانين  
وسقمان تمر وعشرين  
وسقمان شعير

لأنه لا يجوز إلا ما بين السيد وعبد (قوله من ثم أو زرع) (ب) ظاهر أن العقد على البياض مقدم لولا تأويل مالك أنه كان يسير تابعا (ع) واحتج به الشافعي على جواز كراء الأرض بالجزء وعلى جواز المزارعة والمساقاة في عقد واحد وأبو حنيفة يمنعهم ما يجتمعين أو معتريتين ومالك يمنع الأمرين بجمع كراء الأرض بالجزء لما تقدم من أحاديث النهي وينبغي اجتماعهما الآن يكون أحدهما تابعا للآخر لثالث فأقل وتأول الحديث بأن البياض كان تابعا للشجر أو أنه أفرد كل واحد من المزارعة والمساقاة بعقد يخصه على شرائط صحته (ب) واختلف في الثالث هل هو كثيرا ويسير المشهور رانه يسير وعلى المشهور رانه يسير فيجوز أن يدخل في المساقاة أو يلغى للعامل \* واستحب في المدونة أن يلغى للعامل قال وهو أحله واستشكل هذا الاستحباب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلقه للعامل وهو إنما يفعل الراجح \* وأجاب عبد الحق بأنه في حديث آخر الغاء ثم الجواز في الثالث لا فرق فيه بين أن يكون بين أضعاف السواد أو منفردا الناحية من الحادث وكان الشجر يقول أن الأظهر أنه إذا كان البياض منفردا بناحية لا يتناوله سقى الشجر لا يغتفر وقال ابن عبدوس إنما يصح الغاء البياض اليسير للعامل إذا كان تابعا لجعل العامل والاجاز دخوله في المساقاة لا الغاؤه (قوله) فكان يعطى أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقمان تمر وعشرين وسقمان شعير (ط) وهو يدل على أن ادخارا ما يحتاج إليه لا ينافي التوكل (ب) كان ابن زيتون من متأخري التونسيين يقول أن ادخار قوت عامين بتونس لا ينافي التوكل لفساد أعراها وعدم أمن المطر بها وذكر عياض في المدايك أن القاضي أبابكر الأبهري أخرجه في

يقسم ما صار من ذلك بين أهل الخمس المذكورين في الآية الكريمة بل كان يفرق غلته بينهم وكان صلى الله عليه وسلم على أزواجه المائة المذكورة يفرقها بينهم على أن لا يطلبنه بالشفقة وهو يدل على ما تأول مالك من أن البياض كان يسير الان العشر من المائة خمس **قلت** إلا أن يقال انه كان يؤثر بالشعير غير الأزواج (ع) وكما فرض صلى الله عليه وسلم لأزواجه كذلك فرض لبنى هاشم وبنى المطلب على ما ذكر أصحاب السير وغيرهم وفيه ارضاخ لامام من النبي والخمس لفرش ودوى الفضل وأهل الدين ولسن وتفضيل بعضهم على بعض بحسب ما يرى وانه ليس لذوى العري خمس الخمس ولانه على التسوية بين لغنى والفقر ولانه ليس للذكر مثل حظ الأنثيين بل ذلك لاجتهاد الامام **قال** عمر بن عبد العزيز لم يعمهم لنبى صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يخص فرسادون من هو أحوج منه (ع) وهو يدل على ان ادخار ما يحتاج ليه لابنائى التوكل **قلت** كان ابن زيتون من متأخري النوفسين يقول ان ادخار قوت عامين بموتس لابنائى التوكل لفساد أعرابها وعدم أمن المطربها **ود** كرمياض في المدارك ان القاضي أبابكر الأبهري أخرج في آخر حياته ألف مثقال وكتب اسم تلامذته كأجاءة وافرة وكان من جملتهم أبو بكر الباقلانى وفرقها عليهم وآثر ابن الباقلانى فأعطاه منها مائة مثقال وقيل له لم ادخرتها الى اليوم وهلا فرقتها قبل فقال عهدى بأبى بكر الصيرفى وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثرت بناته رأيت يكذب الرقاع يستعطى أصحابه فادخرتها خوفاً للوقوع فى مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لى بها وقال لى يوماً الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة فى الكبر مابت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حبس من الربيع ما يفرق من أكريته فى آخر كل شهر نحو الاثنين وعشرين ديناراً ذهباً كبيرة والله يتقبل من الجميع (ع) **واحتج** الشافعى الحديث وعموم قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم الآية على قسم أرض العنوة بين الغنمين **ومالك** وأصحابه يرون ابقاءها للمسلمين لمن حضر أو غاب ومن يأتى بعد تسكافى عمر فى أرض العراق ومصر والشام فانه لم يقسمها لى أبقاها لمن ذكر **واحتج** عمر لذلك بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم وتأول عطفه على قوله تعالى لا تغزوا المهاجرين وذهب الكوفيون الى أن الامام مخير بين أن يقسمها أو يبقاها لى أهلها ووقف عليها الخراج وتصير ملكاً لهم كارض الصلح (ط) فان قيل كيف ترك مالك فعل النبى صلى الله عليه وسلم وعموم الآية فى قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم لفعل

آخر حياته ألف مثقال وقيل له لم ادخرتها الى اليوم وهلا فرقتها قبل فقال عهدى بأبى بكر الصيرفى وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثرت بناته رأيت يكذب الرقاع يستعطى أصحابه فادخرتها خوفاً للوقوع فى مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لى بها وقال لى يوماً الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة فى الكبر مابت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حبس من الربيع ما يفرق من أكريته فى آخر كل شهر نحو الاثنين وعشرين ديناراً ذهباً كبيرة والله يتقبل من الجميع (ع) **واحتج** الشافعى الحديث وعموم قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم الآية على قسم أرض العنوة بين الغنمين **ومالك** وأصحابه يرون ابقاءها للمسلمين من حضر أو غاب ومن يأتى بعد تسكافى عمر رضى الله عنه فى أرض العراق ومصر والشام فانه لم يقسمها **واحتج** لذلك عمر بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم وتأول عطفه على قوله تعالى لا تغزوا المهاجرين وذهب الكوفيون الى أن الامام مخير بين أن يقسمها أو يبقاها لى أهلها ووظف عليها الخراج وتصير ملكاً لهم كارض الصلح (ط) فان قيل كيف ترك مالك فعل النبى صلى الله عليه وسلم وعموم الآية واعلموا أنما غنمتم لفعل

عمر \* أجيب بأن عمر فهم أن فعله لم يكن هو كل الواجب بل هو أحد الجائز بين وإن ذلك كان في بدء الإسلام حين كانت الحال شديدة ولما كان زمن عمر واستغنى الحال لكثرة الفتوحات رأى أن إبقاء المصالح المسلمين أولى من قسمها ولم يخالف أحد في ذلك من الصحابة فصار كالأجاعة وعن عمر أنه قال لولا أنني أترك آخر الناس بغير شيء ما غنم المسلمون قرية لا قسمتها كما قسم صلى الله عليه وسلم خير وعدم تغيير ما فعل عمر من ذلك إلى اليوم يدل على أنه أجاع من التابعين واللاحقين ( قوله في الآخر فلما ولي عمر قسم خير ) ( ط ) يعني قسم السهم الذي كان له صلى الله عليه وسلم وكان وقفه لعياله وعامله وكان قسم عمر هذا بعد أن أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وإنما خيره بين الإقطاع وضمان الأوساق مبالغة في صيانتهم وكفائتهم التبديل في تحصيل ذلك ولم يكن هذا الإقطاع لمن اختاره منهم إقطاع تملك لاهل لو كان كذلك لكان تغيير المافعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر لعلي والعباس لا أغير من أرضها شيئا فإن غيرت من أمرها شيئا أخاف أن أزيغ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت بعد نفقة عيالي ومؤنة عاملي صدقه ووقف الأرض لذلك وإنما كان إقطاع اغتلال وذلك أنه قسم الأوساق المائة على عدد الأزر واج في اختارت الأوساق ضمنها لها ومن اختارت الغل أقطعها قدر ذلك لتصرف فيها تصرف المستعمل ( ع ) ويحتمل أنه أقطع تملك لأن خير ما سوى أسهم لغائبين صارت لله تعالى بالخمس والانجلاء والأظهر أن يكون إقطاع اغتلال ليرتفع عن اليد العليا ويتحكم فيها قطعن تحكم المال وقد جاءت الآثار بأنه صلى الله عليه وسلم فعل الوجهين وقد اختلف أصحاب الشافعي في إقطاع التملك ( قلت ) صح حديث قوله من أحيأ أرضا ميتة فهي له والأرض الموات لغة هي التي لا نبات بها قال الله تعالى فأحيينا به الأرض بعد موتها وأما في العرف فهي التي لا ملك عليها لأحد ثم إن كانت بعيدة من العمران فيصح أحيائها وها دون إذن الامام فالأحياء تعمير دوائر لأرض بما يقتضي عدم انصراف العمر بعد انتفاعها بها ويجوز للامام أن يقطعها إقطاع تملك إقطاع اغتلال والإقطاع هو تملك الامام جزءا من الأرض لمن يرى فيه مصلحة للمسلمين فإن تعدد ذوو المصلحة وتعارفوا في تحصيلها بدى بالفقير قبل الغني إلا أن ينفرد الغني بتحصيلها كالغفر وسية في الجهاد وخدمة العلم ولما وقعها فيبدأ بالغني وإن كانت قريبة جدا من العمران بحيث تكون مرتفعة لاهل القرية في مسرحهم ومحتطبهم لم يجز للامام أن يأذن في أحيائها ولا أن يقطعها لاحدا لما في ذلك من التضيق والضرر على أهل القرية \* ابن رشد لاهلهم كالساحة للدور وكالأفنية التي عليه السلام لم يكن هو كل الواجب بل هو أحد الجائز بين وإن ذلك كان في بدء الإسلام حين كانت الحال شديدة ولما كان زمان عمر واستغنى الحال بكثرة الفتوحات رأى أن إبقاء المصالح المسلمين أولا من قسمها ولم يخالف أحد في ذلك من الصحابة فصار كالأجاعة وعن عمر أنه قال لولا أنني أترك آخر الناس بغير شيء ما غنم المسلمون قرية لا قسمتها كما قسم صلى الله عليه وسلم خير وعدم تغيير ما فعل عمر من ذلك إلى اليوم يدل على أنه أجاع من التابعين واللاحقين ( قوله فلما ولي عمر قسم خير ) ( ط ) يعني قسم السهم الذي كان له صلى الله عليه وسلم وكان وقفه لعياله وعامله وكان قسم عمر هذا بعد أن أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز \* وإنما خيره بين الإقطاع وضمان الأوساق مبالغة في صيانتهم وكفائتهم التبديل في تحصيل ذلك ولم يكن هذا الإقطاع لمن اختاره منهم إقطاع تملك لأنه لو كان كذلك لكان تغيير المافعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر لعلي والعباس لا أغير من أرضها

فلما ولي عمر قسم خير  
خير أزواج النبي صلى  
الله عليه وسلم أن يقطع  
لهن الأرض والماء أو  
يضمن لهن الأوساق  
كل عام فاحتلن فنهن من  
اختار الأرض والماء  
ومنهن من اختار الأوساق  
كل عام فكانت عائشة  
وحفصة ممن اختار الأرض  
ولماء \* وحدثنا بن عمر  
ثنا أبي ثنا عبيد الله قال  
حدثني نافع عن ابن عمر  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عاش أهل خير  
بشطر ما خرج منها من  
زرع أو ثمر واقص  
الحديث فهو حديث على  
ابن مسهر ولم يذكر  
فكانت عائشة وحفصة  
ممن اختار الأرض والماء  
وقال خير أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم أن يقطع  
لهن الأرض ولم يذكر الماء  
\* وحدثني أبو الطاهر ثنا  
عبد الله بن وهب أخبرني  
أسامة بن زيد الليثي عن  
نافع عن عبد الله بن عمر  
قال لما افتتحت خير سالت

أخذتني منها ضرر بالطريق ولا يجوز أحيائها ولا أن يبيعها الامام لأحد وان لم تكن قريبة جدا بحيث تكون مرتقفا للامام أن يقطعها اقطاع تملك واقطاع انتفاع والمشهور أنه لا يبيعها الا باذن الامام \* وقال أشهب وجاعة من أهل المذهب وغيرهم لا ينعقد في أحيائها الى اذن الامام وعلى المشهور ان أحيت بغير اذنه للامام أن يتعقب ذلك الأحياء فان رأى أمضاء أمضاء وان لم ير ذلك أخذ من أحياءه وأعطاه قيمة ما صنع منقوضا ان رد له ليت المال وان شاء طالبه بهدمه وان شاء قطعه لغيره فيكون لذلك الغير مع من أحيائها ما كان للامام معه \* ابن رشد والبعيد من العمران ما لم ينسبه اليه سرح ماشية العمران واحتطاب الخطابين ورجوعهم لميئتهم بالعمران \* وأما غير الموات كالارض المعمورة فقال ابن رشد لا يكون الاقطاع في معمر وارض العنوة وقاله الداودي وذكره ابن حبيب رواية لابن السام \* قال وانما لم يجز اقطاعها لان عمراتها للمسلمين قال ورأيت للخمى حواز اقطاعها وليس بصحيح على مذهب مالك \* ابن الحاجب ولا يقطع غير الموات تملك كابل امتاعا أى اغتلا لا \* ابن هرون لان غير الموات اما صلح أو عنوة والعنوة موقوفة \* ابن عبد السلام عدم اقطاعها المشهور وان كانت غير عنوة فلا مانع من اقطاعها اقطاع تملك \* قلت \* وما ذكره ابن رشد رواية لابن السام هو والله أعلم قوله في كتاب التجارة لارض الحرب من المدونة ولا يجوز شراء ارض مصر ولا تقطع لأحد قال غير واحد لها فتحت عنوة

فصل \* وما افتح ملكه بأحياءه للامام أن يطالب من أذن له في أحيائه بالعمارة فان أبى أو عجز للامام أن يأذن في أحيائه لغيره \* وأما ما افتح ملكه باقطاع فانه لمن أقطعه بنفس الاقطاع فيبيعه ويورث عنه وهل للامام أن يطالبه بعمارة وتحصيل ما وقع في المذهب والشيوخ ذلك انه على ثلاثة أقسام \* الاول ان أقطعه بشرط العمارة فانه يملكه بنفس الاقطاع فيبيعه ويورث عنه وللامام أن يطالبه بالعمارة فان لم يفعل أو عجز عنها أقطعه لغيره \* ابن رشد لما روى انه صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بن الحارث من العقيق ما يصالح للعمل فلم يفعل وقال له عمران قويت على العمل فاعمر والا أقطعه لغيرك فقال له أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عمرانه اشترط عليك شرطا فأقطعه عمر للناس فان مانع أو هب بعد عجزه وقبل نظر الامام في ذلك مضى ذلك وحل المتاع والموهوب في ذلك محل البائع أو الواهب \* الثاني أن ينص على لغو العمارة فانه تملك \* الثالث أن لا يذ كر شرطا ولا لغوا ففيهما طريقان \* الاول قال ابن رشد وحكاة ابن زرقون عن غير واحد من الشيوخ أنه يلزم اعتبارها \* الثانية ذكرها ابن رشد عن كتاب أبي بكر الطرطوشي أن الامام لا يطالبه بعمارة ما أقطعه في الفيافي أو العمران وانما يطالبه بذلك في الأحياء وهي أيضا طريقة الباجي وظاهر سماع يحيى وهو نقل للخمى عن المذهب \* ثم اعلم أن شرط تمام هذا الاقطاع الحوز

شيئا فان غيرت من أرضها شيئا أخاف أن أزيغ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت بعد نفقة عيالي ومونة عاملي صدقة ووقع الارض لذلك وانما كان قطاع اغتلال وذلك انه قسم الاوساق المائة على عدد الازواج فن اختار الاوساق ضمنها لها ومن اختار النخل قطعها قدر ذلك لتتصرف فيها تصرف المستغل (ع) ويحتمل انه اقطاع تملك لان خير ما سوى أسهم الغامعين صارت لله تعالى بالخمس والانجلاء والأظهر أن يكون اقطاع اغتلال لترتفع عنهن اليد ويتحكمن فيما أقطعن حكم المالك وقد جاءت الآثار بأه صلى الله عليه وسلم فعل الوجهين وقد اختلف أصحاب الشافعي في اقطاع

كفيرة من المطايا **(قوله في الآخر أقركم فيها على ذلك ما شئنا)** (ع) أخج به داود على حواز المساقاة إلى أجل مجهول ومالك ولسافعي والاكثر يمنعونها إلا لأجل معين والحديث محمول عندهم على أن المراد إقرارهم بخير لانه قد كان عازما على إخراجهم من جزيرة العرب كما أمر به في آخر عمره في مرضه لانه حين عزم على إخراجهم سألوهم أن يبيعهم على أن يكفواهم العمل ويكون لهم نصف فاجابهم بقوله هذا حين رأى المصلحة في إبعائهم لكفائتهم العمل فكللهم هذا انما خرج مخرج الجواب لهم لأنه راجع إلى عقد المساقاة معهم وقيل جاز ذلك في أول الاسلام وكان خاصا به وقيل كان القمح عنوة وكانوا هم عبيد الهديجوز بين السيد وعبيده مالا يجوز بين الأجانب وقيل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة واعمال المعصود به انها ليست مؤبدة وانما إخراجهم وهذا حكم المزارعة والمساقاة انهما بالحصاد وبتام الثمرة ينقضي أمرهما إلا أن يستأنعا عما آخر وفيه تنبيه على أنهم يخرجون وذلك من اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم (ط) ويحتمل انه حد الأجل ولم يسمعه الراوي فلم يقله **(قلت)** وإذا كان لا بد فيهما من تعيين لأجل فأقل أهلها إلى الجذاذ من عام العقد فان كانت تطعم بطنين فإلى الجذاذ الأول إلا أن يشترط انهما إلى الثاني وان أطلقا العقد وسكتا عن تعيين الأجل في العقد فهي إلى الجذاذ ويجوز توقيتها بالسنتين قلت أو كترت مالم تكثر السنتين جدا فيلحقه في المدونة فعشرة قال لا أدري تعدد عشرة ولا ثلاثين ولا خمسين \* وروى ابن المواز أنه اذا جدد الحائط وتأخر فيه نحو العشرين نخلة فعلى العامل سقي جميعه حتى يجذب فيه \* وكذلك ان كان فيه مائة أخرى طيبا به فقال ابن الماجشون ان كان فيه مائة أخرى طيبه فعلى ربه سقي حائطه \* وروى ابن وهب ان كان في الحائط نخل وعنب ورمان وفاكهة فعليه سقي جميعه حتى يضرغ آخرها **(قوله)** وكان للثمر يقسم على السهمان (ع) تقدم انه صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الغامقين فان كان ذلك لقسم بان عرف كل ما طار له من الارض على الشيعاء فيكون معنى القسم على السهمان قسم الثمر إلى تلك السهام يكون الكلام على ظاهره وان كان القسم بأن ضربت السهام على الارض وعرف كل ما صار له على حدته وتعيينه فيكون معنى قسم الثمر على السهمان قسم ثمر كل نصيب بين صاحبه وعامله **(قوله في الآخر على أن يعملاوها من أموالهم)** (ع) أصل وحجة في أن جميع المؤنة والنفعة والآلة والدواب على العامل الا ما كان في الحائط يوم العقد من ذلك فانه للعامل ينتفع به وان لم يشترطه **(قلت)** قال ابن الحاجب ولا يشترط تفصيل العمل في المساقاة ويجعل على العرف \* ابن عبد السلام هذا اذا كان العرف منضبطا ولا فلا بد من البيان لما في عدم البيان من الجهالة مع أن في لزوم بعض هذه الأشياء للعامل خلافا تفتق عليه ابن الحاجب

يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والزروع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقركم فيها على ذلك ما شئنا ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن عمر وابن مسهر عن عبد الله وزاد فيه وكان الثمر يقسم على السهمان من نصف حبر فيه أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس \* وحدثنا ابن رجب أخبرنا الليث عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دفع إلى يهود خيبر فنخل خيبر وأرضها على أن يعملاوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها \* وحدثني محمد بن رافع واسحق بن منصور واللفظ لابن رافع قالنا ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني موسى بن عقبة

التعليك **(قوله أقركم فيها على ذلك ما شئنا)** (ع) أخج به داود على حواز المساقاة إلى أجل مجهول ومالك ولسافعي والاكثر يمنعونها إلا لأجل معين والحديث محمول على أن المراد إقرارهم بخير لانه قد كان عازما على إخراجهم من جزيرة العرب (ط) ويحتمل انه حد الأجل ولم يسمعه الراوي فلم يقله **(قوله)** وكان للثمر يقسم على السهمان (ع) تقدم انه صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الغامقين فان كان ذلك القسم بان عرف كل ما طار له من الارض على الشيعاء فيكون معنى القسم على السهمان قسم الثمر على تلك السهام ويكون الكلام على ظاهره وان كان القسم بأن ضربت السهام على الارض وعرف كل أحد ما طار له على حدته وتعيينه فيكون معنى قسم الثمر على السهمان قسم الثمر على كل نصيب بين صاحبه وعامله **(قوله على أن يعملاوها من أموالهم)** (ع) أصل وحجة في أن



ولعمل العيام بما تقتضيه لثمة من السقي والتذكير والتنقية والجداذ واقامة لآلة من الدلاء  
ولمساحي والاجراء والعمال والدواب ونفقهم انتهى ولا شك في لزوم لـ قى \* واحتلف قول مالك في  
لزوم لتذكير فقال مرة يلزم وقال مرة لا يلزم وفرق بعضهم بين القولين بان قال يعني بقوله انه على  
رب الحائط أى الشئ الذى يذكر به ويعنى بقوله انه على الامر يعنى تمليق ذلك الشئ وأنكر بعضهم  
هذا الجمع وأقنى له وابن على ظاهرهما والتنقية فى معنى السقي ولحقوا بالجداد لحصاد قال ابن القاسم  
والدرس لانهم لا يستطيعون القسم لابعده وتقدم الخلاف فى الحصاد والتنقية هل يصح اشتراطهما  
على الامر فى المزارعة أم لا ويكون بينهما \* واختلف فى عصر الزيتون فقال سحنون منتهى عمل  
المساقاة حناء \* وقال ابن حبيب عصره على العامل وان شرطه على رب الحائط فان كان له قدر لم يجز  
ورد العامل الى آخر مثله \* وقال ابن المواز ان لم يكن فيه شرط فعصره بينهما \* واحتلف فى مذهب  
المدونة فحكى بعضهم عنها انه على ما شرطاه وحكى غيره عنها أنه ان شرطاه سمحه حيا حاز وان شرطاه  
على العامل جائز ليسارته \* ابن عبد سلام وليس عصره ييسر ببلادنا وكذلك الحصاد فى غالب  
الامور ولعل الزيتون وحداذة \* تنعيم \* فان قصر العامل عن بعض ما شرط عليه كان يحترق ثلاث  
حرثات ففعل الجميع الا أنه لم يحترق لآخرتين فانه يقوم السقي والقطع والحرقان فان كان ماترك ثلث  
الجميع حط من نصيبه ثلث وعلى هذه النسبة \* فرع \* ابن حبيب ولودخل السبل الحائط فأقام به  
حتى استغنى عن الماء فليس لرب الحائط أن يحاسب العامل بذلك \* ابن رشد وهذا الخلاف فيه  
بخلاف الأخير على سقي الحائط زمنه وهو معلوم عندهم فبقي المطر الحائط هذا يحط من اجارته بقدر  
ما أقام الماء فى الحائط وسقط عنه سقيه

فصل \* وما كان يوم العقد بالحائط من رقيق ودواب وآلة فالجميع للعامل فيستعين به وان لم  
يشرطه ونفقته عليه وكذلك الاجراء ان كان كراؤهم وجيبة فاجرتهم على رب الحائط ونفقته  
وكسوتهم واذا كانت مشترطة على رب الحائط فهي للعامل كالعبد وهذا المشهور \* وقال عيسى  
وابن نافع لا تكون الدواب والرقيق للعامل الا بالشرط لان رب الحائط يقول لو اشتراطته على  
ساقيلك بأقل قال فى المدونة فان شرط رب الحائط أن يخرج ما فى الحائط من ذلك لم يجز انها كزيادة  
اشتراطها الا أن يكون اخراج ذلك قبل العقد

فصل \* وعلى رب الحائط خلف مامات أو مرض أو غاب أو أبق قاله فى الموطأ والمدونة وزاد  
فى غيرهما وان لم يشرط ذلك عليه العامل \* لباى وهذا لان العقد كان على عمل فى ذمة رب الحائط  
ولكنه تعين بتسليم هؤلاء كالذى يكرى راحلة مضمونة ثم لم يأتى راحله للراكب فانه ليس  
له ابدالها بخلاف العبد المستأجر بعينه لانه ليس فى الذمة ولو شرط أجره الاجراء على العامل أو  
شرط عليه خلف مامات لم يجز لانه شرط مناف للعقد واحتلف فيما رث من الآلة والأجسل والدلاء  
والزوانيق هل يكون خلفهم على رب الحائط كاللدواب أو يكون ذلك على العامل والاول قاس ذلك  
على الدواب والثانى فرق بان الاصل تعيين الجميع فلا يجوز خلف شئ من الجميع لكرها كانت  
الدواب مجهولة الحياة فالولم يعلقها به. قرب الحائط لتفسد العقد للفرر بموتها وأما الآلة فأمر الانتفاع  
بها معلوم فبقيت على أصلها من التعيين فلا تخلف

فصل \* ولا يجوز لرب الحائط أن يشرط ما يبقى نفعه بعد انقضاء المساقاة كحفر بئر أو انشاء غرس

جميع المؤنة والنفقة وآلة والدواب على العامل الا ما كان فى الحائط يوم العقد من ذلك فانه للعامل

لأنها كزيادة اشتراطها واغتفر اشتراط صلاح الجدر وكنس العين ورم الحوض والثلاثة وان كانت منفعتها تبقى بعد انقضاء المساقاة لكنها اغتفرت المساقاة.

﴿ فصل ﴾ والعمل في المساقاة يتعلق بدمة العامل وليس كالأجير فلذا جازله أن يساقى غيره في مثل أمانته فان ساقى غير أمين ضمن ( قوله في الآخر ان عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ) ( ع ) أجلاهم لما بلغه من قوله صلى الله عليه وسلم في مرضه لا يبقين دينان في جزيرة العرب ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ( قوله وكانت الارض حين ظهر عليه الله ورسوله للمسلمين ) ( ع ) يدل أن فتحها عنوة لان حق المسلمين انما هو في العنوة وقد اختلف هل كان فتحها عنوة أو صلحا أو انجلى عنها أهلها بغير قتال أو بعضها عنوة وبعضها انجلى عنه أهله أو بعضها صلحا وبعضها عنوة وهذا أصح الأقوال وهو رتبة مالك وظاهر قول من قال صلحانهم صلحا على ترك الارض وقد يكون معنى قوله لله ورسوله وللمؤمنين يعنى بمجموع قسمها أى ما كان منها عنوة فهذا حكمه وما كان منها صلحا فله ورسوله ﴿ قلت ﴾ ابقاؤه صلى الله عليه وسلم اليهود بخير انما كان لمصلحة فرأى عمر رضى الله عنه أن مصلحة أجلاهم أرجح والعمل بالراجح واجب ويحتمل أن المصلحة الأولى هي أنهم كانوا مشغولين بالجهاد في صدر الاسلام فقيامهم بامر خير يشغلهم عن القيام بغيره فاعلمنا توسع الاسلام واستغنى رأى عمر أن مصلحة الاجلاء التي كان هم بها صلى الله عليه وسلم وأمرها في آخر عمره أرجح ( ع ) وأرى رجاء وتبناه قربان بالشام

### ﴿ أحاديث الخوض على الفراسة ﴾

( قوله مامن مسلم بغرس أو في الآخر أو يزرع زراعا ) ( ع ) فيهما اختصاص ثواب العمل بالاسلام ( ط ) وغاية ما يفيد الكافر ما يفعل من الخير التخفيف ﴿ قلت ﴾ تقدم استيفاء الكلام على ذلك في كتاب الايمان ( قوله الا كان ما أكل منه له صدقة ) ( ع ) فيه أن المتسبب في الخير له أجر من عمل به كان من أعمال البر أو من مصالح الدنيا ﴿ قلت ﴾ حصول هذه الصدقات المذكورة تتناول حتى من

ينتفع به وان لم يشترطه ( قوله وكانت الارض حين ظهر لله ورسوله للمسلمين ) فدل ان فتحها عنوة لان حق المسلمين انما هو في العنوة ( قوله أجلاهم عمر رضى الله عنه الى تباه وأرى رجاء ) ( ح ) هما مدودان وهما قربان معرفتان وفي هذا دليل على ان مراد النبي صلى الله عليه وسلم باخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب اخرجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة لان تباه من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز

### ﴿ باب فضل الفراس والزرع ﴾

﴿ ش ﴾ ( قوله مامن مسلم بغرس ) فيه اختصاص ثواب العمل بالاسلام وغاية ما يفيد الكافر ما يفعل من الخير التخفيف ( قوله الا كان ما أكل منه له صدقة ) ( ب ) هذه الصدقات المذكورة تتناول حتى من غرسه لعياله أولنفقته لان الانسان يثاب على ما سرقه وان لم ينو ثوابه ( ط ) ولا يبعد أن يدوم له الثواب وان انتقل الملك الى غيره الى يوم القيامة وهذا ممكن في الفرس ( ب ) في سعة كرم الله تعالى أن يثيب على مابعد الحياة كما كان يثيب على ذلك في الحياة وذلك في سعة صدقة جارية أو علم ينتفع به بعده أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب عمله الى يوم القيامة خرج هذه الخمسة الأئمة وخرج السادس الترمذى ( ب ) ولا يختص حصول هذه الصدقات لمن باثر الفرس أو الزرع قبل

عن نافع عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير أراد اخراج اليهود منها وكانت الارض حين ظهر عليه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وللمسلمين فأراد اخراج اليهود منها فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الخمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ركن بها على ذلك ما شئنا فقرر رابها حتى أجلاهم عمر رضى الله عنه الى تباه وأرى رجاء ﴿ حدثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا عبد الملك عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مامن مسلم بغرس أو في الآخر أو يزرع زراعا ما أكل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة وما السبع منه فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة ولا يرزأه أحد الا كان له صدقة ﴾ وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد ابن ربح أخبرنا الليث عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل

غرسه لعياله أولنفقته لان الانسان يثاب على ما سرقه وان لم ينو ثوابه ( ط ) ولا يبعد أن يدوم له الثواب وان انتقل الملك الى غيره الى يوم القيامة وهذا يمكن في الغرس \* قلت \* قال ابن العربي في سعة كرم الله تعالى أن يثيب على ما بعد الحياة كما كان يثيب على ذلك في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم ينتفع به بعده أو ولد صالح يدعوله أو غراس أو زرع أو الرباط فللمرابط ثواب عمله الى يوم القيامة خرج هذه الخمسة الأئمة وخرج السادس الترمذي \* قلت \* ولا يختص حصول هذه الصدقات لمن باشر الغرس أو الزراعة بل يتناول من استأجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالسنبيل المجوز عنه بالحصيدة فيا كل منه حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث ( قوله في سند الآخر على أم بشر ) ( م ) كذا في رواية أبي يعلى وعند الجاودي أم مبشر وعند الرازي أم معبد أو أم مبشر على الشك والمعروف في حديث الليث أم بشر وقال بعضهم أم بشر ابنة البراء من كبار الصحابة روى عنها جابر ويقال لها أم معبد وكانت زوجة زيد بن حارثة ( ع ) كذا في النسخ الواصلة اليها من المعلم والذي في كلام الجياني الذي نقل كلامه ان الصواب أم بشر وقال أبو عمر أم مبشر بنت البراء بن معمر ورايانصارية زوجة زيد بن حارثة ويقال لها أم بشر ( ط ) لفصل أنه يقال لها الثلاثة أم مبشر وأم بشر وأم معبد ( ع ) وقيل اسمها خليدة بضم الخاء ولم يصح ( قوله لا يغرس مسلم غرساً أو يزرع زرعاً ) ( ع ) فيه الحض على اقتناء الضياع وفعله كثير من السلف خلافاً لمنعه ( ط ) كرهه قوم من المتزهدة ورأوه قاذحاً في التزهد ولعلمهم تمسكوا بحديث الترمذي لاتخذوا الضيعة فتركوا الى الدنيا وقال فيه الترمذي حديث حسن \* والجواب ان هذا النهي محمول على الاكثار منها وميل القلب اليها حتى تفضى بصاحبها الى الركون الى الدنيا وأما اتخاذ الكفاف منها فغير قاذح في التزهد وسيلها سبيل المال الذي قال فيه الامن أخذه بحقه ووضعه في حقه ( د ) واختلف في أطيب الكسب فقيل التجارة وقيل الصناعة باليد وقيل الزراعة وهو الصحيح ( قوله في سند الآخر من حديث ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابراً يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يغرس مسلم غرساً ) ( ع ) كذا في النسخ الواصلة اليها من مسلم في حديث ابن جريج ليس فيها ذكر أم بشر ولا أم معبد وانما فيه عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره شيخنا أبو علي عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابراً يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم معبد ولم يثبت هكذا الامن طريق شيخنا أبي علي وانما ذكر مسلم أم معبد من طريق عمر وبن دينار قال أخبرني جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يتناول من استأجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالسنبيل المجوز عنه بالحصيدة فيا كل منه حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث ( قوله لا يغرس غرساً أو يزرع زرعاً ) ( ع ) فيه الحض على اقتناء الضياع وفعله كثير من السلف خلافاً لمنعه ( ط ) كرهه قوم من المتزهدة ورأوه قاذحاً في التزهد ولعلمهم تمسكوا بحديث الترمذي لاتخذوا الضيعة فتركوا الى الدنيا وقال فيه الترمذي حديث حسن والجواب ان هذا النهي محمول على الاكثار منها وميل القلب اليها حتى تفضى بصاحبها الى الركون الى الدنيا وأما اتخاذ الكفاف منها فغير قاذح في التزهد وسيلها سبيل المال الذي قال فيه الامن أخذه بحقه ووضعه في حقه ( ح ) واختلف في أطيب الكسب فقيل التجارة وقيل الصناعة باليد وقيل الزراعة وهو الصحيح

على أم مبشر الانصارية  
في نخل لها فقال لها النبي  
صلى الله عليه وسلم من غرس  
هذا النخل أم مسلم أم كافر  
فقلت بل مسلم فقال  
لا يغرس مسلم غرساً  
ولا يزرع زرعاً فيا كل  
منه انسان ولا دابة ولا شيء  
الا كانت له صدقة \* وحدثنا  
محمد بن حاتم وابن أبي حلف  
قالا ثار وح ثنا ابن جريج  
قال أخبرني أبو الزبير انه  
سمع جابر بن عبد الله  
يقول سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
لا يغرس رجل مسلم غرساً  
ولا يزرع غرساً فيا كل منه سبع  
أو طائر أو شيء الا كان له  
فيه أجر وقال ابن أبي حلف  
طائر شيء \* حدثنا أحمد  
ابن سعيد بن ابراهيم ثنا

على أم معبدوذ كرام بشر من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ( قوله في سند الآخر عن روح عن زكريان اسحق عن عمرو بن دينار ) ( م ) ( وذكروه اللمشقي عن زكريان عن أبي الزبير عن جابر فأسقط عمرو بن دينار وهو المشهور ) ( ع ) ( وعبد الطبري زكريان اسحق وهو وهم وإنما هو زكريان اسحق المكي خرج عنه في الصحيحين عن عمرو بن دينار وغيره ) ( قوله في سند الآخر زاد عمرو في رواية عن عمار وأبو بكر ) ( ع ) ( كذا في كل النسخ وعبدان الخذاء وابن كريب بدل أبي بكر قال بعضهم والصواب أبو كريب لأن أبا الحديث لأبي بكر عن ابن أبي شيبة عن حفص ولأبي كريب وأبي اسحق عن معاوية قال راوى عن معاوية أنما هو أبو كريب لا أبو بكر

### ❖ كتاب الجوائح ❖

❖ قلت ❖ الجوائح جمع جائحة والجائحة لغة المصيبة المستأصلة ❖ وأما عرفافه ما تالف من مجوز عن دفعه عادة قدر من ثمر أو نبات بعد بيعه فالمجوز عن دفعه قال في المدونة كالجراد والنار والريح والعرق والبرد والمطر والطين الغالب والدود وعن الثمرة في الشجرة والسموم ❖ ابن حارث اتفاقا في الجمع قال واختلف في السارق والجيش والسلطان الغالب فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم الجميع جائحة وقال مطرف وابن الماجشون ليس بجائحة ❖ ابن رشد وفرق ابن نافع فجعل الجيش جائحة دون السارق ❖ الباجي اختلف فليسخون عن ابن القاسم أن كل ما أصاب الثمرة بأى وجه كان جائحة وروى محمد أدر كل غالب لا يستطاع دفعه بالجائحة والثالث قال ابن نافع ومالك كل سماوى جائحة وقوله في الحد قدره فالعذر المتلف أن كان من سبب العطش وضع قل أو كثر وإن كان من غيره فشرط وضع للجائحة فيه أن يبلغ الثلث فأكثر ❖ ثم اختلف فقال ابن القاسم المعتبر ثلث الثمرة لأن الجائحة إنما هي بقص الثمرة لا بخصها إلا ترى أنه لو رخصت للثمر لم يكن الرخص جائحة فيوضع من الثمن بقدر نسبة قيمة المجاح في أزمنته من قيمة الجميع كالقدر الثلث أو أقل أو أكثر وقيل في أزمنته لأن الزمان أثر في قيمة الثمر وقال شهاب المعتبر ثلث القيمة لثالث الثمرة والخلاف بينهما إنما هو إذا كانت الثمرة للجلبس أو لها إلى آخرها فيضطر مشترها إلى قبضها في أوقات متعددة وإن كان مما يجلبس أوله على آخره كالغلب فالمعتبر ثلث الثمرة باتفاق وإن كان في الحائط أصناف كآرمان ولين والغلب فأصبحت الجائحة ببعض تلك الأصناف فقال مالك يعتبر كل صنف على حدته فإذا بلغت الجائحة ثلث الصنف وضعت وإن لم يبلغ ثلث الصنف لم توضع وقال أصبغ لأصناف كلها كصنف واحد لا تحاد صفاتها فإذا بلغت الجائحة ثلث قيمة الصنف وضعت وإن لم تبلغ ثلث قيمة الصنف لم توضع قال ابن القاسم إن كان صنف الجائحة ثلث الصنف وأصاب الجائحة ثلثه وضعت وإن فقد الأمر أو أحدهما لم توضع فموله في الحد من ثمرة أو نبات بيان لأنها لا تختص بالثمر بل تكون في النبات إلا أنه اختلف في البقول والمشهور أن فيها الجائحة قلت أكثر كثر لأن غالب أمرها إنما هي من قبل العطش وقيل ما توضع قلت أو كثر لأنها إنما تتباع بعد أمكان الجداد والانتفاع به والغالب السلامة فصارت كالثمره إذا بيعت بعد اليبس وقيل

❖ ش ❖ ( ب ) الجوائح جمع جائحة والجائحة لغة المصيبة المستأصلة ❖ وأما عرفافه ما تالف من مجوز من دفعه قدر من ثمر أو نبات بعد بيعه فالمجوز عن دفعه قال في المدونة كالجراد والنار والريح والعرق والبرد والمطر الغالب والدود وعن الثمرة في الشجرة والسوس ❖ ابن حارث اتفاقا في الجمع واختلف في السارق والجيش والسلطان الغالب فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم الجميع جائحة وقال مطرف وابن الماجشون ليس بجائحة ❖ ابن رشد وفرق ابن نافع فجعل الجيش جائحة دون السارق

روح بن عباد تنازع كريا  
ابن اسحق أخببرني عمرو  
ابن دينار انه سمع جابر بن  
عبدالله يقول دخل النبي  
صلى الله عليه وسلم على أم  
معبد حائطا فقال يا أم معبد  
من غرس هذا الفحل أم سلم  
أم كافر فعالت بل مسلم قال  
فلا يغرس المسلم غرسا  
فيا كل منه انسان ولاداة  
ولا طير الا كان له صدقة  
الى يوم القيامة ❖ وحدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص  
ابن غياث ح وثنا أبو  
كريب واسحق بن ابراهيم  
جميعا عن أبي معاوية ح  
وثنا عمر والدا قد ثنا عمار  
ابن محمد ح وثنا أبو بكر  
ابن أبي شيبة ثنا ابن فضيل  
كل هؤلاء عن الأعمش عن  
أبي سفيان عن جابر زاد  
عمرو وفي رواية عن عمار  
وأبو بكر وفي رواية عن  
أبي معاوية فمالا عن أم  
بشر وفي رواية ابن فضيل  
عن امرأ يزيد بن حارثة  
وفي رواية اسحق عن أبي  
معاوية قال رما قال عن  
أم بشر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وربما لم يقل

وكلهم قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث عطاء وأبي الزبير وعمر بن دينار \* حدثنا يحيى بن عيسى وفتيبة بن سعيد  
ومحمد بن عبيد الغبري واللفظ ليعبي قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فأكل كل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة إلا كان له به صدقة \* وحدثنا عبد بن حميد ثنا  
مسلم بن إبراهيم ثنا أبان بن يزيد ثنا قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبي الله صلى الله عليه وسلم دخل نخلاً لام مبشراً امرأة من الأنصار  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غرس هذا النخل أسلم أم كافر قالوا مسلم بنحو حديثهم \* حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب  
عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره عن جابر بن عبد الله ( ٢٣٣ ) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بعث من

أخيك ثم ارح وحدثنا  
محمد بن عباد ثنا أبو حمزة  
عن ابن جريج عن أبي  
الزبير أنه سمع جابر بن  
عبد الله يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو بعث  
من أخيك ثم اصابته  
جائحة فلا يجلب لك أن تأخذ  
منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك  
بغير حق \* وحدثنا حسن  
الخلواني ثنا أبو عاصم عن  
ابن جريج هذا الإسناد  
مثله \* حدثنا يحيى بن أيوب  
وفتيبة وعلي بن حجر قالوا  
ثنا اسمعيل بن جعفر عن  
حميد عن أنس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع ثمر النخل حتى ترهق  
فقلنا لانس ما زهوا قال  
تحمرو وتصفراً رأيتك ان  
منع الله العمرة بم تسهل  
مال أخيك \* حدثني أبو  
الطاهر أخبرنا ابن وهب  
قال أخبرني مالك عن حميد

ان بلغت الثلث فأكثر وضعت والالم توضع والثلاثة لمالك \* وعلى المشهور فاختلف في الأصول  
المغيبية كاللغف والاسفنجية والبصل هل حكمها حكم البقول أم لا وألحقوا الموز بالثمار وألحقوا  
الزعفران والريحان والقرط والقصب بالبقول واختلف في القصب المخلو على الأقوال الثلاثة في  
البقول واختلف في ورق التوت فقبل كالثمار وقيل كالبقول وهذا اذا كانت الآفة فيه نفسه وأما  
ان كانت من غيره كما لو مات دود الحرير ذلك المام قال بعض الشيوخ الى أن ذلك جائحة وشبهه  
بمن اكرى حماماً أو فندقا فأنجلى أهل ذلك البلد لعنته فلم يجد من يسكنه فقال المتقدمون ان له  
أن يحمل الكراء عن نفسه قال هذا الشيخ وكذلك لو اشترى ثماراً فأنجلى أهل البلد لعنته ولم يجد  
المشتري من يشتري تلك الثمار فهي جائحة \* قلت \* ويلزم المشتري ما بقي من الثمرة بعد وضع الجائحة  
بخصته من الثمن وان قل بخلاف من اشترى طعاماً فاستحق أكثره هذا له الخيار في رد الباقي

وقوله في الحد قدر القدر المتلف ان كان من سبب العطش وضع قل أو أكثر وان كان من غيره  
فشرط وضع الجائحة فيه أن يبلغ الثلث فأكثر ثم اختلف \* ابن القاسم المعتبر ثلث الثمرة فيوضع من الثمر  
بقدر نسبة قيمة الجائحة من قيمة الجميع كان قدر الثلث أو أقل أو أكثر وقال أشهب المعتبر ثلث القيمة  
لائث الثمرة والخلاف بينهما انما هو اذا كانت الثمرة لا يحبس أولها على آخرها فيضطر الى قبضها في  
أوقات متعددة وان كان مما يحبس أوله على آخره كالعنب فالمعتبر ثلث الثمرة باتفاق وان كان في الحائط  
أصناف كالرمان والتين والعنب فأصابت الجائحة بعض تلك الأصناف فقال مالك يعتبر بكل صنف على  
حدته فاذا بلغت الجائحة ثلث قيمة الصنف وضعت وقال ابن القاسم ان كان صنف الجائحة ثلث الصنف  
وأصابت الجائحة ثلثه وضعت وان فقد الامر ان أو أحدها لم توضع وقوله في الخدم ثمرة أو نبات بيان  
بانها لا تختص بالثمر بل تكون في النبات الا أنه اختلف في القول فالمشهور ان فيها الجائحة قلت  
أو كثرت لان غالب أمرها انما هي من العطش وقيل لا توضع قلت أو كثرت لانها انما تباع بعد  
امكان الجداد والانتفاع به والغالب السلامة فصارت كالثمره اذا بيعت بعد اليبس وقيل ان بلغت الثلث  
فأكثر وضعت والالم توضع والثلاثة لمالك وعلى المشهور فاختلف في الأصول المغيبية والاسفنجية  
وبالبصل هل حكمها حكم البقول أم لا وألحقوا الموز بالثمره وألحقوا الزعفران والريحان والقرط

( ٣٠ - شرح الابي والسنوسي - رابع ) الطويل عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن بيع العمرة حتى ترهق قالوا وما ترهق قال تحمر وقال اذا منع الله الثمرة فم تسهل مال أخيك \* وحدثني محمد بن عباد ثنا  
عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان لم يثمرها الله فم يستهل أحدكم مال أخيه \* وحدثنا بشر  
ابن الحكم وابراهيم بن دينار وعبد الجبار بن العلاء واللفظ لبشر قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن حميد الاعرج عن سليمان بن عتيق  
عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح قال أبو اسحق وهو صاحب مسلم ثنا عبد الرحمن بن بشر عن سفيان  
بهذا \* حدثنا فتيبة بن سعيد ثنا ليث عن بكير عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري

والعرق هو أن تشتري الثمرة دخل على أن الجائحة نظراً فتبعض الصفقة كمدخول عليه بخلاف تبعضها في الاستحقاق ( قوله في الآخر أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (ع) هو ما ذ (ط) وكان غرماؤه يهود فكلهم صلى الله عليه وسلم أن يخففوا عنه أو يضعوا قابوا وحكم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر ( قوله خذوا ما وجدتم ) (ع) فيه أن الحماكم ينزع كل مال المفلس لغرمائه إن كان من جنس دينهم ولا باعه واشترى لهم عروض دينهم أو ما بلغ إلا أن يرضوا أخذه بجميع دينهم ودينهم أكثر فهم أحق مالم يكن مما لا يجوز قبضه من دينهم (ط) ينزع كل ماله إلا ما كان من ضرورياته وروى ابن نافع أنه لا يترك له إلا ما يورثه والمشهور أنه يترك لهم كسوتهم المعتادة إلا أن يكون فيها فضل وفي ترك كسوة زوجته وكتبه إن كان عالما بخلاف ولا يترك له مسكنا ولا خادما ولا ثياب جمعة إلا أن تقل قيمتها (قلت) وظاهر المذهب أنه يباع عليه ما وجد في حانوته وداره ولا يحتاج إلى اثبات ملكة ذلك بل قال أهل طليطلة بهجم عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف أنه للرجال وقيل أنه لا بد من اثبات ملكة لما يباع عليه وليس من شرط القسم على الغرماء اثباتهم أن لا غريم سواهم بخلاف القسم على الورثة والفرق هو أن عدد الورثة معلوم في الجيران والمعارف بخلاف الديون لاسيما وكثير من الناس يقصد إلى كتم المداينة نعم إن كان الغريم معروفا بالدين وهو ميت استوفى بقسم ماله لعل غريما يطرأ (واختلف إن كان حيا فذهب ابن القاسم أنه لا يستأنى لبقاء ذمة الحي وقيل أنه يستأنى كالميت وأما إن كان غير معروف بالمداينة فظاهر المداينة أنه لا يستأنى حيا كان أم ميتا (فرع) ولا يقسم القاضي على الغرماء حتى يعد إلى كل واحد من الغرماء فيما أثبت غيره وهل يحلف كل واحد على صحة ما شهد به وإن دينه لباقي في ذمته إلى الآن تردد الحكم في ذلك (فرع) ومعرفة ما يطرأ لكل واحد في المحاسة أن ينسب مال المفلس من جملة الديون وبقدر الخارج بأخذ كل واحد من دينه فلو كان الدين لثلاثة لأحدهم خمسة وثلاثون ولآخر خمسة ولآخر عشرة فالجميع خمسون ومال المفلس عشرون يسبها من الجميع خمسان فيصير لكل والقصب بالبقول واختلاف في القصب الخلو على الأقوال الثلاثة في البقول واختلاف في ورق التون فقيل كالثمار وقيل كالبقول وهذا إذا كانت الآفة فيه نفسه وأما لو كانت من غيره كالومات ودوا الحريير ذلك العام قال بعض الشيوخ إلى أن ذلك العام جائحة وشبهه بن كثرى حماماً وقد قافا بجلى أهل ذلك البلد لفتنة فلم يجد من يسكنه ففقد قال المتقدمون إن له أن يحمل هذا الكراء عن نفسه قال هذا الشيخ وكذا لو اشترى ثمارا فاجلى أهل البلد لفتنة ولم يجد المشتري من يشتري تلك الثمار فبى جائحة (قوله أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو معاذ (ط) وكان غرماؤه يهود فكلهم صلى الله عليه وسلم أن يخففوا عنه أو يضعوا قابوا وحكم بينهم صلى الله عليه وسلم بما ذكر ( قوله خذوا ما وجدتم ) (ع) فيه أن للحماكم نزع كل مال المفلس لغرمائه إن كان من جنس دينهم والابايع واشترى لهم عروض دينهم أو ما بلغ إلا أن يرضوا أخذه بجميع دينهم ودينهم أكثر فهم أحق مالم يكن مما لا يجوز قبضه من دينهم (ط) والمشهور أنه يترك لهم كسوتهم المعتادة إلا أن يكون فيها فضل وفي ترك كسوة زوجته وكتبه إن كان عالما بخلاف ولا يترك له مسكن ولا خادما ولا ثياب جمعة إلا أن تقل قيمتها (ب) وظاهر المذهب أنه يباع عليه ما وجد في حانوته وداره ولا يحتاج إلى اثبات ملكة ذلك بل قال أهل طليطلة بهجم عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف أنه للرجال وقيل أنه لا بد من اثبات ملكة لما يباع عليه وليس من شرط القسم على الغرماء اثباتهم أن لا غريم سواهم بخلاف القسم على

قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم

واحد خسا دينه وفي معرفة ذلك وجوه آخر ذكرها الغرضيون في باب قسم التركات (قوله وليس لكم الا ذلك) (ع) فيه أنه لم يصرح لهم بلزومه خلافاً لابي حنيفة \* قلت \* المذهب أنه لا يلزم المديان أن يؤاجر نفسه ليؤدي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال أحمد واسحاق يؤاجر \* واختار اللخمي أنه ان كان تاجراً لم يؤاجر وان كان صانعاً يؤاجر لان الناس على ذلك عاملوه واحتج أحمد واسحاق بحديث خرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر رب الدين أن يبيع المديان ولما عذر يبيع الحر رجل على أن المراد يبيع منافعه وأجيب بان الحديث متفق على ضعفه وقال الحنفية لرب الدين أن يلزم الغريم لان اليئسة شهدت بتقليسه ورب الدين لا يعرف ذلك وهو متعرض للتكسب في المستقبل فله ملازمته وأجاب المانعون بان الله سبحانه أوجب نظرنه كما لا يلزم المديان قبل حلول الأجل لوجوب انظاره الى الأجل \* (فرع) \* وان استؤجر على نسج ثوب فقال بعضهم يجبر على عمله وان أدى أن يقتات من تكسب الناس ويصير كأنه باع سلعة معينة فعليه تسليمها ولا يجبر على انتزاع مال أم ولده أو مدبره ولا على قبول الهبة والصدقة والوصية ولا على اعتصار ما وهب لولده الصغير ولا على أن يأخذ بالشفعة قالوا لان ذلك كله من معنى التكسب الذي لا يلزم ولو وجبت له ذبة في خطأ لم يجز له العنة وعنها يؤاجر مدبره اذ ليس من التكسب لان التكسب طلب تحصيل المال والخدمة حاصلة له وانما هو أعرف ببيع ساعته من غيره (ع) وفيه انه لم يسجنه \* قلت \* قال ابن رشد واذا طلب المديان أن يؤخر القضاء أقر بقدر ما يرجي له ولا يجمل عليه في بيع عروضة للحين والرواية بذلك مشهورة في المدونة وغيرها خلاف فتوى سائر الاندلسيين (ع) في التنيهات وقيل ان كان من أهل الناض لم يؤخر وعلى القول بالتأخير فاختلف في قدر تأخيره \* سحنون يؤخر اليوم وشبهه \* ابن الماجشون يؤخر بقدر حاله \* مالك في المبسوط ذلك يختلف بقدر الحال وقلة المال وكثرته \* اللخمي وأرى أن يؤخر الى الخمسة الا أن يقل الدين قلة لا يتعذر على مثله ليسره فيلزمه القضاء بالحضرة واذا أخر فقال سحنون انما يؤخر بحميل بالمال وفي المبسوط لا يلزمه حميل \* اللخمي وهو أحسن الآن تقوم ربيعة بلده أو تغيبه فيلزمه الجميل \* ابن رشد وأفتى فقهاء طليطلة بأنه ان كان موسراً بالمال المأمون أخر بحميل الوجه \* واحتجوا بما في سماع أبي زيد في كتاب

الورثة والفرق أن عدد الورثة معلوم في الجيران والمعارف بخلاف الديون لاسيا وكثير من الناس يقصد الى كتم المداينة نعم ان كان الغريم معروفاً بالدين وهو ميت استوفى بقسم ماله لعمل غير ما يطراً \* واختلف ان كان حياً فذهب ابن القاسم أنه لا يستأنى لبقاء ذمة الحي وقيل انه يستأنى كاليت وأمان كان غير معروفاً بالمداينة فظاهر المدونة أنه لا يستأنى حياً كان أو ميتاً ولا يقسم القاضي على الغرماء حتى يعذر الى كل واحد من الغرماء فيما أثبت غيره وهل يخلف كل واحد على صحة ما شهد له به وأن دينه لباقي في ذمته الى الآن تردد الحكم في ذلك (قوله وليس لكم الا ذلك) (ب) المذهب أنه لا يلزم المديان أن يؤاجر نفسه ليؤدي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة \* وقال أحمد واسحاق يؤاجر \* واختار اللخمي أنه ان كان تاجراً لم يؤاجر وان كان صانعاً يؤاجر لان الناس على ذلك عاملوه وحديث أبي داود في بيع الحر في الدين أي يبيع منافعه متفق على ضعفه وان استؤجر على نسج ثوب فقال بعضهم يجبر على عمله ولو أدى الى أن يقتات من تكسب الناس ويصير كأنه باع سلعة معينة فعليه تسليمها \* قال ابن رشد واذا طلب المديان أن يؤخر القضاء أخر بقدر ما يرجي له ولا يجمل عليه في بيع عروضة للحين والرواية بذلك مشهورة في المدونة وغيرها بخلاف فتوى

وليس لكم الا ذلك  
\* حدثني يونس بن عبد  
الاعلى اخبرنا عبد الله  
ابن وهب

الحالة فيمن عليه دين وله مال غائب يعلمه الغرماء فطلبوه بحميل حتى يقدم ماله فليس لهم ذلك الآن يخافوا غيبته \* ابن رشد وضعف ابن عات هذه الرواية لخالفها الأصول والصواب الزامه الحيل \* قلت \* وان لم يطلب التأخير وامتنع من الأداء فقسم أكثر الشيوخ المديان في ذلك إلى أربعة أقسام \* الأول معلوم الملاك \* الثاني ظاهر الملاك غير معلومه \* الثالث معلوم العدم \* الرابع مجهول الحال فالأول ان امتنع من الأداء فقال غير واحد من الفقهاء يسجن في بدء الحال فان أبي أن يدفع ضرب المرة بعد المرة وان أدى إلى اتلاف نفسه ولا يقبل منه الحيل بل المال الآن يلتزم الحيل الدفع في الحال قال بعضهم ولا يؤخر ساعة وان جهل كونه من أهل الناض كاف اثبات انه ليس من أهله فان أثبت ذلك أجل لبيع عروضة ورعيه وأجله في بيع الربيع شهر ان قال الأكثر ويعطى حيلة بالمال \* وقال ابن مالك ان يعطى حيلة بالوجه \* وقال سحنون لا يلزمه حيل واختلف هل يحلف على صحة ما شهد به فقال ابن دحون يحلف \* وقال ابن الحداء لا يحلف \* وقال ابن زرب يحلف لتجار دون غيرهم الثاني من هو ظاهر الملاك غير معلومه فان اتهم أن يكون غيب ماله فقال سحنون يسجن حتى يتبين أمره ولا يقبل منه حيل الوجه بل حيل المال \* وقال ابن القاسم يقبل منه الحيل وفهموا انه يريد حيل الوجه وان تيقن وعلم انه أخفى المال كالذي يأخذ أموال الناس ويدعي العدم ولا يعلم انه أخرج بحرق ولا سرقة ونحوها تمسك منه بأمواله فانه يسجن أبدا حتى يظهر ذلك المال أو يموت في السجن وروى عن سحنون انه يضرب بالدرة المرة بعد المرة وكذلك فعل بابن أبي الجواد القبرواني وكان قد باع أموال الناس وأصر على اخفائها وأبى القضاء فضر به سحنون وكرر عليه الضرب في أوقات حتى مات \* ابن المناصف وابن رشد وهذا الذي حكم به سحنون هو ظاهر قول مالك في المدونة ويضرب الألد الخصم وهذا من أكبر اللدد يأخذ أموال الناس ويستخف السجن \* ابن رشد وذكر ابن الهندي أن سحنونا كان يقول في ابن أبي الجواد لم أقتله وإنما قتله الحق ولا بد لهذا أن سحنونا رجح عن مذهبه لانه انما طاله ورعا واشفاقا أن يكون نجوا في اجتهاده \* وأما الثالث وهو معلوم العدم فانه ان قامت بينة باعساره أحلف وأنظر وإنما أحلف مع البيعة لانها انما شهدت على العلم وبهذا يعرف أن قوله في المدونة ولا يحلف طالب الحق مع شاهدين ان ذلك انما هو فيما شهدت فيه البيعة على البت وأما

سائر اللدسين (ع) في التنيهاة وقيل ان كان من أهل الناض لم يؤخر وعلى القول بالتأخير فاختلاف في قدر تأخيره \* سحنون يؤخر اليوم وشبهه ابن الماجشون يؤخر بقدر حاله \* مالك في المبسوط ذلك يختلف بقدر الحال وقلة المال وكثرته \* اللخمي وأرى أن يؤخر إلى الخمسة الآن يقل الدين قلة لا تتعذر على مثله فيلزمه القضاء بالحضرة وإذا أخر فقال سحنون انما يؤخر بحميل بالمال وفي المبسوط لا يلزمه حيل \* اللخمي وهو أحسن الآن تقوم ربيعة بلده أو تقيمه فيلزمه الحيل \* ابن رشد وأفتى فقهاء طلبة بأنه ان كان موسرا بالمال أمونا أخر بحميل الوجه واحتجوا بما في سماع أبي زيد من كتاب الحالة فيمن عليه دين وله مال غائب يعلمه الغرماء فطلبوه بحميل حتى يقدم ماله فليس لهم ذلك الآن يخافوا غيبته \* ابن رشد وضعف ابن عات هذه الرواية لخالفها الأصول والصواب الزامه الحيل وان لم يطلب التأخير وامتنع من الأداء فقسم أكثر الشيوخ في ذلك المديان على أربعة أقسام الأول معلوم الملاك الثاني ظاهر الملاك غير معلومه الثالث معلوم العدم الرابع مجهول الحال فالأول ان امتنع من الأداء فقال غير واحد من الفقهاء يسجن في بدء الحال فان أبي أن يدفع ضرب المرة بعد المرة وان أدى إلى اتلاف نفسه ولا يقبل منه الحيل بل المال الآن يلزم الحيل الدفع في



ما شهدت فيه على العلم كينة العدم هذه وبينت الاستحقاق وغيرهما مما يأتي بيانه في الشهادات ان شاء الله تعالى فلا بد معها من اليقين ابن رشد وصفه بيمينه أن يحلف ماله مال ظاهر ولا باطن وان وجد لي قضين فان ادعى صاحب الحق انه افا دمالا ولم يثبت بينه فلا يمين له عليه وهذه فائدة زيادة قوله وان وجد لي قضين \* ابن فتوح وزاد بعضهم في هذه اليمين ان وجد لي قضين عاجلا لانه قد يؤدى بعد الطول \* المتيطى قال غير واحد من الفقهاء ان زعم المديان ان صاحب الحق يعرف عدمه حلف انه ما يعرف عدمه فان نكل حلف المديان وثبت عدمه وبه كان يعقبنى ابن الفخار \* قلت \* وكان بهض قضاء تونس لا يحكم بهذا اليمين قال الشيخ وهو حسن فيمن لا يظن به علم حل المديان لبعده عنه \* وأما الرابع وهو المجهول الحال فقال ابن الماحشون اذا حل الأجل وطلبه الغريم فوعد بالقضاء وطلب التأخير أخره الامام بقدر ما يرجوه ولم يذ كر حيل \* وفي كتاب ابن الماحشون يؤخره بحميل فان لم يجد سجن \* ابن الماحشون وان تقاليس ولم يعد القضاء وجهلت حاله سجن لاختبار حاله وسجنه بحسب المال فيسجن في الدرهمات اليسيرة نصف شهر وفي الكثيره أربعة أشهر وفي المتوسطه الشهرين والثلاثة ثم ان لم تقم ربيته أحلف وأطلق لان الغالب والحالة هذه انه فقير \* وفي العتية تقم ابن رشد واذ سجن المجهول الحال فليس على الامام أن يكلفه البينة على العدم وانما يسأل أهل الخبرة به فان لم يجد له مالا حلفه وأطلقه وهذا على القول بأنه مجهول على الملا وقد اختلف على المجهول الحال فقيل على العدم وهو ظاهر قوله في المبسوط لانه قال فيه وانما يسجن التاجر المعلوم بالملا \* وقال التونسي انما يحمله على الملا ولو كان الدين عن غير عوض وهو قول ابن الفخار في الابن بدعى العدم في نفقة أبيه

الحال قال بعضهم ولا يؤخر وان جعل كونه من أهل الناض كلف اثبات انه ليس من أهله فان أثبت ذلك أجل لبيع عر وضه ورعيه وأجله في بيع الربيع شهران \* قال الاكثر ويعطى حيل بالملا \* وقال ابن مالك انما يعطى حيل بالوجه وقال سحنون لا يلزمه حيل \* واختلف هل يحلف على صحة ما شهد به فقال ابن دحون يحلف \* وقال ابن الحداد لا يحلف \* وقال ابن زرب يحلف التجار دون غيرهم \* الثاني من هو ظاهر الملا غير معلوم فانهم أن يكون غيب ماله فقال سحنون يسجن حتى يتبين أمره ولا يقبل منه حيل الوجه بل حيل المال وقال ابن القاسم يقبل منه الحيل فهموا أنه يريد حيل الوجه وان تيقن وعلم أنه أخفى المال فالذى يأخذ أموال الناس ويدعى العدم ولا يعلم أنه أجاج بحرق ولا سرقة ونحوها تمسك منه بأموالهم فانه يسجن أبدا حتى يؤدى المال أو يموت في السجن وروى عن سحنون أنه يضرب بالدرة المرة بعد المرة وكذلك فعل بابن أبي الجواد الفقير واني وكان قد بأموال الناس وأصر على اخفائها وأبى القضاء فضر به سحنون وكرر عليه الضرب في أوقات حتى مات \* ابن المناصف وابن رشد وهذا الذي حكم به سحنون هو ظاهر قول مالك في المدونة ويضرب الادلان الحسم وهذا من أكبر اللدد يأخذ أموال الناس ويستخف السجن \* ابن رشد ذكر ابن الهندى أن سحنونا كان يقول في ابن أبي الجواد لم أقتله وانما قتله الحق ولا يدل هذا أن سحنونا رجع عن مذهبه لانه انما قاله ورعا واشفاقا أن يكون تجاوز في اجتهاده \* وأما الثالث وهو معلوم العدم فانه ان قامت بينة باعساره احلف وأنظر وانما أحلف مع البينة لانها انما شهدت على العلم وبهذا يعرف أن قوله في المدونة ولا يحلف طالب الحق لان ذلك انما شهدت فيه البينة على البت وأما ما شهدت فيه على العلم كينة العدم هذه وبينت الاستحقاق وغيرهما مما يأتي بيانه في الشهادات ان شاء الله تعالى فلا بد معها من اليقين \* ابن رشد وصفه بيمينه أن يحلف ماله مال ظاهر ولا باطن وان وجد

أن القول قول الأب في أنه على خلاف قول ابن العطار في ذلك \* وقال ابن القاسم وأشهب أن كان الدين عن غير عوض كنفقة الأب فهو على العدم وإن كان عن عوض فهو على الملا سواء كان العوض مالياً أو غير مالى كالصداق وارش الجراح وقال ابن كنانة وإن كان عن غير عوض أو عن عوض غير مالى فهو على العدم والا فهو على الملا \* ابن رشد وأمامن سجن للثمة أن يكون غيب ماله فلا يتجو زان يكتفى بالسؤال عنه دون أن يكلفه البينة على عدمه \* قال وإذا سأل مجهول الحال أن يعطى جيباً لا حتى يثبت حاله ولا يسجن في المدونة يعطى جيباً ولا يسجن \* التونسي يريد جيباً لوجهه في قول ابن القاسم وقال سحنون لا يقبل منه الجليل والأول أحسن إلا أن يعرف بلد فلا يقبل منه الجليل (ع) في التنبهات وحل بعضهم قول سحنون على أنه خلاف وقال غيره إنما قاله سحنون فيمن هو ظاهر الملا \* قلت \* وإذا قبل منه الجليل فإن أحضره عند انقضاء الأجل يرى \* واختلف أن لم يحضره فقال ابن رشد يضمن المال وإن ثبت عدم الغريم لأجل يمين الاستبراء الواجبة عليه \* اللخمي وقال سحنون إذا أثبت الجليل عدم الغريم لم يضمن لأن يمين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات فقره أنه ما عنده شئ إنما هو استحسان (قول في سند الآخر وحدثني غير واحد قالوا حدثنا اسمعيل بن أبي أويس) (م) ذكر مسلم في باب الجوائح حديثين مقطوعين أحدهما قوله حدثني غير واحد من أصحابنا قالوا حدثنا اسمعيل وهذا الحديث يتصل لنا من طريق البخاري عن ابن أبي يونس وقد حدث مسلم عن اسمعيل دون واسطة في كتاب الشهادات وفي آخر كتاب الجهاد (ع) قول الراوي حدثني غير واحد وحدثني الثقة وحدثني بعض أصحابنا لا يدخل في باب المقطوع ولا المرسل ولا المفضل عند أهل الصنعة وإنما هو من باب المجهول ولعل البخاري أحد المحدثين به مسلماً \* قلت \* المرسل المشهور أنه قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو قول التابعي الكبير كابن المسيب وأما قول التابعي الصغير كالزهري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يرسل وإنما هو منقطع لأنهم لم يلحقوا من الصحابة إلا القليل وأكثر إياهم عن التابعين وأما المنقطع فالمشهور أن يكون بين الراوي وبين رجل لم يذكر وبعضهم يسميه مرسل

قال أخبرني عمرو بن الحرث عن بكير بن الأشج بهذا الإسناد \* وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا ثنا اسمعيل بن أبي أويس قال حدثني أخي عن سليمان وهو ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن سمعت

ليقظين فإن ادعى صاحب الحق أنه أفاد مالا ولم يأت ببينة فلا يمين له عليه وهذه فائدة زيادة قوله وإن وجد ليقظين \* ابن قتيون وزاد بعضهم في هذا اليمين أن وجد ليقظينه عاجلاً لا نه قد يؤدي بعد الطول \* المتيطى قال غير واحد من الفقهاء أن زعم المديان أن صاحب الحق يعرف عدمه حلف أنه ما يعرف عدمه فإن نكل حلف المديان وثبت عدمه وبه كان يفتي ابن الفخار (ب) وكان بعض قضاة تونس لا يحكم بهذا اليمين قال الشيخ وهو حسن فيما لا يظن به حال المديان لبعده عنه وأما الرابع وهو المجهول فقال ابن الماجشون إذا حل الأجل وطلبه الغريم فوعده بالقضاء وطلب التأخير أخره الإمام بقدر ما يرجوه ولم يذكر جيباً وفي كتاب ابن الماجشون يؤخر بحميل فإن لم يجد سجن \* ابن الماجشون وإن تمالك ولم يعد بالقضاء جهلت حاله سجن لا اختبار حاله وسجنه بحسب المال فيسجن في الدرهمات اليسيرة نصف شهر وفي الكثيره أربعة أشهر وفي المتوسطه الشهرين والثلاثة ثم إن لم تقم ربة أحاف وأطلق لأن الغالب والحالة هذه أنه فقير \* ابن رشد وإذا سجن المجهول الحال فليس على الإمام أن يكلفه البينة على العدم وإنما يسأل أهل الخبرة به فإن لم يجد مالا أحلفه وأطلقه وهذا على القول بأنه محمول على الملا \* وقد اختلف علام بحمل المجهول الحال فقيل على العدم وهو ظاهر قوله في المبسوط لأنه قال فيه وإنما يسجن التاجر المعروف بالملا وقال التونسي إنما

وأما المعضل فالمشهور أنه قول نابعي التابعين فمن دونه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( **قول** سمع صوت خصوم ) ( ع ) هو جمع خصم وجميع أيضا على خصماء والخصم يقع على الواحد ومنه هذان خصمان وعلى الجمع ومنه وهل أنك نبا الخصم ومعنى يستوضع ويسترفق يطلب أن يضع له من دينه ويرفق به وهو جائز لأن سؤاله معروف ووقع لمالك كراهته لما فيه من المهانة إلا أن تدعوا إليه ضرورة ( ط ) سؤال الخطيئة جائز لأنه لم ينكره عليه وكراهته لمالك إنما هو من تسمية ترك الأولى مكرها ( **قول** ابن المتألى ) أى الخالف ومنه الألوة والألوى ولم يعرف الأصحى إلا الفتح ويقال آليت بالمد والتب وتآليت ( ع ) والحديث في الموطأ ولم يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتهما وإنما أخبرته بكلامهما أم المشتري قال جاءت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقالت تالى أن لا يفعل الخير وجميع بين الحديثين بأن يكون سمع أصواتهما ولم يتبين كلامهما فجاءت أم المشتري فأخبرته ( **قول** أى ذلك أحب ) ( ط ) بمعنى الوضع أو الفرق والقياس أن يقال أى ذنبك لأن الإشارة إلى أمرين لكنه أشار إلى الكلام المذكور فكأنه قال فيه أى ذنبك أحب كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلقى أنا ( ع ) وما في مسلم في قوله أى ذلك أحب يارسول الله يفسر ما في رواية مالك من قوله هو له يارسول الله قال مالك في العتبية لأدري قوله هو له هل الوضعية أو الأقالمة ( **قول** في الآخر تقاضى ابن أبي حنيفة ) كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما ( ع ) فيه جواز طلب الحقوق والخصومة والحكم في

يحمل على الملا ولو كان الدين عن غير عوض وهو قول ابن الفخار في الابن يدعى العدم في نفقة أبيه أن القول قول الابن على خلاف قول ابن القطان في ذلك وقال ابن القاسم وأشهب إن كان الدين عن غير عوض كنفقة الابن فهو على العدم وإن كان عن عوض فهو على الملا وسواء كان العوض ماليا أو غير مالى كالصداق وارش الجراح وقال ابن كنانة وإن كان عن غير عوض أو عن عوض غير مالى فهو على العدم والافهوعلى الملا \* ابن رشد وأما من سجنه للامانة أن يكون غيب ماله فلا يجوز أن يكتفى بالسؤال عنه دون أن يكلفه البينة على عدمه قال وإن سأل مجهول الحال أن يعطى حميلا حتى يثبت حاله والاسجن في المدونة يعطى حميلا والاسجن \* التونسي يريد حميلا بوجهه في قول ابن القاسم وقال سجنون لا يقبل منه الجميل والاول أحسن الآن يعرف بلد فلا يقبل منه الجميل ( ع ) في التنبهات وحمل بعضهم قول سجنون على أنه خلاف وقال غيره إنما قاله سجنون فمين هو ظاهر الملا ( ب ) وإذا قبل منه الجميل فإن أحضره عند انقضاء الأجل برئ واختلف أن لم يحضره فقال ابن رشد بضمن المال وإن ثبت عدم الغريم لاجل بين الاستبراء الواجبة عليه \* اللخمي وقال سجنون إذا أثبت الجميل عدم الغريم لم بضمن لأن بين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات فقره أنه ما عنده شئ إنما هو استحسان ( **قول** سمع صوت خصوم ) جمع خصم يطلق على الواحد والجمع ( **قول** يستوضع الآخر ويسترفقه ) أى يطلب منه أن يضع له من دينه ويرفق به وهو جائز لأنه سؤال معروف ووقع لمالك كراهته لما فيه من المهانة إلا أن تدعوا إليه ضرورة ( ط ) سؤال الخطيئة جائز لأنه لم ينكره عليه وكراهته لمالك إنما هو من تسمية ترك الأولى مكرها ( **قول** ابن المتألى ) أى الخالف ( **قول** أى ذلك أحب ) ( ط ) بمعنى الوضع أو الفرق والقياس أن يقول أى ذنبك لأن الإشارة إلى أمرين لكنه أشار إلى الكلام الأخير المذكور فكأنه قال فيه أى ذنبك أحب وهكذا ينبغي أن ثبت الأمرين المتصلين أى لا تترك بينهما علة ما أمكن ( **قول** تقاضى ابن أبي حنيفة )

عائشة تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شئ وهو يقول والله لا أفعل فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما فقال أين المتألى على الله لا يفعل المعروف قال أنا يارسول الله فله أى ذلك أحب \* حدثنا حملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حنيفة دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى

المسجد لان جميع ذلك من شرائع الدين (ط) انما يجوز رفع الصوت مالم يتفاحش فان تفاحش منع للنهي عن رفع الصوت بالمسجد (قوله) فأشار اليه بيده ان ضع الشطر (ع) فيه أن الإشارة تقوم مقام اللفظ ولهذا يجوز نكاح الابكم وبيعه وشهادته وفيه ارشاد الامام الى الصلح لانه يجبر عليه وفيه أن الصلح على النصف مرغ فيه وعدل بين المتصالحين والسجف بفتح السين وكسرهما الستر (قوله) فاقضه (ط) أمر وجوب لان رب الدين لم اطاع بالوضع تعين القضاء وهكذا ينبغي أن يبت الامر بين المتصالحين بان لا تترك بينهما علة ما يمكن

### ❖ كتاب التفليس ❖

(ط) أفلس الرجل معناه لغة صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دنانير والمفلس في عرف العرب من لا عين له ولا عرض ❖ وفي عرف الشرع من قصر ما بيده عما عليه من الديون ❖ قلت ❖ التفليس في عرف الفقهاء يطلق باعتبارين أحدهما أخص والآخر أعم فالأخص خلع الحاكم مال المديان القاصر عن دينه لغرمائه يتحاصون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين لا وفاء بما عنده به ومن حكم الاول انه اذا عومل بعده معاملة ثانية وفلسه أهل المعاملة لثانية فان من بقي له من دينه شيء لا يدخل مع أهل المعاملة الثانية ❖ ومن حكم الاعم ان الامام يحجر على المديان فيمنعه من التصرف في المال الذي فلسه فيه بغير معاوضة ❖ واختلف هل يمنع من التصرف فيه بمعاوضة قبيل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذه المفلس حلالا جاز والامنع وقيل يصح ان كان ما يأخذه المفلس لا يصرع اليه التغيير والاربعة حكاه ابن الحاجب ❖ ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على وثوق من نسبة غيره الى المذهب قال في المدونة ولا يزوج في المال الذي فلس فيه وله أن يتزوج فيما أفاد بعد ❖ وظاهر العتبية انه يتزوج قبل التفليس ❖ ابن رشد هذا اذا تزوج من يشبهه حاله وأصدقها صداق مثلها ولو أصدقها كزلكا للغرماء ردّه وتتبعه به ديناً وشرط تحجير الحاكم عليه أن يكون ما بيده يقصر عن دين القائم عليه كما تضمنه الرسم وسواء كان القائم واحداً أو أكثر قال في المدونة وللواحد أن يفلس المديان كالجاعة فان كان ما بيده مساوياً لما عليه لم يحجر عليه وشرطه أيضاً أن يكون الدين قد دخل فان لم يحل لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب قال بعضهم الا أن يخاف الغرماء

بفتح الحاء والراء طالبه وأراد قضاء دينه (قوله) كشف سجف) السجف بفتح السين وكسرهما أي ستر ❖ قلت ❖ ويقال سجفه اذا أرسله وأسلمه قال بعضهم وقما يسمى سجفا الآن يكون منقوش الوسط وفي الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد والشفاعة الى صاحب الحق والاصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم وقبول الشفاعة في غير معصية وجواز الاعتماد على الإشارة واقامتها مقام القول لقوله أشار بيده أن ضع الشطر فان في الحديث مفسرة فان الإشارة في معنى القول

### ❖ كتاب التفليس ❖

❖ ش ❖ ختم بضم الخاء وفتح الثاء المجتمين وسكون الياء (ط) أفلس الرجل معناه لغة صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دنانير ❖ والمفلس في عرف العرب من لا عين له ولا عرض ❖ وفي عرف الشرع من قصر ما بيده عما عليه من الديون (ب) التفليس في عرف الفقهاء يطلق باعتبارين أحدهما أخص والآخر أعم فالأخص خلع الحاكم مال المديان القاصر عن دينه لغرمائه يتحاصون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين لا وفاء لما عنده به ❖ ومن حكم الاول انه اذا عومل بعده معاملة ثانية وفلسه

كشف سجف حجرته ونادى كعب بن مالك فقال يا كعب فقال ليبيك يا رسول الله قال فأشار اليه بيده أن ضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه ❖ وحدثناه اسحق بن ابراهيم أخبرنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك أخبره انه تقاضى دينه له على ابن أبي حدرد بمثل حديث ابن وهب ❖ قال مسلم ❖ روى الليث بن سعد قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك انه كان له مال على عبد الله ابن أبي حدرد الاسامي فلقبه فلزمه فتكلمنا حتى ارتفعت أصواتهما فرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا كعب فأشار بيده كانه يقول النصف فأخذ نصف ما عليه وترك

ذهاب ماله عند حلول الأجل لما يرون من اتلافه ماله فانه يحجر عليه الا أن يضمن أو يوجد ثقة يدفع له ماله يتجرله فيه فانه يحال بينه وبين ماله فان حل بعض الدين ولا وفاء لما عنده بما حل من دينه حجر عليه ويحل دين الآخر لأجل التفليس فيخصاص الجميع (قوله في سند الآخر يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرو بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي هريرة) (ع) في هذا السند أربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض (قوله فن أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به) (م) اختلف في المشتري بفلس أو يموت وليس عنده وفاء بثمن السلعة وهي قائمة فقال الشافعي ربهما أحق بها في الفلس والموت \* وقال أبو حنيفة هو أسوة الغرماء فيها \* وقال مالك هو أحق بها في الفلس دون الموت ورجل أبو حنيفة الحديث على أن المتاع كان وديعة أو غصبا لانه لم يذكر فيه البيع \* وأخيه الشافعي بحديث أبي هريرة في أبي داود وفيه فائتنا بأبهريرة في صاحب لفلس فقال لأفضين ينسبكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به فسوى بين الفلس والموت ومن الحجة لملك والرد عليه ما حديث أبي داود أيضا انه صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء وقال أيضا فان قضاه من ثمنه شيئا فابق أسوة للغرماء فالرد به على أبي حنيفة لانه نص فيه على البيع ويبقى النظر مع الشافعي فيفرغ الى الترجيح وحديث التفریق أرجح لان حديث أبي هريرة لم يذكر فيه بيعا فيعمل على انه في الودائع أو غصبا أو عديا أو أيضا فلم يذكر لعظ النبي صلى الله عليه وسلم ولونقله لا يمكن فيه التأويل وقال بعض أصحابنا لعلمه لما تبين فلسه قام وطلب سلعته فبادره الموت والتفرقة بين الموت والفلس من ناحية المعنى ان ذمة المشتري عيبت في التفليس فصار البائع بمنزلة من اشترى سلعة فوجد بها عيبا فله ردها واسترجاع شيء ولا ضرر على بقية الغرماء لان ذمة المشتري باقية وفي

أهل المعاملة الثانية فان من بقى له من دينه شيء لا يدخل مع أهل المعاملة الثانية \* ومن حكم الاعم أن الامام يحجر على المديان فيمنعه من التصرف في المال الذي فلسه فيه بغير معاوضة \* واختلف هل يمنع من التصرف فيه بمعاوضة فقليل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذ الفلس حلالا جاز ولا منع وقيل يصح ان كان ما يأخذ الفلس لا يسرع اليه التغيير والاربعة حكاه ابن الحاجب \* ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على وثوق من نسبة غيره الى المذهب \* قال في المدونة ولا يتزوج في المال الذي فلس فيه ولا أن يتزوج فيها فاد بعد وظاهر العتية أنه يتزوج قبل التفليس \* ابن رشد هذا اذا تزوج من يشبه حاله وأصدقها صداق مثله ولو أصدقها أكثر كان للغرماء رده وتبعه به ديناً وشرط تحجير الحاكم عليه أن يكون ما يديه يقصر عن دين القائم عليه كما تضمنه الرسم وسواء كان القائم واحداً أو أكثر فان كان ما يديه مساوياً لما عليه لم يحجر عليه وشرطه أن يكون الدين قد حل فان لم يحل لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب \* قال بعضهم الا أن يخاف الغرماء ذهاب ماله عند حلول الاجل لما يرون من اتلاف ماله فانه يحجر عليه الا أن يضمن أو يوجد ثقة يدفع ماله يتجرله فيه فانه يحال بينه وبين ماله فان حل بعض الدين ولا وفاء له بما حل من دينه حجر عليه ويحل دين الآخر لأجل التفليس فيخصاص الجميع (قوله فهو أحق به) اختلف فممن اشترى سلعة بفلس أو مات وليس عنده وفاء بثمنها وهي قائمة فقال الشافعي ربهما أحق بها في الفلس

نصفا \* حدثنا أحمد بن عبد الله بن نونس ثنا زهير ابن حرب ثنا يحيى بن سعيد أخبرني أبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم ان عمر ابن عبد العزيز أخبره ان أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أخبره انه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره \* حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم ح وثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح جميعا عن الليث بن سعد ح وثنا أبو الزبيع ويحيى بن حبيب الحارثي قالا ثنا حماد بن عيسى بن زيد ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة ح وثنا محمد بن مشني ثنا عبد الوهاب ويحيى بن سعيد وحفص بن غياث كل هؤلاء عن يحيى بن سعيد في هذا الاسناد بمعنى حديث زهير وقال ابن ربح من بينهم في روايته أيما

أمرئى فلس \* حدثنا ابن أبي عمر ثنا هشام بن سليمان وهو ابن شكره بن خالد المخزومي عن ابن جريج قال حدثني ابن أبي حسين أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره ( ٢٤٢ ) أن عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن

عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه \* حدثنا محمد ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالنا ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أسس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به \* وحدثني زهير بن حرب أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم ثنا سعيد بن جعفر عن زهير بن حرب أيضا ثنا معاذ بن هشيم ثنا أبي قال همام عن قتادة بهذا الإسناد مثله وقالوا فهو أحق به من الغرماء \* وحدثني محمد بن أحمد ابن أبي خلف وحجاج بن الشاء قالنا ثنا أبو سلمة الخزازي قال حجاج منصور ابن سلمة أخبرنا سليمان ابن بلال عن خثيم بن عراك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أفلس الرجل فوجد الرجل عنده سلعته بعينها فهو أحق بها

الموت وإن هبت الذمة أيضا الكها ذهبت رأسا فواختص البائع بسلعة عظم الضرر على بقية الغرماء بخرب ذمة الميت وذهابها وانما يكون لرب السلعة استرجاعها في التفليس إذا لم يعط الغرماء الثمن فإن أعطوه فذلك لهم لأنه انما كان له استرجاعها العلة وقد زالت وقال الشافعي لا يسقط حقه في استرجاعها ولو دفع له الغرماء الثمن واعتل له بأنه قد يطرأ غير يم فلا يرضى ما صنع هؤلاء ( ع ) حديث القفر يق بين الموت والفلس هو في الموطأ من رواية مالك ولم يختلف رواة الموطأ فيه والحجة فيه من حيث أنه من رواية مالك وكونه في الموطأ ولا يعارضه الحديث الذي سوى فيه بين الموت والفلس لأنه انما هو من رواية أبي المعمر وقال أبو داود بأثره من يأخذ هذا أبو المعمر من هو يعني أنه لا يعرف وأحاديث الفلس والتفریق بين الموت والناس مشهورة فلا تعارض ولا يضطر فيها إلى تأويل ( م ) وأما قوله في أبي داود فإن قضاه من ثمنها شيئا فابق هو أسوة الغرماء فظاهر أنه ليس له استرجاع السلعة وقد قال بعض الناس إن هذا الحديث متروك الظاهر بالقياس لأنه إذا كان أحق بالكل كان أحق بالجزء بطريق أخرى فيرد ما قبض ويسترجع السلعة إلا أن يعطيه الغرماء بقية الثمن ( قوله في سند الآخر وحدثني ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان عن ابن جريج ) ( ع ) كذا في رواية أبي يعلى والكسائي وأما في رواية الجلودى فجعل ابن نمير بدل ابن أبي عمر والصواب ابن أبي عمر وكذا السلم في كتاب الحج في حديثين منه الأول حديث حفصة مبال الناس حلو قال فيه حدثني ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان والثاني حديث لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم وفي كتاب الاثرية حديث آخر رواه ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان وابن أبي عمر هذا هو محمد بن يحيى العدني يعد في المكين وهشام بن سليمان مكي أيضا ( قوله في سند الآخر شعبة عن قتادة عن النضر ) وعقبه بقوله وحدثني زهير عن اسمعيل عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد مثله كذا روى أبو أحمد الاسنادين الاول من حديث شعبة عن قتادة والثاني من حديث سعيد ولا بن ماهان في الثاني شعبة مكان سعيد قال بعضهم والصواب رواية أبي أحمد ( قوله في سند الآخر وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف وحجاج قالنا حدثنا أبو سلمة قال حجاج حدثنا منصور بن سلمة ) ( ع ) كذا لاكثر وعند ابن عيسى قال حجاج هو منصور بن سلمة وهو الصواب فان أباسلمة اسمه منصور بن سلمة وغير ذلك خطأ إلا أن يتأول قوله حدثنا منصور بن سلمة أن ابن أبي خلف وحده هو الذي كناه وهو بعيد من التأويل

### أحاديث انظار المعسر

والموت وقال أبو حنيفة هو أسوة الغرماء فيهما وقال مالك هو أحق به في الفلس دون الموت \* وحمل أبو حنيفة الحديث على أن المتاع كان ودية أو غصبا لأنه لم يذكر فيه البيع انظر تمامها في الاكمال ( قوله قال حجاج منصور بن سلمة ) ( ع ) كذا لاكثر وعند ابن عيسى هو منصور بن أبي سلمة وهو الصواب فان أباسلمة اسمه منصور بن سلمة وغير ذلك خطأ إلا أن يتأول قوله حدثنا منصور بن سلمة أن ابن أبي خلف وحده هو الذي كناه وهو بعيد من التأويل

\* حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا زهير ثنا منصور عن ربيع بن حراش أن حذيفة حدثهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا أعلمت من الخير شيأ قال لا قالوا نذرك قال كنت أداين الناس فآثم فتياني إن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر قال قال الله عز وجل (٢٤٣) تجوزوا عنه \* وحدنا على بن حجر واسحق بن

ابراهيم واللعظ لابن حجر قالنا جري عن المغيرة عن نعيم بن أبي هند عن ربي ابن حراش قال اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة رجل لقي ربه فقال ما علمت قال ما علمت من الخير لا أي كنت رجلا ذاملا فكنت أطلب به الناس فكنت أقبّل الميسور وأتجاوز عن المعسر فقال تجاوزوا عن عبدى قال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حدثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عبد الملك بن عبيد عن ربي بن حراش عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا مات فدخل الجنة فقيل له ما كنت تعمل قال فاما ذكر واما ذكر فقال اني كنت أبايع الناس فكنت انظر المعسر وأتجاوز في السكة أوفي النقد فغفر له فقال أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن ربي بن حراش عن

(قوله تلقت الملائكة روح رجل) (ع) فيه فضل المسامحة والانتظار وأن لا يحتقر شي من الخير فانه سبحانه وتعالى تجاوز عن هذا بالقليل من العمل والانتظار التأخير والمد في الاجل (قوله فآثم فتياني) (ع) فيه جواز الاذن للعبيد في التجارة والتوكيل عليها والهبات والتقاضى \* قلت \* انما فيه التوكيل على التقاضى فقط (قوله اقبل الميسور وأتجاوز عن المعسر) (ع) هو بفتح المهمزة والباء الموحدة من القبول والميسور ما تيسر من الدين وعند أبي جعفر أقبّل بضم المهمزة من الاقالة والميسور على هذا صاحب الشئ الميسور والمعسر الشئ المعسر لانه لا يقال للغريم معسر ولا ميسور (قوله أتجاوز في السكة أو النقد) (ع) هو شك من الراوى أى أحد اللفظين قال وعنه السمرقندى أوفى التقديم وهو خطأ وهم (قوله في سند الآخر أبو سعيد عن أبي خالد عن سعد بن طارق عن ربي بن حراش عن حذيفة قال أتى الله بعد من عباده الحديث وقوله فيه ولا يكفون الله حديثا) أى لا يكفون شيأ من أعمالهم اذ لو كفوا شهدت عليهم الجوارح (قوله وكان من خلق الجواز) (ط) يعنى عن حقوقه فيؤخر من حل أجله ويسقط بعض الحق ويسامح في التقاضى (قوله أنا أحق بذامنك) (ط) كلام حق لانه سبحانه المتفضل على الحقيقة اذ لاحق عليه لأحد (قوله في آخر الحديث فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعنا ذلك من في رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) كذا وقع هذا السند والحديث انما هو محفوظ لأبي مسعود

### باب فضل انظار المعسر

\* ربي بكسر الراء وسكون الباء ابن حراش بكسر الحاء المهملة وفتح الراء المخففة وآخره شين مجمة \* ونعيم بن أبي هند بضم النون مصغرا \* وخالد بن خدش بكسر الخاء المججمة وفتح الدال المهملة المخففة وآخره شين مجمة (قوله تلقت الملائكة روح رجل) فيه فضل المسامحة والانتظار وأن لا يحتقر من الخير شي (قوله فآثم فتياني) (ع) فيه جواز الاذن للعبيد في التجارة والتوكيل عليها والهبات والتقاضى (ب) انما فيه التوكيل على التقاضى فقط \* قلت \* فيه نظر لان الأخذ من الشئ أعم من أن يكون من جهة النص أو المياس وكلا الأمرين من باب واحد والله تعالى أعلم (قوله أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسر) (ع) هو بفتح المهمزة والباء الموحدة من القبول والميسور ما تيسر من الدين وعن أبي جعفر أقبّل بضم المهمزة من الاقالة والميسور على هذا صاحب الشئ الميسور والمعسر الشئ المعسر لانه لا يقال للغريم ميسور ولا معسر (قوله أتجاوز في السكة أو النقد) هو شك من الراوى (قوله وكان من خلق الجواز) (ط) يعنى عن حقوقه فيؤخر من حل أجله ويسقط بعض الحق ويسامح في التقاضى (قوله أنا أحق بذامنك) (ط) كلام حق لانه سبحانه المتفضل على الحقيقة اذ لاحق عليه لأحد (قوله فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو سعيد الانصارى) (ع) كذا وقع في هذا السند والحديث انما هو محفوظ لأبي مسعود وأبو مسعود هذا

حذيفة قال أتى الله تعالى بعد من عباده آناه الله ما لا فقال له ماذا عملت في الدنيا قال ولا يكفون الله حديثا قال يارب آتيني ما لك فكنت أبايع الناس وكان من خلق الجواز فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر فقال الله عز وجل أنا أحق بذامنك تجاوزوا عن عبدى فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا

يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن إبراهيم واللفظ ليحيى قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي سعيد قال (٢٤٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوسب رجل

وأبو مسعود هذا هو عقبة بن عمر والانصاري وأما عقبة بن عامر الجهني فليس له فيه شيء قال الدارقطني والوهم فيه إنما هو من أبي خالد الآخر وصوابه فقال عقبة بن عمر أبو مسعود الانصاري على أن أبا مسعود بدل من عقبة (قوله في الآخر حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء) (ط) هو عام مخصوص لأن عنده الإيمان ولذلك يجوز أن يفوقه إن الله لا يغفر أن يشرك به واللأنى به أنه كان ممن قام بالفرائض لأنه كان ممن وقى شئ نفسه فالمعنى أنه لم يوجد له من النوافل إلا هذا ويحتمل أن له نوافل آخر لكن هذا غلب عليه فلم يذكرها كقضاء هذا ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فيكون المعنى أنه لم يوجد له فعل بر في المال إلا انتظار المعسر (قوله فلينفس عن معسر أو يضع عنه) (ع) التنفيس المذني الأجل والتأخير ومنه والصبح إذا تنفس أي امتد حتى صار نهارا وقد يكون معنى بنفس يفرج ومنه حديث من نفس عن مسلم كربة ففرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ﴿قلت﴾ قال القرافي ثواب المندوب قد يكون أكمل من ثواب الواجب كاسقاط الدين رأسا المندوب إليه فانه أفضل من الانتظار الواجب والجواب أن الاسقاط المندوب إليه يستلزم الانتظار الواجب فهو أخص لأن الاسقاط انتظار وزيادة

### ﴿كتاب الحوالة﴾

هو عقبة بن عمر الانصاري وأما عقبة بن عامر الجهني فليس له فيه شيء قال الدارقطني والوهم فيه إنما هو من أبي خالد الآخر وصوابه فقال عقبة بن عمر أبو سعيد الانصاري على أن أبا مسعود بدل من عقبة (قوله فلم يوجد له من الخير شيء) هو عام مخصوص لأن عنده الإيمان (ب) والأليق أنه كان ممن قام بالفرائض لأنه كان ممن وقى شئ نفسه فالمعنى لم يوجد له من النوافل إلا هذا ويحتمل أن له نوافل آخر لكن هذا غلب عليه ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فالمعنى أنه لم يوجد له فعل بر في المال إلا انتظار المعسر (قوله لعل الله يتجاوز عنا) ﴿قلت﴾ قال بعضهم كيف قال تجاوز عنا ثم قال يتجاوز عنه وأجاب بأن المائل أراد نفسه ولكن جمع الضمير أراد أن يتجاوز عن فعل مثل هذا الفعل ليدخل فيه دخولا أوليا (قوله فلينفس عن معسر) التنفيس المذني الأجل ومنه والصبح إذا تنفس أي امتد حتى صار نهارا أو يكون معنى تنفس فرج ومنه من نفس عن مسلم كربة ففرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة قال القرافي ثواب المندوب قد يكون أكمل من ثواب الواجب كاسقاط الدين رأسا فانه مندوب إليه وهو أفضل من الانتظار الواجب وأجيب بأن الاسقاط المندوب إليه فيه الانتظار الواجب وزيادة ونظيره صلاة الجماعة مع صلاة الفرد وهذا إنما هو جواب عن هذا المثال الخاص والافلا ابتداء بالسلام سنة وهو أفضل من الرد الواجب بدليل وخبرهما الذي يبدأ بالسلام

### ﴿كتاب الحوالة﴾

كثير عن عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة طلب غير ماله فتوارى عنه ثم وجدته فقال اني معسر فقال آله قال آله قال فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره أن ينصيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه وحديثه

ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان بحال الناس وكان موسرا فكان يامر غلمانته أن يتجاوزوا عن المعسر قال قال الله عز وجل نحن أحقر بذلك منه تجاوزوا عنه ﴿حدثنا منصور بن أبي مزاحم ومحمد بن جعفر بن زياد قال منصور ثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري وقال ابن جعفر أخبرنا إبراهيم وهو ابن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان رجل يد ابن الناس فكان يقول لفتاه إذا أتيت معسرا فتجاوز عنه لعل الله يتجاوز عنا فلقى الله فتجاوز عنه ﴿وحدثني حرمة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله ﴿حدثنا أبو الهيثم خالد بن خدش ابن عجلان ثنا أحمد بن زيد عن أيوب عن يحيى بن أبي



( قول مطل الغنى ) ( ع ) المظل منع قضاء ما استحق أداءه ( ط ) مع التمكن من ذلك وطلب صاحب الحق حقه ( ع ) وهو مضاف الى التاعمل وجعله بعضهم مضافا الى المفعول وان الغنى هو المظلول وانه وان كان غنيا فظلم وهو بعيد \* قلت \* وعلى انه مضاف الى المفعول وان الغنى هو المظلول فالتقدير أن يظل بضم الياء فيكون المصدر مبنيا للمالم بسم فاعله وفي صحة بناءه لذلك خلاف في العربية ( قول ظلم ) ( ط ) الظلم وضع الشيء في غير موضعه والمامل وضع المنع من القضاء موضع القضاء ( ع ) ومع كونه ظاهرا فاختلف هل هو جرحه أو حتى يكون ذلك عادته وهو يدل أن مظل المعسر ليس بظلم لانه انما فعل ما يجب من انظاره وهو أيضا يدل أن الحوالة لا تكون الا بالحال لانه لا يكون المظل حتى يحل الحق ( قول ) واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع ( ع ) هو يسكون التاء فيهما وبعض المحدثين شدها في الأول والوجه اسكانها لانه يقال تبعته الرجل يحق أتبعه تباعة وأناله تبسيع قال الله تعالى ثم لا تجدوا لكم علينا تبعا كل ذلك بالتخفيف والمعنى اذا أحيل أحدكم فليحتل ( ط ) الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة \* قلت \* زاد ابن الحاجب تبرأها الأولى وتعب عليه بان النقل حقيقة انما هو في الاجسام وان قوله تبرأها الأولى حشوا لا يفيد ادخال شيء في الحد ولا اخرجه منه \* ابن عبد السلام هو زيادة بيان ثم هو حكم الحوالة وتابع لها وحكم الحقيقة لا يؤخذ في تعريضها قال وعرفها عبد الوهاب بانها تحوّل الحق من ذمة الى أخرى قال وأخذ لفظ الحق بدلا من لفظ الدين أولان الدين لا يصدق على المنافع الابتكاف \* وقال الشيخ لا تكاف في صدق الدين على المنافع المضمونة وهي المعروضات للحوالة ( م ) والكلام في الحوالة في ثلاثة فصول هل يجبر المحال وهل يشترط رضا المحال عليه وهل تبرأ ذمة لمحمّل ان فات الأول فالجهرى على انه لا يجبر ولا يمكن ينسب \* وقال داود يجبر وسبب الخلاف اختلاف الأصوليين في الامر المجرد هل يحمل على الوجوب أو على النسب ومن حمله على النسب أكد مذهبه هنا بأن الطالب انما عامل لهذه الذمة وقال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شتر وطهم وأيضا فإنه لاك هذه الذمة ولا يجبر أحد

\* ( قول مطل الغنى ظلم ) المظل منع قضاء ما استحق أداءه ( ط ) مع التمكن من ذلك وطلب صاحب الحق حقه ( ع ) وهو مضاف الى التاعمل وجعله بعضهم مضافا الى المفعول وان الغنى هو المظلول ( ب ) يلزم أن يكون المصدر مبنيا للمفعول وفيه خلاف والظلم وضع الشيء في غير محله ( ع ) ومع كونه ظاهرا هل هو جرحه أو حتى يكون ذلك عادته وهو يدل أن مظل المعسر ليس بظلم ( ح ) وفي غير مسلم الواجد يحمل عقوبته وعرضه اللى بفتح اللام بتشديد الياء وهو المظل والواجد بالجيم المؤسر قال العلماء يحمل عرضه بان يقول ظمعتى مطنى وعقوبته الحبس والتعزير ( قول ) واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع يسكون التاء فيهما وبعض المحدثين شدها في الثانية والصواب الأول والمعنى اذا أحيل أحدكم فليحتل \* قلت \* ووجه مناسبة الامر بالا حتيال لاول الحديث وهو مظل الغنى ظلم انه كالباعث على قبول الاحتيال والعمل بمقتضى الامر به من حيث ان المحال عليه لما كان غنيا يلزم أن يأمر رب الدين من مظل لان مظل الغنى ظلم والظلم لا يمكن منه فاعله في قبول الاحتيال حصول الفرق مع الأمن مما يخاف ( ط ) الحوالة نقل الحق من ذمة الى ذمة ( ب ) زاد ابن الحاجب تبرأها الأولى وتعب عليه بان النقل حقيقة انما هو في الاجسام و بان قوله تبرأها الأولى حشوا لا يفيد ادخال شيء في الحد ولا اخرجه منه \* ابن عبد السلام هو زيادة بيان ثم هو حكم الحوالة وتابع لها وحكم الحقيقة لا يؤخذ في تعريضها قال وعرفها عبد الوهاب بانها تحوّل الحق من ذمة الى أخرى قال وأخذ لفظ

أبو الطاهر أخبرنا بن وهب  
أخبرني جرير بن حازم عن  
أبوب هذا الاسناد نحوه  
\* حدثنا يحيى بن يحيى قال  
قرأت على مالك عن أبي  
الزناد عن الاعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال مظل  
الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم  
على ملي فليتبّع \* حدثنا  
اصحق بن ابراهيم أخبرنا  
عيسى بن يونس ح وثنا  
محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق  
قالا جميعا ثنا معمر بن همام  
ابن منبه عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بمثله \* وحدثنا أبو بكر بن  
أبى شيبة أخبرنا وكيع ح  
وحدثني محمد بن حاتم أخبرنا  
يحيى بن سعيد جميعا عن  
ابن جريج عن أبي الزبير  
عن جابر بن عبد الله قال

على بيع مملك وأما الثاني فقال الشافعي وأبو حنيفة لا يشترط رضا المحال عليه وقال الاصطخري  
 يشترط وقال مالك لا يشترط إلا أن يكون المحال عدو للمحال عليه ويرد على الاصطخري قوله فليتبّع  
 ولم يشترط رضا المحال عليه وقياساً على الوكيل على القبض فإنه لا يشترط رضا الموكل عليه ووجه  
 اشتراط مالك أن لا يكون عدو إلا في حالة العدو وضراراً بالمحال عليه ولم يعامل على الأضرار به  
 ﴿قلت﴾ وقال ابن شعبان يشترط رضا كقول الاصطخري وعلى المشهور أنه لا يشترط فاختلف  
 الأندلسيون والموتقون هل يشترط حضوره وإقراره كما يشترط في بيع الدين \* ابن عبد السلام ولعل  
 هذا الخلاف على الخلاف الذي بين الشيوخ في الحوالة هل هي أصل بنفسها أم مستثناة من بيع  
 الدين بالدين فعلى الأول لا يشترط وعلى الثاني يسلك بهامسلك البيع الآفي القدر الذي وقعت فيه  
 الرخصة (ع) قال القاضي ابن نصر الحوالة مستثناة من بيع الدين بالدين وقال الباجي ليست مستثناة  
 منه لأنها تشترط حلول الدين المحال به وثبوت الدين المحال عليه وانما هي من باب البيع لأن ذمة المحيل تبرا  
 بنفس الحوالة (م) وأما الثالث فقال الشافعي الحوالة تبرى المحيل وقال زفر لا تبرى وقال مالك تبرى  
 إلا أن يفر من فلس المحال عليه وبتوجيه ما قال مالك يصح الرد على المذهبين ووجهه أن الحوالة  
 كالبيع فكأن البيع ينقل الملك ويبرى ذمة كل من المتبايعين إلا عند الإطلاع على ما يوجب  
 التراجع من عيب أو استحقاق فكذلك الحوالة تبرى ذمة المحيل إلا أن يفر من فلس المحال عليه  
 فيكون ذلك كعيب يوجب الرجوع ولا جيل أن الحوالة كالبيع استثنيت من بيع الدين بالدين  
 ﴿قلت﴾ ماذا كرم من أنها تبرى ذمة المحيل إنما ذلك إذا كانت على أصل دين لأن الحوالة نقل  
 الدين من ذمة إلى ذمة فلا بد أن تكون الذمة المنقول إليها مشغولة وأن لم تكن على أصل دين فقال  
 الباجي هي حالة عند جهور أصحابنا كانت بلفظ الحوالة أو الجمالة أما قال ابن الماجشون أنها إذا  
 كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وإن كانت بلفظ الجمالة فهي جمالة يرجع على المحيل إلا أن يعلم المحال  
 أنه لا شيء على المحال عليه

### ﴿ أحاديث النهي عن بيع فضل الماء ﴾

الحق بدلا من لفظ الدين أولى لأن الدين لا يصدق على المنافع الابتكاف وقال الشيخ لا تكلف في  
 صدق الدين على المنافع المضمونة للحوالة (م) والجهور على أن الأمر في قوله فليتبّع أمر ندب وقال  
 داود هو للوجوب ويجوز المحال على قبول الحوالة وهل يشترط رضا المحال عليه اشتراطاً لشافعي وأبو  
 حنيفة ولم يشترطه الاصطخري ولم يشترطه مالك إلا أن يكون المحال عليه عدو للمحال (ب) وقال ابن  
 شعبان يشترط رضا كقول الاصطخري وعلى المشهور أنه لا يشترط فاختلف الأندلسيون  
 والموتقون هل يشترط حضوره وإقراره كما يشترط في بيع الدين \* ابن عبد السلام ولعل هذا  
 الخلاف على الخلاف الذي بين الشيوخ في الحوالة هل هي أصل بنفسها أم مستثناة من بيع الدين  
 بالدين فعلى الأول لا يشترط وعلى الثاني يسلك بهامسلك البيع الآفي القدر الذي وقعت فيه الرخصة (م)  
 وهل تبرا ذمة المحيل قال زفر لا تبرا وقال مالك تبرا إلا أن يفر من فلس المحال عليه ووجه قول مالك أن  
 الحوالة كالبيع فلا رجوع إلا بالإطلاع على العيب أو ما في معناه (ب) إنما تبرا إذا كانت الحوالة  
 على أصل دين والافقال الباجي هي جمالة عند الجهور من أصحابنا كانت بلفظ الحوالة أو الجمالة  
 إلا ما قال ابن الماجشون أنها إن كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وإن كانت بلفظ الجمالة فهي جمالة  
 ترجع على المحيل ولا يرجع عليه في الأول إلا أن يعلم المحال أنه لا شيء من المحال عليه

(قوله نهى عن بيع فضل الماء) (م) اختلف فيمن حفر بئر ماشية في الغياض فعندنا انه لا يمنع الفضل بل يبدله بغير عوض \* وقال بعض الناس لا يمنعه ويبدله بالقيمة قياسا على المضطر لطعام الغير لاجلاء نفسه فانه لا يحل له به منعه لكن يلزمه بذله بعوض وما وقع من النهي هنا عن بيع الفضل ببعض ما قلناه وقياسهم على الطعام لا يصح لان الطعام يضر بذله بر به لانه لا يخلفه الا بشقة والماء ما ذهب منه يرجع \* قلت \* قال في حريم البشر من المدونة ولا تباع بشر الماشية وان احتاج اليها أهلها ولا يمنع فضل ماؤها بخلاف بئر الزرع في ذلك وقال فيها أيضا ومن حفر بئر في غدير ملكه لسقيه أو ماشيته فلا يمنع فضلها وان منعه حل قتاله فان لم يقولوا للمسافر ون على دفعه حتى ماتوا عطشا فدياتهم على عاقلته وعليه هو السكرارة مع جميع الادب (قوله نهى عن بيع فضل الماء) (م) زعم بعضهم ان الاجماع على جواز بيع ما حيز من الماء من المباح الاصل كمن أخذ شيئا من رجلة وحكى بعضهم فيه خلافا شاذا لا يعتد به وحمل هذا النهي على انه باع مجهولا منه أو ما احتقره في غير أرضه للسبيل أو على انه نهى نذب لاحتقار الثمن وحاجة الناس اليه (ط) وتأوله بعضهم على ان المراد بالماء ماء الفحل في الانزاء وهو بعيد لانه عطفه عليه في الطريق الآخر فيكون تكرارا (قوله في الآخر عن بيع ضرب الجمل) (م) اختلف في استئجار الفحل للانزاء فنعه الشافعي وأبو حنيفة لهذا الحديث وحديث النهي عن بيع عسيب الفحل ولما في ذلك من الجهالة والغرر وأجاز مالك اجارة الفحل للانزاء مدة معلومة أو زوات معدودة قال بعض أصحابنا هما مسئلتان اجارة الفحل للانزاء والثانية شراءه فنهى نخبز الأولى ونمنع الثانية كما نخبز استئجار الظئر للارضاع ونمنع شراءه فلهما العمل المخالف رأى ان المبيع لا يشعر بنزوات معدودة ولا أمدة معلوم فلذلك منع وأصحابنا يجملون المعاوضة على شيء معلوم مع أن الضرورة تدعو الى اجازته فيحمل الحديث على بيع الضراب أو على أنه نذب الى مكارم الاخلاق والنذب الى عاريتة ليسكثر النسل \* قلت \* ضرب الفحل نزوه على الناقة على وجه يصل مأوؤه الى الرحم وتعلق الأثني به فان كان المشتري هذا فلا يختلف في المنع لما فيه من الغرر والجهالة في انفصال الماء عن الفحل وفي حصوله في الرحم وفي حمل الأثني منه \* والحاصل ان عمل النهي بانه ليس من مكارم الاخلاق عم النهي

### باب النهي عن فضل الماء \*

\* (ش) (قوله نهى عن بيع فضل الماء) اختلف فيمن حفر بئر ماشية في الغياض فعندنا انه لا يمنع الفضل بل يبدله بغير عوض وقال بعض لا يمنعه ويبدله بالقيمة قياسا على المضطر لطعام الغير لاجلاء نفسه فانه لا يحل له به منعه لكن يلزمه بذله بعوض ورد القياس بظهور الفرق بان الطعام يضر بذله بر به لانه لا يخلفه الا بشقة والماء ما ذهب منه يرجع (قوله نهى عن بيع فضل الماء) (م) زعم بعضهم ان الاجماع على جواز بيع ما حيز من الماء المباح الاصل كمن أخذ شيئا من رجلة مثلا وحكى بعضهم فيه خلافا شاذا لا يعتد به وحمل هذا النهي على انه باع مجهولا منه أو ما احتقره في غير أرضه للسبيل أو على انه نهى نذب لاحتقار الثمن وحاجة الناس اليه (ط) وتأوله بعضهم على ان المراد بالماء ماء الفحل في الانزاء وهو بعيد لانه عطف عليه في الطريق الآخر فيكون تكرارا (قوله عن بيع ضرب الجمل) استئجار الفحل للانزاء منعه الشافعي وأبو حنيفة لهذا الحديث وأجاز مالك بشرط تعيين المرة أو عدد النزوات (ب) ضرب الفحل نزوه على الأثني على وجه يصل مأوؤه الى الرحم وتعلق الأثني به فان كان المشتري هذا فلا يختلف في المنع لما فيه من الغرر والجهالة بانفصال الماء عن الفحل وفي حصوله في

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضرب الجمل

حتى الصور الجائزة وان علل بالغرر والجهالة خص بما فيه ذلك ( قوله ) وعن بيع الماء والارض  
لتحترث ( هو نوع مما تقدم من النهي عن كراء الارض

﴿ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء ﴾

(ع) الكلاء بفتح الكاف وبالهضم مقصورا قال أبو القاسم الزجاجي هو اسم لجميع النيات ثم الاخضر  
منه يسمى الرطب بضم الراء ويكون الطاء والكلاء مقصور واليابس يسمى حشيشا ومنه يقال  
للماءة أحشت ولدها إذا ألقته يابسا وحشت يد فلان إذا يبست ومعنى الحديث أن من شق ماء بفلاة  
وكان حول ذلك الماء كلاء لا يوصل إلى رعيه إلا إذا كانت المواشي ترد ذلك الماء فهي صاحب الماء  
أن يمنع فضله لأنه إذا منعه منع رعي ذلك الكلاء والكلاء لا يمنع لما في منعه من الاضرار بالناس (ط)  
فاللام للمعاقبة مثلها في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون الآية والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع  
لأنه إنما ينهي عن منع فضل الماء لما يؤدي إليه من منع الكلاء وهذا إنما هو فيمن حفر البئر في غير  
ملكه وأما من حفرها في ملكه ولم يتصدق بها ولا بأحبالها لئلا يفسد فضلها منعها وقد اختلف شيوخنا فيمن  
نبت في أرضه كلاء هل هو أحق به أو هو وغيره فيه سواء أو هو أحق بقدر حاجته منه على تفصيل  
في كتب الفقه ( قوله ) في الآخر لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء (ع) هو من معنى الذي قبله  
لأنه إذا منع الفضل إلا بمن فكانه إنما يباع الكلاء والكلاء لا يباع

﴿ أحاديث النهي عن ثمن الكلب ﴾

( قوله ) نهى عن ثمن الكلب (ج) قد قدمنا في صدر كتاب البيوع العقد الذي يعرف منه علة الجواز  
فيما يجوز بيعه وعلة المانع فيما يمنع بيعه فن أراد تحقيق ذلك فلينظره هناك ونشير هنا إلى ما تكمل

الرحم وفي جمل الأئمة \* والحاصل أن علل النهي بأنه ليس من مكارم الاخلاق عم النهي حتى الصور  
الجائزة وان علل بالغرر والجهالة خص بما فيه ذلك ( قوله ) والارض لتحترث هو من معنى ما تقدم  
من النهي عن كراء الارض ( قوله ) لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء بفتح الكاف والهضم مقصور  
وهو اسم لجميع النيات سواء كان رطباً أو يابساً وأما اللام مقصور غير مهموز والعصب فختص  
بالرطب ويقال له أيضاً الرطب بضم الراء وسكون الطاء واليابس يسمى حشيشا ومنه يقال للماءة  
أحشت ولدها إذا ألقته يابسا وحشت يد فلان إذا يبست ومعنى الحديث أن من شق ماء في فلاة وكان  
حول الماء كلاء لا يوصل إلى رعيه إلا إذا كانت المواشي ترد ذلك الماء فهي صاحب الماء أن يمنع  
فضله لأنه إذا منعه منع رعي ذلك الكلاء (ط) فاللام للمعاقبة وهذا إنما هو فيمن حفر بئراً في غير ملكه  
وأما من حفرها في ملكه ولم يتصدق بها ولا بأحبالها لئلا يفسد فضلها منعها \* وقد اختلف شيوخنا فيمن نبت  
بأرضه كلاء هل هو أحق به أو هو وغيره سواء أو هو أحق بقدر حاجته على تفصيل في كتب الفقه  
( قوله ) لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء (ع) هو من معنى الذي قبله لأنه إذا منع الفضل إلا بمن  
فكانه إنما يباع الكلاء والكلاء لا يباع

﴿ باب النهي عن ثمن الكلب ﴾

﴿ ث ﴾ إبراهيم بن قارظ الطائفة أحث الذال المعجمة \* ومعقل بكسر القاف ( قوله ) نهى عن ثمن الكلب  
أما الكلب المنهى عن اتخاذه فإنه لا يجوز بيعه باتفاق وأما المأدود في اتخاذه فقد اختلف في حوا

وعن بيع الماء والارض  
لتحترث فمن ذلك نهى  
النبي صلى الله عليه  
وسلم \* وحدثنا يحيى  
ابن يحيى قال قرأت على  
مالك ح وثنا قتيبة ثنا ليث  
كلاهما عن أبي الزناد عن  
الاعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا يمنع فضل الماء  
ليمنع به الكلاء \* وحدثني  
أبو الطاهر وحرملة واللفظ  
لحرملة قال أخبرنا ابن وهب  
أخبرني يونس عن ابن  
شهاب حدثني سعيد بن  
المسيب وأبو سلمة بن عبد  
الرحمن أن أبا هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تمنعوا فضل الماء  
لتمنعوا به الكلاء \* وحدثنا  
أحمد بن عثمان النوفلي ثنا  
أبو عاصم الضحاك بن محمد  
ثنا ابن جريج أخبرني زياد  
ابن سعد أن هلال بن أسامة  
أخبره أن أباسمة بن عبد  
الرحمن أخبره أنه سمع أبا  
هريرة يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا يباع فضل الماء ليمنع  
به الكلاء حدثنا يحيى  
ابن يحيى قال قرأت على  
مالك عن ابن شهاب عن  
أبي بكر بن عبد الرحمن  
عن أبي مسعود الأنصاري  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن ثمن  
الكلب

به الفائدة فاعلم أن كل حيوان ليس بنفس ولا ذى حرمة ينتفع به في الحال أو في المآل فيبيعه جائز فلا  
 يباع الكلب لنجاسته عند من يرى نجاسته كالشافعي كالاتباع العذرة وأما عندنا فلا يباع لمنهى عن  
 اتخاذه \* واختلف في المأذون في اتخاذه لزراع أو ضرع أو صيد فنأصحنا من كرهه ببيعه لهذا الحديث  
 ورأى أن أمانة المنفعة لا تتبع البيع كأم الولد ينتفع بها ولا يتباع \* ومنهم من أجاز بيعه وحل هذا الحديث  
 على غير المأذون في اتخاذه أو أنه كان حين الأمر بقتل الكلاب ثم وقعت الرخصة في الثلاث ولا يتباع  
 أم الولد ولا المديبر ولا المسكاتب ولا المعتق إلى أجل لما فيهم من عقد الحرية ولا يتباع حشرات الأرض  
 وشبهها لعدم النفع بها في الحال والمآل ويبيع صغير الرقيق للانتفاع به في المستقبل وأما المستأجر  
 والمخدم وإن انتفع بهما في المستقبل فعليه المنع من بيعهما شيء آخر (ع) اختلف قول مالك في بيع  
 المأذون في اتخاذه فأجاز مرة وهو مذهب أبي حنيفة ومنعه مرة واختلف في تأويل قوله بالمنع هل هو  
 على السكرانه لقوله في الموطأ كره ثمن الكلب ولقوله في رواية ابن نافع لا بأس ببيعه في الميراث  
 والمغانم أو هو على التصريم وهو قول الشافعي \* وابن الناصر يكرهه للبائع . يميز المشتري للضرورة  
 إليه \* قلت \* فالمتحصل فيه من كلامه أربعة بالجواز قال ابن كرامة وسخنون قال سحنون ونصح  
 بقتله وعلى القول بمنع البيع اختلف هل على قاتله قيمة فأسقطها مالك في غير المأذون في  
 اتخاذه وأوجبها في المأذون \* وأوجبها أبو حنيفة في الجميع \* وأسقطها الشافعي وأحد في الجميع . لم  
 يختلف في منع بيع غير المأذون وانظر هل يجوز بيع القرد فإن صح ما يقال أنه ينتفع به للحرس  
 فيبيعه جائز \* وأما منفعة الكسب به على الحيوانات والدور فلم يشهد الشرع باعتباره بخلاف  
 منفعة الصون والحرس وأما ما يؤخذ من لعوض على اللعب به فخرام لانه من أكل أموال الناس  
 بالباطل وبلحق بالحشرات من في السباق من الحيوان الغير المأكول لانه لا منفعة فيه فهو  
 من أكل أموال الناس بالباطل وكذلك المريض مرضاً مخوفاً والحامل المقرب على الأصح  
 فيهما وأما المرض غير المخوف فلا يمنع بيعه لان الأصل السلامة وكذلك الطير في الهواء والحوت  
 في الماء والبعير الشارد والمبعد الأبق لا يجوز بيع شيء من ذلك لعدم الدفع به أو لانه غير مقدور  
 على تسليمه ( قول ومهر البغى ) ( م ) البغى هي الزانية ومهرها مأخوذة على الزنا وأصل بغى بغى  
 على وزن فمول بمعنى فاعلة وهو صفة لمؤنث ولذلك سقطت التاء كما تسقط اذا كانت بمعنى مفعول  
 كركوب وحلوه ولا يجوز أن يكون بغياها هنا فعلا دلوا كانت كذلك لزمته الهاء كما مرأه حلية  
 وكريمة يقال بغت المرأة تبغى بغاء بكسر الباء والمد قال تعالى ولا تكرر هو فتياكم الآية ويجمع

ومهر البغى

بيعه على خمسة أقوال \* المنع مطلقا \* والجواز مطلقا وهما المالكان زاد سحنون في البيان أبيه وأصح بقتله  
 \* وروى ابن القاسم كراهة بيعه وعن ابن القاسم أيضا يجوز شراؤه ويمنع بيعه \* وعن مالك جواز بيعه  
 في الميراث والدين والمغانم ويكرهه ببيعه ابتداءً والأول هو المشهور ثم على المنع اختلف هل على قاتله قيمة  
 \* أوجبها أبو حنيفة مطلقا \* وأسقطها الشافعي وأحد مطلقا \* وأوجبها مالك في المأذون دون غيره  
 (ب) وانظر هل يجوز بيع القرد فإن صح ما يقال أنه ينتفع به للحرس فيبيعه جائز وأما منفعة الكسب  
 به على الحيوانات والدور فلم يشهد الشرع باعتباره بخلاف منفعة الصون والحرس وأما ما يؤخذ من  
 العوض على اللعب به فخرام لانه من أكل أموال الناس بالباطل ( قول ومهر البغى ) هي الزانية  
 ومهرها مأخوذة على الزنا وأصل بغى بغى على وزن فمول بمعنى فاعلة وهو صفة لمؤنث ولذلك سقطت  
 التاء كما تسقط اذا كانت بمعنى مفعول كركوب وحلوه \* قلت \* يقال بغت المرأة تبغى بغاء

بني على بغايا (ع) ولم يختلف في حرمة مهر البغي لانه عوض عن محرم (م) وانما سمي مهر الشبهة بالمهر في الصورة وما في غير مسلم من النهي عن كسب البغي يرجع الى ما تقدم من مهر البغي بدليل قوله الا كسب يدها ولا خلاف في حرمة أجرة المغنية والناتحة **﴿قلت﴾** وانظر اذا تابعت البغي هل يلزمها الصدقة بالمهر الذي أخذت قياسا على المسلم يبيع خرافه يتصدق بدها عليه أو ترده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه يرد بعيه ولم أرى ذلك نصا وتشيها بمثله الخجراولى **﴿قوله﴾** وحلوان السكاهن (م) هو ما يأخذه عن كهنته من قولهم حلوت الرجل اذا حبوته بشئ أعطيته اياه **﴿أبو عبيد وأصله من الخلاوة شبه ما يعطاه السكاهن بشئ حلوا لأخذه اياه سهلا دون كلفة يقال حلوت الرجل اذا أطعمته الحلو وعسلته اذا أطعمته العسل والحلوان أيضا الرشوة﴾** **﴿أبو عبيد والحلوان في غير هذا ما يأخذه الرجل من مهر ابنته لنفسه وهو عيب عند النساء قالت امرأة تمدح زوجها لا يأخذ الحلوان من بناتنا﴾** (م) ولا خلاف في حرمة ما يأخذه السكاهن لان ما يتون به باطل وحله كذب قال تعالى تنزل على كل أفاك أثيم الآية وهو من أكل أموال الناس بالباطل (د) قال الخطابي وحلوان العراف أيضا حرام قال فالسكاهن من يخبر عن وقوع الأشياء في المستقبل ويبدى رؤية الاسرار **﴿والعراف من يدعى معرفة الشئ المستور كالسروق والضالة قال وان كان في العرب كهنة يدعون معرفة كثير من الامور فبعضهم يزعم أن له رؤيا من الجن وتابعه يلتمس اليه لأخبار وبعضهم يزعم أنه يدرك الأشياء بفهم أعطيه وكان منهم يسمى عرافا وهو الذي يزعم أنه يعرف الامور بمقدّمات أسباب يستدل بها على مواضعها كالشئ يسرق فيعرف المتهم به والمرأة تنهم بريبة فيعرف من صاحبها ونحو ذلك ومنهم من يسمى النجم كاهنا **﴿المأوردى في الاحكام السلطانية وينهى المحتسب من يتكسب بالكهانة واللاهو ويؤدب عليه الأخذ والمعطى﴾** **﴿قلت﴾** وكذلك لا يحل ما يأخذه الذي يكتب البراآت لرد التلقة لانه من السحر وسئل الشيخ عن ذهب له حوائج فقرا في دقيق وأخذ يطعمه ناسا اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان أطعمتوني منه فأموت فطعمت منه فماتت فأجاب بانه ليس عليه الا الأدب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان لرقية بالرقى بالكسر اذا زنت فهي بغي قال بعضهم جعل البغاء على زنة العيوب كالحراز والمرأ لا الزنا عيب (ب) وانظر اذا تابعت البغي هل يلزمها الصدقة بالمهر الذي أخذت قياسا على المسلم يبيع خرافه يتصدق بدها عليه أو ترده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه يرد بعيه ولم أرى ذلك نصا وتشيها بمثله الخجراولى **﴿قوله﴾** وحلوان السكاهن وهو ما يأخذه عن كهنته يقال حلوته حلوانا اذا أعطيته مالا **﴿الهروى أصله من الخلاوة شبه المعطى بالشئ الحلوان حيث أنه يأخذه سهلا بلا كلفة ولا مشقة ولا خلاف في حرمة وكذا ما يأخذه العراف فالسكاهن من يخبر بوقوع الأشياء في المستقبل ويبدى رؤية الاسرار﴾** **﴿والعراف من يدعى معرفة الشئ المستور كالسروق والضالة﴾** **﴿المأوردى في الاحكام السلطانية وينهى المحتسب من يتكسب بالكهانة واللاهو ويؤدب عليه الأخذ والمعطى﴾** (ب) وكذلك لا يحل ما يأخذه الذي يكتب البراآت لرد التلقة لانه من السحر وسئل الشيخ عن ذهب له حوائج فقرا في دقيق وأخذ يطعمه ناسا اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان أطعمتوني منه فأموت فطعمت منه فماتت فأجاب بانه ليس عليه الا الأدب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان برقية بالرقية جاز وان كان بالجمية لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان تكرر رمته لم ينع بذلك جاز (ط) وفيه ما يدل على حرمة حساب النجمين وأهل الخط لانه من تعاطى علم الغيب فهو من معنى الكهانة**

وحلوان السكاهن **﴿وحدثنا**

قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح  
عن الليث بن سعد وحدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا  
سفيان بن عيينة كلاهما  
عن الزهري بهذا الاسناد  
منه وفي حديث الليث  
من رواية ابن ربح انه سمع  
أبا سعيد **﴿وحدثني محمد**  
ابن حاتم نايجي بن سعيد  
القطان عن محمد بن يوسف  
قال سمعت السائب بن  
يزيد يحدث عن رافع بن  
خديج قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول

العربية جازوان كان بالرقى الجمعية لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان تكرار منه النفع بذلك جاز (ط) وفيه ما يدل على حرمة ما يفعله الحساب والمجموع وأهل الخط لانه من تعاطى علم الغيب فهو من معنى الكهانة \* وحكى أبو عمر الاجماع على ذلك ( قوله ) شر الكسب مهر البغي ونمن الكلب وكسب الحجام) قلت \* تقدم الكلام على حرمة مهر البغي وأما للكلب غير المأذون في تحاذيه فمتفق على منع بيعه فلفظة شر على بابها وهي مثل ما في الآخر من قوله خيث والخيث حرام وأما كسب الحجام (ع) فذهب الجمهور وجوازه لما في الصحيح من انه احتجم وأعطى الأجر وما كان يعطى الحرام ولما في الموطأ والترمذي من انه سأله رجل عن كسب الحجام فنهاه ثم سأله فنهاه فقال في الثالثة اطعمه رقيقك لان الحرام حرام على الحر والعبد وجعلوا هذه الأحاديث ناسخة لحديث النهي أو انه محمول على التنزيه ومكارم الاخلاق وقد قيل ان النهي عن كسب الحجام انما هو مما كانوا يصنعون في الجاهلية يفصدون الحيوانات ويبيعون ما يجتمع منها من الدم لمن يأكله من الكفار أو لمن يستعمله في شيء ويعضد ذلك قوله ونهى عن بيع الدم وقيل انما كره لانه لا يشترط شيئا معلوما وهذا لا ينهض حجة لان العلماء أجازوا ما جرت به العادة في المكارمة وان كان لابن حبيب ما ظاهره المنع في كل اجارة حتى يسمى الأجر \* وحكى الداودي جواز ما جرت به العادة في معاملة الجزار وبائع العا كهة تدفع اليه الثمن ويعطيك دون أن تسامه أو ان تعرف كيف يبيع وذهب أحمد وفقهاء الحديث الى حلية كسب الحجام للعبد دون الحر على ما في حديث الموطأ والترمذي وفيه ما تقدم \* قلت \* ما ذكر ابن حبيب من المنع ظاهره حتى في الأخير الذي لا يكاد يخالف فيما أعطى وهي مسألة العتية وكتاب ابن المواز في الخياط الذي لا يخالف فيما أعطى وفيها قولان الجواز والمنع للكتابين (ط) وقيل ان كسب الحجام مكره فتكون لفظة شر من باب تعميم المشترك في مسمياته أو من باب استعمالها في القدر المشترك بين الحرام والمكره ولفظة خيث المذكورة في الآخرة بمعنى شر وفيه من الكلام ما رأيت ( قوله ) في الاخر سألت جابرا عن نمن الكلب والسنور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (م) أجاز بيع السنور والجمهور وكرهه أبو هريرة ومجاهد لهذا الحديث وهو عند الجمهور محمول على التدب لعاريته لانه اذا كان له

وحكى أبو عمر الاجماع على ذلك ( قوله ) وكسب الحجام (ع) مذهب الجمهور وجوازه والحديث منسوخ بما ثبت في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الأجر وقيل ان النهي محمول على التنزيه ومكارم الاخلاق وقيل ان النهي مما كانوا يصنعون في الجاهلية يفصدون الحيوانات ويبيعون ما اجتمع من الدم لمن يأكله من الكفار أو لمن يستعمله في شيء وقيل انما كره لانه لا يشترط شيئا معلوما ولذا لا ينهض حجة لان العلماء أجازوا ما جرت به العادة في المكارمة وان كان لابن حبيب ما ظاهره المنع في كل اجارة حتى يسمى الأجر وذهب أحمد وفقهاء الحديث الى حلية كسب الحجام للعبد دون الحر على ما في حديث الموطأ والترمذي وفيه نظر لان الحرام حرام على الحر والعبد (ب) ما ذكر عن ابن حبيب من المنع ظاهره حتى في الاجبر الذي لا يكاد يخالف فيما يعطى وهي مسألة العتية وكتاب ابن المواز في الخياط الذي لا يخالف فيما يعطى وفيها قولان الجواز والمنع للكتابين (ط) وقيل ان كسب الحجام مكره فتكون لفظة شر من باب تعميم المشترك في مسمياته أو من باب استعمالها في القدر المشترك بين الحرام والمكره ولفظة الخيث كذلك ( قوله ) والسنور (م) أجاز بيع السنور

شر الكسب مهر البغي ونمن الكلب وكسب الحجام \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا لوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني ابراهيم بن قارظ عن السائب بن يزيد ثنى رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الكلب خيث ومهر البغي خيث وكسب الحجام خيث \* حدثنا اسحق بن ابراهيم ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد مثله \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا النضر بن شميل ثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير حدثني ابراهيم بن عبد الله عن السائب بن يزيد ثنا رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله حدثني سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبي الزبير قال سألت جابرا عن الكلب والسنور فقال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

عن شيخ بعار يته وحمله بعضهم على الوحشي وعامل بعضهم النبي بأنه لا يضبط وإن ربط لم ينتفع به (ط)  
هذا خلاف النفس لأنه يضبط (ع) قال أبو عمر حديث السنور لا يثبت رفعه وحديث أبي الزبير عن  
جابر في ذلك لم ير وه الاحاد بن سلمة (ع) وأنت ترى في الام كيف رواه غير حماد وهو معقل بن  
عبد الله (د) \* امن ابن عمر يشير الى تضعيفه وهو غلط لأنه قدر رواه عن أبي الزبير ثقتان حماد  
ومعقل وأبو الزبير ثقة فالحديث ليس بضعيف ولم يجر يشعر بتخفيف النبي وأنه ليس على  
التصريح

### ❦ أحاديث الامر بقتل الكلاب ❦

(قوله) أمر بقتل الكلاب الحديث وفي الآخر الا كلب صيد أو ماشية وفي الآخر علم بالاسود البهم  
الحديث وفي الآخر ما بالمهم وبالكلاب ثم رخص في كلب الصيد والضرع والزرع (م) حبس  
الكلاب ان كان لغير حاجة منع وللحاجة ليه بالكلب به في الصيد أو حراسة قال فذلك ككسب  
المال وحراسته (ع) أخذ مالك وأصحابه وجاعة بالحديث في قتل الكلاب الاما استثنى منه وذهب  
آخرون الى حواز اتخاذها ونسخ القتل والنهي عن اقتنائها الا في الاسود والذي عندي في تنزيل هذه  
الأحاديث ان ظاهرها ألا يقتضى عموم القتل والنهي عن الاقتناء ثم نسخ هذا العموم بقصد القتل  
على الاسود البهم ومنع الاقتناء لا في الثلاثة المستثنيات وأشار بعضهم الى أن منع القتل فيما سوى  
الاسود البهم يدل على حواز اقتنائها وليس بظاهر ❦ قلت ❦ يخرج من كلامهم انه لم يختلف في قتل  
الاسود ولا في عدم قتل الثلاثة ويتحصل في قتل غيرها ثلاثة أقوال ❦ القتل للمالك وأصحابه ❦ الثاني المنع  
وحواز الاقتناء ❦ الثالث اختيار العاضى منع القتل ولا يقتنى الا الثلاث ❦ واختلف في القتل فيما سوى  
الثلاث (م) واختلف في عدم قتل الثلاث هل هو منسوخ من العام الأول أو كان مخصصا على ما جاء  
في بعض الأحاديث ❦ قلت ❦ يقتدر النسخ انه صلى الله عليه وسلم أمرهم ألا يقتل الكلاب دون  
استثناء فبادر واقتلوا كل ما وحدث من الثلاثة وغيرها ثم بعد ذلك رخص في الثلاثة فيكون هذا  
الترخيص نسخا لان العام عمل على مقتضاه فرفع الحكم عن بعض افراد نسخ لان النسخ رفع الحكم

الجمهور وكرهه أبو هريرة ومجاهد لهذا الحديث وهو عند الجمهور محمول على الندب لعار يته

### ❦ باب الامر بقتل الكلاب ❦

❦ ش ❦ داود بن رشيد بضم الراء ❦ واسماعيل بن سميع بضم السين المهملة وآخره عين مهملة (قوله)  
أمر بقتل الكلاب الحديث (ع) أخذ مالك وأصحابه وجاعة بالحديث في قتل الكلاب الا  
ما استثنى وذهب آخرون الى حواز اتخاذها ونسخ القتل والنهي عن اتخاذها الا في الاسود والذي  
عندي في تنزيل هذه الأحاديث ان ظاهرها ألا يقتضى عموم القتل والنهي عن الاقتناء ثم نسخ هذا  
العموم بقصد القتل على الاسود البهم ومنع الاقتناء لا في الثلاثة المستثنيات وأشار بعضهم الى أن منع  
القتل فيما سوى الاسود البهم يدل على حواز اقتنائها وليس بقاصر (ب) يخرج من كلامهم انه لم  
يختلف في قتل الاسود ولا في عدم قتل الثلاثة ويتحصل في غيرها ثلاثة أقوال ❦ القتل للمالك وأصحابه ❦ الثاني المنع  
وحواز الاقتناء ❦ الثالث اختيار العاضى منع القتل ولا يقتنى الا الثلاث (ع) واختلف في  
اتخاذها للعس في الدور فأجيز قياسا على اتخاذها لحفظ الزرع (ب) لولا المضار المذكور لكان  
قياس كلب الدور على كلب الماشية من قياس أخرى لان منفعة حفظ الدور أكثر لاسباب الدور

❦ حديثا يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن  
نافع عن ابن عمر بن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أمر  
بقتل الكلاب ❦ حديثا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو  
أسامة ثنا عبد الله عن  
نافع عن ابن عمر قال أمر  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بقتل الكلاب فأسل  
في أقطار المدينة أن تقتل  
❦ وحديثي جريد بن مسعدة  
ثنا بشر يعني ابن مفضل  
ثنا اسمعيل وهو ابن أبيه  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يأمر  
بقتل الكلاب فنبيث  
في المدينة وأطرافها فلا



ابن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو ماشية فالحديث من هذه الرواية مقيد ومن الأولى مطلق والقضية واحدة فيجب رد المطلق الى المقيد بالاستثناء المتصل فالثلاثة لم يتناولها فأخرجها انما هو تخصيص متصل والتخصيص عرفا قصر العام على بعض افراده والتخصيص متصل ومنفصل فالتصل كالتخصيص بالاستثناء والشرط والغاية والمنفصل ماسوى ذلك كقوله تعالى اقتلوا المشركين ثم بعد ذلك نهى عن قتل النساء والصيد (ع) واختلف في اتخاذها للعس في الدور فأجيز قياسا على اتخاذها لحفظ الزرع وقال بعضهم حديث اتخاذها لحفظ الزرع دليل على ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم ينبه باتخاذها بقوة المنفعة على اتخاذها لكل منفعة وانما النهى عن اتخاذها بالمنفعة \* قلت \* لولا المضار المذكورة لكان قياس كلب الدور على كلب الماشية من قياس أخرى لان منفعة حفظ الدور أكثر لاسيما دور البادية وخيامهم وكنب عسس الأسواق ككلب عسس الدور اذا كف ضرره عن المارين (ع) وكذلك اختلف في كلب الصيد يتخذ من لا يصيدهل يجوز لظاهر الحديث أو ينهى عنه ويكون معنى الحديث الا كلب صيد لاصائده (قوله في الآخر صيد أو كلب غنم أو ماشية) قال أبو هريرة أو كلب زرع (ع) المراد بكلب الماشية المأذون في اتخاذها للكلب الذي يسرح معها الذي يحفظها من السارق وبكلب الزرع الذي يحفظه من الوحش بالليل أو بالنهار لا الذي يحفظه من السارق وأجاز غير مالك اتخاذها للحفظ من السارق لم يقل ابن عمر ذلك فوهينار واية بنى هريرة بل تصحح لالانه لما كان صاحب زرع اعنى يحفظ هذه الزيادة وبدل على صحتها واية غير أبي هريرة لها في الام وذكروها مسلم من رواية الحكم عن ابن عمر ولعل ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحقق هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم زادها في حديثه (قوله عليكم بالأسود البهم ذى النقطتين فانه شيطان) (ع) البهم الخالص السواد والنقطتان هما نقطتان معروفتان فوق عينيه (قوله فانه شيطان) (د) احتج به أصحابنا وأجد على انه لا يجوز صيد الكلب الأسود ولا يؤكل ما يصيده لانه شيطان \* وقال مالك والشافعي والجمهور لا فرق بين الأسود وغيره وليس المراد بالحديث اخراجه من جنس الكلاب وهذا لانه اذا ولغ في الاناء غسل كما يغسل من ولوغ غيره (قوله في الآخر أمر بقتل الكلاب) ثم قال ما بالهم وبال الكلاب أى ماشائهم وشأن الكلاب أى ليركوها (قوله الا كلب صيد) حجة لأحد

بعد ثبوته والظاهر انه تخصيص وان القتل لم يقع في الثلاث لان القتل دون استثناء هو من حديث ابن عمر قال فيه مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب وقال فيه من رواية عمرو بن دينار وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو ماشية فالحديث من هذه الرواية مقيد ومن الأولى مطلق والقضية واحدة فيجب رد المطلق الى المقيد بالاستثناء المتصل فالثلاثة لم يتناولها فأخرجها انما هو تخصيص متصل والتخصيص عرفا قصر العام على بعض افراده والتخصيص متصل ومنفصل فالتصل كالتخصيص بالاستثناء والشرط والغاية والمنفصل ماسوى ذلك كقوله تعالى اقتلوا المشركين ثم بعد ذلك نهى عن قتل النساء والصيد (ع) واختلف في اتخاذها للعس في الدور فأجيز قياسا على اتخاذها لحفظ الزرع وقال بعضهم حديث اتخاذها لحفظ الزرع دليل على ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم ينبه باتخاذها بقوة المنفعة على اتخاذها لكل منفعة وانما النهى عن اتخاذها بالمنفعة \* قلت \* لولا المضار المذكورة لكان قياس كلب الدور على كلب الماشية من قياس أخرى لان منفعة حفظ الدور أكثر لاسيما دور البادية وخيامهم وكنب عسس الأسواق ككلب عسس الدور اذا كف ضرره عن المارين (ع) وكذلك اختلف في كلب الصيد يتخذ من لا يصيدهل يجوز لظاهر الحديث أو ينهى عنه ويكون معنى الحديث الا كلب صيد لاصائده (قوله في الآخر صيد أو كلب غنم أو ماشية) قال أبو هريرة أو كلب زرع (ع) المراد بكلب الماشية المأذون في اتخاذها للكلب الذي يسرح معها الذي يحفظها من السارق وبكلب الزرع الذي يحفظه من الوحش بالليل أو بالنهار لا الذي يحفظه من السارق وأجاز غير مالك اتخاذها للحفظ من السارق لم يقل ابن عمر ذلك فوهينار واية بنى هريرة بل تصحح لالانه لما كان صاحب زرع اعنى يحفظ هذه الزيادة وبدل على صحتها واية غير أبي هريرة لها في الام وذكروها مسلم من رواية الحكم عن ابن عمر ولعل ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحقق هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم زادها في حديثه (قوله عليكم بالأسود البهم ذى النقطتين فانه شيطان) (ع) البهم الخالص السواد والنقطتان هما نقطتان معروفتان فوق عينيه (قوله فانه شيطان) (د) احتج به أصحابنا وأجد على انه لا يجوز صيد الكلب الأسود ولا يؤكل ما يصيده لانه شيطان \* وقال مالك والشافعي والجمهور لا فرق بين الأسود وغيره وليس المراد بالحديث اخراجه من جنس الكلاب وهذا لانه اذا ولغ في الاناء غسل كما يغسل من ولوغ غيره (قوله في الآخر أمر بقتل الكلاب) ثم قال ما بالهم وبال الكلاب أى ماشائهم وشأن الكلاب أى ليركوها (قوله الا كلب صيد) حجة لأحد

البادية وخيامهم وكنب عسس الأسواق ككلب عسس الدور اذا كف ضرره على المارين (ع) وكذلك اختلف في كلب الصيد يتخذ من لا يصيدهل يجوز لظاهر الحديث أو ينهى عنه ويكون معنى الحديث الا كلب صيد لاصائده (قوله عليكم بالأسود البهم) البهم هو الخالص السواد والنقطتان هما نقطتان معروفتان فوق عينيه (قوله فانه شيطان) (ح) احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا على انه لا يجوز صيد الكلب الأسود ولا يؤكل ما يصيده لانه شيطان وقال مالك والشافعي لا فرق بين الأسود وغيره وليس المراد بالحديث اخراجه من جنس الكلاب وهذا لانه اذا ولغ في الاناء

تنا يحيى بن سعيد ح وحدثني محمد بن الوليد ثنا محمد بن جعفر ح وحدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا لنصر ح ونا محمد بن منفي حدثنا وهب بن جرير كلهم عن شعبة هذا الاسناد وقال ابن حاتم في حديثه عن يحيى ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع

القولين في تخصيص الحكم من يصيد بالكلب لا بمن لا يصيد (قوله في الآخر من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو ضاري) (ع) هو للعذري ضار دون ياء ولغيره ضاري بالياء وللشجري ضار بالياء منصوبة بعدها ألف وتخرج الاولى والثانية على انها من اضافة الشيء الى نفسه كما البارد ومسجد الجامع أو يكون ضار هنا صفة للرجل المعتاد الصيد كقوله قبل صائد فسماء ضار يا استعارة لان الضاري هو الكلب المعلم للصيد وأما الثالثة فاعرابها على الوجه المعروف ﴿قلت﴾ يعني باضافة الشيء الى نفسه اضافة الموصوف الى الصفة فالتقدير مسجد المكان الجامع لا اضافة الشيء الى نفسه حقيقة لانها لا تجوز (قوله نقص من أجره كل يوم قيراطان) (د) اختلف في العمل الذي ينقص منه قيراطان قيل ينقص مما مضى من عمله وقيل من مستقبله ﴿قلت﴾ الاظهر انه من عمل اليوم الذي اقتنى فيه وهو مراده بالمستقبل انظر على هذا الوهم يعمل في ذلك اليوم فالظاهر أن ينقص من عمل غيره من الأيام ويشهد لذلك قوله في وصايا المدونة ومن أوصى لرجل بدينار من غلته كل سنة أعطى من سنة الخصب عن سنة الجذب ولو أوصى له بدينار من غلة كل سنة لم يعط من سنة عن سنة وانظر لولم يوجد له عمل لبنة فقال الشيخ عز الدين في مثل هذا (١)

وانظر لو تعددت الكلاب فانه تعدد القراريط كما تعدد في صلاة الجنائز ولا يبعد أن يخرج في ذلك خلاف من مسألة تعدد الغسل بتعدد الكلاب في الولوع (د) واختلف في محل نقص القيراطين فقيل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النافلة (ع) واختلف في سبب نقص الاجر باقتناء الكلاب فقيل لامتناع الملائكة عليهم السلام من دخول البيت بسببها وقيل لما يلحق المار بن من ترويع الكلاب لهم وقيل عقوبة المخالفة النهي وقيل لان الكلب يغسل الاناء من ولوغه وهو عند الشافعي نجس فعلى مقتنيه أن يراقبه في ذلك ولا يكاد يحتفظ وقد بلغ وهو لا يعلم فيدخل عليه بسبب هذه الوجوه من السيئات ما ينقص أجره في يومه وقيل يكون ذلك بذهاب أجره في احسانه اليه لما جاء أن في كل ذي كبد

غسل كما يغسل من ولوغ غيره (قوله أو ضاري) (ع) هو للعذري دون ياء ولغيره بالياء وللشجري ضار بالياء منصوبة بعدها ألف وتخرج الأولى والثانية على انها من اضافة الشيء الى نفسه كما البارد ومسجد الجامع أو يكون ضار هنا صفة للرجل المعتاد الصيد لان الضاري هو الكلب المعلم للصيد وأما الثالثة فاعرابها على الوجه المعروف (ح) يقال ضري الكلب يضري كشر يشرب ضراء وضراوة وأضرأه صاحبه أي عوده ذلك وقد مضى الصيد اذا هج به (قوله نقص من أجره كل يوم قيراطان) (ح) اختلف في العمل الذي ينقص منه قيراطان قيل ينقص مما مضى من عمله وقيل من مستقبله (ب) الاظهر انه من عمل اليوم الذي اقتنى فيه وهو مراده بالمستقبل وانظر على هذا الوهم يعمل في ذلك اليوم فالظاهر انه ينقص من عمل غيره من الأيام ويشهد لذلك قوله في وصايا المدونة ومن أوصى لرجل بدينار من غلته كل سنة أعطى من سنة الخصب عن سنة الجذب ولو أوصى له بدينار من غلة كل سنة لم يعط من سنة عن سنة وانظر لولم يوجد له عمل البنة (١) وانظر لو تعددت الكلاب فانه تعدد القراريط كما تعددت صلاة الجنائز ولا يبعد أن يخرج في ذلك خلاف من مسألة تعدد الغسل بتعدد الكلاب في الولوع (ح) واختلف في محل نقص القيراطين فقيل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النافلة واختلف في سبب نقص الاجر هل لامتناع دخول الملائكة عليهم السلام أم لما يلحق المار بن من ترويع أو لمخالفة

• حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو ضاري نقص من أجره كل يوم قيراطان • حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن مبر قالوا ثنا سفیان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النسي صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان • حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقيته وابن حجر قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن عبد الله بن

(١) هكذا يابض بجميع الاصول التي بايدىنا فيحير ان أمكن

دبنارائه سمع ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ضاربة أو ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان \* حدثنا يحيى بن يحيى وبجي بن أبوب وقتيبة وابن حجر قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون ثنا اسمعيل عن محمد وهو ابن أبي حمزة عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو كلب صيد نقص من عمله كل يوم قيراط قال عبد الله وقال أبو هريرة أو كلب حوث \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا وكيع ثنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ضارية أو ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حوث وكان صاحب حوث \* حدثنا داود بن رشيد ثنا مروان بن معاوية أخبرنا عمر بن حنظلة عن عبد الله بن عمر ثنا سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أهل دار اتخذوا كلبا الا كلب ماشية أو كلب صائد نقص من عملهم كل يوم قيراطان \* حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالنا ثنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن قتادة عن أبي الحكم قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره كل يوم قيراط \* وحدثنى أبو الطاهر وحرملة قالنا ثنا ( ٢٥٥ ) ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيدين

المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره قيراطان كل يوم وليس في حديث أبي الطاهر ولا أرض \* حدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتخذ كلبا الا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط قال الزهري فذكر

رطبة أحرقت فدمعوا أجره في ذلك أو ينقصه ما يلحق مقتنيه من السيئات بترك أدائه العبادة فيه ومراعاة أحكامه أو لغيره وقيل يختص هذا النقص من البر ما يطابق الأثم وهو أجره من تغيير المسكر كل يوم فينقص منه ذلك القدر لموافقة ما اتخذ الكلب في مثله والله أعلم بما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر القيراط هنا تقدير لما قدر الله أعلم به والمراد به نقص جزء ما ( قوله ) الا كلب ضاربة أو ماشية ( ع ) تخريجه في العربية الا كلب ذي كلاب ضارية أو كلب كلاب ضارية ( د ) والضارية هو الملم للصيد المعتاد له قال ضرى الكلب يضري ضراوة وأضره صاحبه أى عوده ومنه قول عمران اللحم ضراوة كضراوة الخمر أى من اعتاد اللحم فهو لا يصبر عنه كما لا يصبر عن الخمر من اعتادها ( قوله ) في الآخر نقص من عمله كل يوم قيراطان ) وتقدم في الأول قيراط فقيل انه يحتمل في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أدى من الآخر وأنه باختلاف البلاد ينقص القيراطين في المدينة لفضلها والقيراط بغيرها والقيراطان في المدن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي أو ان ذلك في زمنين ذكر القيراط أولا ثم غلط ثانيا فذكر القيراطين وتقدم ان المراد النبي أو للتقريب في غسل الأنا من ولوغه أو للتقريب في الإحسان اليه انظر تمامه في الاكمال ( قوله ) الا كلب ضاربة أو ماشية ( ع ) تخريجه في العربية الا كلب ذي كلاب ضارية أو كلب كلاب ضارية ( قوله ) في الآخر نقص من عمله كل يوم قيراطان ) وتقدم في الأول قيراط فقيل انه يحتمل

لابن عمر قول أبي هريرة فعالم الله بأهريرة كان صاحب زرع \* حدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا هشام الدستوائي ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمسك كلبا فانه ينقص من عمله كل يوم قيراط الا كلب حوث أو ماشية \* وحدثننا اسحق بن ابراهيم أخبرنا شعيب بن اسحق ثنا الاوزاعي ثنا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثني أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله \* حدثنا أحمد بن المنذر ثنا عبد الصمد ثنا حرب ثنا يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد مثله \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد الواحد يعني ابن زياد عن اسمعيل بن سميع ثنا أبو رزين قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمسك كلبا ليس بكلب صيد ولا غنم نقص من عمله كل يوم قيراط \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شنوءة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يغني عنه زرع ولا ضراعا نقص من عمله كل يوم قيراط قال أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إى ورب هذا المسجد \* حدثنا يحيى بن أبوب وقتيبة وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل عن يزيد بن خصيفة أخبرني السائب بن يزيد أنه

بالقراطين جزء ما (ط) والعرف في بلدة همران القيراط اسم لجزء من أربعة وعشرين جزءاً ولكن لم يكن هذا العرف غالباً عند العرب ولهذا قال صلى الله عليه وسلم تفتح عليكم أرض يذكركم فيها القيراط فإذا قسّموها فاقسموها بالتواضع يا أيها الخبير يعني بذلك مصر ﴿قلت﴾ قد ورد تفسير قيراط الجنازة بأنه مثل أحد فانظر هل يفسر هذابه (قوله في سند الآخر الشنثي) (ع) هو يفتح الشين المجرمة والنون بعدها همزة مكسورة منسوب إلى ازدشنوة وقديينه في الحديث قبله قال وهو رجل من ازدشنوة ووقع عند السمرة قدي بالواو بدل الهمزة على التسهيل ورواه بعضهم شنوثي بضم النون على الأصل وذكروا بعده ابن وعلة السبائي بالسين المهملة والباء الموحدة منسوب إلى سبا

### ﴿أحيث أباحة كسب الحجام﴾

(قوله) سئل أنس عن كسب الحجام فقال احتجيم النبي صلى الله عليه وسلم حجمه أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام (ع) فيه جواز المعاناة ﴿قلت﴾ قد أشبعنا الكلام على التداوي في كتاب الطب (قوله) فأمر له بصاعين (ع) فيه جواز إعطاء الأجر على ما تقدم ﴿قلت﴾ ولا يدل جواز الإعطاء على أباحة أحد لاحتلال أن يكون البائع أعز من المشتري وهو أحد الأقوال المتقدمة في المسألة وعلى تسليم أنه دليل الجواز فيكون ناسخاً لحديث كسب الحجام خبيث (ع) وليس المراد بالحجام المزين بل الذي يخرج الدم ﴿قلت﴾ إذا علل المنع بالغرر والجهالة في العوض فالجميع سواء وإن علل بعدم كرم الأخلاق فلا شك في اختلافهما لأن الحجام يباشر التجاسة وأخراجهما بخلاف المزين ﴿قلت﴾ وفيه عدم تعيين الأجر إلا أن يقال هذا الأمر يزيد على ما تقدم عليه أروهما للذات اتفعا لهما وأوهى مسئلة العتية وكتاب ابن المواز المتقدمة في الحياط الذي لا يكاد يخالف وفيهما قولان فأجرها عليهما (قوله) وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه (ع) فيه جواز جعل الضريبة على العبد الذي له صنعة وسؤال ساداتهم التخفيف عنهم (قوله) أن أفضل ما تداوى به بالحجامة (ط) هذا في حق من غلب عليه الدم ولعل الذي خاطبهم بذلك كان الغالب عليهم الدم فلذلك أرشدهم إليها وأخراجهم الدم في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر أو أنه باختلاف البلاد ينقص القيراطين بالمدية لفضلهما والقيراط بغيرهما والقيراطان في المدن ونحوهما من القرى والقيراط في البوادي أو أن ذلك في زمانين ذكر القيراط أولاً ثم غلط ثانياً وتقدم أن المراد بالقيراطين جزء ما (ط) والعرف في بلدان القيراط اسم لجزء من أربعة وعشرين جزءاً (ب) وقد ورد تفسير قيراط الجنازة بأنه مثل أحد فانظر هل يفسر هذابه (قوله) وقد علمهم سفيان بن أبي زهير الشنثي (بشين مججمة مفتوحة ثم نون مفتوحة أيضاً همزة مكسورة منسوب إلى ازدشنوة بفتح الشين ووقع عند السمرة قدي بالواو بدل الهمزة على التسهيل ورواه بعضهم شنوثي بضم النون على الأصل

### ﴿باب أباحة كسب الحجام﴾

﴿ش﴾ (قوله) حجمه أبو طيبة بطاء مهملة مفتوحة وليس المراد بالحجام المزين بل الذي يخرج الدم (ب) إذا علل المنع بالغرر والجهالة في العوض فالجميع سواء وإن علل بعدم كرم الأخلاق فلا شك في اختلافهما وفيه عدم تعيين الأجر إلا أن يقال هذا الأمر يزيد على ما تقدم عليه أروهما للذات اتفعا لهما (قوله) أن أفضل ما تداوى به بالحجامة (ط) هذا في حق من غلب عليه الدم ولعل ذلك

وقد علمهم سفيان بن أبي زهير الشنثي فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمذهبه ﴿حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا اسمعيل بن عمار بن جعفر عن حميد قال سئل أنس بن مالك عن كسب الحجام فقال احتجيم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمه أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه وقال أن أفضل ما تداوى به بالحجامة أو هو من أمثل دوائكم ﴿حدثنا ابن أبي عمير ثنا مروان يعني الفزاري عن حميد قال سئل أنس عن كسب الحجام فذكر بمذهبه غير

أنه قال إن أفضل ما تدأون به الحجامة والقسط البعري فلا تدأوا صبيانكم بالغمز \* حدثنا أحمد بن الحسن بن خراش ثنا شيبان بن شعبة عن حميد قال سمعت أنسا يقول دعا النبي صلى ( ٢٥٧ ) الله عليه وسلم غلاما لنا بحجام فجعله فأمر له بصاع

أومد أومدين وكلم فيه  
نخفف عن ضريرته  
\* حدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه ثنا عفان بن مسلم ح  
وثنا اسحق بن ابراهيم  
أخبرنا الخزومي كلاهما عن

وهيب ثنا ابن طاوس عن  
أيبه عن ابن عباس أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أحجم وأعطى الحجام  
أجره واستعط \* حدثنا

اسحق بن ابراهيم وعبد  
ابن حميد واللفظ لعبد قالا  
أخبرنا عبد الرزاق أخيرا  
معمر عن عاصم عن الشعبي

عن ابن عباس قال حجم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
عبد بنى بياضة فأعطاه  
النبي صلى الله عليه وسلم

أجره وكلم يده نخف عنه

من ضريرته ولو كان سحنا  
لم يعطه النبي صلى الله عليه  
وسلم \* حدثنا عبد الله بن  
عمر القواريري ثنا عبد  
الاعلى بن عبد الاعلى أبو  
همام ثنا سعيد الجريري

عن أبي نضرة عن أبي سعيد  
الخدري قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يخطب بالمدينة فقال يا أيها  
الناس إن الله تعالى يعرض  
النار ولعل الله سينزل فيها  
أمرا فن كان عنده منها  
شيئ فليبعه ولينتفع به قال  
فالبشاة لا يسيرا حتى قال

بالحجامة أولى من إخراجها بالفصد \* قلت \* الحجامة إخراج الدم من صفحة القفا بالفصد (قوله والقسط البعري) (د) هو من العود الهندي (ط) يتداوى به تبخر واستعاطا وفي بعض الأحاديث يسعط به من العذرة وهو وجع الحلق بسبب سقوط اللهاة (قوله لا تدأوا صبيانكم بالغمز) (ط) تسقط لهاة الصبي فيتوجع لذلك فالغمز رفع اللهاة بالأصابع فنهى عن تعذيب الصبي بذلك وأرشد صلى الله عليه وسلم إلى أن يسعط بالعود الهندي \* قلت \* الاستعاط به أن يجعل في الأنف

### \* أحاديث تحريم الخمر \*

(قوله يخطب) \* قلت \* يحفل أنها خطبة الجمعة أو أنها خطبة لم (قوله إن الله يعرض) معناه يمنع (ط) وتوقعه صلى الله عليه وسلم تحريمها فهمه من قوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر الآية ومن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة الآية فإنه لما سمع أن فيها أثما وإنها أكبر وأنه منع من الصلاة في حال أسكر ظهر له أن هذا مناسب للنع فتوقع أن تحرم \* قلت \* يحتاج به من لم يجعل التعريض بالقذف كصريح به لأنه لو جعله كالصريح لحرم الخمر كما فهم \* وقد يجاب بأن يعال جعله كالصريح لأنه صلى الله عليه وسلم اعتبره وغير الحكم لأنه لم يبقها في ملك صاحبها بل أرشده إلى إخراجها والاول أظهر (قوله فليبعه) (ع) فيه لزوم النصيحة في أمر الدين والدنيا لأنه لما أحسن أن يحدث فيها أمر نصيحتهم في أن يتجملوا الانتفاع بها مادام ذلك لم حلالا \* قلت \* هذا وإن كان نصيحة لمن هي بيده بالفعل فالمشترى يخاف أيضا أن يصادفها التحريم وهي بيده فلا تحصل له المنفعة بل الخسارة وقد يجاب بأن المشتري قد يتجمل شرها أو يبيعها من كافر ولا يؤخرها حتى يصادفها التحريم لاسيما وقد سمع ما قال النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فمن أدركته هذه الآية) يعني وهو بصيغة المكلفين (قوله فسفكوها) أي

الغالب على الذين خاطبهم وإخراجهم الدم بالحجامة أولى من إخراجها بالفصد (ب) الحجامة إخراج الدم من صفحة القفا (قوله والقسط البعري) هو العود الهندي (ب) يتداوى به تبخر واستعاطا وفي بعض الأحاديث يسعط به من العذرة وهي وجع الحلق بسبب سقوط اللهاة (قوله لا تدأوا صبيانكم بالغمز) يعني مجمعة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي (ط) تسقط لهاة الصبي فيتوجع لذلك فالغمز رفع اللهاة بالأصابع فنهى صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الصبي بذلك وأشار إلى أن يسعط بالعود الهندي (ب) الاستعاط به أن يجعل في الأنف

### \* باب تحريم بيع الخمر \*

\* ش \* سعيد الجريري يرضي بضم الجيم (قوله إن الله يعرض بالخمر) أي بمنعها (ط) وتوقعه صلى الله عليه وسلم تحريمها فهمه من قوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر الآية ومن قوله سبحانه وتعالى لا تقربوا الصلاة الآية (قوله فليبعه) فيه لزوم النصيحة في أمور الدين والدنيا (ب) نصيحة للبائع أما المشتري فيضاف أن يصادفها التحريم وهي بيده فلا تحصل له المنفعة بل الخسارة وقد يجاب بأن المشتري قد يتجمل شرها أو يبيعها من كافر ولا يؤخرها حتى يصادفها التحريم لاسيما وقد سمع ما قال النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فسفكوها) أي صبوها استدلل به ابن أبيه وابن الحداد على طهارة الخمر والجمهور

( ٣٣ - شرح الآبي والسنوسي - رابع ) النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى حرم الخمر فن أدركته هذه الآية وعنده منها نبي فلا يشرب ولا يبيع قال فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها \* حدثنا سويد بن سعيد ثنا حفص

صوبها (ع) قال بطهارة الحجر ابن لبابة وابن الحداد \* واحتج ابن الحداد بسبكها لانها لو كانت نجسة لنجست بها الطرق وتأذى بها الناس اذ لا يباح لأحد أن يجري الاقدار النجسة في الطرق ويمنع \* والكافة من السلف والخلف على نجاستها وتأولوا الحديث على أن الطرق كانت واسعة فيبقى منها ما يمر فيه المار ولا يتأذى وكذلك كانت طرق المدينة وانما فعل ذلك ليشتهر أمر تحريمها (ط) فهم الجمهور من تحريم الحجر وتحريم الانتفاع بها واستحباب الشرع لها وتسميتها رجسا الحكم بنجاستها مبالغة في البعد عنها \* فان قيل \* التنجيس حكم شرعي ولا نص فيه فلا يلزم من كون الشيء محرما أن يكون نجسا فحكم محرم ليس بنجس \* أجيب \* بأنه وان لم يكن فيها نص لكن فيها ما يدل دلالة النصوصية وهو ما تقدم ولو التزمنا أن لا نحكم حتى نجد نصا تعطل كثير من الاحكام لقلة النصوص وأي نص يوجد في نجاسة البول والدم وانما هي الظواهر والعمومات وأما قوله لا يلزم من التحريم النجاسة فان لم يقتصر في نجاستها على ذلك بل يضمها الى ما ذكر ثم لا يبعد أن يجري فيها القياس فيقال مستحب شرعا يحرم شر به فيكون نجسا كالبول وهذا رأي ربيعة فانه كان يقال له ربيعة الرأي ويدل على منع الانتفاع بها ألينة للتداوى ولا تجوز لقمة غصصها ولا لعطش عند عدم الماء وهذا قول مالك والشافعي وغيرهما \* وأجاز ذلك أبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابنا وروى عن الشافعي انه اذا خيف التلف جاز والحديث حجة للمالك والشافعي وأحمد في منع تخليلها اذ لو جاز لينه لهم ونصحهم ونهاهم عن اضاءة المال كما نصهم صلى الله عليه وسلم عند خوف التحريم ويأتي بعده هذا انه سئل عن التخليل فقال لا \* وأجاز أبو حنيفة والاوزاعي والليث تخليلها \* وقاله مالك أيضا وزاد أبو حنيفة اذا عوج بالملاح والسمك حتى صار مديا جاز وخالفه صاحبه أبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال انما يجوز التخليل فقط واختلف المانعون من التخليل ان فعل فاشهر قولي مالك انها تؤكل \* وقال الشافعي وأكثر أصحابنا هو نجس وأما ان تخلت بنفسها دون فعل آدمي فقال عبد الوهاب لم يختلف في جوازها \* وروى ابن وضاح عن سحنون انه منع ذلك \* قلت \* قال بعض الشيوخ على القول بانها اذا تخلت طهرت ينبغي أن لا تفرغ من فم الاناء الذي تخلت فيه لان فيه كان تجس فيثقب الاناء من قعره وكان الشيخ يقول ان هذا لا يلزم لان الحكم بطهارتها انما هو لا انقلاب أعراضها وكذلك

على نجاستها وتأولوا الحديث على أن الطريق كانت واسعة فيبقى منها ما يمر فيه المار ولا يتأذى وكذا كانت طرق المدينة وانما فعل ذلك ليشتهر أمر تحريمها (ط) فهم الجمهور من تحريم الحجر وتحريم الانتفاع بها واستحباب الشرع لها وتسميتها رجسا الحكم بنجاستها مبالغة في البعد عنها ويدل على منع الانتفاع بها ألينة للتداوى ولا تجوز لقمة غصصها ولا لعطش عند عدم الماء وهذا قول مالك والشافعي وغيرهما \* وأجاز ذلك أبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابنا وروى عن الشافعي انه اذا خيف التلف جاز والحديث حجة للمالك والشافعي وأحمد في منع تخليلها اذ لو جاز لينه لهم ونصحهم ونهاهم عن اضاءة المال كما نصهم عند خوف التحريم ويأتي بعده هذا انه سئل عن التخليل فقال لا وأجاز أبو حنيفة والاوزاعي والليث تخليلها وقاله مالك أيضا وزاد أبو حنيفة اذا عوج بالملاح والسمك حتى صار مديا جاز وخالفه صاحبه أبو الحسن وقال انما يجوز التخليل فقط واختلف المانعون من التخليل ان فعل فاشهر قولي مالك انها تؤكل وقال الشافعي وأكثر أصحابنا هو نجس وأما ان تخلت بنفسها دون فعل آدمي فقال عبد الوهاب لم يختلف في جوازها وروى ابن وضاح عن سحنون انه منع ذلك (ب) قال بعض الشيوخ على القول بانها اذا تخلت طهرت ينبغي أن لا تفرغ من فم الاناء الذي تخلت فيه لان

يقال فيما يتعلق بغم الاناء أنه انقلبت أعراضه (قوله في الآخر راوية أخر) (ع) الراوية بمعنى المزاودة المذكورة في الآخر هذا قول أبي عبيد وقال يعقوب لا يقال راوية انما الراوية البعير وانما يقال مزاودة والحديث يشهد لأبي عبيد لانه سماها راوية ومزاودة ولكن الراوية تستعمل في القرية الكبيرة التي يحمل فيها الخمر والماء وشبههما مما يشرب منه وقد تستعمل توسعا فيما يحمل فيه غير ذلك وسهيت مزاودة لانها يتزود فيها الماء للسفر وقيل سهيت بذلك لانها زاد فيها جلد لتستوعب وقيل في الراوية مثله (قوله هل علمت أن الله تعالى قد حرمها) (ع) يدل أن الرجل كان جاهلا بتصريمه ولعله كان اثر التعريم وقبل انتشاره (قوله هل علمت) يفسر ما في رواية مالك من قوله أما علمت انه على الاستفهام وبيان الحال لانه توخي كازعم بعضهم وفيه انه لا اثم على الجاهل بالتصريم ما لم يفرض في التعليم بعد امكانه (قوله لا فساد) قلت لا يظهر أن المجلس لم يكن خاليا فلا يحتاج الى تكلف جواب (قوله بمساررته) (ع) المسؤل والأمر بالبيع هو المهدى كما جاء مفسرا بذلك في رواية ابن غسال خلافا لمن زعم انه رجل أجنبي وفيه ان على العالم أن يكشف عما يظن أن باطنه خلاف ظاهره اذا خاف أن يجري فيه ما لا يجوز لانه قام بباله ان مسارته في شأنها وقد سبق من جهله بالحكم ما سبق فاستكشف فاذا الامر كان ظاهرا وليس ههنا من التجسس والكشف عن الاسرار وكثرة السؤال لان المسئوم من ذلك انما هو فيما لا يختص بالانسان ولا فيما لا يلزمه القيام به وأما ما يختص بالانسان أو يلزمه لقيام به والنظر فيه فعليه البحث والكشف لئلا يجري من ذلك ما يضره أو يضاف اليه ما لا يرضاه (قوله ان الذي حرم شرها حرم بيعها) (ع) أي ان السبب الذي حرم شرها هو ما تضمنته الآية الكريمة من القاء العداوة الى آخر ما ذكر موجود في البيع فيحرم ويحفل أن يكون المعنى أن المنفعة المقصودة منها انما هي الشرب وقد حرم فيحرم البيع لانها المقصودة من البيع وقد سبق بيان هذا في أول كتاب البيوع والظاهر انه خبر عن الله تعالى وانه حرم الأمرين لأنه خبر عن العلة قال بعضهم وفيه دليل على حرمة بيع الزبل والعدرة وغيرهما من النجاسات وهو قول مالك والشافعي وأجازة الكوفيون وبعض متقدمي أصحابنا وأجازة قوم للمشتري دون البائع وكذلك يقول الشافعي في ابعاد ما يؤكل لحمه ورواه لقوله بنجاسته ومالك يجيز بيعه لقوله بطهارته (قوله فتح المزاودة) (د) هو في أكثر النسخ دون هاء وفي بعضها بالهاء (ع) وهو حجة لمن لا يرى كسرا أو اني الخمر بل تغسل وتستعمل وهو أحد قولي مالك وعنه أيضا تكسر وتنشق الظرف وقيل لعله عقوبة له على القول بالعقوبة بالمال وقيل لانها لا تظهر بالغسل لانه يغوص فيها وعن مالك انه اذا طجج فيها الماء وغسلت طهرت قيسل ولعل مالكا انما أمر بكسرها في حق من خاف أن يعود لعمله فيها لانها معدة لذلك وليس الحديث نصا في انها

فيه كان تجسس فيثقب الاناء من قعره وكان الشيخ يقول ان هذا لا يلزم لان الحكم بطهارتها انما هو لانقلاب أعراضها وكذلك يقال فيما يتعلق بغم الاناء لانه انقلبت أعراضه (قوله عن عبد الرحمن بن وعلة) بفتح الواو واسكان العين المهملة (قوله ففتح المزاودة) (ح) وهو في أكثر النسخ دون هاء وفي بعضها بالهاء (ع) وهو حجة لمن لا يرى كسرا أو اني الخمر بل تغسل وتستعمل وهو أحد قولي مالك وعنه أيضا تكسر وتنشق الظرف وقيل لعله عقوبة له على القول بالعقوبة بالمال وقيل لانها لا تظهر بالغسل لانه يغوص فيها وليس الحديث نصا في انها لا تنشق لان الفتح أعم من أن يكون بشق أو غيره (ب) كان الشيخ يختار ان اناء الخمر لا يظهر لما ذكره عياض من الغوص والترم على قياس ذلك انه ان صبغ نه ثوب لم يظهر فمورض بالوصبغ الثوب بالورجلة وأجاب بان الورجلة متجسدة لا نجسة

ابن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة رجل من أهل مصر أنه جاء عبد الله بن عباس ح وحديثي أبو الطاهر واللفظ له أخبرنا ابن وهب أخبرني مالك بن أنس وغيره عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة السبيعي من أهل مصر أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس ان رجلا أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل علمت أن الله تعالى قد حرمها قال لا فساد أنسا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أمرته ببيعها فقال ان الذي حرم شرها حرم بيعها قال ففتح المزاودة حتى ذهب ما فيها حديثي أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن وعلة عن عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله

لا تشق لان الفخ أعم أن يكون بشق أو بغيره ﴿قلت﴾ كان الشج يختار اناء الخمر لا يظهر  
لماذا كرم من الغوص والتزم على قياس ذلك انه ان صبغ به ثوب لم يطره فمورض بما لو صبغ  
الثوب بالورجلة لم يطره ﴿وأجاب بان الورجلة متنجسة لانجسة العين كالخمر لانها في أول الورجلة  
خلط البول والظاهر طهارة اناء الخمر بالغسل لما تقرران بقاء اللون لا يضر الا ان يقال ان الماء  
لا يصل الى ما وصل اليه الخمر وأفتى الشج بان الواح البتاني لا يجوز أن يسقف بها المسجد وأما  
الاقباب المصنوعة منها فإؤها طاهر لانه لا يتغير ولما تقرران بقاء اللون لا يضر كالثوب المصبوغ  
بالورجلة أو بالنيل المتجسس طاهر بعد غسله ولا يشترط في غسله أن ينقطع النيل بل اذا غسل طهر  
وان لم ينقطع النيل ﴿قوله﴾ في الآخر لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة خرج رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقرأهن على الناس ثم نهى عن التجارة في الخمر (ع) المائدة التي فيها تحريم الخمر من  
آخر ما نزل وآية الرابا آخر آية نزلت فذكره تحريم التجارة في الخمر متصلا بآية الرابا محتمل انه الآن  
أدعى اليه بذلك كما يقتضيه ظاهر الحديث ويحتمل انه سبق بان ذلك عند نزول آية التحريم  
ومناه هم التحريم في التجارة ثم لما نزلت آية الرابا واشغلت على تحريم ما سوى البيع الصحيح أكد  
ذلك وأعلم أن بيع الخمر من ذلك كما كرر ذلك تحريمه عام الفخ نو كيدا ولما حضر من أهل  
البوادي من يجهل الأحكام

### ﴿أحاديث تحريم الخمر والميتة والخنزير﴾

﴿قوله﴾ ان الله ورسوله حرم (ط) كذا الرواية في حرم انهادون ألف والأصل أن تكون بالألف  
لان العطف بالواو والأصل بما عطف بها أن يعاد الضمير على حسب المتقدم من ثنية أو جمع لكن  
تأدب فلم يجمع بينهما وبين الله سبحانه في ضمير الاثنين ﴿قلت﴾ هذا ان كان من باب أعجبي زيد  
وعمره ويحتمل انه من باب أعجبتني الجارية وحسنها أي حسنهما لان المحرم في الحقيقة انما هو الله تعالى  
﴿قوله﴾ بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (ط) الخمر كل شراب مسكر وتقدم الكلام على بيعه  
وتأى أحكامه في كتاب الأثرية بان شاء الله تعالى ﴿قلت﴾ والميتة مامات لا بد كاتفة الميتة البرذات

لمين كالخمر ولنا طاهر طهارة اناء الخمر بالغسل لما تقرران بقاء اللون لا يضر الا ان يقال ان الماء  
لا يصل الى ما وصل اليه الخمر وأفتى الشج بان الواح البتاني لا يجوز أن يسقف بها المسجد وأما الاقباب  
المصنوعة منها فإؤها طاهر لانه لا يتغير ولما تقرران بقاء اللون لا يضر كالثوب المصبوغ بالورجلة  
أو بالنيل المتجسس طاهر بعد غسله ولا يشترط في غسله أن ينقطع النيل بل اذا غسل طهر وان لم  
ينقطع النيل ﴿قوله﴾ وهو بمكة ﴿قلت﴾ ذكره لهذا بعد قوله يوم الفخ نحو قوله رأيته يعني وأخذته  
بيدي والمقصود منه تحقيق السماع وتقريره كما مر في نحوه ﴿قوله﴾ ان الله ورسوله حرم (ط) كذا  
الرواية في حرم انهادون ألف والأصل أن تكون بألف التثنية لكن تأدب عليه السلام فلم يجمع بينهما  
وبين الله سبحانه في ضمير الاثنين (ب) هذا ان كان من باب أعجبي زيد وعمره ويحتمل انه من باب  
أعجبتني الجارية وحسنها أي حسنهما لان المحرم في الحقيقة انما هو الله تعالى ﴿قلت﴾ قال الطيبي ذكر  
الله تعالى قبل ذكر رسوله نوطئة لانه ذكره ايدانا بان تحريم الرسول يبيع المذكورات كتحريم الله  
تعالى لانه رسوله وخليفته ﴿قوله﴾ والخنزير هو الحيوان المعروف البري وأما البحري فالعرب  
لا تعرف الخنزير في البحر فلذا قال مالك لما سئل عنه أنتم تسمونه خنزيرا (ب) قول مالك هذا قاله في  
المدينة فحمله بعضهم على أن مالكا توقف وحمله بعض متأخري التوسيين على التحريم أي أنتم

وحدثنا زهير بن حرب  
واسحق بن ابراهيم قال  
زهير ثنا وقال اسحق  
أخبرنا جرير عن منصور  
عن أبي الصخى عن مسروق  
عن عائشة قالت لما نزلت  
الآيات من آخر سورة  
البقرة خرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقرأهن  
على الناس ثم نهى عن  
التجارة في الخمر ﴿حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة وأبو  
كريب واسحق بن ابراهيم  
واللفظ لأبي كريب قال  
اسحق أخبرنا وقال الآخران  
ثنا أبو معاوية عن الاعمش  
عن مسلم عن مسروق  
عن عائشة قالت لما نزلت  
الآيات من آخر سورة  
البقرة في الزنا قالت خرج  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الى المسجد فحرم  
التجارة في الخمر ﴿حدثنا  
قتيبة بن سعيد ثنا ليث  
عن يزيد بن أبي حبيب  
عن عطاء بن أبي رباح عن  
جابر بن عبد الله أنه سمع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول عام الفخ وهو  
بمكة ان الله ورسوله حرم  
بيع الخمر والميتة والخنزير  
والأصنام



النفس السائلة كالوزغ غير الانسان نجسة وغير ذات النفس السائلة طاهرة وفي ميتة آدمي قولان تقدم في الجائز ويأتي ما يحل من الميتة بعد (ط) والخنزير هو الحيوان المعروف البري ولا خلاف في حرمة بيعه وان الذكاة لا تنفع فيه ولا يطهر جلده بالذبح وانما يطهر بالذبح ما تنفع فيه الذكاة وأما الخنزير البحري فالعرب لا تعرف الخنزير في البحر فلا قال مالك رحمه الله لما سئل عنه انتم تسمونه خنزير أي والا فالعرب لا تعرف تسميته بذلك ﴿قلت﴾ قول مالك هذا قاله في المدونة فحمله بعضهم على أن مالكا وقف وجهه ببعض متأخري التوفسيين على التحريم أي أنتم تسمونه خنزير أو كل خنزير حرام والمتحصل فيه أربعة أقوال الإباحة بالمنع والكراهة والوقف الذي حمل عليه قول مالك (ع) وأما الاصنام ففي النهي عن بيعها منع لبيع الصور التي يقصد شرائها وكان ما فيها تبع لها بخلاف أن تكون هي تبعا كصاوير الثياب والأسرة مما جاءت فيه الرخصة وكذلك ما كان تبعا مما لم تأت فيه رخصة وكره كصور الأباريق والأسرة لأنها تباع لا تنفسد البيع ولكن يكره اتخاذها ويلزم طمسها وأرخص في شراء البنات للجوارى وإباحة لعين بها وعن مالك كراهة شرائهن لها ورأى أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تتخذ متجرا وعموما للتعليل في عملها ﴿قلت﴾ كره في المدونة النصارى التي في القباب والأسرة والمنابر وشبهها وأما الثياب والبسط فتعزى (قوله) فقيل يارسول الله أرايت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود (ع) ظنوا أن هذه المنافع سبب الترخيص فذكر وهما لعله يبيع لم يبيع فلم يفعل وتقدم الوجه الذي لم يدرهم لأجله (قوله) لا هو حرام (ع) قال الطبري يعني البيع لا تلك المنافع (ع) اختلف في الانتفاع بالنجاسة وفي الانتفاع بالمتنجس من طعام أو ماء وفي الانتفاع بشعوم الميتة وهل يطعم الميتة كراهة فاما الانتفاع بالنجاسة فتقدم وأما الانتفاع بالمتنجس من طعام في غير الأكل كوقود الزيت في غير المسجد وعمه صابونا وعلقا للنحل والطعام للأشياء فتحقيق مذهب مالك وأكثر أصحابه صحة الانتفاع به واستعماله ومنعه عبد الملك قياسا على شعوم الميتة وأجاز بعضهم بيع الدهن ممن ينتفع به اذابن وأجاز بعضهم استعماله وبيعه وسد غسله وان الغسل يطهره ونحوه عن مالك ومنعه بعضهم وان غسل لم يدر غسله ولو كان لم يخف عن

تسمونه خنزير أو كل خنزير حرام والمتحصل فيه أربعة أقوال الإباحة بالمنع والكراهة والوقف الذي حمل عليه قول مالك (ع) وأما الاصنام ففي النهي عنها نهى عن بيع الصور التي يقصد شرائها وكان ما فيها تبعا لها بخلاف أن تكون هي تبعا كصاوير الثياب والأسرة مما جاءت فيه الرخصة وكذلك ما كان تبعا مما لم تأت فيه رخصة وأرخص في شراء البنات للجوارى وإباحة لعين بها وعن مالك كراهة شرائهن لها ورأى أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تتخذ متجرا وعموما للتعليل في عملها (قوله) فقيل يارسول الله أرايت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود (ع) ظنوا أن هذه المنافع سبب الترخيص فذكر وهما لعله يبيع لم يبيع فلم يفعل (قوله) لا هو حرام (م) قال الطبري يعني البيع لا تلك المنافع ﴿قلت﴾ ونحوه ذكر محيي الدين فإنه قال معنا لا يتبعوها فان بيعها حرام فالضمير في هو يعود على البيع لا على الانتفاع وهذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه وعند الجمهور لا يجوز الانتفاع به في شيء من ذلك أصلا للعموم النهي الإما خص وهو الجلود المدبوغ قال العلماء وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر المقتول وفي الحديث أن نوافلا نخزومي قتل يوم الخندق فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم فلم يقبلها عليه للصلاة والسلام وقال أصحابنا العلة في بيع الميتة والنحر والخنزير النجاسة فيتعدي إلى كل نجاسة والعلة في منع بيع الاصنام كونها ليس فيها نفعة

فقيل يارسول الله أرايت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصحب بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قائل الله اليهود ان الله لما حرم

مضى **﴿قلت﴾** قال ابن رشد في جواز الانتفاع بالمتنجس في غير الأكل كالوقود في غير المسجد والنف للذواب **﴿ثالثها﴾** يجوز الانتفاع بالبيع وزاد ابن زرقون قولاً رابعاً عزاه لأبي مصعب أنه لا يسقي الماء الجس لمأكل ولا يمسرع قلعه من الخضر بخلاف الزرع والنخل وهذا كله على القول بعدم قبوله التطهير وأما على أنه يقبل التطهير فيجوز أن يباع لأنه لا يباع حتى يبين لأن هذا قد ذكره النخوس (ع) وأما منهم الميئة **﴿فالجهمور على أنه لا ينتفع من الميئة بشئ ألبتة لأنها نجسة العين بخلاف ما نظر عليه النجاسة ولعموم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما خصته السنة من الجلد وأجز عطاء الاستصباح بشههمها وأن تطلى به السفن وتأول الحديث بما أشار إليه من أن النهي إنما هو عن البيع فقط وتأول حديث عموم النهي على الذب والنزاهة ثلاثين نجس بمباشرة **﴿قلت﴾** يعني بالجلد بعد الدبغ والمشهور أنه لا يطهر بعد الدبغ الاطهارة مقيدة في استعماله في اليابسات والماء وحده **﴿وقال سحنون وابن وهب يطهر طهارة عامة وهو الاظهر لحديث أبي الهباب دبغ فقد طهر وغيره من الأحاديث الصحيحة﴾** ابن حارث واتفقوا على جواز الجلوس عليه والطحن **﴿قلت﴾** واتقى بعضهم الطحن خوف أن يتعلل منه شئ في الدقيق **﴿وأجاز ابن حبيب أن يعمل قربة للابن والزيت وهذا على أنه يطهر طهارة عامة وتقدم في الطهارة تحقيق ما هو الدبغ وما ذكر عن عطاء من جواز الاستصباح بشههم الميئة ذكره في النوادر عن ابن الجهم والابهرى قال لا بأس بوقيدته إذا تحفظ منه وقوله ما هذا هو المقابل للأشهر في قول ابن الحاجب ولا يستعمل شحم الميئة والعذرة على الأشهر وخرجه اللخمي على القول بجواز الانتفاع بالمتنجس ولا يصح لأنه قياس يعارضه النص فهو فاسد الوضع وفسر ابن التلمساني القياس الفاسد الوضع بأنه القياس المقابل للنص والنص هنا الأحاديث المذكورة وأما أن يطعم الميئة للكلاب فقال ابن المواز لا يحمل الميئة للكلاب ويأتي بها إليها وفي البيوع الفاسدة من المدونة وأن قد بعظم ميئة على جبر فلا بأس به فأخذ منه ابن الكاتب جواز حمل الميئة لحاجته بخلاف قول ابن المواز هذا **﴿وأجيب بأن ما في المدونة إنما هو بعد الوقوع (ط) ولا يعمل أن ينتفع بشئ من الميئة إلا ما تلحقه الحياة كالشعر والصوف والوبر **﴿قلت﴾** واستحسن في المدونة أن يغسل الشعر **﴿وقال ابن حبيب غسله واجب﴾** ابن شاس والمشهور أن القرن والعظم والذلف والسن نجس **﴿وقال ابن وهب طاهر وقيل بالفرق بين طرفها وأصلها﴾** ابن بشير في الانتفاع بناب الفيل وبيعه **﴿ثالثها﴾** أن صلق الباجي في الانتفاع بعظم الميئة وناب الفيل **﴿ثالثها﴾** أن صلق **﴿ورابعها﴾** أن لم يستره اللحم كالسن **﴿قوله﴾** أجلوها وفي الآخر **﴿قوله﴾** أي إذا بوها يقال أجل وجل أي******

مباحة فإن كانت بحيث إذا كسرت ينتفع برضاها وبثول الحديث على ما لا ينتفع برضاها أو على كراهة التزیه في الأصنام خاصة وقال الطيبي قوله لا هو حرام الضمير المرفوع راجع إلى مقدر بعد كلمة الاستخبار وكلمة لا رد لذلك المقدر وهو يحمل أمرين أحدهما أخبرني أني أحل الانتفاع بشههم الميئة والثاني أني أحل بيعها والثاني هو المراد **﴿قوله﴾** أجلوها وفي الآخر **﴿قوله﴾** أي إذا بوها يقال أجل وأجل أي أذاب **﴿قلت﴾** في بعض الروايات أجلوها ثم باعوه فأكلوا منه بتدبير ضمير الشهوم أذلو قيل حرم شههم لم يخل بالعنى فهو نحو قوله تعالى فأصدق وأكن جزم أكن مراعاة لعنى أن أخرتني إلى أجل قريب أصدق وقوله قاتل الله اليهود أي عاداهم رقيـل قتلهم فأخرج في صورة المغالبة للباغية أو عبر عن القتل بما هو سبب عنه فأنهم بما اخترعوه من الحيلة والخذاع انتصروا المحاربة الله تعالى ومقاتلته إذا الحرب خدعة ومن تعرض لمحاربة الله جل وعز قتله أودع عليه بالقتل

عليهم شهومها أجلوها ثم باعوه فأكلوا منه **﴿حدثنا﴾** أبو بكر بن أبي شيبة وابن مبرقلا ثنا أبو أسامة عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وثنى محمد بن مثنى ثنا الضحاك يعني أبا عاصم عن عبد الحميد حدثني يزيد بن أبي حبيب قال كتب إلى عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يثني حديث الليث **﴿وحدثنا﴾** أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأصحق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قالوا ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر أن سمرة باع خيراً فقال قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشهوم فجعلوها فباعوها **﴿حدثنا﴾** أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح يعني ابن القاسم عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد مثله **﴿وحدثنا﴾** اسحق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا روح بن عبادة ثنا

أذاب والجليل والطهارة عند العرب الشحم واللحم **(قوله)** فباعوها وأكلوا أثمانها (م) قال الطبري نبيه صلى الله عليه وسلم بذلك على أن ما حرم حرم بيعه قال ولا شك أن في المحرمات ما يجوز بيعه فإن اعترض بذلك على الحديث قيل إنما عني بذلك أن ما حرم حرم بيعه مما هو نجس واليهود تعتقد نجاسة شحم الميتة (ع) كتر اعتراض ملاعين اليهود وأهل الزيغ على هذا الحديث بأن قالوا موطوءة الأب بملك يحرم وطؤها على الابن ويجوز له أن يبيعها وأكل ثمنها وهذا إنما هو به على غير محصل فإن المسئلتين ليستا متساويتين فإن الذي اقتضاه الحديث أن ما حرم الانتفاع به جملته على كل الناس حرم بيعه وموطوءة الأب لم يحرم منها على الابن إلا الوطء خاصة فكل منتفعاتها حلال لغيره وشحم الميتة المقصود منه إلا كل فهو حرام من كل وجه وحرمة عامة على كل اليهود فليس المسئلتان سواء **(قوله)** ونظير موطوءة الأب بنت الأخ تحرم على الأعم ويحل له بيعها على القول بأنها لا تعلق عليه (ع) والحديث نص في إبطال التحيل والرد على من قال بذلك في إسقاط حدود الشرع من الكوفيين وحجة لمالك رحمه الله تعالى في سد الذرائع

### ﴿ كتاب الصرف ﴾

**(قوله)** يبيع العين بالعين منه صرف ومنه مراطة قال صرف يأتي الكلام عليه في حديثه أن شاء الله تعالى وأما المراطة وهي التي بدئ بها في الحديث فهو يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا تخرج الفلوس وإن أراد إدخالها على القول بأنها كالعين فيزاد في الحد أن يقال أوفلسا بمثله عدد الأوزان والعدد في الفلوس بمنزلة الوزن في العين ولذا قال في آخر السلم \* الثالث من المدونة لا يصح فلس بفلس لا نقدا ولا مؤجلا **(قوله)** مثلاً بمثل أي سواء في القدر ويأتي الكلام بأي شيء تقع المراطة **(قوله)** ولا تشفوا بعضها على بعض (ع) أي ولا تفضلوا وقد يكون الشف في اللغة النقص وأنه من أسماء الأضداد والحديث يدل على أن الزيادة وإن قلت حرام لأن لفظ الشفوف يقتضي الزيادة

**(قوله)** فباعوها وأكلوا أثمانها (م) قال الطبري نبيه صلى الله عليه وسلم بذلك على أن ما حرم حرم بيعه قال ولا شك أن في المحرمات ما يجوز بيعه فإن اعترض بذلك على الحديث قيل إنما عني بذلك أن ما حرم حرم بيعه مما هو نجس واليهود تعتقد نجاسة شحم الميتة (ع) كتر اعتراض ملاعين اليهود وأهل الزيغ على هذا الحديث بأن قالوا موطوءة الأب بملك يحرم وطؤها على الابن ويجوز له أن يبيعها وأكل ثمنها وهذا إنما هو به على غير محصل بأن المسئلتين ليستا متساويتين فإن الذي اقتضاه الحديث أن ما حرم الانتفاع به جملته على كل الناس حرم بيعه وموطوءة الأب لم يحرم منها على الابن إلا الوطء وكل منتفعاتها حلال لغيره وشحم الميتة المقصود منه إلا كل وهو حرام من كل وجه وحرمة عامة على كل اليهود فليس المسئلتان سواء

### ﴿ كتاب الصرف ﴾

**(ب) يبيع العين بالعين منه صرف ومنه مراطة قال صرف يأتي الكلام عليه وأما المراطة وهي التي بدئ بها في الحديث فهي يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا تخرج الفلوس وإن أراد إدخالها على القول بأنها كالعين زيد في الحد أوفلسا بمثله عدد الأوزان لأن العدد في الفلوس بمنزلة الوزن في العين ولذا قال في آخر السلم الثالث من المدونة لا يصح فلس بفلسين لا نقدا ولا مؤجلا **(قوله)** ولا تشفوا بعضها على بعض (بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي لا تفضلوا ولا تشفوا**

ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه حدثه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرم الله عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها \* وحدثنى حمالة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها \* وحدثنى يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق

الامثلا بمثل ولا تشفوا  
بعضها على بعض ولا تتبعوا  
منها غائباً بناجز \* حدثنا  
قتيبة بن سعيد ثنا  
وثنا محمد بن روح أخبرنا  
الليث عن نافع أن ابن عمر  
قال له رجل من بني ليث  
أن أباسعيد الخدرى يأتى  
هذا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يروى رواية  
قتيبة فذهب عبد الله ونافع  
معه وفي حديث ابن روح  
قال نافع فذهب عبد الله  
وأنا معه والليث حتى دخل  
على أبي سعيد الخدرى  
فكان أن هذا أخبرني أنك  
تخبر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى  
عن بيع الورق بالورق  
الامثلا بمثل وعن بيع  
الذهب بالذهب الامثلا  
بمثل فأشار أبو سعيد  
باصبعه الى عينيه وأذنيه  
فقال أبصرت عيناي  
وسمعت أذناي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
لا تتبعوا الذهب بالذهب  
ولا تتبعوا الورق بالورق  
الامثلا بمثل ولا تشفوا بعض  
على بعض ولا تتبعوا شيئاً  
غائباً منه بناجز الا بدييد  
\* حدثنا شفيان بن فروخ  
ثنا جرير يعني ابن حازم  
ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد

العديلة ومنه شفاقة الاناء وهي البقية البسيرة من الماء (قوله) ولا تتبعوا منها غائباً بناجز (ع) الغائب  
ما كان لأجل أو غاب عن المجلس والناجز الحاضر ولا - لاف في منع انقاذ بيع الدين بالدين على  
هذا الوجه الا في دينار في ذمة آخر صرفه لآر أو في دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيتقاصان  
معاً مذهب مالك وأصحابه الى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وان يتناجزا في المجلس  
\* وأجاز أبو حنيفة الصورتين وان لم يحل ما في الذمة فيهما وراعى في ذلك براءة الذم وأجاز الشافعي  
وابن زهب وابن كنانة لصورة الاولى دون الثانية وأجاز البتي وابن أبي ليلى ذلك في الاقتضاء بسعر  
صرف يومهم لا بغيره وعن ابن شبرمة والليث وابن عباس وابن مسعود لا يجوز أخذ عين عن عين  
أخرى ومنعه طاوس من بيع وأجازه من قرض ولم ير أحداً من المجيزين ان ذلك من بيع غائب بحاضر  
في الصورة الاولى ولا من بيع غائب بغائب في الصورة الثانية لان ما حل أجله ليس بغائب وإنما  
حكمه حكم الحاضر بخلاف ما لم يحل أجله فانه حكم الغائب وروى أبو داود وغيره حديثاً عن ابن  
عمر في حواز الاقتضاء وذكر في بعض طرقه بسعر يومهما كما ذهب اليه البتي وبعضهم لم يذكر  
هذا الزيادة (قلت) الصورة الاولى هي المعروفة بصرف ما في الذمة والمشهور رجوازه بشرط  
حلول ما في الذمة كما ذكر لان المطلوب في الصرف المناجزة وصرف ما في الذمة أسرع مناجزة  
من صرف المقيبات لان صرف ما في الذمة ينقضي بنفس الايجاب والقبول والقبض من جهة واحدة  
وصرف المقيبات لا ينقضي الا بقبضها معافوه معرض للقول فصرف ما في الذمة أولى بالجواز  
ومنعه أشهب وابن كنانة وابن وهب وأما ان لم يحل أجل ما في الذمة فالمشهور بالمنع لان ما لم يحل بحكم  
الغائب وأجازه اسمعيل القاضي وسبب الخلاف هل تبرأ الذمة من الآن أم لا تبرأ حتى يقدر ان عند  
حلول الاجل يقتضى من نفسه لنفسه وكونها تبرأ هو الذي راعى المجيز فيما تقدم وأما الصورة  
الثانية فهي صورة من صور المقاصصة وهي اذا اختلف الدينان بالنوع فان كان أحدهما ذهباً  
فان حل الاجل جاز على قياس جواز صرف ما في الذمة ومنع ذلك ابن وهب وابن كنانة

بكسر الشين الزيادة ويطلق أيضاً على النقصان فهو من الاضداد يقال شف الدرهم بفتح الشين يشف  
بكسر ها اذا زاد او اذ انقص وأشفه غيره يشفه (قوله) ولا تتبعوا منها غائباً بناجز الغائب ما كان لأجل  
أو غاب عن المجلس والناجز الحاضر (قوله) ولا تتبعوا شيئاً غائباً منه بناجز الا بدييد (قلت) هو  
استثناء منقطع ويحتمل انه من باب قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتاب

أى الجواز في بيع الغائب بالناجز موقوف على تأتى المناجزة فيه والتقاض في الحال وذلك فيه مسعيل  
فيكون جواز البيع فيه مستحيلاً ونحوه قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد  
سلف ويحتمل أن يكون الاستثناء في الحديث مستحيلاً على الحقيقة ويكون المراد به صرف ما في  
الذمة من الدين الحال فانه غائب بحاضر لان حصل فيه معنى بدييد وهو المناجزة ويكون هذا الحديث  
حجة للمشهور بإجازه خلافاً لأشهب القائل بمنعه وعلى هذا يكون الاستثناء المذكور في هذا الحديث  
مخصصاً للعموم الحديث السابق وهو قوله لا تتبعوا منها غائباً بناجز ومعنى الغائب على هذا التأويل  
ما لم يقبض في الحال حساً والضمير في قوله منه وفي قوله بعضه على بعض يعود على الذهب والورق  
بتأويل المذكور وأما تأنيثه فيما سبق وهو قوله ولا تشفوا بعضها على بعض بحيث عاد على الورق  
فظاهر وحيث عاد على الذهب فهو لغة \* قال الجوهرى والذهب معروف وربما أنت (قوله)

الوهاب قال سمعت يحيى  
ابن سعيد ح وثنا محمد بن  
مثنى ثنا ابن أبي عدي عن  
ابن عون كلهم عن نافع بن  
حديث الليث عن نافع عن  
أبي سعيد الخدري عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
\* وحد ثنا قتيبة بن سعيد  
ثنا يعقوب يعني ابن عبد  
الرحمن لماري عن سهيل  
عن أبيه عن أبي سعيد  
الخدري أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا تتبعوا  
الذهب بالذهب ولا الورق  
بالورق الا وزنوا وزن مثلاً  
بمثل سواء بسواء \* حدثني  
أبو الطاهر وهرون بن  
سعيد وأحمد بن عيسى  
قالوا ثنا ابن وهب أخبرني  
مخرمة عن أبيه قال سمعت  
سليمان بن يسار يقول انه  
سمع مالك بن أبي عامر  
يحدث عن عثمان بن عفان  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا تتبعوا  
الدينار بالدينارين  
ولا الدرهم بالدرهمين  
\* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
ليث ح وثنا محمد بن ربح  
أخبرنا الليث عن ابن شهاب  
عن مالك بن أوس بن  
الحدان انه قال أقيمت أقول  
من يصطرف الدراهم فقال  
طلحة بن عبيد الله وهو  
عند عمر بن الخطاب أرونا  
ذهبك ثم اتنا اذا جاء خادمنا  
نعطيك ورقك فقال عمر  
ابن الخطاب كلا والله  
لنعطينه ورقة أو لتردن  
اليه ذهبه فان رسول الله

( قوله في الآخر الا وزنوا وزن مثلاً بمثل سواء بسواء ) (ع) يحتمل انه تكرار للمثا كيد ويحتمل  
ان سواء راجع للامرين للوزن والمثلية وقد اختلف هل لابد مع استواء الوزن من الاستواء في المثلية  
وسأني ان شاء الله تعالى

### ﴿ أحاديث الصرف ﴾

﴿ قلت ﴾ الصرف بيع الذهب بالنضة أو أحد هما بفلوس لقوله في المدونة ومن صرف دراهم  
بفلوس فأطلق على ذلك اسم الصرف والاصل في الاطلاق الحقيقة وحكم الصرف يأتي ( قوله من  
يصطرف الدراهم ) ( ع ) حجة لجواز النداء في الصرف والزيادة فيه وما يستقر عليه من احتياج  
مالم يتخذ ذلك متجراً وصناعة فقد كره ذلك جماعة من السلف والعلماء لضيق أمره وكثرة حرجه  
وقلة التوقي فيه والتخلص فيه من الربالا مع سعة العلم وثخانة الدين ﴿ قلت ﴾ حكم الصرف انه مباح  
الاصل بكنسه الذي هو البيع وكره مالك العمل به الا لمتى \* ابن رشد وقليل ما هم وذكر العتيبي  
عن أصبغ انه كرهه أن يستظل بجائوت صبر في وفي النوادر الصرف من الباعة أحب الى من الصيارفة  
( قوله أرنا ذهبك ثم اتنا اذا جاء خادمنا نعطيك ورقك ) ( ع ) يحتمل أن طلحة خفيته عليه هذه  
السنة ويحتمل أنه يرى جواز المواعدة في الصرف وان قبض لم يكن ليمسك ابل ليقبها وفي الموطأ  
وأخذ الذهب ليقبها وعندنا في المواعدة في الصرف قولان ﴿ قلت ﴾ الاقوال في المواعدة ثلاثة  
المشهور والتعريم وقيل مكرهته وحملت عليه المدونة وأجازها ابن عبد الحكم وابن نافع \* وقال أصبغ  
تفسخ كمواعدة النكاح في العدة \* اللخمي والجواز أحسن لان المواعدة على النكاح انما امتنعت  
لانها ديرة لتجمل النكاح في العدة وهو لا يجوز وتجهيل الصرف جائز وأجاز بعض الشيوخ فيها  
التعويض \* ابن عبد السلام واذا جاز في النكاح في الصرف أولى ( قوله ) لتعطينه ورقة أو لتردن  
اليه ذهبه ) ( ع ) فيبدو جوب المناجزة في المجلس وانها ان تأخرت منهما أو من أحدهما في المجلس

مثلاً بمثل سواء بسواء ﴾ ﴿ قلت ﴾ انما كذب قوله سواء بسواء لان المماثلة أعم من أن تكون في  
القدر بخلاف المساواة وانتصاب وزنا وزن وما بعده على الحال وانما لم يستغن بوزن عما بعد لانه  
لا يقتضي المساواة وانما يقتضي المناجزة والباء في قوله بوزن يحتمل أن تكون بمعنى مع فيكون حجة  
لاحد القولين باختيار الوزن في المراطلة بالكفتين اذ هو أبلغ في المناجزة وما يمكن معه من عيب في  
لصنعتين قد احتس عنه بقوله مثلاً بمثل سواء بسواء ويحتمل أن تكون للمقابلة فيكون فيه دليل على  
طلب المساواة وذلك بالنسبة أبلغ فيكون حجة للقول الآخر وعلى هذا الاحتمال انما وكذب ما بعده لانه ليس  
بصرح في طلب المساواة ( قوله من يصطرف الدراهم ) حجة لجواز النداء في الصرف والزيادة فيه  
( ع ) مالم يتخذ ذلك متجراً وصناعة فقد كره ذلك جماعة من السلف والعلماء لضيق أمره وكثرة حرجه  
وقلة التوقي فيه والتخلص فيه والربالا مع سعة العلم وثخانة الدين ( ب ) حكم الصرف انه مباح الاصل  
بكنسه الذي هو البيع وكره مالك العمل به الا لمتى \* ابن رشد وقليل ما هم وذكر العتيبي عن أصبغ  
انه كرهه أن يستظل بجائوت صبر في وفي النوادر الصرف من الباعة أحب الى من الصيارفة ( قوله  
لتعطينه ورقة أو لتردن اليه ذهبه ) ( ع ) فيه وجوب المناجزة في المجلس وانها ان تأخرت منهما أو من  
أحدهما في المجلس وان لم يقوم ففسد الصرف وقال الشافعي وأبو حنيفة المناجزة مالم يفترق بابدانها  
وان قاما من مجلسهما ( ب ) في كون المناجزة ركناً أو شرطاً أو التأخير مانع ثلاثة وأجرى على ذلك فرعا

وان لم يقو مفسد الصرف \* وقال الشافعي وأبو حنيفة المناجزة ما لم يعتد بقابدها وان قاما من مجلسهما \* قلت \* المناجزة هي قبض العوضين عقب العقد وهي شرط في تمام الصرف لافي عقده لانه ينعقد بالقول لو اراد أحد هما أن يرجع لم يكن له ذلك وصرح بكونها شرطاً لالامام في كتابه الكبير وابن محرز ونقل ابن محرز عن ابن القصار مانعه البيع وغيره من العقود كالهبة والرهن والسكاح والصرف ينعقد بالقول وليس القبض فيها شرطاً في صحته غير أن الصرف منها اذا تأخر القبض فيه فسد لان العقد في نفسه لم يتم بالقول كالنكاح يتم بالقول ثم بطرأ عليه ما يبطله كالردة فلا يتمهم أن في كلام ابن القصار تنافياً وان قوله لان العقد في نفسه لم يتم بالقول مناف لقوله أولاً لا ينعقد بالقول لانه فرق بين العقد وتامه فالعقد حصل بالقول وتامه متوقف على حصول شرطه الذي هو المناجزة واحتمار الشيخ أن المناجزة ركن في الصرف لا شرط فيه قال لتوقف ماهية الصرف عليها وليست بخارجة منه ومعنى الركن أنها جزء من حقيقة الصرف وجزء الشيء داخل فيه وشرطه خارج عنه وفهم من قول ابن القصار هذا أن المناجزة ليست شرطاً ولا ركناً وانما معناها أن التأخير مانع من تمام الصرف وحصل في كون المناجزة ركناً أو شرطاً والتأخير مانع ثلاثة وأجرى على ذلك فرعاً ذكره ابن محرز لو ضاع الدينار بعد أن وزنه الصراف وقبل أن يدفع الدراهم فضمانه من صاحبه لان الصرف لم يصح شرطه قال الشيخ هذا على أنها شرط وأما على أن التأخير مانع فضمانه ممن هو بينهما لان الاصل عدم المانع \* فان قيل \* لا يصح أن تكون المناجزة شرطاً لان شأن الشرط عقلياً كان كالحياة في العلم أو شريعياً كالوضوء في الصلاة أن يوجد دون المشروط والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف ضرورة تأخرها \* (أجيب) \* بأنها انما هي شرط في الصرف الصحيح وهو متأخر عنها (ع) وروى عن مالك تخفيف القيام ليزن الدراهم ويقلبها فيما قرب وكانه رأى همالم يترقا لقرب ذلك من مجلسهما \* (قلت) \* قال اللخمي اختلف في التأخير اليسير فاستخفه في كتاب ابن المواز ذكر هذه الرواية وكرهه في المدونة لقوله فيها وأكره للصراف أن يدخل الدينار نأوته أو يخطئه حتى يخرج الدراهم بل يذعه حتى يزن فيأخذ ويعطى \* وذكر ابن رشد عن سماع ابن القاسم انه لا بأس أن يعقد الصرف على أن يذهب ليرى الدراهم فيما قرب وهذا أبين مما في كتاب

ذكره ابن محرز قال ابن محرز لو ضاع الدينار بعد أن وزنه للصرف وقبل أن يدفع الدراهم فضمانه من صاحبه لان الصرف لم يصح شرطه قال الشيخ على أنها شرط وأما على أن التأخير مانع فضمانه ممن هو في يده لان الاصل عدم المانع \* فان قيل \* لا يصح أن تكون المناجزة شرطاً لان شأن الشرط مطلقاً أن يوجد دون المشروط والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف ضرورة تأخيرها عنه \* (أجيب) \* بأنها انما شرطت في الصرف الصحيح وهو متأخر عنها (ع) وروى عن مالك تخفيف القيام ليزن الدراهم ويقلبها فيما قرب وكانه رأى همالم يترقا لقرب ذلك من مجلسهما (ب) قال اللخمي اختلف في التأخير اليسير فاستخفه في كتاب ابن المواز ذكر هذه الرواية وكرهه في المدونة لقوله فيها وأكره للصراف أن يدخل الدينار نأوته أو يخطئه حتى يخرج الدراهم بل يذعه حتى يزن فيأخذ ويعطى وذكر ابن رشد عن سماع ابن القاسم انه لا بأس أن يعقد الصرف على أن يذهب ليرى الدراهم فيما قرب وهذا أبين مما في كتاب ابن المواز لانها صرفة على ذلك \* ابن رشد وزعم بعضهم ان ما في هذا السماع مخالف لما في المدونة وأكره أن يصرفه في مجلسه ثم يزنان بأخر وليس كذلك لانه كره في المدونة قيامه بعد العقد وقبل القبض لا للضرورة والذي في العتبية انما هو قيامه بعد العقد

ان المواز لاهاصر فاعلى ذلك \* ابن رشد وزعم بعضهم أن ما في هذا السمع مخالف لما في المدونة  
وأكره أن يصار فيه في مجلس ثم زبان بالآخر وليس كذلك لانه كره في المدونة قيامه بعد العقد وقبل  
اقبض لاضرورة والذي في العتبية انما هو قيامه بعد العقد لضرورة عدم تمييز غالب الناس للنقود  
(ع) والمشهور منع الخيار في الصرف وعن مالك جوازه **قلت** \* هذان القولان انما هما في  
الخيار الشرطي وأجرهما اللخمي على الخلاف في عقد الخيار اذا مضى هل بعد امضاء من حين وقوع فلا  
يجوز لعدم المناجزة أو انما بعد امضاء من حين أمضى فجوز وما للخيار الحكمي فقل اللخمي عن  
ابن العاسم والمدونة الجواز \* وعن محمد المصنف أماعن ابن القاسم فانه قال فمين وكل على قبض دينار  
فقبضه درهم لرب الدينار وأخذ الدرهم ان رضى وأما الذي عن المدونة فانه قال فمين وكل رجلا على  
أن يسلم له دينار في طعام فصرفه لاضرورة فاسلمه قال لرب الدينار أخذ الطعام وأما الذي نقل عن  
محمد فلا أن محمدًا قال فمين أودع ديناراً فصرفه بعد ما قال ليس لرب الدينار أخذ الدرهم وتباع الدرهم  
بدينار والفضل لرب الدينار والخسارة على المتعدي وتعب هذه الرواية بأن باحترج الدرهم مع منع  
أخذها متنافي وللإمام في كتابه الكبير جواب فانظره **قول** (الاهاء وهاء) (م) المحدثون يقولونه  
بالقصر وحنذاق اللغويين يقولونه بالمدوقع الحمزة وأصله هاك أبدلت الكاف حمزة ومعناها حد  
هذا ويقول صاحبه مثله ويقال في الاثنين على لغة المدهاؤ ماهاؤ ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه (ع) وحكى  
نابت وغيره لغة ثالثة هاهاؤمزا كنة على وزن خف للواحد وللثنتين هاهاؤم خافا وللجماعة هاهاؤم  
مثل خافوا وللثنتين هاهاؤم هاك بالكاف أيضا ومن أهل هذه اللغة من لا يثنى ولا يجمع ولا يغير في  
التأنيث ويقول في الجميع بلفظ واحد قال السيرافي كأنهم جعلوا صوتا كصه قال نابت وفيه لغة  
أخرى هاهاؤم كسر الهمزة في المذكر والمؤنث الا أنهم يزيدون في المؤنث ياء بعد الهمزة وفيه لغة  
خامسة هاهاؤم ممدود بكاف بعد الهمزة وتكسر في المؤنث \* الخطابي والصواب في الجميع المد الذي  
تقدم عن حذاق اللغويين والمعنى في الجميع أن كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه هاهاؤم أي حد  
فيتم تقاضيان في الحين **قلت** \* فهو كناية عن التقابض ومحله النصب على الظرفية والمستثنى منه  
مقدر أي الذهب بالذهب رباني كل الاحوال الا عند التقابض في الحال **قول** (البر بالبر رباني آخره)  
(ع) البر باحرام لقوله تعالى وأحل الله البيع والآية والحديث لعن الله آكل الربا (ط) (الربالغة الزيادة

لضرورة عدم تمييز غالب الناس للنقود **قول** (الاهاء وهاء) (ح) المحدثون يقولونه بالقصر وحنذاق  
المغويين يقولونه بالمدوقع الحمزة وأصله هاك أبدلت الكاف حمزة ومعناها خذ هذا ويقول صاحبه  
مثله ويقال في الاثنين على لغة المدهاؤ آول للجماعة هاهاؤم مثل خافوا ومن أهل هذه اللغة من لا يثنى ولا  
يجمع ولا يغير في التأنيث قال نابت وفيه لغة أخرى هاهاؤم كسر الهمزة في المذكر والمؤنث الا أنهم  
يزيدون في المؤنث ياء بعد الهمزة وفيه لغة خامسة هاهاؤم ممدود بكاف بعد الهمزة وتكسر في المؤنث  
(ب) فهو كناية عن التقابض ومحله النصب على الظرفية والمستثنى منه مقدر أي الذهب بالذهب رباني  
في كل الاحوال الا عند التقابض في الحال **قول** (البر بالبر رباني آخره) (ط) (الربالغة الزيادة رباني  
الشيء بر بواذا زاد وما في الشرع فاطلق مرة على الحرام كيفما كان ومنه قوله تعالى وأخذهم الرما  
وقد نهوا عنه والربالذي غاب عليه عرف الشرع هو رب بالفضل ورب بالذسأفر بالفضل يأتي  
وأما بالنسبة الذي تضمنه الحديث فانه يحرم في المين والطعام فالعين الذهب والفضة صرفا كان  
العقد أو مراطلة والطعام ما غلب اتخاذه للكل غالبا أو لاصلاحه فيدخل الملح والقليل ونحوهما

صلى الله عليه وسلم قال  
الورق بالذهب رب بالاهاء  
وهاء و البر بالبر رب بالاهاء  
وهاء والشعير بالشعير رب  
الاهاء وهاء والتمر بالتمر رب  
الاهاء وهاء \* وحدثننا أبو  
بكر بن أبي شيبة وزهير بن  
حرب واسحق عن ابن عيينة  
عن الزهري بهذا الاسناد  
\* حدثننا عبيد الله بن عمر  
القواريري ثنا جابر بن زيد  
عن أيوب عن أبي قلابة  
قال كنت بالشام في حلقة  
فيها مسلم بن يسار فجاء أبو  
الاشعث قال قالوا أبو  
لاشعث أبو الاشعث فجلس  
فقلت له حدث أخانا  
حديث عبادة بن الصامت  
قال نعم غزونا غزاة وعلى

ربا لشيء يربو إذا زاد ومنه حديث فلا والله ما أخذنا من لقمة إلا من تحتها في الطعام الذي دعا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة وأما في الشرع فاطلاق مرة على الحرام كيفما كان ومنه قوله تعالى في اليهود وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ولم يرد الربا الشرعي الذي حرم علينا وإنما أراد الحرام كما قال تعالى أكلون للسحت والربا الذي غلب عليه عرف الشرع هو ربا الفضل وربا النسيأ فربا الفضل يأتي وأما ربا النسيأ التي تضمن الحديث فانه سرام في العين وفي الطعام فالعين الذهب ولفضة صرفا كان العقد أو مراطلة والطعام ما غلب اتخاذه للكل غالبا ولا صلاحه فيدخل الملح والغفل ونحوهما مما يأتي ذكره في حديث تحريم التفاضل ويخرج الزعفران لانه وان أصلح لكنه لم يغلب اتخاذه لاصلاح الطعام \* عبدالحق ورأيت لابن سحنون أن من منع سلمه في طعام يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه باجماع الأئمة انه ليس بطعام فسألت عن ذلك أبا عمران فقال ان ثبت هذا الاجماع بخبر الواحد لم يستتب وان ثبت بطريق يحصل العلم بذلك \* (قلت) \* الاجماع الظني هو ما ثبت بطريق الآحاد ولا يكفر منكر حكمه والقطعي ما بلغ عدد قائله وعدد ناقله عدد التواتر \* واختلف في منكر حكمه فقيس يكفر لانه تضمن انكار سنده القطعي وانكار ذلك تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل لا يكفر لان الاجماع موجب هو لم تثبت حجته بدليل قطعي فتكرن حجته ظنية ولا يكفر منكر حكمه وهذا الاجماع الذي في الزعفران ذكره ابن بونس وعبدالحق كما رأيت ولم أجده في كتب الاجماع \* واللبن طعام واختلف في الحلبة فقيل طعام وقيل لا وقيل الخضرة طعام والمعروف أن الماء غير طعام وفي كتاب السلم الثالث يجوز بيعه بطعام الى أجل ومنع ابن نافع بيعه بغيره بطعام الى أجل وكان الشيخ يقول النارنج غير طعام

### حديث الآنية وتحريم التفاضل

(قوله فامر معاوية رجلا أن يبيعهها) (ط) كان يبيعهها بالدرهم ولذلك أنكره عبادة واستدل بقوله العضة بالعضة (قوله فتسارع الناس الى شرائها) يعني الى شرائها بالدرهم (ع) يحتمل ان معاوية لم تبلغه هذه السنة ويحتمل انه حمل النهي على المسكوك الذي في اقتنائه وعدم التجرف به مصلحة للمسلمين اذ به لتعادل وهو قيم المتاع (ط) وهو يدل على اقلية العلماء وان لاكثر الجهل ألا ترى ان معاوية جهل مع صحبته وأنه من كتاب الوحي ويحتمل انه كان لا يرى ربا الفضل كابن عباس والأول أظهر (ع) واتفقوا على منع استعمال آنية الذهب والفضة \* واختلفوا في اقتنائها فحرمه غير واحد من شيوخنا وظاهر قول بعضهم ان كراهة وأجازها الشافعي ومال اليه بعض شيوخنا وتأوله على المذهب ويصح بالحديث اذ لو لم يحرم لم يحرمه \* (قلت) \* انما لم يحرم استعمالها لانه من السرف والتشبيه بالا عاجم والمجيز لاقتنائها هو الباجي \* واحتج بان مالها كالأجاز يبيعه في غير موضع من المدونة فلو لم يحرم البيع لفسخ \* ورده ابن سابق بان عيها أي مادتها تلك اجماعا فلا يلزم من حرمة الاقتناء فسخ البيع فانها تشتري لتكسرا ولتصاغ وانما الذي يلزم من حرمة الاقتناء أنه لا يجوز الاستئجار على عملها وان من كسرها لا يلزمه ضمان صياغها اذ ويخرج الزعفران لانه وان أصلح لكنه لم يغلب اتخاذه لاصلاح الطعام \* عبدالحق ورأيت لابن سحنون ان من منع سلمه في طعام يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه باجماع الأئمة انه ليس بطعام فسألت عن ذلك أبا عمران فقال ان ثبت هذا الاجماع بخبر الواحد لم يستتب وان ثبت بطريق يحصل العلم بذلك (قوله فامر معاوية رجلا أن يبيعهها) (ط) كان يبيعهها بالدرهم ولذا أنكره عبادة (قوله فتسارع الناس الى شرائها) أي بالدرهم

الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة فكل فيما غنمنا آنية من فضة فامر معاوية رجلا أن يبيعه في أعطيات الناس فتسارع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت



لم يتلف من عندها شيئا والمخالف الذي يجوز الاقتناء يجوز الاستئجار ويوجب الضمان (قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب الحديث الخ) ﴿قلت﴾ تقدم أين يحرم النساء وهذا أين يحرم العضل (ع) وهو يحرم في العين وفي الطعام المقتات أو ما يصلحه بشرط اتفاق الجنس في كل واحد من النوعين ويجوز في غيرهما ما حرمة في العين فلقوله في الحديث الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأما منعه في الطعام المقتات أو ما يصلحه فلقوله البر بالبر إلى آخر الأربعة وأما شرط اتحاد الجنس فلقوله في آخر الحديث إذا اختلف الجنس ان فيه عوا كيف شئتم ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما جواز التفاضل فيما سوى ذلك فلقوله تعالى وأحل الله البيع وأيضاً الوحرى التفاضل في كل شيء لم يكن لتخصيص السنة بالدكر فائدة وكلامه صلى الله عليه وسلم كلفائدة \* ثم يبقى النظر هل المنع مقصور على الستة ويكون الحكم غير معقول المعنى وهو مذهب أهل الظاهر فقاء القياس والرد عليهم في كتب الأصول أو يقال إنما اقتصص الحرى بالسنة لمعنى فيقتاس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى وهو مذهب الجمهور \* ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى فقال مالك هو في الذهب والفضة الثمينة ولو تباعع الناس بالجلود لنهى عن التفاضل فيها وهو في الأربعة الادخار للقوت أو ما يصلح القوت ووافقه الشافعي في الثمينة وخالفه في الأربعة وقال العلة فيها الطعم ومنع التفاضل في كل مطعوم وخالفه أبو حنيفة في الجميع وقال العلة الوزن والكيل فنع التفاضل في كل مكيل أو موزون وورد عليه ما نه صلى الله عليه وسلم لو أراد شيئاً ما دكره من طعم أو وزن أو كيل لا كنى في ذلك واحد من الأربع ولا يكون للزيادة على ذلك الواحد فائدة وكلامه صلى الله عليه وسلم كلفائدة لاسيما في مقام التشريع ثم لما سلم صلى الله عليه وسلم أن العلة لاقتيات ينه بالتمنييه عليه ليعبق بحال المجتهدين ويكون داعية للبحث الذي هو من أعظم القرب إلى الله وفي سعة أقوال الأئمة توسعة على الأمة وربما كانت التوسعة أصلح للخلق فص على أرفع القوت الذي هو البر وعلى أدنا الذي هو الشرب ليعبى بالطرفين على الوسط الذي بينهما كالسلب والدخن والأرز والذرة وإذا أراد الانسان ذكر جملة شيء فربما كان ذكر طرفيه أدل على استيعابه من اللفظ الشامل لجمعه ﴿قلت﴾ كقوله مطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن (ع) ولما كان لتمر مقتاتا وفيه ضرب من التعكك حتى انه يؤكل لا على وجه الاقتيات فنه به صلى الله عليه وسلم على كل مقتات وان كان فيه معنى فان ذلك المعنى لا يخرج عن بابه ولما علم صلى الله عليه وسلم أن هذه الاقوات لا يصح الاقتيات بها دون مصلح حتى انها دون مصلحتها تكاد أن تلحق بالعدم أعطى ما يصلحها حكمها فذكر المالح ونبه به على ما سواه فيها هو مثله في الاصلاح ولا يقتات منفردا ولكنه يجعل ما ليس بمقتات مقتاتا واحتج الشافعي بحديث الطعام بالطعام مثلا بمثل قال وهو نوص في مذهبي وان زاحمتكم في العلة احتججت به أيضا فانه علق الحكم فيه بالطعام والطعام مشتق من الطعم والوصف المشتق منه هو علة الحكم \* واحتج أبو حنيفة بان عامل خير لا باع صاعا بصاعين أنكر عليه وقال لا تفعل ولكن مثلا بمثل فبعوا هذا واشتروا به من هذا وكذلك الميزان ومعلوم أنه لم يرد نفس الميزان فكانه قال وكذلك الموزون قال وان زاحمتكم في التعليل كان ذكر الموزون مشيرا إلى العلة ورد عليه أحما بنابان لازم علة به يجب أن يجوز إلى باقي السير الذي لا يتأتى فيه الكيل فصارت العلة لتي أخذت من أصل عمومها ينقضها وذلك مما يبطلها ﴿قلت﴾ اختلف في الستة هل الحكم متعلق بأسمائها وهو مذهب أهل الظاهر كادكر أو بمعانيها وهو مذهب الجمهور ثم ما هو ذلك المعنى فقد ذكره ناعن مالك أنه الادخار للقوت دون قيد به هذا انه المقتات المدخر للعيش غالباً قال وعلى هذين القولين اختلف فيما يقتات ولا يدحر للعيش غالباً كالجزر واللوز وشبههما قال

فقال اني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ينهى عن بيع الذهب  
بالذهب والفضة بالفضة  
والبر بالبر والشعير بالشعير  
والتمر بالتمر والملح بالملح  
الاسواء بسواء عيناه من

فن زاد وأزاد فقد أرى  
فرد الناس ما أخذوا فبلغ  
ذلك معاوية فقام خطيبا  
فقال ألا ما بال رجال  
يتحدثون عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أحاديث  
قد كنا نشهده ونصعبه فلم  
نسمعهم منه فقام عبادة بن  
الصامت فأعاد القصة ثم قال  
لحدثني بما سمعنا من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وإن كره معاوية أو  
قال وإن رغم ما أبالي أن  
لا أحكمه في جنده لئلا  
سوءاء قال حماد هذا أو  
معه \* وحديثنا الحق  
ابن إبراهيم وابن أبي عمر  
جميعا عن عبد الوهاب  
الثقي عن أيوب بهذا  
الاسناد نحوه \* حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة وعمر  
الناقد وأصحق بن إبراهيم  
واللعظ لأن أبي شيبة قال  
أصحق أخبرنا وقال الآخرون  
ثنا وكيع قال ثنا سفيان  
عن خالد الحذاء عن أبي  
قلاية عن أبي الأشعث عن  
عبادة بن الصامت قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الذهب بالذهب  
والفضة بالفضة والبر بالبر  
والشعير بالشعير والتمر  
بالتمر والملح بالملح مثلاً بمن  
سواء بسواء يدايد فإذا  
اختلفت هذه الأصناف  
فبيعوا كيف شئتم إذا  
كان يدايد أبو

وطرد ابن نافع القول في كل مقتات مدخروان ادخرا بادرا كالخوخ والكثيرى والمان فنع فيها  
التفاضل ثم على قول الأكرثان العلة الاقتيات والادخار فاجد فيه الوصفان ألحق بالثلاثة الأول  
من الأربعة كالسلت والأرز والدحن والذرة والعطاني والزبيب ورد فيه حديث ولكنه ضعيف  
وإنما هو بالقياس على التمر وتردد مالك في التين قالوا وإنما ترد فيه لأنه غير مقتات بالخجاز ولو علم من  
حاله ما هو عليه من أنه مقتات في أكثر البلاد لما ترددوا لافه وأظهر من الزبيب \* واتفقوا أو هو قول  
الأكرثان اللبن ربوى لأنه مقتات ودوام وجوده يقوم مقام ادخاره وتخدم الخلاف في الجوز واللوز  
وسبب الخلاف فيهما وفي معناهما البندق والعستق وكذلك اختلف فيما يقتات ولا يدخر كالجراد  
والعنب الذي لا يزرع وبالرطب الذي لا يثمر ولم يوجد فيه الوصفان الاعتبار في علة الربا كالخس  
والقواكه التي لا تقتات ولا تدخر فليست بربوى ويلحق بالملح ما وجد في معناه من كونه ادا ماصلا  
للحم والخل والزيت والزيتون وحب الفجل وما يعصر منها من الزيت \* ابن عبد السلام ولولا  
الاتفاق على هذا لم يكن أن يقال وإن كان ذلك ادا ماصلا الحاجة إلى الملح أشد لأن كل طعام مصنوع  
لا يستغنى عن الملح وقد يستغنى عن الأدام والبصل والثوم أيضا مصلحان والبصل أكثر استعمالا  
\* واختلف في السكر والعسل والأظهر في العسل أنه ادا ماصلة ذلك عليه في أكثر البلاد ونص في  
المدونة على منع التفاضل في السكر \* واختلف في التوابل كالفلل والكزبرة والكمنون فقال  
ابن القاسم هي طعام مصلح للقوت \* وقال أصنع هي دواء ونص في السلم الثالث من المدونة وفي  
أكرية الدور منها على أن الفلفل طعام (قوله فن زاد وأزاد فقد أرى) \* قلت \* أى فعل  
الربا (قوله فرد الناس ما أخذوا) (ع) يدل على فسح البياعات الفاسدة (قوله لحدثني بما سمعنا)  
(ع) فيه قيام العلماء بما أوجب الله سبحانه عليهم في قوله تعالى لتبينه للناس ولا تنكفون وليكونوا  
قوامين بالقسط شهداء لله وأغلاظ باللفظ لمعاوية فبالله لا نكره ما حدث به مع تحققهم حلم معاوية  
وصبره ومعنى رغم كره وفل حتى كأنه لصق بالرغام وهو الأرض (قوله في الآخر فاذا اختلفت هذه  
الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد) (ع) فيه الرد على ابن عليه وبعض السلف في  
ثبوتهم باجارتهم النسبة مع الاحتمال وقد انه قد الاجاع بعد على المع ولو بلغتهم هذه السنة  
ما خلفوا الفضلهم وعلمهم واستثنى مالك من هذه الجملة القمح والشعير فجعلهما صنفا واحدا (م) وهو  
مذهب أكثر المذنبين وأكثر الشافعيين وقال الشافعي هما صنفتان وأخرج الحديث ومال إليه بعض  
شيوخنا المحققين وزاد في الاحتجاج بأنه مخالف له في الاسم والصورة \* قلت \* بعض شيوخه  
عنه ابن بشير بأنه السيمورى وعينه غيره بأنه عبد الحميد الصائغ والأظهر في الاحتجاج على الاختلاف  
باختلافهما في تحصيل القوت والطعم وبقوله في الطريق الآخر الا ما اختلفت ألوانه وكان الحباب  
(قوله فقد أرى) أى فعل الربا \* قلت \* قال التور بشتى أرى أى الربا ونعطاءه ومعنى اللفظ  
أخذ أكثر مما أعطى من ربا لشيء ربوا إذا قال الطبيب لعل الوجه أن يقال أى النحل المحرم لأن من  
اشترى لفضة عشرة مثاقيل بمئة مال من ذهب فالمشترى أخذ الزيادة وليس بربا \* قلت \* كأنه  
اعترض على التور بشتى في قوله معنى اللفظ أخذ أكثر مما أعطى لصديق ذلك فيها وجائز  
ولا يقال في صاحبه أرى كالصورة التي فرضها \* وقد يجاب \* عنه بأن الربا إنما يستعمل شرعا  
وعرفا في المحرم فالتور بشتى أن يمنع إطلاق لفظ الربا في المثال الذي ذكره الطبيب (قوله وإن  
رغم) بكسر الغين وقعها أى ذل وصار كأنه لصق بالرغام وهو التراب

بكر بن أبي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا اسمعيل بن مسلم العبدى ثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء \* حدثنا عمر والنقاد ثنا يزيد بن هرون ثنا سليمان الربيعي ثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب مثلاً بمثل قد ذكر بمثله \* حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وواصل بن عبد الأعلى قالنا ثنا ابن فضيل عن أبيه عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه \* حدثني أبو سعيد الأشج ثنا المحاربي عن فضيل بن غزوان بهذا الاسناد لم يذكر يدا بيد \* حدثنا أبو كريب وواصل بن عبد الأعلى قالنا ثنا ابن فضيل عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا \* حدثنا عبد الله بن مسعدة القعنبى ثنا سليمان يعنى ابن بلال عن موسى ابن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار ( ٢٧١ )

لا فضل بينهما والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما \* حدثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب سمعت مالك بن أنس يقول حدثني موسى بن أبي تميم بهذا الاسناد مثله \* حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن أبي المنهال قال باع شريك لي ورقاً بنسيئة إلى الموسم أو إلى الحج فجاء إلى فأخبرني فقلت هذا أمر لا يصلح قال قد بعته في السوق فلم ينكر ذلك

من شيوخ شيوخنا يحكى انه كان بتونس جماعة من الظاهرية فكان بعضهم يشنع ويقول لفظ افقه من مالك في المسئلة فانه اذا ربيت له لغمتان احدهما شعير فانه يأف عنها ويقبل على الأخرى وما يحكى عن السيورى انه حلف بالمشى الى مكة ليخالفن مالكى المسئلة فبالغة ولا يقال حلفه على الظن الذى قيل فيه انه من الغموس لانه انما حلف على أن يخالف وقد فعل (ع) ولم يختلف قول مالك ان كل واحد من الدخن والدررة والأرز صنف على حدته وقال الشافعى وابن وهب الثلاثة صنف واحدواً كثر المالكية ان العلس صنف وقال بعض الشافعية وبعض أصحابنا هو من صنف الحنطة \* واختلف قول مالك في القطنى هل هى صنف واحد أو كل واحد منها صنف في نفسه \* قلت \* والذهب فى السلت كالقمح ويعد تخريج السيورى فيه لانه أقرب من الشعير الى القمح (قوله فى الآخر هكذا سمعت) (ع) يحتمل أن يعود على يدا بيد ويحتمل أنه ما سمع دون زيادة عليه

### حديث القلادة

(قوله أخبرنا سليمان الربيعي) بفتح الراء والباء الموحدة منسوب الى بنى ربيعة (قوله الاما اختلفت ألوانه) أى أجناسه (قوله سمع على بن رباح) هو بضم العين على المشهور وقيل بفتحها وقيل يقال بالوجهين

على أحد فأثيت البراء بن عازب فسأله فقال قدم البى صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبيع هذا البيع فقال ما كان يدا بيد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا واثبت زيد بن أرقم فانه أعظم تجارة منى فأثيته فسأله فقال مثل ذلك \* حدثنا عبد الله بن معاذ العنبري ثنا أبو ثنا شعبة عن حبيب سمع أبا المنهال يقول سألت البراء بن عازب عن الصرف فقال سل زيد بن أرقم فهو أعلم فسألت زيدا فقال سل البراء فانه أعلم ثم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الورق بالذهب ديناً \* حدثنا أبو الربيع العتقى ثنا عباد بن العوام أخبرنا يحيى بن أبي اسحق ثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الاسواء بسواء وأمرنا ان نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا ونشترى الذهب بالفضة كيف شئنا قال فسأله رجل فقال يدا بيد فقال هكذا سمعت \* حدثني اسحق بن منصور أخبرنا يحيى بن صالح ثنا معاوية عن يحيى وهو ابن أبي كثر عن يحيى بن أبي اسحق ان عبد الرحمن بن أبي بكرة أخبره ان أبا بكرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله \* حدثني أبو الطاهر احمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني انه سمع علي بن رباح اللخمي يقول سمعت فضالة بن عبيد الانصاري يقول أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخير

( قوله أتى بقلادة من المغاتم تباع ) ( ط ) كان يبيعها هذا بعد القسم وبعد أن صارت في ملك من صارت له لان الغنمية لا ينظر فيها الا بعد القسم ( قوله فأمر بالذهب الذي في القلادة فزعه وحده ) ( ط ) أمره بالتفصيل بحقل لان المشتري أراد أن يشتريها وفيها ذهب بذهب ويحقل انه اشتراها بذلك كما قال في الطريق الثاني انه اشتراها بانني عشر فيكون أمره هذا فمخا الماروق ( قوله ابتعت قلادة بانني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلها فوجدت فيها أكثر ) ( ع ) الذي عند شيموخنا فيها بانني عشر ديناراً وسقطت هذه الحيلة عند ابن الحذاء وأبي عيسى وسقوطها الصواب ولعله قيمتها اثنا عشر ووجدتها عند بعض أصحاب أبي علي الغساني مصلحة بانني عشر ديناراً وهذا الوجه أحسن وبه يصح اثبات اللفظ ( قوله لا تباع حتى تفصل ) ( ع ) هذا حكم ما كان من الحلي منظوماً غيره أن يفصل ثم يباع كل على حدة في عقدين لا في عقد واحد إلا أن يكون مائع الذهب من العرض تباع له أو مائع العرض من الذهب تباع للعرض فيباع بخلاف ما فيه من المين ولا يجوز أن يباع بصنف ما فيه من العين كما لا تباع سلعة وذهب بذهب لان الذهب منفرد في مقابلة السلعة والذهب فلم تقع المساواة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم بين الذهبين فان كان مصوغاً باعرض لا ينزع منه الا فساد أو نفقة ومؤنة فان كان مما لا يجوز اتخاذه فحكمه حكم ما تقدم وان كان مما يجوز اتخاذه كحلي النساء والمصحف والسيف والخاتم وجميع آلة الحرب على خلاف عندنا فيما عدا السيف فان يبيع بصنف ما حلي به فان كانت الحلية تباعاً جاز نقداً لان الشارع أباح تحليته وزعه يشق وهو قليل تباع والتباع لا تقتضيه في العقود ومنع ذلك الشافعي وابن عبد الحكم \* واختاف في بيعه بذلك الى أجل وان لم تكن حليته تباعاً لم يجز بيعه بصنفه نقد أو الى أجل وأجاز أبو حنيفة بيعه بصنفه قلت الحلية أو كترت لكن بشرط أن تكون المنفردة أكثر لانها اذا كانت أكثر كان الزائد على ما يساوي الحلية في مقابلة السلعة ويصير كأنهما عقد اذهب مثلاً يمثل وسلعة بذهب وهذا على أصله في إجازته سلعة وذهباً بذهب وأجاز حماد بن أبي سليمان أن يشتري بصنف ما حلي به قلت الحلية أو كترت وهو قول منكر مخالف للسنة وان ما يبيع بغير الصنف الذي حلي به فان كانت حليته تباعاً جازاً لم يبيع لأجل قولان وان لم تكن تباعاً جازاً لم يبيع \* قلت \* قال ابن عبد السلام لم يذكر في صورتي الجواز خلافاً لما رأيت كما ذكرنا في إجماع البيع والصرف وفي كلام بعض الشيوخ ما يشير الى تساوي البابين ويمكن أن يفرق بينهما من حيث المعنى ان انفكاك البيع عن الصرف يمكن من غير مشقة بخلاف هذا المحل \* واحتلف في التبعية ففصل لثلاث وقيل أدنى وقيل النصف ثم اختلف فقيل تعتبر قيمة الحلية مصوغة وقيل يعتبر وزنها دون صياغتها \* ثم اختلف لاى شيء تنسب هذه القيمة فقال ابن عبد السلام تنسب من قيمة السيف بحليته فبالفتح اسم وبالضم لقب ورباع بفتح الراء ( قوله أتى بقلادة فيها ذهب وخرز وهي من المغاتم تباع ) ( ط ) كان يبيعها هذا بعد القسم وبعد أن صارت في ملك من صارت له ( قوله فأمر بالذهب الذي في القلادة فزعه وحده ) ( ط ) أمره بالتفصيل بحقل لان المشتري أراد أن يشتريها وفيها ذهب بذهب ويحقل انه اشتراها بذلك كما قال في الطريق الثاني انه اشتراها بانني عشر فيكون أمره هذا فمخا الماروق ( قوله عن حش الصنعاني ) بفتح الحاء المهملة والنون وآخره شين معجمة ( قوله عن الجلاح ) بضم الجيم وفتح اللام المخففة وآخره حاء مهملة ويحي المعافى بضم الميم وفتحها والفتح أكثر منسوب لمعا فريدة ( قوله عن فضالة بن عبيد ) بفتح الفاء حيث وقع

بقلادة فيها خرز وذهب وهي من المغاتم تباع فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة فزعه وحده ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب بالذهب وزناً بوزن \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد عن خالد بن أبي عمران عن حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشتريت يوم خيبر قلادة بانني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا ابن المبارك عن سعيد بن يزيد بهذا الاسناد نحوه \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن أبي جعفر عن الجلاح أبي كثير حدثني حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد

وقرأه قال ونسبها ابن بشير من قيمة المصل والعرب فان كانت تبعاجاز والامتنع (ع) واختلف ان كان محلي بالقدس أم مصوغا منهما هل يجوز بيعه بأقلهما ولا يجوز إلا بغيرهما فان كان معهما عرض وهما الأقل يبيع بأقلهما اتفاقا وان كان ما في السيف من ذلك نحوها أو مسبووكا فيه مستهلكا فقال بعض شيوخنا هو توسع بكل حال وأجاز بيعه كيفما كان وعلى هذا قاس شيوخنا جواز بيع الثياب المملوكة بالذهب اذا كان ما فيها من الذهب الثلث من قيمتها فأنى بالدنانير نقدا أو بالدنانير والدرهم نسيئة على الخلاف المتقدم (قوله كسابيع اليهود) (ع) يدل على أن التصريح إنما كان بخير والا فلا كذا واليتروا النهي ويحتمل أنهم تأدوا جواز الرابح السكمار (قوله في الآخر انزع ذهبها فاجعله في كفة) (ع) لكفة بكسر الكاف في الميزان وكل شئ مستدير وللتوب والصائد وكل شئ مستطيل بالضم وقيل بالوجهين في الجميع (قلت) الضابط (١)

(ع) والمراطلة جائزة (قلت) والمراطلة معاكلة من الرطل ولم نجد من اللغويين من ذكر المراطلة وإنما ذكر الرطل والمراطلة عرفا يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا فتخرج العلوس والمراد اخراجها على القول انها عروضة وان أراد ادخالها على القول بانها من العين فيزداد في الحدان يقال أوفلس بمثله عددا لا وزنا وانه قيل عددا لان لعددي العلوس بمنزلة الوزن في العين بدليل قول مالك في آخر السلم الثالث ولا يجوز فلس بفلسين نقدا ولا إلى أجل (ع) واختلف في جواز المراطلة للمناقيل فقيل لا تجوز المراطلة إلا بالكفتين وقيل تجوز للمناقيل وهو أصوب (قلت) يعني المناقيل الصنعة وهي أن يوضع المثل الذي هو وزن الدينار في كفة والدينار في الكفة الأخرى سمع ابن القاسم لا بأس بالصنعة في كفة واحدة (ع) ابن رشد هو أصوب من فعل الذهبين ليقعن المساواة بهار أما بالكفتين فلا يتقن لانه قد يكون في الميزان عيب (ع) وسمع أشهب وابن نافع لا بأس في المراطلة بالشاهين اذا كان عدلا (ع) ابن رشد ولا فرق بينه وبين غيره ولم يفسر ابن رشد الشاهين قال الشيخ ويغلب على ظني أنه ميزان العود وهو العود المسمى بالقرسطون (قلت) لا تفسر اللغة بغلبة الظن وفي كلام ابن حجر زماهر نص أو ظاهر في أنها الصنعة أو شبهها قال ابن حجر قال مالك يجوز في المراطلة أن يزن ذهبه في الشاهين بمثل ثم يزن ذهبك وزنة ثانية بذلك المعيار في تلك الكفة

(قوله فطارت لي ولا صحابي قلادة) أي حصلت لنا من القسمة (قوله) واجعل ذهبك في كفة) بكسر الكاف قال أهل اللغة كفة الميزان وكل مستدير بكسر الكاف وكفة الثوب والصائد وكل شئ مستطيل بالضم وقيل بالوجهين في الجميع (ع) واذا استوت الكفتان صححت المراطلة كأنما سكوكين أو مصوغين أو تبرين أو أحدهما مخالف لصاحبه أو أحدهما جيد والآخر ردي وهذا المشهور وبعض شيوخنا خلاف في مراطلة المسكوك بنفسه أو بغيره إذا لم يجوز بيعه جزافا حتى يعلم وزن ما في الكفة أو عدده اذا كان يجزى عددا ولما لا عند ابن شعبان منع مراطلة الجيد بالردي أو بالمعشوش وكذلك اختلف شيوخنا في مراطلة المسكوك بالمصوغ أو أحدهما بجنسه مع اختلاف الذهبين (ب) أما مراطلة المسكوك بالمسكوك دون معرفة وزن أحدهما في الكفة فعه القاسمي واحتج بما ذكر من أنها لا تباع جزافا وأجازه أصبغ وأبو بكر بن عبيد الرحمن لأن استواء الكفتين يرفع الجهالة عن القدر ويخرج المتراطلين عن الجزاف وأما مراطلة المسكوك بالمصوغ أو التبر فهي على الغناء السكة والصياغة في المراطلة وانهم لا يدور بهما الفضل عما يدور بالجودة والرداءة وفي اعتبارهما طريقان الأول ان المذهب على ثلاثة أقوال يعتبران لتعلق الأغراض بهما لا يعتبران

قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يبيع اليهود الوقية الذهب بالدينار بن الثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزنا بوزن (ع) حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن قرة بن عبد الرحمن المعافري وعمر بن الحرث وغيرهما ان عامر بن يحيى المعافري أخبرهم عن حنش أنه قال كناع فضالة بن عبيد في غزوه فطارت لي ولا صحابي قلادة فيها ذهب وورق وحوهر فأردت أن أشتريها فسألت فضالة بن عبيد فقال انزع ذهبها فاجعله في كفة واجعل ذهبك في كفة

(١) لم نعثر على ما ترك المياض له في جميع النسخ الموجودة فليعلم

بعضها \* وقال ابن كنانة هم يقولون لا يجوز الا ان يجعل ذهب هذا في كفة وهذا في كفة قال مالك ولا بأس بهذا كله اذا استبدل بهذا الكلام كما ترى انما هو اصل أو ظاهر في أن الشاهين الصعبة وأما انه ميزان العود المسمى بالفرسطون فلا يبعد أيضاً أن يفسر الشاهين بالوزن المسمى بالمانة في العرف ثم ان ميزان العود يعسر تحقيق الممانلة به لانه انما تحصل بتحقق تسادى حركتي النزول التي هي سلامة الوزن ويعسر تحقيقها ولذا ان المراطلة به جائزة وصورته أن يوزن الدينار أولاً ويحفظ حركة نزوله ان كان وزناً ثم تزن الثمانيات واحدة واحدة فان كن وزناً فقد حصلت المراطلة ولا يحتاج أن يجعل جميعها ثمانية في موضع الدينار فان فعل فلا بأس ولا يكفي أن يجعل جميعها ابتداء في موضع الدينار لانه وان كانت حركة نزولها سواء فقد يكون في بعض الثمانيات ما هو ناقص فيكون عيباً وما يقع كثير بين الناس من أخذنا قيراطين عن الجديد من غير مراطلة انكلا على دار الضرب لا يجوز لان القراريط والدرهم تقدم أمرها فهي من مظنة النقص فلا تتحقق المساواة وانما صورة تصديق دار الضرب أن الخرج منها بحيث لا ينقص شيء من السكة (ع) وإذا استوت السكتان صحت المراطلة كأنهما سكرين أو صوغين أو تبرين أو أحدهما مخالف لصاحبه أو أحدهما جدي والآحر ردى وهذا المشهور لبعض شيوخنا خلافاً في مراطلة المسكوك بنفسه أو بغيره اذا لا يجوز زيجه جزافاً حتى يعلم وزن ما في السكة أو عدده اذا كان يجري عدداً ولما لك عند ابن شعبان منع مراطلة الجيد بالردى أو بالمغشوش وكذلك اختلف شيوخنا في مراطلة المسكوك بالمصوغ أو أحدهما بجنسه مع اختلاف الذهبين ﴿ قل ﴾ أما مراطلة المسكوك بالمسكوك دون معرفة وزن أحاد ما في السكة فنعمة القاسي واحتج بما ذكر من أنها لا تتبع جزافاً وأحازه أصغى أبو بكر بن عبد الرحمن لان استواء لسكتين يرفع الجهالة عن القدر ويخرج المتراطلين عن الجزاف وأما مراطلة أحدهما بالآخر فهو مبني على الغاء لسكة والصياغة في المراطلة وانهما لا يدور بهما الفضل كما يدور بالجودة والرداءة على ما ستعرف وفي اعتبارهما طريقتان الأولى أن المذهب على ثلاثة أقوال فقيل يعتبران ولا يلغيان لان الأغراض تتعلق بكل واحد منهما كما تتعلق بالجودة وقيل لا يعتبران لان الشارح انما طلب المساواة في القدر وهذا مذهب المدونة عندهم وبعضهم جعلها على القول الاول وقيل تعتبر

لان الشرع طلب المساواة في القدر وهذا مذهب المدونة عندهم وبعضهم جعلها على القول الاول وقيل الصياغة معتبرة لانها مقصودة لذاتها دون السكة لان المقصودة منها ما هو علامة على القدر والطريقة الثانية هي أن الذهبين ان كانا سواء في الجودة أو الرداءة فلا يعتبران اتفاقاً وان اختلفا ذلك فلا أقوال الثلاثة وأما قوله وان كان ذهب أحدهما أجود يعني أجود ذلك ليتحضر قصد المعروف أمالو كان بعضه أجود وبعضه أردأ امتنع اتفاقاً لظهور قصد المكايسة المؤدية الى التفاضل وان كان بعضه أجود وبعضه مساوياً جاز عند ابن القاسم اذا لا يظهر منه غرض لهما في المكايسة ومنعه مصنون اذا لا القصد الى المكايسة لتسلك كل منهما بما عنده من المساوى وترطالافى غيره وأما مراطلة الجيد بالمغشوش فالرداءة ان كانت من أصل المعدن لم تنع اتفاقاً وان كانت بفعل آدمي يضيف الى الذهب فضة او نحاساً فالمشهور والصحة وفي كتاب ابن شعبان المنع كما ذكر وعلى الصحة فقال ابن رشد يعتبر بالمغشوش كله بما فيه كما خالص وقيل يعتبر قدر ما فيه من الخالص فقط قال اشهب في المدونة ولا يشتري بالدرهم المستور عرضاً حتى يكسر خوفاً الغش به وان خيف بعد الكسر أن يغش به صفر حتى يؤمن أمره وأما في الصرف فلا بأس ان يباع بدرهم جيد وزناً يوزن لان هذا الم

الصياغة لانها مقصودة لذاتها ولا تعتبر السكة لان المقصود منها علامة على القدر والطريقة الثانية هي ان الذهبين ان كانا سواء في الجودة أو الرداءة فلا يعتبران اتفاقا وان اختلفا بذلك فلا قول الثلاثة \* وأما قوله وان كان ذهب أحدهما أجود فمعنى به ان ذهب أحدهما مأكله أجود وأما ان كان ذهب أحدهما بعضه أجود وبعضه أردأ فان المرافلة تمنع اتعافا \* والفرق بين هذه والاولى ان الاولى المعروف فيها من جهة واحدة فلم يظهر فيها قصد المكايسة المؤدية الى التفاضل وهذه تظهر فيها ذلك لان معطى النوعين لم يسمح بأجودهما الا لان الآخر قبل منه اردأهما وان كان أحدهما بعضه أجود وبعضه مأكله أوردأ وبعضه مساويا فاجاز ذلك ابن القاسم اد لا يظهر منه غرض لهما في المكايسة ومنه يمكن ان لا يؤولا القصد الى المكايسة لتسلك كل منهما بما عنده من المساوى وتراطلا في غيره وأما مراطلة لجيد بالمعشوش فالرداءة ان كانت من المعدن لم تمنع اتعافا وان كانت بفعل آدمي يضيف الى الذهب فضة أو نحاسا فالمشهور والصحة في كتاب ابن شعبة المصنف كاد كرو على الصحة فقال ابن رشد يعتبر المعشوش كله بما فيه كانه خالص وقيل يعتبر قدر ما فيه من الخالص فقط قال أشهب في المدونة ولا يشتري بالدرهم المستور عرض حتى يكسر حواف الغش به وان خيف بعد الكسر ان يغش به صفر حتى يؤمن امره وأما في الصرف فلا بأس ان يباع بدراهم حياد وزناو زن لان هذا المصداق التفاضل بل المعروف فهو كالبدل فبعضهم حل قول أشهب هذا على الجواز بالاطلاق وبعضهم قيده بالسير واحتج بأنه شبهه بالبدل والبدل انما يجوز في الدينارين والثلاثة فان عنى القاضي بالمشهور أنه مذهب المدونة فانما هو في المدونة لأشهب كما رأيت ( قوله ثم لاتأخذن الا مثلا بمثل ) ( ع ) لم يختلف انه متى رجح أو زاد شيئا قل أو أكثر فسد

### حديث معمر و غلامه

( ع ) حجة المالك رحمه الله تعالى في ان القمح والشعير صنف واحد وقد تقدم ما فيه ( ط ) ولا حجة فيه لمعمر فيما احتج به لأنه يلزم عليه أن لا يباع التمر بالخطئة متفاضلا لان الجميع طعام فلم يبق الا أن يكون المراد بالطعام مع اتحاد الجنس وقد بين صلى الله عليه وسلم اختلاف الأجناس في حديث عبادة وقد فصل فيه الشعير عن البر ثم قال بعد ذلك فاذا اختلفت فيبيعوا كيف شئتم ثم الظاهر من قتياب معمر انها كانت تقيمة رخوفا لا ترى قوله اني أخاف أن يضارع الربا \* قلت لا يلزم ما ذكر من منع التفاضل بين التمر والخطئة لان معمر انما اعتبر الطمعية مع تقارب المنفعتين لا ترى الى قوله أخاف أن يضارع أي بمائل فبمعنى التفاضل وهذا أخذ بالأحوط فيما ثبت حرمة أصله ( قوله انطلق فرده ) \* قلت لم يعمل الفسخ الا بالبال كونه أظهر والا فالو كيل اذا باع بغير العين فهو متعد فلا يرد

يقصد التفاضل بل المعروف فهو كالبدل فبعضهم حل قول أشهب هذا على الجواز بالاطلاق وبعضهم قيده بالسير واحتج بأنه شبهه بالبدل والبدل انما يجوز في الدينارين والثلاثة فان عنى القاضي بالمشهور انه مذهب المدونة فانما هو في المدونة لأشهب كما رأيت ( قوله فاني أخاف أن يضارع ) أي يشابه ومعناه أخاف أن يكون في معنى المائل فيكون له حكمه في تحريم الربا واحتج مالك بهذا الحديث على أن القمح والشعير جنس واحد لا يجوز التفاضل بينهما ومذهب الشافعي والجمهور انهما جنسان وحديث معمر هذا لا حجة فيه لانه لم يصرح انهما جنس واحد وانما يخوف من ذلك فتورع احتياطا

ثم لاتأخذن الا مثلا بمثل فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن الا مثلا بمثل \* حدثنا هرون بن معروف ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن عثمان بن وهب عن عمرو بن الحارث ان أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشتر به شعيرا فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فرده ولا تأخذن الا مثلا بمثل فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا بمثل قال وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل له فانه ليس بمثل قال فاني أخاف أن يضارع \* حدثنا عبد الله بن مسleme بن قنبل ثنا سليمان يعني ابن بلال عن عبد المجيد بن سهيل بن

عبد الرحمن انه سمع سعيد بن المسيب يحدث ان ابا هريرة واباسعيد الخدري حدثاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اخا بنى عدى الانصارى فاستعمله على خبير فقدم بتمر حبيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل تمر خبير هكذا قال لا والله يا رسول الله انا لنشتري الصاع الصاعين من الجمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا ولكن مثلا بمثل أو يبيعوا هذا واشترى واشتمنه من هذا وكذلك الميزان \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله

(٢٧٦)

صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبير

بجاء. بتمر حبيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل تمر خبير هكذا فقال لا والله يا رسول الله نا لأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين الثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم حبيبا \* حدثنا اسحق بن منصور أخبرنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا معاوية وهو ابن سلام ح وثى محمد بن سهل التميمي وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي واللفظ لهما جميعا عن يحيى بن حسان ثنا معاوية وهو ابن سلام أخبرني يحيى وهو ابن أبي كثير قال سمعت عتبة بن عبد الغافر يقول سمعت أبا سعيد يقول جاء بلال بتمر ربي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أين هذا فقال بلال تمر كان عندنا ردي فبعته منه صاعين بصاع اطعم النبي صلى الله عليه وسلم فقال

فعله (قوله في الآخر فقدم بتمر حبيب) (م) الحبيب أعلا لتمر والجمع أدناه وقيل الجمع أنواع من الخ (ط التمر) (ع) الحبيب الحسن من التمر والجمع كل لون لا يعرف اسمه وقد جاء في الحديث بعد ان الحبيب كان رنبا ولبرن أعلى التمر ومعنى يضارع بمائل فيحرم التفاضل (قوله أو يبيعوا هذا واشترى واشتمنه من هذا) (م) احتج به من لم يقل بحماية الذريعة لانه لم يسمه أن يبيع الجمع ممن اشترى منه الحبيب فلم يسمه ما تكون الدراهم لغوا والذي يحسمي الذريعة بتج بأحاديث أخر (ع) أجاز الشافعي أن يبيع الجمع من البائع الأول ولم يسمه وانما يحسمي الذريعة ما لا لا الله تعالى وهو يدل ان تحريم التفاضل في هذا لم يكن بعد ثباتها والتمسح على العامل وكان صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده رضي الله عنهم لا يقدمون لعمل الامن فقه فيه ولهذا لم يوجب على ماصع ولا أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة (قوله وكذلك الميزان) (ع) تقدم ان أبا حنيفة احتج به على ان العلة الوزن وتقدم الرد عليه (قوله أو) (ع) هي كلمة حزن وتوجع وهي فتح الهمز وفتح لواء مشددة وسكون الهاء ويقال بالمد والقصر وقيل انها آوه بضم الواو والمد (د) فيها لغات أفصحها ما تقدم من فتح الهمز والواو الشديد وسكون الهاء (ع) ويقال بنصب الهاء منونا ويقال آوه بفتح الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة ويقال أو بتشديد لواء مكسورة منونة دون هاء ويقال آوه بفتح الواو وتنوين الهاء دون واو (قوله فردوه ثم يبيعوا تمرنا واشترى والنامن هذا) (ع) فيه فسخ البياعات العائدة ورد المثل في المكيل والموزون وجواز الوكالة وجواز اختيار طبيب الطعام وتفضيله على رديته \* قلت ذكر

(قوله فقدم بتمر حبيب) بفتح الجيم كسر النون وهو نوع من التمر من أعلاه والجمع بفتح الجيم وسكون الميم من أدناه وقيل الجمع أنواع من خلط التمر (قوله وكذلك الميزان) استدله الحنفية على أن علة الر الكيل والوزن لا كرهاني هذا الحديث \* وأجيب \* ان المعنى وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوا يوزوننا (قوله ثنا يحيى بن صالح الوحاظي) بضم الواو وفتح الهاء المهملة وآخره ظاء أخت الذال المججمة (قوله أو) هي كلمة حزن أو توجع (ع) وهي بفتح الهمزة وفتح الواو مشددة وسكون الهاء ويقال بالمد والقصر وقيل انها آوه بضم الواو والمد (قوله فردوه ثم يبيعوا تمرنا واشترى والنامن هذا) فيه فسخ البياعات العائدة ورد المثل في المكيل والموزون وجواز الوكالة وجواز اختيار طبيب الطعام وتفضيله على رديته (ب) ذكر القاضي في غير هذا الموضع وياتي ان شاء الله خلافا لها أفضل التمتع بالبالحات أو تركها وهذا الخلاف والله أعلم ما لم يكن لا يثار كل الطبيب مرجح

رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك أو عين الربا لا تفعل ولكن اذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتر به لم يذكر ابن سهل في حديثه عند ذلك \* حدثنا سماعة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبي قزعة الباهلي عن أبي نصره عن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فقال ما هذا التمر من تمرنا فقال الرجل يا رسول الله بعنا تمرنا صاعين بصاع من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الرافردوه ثم يبيعوا تمرنا واشترى والنامن هذا \* حدثني اسحق بن منصور أخبرنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي سعيد قال كنا نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله



عليه وسلم وهو الخلط من التمر فكنا نبيع صاعين بصاع فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا صاعى تمر بصاع ولا صاعى حنطة بصاع ولا درهما بدرهمين \* حدثني عمر ( ٢٧٧ ) والناقد ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن سعيد الجريري

عن أبي نصره قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أيا يد يد قلت نعم قال فلا بأس به فأخبرت أبا سعيد وقلت اني سألت ابن عباس عن الصرف فقال ايدا بيد قلت نعم قال فلا بأس به قال وقال ذلك اناس كتب اليه فلا يفتيككموه قال فوالله لقد جاء بعض فتيان رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فأنكره فقال كأن هذا ليس من تمر أرضنا قال كان في تمر أرضنا وفي تمرنا العام بعض الشيء فأخذت هذا وزدت بعض الزيادة فقال أضعفت أريت لا تقربن هذا اذا رايك من تمرك شيء فبعه ثم اشتر الذي تريد من التمر \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا عبد الاعلى أخبرنا داود عن أبي نصره قال سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يرا به بأسا فاني لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسأله عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأكرت ذلك لقولهما فقال لا أحدنك الامامعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه صاحب نخله بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم

القاضي عياض في غير هذا الموضوع ويأتى ان شاء الله تعالى بما أفضل التمتع بالمباحات أو تركها \* واحتج من رجع لمتع بأنه صلى الله عليه وسلم كل الحواري ولحم الدجاج ولبس البرد الجاني وهذا الخلاف والله أعلم ما لم يكن لا يشرأ كل الطيب مرجح فان كان له مرجح فلا يتنازع في أرجحيته مكن يقصد به التقوى على العلم كما يحكى عن النسائي وغيره انه كان يقول لو أمكننى أن أصنع الخبز من الجوهر فعلت وان مالكا كان يأكل الرقاق وابن عبد البر وغيره وجد تحت سريره شيء كثير من قشر ما كان يأكل من الفاكهة المعقوبة على العلم والنظر فيه \* وأما الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكرناه فعليه للتشريع وعلى تسليم انه لم يفعله للتشريع فاعلم ذلك على وجه النادر والنادر ليس من صور محل النزاع وانما النزاع في مثل من أمكنه أن يقيم أود نفسه بقمح أو شعير أيهما أرجح مع الاختيار \* وعن أبواب المختصين انه بعث من يشتري له تمرا فاشتره رديا رغبة منه في الكثرة فقال له أبواب حين أتاه به ما كنت أظن الا أن الله نفعك بصحبتى أما علمت أن الله أذهب البركة من كل ردى ( قوله في الآخر فكنا نبيع صاعين بصاع ) \* قلت \* المحدثون يقولون ان قول الصحابي كنا نفعل كذا من فيل المسند وكان الشيخ يقول ان هذا يقدح في تلك القاعدة من وجهين \* الاول أن قوله لا صاعى تمر بصاع ليس بناسخ لا مرئى وبما هو بيان لا بطل فعلهم \* الثانى من قوله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

### ❦ أحاديث لاربا الا في النسبة ❦

( قوله سألت ابن عباس عن الصرف ) ( ع ) يعنى بالصرف ها بيع الذهب بالذهب متفاضلا كان ابن عباس وابن عمر يجيزانه ولا يريان الربا الا في النسبة لحديث أسامة بن زيد الآتى فلما بلغتهما أحاديث النبي عن التفاضل رجعا عن ذلك كما ذكر عنهما مسلم من قوله آيت ابن عمر بعد فتاى وقال أبو مرة سألت ابن عباس عن ذلك بمكة فذكره فارتفع الخلاف ويأتى الجواب عن معارضة أحاديث لاربا الا في النسبة بأحاديث النهى عن التعاضل ( قوله هذا اللون ) ( ط ) يشير الى تمر ردى وهو

فان كان فلا يتنازع في راحيته مكن يقصد التقوى على العلم كما يحكى عن النسائي وغيره انه كان يقول لو أمكننى أن أصنع الخبز من الجوهر فعلت وان مالكا كان يأكل الرقاق وأما الاحتجاج بان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكرناه فعليه للتشريع وعلى تقدير انه لم يفعله للتشريع فاعلم ذلك على وجه الندرة والنادر ليس من صور محل النزاع وانما النزاع في مثل من أمكنه أن يقيم أود نفسه بقمح أو شعير أيهما أرجح مع الاختيار \* وعن أبواب المختصين انه بعث من يشتري له تمرا فاشتره رديا رغبة منه في الكثرة فقال له أبواب حين أتاه به ما كنت أظن الا أن الله نفعك بصحبتى أما علمت أن الله أذهب البركة من كل ردى ( قوله كنا نبيع صاعين بصاع ) هذا يقدح في قول المحدثين ان قول الصحابي كنا نفعل كذا يحمل على المسند وقد يجاب بان ذلك عند الاطلاق وعدم القرينة وهنا قامت قرينة أن ذلك بمجرد رأيهم وذلك لقوله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قوله سألت ابن عباس عن الصرف ) ( ع ) يعنى بالصرف ها بيع الذهب بالذهب متفاضلا ( قوله هذا اللون ) ( ط ) يشير الى تمر

هذا اللون فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أتى لك هذا قال انطلقت بصاعين فاشتريت به هذا الصاع فان سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك أريت اذا أردت ذلك فبيع تمرك بسبعة ثم اشترى بسطونك أى تمر

سُئِلَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَالْقَمَرُ بِالْقَمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبَّ أُمِّ الْغَضَةِ بِالْغَضَةِ قَالَ فَأُتِيَ ابْنُ هُرَيْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَأْتِ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ فَقَدْنِي أَبُو  
الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِكَمَةِ فِكْرِهِ \* حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عِيْسَى وَاللَّفْظُ  
لِابْنِ عَبَّادٍ ثَنَا سَعِيدٌ عَنْ هُرَيْرٍ وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ (٢٧٨) سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْحَدَرِيَّ يَقُولُ الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ

وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ مِثْلًا يَمْثُلُ  
مِنْ زَادٍ وَأَزَادٍ فَقَدَرْتُ بِي  
فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ  
غَيْرَ هَذَا فَقَالَ لَقَدْ قَعَيْتُ ابْنَ  
عَبَّاسٍ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ هَذَا  
الَّذِي يَقُولُ أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ  
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى اللَّهِ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَمَالَ  
لَمْ أَمْعَمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ وَلَكِنْ حَدَّثَنِي  
أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الرَّبَّاءُ  
فِي النَّسَبَةِ \* حَدَّثَنَا أَبُو  
بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو  
الْباقِدُ وَأَسْمَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ  
وَابْنُ أَبِي خَمْرٍ وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو  
قَالَ أَسْمَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ  
الْأَخَرُونَ ثَنَا سَفْيَانُ بْنُ  
عِيْسَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي  
يَزِيدٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ  
أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ  
الْبَيْتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ إِنَّمَا الرَّبَّاءُ فِي النَّسَبَةِ  
\* حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا  
عَفَّانُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ  
حَاتِمٍ ثَنَا بَرْقَلَاءُ ثَنَا وَهَيْبُ  
ثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ  
زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الَّذِي سَمَاءُ فِي الْآخِرِ جَمَاعًا (قَوْلُهُ) فَالْقَمَرُ بِالْقَمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبَّ أُمِّ الْغَضَةِ بِالْغَضَةِ (ط) هَذَا اسْتِدْلَالٌ  
بِطَرِيقٍ نَظَرِيٍّ الْحَقُّ فِيهِ الْفَرْعُ الَّذِي هُوَ الْغَضَةُ بِالْغَضَةِ بِالْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْقَمَرُ بِالْقَمَرِ بِطَرِيقٍ أُخْرَى  
وَهُوَ أَقْوَى طَرِيقِ الْقِيَاسِ وَلِذَا قَالُوا بِهِ أَكْثَرُ مِنْ كَرِي الْقِيَاسِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَبُو سَعِيدٍ هَذَا الطَّرِيقَ مِنْ  
الْإِسْتِدْلَالِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ شَيْءٌ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ وَالْأَهْلِ أَحَادِيثُ أَقْوَى فِي الْإِسْتِدْلَالِ لِأَنَّهُانِصَ (قَوْلُهُ)  
هَذَا الَّذِي يَقُولُ أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ط) هُوَ سُؤَالٌ مِنْكَرٍ طَالِبٍ لِلدَّلِيلِ  
إِدْلَالٍ عَلَى الْأَحْكَامِ إِلَّا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ (قَوْلُهُ) وَلَكِنْ سَمِعْتَهُ مِنْ أَسَامَةَ (ط) لَاشْكُ فِي صِحَّةِ  
الْحَدِيثِ لِأَنَّ أَسَامَةَ عَدَلَ لِكُنْهَ حَدِيثُ تَرْكِ الْأَخْذِ بِهِ (ع) \* فَانْقِلْ \* كَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ أَحَادِيثَ لَارِبَا  
الْإِفَادَةِ النَّسَبَةِ وَبَيْنَ أَحَادِيثِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ بِالْإِمْتِلَاقِ بِمِثْلِ قِيلَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ \* الْأُولَى أَنَّ  
مَعْنَاهُ لَارِبَا فِي النَّسَبَةِ فِي الْعُرُوضِ غَيْرِ السُّتَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ الذَّهَبُ وَمَا بَعْدَهُ وَمَا يَنْقَاسُ عَلَيْهِ  
وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعُرُوضِ غَيْرِ السُّتَةِ يَدُلُّهَا بِالنَّسَبَةِ عَلَى مَا سَمِعْتَهُ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى \* الثَّانِي أَنَّهُ أَرَادَ  
بِذَلِكَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلَفَةِ مِنْ هَذِهِ السُّتَةِ أَوْ مَا يَنْقَاسُ عَلَيْهَا فَانْهَ لَارِبَا فِي النَّسَبَةِ \* الثَّلَاثُ أَنَّهُ أَرَادَ  
إثْبَاتَ حَقِيقَةِ الرِّبَا وَحَقِيقَتَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّيْءِ نَفْسُهُ وَهُوَ الرِّبَا الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى  
وَأَنْ تَبْنَى فَلَمْ يَكُنْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ وَهُوَ الرِّبَا الْجَاهِلِيَّةُ الَّذِي كَانُوا يَقُولُونَ فِيهِ أَمَّا أَنْ تَقْضَى أَوْ تَرَبَّى وَهَذِهِ  
الطَّرِيقَةُ سَلَكَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَلَمَّا عَوِضَ بِمَا وَقَعَ مِنْ إِطْلَاقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ فَنَزَادُوا  
اسْتِزَادَ فَقَدَرْتُ بِي وَحَدِيثِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ بِالْحَدِيثِ النَّخِ قَالَ هَذَا عَلَى الْجَزَاءِ وَالتَّشْبِيهِ بِالرِّبَا وَهَذَا  
عِنْدِي بِعِيدٍ مَعَ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ بِلَالٍ الْمُبَاحِ الصَّاعُ بِالصَّاعِينَ أَوْ هُوَ عَيْنُ الرِّبَا فَيَعْبُدُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ شَبَهَ  
الرِّبَا وَقِيلَ إِنَّهَا مَنَسُوخَةٌ بِهَذِهِ الْأَثَارِ وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ عَلَى تَرْكِ الْأَخْذِ بِهَا رَدَّهَا وَيَصَحُّ نَسْخُهَا أَنْ  
ثَبَّتَ رَفْعُهَا (قَوْلُهُ) قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْقَرِطِيِّ لَاشْكُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ لِأَنَّ أَسَامَةَ عَدَلَ (قَوْلُهُ) أَمَّا رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مَعْنَى (ط) أَيْ أَعْلَمُ بِأَحَادِيثِهِ لَأَنَّهُمْ أَسْنَمُهُ وَيَلْزَمُهُ حُضْرُهُ أَوْ سَفَرُهُ

رَدَّى، وَهُوَ الَّذِي سَمَاءُ فِي الْآخِرِ جَمَاعًا (قَوْلُهُ) فَالْقَمَرُ بِالْقَمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبَّ أُمِّ الْغَضَةِ بِالْغَضَةِ (ط) هَذَا  
اسْتِدْلَالٌ بِطَرِيقٍ نَظَرِيٍّ الْحَقُّ فِيهِ الْفَرْعُ الَّذِي هُوَ الْغَضَةُ بِالْغَضَةِ بِالْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْقَمَرُ بِالْقَمَرِ بِطَرِيقٍ أُخْرَى  
(قَوْلُهُ) وَلَكِنْ سَمِعْتَهُ مِنْ أَسَامَةَ (ط) لَاشْكُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ لَعَدَالَةِ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكِنَّهُ حَدِيثُ  
تَرْكِ الْأَخْذِ بِهِ لِأَحَادِيثِ الرِّبَا فَيَكُونُ مَنَسُوخَةً بِهَا وَقِيلَ لَارِبَا فِي النَّسَبَةِ فِي الْعُرُوضِ وَقِيلَ أَرَادَ  
بِذَلِكَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلَفَةِ وَلَا يَنْقَاسُ عَلَيْهَا وَقِيلَ أَرَادَ إثْبَاتَ حَقِيقَةِ الرِّبَا وَحَقِيقَتَهُ أَنْ يَكُونَ فِي  
الشَّيْءِ نَفْسُهُ وَهُوَ الرِّبَا الْجَاهِلِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ فَنَزَادُوا عَوِضَ بِمَا طَلَّقَ الرِّبَا عَلَى غَيْرِهِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَنَزَادُوا وَاسْتِزَادَ فَقَدَرْتُ بِي وَحَدِيثِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ بِالْحَدِيثِ إِلَى آخِرِهِ (قَوْلُهُ) أَجِيبْ \* بَانَ هَذَا عَلَى  
لِجَازِ وَالتَّشْبِيهِ بِالرِّبَا وَهُوَ بِعِيدٍ (قَوْلُهُ) ثَنَا هَاقِلُ (بِكَسْرِ هَاءِهَا وَاسْكَانَ لَعَا) (قَوْلُهُ) فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مَعْنَى (أَيْ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَارِبَا فَبِمَا كَانَ يَدَايِهِ \* حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ثَنَا هَاقِلُ عَنْ الْأَوْزَعِيِّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ  
الْحَدَرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي لَصَرْفِ أَشْيَاءَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْ شَيْءًا وَجَدْتَهُ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَلَّا أَقُولُ أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُ بِهِ وَلَكِنْ  
حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَلَا إِنَّمَا الرَّبَّاءُ فِي النَّسَبَةِ \* حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَسْمَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

فمندهم من أحاديثه ما ليس عنده لصغر سنه وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس لم يحتمل فلم يسمع منه إلا حديث يسيرة وأكثر أحاديثه عن كبار الصحابة واختلف في سنه حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أحوال فقيل عشرين سنين وقيل خمس عشرة وقيل ثلاث عشرة \* أبو عمر وهذا القول الذي عليه أهل السير ولم الأصح عندي

### ﴿ أحاديث لعن آكل الربا ﴾

(قوله لعن الله آكل الربا وموكله) (ط) كاه أخذ وعبر عن الأخذ بالأكل لان الأخذ إنما يراد للأكل فليس الوعيد على الأكل فقط وكذلك في قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى وموكله معطيه ﴿ قلت ﴾ تقدم ان الربا قد يراد به الحرام مطلقا وهو في العرف إنما هو ربا الفضل و ربا النسيئة فانظر هل المراد به هذا الحرام مطلقا أو الربا العرفي فعلى الأول يتناول جميع صور الحرام حتى الثمن في البيع لعاعد وأموال مستغفر في الذمم والجوايز من المال الحرام ولا يقال سياق ما تقدم يدل ان المراد به الربا العرفي لان السياق المتبرهوما كان من كلام المنظور في كلامه وهذا إنما هو من ترتيب مسلم رحمه الله تعالى وفيه جواز للعن على لمعة كقوله لعن الله الخالصة والسالمة لا على تعيين ولولسافر قال عبد الله بن سلام للربا ثنان وسبعون حوبا بأصغرها حوبا كمن أتى أمه في الاسلام ودرهم ربا أشد من بضع وثلاثين زنية في الاسلام قال ويأذن الله بالقيام للبر والعاجر يوم القيامة إلا آكل الربا فإنه لا يقوم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس (قوله) قلت وكاتبه وشاهده قالهم سواء (ع) يحتمل أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم والسائل جبريل عليه السلام ويحتمل انه من قول جابر والسائل غيره وذكر الكاتب والشاهد مروى من حديث ابن المسيب ودخول الكاتب والشاهد لا عانتهما على هذه المعصية (ط) والمراد بالكاتب كاتب الوثيقة وبالشاهد المصم وان لم يرد في معناهما من حضر فأقره وإنما سوى بينهم في اللعنة لان العقد لم يتم إلا بالجموع ويجب على الامام اذا عثر على أحد من هؤلاء أن يغلق عقوبته لبدنية ويتلف مال الربا عنهم بصدقة كما يفعل باجارة مسلم نفسه في عمل الخمر وبشمنها ما عها ﴿ قلت ﴾ وفيه مجزؤه لانه أخبر بأنه سيكون له كاتب وشاهد فوقع كما أخبر صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن يؤكل طعام أحد من هؤلاء (قوله) إنما تحدث بما سمعنا ﴿ قلت ﴾ إنما في سماعه والا فالحكم عام

بأحاديثهم لأنهم آمن منه وبلازمه حضرا وسفرا وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس لم يحتمل قيل توفي وهو ابن عشرين سنين وقيل خمس عشرة وقيل ثلاث عشرة \* أبو عمر هذا القول الذي عليه أهل السير والعلم والأصح عندي (قوله) سألت شباك بكسر الشين (قوله) لعن الله آكل الربا وموكله) يعني بآكل الربا آخذ كاه وألم يأكله وكذلك في قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى وعبر عن الأخذ بالأكل لان الأخذ إنما يراد للأكل وموكله هو معطيه (ب) يحتمل أن يراد بالربا كل حرام فيتناول أخذ الجوايز من المال الحرام ونحوه ويحتمل أن يراد بالما وهو الربا العرفي وهو ربا الفضل والنسيئة \* ولا يرجح هذا الثاني بمناسبة السياق لانا نقول إنما هو من ترتيب مسلم رحمه الله تعالى والمتبر من السياق ما كان من كلام المنظور في كلامه قال عبد الله بن سلام للربا ثنان وسبعون حوبا بأصغرها حوبا كمن أتى أمه في الاسلام ودرهم ربا أشد من بضع وثلاثين زنية في الاسلام قال ويأذن الله تعالى بالقيام للبر والعاجر يوم القيامة إلا آكل الربا فإنه لا يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس (قوله) قلت وكاتبه وشاهده (ع) يحتمل انه من قول النبي صلى الله

واللفظ لعن قال اسحق  
أخبرنا وقال عثمان شاجرير  
عن مغيرة قال سألت شباك  
اراهيم فحدثنا عن علقمة  
عن عبد الله قال لعن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم آكل  
الربا وموكله قال قلت  
وكاتبه وشاهده قال إنما  
نحدث بما سمعنا \* حدثنا  
محمد بن الصباح و رهير بن  
حرب و شهاب بن أبي شيبة  
قالوا حدثنا هشيم أخبرنا  
أبو الزبير عن جابر قال لعن

﴿حديث قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين﴾

﴿قلت﴾ كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نو رالسبوة (م) وهو عظيم الموقع من الشرع حتى قال بعضهم انه ثلثها (د) والثلثان الباقيان حديثان الأعمال بالنية وحديث من حسن اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه (ع) وقال أبو داود السجستاني كتبت من الحديث خمسة مائة ألف حديث الثابت منها أربعة آلاف وهي ترجع الى أربعة أحاديث الثلاثة المذكورة والرابع لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه وروى بدل هذا الرابع حديث ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد

فيما في أيدي الناس يحبك الناس وقد تنظمها أبو الحسن طاهر بن مغفوز في بيتين وهما

عمدة الدين عندنا كلمات \* أربع من كلام حبر البرية

اتق الشبهات وازهد ودع \* مالم يس يعنك واعلم بنيه

(قوله في السند سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه) (ع)

العراقيون يصححون سماع النعمان من النبي صلى الله عليه وسلم والمدينون لا يصححونه والحديث حجة للعراقيين وذكر البخاري الحديث من طرق وفي بعضها قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعضها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ ويعني بالبين من كل منهما ما استقر الشرع على حليته أو تحريمه كحلية لحم الأنعام وتحريم لحم الخنزير قال الغزالي ولا يظن الجاهل ان الحلال مفعود وان السبيل الى الوصول اليه محدود حتى لم يبق من الطيب الا الماء والخشيش الثابت في الموات وما عدا ذلك فقد خربت به الأيدي العادية وأفسدت المعاملات الفاعدة فانه ليس الامر كذلك بل قال صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة ولا تزال هذه الثلاث معترقات كيف كانت الحال وانما الذي فقد العلم بالحلال وكيفية الوصول اليه حتى صار لغموض علمه سبيل الانداس العمل به وتفصيل كل منهما مذكور في كتب الفقهاء (قوله) وبينهما مشبهات لتعارض دليل التحريم والاباحة فيها (ع) فكما كثرت أشباهها فاختلطت والتبس أمرها حتى كأنها شيء واحد ركب من نقيضين فردها الى دليل الحلية بوجوب حليتها وردها الى دليل الحرمة بوجوب حرمتها ولا بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ربا وموكله  
وكاتبه وشاهد به وقال هم  
سواء \* وحديثنا محمد بن  
عبد الله بن غير الحمداني ثنا  
أبي ثنا زكريا عن الشعبي  
عن النعمان بن بشير  
قال سمعته يقول سمعت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول وأهوى  
النعمان بأصبعيه الى أذنيه  
ان الحلال بين وان الحرام  
بين وبينهما مشبهات

عليه وسلم والسائل جبريل عليه السلام ويحتمل انه من قول جابر والسائل غيره وذكر الكتاب والشاهد مروى من حديث ابن المسيب (ط) والمراد بالكتاب كاتب الوثيقة والشاهد المتحمل وان لم يؤد في معناها من حضر فافره (ب) لا ينبغي أن يؤكل طعام أحد من هؤلاء

﴿باب أخذ الحلال وترك الشبهات﴾

﴿ش﴾ (قوله) وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه (ع) العراقيون يصححون سماع النعمان من النبي صلى الله عليه وسلم والمدينون لا يصححونه والحديث حجة للعراقيين (ب) ويعني بالبين منهما ما استقر الشرع على حليته أو تحريمه كحلية لحم الأنعام وتحريم لحم الخنزير (قوله الحلال بين الحديث) (ب) كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نو رالنبوة (قوله) وبينهما مشبهات لتعارض دليل التحريم والاباحة فيها (ع) وأما ان كان الشك ونحوه يزيل النقيض لاستبداله الا الوهم والتقدير فلا يلتفت اليه وليس من الورع الترك كمن أتى الى ماء باق على أصل خلقته ولم يجد غيره فامتنع من استعماله لاحتمال أن نجاسة سقطت فيه ونحو ذلك (ب) جملة الغزالي من ورع الموسوسين الذي ينبغي الاعراض عنهم ولا يعمل بمقتضاه وانظر ما يحكى عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من المتعطلات

في تجاذب أصليين متنافسين فرعا تبادلتساو يادون ترجيح وما هذا شأنه مقتضى الاحتياط والورع أن ينجذب وما أحسن المسلمين بعيب متجنبه بل الألسنة منطلقة بالشاء عليه والشهادة بالورع إذا عرف بذلك وقد سئل مالك رحمه الله تعالى عن خنزير الماء فوقف قال الشيخ وقف لتعارض دليل الحلية والحرمية فيه في قوله تعالى أحل لكم صيد البصر وفي قوله سبحانه وتعالى حرمت عليكم الميتة الآية ومن هذا المعنى أن يعلم الأصل ويتردد في وجود شرط الإباحة وهذا كالتمر التي وجدها صلى الله عليه وسلم ساقطة فقال لولا أني أخاف أن تكون من تمر الصدقة أكلها فتر كها للحوقها بالمشنجات وهذا إذا كان موجب الاشتباه تعارض دليلين شرعيين **قلت** ما ذكر من أن الترك والنجس مقتضى الاحتياط والورع إنما هو على القول بأن الدخول في الشبهة مكر وهو وأما على القول بأنه حرام فالنجس واجب ويأتي فيه أربعة أقوال ومن صور الاشتباه لتعارض الدليلين قول مالك في كتاب الحج فيمن له أهل بمكة وأهل بغيرها وتمتع فهل يجب دم التمتع رعيًا لأهله بغير مكة أو يسقط عنه رعيًا لأهله الذي بمكة لانه بالنسبة إليهم من حاضري المسجد الحرام قال مالك هذه من مشنجات الأمور (ع) وأما أن كان الشك وتجوز النقيض لا يستدله إلا الوهم والتقدير فلا يلتفت إليه وليس من الورع الترك لذلك كمن أتى إلى ماء باق على أصل خلقة ولم يجد غيره فقال في نفسه لمن نجاسة سقطت فيه فامتنع من استعماله فهذا ليس بمدوح وخارج عن مقتضى الحديث لأن الأصل الطهارة واستصحابها وعدم الطارئ وكذلك لو اشتهى النساء وقال لمن في العالم من رضعت معي فامتنع من الزواج لذلك فلا يلتفت إلى شيء من هذه الحواطر وما يقع من الضرر بالصغاه إليها والدوام على موجهها قد يتسع به الطريق ويكظم فيه الضرر فهي ساقطة في الشرع حتى قال بعض الفقهاء الأولى اضرب النمس عنها والتغافل عن أخطارها بلال كما يقولون في الوسوسة في الحدث بعد الوضوء أنه ينبغي أن يلجأ عن ذلك **قلت** هذا المعنى جعله الغزالي من ورع الموسوسين الذي ينبغي الاعراض عنه ولا يعمل بمقتضاه وانظر ما يحكي عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من التصفطات وأنه كان إذا قبل أحد يده أو مسها يغسلها لاحتال أن يكون بغيره أو بيده نجاسة إلى غير ذلك مما يحكي عنه في هذا المعنى وكذلك ما يحكي عن الشيخ الصالح أبي الحسن المنتصر من شيوخ شيوخنا التونسيين أنه كان يغسل الرمان لاحتال أن يكون بيد قاطعة نجاسة والرمان مبلول بالندى وأيضاً فإنه يحمل في الزنايل ولعلها

وإنه كان إذا قبل أحديده أو مسها يغسلها لاحتال أن يكون بغيره أو بيده نجاسة إلى غير ذلك مما يحكي عنه في هذا المعنى وكذا ما يحكي عن الشيخ الصالح أبي الحسن المنتصر من شيوخ شيوخنا التونسيين أنه كان يغسل الرمان لاحتال أن يكون بيد قاطعة نجاسة والرمان المبلول بالندى وأيضاً يحمل في الزنايل ولعلها غير طاهرة فنص كلام الإمام الغزالي وأظهره أن هذا من الوسوسة المأمور بالاعراض عنها وكان الشيخ يميل إلى تصويب فعلهما وإنهما إنما أرادا أن يبيناً أمرهما في ذلك على اليقين ومستندهما وإن كان الأمر والتقدير فلم يشهد الشرع بالغائه (م) وقد كان لهذا الشك سبب لكن عفا الشرع عنه كاختلاط أخت له من الرضاع بنساء العالم فالنساء له حلال (ط) فإن قيل قولكم إذا كان موجب الشك الوهم والتقدير لا يلتفت إليه حديث التمرة يدل على خلافه لانه صلى الله عليه وسلم اعتبره مع كونه من البعيد أن يدخل تمر الصدقة بيته وقد علم أن الصدقة محرمة عليه والاحتمالات التي ذكرتم في تلك الصور ليست أبعد من هذا الاحتمال **قلت** يجب أن تلك الاحتمالات لا إماره عليها في التمرة قائمة لانهم كانوا يأتون بصدقاتهم إلى المسجد وحجره صلى الله عليه وسلم كانت

غير طاهرة فنص كلام الامام والغزالي وأظهروا ان هذا من الوسوسة المأثور بالاعراض عنها وكان الشيخ يميل الى تصوير فعلهما وانهما إنما أرادا ان يبينوا أمرهما في ذلك على اليقين ومستندهما وان كان الوهم والتقدير فلم يشهد الشرع بالغائه (م) وقد يكون لهذا الشك سبب ومستند ولكن قد عني الشرع عنه واغترفه لعظيم ضرره كمن تحقق ان امرأة رضعت معه وهي في سن من ترضع معه واختلطت بنساء العالم والنساء له حلال ادلو منعناه منهن جملة كان عليه في ذلك ضرر عظيم ولا تغلب حرمة واحدة على مئين من الألوف محلاة \* نعم لو اختلطت هذه الرضعة بنساء محصورات فانه ينهي عن التزوج منهن ويتزوج من غيرهن والفرق بين هذه والأولى انها اذا اختلطت بنساء العالم لا يقدر على تحصيل غرضه بطريق آخر فوجب أن لا يكون لشكه تأثير وهذه يقدر على تحصيل غرضه بطريق آخر وهو أن يتزوج من غيرهن على وجه حلال ومسائل هذا النوع لا تحصي كثرة وانما أريناك هذا التقيس عليه فان أصولها لا تخرج عن الأصول التي قيدت لك وقد يقل ضرر التحريم في صورة ويعظم في أخرى وقد يتضح كون الشيء مستند السبب في قضية ويحفي في أخرى وقد تكثرت أصول بعض المسائل وقد تنضج مساواة الفرع للأصل في صورة وتحفي في أخرى وبسبب هذا يختلف نظر الفقهاء ويقع التنازع بينهم فيه \* من ذلك مسألة الشك في عدد الطلاق والشك هل حنث والشاك في زوجته هل تحبه وقد حلف أنها تحبه والشك في الاناءين أيهما نجس والشاك هل أصاب ثوبه نجاسة والشك في موضعها مع علمه باصابتها ثوبه في غير ذلك من المسائل التي كثرت اضطرابهم فيها وطريقتهم فيها هي التي نبهناك عليها \* وأنت اذا أحطت بهذه الطريقة علمنا أغنتك عن اضطرابهم في تجنب المشتبهات المذكورة هل هو واجب وهل قوله من وقع في الشبهات وقع في الحرام (ع) جميع ما قاله الامام صحيح الا قوله في الأخت الرضعة اذا كانت في سن من ترضع معه فانه كلام لا وجه له فان الأخوين من الرضاعة يمكن أن يكون أحدهما في سن ابن الآخر لتقدم رضاع الأكبر الأصغر في شبابه وأول بطونها وليس من شرط الرضاع أن يكون من لبن ولادة واحدة ولا أدري ما اضطره الى هذه الزيادة التي لا وجه لها ذكرها خطأ (ط) قال قيل قولكم اذا كان موجب الشك الوهم والتقدير لا يلتفت اليه حديث التمرة يدل على خلافه لانه صلى الله عليه وسلم اعتبره لان من البعيد أن تكون من تمر الصدقة لولا التقدير لانه كيف يدخل تمر الصدقة بيته والصدقة عليه محرمة والاحتمالات التي ذكرتم في تلك الصور ليست بابتعد من هذا الاحتمال \* أوجب بان تلك الاحتمالات لأمانة عليها الامارة في التمرة قائمة لانهم كانوا يأتون بصدقاتهم الى المسجد ويحجروا صلى الله عليه وسلم كانت متعلقة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم أن يكون صبي أو من لا يعلم ذلك أدخل التمرة بيته (قوله لا يعلمهن كثير من الناس) (م) يدل أن القليل يعلمها فاداعلمها الحقها بحكم أحد الوجهين (ع) لانها خرجت من المشتبه الى البين \* قلت \* يصرفها لاحد الوجهين اذا تبين رجحان دليله بنظر أوقياس أو استصحاب حال وحينه \* فنخرج من المشتبه الى البين بالنسبة الى العليل الذي علمها وعلم العليل بها لا يخرجها عن كونها شبهة بالاطلاق وهذا كله بناء على أن معنى لا يعلمها لا يعلم حكمها وانظر هل يحتمل أن يكون المعنى لا يعلم كونها شبهة (ع) وهو يدل على أن المشتبه له حكم ولو كان لاحكم لم يقل لا يعلمهن كثير من الناس لان الكل حينئذ لا يعلمونها (قوله استبرأ لدينه وعرضه) (د) أي حصلت له البراءة من ذم الشرع له متعلقة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم أن يكون صبي أو من لا يعلم ذلك أدخل التمرة في بيته (قوله استبرأ لدينه وعرضه) (ح) أي حصلت له البراءة من ذم الشرع له وصان عرضه من كلام

لا يعلمهن كثير من الناس  
فمن اتقى الشبهات استبرأ  
لدينه وعرضه

وصان عرضه من كلام الناس فيه (ع) لان دعوى النفس الجرأة على تكسب ذلك فساد للدين والعرض **قلت** قال الغزالي الورع أربعة أقسام \* الاول ورع العدول وهو الامتناع من فعل ما فعله فسق \* الثاني ورع الصالحين وهو الامتناع مما يتطرق اليه احتمال التحريم ولكن المفتي ترخص في تناوله بناء على الظاهر \* الثالث ورع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا تقدر في حليته شبهة ولكن يتق خوف أن يؤدي الى المحذور كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس كان لعمري امرأة يحبها فلما ولي الخلافه طلقها مخافة أن تشفع له في باطل فيطيع بها طلب الرضاها وعنه أنه قال كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوف الوقوع في الحرام وأمر امرأته أن تبسح طبيباً للمسلمين من النساء ففعلت ثم مسحت خمارها بما يعلق باصابعها فدخل فقال ما هذه الرج فآخبرته فاخذ الخمار وغسله بماء وطين فهذا ورع المتقين خوف أن يؤدي ذلك الى غيره والافضل الخمار لا يرد الطبيب الى المسلمين ووزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسك للمسلمين فأخذ بانعه لئلا نصيبه الرائحة وقال هل ينتفع منه الا برميحه وترك ابن سيرين عشرين ألفاً لشريكه لشيء حال في قلبه ولم يحتلف العلماء في أنه لا بأس به \* الرابع ورع الصديقين وهو الامتناع مما لا تقدر في حليته شبهة ولا يتق أن يؤدي الى حرام ولكن لم يتناول الله ما يقوى على عبادة أو استبقاء حياة أو توصل اليه بمكر وهأو اتصل بمكر وه \* فن الأول ما روى أن يحيى بن يحيى شرب دواء فقال له زوجته لو مشيت في الدار لقلبتني حتى يعمل الدواء فقال هذه مشية لا أعرفها وأنا حاسب نفسي منذ ثلاثين سنة فكأنهم لم تحضره نية تتعلق بالدين في هذه المشية \* ومن الثاني أن ذا النون المصري لمقه جوع هو مسجون ف أرسلت اليه امرأة صالحة بطعام على يدي السجناء فاني أن يأكلوا وعندها وصل اليه على يدي ظالم يعني أن القوة التي أوصلت اليه الطعام لم تكن طيبة \* ومن ذلك أن بشراً كان لا يشرب الماء من الانهار التي حذرنا الامراء فإلما وان كان مباحاً في نفسه ولكن رأى أن النهر حفر باجر فدفع من مال حرام وأطفا بعضهم سراجاً سرجه غلامه من سراج قوم يكره ما لهم وامتنع بعضهم أن يشبع نعله بشعلة سلطان \* وفي كتاب الصغوة عن عبد الله بن حمد بن حنبل قال جاءت تحت أخت بشر بن الحارث الى أبي فقال يا أبا عبد الله اني امرأة أعزل

الناس فيه (ع) لان دعوى النفس الجرأة على تكسب ذلك فساد للدين والعرض (ب) قال الغزالي الورع أربعة أقسام \* الاول ورع لعدول وهو الامتناع من فعل ما فعله فسق \* الثاني ورع الصالحين وهو الامتناع مما يتطرق اليه احتمال التحريم ولكن المفتي ترخص في تناوله بناء على الظاهر \* الثالث ورع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا تقدر في حليته شبهة ولكن يتق خوف أن يؤدي الى المحذور كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يلقى ما لا بأس به مخافة ما فيه بأس كان لعمري امرأة يحبها فلما ولي الخلافه طلقها مخافة أن تشفع له في باطل فيطيع بها طلب الرضاها وعنه أنه قال كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوف الوقوع في الحرام وأمر امرأته أن تبسح طبيباً للمسلمين من النساء ففعلت فلما فرغت مسحت خمارها بما يعلق باصابعها فدخل فقال ما هذه الرج فآخبرته فاخذ الخمار وغسله بماء وطين فهذا ورع المتقين خوف أن يؤدي ذلك الى غيره والافضل الخمار لا يرد الطبيب الى المسلمين ووزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسك للمسلمين فأخذ بانعه لئلا نصيبه الرائحة وقال هل ينتفع منه الا برميحه وترك ابن سيرين عشرين ألفاً لشريكه لشيء حال في قلبه ولم يحتلف العلماء في أنه لا بأس به \* الرابع ورع الصديقين وهو الامتناع مما لا تقوى في حليته شبهة

ورأس مالى دانقان اشترى بهما قطننا وأردنه فأبيعه بنصف درهم فأتعوت بدانق من الجمعة الى الجمعة ففر  
 بى ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقف يكلم أصحاب المشايخ فاعتذرت ضوء المشعل فغزلت طاقات  
 فلما غاب عني المشعل علمت أن الله على في ذلك مطالبة فخلصني خصلك الله فقال تصديقين بالدانقين  
 وتيقين بلارأس مال حتى يعوضك الله خيرا فانصرفت قال عبد الله فقلت لأبى لو أمرتها أن تخرج  
 المغزل الذى أدرجت فيه الطاقات فقال يا بنى سؤلها لا يحتمل التأويل من هذه المرأة قلت تحت أخت  
 بشر بن الحارث قال من ثم أتيت \* الغزالي وشرب أبو بكر الصديق رضى الله عنه لبننا من كسب عبده  
 ثم سأل عنه فقال تكهننت به لغوم فأعطوني فأدخل أصبعه في حلقة وقائه وجعل يبائع في القى حتى  
 كادت نفسه تخرج \* ثم قال اللهم انى أعوذ بك مما حلت العروق وخالط الأمعاء وشرب عمر لبننا من  
 ابل الصدقة غلظاءه ( قول ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ) ( ع ) اختلف فقيل تجنب  
 لشبهات واجب لقوله فقد وقع في حرام وقيل ليس بواجب والمعنى قد يقع في الحرام ويشهد له قوله  
 يوشك أن يقع فيه ولم يقل يرتفع فيه وأيضا فاما جعل اجتنابها استبراء للدين والعرض والاستبراء يشير  
 الى أنها ليست نفس الحرام الذى يجب أن يجنب ( ط ) قيل مواضع الشبهة حرام لانها توقع في الحرام  
 وقيل مكر وهه والورع تركها وقيل لا يقال فيها واحد منهما والصواب الثانى لان الشرع أخرجها  
 من القسم الحرام فلا توصف به وانما هي مرتاب فيها \* وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى  
 ما لا يربك وهذا هو الورع \* وقال بعض الناس انها حلال يتورع عنها وليست بعبارة حسنة لان

ومن وقع في الشبهات وقع  
 في الحرام

ولا يتقى أن يؤدي الى حرام ولكن لم يتناول الله من تقع على عبادة أو استبراء حياة أو توصل اليه بمكره  
 أو توصل بمكره \* فن الاول ما يحكى أن يحيى بن يحيى شرب دواء فقال له زوجته لومشيت في الدار  
 قليلا حتى يعمل الدواء فقال هذه مشية لأعرفها وأنا أحاسب نفسي منذ ثلاثين سنة فكان لم تحضره نية  
 تتعلق بالدين في هذه المشية ومن الثانى ان ذالنون المصرى لحقه جوع وهو مسجون فارسلت اليه  
 امرأة صالحة بطعام على يد السجن فابى أن يأكله واعتذر انه وصل اليه على يدى ظالم معنى ان القوة  
 التى أوصلت اليه الطعام لم تكن طيبة \* ومن ذلك ان بشرا كان لا يشرب الماء من الانهار التى حفرتها  
 الامراء فالماء وان كان مباحا في نفسه لكن رأى ان النهر حفر بأجرة دفعت من مال حرام \* وأطعم  
 بعضهم سراجا سرجه غلامه من سراج قوم يكره ما لهم وامتنع بعضهم أن يشبع نعله بشعلة سلطان  
 \* وفى كتاب الصفوة عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال جاءت تحت أخت بشر بن الحارث الى أبى  
 فقالت يا أبا عبد الله انى امرأه أغزل ورأس مالى دانقان اشترى بهما قطننا وأردنه فأبيعه بنصف درهم  
 فأتعوت بدانق من الجمعة الى الجمعة ففر بى ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقف يكلم أصحاب المشايخ  
 فاعتذرت ضوء المشعل فغزلت طاقات فلما غاب عني المشعل علمت أن الله على في ذلك مطالبة فخلصني  
 خصلك الله فقال تصديقين بالدانقين وتيقين بلارأس مال حتى يعوضك الله خيرا فانصرفت قال عبد  
 الله فقلت لأبى لو أمرتها أن تخرج المغزل الذى أدرجت فيه الطاقات فقال يا بنى سؤلها لا يحتمل  
 التأويل من هذه المرأة قلت تحت أخت بشر بن الحارث قال من ثم أتيت \* الغزالي وشرب أبو بكر لبننا  
 من كسب عبده ثم سأل عنه فقال تكسبت به لقوم فأعطوني فأدخل أصبعه في حلقة فقائه ( قول  
 ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ) قيل تجنب الشبهات واجب لقوله فقد وقع في حرام وقيل مكر وه  
 وقيل لا يقال فيها واحد منهما ويكون معنى وقع في الحرام فقد يقع في الحرام \* قلت \* قال التوربشتى  
 الوقوع في الشئ هو السقوط فيه وكل سقوط شديد يعبر عنه بذلك وانما قال وقع في الحرام فحقا





فيه وان كثرا لخنزير لأن الشاذة لا تنضبط وكذلك محارم الله تعالى هي حرام لا ينبغي أن يحام حولها خوف  
الوقوع فيها وبوشك هي بكسر الشين مضارع أوشك وهي من أفعال المقاربة ومعناها قرب ( قوله  
ألا وان لكل ملك حي ) ﴿ قلت ﴾ يدل على ما تقدم من أن للإمام أن يحمي لمصلحة دينية ( قوله  
ألا وان في الجسد مضغة أخرج ) ( ط ) المضغة العظيمة من اللحم قدر ما يصفغ الماضغ ويعني أنها صغيرة اللحم  
عظيمة القدر \* ثم علم أن الله سبحانه خص جنس الحيوان بهذه المضغة المسماة بالقلب وأودع فيه  
المعنى الذي يميز به سائر الحيوانات على اختلاف أشكالها منافعها ويميز بينها وبين مضارها وخص نوع  
الإنسان بأن زاده إلى هذا المعنى المسمى بالعقل فالشكل أغنى صورة القلب والتميز مشترك بين  
الجميع واختص الإنسان بأن زاده العقل وبهذا تعرف أن محل القلب وإذا عرفت ذلك علمت أن  
القلب أثر في الأعضاء لعدم وجود ذلك المعنى في غيره ثم إن الجوارح مسخرة له ومطبعة له فالاستقرار  
فيه ظهر عليها وعملت على مقتضاه أن خير الخيرة وإن شرافته وعند هذا يتضح لك معنى قوله إذا  
صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ( م ) اختلف في محل العقل فذهب بعض  
المتكلمين وجهور العلاسفة ورئيسهم أرسطو إلى أن محل العقل القلب \* وذهب الأطباء \* ويحكى  
عن أبي حنيفة أن محل الدماغ \* واحتج بعض المتكلمين للأول بقوله تعالى فتكون لهم قلوب  
يعقلون بها وبظاهر الحديث لأنه جعل سائر الجسد تابعاً للقلب والدماغ بعض الجسد وعمدة الأطباء  
أن الدماغ إذا فسد فسد العقل وتغير مزاجه وكان الصرع والهوس والماليخوليا وغير ذلك من العلل  
التي يذكرونها فاقضى ذلك عندهم كونه في الدماغ لا حجة لهم في ذلك لأن الله سبحانه أجرى العادة  
بفساد العقل عند فساد الدماغ وإن لم يكن العقل فيه ولا سيما على أصلهم الذي يذكرونه في كتبهم من  
الاشتراك بين الدماغ والقلب وأيضاً يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً وينصون في كتبهم  
على أن الماليخوليا على قسمين شراسفية وهي عندهم أنخرة تصعد من نواح قريبة من المعدة وقد

بكسر الشين مضارع أوشك وهي من أفعال المقاربة ومعناها قرب ( قوله ألا وان في الجسد مضغة )  
هي القطعة من اللحم قدر ما يصفغ الماضغ وهذا يدل أن العقل محل القلب ( م ) اختلف في محل العقل  
فذهب بعض المتكلمين وجهور العلاسفة ورئيسهم أرسطو إلى أن محل العقل القلب \* وذهب الأطباء \* ويحكى  
عن أبي حنيفة أن محل الدماغ \* واحتج بعض المتكلمين بقوله تعالى فتكون لهم قلوب  
يعقلون بها وبظاهر الحديث لأنه جعل سائر الجسد تابعاً للقلب والدماغ بعض الجسد وعمدة الأطباء  
أن الدماغ إذا فسد فسد العقل وتغير مزاجه ولأن الصرع والهوس والماليخوليا وغير ذلك من  
العلل التي يذكرونها فاقضى ذلك عندهم كونه في الدماغ لا حجة لهم في ذلك لأن الله سبحانه أجرى  
العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ وإن لم يكن العقل فيه ولا سيما على أصلهم الذي يذكرونه في  
كتبهم من الاشتراك بين الدماغ والقلب وأيضاً يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً وينصون في  
كتبهم على أن الماليخوليا على قسمين شراسفية وهي عندهم أنخرة تصعد من نواح قريبة من المعدة  
وقد يكون برأس المعدة خلط يغير الأعلى فيتغير الأعلى وهذا منهم نقض لاستدلالهم والقسم الثاني  
دماغية وهو فساد مزاج الدماغ وعندهم أن دام ذلك على وتيرة واحدة فهو من الدماغ وما كان يختلف  
الازمان فيه فهو من أسفل البدن فإذا صعد البخار تحرك وإذا سكن سكن ( قلت ) قال الطيبي إنما معنى  
القلب مضغة لأن فيها معنى الصغيرة والتنكير فيها أيضاً للصغيرة تعظيماً لأنها تحرق قوالم المرء بالصغرية بمعنى  
بهما القلب واللسان وإعادة حرف التنبيه في قوله ألا وهي القلب بعد الإبهام في قوله وان في الجسد

ألا وان لكل ملك حي ألا  
وان هي الله محارمه ألا وان  
في الجسد مضغة إذا صلحت  
صلح الجسد كله وإذا فسدت  
فسد الجسد كله ألا وهي  
القلب \* وحدثنا أبو بكر  
ابن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثنا  
اسحق بن إبراهيم أخبرني  
عيسى بن يونس ثنا زكريا  
بهذا الإسناد مثله  
\* وحدثنا اسحق بن إبراهيم  
أخبرنا جرير عن مطرف  
وأبي فروة الهمداني ح  
وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا

يكون برأس المعدة خلط يضر الأعلى فيتغير الأعلى وهذا منهم نقض لاستدلالهم والقسم الثاني دماغية وهي فساد مزاج الدماغ والعلم عندهم ان مادام ذلك على وتيرة واحدة فهي من الدماغ وما كان يختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن فاداء بعد البصار تحرك واداسكن سكن ﴿ قلت ﴾ وما ذكر من أن الله سبحانه أجرى العادة بأنه اذا فسد الدماغ ففسد العقل هو الجواب عما أخذنا لك ان محله الدماغ من قوله في كتاب الجراح فيمن أوضح رجلا موضحة فأفسدت سمعه وعقله ان عليه ديتين دية العقل والسمع ودية الموضحة فانه أخذ من المسئلة ان العقل في الدماغ والجواب ما تقدم

### ﴿ أحاديث بيع الدابة واستثناء ركوبها ﴾

(قوله فصار سير الم بمر مثله) (ع) فيه علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم (قوله بعينه) (ع) فيه سؤال الرجل أن يبيع سلحته وان لم يعرضها للبيع (قوله فبعته بوقية) (د) هو في أكثر النسخ بوقية وهي لغة صحبجة والأشهر أوقية بالهمز ﴿ قلت ﴾ احتلت الروايات في قدر الثمن الذي وقع به البيع وفي قدر الزيادة (ط) اضطربت في ذلك اضطرابا لا يقبل التلخيص وتكلف الجمع بينها بعمد عن التحقيق وقد تكلف عياض الجمع بينها وبناء على تقدير أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ومع هذا الاختلاف الحديث عظيم فيه أبواب من الفقه أكثرها واضح (ع) وسبب اختلاف هذه الروايات انهم روه وبالمعنى \* وبمثل هذا احتج من أجاز نقل الحديث بالمعنى قال نجد الحديث الواحد لم ينطق به لنبي صلى الله عليه وسلم الامرة واحدة ويرويه عنه جماعة بألفاظ مختلفة بعمان متقاربة ﴿ قلت ﴾ لاشك ان عياضات تكلم وأطال ونحن قد اخلصنا من كلامه ما يحتاج اليه في الجمع بين الروايات المختلفة في قدر الزيادة أمارايات لئن فهمي هذه انه استزاد بأوقية لا بقية انها ذهب وفي الأخرى بأوقية ذهبا وفي الأخرى بأوقيتين وفي الأخرى بأربع أواق وفي أخرى بخمس أواق وفي أخرى بأربعة دانير وفي أخرى ذكرها لقاضي بمائتي درهم فجمع بين الجميع بأن ردها الى أوقية ذهبا أمارد الأوقية لا بقية

مضغة نفاضة شأنها وعظم موقعها فنزل التنبيه في الحديث منزلة الباء في المثل وكذا تكريرها كل مرة بين الكلامين المتصلين اشعار بنفاضة مدخولها تبه أولان لا بكل ملك من ملوك الدنيا حتى يحميمه من الاغيار ونبه ثانيا ان الله حي يحميمه من أن يعرب منه عباده ونبه ثالثا ان قلب كل أحد ملك وان جسده حياء فهو يحميمه من افساد الطيشان والنفس الامارة وكما أن صلاح الجسد بصلاحه وفساده بفساده كذلك العكس وصلاح الجسد انما هو بأن يتغذى بالحلال فيصفو ويتأثر القلب بصفاة ويتنور فيعكس نوره الى الجسد فصدر منه الأعمال الصالحة وهو المعنى بصلاحها واذا تغذى بالحرام يصير موطئا للشيطان والنفس فيتكدر ويتكدر القلب فينظم وتنعكس ظلمته الى البدن فلا يصدر منه الا المعاصي وهو المراد بفسادها ثم اذا ساس القلب الجسد وهداه رشده استحسن أن يكون وارث الانبياء وخليفة الله في حياء على عباده فيسوسهم يكمل الناقصين منهم ويوصلهم الى جناب الله الأقدس فحينئذ تری الحديث ببحر الاساحل له (قوله أتم من حديثهم وأكثر) هو بالباء الموحدة وفي كثير من النسخ المثناة وهو أحسن والله له أعلم

### ﴿ باب بيع الدابة واستثناء ركوبها ﴾

﴿ش﴾ (قوله فبعته بوقية) (ح) هو في أكثر النسخ بوقية وهي لغة صحبجة والأشهر أوقية بالهمز قال وفي رواية بخمس أواق زادني أوقية وفي بعضها بأوقيتين ودرهم ودرهمين وفي بعضها

يعقوب يعني ابن عبد الرحمن  
القاري عن ابن عجلان  
عن عبد الرحمن بن سعيد  
كلهم عن الشعبي عن  
النعمان بن بشير عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بهذا  
الحديث غير ان حديث  
ذكر يا أتم من حديثهم  
وأكثر حدثنا عبد الملك  
ابن شعيب بن الليث بن  
سعد حدثني أبي عن جدي  
حدثني خالد بن يزيد حدثني  
سعيد بن أبي هلال عن  
عون بن عبد الله عن عامر  
الشعبي أنه سمع النعمان  
ابن بشير بن سعد صاحب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو يخطب الناس  
بمحض وهو يقول سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول الحلال بين  
والحرام بين فذكر بمثل  
حديث ذكر يا عن الشعبي  
الى قوله يوشك أن يقع فيه  
\* حدثنا محمد بن عبد الله  
ابن نمير ثنا أبي ثنا زكريا  
عن عامر حدثني جابر بن  
عبد الله أنه كان يسير على  
جمل له قد أعيا فأراد أن  
يسيه قال فلحقني النبي  
صلى الله عليه وسلم فدعاني  
وضربه فصار سير لم يسر  
مثله قال بعينه بوقية قلت  
لا تم قال بعينه بوقية

فلانها مطلق والمطلق يرد الى المقيد وأما رد الأوقيتين فلان احدهما ثمن والأخرى زيادة ويشهد لذلك قوله في الآخر وزادنى أوقية وأما رواية الأربعة أواقى فلا يتكلف لها لان الراوى شك فيها \* وأما رواية الخمس أواقى فلان الخمس فضة هي صرف أوقية الذهب وأما رواية الأربعة دنانير فلا احتمال زنة الأوقية ذهباً حينئذ على ما ذكره الداودى ان أوقية الذهب لم يكن لها وزن معلوم عندهم وان وزن الأوقية الفضة أربعون درهماً ويحتمل ان الأربعة دنانير وقعت المساومة بها ابتداء وانعقد البيع في الآخر بأوقية لذهب وأما رواية المائتين درهم فلان المائتين هي الخمس أواقى فضة على ما تقدم في معرفة نصاب الفضة في الزكاة والخمس أواقى فضة تقدم انها صرف أوقية الذهب وأما الاختلاف الواقع في قدر الزيادة ففي هذا الحديث وزادنى قيراطاً في الآخر درهماً القيراط هو ذهب وصرفه درهم \* هذا تلخيص ما يحتاج اليه من كلامه مما يتعلق بروايات ما فى الأم لكن يبقى النظر في الجمع بين كون الزيادة قيراطاً وكونها أوقية فيحتمل القيراط انه رجحان في الوزن والأوقية زيادة والله أعلم والجمع بهذا الذى لخصناه جلي حسن ولا يتكلف فيه (قوله واستثنيت عليه حملانه) (م) بيع الدابة واستثناء ركوبها أجازها ابن شبرمة وغيره ومنعه الشافعى وأبو حنيفة وأجازها مالك ان قربت المسافة وكانت معلومة وحمل الحديث عليه \* واحتج الشافعى وأبو حنيفة بحديث النهى عن بيع الثياب عن بيع وشرط وأجابا عن حديث جابر بانه لم يكن بيعاً حقيقة لأنه لما وصل المدينة رد له الجمل وأعطاه الثمن وبان شرط الركوب لم يكن في أصل العقد \* وجوابنا نحن عن حديثهما بانهما عامان وهذا خاص والخاص يقضى على العام ورد الجمل لا يناقض كون الأول بيعاً حقيقة وأما قوله لم يكن شرط الركوب في أصل العقد فبرده قوله في الطريق الآخر فبعته على انى ظهره فانه نص في أنه كان في أصل العقد وسأل رجل أبا حنيفة عن بيع وشرط فقال

واستثنيت عليه حملانه الى أهلى فلم تبلغ أنتيه بالجمل فتقدمت عليه ثم رجعت فارسل فى أثرى فقال

بأوقية ذهب وفي بعضها بأربعة دنانير وزاد البخارى ثمانمائة درهم وفي رواية أحسبه بأربع أواق (ب) اختلفت الروايات في قدر الثمن الذى وقع به البيع وفي قدر الزيادة (ط) اضطربت الروايات في ذلك اضطراباً لا يقبل التلقيق وتكلف الجمع بينها بعيد عن التحقيق وقد تكلف عياض الجمع بينها وبناء على تقدير أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ومع هذا الاختلاف فالحديث عظيم فيه أبواب من الفقه أكثرها واضح (ب) لا شك ان عياضات تكلف وأطال ونحن لخصنا من كلامه ما يحتاج اليه في الجمع بين الروايات المختلفة في قدر الثمن والروايات المختلفة في قدر الزيادة أما الأول فيعمل على أن الشراء وقع بأوقية ذهباً ومعنى الاوقيتين ان احدهما ثمن والأخرى زيادة وأما رواية الأربع أواقى فلا يتكلف لها لان الراوى شك فيها وأما رواية الخمس فضة هي صرف أوقية الذهب وأما رواية الأربعة دنانير فلا احتمال أن تكون زنة الأوقية ذهباً حينئذ ويحتمل ان الأربعة الدنانير وقعت المساومة بها ابتداء وانعقد البيع في الآخر بأوقية الذهب وأما رواية المائتين درهم فلان المائتين هي الخمس أواقى فضة (ح) وأما رواية عشرين ديناراً فحتمول على دنانير صغار كانت لهم (ب) وأما الاختلاف الواقع في قدر الزيادة ففي هذا الحديث وزادنى قيراطاً في الآخر درهماً القيراط هو ذهب وصرفه درهم هذا تلخيص ما يحتاج اليه من كلامه مما يتعلق بروايات ما فى الأم لكن يبقى النظر في الجمع بين كون الزيادة قيراطاً وكونها أوقية فيحتمل القيراط انه رجحان في الوزن والأوقية زيادة والله أعلم والجمع بهذا الذى لخصناه جلي حسن ولا يتكلف فيه (قوله واستثنيت عليه حملانه) هو بضم الحاء أى الحمل عليه

له فما زال بين يدي الأبل  
قدماها يسير قال فقال لي  
كيف ترى بعيرك قال قلت  
بخير قد أصابته بركتك قال  
أفتبينيه فاستحييت ولم  
يسكن لنا ناضح غيره قال  
فقلت نعم فبعته أياه على أن  
لي فغار ظهره حتى أبلغ المدينة  
قال فقلت له يا رسول الله  
اني عروس فاستأذنته  
فأذن لي ففقدت الناس  
الى المدينة حتى انتهيت  
فلقبني خالي ففسأني عن  
البعير فأخبرته بما صنعت  
فيه فلامني فيه قال وقد كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لي حين استأذنته  
ما تزوجت أبكرا أم ثيبا  
فقلت له تزوجت ثيبا قال  
أفلا تزوجت بكرا اتلاعبك  
وتلاعبها فقلت يا رسول الله  
توفي والدي وأاستشهدولي  
أحوات صفار فسكرهت  
أن أتزوج البهن مثلهن فلا  
تؤدبهن ولا تقوم عليهن  
فنزوجت شيئا تقوم عليهن  
وتؤدبهن قال فلما قدم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المدينة غدوت اليه بالبعير  
فأعطاني ثمنه وورده علي

(قوله أتراني ما كستك) (ح) قال أهل اللغة المما كسته هي المسكالة في النقص من الثمن وأصلها النقص ومنه مكس الظالم وهو ما ينقصه ويأخذه من أموال الناس (قوله على أن لي فقار ظهريه) بقاء مفتوحة ثم قاف وهي ما أصل عظامه وواحد هافقارة (م) بيع الدابة واستئثار ركوبها أجازة ابن شبرمة وغيره ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وأجازة مالك أن قربت المسافة وكانت معلومة وأحج الشافعي وأبو حنيفة بحديث النهي عن بيع الثنيا وعن يبيع وشرط \* وأجازا عن حديث جابر بأنه لم يكن يبيع حقيقة لانه لما وصل المدينة رد له الجمل وأعطاه الثمن وبأن شرط الركوب لم يكن في أصل العقد \* وجاز بنا نحن عن حديثهما باباهما عامان وهذا خاص والخاص يقضى على العام ورد الجمل لا ينافض كون الاول بيعا حقيقة وأما قوله لم يكن شرط الركوب في أصل البيع فيرده قوله في الطريق الآخر فبعتة على أن لي ظهره فانه نص في أنه كان في أصل العقد وتقدم تفسير الناضح

( ٣٧ - شرح الابى والسنوسى - رابع ) \* حدثنا عثمان بن أبى شيبة ثنا جريح عن الأعمش عن سالم بن أبى الجعد عن جابر قال أقبلنا من مكة الى المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتل جملى وساق الحديث بقصته وفيه ثم قال لى بعنى جملك هذا قال قلت لابل هولك قال لابل بعنيه قال قلت لابل هولك يا رسول الله قال لابل بعنيه قال قلت فان لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته فبئع عليه الى المدينة قال فلما قدمت المدينة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال أعطه أوقية من ذهب وزده قال فأعطاني

على المشتري وان كل واحد عليه توفية ما يدفع ( قوله ) رجل على أوقية ذهب خذه ما قال قد أخذته ( د ) محتج به أصحابنا في أن البيع لا ينعقد إلا باليجاب والقبول ولا ينعقد بالمعاطاة دون اللفظة والأصح انعقادها بغيرها ويأخذ ولا حاجة فيه لأنه لم ينه عن المعاطاة والمعاطاة أمانة تكون مع حضور العوضين فيأخذ ويعطى وفيه حجة لأصح الوجهين عندنا أن البيع ينعقد بالكناية لقوله صلى الله عليه وسلم قد أخذته ( قوله ) فأخذه أهل الشام يوم الحرة ( قوله ) قلت الحرة أرض شرق المدينة متصلة بالمدينة ويومها هو أنه لما توفي معاوية واستخلف ابنه يزيد وظهر من فسقه وشربه الخرجلع أهل المدينة بيعته فبعث اليهم يزيد مسلم بن عقبة العدواني في اثني عشر ألف مقاتل من أهل الشام ليس فيهم أصغر من ابن عشرين ولا أكبر من ابن خمسين وقال له أمرك أن لاتقاتلهم حتى تدعوهم الى الدخول فيما خرجوا عنه ثلاثا فانهم أجابوك فانصرف عنهم الى قتال ابن الزبير بمكة وان أبو افناجزهم القتال فاذا ظهرت عليهم فأجج المدينة ثلاثا بما فيها من المال والسلاح والطعام فان انقضت الثلاث فكفف عن الناس فلما زلزالهم عادهم الى ما أمر به يزيد فأبوا الا القتال وخرجوا لقتاله بجنود كثيرة وهيئة لم ير مثلها فانهم مسلم للقتال من جهة الحرة هذه وكان الذي أشار عليه بقتالهم منها عبد الملك بن مروان لانها شرق المدينة بحيث اذا طلعت الشمس تطلع بين أكتاف أصحابك فلا تؤذيهم وتطلع في وجوه أهل المدينة فيؤذيهم حرها فيصيبهم اذاها فاقبلوا قتالا شديدا كان عاقبته أن انهزم أهل المدينة وصرخ النساء والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا في الطرق ودخل أهل الشام المدينة وأباحوها ثلاثا يدخلون البيوت يسلبون النساء الحلى ويأخذون ما بهما من الثياب والأثاث \* وكان سبب انهزامهم أن بنى حارثة من أهل المدينة أدخلوا امرؤا بن الحكم في مائة فارس من جهاتهم فجعلت الخيل تتعدى في أثر المائة فبلغ ذلك المقاتلة فانهمزوا ودخلت المدينة \* قال محمد بن يزيد فحضرت يومئذ ولما انتهت القوم اليها انتهوا الى الموت النافع فلم يجدوا عندنا ما يطعموا فيه منا ولا كئنا أتينا يومئذ من مأمننا أتينا من قبل قومنا بنى حارثة \* قال عبد الله بن جعفر سألت الزهري عن قتل من الناس يومئذ قال أمان وجوه الناس فأكثر من سبع مائة من قريش والانصار وجوه الموالي ومن لانعه من الموالي والعبيد والنساء والصبيان فأكثر من عشرة آلاف \* وقال يحيى

أوقية من ذهب وزادني قبرا طاقا قلت لا تغارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان في كيس لي فأخذه أهل الشام يوم الحرة \* حدثنا أبو كامل الجحدري ثنا عبد الواحد ابن زياد ثنا الجري عن أبي نصره عن جابر ابن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فتعلقنا بخصي وساق الحديث وقال فيه فتخسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال لي اركب بسم الله وزاد أيضا قال فما زال يزيدني ويقول والله ينفرك \* وحدثني أبو الربيع العتيبي ثنا حاد ثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال لما أتى على النبي صلى الله

( ط ) والبعبع اسم للجمل والناقة كالانسان اسم للذكور والاثني ( قوله ) فأخذه أهل الشام يوم الحرة ( ب ) الحرة أرض شرق المدينة متصلة بالمدينة ويومها هو أنه لما توفي معاوية واستخلف ابنه يزيد وظهر من فسقه وشربه الخرجلع أهل المدينة بيعته فبعث اليهم يزيد مسلم بن عقبة العدواني في اثني عشر ألف مقاتل من أهل الشام ليس فيهم أصغر من ابن عشرين ولا أكبر من ابن خمسين وقال له أمرك أن لاتقاتلهم حتى تدعوهم الى الدخول فيما خرجوا عنه ثلاثا فانهم أجابوك فانصرف عنهم الى قتال ابن الزبير بمكة وان أبو افناجزهم القتال فان ظهرت عليهم فأجج المدينة ثلاثا بما فيها من المال والسلاح والطعام فان انقضت الثلاث فكفف عن الناس فلما زلزالهم عادهم الى ما أمر به يزيد فأبوا الا القتال وخرجوا لقتاله بجنود كثيرة وهيئة لم ير مثلها فانهم مسلم للقتال من جهة الحرة هذه وكان الذي أشار عليه بقتالهم منها عبد الملك بن مروان لانها شرق المدينة بحيث اذا طلعت الشمس تطلع بين أكتاف أصحابك فلا تؤذيهم وتطلع في وجوه أهل المدينة فيؤذيهم حرها و يصيبهم اذاها فاقبلوا قتالا شديدا كان عاقبته أن انهزم أهل المدينة وصرخ النساء والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا في الطرق ودخل أهل الشام المدينة وأباحوها ثلاثا يدخلون البيوت يسلبون النساء

عليه وسلم وقد أعياب عيرى قال فغصه فوثب فمكنت بعد ذلك أحبس خطاه لسمع حديثه فما أقدر عليه فلهقني النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعنيه فبعته منه بخمس أواق قال قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قال ولك ظهره إلى المدينة قال فلما قدمت المدينة أتيت به فزادني وقية ثم وهبه لي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عقبة بن مكرم العمي ثنا يعقوب بن اسحق ثنا بشير بن عقبة عن أبي المتوكل الناجي عن جابر بن عبد الله قال سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(٢٩١)

بعض أسفاره أظنه قال غازيا واقتص الحديث وزاد فيه قال يا جابر أتوفيت الثمن قلت نعم قال لك الثمن ولك الجمل لك الثمن ولك الجمل \* حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن محارب سمع جابر بن عبد الله يقول اشترى مني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بوقيتين ودرهم أو درهمين قال فلما قدم صرارا فامر ببقرة فذبحت فأكلوا منها فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين ووزلني عن البعير فأرجح لي \* حدثني يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحرث ثنا شعبة أخبرني محارب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة غير أنه قال فاشترته مني بشمن قد سمعاه ولم يذكر الوقيتين والدرهم والدرهمين وقال أمر ببقرة فنحرت ثم قسم لحما \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة

ابن سعيد قتل يوم الحرة سبعمائة ممن حمل القرآن وقتل يومئذ ثمانون صحابيا لم يبق بعدهم هادي فأخذ أهل الشام كيس جابر هذا الاظهر أنه كان مما انتهب من البيوت (قوله) فازال يزيدني ويقول والله يغفر لك (ع) جاء في غير هذه الرواية في كتاب النكاح قال أبو نضرة وكانت كلمة يقولها المسلمون افعل كذا وكذا والله يغفر لك (قوله) بخمس أواق (قلت) \* تقدم ردها إلى أوقية الذهب (قوله) بوقيتين تقدم أن احداها زيادة كما قال في الآخر وزادني أوقية ثم محتمل أن تكون ذهبا وان تكون فضة وتقدم الجمع بينهما وبين كون الزيادة قيراطا (قوله) فلما قدم صرارا (ع) هو يكبير الصاد المهمة وتخفيف الرأى والأكثر أنه موضع قريب من المدينة وقال الخطابي هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة والاشبه عندي أنه موضع لا بئر بدليل قول الشاعر \* لعل صرارا أن تجيش يبارها \* (قوله) بأربعة دنانير تقدم وجه ردها إلى الأوقيتين

\* أحاديث من استسلف فقضى خيرا منه \*

(قوله) استسلف (قلت) \* السين في استفعل للطلب وقد تكون للتحقيق وهي هنا كذلك لأنه أخبر عن ماض (ع) وفيه جواز أخذ الدين للضرورة وقد كان صلى الله عليه وسلم يكرهه والافقد خير فاختار القتل من الدنيا والقناعة (ط) \* (فان قيل) \* كيف عمر ذمته بالدين وقد كان يكرهه \* وقال في الحلى وياخذون ما به من الثياب والاثاث وكان سبب انهم أن بنى حارثة من أهل المدينة أدخلوا مروان بن الحكم في مائة فارس من جماعتهم فجعلت الخيل تحدر في أثر المائة فبلغ ذلك المقاتلة فانهزموا ودخلت المدينة قال محمد بن لبيد حضرت يومئذ ولما انتهى القوم إلى انتهوا إلى الموت الناقع فلم يجدوا عندنا ما طمعو فيه منا ولا سكتنا أو تينا يومئذ من مأمننا أو تينا من قبل قومنا بنى حارثة قال عبد الملك بن جعفر سألت الزهري عن قتل من الناس يومئذ قال أما من وجوه الناس فأكثر من سبعمائة من قریش والانصار ووجوه الموالى ومن لانعه من الموالى والعبيد والنساء والصبيان فأكثر من عشرة آلاف وقال يحيى بن سعيد وقتل يوم الحرة سبعمائة ممن حمل القرآن وقتل يومئذ ثمانون صحابيا لم يبق بعدهم هادي فأخذ أهل الشام كيس جابر هذا الاظهر أنه كان مما انتهب من البيوت (قوله) ثنا عقبة بن مكرم (بضم الميم واسكان الكاف) وقع الرأى العمى بتشديد الميم منسوب إلى بنى الم بطن من تميم (قوله) عن أبي المتوكل الناجي هو بلجيم والنون منسوب إلى بنى ناجية وهم من بنى سلمة بن لؤى (قوله) فلما قدم صرارا) بصاد مهمة مكسورة ومفتوحة والكسر أفصح وأشهر وتخفيف الرأى والاكثر أنه موضع قريب من المدينة وقال الخطابي هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة

\* باب من استسلف فقضى خيرا منه \*

\* (ش) \* السين والتاء هنا التحقيق الشيء لا للطلب وتدانيه صلى الله عليه وسلم كان للضرورة والافقد

عن ابن جريج عن عطاء بن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له قد أخذت جلا بربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة \* حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب عن مالك بن أنس عن زبدين أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل

حديث اياكم والدين فانه شين وفي آخر الدين هم بالليل ومذلة بالنهار \* وكان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يتعوذ منه حتى قيل ما أكثر ما تستعين من المغرم قال ان الرجل اذا أغرم حدث فكذب \* (أجيب) \*  
بانه انما ندان للضرورة ولا خلاف في جوازها للضرورة \* (فان قيل) \* لا ضرورة لان  
الله سبحانه وتعالى خيره أن تكون بطحاء مكة له ذهابا حديث ذكره الترمذي ومن هو كذلك فأين  
الضرورة \* (أجيب) \* بانه خيره فاختر الاقلال من الدنيا والقناعة وما عدل عنه زهدا فيه لا يرجع اليه  
فالضرورة لازمة \* وأيضا فالدين انما هو مرجوح لتلك المذام المذكورة وهو صلى الله عليه وسلم  
معصوم منها \* وبالجملة فالدين بالنسبة الى غيره ان دعت لأخذه ضرورة ولم يختلف في جوازها وقد يجب  
وان كان لغير ضرورة كرهه للأحاديث المذكورة ولما فيه من تعريض النفس للذلة وأما السلف  
بالنسبة الى معطيه فندوب اليه لانه من الاعانة على الخير وخرج البزار من طريق ابن مسعود قرض  
مرتين يعدل صدقة مرة وفي حديث آخر من حديث غيره درهم الصدقة بعشر ودرهم السلف  
بعشرين (قوله بكرا) (ع) البكر الفقى من الابل كالغلام من الذكور والقلوص الفقية من النوق  
كالجارية من الاناث (م) وفيه جواز قرض الحيوان ولا خلاف بين السكاك فيه واستثنى مالك الجوارى  
لان قرضها يؤدى الى عارية الفروج وأجازها بعض أصحابه بشرط أن يرد غيرها وأجاز قرضهن الطبرى  
وابن سيرين ومنع الكوفيون قرض جميع الحيوان والحديث يرد عليهم ولا يصح دعوى النسخ يغير  
دليل ومنع أهل الظاهر قرض غير المكمل والموزون \* (قلت) \* انما كان قرضهن يؤدى الى عارية  
الفروج لان القرض لا ينافى رد العين فله مقرض أن يرد عين ما استقرض وصاحب مالك المجيز هو  
ابن عبد الحكم الا أن منهم من ينقل قوله وقال ابن عبد الحكم يجوز وعليه رد المثل وعلى هذا فهو  
خلاف المشهور \* ومنهم من ينقله وقال ابن عبد الحكم يجوز على أن يرد المثل فعلى هذا فلا يس بخلاف  
\* (فان قلت) \* اذا كان القرض لا ينافى رد العين فشرط رد العين فى أصل العقد تحجير \* ابن عبد  
السلام لتحجير فيه ليس كالتحجير فى البيع المانع من صحة البيع لان مالك الكافى فى كتاب السلم  
وقرضك ثوبا فى مثله كسلك ثوبا فى مثله ان ابتغيت به نفع الذى أقرضته جاز فقد الغى وصف التحجير  
لأجل قصد نفع المتسلف فيدعى أن يلغى فى هذه الصورة لأجل تحصيل معنى شرعى واذا كانت لعملة  
على المشهور وما يؤدى اليه من عارية الفروج فاذا أمنت جاز كالواقرض الجارية لذى محرم منها  
أو امرأة أو لصغيرا قرضها له وليه أو كانت الجارية فى سن من لا يشتهى وهذا بناء على عكس العملة  
ومذهب المحققين انعكاسها اذا كانت بسيطة غير مركبة وانعكاس العملة انتفاء الحكم لانقائها فان وقع  
قرض الجارية على الوجه المنهى عنه فان لم يبطأ فسخ وردت الى ربها وظاهر كلامهم ان الغيبة عليها  
لا يغيب ردها بخلاف غيبة الغاصب وغيبة المحلل له الجارية لان غيبة الغاصب عيب وليس له أن يردّها  
معيبة وأما المحلل له الجارية فانه انما وهبت له للوطء وغيبته عليها فطنة ذلك وأما المستقرض فاما

بكرا

كان صلى الله عليه وسلم يكره الدين ويستعين بالله منه \* (فان قيل) \* أين الضرورة وقد خيره الله  
سبحانه أن تكون بطحاء مكة له ذهابا \* (أجيب) \* بانه خيره فاختر الاقلال من الدنيا والقناعة وما  
عدل عنه زهدا فيه لا يرجع اليه فالضرورة لازمة وأيضا فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من تلك  
المذام التى لاجلها كره أخذ الدين (قوله بكرا) يقع الباء وهو الصغير من الابل كالغلام من آدميين  
ولانثى بكرة وقلوص وهى الصغيرة كالجارية فاذا استكمل ست سنين ودخل فى السابعة  
وألقى رباعية بتخفيف الباء فهو رباع والانثى رباعية وأعطاء رباعية بتخفيفها



استقرضها ما هو أعم من ذلك وإن وطئ الجارية ففيل نجب فيها العيبة وقيل المثل (قوله) قدمت عليه  
 ابل من ابل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره (ع) استشكل لأنه إنما استقرض لنفسه  
 فكيف يرد من ابل الصدقة وهو الصدقة لا تحل له ففيل كان هذا من قبل أن تحرم عليه الصدقة وقيل  
 إن الغير استقرضها على ذمته بأمره فلما جاءت الصدقة دفعها إليه وكان من الغارمين كما أمر عبد  
 الله بن عمر وابن العاصي بن جحش فنقدت الابل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة وبه يدفع  
 اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المسلمين ما هو أفضل وإنما يفعل الإنسان ذلك  
 من مال نفسه (ط) ويرد الأول بأن الصدقة كانت محرمة عليه منذ قدم المدينة بدليل قضية سلمان أنه لما  
 قدم المدينة جاءه سلمان بقر فقال كل يا رسول الله قال ما هذا قال صدقة فقال لأصحابه كلوا ولم يأكل  
 وأما بما أخرجه بقر وقال هذه هدية فأكل فقال سلمان هذه واحدة ثم رأى خاتم النبوة فأسلم ﴿فلت﴾  
 وتأمل لوجه الثاني من هو الذي صار من الغارمين الغير المذكور والنبي صلى الله عليه وسلم ففي كلام  
 القرطبي ما يؤهم أنه النبي صلى الله عليه وسلم ونقل النووي هذا الجواب فقال وقيل إن المقرض كان  
 محتاجا فاقترض لنفسه فأعطاه من ابل الصدقة وأمره أن يقضى ما هو أفضل ﴿قال والجواب عندنا أنه  
 صلى الله عليه وسلم افترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها رباعيا بمن استحقه فلكه عليه  
 السلام بثمنه وأوفاه متبرعا بالزيادة من مال نفسه ويدل عليه رواية أبي هريرة التي قدمنا أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اشترى والله سناها هذا والجواب المصدق عليه وفيه أجوبة غير هذا (ع) واستدل  
 بالحديث من يجيز تقديم الزكاة قبل الحول لأنه لم يستسلف لنفسه لأنه لو استسلف لنفسه لم يرد من ابل  
 الصدقة إذ لا تحل له الصدقة وإنما استسلفها من أهلها من أرباب الأموال وبواجب بأنه يحتمل أن  
 يكون هذا الذي استسلف منه ليس من أهل الابل حتى تلزمه الزكاة إذا لو كان كذلك لم يرد لها إليه  
 ومن لا يجيز تقديمها قبل الحول معنى الحديث عنده أنه استقرضها غيره على ذمته بأمره فلما جاءت ابل  
 الصدقة وقبضت دفعها إليه وكان من الغارمين كما جاء في حديث عمر وابن العاصي أنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر بجهيز جيش فنقدت الابل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة وبه يدفع  
 اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المسلمين ما هو أفضل لأنه إذا كان  
 المستقرض عديما حل له أن يأخذ من مال الصدقة ما هو فوق حقه وقد يكون المستقرض  
 ممن تحل له الزكاة أمانة ليس عنده إلا ما اقترض أو كان عنده وأجج فتكون الزكاة  
 جائزة له ﴿فلت﴾ انظر كيف يحتج به على تقديم الزكاة وهو قد مر ما سلف وإنما يتم الاحتجاج

(قوله) قدمت عليه ابل من ابل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره (ع) استشكل  
 بأنه إنما استقرض لنفسه فكيف يرد من ابل الصدقة والصدقة لا تحل له ففيل كان هذا من قبل  
 أن تحرم عليه الصدقة وقيل إن الغير استقرضها على ذمته بأمره فلما جاءت الصدقة دفعها إليه  
 وكان من الغارمين وبه يدفع اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المساكين  
 ما هو أفضل وإنما يفعل الإنسان ذلك بمال نفسه (ح) والجواب عندنا أنه صلى الله عليه وسلم  
 اقترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها رباعيا بمن استحقه فلكه عليه السلام  
 بثمنه وأوفاه متبرعا بالزيادة من مال نفسه ويدل عليه رواية أبي هريرة التي قدمنا أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اشترى والله سناها هذا والجواب المصدق عليه وفيه أجوبة غير هذا (ع) واستدل  
 بالحديث من يجيز تقديم الزكاة قبل الحول لأنه لم يستسلف لنفسه أنظر ما سلف في الكلام (ب) أنظر كيف يحتج

فقدمت عليه ابل من  
 ابل الصدقة فأمر أبا رافع  
 أن يقضى الرجل بكره

فرجع اليه أبو رافع فقال لم  
أحد فيها الا خيار ارباعيا  
فقال أعطه اياه ان خيار  
الناس أحسنهم قضاء  
\* حدثنا أبو كريب ثنا  
خالد بن مخلد عن محمد بن  
جعفر سمعت زبدي بن أسلم  
أخبرنا عطاء بن يسار عن  
أبي رافع مولى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
استسلف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بكرا بمنزلة غير  
أنه قال فان خير عباد الله  
أحسنهم قضاء \* حدثنا  
محمد بن بشار بن عثمان  
العمري ثنا محمد بن جعفر  
ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
قال كان لرجل على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حق  
فأغلظ له فهم به أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم ان لصاحب الحق مقالا  
قال لهم اشتروا له سنا  
فأعطوه اياه فقالوا انا  
لأنجد الاسنا هو خير من  
سنة قال فاشتروه فأعطوه  
اياه فان من خيركم أو خيركم  
أحسنكم قضاء \* حدثنا أبو  
كريب ثنا وكيع عن علي  
ابن صالح عن سلمة بن  
كهيل عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة قال استقرض  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سنا فأعطى سنا فوفقه  
وقال خياركم محاسنكم قضاء

به لولم يرد ( قوله ارباعيا ) ( ع ) هو ما دخل في السنة السابعة يقال له ربيع والاثني رابعة بتخفيف  
الياء قال المروى اذا ألقى البعير رباعيته في السنة السابعة فهو ربيع والرباعيات بتخفيف الياء  
الاسنان الاربعه التي تلي الثنايا من جوانبها ( قوله فقال أعطه اياه ان خير الناس أحسنهم قضاء )  
( ع ) نهى صلى الله عليه وسلم عما حرم من السلف فنهى عن النفع ان كان بشرط في أصل السلف امتنع  
وان لم يشترط في أصل السلف فان كانت الزيادة في العدد فالشهرة والمنع وان كانت في الصفة جاز  
لهذا الحديث وهو مخصص للحديث المتقدم \* قلت \* ان كان النفع لدافع السلف أو لهما وللدافع  
الاكثر امتنع \* ابن عبد السلام ويرد على هذا الاصل ما ذكره في البئر المشتركة أو العين تهاجر  
ويمنع أحدهما من الاصلاح وأصلح الآخر فانه أحق بالماء حتى يدفع اليه الآخر ما ناله مما يني به ولا  
يبعد الجواب عنها لمن تأمل \* واختلف فيمن أسلف ببلد على أن يأخذ بغيره وفعل ذلك خوف الطريق  
فالشهرة والمنع وهي مسئلة السفايح المذكورة في المدونة والسفايح براآت يعطيها قابض السلف  
لدافعه ليقبض ما فيها من وكيله بذلك البلد الآخر \* واختلف في سلف السائس بالجديد عام المسغبة على  
القولين ( قوله في الآخر فأغلظ له ) ( ع ) يعني شدة في الطلب ليس انه تكلم بكلام مؤذ فان ذلك  
كفر ويحتمل أن الرجل كان يهوديا ( ط ) قيل ان الكلام الذي أغلظ فيه هو انه قال يابني  
عبد المطلب انكم مطل وكذب اليهودي فانه لم يكن في أجداده صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامه من  
هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء ويبعد أن يكون هذا القائل مسلما اذ مقابلة النبي صلى الله عليه  
وسلم بذلك اذابته له واذا بته كفر ( قوله فهم به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أن يأخذه وليقام  
عليه الحق وقوله صلى الله عليه وسلم دعوه من حسن خلقه وكرمه وقوة صبره على الجفاء مع قدرته  
على الانتقام منهم ( قوله ان لصاحب الحق مقالا ) ( د ) فيه جواز التشديد في الطلب بالكلام المعتاد  
( ط ) هذا فيمن يطل ويسى المعاملة وأما من أنصف من نفسه فبذل ما عنده واعتذر عما ليس عنده  
فيقبل عذره ولا تجوز الاستطالة عليه ( قوله اشتروا له سنا ) ( ط ) هذه قضية أخرى غير قضية ابن رافع  
لان تلك انما أعطى من ابل الصدقة \* قلت \* قد تقدم من جواب الشافعية في قضية أبي رافع  
للولوى أنه صلى الله عليه وسلم اشترى ذلك من مال نفسه ( قوله خياركم محاسنكم قضاء ) ( ع ) أي  
ذو المحاسن سهاهم بالصفة والمعروف أحسنكم جمع أحسن وقديكون محاسنكم جمع محسن بفتح الميم  
وجاء في هذا الحديث من طريق محمد بن بشار عن الصادق ان الانجد الاسنا الاخير امنه والصواب  
اسقاط أحد الاستثناءين

### حديث بيع العبد بعبدين \*

به على تقديم الزكاة وهو قدر ما تسلف وانما يتم الاحتجاج به لولم يرد ( قوله فأغلظ له ) ( ط ) قيل ان  
الكلام الذي أغلظ فيه هو أنه قال يابني عبد المطلب انكم مطل وكذب اليهودي فانه لم يكن في  
أجداده صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامه من هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء ويبعد أن يكون هذا  
القائل مسلما ومقابلة النبي صلى الله عليه وسلم بذلك اذابته له واذا بته كفر ( قوله ان لصاحب الحق مقالا )  
( ح ) فيه جواز التشديد في الطلب بالكلام المعتاد ( ط ) هذا فيمن يطل ويسى المعاملة وأما من  
أنصف من نفسه فبذل ما عنده واعتذر عما ليس عنده فيقبل عذره ولا تجوز الاستطالة عليه  
( قوله خياركم محاسنكم قضاء ) أي ذو المحاسن سهاهم بالصفة والمعروف أحسنكم جمع أحسن وقد

\* حدثنا محمد بن عبد الله  
ابن عمر ثنا أبي ثنا سفيان  
عن سلمة بن كهيل عن  
أبي سلمة عن أبي هريرة  
قال جاء رجل يتقاضى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعيرا فقال أعطوه  
سنا فوق سنة وقال خيركم  
أحسنكم قضاء \* حدثنا  
يحيى بن يحيى القمي وابن  
رمح قالا حدثنا الليث ح  
وحدثني قتيبة بن سعيد ثنا  
ليث عن أبي الزبير عن  
جابر قال جاء عبد فبايع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
على الهجرة ولم يشعر أنه  
عبد فجاء سيده يريد فقال  
له النبي صلى الله عليه وسلم  
بعنيه فاشتراه بعبد بن  
أسود بن ثعلبة لم يبايع أحدا  
بعد حتى يسأله أعبده هو  
\* حدثنا يحيى بن يحيى وأبو  
بكر بن أبي شيبة ومحمد بن  
الملاء واللفظ ليحيى قال  
يحيى أخبرنا وقال الآخرون  
ثنا أبو معاوية عن الأعمش  
عن إبراهيم عن الأسود  
عن عائشة قالت اشترى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من يهودي طعاما  
بنسيئة فاعطاه درعاه  
رهن \* حدثنا إسحق بن  
إبراهيم الحنظلي وعلي بن  
خشرم قالا أخبرنا عيسى  
ابن يونس عن الأعمش  
عن إبراهيم عن الأسود  
عن عائشة قالت اشترى

(قوله) جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة (ع) يدل على أن الأصل الحرية إذ لو لم تكن هي الأصل لتعين أن يسأل وهذا أصل مالك في هذا الباب فممن ادعى أحد ملك آخر وادعى ذلك الآخر أنه حر أن على المدعى البيان الآن يكون في حوزة بالملك فالقول قوله مع يمينه وإن لم يكن في حوزة فالقول قول المدعى عليه مع يمينه (قوله) فجاء سيده يريد فقال له بعنيه (ط) لم يرد من طريق أنه طلبه باليمين فيحتمل أنه علم صحة ملكه له أو أنه اكتفى بتصديق العبد فإن العبد البالغ يقبل قوله في إقراره على نفسه إذا لم يكن للسيد منازع ولا يستخلف السيد كاللقطة فإن من عرف غناصها ووكاه هاندفع له ولا يستخلف لعدم المنازع (قوله) فاشتراه بعبد بن (ع) هذان من كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم فانه كره أن يرد ما عقده من الهجرة ويدل أن سيده مسلم والافتد ببايع صلى الله عليه وسلم من نزل اليه من عبدة أهل الطائف وغيرهم ولم يردهم إلى ساداتهم (ط) ثبت عتق هذا العبد وصار من موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يعرف اسمه (ع) وأما شراؤه إياه بالعبد فلا خلاف في جواز التفاضل في بيعات النقص اتحاد الجنس أو اختلاف الأمان تقدم من منعه في العين والطعام الربوى \* قلت \* وأما في بيع النسيئة فتكلم القاضي عليه هنا بكلام وقال في آخره ويأتى للإمام فيه فصل حسن يعنى في كتاب السلم فرأيت تأخير ما ذكره القاضي هنا إلى المحل الذي ذكره الإمام فيه في كتاب السلم الآتى قريبا

### \* حديث البيع على رهن \*

(قوله) اشترى طعاما من يهودى (م) فيه معاملة الكافر وحلية ما يؤخذ منه مع العلم بخبث كسبه واستحلاله ما لا يجل وقد أكره الناس في وجهه معاملة اليهودى وأمثل ما قيل انه فعله ليدل على الجواز وأنه لم يحضره من عنده طعام سوى اليهودى أو علم أن أصحابه لا يقبلون منه الرهن أكرامه أولا يقتضون منه الثمن إذا حل تقربا إليه سبحانه فعدل إلى معاملة من يفعل ذلك لئلا يحجب بأصحابه (ع) أجمعوا على معاملة أهل الذمة وأهل الشرك الآن يباع منهم ما يتقوون به على المسلمين أو يقيموا به شرعهم وظهار كفرهم أو ما لا يجوز \* تملكه حرمة كالمسلم والمصحف ومنع ابن حبيب أن يباع منهم الحرير والكتان والبسط مما يتجملون به في حروبهم وعبادهم وأن يباع منهم الطعام وحل على أنه عند الشدائد رجاء أن يتمكن منهم لضعفهم بالجوع (ط) يطيب لنا أن نشترى ما بأيديهم وإن كانوا يبيعون الخمر ويعملون بالربا وكذلك يطيب لهم ما بأيديهم إذا أساموا يكون محاسنكم جمع محسن بفتح الميم

### \* باب بيع العبد بعبدين \*

(قوله) جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة يدل أن الأصل الحرية إذ لو لم تكن هي الأصل لتعين أن يسأله (قوله) فقال له بعنيه يحتمل أنه علم صحة ملكه له أو أنه اكتفى بتصديق العبد لكونه بالغاً فاشتراه بعبد بن هذان من كرم أخلاقه صلى الله عليه وسلم فانه كره أن يرد ما عقده من الهجرة (ط) ثبت في عتق هذا العبد وصار من موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يعرف اسمه (قوله) اشترى من يهودى طعاما عدل عن الشراء من المسلمين قيل ليدل على الجواز ولأنه هو الذي وجد عنده ذلك الطعام أو علم أن أصحابه لا يقبلون منه الرهن أكرامه أولا يقتضون منه الثمن إذا حل تقربا إليه فعدل إلى معاملة من يفعل ذلك لئلا يحجب بأصحابه

بمخلاف المسلم الذي يتكسب من حرام فانه لا يعامل ولا يؤكل طعامه واذا مات تصدق به (قوله) ورهنه درعا (ع) فيه الرهن في الحضر وهو قول الكافة خلافا لداود ومجاهد (م) وتعلقا في ذلك بدليل الخطاب في قوله تعالى وان كنتم على سفر الآية فشرط السفر يدل أن الحضر بمخلافه واحتج أصحابنا بالحديث (ط) لانه منطوق وهو يقضى على المفهوم الذي تمسكوا به (ع) ورهن الدرع عنده اذ ليس من أهل الحرب لان رهناء عند أهل الحرب كبيعها منهم وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من التقلل من الدنيا اذ لو كان عنده غيره لرهنه أو باعه وفيه محصة الرهن في السلم وهو مذهب مالك والكافة لانه اذا جاز في السلف جاز في السلم لان الجميع في ذمة وكذلك الكفالة \* وكرهه زفر وأحمد وبعض السلف \* وكرهه مالك الكفالة برأس مال السلم وقال ان كان في أصل العقد فسد السلم على تفصيل فيه في كتب الفقهاء وفيه أن التعصن بالعود لا يقدر في التوكل

### ﴿ كتاب السلم ﴾

(قوله من سلف في عمر) (ع) ووقع في رواية من أسلم بالميم وكلاهما بمعنى سعى سلما لتسليم رأس المال دون قبض عوضه وسعى سلفا لتقديم رأس المال دون عوض ومنه سلف الرجل لتقدم آباءه وعن عمر وابنه انه كره تسمية سلما قال وهو الاسلام الله كانه ضمن بالاسم أن يمتن في غير هذا (قلت) يعني أن لفظ السلم لما كان قريبا من لفظ الاسلام والدين والدين لله كره اللفظ أن يستعمل في أمر الدنيا ولذلك والله أعلم لم يستعمل مالك في الموطأ لفظ السلم بحال وانما يستعمل السلف بالفاء (ط) السلم بالميم أخص بهذا الباب وامابالفاء فيصدق أيضا على القرض (و) وحده أصحابنا السلم بانه يبيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكم الحاضرة الى أجل معلوم فمعلوم احتراز من المجهول وفي الذمة احتراز من السلم في معين كالسلم في تمر حائط بعينه فانه لا يجوز للفرار اذ قد لا يسلم الى الاجل ومحصور بصفة اذ لا يجوز دون المحصر بها وبعين حاضرة احتراز من الدين بالدين أو ما هو في حكم الحاضرة ليدخل تأخير رأس المال اليومين والثلاث جاز بشرط وبغير شرط وقولنا الى أجل احتراز من السلم الحال فانه لا يجوز زع على المشهور ووصف الاجل بكونه معلوما احتراز من الاجل المجهول كالذي كانوا في الجاهلية يسلمون اليه (قلت) وحده الشيخ السلم بانه عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منافع غير متماثل العوضين فخرج

(قوله) ورهنه درعا) فيه الرهن في الحضر ومنه فيه داود ومجاهد وتعلقا بظاهر قوله تعالى وان كنتم على سفر والحديث منطوق فيقضى على المفهوم الذي تمسكوا به

### ﴿ كتاب السلم ﴾

(ش) (قوله من سلف في عمر) عن عمر وابنه رضى الله عنهما انهما كرها تسميته سلما (ب) يعني ان لفظ السلم لما كان قريبا من لفظ الاسلام والدين والدين لله كرها اللفظ أن يستعمل في أمر الدنيا ولذلك والله أعلم لم يستعمل مالك في الموطأ لفظ السلم بحال وانما يستعمل السلف بالفاء (و) وحده الشيخ السلم بانه عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منافع غير متماثل العوضين فخرج بمعاوضة لونها كرها في الذمة لان النكاح ليس بمعاوضة حقيقة ولذا قال مالك هو أشبهه شيء بالبيع وبقوله يوجب عمارة ذمة يبيع الدين بالدين لان الذمة كانت عامرة من قبل وياتي تفسير الذمة وقال الشيخ انما يخرج بيع الدين لانه لا يسمى سلما في

رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما ورهنه درعا من حديد \* حدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا الحزومي ثنا عبد الواحد بن زياد عن الاعمش قال ذكرنا للرهن في السلم عند ابراهيم النخعي فقال ثنا الاسود بن يزيد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما الى أجل ورهنه درعاه من حديد \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الاعمش عن ابراهيم قال حدثني الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ولم يذكر من حديد \* حدثنا يحيى بن يحيى وعمر والناسد واللفظ ليحيى قال عمر وثنا وقال يحيى أخبرنا صفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمار السنة والستين فقال من سلف في عمر

بمعاوضة لونها كحما بمعد في الذمة لان السكاح ليس بمعاوضة حقيقة ولذا قال مالك رحمه الله تعالى هو أشبه شيء بالبيع وبقوله بوجوب عمارة ذمة بيع الدين بالدين لان الذمة كانت عامرة من قبل ويأتى تفسير الذمة وقال الشيخ إنما يخرج بيع الدين لانه لا يسمى سلماً في العرف والصواب ما قلنا لان السلم هو المعروف والمعرف لا يحتز به وبقوله بغير عين تخرج ببيعات الآجال وبقوله ولا منافع الكراء المضمون وبقوله غير مقابل العوضين القرض ﴿قلت﴾ حافظ على طرده فاحل بمكس لان في المدونة وملكك ثوباً في مثله كقرضك ثوباً في مثله ان قصدت به نفع الذي أعطيته جاز قسماء سلماً فخرجت هذه الصورة وحكمه الجواز لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وهذا الحديث وفي المدونة وأجاز ابن عباس السلم في الطعام وتلايها الذين آمنوا اذا نديتم بدين قال مالك هذا يجمع الدين كله \* ابن عبد السلام وهو مشكل على القواعد الأصولية لان الدين نسكرة في سياق النبوت وليس بمشكل كما ذكر لانها في سياق الشرط والشرط كالنفي (م) وقد تقدم الكلام على الربا في بيع النقد \* ونحن نتكلم الآن على ربا النسئة وهو يتمتع في العين وفي الطعام اتفق الجنس أو اختلف ويجوز في غيرهما اذا اختلفت الأجناس كعبد في ثوبين الى أجل ﴿قلت﴾ اذا كان اختلاف الجنس يصحح السلم فقال في أول السلم الاول والابل والبقر والغنم والخيل والبغال أجناس وكذا الجر مع غير البغال وأما مع البغال فقال ولا تسلم البغال في الجر الا في الجر الاعرابية التي يسلم بها الجر الفارغة النجيب \* وعو رضى جعله البغال والجر الفارغة جنساً واحداً بما له في كتاب القسم فانه منع فيه أن يجمع بين الجر والبغال في قسم القرعة ولو لانا انهما جنسان لم يمنع لان الجنس أو احد تجميع أفراد في القسم \* وأجيب بأنه راعى الاحتياط في الكتابين منع السلم لتقارب ما بينهما من المنافع وهو الأحوط في السلم ومنع الجمع بينهما في القسم لانهما في الأصل جنسان وهو الاحتياط أيضاً \* واختلفوا في جوازه في الجنس الواحد كحمل في جملين فحله أبو حنيفة اتفقت الصفات أو اختلفت لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا الزيادة وهذه زيادة \* وجوز الشافعي اتفقت الصفات أو اختلفت قال لانه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه أن يعطى بغير في بغيرين الى أجل وهذا الحديث عنده مخصص لعدم حرمة الربا ومذهب جماعة من الأصوليين ان عموم القرآن يخصه خبر الواحد ومنع الكوفيون السلم الحيوان بعضها في بعض عموماً ومذهبهم في غيره كذهب مالك فيما أتى من التفصيل \* واحتجوا بأنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان عموماً ووسط مالك وسلك مسلك حنابلة الذريعة وأصل مذهب القول بحمايتها فقال ان اختلفت منافع الحيوان جاز سلم بعضها في بعض وان اتفقت لم يجز ووجه تفرقه هذه أن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد جنسين ويتضح معه ان القصد بالمبايعه حصول النفع والقرض لا الزيادة في السلف وإيضاً فان مع اختلاف الجنس ليس المقصود الا المنافع لانها التي تملك وأما الذوات فلا يملكها الا خالفها واذا كانت المنافع هي المقصودة وهي التي يتعلق بها الملك وجب أن يكون اختلافها بمنزلة اختلاف الجنس وأما اذا اتفقت منافع الجنس فانه اذا كان المقصود من دابة الحمل ومن دابة أخرى من جنسها الجرى صار ذلك بمنزلة دابة وثوب وأما اذا اتفقت منافع الجنس فانه لا يجوز لانه ان قدم الاقل فهو سلف بزيادة وان قدم الاكثر

العرف والصواب ما قلنا لان السلم هو المعروف والمعرف لا يحتز به ﴿قلت﴾ وفيه نظر لان الشيخ ابن عرفة إنما أراد ان عدم تسميته سلماً في العرف بوجوب زيادة ذلك لقيد الذي يخرج لانه بالسلم المعروف يخرج وهو ظاهر (ب) وبقوله بغير عين تخرج ساعات الآجال وبقوله ولا منافع

فهو ضمان يجعل لانه أعطاء أحد الثوبين على أن يكون الآخر في ذمته الى أجل وسلف لينتفع بالضمان وذلك لا يجوز ولو تحقق السلف دون منفعة لا محقة ولا مقدرة جاز وقد اضطرب المذهب فما اتفق جنسه واتفقت فيه المنفعة دون زيادة كسلم ثوب في مثله فأجيز لان تقدير منفعة بينهم عليها بعيد ومنع للتلايق صد الانتفاع بضمان القابض عوضا عن منفعة بما قبض \* وجوابنا عما احتج به الشافعي ان ذلك الحديث محمول على ما اختلفت صفاته ومنافعه لان القلائص هي القتيات من الابل وهي أكثر ما تؤخذ في الزكاة فسلمها المذكور اماما هو فيها وأسن منها وأقوى على العمل وأما عن حديث الكوفيين فانه حديث متكلم فيه ورده بعضهم \* ونحن نعمله على ما اتفقت فيه الصفات والاغراض ونخصص عمومه بحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي وأنحمل منع الحيوان على المضمونين \* ونجمع بين الاحاديث ويبقى كل في محله يختص بعلمه في بابه ونعمل السنن ولا نطرح منها شيئا الا ما ثبت نسخه أو ضعف أصله (ط) حديث الكوفيين خرج الزرار والترمذي وقال فيه الترمذي حسن صحيح (ع) واذا كان المذهب ان اختلاف ما في الجنس الواحد يصح لم يعضد في بعض فالابل تختلف بالنجاسة والحولة والخيل بالسبق والفراشة والعبيد بالتجارة والفصاحة والصناعة والجوارى بالطبخ والفراشة على الصحيح من القولين والثياب بالركة والصناعة والسموف بالقطع والجواهر بالجودة فيجعل الأجود في جهة وكثرة العدد في أخرى \* قلت \* قال في أول السلم والابل تختلف بوجهين بالصغر والكبر والنجاسة والحولة والبقر تختلف بوجهين بالصغر والكبر وبالحمل والحرق والخيل تختلف بالصغر والكبر بالسبق (١)

(١) هنا بياض اتفقت جميع النسخ التي بأيدينا عليه ولا أدري ما وجهه

ولا تختلف الغنم الا بغز اللبن خاصة وقيد سلم الكبير في الصغير والعكس ما لم يؤد الى مزبنة بان يطول الزمان فيلد الكبير ويكبر لصغير واتفقا على أن غير الآدمي من الحيوان لا يختلف بالذكورة والأنوثة وأشهر القولين في الآدمي انه لا يختلف بهما (ع) والعبيد تختلف بالتجارة والفصاحة والصناعة والجوارى بالطبخ والصناعة والفراشة على الصحيح من القولين \* قلت \* أما اختلاف العبيد بالتجارة فقال في المدونة ويسلم العبيد والتجارة والنماد في عبيدين لا تجارة فيهما \* قال يحيى ابن سعيد أوحايب أوكاتب في وصفاء سواه والمراد بالصناعة الصناعة المعبرة الخاصة بأحد أفراد النوع لا العامة كالغزل ومطلق الطبخ فانهما وان لم يكونا حاصلتين فانهما يحصلان عن قرب ولا تختلف الاغراض بحصولهما وعدم حصولهما الا ما بلغ من الغزل والطبخ النهاية لان ما بلغ من ذلك النهاية بمنزلة الصنائع الخاصة لقلته من يحصل له ذلك فتصير النهاية في ذلك ناقلة عن الجنس وانظر ما يعنى بالفراشة في الجوارى \* واختلف هل تختلف الجوارى بالجمال ومذهب ابن القاسم انها لا تختلف به واختاره ابن المواز ومذهب أصبغ انها تختلف به واختاره غير واحد من الشيوخ لما علم من كثرة اختلاف الاغراض في ذلك ومنهم من ينقل قول ابن القاسم انها لا تختلف به وان كان فائقا ومنهم من ينقل قول أصبغ انها تختلف به ان كان فائقا وعلى هذين القولين اذا جمعت تحصل الاقوال ثلاثة تختلف به لا تختلف ان كان فائقا وعلى قول أصبغ فلا يقال ان الجمال ينضبط لان رب جملة في عين انسان قبيحة في عين آخر \* ابن عبد السلام بل ينضبط وهو معلوم عند الناس لا يختلفون فيه وانما يختلفون

الكره المضمون وبقوله غير متماثل الموضين القرص الا أنه حافظ على طرده فاخل بعكسه لان في المدونة وسلمك ثوبا في مثله كقرضك ثوبا في مثله ان قصدت به نفع الذي أعطيت به جاز فسماء سلمنا فخرجت هذه الصورة \* قلت \* وفيه نظر لاحتمال منع وجود حقيقة السلم في هذه الصورة على

في أمر آخر وهو الحلاوة والرشاقة فان الجمال اذا لم تكن معه حلاوة لم تقبل النفوس على من هو متصف به وربما قبلت على من لاجمال لها اذا كان معها حلاوة (ع) والنياب تختلف بالرقه والصفافه والسيوف بالقطع والجوهر بالجوده فيكون الجيد في جهة وكثرة العدد في الأخرى ﴿ قلت ﴾ يأتي قريبا ما يتعلق بذلك (قول) فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم الى جل معلوم (ع) اذا جاز السلم فلا يجوز فيه فشر وطه التي لا يصح الا بها خسة أن يكون مضمونا مما تضبطه الصفة لأجل معلوم القدر بكيل أو وزن أو عدد أو نحر أو مساحة أو ذرع وأن يكون رأس المال مجعلا أو في حكم المجمل ﴿ قلت ﴾ يعني يكون مضمونا أن يكون في شيء في الذمة فلا يجوز السلم في معين لان ذلك المعين ان كان بيد المسلم اليه فهو بيع معين يتأخر قبضه فقد لا يسلم الى الاجل وان سلم فقد لا يبقى على الصفة وان كان بيد غيره فقد لا يبيعه فالعرر لانه على كل حال فيدخل تحت النهي عن بيع لعرر ولا في تمر حائط بعينه ولا نسل حيوان بعينه لما في ذلك من العرر المشار اليه ﴿ والذمة قال ابن عبد السلام هي أمر تقديري يفرضه الذهن ليس بذات ولا صفة لها ﴾ ووقعه الشيخ بانه يلزم أن يكون ان قام زيد ذمة وفسر الذمة بانها ملك مقول كلي حاصل أو مقدر فذمة الرجل ماله الحاصل له بالفعل أو ما يمكن حصوله لان ما لم يكن بذمة يدفعه مما يبيده ومما يصبر له في المستقبل وانما قيد الملك بمقول ليخرج ملك نكاح امرأة أو ملك ملكه اياه فانه لا يسمى في العرف ذمة ﴿ واختلف فيمن تسلب مالا أو أحد ساعا وقال أؤذيه من ما بي بقرية كذا فخيّل بينه وبين القرية فقيّل البيع صحيح و يدفعه من هجوم ماله وقيّل انما يقضيه من ماله بتلك القرية ﴾ وقال ابن عتاب البيع فاسد وأخذه من قول ابن القاسم في أكرية الر واهل فيمن اشترى سلعة بدنانير له معينة غائبة ببلد كذا قال لا يجوز الا أن يشترط خلفها ان تلفت والأقوال الثلاثة ذكرها ابن عات في الطرر وأما شرط كونه مما تضبطه الصفة فهو للسلامة من التنازع فلا يجوز السلم في تراب الصواغين ولا تراب المعادن لعدم ضبط ذلك بالصفة (ع) ولم نر في أحاديث الباب ذكر الصفة مع ذلك فهي مجمع على اعتبارها والعذر عن عدم ذكرها في الاحاديث ان التمر عندهم أنواع معلومة ولكل نوع صفة ولا بد لهم من ذكر النوع فاكثفوا بذلك النوع عن ذكر الصفة ﴿ وقروعه بن مالك والشافعي وبين مالك وأبي حنيفة اختلاف

مذهب المدونة وانما هي قرض عقد بلفظ السلم (قول) فليسلف في كيل معلوم الى آخره (ع) اذا جاز السلم فلا يجوز فيه فشر وطه التي لا يصح الا بها خسة أن يكون مضمونا مما تضبطه الصفة لأجل معلوم القدر بكيل أو وزن أو عدد أو نحر أو مساحة أو ذرع وأن يكون رأس المال مجعلا أو في حكم المجمل (ب) يعني يكون مضمونا أن يكون شيئا في الذمة فلا يجوز السلم في معين لان ذلك المعين ان كان بيد المسلم اليه فهو بيع معين يتأخر قبضه فقد لا يسلم للاجل وان سلم فقد لا يبقى على الصفة وان كان بيد غيره فقد لا يبيعه فالعرر لازم على كل حال ﴿ والذمة قال ابن عبد السلام هي أمر تقديري يفرضه الذهن ليس بذات ولا صفة لها ﴾ ووقعه الشيخ بانه يلزم أن يكون ان قام زيد ذمة ﴿ قلت ﴾ وفيه نظر لان اقيام المقدر بعد ان الشرطية يصح أن يكون صفة للذات وليس مراد ابن عبد السلام ولا صفة لها أي في الحال بل المعنى لا يصح أن يكون صفة مطلقا (ب) وفسر الذمة بمعنى الشيخ ابن عرفة بانها ملك مقول على حاصل أو مقدر فذمة الرجل ماله الحاصل له بالفعل أو ما يمكن حصوله لان ما لم يكن بذمة يدفعه مما يبيده ومما يصبر له في المستقبل وانما قيد الملك بمقول ليخرج ملك نكاح امرأة أو ملك ملكه اياه فانه لا يسمى في العرف ذمة ﴿ قلت ﴾ الأطهر ان الذمة ليست المال الحاصل

فليسلف في كيل معلوم  
و وزن معلوم الى أجل  
معلوم ﴿ حدثننا شيبان بن  
فروخ ثنا عبد الوارث  
عن ابن أبي نجيح حدثني  
عبد الله بن كثير عن أبي  
المنهال عن ابن عباس قال  
قدم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والناس يسلفون  
فقال لهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من أسلف  
فلا يسلف الا في كيل  
معلوم ووزن معلوم ﴿ حدثننا  
يحيى بن يحيى وأبو بكر بن  
أبي شيبة واسماعيل بن

في جواز السلم في أشياء وسبب اختلافهم هل ذلك المتنازع فيه مما تضبطه الصفة أم لا فن ذلك السلم في الجواهر والياقوت والاحجار فقال الشافعي لا يجوز السلم في شيء من ذلك لانه لا تضبطه لصفة ورأى مالك رحمه الله أنه تضبطه الصفة فأجاز ومن ذلك السلم في الاماء فنعاه أبو حنيفة قال لاها تختلط بالحلاوة والرشاقة اختلافا عظيما لا يضبط ورأى مالك أنها تضبط فأجاز وصار الخلاف بينهم في ذلك خلافا في حال **﴿قلت﴾** تقدم قريبا في ذلك وأما شرط كونه لأجل معلوم فهو نص الحديث (ع) وأخرج به بعض أصحابنا لمنع السلم الحال وهو المشهور وأجازه الشافعي وكان بعض شيوخنا يأخذ جوازه من المدونة من مسألة اذا اشترى عروضا راع بمثلها من ابحة ومن أجاز السلم الحال فعني الحديث عنده ان كان أجل فليكن معلوما **﴿قلت﴾** السلم الحال هو المشترط فيه أن يكون على الحلول \* وذكر القاضي أن المشهور منعه وبعضهم يحكي الاتفاق على أنه لا يكون الا لأجل وإنما اختلف في حداقل ذلك الاجل وبعضهم يحكي القول بجوازه تخريجا رخرج من مواضع وتجاذب المجيز والمانع فهم الحديث فقال المانع شرط فيه الاجل والحال لأجل فيه فيعسد وقال المجيز المقصود من الحديث انما هو الوصف وهو قوله معلوم أي ان كان الاجل فلا بد أن يكون معلوما لان عدم علمه يؤدي الى التنازع وليس المعنى أنه لا يكون السلم الا مؤجلا (ع) واختلف أصحابنا المائلون بالاحل فقال بعضهم ثلاثة أيام وقال بعضهم ما يختلف فيه الاسواق خمسة عشر يوما ونحوها **﴿قلت﴾** تقدم أن بعضهم حكى الاتفاق على أنه لا بد من الأجل وإنما اختلف في حداقله وفي حداقله خمسة احوال فقبل يوم وقبل يومان وقبل ثلاثة أيام وقبل شهر وقال مالك هو ما يختلف فيه الاسواق ولم يحد بها كثر من ذلك \* ابن عبد السلام وهو عين الفقه وفسر ابن القاسم ما يختلف فيه الاسواق بخمسة عشر يوما \* عبد الوهاب واذا كان المعتمر من الاجل ما يختلف فيه الاسواق فلا يختص ذلك بمدة وانما هو بحسب عرف البلاد فمن حده بيوم أو يومين أو ثلاثة فله عله عرف بلده وانما اختلف به الاسواق لانه الجامع لغرض المشتري والبائع لان المشتري انما قدم الثمن ليأخذ السلعة بثمن أقل والبائع انما يجهل الثمن لحاجة دعوته الى ذلك فالجامع بين الامرين ما يختلف فيه الاسواق \* وأخذ التونسي من القول بيوم ومن القول بيومين جواز السلم الحال لان الغالب عدم اختلاف الاسواق في ذلك كما لا يختلف في الحال \* وأجاب غيره بأنه لا يلزم من اجازة ذلك اجازة السلم الحال لان كلامنا من قائل ذلك شرط ضرب الاجل لكي لا يكتفى بالاجل القصير

بالفعل أو الامكان بدليل اطلاقهم الذمة في العيادات فيقولون ترتبت هذه العبادات بذمته فالحق كما قال ابن عبد السلام انها شيء يفرضه الذهن للشخص بكرهه ولا وجود له في الخارج وهذا اللازم للشخص حاصل فيه حتى يؤديه الشخص فيزول حينئذ عنه (ب) واختلف فيمن تسلف مالا أو أخذ ساما وقال أودبه من مالي بقرية كذا فحبل بينه وبين القرية فقبل البيع صحح ويدفعه من عموم ماله وقبل انما يقضيه من ماله بتلك القرية وقال ابن عتاب البيع فاسد وأخذ من قول ابن القاسم في أكرية الر واهل فممن اشترى سامة بدينار له معينة غائبة ببلد كذا قال لا يجوز الا أن يشترط خلفه ان تنفذ والأقوال الثلاثة ذكرها ابن عات في الطرر \* وأما شرط كونه مما تضبطه الصفة فهو للسلامة من التنازع فلا يجوز السلم في تراب السواغين ولاتراب المعادن لعدم ضبط ذلك بالصفة (ع) وقد اختلفوا في أشياء لا اختلافهم هل هو مما تضبطه الصفة أم لا فن ذلك السلم في الجواهر والياقوت والاحجار فقال الشافعي لا يجوز السلم في شيء من ذلك لانه لا تضبطه الصفة \* ورأى مالك أنها تضبطها الصفة فأجاز



ولعله رأى الاسواق تختلف فيه (ع) وهذا اذا كان القبض في موضع العقد ﴿قلت﴾ يعنى أن الخلاف المذكور في حداقل الاجل انما هو اذا شرط القبض في موضع العقد وأما ان عقد في بلد وشرط القبض في غيره فانه ان كان بينهما من المسافة ما يختلف فيه الاسواق قال في المدونة كالثلاثة الايام جاز \* قال في كتاب ابن المواز ويكفى ذلك عن ضرب الاجل لانه كما روى اختلاف الاسواق في الزمان كذلك يعتبر بالمكان فقال ابن أبي زمنين لابد من ذكر الاجل أو شرط الحر وج عاجلا \* ابن بونس وهو أحسن \* اللخمي وإن لم يذكر الاجل فقليل يصح ويجبر على الحر وج أو يوكل \* وقيل السلم فاسد رهو أحسن وأما ان كان بين البلدين اليوم ونحوه فقال بعض المؤتقين ذلك بمنزلة لبلد الواحد فلا يجوز الاجل تختلف فيه الاسواق وقال ابن قنوح كانه المذهب \* وأما كونه معلوم القدر بأحد الاشياء التي ذكر فهم وإضافه الحديث ومتفق عليه لقطع التنازع ويعنى بالكيل بما لم عرف فيه لكيل بالمعيار الجارى بين الناس فلو شرط مكيالا مجهولا فسد الا ان تعلم نسبته من المعيار المعروف فيكون ذكر المجهول لغوا وكانه انما شرط المعيار المعروف وخفف في المدونة امراء المطب والخطبة في السفر معيار لا تعرف نسبته من المكيال الجارى بين الناس للضرورة ولان الجهالة فيه انما هي في جانب المشتري فقط وكذلك المراد بالميزان انما هو فيما العرف فيه الوزن ولا يلزم أن يبين الجهة التي يأخذ منها اللحم من الشاة كالنخذ والجنب \* وقال عبد الوهاب اذا اختلفت الاغراض في ذلك لم يمانه وهو الاظهر ما فر بقيقة لان الاغراض بها تختلف في ذلك ولا يلزم أن يأخذ من لحم البطن الابادة لان اللحم اذا أطلى فانه هو غير البطن فلا يلزم المسلم ان يأخذ الابادة \* وفي كتاب ابن المواز قيل لابن القاسم وان قضى مع ذلك لحم بطن فأبى أن يأخذه فقال وهل يكون لحم بلا بطون قيل وكف قدر ذلك قال قد جعل الله لكل شئ قدرا والبطن من الشاة فظاهر هذه الرواية انه عند عدم العرف يقضى بلحم البطن وان لم تكن عادة بالأخذ منه لان البطن عنده بمنزلة الاخذ والكتب فكما يلزمه أن يأخذ منه عند الاطلاق فكذلك يلزمه أن يأخذ من البطن ويعنى بالعدد في ذوات العدد كالبيض والباذنجان والمان والجوز وعن ابن القاسم ان كان الكيل في الرمان والسفرجل معروفا فلا بأس \* الباجي وعندى أن يراعى في كل شئ عرفه الحيوان والنبات من جملة المعدادات ولا بد من ذكر العدد من ذكر ما يختلف فيه الاغراض فيذكر في الحيوان النوع ولون والذكورة والأوثة والسن وأما انه يكتفى في معرفة القدر بالتحري فقال في المدونة واذا أسلم في اللحم فليشرط وزنا معلوما فان شرط تحرير ما عرفه الجواز بيع اللحم بالحم تحريرا بالخبز بالخبز تحريفا وله اذا كان لذلك قدر عرفه من بل الجهل عن هذه الصورة \* واختلف في كيفية القدر في التحري فقال ابن أبي زمنين هو أن يقول أسلم لك في لحم يكون قدره عشرة أرطال مثلا وكذلك الخبز وقال ابن زرب هو أن يعرض عليه قدره فيقول أسلم لك في مثل هذا

ومن ذلك سلم في الاماء ومنعه أبو حنيفة قال لانها تختلف بالملوحة والرشاقة اختلافا عظيما لا ينضبط و رأى مالك انها تنضبط فأجاز \* وأما شرط كونه لأجل معلوم فهو نص الحديث (ع) واحتج به بعض أصحابنا المنع السلم الحال وهو المشهور وأجازه الشافعي وكان بعض شيوخنا يأخذ جوازه من المدونة من مسئلة اذا اشترى عرضا أو باع مثله امرأته ومن أجاز السلم الحال فعنى الحديث عنده ان كان عاجلا فلا يكتفى بمعلوما \* واختلف أصحابنا الثالوث بالاحل في حده (ب) في حده أقله خمسة أقال فتقيل يوم وقيل يومان وقيل ثلاثة أيام وقيل شهر وقال مالك هو ما يختلف فيه الاسواق ولم يحده بأكثر

ويشهد على ذلك القدر والمثال وأما أن يسلم على ما يتصرى فلا يجوز والمراد بالمساحة والذراع القيس في الثياب ونحوها فلا يسلم في الأرض والمراد بالذراع ما نصب معيار القيس كذراع العود اليوم لانه الذي ينضبط وليس المراد ذراع الانسان لانه يختلف ولا ينضبط ولذلك قال في السلم الثاني من المدونة ومن أسلم في ثياب موصوفة بذراع رجل بعينه الى أجل جاز اذا أراه الذراع وليأخذنا قياس ذراعه عندهما كما جاز شراء وبة وحفنة اذا أراه الحفنة لانهما يختلف وللشيوخ على هذه المسألة كلام تركته خشية الاطالة والكلام على المدونة أليق به ويذكر في الثياب اذا أسلم فيها النوع من قطن أو كتان والرقعة والغلظ والطول والعرض والغلظ والرقعة هو الذي يعبر عنه أهل العرف بأن يقولوا من سلك مائة نزلة أو خمسين نزلة من حيث الجلة فلا بد في كل مسلم فيه من ذكر الاوصاف التي تختلف فيها القيم اختلافا لا يتغابن بمثله في السلم ولو ذكر في الجميع الجودة والرداءة بأن يقول رديء أو جيد جاز \* ثم ان كان ثم عرف في الجودة أو الرداءة محل اللفظ عليه وان لم يكن ثم غالب فقال ابن الحاجب تحمل على الوسط \* ابن عبد السلام ولا يبعد أن يفسد السلم لان تقييد المطلق بالوسط لا دليل عليه وقياسا على ما اذا أسلم في الحنطة ببلد فيها الممراء والمجولة ولا غالب من أحدهما فانه يفسد السلم الا أن يقال انه لا وسط في مسألة الحنطة هذه فلذلك حكمنا بفساد السلم وأما شرط أن يكون رأس مال السلم مجعلا فلا أن تأخيره يؤدي الى الدين بالدين وضح النهي عن بيع الكالئ بالكالئ فالأصل التحجيل وإنما اختلف هل يرخص في تأخيره \* والمشهور انه يجوز بشرط تأخير رأس المال في السلم اليوم واليومين وفي كتاب بيع الخيار يجوز بشرط تأخيره ثلاثة أيام \* وكفى ابن سحنون وغيره من البغداديين أن ذلك فاسد \* ابن الكاتب وغيره وهذا الخلاف انما هو على القول بأن أقل أجل السلم خمسة عشر يوما وأما على أن أقله يومان أو ثلاثة فلا يجوز لانه الدين بالدين وأما تأخيرا أكثر من يومين أو ثلاثة على القول بالثلاثة فان كان بشرط فسد \* واختلف ان كان بغير شرط فقال ابن القاسم مرة يفسد ثم رجع وقال لا يفسد به قال أشهب \* وابن وهب ان تعمد أحد هما تأخيره فسد وان لم يتعمد

من ذلك \* ابن عبد السلام وهو عين الفقه وفسر ابن القاسم ما يختلف فيه الأسواق بخمسة عشر يوما \* عبد الوهاب اختلاف الأقوال انما هو بحسب عرف البلد في اختلاف الأسواق \* وأخذ التونسي من القول بيوم ومن القول بيومين جواز السلم الحال لان الغالب عدم اختلاف الأسواق في ذلك كما لا يختلف في الحال ورد بان القائل باليوم واليومين رأى ان الأسواق تختلف في ذلك (ع) وهذا اذا كان القبض في موضع العقد (ب) يعني ان الخلاف المذكور في حد أقل الاجل انما هو اذا شرط القبض في موضع العقد وأما ان عقد في بلد وشرط القبض في غيره فانه ان كان بينهما من المسافة ما يختلف فيه الأسواق قال في المدونة كالثلاثة الأيام جاز قال في كتاب ابن الموارز ويكتفي بذلك عن ضرب الأجل وقال له ابن أبي زنين لا بد من ذكر الأجل أو شرط الخروج عاجلا \* ابن يونس وهو أحسن \* اللخمي وان لم يذكر الأجل فقبل يصح ويجوز على الخروج أو يوكل وقيل السلم فاسد وهو أحسن وأما ان كان بين البلدين اليوم ونحوه فقال بعض المؤرخين ذلك بمنزلة البلد الواحد فلا يجوز الا لأجل تختلف فيه الأسواق وذكره ابن قنوح كانه المذهب (ع) وليس من شرط السلم أن يكون المسلم اليه ملكه خلافا لبعض السلف ولا أن يكون مملالا ينقطع من أيدي الناس خلافا لشارطي ذلك ولا أن يكون موجودا من حين العقد الى أجل خلافا لأبي حنيفة ولا أن يذكر موضع القبض لانه ان لم يشترط فوضع العقد موضع القبض واشترط ذلك الكوفيون فيما له حل ومؤنة (ب) أمانه

تأخيره لم يفسد وعلى قول ابن وهب هذا قال ابن حبيب ان كان المتعمد المسلم خيرا للمسلم اليه في أن يأخذ ويدفع السلم أو يفسخ عن نفسه وان كان المسلم اليه هو الممتنع لزمه عند الاجل أن يقبض ويدفع السلم فيه \* اللخمي وان تأخر الشيء السير بشرط فسد الجميع عند ابن القاسم لان الاتباع عنده تراعى في أنفسها وعلى قول مالك في الموازية يجوز تأخير الثلاث في الكراء المضمون يجوز تأخيره ذلك في السلم \* والقياس بعد تسليم ان الاتباع تراعى في أنفسها أن لا يبطل الا قدر ماتا آخر وان تأخر الكثير النصف فافوقه فسد الجميع \* وفي كتاب السلم الثالث ان وجد رأس المال نحاسا بعد شهرين فله البدل ولا ينقض السلم الا أن يعمل على ذلك فيفسخ وليس كتأخير النقود شهر اذ للسلم اليه الرضا بما قبض وان قال حين ردها اليه سأبدلها لك بعد شهر فسد وبعدي يومين جاز كالبداءة

﴿فصل﴾ (ع) وليس من شرط السلم أن يكون المسلم اليه يملكه خلافا لقبض السلب ولان يكون مما لا ينقطع من أيدي الناس خلافا لشارطى ذلك ولا أن يكون موجودا من حين العقد انى الاجل خلافا لابي حنيفة ولا أن يذ كر موضع القبض لانه ان لم يشترط فوضع العقد موضع القبض واشترط ذلك السكوفيون فيما له حمل ومؤنة ﴿قلت﴾ أمانه ليس من شرطه موضع القضاء هي طريقة الاكثر \* قال عبد الوهاب الافضل ذكره \* وقال المتطى ذكره مستحسن وفي الموازية لا يضر عدم الذ كر واطلاق العقد يقتضى كونه ببلد العقد \* والطريق الثانى قال ابن حارث ان لم يذ كر موضع القبض فسد السلم اتفاقا (ع) وليس من شرطه أن يكون رأس المال غير جزاف بل يصح أن يكون جزافا مما يصح الجزاف فيه خلافا لابي حنيفة في منعه أن يكون رأس المال جزافا في كل شيء ولا أن يكون المسلم فيه حيوانا خلافا لابي حنيفة في اشتراط ذلك لان الحيوان عنده لا يضبط بالصفة ولا أن لا يكون المسلم فيه جوهر او لا من الاحجار كالياقوت خلافا للشافعى في منعه لسلم في ذلك لانه رأى الجوهر والاحجار مما يضبط بالصفة ﴿قلت﴾ أجاز في الموازية أن يكون رأس المال جزافا من غير المسكوك واممن المسكوك فلانه لا يصح فيه الجزاف \* ابن بشرط اهر قول عبد الوهاب منع رأس المال جزافا وكل المذهب على خلافه وأما السلم في اللؤلؤ والاحجار فاجازه في كتاب السلم وقال في كتاب المسكوك وان كاتبه على لؤلؤ غير موصوف لم يجز لتفاوت الاحاطة بصفته \* عباس في التنبيهات أشار بعضهم الى مناقضة ما في المسكوك لما في السلم وليس بشئ لان السلم يقدر على حصر صفته بذ كر جنسه وعدد الحبات ووزن كل حبة وصفها وفي الكتابة وقع مهمال لشدة تقارب صفاته تقدر اذراك الوسط فيه (قوله في سند الآخر جميعا عن ابن عليه) باللام (م) كدال ابن ماهان وعند الجلودى عينة بالنون والصواب الاول ومن تأمل الباب بان له ذلك (ع) لانه ذ كر أول الباب حديث ابن عينة عن ابن أبي نجيج وفيه ذ كر الاجل ثم ذ كر حديث ابن عليه باللام عن ابن أبي نجيج فقال مثل حديث عبد الوارث ولم يذ كر الى أجل معلوم

ليس من شرطه ذ كر موضع القضاء هي طريقة الاكثر \* قال عبد الوهاب الافضل ذكره \* المتطى ذكره مستحسن \* في الموازية لا يضر عدم ذ كره واطلاق العقد يقتضى كونه ببلد العقد \* والطريق الثانى قال ابن حارث ان لم يذ كر موضع القبض فسد السلم اتفاقا (ع) وائس من شرطه أن يكون رأس المال غير جزاف خلافا لابي حنيفة (ب) وأجاز في الموازية أن يكون رأس المال جزافا من غير المسكوك وأما من المسكوك فلانه لا يصح فيه الجزاف \* ابن بشرط اهر قول عبد الوهاب منع رأس المال جزافا وكذا المذهب على خلافه

سالم جميعا عن ابن عينة  
عن ابن أبي نجيج بهذا  
الاسناد بمثل حديث عبد  
الوارث ولم يذ كر الى أجل  
معلوم \* حدثنا أبو كريب  
وابن أبي عمر قالنا وكيع  
ح ونا محمد بن بشار ثنا  
عبد الرحمن بن مهدي  
كلاهما عن سفيان عن ابن  
أبي نجيج بالاسنادهم مثل

ثم ذكر حديث سفيان عن الثوري عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث ابن عليه قد كرفيه الى  
أجل معلوم وهو بين

### ﴿ حديث الحكرة ﴾

(قوله من احتكر) (ع) الاحتكار الادخار والمنوع منه انما هو فيما اشترى من السوق على تفصيل  
فيه يأتي وامان جلب شيئا من بدفله ادخاره الا أن ينزل بالناس حاجة ولا يوجد عند غيره فيؤمر ببيعه  
لدفع الضرر عن الناس (ط) وكذلك له ادخار ما تحصل من كسبه فاذا باعه للناس لحاجتهم فأنما يبيعه  
بسر الوقت ﴿قلت﴾ قال ابن العربي واذا كان السعير فأراد أحد أن يزيد فان كان جالبا فله أن  
يبيع كيف شاء وان كان بلديا فيل له بيع بسعر الناس أو يخرج من السوق وكان الخليفة ببغداد اذا  
غلا السعر أمر بفتح مخازنه وأن يباع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس الى ما رسم من الثمن ثم  
يأمر أيضا أن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر الى أوله أو الى القدر الذي يصلح بالناس ويغلب  
الجالبين والمحتمكين بهذا الفعل وكان ذلك من حسن نظره (ع) والتفصيل المشار اليه هو انه ان  
اشتراه من السوق للقوت فجاء (ط) لانه صلى الله عليه وسلم ادخر قوت عياله سنة وهو مخصص  
لعموم النهي عن الاحتكار ﴿قلت﴾ هذا والله أعلم ما لم يضيق بشرائه لقوته على الناس فيشارك  
فيما اشتراه بحسب الحال (ع) وان اشتراه من السوق للتجرفان أضر بالناس وكان مغليا بشرائه أسعار  
الناس منع (م) وعلة المنع لرفع الضرر عن الناس كما يجبر من عنده طعام وقد احتاج الناس  
اليه على بيعه منه (ط) وانما يبيع اذا اشتراه من السوق ليدخره رجاء الزيادة وأمان اشتراه  
ليبيعه في الحين فليس باحتكار (ع) وان لم يضر بالناس فالشهور والجواز في أي شيء كان  
وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومنع ذلك ابن حبيب في الطعام والحبوب كلها والمعلوفة

حديث ابن عيينة قد كرفيه الى  
أجل معلوم ﴿حدثنا﴾  
عبد الله بن مسleme بن  
قنبل ثنا سليمان بن  
بلال عن يحيى وهو ابن  
سعيد قال كان سعيد بن  
المسيب يحدث ان معمرا  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من احتكر

### ﴿ باب الحكرة ﴾

﴿ش﴾ (قوله من احتكر) (ع) الاحتكار الادخار والمنوع منه انما هو فيما اشترى من السوق  
على تفصيل يأتي وأمر من جلب شيئا من بدفله ادخاره الا أن ينزل بالناس حاجة ولا يوجد عند غيره  
فيؤخذ ببيعه لدفع الضرر عن الناس (ط) وكذلك له ادخار ما تحصل من كسبه واذا باعه للناس  
لحاجتهم اليه انما يبيعه بسر الوقت (ب) ﴿قلت﴾ قال ابن العربي واذا زاد السعير فأراد أحد أن يزيد فان  
كان جالبا فله أن يبيع كيف شاء وان كان بلديا فيل له بيع بسعر الناس أو يخرج من السوق وكان  
الخليفة ببغداد اذا غلا السعر أمر بفتح مخازنه وان يبيع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الى ما رسم  
من الثمن ثم يأمر أيضا أن يباع بأقل من ذلك حتى يرجع السعر الى أوله أو الى القدر الذي يصلح  
بالناس ويغلب الجالبين والمحتمكين بهذا الفعل وكان ذلك من حسن نظره عنا الله عنه (ع)  
والتفصيل أشار اليه انه ان اشتراه من السوق للقوت فجاء (ط) لانه صلى الله عليه وسلم ادخر قوت  
عياله سنة وهو مخصص لعموم النهي عن الاحتكار (ب) وهذا والله أعلم ما لم يضيق بشرائه بقوته  
على الناس فيشارك فيما اشتراه بحسب الحال (ع) وان اشتراه من السوق للتجرفان أضر بالناس وكان  
مغليا بشرائه أسعار الناس منع (ط) وانما يبيع اذا اشتراه من السوق ليدخره رجاء الزيادة وأمان  
اشتراه ليبيعه في الحال فليس باحتكار (ع) وان لم يضر بالناس فالشهور والجواز في أي شيء  
كان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومنع ذلك ابن حبيب في الطعام والحبوب كلها والمعلوفة

والسمن والعسل والزيت واللبن (م) لانه رأى اقوات الناس لا يكون احتكارها أبدا  
الامضرا وحمل احتكار من احتكر من السلف على ما لا يضر بالناس (ط) والمشهور هو  
الصواب وربما كان احتكار ما لا يضر مصلحة رترك احتكاره مفسدة لان ذلك الشيء قديقل  
أو ينعدم في المستقبل فيوجد عنده ﴿ قلت ﴾ قال ابن العربي واذا كثرا الجالب ولم يشتر منهم  
وردوا فالاحتكار حينئذ جائز ومسئوب (د) مذهبا انه انما يحرم الاحتكار في الاقوات خاصة وذلك  
اذا اشتراه في وقت الغلاء ويذخره لبيعته في الحين فان اشتراه في وقت الرخاء وفي وقت الغلاء وبيعه  
في الحين أو يذخره لقوته فليس باحتكار ﴿ قلت ﴾ قال ابن العربي اختلف فقيل الاحتكار هو  
في كل زمان وقيل انما هو في وقت الحاجة اليه (قوله فهو خاطئ) ﴿ قلت ﴾ الخاطئ بالهمز اسم  
فاعل من خطئ بخطأ خطأ على وزن علم يعلم علما اذا اثم ومنه قوله تعالى إن قتلهم كان خطأ كبيرا  
واما خطأ خطأ بفتح الخاء والطاء والمهمز في المصدر فهو اذا فعل ضد الصواب علما كان أو غير علما  
وقد يكون بمعنى الائم ومنه قوله تعالى لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطانا وقد يكون لا بمعنى الائم ومنه وما  
كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ الآية والمبين لهذه المعاني القرآن (قوله ان معمرا كان يحتكر)  
(ع) قال أبو عمر ان سعيدا ومعمرا انما كانا يحتكران الزيت وحلا الحديث على احتكار  
لاقوات عند الحاجة اليها والغلاء وعلى هذا جملة الشافعي وأبو حنيفة انه مما يحتص بالطعام المقتات  
الذي هو مصالح أجسام الناس لافي الأدم والزيت والفاكهة ومعمرا هدا هو ابن عبد الله بن فضالة  
العدوي قديم الاسلام وكان قديمهم وقد نسبهم مسلم وهو معمربن أبي معمركذا نسبه مسلم في الحديث  
الآخر (قوله في الآخر وحدثني بعض أصحابنا) (م) هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة  
في مسلم (ع) ليس هذا من باب المقطوع وقد تكلمنا على ذلك بما يكفي ﴿ قلت ﴾ الذي تكلم  
عليه هو انه من الزاوية عن الجمهور لا من المقطوع (د) وما ذكره عياض هو الصحيح ثم لا يضر  
ذلك الحديث لان مسلما انما ذكره في الاتباع لانه ذكره قبله بطريق متصله السماع من الثقات  
(قوله عن معمربن أبي معمرا أحد بني عدي بن كعب) (ع) كذا هو في هذا السند وانما معمربن  
ابن عبد الله في طريق الاشعثي التي قبله

### ﴿ حديث النهي عن الحلف في البيع ﴾

والسمن والعسل والزيت واللبن (م) لانه رأى اقوات الناس لا يكون احتكارها أبدا الامضرا  
وحمل احتكار من احتكر من السلف على ما لا يضر بالناس (ب) قال ابن العربي واذا كثرا الجالب  
ولم يشتر منهم وردوا فالاحتكار حينئذ جائز ومسئوب (ح) مذهبا انه انما يحرم الاحتكار في  
الاقوات خاصة وذلك اذا اشتراه في وقت الغلاء للجماعة ولا يبيعها في الحال وأما ان يبيعها في الحين أو  
يذخرها لقوته فليس باحتكار (ب) قال ابن العربي اختلف فقيل الاحتكار هو في كل زمان وقيل  
انما هو في وقت الحاجة اليه (قوله فهو خاطئ) بالهمز اسم فاعل من خطئ بخطأ خطأ كعلم يعلم علما  
اذا اثم ومنه ان قتلهم كان خطأ كبيرا (قوله ان معمرا كان يحتكر) قال أبو عمر ان سعيدا ومعمرا  
كانا يحتكران الزيت وحلا الاحتكار على احتكار الاقوات عند الحاجة اليها والغلاء وعلى هذا جملة  
الشافعي وأبو حنيفة في الادام والزيت والفاكهة

### ﴿ باب النهي عن الحلف في البيع ﴾

فهو خاطئ فقيل لسعيد  
نك تحتكر قال سعيد ان  
معمرا الذي كان يحدث  
هذا الحديث كان يحتكر  
\* حدثنا سعيد بن عمرو  
الاشعثي ثنا حاتم بن  
اسماعيل عن محمد بن عثمان  
عن محمد بن عمرو بن عطاء  
عن سعيد بن المسيب عن  
معمربن عبد الله عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تحتكر الا خاطئ  
قال ابراهيم قال مسلم  
وحدثني بعض أصحابنا  
عن عمرو بن عون حدثنا  
خالد بن عبد الله عن عمرو  
بن يحيى عن محمد بن عمرو  
عن سعيد بن المسيب عن  
معمربن أبي معمرا أحد  
بني عدي بن كعب قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد كر بمثل  
حديث سليمان بن بلال  
عن يحيى \* حدثنا زهير  
ابن حرب ثنا أبو صفوان  
الأموي ح وحدثني أبو  
الطاهر وحملة بن يحيى  
قالا أخبرنا ابن وهب كلاهما  
عن يونس عن ابن شهاب  
عن ابن المسيب أن أبا  
هريرة قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم

( قول ) الحلف منفقة للسلعة لمحقة للرجح ( ط ) هما ما يقع الميم وسكون ما يليها وفتح ما بعده وهما في الأصل مصدران بمعنى النفاق والمحاق التلف والذهاب ( ع ) اختلف في قوله تعالى يحق الله الربا ويربى الصدقات فقيل هو المحاق في الآخرة اما بان ترجح كفته على كفة الحسنات واما أن يعذب من أجله واما بان لا يؤجر على ما تصدق منه فكذلك اثنان مأخذ بالحلف العاجرة وزين به سلعة حتى غر به أخاه المسلم وقيل هذا المحاق في الدنيا والآخرة في الدنيا بان ترفع منه البركة أو تسلط عليه الجوائح حتى يتلف ( قول ) اياكم وكثرة الحلف ( ش ) قلت \* هو للزجر والتذير كما في قوله اياك والاسدأى باعد نفسك واحذر الاسد والحلف ان كانت كاذبة حرمت وان قلت وان لم تكن كاذبة بل صادقة لتز بين السلعة بما فيها فالتنى عن الكثرة لان الكثرة مظنة الوقوع في الكذب كالرائع حول الحى يوشك أن يقع فيه ( ط ) مع ما فيه من ذكر الله تعالى لا على جهة التعظيم بل لتعظيم السلعة بالحلف لتعظيم السلعة لالتعظيم لله عز وجل

### ﴿ كتاب الشفعة ﴾

﴿ قلت ﴾ قال غير واحد هي بسكون الفاء ﴿ و رسمها ﴾ ابن الحاجب بانها أخذ الشر بك حصة جبر اشراء فأخذ جنس والشر بك فصل خرج به غير الشر بك وبصفة أخذ الشر بك شيئاً غير الحصة وبجبر الاخذ بالشراء الاختيارى وبشراء الاستحقاق فقيل عليه انه غير مانع لانه يدخل فيه اذا دعا أحد الشر بكين الى بيع ما لا يقسم كالثوب فانه يعرض للبيع فاذا وقف على ثمن فلهن شاء منهما أخذه بذلك الثمن \* وأجيب بانه لم يأخذ في هذه الصورة حصة شر بكه فقط وانما أخذ الجميع غير انه سقط ثمن حصته ودفع حصة شر بكه \* وأجيب أيضاً بان قوله جبر يخرج هذه الصورة لان قدرة

﴿ ش ﴾ ( قول ) منفقة للسلعة لمحقة للرجح ( ط ) هما ما يقع الميم وسكون ما يليها وفتح ما بعده ( ط ) وهما في الأصل مصدران بمعنى النفاق والمحاق التلف والذهاب ( ع ) واختلف في قوله تعالى يحق الله الربا بفقيل هو المحاق في الآخرة اما بان ترجح كفته على كفة الحسنات واما بان يعذب من أجله واما بان لا يؤجر على ما تصدق به فكذلك اثنان مأخذ بالحلف العاجرة وزين به سلعة حتى غر به أخاه المسلم وقيل هذا المحاق في الدنيا والآخرة في الدنيا بان ترفع منه البركة أو تسلط عليه الجوائح حتى يتلف ( قول ) اياكم وكثرة الحلف ( ش ) هو للزجر والتذير والمبين ان كانت كاذبة حرمت وان قلت وان كانت صادقة لتز بين السلعة بما فيها فالتنى عن الكثرة لان الكثرة مظنة الوقوع في الكذب كالرائع حول الحى يوشك أن يقع فيه ( ط ) مع ما فيه من ذكر الله تعالى لا على جهة التعظيم بل لتعظيم السلعة بالحلف لالتعظيم لله تعالى

### ﴿ كتاب الشفعة ﴾

﴿ ش ﴾ ( ب ) قال غير واحد هي بسكون الفاء ﴿ و رسمها ﴾ ابن الحاجب بانها أخذ الشر بك حصة جبر اشراء فأخذ جنس والشر بك فصل خرج به غير الشر بك وحصة أخرج أخذ الشر بك لشر بكه شيئاً غير الحصة وبجبر الاخذ بالشراء الاختيارى وبشراء الاستحقاق فقيل عليه غير مانع لانه يدخل فيه اذا دعا أحد الشر بكين الى بيع ما لم يقسم كالثوب فانه يعرض للبيع فاذا وقع على ثمن فلهن شاء منهما أخذه بذلك الثمن \* وأجيب بانه لم يأخذ في هذه الصورة حصة شر بكه فقط وانما أخذ الجميع غير أنه سقط ثمن حصته ودفع حصة شر بكه \* وأجيب أيضاً بان قوله جبر يخرج هذه الصورة لان قدرة كل

يقول الحلف منفقة للسلعة لمحقة للرجح \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن ابراهيم واللفظ لابن أبي شيبة قال اسحق أخبرنا وقال الآثران ثناء أو أسامة عن الوليد بن كثير عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة الانصارى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اياكم وكثرة الحلف في البيع فانه ينفق ثم يحق ﴿ حدثنا أحمد ابن بونس ثنا زهير وثنا أبو الزبير عن جابر وثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه

كل واحد منهما على الزيادة على ما وقعت عليه من الثمن تمنع من أخذه جبرا \* واعترضه الشيخ بأنه إنما هو أحد للأخذ بالشفعة وللشفعة والشفعة غير الأخذ \* ورسما بأنها استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثن \* واختلاف في اشتقاقها عرفا (ع) فقيس من الشفع الذي هو ضد الوتر لأنه ضم نصيب شريكه إلى نصيبه فصار شفعا بعد أن كان وترا وقيس من الشفع التي هي الزيادة لأنه زاد نصيب شريكه إلى نصيبه وهذا قريب من الأول قال تعالى من يشفع شفاعته حسنة فقيس المعنى من يزعم الصالح إلى عمله وقيس من الشفاعة لأنه تشفع بنصيبه إلى نصيب شريكه وقيس بل لأنهم كانوا في الجاهلية إذا باع شريك الرجل حصته أو أصله أتى بالجار يستشفع إلى شريكه ليؤليه ما اشتري (قوله في ربعة أو نخل) (ع) الربعة بفتح الراء وسكون الباء تأنيث الربع والربع الدار والمسكن وأصله المنزل الذي كانوا يربعون فيه ويصبح أن تكون الربعة واحدة الربع والربع جمع مثل نمرة وتمر جمع على رباع \* قلت \* تشبيهه بقررة وتمر بدل أنه اسم جنس لاجمع لأن اسم الجنس ما يبينه وبين مفردة ناء التأنيث كقررة وتمر (قوله فليس له أن يبيع وفي الآخر لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه) (د) حل أصحابنا عدم إعلامه على الكراهة ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح والمباح ما استوى طرفاه والمكروه ليس بمستوى الطرفين بل هو راجح الترك (قوله فان رضى أخذوا نكره ترك) (ع) اختلف إذا أعلمه بالبيع فاذن له بالبيع وسلم الشفعة ثم بداه فقال مالك والشافعي ذلك لأنه سلم ما لم يحبب له لأنها إنما تجب بالبيع وهو لم يبيع بعد وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من المحدثين ليس له ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم وان كره ترك وما ترك لأبرجع إليه \* ولا أحد فيه قولان وقال بعض شيوينا قوله في الحديث لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذوا نكره ترك فيه إشارته إلى وجوب الشفعة قبل البيع \* قلت \* خرج اللخمي لزوم التسليم قبل البيع من لزوم الطلاق والعق المعلقين في قوله ان تزوجت فلانة ففهي طالق وفي قوله ان اشتريت عبد فلان فهو حر ومن جعل لزوجه الخيار ان تزوج عليها فاسقطت له ذلك قبل أن يتزوج ان ذلك لازم لما قال وهو في الشفعة آيين لأنه أدخل للمشتري في عهدة الشراء وفرق ابن رشد في الاستئذان الطلاق حق لله تعالى لا يملك المطلق رده ان

وسلم من كان له شريك في ربعة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضى أخذ وان كره ترك \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله ابن عمر واسحاق بن ابراهيم واللفظ لابن عمر قال اسحاق أخبرنا وقال الآخرون ثنا عبد الله بن ادريس ثنا ابن جريح عن أبي الزبير عن

واحد منهما على الزيادة تمنع من أخذه على ما وقعت عليه من الثمن تمنع من أخذه جبرا \* واعترضه الشيخ بأنه إنما هو أحد للأخذ بالشفعة وللشفعة والشفعة غير الأخذ \* ورسما بأنها استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثن \* واختلاف في اشتقاقها عرفا (ع) فقيس من الشفع الذي هو ضد الوتر لأنه ضم نصيب شريكه إلى نصيبه فصار شفعا بعد أن كان وترا وقيس من الشفع الذي هو الزيادة لأنه زاد نصيب شريكه إلى نصيبه وهذا قريب من الأول وقيس من الشفاعة لأنه تشفع بنصيبه إلى نصيب شريكه وقيس بل لأنهم كانوا في الجاهلية إذا باع شريك الرجل حصته أتى بالجار يستشفع إلى شريكه ليؤليه ما اشتري (قوله في ربعة أو نخل) بفتح الراء وسكون الباء تأنيث الربع والربع الدار والمسكن وأصله المنزل الذين كانوا يربعون فيه (قوله فليس له أن يبيع وفي الآخر لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه) (ح) حل أصحابنا عدم إعلامه على الكراهة ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال ويكون الحلال المباح والمباح ما استوى طرفاه والمكروه ليس بمستوى الطرفين بل هو راجح الترك (قوله وان كره ترك) ثم اختلف إذا بداه فقال مالك والشافعي ذلك لأنه سلم ما لم يحبب له لأنها إنما تجب بالبيع وهو لم يبيع بعد وقال الثوري وجماعة ليس له ذلك لظاهر الحديث ولأحد فيه قولان (ب) خرج اللخمي

وقع وان رضيت الزوجة رده فكلما يلزم بعد النكاح وكذلك اذا ألزمه نفسه قبله وكذلك الامر في العتق  
والشفعة حق للشفيع يصح له الرجوع فيه رضا المشتري فلا يلزم الابعد وجوبه \* ابن عبد السلام  
وهذا الفرق عندي غير قوى وهو الذي يظهر ببادي الرأي صحة تخرج الخمي \* وذكر الشيخ  
عن شيخه ابن الحباب بانه كان يفرق بان القضية الشرطية انما يصدق تاليها اذا استثنى مقدمها أي  
لا يحكم الحاكم بها اذا قلت ان كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان فانما يصدق كونه حيوانا اذا  
استثنيت وقلت لكنه انسان \* ولما كان المقدم في الشرطية في الطلاق والعتق من فعل الحاكم  
القائل ذلك أي تزوجه وشراؤه كان ذلك كنصه على استثناء المقدم والمقدم في الشرطية في الشفعة  
في قوله ان اشتريت هذا سقطت الشفعة ليس من فعل الملتزم بل هو من فعل المشتري لم يكن قائل  
ذلك مستثنيا لمقدمها فلم يلزمه حكم ثبوت التالى لانه لم يستثن \* قلت \* وابن الحباب هذا لم يكن عارفا  
بالغة. وانما كان اماما في العقليات ولهادي الفرق على هذه القاعدة العقلية ولا يلزم من نظريته  
ترك بيان خسية الاطالة والخروج عما نحن بصدده \* ولما كان المذهب أن تسليم الشفعة يلزم  
بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب للشفيع ما يأخذ على الترك بعد الشراء ولا يطيب له ما يأخذ قبل (قوله)  
في الآخر قضى بالشفعة \* قلت \* أي حكم \* قلت \* وأجمعوا على مشروعيته (قوله بالشفعة)  
\* قلت \* تقدم ما يتعلق باللائحة ضبطا وحدوا اشتقاقا (قوله في كل شركة) \* قلت \* يدل انه  
لا شفعة للجار وهو مذهب الكافة وأثبتها للجار أبو حنيفة والكوفيون واضطربوا في ترتيب  
الجار وقال الكوفيون يقدم الشريك على الجار قال سفيان ثم الجار الذي حده الى حده وقال أبو  
حنيفة الشريك في المنزل ثم لشريك في طريق ثم الجار الذي حده الى حده ولا حد للجار الذي  
بينه وبين طريق نافذ \* واحتجوا بحديث الجار أحق بصقبه والصقب بالصاد والسين  
القرب وبحديث الترمذي وأبي داود جاز الدار أحق بدار الجار ونحن نقول لم يبين بما هو أحق  
هل بالشفعة أو بغيرها من وجوه الرفق المعروف وأيضا يحتمل أن يريد بالجار الشريك والمخالط  
يدل على ذلك قول الاعشى يخاطب زوجته \* اجار تاميني فانك طالق \* فسمى الزوجة جارة  
لانه مخالطة له نعم خرج الترمذي حديث الجار أحق بشفعته ينتظر به ان كان غائبا وادا كان  
طريقهما واحدا وهو من أظهر ما يستدلون به لانه بين عماذا يكون أحق ونبيه على الاشتراك في  
الطريق ولكنه حديث لم يثبت عند أصحابنا ورأيت بعض محدثين طعن فيه وعمدة أصحابنا في الرد  
عليه حديث الام هذا لانه حصر لشفعة فيما لم يقسم وحديث لشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود  
وصرفت الطرق فلا شفعة ولو اقتصرت فيه على قوله فاذا وقعت الحدود لكان قوي في الرد عليهم لان  
الجار يدعى وبين جار الحدود ولكن لما أضاف الى ذلك قوله وصرفت الطرق تضمن انها لا تنفي الا  
بشرطين ضرب الحدود وصرفت الطرق فيقول أصحابنا المراد بصرف الطرق التي كانت قبل القسم  
وتقول الحنفية المراد بصرف الطرق التي يشترك فيها الجار فينتفي النظر الى التأويلين أظهر  
(قوله لم تقسم) (ع) يدل على ان الشفعة لا تكون الا فيما يقسم وعلى انها انما تكون فيما بيع قبل  
القسم أما الأول فعندنا في الشفعة فيما لا يقسم قولان سيدهما هل شرعت الشفعة لغرض الشركة ومالا

جابر قال قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالشفعة  
في كل شركة لم تقسم ربة  
أو حائط لا يحل له أن يبيع  
حتى يؤذن شريكه فان  
شاء أخذ وان شاء ترك  
فاذا باع لم يؤذنه فهو أحق  
به \* وحدثنى أبو الطاهر  
أخبرنا ابن وهب عن ابن  
جريح أن أبا الزبير أخبره  
أنه سمع جابر بن عبد الله  
يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الشفعة في

وحوب التسليم قبل البيع من القول بلزوم الطلاق والعتق المعلقين في قوله ان تزوجت فلانة فهي  
طالق وفي قوله ان اشتريت عبد فلان فهو حر ومن جعل لزوجه الخيار ان تزوج عليها فأسقطت له  
ذلك قبل أن يتزوج ان ذلك لازم لها \* قال وهو في الشفعة أبين لانه أدخل المشتري في عهدة الشراء



ينقسم فيه الشركة أو شرعت لرفع ضرر القسم وما لا ينقسم لا قسم فيه ويحتاج لنفي الشفعة فيه بأن قوله فيالمعنى يشعران ذلك فيما يحتمل القسم ويحتاج إثباتها فيه بقوله الشفعة فيالمعنى يقسم وهذا المعنى يقسم **قلت** \* ما لا ينقسم كالشجرة والحمام والماجل والقول بعدم الشفعة في ذلك رواه ابن القاسم والقول بثبوتها فيه لأشهب وابن الماجشون ومما لا ينقسم البتة إذا بيع وحده في المدونة لاشفعة فيه وفي سماع يحيى فيه الشفعة وأما أن يبيع مع الأرض أو يبيع وحده والأرض لم تزل مشتركة ففيه الشفعة اتفاقاً ومما لا ينقسم أيضاً حجر الرخاء ومذهب المدونة أنه لاشفعة فيه يبيع وحدها أو مع البيت التي نصبت فيه لأنها ليست من البناء وإنما هي كحجر ملقى فإذا بيعت مع البيت ففي البيت الشفعة بحصتها من الثمن وسواء في ذلك أجزاها الماء والدواب \* ابن حارث وقال أشهب في جميع ذلك الشفعة وخرج ابن رشد على قول ابن القاسم في الحائض يباع برقيقه أن الشفعة فيه وفي الرقيق ورد الشيخ هذا التصريح بأن الحائض محتاج إلى رقيقه فرقيقه تبع فهو كالجزء منه وأرض الرخاء بالعكس \* قال عياض في التنبهات قيل معنى نفيه الشفعة إنما هو في الحجر العليا وأما السفلى فداخله في البناء فعلى هذا الأقال ثلاثة وأما الثاني وهو أن الشفعة لا تكون إلا بما يبيع قبل القسم (ع) أجمعوا على ذلك واختلفوا في ثبوتها فيما يبيع بعد القسم فأثبتها أبو حنيفة حتى أنه أثبتها للبائع على ما تقدم ثم إذا اختصت بما ينقسم فظاهر الحديث سواء انقسم بالحدود ولا ينتقل كالعقار أو انقسم بعدد أو كيل أو وزن وينتقل كالعروض فيحتاج به على ثبوت الشفعة في العروض ولكن قوله في الحديث الآخر فإذا وقعت الحدود يدل على تخصيصها بما ينقسم بالحدود لأن الحكم إذا علق بصفة يدل على أن تلك الصفة هي علّة الحكم عند كثير من الأصوليين لا سيما في وقوع الاجمال بقوله ربعة أو حائط (م) وخرج الترمذي حديث قوله صلى الله عليه وسلم الشريك شفعي والشفعة في كل شيء وهو يقتضي بعمومه ثبوتها في العروض وقد شدّ بعض الناس فأنبتا في العروض وهي إحدى الروايتين عن عطاه وحكاها بعض الشافعية عن مالك قال شيخنا ولا أدري أين وقف مالك على هذا ولعل رأى قوله في الحائض يباع فيه رقيقه أن لشفعة فيه وفي رقيقه فأن من ذلك أن الشفعة في العروض وليس كما ظن لأن الحيوان لما كان من مصلحة الحائض أعطى حكمه وإنما أثبت مالك الشفعة في الثمرة لأنها في الأصول فرائها بمنزلة الأصول \* واحتلفت الرواية عنه وعن أصحابه في ذلك **قلت** \* قال ابن حارث اتفقوا على سقوطها في العروض \* أبو عمر أثبت في ذلك بعض المكين وروا في ذلك حديثاً منقطعاً وبعض الشافعية الذي ذكره الأسفرائني زاد ابن زرقون تأويلاً ثانياً قال أولعله رأى قول مالك في الشرى يكن فيما لا ينقسم كالشوب يدعو أحدهما إلى البيع فانه يعرض للبيع فإذا وقف على ثمن

---

\* وفرق ابن رشد في الاستلزام بالطلاق حق لله تعالى لا بمالك المطلق رده أن وقع وإن رضيت الزوجة رده فلا يلزم بعد النكاح فكذلك قبله وكذا الأمر في العتق والشفعة حق للشفيع يصح له الرجوع فيه برضا المشتري فلا يلزم إلا بدو جوبه \* ابن عبد السلام وهذا الفرق عندى غير قوى والذي يظهر لبدي الرأي صحة تخريج اللخمي وذكر الشيخ عن شيخه ابن الحباب أنه كان يفرق بأن القضية الشرطية إنما يصدق نالها إذا استثنى مقدّمها لا بحكم الحاكم لها فإذا قلت أن كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان فأنما يصدق كونه حيواناً إذا استثنيت وقلت لكنه إنسان ولما كان المقدم في الشرطية في الطلاق والعتق من فعل الحاكم القائل ذلك بان تزويجه وشراءه كان ذلك كمنه على استثناء المقدم والمقدم في الشرطية في الشفعة في قوله أن اشتريت فقد أسقطت الشفعة ليس من

فأحدهما أحق به بما وقف عليه وأما الشفعة في الثمرة ففي المدونة قال مالك في قوم شركاء في ثمرة والأصل لهم أو مساقاة أو محبس عليهم أن باع أحدهم حصته من الثمرة فله شركائه الشفعة وماعلمت أحدا قاله قبلي ولكي استحسنه والزرع لا يشبه الثمرة عند اللخمي \* واختلف في الشفعة في الثمار فقال مالك فيها الشفعة يبيع مع الأصل أو دونه كان الشفيع شريكاً في الأصل أولاً وقيل لا شفعة فيها بحال \* وقال أشهب إن يبيع مع الأصل ففيها الشفعة وإن يبيع وحدها فلا شفعة \* وأما الزرع فقال ابن رشد المشهور أنه لا شفعة فيه لأنه لا يباع حتى يبس ويتخرج فيه قول بشبوت الشفعة وإن لم يبس مالم يحصد من ثبوتها في الثمرة وهو ظاهر سماع أشهب أنها في كل ما أنبت الأرض والمنصوص في البقول أنه لا شفعة فيها ويتخرج وجوبها فيها من وجوبها في الثمرة مالم تجرد \* الباجي وروى ابن القاسم الشفعة في المقاتي ولا شفعة في البقول يريد أن كل أصل نجني ثمرته مع بقائه ففيه الشفعة (ع) وعلى المعروف أن الشفعة تختص بالعقار \* فروى ابن شعبان أنه لا شفعة في مشاع لا يسكن كدور العلة والانتفاع دون السكنى لأجل ضرر المسكن \* وقال به الشعبي (م) وإنما اختصت الشفعة بالبيع على المعروف لأنها تضرعت لرفع الضرر وضرر الشركة في الربع أشد منه في السلع لأن الشريك في الربع يدعو إلى القسم أو البيع أو يسيء الجوار وهذا مفقود في السلع وقد اختلف أصحابنا في الشفعة في مسائل وسبب اختلافهم فيها هل تشبه العروض فلا شفعة أو تشبه العقار فتكون فيها الشفعة وهذا كالثمار إذا بيعت دون الأصل فقبل فيها الشفعة لأنها من جهة الحائط وهي كجزء منه وقيل لا شفعة فيها لأنها تزل وتنتقل فأشبهت العروض

﴿ فصل ﴾ (ع) والمالك في الربع إذا انتقل بعوض ففيه الشفعة وإن انتقل بغير عوض بغير اختيار كالمرأث فحكي بعض أصحابنا الاتفاق على أنه لا شفعة فيه \* وانظر دالخطابي بحكاية عن مالك أن فيه الشفعة وهو قول شاذ لم يسمع إلا منه وإن انتقل بخيار كالهبة والصدقة ففيه قولان مشهوران

فعل الملتزم بل هو من فعل المشتري لم يكن قائل ذلك مستثنياً المقدمها فلم يلزمه حكم ثبوت التالى لأنه لم يستثن (ب) والحباب هذا لم يكن عارفاً بالفقه وإنما كان اماماً في العقليات ولهذا بنى هذا الفرق على هذه القاعدة العقلية ولا يسلم من نظريته تركت بيانه خشية الإطالة والخروج عما نحن بصدده ولما كان المذهب أن تسليم الشفعة يلزم بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب للشفيع ما يأخذ على الترك بعد الشراء ولا يأخذ قبله ﴿ قلت ﴾ ولا يخفى ضعف الفرق الذي ذكر الحباب بان الشرطية إذا صدقت ملازمتهما مصادق مقدمها الزم صدق تالها حكم قائل الشرطية عين المقدم أو ما يقوم مقام استثنائه كما ذكرنا أن لا يلزم الطلاق القائل لزوجه إن دخلت الدار فانت طالق ثم دخلت فإن وقوع المقدم لم يكن بنص قائل الشرطية ولا فعله النازل عنده منزلة النص وهنا فرغ وع كثيرة تركها خشية التطويل فانظر هاهنا الإكمال وفي الإكمال للأبي

﴿ باب قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره ﴾ ﴿ ش ﴾ (م) المشهور وعندنا أن هذا النهي على النذب وقيل على الالتزام وبين الأصوليين خلاف في هذا الأصل (ب) بمعنى الخلاف الذي بينهم في صيغة لا تفعل في النهي هل هي للتحريم أو للكرهية والمشهور عند الأصوليين أنها للتحريم وإذا كانت للنذب فلاذن نذب وإذا كانت للتحريم فلاذن لازم (ط) وحجة النذب حديث لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه وإذا لم يجبر المالك على إخراج ملكه بعوض فأحرى بغير عوض (ب) قال ابن العربي ويدل على أنه للنذب أن مثل هذا

فوجه الشفعة قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم ولم يفرق وأيضا فالشفعة انما شرعت لرفع الضرر والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك ووجه سقوطها قوله في آخر الحديث لا يجعل له أن يبيع حتى يأذن شريكه ولو كان غير البائع كالبيع لقال لا يجعل له أن يخرج ملكه \* (قلت) \* أما انتقال الملك بعوض فهو مخصص بما ذكر \* النخعي قال من أوصى أن تباع حصته من دار لرجل بعينه والثالث يحمله لم يكن للورثة فيه شفعة لأن قصد الميت أن يملكه فالشفعة رد لتوصيته وكذا إذا أوصى أن تباع حصته ويصرف ثمنها في المساكين لاشفعة للورثة فيه قال إذا كان الميت باعه قال والقياس أن لهم الشفعة لتأخر البيع عن الموت فلم يقع البيع إلا بعد ثبوت الشركة \* وذكر الباجي قول سحنون هذا وقال الاظهر عندي ثبوت الشفعة قال وبلغني عن محمد بن الهندي وهو الأصح لدخول الضرر على الورثة \* المتطفي فلو باع الورثة حظوظهم قبل بيع الوصي الثالث فلاشفعة للثالث والقولان في الحبة والصدقة ذكرهما الجلاب روايتين \* النخعي ورواية اسقاط الشفعة أصوب \* الا بهري بل روايته ثبوتها لأنه نقل ملك لغيره اختيارا كالبيع ولا يشبه الميراث لانه نقله عن غير اختيار وعلى القول بالشفعة فالشفعة فيه بقيمة النصيب

❦ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة ❦

( م ) المشهور عندنا أن هذا النهي على الدب ولحق على حسن الجوار وقيل على الاكراه وبين الأصوليين خلاف في هذا الأصل تقدمت الإشارة اليه ( ع ) وبأنه على الاكراه قال الشافعي وأحد وبأنه على الدب قال السكوفيون \* ( قلت ) \* الخلاف الذي في الأصل الذي أشار اليه هو الخلاف السكائي في صيغة لا تفعل في النهي هل هي للتعريم أم للكراهة والمشهور عند الأصوليين أنها للتعريم وإذا كانت للنسب فلاذن ندب وإذا كانت للتعريم فلاذن لازم ( ط ) وحجة الدب حديث لا يجعل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وإذا لم يجبر المالك على اخراج ملكه بعوض فاحرى بغير عوض \* ( قلت ) \* قال ابن العربي ويدل على انه على الندب أن مثل هذا التركيب جاء للندب في قوله إذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها ( قول خشبة ) ( ع ) ورويناه في الأم وغيرها بوجهين خشبة بلفظ الافراد وخشبه بلفظ الجمع قال عبد الغني كل الناس يقول بالجمع الا الطحاوي وقال روح بن الفرج سألت أبا يزيد والحارث بن بكير ويونس فكلهم يقول خشبة بالافراد ( ط ) انما اعتنى الأئمة بضبط هذا الحرف لان الخشبة الواحدة يخفف على الجار أن يسمع بها بخلاف الخشب الكثيرة لما عليه في ذلك من الضرر \* ( قلت ) \* رجح ابن العربي واحدة بالافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما الخشب فكثرت توجب استحقاق الحائط على الجار ويشهد له وضع الخشب يريد فلا ينسب به الشرع الى ذلك \* ( قلت ) \* وكان الشيخ يقول ليس

التركيب جاء للندب في قوله إذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها ( قول خشبة ) يروى خشبة بالافراد وخشبه بالجمع قال عبد الغني كل الناس يقول بالجمع الا الطحاوي وقال روح بن الفرج سألت أبا يزيد والحارث بن مسكين ويونس كلهم يقول خشبة بالافراد ( ط ) انما اعتنى الأئمة بضبط هذا الحرف لان الخشبة الواحدة يخفف على الجار أن يسمع بها بخلاف الخشب الكثيرة لما عليه في ذلك من الضرر ( ب ) \* رجح ابن العربي واحدة بالافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما الخشب فكثرت توجب استحقاق الحائط على الجار ويشهد له وضع الخشب يريد فلا ينسب به الشرع الى ذلك وكان الشيخ يقول ليس المراد بالغرز المنسوب اليه ليبنى الجار فوق

كل شرك في أرض أو ربع  
أو نط لا يطلع أن يبيع  
حتى يعرض على شريكه  
فيأخذ أو يدع فان أبي  
فشريكه أحق به حتى يؤذنه  
❦ حدثنا يحيى بن يحيى قال  
فراأت على مالك عن ابن  
شهاب عن الأعرج عن  
أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا يمنع أحدكم جاره أن  
يغرز خشبه

المراد بالغرز المنسوب اليه لبني الجار فوق ذلك لان ذلك معلوم كونه مضرا بجدار الجار وانما  
 المعنى أن يغرز للتسقيف فقط (قوله في جداره) (م) قال بعضهم يحتمل الضمير أن يعود على الجار  
 أي لا يمنع أن يغرز في جدار نفسه وهذا تكلف من التأويل حتى لا يكون حجة على المشهور (قوله  
 مالى أراكم عنها معرضين) (ع) حجة للندب لان الصحابة رضى الله عنهم لا تعرض عن واجب  
 لكن لما فهموا الندب تساهلوا \* الباجي ويحتمل أن مذهب أبي هريرة الندب اذ لو كانت عنده  
 للوجوب لو بوجع الحكام على تركه ولحكم به لانه كان مستظفرا بالمدينة \* قلت \* أما على انه مستخلف  
 أو أمير فلعله لم يترافعوا اليه وأما على انه لم يوجهه فله لم يعلم بذلك الا حينئذ والحديث في الترمذى  
 انه لما حدثهم بذلك طأطؤا رؤسهم وفي أبي داود فذكسوا رؤسهم فقال مالى أراكم عنها معرضين  
 أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة التي قلت لكم (ط) قاله انكار المارأى من اعراضهم واستعمالهم  
 ماسهم وامنه وعدم اقبالهم عليها بل طأطؤا رؤسهم والذي يظهر أن مذهبه الوجوب ومذهب  
 مخاطبيه الندب \* قلت \* وسبب الخلاف ما تقدم في حمل النهى (ع) واختلف اذا احتاج الآذن  
 بجداره لمنفعة له فيه هل له ازالته أو حكم لزمه وان كان لغير حاجة بل لارادة الضرر فلم يختلف أن ليس  
 له ذلك لانه لا يرجع فيما أباح إلا أن تكون باحتة عارية لأمدان قضى (قوله لارمين بهابين أكتافكم)  
 (ط) أى لأحدثكم بتلك المقالة ولا أبالي بأحد في ذلك (ع) وأكتافكم هو بالتاء المثناة من فوق  
 والمعنى أصرح بهالك وأوجهكم بالتوبيخ على ترك ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ورواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون ومعناه يذنبكم والسكتف الجانب \* قلت \* قال الطيبى  
 يحتمل الضمير في بها انه عائذ على الخشبة ويكون كناية عن الزامهم الحجة البالغة على ما ادعاه أى  
 لأقول ان الخشبة ترمى على الجدار بل بينا أكتافكم لما حض صلى الله عليه وسلم من بر الجار  
 وحمل أنقاله

### حديث قوله من ظلم شبرا من الارض \*

ذلك لان ذلك معلوم كونه مضرا بالجدار وانما المعنى أن يغرز للتسقيف فقط (قوله في جداره) (م)  
 قال بعضهم يحتمل الضمير أن يعود على الجار أى لا يمنع أن يغرز في جدار نفسه وهذا تكلف من  
 التأويل حتى لا يكون حجة على المشهور (قوله مالى أراكم عنها معرضين) أى عن هذه السنة أو  
 الخشبة أو الموعظة أو الكلمات (ع) وهو حجة للندب لان الصحابة لا تعرض عن واجب (ب)  
 والحديث في الترمذى انه لما حدثهم بذلك طأطؤا رؤسهم وفي أبي داود فذكسوا رؤسهم فقال مالى  
 أراكم عنها معرضين (ط) قاله انكار المارأى من اعراضهم واستعمالهم ماسهم وامنه وعدم اقبالهم عليه  
 بل طأطؤا رؤسهم والذي يظهر أن مذهبه الوجوب ومذهب مخاطبيه الندب (ب) وسبب الخلاف  
 ما تقدم في حمل النهى (قوله لارمين بهابين أكتافكم) (ط) أى لأحدثكم بتلك المقالة ولا أبالي  
 بأحد في ذلك (ع) وأكتافكم بالنون ومعناه يذنبكم والسكتف الجانب \* قلت \* قال الطيبى  
 يحتمل الضمير في بها انه عائذ على الخشبة ويكون كناية عن الزامهم الحجة البالغة على ما ادعاه أى  
 لأقول ان الخشبة ترمى على الجدار بل بينا أكتافكم لما حض صلى الله عليه وسلم من بر الجار  
 وحمل أنقاله

في جداره قال ثم  
 يقول أبو هريرة مالى  
 أراكم عنها معرضين والله  
 لأرمين بهابين أكتافكم  
 \* حدثنا زهير بن حرب  
 ثنا سفيان بن عيينة ح  
 وحدثني أبو الطاهر وحمله  
 ابن يحيى قال أخبرنا ابن  
 وهب أخبرني يونس ح  
 وثنا عبد الله بن جيد أخبرنا  
 عبد الرزاق أخبرنا معمر  
 كلهم عن الزهري بهذا  
 الاسناد نحوه \* حدثنا  
 يحيى بن أيوب وقتيبة بن  
 سعيد وعلى بن حجر قالوا  
 ثنا محمد بن وهبان بن جعفر  
 عن العلاء بن عبد الرحمن  
 عن عباس بن سهل بن  
 سعد الساعدي عن سعيد  
 ابن زيد بن عمرو بن نفيل

( قوله من اقتطع شبرا من الارض ) ( ط ) أى أخذه بغير حق أخذه غصبا أو سرقة أو خديعة والشبر خرج مخرج التقليل فسواء كان المأخوذ شبرا أو أقل من شبر **﴿ قلت ﴾** وسواء كانت الارض لمالك معين أو غير معين كبيت المال وأرض المخزن وسواء كانت مملوكة أو ملكة لراعه كما يتفق في أرض الزراعة أن يحيف بعض الحارثين على ما طار لغيره في اقتسامهم ولا يحل له ذلك وأما أنه يعاقب بالنعوبة المذكورة في الحديث فحتمل ( قوله طوقه ) ( ع ) قيل هو من الطاقة والمعنى يكلف أن يطبق حمل مثله من سبع أرضين كما قال تعالى ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ويشهد له قوله في غير الام جاء بحمله يوم القيامة الى سبع أرضين وفي أخرى كلف أن يحمل ترابها الى المحشر وقيل هو من الطوق والمعنى جعل مثله من سبع أرضين أطواقا في عنقه وغير بعيداً بطول عنقه لمثل ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وغلظ ضرره وكما قال تعالى سيطوقون ما يجعلوا به يوم القيامة ويشهد له حديث عائشة طوقه من سبع أرضين ويحتمل أن يريد أنه يلزم اثم ذلك كثر من الطوق العنق وقيل المعنى خسفه ومثل الطوق منها ويشهد له قوله في الآخر الى سبع أرضين وفي البخاري خسفه يوم القيامة الى سبع أرضين ( قوله من سبع أرضين ) ( ع ) الأرضون سبع طباق وإنما الخلاف هل فتق بعضهما من بعض فقال الداودي الحديث يدل أنهم لم يفتق لانها لو فتقت لم يطوق بما ينتفع به غيره وجاء في غلظها وفيما بينهن خبر ليس بصحيح **﴿ قلت ﴾** وتقر باستدلال الداودي أن الرتق اتصال الشيء بالشيء والفتق فصل بعضه عن بعض فاذا لم يفتق فن ملك شبرا من أرض أمكة أن ينتفع بما تحتها من الأخرى لتلاصقهما واذا فتقت وصار بين الارضين خلاء فلا يمكن الانتفاع بما يقابله من الأرض التي تحتها وإنما ينتفع به غيره من ساكن تلك الأرض ان قدر ان بها ساكنا ( ع ) واستدل به بعضهم لى ان من ملك ظاهر الأرض يملك ما تحتها مما يقابله فلا منع من تصرف فيه أو يحفر وقد اختلف العلماء في هذا الاصل فبين اشترى دارا فوجد فيها كزأ أو وجد في أرضه معدنا فقبيل له وقيل للمسلمين ووجه الدليل من الحديث انه غصب شبرا فعوقب بحمله من سبع أرضين **﴿ قلت ﴾** أما التمثيل فيمن ملك لظاهر هل ملك الباطن في المعدن

### باب من ظلم شبرا من الأرض

**﴿ ش ﴾** ( قوله من اقتطع شبرا من الارض ) ( ط ) أى أخذه بغير حق أخذه غصبا أو سرقة أو خديعة والشبر خرج مخرج التقليل فسواء كان المأخوذ شبرا أو أقل من شبر ( قوله طوقه ) ( ع ) قيل هو من الطاقة والمعنى يكلف أن يطبق حمل مثله من سبع أرضين وفي أخرى كلف أن يحمل ترابها الى المحشر وقيل هو من الطوق والمعنى جعل مثله من سبع أرضين أطواقا في عنقه وغير بعيداً أن يطوق عنقه مثل ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره وكما قال تعالى سيطوقون ما يجعلوا به يوم القيامة ويحتمل أن يريد أنه يلزم اثم ذلك كثر من الطوق العنق وقيل المعنى خسفه ومثل الطوق منها ويشهد له قوله في الآخر الى سبع أرضين وفي البخاري خسفه يوم القيامة الى سبع أرضين ( قوله من سبع أرضين ) بفتح الراء وفيه لغة قليلة بأسكانها حكاها الجوهري وغيره ( ع ) الأرضون سبع طباق وإنما اختلف هل فتق بعضهما من بعض فقال الداودي الحديث يدل على أنهم لم يفتق لانها لو فتقت لم يطوق بما ينتفع به غيره وجاء في غلظها وفيما بينها خبر ليس بصحيح ( ب ) وتقر باستدلال الداودي ان الرتق اتصال الشيء بالشيء ولفتح فصل بعضه من بعض فاذا لم يفتق فن ملك شبرا من أرض أمكة أن ينتفع بما تحتها من الأخرى لتلاصقهما واذا فتقت وصار بين الارضين خلاء لا يمكن الانتفاع بما

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع شبرا من الارض ظلم ما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين **﴿ حدثنا ﴾** ابن يحيى ثنا عبد الله بن وهب حدثني عمر بن محمد أن أباه حدثه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن أروى خاصته في بعض داره فقال دعوها واياها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أخذ شبرا من الارض بغير حقه طوقه

في سبع أرضين يوم القيامة اللهم ان كانت ( ٣١٤ ) كاذبة فأعم بصرها واجعل قبرها في دارها قال فرأيتها

هيماء تلمس الجدر تقول  
أصابتني دعوة سعيد بن  
زيد فينهاي تمشي في الدار  
مرت على بئر في الدار  
فوقعت فيها فكانت قبرها  
\* حدثنا أبو الربيع العتكي  
ثنا حماد بن زيد عن هشام  
ابن عروة عن أبيه أن  
أروى بنت أوس ادعت  
على سعيد بن زيد أنه أخذ  
شيأ من أرضها فخاصمته  
إلى مروان بن الحكم فقال  
سعيد أنا كنت آخذ من  
أرضها شيئاً بعد الذي  
سمعت من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال وما  
سمعت من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من أخذ  
شبراً من الأرض ظمأ  
طوقه إلى سبع أرضين  
فقال له مروان لا أسألك  
بينه بعد هذا فقال اللهم  
كانت كاذبة فأعم بصرها  
واقطعها في أرضها قال فما  
ماتت حتى ذهب بصرها  
ثم بينا هي تمشي في أرضها  
اذ وقعت في حفرة فأتت  
\* حدثنا أبو بكر بن أبي  
ثيبة ثنا يحيى بن زكريا  
ابن أبي زائدة عن هشام  
عن أبيه عن سعيد بن زيد  
قال سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول من أخذ

فحين لأن المعدن من جنس الأرض وأما من اشترى داراً فلا لأن الكثران كان من دفن الاسلام  
لفظطة وان كان من دفن الجاهلية فركاز (ع) وكذلك يملك ما قبل ذلك من الهواء يرفع فيه من البناء  
ما شاء ما لم يضر بأحد وتأول بعضهم الحديث على أن المراد بالسبع أرضين السبعة أقاليم وهو تأويل باطله  
العلماء لأنه لو كان المراد ذلك لم يطوق من غصب شبراً من إقليم شبراً من إقليم آخر بخلاف طباق  
الأرض فإن من ملك شبراً من أرض ملك ما تحته (م) كتب إلى شيخنا عبد الحميد بعد فراقه له يسأل  
هل في الشرع ما يدل على أن الأرضين سبع فكتب إليه بهذا الحديث وبقوله تعالى الله الذي خلق  
سبع سموات ومن الأرض مثلهن فأعاد إلى كتابه بأن الحديث آحاد والمسألة علمية فلا يحتج بالآحاد  
المفيدة الظن على ما المطلوب فيه العلم وبأن مثلهن يحتمل أن مثلها في الشكل والهيئة لا في العدد  
فأدبت إليه الجواب ببعد احتمال الشكل والهيئة وبسط له القول في ذلك وترددت له في آخر  
كتابي في احتمال ما قال فقطع المعاودة (د) حل مثلهن على الشكل والهيئة خلاف الظاهر \* قلت \*  
ولم يجبه عن منعه الاحتجاج بالحديث في المسألة لأنه آحاد والمسألة علمية كما ذكر والذي كنا نسمع من  
شيوخنا أن المسائل العلمية على قسمين منها ما يتعلق بالذات والصفات فهذا لا يحتج فيه بالآحاد ومنها  
ما لا يتعلق بالذات والصفات ككون الأرض واحدة أو سبعاً فهذا النوع يصح أن يتسلك فيه بالآحاد  
فإنها علمية وليس المطلوب فيها القطع والمسائل العلمية هي التي لا يطلب فيها المكلف بعمل بل  
بالاعتقاد فقط (قوله اللهم ان كانت كاذبة فأعم بصرها واجعل قبرها في دارها) (ط) فيه أن مذهب  
سعيد جواز الدعاء على الظالم بأكثر مما ظلم وهو مشكل لأنه معارض لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة  
مثلها لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه الآية \* وأيضاً فإنه كالا يقتض من الجاني بأكثر مما جنى

يقابله من الأرض التي تحتها وأما يتنفع بها غيره من ساكن الأرض إن قدر أن بهاسا كنا (ع)  
وتأول بعضهم الحديث على أن المراد بالسبع أرضين السبعة وهو تأويل باطله العلماء لأنه لو كان  
المراد ذلك لم يطوق من غصب شبراً من إقليم شبراً من إقليم آخر بخلاف طباق الأرض فإن ملك شبراً من  
أرض ملك ما تحته (م) كتب إلى شيخنا أبو عبد الله عبد الحميد بعد فراقه له يسأل هل في الشرع  
ما يدل على أن الأرضين سبع فكتب إليه بهذا الحديث وبقوله سبحانه الله الذي خلق سبع سموات  
ومن الأرض مثلهن فأعاد إلى كتابه بأن الحديث والمسألة علمية فلا يحتج بالآحاد البعيدة الظن على  
ما المطلوب فيه العلم وبأن مثلهن يحتمل أن مثلها في الشكل والهيئة لا في العدد فادعت إليه الجواب ببعد  
احتمال الشكل والهيئة وبسط له القول في ذلك وترددت له في آخر كتابي في احتمال ما قال فقطع  
المعاودة (ب) ولم يجبه عن منعه الاحتجاج بالحديث في المسألة لأنه آحاد والمسألة علمية كما ذكر  
والذي كنا نسمع من شيوخنا أن المسائل العلمية على قسمين منها ما يتعلق بالذات والصفات فهذا لا يحتج  
فيه بالآحاد ومنها ما لا يتعلق بالذات والصفات ككون الأرض واحدة أو سبعاً فهذا النوع يصح  
أن يتسلك فيه بالآحاد فإنها علمية وليس المطلوب فيها القطع والمسائل العلمية هي التي لا يطلب  
المكلف فيها بعمل بل بالاعتقاد فقط (قوله اللهم ان كانت كاذبة فأعم بصرها واجعل قبرها في دارها) (ط) فيه أن مذهب  
سعيد جواز الدعاء على الظالم بأكثر مما ظلم وهو مشكل لأنه معارض لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة  
مثلها لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه الآية \* وأيضاً فإنه كالا يقتض من الجاني بأكثر مما جنى

شبراً من الأرض ظمأ طوقه يوم القيامة من سبع أرضين \* وحدثني زهير بن حرب ثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأخذ أحد شبراً من الأرض بغير حق الا طوقه الله إلى سبع أرضين يوم

فكذلك لا بدعى عليه بأكثر لانه قد يجاب فيؤدى الى الزيادة وعلى تقدير ان الايجاب فقد تمنى الزيادة ولا يجوز ويجاب بانه فرق بين الزيادة فى القصاص والدعاء بالزيادة الاول ممنوع والثانى جائز ودليل جوازہ انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً عليه ثياب خلة فأمره بلباس ثوبين فلبسهما فقال ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً وفى أبى داود عن سعيد بن غزوان عن أبيه انه مر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فاقفت عليهما الى يومى هذا يعنى رجله الزيادة فذلك جائز كى يدع الظالم ظلمه ولو سلمنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء لثمنى كفى دعاء الأب على ابنه **(قول)** فى سند الآخر حدثنا أبان ثنا يحيى بن محمد بن ابراهيم (ع) وفى نسخة ابن ماهان ثنا يحيى بن آدم قال بعضهم وهو خطأ وإنما هو يحيى بن أبى كثير المذكور فى الاول

### حدث الاختلاف فى الطريق

**(قول)** عن يوسف بن عبد الله عن أبيه (ع) كذا ابن الحناء وعند ابن ماهان عن سفيان بن عبد الله وهو تصحيف وإنما هو يوسف بن عبد الله بن الحارث ابن أخت ابن سيرين قال البخارى يوسف بن عبد الله ابن أخت ابن سيرين سمع أباه وروى عنه خالد الحذاء وعاصم الأحول وغيرهم قال غيره ويوسف ابن أخت ابن سيرين نسب الى ابن سيرين وأمه كريمة بنت سيرين **(قول)** اذا اختلفتم فى الطريق جعل عرضه سبع أذرع (م) قال الخطابى هذا حديث معمول به عند العلماء وذلك بشرطين أن يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة وأما أن يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل فى ذلك قال غيره وهذا فى أصحاب الأئمة اذا أرادوا البنين أن يجمعوا لهما سبعة أذرع قدر عمر الاجال وتلقاها (ع) وهذا عند التشاح وأما اذا اتفق أهل الارض عند قسمها على طريق لم يعرض لهم لأنها ملكهم وقيل الحديث جاء فى أمهات الطرق وأما بنات

فكذلك لا بدعى عليه بأكثر لانه قد يجاب فيؤدى الى الزيادة وعلى تقدير الايجاب فقد تمنى الزيادة ولا يجوز ويجاب بأنه فرق بين الزيادة فى القصاص والدعاء بالزيادة الاول ممنوع والثانى جائز ودليل جوازہ انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً عليه ثياب خلة فأمره بلباس ثوبين فلبسهما فقال ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً وفى أبى داود عن سعيد بن غزوان عن أبيه انه مر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فاقفت عليهما الى يومى هذا يعنى رجله وأما انه تمنى الزيادة فذلك جائز كى يدع الظالم ظلمه ولو سلمنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء لثمنى كفى دعاء الأب على ابنه **(قول)** من ظلم قيد شبر من الارض وهو بكسر القاف واسكان الياء أى قدر شبر يقال قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد **(قول)** حبان بن هلال بفتح الحاء

### باب الاختلاف فى الطريق

**(ش) (قول)** اذا اختلفتم فى الطريق جعل عرضه سبع أذرع (م) قال الخطابى هذا حديث معمول به عند العلماء وذلك بشرط أن يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة وأما أن يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل فى ذلك قال غيره وهذا فى أصحاب الأئمة اذا أرادوا البنين أن يجمعوا لهما سبعة أذرع قدر عمر الاجال وتلقاها (ع) وهذا عند التشاح وأما اذا اتفق أهل الارض عند قسمها على طريق لم يعرض لهم لأنها ملكهم وقيل الحديث جاء فى أمهات الطرق وأما بنات الطرق فما اتفقوا عليه جاز وان قل فان أراد هذا القائل بالمهات الطرق الى قريتهم التى يقسمونها فهو ما قلناه

القيامة \* حدثنا أحمد بن ابراهيم الدورقي ثنا عبد الله بن يحيى بن عبد الوارث ثنا حرب وهو ابن شاذان ثنا يحيى وهو ابن أبى كثير عن محمد بن ابراهيم ان أسامة حدثه وكان بينه وبين قومه خصومة فى أرض وانه دخل على عائشة فذكر ذلك لها فقالت يا أسامة اجنب الارض فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قيد شبر من الارض طوقه من سبع أرضين \* وحدثني اسحق بن منصور أخبرنا حبان بن هلال ثنا أبان ثنا يحيى أن محمد بن ابراهيم حدثه أن أباه حدثه انه دخل على عائشة فذكر مثله \* حدثني أبو كامل فضيل ابن حسين الجحدري ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا خالد الحذاء عن يوسف بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلفتم فى الطريق جعل عرضه سبع أذرع

الطرق فالتفقوا عليه جاز وان قل فان أراد هذا الغائل بأهات الطرق الى قريتهم التي يقسمونها فهو ما قلناه انه مما يتراضون عليه الآن يقال ان هذا التراضي في أهات الطرق مما يضر بجميعهم فيحصل لهم ما فيه مصلحتهم وان أراد بأهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم أرادوا بناءها فيلزم أن يخرجوا المسلمين ما ذكرتم في الحديث قبل وهذا في المدن والقرى وأما الغياقي وخارج البلد فيجب أن تكون الطريق فيها أوسع لمر الجيوش ومسارح الانعام (ع) لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا ان الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس الموضع العامرة التي يتزاحم عليها الوارد كغيرها ولعل الحديث عندهم ورد فيها كانت الكناية فيه بهذا القدر وتنبيه على الوسط والغالب (م) حديث السبعة أذرع محمول على أهات الطرق التي هي ممر عامة المسلمين لاجلهم ومواسيهم فان تشاح من له أرض تتصل بهامع من له فيها حق جعل بينهما سبعة أذرع بالذراع المتعارف وأما بنات الطرق فبحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البادية في استعمالهم للدواب والمواشي كمادة من ليس كذلك من أهل الحاضرة فيوسع لأهل البوادي مالا يوسع لأهل الحاضرة وقد يجعل في الغياقي أكثر من سبعة أذرع لانها ممر الجيوش والرفاق الكبار وهذا التعميل كله لأهل المذهب ولو جعلت الطريق في كل محل سبعة أذرع لاضرر باملاك كثير من الناس ويلزم عليه أن تكون بنات الطريق في الازقة وغيرها كالأهات المساوكة وغيرها كطرق الغياقي وذلك ضرر بين (د) اذا جعل الرجل من أرضه طريقا للناس فقدرها بمصروف الى اختياره وليس من مراد الحديث وان كانت الطريق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا على شيء فذلك وان اختلفوا جعلت سبعة أذرع وان وجدت طريق أكثر من سبعة أذرع مملوكة لم يجز أخذ شيء منها وان قل ولكن له احياء ما حوله على وجه لا يضر بالمارة ومتى وجدت طريق مساوكة

انه لما تراضوا عليه الآن يقال هذا التراضي في أهات الطرق مما يضر بجميعهم فيحصل لهم ما فيه مصلحتهم وان أراد بأهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم أرادوا بناءها فيلزم أن يخرجوا المسلمين ما ذكرتم في الحديث قبل وهذا في المدن والقرى وأما الغياقي وخارج البلد فيجب أن تكون الطرق فيها أوسع لمر الجيوش ومسارح الانعام ولم يأخذ مالك ولا أصحابه بهذا الحديث ورأوا ان الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس الموضع العامرة كغيرها (م) حديث السبعة أذرع محمول على أهات الطرق التي هي ممر عامة الناس لاجلهم ومواسيهم فان تشاح من له أرض تتصل بهامع من له فيها حق جعل بينهما سبعة أذرع بالذراع المتعارف وأما بنات الطرق فبحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البادية في استعمالهم للدواب والمواشي كمادة من ليس كذلك من أهل الحاضرة فيوسع لأهل البوادي مالا يوسع لأهل الحاضرة وقد يجعل في الغياقي أكثر من سبعة أذرع لانها ممر الجيوش والرفاق الكبار وهذا التعميل كله لأهل المذهب ولو جعلت الطرق في كل محل سبعة أذرع لاضرر باملاك كثير من الناس ويلزم أن تكون بنات الطرق في الازقة وغيرها كالأهات المساوكة وغيرها كطرق الغياقي وذلك ضرر بين (ح) اذا جعل الرجل من أرضه طريقا للناس فقدرها بمصروف الى اختياره وليس من مراد الحديث وان كانت الطريق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا على شيء فذلك وان اختلفوا جعلت سبعة أذرع وان وجدت طريق مملوكة أكثر من سبعة لم يجز أخذ شيء منها وان قل ولكن له احياء ما حوله من المواشي على وجه لا يضر بالمارة ومتى وجدت طريق مساوكة حكم بانها طريق دون



حكم بانها طريق دون اثبات مبدئ يصيرها طريقا

### ﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ قلت ﴾ الفرائض جمع فريضة والفريضة اسم لما يفرض على المكلف ثم سمي بها كل مقدر فقيل في انشاء الورثة فرائض لانها مقدرة لاصحابها ثم قيل للعلم بمسائل علم الميراث علم الفرائض وللعلم بها فرضي وفارض وفراض بتشديد الراء وفي الحديث افرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع والفرائض المذكورة في الترجمة الاظهر انها الفرائض الآتي ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها ويحتمل أن يريد الفرائض التي هي اسم للعلم الخاص والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص جزء من الفقه ولكنه لما كان نظرا لما ظهر فيها من كبرها من الفقه والحساب صارت كأنها علم مستقل ولذلك أفردها الفقهاء تاليف ولم يخل الفقهاء تاليفهم من الكلام عليها والفرائض التي هي اسم للعلم خاصة عرفها الشيخ بانها العلم المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فالفقه المتعلق بالارث كالعلم بمن يرث ومن لا يرث والعلم بقدر ما يجب لكل ذي حق كالعلم بقسم التركة على أهل الفرائض والدال على فضل الفقه دال على فضلها لانها جزء منه ثم مع ما ورد من النص على فضلها في أبي داود العلم ثلاث وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة وفي حديث أبي هريرة تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وانها تنسى وانها أول ما ينتزع من أمتي قال الطيبي وسماها نصف العلم ماتوسعا في الكلام واما استكثار البعض وباعتبار الخاليتين الحياة والموت وواحد من اثنين نصف ( قوله لا يرث المسلم الكافر ) ( م ) قال بذلك الأئمة الأربعة وجمهور السلف وورثته منه أبو الدرداء ومعاوية وجماعة من التابعين محتجين بقوله الاسلام يزبد ولا ينقص وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يعاوي ولا يعلى عليه وبأن يحيى بن يعمر تخاكم ليه أخوان مسلم ويهودى في ميراث

اثبات مبدئ يصيرها طريقا

### ﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ ش ﴾ ( ب ) الفرائض جمع فريضة والفريضة اسم لما يفرض على المكلف ثم سمي بها كل مقدر فقيل في انشاء الورثة فرائض لانها مقدرة لاصحابها ثم قيل للعلم بمسائل الفرائض علم الفرائض وللعلم بها فرضي وفارض وفراض بتشديد الراء وفي الحديث افرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع والفرائض المذكورة في الترجمة الاظهر انها الفرائض التي في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها ويحتمل أن يريد بها الفرائض التي هي اسم للعلم الخاص والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص جزء من الفقه ولكنه لما تركب النظر فيها من الفقه والحساب صارت كأنها علم مستقل ولذلك أفردها الفقهاء تاليف ولم يخل الفقهاء تاليفهم من الكلام عليها والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص عرفها الشيخ بانها العلم المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فالفقه المتعلق بالارث كالعلم المتعلق بمن يرث والعلم بقدر ما يجب لكل ذي حق كالعلم بقسم التركة على أهل الفرائض والدال على فضل الفقه دال على فضلها لانها جزء منه مع ما ورد فيها من النص على فضلها بالخصوص ( قوله لا يرث المسلم الكافر ) قال بذلك الأئمة وجمهور السلف وورثته منه أبو الدرداء ومعاوية وجماعة من التابعين ( ع ) والكافر على العموم يدخل فيه المرتد وهو مذهب مالك والشافعي وانه لا يرثه وورثته من المسلمين وانما يرثه جماعة المسلمين وقال الكوفيون انما يرثه وورثته

• حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ ليحيى قال يحيى أخبرنا وقال الاخران ثنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر

أخ لهاهودى فورث المسلم ولا حجة لهم في الحديثين لأن المراد بهما اظهار فضيلة الاسلام وليس فيها اثبات نوريت ولا يرد نص حديث الأم بهذا التأويل (ع) والكافر على العموم يدخل فيه المرتد وهو مذهب مالك والشافعى وأنه لا يرثه ورثته من المسلمين وأما رثته جماعة المسلمين \* وقال الكوفيون إنما يرثه ورثته من المسلمين الآن الثورى وأبا حنيفة قالاما اكتسب في رذته فهو في المسلمين فلو كان العبد كافرا وسيده مسلما فاله لسيده لا بمعنى الارث بل لأنه ماله ان شاء أبقاء يده وان شاء انتزعه ولو أعتقه ثم مات العبد لم يرثه سيده وكان ماله لجماعة المسلمين (قوله ولا يرث الكافر المسلم) (ع) هذا مجمع عليه وأما أهل الكفر فيما بينهم فهم عند مالك ملل مختلفة لقوله تعالى ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا فلا يرث اليهودى النصرانى ولا العكس وهكذا المجوسى معهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث أهل ملتين \* وقال الشافعى وأبو حنيفة الكفر ملة واحدة فبث الكافر الكافر على أى كفر كان واحتج عليه بقوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى الآية وبقوله لكم دينكم وفى دين فوحد الملة والدين وأجابوا عن الحديث بان المراد بالملتين ملة الاسلام وملة الكفر ومن رأى الكفر مللا مختلفا جعل السامرية واليهودية واحدة والنصارى والصابئين ملة واحدة والمجوس ومن لا كتاب لهم ملة فالكفر ثلاث ملل والاسلام ملة واحدة \* قلت \* تقدم تفسير الملة في حديث من حلف بملة غير الاسلام من كتاب الايمان (قوله فى الآخر ألحقوا الفرائض بأهلها) (ط) والالف واللام فى الفرائض للعهد وهى الفرائض المذكورة فى القرآن وهى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ومستحق كل فرض منها يمانية فى كتب الفقهاء ولا يعنى بالفرائض العلم الخاص المتقدم ذكره (قوله فلاولى رجل) كذا فى الحديث ولابن ماهان فلاذى أى لا قرب وهو تفسير لاولى \* قلت \* الورثة منهم ذوفرض وهو من له جزء معلوم ومنهم عاصب (م) والعاصب من يحوز المال أو مافضل عن ذوى السهام \* قلت \* قيل فى هذا التعريف انه غير جامع لأنه يخرج عنه تعصيب الأخوات مع البنات لأنهن لا يحزنن المال اذا انفردن \* وأجيب بانهن لسن بعصبة حقيقة وتسميتهن عصبة إنما هو مجازى من حيث استحقاقهن فى هذه الصورة مافضل (م) والعصبة الآباء والأبناء والأجداد \* قلت \* يريد الأبناء وبنوهم والآباء وبنوهم والأجداد وبنوهم وتعرض الامام هنا لحجب بعض العصبة بعضا فذكره لبيان وخشية التطويل قال الحوفى كل ذكر عاصب الا الزوج والأخ للام والأب والجد مع الولد وقدير ثمان بالفرض والتعصيب وكل أنثى ذات فرض الامواله النعمة والاخوات مع البنات ومنهم من يرث بوجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون مولاة والأخ للام يكون ابن عم (قوله رجل ذكر) \* قلت \* قال تقي الدين قد يستشكل بان يقال اشتراط الذكورية فى العاصب مناقض لكون الأخوات عصبة البنات ويحاج بان ذلك من

من المسلمين الا الثورى وأبا حنيفة قالاما كتسبه فى رذته فهو فى المسلمين (قوله ولا يرث الكافر المسلم) (م) هو مجمع عليه (قوله ألحقوا الفرائض بأهلها) (ط) الألف واللام فى الفرائض للعهد وهى الفرائض المذكورة فى القرآن ومستحق كل فرض منها يمين فى كتب الفقهاء ولا يعنى بالفرائض العلم الخاص المتقدم ذكره (قوله فلاولى رجل ذكر) أى لا قرب وذكر يحتمل أن يكون نعت الرجل أو هو لاولى واستشكل بان الذكورية مفهومة من الموصوف \* وأجيب بانه تنبيه على سبب استحقاقه التعصيب \* واستشكل أيضا بان اشتراط الذكورية فى العاصب مناقض لكون الأخوات عصبة البنات وأجيب بان ذلك من قبل المفهوم وغايته ان المفهوم عام فيضم بالحدوث

ولا يرث الكافر المسلم \* حدثنا

عبد الأعلى بن حماد وهو الثرى ثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لاولى رجل ذكر \* حدثنا أمية بن بسطام العيشى ثنا يزيد ابن زريع ثنا روح بن القاسم عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر \* حدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع وعبد ابن حميد واللفظ لابن رافع قال اسحق ثنا وقال الآخر ان أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر \* وحدثني محمد بن العلاء أبو كريب الحمدانى

قل المفهوم وغايته أن المفهوم عام فيخص بالحدِيث الدال على أن الأخوات عصبة البنات  
 ﴿قلت﴾ هذا على أن المفهوم عموماً وفيه خلاف في الأصول (ع) قد ولع الناس بالسؤال عن  
 قوله ذكر وكذلك في الزكاة في قوله ابن لبون ذكر لان الداء كيدبه لا يفيد لانه معلوم أن الرجل  
 ذكر وابن لبون ذكر ﴿فأجيب عموماً في الزكاة في قوله ابن لبون بأن الابن قد يقع موقع الولد والولد  
 يشمل الذكور والأنثى كما في قولهم بنو تميم فانه عام في ذكرهم وانما هم فوصف ابن لبون بذكر خوف  
 أن يظن انه وقع موقع ولد وقيل انما قيد ابن لبون بالذكور لئلا يأخذ الساعي الخبيث لان الخبيث  
 تكون في أولاد لبون كما تكون في غيرهما من الاسنان وهذا ان الجواب ان لا يتعلما هما لهما بالقبول  
 ﴿وقد لاحت لي جواب يشمل الحديثين وذلك ان الشرع أصل انه لا ينتقل من سن لأعلى الا ان انتقل  
 من عدد الى أكثر ولما جعل في الخمس وعشرين بنت مخاض فقد ينقح في النفس ان ذلك نقص  
 لما أصل لانه انتقل من سن الى أكبر في عدد واحد لان ابن لبون أكبر من بنت المخاض فبها بقوله  
 ذكر أن الذكور بية تبضه حتى يصير في سن بنت المخاض التي هي أصغر منه وكذلك قوله رجل  
 ذكر انما الذكور بية تنبها على العلة التي استحق لها التعصيب لان الذكر مزينة على الأنثى وقد كانت  
 العرب تسند الى الرجال من الامور ما لا تسنده الى النساء الا أن الذكور بية هنا تنبيه على الفضل وفي  
 باب الزكاة تنبيه على النقص

### ﴿أحاديث ارث الكلالة﴾

(قوله يعوداني ماشيين) (ط) مبالغة في التواضع وكثرة الاجر لان المشي الى القرب التي لا تحتاج  
 الى كبير مؤنة ولا نفقة أفضل من الركوب (ع) وفيه سنة عيادة المريض واحتساب الخطا كما ورد  
 أن عائدة المريض في مخاريف الجنة (قوله فأعني على) (ع) فيه عيادة المغنى عليه ومن فقد  
 عقله اذا كان معه من يحفظه من الكشف وقيل أما الرجل الصالح العالم الذي يتبرك به فله ذلك وأما  
 غيره فيكره الا أن يكون مع المريض من يحفظه كما تقدم وفيه بركة صلى الله عليه وسلم فيما نشر ودعا  
 فيه (ط) وفيه المداواة ومحاولة دفع المرض لاسيما بما يرجع الى التبرك بما عظم الله تعالى (قوله فقلت  
 كيف أصنع في مالي) (ط) كان الوصية للاقربين قبل هذا التاريخ واجبة فسؤاله ان كان قبل آية  
 المواريث كما يدل عليه قوله فنزلت بوصيكم الله في أولادكم فمعي كيف أصنع في مالي كيف أوصي به  
 ولمن أوصى وما أوصى منه فنزلت بوصيكم الله الآية فنسخت وجوب الوصية للاقربين وان كان بعد  
 نزول آية الميراث فيكون الذي نزل في جوابه يستفتونك قل الله وهذا هو الاقرب والانصب لقوله  
 انما يرثي كلاله وسؤاله هو الذي أراد الله بقوله تعالى يستفتونك (قوله فلم يرد على شيء حتى نزلت  
 يستفتونك وفي الآخر حتى نزلت آية الميراث بوصيكم الله في أولادكم) ﴿قلت﴾ تقدم ما للقرطبي  
 (ع) وفيه جواز وصية المريض وان ذهب عقله في بعض الاوقات بشرط أن تكون الوصية في

الدال على أن الاخوات عصبة البنات وقد يجاب بان اطلاق التعصب في حق الاخوات مجاز لا حقيقة  
 (قوله يعوداني ماشيين) مبالغة في التواضع وكثرة الاجر (قوله فأعني على) فيه عيادة المغنى عليه  
 ومن فقد عقله اذا كان معه من يحفظه من الكشف وقيل أما ذو العلم الذي يتبرك به فلا (قوله  
 فقلت كيف أصنع في مالي) كان الوصية للاقربين قبل هذا التاريخ واجبة فسؤاله ان كان قبل  
 آية المواريث كما يدل عليه قوله فنزلت بوصيكم الله في أولادكم فمعي كيف أصنع في مالي

ثنا زيد بن حباب حسن  
 يحيى بن أبوب عن ابن  
 طاوس بهذا الاسناد نحو  
 حديث وهيب وروح  
 ابن القاسم ﴿حدثنا عمرو  
 ابن محمد بن كير الناقد ثنا  
 سفيان بن عيينة عن محمد  
 ابن المنكر سمع جابر بن  
 عبد الله قال مررت فأثنى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأبو بكر يعوداني  
 ماشيين فأعني على فتوضأ  
 ثم صب علي من وضوئه  
 فافقت قلت يا رسول الله

كيف أفضي في مالي فلم يرد  
 على شيئاً حتى نزلت آية  
 الميراث يستفتونك قل الله  
 يفتيكم في الكلالة ﴿حدثني  
 محمد بن حاتم بن ميمون ثنا  
 حجاج بن محمد نا بن جريح  
 قال أخبرني ابن المنكر  
 عن جابر بن عبد الله قال  
 عادني النبي صلى الله عليه  
 وسلم وأبو بكر في بني سلمة  
 يمسيان فوجدني لأعقل  
 فدعاني فتوضأ ثم رش  
 علي منه فافقت فقلت  
 كيف أصنع في مالي يا رسول  
 الله فنزلت بوصيكم الله في  
 أولادكم للذكر مثل حظ  
 الانثيين ﴿حدثنا عبد الله  
 ابن ممر القواريري ثنا

حين الافاقه **(قول في الآخر انما يرثي كلاله)** (م) قيل في الكلاله انها مشتقة من لا كليل المحيط بالرأس فكان الميت محاط به من جهاته وقيل من كلت الرحم اذا تابعدت وطال انتسابها ومنه كل في مشيه اذا انقطع لبعده مسافته **(قلت)** يأتي في حد الكلاله انها اسم للورثة الذين ليس فيهم أب ولا ابن ولا شئ أن من يرث باحد عمودى النسب هذين أقرب ممن يرث بغيرهما فالبعدي الكلاله حاصل (م) واختلف في حقيقة الكلاله فقيل هي اسم للورثة التي ليس فيها أب ولا ابن وان كان فيهم بنت فهي كلاله لدخول الاخت وغيرهما من العصبة عليهم وقيل هي الميت الذي ليس له أب ولا ابن وقيل هي اسم للورثة الذين ليس فيهم ذلك واحتج بهذا القول بان جابرا الذي نزلت فيه آية آخر النساء قال يا رسول الله انما يرثي كلاله ولم يكن له أب ولا ابن وانما كان له سبع أخوات وبقرعة من قرأ شاذا يورث بكسر الراء شديدة \* فعلى القول الاول فانتصاب كلاله على أنه صفة لمصدر محذوف أى ورثة كلاله \* وعلى الثاني فانتصابه على أنه حال أى في حال كونه كلاله \* وعلى الثالث فانتصابه على التمييز وقال الشيعة الكلاله من لا ولد له ذكر أو أنثى وان كان له أب أوجد فورثوا الاخوة والأخوات مع الاب وروى عن ابن عباس شاذا مثله ولا يصح عنه \* والصحيح ما عليه جماعة العلماء أن الكلاله من لا ولد له ولا ولد \* واختلف في الورثة اذا كان فيهم جد فن جعل الجدا بمنع من كون الورثة كلاله ومن لم يجعله أباً وورث الاخوة معه جعل الورثة كلاله \* واحتج الشيعة على أن الابنة تمنع من الكلاله وأن الاخوة لا يرثون معها ويعطون المال كله للبنت بان الله تعالى انما شرط في ميراث الاخوة عدم الولد خاصة فقيل في جوابه ان الآية نزلت في جابر وكان أبوه قد قتل في غزاة أحد فاحتج بشهرة موته عن ذكر عدمه وقيل ان الولد اشارة الى الوالد لان الولد لا يولد معنى يتضمن اثنين أبواً وبناً كما أن أصل الذرية من ذراً الله الخلق أى خلقهم والولد هو الذرية والوالد كذلك قال الله تعالى ذرية من حملنا مع نوح وهذا تأويل بعيد وفيه تعسف والذي ينافى في الجواب أنه لما كان الاب يسقط الاخوة جلة والولد يسقطهم في وجهه دون وجهه يسقطهم ان كان ذكراً ولا يسقطهم ان كان أنثى ولم يكن المقصود من الآية اسقاط إرثهم جلة لا فائدة من أن الصحابة أطبقوا على توريث الاخ مع البنت وكذا على توريث الاخت معها الا ما قدمناه عن ابن عباس وانما المقصود بالاشتراط ذكر الوجه الذي فارق فيه الأب الولد فدللنا على ذلك بالاب وأيضاً فانه انما استغنى عن ذكر عدم الاب لانه استقر في علم الناس واشتهر أن من يولد بشخص لا يرث معه كالجدة مع الاب ونصت الآية التي في آخر السورة على توريث الاخوة شقائق كانوا أولاد وذلك يدل على عدم الاب اذ لو كان لم يرثوا به لانهم يولدون وأما الآية التي في أول السورة انما الاخوة فيه لام لان الفرض الذي هو فيها انما هو فرض الاخوة للام وليس كذلك ارثهم مع الابنة لانهم لا يولدون بها فليس في ذلك منافضة كيف أوصى فيه ولمن أوصى به وم أوصى منهنه فنزلت بوصيكم الله الآية فسخت وجوب الوصية للاقربين وان كان بعد نزول آية الميراث فيكون الذي نزل في جوازهم يستفتونك قل الله وهذا هو الاقرب والانصب لقوله انما يرثي كلاله وسؤاله هو الذي اراد سبحانه بقوله تعالى يستفتونك **(قول انما يرثي كلاله)** قيل اسم للورثة الذين ليس فيهم أب ولا ابن وان كان فيهم بنت فهي كلاله لدخول الاخت وغيرهما من العصبة عليهم وقيل هي الميت الذي ليس له أب ولا ابن وقيل هي اسم للورثة التي ليس فيها أب ولا ابن قيل انها مشتقة من لا كليل المحيط بالرأس فكان الميت محاط به من جميع جهاته وقيل من كلت الرحم اذا تابعدت وطال انتسابها ومنه كل في مشيه اذا انقطع لبعده مسافته

عبد الرحمن يعني ابن مهدي ثنا سفيان قال سمعت محمد ابن المنكر قال سمعت جابر بن عبد الله يقول عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض ومعه أبو بكر ماشيين فوجدني قد أغمي على فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صب على من وضوئه فافقت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي فلم يرد على شيء حتى نزلت آية الميراث \* حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا شعبه أخبرني محمد بن المنكر قال سمعت جابر ابن عبد الله يقول دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض لا أعقل فتوضأ فصبوا على من وضوئه فقلت فقلت يا رسول الله انما يرثي كلاله فنزلت آية الميراث فقلت لمحمد بن المنكر يستفتونك قل الله بفتيكم في الكلاله قال هكذا أنزلت \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا النضر بن شميل وأبو عامر العقدي ح وحدثنا محمد بن المنثي

لا قول الفراض (ع) فيه انتظار الوحي فيما يزل به من النوازل فانه لا يفرع الى الاجتهاد الا عند عدم النص ان جازله أن يجتهد وفي ذلك خلاف تقدم (قوله) ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله (ع) وجهه ما راجعته له ان الآية التي في أول السورة انما ذكر فيها الاخوة للام خاصة لان العرض الذي فيها ليس الا فرضهم و يبقى الاشكال فيمن سواهم فزاد الله حلت قدرته ذلك بيانا لآية التي في آخر السورة بأن ذكر فيها فرض الاشقاء والذين للاب في عدمهم فاستوفت الآيتان جميع الاخوة في الكلاله وكان الذي أشكل على عمر مدلول الآية الأولى من حيث انها لم تستوف حال جميع الاخوة وكان في الآية الأخيرة تكميل حال الاخوة و بيان بعديين و وثق صلى الله عليه وسلم بفهم عمر فأحاله على الآية الأخيرة التي نزلت آخر الصيف بحيث انه اذا ضم مدلولها الى مدلول الأولى ارتفع الاشكال الا انه يبقى الاشكال من غير الجهة التي سألت عنها عمر وهي اذا كان فيهم جد وقد قدمنا خبر يجبه على ذلك الخلاف (قوله آية الصيف) (ع) معلوم ان عمر لا يخفى عليه مدلول اللفظ لغة ولكن لما كان معناه في الشرع غير مفهوم من معناه لغة أرشده الى استنباطه ففيه تغويض الاحكام الى أهل الاجتهاد وفيه الرد على من منع الكلام في تأويل القرآن واستنباط المعاني والأحكام منه محتجا بحديث النبي عن القول في القرآن بالراي و بما روى انه مخطئ وان أصاب ومجمل هذا عند العلماء على من يقول فيه بالراي غير مستند لأصل أو على من ليس من أهل الاستنباط (قوله) واني ان أعش أقض فيها بقضية) \* قلت \* الاظهر انه من كلام عمر (قوله) يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لم يقرأ القرآن (ع) أما القاري فلفظه القضية من القرآن وأما غير القاري فلو ضوحها وبيانها \* وروى عن عمر في الكلاله روايات مختلفة فتارة كان لا يجعل الوالد كلاله وتارة يجعله كلاله

### ﴿ أحاديث آخر سورة نزلت ﴾

(ط) قد فسر مراده بذلك وانها نزلت كاملة وقيل آخر سورة نزلت اذا جاء نصر الله وبه هونها بسورة التوديع \* وقد اختلف في وقت نزولها على أقوال أشبهها قول ابن عمر انه في حجة الوداع ثم نزل بعدها اليوم أكلت لكم دينكم فمأش بعدها ثمانين يوما ثم نزل بعدها آية الكلاله فمأش بعدها خمسة وعشرون يوما ثم نزل بعدها قد جاءكم رسول من أنفسكم فمأش بعدها خمسة وثلاثين يوما ثم نزل بعدها واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فمأش بعدها احدى وعشرين يوما وقال مقاتل سبعة أيام وذكر هذا

قوله ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله (ع) وجهه ما راجعته له ان الآية التي في أول السورة انما ذكر فيها الاخوة للام خاصة لان الفرض الذي فيها ليس الا فرضهم و يبقى الاشكال فيمن سواهم فزاد الله سبحانه ذلك بيانا في الآية التي في آخر السورة بأن ذكر فيها فرض الاشقاء والذين للاب في عدمهم فاستوفت الآيتان جميع الاخوة في الكلاله وكان الذي أشكل على عمر رضى الله عنه مدلول الآية الأولى من حيث انها لم تستوف حال جميع الاخوة فكان في الآية الأخيرة تكميل حال الاخوة و بيان بعديين و وثق صلى الله عليه وسلم بفهم عمر رضى الله عنه فأحاله على الآية الأخيرة التي نزلت آخر الصيف بحيث اذا ضم مدلولها الى مدلول الأولى ارتفع الاشكال الا أنه بقي الاشكال من غير الجهة التي سألت عنها عمر وهي اذا كان فيهم جد وفيه خلاف فمن جعله أبانع من كون الورثة كلاله ومن لم يجعله أباء ورث لاخوة معه جعل الورثة كلاله (قوله) واني ان أعش أقض فيها بقضية) الاظهر انه من كلام عمر رضى الله عنه

ثنا وهب بن جرير كلهم عن شعبة بهذا الاسناد في حديث وهب بن جرير فنزلت آية العرائص وفي حديث النضر والعقدى فنزلت آية الفرض وليس في رواية أحد منهم قول شعبة لابن المنكر حدثنا محمد بن أبي بكر المقدي ومحمد بن قتيب ولفظ لابن مني قال ثنا يحيى بن سعيد ثنا هشام ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة ان عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبى الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر قال ثم انى لأدع بعدى شيئا أهم عندي من الكلاله ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلاله وما غلظ لى في شيء ما غلظ لى فيه حتى طعن باصبعه في صدرى وقال يا عمر ألا تكفيلك آية الصيف التي في آخر سورة النساء واني ان أعش أقض فيها بقضية يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لم يقرأ القرآن \* وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا اسمعيل بن علي عن سعيد بن أبي

هروبة ح وحدثنا زهير بن حرب واسحق بن ابراهيم وابن رافع عن شبابة بن سوار عن شعبة كلاهما عن قتادة بهذا الاسناد نحوه \* حدثنا علي بن خشرم ثنا وكيع عن ابن أبي خالد عن أبي اسحق عن البراء قال آخر آية أنزلت من القرآن يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله \* حدثنا محمد بن مثني وابن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي اسحق قال سمعت البراء ابن عازب يقول آخر آية أنزلت آية الكلاله وآخر سورة أنزلت براءة \* حدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا عيسى وهو ابن يونس ثنا زكريا عن أبي اسحق عن البراء ان آخر سورة أنزلت تامة سورة التوبة وأن آخر آية أنزلت آية الكلاله \* حدثنا أبو كريب ثنا يحيى يعني ابن آدم ثنا عمار وهو ابن رزيق عن أبي اسحق عن البراء بمثله غير انه قال آخر سورة أنزلت كاملة \* حدثنا عمر والناسد ثنا أبو أحمد الزبيري قال ثنا مالك بن مغول عن أبي السفر عن البراء قال آخر آية أنزلت يستفتونك \* وحدثني زهير بن حرب ثنا أبو صفوان الاموي

الترتيب أبو الفضل محمد بن يزيد ( قوله في سند الآخر مغول ) ( ع ) مغول بكسر الميم وسكون الغين \* قلت \* ويقع في بعض نسخ النووي بكسر الواو بدل كسر الميم وأظنه خطأ من النساخ وانما هو بكسر الميم \* وكان الشيخ يقول قرأتها بكسر الميم بمحضرة السلطان أبي الحسن وجماعة فقهاء العصر فرد على ابن الصباغ من فقهاء المغاربة وقال انما هو بكسر الواو فاعدت القراءة ثانية بفتح الواو فقال السلطان لابن الصباغ هاهول يسمع منك وأعاد فقرأها بالفتح قال الشيخ ثم عثرت على النسخة من النووي التي كان ينظرها ابن الصباغ فوجدته قال فيها بكسر الواو فقلت أنها التي غرت ابن الصباغ قال ثم وجدت في نسخة أخرى انه بكسر الميم ( ع ) والأكثر عند المحدثين في أبي السفر انه بفتح الفاء والسين وأكثر ما قيدناه عن شيوخنا بكسر الفاء \* الباجي وهو معظم قراءتنا فيه ورفق ببعض الضابطين من أصحاب المؤلفات والمختلف فسكن الفاء في الاسماء وفكها في السكنى

\* فصل ( م ) ورأيت ان أملئ مختصر المخصيص للفرائض يستغني به وقد حفظته لجماعة ثم جرت بهم بالفاء المسائل فاكتفوا به فالوارثون من الرجال الاب وأبوه وان علا والابن وابنه وان سفلى والآخر من أي جهة كان وابنه وان سفلى سوى ابن الأخ للام والعم وابنه وان سفلى سوى العم للام وابنه والزوجة ومولى النعمة والوارثون من النساء الأم وأمه وأم الأب وان علتوا والبنات وبنات الابن وان سفلت والأخت من أي جهة كانت والزوجة ومولاة النعمة

\* فصل \* والفرائض ستة الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصفه وهو السدس والنصف والرابع والثلث \* فالثلثان فرض أربعة فرض اثنين فصاعدا من البنات وبنات الابن والاخوات الشقائق أو لأب \* والثلث فرض صنفين فرض الام وفرض اثنين فصاعدا من الاخوة للام \* والسدس فرض اثنين فرض الجدة الواحدة أو الجدات اذا اجتمعن وفرض الأخ والأخت للام \* والنصف فرض اثنين فرض الزوج أو الواحدة من أصحاب الثلثين \* والرابع فرض الزوج مع الولد وفرض الزوجة في عدم الولد \* والثلث فرض الزوجة والزوجة مع الولد

\* فصل \* والمحجب حجبان حجب نقص وحجب اسقاط فحجب النقص الابن وابنه يردان الأبوين والجد الى السدس الا أن الأب والجد يردان ما بقى بعد البنات أو البنات بالتعصيب ويردان الزوج الى الربع والزوجة الى الثلث واثنان من الاخوة يردان الأم الى السدس وتأخذ بنت ما بقى في مسئلتين زوج وأبوين وزوجة وأبوين والبنات للصلب ترد ابنة الابن الى السدس والأخت الشقيقة ترد الأخت للاب الى السدس \* وأما حجب الاسقاط فالبنات من بنات الصلب تسقطان بنات الابن الا أن يكون مع بنات الابن ذكر في درجتهم أو تحتهم فانه يرد عليهن وعلى نفسه ويقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين وكذلك الشقيقتان تسقطان التي للاب الا أن يكون مع التي للاب ذكر في درجتهم خاصة

( قوله عن مالك بن مغول ) ( ب ) ويقع في بعض نسخ النووي بكسر الواو بدل كسر الميم وكان الشيخ يقول قرأتها بكسر الميم بمحضرة السلطان أبي الحسن وجماعة فقهاء العصر فرد على ابن الصباغ من فقهاء المغاربة وقال انما هي بكسر الواو فاعدت القراءة ثانية بفتح الواو فقال السلطان لابن الصباغ هاهول يسمع منك وأعاد فقرأها بفتح الواو قال الشيخ ثم عثرت على النسخة من النووي التي كان ينظرها ابن الصباغ فوجدتها قال فيها بكسر الواو فقلت انها التي غرت ابن الصباغ ( قوله عن أبي السفر ) بفتح الفاء على المشهور وقيل باسكانها وحكاها القاضي عن أكثر شيوخه

عن يونس الابلي ح  
 وحديثي حرمته بن يحيى  
 واللفظ له قال أحبرنا عبد  
 الله بن وهب قال أخبرني  
 يونس عن ابن شهاب عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يؤتى بالرحل الميت عليه  
 الدين فيسأل هل ترك لدينه  
 من قضاء فان حدث أنه ترك  
 وهاء صلى والا قال صلوا  
 على صاحبكم فلما قبح الله  
 عليه الفتوح قال أنا أولى  
 بالمؤمنين من أنفسهم فن  
 توفي وعليه دين فعلى  
 قضاؤه ومن ترك مالا فهو  
 لورثته حديثنا عبد الملك  
 ابن شعيب بن الليث قال  
 حدثني أبي عن جدي قال  
 حدثني عقييل ح وحديثي  
 زهير بن حرب ثنا يعقوب  
 ابن ابراهيم ثنا ابن أخي  
 ابن شهاب ح وحديثنا  
 ابن عمير ثنا أبي ثنا ابن  
 أبي ذئب كلهم عن  
 الزهري بهذا الاسناد هذا  
 الحديث ح حدثني محمد بن  
 رافع ثنا شاذان قال حدثني  
 ورفاعة عن أبي الزناد عن  
 الاعرج عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال والذي نفس محمد  
 بيده ان على الارض من  
 مؤمن الا أنا أولى الناس به  
 فايكم مات ترك ديناً وضياعاً  
 فانا مولاه وأيكم ترك مالا

فبرد عليه وعليهن للذكر مثل حظ الأنثيين والأم تسقط الجذات من قبل الأب والجدة أم الأم تسقط  
 البعدي من جهة الأب ويشتركان في السدس هـ وأم الأب والجدة أم الأب القربى لا تسقط البعدي  
 من جهة الأم بل تشركها والأب وان علا والابن وان سفل يسقطان الاخوة للأُم

﴿ فصل ﴾ وأما الجد فان لم يكن معه الاصف من الاخوة شقائق كانوا أولاً بيقاسهم مالم  
 توجب له المقاسمة أقل من الثلث كما اذا كانوا الاخوة ثلاثاً فيفرض له الثلث من رأس المال وان  
 كان معهم ذوسهم فهو فيما فضل بعد السهام بهذا الحكم مالم توجب له المقاسمة أقل من السدس فيفرض  
 له السدس من رأس المال وينزع عن التعصيب كما ينزع الشقائق عن التعصيب في الجارية وهي  
 زوج وأم واخوة لأُم واخوة شقائق فانه اذا استوفى من سوى الشقائق المال تقول الشقائق للذين  
 للأُم هب أبانا انه كان حماراً أليس أمنا واحدة فيشتركون في الثلث وان كان مع الجد صنفان من  
 الاخوة شقائق ولأب واختار الجد المقاسمة فان الشقائق بعدا عنه بالذين للأب ثم ينزع الشقائق  
 ما صار للذين للأب الا أن يفضل عن الشقائق شيء فيكون للذين للأب كما اذا كان مع الجد والشقيقة  
 أخ لأب فان الجدا اذا اختار المقاسمة عادت الشقيقة بالأخ للأب ثم تستكمل الشقيقة فرضها الذي  
 هو الاصف ويكون ما فضل للأخ للأب ولا يفرض للأخوات مع الجد الا في الأكدرية وهي زوج  
 وأم وأخت شقيقة أولاب وجد فانه اذا استوعب من سوى الشقيقة المال يعال للأخت بالانصف  
 ويضم الجد سدسه اليه ثم يقسم بينهم أثلاثاً \* وذكر الامام هنا حجب العصبية بعضهم بعضاً تركته  
 خشية الاطالة ولوضوحه والزيادة على هذا الذي نلخصه بمرجى التطويل وفيه كفاية كما ذكر

﴿ أحاديث ترك الصلاة على من مات وعليه دين لا وء بتركته به ﴾

( قوله صلوا على صاحبكم ) ( ع ) تأول ترك الصلاة بانه تداينه في غير مباح وقيل فممن تداين عالماً ان  
 ذمته لا تنفي بدنيه وقيل هذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ حين فحمت الفتوحات وصار لكل من المسلمين  
 حق في بيت المال وفرض لهم فيه سهم الغارمين ويدل عليه الحديث وقيل فعليه تأدياً للدينين ليقبوا  
 من الدين ويجتهدوا في خلاص مائتدينوا خوفاً أن تذهب أموال الناس ( قوله أنا أولى بالمؤمنين )  
 ( ع ) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين الآية لكن لا أرهم ويدل عليه حديث البخاري ما من مؤمن  
 الا وأنا أولى به من الناس في الدنيا والآخرة قرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ( قوله  
 فعلى قضاؤه ) ( ع ) قيل وجوباً من بيت المال لان فيها حق الغارمين وكذا يجب على الامام  
 أن يقضى دين من لم يجد قضاء وقيل على الوعد بان الله سيقضيه عنه بما يفتح على المسلمين مما  
 وعده الله به من ذلك لا على الزوم ( قوله ومن ترك مالا فهو لورثته ) ( ع ) فيه أن لاميراث  
 بالتبني ولا بالخلف وان الشرع أبطلهما كتابين في آية الموارث ( قوله ضياعاً ) ( ع ) الضياع

( قوله صلوا على صاحبكم ) ( ع ) تأول ترك الصلاة عليه بانه تداينه في غير مباح وقيل فممن تداين  
 عالماً ان ذمته لا تنفي بدنيه وقيل كان هذا في بدء الاسلام ثم نسخ حين فحمت الفتوحات وصار لكل  
 من المسلمين حق في بيت المال وفرض لهم فيه سهم الغارمين ويدل عليه الحديث وقيل فعليه تأدياً  
 للدينين ليقبوا من الدين ويجتهدوا في خلاص مائتدينوا خوفاً أن تذهب أموال الناس ( قوله فعلى  
 قضاؤه ) ( ع ) قيل وجوباً من بيت المال لان فيها حق الغارمين وكذا يجب على الامام أن يقضى  
 دين من لم يجد قضاء وقيل على الوعد لا على الزوم ( قوله ضياعاً ) الضياع والضبيعة بفتح الصاد

والضيعة مصدر أن لكل ماضاع واستعملناهنا وصحين لورثة الميت أي ترك بنين وعيالا أولى ضيعة  
أي لا مال لهم (قوله) فادعوني فأناوليه (ع) أي استغيثوا بي في أمره ومنه قل ادعوا شهداءكم  
من دون الله أي استغيثوا بهم وأصل الدعاء الاستغاثة قال الخطابي في الحديث جواز الضمان  
على الميت ترك وفاء أم لا وهو قول الشافعي ومالك وغيرهما وقال أبو حنيفة إن لم يترك وفاء لمزم  
الضمان (قوله كلا) (ع) الكل بفتح الكاف وأصله الثقل ثم استعمل في كل أمر متعب قال الخطابي  
والمراد به هنا العيال ومعنى مولاه وليه

### ﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ قلت ﴾ قال اللخمي هي مندوب إليها والأفضل عطية الصحة ويستحب كونها من أنفوس المال  
وكونها في الأقارب ثم الجيران وما يرفع الشحنة وأفضلها ما حلف غني \* وروى محمد عنها بكل المال  
وقال سحنون إن لم يبق ما يكفيه ردت صدقته وكان شيخنا يقول في إيثار الأحوج على المحتاج  
الأصلح نظري يأتي تفسيره (قوله حلت على فرس) (ع) هذا الجمل يحتمل أنه تحسيس ويحتمل أنه  
وهبه العرس للجهاد عليها فإن كان تحسيسا فيحتمل أن عمر ظن أن الحبس يباع حتى بين له أنه لا يباع  
الأثر المتابع به هذه الإضاعة إلى الحد الذي لا ينتفع به فيما حبس فيه ففي بيع الحيوان الحبس إذا بلغ  
الحد الذي لا ينتفع به خلاف أجازة ابن القاسم وأباه عبد الملك وينبغي كونه تحسيسا له لئلا يمنع بالرجوع  
في الصدقة ولو كان حبسا لعل بانه حبس (ط) هذا الجمل إنما هو صدقة تصدق به عليه ليجهاد عليه  
وليس بحبس لأن عمر وجدته يباع في السوق ولو كان حبسا لم يبيع \* وأيضا فلقوله لا تتبعه ولا تعد في  
صدقته \* ﴿ قلت ﴾ الحبس إعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما ببقاء ملكه على ملك الحبس \* ودليل  
بقائه على ملك الحبس ما في الزكاة من أنه يضم غلته إلى غلة ما في ملكه والهبة إعطاء الشيء لوجه  
المعطي والصدقة إعطاء الشيء لوجه الله تعالى وحينه فلا يظهر أنه صدقة وإن كان بلفظ الهبة لأن  
عمر إنما قصد بها وجه الله تعالى لا وجه المعطي وما قصد به وجه الله تعالى فهو صدقة على ما تقرر  
عليه إن شاء الله تعالى (قوله عتيق) أي الجواد الكريم السابق (قوله فاضاعه) (ع) أي لم

مصدر أن لكل ماضاع وهو وصف للورثة من باب الوصف بالمصدر أي ورثة ذوي ضياع أي محتاجين  
ضائعين (قوله) فادعوني فأناوليه أي استغيثوا بي في أمره فأناوليه وناصره (قوله كلا) بفتح الكاف  
أصله الثقل ثم استعمل في كل أمر متعب قال الخطابي والمراد به هنا العيال ومعنى مولاه وليه

### ﴿ كتاب الصدقة ﴾

﴿ ش ﴾ (ب) قال اللخمي هي مندوب إليها والأفضل عطية الصحة ويستحب كونها من أنفوس المال  
وكونها في الأقارب ثم الجيران وما يرفع الشحنة وأفضلها ما خلف غني روى محمد عنها بكل المال وقال  
سحنون إن لم يبق ما يكفيه ردت صدقته وكان الشيخ يقول في إيثار الأحوج المحتاج الأصلح نظري  
(قوله حلت على فرس) يحتمل أنه على طريق التحسيس ويحتمل أنه على طريق الصدقة وهو الأظهر  
(ط) هذا الجمل إنما هو صدقة تصدق به عليه ليجهاد عليه وليس بحبس لأن عمر وجدته يباع في السوق  
ولو كان حبسا لم يبيع وأيضا فلقوله لا تتبعه ولا تعد في صدقته (قوله عتيق) أي جواد سابق (قوله  
فاضاعه) أي لم يحسن القيام عليه (ع) إن كان حبسا فيحتمل أن عمر ظن أن الحبس يباع حتى بين له

فالي العصبه من مكان  
\* حدثنا محمد بن رافع ثنا  
عبد الرزاق أخبرنا معمر  
عن همام بن منبه قال هذا  
ما حدثنا أبو هريرة عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فذكر أحاديث منها  
وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنا أولى الناس  
بالمؤمنين في كتاب الله عز  
وجل فابكم ما ترك ديننا أو  
ضيعة فادعوني فأناوليه  
وأبكم ما ترك مالا فليؤثر  
بماله عصبته من كان  
\* حدثنا عبد الله بن معاذ  
العنبري ثنا أبي ثنا  
شعبة عن عدي أنه سمع  
أبا حازم عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال من ترك مالا  
فله ورثته ومن ترك كلا  
فالينا وحدثني أبو بكر بن  
نافع ثنا غندر ح  
وحدثني زهير بن حرب  
ثنا عبد الرحمن يعني ابن  
مهدى قال ثنا شعبة بهذا  
الاسناد غير أن في حديث  
غندر ومن ترك كلا وليته  
\* حدثنا عبد الله بن مسلمة  
ابن قعنب ثنا مالك بن  
أنس عن زيد بن أسلم عن  
أبيه أن عمر بن الخطاب  
قال حلت على فرس عتيق  
في سبيل الله فاضاعه  
صاحبه فظننت أنه بائعه



يحسن القيام عليه هذا الاظهر ويحتمل أن يريد أضعافه في استعماله فيما حبس فيه (قوله لا يتبعه) **﴿قلت﴾** إذا كان الاظهر أن الحمل صدقة فالنهي انما هو عن ابتداء الصدقة (م) حمل مالك هذا النهي على الكراهة لانه قال لا ينبغي أن يشتري الرجل صدقته وقال يكره مرة وقال الداودي هو حرام وحكى ابن المواز أن من العلماء من أجازوه وقال انما نهى عن شرائها لئلا يكون بشرائه كالتادم فاشفق عليه أن تفسد نيته كحرم على المهاجر الرجوع الى وطنه بعد الفتح ووقع في كتاب ابن المواز فيمن حمل على فرس انه ان لم يكن للسبيل فلا بأس بشرائها لانه اذ لم يكن كذلك فهي هبة والهبة عنده يجوز شراؤها بخلاف الصدقة لان الصدقة قربة ولا يحسن الرجوع فيما تقرب به الى الله تعالى وليس في حديث الأم ما يرد على هذا القول بجواز شراء الهبة لان عمر انما حمل في سبيل الله والحمل في سبيل الله صدقة وكذلك ما وقع في الطريق الآخر من قوله العائدي هبته فانه لم يذكره عقيب النهي عن الشراء فهو كلام مبتدأ فقد يحتمل على العود بغير هو ضر **﴿قلت﴾** الذي يتلخص من جميع ما ذكرناه اختلف في شراء الصدقة بالكراهة والتعريم والجواز وانه اختلف في الحاق الهبة بالصدقة في ذلك فزعم ابن عبد السلام أن المشهور في شراء لصدقة الكراهة وان المشهور وعدم الحاق الهبة بالصدقة قال وأحاديث الباب تشهد للساذ في المسئلتين (م) واحتجوا للحرمة بقوله العائدي في هبته كالعائدي في قيئه لان عود الرجل في قيئه أي أكله اياه حرام فكذلك المشبه وهو غير سديد لان أكل القيء ليس بمحرام الا أن يكون قد أشبه أحد أوصاف العذرة وانما هو مستقدر فيتميزه عنه والمقصود من الحديث انما هو التنفير **﴿واحتجوا﴾** أيضا بقوله في حديث عمر وابن عباس لا يحمل لواهب أن يرجع في هبته وهو محمول على الخصوص **﴿واحتج﴾** عبد الوهاب بالكراهة شراء الصدقة والهبة بان المتصدق عليه أو الموهوب قد يستحي فيعط من الثمر فيكون ذلك رجوعا في القدر الذي حط **﴿قلت﴾** ورجح اللخمي حمل النهي على الكراهة قال لان المثل ضرب بماليس بمحرام **﴿وتعقبه﴾** شيخنا عليه وقال هذا من عدم معرفته باصول المعقه كما ذكر عنه المازري في كتاب الجائز وان التشبيه بالكلب العائدي في قيئه بدل على الذم ولا يخفى عليك أن التمثيل انما خرج مخرج التنفير لا مخرج الذم كما يقال في شرب العسل انه في الزناير (م) فن حمل النهي على الكراهة لم يفسد ان نزل ومن حمله على التعريم قال بعض شيوخنا يفسد وفيه نظر لانه قد يراد ما فيه من الخلاف (ع) وهذا الذي تقدم انما هو في شراء الرقاب المتصدق بها واختلف في شراء المنافع هل هي كالرقاب فقال ابن المواز لا بأس بمن تصدق بقلعه سنين ولم يتسل

أنه لا يباع الا أن يتابع به هذه الاضاعة الى الحد الذي لا ينتفع به فيما حبس فيه ففي بيعه خلاف أجازوه ابن القاسم وأباه مالك (قوله لا يتبعه) (ب) اختلف في شراء الصدقة بالكراهة والتعريم والجواز **﴿واختلف في الحاق الهبة بالصدقة في ذلك﴾** وزعم ابن عبد السلام ان المشهور في شراء الصدقة الكراهة وان المشهور وعدم الحاق الهبة بالصدقة (م) واحتجوا للحرمة بقوله العائدي في هبته كالعائدي في قيئه أي أكله اياه حرام فكذلك المشبه وهو غير سديد لان أكل القيء ليس بمحرام الا أن يكون قد أشبه أحد أوصاف العذرة وانما هو مستقدر يتميزه عنه والمقصود من الحديث انما هو التنفير (ب) ورجح اللخمي هل النهي على الكراهة قال لان المثل ضرب بماليس بمحرام **﴿وتعقبه﴾** عليه شيخنا بان التشبيه بالكلب العائدي في قيئه بدل على الذم ولا يخفى عليك أن التمثيل انما خرج مخرج التنفير لا مخرج الذم كما يقال في شرب العسل انه في الزناير (م) هذا الذي تقدم انما هو في شراء الرقاب

برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا يتبعه ولا تعد في صدقتك فان العائدي في صدقته كالكلب يعود في قيئه **﴿وحدثني﴾** زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن مالك بن أنس بهذا الاسناد وزاد

لا يتبعه وان أعطاه بدينار \* حدثني أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح وهو ابن القاسم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمرانه جمل على فرس في سبيل الله فوجده عند صاحبه وقد أضاعه وكان قليل المال فأراد أن يشتريه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال لا تشتريه وان أعطيته بدينار فان مثل العائد في صدقته كمثل الكلب يعود في قيئه وحدثناه ابن أبي عمر ثنا سفيان عن زيد بن أسلم بهذا الاسناد غير ان حديث مالك دور وح أتم وأكثر \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب جمل على فرس في سبيل الله فوجده يباع فأراد أن يشتريه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا يتبعه ولا تعد في صدقته \* وحدثناه قتيبة بن سعيد وابن رباح جميعا عن الليث بن سعد ح وحدثنا المقدمي ومحمد بن مني قالنا ثنا يحيى وهو القطان ح وحدثنا ابن نمير ثنا أبي ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا أبو أسامة كلهم عن عبيد الله كلاهما ( ٣٢٦ ) عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

بمثل حديث مالك \* حدثنا ابن أبي عمرو وعبد بن حيد واللفظ لعبد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان عمر جمل على فرس في سبيل الله ثم رآها تباع فأراد أن يشتريها فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقته يا عمر \* حدثني ابراهيم بن موسى الرازي واسحق بن ابراهيم قالا أخبرنا عيسى بن يونس ثنا الاوزاعي عن أبي جعفر عن محمد بن علي عن ابن المسيب عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يرجع في

الاصل أن يشتري الغلة وأباه عبد الملك \* واحتج بحديث النبي عن الرجوع في الصدقة قال والحجة لمالك حديث العربية قال بعض شيوخنا العربية أصل بنفسه أجبر للرفق ودفع الضرر فلا يقاس عليه \* قلت \* قول ابن المواز هذا أخذه بعضهم من قول مالك في كتاب الصدقة ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها ولا أن ينتفع منها بشئ ( قوله لا يتبعه وان أعطاه بدينار ) \* قلت \* استشكل في هذا كرهان قيل اعطاه الاكثر هو المظنة لنفي التهمة عن العود في الهبة والمناسب أن يقال ولو أعطاه بدينار \* وأجيب بان المعنى لا يتبعه وان أضاعه حتى صار يسوى درهما ( قوله في سند الآخر حدثنا قتيبة وابن رباح جميعا عن الليث بن سعد وحدثنا المقدمي وابن المني قالنا ثنا يحيى وهو القطان وحدثنا ابن نمير قال حدثنا أبي وحدثنا ابن أبي شيبة قالنا أبو أسامة عن عبيد الله كلاهما عن نافع ) ( ع ) فقوله عن عبيد الله يعني جميع من ذكر في غير حديث الليث وهم القطان وابن نمير وأبو أسامة وقوله كلاهما يعني الليث المذكور في السند الأول وعبيد

المصدق بها \* واختلف في شراء المنافع هل هي كالرقاب فقال ابن المواز لا بأس لمن تصدق بغلته سنين ولم يبتل الأصل أن يشتري الغلة وأباه عبد الملك واحتج بحديث النبي عن الرجوع في الصدقة قال والحجة لمالك حديث العربية قال بعض شيوخنا العربية أصل بنفسه أجبر للرفق ودفع الضرر فلا يقاس عليه ( ب ) قال ابن الماجشون أخذه بعضهم من قول مالك في كتاب الصدقة ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها ولا أن ينتفع منها بشئ ( قوله لا يتبعه وان أعطاه بدينار ) ( ب ) استشكل في هذا كرات فان قيل اعطاه الاكثر هو المظنة لنفي التهمة على العود في الهبة فالمناسب أن يقال ولو أعطاه بدينار \* وأجيب بان المعنى لا يتبعه وان أضاعه حتى صار يسوى درهما انتهى \* قلت \* ويحتمل أن يكون الاغنياء بالدرهم منصرفا إلى الابتاع من حيث هو ابتاع ولا شك أن النفوس تقوى رغبتها فيه بحسب الرخص وقلة الثمن فيكون أمره صلى الله عليه وسلم بجمع النفس عما

صدقته كمثل الكلب يقى ثم يعود في قيئه فأكله \* وحدثناه أبو كريب محمد بن العلاء أخبرنا ابن المبارك عن الاوزاعي قال سمعت محمد بن علي بن الحسين يذكر هذا الاسناد نحوه \* وحدثني حجاج بن الشاعر ثنا عبد الصمد ثنا حرب ثنا يحيى وهو ابن أبي كثير قال حدثني عبد الرحمن بن عمرو أن محمد بن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثه بهذا الاسناد نحوه حديثهم \* وحدثني هريرة بن سعيد الايلي وأحمد بن عيسى قالا ثنا ابن وهب أخبرني عمرو وهو ابن الحرث عن بكير بن سعد عن سعيد بن المسيب يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقى ثم يأكل قيئه \* وحدثناه محمد بن مني ومحمد بن بشر قالا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه قال سمعت قتادة يتحدث عن سعيد بن المسيب

الله وهو العمري ( قول في الآخر من حديث ابن عباس العائد في هبته ) ( ع ) قيل يفسره ما تقدم من قوله في صدقته فالمراد بالهبة الصدقة قال الخطابي فأنما ذلك في الهبة التي أريد بها وجه الله أو صلة الرحم لانها الهبة التي لا يرجع فيها والافلاب أن يعتصر ما وهب لابنه \* واختلف قول مالك في اعتصار الأب والأم والجدة والجد في أن الجد يعتصر وحنة هؤلاء حديث ابن عمر لا يصل للرجل أن يعطى عطية ويرجع فيها إلا الوالد فيعطى ولده واختص الأب بذلك لان له في مال الولد حقاً ألا ترى أنه لا يقطع أن سرق منه ولا يحدان وطئ جاريته لانه من كسبه كما جاء في الحديث وولد الرجل من كسبه وقاس هؤلاء الأم والجد عليه اذ هما بمنها ويطلق عليهما اسم الابوة \* وحمله أحد وطائفة على العموم وقالوا ليس لأحد أن يعتصر ما وهب وقال الثوري والنخعي واسحق وروى عن عمر لا يعتصر ما وهب لذي رحم أو زوج ويعتصر ما وهب لغيرهم \* وقال الكوفيون لا يعتصر ما وهب لذي رحم محرم صغيراً كان أو كبيراً ويعتصر ما وهب لغيرهم أو أجنبي ( قلت ) يأتي الكلام على الاعتصار حيث تعرض له في حديث هبة الأب بعض أولاده \* وذكر الماضي هنا أنه اختلف قول مالك في اعتصار الاب لم أره ويحتمل أن يكون الخلاف راجعاً إلى الأم والجد لان الخلاف فيهما موجود وتقدم الخلاف في الحاق الواهب بالمتصدق في منعه شراء الهبة وأما رجوع الهبة إلى الواهب بغير الشراء والارث ففيه ثلاثة أقوال \* وروى محمد جوازها ونقل عبد الواهب عن المذهب الكراهة \* والثالث اختيار اللخمي أنه اذا كان ذلك لرغبة من الموهوب له جاز ولا كره ( ع ) \* واختلف في هبة الثواب فأجازها مالك ومنعها الشافعي وأبو حنيفة لانها من البيع المجهول ثمنه وأجله ( قلت ) هبة الثواب عطية قصد بها العوض ثم ان صرح الواهب بأنه انما يهب للعوض فان عين العوض جاز وحكم ذلك حكم البيع وان لم يعينه فالمشهور والجواز لان المقصود بذلك المعروف والشاذ وهو قول ابن الماجشون المنع للمجهول بحسن العوض وقدره وان دفعت مطلقاً دون ذكر العوض فادعاء الواهب في الجلاب ومن وهب هبة وادعى أنها للثواب حمل على العرف في ارادة الثواب فان كان مثله لا يطالب بذلك قبل قول الموهوب بيمين وان كان مثله يطلبه أو أشكل الامر قبل قول الواهب بيمين تأمل فائدت اليمين في كل وجوه المسئلة يجعل عندنا شكالة الامر أن القول قول الواهب وقال اللخمي ان اقترن بالعطية ما يدل على الثواب فهو للثواب وان اقترن بهما ما يدل على نفيه سقطت دعواه وكذلك ان أشكل الأمر لقول عمر من وهب هبة نوى بها الثواب فهي على نية فلم يجعل له مقالة لا بدليل ولان أصل الهبة عدم العوض ( قلت ) ويعارضه ان الأصل عدم خروج ملك الانسان عن ملكه الا برضاء واحتمل في هبة أحد الزوجين صاحبه في المدونة لا يصدق انه

أراكت من الابتياع ولو قوى باعها عليه بالتمكن منه بأيسر ثمن ( قول العائد في هبته ) ( ع ) قيل يفسره ما تقدم من قوله في صدقته ( ب ) تقدم الخلاف في الحاق الذاهب بالمتصل وفي منعه من شراء الهبة وأما رجوع الهبة للواهب بغير الشراء والارث ففيه ثلاثة أقوال وروى محمد جوازها ونقل عبد الواهب عن المذهب الكراهة \* والثالث اختيار اللخمي انه ان كان ذلك لرغبة من الموهوب له جاز والا كره ( ع ) \* واختلف في هبة الثواب فأجازها مالك ومنعها الشافعي وأبو حنيفة لانها من البيع المجهول ثمنه وأجله ( ب ) هبة الثواب عطية قصد بها العوض ثم ان صرح الواهب بأنه انما يهب للعوض فان عين العوض جاز وحكم ذلك حكم البيع وان لم يعينه فالمشهور والجواز لان المقصود بذلك المعروف والشاذ وهو قول ابن الماجشون المنع للمجهول بحسن العوض وقدره وان دفعت مطلقاً دون ذكر

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العائد في هبته كالعائد في قيمته \* وحدثناه محمد بن ثنابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة - هذا الاسناد مثله \* وحدثناه اسحق بن ابراهيم قال أخبرنا الخزومي ثنا وهيب ثنا عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العائد في هبته كالكتاب يقيء ثم يعود في قيمته \* حدثننا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير بحديثه عن النعمان بن بشير أنه

أراد الثواب الآن يظهر ما يدل على صدقه وقال في غيرها لا يصدق الآن يشترط الثواب \* وحكى عبد الوهاب قولاً ثالثاً أنه يصدق وإن لم يظهر ما يدل على صدقه وإن ادعت أنها شرطت عليه الثواب فقال ابن القاسم يحلف ويرأى \* واختلف في هبة الدنانير والدرهم فقال مالك وابن القاسم لا ثواب فيها لأنها لا توهب لذلك وإن شرطت فهي مردودة وقال في المدونة إن شرطت صحته ويثاب عرضاً وطعاماً \* واختلف في هبة الحلى وفيه قولان كالقولين السابقين

﴿ فصل ﴾ ثم الهبة التي للثواب إن وقع الثواب فيها بما تراضيا عليه فذلك وإن تشاحا فقال أشهب يتعين الدنانير والدرهم ولا يقضى بغيرها \* الباحي وعلى هذا لا يقضى إلا بالسكة في ذلك البلد وقال سحنون لا يتعين العين ويصح أن يثبته بكل مقبول وقال ابن القاسم في المدونة مثله إلا أنه استثنى من ذلك ما لا يثاب مثله عادة كالخطب والتبن والعبد المجنوم وشبهه وإن كانت قيمته مثل قيمة الهبة فأكثر يريد أن العرف كالشرط

﴿ فصل ﴾ ثم الهبة التي للثواب إن كانت قائمة واثابه ما تراضيا عليه فذلك وإن تشاحا فليس فيها إلا القيمة لأنها القدر المحقق من اللازم له وإن كانت قائمة وتشاحا فالمشهور أن الموهوب إذا دفع القيمة ليس للواهب عليه غير ذلك وقال مالك الواهب مخير إن شاء سله هاله بذلك وإن شاء استرجع هبته حتى يرضى \* وفي كتاب الشفعة جنوح إليه \* واختلف ما هذا الفوات الذي يوجب القيمة على الموهوب فقيل القبض \* وقيل حواله الأسواق \* وقيل تغيير بز يادة أو نقص \* وقيل أحدهما كاف \* وفي سماع عيسى إن كانت جارية فوطئها فذلك فوت وقال مطرف وابن الماجشون الغيبة عليها فوت توجب القيمة وتمنع الرد \* ﴿ فرع ﴾ وهل تعتبر السلامة من الر باقيا بين الهبة وعوضها اعتبر ذلك في المدونة فنع أن يعوض من الحلى درهم ومن الطعام طعاماً مخالفه ومن الثياب ثياباً أكثر منها وأجاز في المدونة كثيراً من هذا المعنى

### ﴿ أحاديث اعطاء بعض البنين دون بعض ﴾

العوض فادعاه الواهب في الجلاب يحمل على العرف في إرادة الثواب فإن كان مثله لا يطلب ذلك قبل قول الموهوب بيمين وإن كان مثله يطلبها واشكل الأمر قبل قول الواهب بيمين تأمل فأثبت اليمين في كل وجوه المسئلة وجعل عند اشكال الأمر ان القول قول الواهب وقال اللخمي إن اقترن بالعطية ما يدل على الثواب ففي الثواب وإن اقترن بها ما يدل على نفيه سقطت دعواه وكذا إن أشكل الأمر لقول عمر رضي الله عنه من وهب هبة للثواب ففيه على نية فلم يجعل له مقالا لا بدليل ولأن أصل الهبة عدم العوض (ب) ويعارضه أيضاً أن الأصل عدم خروج ملك الإنسان عن ملكه إلا برضاه \* واختلف في هبة أحد الزوجين صاحبه في المدونة لا يصدق أنه أراد الثواب الآن يظهر ما يدل على صدقه وقال في غيرها لا يصدق الآن يشترط الثواب وحكى عبد الوهاب قولاً ثالثاً أنه يصدق وإن لم يظهر ما يدل على صدقه وإن ادعت أنها شرطت عليه الثواب فقال ابن القاسم يحلف ويرأى \* واختلف في هبة الدنانير والدرهم فقال مالك وابن القاسم لا ثواب فيها لأنها لا توهب لذلك وإن شرطت فهي مردودة \* وقال في الموازية إن شرطت فهي صحيحة ويثاب عرضاً وطعاماً \* واختلف في الحلى وفيه قولان كالقولين السابقين

### ﴿ كتاب كراهة اعطاء بعض البنين دون بعض ﴾

(قوله أكل ولدك تحلته مثل هذا فقال لا) (م) اضطرب المذهب في إخراج لبنات من التحيس فقبل يكره وان نزل مضى وقبل مع وان نزل فسح مطلقا وقبل يفسخ الا ان يموت الأب فيمضى وقبل يفسخ وان مات الآن يكون قد حيز عنه فيمضى قال بعض شيوخنا وهذه الأقوال جارية في إعطاء بعض البنين دون بعض (ع) وحكى ابن المواز عن مالك جواز إعطاء بعض البنين دون بعض ونحوه في كتاب ابن المواز قال وإنما يكره إذا تحل كل ماله والأشهر عند مالك الكراهة (م) ونحوه هذه الأقوال عندى أن من حل أحاديث الأمور وأحاديث النهي على النذب أمضاه نزل ومن حل ذلك على الإلزام فسح ومن راعى أن للاب أن يعتصر وإنما يعتصر في الحياة أمضاه للموت ومن راعى قول جماعة من المخالفين أن للواهب أن يرجع في هبته قبل أن تحاز عنه وهي قوله شاذة عندنا راعى الحياة (ع) واختلف قول مالك في تأويل الحديث فحمله مرة على لو حوب ومرة على النذب وقال مره لم يكن لشيرمال غير هذا الذي نحل وإنما ذلك فيمن نحل بعض ولد كل ماله وقد اختلف قول مالك فيمن نحل كل ماله لبعض ولده أو لأجنبي هل يمضى أو يرد (م) وسبب اختلاف العلماء في حل هذه الأحاديث على الوجوب أو على النذب اختلاف ألفاظها فقوله في هذا فأرجعه وقوله في الآخر أشهد على هذا غيرى وفي أخرى أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء تدل على النذب أم لا هذا فلان قوله فأرجعه أمر بالاعتصار وللأب أن يعتصر ولو كان باطلا لقال هو مرد ولم يخرج إلى اعتصار \* وأما قوله أشهد على هذا غيرى فلا نه خرج عن الأحسن فأوقاه في نفسه ولا أوجب توقيه على غيرى (ع) وحمله بعضهم على أنه توبخ لاعلى الإباحة للغير لان ما لا يشهد فيه لا يشهد فيه غيره (م) وأما قوله أيسرك فظاهر النهي إنما هو خوف أن يقع منهم تقصير في بره وقال الآخرون قوله في حديث لا أشهد على جور وفي حديث اتقوا الله وأعدوا بين أولادكم كل منهما يدل على المنع أما الأول فلأن الجور الميل عن القصد وهو ممنوع وأما الثاني فلأن ظاهر الأمر الوجوب وفيه خلاف بين الأصوليين \* وأما ما يحتجون به ما وقع في الترمذى من قوله إن لم عليك حملا لأن لفظة على تدل على الوجوب (ع) والجمع بين أحاديث الباب أولى من طرح بعضها ومن توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه \* ووجه الجمع أن تحمل كلها على النذب كما جاء في الحديث من طريق جابر فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأكل والأولى خوف أن يجر بعضهم ذلك إلى العقوق وإن كان بعضهم قد استدلل به على الوجوب وكذلك بقوله أشهد على هذا غيرى \* وتقرر بالجمع بينهما أما الثلاثة الأول فتقدم وجه ردّها إلى النذب وأما حديث لا أشهد على جور فالجور الميل والمراد بالميل الميل والعدول عن الأكل أى لا أشهد ولا يعقدين يدي إلا الأكل وأما حديث الأمر في قوله أرجعه فعناه إن لك أن تعتصر ما تهب لأبيك فتسفر جميع ألفاظ الحديث على هذا وتبدأ كدحها على الكراهة بما ورد من أن والد النعمان كان يعرف منه الميل إلى أم النعمان فكأنه صلى الله عليه وسلم فهم منه الفرار بماله عن بعض ولده فخرج عن الطريق المعروف إلى طريق الضرر ويشهد لذلك ما لوح

قال إن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنى نحل ابنى هذا علما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك تحلته مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم

(قوله أكل ولدك تحلته مثل هذا فقال لا) (م) اضطرب المذهب في إخراج البنات من التحيس فقبل يكره وان نزل مضى وقبل يمنع وان نزل فسح مطلقا وقبل يفسخ الا ان يموت الأب فيمضى وقبل يفسخ وان مات الآن يكون قد حيز عنه فيمضى قال بعض شيوخنا وهذه الأقوال جارية في إعطاء بعض البنين دون بعض (ع) وحكى ابن المواز عن مالك جواز إعطاء بعض البنين دون بعض ونحوه في كتاب ابن المواز قال وإنما يكره إذا تحل كل ماله والأشهر عند مالك الكراهة انظر

من قول المرأة لا أرضى حتى يشهد لي النبي صلى الله عليه وسلم وإلى نحو ما ذكرنا شيخنا أبو القاسم  
ابن أبي صفرة (قوله فارجه) (ع) قال الخطابي يدل أن الهبة كانت مقبوضة وفيه نظر لاحتمال  
أن يكون المعنى ببقه في ملكك \* قلت \* لا أدري ما المانع من حمله على ما حمله عليه الخطابي مع  
أنه تأله فيما تقدم بالاعتصار (ع) وللاب أن يعتصر عند مالك والشافعي صغيرا كان الابن أو كبيرا  
\* قلت \* تعدم قول القاضي اختلف قول مالك في اعتصار الأب والأم والجدة والجدة وتقدم ما فيه  
من التنبيه والمراد بالرجوع في الهبة المذكورة في هذه الأحاديث الاعتصار والاعتصار هو الرجوع  
المعطى هبته دون عوض لا بطوع المعطى والمذهب صحة للاب في هبة الابن صغيرا كان الابن  
أو كبيرا إلا ما تقدم من قول القاضي واختلف في اعتصار الاب فقد نهى عليه والاعتصار يكون بما يدل  
عليه أعضا واختلف في اعتصار الابن هل يكون بما يدل عليه لزوما ونقل ابن عتاب عن بعض فقهاء  
الشورى لغوه ونقل عن ابن زرب اعتباره فقال عن الفقيه المشاور فبين وهب لابنه الصغيرة  
وشترط الاعتصار ثم باعها باسم نفسه ومات قال غنم لابنه في ماله بعد البيع وليس ذلك باعتصار إلا أن  
يشهد عند البيع بالاعتصار ولا يجوز الاعتصار بعد البيع ولا يكون اعتصار الابن بالاشهاد ولا بن زرب  
خلافه (ع) إلا أن مال الكايفية الاعتصار عنده تغير الهبة وحديث الدين على الموهوب أو زواجه  
على اختلاف في مذهبننا فيما عدا مرض المعتصر ولا يفت ذلك عند الشافعي شيء وأبو حنيفة لا يرى  
الاعتصار بوجه \* قلت \* أما فوته بتغير الهبة في زيادة أو نقص فهو أحد القولين \* وذكر ابن رشد  
عن مطرف وابن الماجشون أنه لا يفتيه قال الباجي وتغويته هو ظاهر قول مالك وابن القاسم  
\* قلت \* يري في المدونة من قوله إلا أن يحدوا ديناً أو تغير الهبة عن حالها وأما حديث الدين فإن  
استدانه على مال الهبة فهو مفيت كما ذكر \* واختلف إذا دوى على غير مال الهبة كما لو كان الابن غنيا  
والهبة بسيرة لا يستدين لمثلها فإذا تزوج فقال ابن الماجشون ذلك مفيت \* وقال مالك وابن القاسم  
لا يفت ولو كان الابن مديانا فوهبه أبوه هبة فقال ابن الماجشون لا يعتصرها كما لو تدمت الهبة  
\* وقال أصبغ إن كانت الحال واحدة كالحال يوم الهبة فله أن يعتصر \* وأما زواجه فإن كانت أنثى  
فزوجها يفت الاعتصار لتعلق حق الزوج بذلك المال \* واختلف إن كان ذكره تزوج فقيل يمنع  
الاعتصار وهو ظاهر المدونة وأنصاه في قوله وللاب اعتصار ما وهب لولده الكبار المنيك هو أو قيل  
لا يمنع وأما المرض فمرض أحد \* ما مانع من الاعتصار أمام مرض الابن فلا يعتصر لغيره وهم الورثة  
وأما مرض الابن فتتعلق حق الورثة بذلك المال \* وروى أشهب إن مرض الابن فلا يعتصر  
ونوقف في مرض الابن وقال لا أدري \* ولو زال المرض فروى عيسى بعود الاعتصار وقال عبيد

فارجه \* وحد ثنا يحيى بن  
يحيى أخبرنا إبراهيم بن سعد

نوحيهما في الإكمال (قوله فارجه) (ع) يدل على أن حوز الأب لصغار بنيه ما وهبهم حوز ولا  
يحتاج إلى حيازة غيره إذ لو احتاج لم يحتج لقوله أرجعها (ب) واختلف في لزوم الهبة بالقول واقتزارها  
للحوز على ثلاثة والمشهور أنها تلزم بالقول ولا تتم إلا بالحوز وحكي لطحاوي وابن خوزيمندان  
الهبة لا تلزم بالقول وللواهب الرجوع في هبته قبل أن تحاز عنه وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ونقل عن  
مالك قول شاذ أنها تلزم بالقول ولا تقتصر لحوز كالبيع وبه قال الحسن وحامد بن أبي سليمان (ع) ولا  
يصح عن مالك (ب) القول الذي ذكرناه لا يصح عن مالك ذكر ابن زرقون أن أبا تمام روى عن  
مالك عدم وقف الحبس والصدقة على الحوز ووقف الهبة عليه إلا أن هذه الرواية فيها تفصيل وليس  
القول الذي ذكرناه قلنا تلزم بالقول فقها بآذن الواهب وبغير آذنه ويجبر على الإقباض إن أباه وإن

المالك لا يعود وقال سحنون ان زال مرض الأب فله أن يعتصر وان زال مرض الابن لم يعتصر واختار الشيوخ الاول لان الاصل في المانع انه اذا ارتفع عاد الحكم

**(فصل ١٠)** وينع الاعتصار أيضا بخروج الهبة عن ملك الموهوب بتلف أو بعوض أو بغير عوض ولو كانت أمه فولدت اعتصرها لم يعتصر الولد \* ابن عبد السلام ولا يبعد أن يكون الايلاد فورا لانه تغير في البدن وبدل عليه غير مسئلة في المذهب ولو وطئها الابن فحملت فذلك فوت الحرمة الايلاد \* واختلف في الوطء دون حمل فقال مالك وأكثر أصحابه ذلك فوت وقال المغيرة وابن الماجشون ايس فوتا \* ابن الماجشون وتوقف حتى تستبرأ فان حملت بطل الاعتصار \* ابن عبد السلام ولا يبعد أن يكون هذا الخلاف في الثيب وأما البكر فتتفق على انه فيها فوت (ع) قوله فارجمه دال على ان حوز الأب لم صار بنه ما وهبهم حوز ولا يحتاج الى حيازة غيره اذ لو احتاج لم يجز لقوله ارجعها \* واختلف في الهبة فذهب الكافة ومشهور قول مالك انها تلزم بالقول ولا تتم الا بالحوز وقال الحسن وحاد بن أبي سليمان تلزم بالقول ولا يقتصر لحوز كالبيع ولنا قول شاذ مثله وتؤول عن مالك ولا يصح عنه وقال الشافعي وأبو حنيفة لا تلزم الا بالقبض وهم مجمعون على لزومها بالقبض **(قلت)** القول الذي ذكر انه لا يصح عن مالك ذكر ان زررقون ان أبا تمام روى عن مالك عدم وقف الحبس والصدقة على الحوز ووقف الهبة عليه الا أن هذه الرواية فيها تفصيل فليس القول الذي ذكر وتقدم له أيضا انه قال ولنا قول شاذ أن الهبة لا تلزم بالقول فلو اواه الرجوع في هبته قبل أن تحاز عنه وتقدم لنا انه حكاه لطحاوي وابن حوز من ادعاء عن مالك فلا قول في لزوم الهبة بالقول واقتارها للحوز ثلاثة والمشهور أنها تلزم بالقول ولا تتم الا بالحوز واذا كانت تلزم بالقول فتحاز باذن الواهب وبغير اذنه ويجوز على الاقباض ان أباه وحيث اقتصر للحوز فالحوز حسي وحكمي فالحسي رفع الواهب يده عن التصرف في الشيء الموهوب ومعاينة البيئته في بد الموهوب له وشرط صحته حصول الهبة في بد الموهوب له قبل

فتقرت الى الحوز فالحوز حسي وحكمي فالحسي رفع الواهب يده عن التصرف في الشيء الموهوب ومعاينة البيئته في بد الموهوب له بشرط أن يكون قبل مرض الواهب وموته وقيام الغرماء عليه والحكمي حوز ذى الولاية من أب أو وصي أو مقدم قاض ما وهبه لمن في ولايته من خفيه أو صغير ومعنى كونه حكميا أنه يكفي فيه الاشهاد على الهبة (ع) ولا خلاف بين العلماء في الاكتفاء بذلك فيما يعرف بعينه \* واختلف عندنا اذا كانت الهبة لا تعرف بعينها من مكيل أو موزون أو دنائير أو دراهم (ب) أو أولاد زبر حد فقيل يكفي الاشهاد والطبع على الهبة وقيل لا يكفي حتى يخرجهما من يده ويجوزها للولد غير الاب وأبو حنيفة يجز هبة ما لا يعرف بعينه وان لم يخرجه من يده ولا طبع عليه وكذا اختلف قول مالك في حوز له هبة جزء مشاع (ب) ظاهر كلامه فيما يكفي فيه بالاشهاد مما يعرف بعينه انه لا يحتاج الى زيادة في السكتب ومن عمل الموعنين على كتبهم ونولى الاب قبض هذه الهبة من نفسه لولده زاد المتطى وصرفها من ماله وأباهما عن ملكه \* ابن عبد السلام وبه قال ورفع يد الملك ووضع يد الحوز (ب) وكان الشيخ المصنف المحصل أبو عبد الله بن راشد القهقي أول شارح لكتاب ابن الحاجب القرعي لما وضع كتابه المسمى بالذهب في ضبط مسائل المذهب كتب أوله وأول كتابه المسمى الفائق في علم الوثائق وهبه لولده الصغير فلان في حجره قال ولا أقول ما يقوله جهله الموثقين ورفع يد الملك ووضع يد الحوز والقول بان الاشهاد مع الطبع كاف فيما لا يعرف بعينه هو لمطرف وابن الماجشون ونقل ابن عبد السلام هذا القول بان الاشهاد كاف غير مقيد بالطبع والواقع في

هن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان عن النعمان بن بشير قال أني بي أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
اني نحلتي ابني هذا غلاما فمال كل بئيك نحلتي فقال لا قال فاردده \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم وابن أبي  
عمر عن ابن عينة ح وحدثنا قتيبة وابن ربح عن الليث بن سعد ح وحدثني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ح  
وحدثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ( ٣٣٢ ) أخبرنا معمر كلهم عن الزهري بهذا الاسناد أما

يونس ومعمر في حديثهما  
أ كل بئيك وفي حديث  
الليث وابن عينة أ كل  
ولذلك ورواية الليث عن  
محمد بن النعمان وحيد بن  
عبد الرحمن ان بشيرا جاء  
بالنعمان \* حدثنا قتيبة بن  
سعيد ثنا جرير عن هشام  
ابن عروة عن أبيه قال ثنا  
النعمان بن بشير قال وقد  
أعطاه أبوه غلاما فمال له  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ما هذا الغلام قال أعطانيه  
أبي قال فكل اخوته  
أعطيت كما أعطيت هذا  
قال لا قال فرده \* حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
عبد بن العوام عن حصين  
عن الشعبي قال سمعت  
النعمان بن بشير ح  
وحدثنا يحيى بن يحيى  
واللفظ له أخبرنا أبو  
الاحوص عن حصين عن  
الشعبي عن النعمان بن  
بشير قال تصدق علي أبي  
ببعض ماله فقالت أمي عمرة  
بنت رواحة لا أرضى حتى  
تشهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فانطلق أبي إلى

مرض الواهب وموته وقيام الغرماء عليه والمحكمي حوز ذي الولاية من أبيه أو وصى أو مقدم  
قاض ما ربه لمن في ولايته من غفيه أو صغير ومعنى كونه حكما انه يكفي فيه الاشهاد على الهبة (ع)  
ولا خلاف بين العلماء في الاكتفاء بذلك بما يعرف بعينه \* واختلف عندنا اذا كانت الهبة لا تعرف  
بعينها من مكيل أو موزون أو دنانير أو دراهم \* (قلت) \* أو ولو أو زبرجد قال قيل يكفي الاشهاد  
واللمس على الهبة وقيل لا يكفي حتى يخرجها من يده ويحوز للولد غير الأب وأبو حنيفة يجيز هبة  
مالا يعرف بعينه أو لم يخرج من يده ولا طبع عليه وكذلك اختلف قول مالك في حوزة له هبة جزء  
مشاع \* (قلت) \* ظاهر كلامه فيما يكتفي فيه بالأشهاد بما يعرف بعينه انه لا يحتاج إلى زيادة في  
الكتاب وما جرى عليه عمل المؤمنين من كتبهم وقول الأب قبض هذه الهبة من نفسه لولده زاد  
الطيبي وصرها عن ماله وأما هنا عن مالك \* ابن عبد السلام ويقال رفع يد المالك ووضع يد الحوز  
\* (قلت) \* وكان الشيخ المصنف المحصل أبو عبد الله بن راشد القفصي أول شارح لكتاب ابن  
الحاجب الزرعي لما وضع كتابه المسمى بالذهب في ضبط مسائل المذهب أو كتابه المسمى بالفائق  
في علم الوثائق وهبه لولده الصغير وكتب على ظهره بخطه أشهد على نفسه مؤلف هذا الكتاب انه  
هو لولده الصغير فلان في حجره قال ولا أقول ما يقوله جهلة الموثقين ورفع يد المالك ووضع يد الحوز  
والقول بأن الاشهاد مع الطبع كاف فيها لا يعرف بعينه هو لطرف وابن الماجشون \* ونقل ابن  
عبد السلام هذا القول بان الاشهاد كاف غير مقيد بالطبع والواقع في الروايات انه انما يكفي اذا طبع  
على الهبة بحضرة الشهود والقول بأنه لا بد أن يحوز له الولد غير الأب لملك في العتية من سماع ابن  
القاسم (قوله في الآخر واعدلوا في أولادكم) (ع) قال ابن القصار العدل أن يسوي بين الذكور  
والإناث وقال ابن شعبان العدل أن يكون القسم بينهم على قسم الميراث للذكر مثل حظ  
الانثيين وكذلك اختاب قول من تقدم من غير أصحابنا ومن حمل النهي في الحديث  
على الكراهة يسوي بين الذكر والأنثى ومن قال بأنه على قسم الميراث عطاء والثوري وغيرهما وقد  
تنوزع في اعطاء أبي بكر عائشة إحدى وعشرين وسقيا واحتج به من لا يرى العدل واجاب ابن  
البين وقال الآخرون لم يله أعطى غيرها قبلها أو علم أنهم راضون بما فعل وذكر ابن اسحق في سيرته  
أن بشيرا والد النعمان لم تكن له بنت فعلى هذا لا يكون حجة في قوله أ كل ولذلك نحلته مثل هذا

الروايات أنه انما يكفي اذا طبع على الهبة بحضرة الشهود والقول بأنه لا بد أن يحوز له الولد غير الأب  
لملك في العتية من سماع ابن القاسم (قوله تقوا الله واعدلوا في أولادكم) قال ابن القصار العدل أن  
يسوي بين الذكر والأنثى وقال ابن شعبان أن يكون القسم بينهم على قسم الميراث للذكر مثل حظ

النبي صلى الله عليه وسلم ليشهده على صدقتي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعلت هذا بولدك كلهم قال لا قال اتقوا الله واعدلوا  
في أولادكم فرجع أبي فرد تلك الصدقة \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن أبي حيان عن الشعبي عن  
النعمان بن بشير ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير واللفظ له ثنا محمد بن بشر ثنا أبو حيان النيمي عن الشعبي قال حدثني  
النعمان بن بشير ان أمه بنت رواحة سألت أبا



بعض الموهبة من ماله لابنها فالتوى بهاسنة ثم بداله فمالت لأرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وهبت لأبي فأخذ أبي بيدي وأنا يومئذ غلام فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أم هانئ بنت رواحة أعجبها أن أشهدك على الذي وهبت لابنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بشير ألك ولد سوى هذا قال نعم فقال أكلهم وهبت له مثل هذا قال لا قال فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور \* حدثنا ابن عمر حدثني أبي ثنا اسمعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك بنون سواء قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل هذا قال لا قال فلا أشهد على جور \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا جابر عن عاصم الاحول عن الشعبي عن النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبيه لا تشهدني على جور \* حدثنا محمد بن مني ثنا عبد الوهاب وعبد الأعلى ح وحدثنا اسحق بن ابراهيم ويعقوب الدورقي جميعا عن ابن علية واللفظ ليعقوب قال ثنا اسمعيل ابن ابراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان ( ٣٣٣ ) بن بشير قال انطلق بي أبي يجعلني الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أشهد أني قد نحت النعمان كذا وكذا من مالي فقال أكل نيك قد نحتت مثل ما نحت النعمان قال لا قال فأشهد على هذا غيبي ثم قال أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال بلى قال فلا ادا \* حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ثنا أزهر ثنا ابن عون عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال نخطي أبي نحلثم أني بي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهد فقال أكل ولدك أعطيت هذا قال لا قال أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذاق قال بلى قال فاني لا أشهد قال ابن

( قوله بعض الموهبة من ماله لابنها فالتوى ) ( ع ) كذا لابن عيسى ولكافهم الموهبة أى بعض الاشياء الموهوبة وأما الموهبة فاسم مصدر للهبة ومعنى التوى مطل واللى المطل ( قوله ألك ولد سوى هذا ) تقدم ما لابن اسحق ( قوله لا أشهد على جور ) تقدم تأويله ورده الى النذب ( ع ) وفيه أنه يكره لأهل الفضل الشهادة فيما يكره وإن جاز عقده ويمضى إن نزل لفوله أشهد غيبي ( قوله قاربوا بين أولادكم ) ( ع ) روي عنه عن الأسدي قاربوا بالنون ومعناه سووا وعن المديني والخشي بالباء من المقاربة أى لا تفضلوا بعضا على بعض

### أحاديث العمرى

( قوله أيمارجل أعمر عمرى ) ( ع ) قال أبو عبيد العمرى مشتقة من العمر فعنى أعمرك هذه الدار جعلتها لك عمرتك وهى ان وقعت فميدة فحياة الواهب كقوله أعمرك هذه الدار عمرى

الاثنيين ( قوله بعض الموهبة من ماله لابنها فالتوى ) ( ع ) كذا لابن عيسى ولكافهم الموهبة أى بعض الاشياء الموهوبة وأما الموهبة فاسم مصدر للهبة ومعنى التوى مطل والالتواء المطل ( ح ) وتقدير الاول بعض الاشياء الموهوبة ( قوله قاربوا بين أولادكم ) وروى قاربوا بالنون أى سدوا والاول بالباء من المقاربة أى لا تفضلوا بعضا على بعض ( قوله انحل ابني غلامك ) هو بفتح الحاء يقال يحل يفعل كذهب يذهب

### باب العمرى

( قوله أيمارجل أعمر عمرى ) ( ع ) قال أبو عبيد العمرى مشتقة من العمر فعنى أعمرك هذه

عون فحدثت به محمد افعال إنما تحدثنا انه قال قاربوا بين أولادكم \* حدثنا أحمد بن عبد الله بن يوسف ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر قال قالت امرأة بشير انحل ابني غلامك وأشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامى وقالت أشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أله اخوة قال نعم قال أكلهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لا أشهد الاعلى حق \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمارجل أعمر عمرى له ولعقبه فانها للذى أعطيتها لا ترجع الى الذى أعطها لاله أعطى عطاء وقعت فيه المواريث \* حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح قال أخبرنا الليث \* وحدثنا قتيبة ثنا ليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أعمر رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعمر ولعقبه غير أن يحيى قال فى أول حديثه أيمارجل أعمر عمرى فبى له ولعقبه \* حدثني عبد الرحمن بن بشر الميسدى أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني ابن شهاب عن العمرى وستنا

أوماعشت بضم التاء فلاحلاف انها بعد موت الواهب لورثته \* واختلف اذا أطلقت أوقيدت بعمر  
الآخذ أو بعمره وعمر عقبه كقوله أعمرتك هذه الدار عمرك ثم عقبك أو أعمرتك ولم يقيد فشهور  
قول مالك أن الجميع سواء وترجع بعد موت الآخذ أو موت عقبه للواهب أو لورثته لانه انما وهب  
منفعة والمسالمون عند شر وطهم ولانه مدلول اللغة قال الحرابي سمعت ابن الاعرابي يقول لم تختلف  
العرب أن هذه الأشياء على ملك أربابها العمري والسكنى والرقبي والاغلال والمنفعة والعربة والعارية  
والافتقار ومنافعها لمن جعلته \* وقال أبو حنيفة والسافعي لا ترجع عقبها أولم يعقبها وتورث عن  
الآخذ أو عن عقبه لانه انما وهب الرقبة وقد أبطل الله الشرط بقوله في الآخر العمري لمن وهبته  
وفي الآخر للذي أعمرها حيا أو ميتا وهذا عندنا محمول على المنافع لانها التي وهب فلا يلزم أكثرهما  
وهب \* وقال أبو ثور وابن شهاب ان عقبها كقوله أعمرتك وعقبك لم ترجع وان لم يعقبها رجعت  
لحديث جابر هذا لاسيما مع ما فيه من قوله أعطى عطاء وقعت فيه المواريث ومثله روى أبو عبيد  
والترمذي عن مالك وهو ظاهر ما في الموطأ من رواية يعجب بن يحيى الاندلسي بخلاف رواية غيره  
ويحيى آخر من روى الموطأ عن مالك قال فيه في رواية يعجب اترقول ابن محمد وكذلك الامر عندنا ر  
العمري ترجع للذي وهبها اذا لم يترك لك ولعقبك وقول مالك هذا أوله الاكثر أرى اذا قال لك ولعقبك  
لم يرجع الا بعد انقراضه على مشهور مذهبه واذا قال أعمرتك ولم يترك لك عقبك رجعت اذا مات لها  
عند هؤلاء (ط) والجواب عن حديث جابر انه حديث اختصار واما أهل الطبقة الأولى والثانية  
والثالثة في ألفاظه فضعفت الثقة به مع ما فيه من مخالفة الأصول في قوله المسالمون عند شر وطهم

وتركهم العمر به قال مالك رايت عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم يعقب أخاه محمد ومحمد يومئذ قاض مالك لا تقضى في العمري بحديث ابن شهاب قال يا أخى لم أجد العمل عليه فقد أباه الناس قال مالك فليس العمل عليه وود أنه لو محي **﴿ قلت ﴾** هذا القول الذي حكاه أبو عبيد والترمذى عن مالك ذكره ابن قنوع في وثائقه المجموعة عن ابن الهدي قال وقال ابن الهندي إنما ترجع العمري للواهب أو لورثته إذا كانت غير معقبة وإن كانت معقبة على مجهول من يأتي من ولده وولد له خرجت العمري ولحق بالحبس **﴿ ابن عات ﴾** هذا خلاف قول مالك وأصحابه أن العمري معقبة أو غير معقبة إن كانت بلفظ الاعمار أو الاسكان أو الامتاع أو وقت أنها لا تلحق بالاحباس بل ترجع ملكاً للعمراً أو لورثته قال ولعل ابن الهدي أخذ بظاهر قول مالك في الموطأ يعقب قول ابن القاسم ابن محمد قال مالك على ذلك الأمر عندنا أن العمري ترجع للذي أمرها إن لم يقبل هي لك ولعقبك وإنما أراد مالك أنه لم يلفظ فيها بلفظ العمري ولا بما في معاصها وإنما قال هي لك ولعقبك **﴿ قلت ﴾** فهذا تأويل آخر في قول مالك غير الذي تقدم للماضى (م) وتعلق الشافعي وأبو حنيفة بظاهر قوله في حديث العمري لمن وهبت له وفي آخر للذي أمرها حياً وميتاً وعمله عندنا أن المراد به المنافع كما تقدم **﴿ قلت ﴾** فقد العمري على مقتضى المشهور أنها تملك منفعة الشيء حياة الآخذ أو حياته وحياة عقبه بغير عوض نشاء وقيل إنشاء ليخرج حكم الحاكم بها لمن يستحقها وحكمها النذب ولا يبعد أن يعرض لها ما ينقلها عن النذب إلى غيره من بقية الأحكام

**﴿ فصل ﴾** وتصح في المقار والريق والحلى والثياب فإن قلت قوله في آخر كتاب الهبات فإن قال عمرتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذه الدابة جاز وترجع بعدموته إلى الذي وهبها له أو ورثته **﴿ قلت ﴾** فإن أمره حلياً أو ثياباً فقال لم أسمع في الثياب شيئاً وأما الحلى فأراه بمنزلة الدار يدل على أنها لا تجوز في الثياب لأنه سئل عنها وعن الحلى فقام الحلى وقال لم أسمع في الثياب شيئاً **﴿ قلت ﴾** لا يدل لأنه ذكر في كتاب العربية ما يتم به لسكلام على هذه الصورة قال فيه ومن أمر رجلاً داراً رجعت بعدموته إلى الواهب والناس عند شروطهم وتكون العمري في الرقيق والحيوان ولم أسمع في الثياب شيئاً وهي عندى على ما أمرها عليه من الشروط

**﴿ فصل ﴾** والصيغة التي تتعدها قال الباجي هي كل ما دل على هبة المفعة كما عمرتك أو أسكنتك هذه الدار وهبتك سكنها أو هي لك عمري أو عمرتك وكذلك إذا كانت بلفظ الاغلال أو الاقار أو الاجال وتقدم لابن عات أنها تكون بلفظ الامتاع أو وقتت باجل **﴿ قلت ﴾** والافقار هو بتقديم الغاء قال الجوهرى يقال أفقرت فلاناً ما فتى أى أعزته فقارظهم رها ليركبها وأجلته المال إذا أعزته الناقة لينتفع بلبنها وبرها أو فرسا ليغزو عليها **( قوله أعطى عطاء )** (ط) احتج به المخالف والجواب أنه ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من لفظ أبي سلمة كما صرح به في الطريق الآخر وأنه لما فرغ قال وقال أبو سلمة لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريت وإن لم أنه من لفظه صلى الله عليه وسلم فإنه إنما جاء حيث ذكر العقب فتكون فيه حجة للقول بالتفصيل على أنه يحتمل أن

فلاناً ما فتى أى أعزته فقارظهم رها ليركبها وأجلته المال إذا أعزته الناقة فينتفع بلبنها وبرها أو فرسا ليغزو عليها **( قوله أعطى عطاء )** (ط) احتج به المخالف والجواب أنه ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من لفظ أبي سلمة كما صرح به في الطريق الآخر وإن لم أنه من لفظه صلى الله عليه وسلم فإنه إنما جاء حيث ذكر العقب فتكون فيه حجة للقول بالتفصيل على أنه يحتمل أن يقال إن

عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل أعمى رجلاً عمري له ولعقبه فقال قد أعطيتكها وعقبك ما بقى منكم أحد فانها لمن أعطيا وانها لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريت

حدثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد واللفظ لعبد قالا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال انما  
 العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما إذا قال هي لك ما عشت فانه تارجع الى صاحبها  
 قال معمر وكذلك كان الزهري يفتي به \* حدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن  
 عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن أعر عمرى له ولعقبه فهي له بثلة لا يجوز للمعطي فيها  
 شرط ولا ثنيا قال أبو سلمة لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث فقطعت الموارث شرطه \* حدثنا عبد الله بن عمر القواريري  
 ثنا خالد بن الحرث ثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال (٣٣٦) حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال سمعت جابر بن

عبد الله يقول قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 العمري لمن وهبت له  
 وحدثنا محمد بن مثنى أنا  
 معاذ بن هشام قال حدثني  
 أبي عن يحيى بن أبي كثير  
 ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن  
 عن جابر بن عبد الله أن نبي  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 بثله \* حدثنا أحمد بن  
 يونس ثنا زهير ثنا أبو  
 الزبير عن جابر رفعه الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 \* وحدثنا يحيى بن يحيى  
 واللفظ له أخبرنا أبو خيثمة  
 عن أبي الزبير عن جابر قال  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم امسكوا عليكم  
 أموالكم ولا تنفدوها  
 فانه من أعر عمرى فهي  
 للذي أعرها حيا وميتا  
 ولعقبه \* حدثنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة ثنا محمد بن  
 بشر ثنا حجاج بن أبي

يقال ان العقب لما كان ينتقل اليهم عن موروثهم ويشتري كون في الانتفاع به سمي ذلك ميراثا (قوله)  
 في الآخر انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) أي أمضاها دائما ولا ترجع وهو أيضا  
 نص في القول بالتفصيل وهذا ان كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من قول الراوي فهو  
 أعلم بالحال (قوله) بثلة أي عطية غير راجعة (قوله) امسكوا عليكم أموالكم ولا تنفدوها (ع) هو  
 حض وحوطة على المال ونهي عن اضاعته ويحتمل أنه أمرهم بذلك حين ظنوا أنها راجعة اليهم فنهاهم  
 عن ذلك ان كان أرادها ورثته على ما قاله المخالف (ط) هو ارشاد الى الاصلح لان الاعمار يمنع مالك  
 الرقبة من التصرف فيها مدة طويلة ولا سيما المعقبة ولا يصح حل هذا على التعريم لانه قال في الآخر  
 العمري جائزة أي هي عطية جائزة ولا نهان البر والمعروف (قوله) يريد بالجواز الجواز الاعم  
 لا لأخص لان الاعم يشمل المندوب والواجب لانه تقدم ان حكمها الدب (قوله) قضى بذلك طارق)

العقب انما كان ينتقل اليهم عن موروثهم ويشتري كون في الانتفاع به سمي ذلك ميراثا (قوله) انما  
 العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) أي أمضاها دائما ولا ترجع وهو أيضا نص  
 في القول بالتفصيل فهذا ان كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من قول الراوي فهو أعلم  
 بالحال (قوله) بثلة أي عطية غير راجعة (قوله) امسكوا عليكم أموالكم ولا تنفدوها) احتج به الشافعي  
 ومن قال بعوله على ان العمري لا تعود للواهب فالمعنى من هذا دفع ما توهوه ان العمري كالعارية  
 فاعلموا ان العمري هبة صحيحة يملكها الموهوب له ملكا تاما لا تعود الى الواهب أبدا أو ما على مذهب  
 مالك فقال (ع) هو حض وحوطة على المال ونهي عن اضاعته (ط) هو ارشاد الى الاصلح لان الاعارة  
 يمنع مالك الرقبة من التصرف فيها مدة طويلة ولا سيما المعقبة ولا يصح حل هذا على التعريم لانه قال  
 في الأخرى العمري جائزة أي هي عطية جائزة ولا نهان البر والمعروف (ب) يريد بالجواز الجواز  
 الاعم لا لأخص لان الاعم يشمل المندوب والواجب لانه تقدم ان حكمها الدب (قوله) قضى  
 بذلك طارق) هو ابن عمر مولى عثمان ولاءه عبد الملك بن مروان المدينة بعد امارة ابن الزبير  
 رضي الله عنهما

عثمان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم عن وكيع عن سفيان ح وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال  
 حدثني أبي عن جدي عن أبيوب كل هؤلاء عن أبي الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى حديث  
 أبي خيثمة وفي حديث أيوب من الزيادة قال جعل الانصار يعمرون المهاجرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امسكوا  
 عليكم أموالكم \* وحدثني محمد بن رافع واسحق بن منصور واللفظ لابن رافع قالا ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني  
 أبو الزبير عن جابر قال أعرمت امرأة بالمدينة حائطا لها ابنا لها ثم توفي وتوفيت بعده وترك ولدا وله اخوة بنون للعمرة فقال ولد  
 العمرة رجع الحائط اليها وقال بنو المعمر بل كان لا يينا حياته وموته فاخصموا الى طارق مولى عثمان فدعا جابرا فشهد على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمري لصاحبها فقضى بذلك طارق ثم كتب الى عبد الملك فاخبره بذلك وأخبره بشهادة جابر

فقال عبد الملك صدق جابر فأضفى ذلك طارق فان ذلك الحائط لبني المعمر حتى اليوم \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ لابن بكرك قال اسحق أخبرنا وقال أبو بكر ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن سليمان بن يسار ان طارقا قضى بالعمري للوارث لقول جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائزة \* حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري ميراث لاهلها \* حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس

عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائزة \* وحدثني يحيى بن حبيب ثنا خالد بن عطاء عن ابن الحارث ثنا سعيد عن قتادة بهذا الاسناد غير أنه قال ميراث لاهلها أو قال جائزة \* حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن مثنى العنزي واللفظ لابن مثنى قال ثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة

عند \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبيد بن سليمان وعبد الله بن مبرح وحدثنا ابن نمير قال حدثني أبي كلاهما عن عبيد الله بهذا الاسناد غير أنهم قالوا

(ع) طارق هذا هو ابن عمرو وكان عبد الملك وولاه على المدينة آخر أيام ابن الزبير والقائل أعمرت امرأة هو أبو الزبير الا ترى كيف قال آخر الحديث فدعا جابرا (د) نموا وولاه عبد الملك بعد أيام ابن الزبير (قوله العمري جائزة) (ع) أي ماضية على ماتقدم ويحتمل أن يريد مباحة ولم يختلف في إباحتها \* قلت \* يعني بالأباحة الجواز الأعم الذي يدخل فيه المندوب لأنها مندوب إليها وتقدم قول القرطبي أنها من البر والمعروف

### كتاب الوصايا

\* قلت \* الوصايا جمع وصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر (د) قال الازهرى مشتقة من وصيت لشيء اذا وصلته وصيته وصيغته وصية لانه وصل ما كان في الحياة بما بعده \* قلت \* الوصية اذا أريد بها ما يخرج من الثلث وهو المبوب لها في كتب الفرائض \* فقيل في حديثها انها قد يوجب حقها في ثلث عاقده يلزم بموته وان كانت بغير ذلك فلا تنفي عليك حقيقة قول (قوله لشيء) (ع) أي من المال كقوله تعالى ان ترك خير الوصية والخير المال ويحتمل أن يريد الديون والامانات والحقوق التي فرط فيها (قوله بيت ليلتين) \* قلت \* قيل ان قيد الليلتين تأكيذا لتحديد والمعنى لا ينبغي أن يوصي عليه زمان وان قل الا ووصيته مكتوبة \* الطيبي فعلى هذا ذكر الليلتين تسامح والاصل لا تنص عليه ليلة والمعنى وقد ساعدته في هذا القدر فلا يتجاوزها الى اكثر \* قلت \* ويدل على أن الليلتين خرجتا مخرج التقليل وان ذكر الليلتين فيه تسامح كما ذكر قول ابن عمر في الحديث فاءت على ليلة الا

### كتاب الوصايا

\* (ش) روح بن القاسم بفتح الراء وسكون الواو حيث وقع \* الوصايا جمع وصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر (ح) قال الازهرى هي مشتقة من وصيت الشيء اذا وصلته وصيته وصية لانه وصل ما كان في الحياة بما بعده (ب) الوصية اذا أريد بها ما يخرج من الثلث وهي المبوب لها في كتب الفرائض فقيل في حديثها انها قد يوجب حقها في ثلث عاقده يلزم بموته وان كانت بغير ذلك فلا تنفي عليك حقيقة قول (قوله بيت ليلتين) (ب) قيل ان قيد الليلتين تأكيذا لتحديد والمعنى

(٤٣ - شرح الابن والسوسى - رابع) وله شيء يوصي فيه ولم يقل لا يريد أن يوصي فيه \* حدثنا أبو كامل الجحدري ثنا حماد بن عيسى ابن زيد ح وحدثني زهير بن حرب ثنا اسمعيل يعني ابن عبيد الله عن أبيه عن يوسف ح وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني يونس وحدثني هرون بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب أخبرني أسامة بن زيد الليثي ح وحدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا هشام يعني ابن سعيد كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله حديث عبيد الله وقالوا جميعا له شيء يوصي فيه الا في حديث أبيه فانه قال يريد أن يوصي فيه كرواية يحيى عن عبيد الله \* حدثنا هرون بن معروف ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو وهو ابن الحرث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ووصيتي عندي مكتوبة ولكن تأمر كلام الطيبي فكاه فهم ان المعنى لا يمضي ليلة الا ووصيته مكتوبة  
بعدها وليس الامر كذلك بل الظاهر ان المعنى الا ووصيته مكتوبة عنده في الليلة لان الامر على  
النور بحسب الامكان ويشهد لذلك قول ابن عمر المتقدم ثم انظر هو المعنى في الليلة من لدن وجب الحق  
او من لدن أراد ان يوصي واعراب الحديث ان ما نافية بمعنى ليس وحق اسمها ووصي فيه صفة لشي  
والجمع صفة ثانية لا مري ويبيت ليلتين صفة ثالثة له وجلة الاستثناء خبر وكونه جاء بصيغة الحاضر يدل  
على تأكيده الامر بالا ككتب (م) اوجب داود وغيره من الظاهرية الوصية وهي عندنا ديب الا ان يكون  
عليه حق يخشى تلفه عن مستحقة ان لم يوص به فجب (ع) وبندها قال الشافعي وأبو ثور والسكافة  
\* وحجهم الى النذب قوله يريد ان يوصي لان الواجب لا يصرف الى خيرة المكلف \* واحتج الشافعي  
با قوله ما حق امرئ مسلم معناه ما الحزم والاحتياط من أخلاق المسلم \* واحتج أبو ثور بقوله ما حق  
امرئ مسلم قال لانه رد الحق الى المسلم فهو كقوله هذا حق زيد ان شاء تركه (د) ولا حجة للظاهرية في  
الحديث اذ ليس فيه تصريح بالوجوب (ع) لفظة حق هي أظهر في الوجوب فاذا جلت على الوجوب  
جلت على الصور التي ذكرها الامام لكن قال الباقي هذا عندى فيما له بال من الحقوق والودائع  
لتي العادة كتبها وأما ما يتكرر كل يوم فان هذا يشق كتبه وكان يلزم عليه تعديد الوصية كل  
يوم وكانت الوصية للوالدين والأقربين واجبة في صدر الاسلام من قوله ان ترك خيرا الوصية الآية  
ومن قوله تعالى وصية لأزواجهم وقيل في ذلك كتب عليهم وحققا على المتقين وقيل انما كانت ندبا \* ثم  
اختلف هل نسخت كلها أو بعضها فقال السكافة نسخت كلها ثم اختلف في النسخ فقيل آية الموارث  
وقيل حديث لا وصية لوارث وهذا على قول من أجاز نسخ القرآن بالسنة وهذا القولان لما للكرحه  
الله وقيل المنسوخ منها الوصية للأقربين والوصية للزواج ونسخت الوصية للأقربين بالحض على  
مواساتهم في قوله تعالى واذا حضر القسمة الآية فكما يجب رزق ليتامى والمساكين اذا حضر وا  
وكذلك لقرابة \* وقال الحسن وجاعة واختاره الطبري ان الوصية لمن لم يرث من القرابة لم تنسخ قال  
الحسن فلواوصى بشه لا غير قرابة فلم يوصى له من ذلك الثلث والباقي للقرابة وقيل هي عموم في  
الأقرب بين خصمته السنة لمن لا يرث منهم والى هذا نحا أبو القاسم الكندي (قوله الا ووصيته عنده  
مكتوبة) (ع) اذا وجدت وصية عنده مكتوبة بخطه دون اشهاد لم يختلف انها لا تصح لانه قد يكون  
كتبها لينظر في أمرها واذا وجدت مشهودة فان لم يقيد بقوله ان مت من مرضى هذا أو سفرى  
هذا صححت أخرجهما من يده ووضعها عند غيره أو بقاها بيده مات من مرضه وفي سفره ذلك أو في غيره  
وان قيدها بذلك فان كان قد أخرجهما من يده ووضعها عند غيره صححت \* واختلف قول مالك في  
صححتها اذ لم يكن أخرجهما من يده ولم يختلفوا أن للوصي أن يغير وصيته بغيرها \* قلت حتى لو  
كانت بعق قال في أول كتاب العتق والوصية بالعتق عدة ان شاء رجع فيها وما ذكر ان له أن يغير  
وصيته هو ما لم يشترط أنه لا يرجع عن وصيته فان شرط ذلك فلا رجوع له فيها

ما حق امرئ مسلم له شيء  
يوصي فيه يبيت ثلاث ليل  
الا ووصيته عنده مكتوبة  
قال عبد الله بن عمر ما مررت  
على ليلة منذ سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
ذلك الا وعندي وصيتي  
\* وحدثنى أبو الطاهر وحمل  
قالا أخبرنا ابن وهب  
أخبرني يونس بن حذاف  
عبد الملك بن شعيب بن  
الليث حدثني أبي عن  
جدى قال حدثني عقيل  
ح وحدثنى ابن أبي عمر  
وعبد بن حميد قالنا عبد  
الرزاق أخبرنا معمر كلهم  
عن الزهري بهذا الاسناد  
نحو حديث عمرو بن  
الحارث \* حدثنا يحيى بن  
يحيى التميمي أخبرنا ابراهيم  
ابن سعد عن ابن شهاب  
عن عامر بن سعد عن

لا ينبغي أن يمضي عليه زمان وان قل الا ووصيته مكتوبة (قوله الا ووصيته عنده مكتوبة) (ع) اذا  
وجدت وصية عنده مكتوبة بخطه دون اشهاد لم يختلف في أنها لا تصح لانه قد يكون كتبها لينظر في  
أمرها وان وجدت مشهودة فان لم يقيد بقوله ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا صححت أخرجهما  
من يده ووضعها عند غيره أو بقاها بيده مات من مرضه أو في سفره ذلك أو في غيره وان قيدها بذلك  
فان كان قد أخرجهما من يده ووضعها عند غيره صححت واختلف قول مالك في صححتها ان لم يكن أخرجهما

## \* (أحاديث الثلث والثلث كثير) \*

(قوله عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) فيه عيادة المريض وتفقد هم أمر الرعية وهي من الرغائب (قوله من وجع) (ع) في كتاب الحربى الوجع اسم لكل مرض ومعنى أشفيت \* الهروى يقال أشفى واشاف \* العتبي لا يقال أشفى إلا فى الشر وفيه ان ذكر المريض ما يجده من ألم لغرض صحيح من مداواة أو دعاء أو وصية ونحوها جائز وإنما يكره ما كان على وجه التشكى ولتسخط فانه يقصد فى أجر المريض \* قلت \* دخلت أخت بشر بن الحارث على أحمد بن حنبل فقالت يا أبا عبد الله أنين المريض أشكوى هو قال أرجو أن لا يكون شكوى ولكن أشتكى الله (قوله وأنا ذو مال) فيه اباحة جمع المال الكثير لان هذه الصيغة لا تصدق إلا بذلك وقد يطلق لعة على التعليل \* قلت \* تقرر ان قولك زيد ذو علم أبلغ من قولك زيد عالم ولا وجه لكونه أبلغ إلا أنه بدل فى عرف الاستعمال على الكثرة وقد صرح فى الطريق الآخر انه ذو مال كثير ولا يدل على جمع الكثير كما ذكر وإنما فيه دليل على كسب المال الكثير وكسبه أعم من جمعه لان كسبه قد يكون لا يجمع كافى الميراث \* وذ كر عياض فى المدارك عن يحيى بن يحيى انه قال جمع الدنيا من وجهها من الزهد فيها (قوله ولا يرثى الابنت لى) (ع) أى لا يرثى من الولد ومن يعز على تركهم عالة ولا فقد كانت له عصبة وفيل يحتمل أن يرثى لا يرثى من له فرض معلوم قيل ويحتمل أن يرثى من النساء وقيل يحتمل انه استكثر عليها نصف تركته أو انه ظن انها تنفرد بجميع المال أو على عادة العرب فى انها لاتعد المال للنساء وإنما كانت تعده للرجال (قوله أفأتصدق بشئى ماى قال لا) (ع) يحتمل أن يرثى بالتبطل فى المرض ويحتمل أن يرثى الوصية وهما عند الكافة سواء فى المنع \* وأخلف فيمن لا وارث له هل له أن يوصى بكل ماله فنع ذلك الجمهور لان بيت المال كوارث بمنع الزيادة على الثلث وأجازة أبو حنيفة وأحمد فى أحد قوليه وأما من له وارث فليس له ذلك إجماعا الاثنى روى عن

أيضه قال عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ن وجع أشفيت منه على الموت فقلت يا رسول الله بلغنى ما ترى من الوجع وأنا ذو مال ولا يرثى الابنت لى واحدة أفأتصدق بشئى ماى قال لا قال قلت أفأتصدق

من يده ووضعها عند غيره ولم يختلفوا ان للموصى أن يغير وصيته بغيرها (قوله أشفيت) أى أثمرت وفيه ان ذكر المريض ما يجده من ألم لغرض صحيح من مداواة أو دعاء أو وصية ونحوها جائز وإنما يكره ما كان على وجه التشكى ولتسخط (ب) دخلت تحت أخت بشر بن الحارث على ابن حنبل فقالت يا أبا عبد الله أنين المريض أشكوى هو قال أرجو أن لا يكون شكوى ولكن أشتكى الله (قوله وأنا ذو مال) (ع) فيه اباحة جمع المال الكثير (ب) تقرر ان قولك زيد ذو علم أبلغ من قولك زيد عالم ولا وجه لكونه أبلغ إلا أنه بدل فى عرف الاستعمال على الكثرة وقد صرح فى الطريق الآخر انه ذو مال كثير ولا يدل على جمع الكثير كما ذكر وإنما فيه دليل على كسب المال الكثير وكسبه أعم من جمعه لان كسبه قد يكون لا يجمع كافى الميراث وذ كر عياض فى المدارك عن يحيى بن يحيى انه قال جمع الدنيا من وجهها من الزهد فيها \* قلت \* يصح أخذ عياض وان قلنا ان جمع المال مباح فى المدلول لكسبه فان كسبه على تقرير الابى من ثمرات جمعه وإذا كانت الثمرة مباحة كانت وسيلتها كذلك والله تعالى أعلم (قوله أفأتصدق بشئى ماى) (ع) يحتمل أن يرثى بتبطل فى المرض أو وصية وهما عند الكافة سواء فى المنع \* واختلموا فىمن لا وارث له هل يوصى بكل ماله فنع ذلك الجمهور لان بيت المال كالوارث بمنع الزائد على الثلث \* وأجازة أبو حنيفة وأحمد فى أحد قوليه وأما من له وارث فليس ذلك له إجماعا الاثنى روى عن بعض السلف وأجمع الناس بعده على خلافه (قوله

بعض السلف أجمع الناس بعده على خلافه ( **قوله** الثالث والثالث كثير ) ( ع ) يجوز في الثالث الأول  
النصب على الاغراء أو مفعول باضمار فعل ويصح فيه الرفع على الفاعلية باضمار يكفي ونحوه من الأفعال  
أو على الابتداء والخبر محذوف أو على الخبر وبالوجهين ضبطناه وأجمع العلماء على أن للربض أن  
يوصى بالثالث لهذا الحديث ويأتي ما لابن عباس من قوله لو أن الناس غضوا من الثالث إلى الربع  
وأجمعوا على جواز الوصية بأكثر من الثالث أن أجازها لورثته ومنع ذلك أهل الظاهر وإن أجازوها  
وفي حديث سعد بن أبي وقاص تخصيص القرآن بالسنة لأن القرآن يدل على جواز الوصية عموماً وفي تخصيصه  
بها خلاف بين الأصوليين والصواب تخصيصه بها على أنها مبيحة له ولما علم من أطباق الصحابة على مثل  
هذا متى وحده ( **قوله** انك أن تذر ورثتك أغنياء ) ضبطناه بفتح الهمزة وهو وجه الكلام ومقصوده  
وتكون أن وما بعدها بتقدير المصدر أي انك وتركك ورثتك أغنياء وهم فيه بعضهم وقال انه بالكسر  
وله وجه لا يبعد **﴿** قلت **﴾** وعلى تقدير فتح الهمز وانه بتقدير المصدر لم يبين ما محل المصدر من  
الاعراب فقيل انه في محل رفع بالابتداء أي تركك ورثتك أغنياء خبر لهم والجملة بأسرها خبران وأما  
على كسر الهمز قد كان لها وجه ولم يبينه وليس الاعلى انها شرطية ومنع بعضهم أن تكون  
شرطية قال لانه يبقى الشرط بلا جواب ولا يصح أن يكون خبر هو الجواب **﴿** قلت **﴾** يريد لانه فيه  
حذف الغاء من الجملة الاسمية الواقعة جواب الشرط **﴿** الطيبي **﴾** الرواية صحيحة وإذا صححت فلا يلتفت إلى  
من لا يجوز حذف الغاء بل يجوز والحديث دليل عليه **﴿** قلت **﴾** تقرر ان سيويو به لا يستدل بالحديث  
على الأحكام الاعرابية لما شاع من نقل الحديث بالمعنى ( **قوله** خبر من أن تذرهم عالة يتكفون  
الناس ) ( ع ) العالة الفقراء **﴿** قلت **﴾** ويتكفون من تكفف السائل واستكفى إذا بسط كفه  
للسؤال أو سأل الناس كفاً كافاً من طعام ( ع ) وفيه رجحان الورثة على حال المساكين وهذا  
بحسب قدر المال وكثرة الورثة وغناهم فقهرهم ثم كونه خيراً يحتمل انه باعتبار كثرة الأجر  
في الآخرة ويحتمل أنه خيراً للورثة باعتبار انه أحسن بحالهم وأطيب لنفوس الموصى في انه يتركهم  
بحالة حسنة واستدل به على ترجيح الغنى لانه جعله خيراً للموصى والورثة ولو كان بخلاف ذلك كان  
شر لهم وله ( **قوله** ولست تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ) **﴿** قلت **﴾** قال الطيبي هو معطوف  
على أن تذر والجمع علة في النهي عن الزيادة على الثالث وكانه قال لا تفعل لانك أن مت تركت ورثتك

بسطه قال لا الثالث والثالث  
كثير انك أن تذر ورثتك  
أغنياء خبر من أن تذرهم  
عالة يتكفون الناس  
ولست تنفق نفقة تبتغي بها  
وجه الله إلا أجرت بها

الثالث والثالث كثير ) يجوز في الثالث الأول النصب على الاغراء ونحوه مما يضر فيه الفعل ويصح فيه  
رفع على الفاعلية باضمار يكفي ونحوه أو على الابتداء والخبر محذوف أو على الخبر وروى بالوجهين  
( **قوله** انك أن تذر ورثتك أغنياء ) ( ع ) ضبطناه بفتح الهمزة وهو وجه الكلام وتكون أن وما بعدها  
بتقدير المصدر وهم فيه بعضهم وقال ان بالكسر وله وجه لا يبعد ( ب ) وعلى فتح الهمز وانه بتقدير  
المصدر لم يبين ما محل المصدر من الاعراب فقيل انه في محل رفع بالابتداء أي تركك ورثتك أغنياء  
خبر والجملة بأسرها خبران وأما على كسر الهمزة قد كان له وجه ولم يبينه وليس الاعلى انها شرطية  
ومنع بعضهم أن تكون شرطية قال لانه يبقى الشرط بلا جواب ولا يصح أن يكون الخبر هو الجواب  
( ب ) يريد لانه فيه حذف الغاء من الجملة الاسمية الواقعة جواب الشرط **﴿** الطيبي **﴾** الروايات صحيحة  
وإذا صححت فلا يلتفت إلى من لا يجوز حذف الغاء بل يجوز والحديث دليل عليه ( ب ) تقرر ان سيويو به  
لا يستدل بالحديث على الأحكام الاعرابية لما شاع من نقل الحديث بالمعنى ( **قوله** ولست تنفق نفقة  
إلى آخره ) قال الطيبي هو معطوف على أن تذر والجميع علة في النهي عن الزيادة على الثالث كأنه



أغنياء وتركهم أغنياء خبر لهم وان عشت تصدقت بما بقي من الثلث وأنفقت على عيالك فذلك خير (ع) فيه استحباب النفقة في وجوه الخير وأنه إنما يثاب على ما عمل إذا نوى وان النفقة على العيال يثاب عليها إذا قصد بها وجه الله تعالى وكذا ما يقصده الستر وأداء الحقوق وصلة الرحم وكذلك ما ينفقه الانسان على نفسه يقصده لإحياء نفسه ولتقوى على العبادة (قوله) حتى اللقمة نجعلها في (مرأئك) فيه أن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة فإن الزوجة من ملاذ الدنيا المباحة ووضع اللقمة في فيها في العادة إنما يكون عند الملاعبة وهي أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع ذلك فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنه إذا قصد بذلك وجه الله يثاب عليه وغير هذه الحالة أولى بمصول ذلك فلذلك قال صلى الله عليه وسلم حتى اللقمة يضعها في في امرأته (قوله) أخلف بعد أصحابي (ع) يريد بمكة وقد بين في الطريق الآخر القضية وان سعدا مرض بمكة وأنه صلى الله عليه وسلم دخل عليه يعوده فبكى فقال ما يبكيك قال خشيت أن أموت بالارض التي هاجرت منها كمات بها سعد بن خولة فقال اللهم اشف سعدا ثلثا (ع) فقله أ أخلف قاله حين خاف أن يموت بمكة وقد كان هاجر منها خشى أن يقدح ذلك في ثواب هجرته أو قاله خشية بقاءه بعد فصول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وتختلف هو لأجل المرض وقد قال فيأتي وقد كانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله ولهذا جاء في غير هذه الرواية تختلف عن هجرته ويحتمل أنه سأل عن تختلف عن أصحابه في العمر أي يطول عمره عنهم ويدل عليه ما يأتي بعد من قوله ولعلك تختلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون واختلاف هل حكم الهجرة باق بعد الفتح فيمنع المقام بمكة وتجب الهجرة وقيل إنما يمنع المقام بها في حق من هاجر لانه صلى الله عليه وسلم أذن للمهاجر أن يقيم ثلاثا وأما من لم يهاجر فلا لموله ولا هجرة بعد الفتح وقيل ان الهجرة لم تكن واجبة الا على أهل مكة خاصة واختلف أيضا فقيل ان موت المهاجر بمكة يحبط ثواب هجرته اذا فعل ذلك اختيارا أو بالضرورة فلا يحبط كيف كان

حتى اللقمة نجعلها في في  
امرأتك قال قلت يا رسول  
الله أخلف بعد أصحابي قال  
انك لن تختلف فتعمل عملا  
تبتغي به وجه الله الا زدودت  
به درجة و رفعة

قال لا تفعل لانك ان مت تركت ورثتك أغنياء وتركهم أغنياء خبر لهم وان عشت تصدقت بما بقي من الثلث وأنفقت على عيالك فذلك خير (ح) فيه ان المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة لان الزوجة من ملاذ الدنيا المباحة ووضع اللقمة في فيها إنما يكون في العادة عند الملاعبة وهي أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة ومع ذلك فقد أخبر عليه الصلاة والسلام أنه إذا قصد بذلك وجه الله تعالى يثاب عليه وغير هذه الحالة أولى بمصول ذلك فلذلك قال حتى اللقمة يضعها في في امرأته (قوله) أخلف بعد أصحابي يريد بمكة (ب) وقد بين في الطريق الآخر القضية وان سعدا مرض بمكة وأنه صلى الله عليه وسلم دخل عليه يعوده فبكى فقال ما يبكيك فقال خشيت أن أموت بالارض التي هاجرت منها كمات سعد بن خولة فقال اللهم اشف سعدا ثلثا (ع) قال ذلك خشية أن يقدح ذلك في ثواب هجرته أو قاله خشية بقاءه بعد فصول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وقد كانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى ويحتمل أنه سأل عن تختلف عن أصحابه في العمر أي يطول عمره ويدل عليه ما يأتي بعد من قوله ولعلك تختلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر رآخرون واختلف هل حكم الهجرة باق بعد الفتح فمنع المقام بمكة وتجب الهجرة وقيل انه يمنع المقام بها في حق من هاجر وأما من لم يهاجر فلا لقوله صلى الله عليه وسلم ولا هجرة بعد الفتح وقيل ان الهجرة لم تكن واجبة الا على أهل مكة خاصة واختلف أيضا فقيل ان موت المهاجر بمكة يحبط ثواب هجرته اذا فعل ذلك اختيارا أو بالضرورة فلا (ب) الاحباط ابطال العمل لا كسب السيئات وإنما تقوله المعترلة فالمراد بالاحباط هالما

ويدل على صحة الاول قوله في آخر الحديث الا ازددت لانه جعله يزاد خيرا على ما تقدم له **(قلت)** الاحباط ابطال العمل لا كتناسب السيئات ولا بقوله أهل السنة وإنما يقوله المعتزلة فالمراد بالاحباط هنا ما احباط الموازنة في الآخرة أو بمعنى به ابطال العمل لاختلال شرطه لان الهجرة دوام البقاء بالمدينة فاذا اختل بطلت لأن ثوابها بطل باكتساب سيئة بل باختلال شرطها **(قول)** وله ذلك تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون **(ع)** هذا يدل على انه إنما سأل عن طول عمره كما تقدم وفيه علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم لانه طال عمره بعد هانيقا على أربعين سنة وولى العراق فانتفع به من أسلم على يديه وقتل من قتل من الكفار **(قول)** اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم **(ع)** استدلل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قادح في هجرته ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون دعاهم دعاء عام أو معنى امض أتمم ولا تبطل ولا تردهم على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم **(قول)** لكن البائس سعد بن خولة **(ع)** البائس هو الذي عليه أثر البؤس من الفقر والحاجة وسعد بن خولة هذا هوز وج سبعة الأسمية التي مات عنها وتقدم حديثها في كتاب العدة **(قول)** رثي له من أن توفي بمكة **(ع)** قال أهل الحديث انتهى كلامه صلى الله عليه وسلم عند قوله سعد بن خولة ثم ذكر الحاكم هذاعله لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه إنما قاله توجعا عليه لموته بمكة وأن قائل ذلك هو سعد بن أبي وقاص وأكثر ما جاء انه من قول الزهري ويحتمل أن قوله أن مات بمكة من كلامه صلى الله عليه وسلم وقوله رثي له من كلام غيره تفسير القوله البائس اذ قد ورد في حديث لكن سعد بن خولة البائس قدمات في الارص التي هاجر منها وقد اختلف في سعد بن خولة قال ابن دينار وابن مزين انه لم يهاجر البتة بل أقام بمكة حتى مات بها \* وذكر البضاري انه هاجر وشهد بدرا وغيرها ثم انصرف الى مكة ومات بها \* وقال ابن هشام انه هاجر الى الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدرا وغيرها وتوفي بمكة في حجة الوداع وقيل توفي سنة سبع فعلى هذا وعلى ما قال عيسى فبؤسه من سقوط هجرته لرجوعه مختارا الى مكة وموته بها وقد يكون بؤسه لموته بها وإن لم يكن مختارا لانه فاته ثواب الموت في بلد مهاجرة وبلد الغربة عن وطنه الذي هجره لله وقد روى في هذا الحديث انه خلف مع سعد بن أبي وقاص رجلا وقال له ان مات بمكة فلا تدفنه بها حرا صاعلى استيفاء ثواب هجرته وقد

وله ذلك تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس سعد بن خولة قال رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفي بمكة \* حدثنا قتيبة ابن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة قالنا ثنا سفيان بن عيينة وثي أبو الطاهر وحرملة قالنا أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس ح وثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قالنا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلهم عن الزهري بهذا الاسناد نحوه \* وحدثنى اسحق بن منصور

احباط لموازنة في الآخرة أو بمعنى به ابطال العمل لاختلال شرطه لان شرط الهجرة دوام البقاء بالمدينة فاذا اختل بطلت لأن ثوابها بطل باكتساب سيئة بل باختلال شرطها **(قول)** وله ذلك تخلف **(ع)** هذا يدل على انه إنما سأل عن طول عمره كما تقدم وفيه علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم لانه طال عمره بعد هانيقا وأربعين سنة وولى العراق فانتفع به من أسلم على يديه وقتل من قتل من الكفار **(قول)** اللهم امض لأصحابي هجرتهم **(ع)** استدلل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قادح في هجرته ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون دعاهم دعاء عام أو امض أى اتمم ولا تردهم على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم **(قول)** لكن البائس هو الذي عليه أثر البؤس وهو الفقر والقلّة **(قول)** رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفي بمكة هذا من كلام الراوى ذكره عنه لقوله صلى الله عليه وسلم ما سبق وأنه إنما قاله توجعا لموته بمكة وقائل ذلك هو سعد بن أبي وقاص وأكثر ما جاء انه من قول الزهري **(ع)** ويحتمل أن قوله أن مات بمكة من كلامه صلى الله عليه وسلم وقوله رثي له من كلام غيره تفسير القوله البائس وقد اختلف في سعد

ابن عبد الرحمن الحميري  
عن ثلاثة من ولد سعد كلهم  
يحدثون عن أبيه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم دخل  
على سعد يعود به فبكى  
فقال ما يبكيك فقال قد  
خشيت أن أموت بالارض  
التي هاجرت منها كمات  
سعد بن خولة فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم اللهم  
اشف سعدا اللهم اشف  
سعدا ثلاث مرار قال  
يا رسول الله ان لي مالا  
كثيرا وانا برئت ابنتي  
أفأوصي بما لي كله قال  
لا قال فبالثلثين قال لا قال  
هالنصف قال لا قال فالثلث  
قال الثلث والثلث كثير  
ان صدقتك من مالك صدقة  
وان نفقتك على عيالك  
صدقة وان ماتا كل  
امرأتك من مالك صدقة

وانك ان تدع اهلك بخير أو قال بعيش خير من ان تدعهم يتكلمون الياس وقال بيده \* وحدثنى أبو الربيع العتكي ثنا حماد ثنا أيوب عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الجبري عن ثلاثة من ولد سعد قالوا مرض سعد بمكة وأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودونه فحدثني الثقفي \* وحدثنى محمد بن مثنى ثنا عبد الأعلى ثنا هشام عن محمد بن حميد بن عبد الرحمن قال ثنا ثلاثة من ولد سعد بن مالك كلهم يحدثني مثل حديث صاحبه فقال مرض سعد بمكة فانا مع النبي صلى الله عليه وسلم يعودونه فحدثني حميد بن عمرو بن سعيد عن حميد الجبري \* حدثني إبراهيم بن موسى الرازي أحسننا عيسى بن عيسى عن يونس ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا ثنا وكيع ح وثنا أبو كريب ثنا ابن عمير كلهم عن هشام بن عمرو عن أسد عن ابن عباس قال لو ان الناس

وارساله ليعين اختلاف الرواة في ذلك وهذا وشبهه من العلل التي وعدم سلم في خطبة كتابه أن يذكرها في مواضعها وظن ظانون أنه يأتي بهامش ردة وأنه توفي قبل ذكرها والصواب أنه ذكرها في تضعيف كتابه كما أوضعه في أول هذا الشرح ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الرواية ولا في صحة الحديث لأن الحديث وصل من غير طريق حيد بن عبد الرحمن عن أولاد سعد (د) وقد قدمنا أن الحديث إذا ورد متصلا ومرسلا فذهب المحققين أنه يحكم بالاتصال لأنها زيادة عدل وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية وجوابه ما تقدم من مذهب المحققين

### ﴿ حديث قول ابن عباس لو غضوا من الثلث إلى الربع ﴾

معناه نقصوا (ع) وأجمعوا على جواز الوصية بالثلث إلا ما ذهب إليه بعضهم من أنها بالثلث إنما هي لمن لا وارث له واختلف في النقص من الثلث فقال الأكثر هو مستحب وقيل هو واجب \* واختلف في القدر المستحب فمن أبي بكر أنه أوصى بالخمس قال لأن الله تعالى رضى من عباده بالخمس وعن عمر أنه أوصى بالربع واختار قوم السدس واختار قوم أن يكون دون ذلك وقال الحسن السدس أو الخمس أو الربع وقال النخعي كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة واختار قوم العشر لقوله في بعض روايات حديث أوصى بالعشر وعن علي وابن عباس وعائشة أن من له مال قليل وورثته كثير أن ترك الوصية خير له لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثتك أغنياء خير لك ولهم

### ﴿ أحاديث الصدقة عن الغير حيا كان أو ميتا ﴾

(قوله) أن أبي مات وترك مالا ولم يوص فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه قال نعم (ع) وأجمعوا على استحباب الصدقة عن الغير ومعنى أيكفر عنه أي من سيئاته ومعنى انتفاع المتصدق عنه بماله بنوه أن المتصدق وهبه أجرة فيه وقيل قديور جرح الإنسان بماله بكتسبه ولم ينوه كما يؤجر غيره له ولم ينوه ويكون مخصوصا لعموم قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (قوله) في الآخر اقلنت نفسها (ع)

فردة وأنه توفي قبل ذكرها والصواب أنه ذكرها في تضعيف كتابه كما أوضعه في أول هذا الشرح ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الرواية ولا في صحة الحديث لأن الحديث وصل من غير طريق حيد بن عبد الرحمن عن أولاد سعد (ح) وقد قدمنا أن الحديث إذا ورد متصلا ومرسلا فذهب المحققين أنه يحكم بالاتصال لأنها زيادة عدل وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية وجوابه ما تقدم من مذهب المحققين (قوله) غضوا من الثلث إلى الربع (بالغين والضاد المجتمعتين أي نقصوا واحتلف في النقص من الثلث فقال الأكثر هو مستحب وقيل هو واجب ثم احتلف في القدر المستحب فمن أبي بكر رضى الله عنه أنه أوصى بالخمس وعن عمر رضى الله عنه أنه أوصى بالربع واختار قوم السدس واختار قوم العشر وعن علي وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم أن من له مال قليل وورثته كثير أن ترك الوصية خير له لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثتك أغنياء

### ﴿ باب الصدقة على الغير ﴾

﴿ش﴾ (قوله) فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه (أي من سيئاته وهذا مخصوص لعموم وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) (قوله) اقلنت نفسها (روى بضم السين مفعولا للمالم يسم فاعله وفتحها مفعولا ثانيا ومعناه مات فجأة

غضوا من الثلث إلى الربع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير وفي حديث وكيع كبير أو كثير \* حدثنا يحيى بن أبوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أبي مات وترك مالا ولم يوص فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه قال نعم \* حدثنا زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أمي اقلنت نفسها وإني أطنها لو تسكلمت

روينا بهضم السين مع مولا لم يسم فاعله وبغضها مع مولا ثانيا ومعناه ماتت فجأة ( قوله اظنها لو تكلمت تصدقت ) (ع) اظن ذلك اما لما علم من حرصها على الخير او لما علم من قصد هاديتها في توصية وبدل عليه ما في الآخر من انها ما قبل لها اوصى قالت انما المال مال سعد فتوفيت قبل قدوم سعد فادنه صلى الله عليه وسلم في الصدقة عنها بدل على جوازها ولا خلاف في استحبابها للوارث وقال الشافعي يجب على الوارث اخراج ما فرط فيه مورثه من الواجبات من رأس ماله ( قوله في الرواية الأخرى فلها أجران تصدقت عنها ) (ع) ان صحت هذه الرواية فعناها صحيح أى إلى أجر في فعل ذلك أهبه لها فتنفع به ويكون لها أجر أيضا ويكون فهل إلى أجر في سعي فيه وهبتي ذلك لها مع أنه مالى \* قلت \* الاظهر هذا الثاني وهو أن يكون لها أجر الصدقة ويكون له هو أجر ثان في سعيه في ذلك (ع) وفيه ان ثواب عمى الابوين من صلاة أو صيام أو نياحة فيه لانه نص على المال وبقي غيره \* قلت \* وانظر ثواب الايقافات على من يقرأ القرآن لمن يكون ثواب القراءة على ما جاء ان الحرف بعشر حسنة لمن يكون العشر هل للقارئ أو للخبس \* وكان شيخنا أبو عبد الله يقول هما شريكان في ذلك ولا يبطل ثواب القارئ لكونه يقرأ بأجرة وهما في ذلك بمنزلة رجل استأجره قوم على أن يؤمهم فان فضل الجماعة مشترك بين الجميع وأظنه كان يقول قبل هذا ان العشر للقارئ وللخبس ثواب الاعانة على الخير وقد تكلمنا على ذلك وعلى انتقال ثواب الاعمال في غير هذا الموضع من كتاب الجنائز ومن كتاب الصوم ومن كتاب الحج

### \* حدث اذا مات المرء انقطع عمله الا من ثلاث \*

(ع) العمل ينقطع بالموت ولكن هذه الثلاث لما كان هو السبب في اكتسابها كان له ثوابها ( قوله صدقة جارية ) (ع) يدوم ثوابها مدة دوامها وبدل على جواز الخبس لان بقاء الصدقة بعد الموت كما يكون بالخبس ومنعه الكوفيون ( قوله أو علم ينتفع به ) (ع) الانتفاع به علمه بعدة يكون يشتمل بحمله عنه أو بإيداعه التأليف \* قلت \* وشروط الجميع في ذلك النية وكان شيخنا أبو عبد الله يقول انما

( قوله أظنها أجران تصدقت عنها ) (ع) ان صحت هذه الرواية فصاها صحيح أى إلى أجر في فعل ذلك أهبه لها فتنفع به ويكون لها أجر أيضا ويكون فهل إلى أجر في سعي فيه وهبتي ذلك لها مع أنه مالى (ب) الاظهر هذا الثاني وهو أن يكون لها أجر لصدقة ويكون له هو أجر ثان في سعيه في ذلك وانظر ثواب الايقافات على من يقرأ القرآن لمن يكون ثواب القراءة على ما جاء ان الحرف بعشر حسنة لمن تكون العشر هل للقارئ أو للخبس فكان شيخنا أبو عبد الله يقول هما شريكان في ذلك ولا يبطل ثواب القارئ لكونه يقرأ بأجرة وهما في ذلك بمنزلة رجل استأجره قوم أن يؤمهم فان فضل الجماعة مشترك بين الجميع وأظنه كان يقول قبل هذا ان العشر للقارئ وللخبس ثواب الاعانة على الخير

### \* باب اذا مات المرء انقطع عمله الا من ثلاث \*

\* (ش) هذه الثلاث لم تنقطع لانه السبب في اكتسابها ( قوله صدقة جارية ) بدل على جواز العتيد ومنعه الكوفيون ( قوله أو علم ينتفع به ) (ع) يكون يشتمل بحمله عنه أو بإيداعه التأليف (ب) وشروط الجميع في ذلك النية وكان شيخنا أبو عبد الله يقول انما تدخل التأليف في ذلك اذا اشتملت على فائدة زائدة والا فذلك تخسير للسكاغدة ويعنى بالفائدة الزائدة على ما في الكتب

تصدقت في أجران تصدق عنها قال نعم \* حدثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا محمد بن بشر ثنا هشام بن أبيه عن عائشة ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمي اقلعت نفسها ولم توص وأظنها لو تكلمت تصدقت أظنها أجران تصدقت عنها قال نعم \* وحدثنا أبو كريب ثنا أبو أسامة وثنا الحكم بن موسى ثنا شعيب بن اسحق بن زكريا ثنا روح وهو ابن القاسم ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جعفر بن عون كلهم عن هشام بن عروة بهذا الاسناد أما أبو أسامة وروح في حديثهما فهل إلى أجر كما قال يحيى بن سعيد وأما شعيب وجعفر في حديثهما أظنها أجر كرواية ابن بشر \* حدثنا يحيى بن أيوب زرقية يعني ابن سعيد وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل هو ابن جعفر عن العلماء عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاثة الا من صدقة جارية أو علم ينتفع به

تدخل التأليف في ذلك اذا اشغلت على فوائدها زائدة والافضل ان تحسب لالكاغد ويعنى بالعائدة الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه وأما اذا لم يشغل التأليف الاعلى نقل من في الكتب المتقدمة فهو الذي قال فيه انه تحسب لالكاغد وهكذا كان يقول في حضور مجالس التدريس وانه اذا لم يكن في مجلس الدرس التقاط زائدة من الشئ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصلت له معرفة الاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه ويلزم النظر وضمن ذلك في أبيات نظمها وهي قوله

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة \* وتقرير ايضاح لمشكل صورة  
وعز وغريب النقل أو حل مقفل \* أو اشكال أبدته نتيجة فكرة  
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد \* ولا تترك فالترك أقم خلة  
وكنت قلت في جواب أبياته هذه

فما بمن أولاك أرفع رتبة \* وزان بك الدنيا بأكمل زينة  
لمجلسك الاعلا السكيل بأكملها \* على حسن ماعنها المجالس حلت  
فابقاك من رفاق الخلق رحمة \* ولدين سيفاً قاطعاً كل بدعة

واني في قسمي هذا البار ولقد كنت أقيد من زوائد الفائه وفوائدها على الدول الخمس التي كانت تقرأ بمجلسه من التفسير والحديث والدول الثلاثة التي من التهذيب نحو الورقين كل يوم مما ليس في كتاب والله المسؤول أن يقدس روحه فلقد كان الغاية وشاهد ذلك ما اشغلت عليه تأليفه من ذلك وناهيك بمختصره في الفقه الذي ما وضع في الاسلام مثله لضبطه فيه المذهب مسائل وأقوالاً مع

السابقة عليه وأما اذا لم يشغل التأليف الاعلى نقل ما في الكتب المتقدمة فهو الذي قال فيه انه محسب لالكاغد وهكذا كان يقول في حضور مجالس التدريس وانه اذا لم يكن في مجالس الدرس التقاط زائدة من الشئ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصلت له معرفة بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع بنفسه ويلزم النظر وضمن ذلك في أبيات نظمها وهي قوله

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة \* بتقرير ايضاح لمشكل صورة  
وعز وغريب النقل أو حل مقفل \* أو اشكال أبدته نتيجة فكرة  
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد \* ولا تترك فالترك أقم خلة  
وكنت قلت في جواب أبياته هذه

فما بمن أولاك أرفع رتبة \* وزان بك الدنيا بأكمل زينة  
لمجلسك الاعلى السكيل بأكملها \* على حسن ماعنها المجالس حلت  
فابقاك من رفاق الخلق رحمة \* ولدين سيفاً قاطعاً كل بدعة

واني في قسمي هذا البار فلقد كنت أقيد من زوائد الفائه وفوائدها على الدول الخمس التي كانت تقرأ بمجلسه وهي التفسير والحديث والدول الثلاثة من التهذيب نحو الورقين كل يوم مما ليس في كتاب فانه المسؤول أن يقدس روحه فلقد كان الغاية وشاهد ذلك ما اشغلت عليه تأليفه من ذلك وناهيك بمختصره في الفقه الذي ما وضع في الاسلام مثله لضبطه فيه المذهب مسائل وأقوالاً مع الزيادات المكملية والتنبيه على المواضع المشككة وتفسير الحقائق الشرعية

الزيادة المكملة والتنبه على المواضع المشككة وتعرف الحقائق الشرعية (قوله أو ولد صالح يدعو له)  
 ﴿قلت﴾ كان الولد من عمله لحديث ولد الرجل من كسبه فاستثناء الثلاث على هذا متصل لا منقطع  
 وانظر حديث من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها هل يرجع ذلك الى احدى الثلاث أولا  
 يرجع ويكون العدد لا مفهوم له

### ﴿كتاب الحبس﴾

﴿قلت﴾ الحبس يطلق مصدرا واسما فهو مصدرا اعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما ببقاؤه في ملك  
 ربه فاعطاء المنفعة يخرج اعطاء الرقاب وبمدة وجوده يخرج العارية والعمرى وبقوله لازما  
 ببقاؤه في ملك الحبس يخرج العبد المخدم حياة نفسه مدة قبل موت سيده لانه في هذه الصورة لم يبق في  
 ملك السيد وهو اسما ما اعطيت منفعته الى آخر الحد وصرح الباجي بان الحبس باق على ملك الحبس  
 وهو لازم قولهم ان الحبس يزكى على ملك الحبس حيث يضم غلته الى غلة ما يبيده وما وقع للخمي من  
 قوله في آخر كتاب الشفعة الحبس يسقط ملك الحبس غلط (قوله أصاب عمر أرضا) كانت هذه الارض  
 تسمى ثغابا لثاء المثناة والميم الساكنة والغين المججمة (ع) ومعنى أصابها صارت له بالقسم لان خير  
 قحت عنوة وقسمت أرضها وتقدم ما في ذلك ويأتي في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله يستأمره)  
 ﴿قلت﴾ فيه مشاورة أهل الفضل في الأمور وطرق الخير وما كان عليه السلف والصالحون من  
 اخراج الانفس لله امتثال لقوله سبحانه لن تناووا الرأية (قوله ان شئت حبست أصلها وتصدق بها)  
 ﴿قلت﴾ قال تقي الدين يحتمل قوله وتصدق بها أن يرجع الى الاصول المحبسة ويتعلق بذلك الكلام  
 في الصيغة التي يكون بها التحبيس التي أحصى فيها لفظ الصدقة ويحتمل انه راجع الى الثمرة على حذف  
 مضاف ويبقى لفظ الصدقة على اطلاقه ﴿قلت﴾ فعلى الاول يكون قرنا في الصيغة بين لفظ الصدقة  
 ولفظ الحبس وعلى الثاني فالمضاف المحذوف هو لفظ الثمر أي وتصدق بثمرها وعلى هذا فالذي ينأهر  
 أن الاصل لم يقع فيه تحبيس ويضبط بحسب التخفيف والمفرع في هذا البحث عن هذه الارض كيف  
 (قوله أو ولد صالح يدعو له) (ب) كان الولد من عمله لحديث ولد الرجل من كسبه فاستثناء لثلاث  
 على هذا متصل وانظر حديث من سن سنة حسنة هل يرجع الى احدى الثلاث أولا يرجع ويكون  
 العدد لا مفهوم له

### ﴿كتاب الحبس﴾

﴿ش﴾ (ب) يطلق مصدرا واسما فهو مصدرا اعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما ببقاؤه في ملك  
 الحبس فاعطاء المنفعة يخرج اعطاء الرقاب وبمدة وجوده يخرج العارية والعمرى وبقوله لازما  
 ببقاؤه في ملك الحبس يخرج العبد المخدم حياة نفسه بموت قبل موت سيده لانه في هذه الصورة لم يبق  
 في ملك السيد وهو اسما ما اعطيت منفعته الى آخر الحد وصرح الباجي ببقاء الحبس على ملك الحبس  
 وهو لازم قولهم ان الحبس يزكى على ملك الحبس بحيث يضم غلته الى غلة ما يبيده وما وقع للخمي  
 من قوله في آخر كتاب الشفعة الحبس يسقط ملك الحبس غلط (قوله أصاب عمر أرضا) كانت  
 هذه الارض تسمى ثغابا لثاء المثناة والميم الساكنة والغين المججمة (ط) ومعنى أصابها صارت  
 له بالقسم لان خير قحت عنوة وقسمت أرضها (قوله هو أنفس) معناه أجود وانفيس الجيد وقد  
 نفس بضم النون وضم الفاء نفاسة (قوله حبست أصلها وتصدق بها) قال تقي الدين يحتمل قوله

أو ولد صالح يدعو له  
 \* حدثنا يحيى بن  
 يحيى التميمي أخبرنا  
 سليم بن أخضر عن ابن  
 عون عن نافع عن ابن عمر  
 قال أصاب عمر أرضا بخير  
 فأنى النبي صلى الله عليه  
 وسلم يستأمره فيها فقال  
 يا رسول الله انى أصبت  
 أرضا بخير لم أصب مالا قط  
 هو أنفس عندي منه فما  
 تأمرني به قال ان شئت  
 حبست أصلها وتصدق  
 بها

اتفق فيها وما اتفق فيها من أحد الأمرين (ع) الحبس عندنا جاز في العقار خلافا لمن منع ذلك ولنا عليه  
 هذا الحديث وموافقته لنا على صحة تحبيس القناطر والمساحد والسقايات والمقابر ﴿ قلت ﴾  
 قال ابن العربي غلط أبو حنيفة فنع الحبس ورأى أنه قاطع للبراث الذي أحكم الله وقد غلبه الحق  
 بوجهين أحدهما قول مالك لصاحبه أبي يوسف حين أنكر الحبس هذه احباس رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم واحباس أصحابه بالمدينة والثاني مناقضته لاجازته ما تقدم من احباس القناطر والمساحد  
 (م) واذا حبس العقار على مجهول كالمساكين لم يختلف في أنه لا يرجع الى الحبس لان المساكين  
 لا تنقطع فيسديم بدوامهم وكذلك الحبس المعقب في قوله حبس عليك وعلى عقبك فانه لا يرجع الى  
 الحبس اذا انقضى العقب لانه لما علق الحبس بالعقب والعقب فلا ينقطع فذلك يدل على انه أراد  
 ازالة ملكه وان كان الحبس على معين غير معقب انقضى ذلك المعين فاختلف عندنا فقبيل يرجع  
 الحبس الى ملك محبسه اذ لا لامة تدل على قصد الحبس التأييد وازالة الملك غير ان الأصل ان الانسان  
 لا يخرج عن ملكه الا على الصفة التي أحررها عليها وقيل لا يرجع لان لعظ الحبس دال على قصده  
 ازالة الملك ﴿ واد قلنا انه لا يرجع الى ملك الحبس فانه يرجع الى أقرب الناس بالحبس ومات  
 والأصل الذي يدور عليه اختلاف الروايات في هذا الأصل ان الصيغة الصادرة من الحبس ان كانت  
 نصا في ازالة ملكه بوضع لغة أو عرف استعمال أو دالة على الفصد الى بقاء الملك أو محتملة للوجهين فان  
 كانت نصا في أحدهما حكم بموجب الصوصية وان كانت محتملة للوجهين وأشكل رجوع الحبس  
 في تفسيره ان كان حيا فافسر به قبل منه وان مات قبل أن يفسر فالنظر عندي أن لا يلزمه الاقل  
 ما يقتضيه قوله لان الاملاك لا يخرج بالشك وعلى هذا الأصل يبدو رجوع ما وقع في الروايات  
 ﴿ قلت ﴾ للحبس أربعة أركان الصيغة والحبس والحبس عليه وما يقع فيه التحبيس فاما الصيغة فلا  
 يشترط فيها لفظ معين بل كل ما يدل على معنى الحبس من قول أو فعل ينعقده الحبس فن بنى مسجدا  
 وأذن في الصلاة فيه اذنا عاما لا بقيد فرض ولا نفل ولا لشخص معين ولا زمانا معينا كشمس أو سنة  
 جميع ذلك كالتصريح في دلالة على الوقف والألفاظ المستعملة في التحبيس ثلاثة الوقف والحبس  
 والصدقة أما الوقف فقبيل انه أصرح ألفاظ الباب في الدلالة على التأييد فلا يفتقر الى ضمنية كما  
 يفتقر اليها غيره وقيل انه بمنزلة غيره لا بد من ضمنية قول أو جهة وألفاظ الحبس والصدقة فها هما  
 لا بد لان على التأييد بمجرد ما يدل لا بد من ضمنية اما قيد في الكلام كقوله حبسا لايبيع ولا يوهب أو  
 شبه ذلك من الألفاظ أو يجمع بين الظنين معا كما وقع في الروايات أن يقول حبس صدقة أو تكون  
 تلك الضمنية في جهة الحبس كقوله حبس على المساكين أو المجاهدين أو طلبة العلم ووجه ذلك  
 ما تقدم للامام من ان المساكين لا تنقطع فان انعدمت القيود اللفظية والجهات في جملة على التأييد  
 روايتان

﴿ فصل ﴾ وان لم يتأبد في الصور التي لا يتأبد فيها فهي تجري مجرى العمرى يرجع بعد انقراض  
 الحبس عليه ملكا للحبس أو لو رثته يوم مات واذا تأبد في الصور التي يتأبد فيها وانقضى الحبس  
 عليهم وقلنا لا يرجع الى ملك الحبس فانه يرجع الى عصمة الحبس وقال في رواية أشهب أحب الى أن

وتصدق بها أن يرجع الى الأصول المحبسة ويتعلق بذلك الكلام في الصيغة التي يكون بها التحبيس  
 التي أحدها صيغة لفظ الصدقة ويحتمل أنه راجع الى الثمرة على حذف مضاف وينبغي لفظ الصدقة على  
 إطلاقه (ع) الحبس عندنا جاز في العقار خلافا لمن منع ذلك (ب) قال ابن العربي غلط أبو حنيفة



ترجع صدقة على المساكين وأهل الحاجة وعلى المشهور رفق أنه يرجع إلى عصمة الحبس فالمشهور اختصاصه بالفقراء منهم دون الأغنياء وقيل يدخل الأغنياء في السكنى دون الغلة فإن لم يكن في العصمة فقراء أعطى للأغنياء واختلف إذا كانوا فقراء وأخذوا ما يكفهم وبقيت بقية فقيل تعاد عليهم وقيل تعطى لا بعد منهم ويدخل في مرجع الحبس من النساء من لو كانت ذكراً عصبة فلا تدخل الزوجة ولا الجدة للام ولا الأخوة للام إذا لم يكن بينهم نسب غير ماد كرفان كانت هناك مشاركة في نسب دخلن لأنهن على ذلك التقدير لو كن ذكراً عصبة وتدخل الأم والأخوات الشقائق أولاد وبنات الأخ فإن انفردت بنت أخذت الجميع وإن كان معها غيرها وضاق الربع عن الكفاية ترجحت عن غيرها لقرها وقيل لا تدخل النساء في المرجع وعلى ما تقدم من أنهن يدخلن على الصفة المذكورة فقال في كتاب محمد الذكر والأنثى فيه سواء وإن شرط الحبس للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المرجع ليس فيه شرط (ع) وعندنا في المذهب اضطراب في تحبيس الحيوان **﴿فصل﴾** تقدم أن الحبس أركاناً أربعة أحدها الصيغة وتقدم الكلام عليها وهذا الفرع والذي قبله من كلام الامام في الشيء الحبس وتقدم أنه العقار \* واختلف في العروض والحيوان وفيها طريقان فهم من يحكى في الجمع رابعتين ومنهم من يجرد الخيل من الخلاف ومنهم من لا يخص الكراهة بالريق ولا يصح تحبيس طعام لأنه لا ينفع به إلا بالتلاف عنه وإنما يكون الوقف فيما ينفع به مع بقاء عينه وما وقع في المدونة من وقف الدنانير فعنه عندهم أنها وقعت للعرض لأن مالهها تنزل منزلة غيرها \* ابن عبد السلام وكذلك ينبغي أن يكون الطعام

**﴿فصل﴾** وأما الحبس فهو كل من يصح تبرعه وقبوله منه فلا يصح من المحجور والسفيه ولا مديان أحاط الدين بماله ولا من كافر في القربات الدينية لما في سماع ابن القاسم أن حبس الذي دار على مسجد ردت وروى مثله مع بن موسى في نصرانية بعثت بدنانير للكعبة أنه ترد إليها ويصح من لا امام وهو نص سماع محمد بن خالد عن ابن القاسم قال فيه ولا امام أن يحبس الخيل في الجهاد وكانت وقعة تحبس الامام بمونس بعض ربيع بيت المال على بناء سورها وشهد في ذلك التحبيس شيخنا أبو عبد الله بن عرفة وامتنع بعض المفتين وأظنه الشيخ أما القاسم الغبريني من الشهادة في ذلك ظنا منه أنه لا يجوز قال شيخنا أبو عبد الله بن عرفة فأوقفته على سماع محمد بن خالد فرجع وشهد معنا

**﴿فصل﴾** وأما الحبس عليه فهو ما جاز صرف منفعة الحبس له أو فيه ويجوز على من سيول والمشهور صحته على الحل \* ابن الهندي ومنعه بعضهم والروايات واضحة بصحته على من سيول وبها احتج الجمهور على جوازها على الحل ويصح على الذي قيسا على جواز صلاته وقد وصلت أسماء بنت أبي بكر أنها وهى كافرة ولا يجوز على كنيسة ولا في شراء خمر ولا على وارث في مرض الموت لأن المرض يمنع من التبرع للوارث مطلقاً ولا جنبي بما زاد على الثلث

**﴿فصل﴾** ثم الحبس عليه أن كان غير معين كالسكينة والمجاهدين لم بشرط قبوله الحبس لتعذر حصوله وكذلك أن كان معيناً ليس له أهلية القبول كالأصغر والسفيه \* ابن عبد السلام وينبغي أن يقدم من يقبل عنهم كالهبة والصدقة وحيث اشترط القبول فرد من له الرد فقيل يصرف لغيره ممن يصرفه في مثل ما حبسه فيه وقيل يرجع ما كاله ولا بن أبي زيد فحين أخرج كسرة لسائل فلم

فزع الحبس ورأى أنه قاطع للبراث الذي أحكم الله تعالى وقد غلبه الحق بوجهين أحدهما قول مالك لصاحبه أبي يوسف حين أنكر الحبس هذه أحباس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحباس أصحابه

بقيلها قال يصرفها غيره

**﴿فصل﴾** وشرط الحبس الخوز لانه أحد أنواع العطية والعطية شرطها الخوز وتقدم في كتاب الهبة أن الخوز حسي وحكمي وتقدم تفسير كل واحد منهما وكذلك هو في الحبس وشرط الحبس منه أن يكون قبل موت الحبس وقبل فلسه ومريض موته وشرط حصوله أن تعين البينة حيازة ما يمكن معاينته ولا يكفي الإقرار به لأن المنازع فيه الورثة أو الغرماء فلاوكتفي بذلك لزوم قبول إقرار الإنسان على غيره وهو باطل إجماعا **(قول)** فتصدق عمر في الفقراء وفي القريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف **(ط)** المراد بالقرابي قربي عمر وبعده أن يرد قربي النبي صلى الله عليه وسلم لأنها صدقة والصدقة محرمة عليهم **﴿قلت﴾** ظاهره أنه عينا هذه المصارف والأصل أنه مهماتين الواقف مصرفا لمسجد أو مدرسة أو أهل مذهب اتبع وان لم يمين نسيانا أو جهل الشهود أن يذكره اتبع العرف فان لم يكن عرف ففي الفقراء وفي المدونة ومن قال داري حبس ولم يزد ففي الفقراء لأن يرى لذلك وجه تصرف فيه مثل أن يكون موضع رباط كالاسكندرية وجبل ما يحبس الناس فيها في السبيل فيجهد في ذلك الامام \* ولما ذكر اللخمي قول مالك هذا قال وقول ربيعة يسكنها الولد والقرابة والرحم أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة اجعلها في الأقربين \* وأما قال الحبس هي حبس في سبيل الله فان نوى شيئا صرف اليه وان لم ينو شيئا فمالك في المدونة يجعلها في الغزو \* واللخمي وقال أشهب القياس في أي سبيل الخير صرفها جاز ولابن كنانة في المجموعة من حبس دار في سبيل الله ليسكنها المجاهدون والمرابطون ومن مات منهم لم يخرج زوجته حتى تم لعدة ويخرج منها من ليس بمجاهد ولا مرابط وصغار ولد الميت \* واللخمي هذا اذا كانت للسكنى وان كانت للغلة صرف كراؤها على أهل الغزو وهذا ان كان في موضع غزو وان لم تكن في موضع غزو وشأنهم أن يبيعوها إلى أهل الغزو وفدار الغلة والسكنى سواء تبعث غلتها إلى أهل الغزو وان لم يكن الشأن البعث سكنها الفقراء ان كانت للسكنى وفرف كراءها على الفقراء ان كانت للغلة وان جعلت غلتها في اصلاح المساجد والقناطر وغير ذلك جاز **(قول)** لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا **(ط)** هذا رفع للحرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعا أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي يأكل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غير أن كل سرف ولائمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد **(ع)** ان شرط الحبس ذلك في أصل الحبس صح

قال فتصدق بها عمرانه لا يباع أصلها ولا يتباع ولا تورث ولا توهب قال فتصدق عمر في الفقراء وفي القريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير معقول فيه قال فحدث بهذا الحديث محمدا فلما بلغت هذا المكان غير

بالمدينة والثاني مناقضته لاجازة ما تقدم من احباس المساجد والقناطر **(قول)** لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا **(ط)** هذا رفع للحرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعا أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي يأكل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غير أن كل سرف ولائمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد **(ب)** قال ابن قنوح للقاضي أن يقدم من ينظر في الاحباس فلا ينزل بموته وارتفع برفعه من ولي بعده وله أن يجعل لمن قدم في النظر رزقا معلوما في كل شيء باجتهاده في قدر ذلك وقد فعله الأئمة \* ابن عطية ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف وقال المشاور وابن زرب لا يكون أجر في ذلك الا من بيت المال وان أخذه من الحبس أخذ منه ورجع بأجرته في بيت المال وان لم يخط منها فاجره عند الله تعالى وانما لم يؤخذ من الحبس لانه تغيير للصايات \* ابن عات وخالفهما في ذلك عبد الحق \* ابن عطية وقال ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف **(قول)** أو يطعم صديقا **(ط)** المراد صديق

متمول فيه قال محمد غير

متأهل مالا قال ابن عسرون  
وأبناؤي من فرأ هذا  
الكتاب أن فيه غير متأهل  
مالا \* حدثنا أبو بكر  
ابن أبي شيبة ثنا ابن أبي  
زائدة ح وثنا اسحق أخبرنا  
أزهر السمان ح وثنا  
محمد بن مثنى ثنا ابن أبي  
عدي كلهم عن ابن عون  
بهذا الاسناد مثله غير أن  
حديث ابن أبي زائدة  
وأزهر انتهى عند قوله  
أو يطعم صدقة غير متمول  
فيه ولم يذكر ما بعده  
وحديث ابن أبي عدي فيه  
ما ذكرنا من قوله حدثت  
بهذا الحديث مجدا إلى  
آخره \* وحدثنا اسحق بن  
إبراهيم ثنا أبو داود  
الحفري عن عمر بن سعد عن  
سفيان عن ابن عون عن  
نافع عن ابن عمر عن عمر  
قال أصبت أرضا من أرض  
خيمير فأنت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقلت  
أصبت أرضا لم أصب مالا  
أحب إلى ولا أنفس عندي  
منها وساق الحديث بمثل  
حديثهم ولم يذكرنا  
محمد أو ما بعده \* حدثنا  
يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا  
عبد الرحمن بن مهيدي عن  
مالك بن مغول عن طلحة  
ابن مصرف قال سألت  
عبد الله بن أبي أوفى هل  
أوصى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال لا قلت فلم  
كتب على المسلمين الوصية

ولعل حكم الصديق معلوم مبلغه فيباح له قدر ما حرت به العادة وإن لم يشترط وكان الحبس على  
المساكين ومن وليها منهم فانه لا يحرم عليه مالا يحرم على أحدهم وإن كان غنيا واضطر إلى قيامه عليهم  
بهذا المقدار على جهة الاجارة ويكون ما يأخذ معلوما صح ذلك وليست بأعظم من الزكاة التي جعلها  
الله فيها حقا للعاملين وإن كانوا أغنياء وتقييده قوله بالمعروف يشير إلى ما قلناه من الرجوع إلى العادة  
في ذلك \* قلت \* قال ابن قنوح للماضى أن يقدم من ينظر في الاحساس ولا ينزل بموته ويرتفع  
برفعه من ولي بعده وله أن يجعل لمن قدم في النظر رزقا معلوما في كل شهر باجتهاده في قدر ذلك وقد  
فعله الأئمة \* ابن عطية ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف \* وقال المشاور وابن زرب لا يكون أجره  
في ذلك إلا من بيت المال وإن أخذ من الحبس أحذنه ورجع بأجرته في بيت المال وإن لم يعط منها  
فأجره عند الله وإنما يأخذ من الحبس لأنها تغيير للوصايا \* ابن عات وخالفهما في ذلك عبد الحق  
\* ابن عطية وقال ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف ( قوله أو يطعم صدقة ) ( ط ) المراد صديق العامل  
وبعد أن يعنى صديق الحبس ( م ) فيه جواز التخصيص على الأغنياء وجواز كل القيم على الحبس  
منه وإن جيع ذلك إنما يكون بالمعروف كفا في مال اليتيم ( قوله غير متأهل ) ( ع ) أى غير جامع وكل  
شئ له أصل قديم فهو متأهل ومنه محمد مؤئل أى قديم الأصل وأئله الشئ أصله

### ﴿ أحاديث وصية النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

( قوله هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ) ( ع ) يعارض ما يأتي من أنه أوصى بالثلاث  
وبعترته وبصدقة أرضه والجواب أنه إنما يعنى الوصية بالخلافة التي تعنها الشيعة وهو الذي  
أنكرت عائشة في الآخر بقولها متى أوصى وإن كان السؤال عن الوصية بالمال فانه لم يوص بشئ  
فيه ووصيته بكتاب الله وعترته وليس بمال وكذلك وصيته بصدقة أرضه فانها ليست بصدقة ولا وصية  
حقيقية بل على حكم التركة وإنما أخرجها صدقة بحكم الله بقوله لا نورث ما تركناه صدقة ولانه صلى الله  
عليه وسلم لم يكن له شئ يوصى فيه ( قوله فلم كتب على المسلمين الوصية ) ( م ) رأى السائل أن الأمة  
مساوية له في الأحكام والرجوع إلى فعله ويعنى بكتب الوصية على المسلمين في قوله كتب عليكم  
العامل وبعد أن يعنى صديق الحبس ( قوله غير متأهل ) مالا معناه غير جامع وكل شئ له أصل قديم  
أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤئل

### ﴿ باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

﴿ ش ﴾ ( قوله عن طلحة بن مصرف ) هو بضم السين وفتح الصاد وكسر الراء المشددة وفتح الراء  
والصواب المشهور كسرهما ( قوله هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ) ( ع ) يعارض  
ما يأتي من أنه أوصى بالثلاث وبعترته وبصدقة أرضه والجواب أنه إنما يعنى الوصية بالخلافة التي تعنها  
الشيعة وهو الذي أنكرت عائشة في الآخر بقولها متى أوصى وإن كان السؤال عن الوصية بالمال  
فانه لم يوص بشئ فيه ووصيته بكتاب الله وبعترته ليس بمال وكذا وصيته بصدقة أرضه فانها ليست  
وصية حقيقية بل على حكم التركة وإنما أخرجها صدقة بحكم الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم  
لا نورث ما تركناه صدقة ولانه صلى الله عليه وسلم لم يكن له شئ يوصى فيه ( قوله فلم كتب على  
المسلمين الوصية ) ( م ) رأى السائل أن الأمة مساوية له في الأحكام والرجوع إلى فعله ويعنى بكتب  
الوصية في قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية وظهر أنها لم تنسخ أو يكون رأى

أولهم امرؤ البوصية قال أوصى بكتاب الله عز وجل \* وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثنا ابن نمير ثنا أبي كلاهما عن مالك بن مغول بهذا الاسناد مثله غير ان في حديث ( ٣٥٢ ) وكيع قلت فكيف امر الناس بالبوصية

وفي حديث ابن نمير قلت كلف كتب على المسلمين الوصية \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبد الله ابن نمير وأبو معاوية عن الاعمش ح وثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وأبو معاوية قالنا الاعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهما ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشئ \* وحدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبو يعقوب بن ابراهيم كلهم عن جرير ح وثنا على ابن خشرم أخبرنا عيسى وهو ابن يونس جميعاً عن الاعمش بهذا الاسناد مثله \* وحدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ لبصري أخبرنا اسمعيل بن عتبة عن ابن عون عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد قال ذكرنا عند عائشة أن علياً كان وصياً فقالت متى أوصى اليه فقد كنت مسندته الى صدرى أو قالت حجرى فدعا بالطست فلقند الخنث في حجرى وما شعرت انه مات ففنى

إذا حضر أحدكم الموت الآية وظن انها لم تنسخ أو يكون رأى رأى داود في وجوب الوصية \* قلت \* تأمل كلام الامام فانه يعطى أن الذى استبعد طلحة انما هو وجوب الوصية على المسلمين مع انه صلى الله عليه وسلم لم يوص و كانه حصر دليل الوجوب في العقل وبحقل أن الذى استبعد انما هو عدم وصيته مع كونها واجبة على المسلمين وهو أحد المسلمين لا يبايع قوله فيما تقدم ما حق امرى مسلم بيت ليلتين الحديث ( قول أوصى بكتاب الله ) \* قلت \* يحسن الجواب به على كل واحد من الاستبعادين اما على الاول فكأنه يقول وان انحصر دليل الوجوب في العقل فهو قد فعل وأوصى بكتاب الله أى بالقيام به وأما الثانى فكأنه يقول وان كانت واجبة على المسلمين وهو أحدهم فقد أوصى

حديث انه صلى الله عليه وسلم لم يوص الى أحد \*

( قول ذكرنا عند عائشة أن علياً كان وصياً ) يعنون بالخلافة وتقدم أنه الذى أنكرت عائشة ( قول فلقند الخنث في حجرى ) ( ع ) الانحناء الانثناء والتمايل وهو المراد ههنا ومنه انحناء الاسقية وهو تكسر وطى بعضها على بعض ( م ) ومنه سعى الرجل الذى فى كلامه لين وتكسر مخشافنى انحنى فى حجرى تمايل واجتمع وفى حجر الثوب لغتان فتح الحاء وكسرها وفى حجر الحضانة والحجر الذى هو العقل الكسر لا غير والحجر الذى هو مصدر بالفتح لا غير \* قلت \* قوله فلم يوص بشئ فيه أن الشهادة على النفى من العالم مقبولة وبهذا المعنى صار قوله لها حديثاً فكأنه بمنزلة قوله لا أوصى بشئ ثم سبب الوصية انما هو حدوث المرض لا الانتهاء الى هذه الحالة وحينئذ لا يقرر ما ذكرنا دليله على انه لم يوص لاحتمال أن يكون أوصى قبل ذلك

حديث وصيته صلى الله عليه وسلم باخراج المشركين من جزيرة العرب \*

( قول قال ابن عباس رضى الله عنهم ما يوم الخميس وما يوم الخميس ) \* قلت \* هو استعظام وتضعف باعتبار ما اتفق فيه من موته صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحى وخبر السماء وزيادة الواو مخلفة لقوله الحاقمة الحاققة وكأنه أخذ زيارتهما من قوله وما أدراك ما الحاققة وكأنه يقول وما أدراك ما يوم الخميس

رأى داود فى وجوب الوصية ( ب ) تأمل كلام الامام فانه يعطى ان الذى استبعد طلحة انما هو وجوب الوصية على المسلمين مع انه صلى الله عليه وسلم لم يوص و كانه حصر دليل الوجوب في العقل وبحقل أن الذى استبعد انما هو عدم وصيته مع كونها واجبة على المسلمين وهو أحد المسلمين مع قوله فيما تقدم فى حديث ما حق امرى مسلم بيت ليلتين ( قول أوصى بكتاب الله ) أى بالعمل بما فيه ( ب ) يحسن الجواب به عن كل من الاستبعادين اما على الاول فكأنه يقول فان الحصر دليل الوجوب في العقل فهو قد فعل وأما على الثانى فكأنه يقول وان كانت واجبة على المسلمين وهو أحدهم فقد أوصى ( قول ان علياً كان وصياً ) يعنون بالخلافة ( قول فلقند الخنث في حجرى ) انحنى أى مال وسقط ومنه انحناء الاسقية وهو تكسر هاوطى بعضها على بعض ( ع ) وفى حجر الثوب فتح الحاء وكسرها وفى حجر الحضانة والحجر الذى هو العقل الكسر لا غير والمصدر بالفتح لا غير

أوصى اليه \* حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر والباقد واللفظ لسعيد قالوا ثنا سفيان عن سليمان الاحول عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس

(قوله بكى حتى بل دمه الحصى) قلت: يحفل بكاءه لموته صلى الله عليه وسلم ولما ذكر من شدة وجهه وهو يدل على أن شدة المقاساة والنزع عند الاحتضار لا تدل على المرحومة كما يعتقد بعض العوام وقد تكلمنا على ذلك في كتاب الجنائز (قوله اثتوني أكتب لكم) قلت: يعني أئمتي على من يكتب لأن الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب خلافا لما ذهب إليه الباقي (قوله لا تضلوا بعدى) (م) بقي كثير من الأحكام لعظيمة الخطر غير منصوص عليها ولكن نص على أصنافها وكل استنباطها إلى العلماء فيقول كل ما ظهر له وربما وقع بسبب اختلافهم فيها رجح وفتن ولو وقع النص عليها لارتفع الخلاف وذلك المخرج ولعله الذي أراد أن يكون يكتب وقيل إنما أراد أن ينص ويكتب أمر الخلاف ليرتفع الخلاف فلما لم ينص ولم يكتب وقع ذلك الاختلاف وتلك لعنت لعظيمة كيوم الجمل وصفين ولا بعد هذا الذي قيل (قوله لا تضلوا بعدى) قلت: لا يعني بالضلال الضلال بعد الهدى لأنه تقدم في تأويل ما أراد أن يكتب أنه ما يرفع الخلاف بين القهاء في المسائل أو ما يرفع ذلك الاختلاف في الخلاف والخلاف الواقع في كل منهما إنما هو عن اجتهاد والخطأ في الاجتهاد ليس بضلال (قوله فتنازعوا) (م) فان قيل كيف اختلفوا وقد مرهم وكيف يصونه فيما أمرهم به فالجواب أن الخلاف الذي في الأمر هل هو للوجوب أو للنسب إنما هو عند الجرد عن الفرائض وأما مع العرائن فالقائل بالوجوب قد يصعب الأمر عنده فريضة يصرف بسببها إلى النذر وكذلك القائل بالنسب وهذا الأمر هنا كذلك فعليه صلى الله عليه وسلم ظهر منه ما دل على أنه لم يزمه عليهم بل صرفه إلى اختيارهم فاختلفوا فيه بحسب اجتهادهم وهو يدل على الرجوع إلى الاجتهاد في الشرعيات فنظر لعموم ما لم يظهر لغيره فذلك خلاؤه ولعل عمر خاف أن يتطرق لذلك المافقون إلى المدح في بعض ما استقر من قواعد الشرع لأنه كتاب كتب خفية وبطريق الآحاد فيضيهون إليه ما يشبهون به على الدين في حق من في قلبه مرض ولهذا قال عندكم كتاب الله حسبنا كتاب الله (قوله أجهز استقهموه) (م) فذهبنا ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز وإن الأمر اضربني به بعض عوارضها التي لا تعود بنقص في المنزلة ولا فيها هو من شرع فهو فيها كغيره وقد كان لما سحر بجعل إليه أنه فعل الشيء وما فعله يأتي الكلام عليه ولم يقع منه هنا ما ينقض ما به من الأحكام ولا هذا الكلام في نفسه دال على الهديان الذي يكون عن الحيات لأن الهديان هو الكلام الذي لا ينضبط ولم يلتزم معناه بل هو كلام مستقيم وجهه أنه بقيت أحكام كما تقدم أي كلام أنفع منه لو وقع كاتلف ابن عباس على فوته (ع) ثم الروايات ثلاث الأولى

(قوله أكتب لكم) (ب) يعني أئمتي على من يكتب لأن الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب خلافا لما ذهب إليه الباقي (قوله لا تضلوا بعدى) قيل أراد أن ينص على خلافة أناس معينين حتى لا يقع فيها نزاع ولا متن وقيل أراد كتابا يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع نزاع العلماء فيها بعده فالضلال أدنى على الوجهين ليس ضلالا عن هدى إذا المخطئ في الاجتهاد على القول بالخطأ ليس بضال (قوله فتنازعوا) ان قيل كيف عصوه وقد أمرهم أجيب بأنهم فهموا بالفرائض ما دلهم على أنه لم يزم عليهم بل صرفه إلى اختيارهم فاختلفوا فيه بحسب اجتهادهم (م) ولعل عمر رضي الله عنه خاف أن يتطرق بذلك المافقون إلى المدح في بعض ما استقر من قواعد الشرع لأنه كتاب كتب خفية وبطريق الآحاد فيضيهون إليه ما يشبهون على الدين في حق من في قلبه مرض ولهذا قال عندكم كتاب الله حسبنا كتاب الله (قوله أجهز استقهموه) (ع) الروايات ثلاث الأولى أجهز بهمزة الاستعظام والثانية بإسقاطها على الخبر والثالثة رواها بعضهم في غير الامم بالهمز وضم الهاء

ثم بكى حتى بل دمه  
الحصى قلت يا ناعباس  
وما يوم الجديس قال اشتد  
برسول الله صلى الله  
عليه وسلم وجهه فقال  
اثتوني أكتب لكم كتابا  
لا تضلوا بعدى فتنازعوا  
وما ينبغي عندني تنزع  
وقالوا ما شأنه أجهز  
استقهموه

أهجر بهمز لاستفهام والثانية ماسقاطها على الخبر والثالثة رواها بعضهم في غير الام بالهمز وضم الهاء  
وتنوين الراء \* فاما الاولى فانما صدرت من قائلها على معنى الانكار لقول من قال لا تكتبوا أى  
لا تتركوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتجاهلوه كما مر من هذى فانه لا يهدو والاستفهام يحىء معنى  
النفي ومنه قوله تعالى أنه لكتنا بما فعل السفهاء منا أى أنت لا تهلكنا \* والثانية وقعت من قائلها خطأ  
على وجه الدهش وعدم التحقيق لعظم المصائب وخوف الفتن والضلالة بعده فلم يضبط نفسه فيما قال كما  
جلهم الاشفاق عليه على حراسته والله تعالى يقول والله يعصمك من الناس \* والثالثة يحتمل أن يرجع  
الى الحاضر بن أى جنتهم بتنازعكم هجرا أى منكرا من القول والهجر النحش من القول \* قلت \*  
ولا يبعد أن يكون استفهاما حقيقة والعذر لقائله الدهش لعظم المصائب بموت النبي صلى الله عليه وسلم  
وانقطعت النبوة ونزول الوحى وأخبار السموات بموته صلى الله عليه وسلم ( قوله دعوى فالذى أنا فيه  
خير ) ( ع ) قيل انه صلى الله عليه وسلم لم يكن هو المبتدى لطلب الكتب وانما سئل ذلك فاجاب  
اليه فلما رأى اختلافهم فيه وعدم اجتماعهم على الكتب قال قوموا عني لان الذى أنا فيه من  
ارسال الأمر وتركهم وكتاب الله خير ( قوله أوصيكم بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة  
العرب ) ( ع ) المراد بالمشركين اليهود لان غيرهم كان قد أسلم وأخذوا له الماء بهذا الحديث  
وقال يخرج من جزيرة العرب من دان بغير الاسلام ولا يمنع من التردد اليها في السفر وقاله مالك  
والشافعي الآن الشافعي خص ذلك بالحجاز والحجاز عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون  
لبن من أرض العرب قالوا واذا أخرجوا منها ضرب لهم -م أجل ثلاثة أيام لينظر وافي أحوالهم كما  
ضرب لهم عمر حنين أجلاهم قال لشافعي ولا تدفن موناهم بها ويخرجون الى الدفن بغيرها الآن  
يتغيروا \* وأجاز أبو حنيفة استيطانهم \* وقال الطبري سن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث  
لأمته اخراج من دان بغير الاسلام من كل بلد للمسلمين وانما خص جزيرة العرب لان الاسلام  
لم يكن ظهر بغيرها ولم أر أحدا من أئمة الهدى خالف في ذلك قال فيجب على الامام اخراجهم من كل  
بلد غلب عليها الاسلام الآن تدعو ضرورة لبقائهم -م من عمارة أرض ونحوها وادعت  
الضرورة لابقائهم فلا يبدعهم في المصر مع المسلمين ويسكنهم خارجة ويمنعهم من اتحاد المسلمين

قال دعوى فالذى أنا فيه  
خير أوصيكم بثلاث  
أخرجوا المشركين من  
جزيرة العرب

وتنوين الراء فاما الاولى فانما صدرت من قائلها على معنى الانكار لقول من قال لا تكتبوا أى لا تتركوا  
أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتجاهلوه كما مر من هذى فانه صلى الله عليه وسلم لا يهدى والثانية وقعت  
من قائلها خطأ على وجه الدهش وعدم التحقيق لعظم المصائب وخوف الفتن والضلالة بعده فلم  
يضبط نفسه فيها كما جلهم الاشفاق عليه على حراسته والله تعالى يقول والله يعصمك من الناس والثالثة  
يحتمل أن يرجع الى الحاضر بن أى جنتهم بتنازعكم هجرا أى منكرا من القول والهجر النحش من القول  
لمطلق ( قوله دعوى فالذى أنا فيه خير ) أى دعوى من النزاع واللفظ الذى شرعتم فيه فالذى أنا  
فيه من مراقبة الله تعالى والتأهب للقائه والفكر في ذلك ونحوه أفضل مما أنتم عليه ( قوله أخرجوا  
المشركين ) ( ع ) المراد بهم اليهود لان غيرهم كان قد أسلم وأخذوا له الماء بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما  
فأخرجوا الكفار من جزيرة العرب لأن الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب  
وهو مكة والمدينة واليمامة وأعم لها دون اليمن وغيره مما هو جزيرة العرب وأجاز أبو حنيفة استيطانهم بها  
وقال الطبري بين صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث لأمته اخراج من دان بغير الاسلام من كل بلد  
المسلمين وانما خص جزيرة العرب لان الاسلام لم يكن ظهر بغيرها وعنده بحديث لا يتبقى قبلتان

في أمصار المسلمين ويديها عليهم ان ملكوها واحتج على اخراجهم من مصر بحديث لاتبقي قبلتان  
 بارض و باخراج على رضى الله عنه اهل الذمة من الكوفة الى الحيرة وبقول ابن عباس لايسا كنكم  
 اهل الذمة في أمصاركم واحتج على ابعائهم ان دعت الى ذلك ضرورة لان عمر ابقى اهل الذمة بالشام  
 والراق اعمارة أرضها وقال غيره انما هذا الحكم لمن كان بجزيرة العرب يخرجون منها بكل حال  
 غدر وا ولم يغدروا وأما غيرهما فلا يخرجوا الا أن يغدروا أو يخاف ذلك منهم فينقلوا الى حيث  
 يؤمن شرهم ﴿ قلت ﴾ وعلى هذا القول ما يشاهد في هذا التاريخ وما قبله في سكانهم بين أظهر  
 المسلمين وعدم بيع مملوكوا من الدور عليهم ولكن جرى العرف انهم لا يسكنون في البلد الا بجهة  
 مختصة بهم \* وذكر الطرطوشي في كتابه المسمى بسراج الملوكة انهم يمنعون أن يعملوا على المسلمين  
 في البناء قال واختلف في جواز مساواتهم للمسلمين في البناء ف قيل يجوز وقيل لا يجوز قال وان  
 ملكوا دارا عالية أقر واعليها وبما ذكر من منعهم من اعلاء البناء جرت قتياشيوخنا وهذا على من  
 أعلى على المسلمين وأما ما جرت العادة من اتخاذ الملوكة اياهم أجنادا فصادم لحديث لن أستعين  
 بمشرك وأما ركوبهم الخيل بالسر ج وتوسطهم بالسيرة عليها وسط الطرق فالمنصوص عليها للشافعية  
 انهم لا يركبون الخيل بالسر ج وانما يركبون البغال والخيول بالكف عرضا واتفق أن من السلطان  
 سلطان أفر يقية الأمير أبو عبد الله المعروف بالبحاني في موكبته والنصارى خلعه ركبانا فجعل الشيخ  
 أبو عبد الله المتورع المعروف بى يناديه ويقول يا فقيه أأعبد الله لا يحل لك هذا لا يحل لك هذا وكان  
 السلطان المذكور ممن قرأ مع الشيخ المذكور فذلك ناداه بما ذكر ( م ) واختلف في حد جزيرة  
 لعرب فقال الاصحى هي في الطول ما بين أقصى عدن الى ريف العراق وفي العرض من جدة وما  
 والا الى أطوار الشام \* وقال أبو عبيدة هي ما بين حضرة أبي موسى الى أدنى اليمن في طول وفي  
 العرض ما بين رمل بربن الى منقطع السماوة وسميت جزيرة لاحاطة البحر بها ونسبت الى العرب  
 لانها الارض التي كانت بأيديهم قبل الاسلام وذكر الهروي عن مالك أن جزيرة العرب المدينة  
 وقال المعبر المخزومي جزيرة العرب مكة والمدينة واليمامة واليمن وهو المعروف عن مالك وأما الحرم  
 فعظم لفقهائه على منع أن يمر به كافر وان مات نقل الى أن يتغير لموله انما المشركون نجس الآية

بأرض و باخراج على رضى الله عنه اهل الذمة من الكوفة الى الحيرة وبقول ابن عباس لايسا كنكم  
 اهل الذمة في أمصاركم قال الطبري الا أن تدعو ضرورة في بقائهم من عمارة أرض ونحوها لكن  
 خارج مصر وبيع عليهم مملوكوا من الدور وقال غيره انما هذا الحكم لمن كان بجزيرة العرب  
 يخرجون منها بكل حال غدر وا ولم يغدروا وأما غيرهما فلا يخرجون الا أن يغدروا أو يخاف ذلك  
 منهم فينقلوا الى حيث يؤمن شرهم ( ب ) وعلى هذا القول ما يشاهد في هذا التاريخ وما قبله من  
 سكانهم بين أظهر المسلمين وعدم بيع مملوكوا من الدور عليهم لكن جرى العرف انهم لا يسكنون  
 من البلد الا بجهة مختصة بهم وذكر الطرطوشي رضى الله عنه في سراج الملوكة انهم يمنعون أن يعملوا  
 على المسلمين في البناء قال واختلف في جواز مساواتهم للمسلمين ف قيل يجوز وقيل لا قال وان ملكوا  
 دارا عالية أقر واعليها وعلى ما ذكر من منعهم من اعلاء البناء جرت قتياشيوخنا وهذا على من  
 أعلى على المسلمين وأما ما جرت العادة من اتخاذ الملوكة اياهم أجنادا فلا يجوز لحديث لن أستعين  
 بمشرك ولركوبهم الخيل بالسر ج وتوسطهم بالسيرة عليها وسط الطريق والمنصوص للشافعية انهم لا يركبون  
 الخيل بالسر ج وانما يركبون البغال والخيول بالكف واتفق أن من السلطان أفر يقية الأمير أبو عبد الله

وأجيز والوفد بنحو ما كنت أجيزهم قال وسكت عن الثالثة أوقالها فأنسيتها \* حدثنا اسحق بن ابراهيم أخبرنا وكيع عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس ثم جعل يسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال (٣٥٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوني بالكف والدواة

أواللوح والدواة أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعدي أبدا فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهجر \* وحدثنى محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده فقال عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله تعالى فاحتلف أهل البيت فاحتصموا فيهم من يقول قروا بكتبكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما أكتروا للغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله

\* وأجاز أبو حنيفة دخولهم فيه (قوله) وأجيز والوفد بنحو ما كنت أجيزهم (د) الوفد الجماعة المختارون للقدوم على الكبراء (ع) أجازتهم سنة لازمة للأنمة تطيبها لموسمهم وقضاء لحق قصدهم وعونا على سفرهم حتى لو كانوا كهارا لان الكفار انما يقدم غالبا لمصلحة بينهم وبين المسلمين \* قلت \* كاذب. يظهر أن الوفد حق في بيت المال (قوله) وسكت عن الثالثة (ع) يعني ابن عباس وقوله أوقالها فأنسيتها يعني سعيد بن جبير قال المهلب والثالثة هي تجهيز جيش أسامة (ع) ويحتمل أنها قوله لا تتخذوا قبوري وثناي عبد وقد ذكر مالك في الموطأ معناه مع اجلاء اليهود من حديث عمر رضي الله عنه وقال آخر كلمة قالها صلى الله عليه وسلم لم قاتل الله اليهود تتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب (قوله) حسبنا كتاب الله (ع) هو رد علي من نازعه لا على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل عمر حش أن يكون في الكتب ما يهجز عه الفهم فيحصلون في الخرج بالخالفه فرأى أن الأرفق بهم سعة الاجتهاد ورحمة الخلاف وثواب الخطي والمعيب مع تقرر أصول الشريعة وكمال الدين ونعم النعمة وقيل قد يكون امتناع عمر اشفاقا على النبي صلى الله عليه وسلم من تكليفه في تلك الحال املاء الكتاب ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لم اشتد به وجعه حسبنا كتاب الله

### كتاب النذور

\* قلت \* النذور جمع نذر كالنلوس جمع فلس وحكى القاضي بعدهذا عن ابن عرفة ان النذر ما كان وعدا على شرط وكل نادر واعد وليس كل واعد ناذرا بل قال على أن أتصدق بدينار لم يكن نادرا ولو قال ان شئني الله مريضى فعلى صدقة دينار فهو نادر (م) وهذا الذي ذكر ابن عرفة مال اليه بعض الفقهاء وان غير المشروط لا يسمى نذرا ولهذا يستحب الوفاء به ولا يجب كما يجب المشروط ومال غير هؤلاء من الفقهاء الى أن الجميع يسمى نذرا بدليل قول جليل فليت رجلا فيك قد نذر وادى \* وهو باق على ثابتين لمقولي

المعروف بالمحياني في مركب والصارى خلع مركب فجعل الشيخ الصالح أبو علي القروي المتورع بإدبه يافقيه أبا عبد الله لا يحل لك هذا ولا يحل لك هذا وكان السلطان المذكور يمن قرأ مع الشيخ المذكور (قوله) وأجيز والوفد (ع) أجازتهم سنة لازمة للأنمة تطيبها لموسمهم وقضاء لحق قصدهم وعونا على سفرهم حتى لو كانوا كهارا لان الكفار انما يقدم غالبا لمصلحة بينهم وبين المسلمين (قوله) وسكت عن الثالثة (ع) يعني ابن عباس (قوله) أوقالها فأنسيتها (ع) النامى سعيد بن جبير قال المهلب الثالثة تجهيز جيش أسامة رضي الله عنه قال القاضي ويحتمل أنها قوله لا تتخذوا قبوري وثناي عبد (قوله) حدثنا اسحق بن ابراهيم (ح) معناه ان ابا اسحق صاحب مسلم سارى مساهرا واية هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة (قوله) من اختلافهم ولغتهم هو بفتح الغين واسكانها

صلى الله عليه وسلم قوموا قال عبيد الله فكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغتهم \* حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ومحمد بن ربح بن المهاجر قال أخبرنا الليث ح وثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن



وقول الآخر الشافعي عرضي ولم شتمهما \* والناذر بن اذالم ألقيهما دمي والأظهر ان النذر المذكور في اليتين غير معلق بشرط ﴿قلت﴾ الفقهاء يقسمون النذر الى محرم يتمتع فعله والى جائز يطلب أداؤه وهذا التقسيم هو دليل حديث من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه والمقسم الى أمرين هو أعم من كل واحد منهما كالحيوان المقسم الى الانسان والغرس فالنذر الاعم من الجائز والمنوع بإيجاب امرى على نفسه لله أمراً والنذر الاخص وهو الجائز التزام طاعة بنية القرية لا للامتناع من أمر لانه ان كان للامتناع من أمر كقوله ان دخلت لدار فلا على كذا فهو يمين على ما يأتي في الايمان \* وأما حكم النذر (ع) فهو جائز لهذا الحديث ولأن الله أمر بالوفاء به ومصدق فادله الا ان يعلقه على أمر ديني كقوله ان شفي الله مريضى فعلى كذا فيكره لما خالطه من عرض الدنيا والاشراك في العمل ﴿قلت﴾ ذكر القاضي بعده هذا يسيران بعض الشيوخ أول عن مالك انه عنده جائز الا أن يتأبد فيكره لانه قد يأتي من الزمان ما يشقى فعله عليه فيه فيستكلف ولا يفعله وهو منشرح لصدره ولا خالص النية فيكثر العناء ويقل الاجر \* فيخرج من كلام القاضي في الموضوعين انه جائز الا أن يعلق بدنيوى أو يتأبد واطلاع ابن عبد السلام على كلام لماضى في هذين الموضوعين هو الذى اعتد عليه في قوله نصوص المذهب كراهة معلقه ومتكرره لا غيرهما وبالجملة فقد اختلفت الطرق في حكم النذر فيخرج من كلام القاضي في الموضوعين انه جائز الا أن يعلق بدنيوى أو يتأبد فيكره وقال البايجي هو جائز ما لم يعلق بدنيوى كبرء مريض أو ملك شئ وقال ابن رشد هو مستحب ان كان مطلقا شكرا على أمر وقع ومباح ان علق على مستقبل غير متكرر ومكرره وان علق على مستقبل متكرر وفي القيس لابن العربي لا خلاف بين العلماء في كراهته والزامه وهى طريقة ابن الحاجب من قوله ونذر الطاعة وان كرهه لازم (ع) والوفاء بالنذر لازم في الجملة لا امر به في قوله وليوفوا نذرهم والحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه وسواء جعل له مخرجا كقوله على صدقة كذا أو لم يجعل له كقوله على نذر واللازم فيما لا يخرج له عند مالك واليكافة كفارة يمين \* واختلف فيه قول الشافعي فرة ألزمه ومرة أبطله وجعل فيه أقل ما يقع عليه ذلك الاسم وسواء عندنا على وجه الرضا وعلى وجه الحرج والغضب وقال الشافعي هو في نذر الحرج مخير ان شاء وفى وان شاء أخرج كفارة يمين ﴿قلت﴾ يعنى بقوله لازم في الجملة حتى في الصور المكرهه وهى وهو نص ابن الحاجب في قوله ونذر الطاعة وان كرهه لازم \* وذكر ابن بشير عن الاشياخ انهم وقفوا لابن القاسم على قوله ان ما كان من النذر على وجه الحرج لغضب فيه كفارة يمين قال وكان من لعيناء من الاشياخ يعيل الى هذا المذهب (م) واختلفوا في نذر المباح كالقيام والمشى الى السوق فذكره مالك واليكافة وقالوا لا يلزم وهو مكرره لأنهم من تعظيم ما لا يعظم بل ظاهر كلامه أنه من نذر المصيبة وقال أحمد هو لازم ويخبر بين فعله وكفارة يمين ﴿قلت﴾ نذر المحرم محرم \* واختلف في نذر المباح المكرره كالقيام فقال الأكثر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ انه محرم \* وذكر ابن رشد في المقدمات انه مثلهما

### ﴿ كتاب النذور ﴾

﴿ش﴾ (ب) الفقهاء يقسمون النذر الى محرم والجائز والمقسم الى أمرين هو أعم من كل واحد منهما فالنذر الاعم من الجائز والمنوع بإيجاب امرى على نفسه لله أمراً والنذر الاخص وهو الجائز التزام طاعة بنية القرية لا للامتناع من أمر لانه ان كان للامتناع من أمر كقوله ان دخلت



انه لا برد شيئاً وانما يستخرج به من الصحيح \* حدثنا محمد بن يحيى ثنا يزيد بن أبي حكيم عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره وانما يستخرج به من البخيل \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا غندر عن شعبة ح وثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن منصور عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النذر وقال (٣٥٩) انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخيل \* وحدثني

محمد بن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا مفضل ح وثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا ثنا عبد الرحمن عن سفيان كلاهما عن منصور بهذا الاسناد نحو حديث جرير \* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد العزيز يعني الدراوردي عن اسلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنذروا فان النذر لا يعني من القدر شيئاً وانما يستخرج به من البخيل \* وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت العلماء يحدث عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرد من القدر وانما يستخرج به من البخيل \* حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن عمرو وهو ابن أبي عمرو عن عبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى

يفعله اختياراً وقد كره مالك صوم يوم يوقته وعليه الشيوخ بمثل هذا ويحتمل أيضاً ان النادر لم يفعل القربة لا بشرط أن يفعل له اختياره صار فعله القربة كالعوض وذلك يقدح في نية التقرب ويذهب الأجر لثابت القربة المجردة وفي الحديث من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له \* قلت \* بعض العلماء هو الخطابي قال مانصه معنى هذا الحديث التأكيدي لأمر الندب والحض على الوفاء به ولو كان زجراً حتى لا يفعل لكان ذلك إبطالاً للحكمة واسقاطاً للوفاء به اذ صار معصية وأعلمهم مع ذلك ان النذر لا يجلب نعماً بقضاء الله ولا يصرف ضراً قدره الله فكانه يقول لا تنذر واعلى انكم تدركون بالنذر ما لم يقدره الله فاخر حوا عنه بالوفاء قال الوفاء لازم لكم وما ذكر الامام من التوجيهين الأول منهما يصح أن يكون علة للنهي عن النذر المطلق والمقيد وأما الثاني فأنما يصح أن يكون علة للنهي عن المقيد (قوله) انه لا برد شيئاً \* قلت \* هو مثل قوله في الآخر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره وتقدم تقريره من كلام الخطابي وهذا انما يحمله النذر المعلق كقوله ان شئ الله مريضى أو عانى الله فقديظن الجاهل أن الله انما يفعل له غرضه من ذلك بالنذر فالنذر لا أثر له في شئ من ذلك وانما ذلك بقضاء الله تعالى وقدره السابق (قوله) وانما يستخرج به من البخيل \* قلت \* هذا أيضاً انما يحمله النذر المعلق ألا ترى أنه اذا لم يحصل غرضه لم يفعل وهذه هي حالة البخيل لا يخرج شيئاً من يده لا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج ويصح أيضاً أن يكون في النذر المطلق لان بعض الناس قد لا ينشط لعمل القربة فيضطرنفسه لفعلها بالنذر (قوله) في الآخر لا يأتي بخير (م) هذا يشهد لما ذكرنا من التوجيهين \* قلت \* أما على التوجيه الأول فلان فعله العبادة وهو مستثقل لها فظاهر انه ليس بخير وكذا على الثاني لان فعله لا لانية القربة وعلى وجه يذهب معه أجز العبادة المجردة ليس بخير أيضاً (ع) ويحتمل أنه اعلام بما ذكر في الحديث من ان النذر لا يخالف القدر ولا يأتي الخير من سببه بل انما يأتي بقضاء الله وتقديره وقد يكون معنى لا يأتي بخير انه لا يحمده عاقبته لان النذر لما كان لازماً فالقربة تفعل معه على الرغم لا بالرضا وانشرح الصدر وخلوص النية فيكثر العناء ويقل الاجر ومعلوم انه ليس في ذلك خير وقد يكون معنى لا يأتي بخير انه على حذف الصلة انه لا يأتي بخير لم يقدره الله كما ذكر في الحديث (قوله) ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج

انه لما لم يفعل القربة لا بشرط صار فعله القربة كالعوض وذلك يقدح في نية التقرب وفي الحديث من عمل عملاً أشرك فيه فهو له (قوله) وانما يستخرج به من البخيل (هذا يحمله النذر المعلق (ب) ويصح أن يكون في النذر المطلق لان بعض الناس قد لا ينشط لعمل القربة فيضطرنفسه لفعلها بالنذر (قوله) لا يأتي بخير (ب) أما على التوجيه الأول فلان فعله العبادة وهو مستثقل لها فظاهر انه ليس بخير

الله عليه وسلم قال ان النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب يعني بن عبد الرحمن القاري وعبد العزيز يعني الدراوردي كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو وهذا الاسناد مثله \* وحدثني زهير بن حرب وعلي بن حجر السعدي واللفظ لزهير قالا ثنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا أيوب عن أبي قلابه

﴿ قلت ﴾ هذا جواب عما يتوهم أن يقال كيف لا يأتي بخير والنذر في نذره المطلق قد يحصل له غرضه فقبل ليس ذلك من جهة النذر وإنما هو من جهة أن النذر وافق القدر فخرج من البغسل مالم يرد خروجه (ع) وتأول بعض الشيوخ عن مالك أن النذر عنده مباح إلا أن يتأبد فإنه يكره ﴿ قلت ﴾ قد تقدم

حديث لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم

(قوله حلفاء) (ط) هو جمع حليف والحليف اسم فاعل عدل به عن حالف لا الفة والتعالف والمخالفة التعاهد والتعاقد على التناصر (قوله وأصابوا معه العضباء) (ع) قال ابن قتيبة وغير واحد العضباء ليست القصوى وقيل إنها هي والعضب والعصو والجدع أي واحد والجميع من مبات الأذن وإن اختلفت صفاته وفي حديث الحج أنه صلى الله عليه وسلم خطب على ناقته الجداء وفي آخر القصوى وفي آخر الحرم ما وفي آخر المحضومة وفي حديث مالك أنه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناقه لا تسبق تسمى القصواء وفي حديث غيره تسمى العضباء وأبو عبيد يقول هو اسم لها وهذه الأحاديث تدل على أنها صفات ورب صفة صارت اسماً ﴿ قلت ﴾ إنما كان ظاهر الأحاديث أنها صفات لأنها أجريت فيها صفات للناق والاصل فيها أن تكون صفات لأنها كل ما ترجع إلى القطع في الأذن فسميت الناقه بمعنى تلك الصفات ورب صفة تغلب حتى تصير اسماً فقول أبي عبيد أنها اسم خلاف الاصل والظاهر (قوله ثم أخذتني وبم أخذت سابقة الحاج) (ط) هو سؤال عن سبب الأخذ وكانه يعتقد أن له ولقبيلته عهده من النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه صلى الله عليه وسلم بذلك السبب اعظام الحق الوفاء وابعاداً لنسبة الغدر إليه فقال أحدثك بجزيرة أي بخيانة حلفائك أي ما فلتت عقيب من الخيانة التي نقضوا بهما ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد وكانت بنو عقيل دخلوا معهم في ذلك أما يحكم الشرط وفيه بعد وما يحكم الحلف ولما مع الرجل ذلك سكت ولم يجد جواباً ﴿ قلت ﴾ فاعظاماً على هذا من صفة النبي صلى الله عليه وسلم وانظر هل يحتمل أن يكون من صفات الأسير وإن في كلامه تقديماً وتأخيراً والتقدير ثم أخذتني وأخذت سابقة الحاج اعظاماً للأخذ فقال أحدثك بجزيرة حلفائك وكان شيخنا أبو عبد الله يقول هذا الحديث أصل في هذا الحكم وهو أخذ الحليف بجزيرة حليفه وإن لم يجرم إلا كونه حليفاً فقط (ط) وسابقة الحاج هي ناقته العضباء فإنها كانت لا تسبق مروقته بذلك حتى جاءه أعرابي بقعود فسبقها فعظم ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا سبقت العضباء فقال لبي صلى الله عليه وسلم إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه

وكذا على الثاني لأن فعله لها لابتية القربة وعلى وجهه ذهب معه أثر العبادة المجردة ليس بخيراً بضاً (ع) ويحتمل أنه إعلام بما ذكر في الحديث من أن النذر لا يخالف القدر

باب لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم

﴿ ش ﴾ (قوله عن أبي المهب) هو بضم الميم وفتح الهاء واللام المشددة (قوله حلفاء) (ط) هو جمع حليف عدل به عن حالف للبالغ والتعالف والمخالفة التعاهد والتعاقد على التناصر (قوله سابقة الحاج) يعني ناقته العضباء لأنها كانت لا تسبق مروقته ذلك حتى جاءه أعرابي بقعود فسبقها (قوله بجزيرة حلفائك) أي ببجائيتهم (ط) سأله عن سبب الأخذ وكانه يعتقد أن له ولقبيلته عهده من النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه عليه لصلاة والسلام بذلك السبب اعظام الحق الوفاء وابعاداً لنسبة الغدر

عن أبي المهب عن عمران ابن حصين قال كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه عليه وأصابوا معه العضباء فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل وأصابوا معه العضباء فأتى عليه وسلم وهو في الوثاق فقال يا محمد فأتاه فقال ما شأنك فقال لم أخذتني وبم أخذت سابقة الحاج فقال اعظاماً لذلك أحدثك بجزيرة حلفائك ثقيف ثم انصرف عنه فناداه فقال يا محمد يا محمد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً رفيقاً فرجع إليه فقال ما شأنك قال اني مسلم قال لو قلنا وأنت تملك أمرنا أفلحت كل العلاج ثم انصرف فناداه فقال يا محمد يا محمد فأتاه فقال ما شأنك قال اني جائع فأطعمني ونظماً فاستغنى قال هذه

(قوله يريجون نعمهم) أى ينضونها لتراتح (قوله فلم ترغ) أى لم تصوت وناقاة أى مذلة وهى بمعنى مدربة ومجربة **قلت** وذكرك ذلك على لكونها لم ترغ (ط) ويظهر لى أنها ليست بعلة لذلك لاننا شاهد من الابل ما هو مدرب ويرغو عند الركوب عليه والجر ونالم ترغ هذه لانها دربت على عدم الرغاء من الصغرا ولا انها كانت نهوى السير فلما حركت بدت لما نهوى أو كان ذلك ببركة ركوبه صلى الله عليه وسلم عليها وارتفاع ناقاة على انها خبر مبتدأ أى وهى ناقاة (قوله فقعدت فى عجزها) أى ركبتهوا العجز الآخر (قوله ونذر وابهيا) (م) بفتح النون وكسر الذال أى علموا بها واما نذر وابتغى لذل فقال ابن عرفة هو الوعد على شرط فلو قال على أن أتصدق فليس بنادر وان قال ان شئى الله مريضى فعلى أن أتصدق فهو نادر فكل نادر واعد وليس كل واعد نادر او مال الى هذا بعض الفقهاء ورأى أن النذر غير المشروط لا يسمى نذرا وانه يستحب الوفاء به ولا يجب المشروط وغيره هؤلاء من الفقهاء يسمون الجميع نذرا ودليله البيتان المتقدمان فى صدر الكتاب (قوله فأعجزتهم) أى سبقتهم وعجزوا عن ادراكها (قوله ونذرت الله ان نجها الله عليها لتعزنها) (ط) نظا منها أنها لما استنفذتها من الكمار ما كتبها وجاهلها انصرف فيها فاجابها صلى الله عليه وسلم لم بما به لم منها أنه لم ملكها (قوله فلما قدمت المدينة) (ع) فيه جواز سفر المرأة مع غرض محرم عند الضرورة وانما الى مع لاختيار وقال بعضهم النهى انما هو فى الأسعار المباحة وأما لوا حبة فى الدين فلانها فيها وهذا لا يصح الا للضرورة كضرورة هذه المرأة للهرب من دار الكفر والخروج من الاسر وتقدم الكلام على هذا فى كتاب الحج (قوله فقالوا العضاء ناقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ط) أضيفت اليه لانه ملكها بالقسم أو بالمعارضة ممن صارت له بالقسم (قوله فقالت انها نذرت ان نجها الله عليها لتعزنها) **قلت** كانه منهار داغول لناس ناقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم اما لظنها انها ما كتبها باستخراجها لها من دار الكفر واما لانه حصل فيها من نذر ما يخرجها عن دار رسول الله صلى الله عليه وسلم نظا منها ذلك (قوله بشس ماجزتها) (ط) هو ذم ذلك الدمر من جهة أنه لم يصادف محلا

اليه فقال أخذتكم بجريرة حلقاتك أى بجزابة حلقاتك أى لما فعلت تعيق من الخيانة التى نقضوا بها ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد وكانت بنوع عقيم دخلوا معهم فى ذلك اما بحكم لشرط وفيه بعد واما بحكم الحلف ولما سمع الرجل ذلك سكنت ولم يجد جوابا (ب) فاعظا ما على هذا من صفة النبى صلى الله عليه وسلم وانظر هل يحتمل أن يكون من صفة الأسير وأن فى الكلام تعديما وتأجيرا والتقدير يرمى أحدثى وأحدث سابقة الحاج عظاما للاحداث فما أخذتكم بجريرة حلقاتك وكان الشيخ يقول ان هذا الحديث أصل فى هذا الحكم وهو أخذ الخليف بجريرة الخليف وار لم يحرم الا لكونه حليفا فقط (قوله يريجون نعمهم) أى ينضونها لتراتح (قوله فلم ترغ) وناقاة منقوعة بضم الميم وقح النون والواو مشددة أى مذلة وهو ما مدربة ومجربة (ب) وذكرك ذلك على لكونها لم ترغ (ط) ويظهر لى انه ليس علة لذلك لاننا شاهد من الابل ما هو مدرب ويرغو عند الركوب عليه والجر ونالم ترغ هذه لانها دربت على عدم الرغاء من الصغرا ولا انها نهوى السير فلما حركت بدت لما نهوى أو كان ذلك ببركة ركوبه صلى الله عليه وسلم عليها وارتفاع ناقاة على انها خبر مبتدأ أى وهى ناقاة (قوله فقعدت فى عجزها) أى ركبتهوا العجز الآخر (قوله ونذر وابهيا) بفتح النون وكسر الذال أى علموا بها واما نذر وابتغى لذل فقال ابن عرفة هو الوعد على شرط فلو قال على أن أتصدق فليس بنادر

حاجتكم ففدا بالرجلين  
قال وأسرت امرأة من  
الانصار وأصبت العضاء  
فكانت المرأة فى الوثاق  
وكان القوم يريجون نعمهم  
بين يديهم فأنقلت  
داب ليله من الوثاق فانت  
الابل فجعلت اذا دنت من  
البعير رغبا فتدركه حتى  
تنتهى الى العضاء فلم ترغ  
قال وناقاة منقوعة  
فقعدت فى عجزها ثم زخرنها  
فاطلقت ونذر وابهيا فطلبوها  
فأعجزتهم قال ونذرت الله  
ان نجها الله عليها لتعزنها  
فلما قدمت المدينة رآها  
الناس فقالوا العضاء ناقاة  
رسول الله صلى الله عليه  
و لم فقالت انها نذرت ان  
نجها الله عليها لتعزنها  
فأنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فذكر واذ لك له  
فقال سبحان الله بشس  
ماجزتها نذرت الله ان نجها

ملوا كولو كانت ملكها لزمها لوفاء لانه نذر طاعة هذا ان كان الذم شرعيا ويحتمل انه قالها لان نذرها مستفح عادة لانه من مقابلة الاحسان بالاساءة وهذا هو الظاهر من قوله سبحانه الله بشئ ما جزئها نجتها من الهلاك فقابلتها بأن تهلكها لان نذر في معصية (ع) معنا لا يصح النذر فيها وينهى عنه لان العمد من النذر التقرب والمعصية تنافيه ولم يذكر ان فيه لغارة وهو قول مالك والكافة وقال الكوفيون فيه الكفارة واحتجوا بحديث الترمذي وأبي داود لان نذر في معصية وكفارته كفارة بين وهو حديث معتل عند أهل الحديث. ع أنه يحتمل أن ترجع الكفارة الى النذر الجائز كما جاء ميديا في حديث آخر (ط) والحجة للكافة نهلو كانت فيه كفارة لئنه لانه لا يجوز تأخير لبيان عن وقت الحاجة (قوله) ولا فيا بئلك العبد (ع) هذا ان أطلق النذر وأمان قيده بالملك فقال ان ملكته لزمه عند ما في العتق على المشهور ولم يلزمه على غيره وهذا الحديث لهذا المذهب حجة واحتج به الشافعي على ان ملك المسلم باق عليه وان قسمه الغائبون له وان صاحبه يأخذه بعد القسم وستكلم على المسئلة في الجهاد ان شاء الله تعالى

### ﴿ أحاديث نذر المشي الى مكة ﴾

( قوله بهادي بين ابنه ) أي يتوكأ عليهما ( قوله ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغني ) (ع) أي ان الله لم يكلفه هذا المشي ، ليس يعني ان النذر يسقط عنه لانه قد أمره أن يركب وخرجت هذه العبارة على المتعارف بيننا أي ان من استغنى عن الشيء لا يلتفت اليه ولا يعاين به وظاهر القضية ان الشيخ عجز عن المشي في الحال والآتي ولذا لم يأمره أن يمشي وركب كما أمر أخت عقبة لانها كانت ممن يقدر على المشي فذلك أمرها ان تركب ما عجزت عن مشيه ونمشي ما قدرت على مشيه (ع) ناذر المشي الى مكة ان سمى في ذلك حجاً أو عمره لزمه أن يمشي فيما سمى من ذلك وقال الحسن وأبو حنيفة لا يلزمه المشي وركب ان شاء ويهدي ونحوه عن علي و يرد على أبي حنيفة في إسقاطه المشي جملة حديث أخت عقبة من قوله صلى الله عليه وسلم لنش وترك ﴿ قلت ﴾ قال في المدونة ان عين في نذره أو حلقه فعين ما عين \* ابن يونس وقال ابن حبيب ان عين العمرة فله أن يجعل مشيه في حج لانه أزيد وأبداً ابن القاسم وأجاز غيره من أصحاب مالك \* للخميري ورواه ابن حبيب (ع) وان لم يسم حجاً ولا عمرة وانما قال الله على المشي الى مكة ولم يرد فقال مالك والنسائي يلزمه المشي ويجعلها فيما سمى من حج أو عمرة وقال أبو حنيفة لقياس أن لا يلزمه مشي ولا مسير والاستحسان أن يلزمه السير اذا قال الى بيت الله أو مكة أو الكعبة دون بقية الالفاظ ﴿ قلت ﴾ أما نذر المشي فقال ابن المسر اتفق عليه مالك

ومال الى هذا بعض الفقهاء ورأى ان النذر غير لمشرط لا يسمى نذرا وانه يستحب الوفاء به ولا يجب كما يجب المشرط وغيره ولا يسمون الجميع نذرا (قوله ناقل ذلوله مجرسة) وفي رواية مدرجة ما المجرسة بضم الميم فتح الجيم والراء المشددة وأما المدرجة ففتح الدال المهملة والباء الموحدة (ح) والمجرسة والمدرجة والموقفة والذلول كلها بمعنى واحد

### ﴿ باب نذر المشي الى مكة ﴾

(ش) ( قوله بهادي بين ابنه ) أي يتوكأ عليهما ( قوله ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغني ) (ط) أي ان الله تعالى لم يكلفه هذا المشي وليس يعني ان النذر يسقط عنه لانه قد أمره أن يركب وخرجت هذه العبارة على المتعارف بيننا ان من استغنى عن الشيء لا يلتفت اليه ولا يعاين به (ع) ناذر

الله عليها لنصرنها لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما يملك العبد وفي رواية ابن حجر لان نذر في معصية الله \* حدثني أبو الربيع العتكي ثنا حماد يعني ابن زيد ح وثنا اسحق ابن ابراهيم وابن أبي عمير عن عبد الوهاب الثاقبي كلاهما عن أيوب بهذا الاسناد نحوه وفي حديث حماد قال كانت العضاء لرجل من بني عقيل وكانت من سوابق الحاج وفي حديثه أيضا فأتت على ناقة ذلول مجرسة وفي حديث الثقفى وهي ناقة مدرجة \* حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا يزيد بن زريع عن حميد عن ثابت عن أنس ح وثنا ابن أبي عمير واللفظ له ثنا مروان ابن معاوية الفزاري ثنا حميد ثنى ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيخاً بهادى بين ابنه فقال ما بابل هذا قالوا نذر أن يمشي قال ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغني وأمره أن يركب \* وحدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن عمرو

وأصحابه ونقل أبو عمر عن ابن عبد الحكم أنه إن لم يرد حجاب ولا عمرة سقط \* ونقل اللخمي عن أشهب في كتاب محمد بن قال على المشي إلى مكة شئ عليه \* اللخمي وهو الجارى على أحد قولى مالك وابن القاسم في الحل على مجرد الألفاظ وأمانه لجعل مشيه فيما شاء من حج أو عمرة فهو نص المدونة \* عبد الحق ومعنى ما في المدونة من التخصير إنما هو في غير الصرورة وأما الصرورة فيتمين في حقه الحج \* وقال اللخمي إنما يجزئ في أحد هما المدي ويتبين الحج للغري لأنه لا يعرف العمرة وإن عرفها لم يقصد المشي إليها \* واختلف المتأخرون في وجه لزوم الحج والعمرة مع أنه لم يسم أحدهما فمقتل لأن العادة في المشي إلى مكة قصد أحدهما وقيل لأن ذلك يقتضى دخول الحرم والحرم لا بدخول الأبحرام فصار قائل ذلك ملتزماً بالأحرام وخرج على التعالين لوقال على السير أو الذهاب أو المضى فقال ابن لقاسم لا شئ عليه إلا أن يذكر الحج أو العمرة أو يقصدهما وتردد مالك في الركوب والزمنه أشهب الحج والعمرة في الجميع كالمشي \* قلت \* إذا زنه المشي فتهاء في العمرة السمي لالمق وفي الحج طواف الأفاضة لارحوعه إلى منى لرى الجمار \* وقال ابن حبيب يمشى لرى الجمار وأما مبدأ المشي فهو من حيث نوى فإن لم تكن له نية فالمرعى العرف وإن لم يكن عرف فالمرعى اللفظ ولا يتعين أن يمشى من داره ولا من موضع من البلد إلا بقصد أو عادة

﴿ فصل ﴾ وإذا زنه المشي فتنى فاتفق أن مرض في الاثناء فإنه يركب لهذا الحديث وحديث أخت عقبة الآتى \* ثم اختلف فقال ابن الزبير وابن عمر في أحد قوليه ولف المديين يرجع فيمشى ماركب ولا هدى عليه \* وقال الشافعي والمكبيون وابن عمر في قوله الآخر لا يرجع ولا يهدى قال الشافعي لا أباحتناط \* وفرق مالك فقال إن قل المشي فلا يرجع ولا يهدى وإن كان كثيراً رجع من قابر ويهدى لتقرية المشي وحديث الام تشهد للشافعي في سقوط الرجوع وسقوط الهدى وجعله الهدى احتياطاً والحجة لما لك أمانى الرجوع فلا نهم أو لو الاحاديث في ترك الرجوع أنه فعين عجز جملة وفردى في حديث أخت عقبة فجيزت عنه وأمانى وجوب الهدى فلوروده في أبي داود في حديث أخت عقبة قال تهد وتتركب \* ورواه ابن المنذر وتهديده وهذه الرواية هي الحجة لما لك في وجوب لبنة إذا وجدها \* قلت \* وعلى قول مالك بالرجوع من قابل فله أن يجمل مشيه الثاني في غير ما جعل الأول من حج أو عمرة وهذا حكم نذر المشي إلى مكة وأما الخلاف إذا وقع فيه الحنفى (ع) فقال مالك وأبو حنيفة يلزمه المشي وكلاهما على مذهبه في لزوم المشي وسقوط ويهدى \* وقال الشافعي والمحدثون وجماعة من السلف لا يلزم بخلاف النذر وإنما فيه كراهة بين وسكى شله عن ابن القاسم من أصحابنا \* قال المروزي وهو قول أصحابنا كلهم في الإيمان كلها سوى الطلاق والعتق \* وقال داود وابن أبي ليلى والشعبي والحسن ومحمد بن الحسن كل يمين يمشى

لمشي إلى مكة نسمى في ذلك حجاً أو عمرة لزمه أن يمشى إلى ما سعى من ذلك وقال الحسن وأبو حنيفة لا يلزمه المشي ويركب إن شاء ويهدى ونحوه عن على \* ويرد على أبي حنيفة في إسقاط المشي جملة حديث أخت عقبة من قوله عليه السلام لنس وتتركب ثم قال بعد كلام وهذا حكم نذر المشي إلى مكة وأما الخلاف إذا وقع فيه الحنفى فقال مالك وأبو حنيفة يلزمه المشي وكلاهما على مذهبه في لزوم المشي وسقوطه ويهدى \* قال الشافعي والمحدثون وجماعة من السلف لا يلزم بخلاف النذر وإنما فيه كراهة بين يمين وسكى مثله عن ابن القاسم من أصحابنا قال المروزي وهو قول أصحابنا كلهم في الإيمان كلها سوى الطلاق والعتق وقال داود وابن أبي ليلى والشعبي ومحمد بن الحسن كل يمين يمشى أو صدقة لا يلزم ولا

وهو ابن أبي عمرو وعن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك شيخا بمشي بين اثنين يتوكا عليهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما شأن هذا قال ابنا يارسول الله كان عليه نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اركب أيها الشيخ فان الله غني عنك وعن نذرك واللفظ لعنبة وابن حجر \* وحدثنا قتيبة بن ( ٣٦٤ ) سعيدنا عبد العزيز يعني الدراوردي عن عمرو بن

أبي عمرو بهذا الاسناد مثله \* وحدثنا زكريا ابن يحيى بن صالح المصري ثنا المعصل يعني ابن فضالة ثنى عبد الله بن عياش عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنه قال نذرت أحتي أن تمشي الى بيت الله حافية فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيت فما لم تمس ولتركب \* وحدثني محمد ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرنا سعيد بن أبي أيوب أن يزيد ابن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجهلي أنه قال نذرت أختي فذكر مثل حديث مفضل ولم يذكر في الحديث حافية وزاد وكان أبو الخير لا يفارق عقبه \* وحدثني محمد بن حاتم وابن أبي خلف قال أنار وح بن مباداة ثنا ابن جريح أخبرني يحيى بن أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره بهذا الاسناد مثل حديث عبد الرزاق \* وحدثني هرون بن سعيد الابلبي ويونس بن

أوصدقة لا يلزم ولا كفارة فيها وإنما الكفارة في اليمين بالله \* قلت \* وما ذكر من أنه حكى عن ابن القاسم مثله هو مقتضى نقل ابن عمر أعني ذكر الخلاف عن المذهب في المسئلة فانه قال المشهور لزومه يشير بمقابر المشهور الى قول ابن القاسم هذا والمنقول عن ابن القاسم إنما هو ان ابنه حلف بذلك وحنث فقال له أفتيتك بذهب الليث بكفارة يمين وان عدت أفتيتك بذهب مالك فان لم يكن الصادر من ابن القاسم الا هذا فلا ينبغي أن يمد هذا قولاً لانه إنما أفتاه على مذهب غير امامه دون جزم بذلك لقوله ان عدت أفتيتك بذهب مالك ( قوله في الآخر نذرت أحتي أن تمشي الى بيت الله ) ( ع ) حجة لما لك وأصحابه في لزوم النذر لمن قال على المشي الى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو المسجد الحرام وان لم يسم حجاً ولا عمرة وكذلك اذا ذكر جزأ من البيت فله حكم البيت \* واختلف أصحابه اذا قال الى الحرم أو ذكر مكاناً فيه أو من مدينة مكة أو المسجد هل يلزمه أم لا \* وقال الشافعي لا قال على المشي الى شيء من الحرم لزومه وان ذكر ما هو خارج عنه لم يلزمه وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن ابن حبيب من أصحابنا وزاد ابن حبيب مع ذلك عرفة وان لم تكن من الحرم \* وقال أبو حنيفة لا يلزمه في هذا مشي ولا مسير ولا استحصال أن يلزمه أن يسير في قوله الى بيت الله أو مكة أو الكعبة دون بقية اللفاظ \* ( قوله ) ناذر المشي الى مكة ان سمي حجاً أو عمرة لزومه لأى شيء أضاف المشي من الأشياء التي تذكر به \* واختلف اذا لم يسم حجاً ولا عمرة ولم يحصل فيه ستة أفعال ف قيل ان أضاف المشي الى أحد ستة لزومه والسته مكة والكعبة والمسجد الحرام وبيت الله والحجر الأسود والركن وقيل يلزمه ان أضاف الى مكة وما اشتملت عليه وقيل يلزمه في الأربعة الأولى خاصة وقيل ان أضافه الى الحرم أو ما اشتمل عليه أو عرفة \* والسادس ان بعض المشاعر كعرفة والمفا والمروة ومنى كالسته ( قوله لتمس واترك ) ( ع ) ظاهر في انه لا يلزم ما فيه مشقة على النفس كالمشي حافياً أو حمل شيء على عنقه الا انه اذا قصد بذلك أن يشق على نفسه يستحب له الهدى ولا يجب كما يجب على من عجز وركب لان المشي مقدور عليه وطاعة والخطا فيه مكتوبة وقد قال تعالى يا نوحاً قل لرجلا في نذر ذلك لزومه الا أن يعجز فيلزمه الدم عندنا ويسقط عند غيرنا أو يستحب الأفعال الثلاثة كما تقدم ( قوله في الآخر كفارة النذر كفارة ليمين ) ( ع ) مذهبنا ان الواجب في النذر الذي لا يخرج له كفارة يمين وتقدم احتمال قول الشافعي \* واحتج بالحديث المحثون على ان الواجب في جميع أبواب النذر كفارة يمين وأبو ثور معهم زاد العتق وحنثنا عليهم كفارة فيها وإنما الكفارة في ليمين بالله تعالى ( قوله كفارة النذر كفارة ليمين ) ( ح ) اختلف لماما في المراد به فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج والغضب وحمله مالك وكثير على النذر المطلق كقوله على نذر وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية وحمله جماعة من فقهاءنا ان الواجب في الحديث على جميع أنواع لنذر وقالوا هو مخفر في جميع أنواع المنذورات بن الوفاء مما التزم وبين كفارة يمين

عبد الايلي وأحمد بن عيسى قال يونس أخبرنا وقال الآحوا ثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن شماعة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفارة النذر كفارة ليمين \* وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ثنا ابن وهب عن يونس ح وثني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



أن الحديث إنما هو في النذر المبهم المطلق وأما المبهين بطاعة فالخروج منه فعل تلك الطاعة ولا يحتاج إلى كفاية

### ﴿ كتاب الإيمان ﴾

﴿ قلت ﴾ الإيمان جمع بين وليمين قيل انه ضروري لا يحتاج إلى تعريف وقيل انه غير ضروري لانه اختلف في التعاليق بنحو ان دخلت للدار فعبدى حرهل هي إيمان حقيقة أو ليست بإيمان وإنما هي التزامات ولذا لا تدخل عليها حروف القسم فلو كانت ليمين ضرورية لم يختلف في شيء من صورها لان الضروريات لا يختلف فيها \* واحتج شيخنا لانها إيمان حقيقة بانه في المدونة ترجم بكتاب الإيمان بالطلاق ولم يذكر فيه الا التعاليق لعلنا كأننا المذكور أو لتعاليق معنى كقوله عبدي حر لأدخل الدار فالمعنى ان لم أدخل الدار فعبدى حر اذ لو لم يكن التقدير والمعنى ذلك لم يلزم العتق لانه كان يكون المعنى وحرية عبدي لأدخل الدار وهذا لا يلزم فيه شيء لانه حلف بغير الله \* واحتج أيضا بان الحالف بالإيمان اللازمه الطلاق وان لم ينوه فلو كانت التعاليق إيمانا مجازا لم يلزمه الطلاق حتى ينويه لان ارادة المجاز تعتقر إلى نية وادابطل أن يكون ضروريا فهو نظري ولا نظري يقتصر إلى تعريف \* وعرفه ابن العربي بأنه ربط للعقوب بالامتناع من العمل أو القدوم عليه بمعظم حقيقة أو اعتقادا \* وتعب بأنه يخرج عنها ليمين الغموس واللغو والتعاليق \* وعرفه الشيخ بما يطول تقريره فتركت خشية التطويل (قوله ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم) (ع) لانه من تعظيم غير الله فينهى

(ع) وأبو نور معهم وزاد العتق

ان الله عز وجل ينهاكم  
أن تحلفوا بآبائكم

### ﴿ كتاب الإيمان ﴾

﴿ ش ﴾ بنوع عقيل بضم ليمين وقع القاف \* وعبد الرحمن بن شامة بضم الشين المججمة \* وعبد الله بن راد بفتح الباء والراء المشددة \* ويريد بضم الباء الموحدة (ب) الإيمان جمع بين وليمين قيل انه ضروري لا يقتصر إلى تعريف وقيل انه غير ضروري لانه اختلف في التعليق بنحو ان دخلت للدار فعبدى حرهل هي إيمان حقيقة أو ليست بإيمان وإنما هي التزامات ولذا لا تدخل عليها حروف القسم فلو كانت ليمين ضرورية لم يختلف في شيء من صورها لان الضروريات لا يختلف فيها \* واحتج شيخنا لانها إيمان حقيقة بانه في المدونة ترجم بكتاب الإيمان بالطلاق ولم يذكر فيه الا التعاليق لفظا كأننا المذكور أو لتعاليق معنى كقوله عبدي حر اذ لو لم يكن التقدير والمعنى ذلك لم يلزم العتق لانه كان يكون المعنى وحرية عبدي لأدخل الدار وهذا لا يلزم شيئا لانه حلف بغير الله تعالى \* واحتج أيضا بان الحالف بالإيمان اللازمه لطلاق وان لم ينوه فلو كان التعليق إيمانا مجازا لم يلزمه الطلاق حتى ينويه لان ارادة المجاز تعتقر إلى نية وادابطل أن يكون ضروريا فهو نظري ولا نظري يقتصر إلى تعريف \* وعرفه ابن العربي بأنه ربط العتق بالامتناع من الفعل أو القدوم عليه بمعظم حقيقة أو اعتقادا \* وتعب بأنه يخرج عنه ليمين الغموس واللغو والتعاليق \* وعرفه الشيخ بما يطول تقريره فتركت خشية التطويل (قوله ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم) (ع) لانه من تعظيم غير الله فينهى عن الحلف بكل مخلوق وقد قال ابن عباس لان أحلف بالله فأثم أحب إلى من أن أضاهي فقيل يعني الحلف بغير الله تعالى وقيل يعني الحديث يرى انه حلف وما حلف وقال أيضا لان أحلف بالله مائة مرة فأثم خير من أن

قال هـ فوالله ما حلفت  
بها منذ سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهى  
عنها ذاكرا ولا آثرا  
\* وحدثنى عبد الملك بن  
شعيب بن الليث بن أبي  
عن جدي ثني عميل بن  
خالد ح وثنا اسحق بن  
ابراهيم وعبد بن جند قال  
ثنا عبد الرزاق أخبرنا  
معمر كلاهما عن الزهري  
بهذا الاسناد مثله غير ان  
في حديث عقيل ما حلفت  
بها منذ سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهى  
عنها ولا تكلمت بها ولم يقل  
ذاكرا ولا آثرا \* وحدثننا  
أبو بكر بن أبي شيبة  
وعمر والناقد وزهير بن  
حرب قالوا ثنا سفيان بن  
عيينة عن الزهري عن سالم  
عن أبيه سمع النبي صلى  
الله عليه وسلم عمر وهو  
يحلف بأبيه بمثل رواية  
يونس ومعمر \* وحدثننا  
قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح  
وثنا محمد بن ربح واللفظ له  
أخبرنا الليث عن نافع عن  
عبد الله عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه أدرك  
هـ بن الخطاب في ركب  
وعمر يحلف بأبيه فناداهم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ألا ان الله عز وجل  
ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم  
فمن كان حالفا فليحلف بالله  
أوليسعت \* وحدثننا محمد

عن الحلف بكل مخلوق وقد قال ابن عباس لان أحلف بالله فآثم أحب الى من أن أضاها فقبل  
الحلف بغير الله وقبل يعني الخديعة يرى انه حلف وما حلف وقال أيضا لان أحلف بالله مائة مرة فآثم  
حير من أن أحلف بغيره فابر ولا يعترض على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم قد أفلح وأبىه ان صدق لانه  
لم يقصده باليمين وإنما هو من الكلام الجاري على الألسنة دون قصد وتقدم الكلام عليه في كتاب  
الأيمان وأما قوله تعالى والتين والزيتون فقبل انه على حذف مضاف أي ورب التين وعلى تسليم انه  
قسم فله أن يعظم من خلقه ماشاء ويمنع من ذلك فتعظيمه للأشياء غير تعظيمها لها وإنما تعظيمه  
للك الأشياء تنبيهها لنا على قدرها عنده وعلى ما فيها من العجائب والمنة **(قول)** ما حلفت بها ذاكرا ولا  
آثرا (ع) أي قائلا ذلك من قبل نفسي ولا حاكيا له عن غيري من قولهم أثار الحديث يثره اذا حدث به  
**(قلت)** الحلف بمخلوق عبدا ونسب اليه فعل يأتي في الحديث الآخر بمخلوق لم يعبد ولم ينسب اليه فعل  
قال اللخمي يمنع \* وقال ابن رشد يكره \* وفي المدونة أكره اليمين بغير الله وبرغم أنفي لله \* وفي النوادر  
عن ابن حبيب لما بلغ عمر بن عبد العزيز وفاة الحجاج خروا سجدا وقال رغم أنفي لله الحمد لله الذي قطع مدته  
الحجاج فلا بأس بالتأسي به في مثل هذا **(قول)** من كان حالما **(قلت)** انظر هل يدل على مرجوحية  
الحلف \* وفي لعنتية من سماع أشهب وابن مع كان يسمى يقول لاني اسراييل كان موسى فيها كم  
أن تغفروا الا وأنتم صادقون وإنما همكم أن تحلفوا بالله صادقين أو كاذبين \* ابن رشد قول يسمى هذا  
خلاف شرعنا لانه صدر منه صلى الله عليه وسلم كثيرا وأمر الله به ولا وجه لكرهاته لانه تعظيم لله تعالى  
ويحتمل أن تكون كراهية عيسى خوف الكثرة فيقول الى حلف كذب وتقصير في الكهارة وفي  
النوادر عن ابن حبيب أقول كقول عمر الحلف بأئمة ومنذمة **(قول)** فليحلف بالله (ط) لا يعني ان اليمين  
مقصورة على الحلف بهذا الاسم (ع) بل هو تنبيه على ان الحلف بجميع أسمائه تعالى لازم **(قلت)** سواء  
كان الاسم دالا على الذات فقط كقوله الله أو على الذات باعتبار معنى قام بها كالم وقادر أو باعتبار فعل  
أحلف بغير الله فابر ولا يعترض على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم قد أفلح وأبى لانه لم يقصده باليمين  
وإنما هو من الكلام الجاري على الألسنة دون قصد وأما قوله تعالى والتين والزيتون فقبل انه على  
حذف مضاف أي ورب التين وعلى تسليم انه قسم فلا سبحانه أن يعظم من خلقه ماشاء ويمنع من ذلك فتعظيمه  
من ذلك فتعظيمه تعالى للأشياء غير تعظيمها لها وإنما تعظيمه للك الأشياء تنبيهها لنا على قدرها عنده  
وعلى ما فيها من العجائب والمنة **(قول)** ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا (ع) أي قائلا ذلك من قبل نفسي  
ولا حاكيا له عن غيري من أثر الحديث يثره أي حدث به **(قول)** فليحلف بالله لا يعني أن اليمين مقصورة  
على هذا اللفظ بل هو تنبيه على أن الحلف بجميع أسمائه تعالى لازم (ع) كذا لم يختلف في الحلف  
بالصفات لان الحلف بها حلف به الاماروى عن الشافعي على أصله من اشتراط نيته الحلف بالصفات  
والا لم يكن عليه كفارة \* وذكر بعض المتأخرين الخلاف في لزوم الحلف بالصفات (ب) القول بكراهة  
الحلف بالصفات منهم من يحكيه غير مخرج كذا كره القاضي عن هذا المتأخر وعلا الكراهة بان  
اليمين بهالم يرد ولا هو في معنى ما ورد منهم من يحكيه من تخريج اللخمي \* قال اللخمي واختلف في  
الحلف بالصفات كقوله وقدرته فالشهو والجواز وروى محمد وابن حبيب لا يجزئ الحلف بلعمر  
الله وأكرهه بأمانة الله فخرج القول بالكراهة في القدرة والعزة من القول بالكراهة في لعمر الله

من أفعاله كخالق ورازق (ع) وكذلك لم يختلف في الحلف بالصفات لان الحلف بها حلف به الا ما روى  
عن الشافعي على أصله في اشتراطه نية الحلف بالصفات والالم يكن عليه كفارة \* وذكر بعض المتأخرين  
الخلافا في لزوم الحلف بالصفات \* (قلت) \* المول بکراهة الحلف بالصفات منهم من يحكيه غير مخرج  
كما ذكر القاضي عن هذا المتأخر وعلات الكراهة بان اليمين بهالم يرد ولا هو في معنى ما ورد ومنهم من  
يحكيه من تخرج للخمي \* قال اللخمي واختلف في الحلف بالصفات كذنه وقدرته فالمشهور  
الجواز \* وروى محمد وابن حبيب لا يجزئ الحلف بلعمر الله وأكرهه بأمانة الله فخرج القول  
بالكراهة في القدرة والعزة من القول بالكراهة في لعمر الله وأمانة الله \* ولا يخفى عليك ما في هذا  
لتخرج لان الكراهة فيهما عالت بما هو مفقود في العزة والقدرة غيرهما من الصفات لا بما تقدم من  
عدم ورود القسم بها امالان لعمر الله يرجع الى العمر وهو على الله محال وأما أمانة الله فلان الامانة  
محملة ولذا قال أشهب ان أريد بها التي هي بين الخلق فليس بيمين وان أريد بها التي هي من صفات ذاته  
فهي يمين \* ولذا صح الحلف بالصفات ولا فرق بين صفات النفس وصفات المعاني والصفات المعنوية  
وصفات التنزيه فالنفسية كالوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس عندهم يجعلها صفات نفس  
وصفات المعاني كالعلم والقدرة والصفات المعنوية كالعالمية والقادرية وهي المسماة عند المتكلمين  
بالاحوال المعلقة وصفات التنزيه كالخلف بتقدسه وتنزهه عن سمات الحدوث \* وكان شيبنا يقول في  
الحلف بالصفات المعنوية نظر ولا نظرية بل الحلف بها ألزم لذلك لانه لم يختلف في كفر من نفى قادرية  
الله أي كونه قادرا \* واختلف في كفر من نفى صفات المعاني كالعلم والقدرة وفيه من الخلاف ما علم

وأمانة الله ولا يخفى عليك ما في هذا التخرج لان الكراهة فيهما عالت بما هو مفقود في القدرة  
والعزة وغيرهما من الصفات اما بما تقدم من عدم ورود القسم واما لان لعمر الله يرجع الى العمر وهو  
على الله سبحانه محال واما لان الامانة محملة ولذا قال أشهب ان أريد بها التي هي بين الخلق فليست  
بيمين وان أريد بها التي هي صفة ذاته تعالى فهي يمين واداه صحت الحلف بالصفات فلا فرق بين صفات  
النفس وصفات المعاني والصفات المعنوية وصفات التنزيه فالنفسية كالوجود والقدم والبقاء والقيام  
بالنفس عندهم يجعلها صفات نفس وصفات المعاني كالعلم والقدرة والصفات المعنوية كالعالمية  
والقادرية وهي المسماة عند المتكلمين بالاحوال المعلقة وصفات التنزيه كالخلف بتقدسه وتنزهه  
سبحانه عن سمات الحدوث وكان شيبنا يقول في الحلف بالصفات المعنوية نظر ولا نظرية بل الحلف  
بها ألزم لانه لم يختلف في كفر من نفى قادرية الله تعالى أي كونه قادرا واختلف في كفر من نفى صفات  
لمعاني كالعلم والقدرة وفيه من الخلاف ما علم بين مالك والشافعي والقاضي أبي بكر \* (قلت) \* وفيه  
نظر لان ثبوت الصفات المعنوية متفرع على القول بثبوت الاحوال والمحققون على نفيها مطلقا وقد  
قال بنفها الشيخ أبو الحسن الاشعري وغيره من أئمة السنة فادقيل بكراهة الحلف بصفات المعاني مع  
المطع بثبوتها شرعا وعقلا وأجمع أهل السنة على ثبوتها فلان يقال بكراهة الحلف بالمعنوية التي  
نفاها كثير من المحققين وأجلهم شيخ السنة أبو الحسن الاشعري أخرى فراد الشيخ ابن عرفة ان في  
الحلف بالصفات المعنوية نظرا وان قلنا بعدم كراهة الحلف بصفات المعاني لتحق ثبوت هذه بخلاف  
تلك فاحكامه الابي من الاجماع على كفر من نفى الصفات المعنوية غير صحيح بل الاجماع على عدم  
كفره الا أن يريد الابي بالصفات المعنوية مجرد اثبات أحكام صفات المعاني لذاته تعالى من غير اعتبار

ابن عبد الله بن عمر ثنا أبي ح وثنا محمد بن مثنى ثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله ح وثنى بشر بن هلال ثنا عبد الوارث  
 ثنا أبو بوب وثنا أبو بكر ب ثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير ح وثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن اسمعيل بن أمية ح وثنا ابن رافع ثنا ابن  
 أبي فديك أخبرنا الفضاك وابن أبي ذئب ح وثنا اسحق بن إبراهيم وابن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم  
 كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بمثل هذه القصة عن النبي صلى ( ٣٦٨ ) الله عليه وسلم \* وحدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن

أبو بوب وقتيبة وابن حجر  
 قال يحيى بن يحيى أخبرنا  
 وقال الآخرون ثنا اسمعيل  
 وهو ابن جعفر عن عبد  
 الله بن دينار أنه سمع ابن  
 عمر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من كان  
 حالفًا فلا يحلف إلا بالله  
 وكانت قريش تحلف  
 بأبائهم فقال لا تحلفوا  
 بأبائكم \* حدثني أبو  
 الطاهر أنا ابن وهب عن  
 يونس ح وثنى حملة بن  
 يحيى أخبرنا ابن وهب  
 أخبرنا يونس عن ابن  
 شهاب أخبرني حميد بن  
 عبد الرحمن بن عوف أن  
 أباه برة قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 حلف منكم فقال في حلفه  
 باللات فليقل لا إله إلا  
 الله ومن قال لصاحبه  
 تعال أقامرك فليصدق  
 \* وحدثني سويد بن  
 سعيد ثنا الوليد بن مسلم  
 عن الأوزاعي ح وثنا  
 اسحق بن إبراهيم وعبد بن  
 حميد قال ثنا عبد الرزاق  
 أخبرنا معمر كلاهما عن

بين مالك والشافعي والقاضي أبي بكر (قوله في الآخر من حلف منكم فقال في حلفه باللات فليقل  
 لا إله إلا الله) (ط) اللات والعزى ومناة ثلاثة أصنام كانت في الكعبة وقيل إن اللات كانت  
 بالطائف والعزى بقطفان ومناة بقديد وقيل بالمشلل ولا يدل على إباحة الحلف بها ولكن لما نشأ قوم  
 على معظيها وأبطل ذلك الإسلام فر بما جرت على لسان بعضهم دون قصد إرشاد الشارع إلى ما يكفر  
 تلك اللفظة (م) والحلف بما لا يجوز من هذا النوع لا كفارة فيه وأوجبها أبو حنيفة فيه وفي قوله  
 هو يهودى أو نصرانى ولم يوجبها في قوله واليهودية والنصرانية ولا في قوله هو مبتدع أو هو يرى من  
 النبي صلى الله عليه وسلم واحتج أن الله أوجبها على المظاهر وعمل وجوبها بأنه قال منكر من القول  
 \* وحجتنا عليه الحديث لأنه لم يذكر فيه كفارة وموافقتنا على سقوطها في قوله واليهودية وما بعد ها  
 إذ لا فرق فيه فانه إذا قال واليهودية فقد عظم ماله حرمة له وإذا قال إن فعلت كذا في يهودى فقد عظم  
 الإسلام والجميع لا يجوز الحلف به \* قلت \* وكلا كفارة عليه في قوله هو يهودى فكذلك  
 لا كفارة عليه في قوله هو سارق أو زان وعليه غضب الله أو دعا على نفسه أن يفعل ويستغفر الله في  
 الجميع وقال أبو حنيفة هو القياس والاستحسان أن يلزمه كفارة يمين \* وحجتنا عليه أن الأصل براءة  
 الذمة وأيضا فقد جرى مثل هذه اللفاظ في الأحاديث وليس في شيء منها أمر بالكفارة (قوله ومن  
 قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق) (ط) الظاهر وجوب هذه الصدقة ولا حد لها بل يتصدق بما يصدق  
 عليه الاسم (ع) وقال المخالف إنما أراد في الحديث بالصدقة كفارة يمين قال الخطابي يتصدق بما  
 أراد أن يقامر عليه وليس في الحديث ما يدل على شيء من الأمرين لأن الأمر بها جاء بعد ذكر المقامرة  
 فهي كفارة تختص بالمقامرة لأنها كفارة يمين \* وحجتنا على الخطابي أنه لا تختص الصدقة بما أراد أن  
 يقامر عليه بل لأنه لما نوى بذل مال في وجه غير جائز كانت كفارة يمينه أن يتصدق بما يجزئ في طريق  
 البر ومسالك الشرع كما أمر أن يقول لا إله إلا الله تكفير التلك الكلمة في كسر القول بالقول والفعل  
 بالفعل والحديث حجة لما عليه الجمهور من أن العزم مؤاخذة بخلاف الخواطر وقد قدمنا الكلام على

كونها صفات ثبوتية قائمة بالذات فيقرب الأئمة خلاف المصطلح قوله من حلف منكم فقال في حلفه  
 باللات (ط) اللات والعزى ومناة ثلاثة أصنام ثلاثة كانت في الكعبة وقيل إن اللات كانت بالطائف  
 والعزى بقطفان ومناة بقديد وقيل بالمشلل وأوجب أبو حنيفة الكفارة في الحلف بها وفي قوله  
 هو يهودى أو نصرانى ولم يوجبها في قوله واليهودية والنصرانية ولا في قوله هو مبتدع أو هو يرى من  
 من النبي صلى الله عليه وسلم واحتج بأن الله سبحانه أوجبها على المظاهر وعمل وجوبها بأنه قال منكر  
 من القول وهذا قال منكر من القول (قوله ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق) (ط) الظاهر  
 وجوب هذه الصدقة ولا حد لها بل يتصدق بما يصدق عليه الاسم (ع) وقال المخالف إنما أراد في

الزهري بهذا الإسناد وحديث معمر مثل حديث يونس غير أنه قال فليصدق بشيء وفي حديث الأوزاعي من حلف باللات  
 والعزى \* قال أبو الحسين مسلم \* هذا الحرف يعني قوله تعال أقامرك فليصدق لا يرويه أحد غير الزهري قال للزهري  
 نعوم من سبعين حديثا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها أحد إلا سانيه جواد \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد  
 الأعلى عن هشام عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

المثلة في كتاب الايمان ( **قوله** لاتخلفوا بالطواغي ) (ع) هو مثل الذي عن الحلف باللات والطواغي الاصنام واحدا طاغية فسمى الصنم باسم المصدر اذ هو اصل طغيان العمار وكفرهم وكلما ظم وجاوز القصد فقد ملغى ومنه طغى الماء والطاغوت ايضا الصنم وجمعه طواغيت وقد يكون الطاغوت جمعا واحدا ويذكر ويؤنث قال تعالى اجتنبوا الطاغوت أن يمسدوها وقال تعالى يريدون أن يخضعوا الي الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به

### ﴿ أحاديث من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ﴾

( **قوله** نسخمله ) (ع) أي نطلب منه ما يحملنا به يحمل أنقلنا من الابل ( **قوله** ثلاث ذود غر الذرى ) (م) أي بيض الأسفة وذرة البعير سنامه وذرة كل شيء أعلاه (ع) حص الذرى لان الأسافل قد تتغير بالمعاطن وعفس الانوال والابعار وثلاث ذود من اضافة لشيء الى نفسه ويحتاج به من يطلق الذود على الواحد وتقدم بيان ذلك في الزكاة (د) ووقع في الرواية الأخرى بثلاثة بالياء وهو صحيح يعود على معنى الابل وهي الابرة ومافي الأخرى من قوله خمس ذود ليس بينهما تناف لان ذكر الثلاث ليس فيه نفي للخمس ( **قوله** لا يبارك الله لنا ) (ط) أي ان لم نخبره ( **قوله** ما أحلتكم ولكن لله حلتكم ) (م) لم يرد هذا في نسبة الفعل اليه ( **قلت** ) يريد لانه الذي حلتكم باعتبار الكسب بدليل قوله لا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وانما يعني انه لم يكن عنده ما يحملهم عليه حينئذ - تى أتاه الله به (ع) وترحم البخارى عليه والله خلقكم وما تمملون واحتج بالحديث على ذلك وقيل يحفل أن يكون أوحى اليه بان يحملهم أو يكون مراده دخولهم في عموم من أمره الله بالقسم فيهم ( **قلت** ) توهموا أنه صلى الله عليه وسلم نسي اليمين ولو كان ذا كراهة لم يحملهم لقصد البر في اليمين فلذلك قالوا حلف لا يحملنا وحلفنا فلا يبارك لنا لم نخبره ونذكر باليمين فاجابهم بما يدل انه ذا كراهة لليمين وهو قوله لاتخلف يمينائكم نرى غيرها الحديث وأعلمهم أنه لم يكن عنده فيما قبل ما يحملهم عليه وانما أتاه الله به الآن \* واذا كان الامر كذلك فماذا كر لامام أصوب مما ذكر لبخارى ان اراد البخارى الاعتذار على عدم الحنث لاني انما يجزى ما ذكر على مذهب أهل الجبر في أن العبد لا كسبه ألبة وان لم يرد به الا - تذار بل نسبة الافعال من حيث الجملة في الاصل والامر كذلك ولكن يبقى أن للعبد فيها لكسب على مذهب أهل الحق ( **قوله** لا أحلف على يمين ثم أرى خيرا منها الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وفي الآخر ألا أتيت الذي هو خير وتحلف عن يميني ) (ع) لاختلاف هذه الالفاظ اختلف العلماء في اجزاء الكفارة قبل الحنث فقال الجمهور رنجزي الا أن مالكا والشافعي وأما نور من الجمهور يستحبون أن تكون بعد الحنث \* وقال أبو حنيفة لا تجزى \* ورواه أشهب عن مالك \* وعن الشافعي أيضا يجزى الاطعام والكسوة والعنق ولا يجزى

الحديث بالصدقة كفارة يمين وقال الخطابي يتصدق بما أراد أن يقامر عليه ( **قوله** لاتخلفوا بالطواغي ) جمع طاغية وهي الاصنام سمي الصنم باسم المصدر من باب تسمية السبب باسم السبب لطغيان الكفار بسبب عبادتها وفي غير مسلم لاتخلفوا وطواغيته جمع طاغوت وهو الصنم يكون واحدا وجمعا ويذكر ويؤنث ( **قوله** نسخمله ) أي نطلب منه ما يحملنا به يحمل أنقلنا من الابل ( **قوله** غر الذرى ) أي بيض الأسفة ( **قوله** لا يبارك الله لنا ) أي ان لم نخبره ( **قوله** ما أحلتكم ) قال المازرى معناه أن الله تعالى آتاني ما حلتكم عليه ولو لا ذلك لم يكن عندي ما أحلتكم عليه (ع) ويجوز أن يكون أوحى اليه

لاتخلفوا بالطواغي ولا بأبائكم \* حدثنا خلف بن هشام وقيبة بن سعيد ويحيى بن حبيب الحارثي واللفظ لحلف قالوا ثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جبر عن أبي بردة عن أبي موسى الاشعري قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من الاشعرين بين نسخمله فقال والله لا أحلتكم وما عندي ما أحلتكم عليه قال فليشئنا ما شاء الله ثم أتى بابل فأمر لثلاث ذود غر الذرى فلما نطقوا حملنا أو قال بعض الاله ص لا يبارك الله لنا أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نسخمله خلف أن لا يحملنا ثم حملنا فأتوه فأخبروه فقال ما أنا حلتكم ولكن الله حلتكم وإن والله ان شاء الله لا أحلف على يمين ثم أرى خيرا منها الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير \* حدثنا عبد الله بن براد الاشعري ومحمد بن لملاه

الهمدانى وتعار باقى اللفظ قالنا أبو أسامة عن بر يد عن أبي ردة عن أبي موسى قال أرسلنى أصحابى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أسأله لهم الجملان ادهم معه فى جيش العسرة وهى غزوة تبوك فقلت يابى الله ان أصحابى أرسلونى اليك لتعلمهم فقال والله لا أجلكم  
على شئ ووافقتهم وهو غضبان ولا أشعر فرجعت حزينا ( ٣٧٠ ) من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مخافة أن

يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجد فى نفسه على فرحت الى أصحابى فأحبرتهم الذى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ألبث الا سبعة ايام سمعت بلالا ينادى أى عبد الله بن قيس فأجبت فقال أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوك فلما أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خذ هذين القرينين وهذين القرينين وهذين القرينين لستة اربعة ابتاعهن حينئذ من سعد فاطلقهن الى أصحابك فقال ان الله أوفى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملك على هؤلاء فاركبوهن قال أبو موسى فانطلقت الى أصحابى بهن فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملك على هؤلاء ولكن والله لا أدعكم حتى ينطلق معى بعضكم الى من سمع مغالة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سألته لكم ومنعه فى أول مرة ثم اعطاه اياي بعد ذلك لا تطوا انى

الصوم \* والخلاف فى هذا مبنى على الخلاف فى الكفارة هل هى حل لليمين أو رفع لائم الحنث وعلى مذهب الجمهور فى أنها رخصة شرعت لحل ما عقده الحالف على نفسه فيجزي قبل الحنث وبعده ولا ثم فى الحلف ولا فى تحنيت الانسان نفسه (م) لم يختلف فى عدم اجزائها قبل الحلف ولا فى اجزائها بعد الحنث وانما اختلف فى اجزائها بعد الحلف وقبل الحنث والمشهور والراجح وقد اختلفت الروايات بتقديم الكفارة مرة وتأخيرها أخرى ولكن المطف بالواو وهى لا توجب رتبة فمن قال انها لا تجزى رأى أنها قبله تطوع والتطوع لا يجزى عن الواجب \* قلت \* روى المطف بثم مع تقديم قوله فليكفر ومع تأخير \* أبو عمر كما كثر الارباعات الذى هو خير ثم يكفر ولا ين القاسم فى كتاب محمد قول ثالث انه ان كان على حنث جاز وان كان على بر لم يجز والبر لا فعلت وان فعلت والحنث لأفعلن وان لم أفعل هذا باعتبار الصيغة وأما باعتبار المعنى ففى البر أن يكون الحالف اثر حلقه موافقا لم يحلف عليه ومعنى الحنث أن يكون مخالفا فان قال لأفعل فهو انما حلف على نفي الفعل وهو اثر حلقه لم يفعل واذا قال لأفعلن فهو انما حلف أن يفعل وهو اثر حلقه لم يفعل وانقسام اليمين الى ما الحالف فيه الحنث على بر الى ما هو فيه على حنث فانما هو اذا لم يضرب أجلا وأما اذا ضرب به فهو على بر فى الوجهين أما فى النفي فى قوله لا فعلت فظاهر وأما فى الثبوت فى قوله لأفعلن فلان له الترك الى ذلك الأجل كما للحالف على النفي (قوله فى الآخر أسأله لهم الجملان ادهم معه فى جيش العسرة) (د) الجملان بضم الجاء الجمل أى يركبون اذا كانوا مشاة كما يشاء فى الآخر \* قلت \* وجيش العسرة هو على حذف مضاف أى جيش زمن العسرة لان غزوة تبوك كانت فى زمن عسرة من شدة الحر وجذب البلاد وطيب ثمار المدينة لان الناس يحبون المقام فى ثمارهم وظلالهم ويكرهون الخروج والحالة هذه ولهذا كان صلى الله عليه وسلم لما يريد غزوة الاورى بغيرها لا غزوة تبوك فانه أعلمها الشدة أمرها وبعد سفرها لانها للشام وكثرة ما به من الروم (قوله والله لا أجلكم على شئ ووافقتهم وهو غضبان) (ع) فيه لزوم عين الغضب لقوله الا كهرت عن يميني خلافا لمسروق والشافعي فى أنها لا تلزم (قوله فى الآخر خذ هذين القرينين) (ط) أى البعيرين المقرون أحدهما بالآخر ليمكك

ن احملهم اذ يكون المراد دخولهم فى هموم من أمر الله بالقسم فيهم (قوله أسأله لهم الجملان) بضم الجاء أى الجمل (قوله فى جيش العسرة) (ب) هو على حذف مضاف أى جيش زمن العسرة لان غزوة تبوك كانت فى زمن عسرة من شدة الحر وجذب البلاد وطيب ثمار المدينة وكانت للشام وقد علم كثرة ما بها من الروم ولذا أسلمهم بها ولم يور (قوله خذ هذين القرينين) أى البعيرين المقرون أحدهما بالآخر (قوله عن زهدم الجرى) بفتح الزاى ثم هاء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة (قوله

حدثتكم شيا لم يقله فقالوا لى والله انك عندنا لمصدق وللفعل ما أحببت فانطلق أبو موسى بنفر منهم حتى أتوا الذين سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعه اياهم ثم اعطاهم بعد فخرهم بما حدثهم به أبو موسى سواء \* حدثنى أبو الريح البيهقي ثنا حماد يعنى ابن زيد عن أيوب عن أبي قلابة وعن القاسم بن عاصم عن زهدم الجرى قال أيوب وأما الحديث القاسم أحفظ منى الحديث أى قلابة قال كنا عند أبي موسى فدعا بمائته

وعليها لحم دجاج فدخل رجل من بني تيم الله أحرش يه بالموالي فقال له لم قتلكما فقال لم فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منه فقال الرجل اني رأيته يأكل شياً فقذرته فخلت أن لا أطعمه فقال لم أحدثك عن ذلك اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من الأشعرين (٣٧١) فسئله فقال والله لا أحكم وما عندي ما أحكم عليه

فلما سمع الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهب ابل فدعانا فأمرنا بخمس ذودغر الذرى قال فلما انطامنا قال بعضنا لبعض أغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه لا يبارك لنا فرجعنا اليه فمد يار رسول الله انا تيناك نسئلك وانك خلقت أن لا نكلمك فماتم جلنا أفنسيت يا رسول الله قال انى والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها حيرا منها الا تيت الذى هو خير وتخلانا فانظلموا فاعما حاكم لله تعالى وحدثنا ابن أبى عمر ثنا عبد الوهاب الثملى عن أبوب عن أبى قلابه والقاسم العيمى عن زهدم الجرمى قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعرين ودواخاء فكما عند أبى موسى الأشعرى فقرب اليه طعام فيه لحم دجاج فذكر نحوه \* وحدثنى على بن حجر السعدى واسحق بن ابراهيم وابن نمير عن اسمعيل بن عيسى

حوف الذهاب والقرينتين بالتاء هو على معنى الراحتين والناقيتين ولعل ما تقدم من رواية ثلاثة ذود مطابقة لهذا لأن الاثنين يطلق عليهما اسم الذود (قوله في الآخر وعليها لحم دجاج) (ط) فيه أن كل الطبيب على الموائد جائز ومعمول به عندهم ولا ينافى لزهد خلافا لبعض متقشعة العباد (قلت) تقدم الخلاف فيما أفضل للتمتع بالمباحات أو تركه ولا يدل أكله صلى الله عليه وسلم على أن التمتع أفضل لانه المشرع ما كل ليسد على الجواز وسألت المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله يا كل شياً فقذرته فخلت أن لا أطعمه) (ع) اختلاف العلماء في كل ما يأكل الجبابرة والجيف فاجازه مالك والليث وكرهه ابن حبيب وكرهه الكوفيون حتى يزول ما في البطن من ذلك وكرهه الشافعى ان كان أكثرأ كلها الجباسة وأجازه ان كان أكثرأ كلها غيره وقال الطبرى كان ابن عمر لا يأكل الدجاجة حتى يقصرها أياها \* وقال غيره كان يتأول انها من الجلالة لتي جاء النبي عن أكثرأ كلها (ط) وروى عن ابن القاسم مثله في الجدى الذى رضع خنزيرة قال لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه وما ذكره عن مالك من الاجازة محمول على ما اذا ذهب ما في بطنها كمار وى عن ابن القاسم (قوله بنهب ابل) (م) الهب الغنمية وكان لصديق اذا أتر قبل أن ينام يقول أحرزت نهي أى غنيمتى (قوله بخمس ذود) تقدم الجمع بينه وبين قوله في الحديث السابق ثلاثة ذود (قوله أغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صبرناه غافلا عنها وكما سبب ذلك اذ لم تذكرها لظنهم انه نسي يمينه أى أخذنا منه ما أحذنا به وهو غافل فكما سبب غفلة يقال أغفلت الرجل اذا جعلته غافلاً أو هيته غافلاً قال تعالى ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا (قوله في سند الآخر حدثنا لصعق عن مطر عن زهدم) (م) الصعق هو بكسر العين وفتحها الدارقطى بان الصعق ومطر اليه سابقون وبان مطر لم يروه عن زهدم وانما رواه عن القاسم عنه فاستدركه الدارقطى على مسلم ومسلم إنما أدخل حديثه لزيادته وقوله فيه انى والله مانسيتها يعنى اليمين فأتى به تابعا للطرق الصحيحة الكثيرة قبله على ما شرط في

لحم دجاج) بكسر الدال وفتحها (قوله يا كل شياً) أى فجاسة والخلاف في كل ما يأكل كل للجباسة شهير أجازة مالك والليث وكرهه ابن حبيب وكرهه الكوفيون حتى يزول ما في البطن وكرهه الشافعى ان كان أكثرأ كلها للجباسة قال الطبرى كان ابن عمر لا يأكل دجاجة حتى يقصرها أياها (ط) وروى عن ابن القاسم في الجدى الذى رضع خنزيرة قال لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه وما ذكره عن مالك من الاجازة محمول على ما اذا ذهب ما في بطنها كمار وى عن ابن القاسم في الجدى (قوله بنهب ابل) بفتح الين وجمعه نهاب بكسر هاء ونهوب بضمها ونهب الغنمية وهو مصدر بمعنى المنهوب كالخلق بمعنى المخلوق (قوله أغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى جعلنا غافلاً بسبب أخذنا (قوله ثنا الصعق) يعنى ابن محرز بفتح الصاد وكسر العين وسكونها والكسر أشهر وفتحها الدارقطى بان

عن أبوب عن القاسم العيمى عن زهدم الجرمى ح وثنا ابن أبى عمر ثنا سليمان عن أبوب عن أبى قلابه عن زهدم الجرمى ح وثنى أبو بكر بن اسحق ثنا عفان بن مسلم وثنا وهيب ثنا أبوب عن أبى قلابه والقاسم عن زهدم الجرمى قال كنا عند أبى موسى واقتصوا جميعا الحديث بمعنى حديث حاد بن زيد \* وحدثنا شيبان بن فروخ ثنا الصعق يعنى ابن حزن ثنا مطر الوراق ثنا زهدم الجرمى قال دخلت على أبى موسى وهو يأكل لحم دجاج وساق الحديث بهو حديثهم وزاد فيه قال انى والله مانسيتها \* وحدثنا

اصح بن ابراهيم أخبرنا جرير عن سلمان التيمي عن ضريب بن نقيب القيسي عن زهدم عن أبي موسى الاشعري قال أئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسحله فقال ما عندى ما أحلكم والله ما أحلكم ثم بعث النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيناها فأخبرناه فقال انى لأحلف على بين أرى غيرها خير منها الا أتيت الذى هو خير \* حدثنا محمد بن عبد الاعلى ليعبى ثنا المعمر عن أبيه ثنا أبو السليل عن زهدم محدثه عن أبي موسى قال كنا شاء فأتينا نبي الله صلى الله عليه وسلم ( ٣٧٢ ) فسحله فهو حديث حرير \* حدثني زهير

ابن حرب ثنا مروان بن معاوية الغزاري أخبرنا يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أغم رحل عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع الى أهله فوجد الصبية قد ناموا فأتانا أهلنا بطعامه فحلف لا يأكل من أحل صبيته ثم بدله فأكل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فأتاه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها فليأتها وليكفر عن يمينه \* وحدثني أبو الطاهر ثنا عبد الله بن وهب أخبرني مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على بين فرأى خيرا منها فليكفر عن يمينه وليضع \* وحدثني زهير بن حرب ثنا ابن أبي أويس قال ثنا عبد العزيز بن المطلب عن سهيل بن أبي صالح

أول الكتاب (د) تعقب الدارقطني فاحد أما قوله ليسابقو بين فقد خالفه فيه الاكثر أما الصمق فوثقه ابن معين وأبو زرعة وقال فيه أبو حاتم ماله بأس وقال الثلاثة في مطهر هو صالح إنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة وأما قوله ان مطهر لم يروه عن زهدم وإنما يرويه عن القاسم عنه تعقبه أيضا فاسد لان مسلما إنما ذكره في الاتباع أى تابعا للطريق الصحيحة قبله فصقل فيهما الضعيف لان الاعتماد على ما قبله وقد ذكر مسلم في الخطبة انه قد يدكر بعض الاحاديث الضعيفة تابعا للطرق الصحيحة قبله وتكلمنا هناك على المسئلة (قوله في السند أيضا عن ضريب بن نقيب) (ع) كذا هما صفران وضريب باضاد المحجمة ونقيب بضم لا ون وقح القاف وآخره راء كذا قيدناه عن الصدفي والاسدي ولحمى وهو الخشني الفاء وقال لنا أبو علي لسانى هو بالوجهين والاول شهر (د) وعلى رواية لفاء فآخره لام (ع) وأما جابر بن نقيب فلم يختلف انه بالنا (قوله في السند أيضا حدثنا أبو السليل) بفتح السين وكسر اللام هو وضريب بن نقيب المتقدم (قوله أغم رحل) أى تأخر الى عقة الليل وهى شدة ظلمة ولعله يريد صلى الله عليه وسلم لم يؤخرها ذاتا حررا او يقدمها اذا اجتمعوا (قوله من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها) (ع) أى خيرا للدين أو أخرا أو وفق لشهوته ما لم تكن اثما (قوله في الاول من احاديث عدى بن حاتم أئنا رجل فسأله نفقة وفى من خادم فى بعض من خادم فقال ليس عندي ما أعطيك الا درعى مغفري فاكتب لأهلى يمتطو كها قال فلم يرض فغضب عدى وقال أما والله لأعطيك شيئا وقال فى الطريق الثانى ان رجلا أتاه يسأله مائة درهم فقال تسألنى مائة وأنا ابن حاتم والله لأعطيك شيئا (ع) معنى قول عدى وأنا الصمق وزهدم ليسابقو بين وان مطهر لم يروه عن زهدم وإنما رواه عن القاسم عنه (ح) تعقبه فاسد أما قوله نهما ليسابقو بين فقد خالفه فيه الاكثر أما الصمق فوثقه ابن معين وأبو زرعة وقال فيه أبو حاتم ماله بأس وقال الثلاثة في مطهر هو صالح إنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة وأما قوله ان مطهر لم يروه عن زهدم وإنما يرويه عن القاسم عنه فهو أيضا فاسد لان مسلما إنما ذكره في الاتباع أى تابعا للطرق الصحيحة قبله فصقل فيهما الضعيف لان الاعتماد على ما قبله (قوله عن ضريب بن نقيب) كذا هما صفران والاكثر في نقيب القاف والراء آخره وروى بالفاء واللام مكان الراء (قوله ثنا أبو السليل) بفتح السين وهو وضريب بن نقيب المتقدم ومحمد بن طريف بنخ لطاء المهملة (قوله أغم رحل) أى تأخر الى عقة الليل وهى شدة ظلمة (قوله أما والله لأعطيك شيئا) (ط) أما سبب يمينه فى الأول

عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه \* وحدثني القاسم بن زكريا ثنا خالد بن مخلد ثنا سليمان بن عبد الله بن بلال قال ثنا سهيل فى هذا الاسناد بمعنى حديث مالك وليكفر بيمينه وليضع الذى هو خير \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا جرير عن عبد العزيز بن ابن ربيع عن تميم بن طرفة قال جاء سائل الى عدى بن حاتم فسأله نفقة فى من خادم أو فى بعض من خادم فقال ليس عندي ما أعطيك الا درعى ومغفري فاكتب الى أهلى أن يمتطو كها قال فلم يرض فغضب عدى فقال أما والله لأعطيك شيئا ثم ان الرجل رضى



فقال أما والله لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف على بين ثم رأى أني الله منها فليأت التقوى ملحنث  
 يعني \* وحدنا عبيد الله بن معاذ قال ثني أبي ثنا شعبة عن عبد العزيز بن رفيع عن نعيم بن طرفة عن عدي بن حاتم قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه \* حدثني محمد بن عبد  
 الله بن نعيم ومحمد بن طريف لبجلي واللفظ لابن طريف قال ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن عبد العزيز بن رفيع عن نعيم الطائي  
 عن عدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف أحدكم على البين فرأى خيرا منها فليتركها وليأت الذي هو خير  
 \* وحدنا محمد بن طريف ثنا محمد بن فضيل عن الشيباني عن عبد العزيز بن رفيع عن نعيم الطائي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول ذلك \* حدثنا محمد بن ثني (٣٧٣) وابن بشار قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سماك

ابن حرب عن نعيم بن طرفة  
 قال سمعت عدي بن حاتم  
 وأباه رجلا ياله مائة  
 درهم فقال تسألني مائة  
 درهم وأنا ابن حاتم والله  
 لا أعطيك ثم قال لولا أني  
 سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول من حلف  
 على بين ثم رأى خيرا منها  
 فليأت الذي هو خير  
 \* حدثني محمد بن حاتم ثنا  
 هزنا شعبة ثنا سماك بن  
 حرب قال سمعت نعيم بن  
 طرفة قال سمعت عدي  
 بن حاتم أن رجلا سأل  
 فدكر مثله وزاد ولك

ابن حاتم أي وحاتم ممن عرف بالجدود وورثه ولا يمكن أن أرد سائلا إلا لعذر وسأله وهو يعلم  
 أنه ليس عنده ما يعطيه فكأنه أراد أن يغله فلذلك قال والله لا أعطيك شيئا دلم يعذره (ط)  
 أما سبب يمينه في الأول فهو لأنه لم يرض بالدرع والمغرمع أنه لم يكن عنده غيرهما وسبب يمينه  
 في الثاني فيما يظهر من السياق أن عبد الله استعمل ما شغل الأثرى قوله تسألني مائة وأنا ابن حاتم فكأنه  
 قال تسألني هذا الشيء اليسير وأنا ممن عرفت ببذل الكثير فهما سببان مختلفان وما ذكره عياض  
 إنما يليق بالحديث الأول لا الثاني (قوله في الآخر يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل إلا مارة الحديث) (د)  
 فيه كراهية سؤال الولاية وأنه لا يولاهما من طلبها لأنه لا يعان عليها لقوله وكل إليها يروى أكل بالهمز  
 بدل الواو \* قلت لم أزل أسمع عن الشيوخ أن طلبها جرحه من شهادة وقضاء \* ابن عبد السلام  
 وأهل المذهب يقولون يجب طلب القضاء نارة ويستحب أخرى ويحرم ثالثا فيجب أن كان من أهل  
 الاحتياط والعدالة وليس هناك غير ذلك وهناك ولا تحل ولايته قال ورأيت لبعض الخنفية كراهية  
 طلب القضاء من حيث الجملة قال لأنه قد لا يجاب فتذهب مائة وجهه وحرمة العلم الذي قاله أهل  
 المذهب أخرى على الأصول لأنه من تغيير المنكر ولا تعتبر مائة الوجه في ذلك ويستحب لمن كان مجتهدا  
 وخفي علمه فأراد أن يشهره بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويفتي المسترشد وأما الحرام فلا تخفى أمثلته من  
 هذه الأقسام والأصل أن طلب القضاء مكر وهه الاعارض

فهمولانه لم يرض بالدرع والمغرمع أنه لم يكن عنده غيرهما وسبب يمينه في الثاني فيما يظهر من السياق  
 أن عبد الله استعمل ما شغل الأثرى قوله تسألني مائة وأنا ابن حاتم فكأنه قال تسألني هذا الشيء اليسير  
 وأنا ممن عرفت ببذل الكثير فهما سببان مختلفان وما ذكره عياض إنما يليق بالحديث الأول  
 لا الثاني (قوله عن نعيم الطائي وهو ابن طرفة) بفتح الطاء والراء والعاء أحت القاف (قوله لا تسأل  
 إلا مارة) بكسر الهمزة فيه كراهية سؤال الولاية (ب) لم أزل أسمع من الشيوخ أن طلبها جرحه من

أربع مائة في عطائي \* حدثنا  
 شيبان بن فروخ ثنا جبر  
 ابن حازم ثنا الحسن ثنا  
 عبد الرحمن بن سمرة قال  
 قال لي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يا عبد الرحمن بن

سمرة لا تسأل الإمارة فانك أن أعطيت بها عن مسئلة وكأت إليها وان أعطيتها عن غير مسئلة أغت عليها وإذا خلعت على بين  
 فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك واث الذي هو خير قال أبو أحمد الجلودي ثنا أبو العباس الماسرجسي ثنا شيبان  
 ابن فروخ هذا الحديث \* وحدنا علي بن حجر السعدي ثنا هشيم عن يونس ومنصور وحيد ح وثنا أبو كامل الجحدرى  
 ثنا حاد بن زيد عن سماك بن عطية ويونس بن عبيد وهشام بن حسان في آخرين ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا المعمر عن أبيه  
 ح وثنا عقبة بن مكرم العمي ثنا سعيد بن عامر عن سعيد عن قتادة كلهم عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم بهذا الحديث وليس في حديث المعتمر عن أبيه ذكر الإمارة \* حدثنا يحيى بن يحيى وعمر والناسد قال يحيى  
 أخبرنا هشيم بن بشير عن عبد الله بن أبي صالح وقال عمرو ثنا هشيم بن بشير أنا عبد الله بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

### ﴿أحاديث اليمين على نية المستحلف﴾

(قوله يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك) (ط) هو حض على الصدق في اليمين فالعنى يمينك التي تجوز أن تحلفها هي التي لو علمها صاحبك لصدقك فيها فلا يجوز أن تحلف حتى تمرض الأمر على نفسك فان وجدت الأمر كذلك والامسكت (د) مذهبان من ادعيت عليه دعوى تحلفه القاضي أو نائبه فوري في يمينه ونوى غير مانوى القاضي أو نائبه ان التور به لا تنفعه وليمين منعقدة على مانواه القاضي أو نائبه وهذا مجمع عليه ودليله هذا الحديث والاجماع وأما ان حلف ابتداء أو حلفه غير لقاضى دون أن يحلفه القاضي أو نائبه فالتور به تنفعه ولا يبحث ويمينه على نيته ولا عبرة بنية المستحلف غير القاضي \* والحاصل ان اليمين على نية الحالف الا اذا حلفه القاضي أو نائبه فاليمين على نية القاضي لأن يحلفه القاضي بالطلاق فالتور به تنفعه وله نيته لان القاضي لا يحلف بالطلاق ولا العتاق وانما يحلف بالله هذا مذهب الشافعي وأصحابه في المسئلة وعند المالكية فيها تفصيل (ع) لم يختلف في ان يمين الحالف غير المستحلف على نيته ويقبل قوله اذا جاء مستفتيا ولا في أن يمين الحالف لغيره في حق على نية المحلوف له تبرع بها أو طلبت منه اذا قامت البينة \* واختلف اذا لم تتم وجاء مستفتيا فبايدنه وبين الله اختلافا كثيرا \* فحكى ابن المواز أنها على نيته وقيل هي على نية المحلوف له وقال عبد الملك وسحنون وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم ان تبرع بها فهي على نيته وان طلبت منه فهي على نية المحلوف له وقيل بالعكس ورواه يحيى عن ابن الماسم وروى عن ابن القاسم أيضا انه على نيته فيما لا يقضى به وأما فيما يقضى به فيفترق المتطوع من غيره وعن مالك ان ما كان على وجه المكر والخديعة فهو فيه حائث وأما ما كان على وجه العذر فلا بأس به وروى ابن حبيب ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته وما كان في غيره فملى نية المحلوف له (م) أما انه لا يصدق اذا قامت بيته فلان القاضي لا يرجع عن الحكم بموجب قول البينة ويصدق وأما اذا لم تتم البينة فن جعلها على نية المحلوف له فله هذا الحديث ومن رد هذا للخالف فله حديث وانما الكل امرى مانوى وحل هذا الحديث على من حلف لغيره وليس هناك بيته (ع) ولا خلاف في ان من حلف ليقطع حق غيره وان وري ثم هو حائث قلت تأمل ذكر القاضي الخلاف في ما لم تتم بيته فيها حلف فيه لغيره ولم يذكره اذا كان غير مستحلف وقامت له البينة وهذه طريقة له وللإمام لغيرهما طرق غير هذه \* قال ابن رشد وتبعه ابن زرقون ان حلف فيما يقطع به حق غيره فيمينه على نية المحلوف له اجماعا \* واختلف اذا حلف لافي ذلك

يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك وقال عمر ويصدقك به صاحبك \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن هشيم عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين على نية المستحلف \* حدثني أبو الربيع العتكي وأبو طاهر الجعدي فضيل بن حسين واللفظ لأبي الربيع قالنا ثنا حماد وهو ابن زيد ثنا أبو بوب عن محمد عن أبي

شهادة أو قضاء \* ابن عبد السلام وأهل المذهب يقولون يجب طلب القضاء تارة ويستحب أخرى ويحرم ثالثا فيجب ان كان من أهل الاجتهاد والعدالة وليس هناك غيره أو هناك ولا تحل ولايته قال ورأيت لبعض الخنفية كراهة طلب القضاء من حيث الجملة قال لانه قد لا يجاب فتذهب مائبة وجهه وحرمة العلم والذي قاله أهل المذهب أجرى على الأصول لأنه من تغيير المنكر لا تعتبر مائة الوجه في ذلك ويستحب لمن كان مجتهدا أو خفي علمه فأراد أن يشهره بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويعتق المسترشد وأما الحرام فلا تختفى أمثاله والاصل ان طلب القضاء مكره والعارض

### ﴿باب اليمين على نية المستحلف﴾

﴿ش﴾ (قوله يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك) (ط) هو حض على الصدق في اليمين فالعنى يمينك التي تجوز أن تحلفها هي التي لو علمها صاحبك لصدقك فيها فلا يجوز أن تحلف حتى تمرض

فذكر الاقوال الخمسة التي ذكر القاضي وطريقة ابن الحاجب ان حلف لغيره في حق فهو على نية المستحلف كانت يمينه بالله أو بغيره وان كان غير مستحلف فان كانت يمينه بالله فهو على نيته وان كانت بغيره فذكر الاقوال الثلاثة الاولى من أقوال القاضي وللخمي طريق رابع غير هذه

﴿فصل﴾ ثم اليمين التي يكون الحالف فيها على نيته فان كانت مما يقضي بها نحو الطلاق والعقود المعين دون ما سواهما من الهبة والصدقة وغيرهما من القرب فان كانت نيته موافقة لمقتضى اللفظ قبلت نيته في القضاء والفتيا وان كانت مخالفة لمقتضى اللفظ فان وقع ترافع للقاضي وأقيمت البيعة أو أقر عند الحاكم فان كان اللفظ في لزوم أظهر مما نوى ألغيت نيته لوجوب الحكم بالظاهر وان تساوى الاحتمالان قبلت نيته لكن يمين احتياط الحق الله تعالى في الطلاق والعقود وان لم يكن ثم ترافع فان كانت نيته قريبة من مساواة احتمالات اللزوم قبلت نيته بغير يمين لان ليمين انما ينظر فيها الحكم والفرض أنه ليس ثم ترافع ومثال ذلك أن يحلف أن لا يهمل كذا وقال نويت شهراً أو يحلف أن لا يأكل سمناً أو يحلف أن لا يشتري ثوباً وقال نويت شيئاً فيصدق في كل هذا في الفتيا دون القضاء وكل هذه الصور ترجع الى تخصيص العموم في الأشخاص أو في الزمان بالنية ولذلك لا تقبل نيته في القضاء لانه خلاف ظاهر اللفظ \* ابن عبد السلام ولو قيل انها تقبل في القضاء بعد يمينه على ما نوى وأمان كانت يمينه بعيدة من احتمال التساوى كما لو قال جاريتي حرة ثم قال أردت الميتة فلا شك أنها لا تقبل في القضاء \* وظاهر كلام ابن الحاجب ولا في الفتيا وعدم قبولها ظاهر لانه ان أراد الانشاء لم يصح لان الانشاء يستدعي محلاً ولا محس وان أراد الخبر فكذلك لا يصح لانه لا يفيد وادام يصح الامر ان وجب أن ينصرف يمينه الى الحية وكذلك الطلاق وان كانت يمينه مما لا يقضي به وهو القسم لثاني من أصل التقسيم فيمينه على نيته وان لم تكن للحال فنية ألبتة ولم يضبط ما قصد بيمينه وكانت يمينه مما ينوي فيه فالمرء أنه ينتقل الى بساط يمينه وهو السبب الحامل على اليمين وليس في الحقيقة انتقال عن النية وانما هو انتقال الى مستلزمها ولذلك اذا تذكروا ما نوى يرجع اليه وقيل لا يمتد بساط بل اذا عدت النية اعتبر ظاهر اللفظ فان فقدت الية والبساط لم يمكن الوصول الى مراد الحالف الا من لفظه فان كان اللفظ معنى لغوي ومعنى عرفي ومعنى شرعي فاختلف فقيل يحتمل على العرفي وقيل على الشرعي \* ابن عبد السلام وحلها على العرفي أظهر لانه غالب ما يعنى الحالف لان كل متكلم بلفظه يجب حل كلامه على المعنى الذي يستعمل فيه اهل العرف تلك اللفظة

﴿حديث سليمان عليه الصلاة والسلام﴾

(قوله كان له ستون امرأة وفي الأخرى سبعون وفي الأخرى تسعون وفي غير مسلم تسعة وتسعون وفي أخرى مائة) (د) ليس في ذلك تعارض لان القليل ليس فيه في الكثير ثم توهم التعارض انما هو من قبل مفهوم العدد ولا يعمل به عند كثير من الأصوليين (قوله لأطوفن) (ع)

الامر على نفسك فان وجدت الامر كذلك والامسكت (ح) مذهبان أن اليمين على نية الحالف الا اذا أحلف القاضي أو نائبه فاليمين على نية القاضي الا أن يحلفه القاضي بالطلاق فالثورية تنفعه وله نيته لان القاضي لا يحلف بالطلاق والعقود وانما يحلف بالله تعالى هذا مذهب الشافعي وأصحابه في المسئلة وعند المالكية فيها تفصيل

﴿باب الاستثناء في اليمين وغيرها﴾

﴿ش﴾ (قوله لأطوفن) (ط) أعطى الانبياء عليهم السلام هبة البنية وقوة الفعولية مع ما كانوا عليه

هريرة قال كان لسليمان  
عليه الصلاة والسلام  
ستون امرأة فقال  
لأطوفن

وفي رواية لأبي طيغز وهما غتان فصيحان طاف بالشئ وأطاف به إذا دار حوله (قوله عليهم الليلة)  
 (ع) فيه ما رزقه الانبياء من القوة على ذلك وانها في الرجال فضيلة لا نهان على صحة الذكورية  
 والانسانية ولا يمترض على هذا بقوله في يحيى وسيدنا وصوره لا نه قيل ان معناه حضورا عن المعاصي  
 (ط) أعطى الانبياء عليهم السلام صحة البنية وقوة الفعولية مع ما كانوا عليه من الجهد والمجاهدة كما  
 جاء عن نبينا صلى الله عليه وسلم انه توفي ولم يشبع من خبز برنثا ليل تبا عا وعن سليمان عليه السلام  
 انه كان يعترش الرماد ويأكل حيز الرماد وهذا هو المعلوم من حال الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم  
 ومن كان بهذه الحالة فالعادة ضمه عن الجماع لكن خرق الله لهم العادة في ذلك كما خرقها لهم  
 بالمحجزات (قوله غلاما فارسا يقاتل في سبيل الله) يدل انه انما في ذلك الله (ط) والغلام وأراد به  
 هاشما مطيعا للقتال ولا يظن انه قطع بذلك على الله ان يفعله ولا يظن ذلك الا جاهل بحال الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام وأدبهم مع الله وانما هو قوة رجاء في فضل الله والحامل له صدق النية في  
 تحصيل الخير (قلت) وما ذكر أنه قوة رجاء هو الجواب عن سؤال أو رد قيل ان كان مستند  
 في قوله ذلك علما فعلم الانبياء لا يختلف وان لم يكن علما فهو كقول القائل تخطر السماء غدا ومعلوم  
 ان قول ذلك لا يجوز والنبي معصوم من قول ما لا يجوز فقيل في الجواب ما تقرر من انه قوة رجاء  
 في فضل الله (قوله) فلم تحمل من الا واحدة فولدت نصف انسان (ع) قيل انه الجسد الذي  
 اتى على كرسية \* وقال بعض المتكلمين نبه صلى الله عليه وسلم في ذلك على آفة النقي وشوم  
 الاعراض عن التسليم وتغويض فلسفه الاستثناء وأنساء اياه ليم فيه قدره السابق (قوله لو كان  
 اثنتى لولدت كل واحدة من غلاما) (ع) فيه جواز قول لو ولولا وقد جاء في القرآن والسنة كلام  
 لسب كثير وترجم البخاري على الحديث باب ما يجوز من لو وأدخل فيه قول لوط لو أنى بك قوة  
 وحديث لو كنت راجعا غير بينة لرجعت هذه لوم في الشهر لو ا وصلت وحديث لو لا قومك حديثو  
 عهد بكفر لنقضت الكعبة وردت على قواعد ابراهيم وحديث لو لا الهجرة لكنت امرا من  
 الانصار وما أدخل في الباب من ذلك انما هو في المستقبل وما هو تحت قدرة الانسان في لو ولولا  
 والهي انما هو عن قول ذلك في الماضي غير المعلوم للانسان لما فيه من لضرص على الغيب والاعتراض  
 على القدر السابق كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا أصابك شئ فلا تمل لو أنى فعلت كذا وكذا ولسكر  
 فر الله وما شاء فمل \* وقال بعض العلماء معنى هذا اذا قاله على الحتم والقطع على الغيب دون استناد  
 الى مشيئة الله وقدره السابق وأما ما قيل من ذلك على التسليم والرد الى مشيئة الله فلانهي فيه \* أشار  
 بعضهم الى أن لو لا بخلاف لو وهما عندى سواء اذا قيلت فيما لم يحط به الانسان علما ولا هوذا نحن  
 قدرته وقائلها متضرص على الغيب ومعترض على القدر كما نبه صلى الله عليه وسلم في الحديث وكما في  
 قول المنافقين لو طاعونا ما فاولوا لو كانوا عندنا ما ماتوا واولوا كان لنا من الامر شئ ما فاولوا وقد الله عليهم

عليهم الليلة فتحمل  
 كل واحدة منهن فتلد  
 كل واحدة منهن غلاما  
 فارسا يقاتل في سبيل الله  
 فلم تحمل منهن الا واحدة  
 فولدت نصف انسان فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لو كان استثنى لولدت  
 كل واحدة منهن غلاما  
 فارسا يقاتل في سبيل الله  
 \* وحدتنا محمد بن عباد  
 وابن أبي عمر واللفظ لابن  
 أبي عمر قالنا ثنا سفيان عن  
 هشام بن حبيب عن طائوس  
 عن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال قال  
 سليمان بن داود نبى الله صلى  
 الله عليه وسلم لا طوفن  
 الليلة على سمعين امرأة  
 كلهن تأتي بعلام يقاتل في  
 سبيل الله

من الجهد والمجاهدة كما جاء عن نبينا صلى الله عليه وسلم انه توفي ولم يشبع من خبز برنثا ليل تبا  
 وعن سليمان عليه السلام انه كان يعترش الرماد ويأكل حيز الرماد وهذا هو المعلوم من حال الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام ومن كان بهذه الحالة فالعادة ضمه عن الجماع لكن خرق الله سبحانه لهم العادة في  
 ذلك كما خرقها لهم بالمحجزات (قوله غلاما فارسا الى آخره) أو رادانه ان كان مستنده في قوله ذلك  
 علما فعلم الانبياء عليهم السلام لا يختلف وان لم يكن علما فهو كقول القائل تخطر السماء غدا ومعلوم أن  
 قول ذلك لا يجوز والنبي معصوم من قول ما لا يجوز أجيب بان ذلك منه قوة رجاء في فضل الله تعالى

فولهم رأ كنهم في تخبرهم بقوله تعالى قد فادر وأعن انفسكم الموت الآية وغير ذلك من آيات رد عليهم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن يقين بما أعلمه الله إذ لا يدرك ذلك باجتهاد وهو كما قال لولابنو اسرائيل لم يختر للحم ولولا حواء لم تخن امرأته ورحما فلا تعارض بين هذا وبين الحديث الآخر وهل هذا الا مثل ما أخبر الله مما هو حق إذ هو عالم لغيب والشهادة في قوله تعالى قل لو كنتم في يوتسكم لبرزالذين كتب عليهم القتل الآية ومثله قوله ولوردوا لعاد والمنهم واعنه وفي باب لولا كقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق ولولا أن يكون الناس أئمة واحدة الآية لأن الله تعالى في جميع ذلك مخبر عن ماض بعلم صادق ولو جاء مثل هذا عن عباد ليس كان تخبر صا إلى لعيب (قوله في الآخر فقال له صاحبه أو الملك) (ط) هرشك من الراوى أى اللغظتين قال صلى الله عليه وسلم لم فان كان الذى قال صاحبه فيعنى به وزيره من الجن والانس وان كان الذى قال الملك فيعنى به لى بأتية بالوحى (ع) وقيل ير بد بصاحبه الملك يريد قرينه وقيل خاطره وقيل هو على ظاهره (قوله ارشاه لله فلم يقل) (ع) - فسر في الآخر علة تركه بقوله ونسى وقيل صرفه عن الاستثناء لئتم قدره السابق أن لا يكون مائى وقيل هو على التقديم والتأخير أى لم يقل ان شاء الله فقال له صاحبه قل ان شاء الله (ط) وهو من الصاحب تكبر أن يقول ذلك بلسانه ليس لانه غفل عن التفويض الى الله بقلبه اذ لا يليق ذلك بالانبياء عليهم السلام وهو كما تنقل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مثل عن الروح والخضر وذى القرنين وذى النون فقال غدا أخبركم نعمة من الله بذلك بصدق وعده في تصديقه لك ذهل عن النطق بكلمة ان شاء الله لا عن التفويض الى الله بقلبه فادب بأخير الوحى حتى ذموه الى لكذب ثم ان الله عتبه وأدبه بقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وكان بعد ذلك يستعمل هذه الكلمة حتى في الواجب وهذا الموضع الانبياء وكان معرفتهم بالله فيناقشون ويعاتبون بما لا يعاتب عليه غيرهم (ع) واحتج به بعضهم على صحة الاستثناء بعد مهلة قال لان قول صاحبه قل ان شاء الله إنما يقوله بعد مدبر أغم من اليقين وهو تأخير قوله بعد فراغ قول الصاحب من قوله قل ان شاء الله وذلك فصل بدليل قوله ولوقالها لم يخش \* ولا حجة له في ذلك لان يمينه كثرت كلماته فلهذا قال له ذلك في أثناء اليمين وأيضاً فان القسم المذكور إنما هو على أن يطوف عليهن والطواف من فعله والمراد بالاستثناء لتبرك من قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ويكون معنى قوله لم يخش لم يخطئ ويأتى في ترك التفويض الى الله تعالى (قوله ولوقال ان شاء الله) (ع) مذهب ما من لا استثناء بمشيئة الله لا يرفع في غير ليمين بالله تعالى من طلاق أو عتق أو رمى الى مكة أو غير ذلك وقال الشافعى والكوفيون وبعض السلف ينفع في الجمع وقصر الحسن المنع على الطلاق والعتق خاصة (ع) وسبب الخلاف ما صح من حديث النسائي من حلف والحامل له عليه صدق النية في تحصيل الخير (قوله فقال له صاحبه أو الملك) شك من الراوى فان كان الذى قال صاحبه فيعنى به وزيره من الانس أو الجن وان كان الذى قال الملك فيعنى به الذى يأتيه بالوحى (قوله قل ان شاء الله فلم يقل) فسر في الآخر علة تركه بقوله ونسى وقيل صرفه عن الاستثناء بلسانه لئتم قدره السابق أن لا يكون مائى وقيل هو على التقديم والتأخير أى لم يقل ان شاء الله فقال له صاحبه قل ان شاء الله (ع) احتج به بعضهم على صحة الاستثناء بعد مهلة ولا حجة له في ذلك لان يمينه كثرت كلماته فلهذا قال له ذلك في أثناء اليمين (قوله ولو كان استثناء الى آخره) يحمل على انه صلى الله عليه وسلم أدرج اليه بذلك (قوله ونسى) ضبطه بعضهم بضم النون وتشديد

فقال له صاحبه أو الملك قل

ان شاء الله فلم يقل ونسى

فلم تأب واحدة من نسائه

الا واحدة جاء بشق

غلام قل رسول الله صلى

الله عليه وسلم ولوقال ان

شاء الله لم يخش وكان دركا

له في حاجته \* حدثنا ابن

أبي عمر ثنا - هيان عن أبي

الزناد عن الاعرج عن

أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم مثله أو نحوه

\* حدثنا عبد بن حميد

أخبرنا عبد الرزاق بن همام

خبرنا معمر عن ابن عباس

عن أبيه عن أبي هريرة قال

قال سليمان بن - ارد عليه

السلام لأطيفن لليلة على

سبعين امرأة تناكل امرأة

منهن غلاما يقاتل في سبيل

الله فنيل له قل ان شاء الله

فلم يقل فأطاف بهن فلم تلد

منهن الا امرأة واحدة

نصف انساب قال فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لوقال ان شاء الله

على عين فقال ان شاء الله فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء ترك وفي رواية ان شاء ترك فغير حث  
 فحمله ذلك ومن قال بقوله على اليمين الجائزة وهي اليمين بالله لانها اليمين في العرف وحمله المخالف  
 على العموم في كل ما يمكن أن يقال فيه يمين والصحيح الأول لان هذا النوع لا يسمى بيمين ولا  
 شرعا وإنما هو تمليو (ع) واختلف اذا على الاستثناء في اليمين بغير الله بشرط فعل هل ينفعه  
 قلت المذهب أن الاستثناء لا يمنع في الالتزام لمجرد عن التعليق كقوله عبدي حر ان شاء الله  
 وأما الالتزام المعلق على فعل كقوله ندخلت الدار فعبدي حر ان ردت الاستثناء الى العتق فهو  
 كالاول وان رده الى المعلق عليه وهو الدخول فقال ابن القاسم لا ينفع وقال ابن الماجشون  
 ينفع \* وزعم ابن رشد أنه الجارى على قول أهل السنة وان قول ابن العاصم لا يجرى عليه وهو كما  
 زعم لان الطلاق المعلق على شيء اذا وقع ذلك الشيء لزم الطلاق وهو اذا رد الاستثناء الى العمل فكأنه  
 يقول ان دخلت الدار مارادة الله فادخلها فهو انما دخلها بارادة الله تعالى عند أهل السنة اذ كل  
 واقع مرادله تعالى فيلزم الطلاق لحصول الشرط وهو قول ابن الماجشون والمعتزلة تقول  
 انما دخلها بارادة نفسه لا بارادة الله فلا يلزم الطلاق لعدم حصول الشرط وهو لازم قول ابن القاسم  
 (ع) وفي قوله لو قال ان شاء الله حجه للكافة رأفة الفتوى أن الاستثناء لا يكون الا بالقول لا بالنية  
 قال بعض متأخري الشيوخ انه يكفي فيه النية قياسا على قول مالك ان ليمين تنعقد بها  
 قلت \* انما يكون فيه حجة للكافة اذا سلم أن لقول حقيقة في النفسى مجاز في اللفظى وليس  
 عذهب الاشعري وانما هو مذهب المعتزلة وأما على قول الاشعري انه حقيقة في النفسى مجاز في  
 اللفظى فلا يكون فيه حجة لان المراد بالاستثناء بالنية وانما هو عداد اليمين بها ان يستثنى في نفسه وأن  
 يخلف في نفسه لا مجردية ذلك \* ولما كان الاستثناء من الاحكام النولية لم تكف فيه النية قال  
 بعضهم كلما لزم الخالف باللفظ فلا يخرج عنه الا باللفظ ورأى أن الاستثناء بالنية ينفع اذا عقدت  
 اليمين بها عند من يرى ذلك ورأى أشهب أن الاستثناء بالاتنع فيه الية بخلاف الاستثناء بان وبالا  
 ان \* واستشكله غير واحد ورأى أن لا فرق بين هذه الادوات لا شرا كها في الاخراج \* وفرق  
 بعضهم بان الاستثناء بان لما كان مبطلا لحكم اليمين جازم تكف فيه الية ويلحق به الاستثناء بالان  
 لانها انما يستثنى بها بعض احوال المحلوف عليه كما في قوله تعالى لتأتمنن به الا أن يحاط بكم أى في كل  
 حال الاحال الا حاطة وقد لا يكون في الوجود الا تلك الحال المستثناة فصار الاستثناء بهاتينها باخراج  
 جميع ما تناوله اليمين \* وأما الاستثناء بالا فانما هو لاخراج بعض أشخاص ما تناوله اليمين فالاستثناء  
 بهاتينها بالتخصيص وباطلاق العام واردة الخاص كثير في اللسان وقيل في الفرق ان الاستثناء بالا  
 من باب المحاشاة والمحاشاة تنفع فيها الية \* فالخلاص أن المحاشاة تنفع فيها الية والاستثناء بالان  
 لا تنفع فيه النية الا ما اخرج الشيخ المأخر \* واحتلف في الاستثناء بالا فالشهور لا تنفع فيها  
 الية وروى أشهب تنفع وانما فرق الفقهاء بين المحاشاة والاستثناء لان المحاشاة هي أن يعزل الخالف  
 في نفسه ما وقعت عليه المحاشاة فاذا عزله في نفسه فلا يتناوله اليمين بحال كما لو انحلال  
 عليه حرام وحاشا الزوجة وأما الاستثناء فهو اما ابطال بحكم اليمين كما في الاستثناء بان  
 شاء الله أولا ببطال بعض ما تناوله ليمين فلا يكفي فيه النية وانما يكفي الأشد وهو القول ثم لا يشترط  
 في القول أن يسمعه المحلوف عليه بل يكفي فيه حركة اللسان الا ان يكون اليمين في حق للغير  
 فاستخلفه صاحب الحق أو ضيق عليه حتى حلف من قبله \* والابن القاسم ان كانت ليمين عما  
 يقضى به كالطلاق والعتق فحتى يسمعه المحلوف له وان كانت مالا يقضى فيه كغيرها فيكفي حركة

اللسان وقال اصبح لجميع - واهتفى بسمع الاستثناء وانما فارق لطلاق والعنوغ - يبرهما في الحكم  
 هما والمتأخر النافس الذي ذكره اللخمي \* قال في التبصرة مانصه وعلى قول مالك بن اليمين تعقد  
 بأنية يصح الاستثناء بالنية ولم يختلف ان المحاشاة تصح بالنية لانها اخرج لذلك الشيء قبل اليمين فكذلك  
 الاستثناء اذا كانت تلك النية - قبل الفراغ من اليمين لانها محاشاة فتأمل فظاهر تعليله ان التخرج انما هو  
 فيمن نوى الاستثناء في أثناء اليمين لا فيمن نوى إثر الفراغ من اليمين وصدر كلامه يقتضي ان التخرج  
 فيها هو أعم كاد كرا القاضي هما وهو خلاف ما ذكر في التنبيهات قال فيها وشرط الاستثناء بمشيئة  
 الله أو بمشيئة مخلوق أن ينطبق به اتفاقا لا فيما خرج اللخمي فيمن نواه قبل الفراغ من اليمين على انه قد  
 اليمين بها والاطهر ما صدر به اللخمي ان التخرج فيها هو أعم **(قوله لم يبحث)** (ع) فيه أن الاستثناء  
 حل لليمين وجاءت فيه آثار مرفوعة \* قلت \* قال ابن عبد السلام - حكى بعض الاشياخ خلافا في  
 الاستثناء هل هو حل لليمين أو رفع للكفارة ولا يظهر لهذا الخلاف فائدة الابتكاف \* قلت \*  
 قد ظهرت فائدة دون تكلف فيمن حلف أن لا يظأ أمر أنه واستثنى فقال ابن القاسم في المدونة هو  
 مول وله أن يظأ لا كفارة عليه وقال غيره ليس بمول قال الشرع مساحي وشرح التهذيب قول  
 ابن لاسم هو بناء على أن الاستثناء رفع للكفارة وقول الغير بناء على انه حل لليمين والاحراء حسن  
 أما في قول ابن القاسم فلان كونه مولى هو فرع انعقاد اليمين والاستثناء رفع الكفارة وأما في قول  
 الغير فلان كونه ليس بمول هو فرع تحلل اليمين بالاستثناء \* وكان من أدركناه من الشيوخ  
 وغيرهم يمدون هذا الاجراء من محاسن الشرع مساحي (ع) فيه دليل أيضا على أن شرط الاستثناء  
 أن يكون متصلا بآخر حرف اليمين وان حدثت نية حيث نوى وجه الدليل منه انه لو صح أن يكون  
 مفصلا كما يقول بعض السلف لم يبحث أحد ولا احتاج الى كفارة \* واختلف في حقيقة اتصال فعال  
 مالك والشافعي والجمهور وهو أن لا يكون بين الاستثناء واليمين صمات وسواء نوى الاستثناء في أثناء  
 اليمين أو حدثت له نية إثر الفراغ منه وقال بعض أصحابنا لا ينفع الاستثناء إلا أن ينوى قبل تمام الطق  
 بجميع حرف اليمين وحمل الشافعي السكنة لنفسه أو لغيره لا يضر قال بعضهم وهذا لا يجالعه فيه  
 مالك والذي يمكن أن يوافق مالك في أن مثل هذا لا يقطع انما هو اذا كان نوايا الاستثناء وعاز ما عليه  
 في أثناء اليمين والى هذا أشار ابن القصار في تأويل ما وقع في الحديث وأما اذا نواه بعد تمام اليمين فلا  
 ينفعه على أصل مذهبه \* وقال الحسن وطاوس وجاعة من اللفظ يصح الاستثناء المبرم من مجلسه  
 \* وقال قتادة ما يرقم أو يتكلم وعن عطاء قد رطب باقة وعن سعيد بن جبير أربعة أشهر \* وعن ابن  
 عباس يستثنى أبدأ متى ذكر وتأول بعضهم على هؤلاء انهم انما يقولون ذلك في الاستثناء المقصود به  
 التبرك تلافي القول تعالى ولا تقولون لشيء إلى فاعمل الآية لا الاستثناء الذي هو حل لليمين وبدل عليه

لم يبحث

اليمين وهو ظاهر **(قوله لم يبحث)** (ع) فيه ان الاستثناء حل لليمين وجاءت فيه آثار مرفوعة -  
 (ب) قال ابن عبد السلام حكى بعض الاشياخ خلافا في الاستثناء وهل هو حل لليمين أو رفع  
 للكفارة ولا يظهر لهذا الخلاف فائدة الابتكاف (ب) قد ظهرت فائدة دون تكلف فيمن حلف أن  
 لا يظأ أمر أنه واستثنى فقال ابن القاسم في المدونة هو مول وله أن يظأ ولا كفارة عليه وقال غيره ليس  
 بمول قال الشرع مساحي في شرحه التهذيب قول ابن القاسم هو بناء على ان الاستثناء رفع الكفارة  
 وقول الغير بناء على انه حل لليمين والاحراء أحسن أما في قول ابن القاسم فلان كونه مولى هو فرع  
 عن انعقاد اليمين والاستثناء رفع الكفارة وأما في قول الغير فلان كونه ليس بمول هو فرع عن

قولهم فقد استثنى واحتجاجة بقوله واذا كررتك اذا نسيت ولم يقل وقد سقطت يمينه (قلت) ما ذكر  
عن مالك والجمهور هو المشهور وبمعنى بالصمت أن يصمت اختيارا احترازا من أن يصمت لرفع  
نفس أو معال أو نحو ذلك وأما لسكتة اللند كرفظا هو المذهب أنها مائة طلقا خلاف ما ذكر عن  
مالك أنه يوافق الشافعي عليه وكذلك ما ذكر أن مالك إنما يوافق الشافعي اذا نوى الاستثناء في الاثناء  
من ظاهر المذهب على المشهور ولا فرق نواه في الاثناء أو حدثت له نية اثره راغ وما ذكر  
بعض الأصحاب عزاء في السواد لابن المواز وعزاه للغمي وابن محرز لا سيما قيل الا أنه اختلف في  
لنقل عنه ما يعني بالآخرين \* ففي النوادر ومثله نقل ابن بونس عنه بشرط تقدمه قبل آخر  
حرف من المقسم به وظاهر نقل اللغمي عنه أنه لا ينفع إلا أن ينوبه قبل آخر حرف من المقسم عليه  
\* بن رشد وعلى هذا يجب حمله واما اسمعيل قوله أنه لا يرفع إلا أن ينوبه قبل تمام اليمين قال وإنما  
فلنا ذلك لان شرط الاستثناء الاتصال فهو اذا نواه في الاثناء أمكن فيه الاتصال وأما اذا حدثت نيته  
فلا يمكن لان الزمن الذي يعزم فيه على الاستثناء يتخلل وفاصل بين اليمين والاستثناء (قوله) وكان  
دركا لحاجته (ع) الدرك بفتح الراء اسم من الادراك أى لحاقا لحاجته ومنه لا تخاف دركا ولا تخشى  
وأما الدرك بمعنى المنزل في قوله تعالى في الدرك الاسفل من النار ففيه الوجهان وقرئ بهما (قوله)  
في الآخر وأيم الذي نفس محمد بيده (ع) أما والذي نفسى بيده فلم يختلف في أنه أيمين وقد اختلف بها  
صلى الله عليه وسلم غير مرة واختلف في أيم الله فمن مالك وابن حبيب أنها أيمين وترجم فيها في كتاب  
محمد وقال أحشى أن يكون يميناً وقال الحنفية هي يمين وقال الشافعي ان نوى بها اليمين فهي يمين وهو  
في الاصل أيمين حذفت منها النون لكثرة الاستعمال ثم حذفت الهمزة والياء فقبل من الله ثم حذفت  
مع حذفها النون فقبل م الله \* واختلف في أيمين فقال الفراء وأبو عبيدة هي جمع يمين وألفه ألف قطع  
\* واحتج أبو عبيدة على ذلك بقول زهير \* فجمع أيمين ما ومنكم \* وقال سيبويه وغيره هو مشتق  
من اليمين والبركة ألفه ألف وصل (ط) فعلى أنه جمع يمين يلزم الحالف به ثلاثة أيمان لأنها أقل الجمع وعلى  
أنها من اليمين والبركة لا يلزم فيه كفارة يمين لان الحالف به كأنه قال ويمين الله وبركته ولو قال ذلك لم  
يلزم شيء لانه حلف بفعل من أفعال الله كما لو قال ورزق الله وحينئذ تذكر اليمين بذلك غير جائزة

انحلال ليمين بالاستثناء وكان من أدركناه من الشيوخ وغيرهم يعدون هذا الاجراء من محاسن  
لشريمساحي (قوله) وكان دركا لحاجته (ع) الدرك بفتح الراء اسم من الادراك أى لحاقا  
لحاجته ومنه لا تخاف دركا ولا تخشى وأما الدرك بمعنى المنزل في قوله تعالى في الدرك الاسفل من  
النار ففيه الوجهان وقرئ بهما (قوله) وأيم الذي نفس محمد بيده (ع) اختلف في أيم الله فمن  
مالك وابن حبيب أنها أيمين وترجم فيها في كتاب محمد وقال أحشى أن تكون يميناً وقال الحنفية هي يمين  
وقال الشافعي ان نوى بها اليمين فهي يمين وهو في الاصل أيمين حذفت منها النون لكثرة الاستعمال  
ثم حذفت الهمزة والياء فقبل من الله ثم حذفت مع حذفها النون فقبل م الله واختلف في أيمين فقال  
الفراء وأبو عبيدة هي جمع يمين وألفه ألف قطع وقال سيبويه وغيره هو مشتق من اليمين والبركة وألفه  
ألف وصل (ط) فعلى أنه جمع يمين يلزم الحالف به ثلاثة أيمان لأنها أقل الجمع وعلى أنه من اليمين والبركة  
لا يلزم فيه كفارة لان الحالف به كأنه قال ويمين الله وبركته فهو فعل من أفعال الله تعالى كما لو قال  
ورزق الله وحينئذ تكون اليمين بذلك غير جائزة ولو كان كذلك لم يحلف بها النبي صلى الله عليه وسلم  
فأذن قول الفراء أولى مع ان في الاصل الذي هي أيمين وفروعها أربعة عشر خمسة في أيمين الأولى

وكان دركا لحاجته

\* وحدثني زهير بن حرب  
ثنا شبابة بنى ورقاء عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال قال  
سليمان بن داود لأطوفن  
الله على سبعين امرأة  
كلها تأتي بغارس يقاتل  
في سبيل الله فقال له  
صاحبه قل ان شاء الله  
فلم يقل ان شاء الله فطاف  
عليهن جميعا فلم تحمل منهن  
الامراة واحدة فجاءت  
بشق رجل وأيم الذي  
نفس محمد بيده لو قال ان  
شاء الله لجاهدوا في سبيل



ولو كان كذلك لم يحلف بها النبي صلى الله عليه وسلم فاذا قول الفراء أولى (ع) وفي الاصل التي هي أيمن وفروها أربع عشرة لغة خمسة في أيمن الله الاولى ألثة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها فتح الهمز مع ضم الميم وقصها وكسر الهمز والخامسة ليم الله بزادة اللام وفي أيمن الله ثلاث لغات الاولى ألثة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي من الله ثلاث لغات فتح الميم وضمها وكسرها وفي من الله ثلاث لغات الميم بالحركات الثلاث

﴿ حديث النهي عن الاصرار على الحلف فيما يتأذى به الخلوفا ﴾

﴿ عليه وليس بحرام ﴾

(قوله لان يلعج أحدكم بيمينه في أهله) ﴿ قلت ﴾ يلعج هو بفتح اللام والياء وشد الجيم واللعج في اليمين هو الماضي على مقتضاها وهو من نحو ما تقدم من أحاديث من حلف على يمين فرأى غير ما حبراً منها لان هذا آكد في الحظ على فعل ما هو خير لذكر الائم فيه ان هو لم يفعل فالمعنى من حلف على يمين متعلقة بأهله وفيها عليهم ضرر رفضه على مقتضى يمينه أكثر انما من تخنيثه نفسه (ع) وقيل الحديث على ظاهره وقيل انما هو اذا لم يفعل ما هو خير ويكفر والحديث على العموم مثل الخالف على قطع منفعة عن نفسه أو عن غيره أو على ترك صلته رحم أو كلام صديق أو فعل معروف كحلف أبي بكر رضى الله عنه أن لا ينق على مسطح فأزل الله تعالى ولا يأتى أولو الفضل منكم الآية لان تأذى الخالف على شيء من ذلك امام معصية ومكروه فتخنيثه نفسه واخراج الكفارة خير وجاء بلفظ اثم مع أنه

لغة ألف وصل الثانية ألثة ألف قطع ثم فيها فتح الهمز مع ضم الميم وقصها وكسر الهمز والخامسة ليم الله بزادة اللام وفي أيمن الله ثلاث لغات الاولى ألثة ألف وصل والثانية ألثة ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي من الله ثلاث لغات فتح الميم وكسرها وضمها وفي من الله ثلاث لغات الميم بالحركات الثلاث

﴿ باب النهي عن الاصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل ﴾

الخالف مما ليس بحرام ﴿

﴿ ش ﴾ (قوله لان يلعج أحدكم بيمينه في أهله) لان بفتح اللام وهي لام القسم ويلج بفتح الياء واللام وتشديد الجيم يقال لججت بكسر الماضى وقع المضارع وبالعكس الجاؤ الحاجة وآثم همزة ممدودة وناء مثثة أى أكثر انما واللعج في اليمين هو الماضي على مقتضاها وهو من نحو ما تقدم من أحاديث من حلف على يمين فرأى خيراً منها الا ان هذا آكد في الحظ على فعل ما هو خير لذكر الائم فيه ان هو لم يفعل فالمعنى من حلف على يمين متعلقة بأهله وفيها عليهم ضرر رفضه على مقتضى يمينه أكثر انما من تخنيثه نفسه واخراج الكفارة وظاهره ان في التخنيث واخراج الكفارة انما الا أنه أدنى من اثم البقاء على اليمين (ع) وجاء بلفظ الائم مع انه خير على المقابلة لانه في مقامه على ذلك آثم واستعار الخافضة لفظ الائم ولا اعتقاده انه في تخنيثه نفسه آثم فوفقت المفاضلة بين الاثنين من هذا الوجه ﴿ قلت ﴾ ولفظ النواوى وأما قوله صلى الله عليه وسلم آثم فخرج على لفظ المفاضلة المقضية للاشتراك في الائم لانه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف وتوهمه فانه يتوهم ان عليه اثم في الخنث مع انه لا اثم عليه فقال عليه الصلاة والسلام الائم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الائم والله أعلم انتهى ﴿ قلت ﴾ ولا يبعد أن يكون

الله فرسانا أجمعون  
\* وحدثنى سويد بن سعيد  
نا حفص بن يسيرة عن  
موسى بن عقبة عن أبي  
الزناد هذا الاسناد مثله  
غير أنه قال كلها نعمل  
غلاما يجاهد في سبيل الله  
\* حدثنا محمد بن رافع قال  
نا عبد الرزاق نا معمر  
عن همام بن منبه قال هذا  
ما حدثنا أبو هريرة عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فذكر أحاديث منها  
وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والله لان يلعج  
أحدكم بيمينه في أهله آثم  
له عند الله من أن يعطى  
كفارته التي فرض الله  
\* حدثنا محمد بن أبي بكر  
المقدمي ومحمد بن مني  
د زهير بن حرب واللعظ  
له زهير قالوا نا يحيى وهو  
ابن سعيد القطان عن عبيد  
الله أخبرني نافع عن ابن  
عمر أن عمر قال يا رسول الله

خير على المقابلة لانه في مقامه على ذلك آثم أو استعار للمخالفة له لفظ الاثم أولا اعتقاده أنه في تحنيته نفسه آثم فوقعت المفاضلة بين لائمين من هذا الوجه

### ﴿ أحاديث نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ﴾

(قوله اني نذرت في الجاهلية) (ع) اختلف في الكافر يسلم وقد كان نذر شيئا من القرب التي تجب في الاسلام فقال الشافعي والبخاري والطبري والمغيرة الخزومي يلزمه الوفاء به وحلوا الامر في الحديث على الوجوب قالوا الا أن يكون النذر عمالا ينفى لوفاء به ففيه كراهة بين على أصلهم في نذر المعصية وقال مالك والكوفيون لا يلزم الوفاء به لحديث الاعمال بالنيات وليس الكافر من أهل النية واعتدروا عن الحديث بان الامر فيه للنذب (م) أو يكون التقدير نذرت في أيام الجاهلية ولم يرد وهو على دين الجاهلية (ط) الاعتذاران ضعيفان لانه خلاف ظاهر السياق وظاهر الامر وكذلك التعليق بان ليس من أهل النية لانه لا يلزم من عدم صحة لعبادة من الكافر لعدم شرط أدائها لذي هو الاسلام أن لا يكون مخاطبها وهي مسألة خطاب الكافر بالفروع والصحيح انهم مخاطبون بها لانه يصح التكليف بالشرط حال عدم الشرط الممكن حصوله كما يكلف الكافر بالانابة بالنبي صلى الله عليه وسلم لم مع عدم معرفته بالمرسل وكما يكلف المحدث بالصلاة حاله لحدث ويلزم الكافر النذر في حالة الكفر من عتق أو صدقة وان فعلهما في حال الكفر ثم أسلم لم يصح له القربة وأثبت عليها الحديث حكيم بن حزام وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان (قوله ان اعتكف ليلة) (ع) يحتاج به من يميز الاعتكاف

اني نذرت في الجاهلية أن  
أعتكف ليلة في المسجد  
الحرام قال طواف بنذر  
• وحدثننا أبو سعيد الأشج  
ثنا أبو أسامة ح وثنا محمد  
ابن مثنى ثنا عبد الوهاب  
يعني التقي ح وثنا أبو

قوله هما آثم من باب قولهم العسل أحلى من الخسل يعني ان آثم اللجاج في بابه أبلغ من ثواب اعطاء الكفارة في بابه وقال بعضهم في معنى الحديث يريد أن الرجل اذا حلف على شيء أصر عليه لاجتماع أهله كان ذلك أدحل في الوزن وأفضى الى الاثم من أن يحنث في يمينه ويكفر عنها لانه جعل الله تعالى بذلك عريضة للامتناع عن البر والمواساة مع الاهل والاصرار على اللجاج وقد نهى عن ذلك بقوله ولا تجعلوا الله عريضة لأيمانكم الآية قال وآثم اسم تنزيل أصله أن يطلق للاج لآثم فأطلقه اللجاج الموجب للآثم على سبيل الاتساع والمراد به انه يوجب مزيدا ثم مطلقا بلاضافة الى ما نسب اليه فانه أمر مندوب اليه ولا آثم فيه قال الطائي قوله والمراد به أنه يوجب مزيدا ثم مطلقا في نظر لان من التبعية تنافي الاطلاق لان آثم حينئذ يكون بمعنى اسم الناعل وهو لا يتعدى بمن كافي قوله الأشج والنافع اعد لابني مروان وكذا في قوله أصله أن يطلق للاج لآثم الى آخره بحث لأن المعنى استقراره على عدم الحنث وادامة الضرر على أهله أكثر انما من الحنث • قلت • وفي بحثه نظر فان قوله في هذا التقدير أكثر انما فيه التسامح والاتساع الذي أشار اليه الأول اذا المراد بقوله أكثر انما انه يوجب مزيدا ثم لصاحبه لانه موصوف في نفسه من حيث هو فدل بكثرة الاثم لان الموصوف بذلك انما هو صاحب هذا الفعل ولا يصلح في الفعل أن يتصف بالآثم في نفسه فالتسامح فيه انه من باب انجاز المرسل وأطلق فيه اسم المسبب على السبب على حد قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا

### ﴿ باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ﴾

• (قوله اني نذرت في الجاهلية) اختلف في نذر الكافر اذا أسلم فقال الشافعي والبخاري والطبري والمغيرة يلزمه الوفاء به وحلوا الامر في الحديث على الوجوب وقال مالك والكوفيون

بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء واسحق بن ابراهيم جميعا عن حفص بن غياث ح وثنا محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد ثنا محمد ابن حمفر ثنا شعبة كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وقال حفص من ينهم عن عمر بهذا الحديث أما أبو أسامة والثقة في حديثي ما عتسكاف ليلة وأما في حديث شعبة فقال جعل عليه يوما يعتكفه وإيس في حديث حفص ذكر يوم وليلة \* وحدثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب ثنا جرير بن حازم أن أبوب حدثه أن نافعاً حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالجرانة بعد أن رجح من الطائف فقال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام فكيف نرى قال اذهب فاعتكف ( ٣٨٣ ) يوماً قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد

أعطاه جارية من الخنس فلما أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا الناس سمع عمر بن الخطاب أصونهم يقولون أعتقنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقالوا أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا للناس فقال عمر يا عبد الله اذهب الى تلك الجارية فخل سبيلها \* وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا

معمر عن أبوب عن نافع عن ابن عمر قال لما قبل النبي صلى الله عليه وسلم من حنين قال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر كان نذره في الجاهلية اعتكاف يوماً ثم

ذكر بمعنى حديث جرير ابن حازم \* وحدثنا أحمد ابن عبدة الضبي ثنا حماد ابن زيد ثنا أبوب عن نافع قال ذكر عند ابن عمر مرة

بالليل و بغير الصوم ولا حجة له فيه لقوله في الرواية الأخرى انه نذر أن يعتكف يوماً والقضية واحدة فتد هذه لك ولا خلاف في صحة نذر اعتكاف يوم لأن اليوم اسم الليل والنهار وإنما اختلف فيمن نذر اعتكافاً مبهماً وقد مر في كتاب الاعتكاف أو يحمل الاعتكاف الذي نذر على المجاورة وهي تسمى اعتكافاً تصح في الليل والنهار و بغير الصوم

### ﴿ كتاب صحبة ملك اليمين ﴾

( قوله ما فيه من الأجر ما يساوي هذا الأجر ) سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ع ) قيل الاستثناء منقطع أي لئكي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحمل عندي أن يكون متصلاً باحد تقديرين إما بان يكون التقدير لا أعتقه لوجه من الوجوه إلا لوجه أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم \* لتقدير الثاني ما لي فيه أجر الأجر كفارة لئكيه رأى أن أجر الكفارة كفاف ضربه فلم يحاسب نفسه في ذلك أجراً وقيل انه بفتح الهمز وتخفيف اللام على الاستفتاح ( قوله من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه ) ( ع ) لم يختلف فيما علمت أن ما يوقعه السيد بالعبد من الأمر

لا يلزم الوفاء به واعتدوا عن الحديث بان الأمر فيه للندب ( م ) أو يكون التقدير نذرت في أيام الجاهلية ولم يرد هو في أيام الجاهلية ( ط ) الاعتذاران ضعيفان لانهما خلاف ظاهر السياق وظاهر الأمر وكذا التعليل بأنه ليس من أهل الجنة لأنه لا يلزم من عدم صحة العبادة من الكافر لعدم شرط ادائها لدى هو الاسلام أن لا يكون مخاطبها وهي مسألة خطاب الكافر بالفرع والصحيح أنهم مخاطبون بها فيلزم الكافر النذر في حال الكفر من عتق وصدقة وان فعلها في حال الكفر ثم أسلم صحبه له العوبة وأتيت عليها الحديث حكيم بن حزام

### ﴿ كتاب صحبة ملك اليمين ﴾

( ش ) فراس بكسر العاء وفتح الراء المخمفة وآخره سين مهملة \* وزاد بالزاي والدال المجهمة وآخره نون \* وسويد بن مقرن بضم الميم وفتح الناف وكسر الراء المشددة وآخره نون ( قوله ما فيه من الأجر ما يساوي هذا الأجر ) قيل الاستثناء منقطع أي لئكي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجرانة فقال لم يعتق منها قال وكان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ثم ذكر نعو حديث جرير ابن حازم ومعمر عن أبوب \* وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد عن أبوب ح وثنا يحيى ابن خلف ثنا عبد الأعلى عن محمد بن اسحق كلاهما عن نافع عن ابن عمر بهذا الحديث في النذر وفي حديثهما جميعاً اعتكاف يوم \* حدثني أبو كليل فضيل بن حسين الجحدري ثنا أبو عوانة عن فراس عن ذكوان أبي صالح عن زاذان أبي عمر قال أتيت ابن عمر وقد أعتق مملوكاً قال فأخذ من الأرض عوداً أو شيئاً فقال ما فيه من الأجر ما يساوي هذا الأجر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه \* وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى قالاً ثنا محمد بن

فقال له أوجعتك قال لا قال فأنت عتيق قال ثم أخذ شيئا من الأرض فقال مالي فيه من الأجر ما يزن هذا أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ضرب غلامه حدا لم يأت به أو لطمه فإن كفرته أن يعتقه \* وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا وكيع ح وثني محمد بن مني ثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن فراس بإسناد شعبة وأبي عوانة أما حديث ابن مهدي فقد كرفيه حدالم بأنه وفي حديث وكيع من لطم عبده ولم يزن كرا الحد \* حدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن غير ح وثنا ابن غير واللفظ له ثنا أبي ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية ابن سويد قال لطمت مولى لنا فهربت ثم جئت قبيل الظهر فسلبت خلف أبي فدعاه ودعاني ثم قال امثل منه ففأثم قال كنا بنى مقرر بن علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا إلا خادم واحد فلطمها أحدنا فبلغ ذلك لنبي صلى الله عليه وسلم فقال أعتقوها قالوا ليس لهم خادم غيرها قال فليستخدموها

الخفيف ليس بمثلة لا يوجب عتقه \* واختلف فيما كثر من ضرب مبرح لغيره موجب أو حرق بنار أو قطع عضو أو إفساده أو فعل ما يشين فقال مالك وأصحابه والمثلث هو مثله توجب العتق ولا يؤله ويؤدبه السلطان على فعله ذلك به \* وقال الكافة ليس بمثلة فلا يعتق والحجة مالك حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في الذي جب عبده فأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم \* قلت \* في الجلاب المثلة أن يؤثر أثر أحشا في الجسد قاصدا لذلك وفي المدونة قطع الأثلة \* مثله وقال مطرف وابن الماجشون قطع الظفر أو ضرر أو سن مثله \* أصبغ ليس في السن الواحدة أو الضرر الواحدة مثله حتى يكون الحل \* اللخمي والقول بأن قطع الظفر مثله ليس بحسن وفي المدونة وليس الحرق بمثلة إلا أن يتفاحش منظره وهو تقييد ما أطلق القاضي من أن الحرق مثله وروى محمد قطع طرف الأذن مثله \* مطرف وابن الماجشون وكذلك شقها أو خرم الأنف \* ابن الحاحب وسم الوجه بامر مثله بخلاف وسم الذراعين وفي سمة بغير النار قولان كما لو كتب فيه بارة ومداد \* وقال ابن وهب ذلك مثله وقال أشهب ليس بمثلة لأنه لما عمل ما يزن وله (ع) واختلف عندنا في شين العبد العلى بحلق اللحية والأمة العلى بحلق الرأس \* قلت \* قال ابن الماجشون ذلك مثله فيعتمان وقال مطرف لا يعتقان \* اللخمي إذا كان يزول ويعود إلى حاله لم يعتقا ويمنع السيد من إخراج العبد للتصرف حتى تعود حاله والاعتق

﴿فصل﴾ قال ابن القاسم لا يعتق بالمثلة إلا بجم \* وقال أشهب هو بنفس المثلة حر وفرق بعضهم بين الشين الواضح وغيره وشرط المثلة الفصد إليها كما ذكر ابن الجلاب \* واختلف إذا اختلف السيد وعبده في ذلك والذي يرجع إليه سحنون أن القول قول السيد ورجحه اللخمي بأنه ما دون له في ضرب الأدب بعد أن يحلف على ما دعي \* واختلف في الزوج يمثل بزوجه المثلة الميتة كفقء العين أو قطع اليد أو شبه ذلك في المتبينة تطلق عليه قال في المبسوط طائفة بثنة وقيل ثلاثا وقيل لا تطلق وكذلك الأقوال الثلاثة إذا باع الرجل زوجته أو أنكحها من غيره (قوله) فرأى بظهره أثرا فقال له أوجعتك قال لا قال فأنت عتيق (ط) كان ضربه له أديا إلا أنه تجاوز عن ضرب الأدب ولذلك أثر الضرب في ظهره ثم رأى أنه لا يخرج مما وقع فيه الاعتقه فأعتقه بنية الكفارة ثم رأى أن الكفارة إذا قبلت غايتها أن تكفر اسم الزيادة فيخرج رأسا برأس لا وزر ولا أجر ولذلك قال مالي فيه من الأجر شئ (ع) والحديث عندنا على التغليظ على من لطم أو تجاوز في ضرب الأدب ليقع الزجر عن ذلك فن وقع في شئ منه أثم وأمر بان يرفع يده عن ملكه عقوبة وأدبا على وجه الندب ويدل على أنه على الندب حديث بنى مقرر لأنه لو كان العتق فيما ليس بمثلة واجبا حرم الاستخدام لأنها حرة (قوله) في الآخر امثل) معناه اقتص (قوله) فليستخدموها) تقدم أنه يدل على أن العتق في ليس بمثلة إنما هو

(ع) وبحمل عندي أن يكون متصلا بتقديرين إما أن يكون التقدير لا اعتقه لوجه من الوجوه الألوحة أنى سمعت والتقدير الثاني مالي فيه أجر الأجر كفارة لكنه رأى أن أجر الكفارة كفاف ضربه فلم يحسب لنفسه في ذلك أجرا وقيل أنه دفع الهمز وتخفيف اللام على الاستفناح (قوله) امثل) معناه اقتص

فاذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها \* حدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير واللفظ لأبي بكر قال ثنا ابن إدريس عن حصين عن هلال بن يساف قال عمل شيخ فلطم خادمه فقال له سويد بن

مقرن عجز عليك الا حروجا لقدر أيتي سابع سبعة من بني مقرن ما لما خادم الا واحدة لطمها أصغرنا فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعتقه \* حدثنا محمد بن مني وابن بشار قالا ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن حصين عن هلال بن يساف قال كنا نبيع البزقي دار سويد بن مقرن أخى النعمان بن مقرن نخرجت جارية فغالت لرحل منا كلمة فاطمها فغضب سويد فذكر نحو حديث ابن ادريس \* وحدنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال ثنى أى ثنا شعبة قال قال محمد بن المنكدر ما سمك فلت شعبة فقال محمد حدثني أبو شعبة العراقي عن سويد بن مقرن أن جارية له لطمها انسان فقال له سويد أعاكمت أن الصورة محرمة فقال لقد رأيتى وإنى لسابع اخوة لى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا غدا مغير واحد فعدنا فاطمها فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعتقه \* وحدنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن مني عن وهب بن جرير أخبرنا شعبة قال قال محمد بن المنكدر ما سمك فذكر بمثل حديث عبد الصمد ( ٣٨٥ ) \* حدثنا أبو كامل الجحدري ثنا عبد الواحد

يعنى ابن زياد ثنا الاعمش عن ابراهيم التيمى عن أبيه قال قال أبو مسعود البدرى كنت أضرب غلاما لى بالسوط فسمعت صوتا من خلفي اعلم بأ مسعود فلم أقوم الصوت من العصب قال فلما دنا منى ادا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فاداهو بقول اعلم أأ مسعود اعلم بأ مسعود قال فالتيت السوط من يدى فقال اعلم أأ مسعود أأ الله أأ ر عليك منك على هذا الغلام قال فقلت لا أضرب مملوكا بعده أأ \* وحدنا اسحق ابن ابراهيم أخبرنا جرير قال وثنى زهير بن حرب ثنا محمد بن جندوهو

نذب ( قوله عجز عليك الا حروجا ) ( ع ) أى عجزت ولم تجدا أن تضرب الا حروجا وحدها وكان هذا من المقلوب وحر الوجه صفحته ومارق من بشرته وحرارة الحسن أحسنه ومارق منه وحر كل شئ أفضله ويحتمل أن يكون عجز عنها بمعنى امتنع ( قوله أما عاكمت أن الصورة محرمة ) ( ع ) أى ذات حرمة ويحتمل أن يريد تحريم لضرب وهو إشارة الى الحديث الآخر اذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه اكرامه لاجتماع محاسن الانسان وأعضائه الرئيسة فيه ولأن التشويه فيه أقبح وقد علمه فى الحديث الآخر بانها الصورة التى خلق عليها آدم واحتارها الله خلقته فى أرضه وسيأتى الكلام على حديث الصورة ان شاء الله تعالى ( قوله فى حديث أبي مسعود ان الله أفدر عليك منك على هذا الغلام ) ( ع ) هو حض على الرفق بالمملوك وعظ بليغ فى الاقتداء بعلم الله عن عباده والتأدب بآدبه من كظم الغيظ والعفو الذى أمر به \* فلت \* فى قوله كظم ليعين غضاضة ( قوله هو حر لوجه الله ) ( ع ) ليس فيه انه أمره بعتقه ولكن رأى انه زاد على حد الادب مما استوجب به ( قوله عجز عليك الا حروجا ) أى عجزت ولم تجدا أن تضرب الا حروجا وحدها وحر الوجه صفحته ومارق من بشرته وحر كل شئ أفضله ويحتمل أن يكون عجز عنها بمعنى امتنع وهلال بن يساف بفسخ الباء وكسرهما ( قوله أما عاكمت أن الصورة محرمة ) أى ذات حرمة ويحتمل أن يريد تحريم لضرب وهو إشارة الى الحديث الآخر اذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه اكراما له ( قوله ثنا محمد بن جند المعمرى ) بفتح الميم واسكان العين نسب الى معمر بن راشد لرحلته اليه وعبد الرحمن بن أبي نهم بضم النون وسكون العين ( قوله فقال أعوذ برسول الله وتركة ) ( ح ) قال العلماء لعلمه لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه كالم يسمع نداء نبي صلى الله عليه وسلم

( ٤٩ - شرح الابى والسنومى - رابع ) المعمرى عن عبيان ح وثنى محمد بن رفع ثنا عبد الرزاق أخبرنا عفيان وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان ثنا أبو عوانة كلهم عن الاعمش باسناد عبد الواحد بن حريث عن غيران فى حديث جرير فقط من يدى السوط من هيته \* وحدنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم التيمى عن أبيه عن أبي مسعود الانصارى قال كنت أضرب غلاما لى فسمعت من خلفي صوتا اعلم بأ مسعود فقلت عليك منك عليه فالتفت فاداهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال أما لو لم تفعل للفجك النار وأولستك البار \* وحدنا ابن مني ومحمد بن بشار واللفظ لابن مني قالا ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن ابراهيم التيمى عن أبيه عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول أعوذ بالله قال فجعل يضربه فقال أعوذ برسول الله فتركه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أفدر عليك منك عليه قال فأعتقه \* وحدنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن يعقوب عن ابن جعفر عن شعبة بهذا الاسناد ولم يذكر قوله أعوذ بالله أعوذ برسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن نمير عن محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبو

عقوبة الله ألا ترى كيف كان العبد يستغيث منه بالله وهو يضر به حتى استعاذ برسول الله صلى الله عليه وسلم فلعله لم يسمع استعاذته إلا الآن لشدة غضبه - كما لم يسمع نداء النبي صلى الله عليه وسلم

### ﴿ أحاديث قذف المملوك ﴾

**قوله** من قذف مملوكه بالزنا بقام عليه الحديوم لقيامه إلا أن يكون كما قال (ع) لم يختلف أن الحر لا يحد لقذفه العبد ولا من فيه علقه رق كدبر أو كتاب أو معتق إلى أحل أو معتق بعضه أو أم ولد في حياة السيد \* واحتلف في قذفها بعد موته فقال مالك والشافعي والجمهور يحد لانها صارت حرة \* وقال الحسن لا يحد ولعل ذلك قبل موت السيد \* واختلف عندنا إذا كانت حاملا وقذفت بعد موت السيد فقال مالك يحد قاذفها \* وقال ابن المواز لا يحد حتى تضع ولعل الحمل ينفس فلا تكون أم ولدا وإنما حد له في الآخرة لانه وقت ارتفاع لاملأك وخلصه الله الواحد المهار واستواء الجميع في العبودية (**قوله** نبي التوبة) (ع) يحقل انه سمى بذلك لانه بعث بانها مقبولة بالنية أو بالمول وكانت توبة من قبله بقتلهم أنفسهم ويحقل أن ير بد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر إلى الايمان لان اصل التوبة لرجوع كما قال أنا الماسي الذي يدعو الله إلى الكفر

### ﴿ أحاديث طعام المملوك ولباسه ﴾

**قوله** كانت حلة) تقدم تفسير الحلة وأنها الثوب على الثوب (**قوله** بيني وبين رجل من اخواني) (ط) يعني عبده وأطلق عليه انه من اخوانه لموله صلى الله عليه وسلم لم اخوانكم حولكم وأيضا فلانه أخ في الدين \* قلت \* وقيل لانتفاء الجميع إلى آدم عليه السلام (ع) والاطهر انه عرفى كانت أمه أمة لقوله رجل من اخواني كما بينه اذ لو كان عبد المير بآبيه أو بنفسه لكن قوله اخوانكم جعلوا تحت أيديكم يدل أنه عبد وأبو ذر سمى أخا لقوله صلى الله عليه وسلم لم اخوانكم حولكم واحتج به بعضهم على أنه لا حد على من قذف عبدا ولا حجة فيه لانه ليس فيه قذف وإنما فيه انه عبر بآته (**قوله** فيك جاهلية) (ط) أي خصلة من خصال الجاهلية لانهم كانوا يميزون بالآباء والأمهات وذلك شيء بطله

أو يكون لما استعاذ برسول الله صلى الله عليه وسلم تلبسه (**قوله** الحديوم القيامة) لأن الناس كلهم فهم استوون الحر والعبد سواء لا ارتفاع للاسلاك كلها حينئذ وخلص الله الواحد القهار وأما الدنيا فلم يختلف أن الحر لا يحد لقذفه العبد ولا من فيه علقه وكدبر أو كتاب أو معتق بعضه ومعتق إلى أحل وأم الولد في حياة السيد \* واحتلف في قذفها بعد موته فقال مالك والشافعي والجمهور يحد لانها صارت حرة وقال الحسن لا يحد \* واحتلف عندنا إذا كانت حاملا وقذفت بعد موت السيد فقال مالك يحد قاذفها وقال ابن المواز لا يحد حتى تضع ولعل الحمل ينفس في العبودية (**قوله** نبي التوبة) (ع) يحقل انه سمى بذلك لانه بعث بانها مقبولة بالنية أو بالقول وكانت توبة من قبله بقتلهم أنفسهم ويحقل أن ير بد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر إلى الايمان لان أصل التوبة الرجوع

### ﴿ باب طعام المملوك ولباسه ﴾

﴿ش﴾ (**قوله** كانت حلة) تقدم انها الثوب على الثوب (**قوله** فيك جاهلية) أي خصلة من خصلتهم لانهم كانوا يميزون بالآباء والأمهات وذلك شيء أبطله الاسلام بقوله سبحانه ان أكرمكم

فضيل بن غزوان قال سمعت عبد الرحمن بن أبي نعم ثني أبوه ربه قال قال أبو العاسم صلى الله عليه وسلم من قذف مملوكه بالزنا بقام عليه الحديوم القيامة إلا أن يكون كما قال \* وحدثنا أبو بكر بن ثنا وكيع ح وثني زهير بن حرب ثنا محقق بن يوسف الأزرقى كلاهما عن فضيل بن غزوان هذا الاسناد وفي حديثهما سمعت أبا العاسم صلى الله عليه وسلم نبي التوبة \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن المروزي بن سويد قال مرنا بأبي ذر بالريذة وعليه رد على غلامه بردة له فلما يابا بالذرة لوجعت بينهما كانت حلة فقال انه كان بيني وبين رجل من اخواني كلام وكانت أمه أعجمية فغيرته بأمة فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا ذر انك امرؤ فيك جاهلية قلت يا رسول

الله من سب الرجال سبوا آباءه وأمه قال يا بأذرائك امرؤ فيك جاهلية هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم فأعينوهم \* وحدثننا أحمد بن يونس ثنا زهير ح وثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية ح وثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا عيسى بن يونس كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد وزاد في حديث زهير وأبي معاوية بعد قوله انك امرؤ فيك جاهلية قال قلت على (٣٨٧) حال ساعتي من الكبر قال نعم وفي رواية أبي معاوية

نعم على حال ساعتي من الكبر وفي حديث عيسى فان كاهه ما يغلبه فليبعه وفي حديث زهير فليبعه عليه وليس في حديث أبي معاوية فليبعه ولا فليبعه تهى عن قوله ولا يكاهه ما يغلبه \* حدثنا محمد بن مشني وابن بشار وللنظ لابن مشني قال ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن واصل الاحدب عن المعمر بن سويد قال رأيت أباذر وعليه حلة وعلى غلامه مثلها فأسأله عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فبهره بأمره قال فأتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو اعتدار من أبي ذر عن سبه انك امرؤ فيك جاهلية اخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوكم تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبس به مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم فأعينوهم عليه \* وحدثننا

الإسلام بقوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وبقوله صلى الله عليه وسلم ان لله أذهب عنكم عيبة الجاهلية ونفخها بالآباء الماس كلهم من آدم وآدم من تراب (قوله فاطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون) (ع) حله أبو ذر على ظاهره وكان يلبس غلامه مثل ما يلبس وهذا على الاستصحاب ولا يجب عند أحد من العلماء أن يطعمه من كل ما يأكل من الآدمي بل اذا أطعمه من الخبز ما يقوته كان قد أطعمه مما يأكل لان من التبعيض (ط) أو على حذف مضاف أي من نوع مما تأكلون ولا تجب المساواة وإنما الواجب ما يدفع به الضرر كما صلى الله عليه وسلم في قوله كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن يملك قوتهم والأمر في الحديث إنما هو للندب والحض على مكارم الأخلاق ولتواضع حتى لا يرى لنفسه مرتبة على عبده اذا كل عبيد الله والمال ما لله راكن لأن بعضهم بعضاً إنما للمنعمة واطهار للحكمة (د) لواحب طعامه وكسوته المعروف بحسب البلدان سواء كان من جنس نفقة السيد وكسوته أو فوق ذلك أو دونه حتى لو فتر السيد على نفسه تقتبيرا خارجا عن العادة لم يحمله العبد على ذلك الإبرضا (هـ) وقيل الواجب غالب قوت عبيد ذلك ليلدولواهم (قوله فان كلفتموهم فأعينوهم) (ع) فيه الرقي للملوك ولا يكلف من العمل ما يفدحه فان كان ذلك أحياناً حتى لا يفتدح ورواية من روى فليبعه وهم والصواب فليبعه (قوله للملوك طعامه وكسوته) (ع) أي طعامه الذي يكفيه وكسوته التي تستره وتقيه الحر والبرد لانه الحق الواجب له (ط) ولزائد على ما يدفع الضرر من ذلك مندوب اليه كما قال في حديث أبي هريرة يقول لك عبدك أن في علي أو بعني (د) وفي الكافي من الكسوة الكسر والضم والكسر أفصح (قوله في الآخر دلي حره ودخانه) (قوله) يحتمل أنه من الولاية أي تولى ذلك أو من الولي والقرب والدنو أي قاسى كاهه حله عندك

عند الله أتقاكم وبقوله صلى الله عليه وسلم ان الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية ونفخها بالآباء الماس كلهم من آدم وآدم من تراب (قوله من سب الرجال سبوا آباءه وأمه) هو واعتدار من أبي ذر عن سبه أم ذلك الرجل يعني قدسني فهو الذي ذهب في سبي لأبيه وأمه فذكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هذا من أخلاق الجاهلية وإنما يساح للسبب أن يسب الساب بنفسه بقدر ما سبه ولا يتعرض لأبيه ولا أمه (قوله أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون) حله أبو ذر رضي الله عنه على ظاهره (ع) وهذا على الاستصحاب ولا يجب عند أحد من العلماء أن يطعمه من كل ما يأكل من الآدمي بل اذا أطعمه من الخبز ما يقوته كان قد أطعمه مما يأكل لان من التبعيض (ط) وهو على حذف مضاف أي من نوع مما تأكلون ولا تجب المساواة (ح) الواجب طعامه وكسوته المعروف بحسب البلدان سواء كان من جنس نفقة السيد وكسوته أو فوق ذلك أو دونه حتى لو فتر

أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث ان بكير بن الأشج حدثنا عن الجحلاان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق \* وحدثننا القمبي ثنا داود بن قيس عن مسوي بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صنع لاحدكم خادمه طعامه ثم جاء به فقول حره ودخانه

فليقعه معه فليأكل كل فان كان الطعام مشفوها قليلا فليضع في يده منه أكلة أو كلتين قال داود يعني لقمة أو لقمتين \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان العبد اذا

( ٣٨٨ )

فيذبح أن تشركه في الخطأ منه (قوله في الآخر فليقعه معه فليأكل كل) (ع) هو على الندب والحض على مكارم الاخلاق لان الخادم تملقت نفسه بما صنع وشتم ربحه وقبل في اطعمته اذهب غثله الاستئثار فلا يكيده ولا يغشه ولا يخونه اذا علم أنه يأكل منه (ط) وهذه كلها كانت خلقه صلى الله عليه وسلم فانه كان يأكل مع العبد ويطحن مع الخادم وذاكرهم في العمل ويقول انما أنا عبد آكل كما أكل العبد وأجلس كما يجلس العبد (قوله فان كان الطعام مشفوها قليلا) (م) المشفوه المليء قيل أخذ ذلك من كثرة الشفاء عليه ووصفه بعد ذلك بقليل (ع) أي قليلا عندهم من يجتمع عليه وفيه مائة م من الحض على مكارم الاخلاق

### ﴿ أحاديث نصح العبد سيده ﴾

(قوله ان العبد اذا نصح لسيده وأحسن عبادته لله فله أجره مرتين) (ع) تصرف العبد في الغالب دائر بين حركته في طاعة الله أو طاعة سيده أو طاعته لسيده طاعة لله فأجره دائم متصل فالتضعيف المذكور يحتمل أنه كناية عن كثرة الاجر ودوام هذا المعنى ويحتمل أنه التضعيف المعروف وان الله يشيئه على الطاعة ثم ما يثبت الحر مرتين لما امتحن به من الرق وبقية العبودية كما ضاعف ذلك لاسباب أخرى من المرض والاقامة بالمدينة وغير ذلك (قلت) تقدم لكلام على هذا التضعيف في كتاب الايمان (قوله في الآخر لولا الجهاد في سبيل الله والحج برأى لأحببت أن أموت وأنا مملوك) (ع) يدل على عدم وجوب الثلاثة على العبد أوالأولان فلم يتم الاستطاعة لان منافعه مملوكة لسيده وأما لث فلا المال الذي يتفق منه عليها لسيده لانه لا يملك لانه لا يملك لانه لا يملك لانه لا يملك لانه لا يملك لانه لا يملك الى ختم الجراح الملاحظة فيستوى فيه الحر والعبد وقد يكون مراد أبي ذر بذلك تعظيم أجر الثلاثة وان الاجر في أحدها أعظم من أجر العبودية وأن بالعبودية لا يصل الى شيء منها الا ترى كيف قال ان أباعه لم يرحم حتى ماتت أمه لانه كان تعارض عنده الواجب وهو بر الأم والقيام بامرها والفضل وهو حج التطوع لانه كان قد حج الفرض وقد قال مالك لا يحج الابان أبو به الا الفريضة فيخرج ويدعهما وقد قال أيضا لا يجمل عليه ما في غير الفريضة ويستأذنها العام والعامين (قوله فقال كعب ايس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد) (م) المزهد المليل المال من ازهد الرجل يزهد ازهادا اذا قل ماله (ع) والمعنى ليس على العبد اذا أدى حق الله وحق مواليه حساب فيعتدل أن يكون قاله عن توقيف فيكون هذا العبد خص بذلك كما خص به السبعون الفا المذكورون في الحديث

لسيده على نفسه تفتيرا خارا جاعا عن المعتاد لم يحسن العبد على ذلك لا برضاه (ب) وقيل الواجب غالب قوت عيش ذلك البلد ولباسهم (قوله فليقعه معه) كله محمول على الاستعجاب والحض على مكارم الاخلاق (قوله فان كان طعام مشفوها قليلا) أي قليلا بالنسبة الى من اجتمع عليه (م) المشفوه القليل قيل أخذ ذلك من كثرة الشفاء عليه ووصفه بعد ذلك بقليل (قوله ولا على مؤمن مزهد) بضم الميم واسكان الزاي أي قليل المال يحتمل أن كعبا أخذه بتوقيف أو باجتهاد لان من رجعت

نصح لسيده وأحسن عبادته لله فله أجره مرتين \* وحدثنى زهير بن حرب ومحمد بن سنان قال لا نباحي وهو القطان حوثان بن نمير ثنا أبي ح وثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا ابن نمير وأبو اسامة كلهم عن عبيد الله حوثان وروى بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب قال ثنا أسامة جيعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمش حديث مالك \* حدثني أبو الطاهر وحزلة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم للعبد المملوك المصالح أجران والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج برأى لأحببت أن أموت وأنا مملوك قال وبلغنا ابن أبي هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبها قال أبو الطاهر في حديثه للعبد المصالح ولم يذكر المملوك وحدثنى زهير بن حرب ثنا أبو صفوان الأموي أخبرني يونس عن ابن

شهاب بهذا الاسناد ولم يذكر باه الا ما بعده \* وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أجران قال فحدثنا كعبا فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد \* وحدثنى زهير بن حرب ثنا جرير عن الاعمش بهذا الاسناد



• وحدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فذكر أحاديث منها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمًا للمملوك أن يتوفى بحسن عبادته وصحابة سيده نعمًا له • حدثنا  
يحيى بن يحيى قال قلت لمالك حدثك نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد فكان له مال  
يبلغ ثمن العبد وقوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافتد عتق منه ما عتق • حدثنا ابن نمير ثنا  
أبي ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له من مملوك فعتقه عتقه كله إن كان له  
مال يبلغ ثمنه فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق • وحدثنا شيبان بن فروخ ثنا جرير بن حازم عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن  
عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيبا له من المال قدر ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة  
عدل والافتد عتق منه ما عتق • وحدثنا قتيبة بن سعيد ( ٣٨٩ ) ومحمد بن ربح عن الليث بن سعد • وحدثنا محمد بن

سني ثنا عبد الوهاب قال

سمعت يحيى بن سعيد ح

وثني أبو الربيع وأبو كامل

قالا ثنا حاد وهو ابن زيد

ح وثني زهير بن حرب ثنا

اسماعيل يعني ابن عيسى

كلاهما عن أيوب وثني

اسحق بن منصور أخبرنا

عبد الرزاق عن ابن

جرير أخبرني اسمعيل

ابن أمية وثنا محمد بن رافع

ثنا ابن أبي فديك عن

ابن أبي ذئب ح وثنا

هرون بن سعيد الأيلي

أخبرنا ابن وهب قال

أخبرني أسامة يعني ابن زيد

كل هؤلاء عن نافع عن ابن

عمر عن النبي صلى الله عليه

وسلم بهذا الحديث وليس

في حديثهم وإن لم يكن له

في دخول الجمع الجنة بغير حساب ويحفل أن يقول عن اجتهاد ويكون كتابة عن حساب حسابا  
يسير من قوله يحاسب حسابا يسيرا ومستنده في هذا الاجتهاد أنه لكثرة حسناته وأصلها على ما تقدم  
كمن لم يحاسب ( قوله في الآخر نعمًا للمملوك ) ( ع ) أي نعم شيء أي نعم ما هو أدمت إحدى الميعين  
في الأخرى لاجتماعهما ( قلت ) هي نعم التي للبدن وما تذكره بمعنى شيء على قول سيبويه والمملوك  
هو المخصوص بالمدح والتقدير نعم شيءًا للمملوك وزان قولك نعم رجلًا زيد وأعراب الجلالة ما هو مقرر في  
باب نعم تعرفه من هناك وأن يوفي أمان في موضع البدل من المملوك وأمان في موضع الحال

### • أحاديث التقويم في العبد •

( قوله من أعتق شركا له في عبد الحديث ) ( ع ) تقدم الكلام على ذلك في العتق ( قوله لا وكس  
ولا شطط ) ( م ) لو كس الغش والشطط الجور شط الرجل وأشط واشطط إذا جار وأفرط في السوم

حسنته وأدنى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب إلى أهله مسرورا ( قوله نعمًا  
للمملوك ) فيه ثلاث لغات قرئ بها في السبع كسر اللون مع اسكان العين وكسرهما وفتح اللون  
مع كسر العين والميم متشعبة في جميع ذلك ( ب ) هي نعم التي للروح وما تذكره بمعنى شيء على قول سيبويه  
والمملوك هو المخصوص بالمدح والتقدير نعم شيءًا للمملوك وزان قولك نعم رجلًا زيد وأعراب الجلالة  
ما هو مقرر في باب نعم تعرفه من هناك وأن يوفي أمان في موضع البدل من المملوك أو في موضع  
الحال منه ( قوله يحسن ) بضم الياء وعبادة مفعول به والصحابة هنا بمعنى الصلبة

### • باب التقويم في العتق •

• ( قوله لا وكس ولا شطط ) لو كس الغش والشطط شط الرجل وأشط واشطط إذا جار وأفرط

مال ففد عتق منه ما عتق إلا في حديث أيوب ويحيى بن سعيد فانهما ذكر هذا الحرف في الحديث وقال لا ندري أهو شيء في  
الحديث أم قاله نافع من قبله وليس في رواية أحد منهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في حديث الليث بن سعد • وحدثنا  
عمر والافد وابن أبي عمر كلاهما عن ابن عبيدة قال ابن أبي عمر ثنا سفيان عن عمرو بن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله إن كان  
موسرا • وحدثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد • وحدثنا محمد بن سني ومحمد بن بشار واللفظ  
لابن سني قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أسس عن بشير بن نعيم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال يضمن • وحدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة بهذا الإسناد قال  
من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله • وحدثني عمر والناس ثنا اسمعيل بن إبراهيم عن ابن أبي هريرة عن قتادة عن

أوالحكم (ع) والشطط الجور شرط جاوز الحد فقولته تعالى فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط معناه ولا تبعد عنه من قولهم شطت الدار اذا بعدت (قوله من أعتق شقيقه في عبده) (ع) كذا ضبطناه هنا بالياء للجماعة وتقدم في العتق شق صا بلالياه وكذا هو هنا للعنبري قال بعضهم وهو الصواب وكلاهما صواب شقص وشقيص مثل نصف ونصف

### ✽ أحاديث العتق بالقرعة ✽

(قوله أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) ظاهره انه بطل عتقهم وقال في آخر أوصى بعتقهم وهذا اضطراب والقضية واحدة ويدفع بأن يكون الواقع انه بطل عتقهم ونحو زالراوى فأطلق على ذلك لفظ الوصية حين رآهم نفذ عتقهم بعدموت السيد في الثلث ويستوى في ذلك المبطل في المرض والموصى بعتقهم لان كلامهما بعدموت السيد انما يخرج من الثلث وانما يفترقان في الحكم في حياة السيد الوصية له أن يرجع فيها بخلاف التبديل (قوله فجزأهم أثلاثا) (ط) لا يقال انه اعتبر في ذلك العدد لانه انما فعل ذلك لاتفاق قيمهم ولو اختلفت قيمهم لم يكن بدم التبديل بالقيمة (قوله أقرع بينهم) (م) حجة لما لاك والشافعي وأحمد باعتبار القرعة ونفاه أبو حنيفة لانه رآه من الخطر وقال يعتق من كل واحد ثلثه ويستعون في بقية الثلثين على أصله في عتق الشريك \* وحدثنا عليه الحديث لانه نص ونص لا يعارض بالقياس \* وأيضاً فقد ثبت في الشرع استعمال القرعة بين الشركاء في المال وهذا منه فلا ينكر لان هنا حقين أحدهما للعبيد في أن يعتق منهم بالحصص وليس بعضهم أولى من بعض وحق الورثة لانهم بالمرض ملكوا الحجر على الميت فهم كالشركاء معه فاذا فعل فيما تعلق لهم به حق ما لا يرضونه فلمهم الرد والقرعة تحققهم في المعامعة (ع) وبقول أبي حنيفة قال جماعة الا ان أبا حنيفة قال حكمهم في مدة الاستعساء حكم المكاتب وقال صاحباه حكم

في السوم أو الحكم المراد هنا بالانقص ولا زيادة (قوله من أعتق شقيقه) هو في معظم النسخ بالياء وفي بعضها شق صا بعد فها وهما الغتان شقص وشقيص كنصف ونصف

### ✽ باب العتق بالقرعة ✽

(ش) (قوله أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) ظاهره في أنه بطل عتقهم وقال في الآخر أوصى بعتقهم وهذا اضطراب والقضية واحدة ويدفع بأن يكون الواقع انه بطل عتقهم ونحو زالراوى فأطلق على ذلك لفظ الوصية حين رآهم نفذ عتقهم بعدموت السيد في الثلث ويستوى في ذلك المبطل في المرض والموصى بعتقهم فان كلامهما بعدموت السيد انما يخرج من الثلث وانما يفترقان في الحكم في حياة السيد الوصية له أن يرجع فيها بخلاف التبديل \* قلت \* ويفترقان أيضاً انه اذا صح لزمه العتق في التبديل ناجز بخلاف الوصية (قوله فجزأهم أثلاثا) (ط) لا يقال انه اعتبر في ذلك العدد لانه انما فعل ذلك لاتفاق قيمهم ولو اختلفت قيمهم لم يكن بدم التبديل بالقيمة (قوله أقرع بينهم) حجة لما لاك والشافعي وأحمد باعتبار القرعة ونفاه أبو حنيفة لانه رآه من الخطر وقال يعتق من كل واحد ثلثه ويستعون في بقية الثلثين على أصله في عتق الشريك (ب) صور القرعة هاء أربع الأولى تبديل عتقهم في المرض لم يحملهم الثلث \* الثانية أن يوصى بعتقهم ولا يحملهم الثلث \* الثالثة أن يوصى بعتق ثلثهم حملهم الثلث أو لم يحملهم \* الرابعة أن يوصى منهم عددا ولا يحملهم الثلث فالمشهور اجمال القرعة في الصور الأربعة وأثبتها المفيرة في التبديل دون الوصية وعكس أصبغ ومن ذكر معه

الضر بن أنس عن بشير ابن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقيقا له في عبد فخلاصه في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه \* وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر ومحمد بن بشرح وثنا اسحق بن ابراهيم وعلي بن خشرم قالوا أخبرنا عيسى بن يونس جميعا عن ابن أبي عروبة بهذا الاسناد وفي حديث عيسى ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه \* حدثنا علي بن حجر السعدي وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا ثنا اسمعيل وهو ابن عليه عن أبوب عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين

الحر والمشهور عندنا اثبات الفرعة في المبتلين في المرض وفي الموصى بعقبتهم وفي الموازية  
اثباتها في الموصى بعقبتهم دون المبتلين في المرض ولعله حمل رواية أعتق ستة مملوكين على أن  
المراد أوصى بعقبتهم لتنفق الروايتان على أن رواية أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين يحتمل  
أن يكون المراد أوصى بوصية متافذة كرفها عتق ستة مملوكين ﴿ قلت ﴾ تقدم للقرطبي ما يشير إلى  
أن الواقع أنه يتل عتقهم وإن رواية أوصى تنجز فيها الراوي وهذا الاحتمال الذي ذكره القاضي بشر  
إلى ذلك \* ولما كانت القضية واحدة يمتنع فيها أن تكون الروايتان صحيحتين لاستحالة أن يكون  
العتق قبل الموت وبعده فعين رداً على الروايتين إلى الأخرى فجعل القاضي والقرطبي أن الواقع  
التبيل وتأول رواية الوصية بما ذكرناه يظهر من قول أصبغ وأبي زيد والحارث العكس وإن  
الواقع إنما كانت وصية وتعرف ذلك بما تسمع فإلم أن صور الفرعة هنا أربع \* الأولى أن يتل  
عتقهم في المرض ولم يحملهم الثلث \* الثانية أن يوصى بعقبتهم ولا يحملهم الثلث \* الثالثة أن يوصى  
بعقبتهم يحملهم الثلث ولم يحملهم \* الرابعة أن يسمى منهم عدداً ولا يحملهم الثلث فالشهور أعمال  
الفرعة في صور الأربع وأثبتنا المغيرة في التبيل دون الوصية وعكس أصبغ ومن ذكر معه  
فأثبتوها في الوصية دون التبيل فإلوان الواقع في القضية عندهم أنها وصية لم يقصر والفرعة عليها  
كما أنه لولا الواقع عند المغيرة في القضية أنها تبيل لم يقصر الفرعة على التبيل وبشكل وجه المشهور  
في العموم من الحديث إذا لا يجزئ به على ذلك إلا لو صححت الروايتان وتقدم أنهما لا يصحان لاستحالة أن  
يكون لعتق قبل الموت وبعده كما تقدم فلم يبق أن يجزئ به إلا بقياس إحدى الصورتين على الأخرى  
ونعني بإحدى الصورتين التبيل إن كان هو الواقع في القضية أو الوصية إن كانت هي الواقعة في  
القضية (ع) قال الشافعي والحديث حجة لجواز الوصية للأجنبي يشير إلى أن قوله تعالى الوصية  
للولدين والأقربين منسوخ وفيه عندي جواز الوصية بالثلث والرد على من يقول لا يبلغها الثلث  
وقد تقدم (ط) وصفة الأقراع مذكورة في كتب الفقهاء ﴿ قلت ﴾ وصفناها في باب القسم  
أن يقوم العبد ويكتب قيمة كل عبد مع اسمه في رقعة ويطبع عليها بشمع أو طين ثم يخلط الرقاع ثم  
يقال لمن لم يحضر ذلك أرفع منارقة فان فكت فان كانت القيمة التي فيها مقدار الثلث عتق من اسمه  
فيها ونم العمل وإن وجدت القيمة أقل من الثلث أعيد العمل بأن ترفع رقعة أخرى وهكذا أبدا حتى  
ينقضى الثلث بتأثيرها أو بجزء منها (قولم وقال له قولاً شديداً) (ع) فسرته في بعض الأحاديث بقوله  
لوعلمنا ما علينا عليها في أخرى ما دفن في مقابرنا (د) قال ذلك كراهية لفعله وزجراً وتعليقاً للغيرة أن

فأثبتوها في الوصية دون التبيل فإلوان الواقع في القضية عندهم أنها وصية لم يعتبروا الفرعة عليها  
كما أنه لولا الواقع عند المغيرة في القضية أنها تبيل لم تقصر الفرعة على التبيل وبشكل وجه المشهور  
في العموم من الحديث إذا لا يجزئ به على ذلك إلا لو صححت الروايتان وتقدم أنهما لا يصحان لاستحالة أن  
يكون العتق قبل الموت وبعده كما تقدم فلم يبق أن يجزئ به إلا بقياس إحدى الصورتين على الأخرى  
(ط) وصفة الأقراع مذكورة في كتب الفقهاء (ب) وصفناها في باب القسم أن يقوم العبد  
ويكتب قيمة كل عبد مع اسمه في رقعة ويطبع عليها بشمع أو طين ثم يخلط الرقاع ثم يقال لمن لم  
يحضر ذلك أرفع منارقة فاذا فكت فان كانت القيمة التي فيها مقدار الثلث عتق من اسمه فيها ونم  
العمل وإن وجدت القيمة أقل من الثلث أعيد العمل بأن ترفع رقعة أخرى وهكذا أبدا حتى ينقضى  
الثلث بتأثيرها أو بجزء منها (قولم وقال له قولاً شديداً) فسرته في بعض الأحاديث بقوله لوعلمنا

وأرق أربعة وقال له قولاً  
شديداً \* حدثنا قتيبة بن  
سعيد ثنا حماد بن  
اسحق بن إبراهيم وابن أبي  
عمير عن الثقفى  
كلاهما عن أيوب بهذا  
الاسناد أما حماد فحديثه

يقع في مثله (قوله في السند الآخر محمد بن سيرين عن عمران بن حصين) (ع) تعقبه الدارقطني بأن ابن سيرين لم يسمعه من عمران بن حصين وإنما سمعه من خالد الخذاء عن أبي قلابة عن عمران ذكر ذلك ابن المديني (د) ولا تعقب على مسلم لأنه ليس في هذا تصريح بابن سيرين لم يسمعه من عمران ولو لم يسمعه لم يقدح ذلك في صحة الحديث لأن مسلماً انما ذكره في الاتباع بعد أن ذكره بالطرق الصحيحة قبله وقد نبهنا على ذلك غير مرة (ع) وقال غير ابن المديني خرج مسلم عن ابن سيرين عن عمران حديثين لم يصرح فيهما بالسماع حديث الذي يدرج وحديث السبعين ألفا ويقول في غير ذلك حدثت عن عمران بن حصين عن عمران

### ﴿ كتاب المدبر ﴾

(قوله أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له غيره) (ع) - يعني العتق عن دبر أي بعد الموت ودبر كل شيء آخره \* والوصية أيضا هي عتق بعد الموت الآن أفرق أن التدبير عتق لازم الآن يظهر ما برده والوصية ليست بعتق لازم للموصي أن يرجع فيها \* قلت \* والذي يرد التدبير بعدموت السيد الدين السابق على التدبير والملاحق وأما في حياته فأنما يبرده السابق (ع) وأجمعه وأعلى جواز التدبير وهو والوصية أنما يخرجان من الثالث عند الكافة وذهب جماعة من السلف وزفر إلى أن التدبير يخرج من رأس المال \* قلت \* فحسب ما تقدم قيل في حد المدبر أنه العتق من الثالث بعدموت معتقه خرج المبتلى في المرض وبقوله بعدمقد لازم خرج الموصي بعتقه لأن للموصي أن يرجع بخلاف المدبر على مذهب الكافة حسبما تقدم (ع) وصيغة لتدبير أن يقول أنت حر عن دبري أو دبرك أو أنت مدبر بعدموتي أو بما يعلم أنه قصده به إيجاب العتق \* قلت \* ولما كان التدبير والوصية مختلفين بحسب الحقيقة ولكنهما شديدا لا اشتباه احتيج إلى بيان الصيغ التي يتعقدها لتدبير وصيغته ما ذكر (ع) واختلف عندنا إذا قيد لفظ التدبير فقال أنت مدبر إن مت من مرضي هل هو تدبير أو وصية \* قلت \* قال ابن القاسم هي وصية الآن يرد التدبير وقال ابن كنانة هو تدبير (ع) وكذلك اختلف إذا قال وهو صحيح غير مريد الضر إذا مت فأنت حر هل هي وصية أو تدبير ولم يختلف إذا قال ذلك عند سفر أو في مرض أنها وصية \* قلت \* هي مسئلة المدونة قال ابن القاسم هو على الوصية حتى يرد التدبير \* وقال أشهب هو تدبير حتى يرد الوصية واتفقا إذا قال ذلك عند سفر أو مرض كما ذكر \* قال أشهب وكذلك هي وصية إذا قال ذلك لما جاء لا ينبغي لأحد أن يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة (قوله لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني) (ع) مذهب الكافة من الحجازيين والشاميين والكوفيين أن التدبير عتق لازم ليس لأحد أن يرجع فيه إلا أن يظهر ما برده

ما علينا عليها وفي آخر ما دفنت في مقابرنا قال ذلك كراهية وزجر أو تغليظا لغيره أن يقع في مثله

### ﴿ كتاب المدبر ﴾

﴿ش﴾ (قوله أعتق غلاما له عن دبر) أي بعد دبره أي بعدموته ودبر كل شيء آخره (قوله فقال من يشتريه مني) (ع) مذهب الكافة من الحجازيين والشاميين والكوفيين أن التدبير عتق لازم ليس لأحد أن يرجع فيه إلا أن يظهر ما برده \* وذهب الشافعي وأحمد وجماعة من السلف وروى عن عائشة أنه ليس بمعتق لازم وإن للمدبر أن يرجع فيه ويبيعه لحقته حاجة أم لا وعن الحسن وعطاءان لحقته حاجة فله أن يرجع فيه (م) واحتج الشافعي ومن معه بظاهر الحديث وتأوله أصحابنا على أنه يرجع

كرواية ابن عيسى وأما الثغرى في حديث ابن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين \* وحدنا محمد بن منهل الضمير وأحمد بن حنبل قال ثنا يزيد بن زريع ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران ابن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن عليه وحاد \* حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود العتكي ثنا حماد يعني ابن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا من الأنصار أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني



والله قتلوه فقالوا والله ما قتلناه (قوله ثم أقبل هو وحويصة) (د) المقتول عبد الله وله أخ اسمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما محيصة وحويصة وهما أكبر سناً من عبد الرحمن فلما أراد عبد الرحمن أخو القتل أن يتكلم قيل له كبر الكبراء أي ليتكلم من هو أكبر منك سناً والدعوى إنما هي لعبد الرحمن لاحق فيها لا بنى عمه وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الأكبر وهو حويصة لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى بل سماع القصة وكيف جرى فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل حويصة \* قلت \* وعجلة عبد الرحمن إنما كانت لأنه صاحب الدم ومعنى كبر الكبر أي ليتكلم الأكبر كما تقدم وفي أكثر الروايات الكبر أو هو من قولهم فلان كبر قومه إذا كان نسبه لجدّه الأكبر بآباء أقل من آباء عشيرته (ط) وفيه أن المشتركين في حق ينبغي أن يقدموا للكلام واحداً منهم وأحقهم بذلك أسنهم إذا كانت لهم أهلية القيام بذلك وهذا كما جاء في إمامة الصلاة وإنما قدم الأسن لقدمه في الإسلام وممارسته أعماله والفقه فيه فإن كان عرياعن ذلك فالمتصف بذلك أحق منه وقد وفد على عمر بن عبد العزيز وقد تقدم شاب للكلام فقال له عمر كبر كبر فقال يا أمير المؤمنين لو كان الأمر بالسن لكان هنا من هو أولى بالخلافة منك فقال تكلم فتكلم فبلغ \* قلت \* إنما قال كبر الكبراء تكريماً للسن وخوف أن يسقط من النزلة ما يسقط حقا (قوله أتختلفون خسين يميناً) (ط) هذا على جهة الأخبار بالحكم على تقدير ثبوته تسلياً ولا ولياء الدم لأنه حكم على اليهود في حال غيبتهم ثم أنه صلى الله عليه وسلم بعد أن سمع الدعوى لم يحضر المدعى عليهم ففيه من الفقه أن مجرد الدعوى لا توجب إحضار الغريم حتى يحضر ما يقويهم من اطع لما في إحضاره من تعطيله عن شغله فإذا ظهر ما يقوى الدعوى وجب إحضاره أسمع دعواه \* قلت \* يريد أنه لا يستشكل قوله ذلك بأن يقال كيف سمع حجة أحد الخصمين في غيبة الآخر لأنه إنما قاله لما ذكر من أنها تسلياً \* وأضاف أن المدعى عليه غير معين وأضاف أن ذكرهم ذلك إنما هو على معرض الشكوى لا على الأدلاء بالحجة \* وأضاف أن له صلى الله عليه وسلم مقام التعليم ومقام الفتيا ومقام القضاء ولا يتعين في هذا أنه للحكم وفيه عدم حضور جسد القتل للاكتفاء بالقرائن (ع) وهذه الأيمان هي أيمان القسامة وهي أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد أحكامه وركن من أركان مصالح العباد أخذ به علماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به على ما يأتي \* وأبطل الأخذ به فلم يثبت القسامة حكماً في الشرع سالم بن عبد الله والحكم بن عيينة وسليمان بن يسار وقادة وابن عليه ومسلم بن خالد وأبو قلابة والمسيكون واليه نحا البخاري \* واختلف قول مالك في الأخذ به في قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها فيه وعنه أنه لا قسامة فيه (ع) وعلى اثباتها فالمستحق بها في

ثم أقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وحويصة ابن مسعود وعبد الرحمن ابن سهل وكان أصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر الكبر في السن فصمت فتكلم أصحابه وتكلم معها فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتله عبد الله بن سهل فقال لهم أتختلفون خسين يميناً

(قوله ثم أقبل هو وحويصة) (ح) المقتول عبد الله والأخ اسمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما محيصة وحويصة وهما أكبر سناً من عبد الرحمن فلما أراد عبد الرحمن أخو القتل أن يتكلم قيل له كبر الكبر أي ليتكلم من هو أكبر منك سناً والدعوى إنما هي لعبد الرحمن لاحق فيها لا بنى عمه وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الأكبر وهو حويصة لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى والالتكلم صاحبها ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل حويصة (قوله أتختلفون خسين يميناً) (ط) هذا على جهة الأخبار بالحكم على تقدير ثبوته تسلياً ولا ولياء الدم لأنه حكم على اليهود في حال غيبتهم ثم أنه بعد أن سمع الدعوى لم يحضر المدعى عليهم ففيه من الفقه أن مجرد الدعوى لا توجب إحضار الغريم حتى

الخطأ الدية \* واختلف في العمد فقال مالك وأحمد في أحد والشافعي قوليه يجب فيها القصاص لقوله وتستحقون دم صاحبكم وفي الأخرى قاتلكم وفي الأخرى يدفع اليكم برمته ولا يصرف هذا للقتيل لانه قدمات ولا يتخرج على تقدير مضاف أى دية صاحبكم لانه خلاف الظاهر \* قال أبو الزناد قتلنا بالقسامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأنى لأراهم ألفاً وما اختلف فيهم اثنان \* وقال أبو حنيفة والكوفيون والشافعي في قوله الآخر وجاعة من التابعين والصحابه أبو بكر وابن عباس وعمر ومعاوية لا يجب بها قصاص وإنما يجب بها الدية \* قلت \* قال الحسن القتل بالقسامة جاهلية وقال النخعي القتل بها جور (ع) وعلى الأخذ بها أمانى الخطأ فأنما يحلفها الورثة على ما أتى من التفصيل وأمانى العمد فن قال لا يثبت بها المال الدية فأنما يحلفها الورثة كمانى الخطأ \* واختلف القائلون بأنه يثبت بها القصاص من المبدأ فى الحلف فقال مالك الذى عليه الأئمة فى القديم والحديث انه انما يبدأ فيها المدعون وقال الكوفيون وكثير من البصريين والمدنيين وروى عن عمران المبدأ المدعى عليهم \* قلت \* واختلف هؤلاء فقال بعضهم ان حلفوا برئوا وقال الأكثر منهم يحلفون وتكون الدية (ع) واحتج الأولون بماتت من هذا الحديث من الطرق الصحيحة انه بدأ بالمدعين فلما أبواردها على الآخرين \* وأيضا للحديث الآخر من طريق أبي هريرة البينة على المدعى واليمين على من أنكر الا القسامة \* وأيضا للقسامة انما تكون مع الشبهة القوية على القتل ومع الشبهة فصارت اليمين له \* وأيضا فالقسامة أصل فى نفسها شرعت لحياة الناس وليرتدع المعتدى والدعاوى فى الأموال على سنتها فكل أصل صحيح فى نفسه يتبع ولا تطرح سنة لسنة وما احتج به الآخرون من رواية من روى انه بدأ بالمدعى عليهم قال المحدثون هي وهم من راووها (ط) واحتج القائلون بتبدئة المدعى عليهم بأنه الأصل المندلول عليه حديث قوله للمدعى شاهدك أو يمينه والحديث لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وبما فى النسائي وأبى داود فى حديث الأنصار نفسه انه قال لهم ألكم بينة قالوا لا فقال لهم تحلف لكم هو وخمسين يميناً وأجاب الجمهور رأما عن حديث الأنصار فان الرواية الصحيحة المستفيضة انه انما بدأ فيه بالمدعين وبما فى النسائي وأبى داود مر اسيل فلا تعارض الروايات الصحيحة المستفيضة وأما عن المحدثين الآخرين فان القسامة أصل فى نفسها شرع الحكم بها لتعذر إقامة البينة حينئذ لان القاتل فى الغالب انما يقصد الخلوة والغيلة بخلاف سائر الحقوق وأيضا فانما يخرج عن ذلك الأصل لانه انما كان القول قول المدعى عليه فى تلك الحقوق لقوة جنبته بشهادة الأصل له وهوان الأصل براءة الذمة وهذا المعنى موجود هنا فانما يجعل القول قول المدعى بالقوة جنبته باللوث الذى يشهد بصدقه فقد علمنا ذلك الأصل ولم نطرحه بالكلية (ع) والایمان فى القسامة خسوس لا ينقص منها النص الحديث بحلفها فى الخطأ الورثة فاذا لم تكن الامرأة لم تأخذ فرضها حتى تحلف الخمسين وكذلك ان لم تكن الورثة الانساء فانهن لا يأخذن فرضهن حتى يحلفن الخمسين يميناً

يظهر ما يقوى بهامن لطخ لما فى احضاره من تعطيله عن شغله فاذا ظهر ما يقوى الدعوى وجب احضاره ليسمع دعواه (ب) يريد انه لا يستشكل قوله ذلك بان يقال كيف يسمع حجة أحد الخصمين فى غيبة الآخر لأنه انما قاله لما ذكر من انها تسلية \* وأيضا فان الدعوى على غير معين وأيضا فان ذكرهم ذلك انما هو على معرض الشكوى لا على الادلاء بالحجة \* وأيضا فان له صلى الله عليه وسلم مقام التعليم ومقام الفتيا ومقام القضاء ولا يتعين فى هذا انه للحكم وفيه عدم حضور جسد القاتل للاكتفاء بالقرائن (ع) وهذه الأيمان هي أيمان القسامة أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد أحكامه وركن

وان كانت الورثة جماعة وزعت الايمان على قدر الموارث \* قلت \* وانما وزعت كذلك لان الايمان  
 هي السبب في حصول الدية فتوزع كما توزع الدية فان انكسرت منها بين أو أكثر فان استوت  
 الأجزاء كملت اليمين على كل واحد من المنكسر عليهم وان اختلفت كما لو كان الوارث ابنا وابنة  
 فالمشهور انه انما تكمل اليمين على صاحب الجزء الاكبر وقيل تكمل على كل واحد من المنكسر  
 عليهم (ع) فان لم يحضر من الورثة الا واحد وغاب الباقي لم يأخذ الحاضر نصيبه حتى يحلف  
 الخمسين يمينا فاذا قدم الغائب لم يأخذ حظه من الميراث حتى يحلف نصيبه من الايمان ولا يكتفي بحلف  
 الحاضر وأما في العمد فان كان الأولياء خمسين حلف كل واحد يمينا وان كانوا أقل من ذلك أو نكل  
 منهم من لا يجوز عفوهم ردت الايمان عليهم بحسب عددهم ويجزئ أن يحلف الرجلان الأولياء  
 ولا يجزئ عند مالك أقل منهم فان كان الولي واحدا استعان بغيره من العصابة وان لم يرث \*  
 واختلف قول مالك اذا كان الأولياء أكثر من خمسين هل يحلف كل واحد يمينا أو يقتصر  
 على خمسين منهم وقال الليث لا ينقص في القسامة من ثلاثة أنفس وقال الشافعي لا يحلف في  
 العمد والخطأ الأهل الميراث ولا يحلف على مال من لا يستحقه هذا على قوله ولا يستحق بالقسامة  
 في العمد القصاص وانما يستحق بها الدية واتفقوا على أنه لا تثبت القسامة بمجرد دعوى  
 الولي بل حتى يقرن بها شبهة تغلب الظن بالحكم بها \* قلت \* الذي ثبت به القسامة  
 قال ابن الحاجب هو قتل المسلم الحر في محل اللوث فلا قسامة في الاطراف كقطع اليد وفقء العين  
 لان ذلك ليس بقتل ولا في العبد والكفار واللوث هي القرائن الظاهرة الدالة على قتل القاتل فلا  
 قسامة بمجرد الدعوى كما ذكر حتى يوجد اللوث واللوث ما تقدم تفسيره ويصدق على كل واحد  
 من السبعة التي ذكر أنها لوث (ع) وصور الشبهة سبعة \* الأولى قول الميت دمي عند فلان أو هو  
 قتلى أو جرحني أو ضربني وان لم يظهر أثر ولا جرح أثبت مالك القسامة بذلك وقال وعليه اجماع  
 الأئمة في القديم والحديث بشرط بعض أصحابنا ظهور الاثر والجرح والالم تكن قسامة وخالف  
 مالك في ذلك سائر الفقهاء ولم يوافقوه عليه الا الليث وروى عن عبد الملك بن مروان \* واحتج  
 أصحابنا بذلك بان القتل حال تطلب فيه الغيلة والاستتار والمرء عند آخر عهده بالدنيا يتعزى الصدق  
 ويرد المظالم ويتزود من البر \* واحتج له مالك بقضية البقرة في قوله فقلنا اضربوه ببعضها الآية  
 فأحيى الرجل وأخبر بمن قتله \* قلت \* القسامة حلف خمسين يمينا أو جزعها على اثبات الدم \* وقال

من أركان مصالح العباد أخذ به علماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجاز بين والشاميين والكوفيين وان  
 اختلفوا في كيفية الأخذ به وأبطل الأخذ به فلم يثبت للقسامة حكا في الشرع سالم بن عبد الله والحكم  
 وسلمان بن يسار وابن علية وابوقلابة والمكيون واليه نحا البخاري \* واختلف قول مالك في الأخذ  
 به في قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها وعنه أنه لا قسامة (ع) وعلى اثباتها فالمستحق بها في الخطأ  
 الدية \* واختلف في العمد فقال مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه يجب فيها القصاص لقوله صلى  
 الله عليه وسلم وتستحقون دم صاحبكم وفي الأخرى قاتلكم وفي الأخرى يدفع اليكم برمته ولا يخرج  
 على تقدير مضاف أي دية صاحبكم لانه على خلاف الظاهر قال أبو الزناد قتلنا بالقسامة وأصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم متوافرون واني لاراهم ألفا وما اختلف فيهم اثنان \* وقال أبو حنيفة والكوفيون  
 والشافعي في قوله الآخر وجماعة من التابعين ومن الصحابة أبو بكر وابن عباس وعمر ومعاوية لا يجب  
 بها قصاص وانما تجب بها الدية (ب) قال الحسن القتل بالقسامة جاهلية وقال النخعي القتل بها جور



ابن الحاجب وسيها قتل الحر المسلم فلا قسامة في الاطراف ولا في الجراح لان شيأ من ذلك ليس بقتل \* قال في المدونة ومن أقام شاهداً واحداً على شيء من ذلك حلف يمينا واحدة واستحق الدية في الخطأ والقود في العمد وكذلك لا قسامة في العبيد ولا في الكافر واللوث هي القرائن والشبهة الظاهرة الدالة على القتل فلا قسامة بمجرد الدعوى كما ذكر حتى توجد تلك الشبهة (ع) واختلفو في الشبهة الموجبة للقسامة وصورها سبعة \* الاولى قول القاتل دمي عند فلان أو هو قتلني أو ضربني وإن لم يظهر به أثر وهو فعل بي هذا ويذكر العمد في ذلك كله \* وشرط بعض أصحابنا ظهور الأثر والام تمكن قسامة فقول القاتل شيأ من ذلك يوجب القسامة عند مالك وأصحابه وعليه إجماع الأئمة في القديم والحديث ولم يوافق على ذلك إلا الليث وروى عن عبد الملك بن مروان وخالفهما في ذلك سائر الفقهاء ولم يروا في شيء من ذلك قسامة \* واحتج أصحابنا بان القتل حالة تطلب فيها الغيلة والاستتار والمرء عند آخر عهده في الدنيا يتحرى الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر \* واحتج له مالك بقضية البقرة بقوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها الآية فأحيى فأخبر بمن قتله \* قلت \* الغي القسامة بذلك ابن عبد الحكم ومن الاندلسيين عبد الرحمن بن بقي وعبيد الله بن يحيى وقيل إن ادعاه على من لا يليق به لفضله وصلاحه ألغيت تدميته والأعمال في المذهب ثلاثة نالها الفرق المذكور \* ابن عبد السلام وإنما خالف مالك والليث سائر الفقهاء لأن فيه قبول الدعوى دون بينة وقد علم أن الأموال أضعف حرمة من الدماء ومع ذلك لم تقبل فيها الدعوى فكيف تقبل دعوى القتل بهذه الحجة الضعيفة \* فان قلت \* قيل كما يحتاط للدماء إن تراق فكذلك يحتاط لها أن تضيع \* قلت \* شتان ما بين الاحتياطين الثاني دم فات وهذا دم راق الآن كما قال بعض المعتنق لأن يقال لم لم تقتله أحب إلى من أن يقال لم قتله \* فان قلت \* أفنى مالك بحضرة أصحابه بقتل رجل فلما ذهب به ليقتل جعل مالك يتناول بعنقه وقد اصفر لونه ثم قال لأصحابه لا تظنوا أني ندمت في فتياي ولكنني خفت أن يذهب من أيديهم فتضيع حدود الله \* قلت \* هذا مسلم لانه في قصاص ثبت والقائل بأعمال التدمية وإن لم يظهر أثر \* أصبغ وهو ظاهر إطلاق الروايات والقائل بالغائها حتى يظهر الأثران كنانة واختاره اللخمي وابن رشد وبه العمل \* قال اللخمي الآن يعلم أنه قد كان بينهما قتال ويلزم الفراش عقب ذلك أو كان يتصرف تصرف مشتك عليه دليل المرض وتمادي به ذلك حتى هلك وباختيار اللخمي هذا أفقت في نازلة وقعت في قريب من سنة خمس عشرة وثمانمائة أرسل بها إلى الخليفة المعظم أبو فارس عبد العزيز ابن الخليفة المرحوم أبي العباس أحمد

(ع) ثم اختلف القائلون بأنه يثبت بها القصاص من المبدأ في الحلف فقال مالك الذي عليه الأئمة في القديم والحديث إنه إنما يبدأ فيها المدعون وقال الكوفيون وكثير من البصريين والمدنيين يروى عن عمران المبدأ المدعى عليهم (ب) واختلف هؤلاء فقال بعضهم إن حلفوا برئوا \* وقال أكثر من منهم يحلفون وتكون الدية والقسامة حلف خمسين يمينا أو جزئها على اثبات الدم والذي سبب القسامة قال ابن الحاجب هو قتل المسلم الحر في محل اللوث واللوث هي القرائن الظاهرة الدالة على قتل القاتل فلا قسامة بمجرد الدعوى وبصدق على كل واحد من السبعة التي ذكر عياض أنها لوث (ع) وصور الشبهة سبعة الأولى قول الميت دمي عند فلان وهو قتلني أو ضربني أو جرحني وإن لم يظهر أثر أو هو فعل في هذا ويذكر العمد في ذلك كله أثبت مالك القسامة بذلك قال وعليه إجماع الأمة في القديم والحديث وشرط بعض أصحابنا ظهور الأثر وخالف مالك في ذلك سائر الفقهاء ولم يوافق

الحصصى فأمر أن نقتي فيها بما ظهر لى صوابه والنازلة هي انه وقعت هوشة بين جماعتي مارغنة بالراء  
والعين المججمة والنون ومزاة بالزاي والتاء المثناة من فوق وانكشف الجميع عن جرحي من  
الفريقين فبعد أيام جاء رجل من مزاة الى العدول بسوسة وأدعى على جماعة مارغنة وليس به جرح  
ولا أثر ضرب حسبنا من ذلك شهود الرسم ثم مات من الغد \* ونهض فتياى الحمد لله اذ ازم المدي  
الفراس عقيب الهوشة أو كان يتصرف مشتك عليه دليل المرض ودام به ذلك حتى مات وكانت  
أعيان المارغنيين المدي عليهم معروفة ولم تكن فئة المدي هي المبتدئة والأخرى دافعة فالتدمية صحيحة  
وان لم يكن بالمدي جرح ولا أثر ضرب ويستحقون قتل واحد أو يقبلوا الدية إلا أن يكون الميت  
أوصى أن يقبل فيه الدية فليس إلا الدية هذا اختيار اللخمي في المسئلة وليس ببعض من الصواب والله  
أعلم وليس من التدمية البيضاء لان البيضاء هي التي ليس فيها سبب حتى يستند اليه قول المدي وليس  
فيها الا قول المدي دعى عند فلان كقضية اللؤلؤى فاذا لم تكن من التدمية البيضاء فلترجع لتدمية  
قتيل الصغين ولا يترض على هذا بأنه قال في المدونة ولا قسامة في قتل الصغين لان معناه عند الأكثر  
اذا كان ذلك بدعوى الأولياء وأما بقول القاتل فانه يقسم معه وسئل عنها المغيين للفتيا في التاريخ  
فاجاب بأنهم من التدمية البيضاء التي جرى العمل على الغائها واليك الترجيح بين الجوابين والله أعلم  
بالصواب \* واختلف اذا قال الميت دعى عند فلان خطأ فلما لك في المدونة يقسم على قوله وفي الموازية  
لا يقسم لتهمة انه أراد غنى ورتنه وفي المدونة وان ادعى الورثة خلاف دعوى الميت من عمد أو خطأ  
فليس لهم أن يقسموا الا على قوله ولم أسمع من مالك وفي الموازية ان ادعوا خلاف قول الميت فلا  
قسامه لهم وليس لهم أن يرجعوا الى قول الميت وفي المدونة أيضا اذا قال دعى عند فلان ولم يذكر عمدا

عليه الا الليث و روى عن عبد الملك بن مروان \* واحتج أصحابنا بذلك بان القتل حال يطلب فيه  
الاستقرار والمرء عند آخر عهده بالدنيا يتحرى الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر (ب) ألغى  
القسامة بذلك ابن عبد الحكم ومن الاندلسيين عبد الرحمن بن بقي وعبيد الله بن يحيى وقيل ان ادعاه  
على من لا يلىق به لفضله وصلاحه ألغيت تدميته والا عملت فالاقوال ثلاثة ثالثها الفرق المذكور \* ابن  
عبد السلام وانما خالف مالك والليث سائر الفقهاء لانه فيه قبول الدعوى دون بينة وقد علم أن  
الأموال أضعف حرمة من الدماء ومع ذلك لم تقبل فيه الدعوى فكيف تقبل دعوى القتل بهذه  
الحجة لضعفها \* فان قلت \* قيل كما يحتاط للدماء ان تراق فكذلك يحتاط لها أن تضيع \* قلت \*  
شأن ما بين الاحتياطين الثاني دم فأت وهذا دم يراق الآن قال بعض المفتين لان يقال لم تقبله  
أحب الى من أن يقال لم قتلته \* فان قلت \* أفنى مالك بحضرة أصحابه بقتل رجل فلما ذهب به ليقبل  
جعل مالك يتناول بعنقه وقد اصفر لونه ثم قال لأصحابه لا تظنوا أني ندمت في فتواي ولكني خفت  
أن يذهب فتضيع حدود الله \* قلت \* هذا مسلم لانه في قصاص ثبت والقائل بأعمال التدمية وان لم  
يظهر أثر \* أصبغ وهو ظاهر اطلاق الروايات والقائل بالغائها حتى يظهر الأثر ابن كنانة واختاره  
اللخمي وابن رشدو به العمل قال اللخمي الآن يعلم أنه قد كان بينهما قتال ويلزم الفراس عقب  
ذلك أو كان يتصرف تصرف مشتك عليه دليل المرض ونمادى به ذلك حتى مات وباختيار  
اللخمي هذا أفتيت في نازلة وقعت في قريب من سنة خمس عشرة وثمانمائة أرسل الى فيها الخليفة  
المعظم أبو فارس عبد العزيز ابن الخليفة المرحوم أبي العباس أحمد الخصصى فأمر أن نقتي فيها بما  
يظهر لى صوابه والنازلة هي أنه وقعت هوشة بين جماعتي مارغنة بالراء والعين المججمة والنون

ولا خطأ فإدعاءه لولد الدم من عمد أو خطأ أقسموا عليه واستحقوا عليه واستحقوه \* ابن حارث وفي  
المجالس عن ابن القاسم أحسن من هذا أن قوله باطل وفي المدونة أيضاً أن قال بعضهم عمداً وقال بعضهم  
خطأً فإن حلفوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل الدم فإن نكل مدعو الخطأ فليس للمدعي العمد  
أن يقسموا ولادم ولاديه \* واختلفوا في تدمية الزوجة فظاهر المذهب أنها كالأجنبية وذكر  
ابن عات عن ابن مزين أنه قال لا فود على الزوج إلا أن يتعمد \* واحتج بأن الله أذن له في ضرب الأدب  
في قوله تعالى واضربوهن قال فالذي يريد أن يدمي فيه أصله الجواز ولا تقام الحدود إلا بالبرهان  
لحيث ادروا الحدود بالشبهات وكذلك معلوم الصبيان يضرب أحدهم فيما يجوز له فيتعدي طرف  
الشراك أو عود الدرة فيفقد العين وإنما عليه العقل إلا أن يتعمد وكذلك على الزوج قال وهذا الذي  
تعملناه من شيوخنا (ع) الصورة الثانية للوث من غير بيئة قاطعة على معاينة القتل لم يختلف قول مالك  
في أن شهادة العدل الواحد أو اللعيف من الناس وإن لم يكن نواعد ولا لوث وإنما اختلف قوله في شهادة  
الواحد غير العدل وفي شهادة المرأة هل ذلك لوث وجعل بعض أصحابنا شهادة النساء والصبيان لو  
أبأه أكثرهم وجعل ربيعة ويحيى بن سعيد والليث شهادة الذميين والعبيد لو (ع) الصورة الثالثة  
شهادة عدلين بجرح وحي بعده حياة بينة ثم مات بعده قبل أن يفيق منه قال مالك وأصحابه والليث  
ذلك لوث واختلف عندنا في شهادة العدل الواحد هل هي لوث والأصح الأول وأنه لا بد من شاهدين  
ولم ير الشافعي والحنفية في هذا قسامة ورأوا فيه القصاص إن ثبت بشاهدين \* قلت \* قال ابن الحارث  
الآن يكون ما شهد به العدلان من الجرح قد انفذ مقتله فإن انفذها فلا قسامة فيه وهو كقتول  
المشهور في شهادة الواحد لوث نص على ذلك في المدونة وفي العتبية لا قسامة فيه \* ابن عبد السلام

ومزاة بالزاي والتاء المثناة من فوق وانكشف الجميع عن جرحي من الفريقين فبعد أيام جاء  
رجل من مزاة إلى العدول بسوسة وأدى على جماعة ما رغسة وليس به جرح ولا أثر ضرب  
حسباً ضمن ذلك شهود الرسم ثم مات من الغد ونص قباي الحمد لله إذا لزم المدعي الفراش عقب الهوشة  
أو كان يتصرف تصرف متشكك عليه دليل المرض ودام به ذلك حتى مات فالتمية صحيحة وإن لم  
يكن بالمدعي جرح ولا أثر ضرب ويستحقون قتل واحداً ويقبلون الدية الآن يكون الميت أو وصي  
أن تقبل فيه الدية فليس إلا الدية هذا اختيار اللخمي في المسئلة وليس ببعيد من الصواب والله أعلم  
وليس من التدمية البيضاء لأن البيضاء التي ليس لها سبب حتى يستند إليه قول المدعي وليس فيها  
الاقول المدعي دمي عند فلان كقضية اللؤلؤي وإذا لم تسكن من التدمية البيضاء فترجع لتدمية قتيل  
الصفين ولا يمتز على هذا فإنه قال في المدونة ولا قسامة في قتيل الصفين لأن معناه عند الأكثر  
إذا كان ذلك بدعوى الأولياء وأما بقول القتيل فإنه يقسم معه وسئل عنها المعين للفتوى في التاريخ  
فاجاب بأنها من التدمية البيضاء التي جرى العمل على الغائها إليك الترجع بين الجوابين والله أعلم  
بالصواب \* واختلف إذا قاتل الميت دمي عند فلان خطأ فمالك في المدونة يقسم على قوله وفي الموازية  
لا يقسم لتهمة أنه أراد اغماؤه ورثته وفي المدونة أن ادعى خلاف قول الميت فلا قسامة وليس لهم أن  
يرجعوا إلى قول الميت وفي المدونة أيضاً أن قال دمي عند فلان ولم يذكر عمداً ولا خطأ فإدعاءه ولادة الدم  
من عمد أو خطأ أقسموا عليه \* ابن الحارث وفي المجالس عن ابن القاسم أحسن من هذا أن قوله باطل  
وفي المدونة أيضاً أن قال بعضهم عمداً وقال بعضهم خطأً فإن حلفوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل  
الدم فإن نكل مدعو الخطأ فليس للمدعي العمد أن يقسموا ولادم ولاديه \* واختلف في تدمية الزوجة

وإذا مكنوا من القسامة في شهادة الواحد فهل يكتفى بخمسين يميناً لقدضر به ولقدمات من ضربه أو يحلفون يميناً واحدة لقدضر به ثم يحلفون خمسين يميناً من ضربه وقد يجري على الحقوق المالية في الاستحقاق بشاهد واحد هل يجمع في يمينه بين تصحيح شهادة شاهده وبين الاستحقاق أو يحلف لكل واحد من الأمرين يميناً مستقلة في ذلك نظر \* قلت \* في أحكام ابن سهل من قام بشاهد باستحقاق شيء حلف مع شاهده أن حقه لحق ثم يحلف ما باع ولا وهب ولا خرج من يده بوجه فجعل عليه يمينين حكاه ابن حبيب عن مطرف وأصبح \* ابن سهل والذى جرى به العمل جمع الدعاوى في اليمين الواحدة \* واختلف في شهادة الواحد على اقرار القاتل بالقتل فقال أشهب فيه القسامة وفي الموازية لاقسامه \* الصورة الرابعة وجود المتهم بقرب القتل أو تيامن جهته ومعه آلة القتل أو عليه أثره كالتلطخ بالدم وشبهه فروى ابن وهب وقاله ابن عبد الحكم هو لو ثوب وقال الشافعي نحوه قال وذلك إذا لم يوجد هناك أحد ولا به أثر سبع قال ومنه إذا وجد في بيت أو صحراء وليس هناك سواهم وتفرقوا عن قتل وهذا كله شبهة توجب القسامة \* قلت \* رواية ابن وهب ذكرها ابن الجلاب كانها المذهب قال وإن وجد قتل وبقربه رجل ويده آلة القتل أو عليه شيء من دم القتل أو عليه أثر القتل فذلك لو ثوب يقسم معه \* وذكر الطرطوشي في كتابه المسمى بسراج الملوكة قال حدثني شيخ يعرف العلماء قال وقعت عندنا بالقير وان قضية لم يسمع بمثلهافيما سلف وهي أن جزارا أضعف كبشاً ليندبمه فخطب بين يديه فانقلب فقام في أثره يطلبه فدخل خربة فوجد فيها رجلاً مذبوحاً يتشخط في دمه ففرع وولى هارباً فلقبه الأعوان والرجال يطلبون القاتل فأخذوه ويده السكين وقد تلطخ بالدم فرفع إلى السلطان فسأله هل قتله فاعترف اعترافاً دون اشكال فأمر به ليقتل فأخرج وقد اجتمع الناس لذلك فلما هموا قال رجل من عرض الناس لا تقتلوه أنا القاتل فأخذ ورفع إلى السلطان فقال له لم اعترفت وأنت بريء فقال وأي شيء أصنع رأيت رجلاً مقتولاً في خربة وأنا خارج

فظاهر المذهب أنها كالأجنبية وذكر ابن عات عن ابن مزين أنه قال لا قود على الزوج إلا بان يتعمد \* واحتج بان الله تعالى أذن له في ضرب الأدب في قوله سبحانه واضربوهن قال فالذى يريد أن يدمي به أصله الجواز ولا تقام الحدود إلا بالأمر بين الحديث ادر والحدود بالشبهات وكذا معلوم الصبيان يضرب أحدهم فيما يجوز له فيتعدي طرف الشراك أو عود الدرّة فيفقد العين وإنما عليه العقل الآن يتعمد وكذا على الزوج قال وهذا الذي تعلمناه من شيوينا (ع) الصورة الثانية اللوث من غير بينة قاطعة لم يختلف قول مالك أن شهادة العدل الواحد أو اللفي من الناس وإن لم يكونوا عد ولا لوث وإنما اختلف قوله في شهادة الواحد غير العدل وفي شهادة المرأة وجعل بعض أصحابنا شهادة النساء والصبيان لو ثابوا به أكثرهم وجعل ربيعة ويحيى بن سعيد والليث شهادة الذميين والعبيد لو ثابوا \* الصورة الثالثة شهادة عدلين بجرح وحيى بعده حياة بينة ثم مات بعده \* قال مالك وأصحابه والليث ذلك لو ثوب واختلف عندنا في شهادة العدل الواحد ولم ير الشافعي والخنفية في هذا قسامة ورأوا فيه القصاص أن ثبت بشاهدين (ب) قال ابن حارث الآن يكون ما شهد به العدلان من الجرح قد أنفذ مقاتله فلا قسامة فيه وهو كمقتول والمشهور في شهادة الواحد أنها لوث نص عليه في المدونة وفي العتبية لاقسامه فيه \* ابن عبد السلام وإذا مكنوا من القسامة في شهادة الواحد قيل يكتفى بخمسين يميناً يقول لقدضر به ولقدمات من ضربه أو يحلفون يميناً واحدة لقدضر به ثم يحلفون خمسين يميناً لقدضر به ولقدمات من ضربه وقد يجري على الحقوق المالية في الاستحقاق

منها ويدي السكين وأنا ملطخ بالدم قتلته ان أنكرت من يقبلني وان اعتذرت من يعتذري نخلي سبيله فانصرف \* واختلف فمين قرب للقتل بقسامة فقال رجل أنا قتلته فقال ربيعة ومالك وابن عبد الحكم وأصبغ يقتل الرجلان هذا بالقسامة وهذا بالاقرار \* وقال ابن القاسم لم يقتله رجلا وانما قتله واحد فيقتل واحد ويترك الآخر واذا قتل المقر فاختلف قول ابن القاسم هل يقتل بقسامة أو بغير قسامة (ع) الصورة الخامسة قتيل الصفيين يقتل الفتان فيوجد بينهما قتيل لا يدري من قتله فغيبه عندنا ر وايتان الأولى للاولياء أن يقسموا على من يعينونه منها أو على من يدمي عليه الميت كان منهما أو من غيرهما والقسامة قال الشافعي وقال أحد عقلة على الفئة المنازعة وان عينوا رجلا ففيه القسامة \* قلت \* الرواية الثانية في المدونة قال فيها ولا قسامة في قتيل الصفيين لكن اختلف فقيل معنى قوله لا قسامة اذا عينه الأولياء وأما اذا عينه المقتول ففيه القسامة وقيل لا قسامة عينه المقتول أو الأولياء وعلى الأول حل المدونة أكثر ووجه ابن عاتر رواية القسامة بأن وجوده بينهما يغلب على الظن ان قتله لم يخرج عنهما وذلك لو ثبت وجه الرواية الأخرى بأن القسامة لا تكون الا مع لو ثبت في مشار اليه معين فان اللوث اذا تعلق باحدهم أثر في القسامة أما اذا تعلق بجماعة على ان القاتل واحد منهم غير معين فلا يؤثر (ع) الصورة السادسة قتيل الزحام قال مالك دمه هدر وقال الشافعي فيه القسامة والدية وقال الثوري واسحق عقلة في بيت المال وعن عمر وعلى ومثله وقال الحسن والزهرى عقلة على من حضر \* قلت \* الذي حكى أبو عمر عن الشافعي انما هو لاشئ فيه كقول مالك (ع) الصورة السابعة القتل يوجد بمحلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم فقال مالك والشافعي دمه هدر لانه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة قوم ليلطخهم به قال الشافعي الا أن يكون مثل قضية الأنصارى الذي حكم فيها صلى الله عليه وسلم للعداة الظاهرة بين الأنصار واليهود وخير مختصة باليهود ليس فيها غيرهم وخارج

بشاهد واحد هل يجمع في يمينه تصحيح شهادة شاهدين الاستحقاق أو يحلف لكل واحد من الامرين يمين مستقلة في ذلك نظر (ب) في أحكام ابن سهل من قام له شاهد باستحقاق شئ حلف مع شاهده أن حقه لحق ثم يحلف ما باع ولا وهب ولا خرج من يده بوجه فجعل عليه يمينين وحكاه ابن حبيب عن مطرف وأصبغ \* ابن سهل والذي جرى به العمل جمع الدعاوى في اليمين الواحدة واختلف في شهادة واحدة على اقرار القاتل بالقتل فقال أشهب فيه القسامة وفي الموازية لا قسامة (ع) \* الصورة الرابعة وجود المتهم بقرب القتل أو آتيا من جهته ومعه آلة القتل وعليه أثره كاللطيخ بالدم وشبهه فروى ابن وهب وقاله ابن عبد الحكم هو لو ثبت وقال الشافعي نحوه قال وذلك اذا لم يوجد هناك أحد ولا به أثر سبع قال ومنه اذا وجد في بيت أو صحراء وليس هناك سواهم وتفرقوا عن قتيل فهذا كله شبهة توجب القسامة (ب) رواية ابن وهب ذكرها الجلاب كأنها المذهب وذكر الطرطوشي في كتابه المسمى بسراج الملوكة قال حدثني شيخ كان يعرف العلماء قال وقعت عندنا بالقيروان قصة لم يسمع مثلها فباسلف وهي أن جزارا أضجع كبشاً ليدبحه فتخط بين يديه وانفلت فقام في أثره يطلبه فدخل خربة فوجد بها رجلاً مذبوحاً حيث شحط في دمه ففرع وروى هاربا فلقبه الأعوان والرجال يطلبون القاتل فاخذوه ويده السكين وقد تلطيخ بالدم فرفعه الى السلطان فسأله هل قتل فاعترف اعترافا دون اشكال فامر به ليقتل فخرج وقد اجتمع الناس لذلك فلما هموا به قال رجل من عرض الناس لا تقتلوه أنا القاتل فاخذوه ورفع الى السلطان فقال لم اعترف وأنت برى فقال وأى شئ أصنع رأيت رجلاً مقتولاً في خربة وأنا خارج منها ويدي السكين وأنا ملطخ بالدم قتلته ان أنكرت من يقبلني وان

عبد الله بعد العصر فوجه مقتولا قبل الليل وقال أجد نحوه وتأثره النسائي على مذهب مالك  
 وذهب أبو حنيفة ومعظم الكوفيين إلى أن في القتل بوجد في القرية والمحلة القسامة ولا سبب عندهم  
 من الوجوه السبعة للقسامة سواء لأنها الصورة التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخلف  
 فيها خسون رجلا خسين يميناً ويستحقون الدية على ما تقدم من مذهبهم في العمل بها ذلك إذا وجد  
 القتل وبه أثر والأفلاقسامة فيه وإن وجد القتل في مسجد أهل المحلة فالدية في بيت المال إذا ادعوا  
 بذلك على أهل المحلة \* وقال الأوزاعي وجود القتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن فيه أثر  
 على ما تقدم من مذهبه \* وقال داود لا قسامة إلا في العمد دون الخطأ على أهل القرية الكبيرة  
 والمدينة وهم أعداء المقتول \* قلت \* في المدونة وإن وجد قتل في قرية قوم أو دارهم لا بدري من  
 قتله فدمه هدر ولا دية في بيت المال ولا في غيره \* ابن يونس يريد أن لم يوجد معه أحد وإن وجد معه  
 رجل عليه أثر قتله قتل به مع القسامة \* ابن رشد ولو وقع مثل قضية الانصاري في زماننا الواجب  
 الحكم به ولم يصح أن يتعدى إلى غيره \* قلت \* وكان شيخنا أبو عبد الله يحكي أنه اتفق في داره أن  
 جاءت طفلتان يسرقان القمح من المسترق فزلق بهما القرمود فسقطتا فأتاها وكنت غائباً بالموضع  
 المسمى بالجزيرة وانتشر الخبر فرفع مؤدى الأمر إلى القاضي أبي اسحق بن عبد الرقيق فامر

اعتذرت من يعتذرني فخلى سبيله وانصرف \* واختلف فيمن قرب المقتل بقسامة فقال رجل أنا قتله  
 فقال ربيعة ومالك وابن عبد الحكم وأصبغ يقتل الرجلان هذا بالقسامة وهذا باقراره وقال ابن  
 القاسم لم يقتله رجلان وإنما قتله واحد فيقتل واحد ويترك الآخر وإذا قتل المقر فاختلف قول ابن  
 القاسم هل يقتل بقسامة أو بغير قسامة (ع) الصورة الخامسة قتل الصنفين فيه عندنا روايتان الأولى  
 للأولياء أن يقتلوا على من يعينونه منها أو على من يدعى عليه الميت كان منهما أو من غيرهما والثانية  
 لا قسامة فيه وإنما فيه الدية على الطائفة المنازعة لطائفتهم إن كان منهما أو على الطائفتين إن كان من  
 غيرهما (ب) الرواية الثانية في المدونة قال فيها ولا قسامة في قتل الصنفين لكن اختلف فقيل معناه  
 لا قسامة إذا عينه الأولياء وأما إن عينه المقتول ففيه القسامة وقيل لا قسامة مطلقاً عينه المقتول أو  
 الأولياء وعلى الأول حل المدونة الأكثر وجه ابن عتاب رواية القسامة بان وجوده بينهما يغلب  
 على الظن أن قتله لم يخرج عنهما وذلك لو ثبت وجه الرواية الأخرى بان القسامة لا تكون إلا مع لوث  
 في مشار إليهم معين فإن اللوث إذا تعلق بواحد معين أثر في القسامة أما إذا تعلق بجماعة على أن القاتل  
 منها غير معين فلا يؤثر (ع) الصورة السادسة قتل الزحام قال مالك دمه هدر وقال الشافعي فيه  
 القسامة والدية وقال الثوري واسحق عقله في بيت المال وقال الحسن عقله على من حضر (ع)  
 الصورة السابعة القتل بوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم فقال مالك والشافعي دمه هدر لانه  
 يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة قوم ليطبخهم قال الشافعي إلا أن يكون مثل قضية الانصار التي حكم  
 فيها صلى الله عليه وسلم للعداوة الظاهرة بين الانصار واليهود وخيبر مختصة باليهود ليس فيها غيرهم  
 وخرج عبد الله بعد العصر ووجد قتيلاً قبل الليل وذهب أبو حنيفة ومعظم الكوفيين إلى أن في  
 القتل بوجد في القرية أو المحلة القسامة ولا سبب عندهم من الوجوه السبعة للقسامة سواء لأنها  
 الصورة التي حكم فيها صلى الله عليه وسلم وذلك إذا وجد القتل وبه أثر والأفلاقسامة فيه وإن وجد  
 القتل في مسجد أهل المحلة فالدية في بيت المال إذا ادعوا بذلك على أهل المحلة وقال الأوزاعي وجود  
 القتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن فيه أثر وقال داود لا قسامة إلا في العمد دون الخطأ على أهل

باخراجهما وأهدر دمهما (قوله قالوا وكيف نحلف ولم نشهد) (ع) توقفوا عن اليمين فيالم  
بحققوا وأقرهم صلى الله عليه وسلم على ذلك فيه أن إيمان القسامة لا تكون الاعلى البت والقطع  
بمعينة أو خبر تواتر أوصحة دليل أو قرائن أحوال فكلا لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما علمه بأحد هذه  
الوجوه الاربعة لا بما ظنه فكذلك الحلف في الحقوق وكذلك الصغير إذا كبر والغائب إذا قدم  
لا يحلف في ميراثه إلا إذا علم أو لا يجوز حلفه على غير العلم \* قلت \* قال في المدونة وإيمان القسامة على  
البت وإن كان أحدهم أعمى أو غائباً حين القتل \* سنعنون في المجموعة لأن العلم يحصل بالخبر والسمع كما  
يحصل بالمعينة ولأنه صلى الله عليه وسلم عرضها على من لم يحضر

\* فصل \* قلت الشهادة على البت غير الشهادة على العلم فالبت أن يقطع بما يشهده ويقتنه ولا  
يقيد شهادته بلفظ العلم \* والشهادة على العلم أن يقيد شهادته بذلك كما يقول في شهادة الاستحقاق وما  
علمته باع ولا وحب وفي شهادة العدم ما علمته ما لا يظهر ولا باطنا قال في المدونة في شهادة  
الاستحقاق ولو شهد فيها على البت كانت بينة زور فالشهادة في الحقوق لا تكون الاعلى البت كما  
ذكر الا في بينة الاستحقاق والعدم وبينة غيبة الزوج وأنه لم يترك لها نفقة فانه انما يشهد فيها على العلم  
ولذلك قال مالك في كتاب الاستحقاق ما تقدم واذ لم يشهد في غير ذلك الاعلى العلم والبت والقطع فالعلم  
على قسمين ضروري ونظري فالضروري ما استند الى احدى الحواس الخمس فيشهد بما سمع وبما  
أبصر وبما شم وبما ذاق وبما لمس \* والنظري ما استند الى النظر الصحيح كالشهادة بحدوث العالم ووجود  
الصانع ووحدة فان كلام الثلاثة انما هو معلوم النظر ومن هذا المعنى في المسائل الفقهية شهادة  
خز بن عتبة صلى الله عليه وسلم اشترى الفرس من الاعرابي حين أنكر الاعرابي أن يكون باعها من  
النبي صلى الله عليه وسلم لكونه أعطى فيها غنماً أكثر مما باعها به لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن  
خزيمه حاضر الشراء ولكن لما رأى أنه صلى الله عليه وسلم ثبت صدقه بدليل المعجزة علم هذا النظر  
الصحيح انه لا يقول الاحقاد فاشهد رضي الله عنه الا وهو عالم بامر الشهادة وطرف ثبوتها وخصه صلى الله  
عليه وسلم بان جعله بمنزلة اثنين \* ومنه أيضاً ما روى عن عمر في الرجل الذي شهد أبوهريرة أنه قاء الخمر  
فقال عمر لأبي هريرة أشهد بانه شربها فقال أشهد بانه قاءها فقال عمر ما هذا التعمق فلا وربك ما قاءها  
حتى شربها فرأى عمر أن النظر الصحيح يقتضي أنه شربها لان القى يستلزم الشرب وتوقف أبوهريرة  
أن يزبد على ما رأى مع انه يحتمل أن يكون انما توقف لاحتمال أن يكون أكره على شربها ونحو ذلك

القرية الكبيرة والمدينة وهي أعداء المقتول (ب) في المدونة وان وجد قاتل في قرية قوم أو دارهم  
لا يدري من قتله فدمه هدر ولادية في بيت المال ولا غيره \* ابن ونس يريدان لم يوجد معه أحد  
وان وجد معه رجل اثر قتله قتل به مع القسامة \* ابن رشد ولو وقع مثل قضية الانصار في زماننا لوجب  
الحكم به ولم يصح أن يتعدى الى غيره (ب) وكان شيخنا أبو عبد الله يحكي انه اتفق في داره ان جاءت  
طفلتان تسرقان القمح فزلق بهما القرمود فسقطتا فأتتا وكنت غائباً بالموضع المسمى بالجزيرة  
وانتشر الخبر فرفع مؤدى الامر الى القاضي أبي اسحق بن عبد الرقيق فأمر باخراجهما وأهدر دمهما  
(قوله قالوا وكيف نحلف ولم نشهد) (ع) توقفوا عن اليمين فيالم بحققوا وأقرهم صلى الله عليه وسلم  
وسلم على ذلك فيه أن إيمان القسامة لا تكون الاعلى البت والقطع بمعينة أو خبر تواتر أوصحة دليل  
أو قرائن أحوال فكلا لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما علمه بأحد هذه الأوجه الاربعة فكذا الحلف  
في الحقوق (ب) الشهادة على البت غير الشهادة على العلم فالبت أن يقطع بما يشهده ويستيقنه ولا

فستحققون صاحبكم أو  
قاتلكم قالوا وكيف نحلف  
ولم نشهد

فما يسقط الحدان ثبت ولم يلتفت عمر الى ذلك لان الحكم اذا وجب بشئ ظاهر فلا يرفع بالظنون المتوهمة لان الظن لا يغني عن الحق شيئا وبالجملة فقد تلخص أن الشاهد لا يشهد الا بما علمه ضرورة وانظرا وتقدمت أمثلة القسمين الى القسمين يرجع ما ذكر القاضي من المعاينة وخبر التواتر والدليل الصحيح وقرائن الأحوال فالمعاينة وخبر التواتر يرجعان الى ما علمه ضرورة لان المعاينة التي ذكرها كراهي كناية عما علمه باحدى الحواس وليس يعني بها ادراك البصر فقط وأما خبر التواتر فانه من متعلقات السمع لا غير كالشهادة بوجوده فكيف الشهادة بوجودها تصح ممن لم يكن رآها لانه لما تكبر عليه سماع وجودها من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب علم وجودها ضرورة لان خبر التواتر يفيد العلم والعلم الحاصل عقبيه ضروري على الصحيح وما علمه بالدليل والقرائن يرجعان الى العلم النظري أما ما علمه من قبل الدليل فواضح ومثاله ما تقدم من شهادة خزينة وكذلك ما علمه من قبل الامارات لانها أدلة نظرية ومثاله شهادة الأطباء بقدم العيب وحدوثه وشهادة أهل المعرفة بقدم الضرر وحدوثه فانهم لا يشهدون في ذلك الا بالنظر الصحيح (قوله قنبر بن كهم يهود بخمسين يمينا) (ع) هذه ايمان القسامة ردت عليهم **قلت** **ي** قال في المدونة وان نكل ولا الدم عن القسامة ردت الى المدعي عليه فان حلف خمسين يمينا برى وان نكل حبس حتى يحلف الخمسين وقال أشهب ان نكل كانت عليه الدية (ع) وفيه ان من وجبت عليه يمين في دعوى فنكل عنها ان المدعي لا يستحق شيئا بنكول المطلوب حتى ترد اليمين على المدعي ويحلف وهذا قول مالك والشافعي وعمر وعثمان وجماعة من السلف وقال أبو حنيفة وأحمد والكوفيون يقضي له دون رد يمين وقال ابن أبي ليلى يؤخذ باليمين **قلت** **ي** انما كان لا بد من حلف الطالب لان الأصل في الحقوق على مذهب مالك انها لا تستحق الا بشاهدين أو بشاهد ويمين أو بما يتنزل منزلة الشاهد مع اليمين والذي يتنزل منزلة الشاهد هو السبب المقوى للدعوى ومنه نكول المطلوب الذي ذكره فانه اذا نكل المطلوب قويت دعوى المدعي فيحلف مع النكول ويستحق

قال قنبر بن كهم يهود بخمسين  
يمينا

يقيد شهادته بلفظ العلم والشهادة على أن يقيد شهادته بذلك كما يقول في شهادة الاستحقاق وما علمته باع ولا وهب فالشهادة في الحقوق لا تكون الا على البت كما ذكرنا في بيانه الاستحقاق والعدم وبينه غيبة الزوج وانه لم يترك لها نفقة واذا لم يشهد في غير ذلك الا على العلم والبت والقطع فالعلم على قسمين ضروري ونظري فالضروري ما استند الى احدى الحواس الخمس فيشهد بما استفاد بها واحد منها والنظري ما استند الى النظر الصحيح ومنه شهادة خزينة مرضى الله عنه بانه صلى الله عليه وسلم اشترى الفرس من الاعرابي حين أنكر الاعرابي ذلك مستندا الى وجوب صدقه صلى الله عليه وسلم بدليل المجزئة ومنه ما روى أيضا عن عمر رضي الله عنه في الرجل الذي شهد أبو هريرة رضي الله عنه انه قاء الخرف قال عمر لا يهريرة أشهدانه شر بها فقال أشهد بانه قاءه فقال عمر ما هذا التعمق فلا وربك ما قاءه حتى شر بها وكذا ما علمه من قبل الامارات لانها أدلة نظرية ومثاله شهادة الأطباء بقدم العيب وحدوثه وشهادة أهل المعرفة بقدم الضرر وحدوثه فانهم لا يشهدون في ذلك الا بالنظر الصحيح فقد تلخص ان الشاهد لا يشهد الا بما علمه ضرورة وانظرا **ي** وقد تقدمت أمثلة القسمين الى القسمين يرجع ما ذكره القاضي فالمعاينة وخبر التواتر يرجعان الى ما علمه ضرورة والمعاينة كناية عما علمه باحدى الحواس وما علمه بالدليل والقرائن يرجع الى العلم النظري والقرائن كشهادة الطبيب وأهل المعرفة فيما سبق (قوله تحلف يهود خمسين يمينا) (ب) في المدونة وان نكل ولا الدم عن القسامة ردت على المدعي عليه وان حلف خمسين يمينا برى وان نكل حبس حتى يحلف الخمسين وقال



وان نكل الطالب سقط الحق لان الحق لا يثبت بسبب واحد من الأسباب المقوية للدعوى \* ومن ذلك اختلاف الراهن والمرتهن في قدر الحق فالقول قول المرتهن مع يمينه مالم يدع أكثر من قيمة الرهن لان الرهن كساهد \* ومن ذلك اذا اختلف الزوجان في الميسر وقد أرخى الستر فالقول قول الزوجة مع يمينها لان ارخاء الستر كساهد ومن ذلك حوز المدعى فيه اذالم يقيماينة أو تكافأت بينهما فالقول قول الحائز مع يمينه يحلف ويبقى الشيء يسده لان الحوز كساهد \* ومن ذلك معرفة الغصاص في اللقطة يحلف صاحبها يستحق لان معرفة الغصاص كساهد (ع) وفيه ان ايمان القسامة اذا ردت لا تكون أقل من خمسين يمينا يحلفها خسون رجلا من أولياء المدعى عليهم ان بلغوا ذلك وان كانوا أقل ردت عليهم الخسون وروى ابن القاسم وابن وهب لا يحلف المدعى عليه معهم وانما يحلف هو اذالم يوجد من يحلف فيحلف الخسین وقيل انما يحلف المدعى عليهم \* واختلف هل لهم أن يستعينوا بأوليائهم فقال المغيرة وعبد الملك وغيرهما لهم ذلك \* وروى مطرف لا يحلف معهم أحد وانما يحلفها هم كانوا واحدا أو أكثر وقال الشافعي لا يحلف الا المدعى عليهم يحلف كل واحد خمسين يمينا وهو معنى رواية مطرف عندي على ما تضمن في الموطأ وقال في الموطأ اذا كان المدعى عليهم نفر احلف كل واحد منهم خمسين يمينا ولا تقطع الايمان عليهم لانه كما لا يستحق ذم أحد بالقسامة الا بخمسين يمينا كذلك لا يبرئه الا خسون يمينا يحلفها هو أو يحلفها عنه أولياؤه (ط) والصحيح أن لا يحلف معهم غيرهم لان من لم يدع عليه ليس له سبب يتوجه عليه به اليمين وأيضا المقصود بهذا اليمين براءة من الدعوى ولم يدع عليه برى، وأيضا أيمانهم انما هي ان وليهم لم يقتل وهي شهادة على النفي لا تقبل وأيضا فلقوله تعالى لا تزروا زورا ر أخرى (قوله قالوا كيف نقبل ايمان قوم كفار) (ط) استبعدوا صدقهم بان كفرهم يجبرهم على الايمان الكاذبة الفاجرة فلذلك لم يقبلوا أيمانهم ولوقبلوها لصحت إذ لا خلاف أن الكافر اذا وجبت عليه يمين يحلفها \* ثم مشهور قول مالك في صورة حلفه أن يقول بالله الذي لا اله الا هو ويزيد كما يحلف المسلم \* وروى الواقدى عن مالك يقول اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ويقول النصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى وهذا القول أجرى على الاصول لانه اذا أجبرنا النصرانى على أن يقول بالله الذى لا اله الا هو وهو لا يعتقد الوحدة فجد جبرناه على الخروج عن دينه ونحن عاهدناه على البقاء عليه \* قلت \* قال في شهادة المدونة واليمين في الحقوق كلها بالله الذى لا اله الا هو ولا يزاد على اليهودى الذى أنزل التوراة على موسى ولا على النصرانى الذى أنزل الانجيل على عيسى ويحلف المسلم فيما له بال في الجامع في أعظم مواضعه ولا يعرف مالك عند المنبر الا عند منبره صلى الله عليه وسلم في ربع دينار فأكثر ويحلف اليهودى والنصرانى والجوسى حيث يعظمون من كنائسهم وبيوت نارهم (قوله فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أعطى عقله وفي الآخر وداه من عنده) (ع) حين نزه الانصار أنفسهم عن الحلف اذ لم يحضر واو لم يقبلوا ايمان اليهود لعدم مبالانهم بالخنث وتخوفهم أن يكون ذلك ذريعة لاغتياهم المسامين اذا علموا أنهم لا يلزمهم الا اليمين فحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وداه من عنده أو من بيت المال فغضلا وتسكروا وقيل انما فعل ذلك خوفا العادية لانه خاف أن يكون في نفوس الانصار على أهل خيبر شيء مما تتقى عاديته واليهود أهل الذمة فرأى من المصلحة قطع ذلك وحسم الطلب بان وداهم من عنده (قوله برمته) (ط) أى بالحبل الذى في عنقه وكف به أشهب ان نكل كانت عليه الدية (قوله برمته) أى بالحبل الذى في عنقه وكف به أى يسلم بذلك الى

قالوا كيف نقبل ايمان قوم كفار فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقله \* وحدثني عبيد الله بن عمر القواريرى ثنا حماد بن زيد ثنا يحيى ابن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبى حنمة ورافع بن خديج ان محبسة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خير فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود بخفاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة ومحبة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقتلهم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغر منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبير الكبر أو قال ليبدأ الأكبر فتكلما في أمر صاحبهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم خسون منكم على رجل منهم في دفع برمته قالوا أمر لم نشهد

كيف نحلف قال قنبر بن جهمود بأيمان حسين منهم قالوا يارسول الله قوم كفار قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله قال سهل فدخلت مر بدهم يومافر كضتي ناقة من تلك الابل ركضة برجلها قال جاهدنا أو نعوهم \* وحدثنا القواريري ثنا بشر بن الفضل ثنا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال في حديثه فعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ولم يقل في حديثه فر كضتي ناقة \* حدثنا عمر والناس ثنا سفيان بن عيينة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب يعني الثقيفي جميعا عن يحيى بن سعيد عن ( ٤٠٦ ) بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة بنحو حديثهم

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة ابن قنبر ثنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد الانصاريين ثم من بني حارثة خرجا الى خيبر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح وأهلها يهود فقتل عبد الله لمحاقتهم فقتل عبد الله ابن سهل فوجد في شربة مقتولا فدفعه صاحبه ثم أقبل الى المدينة فحشي أخوه المقتول عبد الرحمن ابن سهل ومحيصة وحويصة فذكر والرسول الله صلى الله عليه وسلم شأن عبد الله وحيث قتل فرغم بشير وهو يحدث عن أدرك من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لهم تخلفون حسين يمينا وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم فقالوا يارسول الله ماشهدنا ولا حضرنا فرغم انه قال قنبر بن جهمود

أي يسلم بذلك لأولياء المقتول وهل هو استعارة من الجبل الذي يجعل في عنق البعير لقيادته يقال أخذته برمته أي بكاه (ط) هو بضم الراء وأصله ان رجلا سمر رجلا بجبل في عنقه لمن يقتله ثم صار يقال ذلك لكل من سلم شيئا بكليته ولم يبق له فيه تعلق وأما الرمة بكسر الراء فالعظم البالي منه من يحيى العظام وهي رميم (ع) وهو حجة على القودو وفسر لقوله في الآخر وتستحقون دم صاحبكم وفيه أن القسامة لا تكون الا على واحد وهو قول أحد ومشهور قول مالك فيقتل ذلك الواحد ثم يحلف الباقيون حسين يمينا ثم يضربون ويسجنون عامائم يسرحون وعن مالك أيضا يقسم على الجميع ثم يختارون واحد للمقتول وقاله ابن سريج من أصحاب الشافعي لكنه يقول يؤخذ الباقيون بما يصيبهم \* وقال المغيرة يقسم على الجميع ويقتلون كالشهادة القاطعة كذا حكى عنه بعضهم وحكى عنه بعضهم يقسم على كل واحد منفردا ويقتل ثم كذلك حتى تتم \* وقال الشافعي في القديم يقسم على الجميع ويقتلون (قوله قنبر بن جهمود) (د) أي يبرؤن اليكم من دعواكم (قوله فوداه) (د) هو بتخفيف الدال أي دفع ديتته (قوله فدخلت مر بدهم يومافر كضتي ناقة) (ع) المريد موضع اجتماع الابل وجنسها والمراد بالمحبس وانما ذكر هذا لتحقيق الضبط القضية لانه كان حينئذ صغيرا (قوله في الآخر وهي يومئذ صلح) (ع) يعني بعد الفتح وبقاء اليهود فيها للعمل على ما تقدم وبأني وانما أراد بهذا انه حين كانت تجري عليهم الاحكام للمسلمين وحين لم يكونوا حرا (قوله في شربة) (ع) هي الحوض تكون في أصل النخلة وجهه شرب بفتح الشين والراء (ط)

أولياء المقتول وقيل هو استعارة من الجبل الذي يجعل في عنق البعير لقيادته يقال أخذته برمته أي بكاه وهو بضم الراء وأما الرمة بكسر الراء فالعظم البالي وفيه ان القسامة انما تكون على واحد وهو مشهور وقول مالك فيقتل ذلك ثم يحلف الباقيون حسين يمينا ثم يضربون ويسجنون عامائم يسرحون وعن مالك أيضا يقسم على الجميع ثم يختارون واحد للمقتول وقال المغيرة يقسم على الجميع ويقتلون كالشهادة القاطعة كما حكى عنه بعضهم وحكى عنه بعضهم يقسم على كل واحد منفردا ويقتل ثم كذلك حتى تتم (قوله قنبر بن جهمود بأيمان حسين) أي تبرأ اليكم من دعواكم وقيل معناه يخلصونكم من اليمين بان يحلفوا (قوله فوداه) بتخفيف الدال أي دفع ديتته (قوله فدخلت مر بدهم) بكسر الميم وفتح الباء وهو موضع اجتماع الابل وجنسها وذكر هذا لتحقيق الضبط القضية لانه كان حينئذ صغيرا (قوله خرجا الى خيبر من جهد) بفتح الجيم وهو الشدة والمشقة (قوله وهي يومئذ صلح) يعني بعد الفتح وبقاء اليهود فيها للعمل وانما أراد أن هذا كان حين كانت تجري عليهم احكام المسلمين وحين لم يكونوا حرا (قوله فوجد في شربة) بفتح الشين والمجمة والراء وهو حوض يكون في

بهمسين فقالوا يارسول الله كيف نقبل ايمان قوم كفار فرغم بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقله من عنده \* وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن رجلا من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن مسعود بن زيد وساق الحديث بنحو حديث الليث الى قوله فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده قال يحيى فحدثني بشير بن يسار قال أخبرني سهل بن أبي حنمة قال

لقدر كفتني فريضة من تلك الفرائض بالمريد \* حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا سعيد بن عبيد ثنا بشير بن يسار الانصاري عن سهل بن أبي حنيفة الانصاري أنه أخبره ان زهرانهم انطلقوا الى خيبر فقروا فيها فوجدوا أحدهم قتيلا وساق الحديث وقال فيه فكره رسول الله صلى الله عليه (٤٠٧) وسلم ان يبطل دمه فوداه مائة من ابل الصدقة

\* حدثني اسحق بن منصور أخبرنا بشير بن عمر سمعت مالك بن أنس يقول ثنى أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيته خرجوا الى خيبر من جهاد أصحابهم فأبى محبيته فأخبر أن عبد الله بن سهل قُتل وطرح في عين أو قُبر فأبى يهود فقال أنتم والله قتلوه قالوا والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبيد الرحمن بن سهل فذهب محبيته لينسلكم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيته كبركبر يريد السن فسلكم حويصة ثم تسلكم محبيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذنوا يعرب فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم في ذلك فكتبوا انا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة

والمفرد أيضا كذلك (قوله) لقدركفتني فريضة (م) هي الباقية الهرمة وهي أيضا الفرض والفارض والعارضة وقد فرضت تفرض بفتح الراء في الماضي وكسرها في المستقبل (ع) ولا معنى لتفسير من فسرهابا السنة الهرمة وإنما المراد ناقته من النوق المفروضة وجمعها فرائض ويسمى ما يثخذ من الدية والزكاة فرائض لأنها واجبات مقدرة وأصل الفرض التقدير \* وقال نبطويه الفرض التوقيت وكل فرض واجب مؤقت فهو مفروض والفرض العلامة قال غيره ومنه نصيبا غروضا أى مؤقتا وقوله تعالى أو تفرضوا لمن فريضة وفرض الحاكم النفقة أى قدرها وقائدة ذكر سهل هذا التبيين انه ضبط النازلة لانه كان حينئذ صغيرا (قوله) في سند الآخر سعيد بن عبيد (م) سعيد بن عبيد بكسر العين وبالياء هو المحفوظ وفي نسخة أبى العلاء سعد بكسر العين (ع) لم يذكر البخاري والدارقطني وغيرهما إلا أنه بكسر العين ولم يذكر وفيه خلافا قال البخاري سعيد هذا هو أبو الهذيل الطائي كوفي (قوله) من ابل الصدقة (ع) قيل هذا وهم من راويه لان هذا ليس بمصرف للزكاة والاصح رواية من روى من عنده أو من مال الفداء وقيل يجمع بأن يكون تسلفها من ابل الصدقة حتى يؤدبها المستحقها من الفداء وعند بعض العلماء انه يجوز صرفها في المصالح العامة وهذا منه وقيل أعطاهم استئلافا لليهود وفيكون أعطاهم من سهم المؤلفة قلوبهم وقد يكون أولياء المقتول محتاجين مما يباح لهم الصدقة (د) وهذا التأويل باطل لان هذا القدر من الزكاة لا يعطى للواحد وحمل المروزي من أصحابنا الحديث على ظاهره وقال تدفع في مثل هذا وقال الجمهور من أصحابنا المعنى انه اشتراها من ابل الصدقة ممن صارت بيده (قوله) في عين أو قبر (ع) فقبر النخلة حفر تحفر للنخلة حولها اذا حولت وهو أشبه لموافقة الشربة والفقر أيضا الفتاة وهو حفر تتخذ للشرب الذي يجعل للماء تحت الارض كغم البئر (قوله) اما أن يدوا صاحبكم واما أن يؤذنوا يعرب (د) معناه أصل النخلة وجمعه شرب كقمره وتمر (قوله) لقدركفتني فريضة (ع) ناقته من تلك النوق المفروضة في الدية وفسرها المازري هنا بالناقته الهرمة وغلطه بعضهم (قوله) من ابل الصدقة (ع) قيل هذا وهم من راويه لان هذا ليس بمصرف للزكاة والاصح رواية من روى من عنده أو من مال الفداء وقيل يجمع بأن يكون تسلفها من مال الصدقة حتى يؤدبها المستحقها من الفداء وعند بعض العلماء انه يجوز صرفها في المصالح العامة وهذا منه وقيل أعطاهم استئلافا لليهود وقد يكون أولياء المقتول محتاجين مما يباح لهم الصدقة (ح) وهذا التأويل باطل لان القدر من الزكاة لا يعطى للواحد وقال المروزي من أصحابنا بظاهر هذا الحديث وقال تدفع في مثل هذا وقال جمهور أصحابنا المعنى انه اشتراها من ابل الصدقة ممن صارت له (قوله) في بئر أو فقير (ح) الفقير هنا على لفظ الفقير من الأدبيين والفقير هنا البئر القرية القعر الواسعة الفهم وقيل هو الحفرة التي تكون حول النخل (قوله) اما أن يدوا صاحبكم واما أن يؤذنوا يعرب (ح) أى اذا ثبت القتل بقسامة فاما أن يدوا

ومحبيته وعبيد الرحمن يتحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ناقه حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل فلقدركفتني منها ناقه حمراء \* حدثني أبو الطاهر وحملة بن يحيى قال أبو الطاهر ثنا وقال حملة أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن

إذا ثبت القتل بقسامتكم فاما أن يدوا صاحبكم أي يدفعوا ديتيه وأما أن يعلموا أنهم ممنعون من التزام أحكامنا فينقض عهدهم ويصرون حربا

### ﴿ كتاب المحاربين ﴾

﴿ قلت ﴾ الحرابة أحد أنواع الجنائيات لان الجنائيات متعددة منها السرقة والغطف والشرب والزنا وغير ذلك وخص الفقهاء هذا النوع منها باسم الحرابة ليسدرج تحت عموم قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية (م) واختلف ما المراد بالآية وبأي سبب نزلت فقيل في العرنيين وقيل في المرتدين وقيل في الكفار اذا انقضوا العهد وحاربوا \* واحتج قائله بان المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الايمان وقيل في المحاربين من المسلمين لقوله الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم والكافر يقبل اسلامه قبل القدرة عليه وبعدها \* ﴿ قلت ﴾ عرف الشيخ الحرابة بأنها الخروج لاخافة سبيل لأخذ مال محرم بمكبرة قتال أو اذهاب عقل أو قتل خفية أو بمجرد قطع الطريق لا لامر ولا نائرة ولا عداوة فبقوله أو اذهاب عقل يدخل قول مالك في المدونة والحنافون والذين يسقون الناس السيكران ليأخذوا أموالهم محاربون وبقوله أو قتل خفية يدخل قول ابن القاسم قتل الغيلة حرابة والغيلة قتل الرجل خفية لا خذماله وبقوله أو بمجرد قطع الطريق يدخل قوله في العتبية والموازية من خرج لقطع الطريق لغير مال محارب كقوله لا أدع هؤلاء يخرجون الى الشام وانظر قول سحنون في السارق يأخذ المتاع فيطلب رب الدار نزع منه فيكابره بسيف أو عصا حتى خرج أو لم يخرج وكثر عليه الناس هو محارب لأن الأربعة التي اشتمل عليها التعريف ترجع اليه والأظهر انه خارج عنها (قوله فاجتووها) (ع) فسر في الآخر بأنهم استوخوها ولم توافقهم (م) مغناه كرهوها لاسقم اصابهم أخذوا من الجوى وهو داء في الجوف (ط) يقال اجتوى البلد واستوا به واستوخه اذا سقم فيه (قوله ان شئتم أن تخرجوا الى ابل الصدقة) (د) ذكره نابيل الصدقة وفي غير مسلم انها القاح رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل صحيح لان بعضهما من ابل الصدقة وبعضها للنبي صلى الله عليه وسلم \* فان قيل كيف أذن لهم في صاحبكم أي يدفعوا ديتيه وأما أن يعلموا أنهم ممنعون من التزام أحكامنا فينقض عهدهم ويصرون واحدا

### ﴿ كتاب المحاربين ﴾

(ش) (ب) عرف الشيخ الحرابة بأنها الخروج لاخافة سبيل لأخذ مال محرم بمكبرة قتال أو اذهاب عقل أو قتل خفية أو بمجرد قطع الطريق لا لامر ولا نائرة ولا عداوة \* فبقوله أو اذهاب عقل يدخل قول مالك في المدونة والحنافون والذين يسقون الناس السيكران ليأخذوا أموالهم محاربون \* وبقوله أو قتل خفية يدخل قول ابن القاسم قتل الغيلة حرابة \* وبقوله أو بمجرد قطع الطريق يدخل قوله في العتبية والموازية ومن خرج لقطع الطريق لغير مال محارب كقوله لا أدع هؤلاء يخرجون الى الشام وانظر قول سحنون في السارق يأخذ المتاع فيطلب رب الدار نزع منه فيكابره بسيف أو عصا حتى يخرج أو لم يخرج وكثر عليه الناس هو محارب لأن الأربعة التي اشتمل عليها التعريف ترجع اليه والأظهر انه خارج عنها (قوله من عرينة) بضم العين المهملة وفتح الراء (قوله فاجتووها) أي استوخوها ولم توافقهم من الجوى وهو داء في الجوف (قوله ان شئتم أن تخرجوا الى ابل الصدقة) وفي غير مسلم انها القاح رسول الله صلى الله عليه وسلم (ح) وكل صحيح لان بعضهما من ابل الصدقة وبعضهما من ابل الصدقة

شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية \* وحدثنا محمد ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح ثنا ابن شهاب بهذا الاسناد مثله و زاد وقضى بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ناس من الانصار في قتل ادعوه على اليهود \* وحدثنا حسن بن علي الحلواني ثنا يعقوب وهو ابن ابراهيم ابن سعد ثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار أخبراه عن ناس من الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن جريح \* وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن هشيم واللفظ ليحيى قال أخبرنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب وجديد عن أنس بن مالك أن ناسا من عرينة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فاجتووها فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم أن تخرجوا الى ابل الصدقة

شرب ابن ابل الصدقة \* قيل لبنا للحتاج من المسلمين وهؤلاء محتاجون (قوله فشر بوا من ألبانها وأبوالها) (ع) حجة للسالكية في طهارة فضلة مايؤكل لحمه ومن يرى نجاستها احتج به على جواز التدوى بالحرمة للضرورة (د) مذهبا لنجاستها \* وأجاب أصحابنا عن الحديث بأن شربهم لها كان للضرورة التدوى وهو عندنا جائز بكل نجاسة الأبل والخمر والمسكرات (قوله ففعلوا فصعوا) (ط) فيه جواز التدوى وإن يطب كل جسم بما اعتاد فان هؤلاء القوم أعراب بادية عاداتهم شرب أبوال الأبل وألبانها وملازمة الصحارى فلما دخلوا القرى فارقوا معتادهم وأغذيتهم فرفضوا فأرشدهم صلى الله عليه وسلم لذلك فلما رجعوا إلى عاداتهم صحوا وسموا (قوله وسموا أعينهم) (م) ويرى بالراء فقيل هما بمعنى واحد وقيل معنى الراء فقهاها بمسائر محمية ومعنى اللام فقهاها بشوك أو غيره قال ذويب

فالعين بعدهم وكان حذاقها \* كحلت بشوك فبى عورتهم

واختلفوا في قوله أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية قيل نزلت في العربيين وقيل في كفار نعضوا العهد وحاربوا \* واحتج قائله بأن المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الإيمان وقيل في المسلمين لقوله إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم لأن إسلام الكافر يقبل منه قبل القدرة عليه وبمدها ثم مذهبان الإمام مخير في أحد الأربعة التي تضمنتها الآية وعلى القتل والصلب والقطع من خلاف والنفي وهذا التخيير ما لم يقتل فان قتل فالمشهور أنه لا بد من قتله (ع) وقال أبو مصعب التخيير باق وإن قتل وهو قول أبي حنيفة (م) وجعل الشافعي الأربعة على الترتيب فقال إن قتل ولم يأخذ مالا قتل وإن أخذ المال وقتل قتل وصلب وإن أخذ المال ولم يقتل قطع والنفي والحبس فممن لم يبلغ جرمه إلى أن يستحق ذلك \* واحتج له أصحابه بأن الضرر يختلف فلا تكون عقوبة متساوية فجعلها مرتبة على أفعالهم وروى الواقدي أنها مرتبة على صفاتهم فقال يقتل ذوال رأي والتدبير ويقطع ذوال البطش والقوة ويعز من عداهم \* (قلت) قال اللخمي في الأربعة فروى الأربعة على الترتيب وذكر طريقا في الترتيب غير الذي ذكر القاضي قال وروى ابن وهب أنها على التخيير قال في الموازية وليس التخيير على هوى الإمام وإنما هو على اجتاده ومشاورة العلماء فيأمرهم بمصلحة وفي المدونة وليس كل المحاربين سواء منهم من يخرج بعضى أو خشية وشبه ذلك فيؤخذ على تلك الحال بحضرة الخروج ولم يخف سيلا ولم يأخذ مالا فهذا الواضح في بأسر الحكم لم يرفه بأسا وذلك الضرب والنفي ويسجن في الموضع الذي نفي إليه وليس للإمام أن يعفو عنه

النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فشر بوا من ألبانها وأبوالها) حجة للسالكية في طهارة فضلة مايؤكل لحمه \* وأجاب الشافعي ومن يرى نجاستها بأنه إنما جاز للضرورة التدوى وهو جائز عندهم بكل نجاسة الأبل والخمر والمسكرات (قوله ففعلوا وصعوا) (ط) فيه جواز التدوى وأن يطب كل جسم بما اعتاد فان هؤلاء القوم أعراب بادية عاداتهم شرب أبوال الأبل وألبانها وملازمة الصحارى فلما دخلوا القرى فارقوا معتاد أغذيتهم مرضوا فأرشدهم صلى الله عليه وسلم إلى ذلك فلما رجعوا إلى عاداتهم صحوا وسموا (قوله وسموا أعينهم) يروى باللام والراء فقيل هما بمعنى وقيل معنى الراء فقهاها بمسائر محمية ومعنى اللام فقهاها بشوك وغيره (ب) عن اللخمي لا ينفي المحارب ببلد الشرك قال وكان العرف في النفي من تونس أن ينفي من عمالة الأمير النافي فكان ينفي منها إلى المشرق وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكى أن إنسانا كان يضرب على خطوط اليهود بتونس فوقف ونفي إلى المشرق فبعث أهل المشرق لاجل لكم أن تبغوا لنا بمنزل هذا لأنه من أهل الفساد فأجابوا بأن مفسدته ليست بمحققة

فشر بوا من ألبانها  
وأبوالها ففعلوا فصعوا ثم  
مالوا على الرعاة فقتلواهم  
وارتدوا عن الإسلام  
وساقوا ذود رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فبعث في أثرهم فأبى بهم  
فقطع أيديهم وأرجلهم  
وسمل أعينهم

﴿فصل﴾ واختلاف في ضرر فعل الاربعة فاما القتل فقال اللخمي يقتل بالسيف أو بالرمح لا بصنعة  
تغذيب ولا بالحجارة ولا بالرمي من شاهق وأما الصلب فيصاب قائما لا منكوسا وتطلق يده وظاهر  
القرآن أن الصلب حد قائم بنفسه كالنفي والمذهب أنه مع القتل ثم اختلف فقال ابن القاسم يصلب  
ثم يقتل مطبويا الطعن وقال أشهب يقتل ثم يصلب \* محمد ولو حبس ليصلب فأتى السجن لم يصلبه  
الامام ولو قتله انسان في السجن فللامام صلبه \* ابن الماجشون ولا يمكن أهله من انزاله ويبقى حتى  
يفنى على خشبته أو تأكل الكلاب \* أصبح لابس أن يخلى أهله ينزلونه ويصلى عليه ويدفن  
\* معنون اذا قتل وصلى عليه من ساعته ودفع لأهله وقال أيضا ان رأى الامام ابقاء ثلاثة أيام  
لينزج أهل الفساد أنزلوه وصلى عليه ثم أعاده الى خشبته وأما القطع فهو أن يقطع يده اليمنى ورجله  
اليسرى فان عاد قطع ما بقي \* وأما النفي \* فقال ابن رشد اختلف فيه فروى مطرف أنه السجن وقال  
ابن القاسم ورواه عوان بنى من بلده الى أخرى قدر ما يقصر فيه الصلاة وسجن فيها الى أن تظهر  
توبته قال غيره ولو طالت سنوسجنته حتى تعرف توبته بما يعرف من غالب أمره ولا يقبل ذلك  
بمجرد الظاهر لانه كالمكره بالسجن فيظهر النسك لخاص نفسه فلا يجلس باخراجه ولو علمت  
توبته حقيقة قبل طول أمده لم يخرج لان طول سجنه أحد الحدود الاربعة وقال ابن الماجشون  
النفي أن يطلبه الامام لا إقامة الحد عليه فيهرب فهرب وبه هو النفي لأن بنى بعد القدرة عليه وفي الزاهي  
لابن شعبان هو أن بنى من قراره ثم يطلب فيختفى ثم يطلب أبدا ولا ينفي لبلد الشرك \* قلت \* كان  
العرف في النفي من تونس هو أن بنى من عمالة الاسير الثاني فكان بنى مناهالى المشرق وكان  
الشيخ ابن عبد السلام يحكى أن انسانا كان يضرب على خطوط الشهود بتونس فعوقب ونفى الى  
المشرق فبعث أهل المشرق لايحل أن تبعثوا اليها بمثل هذا لانه من أهل الفساد فاجيبوا بان  
مفسدته ليست بمحققة الوقوع عندكم فانه لا يعرف شهودكم ولا خطوطهم الا بعد مدة وعسر وقد  
لا يحيا بها فلم تبعث اليكم بمفسدة محققة قيل وبدل على النفي الى مثل هذا قول مالك في الدواب  
العادية في الزرع انها تغرب الى بلد لا زرع فيها واذا نفي المحارب الى بلاد فلا بد أن يصعب بمن يبلغه  
الى تلك البلد وقد جرت العادة بالنفي في المراكب \* ولما كان الحكم أن المحارب ضامن لكل  
ما أخذ أصحابه قال بعض الشيوخ ان توبته متعذرة لانها لا تتقرر حتى يبقى فقيرا طول عمره ويجب  
أن يتخلى عن جميع ما يملكه ويتصدق به اذا جهلت أرباب ما كان ينتهب \* وكان الشيخ  
الصالح أبو الحسن العبدلى اذا تاب بعض اعراب افرقية لا يترك له من ماله الا ما يترك للفلس وكان  
معاصره الشيخ الفقيه أبو عبد الله الرماح من شيوخ شيوخنا يترك له بعض ماله خشية تنفيرهم  
عن التوبة وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يصوب فعل العبدلى

الوقوع عندكم فانه لا يعرف شهودكم ولا خطوطكم الا بعد مدة وعسر وقد لا يحيا بها فلم تبعث اليكم  
بمفسدة محققة واذا نفي المحارب الى بلد فلا بد أن يصعب بمن يبلغه الى تلك البلد وقد جرت العادة بالنفي  
في المراكب \* ولما كان الحكم أن المحارب ضامن لكل ما أخذ أصحابه قال بعض الشيوخ ان توبته  
متعذرة لانها لا تتقرر حتى يبقى فقيرا طول عمره ويجب أن يتخلى عن جميع ما يملكه ويتصدق به اذا  
جهلت أرباب ما كان ينتهب \* وكان الشيخ الصالح أبو الحسن العبدلى اذا تاب بعض اعراب  
افريقية لا يترك له من ماله الا ما يترك للفلس وكان معاصره الشيخ الفقيه أبو عبد الله الرماح من شيوخ  
شيوخنا يترك له بعض ماله خوف تنفيرهم عن التوبة وكان شيخنا أبو عبد الله يصوب فعل العبدلى

وتركهم في الحرة حتى ماتوا \* وحدثننا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ لابي بكر قال ثنا ابن عليه عن حجاج ابن أبي عثمان ثني أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي أنس أن نفرا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوه على الاسلام فاستوخوا الارض وسقمت أجسامهم فشكوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تخرجون مع راعينا في ابلة قصييون من أبو الهما وألبانها فقالوا بلى فخرجوا فشربوهم أبو الهما وألبانها فصحو وافقتوا الراعي وطردها الابل فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في (٤١١) آثارهم فأدركوا فيهم فأمر بهم فقطعت

أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا وقال ابن الصباح في روايته واطردوا النعم وقال وسمرت أعينهم \* وحدثننا هرون بن عبد الله قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي رجاء مولى أبي قلابة قال قال أبو قلابة ثنا أنس بن مالك قال قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من عكل أو عريضة فاجتووا المدينة فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوهم من أبو الهما وألبانها بمعنى حديث حجاج بن أبي عثمان قال وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون \* وحدثننا محمد بن مشني قال ثنا معاذ ابن معاذ ح وثنا أحمد بن عثمان النوفلي ثنا أزهر السمان قال ثنا ابن عون ثنا أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة قال كنت

**فصل** \* وإذا كان حد الحاربة ما تضمنته الآية من الأمور الأربعة وكان ما في الحديث غير ذلك افتقر إلى تأويله واختلف في تأويله (ع) قال بعض السلف كان هذا قبل نزول الآية والنهي عن المثلة فلما نزلت الآية نسخ ذلك واستقرت الحدود والنهي عن المثلة وقيل ليس بمسوخ وإنه فعل ذلك بهم قصاصا لأنهم كذلك فعلوا بالعاء وقد ذكر مسلم ذلك في بعض طرقه وابن اسحق وغيره من أصحاب السير وقيل إنما حكم فيهم بزيادة على حد الحاربة لعظم جرمهم لأنهم ارتدوا وجاهروا بقتلوا (قوله) وتركهم في الحرة حتى ماتوا (يأتي الكلام على ذلك (قوله من عكل) \* قلت \* قال الطيبي يحتمل أنها القبيلة أو بلد وهي هنا القبيلة (قوله يستسقون فلا يسقون) (ع) أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل لا يمنع الماء وليس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وقيل إنما لم يسقوا عذوبة لهم من الله على كفرهم نعمته رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن سقاهاهم ألبان الابل وقيل عاقبهم الله بذلك لا عطا شهم آل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابة لدعائه فان ابن رهب روى حديثنا قال اللهم عطش من عطش آل محمد الليلة وهذا من وجهان حسنان لا يبق معهما اعتراض ولا اشكال \* قلت \* يرد عليهم ما أن يقال كفرهم نعمته رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاول وتعطيشهم آل النبي صلى الله عليه وسلم في الثاني ذنب عقوبته الادب فغايتة أنه ترتب عليهم ذنب مع قتل والمذهب أنه اذا اجتمع مع القتل غيره أنه يقتل فقط لان القتل يأتي على غيره الا اذا اجتمع مع (قوله بلقاح) جمع لقحة بكسر اللام وقحها وهي الناقة ذات الدر (قوله يستسقون فلا يسقون) (ع) أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل لا يمنع الماء وليس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وقيل إنما لم يسقوا عذوبة من الله على كفرهم نعمته رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن سقاهاهم ألبان الابل وقيل عاقبهم الله بذلك لا عطا شهم آل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابة لدعائه فان ابن رهب روى حديثنا قال اللهم عطش من عطش آل محمد الليلة وهذا من وجهان حسنان لا يبق معهما اعتراض ولا اشكال (ب) يرد عليهم ما أن يقال كفرهم نعمته رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاول وتعطيش آل النبي صلى الله عليه وسلم في الثاني ذنب عقوبته الادب فغايتة أنه ترتب عليهم ذنب مع قتل والمذهب أنه اذا اجتمع مع القتل قذف فلا بد من اقامة حد القذف ثم يقتل \* وأجابني الشيخ حين أو ردت هذا السؤال فقال إنما يصح ما قلت لو كان حدهم القطع فقط وليس حدهم القطع فقط وإنما حدهم القطع مع عدم الاحترام والقطع ليس ملزوما للقتل بدليل أنهم اذا أرادوا أن يحسموا أنفسهم لم يمنعو ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب لما استعرف إثر هذا الجواب أنه

جالسا خلف عمر بن عبد العزيز فقال للناس ماتقولون في القسامة فقال غيبة قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا فقلت إياي حدث أنس قدم على النبي صلى الله عليه وسلم قوم وساق الحديث بنحو حديث أيوب وحجاج قال أبو قلابة فلما فرغت قال غيبة سبحان الله قال أبو قلابة فقلت أتهمني يا غيبة قال لا هكذا حدثنا أنس بن مالك لن تزالوا يخبر يا أهل الشام مادام فيكم هذا أو مثل هذا \* وحدثننا الحسن بن أبي شعيب الحراني ثنا مسكين وهو ابن بكير الحراني أخبرنا الاوزاعي ح وثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا محمد بن يوسف عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قدم

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية نفر من عكل بنحو حديثهم وزاد في الحديث ولم يحسمهم \* وحدثننا هرون بن عبد الله ثنا مالك بن اسمعيل ثنا زهير ثنا سفيان بن حرب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر من عريضة فأسلموا وبادعوه وقد وقع بالمدينة الموم وهو البرسام ثم ذكر نحو حديثهم وزاد وعنده شباب من الانصار قريب من عشرين فارس لهم اليهم وبعث معهم قائفا يقتص أثرهم \* وحدثننا هدايا ابن خالد ثنا همام ثنا قتادة عن أنس ح وثنا ابن مثنى ثنا عبد الاعلى ثنا سعيد عن قتادة عن أنس وفي حديث همام قدم على النبي صلى الله عليه وسلم رهط من عريضة وفي حديث سعيد من عكل وعريضة بنحو حديثهم \* وحدثننا الفضل بن سهل الاعرج ثنا يحيى بن غيلان ثنا يزيد بن زريع عن سليمان التميمي عن أنس قال أتانا سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين أولئك لانهم سملوا أعين الرعاء \* حدثننا

القتل قدف فلا بد من اقامة حد القذف ثم يعقل وأجانبى الشيخ حين أو ردت هذا السؤال فقال إنما يصح ما قلت لو كان حدهم القطع فقط وليس حدهم القطع فقط وإنما حدهم القطع مع عدم الاحترام والقطع ليس ملزوما للقتل بدليل انهم اذا أرادوا أن يحسموا أنفسهم لم يمنعوا ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب لما استعرف اثر هذا بل الجواب انه انما فعل ذلك قصاصا على ما استعرف (قوله) ولم يحسمهم النبي صلى الله عليه وسلم (م) الحسم كى العروق بالنار لينقطع الدم ومنه حديث أتى بسارق فقال اقطعوه واحسموه أى اقطعوا عنه الدم (ع) وهو حجة أن المحارب لا يحسم لانه ممن خير في حده بالقتل لكنه ان حسم نفسه لم يمنع وأما السارق فيحسم لان حده القطع فقط فليبادر لئلا ينزف الدم فيموت وهو مذهب الشافعي \* قلت \* تأمل فانه ان كان ثم اجاع على انه لا يحسم فسلم وان لم يكن ثم اجاع فالحق أن يحسم لان الله تعالى جعل القطع قسيما للقتل أيضا وحينئذ ليس الا كقطع السارق والسارق يجب أن يحسم والجواب عما في الحديث بانه انما فعل ذلك قصاصا لانهم فعلوا كذلك بالرعاة وانظر على هذا لو ترك المحارب نفسه حتى مات هل يكون كمن قتل نفسه وقد قدمنا الكلام على ذلك في كتاب الايمان والاطهر على ما قلنا الا أن من أن القطع قسيم للقتل انه يكون كمن قتل نفسه (قوله) وقد وقع بالمدينة الموم وهو البرسام (م) وقع في بعض حواشي مسلم الحى والبرسام ورم الصدر والشرسام ورم الرأس وقيل من رأيت من الاطباء من يحقق الفرق بين هذين اللفظين ورأيت في كتب بعضهم وربما كان الشرسام عن البرسام أى ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر والبرسام لغة يونانية معناها ورم الصدر كما تقدم وهى مركبة من كلمتين بر وسام بكلمة وسام كلمة والبر فى لغتهم اسم للصدر وسام اسم للورم ومن لغتهم فى تركيب الاضافة تقديم المضاف اليه عكس ما فى لغة العرب فيقولون فى مثل ثوب يزيد ثوب والتقدير على ذلك صدر ورم وكذلك القول فى شرسام فان شر للرأس كانه يقول رأس ورم (قوله) وبعث معهم قائفا (م) القائف ميمز الآثار ومتبعها

انما فعل ذلك قصاصا على ما استعرف (قوله) ولم يحسمهم الحسم كى العرق بالنار لينقطع الدم (ب) تأمل فانه ان كان ثم اجاع على انه لا يحسم فسلم وان لم يكن ثم اجاع فالحق أن يحسم لان الله سبحانه جعل القطع قسيما للقتل أيضا وحينئذ ليس الا كقطع السارق والسارق يجب أن يحسم \* والجواب عما في الحديث بانه انما فعل ذلك قصاصا لانهم فعلوا بالرعاة وانظر على هذا لو ترك المحارب حسم نفسه حتى مات هل يكون كمن قتل نفسه وقد قدمنا الكلام على ذلك فى كتاب الايمان والاطهر على ما قلنا الا أن من ان القطع قسيم للقتل لانه يكون كمن قتل نفسه (قوله) وقد وقع بالمدينة الموم وهو البرسام (ح) الموم بضم الميم وسكون الواو والبرسام بكسر الباء وهو نوع من اختلاف العقل ويطلق على ورم الصدر ورم الرأس وهو معرب أصل اللفظة يونانية والبرسام ورم الصدر والشرسام ورم الرأس وقيل من رأيت من الاطباء يحقق الفرق بينهما ورأيت في كتب بعضهم وربما كان الشرسام عن البرسام أى ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر والبرسام لغة يونانية معناها ورم الصدر كما تقدم وهى مركبة من كلمتين بر وكلمة وسام كلمة والبر فى لغتهم اسم للورم ومن لغتهم فى تركيب الاضافة تقديم المضاف اليه فيقولون فى مثل ثوب يزيد ثوب فالتقدير على ذلك صدر ورم وكذا القول فى شرسام فان شر اسم للرأس كانه يقول رأس ورم (قوله) وبعث معهم قائفا (م) القائف ميمز الآثار ومتبعها



## ﴿ أحاديث قتل القاتل بما قتل به وقتل الرجل بالمرأة ﴾

(قوله على أوضح) (م) هو جمع وضع وهي حلى (م) وقيل من حجارة والرمق بقية الروح (قوله ثم قال لها الثانية) أقتلك فلان يعني لرجل ثان ثم قال لها الثالثة يعني لرجل ثالث (قوله فقالت نعم) (ط) لم يقل ذلك نطقاً لأنهم لم تكن تقدر على الكلام وإنما الراوى عبر بالقول عما فهم من اشارتها لان الإشارة بمنزلة القول ﴿قلت﴾ وسئل شيخنا أبو عبد الله عن رجل قتل زوجته وبقى بهارمق ف قيل لها من قتلك فقالت هو فأفتى بأنها تدمية صحيحة لان العرف أن المرأة تخبر عن زوجها بلفظ هو (قوله فقتله بين حجرين) (م) فيه الرد على من أنكر القصاص بغير الحديد وقال لا يقتص إلا بالحديد من سيف أو رمح أو سكين أو غير ذلك (ع) فذهب مالك والشافعي والجمهور إلى أن القاتل يقتل بمثله ما قتل به من حجر أو عصا أو تعريق أو خنق أو رمي من شاطئ أو في بئر أو سم أو تعريق بئراً واحتجوا بالحديث وبقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا الآية وبقوله تعالى فمن اعتدى عليكم الآية وقال الشافعي وكذلك لو حبسه في بيت حتى مات جوعاً أو قطع يديه أو رجله وألقاه في مهواة فإنه يفعل به مثل ذلك وخالف ابن الماجشون في النار وقال لا يعذب بالنار إلا الله وخالف الحنفية في الجميع وقالوا لا قود إلا بالسيف \* واحتجوا بحديث لا قود إلا بحديد وبحديث النهي عن المثلة وحديث النهي عن المثلة محمول فيمن قتل بحديد ولم يمثل (ط) حديث لا قود إلا بحديد ضعفه المحدثون ﴿قلت﴾ خرج به الزار والمذهب أن القاتل يقتل بما قتل به إلا إذا قتل بخمراً أو لواط وفي احتجاج ابن الماجشون نظراً لأننا منع أنه تعذيب وإنما هو حد واحد والحدود كفارات وفي المذهب قول بمنع القود بالسم لعدم تحقق المماثلة لاختلاف فعل السم في الأجساد لاختلاف الأمزجة وقال ابن رشد قتل القاتل بما قتل به إنما هو إذا كان القصاص بغير قسامة وأما إذا كان بقسامة فليس إلا بالسيف وأشار إلى أن هذا متفق عليه (ع) واختلف القائلون بأن القاتل يقتل بما قتل به إن لم يمت من ضربه بجحراً أو عصاً فقال مالك والشافعي ومعظمهم يكرره عليه حتى يموت قال مالك إلا أن يكون في ضربه بالعصا تطويل أو تعذيب فإنه يقتل بالسيف (ع) وفي الحديث قتل الرجل بالمرأة خلافاً لمن شذو وقال لا يقتل بها ﴿قلت﴾ في الاحتجاج به على ذلك ضعف لان قتله لها إنما كان غيلة وقتل الغيلة حراة وكان الشيخ يجيب عن هذا بمنع أنه غيلة وإنما هو قصاص بدليل قتله بين حجرين كما قتل

محمد بن مثنى ومحمد بن بشار واللفظ لابن مثنى قالاً ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك أن هـودياً قتل جارية على أوضح لها فقتلها بجحر قال فجئ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهما رمق فقال لها أقتلك فلان فأشارت برأسها أن لا ثم قال لها الثانية فأشارت برأسها أن لا ثم سألتها الثالثة فقالت نعم وأسألت برأسها فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين \* وحدثنى

## ﴿ باب القصاص ﴾

﴿ش﴾ (قوله على أوضح) جمع وضع وهي حلى والرمق بقية الروح والقلب البئر (قوله ثم قال لها الثانية) أقتلك فلان يعني لرجل ثان (قوله ثم سألتها الثالثة) يعني لرجل ثالث (قوله فقالت نعم) أي بالإشارة إذ لم تكن تستطيع القول والإشارة بمنزلة القول (ب) وسئل شيخنا عن رجل قتل زوجته وبقى بهارمق ف قيل لها من قتلك قالت هو فأفتى بأنها تدمية صحيحة لان في العرف أن المرأة تخبر عن زوجها بلفظ هو (قوله فقتله بين حجرين) فيه الرد على الحنفية القائلين بأنه لا قود إلا بالسيف والجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به إلا إذا قتل بخمراً أو لواط \* وخالف ابن الماجشون في النار وقال لا يعذب بالنار إلا الله تعالى (ب) وفيه نظر لأننا منع أنه تعذيب وإنما هو حد والحدود كفارات وفي المذهب قول بمنع القود بالسم لعدم تحقق المماثلة لاختلاف الأمزجة في تأثرها بالسم \* وقال ابن رشد قتل القاتل بما قتل به إنما هو إذا كان القصاص بغير قسامة وأما إن كان

يحيى بن حبيب الحارثي ثنا  
 خالد يعني ابن الحارث وثنا  
 أبو كريش ثنا ابن ادريس  
 كلاهما عن شعبة بهذا  
 الاسناد نحوه وفي حديث  
 ابن ادريس فرضع رأسه  
 بين حجرين \* حدثنا عبد بن  
 حديد ثنا عبد الرزاق  
 أخبرنا معمر عن أيوب عن  
 أبي قلابة عن أنس أن  
 رجلا من اليهود قتل جارية  
 من الانصار على حلي لها ثم  
 ألعاها في القليب ورضخ  
 رأسها بالحجارة فأخذتني  
 به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فامر به ان يرحم حتى  
 يموت فرحم حتى مات  
 \* وحدثني اسحق بن  
 منصور أخبرنا محمد بن  
 بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني  
 معمر عن أيوب بهذا  
 الاسناد مثله \* وحدثنا  
 هدا بن خالد ثنا همام  
 ثنا قتادة عن أنس بن  
 مالك أن جارية وجد رأسها  
 قد رضى بين حجرين  
 فسألوهما من صنع هذا بك  
 فلان فلان حتى ذكروا  
 يهوديا فأومأت برأسها  
 فأخذ اليهودي فاقترع فامر  
 به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن يرض رأسه  
 بالحجارة \* حدثنا محمد  
 ابن مثنى وابن بشار قال  
 ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة  
 عن قتادة عن زرارة عن  
 عمران بن حصين قال قاتل  
 يعلى بن منية أو ابن أمية

( م ) واستدل به بعضهم على صحة التسمية بقول المقتول ولا حجة فيه لانه انما قتله باقراره كذا كرمسلم  
 في بعض طرق ( ع ) قال ابن المرباط في شرحه اقرار اليهودي انما جاء من طريق قتادة وهذا مما عدا  
 عليه اذ لم ينقله غيره وانما الجواب أن القتل بقول المقتول انما كان في صدر الاسلام كما يعطيه ظاهر  
 الحديث \* قلت \* يعني بالتسمية بقول المقتول انها بغير قسامة ( ع ) واحتلف اذا قتل بمقتل من  
 الحديد كالدبوس والعمود \* واختلف اذا قتل عمدا بمال من غير العادة بالقتل به كالعصا والقضيب  
 والبندقية واللطمة فقال مالك في كل واحد من جميع ذلك القود \* قال أبو عمر ولم يوافقني من فقهاء  
 الأمصار الا الليث وقال به جماعة من الصحابة والتابعين \* وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وجهور فقهاء  
 الأمصار وجماعة من الصحابة والتابعين هو من شبه العمدة لا قود فيه وانما فيه الدية مغالطة وان اختلفوا  
 في سن الابل في الدية المغلطة وروى أيضا عن مالك وابن وهب ولم يعرف مالك في المشهور شبه العمدة  
 وقال انما هو عمدا وخطأ ( قول في الآخر ألعاها في القليب ورضخ رأسها بالحجارة فأخذتني به رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فامر به أن يرحم حتى يموت ) ( ع ) لما قتلها بالحجارة وجب قتله بالحجارة ورأى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرحمها من جهة الرأس رضح \* قلت \* انما احتاج الى تأويل  
 الرجم بما ذكر لان قتله اياها كان بأن رضى رأسها بين حجرين كما ذكر في الطريق التي بعد  
 والرحم خلاف ذلك ( ط ) والقول بأنه شبه العمدة هو الصحيح لان القصد في القتل أمر خفي لا يطلع  
 عليه فلا يثبت الا بالادلة الواضحة الراجعة للشك وتلك الاشياء ليست بأدلة واضحة اذ يحتمل أن  
 يكون قصدها القتل فيكون القتل عمدا ويحتمل أن لا يكون قصده فيكون خطأ وأوراقه للماء  
 أحق ما احتيط لها فلما تردد الحكم بين العمدة والخطأ أعطى حكمين حكيمين وهو شبه العمدة فيكون  
 الدية فيه مغلطة

### \* أحاديث من عض فأخرج يده \*

( قول يعلى بن منية أو ابن أمية ) ( ع ) أما منية فهو بضم الميم واسكان النون بعدها ياء مشناة من تحت وهي  
 أم يعلى وهي جدته لآبيه وبها يعرف وهي منية بنت الحارث قاله الزبير بن بكار والمحدثون يقولون انها  
 أماء وانها منية بنت غزوان وقال الطبري يعلى بن أمية أمه منية بنت جابر وأما أمية فهو أبوه وبعضهم  
 يقوله يعلى بن منية بفتح النون بعدها الباء الموحدة من تحت وهو تصحيف وقرأت بخط الجبائي ان ابن

بقسامة فليس الا السيف وأشار الى أن هذا متفق عليه ( ع ) وفي الحديث قتل الرجل بالمرأة خلافا لمن  
 شك وقال لا يقتل بها ( ب ) في الاحتجاج به على ذلك تعقب لان قتله لها انما كان غيلة وقتل الغيلة  
 حرام وكان الشيخ يجيب عن هذا بمنع انه غيلة وانما هو قصاص بدليل قتله بين حجرين كما قتل ( ع )  
 واختلف اذا قتل عمدا بمال من غير العادة بالقتل به كالعصا والقضيب والبندقية واللطمة فقال مالك في كل  
 واحد من جميع ذلك القود قال أبو عمر ولم يوافقني من فقهاء الأمصار الا الليث وقال به جماعة من  
 الصحابة والتابعين وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وجهور فقهاء الأمصار وجماعة من الصحابة  
 والتابعين هو من شبه العمدة لا قود فيه وانما فيه الدية مغالطة وروى أيضا عن مالك وابن وهب ولم  
 يعرف مالك في المشهور عنه شبه العمدة وقال انما هو عمدا وخطأ

### \* باب الصائل علي نفس الانسان أو عضوه \*

( قول يعلى بن منية أو ابن أمية ) بضم الميم واسكان النون بعدها ياء مشناة من أسفل وهي أم

وضاح كان أيضا قوله وهو وهم وإنما اسم أبيه أمية (قول فعض أحدهما الآخر) (ع) كذا هو هنا وفي الآخر أن أحيرا يعلى بن أمية عض رجل ذراعه وهذا هو المعرف أنه أجبر يعلى لا يعلى (قول لاديه له) (م) اختلف فيمن عض فأخرج يده فانتزع أسنان العاض فالتشهور عندنا أنه ضامن وبه قال الشافعي وحملوا الحديث على من لم يمكنه النزاع إلا كذلك قيل ولعل أسنانه كانت متحركة فسقط أثر النزاع وهذا التأويل بعيد من لفظ الحديث وقيل لا ضمان وبه قال أبو حنيفة قال به بعض شيوخنا المحققين إنما ضمنه من ضمنه لأنه يمكنه النزاع برفق فهو فيأزاده متعد وكذا اختلف الناس في الجمل الصائل على رجل فدفعه عن نفسه فقتل الصائل هل يضمن فعندنا وعند الشافعي لا يضمن لأنه مأثور بالدفع عن نفسه فليس بمتعذر وقياسا على من قتل عبدا في حين المدافعة عن نفسه فمن ضمنه رأى أنه أحيانا نفسه بمال الغير فأشبه المضطر لطعام الغير فإنه يأكل ويضمن والفرق هو أن رب الطعام لا جناية له ولا للطعام فذلك ضمن وفي الجمل لم تكن البداءة منه بل بسبب الجناية عليه فذلك لم يضمن وأيضا فلا يضمن الطعام لأن الضرورة غير محقة لأن غير الطعام يسد مسدده فصار كما كله اختيارا ولا مندوحة له في الجمل فقد تحققت الضرورة ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو لو رمى الإنسان من نظره إليه في بيته فأصاب عينه قال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة يضمن لأنه لو نظر إنسان إلى عورة آخر بغير إذنه لم يستجبه بذلك فق عينه فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يستباح به ذلك وقال الشافعي والجمهور لا يضمن لحديث لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة فمقت عينه لم يكن عليك جناح وحمل الأولون الحديث على أن المراد بنى الجناح نفي القصاص وأما لاديه فلا ذكر لها وبقي القصاص لأنه من الإصابة خطأ لأنه لم يقصد بالرمي فقه العين وإنما قصد تنبيهه على أنه فطن له (قلت) تأمل فالمسائل ثلاث مسألة العض ومسئلة الفحل الصائل ومسئلة من رمى من ينظر إليه في بيته وخرج من كلامه أن المشهور في مسألة العض الضمان وإن المذهب في مسألة الفحل عدم الضمان وإن مذهب الأكثر في الثالث نفي الضمان ومقتضى النظر عدم الضمان في الأولى والثانية ثبوته في الثالثة أما في الأولى فلا نص الحديث أو ظاهره وأيضا فإنهم علوا سقوط الضمان في مسألة الجمل بأنه مأذون له في الدفع عن نفسه وكذلك المعضوض مأذون

يعلى وقيل جدته لاديه وأما أمية فهو أبوه (قول لاديه له) (م) اختلف فيمن عض فأخرج يده فانتزع أسنان العاض فالتشهور عندنا أنه ضامن وبه قال الشافعي وحملوا الحديث على من لم يمكنه النزاع إلا كذلك قيل ولعل أسنانه كانت متحركة فسقط أثر النزاع وهذا التأويل بعيد من لفظ الحديث وبه قال أبو حنيفة قال بعض شيوخنا المحققين إنما ضمنه من ضمنه لأنه يمكنه النزاع برفق فهو فيأزاده متعد وكذلك اختلف الناس في الجمل الصائل على رجل فدفعه عن نفسه فقتل الصائل فهل يضمن فعندنا وعند الشافعي لا يضمن لأنه مأثور بالدفع عن نفسه فليس بمتعذر وقياسه على من قتل عبدا في حين المدافعة ومن ضمنه رأى أنه أحيانا نفسه بمال الغير فأشبه المضطر لطعام الغير والفرق ما بين رب الطعام لا جناية له ولا للطعام ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو لو رمى إنسان من نظره إليه في بيته فأصاب عينه فقال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة يضمن لأنه لو نظر إنسان لعورة الغير بغير أمره لم يستجبه بذلك فق عينه فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يستباح به ذلك وقال الشافعي والجمهور لا يضمن لحديث لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة فمقت عينه لم يكن عليك جناح وحمل الأولون الحديث على أن المراد بنى الجناح نفي القصاص لأنه لم يقصد بالرمي فقه العين وإنما قصد تنبيهه

رجلا لعض أحدهما صاحبه فانتزع يده من فيه فترع نتيته وقال ابن مني نتيته فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أيعض أحدكم كما يعض الفحل لاديه له \* وحدنا محمد بن مني وابن بشار

قالا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن يعلى عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله \* حدثني أبو غسان المسمعي ثنا معاذ بن عيسى ابن هشام ثنى أبي عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين أن رجلا عض ذراع رجل فغذبه فسقطت ثنيته فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأبطله وقال أردت أن تأكل لحمي \* وحدثني أبو غسان المسمعي ثنا معاذ بن هشام ثنى أبي عن قتادة عن بديل عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى أن أجيال يعلى بن منية عض رجل ذراعاه فغذبها فسقطت ثنيته فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأبطلها وقال (٤١٦) أردت أن تقضمها كما يقضم الفحل \* حدثنا

أحمد بن عثمان النوفلي ثنا قريش بن أنس عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين أن رجلا عض بذر رجل فانتزع يده فسقطت ثنيته أو ثنياه فاستعدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تأمرني تأمرني أن أمره أن يدع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل ادفع يدك حتى يعضمها ثم انتزعها \* حدثنا شيبان بن فروخ ثنا همام ثنا عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وقد عض يده فغذبه فسقطت ثنيته يعني الذي عضه قال فأبطلها النبي صلى الله عليه وسلم وقال أردت أن تقضمها كما يقضم الفحل \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة أخبرنا ابن جريج

له في نزع يده كما دل عليه قوله في الحديث تأمرني أن أمره أن يدع يده في فيك يعضمها لانه على سبيل الإنكار ومن هذا المعنى لو ضرب رجل رجلا بالسيف فأتى المضروب بالسيف بعضا في يده فانتزع السيف فان المضروب لا يضمن السيف (قوله تقضمها) (ع) أي تعضمها والقضم العض بأطراف الأسنان والأفصح كسر الضاد في الماضي وقضمها في المستقبل (قوله ادفع يدك حتى يعضمها ثم انتزعها) (ع) ليس أمر الله بان يدفع يده ليعضمها وإنما هو إنكار عليه أي أنك لا تدع يدك في فيه بعضها فكيف ينكر عليه أن ينزع يده وتطلبه بما جنى نزعها لذلك

### ﴿ أحاديث القصاص في الجراح ﴾

(قوله ان أخت الربيع) (ع) كذا في مسلم والذي في البخاري أنها الربيع لأختها قال فيه عن أنس ابن مالك ان عمته الربيع كسرت ثنيته جارية وهذا هو المعروف والربيع هذه هي بنت النضر أخت

على انه فطن له (ب) تأمل فالسائل ثلاثة مسألة العض ومسألة الفحل الصائل ومسألة من رمى من ينظر اليه في بيته وخرج من كلامه ان المشهور في مسألة العض الضمان وان المذهب في مسألة الجمل عدم الضمان وان مذهب الأكثر في الثالثة نفي الضمان ومقتضى النظر عدم الضمان في الأولى والثانية وثبوته في الثالثة أما في الأولى فلنص الحديث وأظا هره وأيضا فانهم علا واسقوط الضمان في مسألة الجمل بانه مأذون له في الدفع عن نفسه وكذلك المعضوض له نزع يده كما دل عليه الحديث ومن هذا المعنى لو ضرب رجل رجلا بالسيف فأتى المضروب بالسيف بعضا في يده فانتزع السيف فان المضروب لا يضمن السيف (قوله تقضمها) أي تعضمها والقضم بأطراف الأسنان والأفصح كسر الضاد في الماضي وقضمها في المستقبل (ب) وقد يشهد لعدم الضمان في مسألة دفع الجمل الصائل انه صلى الله عليه وسلم شهده

### (باب القصاص في الجرح)

﴿ش﴾ (قوله ان أخت الربيع) (ع) كذا في مسلم والذي في البخاري أنها الربيع لأختها

أخبرني عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال وكان يعلى يقول تلك الغزوة أوثق عملي عندي فقال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجير فقاتل انسانا فعض أحدهما يدا الآخر قال لقد أخبرني صفوان أيهما عض الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فانتزع أحدي ثنيته فاتيا النبي صلى الله عليه وسلم فاهدر ثنيته \* وحدثنا عمرو بن زرارة أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم قال أخبرني ابن جريج بهذا الاسناد نحوه \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد أخبرنا ثابت عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاخصه هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنس بن النضر وعمه أنس بن مالك (قوله القصاص) (ط) الرواية بالنصب في اللفظتين ولا يجوز غير النصب والنصب باضمار فعل ولا يجوز اظهاره لان تكرار اللفظ ناب منابه كقولهم الحذر الحذر فالتقدير الزموا القصاص (قوله فقالت أم الربيع لا والله لا يقتص) (ع) كذا في مسلم وفي البخاري ان الحالف هو أنس بن النضر وليس اعتراضا على الحكم بل رغبة للنبي صلى الله عليه وسلم وللأولياء أن لا يفعلوا أو على طريق الثقة بالله والتضرع اليه بالقسم به وورده صلى الله عليه وسلم عليها بقوله سبحانه الله أظهر في التأويل الأول ويؤكد قوله فإزالت حتى قبلوا الدية وقوله ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره يشهد للثاني (د) هما قضيتان والربيع الجارحة على ما في مسلم أو أخت الجارحة على ما في البخاري ومسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وكسر الياء المشددة وأما أم الربيع الحالفة فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء

### \* حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث \*

(قوله الثيب الزاني) (ع) هو ما أجمع عليه المسلمون من الرحم ويأتى الكلام عليه (قوله والنفس بالنفس) هو مثل قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس واحتج به الكوفيون على تساوى النفوس فيقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى جعلوا ذلك ناسخا لقوله الحر بالحر الآية \* وقال مالك والشافعي وغيرهما ان آية الحر بالحر مفسرة لآية النفس بالنفس وان المعنى أن أنفس الأحرار متساوية متكاثرة فيقتل الذكر بالأنثى وكذلك أنفس العبيد ولا قصاص بين الأحرار والعبيد في شيء قالوا ولا يقتل الحر بالعبد ويقتل العبد بالحر \* وقال أبو حنيفة لا قصاص بينهم الا في نفس وقال ابن أبي ليلى القصاص بينهم في كل شيء (قوله والتارك لدينه) (ع) هو عام في كل تارك للاسلام باى ردة كانت \* قلت \* الردة كفر بعد اسلام تقرر ويتقرر الاسلام بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامه \* المتبسط ان نطق الكافر بالشهادتين وقف على شرائع الاسلام وحدوده فان التزمها تم اسلامه وان أبى لم يقتل الا أنه يؤدب وترك على دينه ولا يعد مرتدا والمشهور انه يؤدب ويشدد ولا يكره على التزامها ويشدد عليه فان تمادى على ابيته ترك في لعنة الله وقاله مالك وابن القاسم وغيرهما وبه العمل والقضاء \* وقال أصبغ ان نطق بالشهادتين ثم رجع قتل بعد استنابته

قال فيه عن أنس بن النضر وعمه أنس بن مالك (ح) فحصل الاختلاف في الروايتين من وجهين أحدهما ان في رواية مسلم ان الجارية هي أخت الربيع وفي رواية البخاري انها الربيع بنفسها الثاني ان في رواية مسلم ان الحالف لا تكسر نيتها هي أم الربيع بفتح الراء وفي رواية البخاري انه أنس بن النضر وهما قضيتان والربيع الجارحة في رواية البخاري وأخت الجارحة في رواية مسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء وأما أم الربيع الحالفة في رواية مسلم فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء (قوله القصاص القصاص) منصوبان باضمار فعل أى التزموا القصاص (قوله والله لا يقتص) ليس اعتراضا على حكم النبي صلى الله عليه وسلم بل رغبة للنبي صلى الله عليه وسلم وللأولياء أن لا يفعلوا أو على طريق الثقة بالله تعالى والتضرع اليه أن لا يقع ذلك

### (باب ما يباح به دم المسلم)

\* (قوله والنفس بالنفس) احتج به الكوفيون على تساوى النفوس فيقتل الحر بالعبد وجعلوا ذلك ناسخا لقوله تعالى الحر بالحر والشافعي وغيرهما ان آية الحر بالحر مفسرة لآية

القصاص القصاص فقالت أم الربيع يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقتص منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت لا والله لا يقتص منها أبدا قال فإزالت حتى قبلوا الدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث وأبو معاوية وكيع عن الأعمش عن عبد الله ابن مرة عن مسروق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة \* حدثنا ابن نمير ثنا أى ح وثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان ح وثنا اسحق بن ابراهيم وعلى ابن خشم قال أخبرنا عيسى بن يونس كليم عن الأعمش بهذا الاسناد مثله \* حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن مثنى واللفظ

\* ابن شاس وثبت الردة بالتصريح بالكفر أو بلفظ يقتضيه كالكفر وجوب ما علم وجوبه من الدين ضرورة في غير حديث الاسلام أو بفعل يقتضيه كلبس الزنار والقاء المصحف في صريح النجاسة قالوا لا ينبغي أن تقبل البيعة على الردة مطلقا وإنما تقبل بتفصيل لاختلاف المذاهب في التكفير وبشهادته الذي قال قول مالك في المدونة وإذا شهدت بيعة بان فلان سارق ما يقطع فيه ينبغي للإمام أن يسألهم عن السرقة ما هي وكيف هي ومن أين أخذها وإلى أين أخرجها كما يسألهم عن شهادتهم على رجل بالزنا \* ابن حارث واتفقوا على أن المرتد يستتاب في ثلاثة أيام \* وروى ابن القصار ويستتاب ثلاثا في الحال إن لم يتب قتل \* أشهب وليس في استتابته تخويف في قول مالك \* وقال أصبغ يخوف في الثلاثة أيام بالقتل قال مالك والعبد في ذلك كالحرة والمرأة كالرجل وروى أشهب لا عقوبة عليه إن تاب

\* فصل \* والمعروف أنه إن تاب رجوع اليه ماله \* وروى ابن شعبان لا يرجع وهو في البيت المال وفي النكاح الثالث من المدونة وإذا تنصر الأسير ولا يدرى طوعا أو كرها فهو على الطوع فمعتد امرأته وبوقف ماله حتى يثبت أنه أكره فهو بحال المسلم في نسائه وماله (قول المفاخر للجماعة) (ع) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع والبيعة وقتلهم إذا منعوا من إقامة الحق عليهم وقتلوا على ذلك قال القاسمي في مقاتل المرتد حتى يرجع إلى دينه ويقابل الخوارج عن الجماعة حتى يرجع إليها وليس بكافر ويمكن أن يكون خروجه كفرا أو ردة (ط) الظاهر أن المفاخر أجرى صفة للتارك وهي صفة عامة يدخل فيها الخوارج ومن ذكر معهم والمخارب ولو كان غير صفة لم يصدق الحصر في قوله إلا الثلاث لأن الخصال تكون أربعا وكلامه صلى الله عليه وسلم واجب الصديق \* قلت \* يلزم على جعله صفة أن لا يقتل الخوارج ومن معهم لأنهم ليسوا بتركين للدين وحينئذ يشكل فيهم الحديث لأنه إن لم يجعل صفة لم يصدق الحصر المذكور وإن جعل صفة لم يقتل الخوارج ويجاب بأننا نختار أنه صفة والخوارج ومن ذكر معهم تاركون للدين لأن الدين مقول بالتفاوت والتشكيك

\* حديث قوله لا تقتل نفس ظلما \*

\* قلت \* يدخل فيه من قتل ذميا لأن الذمة حرمت قتله لا من قتل من وجب عليه قصاص لأن الظلم هنا ليس في نفس القتل وإنما هو في الأقيمت على الإمام (قول) إلا كان على ابن آدم الأول (ط)

النفس بالنفس (قول المفاخر للجماعة) (ع) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع والبيعة (ط) الظاهر أن المفاخر صفة التارك وهي صفة عامة يدخل فيها الخوارج ومن ذكر معهم والمخارب ولو كان غير صفة لم يصدق الحصر في قوله إلا الثلاث لأن الخصال تكون أربعا وكلامه صلى الله عليه وسلم واجب الصديق (ب) يلزم على جعله صفة أن لا يقتل الخوارج ومن ذكر معهم لأنهم ليسوا بتركين للدين وحينئذ يشكل فيهم الحديث لأنه إن لم يجعل صفة لم يصدق الحصر المذكور وإن جعل صفة لم يقتل الخوارج ويجاب بأننا نختار أنه صفة والخوارج ومن ذكر معهم تاركون للدين لأن الدين مقول بالتفاوت والتشكيك

\* باب بيان أنهم من سن القتل \*

\* (ش) \* (قول) إلا كان على ابن آدم الأول (ط) ابن آدم الأول هو قابيل حين قتل أخاه هابيل لما تنازعا في إقليم فأمرهما آدم عليه السلام أن يقر باقر باقرنا فن تقبل قربانه كانت له فتقبل قربان

لا حرجا قالنا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن مسروق عن عبد الله قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والذي لا اله غيره لا يجعل دم رجل مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا ثلاثة نفر التارك للاسلام المفاخر للجماعة أو الجماعة شك فيه أحمد والريب الزاني والنفس بالنفس قال الأعمش حدثت به إبراهيم فحدثني عن الأسود عن عائشة بمثله \* وحدثني حجاج بن الشاعر والقاسم ابن زكريا قالنا ثنا عبيد الله بن موسى عن شعبان عن الأعمش بالاسنادين جميعا نحو حديث سفيان ولم يذكر في الحديث قوله والذي لا اله غيره \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد ابن عبد الله بن نمير واللفظ لابن أبي شيبة قالنا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم

الأول

ابن آدم الاول هو قاييل حين قتل أخاه هابيل لما تنازعا في وجع اقليميا فأمرهم آدم أن يقر باقر بانهما قد قتل قريانه كانت له فتقبل قربان هابيل ففسده قاييل فقتله بغيا وعدوانا هكذا ذكر أهل التفسير (قوله كفل من دمها) (م) الكفل النصيب ومنه ومن يشفع شفاعة الآتية وقال الخليل هو أيضا الضعف من الاجر أو الائتم (قوله لانه كان أول من سن القتل) (م) هذا تعليل لذلك الامر ولعل القتل في الناس كان على وجه التعليم أخذه الواحد عن الواحد حتى انتهى اليه وهكذا التعليم في الضلالة والبدع يكون على الاول كفل من ذلك (ع) قد أبان ذلك صلى الله عليه وسلم من قوله من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة والحديث من قواعد الاسلام في أن من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل وزر من عمل به ﴿قلت﴾ هذا ان عمل الثاني من حيث شعوره بالاول وأما ان عمل الثاني وهو غير عالم بالاول فكان شيخنا أبو عبد الله يقول لاشئ على الاول ويكون حكم الثاني حكم من سن السيئة ابتداء ولا يقال على الحديث انه من المؤاخذة بعمل الغير بل من المؤاخذة بفعل الفاعل لانه لما سن وسبب كان ذلك كفعله (ط) وبالقياس على هذا يكون على ابليس كفل من اثم من ترك السجود لانه أول من عصى ربه وهذا ما لم يتب الاول من تلك المعصية لان آدم عليه الصلاة والسلام أول من خالف النهي وأجمعوا على انه ليس عليه شيء من اثم من خالف نهيا لانه تاب وتاب الله عليه فصار كان لم يخن والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ﴿قلت﴾ كان شيخنا أبو عبد الله يقول يلحق الاول وان تاب فانه وان حثت التوبة من الذنب فانه لا تصح من حقوق الوزر ولا يخفى عليك ما فيه فانه ترد عليه قضية آدم الآن يقال خرج آدم بالاجماع وقضيته مخصصة لهذا الاجماع

### ﴿أحاديث التغليظ في حرمة الدماء والاعراض والاموال﴾

(قوله أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) (م) ظاهر في تغليظ أمر الدماء ولا يعارض حديث أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة لان كلا أول في باب هذا في حقوق الآدميين وحديث الصلاة في حقوق الله (د) وكان ذلك لان القتل أعظم الجرائم والصلاة أعظم قواعد الاسلام العملية

هابيل ففسده قاييل فقتله بغيا وعدوانا هكذا ذكر أهل التفسير (قوله لانه كان أول من سن القتل) (ع) الحديث من قواعد الاسلام في ان من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل وزر من عمل به (ب) هذا ان عمل الثاني من حيث شعوره بالاول وأما ان عمل الثاني وهو غير عالم بالاول فكان شيخنا يقول لاشئ على الاول ويكون حكم الثاني حكم من سن السيئة ابتداء ولا يقال على الحديث انه من المؤاخذة بفعل الغير بل من المؤاخذة بفعل الفاعل لانه لما سن وتسبب كان ذلك كفعله (ط) وبالقياس على هذا يكون على ابليس كفل من اثم ترك السجود لانه أول من عصى ربه وهذا ما لم يتب الاول من ترك المعصية لان آدم عليه السلام أول من خالف النهي وأجمعوا على انه ليس عليه شيء من اثم من خالف نهيا لانه تاب وتاب الله سبحانه عليه فصار كمن لم يخن والتائب من ذنب كمن لا ذنب له (ب) كان الشيخ يقول يلحق الاول وان تاب فانه ان حثت التوبة من الذنب فانه لا تصح من حقوق الوزر ولا يخفى عليك ما فيه فانه ترد عليه قضية آدم عليه السلام الآن يقال خرج آدم بالاجماع وقضيته مخصصة لهذا العموم (قوله أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء) لا يعارض أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة لان كلا أول في باب هذا في حقوق الآدميين والصلاة في حقوق الله تعالى

كفل من دمها لانه كان أول من سن القتل \* وحدثناه عثمان بن أبي شيبة ثنا جريح وثنا أسحق ابن ابراهيم أخبرنا جريح وعيسى بن يونس ح وثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان كلهم عن الاعمش بهذا الاسناد وفي حديث جريح وعيسى بن يونس لانه سن القتل وليد ذكر أول \* حدثنا عثمان بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم ومحمد بن عبد الله بن نمير جميعا عن وكيع عن الاعمش ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبدة ابن سليمان وكيع عن الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء \* وحدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ح وثني يحيى بن حبيب ثنا خالد يعني ابن الحرث ح وثني بشر بن خالد ثنا محمد بن جعفر ح وثنا ابن مثني وابن بشار قالنا ثنا ابن أبي عدي كلهم عن شعبة عن الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير ان بعضهم

﴿ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار كهيئته يوم

خلق الله السموات والارض ﴾

﴿ قلت ﴾ اختلف في الزمان والأقرب انه حركات الافلاك وحركاتها لم يقع فيها تغيير ثم عادت الى ما كانت عليه وانما المعنى ما ذكر الامام ان العرب كانت تمسكت بملة ابراهيم في تحريم الأشهر الأربعة الا أنهم كانوا اذا احتاجوا الى القتال في شهر منها أنسوا أي أخر واتحروا بهم الى الشهر الذي يليه هكذا شهر الى شهر حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة صلى الله عليه وسلم تحريمهم لانهم كانوا في تلك السنة حرموا ذا الحجة بمقتضى حسابهم فأخبر صلى الله عليه وسلم ان الاستدارة وافقت ما حكم الله به يوم خلق السموات والأرض وقيل ان العرب كانت تخرج عامين في ذى القعدة وعامين في ذى الحجة فصادفت حجة أبي بكر سنة تسع ذا القعدة من العام الثاني وصادفت حجة صلى الله عليه وسلم ذا الحجة فلهذا أشار صلى الله عليه وسلم بالاستدارة وقال أبو عبيد كانوا ينسئون أي يؤخرون وهو الذي قال الله في حقهم انما النسيء الآية وربما احتاجوا الى القتال في المحرم فيؤخرون تحريمه الى صفر ثم يحتاجون الى تأخير صفر الى ربيع هكذا شهر بعد شهر فجاء الاسلام وقد رجع المحرم الى موضعه فقال صلى الله عليه وسلم ما قال وقيل كانوا يستحلون المحرم عاموا يردونه من قابل الى تحريمه قال والتفسير الأول أحب الى لانه ليس في هذا الاستدارة وقد وقفت للخوارزمي على تأويل غره فيه ما يوقعه من علم التنجيم قال ان الله تعالى لما خلق الشمس أجراها في أول برج الحمل والزمان الذي تكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا كانت الشمس في أول برج الحمل ولما وقفت له على هذا التأويل دعا ذلك لتعديل ذلك اليوم فعدل لاختيار ما قال فلم يوجد كما زعم بل وجدت الشمس في تاسع ذى الحجة سنة عشر قطعت من برج الحوت نحو العشر بن درجة لكنها فيما أظن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول الحمل وأراه من هذه الحجة غلط ولو كان الأصل الذي ذهب اليه صحيحا لقل به لكنه لم يذهب اليه أحد من العلماء (ع) الكلام في هذا المعنى وان تعين تركه لكني لما رأيت فيه الخطأ احتجت لبينانه أما قول الامام فوهم بين لان الخطبة لم تكن في التاسع من ذى الحجة سنة عشر وانما كانت في العاشر منه يوم النحر حسبما ذكر في الحديث وعلى الوجهين فاقاله الخوارزمي خطأ لانه يبقى للشمس من برج الحوت وانتقالها لبرج الحمل نحو العشرة أدراج تقطعها في عشرة أيام على ما قاله أهل المعرفة في هذا الشأن من انها تقطع البرج في ثلاثين يوما وبالملك وغيره من أئمة الهدى العارفين بالأوقات كلام الآن ما لكارحه الله قال في ثلاثين يوما وثلاث يوم (ط) ما ذكره الخوارزمي مقتضاه ان الله خلق البروج ثم خلق الشمس وأجراها في أول برج الحمل وهذا لا يوصل اليه الانبثاق عن الأنبياء ولا ينقل عنهم في ذلك ثم ان العقل يجوز خلافه أن تكون الشمس خلقت قبل البروج وانه

قال عن شعبة يقضى وبعضهم قال يحكم بين الناس \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ويحيى بن حبيب الحارثي وتقارب في اللفظ قالوا ثنا عبد الوهاب الثوري عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض

﴿ بات التغليظ في حرمة الدماء والاعراض والأموال ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله) ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض (ب) اختلف في حد الزمان والأقرب انه حركات الافلاك وحركاتها لم يقع فيها تغيير ثم عادت الى ما كانت عليه وانما المعنى ما ذكر الامام ان العرب كانت تمسكت بملة ابراهيم عليه السلام في تحريم الأشهر الأربعة الا أنهم كانوا اذا احتاجوا للقتال في شهر منها أنسوا أي أخر واتحروا بهم الى الشهر الذي يليه هكذا شهرا الى شهر حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة النبي صلى الله عليه وسلم تحريمهم لانهم كانوا في تلك



أجراها في أول برج الحمل ويجوز أن يكون ذلك كله خلق دفعة واحدة ثم ان علماء التعديل  
 اختبروه فلم يجدوه صحيحا كما ذكر القاضي ﴿ قلت ﴾ يرد على قول القاضي وان تعين تركه أن  
 مقتضاه حرمة النظر في ذلك العلم وتبيين خطأ الخوارزمي انما هو مباح ولا يرتكب فعل محرم  
 لتحصيل مباح ويجلب بان النظر في كل منهما متعين لا مباح لان قوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان  
 استدار خبر واجب الصدق ونحن مخاطبون بفهمه ففسره الخوارزمي بما لم يكن كذلك حسبا قال  
 الامام ثم ان الامام ايضا وقع في كلامه من الغلط ما بينه القاضي والحاصل أن الضرورة الداعية  
 الى النظر في كلامهما لا من حيث تبيين خطئهما في مسألة حسابية بل من حيث فسر اياه كلام واجب  
 الصدق وقيل في الجواب عن الخوارزمي لعلة انما عدل الشعاع وهو الذي تنبئ عليه أحكام الاوقات  
 فتكون الشمس بالقرص في عشرين من الحوت كما قال الامام ويكون الشعاع في أول الحمل كما ذكر  
 الخوارزمي وضعف هذا الجواب بان ظاهر كلام الخوارزمي أنه انما عدل قرص الشمس لا شعاعها  
 لقوله ان الله لما خلق الشمس أجراها في برج الحمل وايضا فانه لا يكون بين القرص والشعاع عدد  
 ما ذكر الامام من الادراج بل ستة فأقل (ع) ولا يابن معاوية وجه آخر في معنى الاستدارة وهو  
 معنى الحديث ان شاء الله تعالى قال وذلك ان العرب كانت تجعل السنة اثني عشر شهرا وخمسة عشر  
 يوما فكان الحج يجيء مرة في رمضان ومرة في ذي القعدة وفي كل شهر بحسب الاستدارة لزيادة  
 الخمسة عشر يوما فخرج أبو بكر رضي الله عنه سنة تسع في ذي القعدة بحكم الاستدارة وحج صلى الله  
 عليه وسلم من العام المقبل فوافق حجه فيه ان كان في العشر من ذي الحجة ووافق الأهلة وروى أن  
 أبا بكر انما حج في ذي الحجة وروى عن ابن عباس معنى آخر قال كانوا اذا كانت السنة التي ينسئوا  
 فيها قام خطيبهم بفناء الكعبة وقد اجتمع اليه الناس يوم الصدر فقال أيها الناس اني قد نسأت العام  
 صفر الأول يعني المحرم فيطرحونه من الشهور لا يعتدون به وابتدئون العدة فيقولون لصفر  
 وشهر ربيع صفران ولربيع الآخر ولجادي شهر ربيع ولجادي الآخرة ورجب جادان  
 ولشعبان رجب ولرمضان شعبان هكذا الى محرم فيسمونه ذا الحجة فيحجون فيه تلك السنة في المحرم

السنة حرموا ذا الحجة بمقتضى حسابهم فأخبر صلى الله عليه وسلم ان الاستدارة وافقت ما حكم الله  
 سبحانه به يوم خلق الله السموات والارض وقيل ان العرب كانت تحج عامين بذى القعدة من العام  
 الثاني وصادفت حجته صلى الله عليه وسلم ذا الحجة فلها أشار عليه السلام بالاستدارة وقال أبو عبيد  
 كانوا ينسئون أي يؤخرون وهو الذي قال الله سبحانه فيه انما النسيء الآية ورجا احتاجوا الى القتال  
 في المحرم فيؤخرون تحريره الى صفر ثم يحتاجون الى تأخير صفر الى ربيع هكذا شهر ابعده شهر جفاء  
 الاسلام وقد رجع المحرم الى موضعه فقال صلى الله عليه وسلم وقيل كانوا يستخلصون المحرم عاما  
 ويردونه من قابل الى تحريره قال والتفسير الاول أحب الى لأنه ليس في هذا استدارة وقد وقفت  
 للخوارزمي على تأويل غره فيه ما يوعيه من علم التنجيم قال ان الله تعالى لما خلق الشمس أجراها في  
 أول برج الحمل والزمان الذي تكلم فيه بهذا كانت الشمس في تاسع ذي الحجة سنة عشر قد قطعت  
 من برج الحوت نحو عشرين درجة لكنهما فيما أظن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول  
 الحمل وأراه من هذه الجهة غلط لو كان هذا الاصل الذي ذهب اليه صحيحا لقليل فيه لكنه لم يذهب  
 اليه أحد من العلماء (ع) الكلام في هذا المعنى وان تعين تركه لكتني لما رأيت فيه من الخطأ احتجت  
 الى بيانه أما قول الامام فوهم بين لان الخطبة لم تكن في التاسع من ذي الحجة سنة عشر وانما كانت

ويبتلون من هذه السنة شهر افيججون في كل سنة في شهر حجتين ثم ينساق السنة الثالثة صفر الاول في عدتهم وهو الآخر في العدة المستقيمة حتى يكون حجبهم في صفر حجتين كذلك الشهور كلها حتى يستدير الحج في كل أربع وعشرين سنة الى المحرم الشهر الذي ابتدوا فيه النساق عن ابن الزبير نحو هذا الا انه قال يفعلون ذلك في كل ثلاث سنين يزidon شهر اقليل وكانوا يقصدون بذلك موافقة شهور العجم لشهور الألهة حتى تأتي الأزمان واحدة قالوا وجدنا أيام شهور العجم في السنة ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وشهور الألهة ثلاثمائة وأربعة وخسين يوما وبيننا وبينهم أحد عشر يوما في العام فزادوا شهر اقل في كل سنة ثالثة حتى يستقيم وتأتي أسماء شهورهم موافقة لمعانيها لا تختلف أوقاتها كشهور العجم فكان رمضان يأتي أبدا في الحر والرمضاء والربيع في زمان المطر وبنات الربيع على مذهبه على أن زمان الربيع هو الخريف عندهم وجادى في شهور البرد وجود الماء قال الشاعر

في ليلة من جادى ذات أندية \* لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

فلولا أنها كذلك عندهم لانتختلف حال ليالى جادى لما حسن هذا الكلام ولا صح كما لا يصح لاحد من أن يقول اليوم فعلى هذا يستقيم لفظ الحديث ويتوجه معناه ويفهم المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر شهرا وعلى حكمهم في النسق في تحريم شهر وتحليل آخر لا يختلف عدد الشهور وإنما يختلف فيها التحريم والتحليل وقيل لما وافق حج النبي صلى الله عليه وسلم ذا الحجة قال ان الزمان استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض أى قد ثبت الحج في ذى الحجة وثبت التحريم فيه لوقوعه

في العاشر منه يوم النحر حسبا ذكر في الحديث وعلى الوجهين فاقاله الخوارزمي خطأ (ب) يرد على قول القاضي وان تعين تركه ان مقتضاه حصة النظر في ذلك العلم وتبيين خطأ الخوارزمي لما هو مباح ولا يرتكب فعل محرم لتحصيل مباح وبجواب النظر في كل منهما ما تعين لا مباح لان قوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار خيرا ووجب الصدق ونحن مخاطبون بفهمه ففسره الخوارزمي بما لم يكن كذلك حسبا قال الامام ثم ان الامام وقع في كلامه من الغلط ما بينه القاضي والحاصل ان الضرورة الداعية الى النظر في كلامهما لا من حيث تبيين خطئهما في مسألة حسابية بل من حيث فسرا به كلام واجب الصدق وقيل في الجواب عن الخوارزمي لعله انما عدل الشعاع وهو الذي تبني عليه أحكام الاوقات فتكون الشمس في عشرين من الحوت كما قال الامام ويكون الشعاع في أول الحمل كما قال الخوارزمي وضمف هذا الجواب بان ظاهر كلام الخوارزمي انه انما عدل قرص الشمس لا شعاعها لقوله ان الله لما خلق الشمس أجراها في برج الحمل وأضاف انه لا يكون بين القرص والشعاع عدما ذكر الامام من الادراج بل ستة فاقل (ع) ولا يأس ابن معاوية وجه آخر في معنى الاستدارة وهو معنى الحديث ان شاء الله تعالى قال وذلك ان العرب كانت تجعل السنة اثني عشر شهرا وخمسة عشر يوما فكان الحج يحجى مرة في شهر رمضان ومرة في ذى القعدة بحكم الاستدارة وحج صلى الله عليه وسلم من العم المقبل فوافق حججه ان كان في العشر من ذى الحجة ووافق الاهلة انظر تمامها في الاكمال ﴿قلت﴾ قال التور بشتي قوله ان الزمان قد استدار الزمان يطلق على قليل الوقت وكثيره وأراد به هنا السنة قال الطيمي وذلك ان قوله السنة اثنا عشر الى آخره جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى فالغنى أن الزمان في انقسامه الى الأعوام والأعوام الى الأشهر عاد الى أصل الحساب والوضع الذي اختاره الله تعالى ووضعه يوم خلق الله السموات والأرض والهيئة صورة الشئ وحالته والكافي في

أيضا موقعه (قول) السنة اثنا عشر شهرا (ط) نفى بذلك الخمسة عشر يوما التي حكمت العرب بزادتها في السنة وهو موافق لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله الآية فتعين الوقت الأصلي وبطل الحكم الجاهلي والاثنا عشر شهرا أولها المحرم سمي محرما لتحریم القتال فيه ثم صغر سمي بذلك لخلو مكة من أهلها فيه وقيل وقع فيه وباء فاصفرت فيه وجوههم وقال أبو عبيد الصفر الاواني أى لخلائها من اللبن ثم الربيعان لا رتباع الناس فيهما أى لا قامتهم في الربيع ثم جاديان سميا بذلك لان الماء يجمد فيهما ثم رجب سمي بذلك لترجيح العرب اياه أى لتعظيمهم له وأولاه لا قتال فيه والارجب الاقطع ثم شعبان سمي بذلك لتشعب القبائل فيه ثم رمضان سمي بذلك لشدة الرمضاء فيه ثم شوال سمي بذلك لان اللقاح تشول فيه أذنا بها ثم ذوالقعدة سمي بذلك لعودهم فيه عن الحرب ثم ذوالحجة سمي بذلك لان الحج فيه ويجوز في ذى القعدة وذى الحجة الفتح والكسر على أن الفتح في ذى القعدة أفصح (قول منها) أى من الاثنى عشر أربعة حرم \* قلت \* تقدم في حديث وفد عبد القيس من كتاب الايمان السبب وبيان الحكمة في تحريم الله الاربعة ووجه اضافته رجب الى مضر ووجه كون الثلاثة متواليه ورجب فرد (قول أى شهر هذا الى آخر سؤاله عن الثلاثة) (د) سؤاله عن كل واحد من الثلاثة وسكوته تعظيم لكل واحد منها وقولهم الله ورسوله أعلم حسن أدب فانهم يعلمون أنه لا يخفى عليه ما يجيبونه به مما هو معلوم وانه ليس المراد الاخبار بما يجيبونه به \* قلت \* يريد انه معنى قولهم حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه (ط) هو منه صلى الله عليه وسلم استحضار الفهمهم وتنبيههم لغفلتهم حتى يقبلوا بكليتهم اليه ويستشعر واعظم ما يليقه بعد ويعنى بالبلدة مكة (قول قلنا الله ورسوله أعلم) \* قلت \* العلم بالضروريات لا يتفاوت لكن لما كانت الأحكام والحقائق الشرعية تتجدد صح قول ذلك أو يكون منهم على جهة الأدب وعلى الأول يكون فيه دليل على اثبات الحقائق الشرعية أى ان الشارع نقل ألقاظا عن مسمياتها لغة وسمى بها مسميات أخر كالصلاة وأخواتها وتقدم

كهيته صفة لمقدر محذوف (قول السنة اثنا عشر شهرا) نفى زيادة الخمسة عشر يوما التي حكمت العرب زيادتها (قول ثلاثة متواليات) يروى ثلاث باسقاط التاء على التأنيث قال الطيبي حذفها باعتبار ان الشهر الذي هو واحد الاشهر بمعنى الليالي فاعتبر لذلك تأنيثه (قول ورجب شهر مضر الذي بين جادى وشعبان) قيده بذلك لان ربيعة كانت تجعله رمضان \* قلت \* وقال الخطابي ما معناه انما أضافه الى مضر لانها كانت تحافظ على تجريمه أشد المحافظة بين سائر العرب ولم يكن يستعملها أحد من العرب وقوله الذي بين جادى وشعبان ذكره تأكيذا وازاحة للريب الحادث فيه من النسيء (قول أى شهر هذا) (ط) هو منه عليه الصلاة والسلام استحضار لفهمهم وتنبيه لغفلتهم حتى يقبلوا بكليتهم عليه ويستشعر واعظم ما يليقه بعد (قول الله ورسوله أعلم) (ب) العلم بالضروريات لا يتفاوت ولكن لما كانت الأحكام والحقائق الشرعية تتجدد صح قول ذلك أن يكون منهم على جهة الأدب وعلى الأول يكون فيه دليل على اثبات الحقائق الشرعية أى ان الشارع نقل ألقاظا عن مسمياتها لغة وسمى بها مسميات أخر كالصلاة وأخواتها وتقدم الكلام على ذلك (قول سيسميه بغير اسمه) قال الطيبي فيه اشارة الى تفويض الأمور بالكلية الى الشارع وعزل لما ألفوه من المعارف المشهورة (قول البلدة) قال التوربشتي وجه تسميتها بالبلدة وهي تقع على سائر البلدان أنها البلدة الجامعة لاخير المستحقة أن تسمى بهذا الاسم لتفوقها سائر مسميات أجناسها تفوق الكعبة

السنة اثنا عشر شهرا  
منها أربعة حرم ثلاثة  
متواليات ذوالقعدة وذو  
الحجة والمحرم ورجب شهر  
مضر الذي بين جادى  
وشعبان ثم قال أى شهر  
هذا قلنا الله ورسوله أعلم  
قال فسكت حتى ظننا أنه  
سيسميه بغير اسمه قال  
أليس ذا الحجة قلنا بلى قال  
فأى بلد هذا قلنا الله ورسوله  
أعلم قال فسكت حتى ظننا  
أنه سيسميه بغير اسمه قال  
أليس البلدة قلنا بلى قال  
أى يوم هذا قلنا الله ورسوله  
أعلم قال فسكت حتى ظننا  
أنه سيسميه بغير اسمه قال  
أليس يوم النحر قلنا بلى

الكلام على ذلك أول كتاب الصلاة (قوله فان دماءكم الى آخره) \* قلت \* الثلاث هي احدى الكليات الخمس المتفق عليها في كل الملل وهي حفظ النفوس وحفظ الانساب وحفظ الأموال وحفظ العقول وحفظ الاعراض وحفظ الدماء مخصوص بالثلاث المذكورة في قوله لا يحل دم امرئ مسلم الا بثلاث وحفظ الاعراض بالتجريح والتعديل \* وكان جماعة من شيوخ شيوخنا يسمعون الكلام في الناس ويرشدون الى معرفة بعض الناس وينهون عن معرفة بعض ويحذرون على الأخذ من بعض وينهون عن الأخذ عن بعض قال شيخنا أبو عبد الله بن عرفة ذهب والذي الى ابن عبد السلام يستشير فيمن أقرأ عليه قال له عليك بآب سلامة فان ميعاده نقي وياك فلانا فاني سمعت عنه وعن ميعاده شرا قال شيخنا المذكور فتحقيق الباب عندي ان من يكون بحيث العدالة وفي مظنة من يعرض له أن يعدل أو يجرح فلا بأس بسماعه الكلام في الناس لان بذلك يصل الى التعديل والتجريح لكن بشرط أن لا يسمع الابهة النية وبشرط أن لا يكون الناقل له ذلك قصده التفكه في أعراض الناس وهو في هذا بمنزلة القاضي لسماعه في الناس ومن لم يكن بهذه الحيشة فلا يحل له أن يسمع الكلام في أحد (قوله كحرمة يومكم هذا الى آخر الثلاث) (ط) هو مبالغ في بيان تحريم تلك الاشياء لانهم كانوا اعتادوها \* (قلت) \* ولم يكتف بتعريم الشهر عن اليوم لان اليوم خصوصية

في تسميتها بالبيت سائر مسميات أجناسها حتى كانها المحلل المستحق للاقامة \* قال ابن جني من عادة العرب أن يوقعوا على الشيء الذي يختصونه بالمدح اسم الجنس ألا تراهم كيف سمووا الكعبة بالبيت وكتاب سيبويه بالكتاب (قوله فان دماءكم الى آخره) (ب) الثلاث هي احدى الكليات الخمس المتفق على تحريمها في كل الملل وهي حفظ النفوس وحفظ الانساب وحفظ الاعراض وحفظ الاموال وحفظ العقول وحفظ الدماء مخصوص بالثلاث المذكورة في قوله لا يحل دم امرئ مسلم الا بثلاث وحفظ الاعراض مخصوص بالتجريح والتعديل وكان جماعة من شيوخ شيوخنا يسمعون الكلام في الناس ويرشدون الى معرفة بعض الناس وينهون عن معرفة بعض ويحذرون على الأخذ من بعض وينهون عن الأخذ عن بعض قال الشيخ ذهب والذي الى ابن عبد السلام يستشير فيمن أقرأ عليه فقال له عليك بآب سلامة فان ميعاده خير وياك فلانا فاني سمعت عنه وعن ميعاده شرا \* قال شيخنا المذكور فتحقيق الباب عندي ان من يكون بحيث العدالة وفي مظنة من يعرض له أن يعدل أو يجرح فلا بأس بسماعه الكلام في الناس لان بذلك يصل الى التجريح والتعديل لكن بشرط أن لا يسمع الابهة النية ويشترط أن لا يكون الناقل له ذلك قصده التفكه بأعراض الناس وهو في هذا بمنزلة القاضي لسماعه في الناس ومن لم يكن بهذه الحيشة فلا يحل له أن يسمع الكلام في أحد \* (قلت) \* والتشبيه المذكور في الحديث من باب تشبيهه ما لم تجز به العادة بما جرت كافي قوله اذ نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة كانوا يستبيحون دماءهم وأموالهم في الجاهلية في غير الأشهر الحرم ويجرمونها فيها أشد التحريم لشبهها في التحريم بيوم عرفة وبذي الحجة وبالبلد لانها متأكدة التحريم عندهم لا يستبيحون منها شيئاً وفي تشبيهه هذا مع بيان حرمة الدماء وما عطف عليها تأكيد بحرمة تلك الأشياء المنسوبة بها من حيث انه جعلها أصلاً في تشبيه ذلك وفي قوله فليبلغ الشاهد الغائب تصريح بوجود تعليم العلم واشاعة السنن والأحكام (قوله واعراضكم) قال التور بشتي أي أنفسم واحسابكم فان العرض يقال للنفس والحسب يقال فلان نقي العرض أي برى أن يشتم أو يعاب والعرض رائحة الجسد وغيره طيبة كانت أو خبيثة \* واعترض عليه بأنه لو كان من الاعراض

يارسول الله قال فان دماءكم  
وأموالكم قال محمداً وحسبه  
قال واعراضكم حرام  
عليكم كحرمة يومكم هذا  
في بلدكم هذا في شهركم

عن غيره من أيام الشهر (قوله وستلقون ربكم) (ط) أي انكم تقفون للعرض موقف من حبس  
لتعرض عليه أعماله وهو موقف عظيم وأمر هائل لا يقدر قدره ولا يتصور هوله أصبح الناس عن  
التفكير فيه معرضين وعن الاستعداد له متشاغلين (قوله فلا ترجعن بعدى كفارا أو ضللا  
بعضكم رقاب بعض) (قلت) تقدم الكلام على هذا في كتاب الإيمان وتحقيق القول في إعرابه  
والتعقب على القاضي (قوله ليبلغ الشاهد الغائب) (ط) أمر بتبليغ العلم ونشره وهو فرض كفاية  
(قوله فلعل بعض من يبلغه) (ط) هو حديث الترمذي نضر الله أمر أسع منا حديثا بلغه غيره كما سمعه  
فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ومن جوز نقل الحديث بالمعنى إنما جوز  
للعالم بمواقع الألفاظ ومنهم من منعه مطلقا وفيه حجة أن المتأخر قد يفهم من الكتاب والسنة ما لا يستحضره  
المتقدم لأن الفهم فضل الله يؤتيه من يشاء ولكن هذا ينذر (قلت) قال ابن مالك في خطبة التسهيل  
وإذا كانت العلوم منافع إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يتخير لبعض المتأخرين ما عسر  
بيانه على كثير من المتقدمين (قوله ألا هل بلغت) (ط) هو استفهام على جهة التقرير يرأى قد بلغت وقيل  
هو استعلام كما تقدم في حديث جابر في خطبته صلى الله عليه وسلم بعرفة حيث قال وأتم تسألون عني فإ  
أنتم قائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكسها  
النفوس لكان تكرار الان ذكر الدماء كاف إذا المراد بها النفوس \* قال الطيبي الظاهر أن براد  
بالاعراض الأخلاق النفسانية والكلام فيها يحتاج إلى فضل تأمل فالمراد بالعرض هنا الخلق كما سبق  
وفي قول الحامسي \* إذا المرء يندس من اللوم عرضه \* وفي قول أبي ضمضم اللهم اني تصدقت  
بعرضي على عبادك ما رجعت عليه عيبه والتعقيق ما ذكره صاحب النهاية العرض موضع المدح  
والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه ولما كان موضع العرض النفس قال من قال  
العرض النفس اطلاقا للحل على الحال وحين كان المدح نسبة الشخص إلى الأخلاق الحميدة والذم  
نسبته إلى الذميمة سواء كانت فيه أو لا قال من قال العرض الخلق اطلاقا لاسم اللازم على المزموم  
(قوله وستلقون ربكم) (ط) أي انكم تقفون للعرض موقف من حبس لتعرض عليه أعماله وهو  
موقف عظيم وأمر هائل لا يقدر قدره ولا يتصور هوله أصبح الناس عن التفكير فيه معرضين  
وعن الاستعداد له متشاغلين (قوله فلا ترجعن بعدى كفارا أو ضللا) أي لا تكون أفعالكم شبيهة  
بأفعال الكفار في ضرب رقاب المسلمين ولا تأخذوا أموالهم بالباطل فان هذه الأفعال من الضلالة  
والعدول من الحق إلى الباطل قال الطيبي قوله يضرب بعضكم رقاب بعض جملة مستأنفة مينة لقوله  
فلا ترجعوا بعدى ضللا وينبغي أن تحمل على العموم والمعنى لا يظلم بعضكم بعضا فلا تسفكوا دماءكم  
ولا تهتكوا أعراضكم ولا تستبيحوا أموالكم ونحوه أي في اطلاق الخاص على العام قوله تعالى ان  
الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما (قوله فلعل بعض من يبلغه) فيه حجة ان المتأخر قد يفهم من  
الكتاب والسنة ما لم يستحضره المتقدم لأن الفهم فضل الله يؤتيه من يشاء ولكن هذا ينذر (قوله  
ألا هل بلغت) استفهام على جهة التقرير يرأى قد بلغت وقيل هو الاستفهام كما تقدم في حديث جابر في  
خطبته بعرفة حيث قال وأتم تسألون عني فإ أنتم قائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت  
فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكسها إلى الأرض اللهم أشهد ثلاث مرات (قوله) وأخذ  
إنسان بخطامه) إنما فعل ذلك ليصون البعير من الاضطراب والتشويش على راحته صلى الله

ثم انكفأ الى كبشين أملحين فذبحهما والى جزيرة من الغنم فقسمها بينهما \* وحدثننا محمد بن مثنى ثنا جابر بن مسعدة عن ابن عون قال قال محمد قال عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه (٤٢٦) قال لما كان ذلك اليوم جلس النبي صلى الله عليه

وسلم على بعير قال ورجل أخذ زمامه أو قال بخطامه فذكر نحوه حديث يزيد بن زريع \* وحدثنى محمد بن حاتم بن ميمون ثنا يحيى بن سعيد ثنا قرة بن خالد ثنا محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر وعنه رجل آخر هو في نفسي أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكر ح \* وحدثننا محمد بن عمرو بن جبة وأحمد بن نوح قالنا ثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو ثنا قرة باسناد يحيى بن سعيد وسمى الرجل حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال أي يوم هذا وسأفوا الحديث بمثل حديث ابن عون غير أنه لا يذكر وأعرضكم لا يذكر ثم انكفأ الى كبشين ومابعده وقال في حديث كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد \* حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أي ثنا أبو يونس عن سفيان بن حرب أن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه قال انى لقاعد مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل يقول آخريسة فقال يا رسول الله هذا قتل أخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آقت عليه البيعة قال نعم قتلته قال كيف قتلته قال

الى الأرض اللهم أشهد ثلاث مرات (قوله في الآخر ثم انكفأ الى كبشين أملحين) (م) انكفأهمز الآخر معناه انقلب ومال ومنه انكفأ لونه اذا تغير وزال الى حالة أخرى والأملح قال الكسائي هو الذى فيه سواد وبياض وبياضه أكثر قال الدارقطني قوله ثم انكفأ الى آخر الحديث وهم فيه ابن عون عن ابن سيرين عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في خطبة الحج واما ذكره ابن سيرين عن أنس أنه انما قاله في خطبة عيد الأضحي قال في كتاب الضحايا أيوب عن ابن سيرين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فامر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيده ثم قال في آخر الحديث وانكفأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كبشين أملحين فذبحهما ويشهد لهذا الوهم أن البخاري ذكر الحديث عن ابن عون ولم يذكر انكفأ الى آخره ولعل البخاري انما ترك ذكر ذلك عن محمد وقد ذكر مسلم الحديث في الباب من طريق أيوب وقره بن خالد عن ابن سيرين ولم يذكر فيه ثم انكفأ الى آخر الزيادة فوهم الراوى فذكر ذلك في خطبة الحج أوها حديثان ضم أحدهما الى الآخر (قوله والى جزيرة من الغنم فقسمها بينهما) (ع) كذا هو بالزاي للكافة وهو لابن ماهان بالذال المعجمة وكذا عند شيخنا أبي محمد الخشني وقدرهم والصواب الأول ومعناه قطيعة

### حديث الاقرار بالقتل

(قوله يقوده آخر بنسعة) (د) النسعة بكسر النون وسكون السين وبالعين المهملتين (ع) هي الجبل المضفور بالجلود فان قتل ولم يضفر فليس بنسعة وفيه العنف على الجناة وتقيفهم خوف أن يهربوا واعانة الناس للولى على ذلك لانه من تغيير المنكر ونصر المظالم المأمور به (قوله أقتلته) (ع) فيه أن وجه الحكم البداءة بسؤال المطلوب قبل تسكين المدعى البيعة اذ لم يقر فيكفى تعب احضار البيعة وتعديها وليكون الحكم أجلى بخلاف البيعة فانها بما تعيد الظن (قوله كيف قتلته) \* قلت \* هو سؤال ليعلم هل القتل عمدا أو خطأ لانه استثنى في الاقرار (م) وفيه تقرير المحبوس وقبول اقراره \* واختلف العلماء في ذلك واضطرب المذهب عندنا فيه هل يقبل جملة أو لا يقبل جملة أو يفرق فيقبل ان عين ما اعترف به من قتل أو سرقة ولا يقبل ان لم يعين \* (قلت) \* ليس ما في الحديث

عليه وسلم (قوله وانكفأ الى كبشين أملحين) انكفأهمز الآخر ومعناه انقلب ومال والأملح قال الكسائي هو الذى فيه سواد وبياض وبياضه أكثر (قوله الى جزيرة) بضم الجيم وقع الزاي ورواه بعضهم جزيرة بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح وهى القطعة من الغنم تصغير جزعة بكسر الجيم وهو القليل من الشيء يقال جرحه من ماله أى قطع

### باب الاقرار بالقتل

(ش) (قوله بنسعة) بكسر النون وسكون السين وبالعين المهملتين وهى الجبل المنظوم بالجلود فان قتل ولم يضفر فليس بنسعة (قوله أقتلته) فيه ان وجه الحكم البداءة بسؤال المطلوب قبل تسكين المدعى البيعة لانه أسهل وأجلى (قوله كيف قتلته) أى عمدا أو خطأ (م) وفيه تقرير المحبوس وقبول اقراره واختلف العلماء في ذلك واضطرب المذهب عندنا فيه هل يقبل جملة أو لا يقبل جملة

اذ جاء رجل يقول آخريسة فقال يا رسول الله هذا قتل أخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آقت عليه البيعة فقال نعم قتلته قال كيف قتلته قال

من صور محل الخلاف انما هو في سجن القاضى هل هو اكره فلا يقبل اقراره وله أن يرجع أو ليس  
 باكره فيلزمه ما أقرب به والقائل بان سجن القاضى ليس باكره مكنون والقائل بانه اكره فلا  
 يلزمه ما أقرب به وله أن يرجع ابن القاسم (قول نختبط) (ع) أى نجمع الخبط وهو ورق السمير  
 للعلف (قول هل لك من شئ تؤديه) (ع) فيه الترغيب في العفو كما فعل في غيرنا لعله لم يكن عنده  
 شئ ولا رجا ذلك من قومه أسلمه الى أولياء المقتول وهو قوله فرمى بنسخته وقال دونك صاحبك  
 \* (قلت) \* انما سأله هل عنده شئ فيسئل بعد ذلك الولي في قبول الدية لانه يحتم على الولي أخذها  
 وان كان قول أشهب لكن انما يقوله أشهب في جبر الولي القاتل على الدية لان الحالكم يحيره وقوله  
 دونك صاحبك \* (قلت) \* تمكين الولي من الدم انما هو بعد اثبات مقدمات كروية جسد القتيل  
 وان هذا وليه وانه أحق به ولا ولي له غيره وغير ذلك وهذا كله لم يذكروا في الحديث فلهذا علمه صلى الله  
 عليه وسلم ولم يذكره الرواة (قول ان قتله فهو مثله) (م) أمثل ما قيل فيه أنه مثله في انتفاء التباعة  
 عن القاتل بالقصاص (ع) وقيل مثله في أنه قاتل وان اختلف في الجواز والمنع لكنهما استويا في  
 طاعة الغضب لاسيما مع رغبته صلى الله عليه وسلم في العفو وفي أبي داود ان القاتل ذكر انه لم يرد قتله  
 وأنه صلى الله عليه وسلم قال ان كان صادقا فقتلته دخلت النار وهذا يشير الى أن المراد بقوله فهو مثله  
 أن القصاص يكون ظاهرا ان علم الولي صدقه ولو كان التأويل لا يصح مع الاقتصار على مجرد قوله ان قتله  
 فهو مثله (د) الصحيح في تأويله انه مثله في أنه لا فضل له ولا منة وان عفا كان له الفضل والمنة \* ولما  
 كان في العفو مصلحة دينية للولي وللقاتل لقوله يسوء بآثمك واثم صاحبك ومصلحة للجاني بانقاذ من  
 القتل عرض له صلى الله عليه وسلم وانما عرض بهذا القول الصادق المحصل المقصود لان الولي ربما  
 خاف فعفا ولذلك قال الصميري وغيره من أصحابنا يستحب للمفتي أن يعرض للسائل بكلام يحصل  
 للمقصود وهو صادق فيه كما اذا سئل هل للقاتل توبة وخاف ان أفتى ان له توبة يستسهل القتل فيقول  
 المفتي صح عن ابن عباس أنه قال لا توبة للقاتل هو في ذلك صادق لان ذلك صح عن ابن عباس وان كان

أو يفرق فيقبل ان عين ما اعترف به من قتل أو سرقة ولا يقبل ان لم يعين ليس مافى الحديث من  
 صور الخلاف لان الخلاف انما هو في سجن القاضى ليس باكره مكنون والقائل بانه اكره فلا  
 يلزمه ما أقرب به وله أن يرجع ابن القاسم (قول نختبط) أى نجمع الخبط وهو ورق الشجر للعلف وقرنه  
 جانب رأسه (قول هل لك من شئ تؤديه) فيه الترغيب في العفو ولما لم يكن عنده شئ أسلمه الى  
 أولياء المقتول وهو قوله فرمى بنسخته وقال دونك صاحبك (ب) انما سأله هل عنده شئ فيسئل بعد  
 ذلك في قبول الدية لانه يحتم على الولي أخذها وان كان قول أشهب بالخير لكن انما يقوله أشهب  
 في جبر الولي القاتل على الدية لان الحالكم يحيره (قول ان قتله فهو مثله) أمثل ما قيل فيه أنه مثله في  
 انتفاء التباعة عن القاتل بالقصاص (ع) وقيل مثله في أنه قاتل وان اختلفا في الجواز والمنع لانهما  
 استويا في طاعة الغضب لاسيما مع رغبته صلى الله عليه وسلم في العفو والصحيح في تأويله أنه مثله في  
 أنه لا فضل له ولا منة وان عفا كان له الفضل والمنة وعرض صلى الله عليه وسلم بهذا القول الصادق  
 المحصل المقصود لان الولي ربما خاف فعفا ولذلك قال الصميري وغيره من أصحابنا يستحب للمفتي أن  
 يعرض للسائل بكلام يحصل للمقصود وهو فيه صادق كما اذا سئل هل للقاتل من توبة وخاف ان أفتى  
 أن له توبة أن يستسهل القتل فيقول المفتي صح عن ابن عباس أنه قال لا توبة للقاتل هو في ذلك  
 صادق وان كان المفتي لا يقول بقول ابن عباس ولكن السائل يفهم أنه موافق لابن عباس ومن هذا

كنت أنا وهو نختبط من  
 شجرة فسبني فأغضبني  
 فضر بته بالقأس على قرنه  
 فقتلته فقال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم هل لك من  
 شئ تؤديه عن نفسك  
 قال مالى مال الا كسائى  
 وفأسى قال فترى قومك  
 يشتر ونك قال أنا أهون  
 على قومي من ذلك فرمى  
 اليه بنسخته وقال دونك  
 صاحبك فانطلق به الى  
 فله اولى قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان قتله  
 فهو مثله فرجع فقال  
 يا رسول الله انه بلغنى انك  
 قلت ان قتله فهو مثله

المعنى لا يقول بقول ابن عباس ولكن السائل يفهم انه موافق لابن عباس وكما لو سئل عن الغيبة هل  
تفطر الصائم فيقول في الحديث ان الغيبة تفطر الصائم ومن هذا المعنى ما يأتي في هذا الحديث من قوله  
القاتل والمقتول في النار فانه ليس المراد بهذين الشخصين لانه انما أخذه ليقته بأمره صلى الله عليه  
وسلم وانما المراد المتقاتلان عصية المذكوران في حديث اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل  
والمقتول في النار وانما أراد به صلى الله عليه وسلم التعريض لان الولي فهم منه انه داخل في معناه  
فلذلك ترك قتله وقد حصل المقصود بهذا التعريض وهو قول صادق **(قوله)** وكان شيخنا أبو  
عبد الله يقول وعندي في ذلك وجه غير ما ذكر واوهو ان العلم قسمان ظاهر وباطن كما قال الخضر  
لموسى أنا على علم وانك على علم فالحكم العام باعتبار الظاهر وهو تمكن الولي من القتل لم يفت منه  
وقوله ان قتله فهو من العلم الخفي الذي اطلعه الله عليه **(قوله)** أخذته بأمر **(قوله)** قلت ليس  
اعتراضا وانما هو سؤال عما أشكل وجهه وذلك من قبل هذا الولي **(قوله)** أما تريد أن يبيء بآئتك  
واثم صاحبك (م) يمكن أن يريد بآئتك لانه جمعك في أخيك واثم أخيك الذي قتل ويكون الله أوحى  
اليه بهذا في هذين الشخصين خاصة ويمكن أن يريد بآئتك والقتل وانما أضافه اليهما لانهما المصابان وهو في  
الحقيقة انما هو عليه وفي التنزيل ان رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون فجعله رسولا لهم لاختصاصهم  
به فهو في الحقيقة انما هو رسول الله وفي أبي داود ان عفوت عنه فانه يبيء بآئته واثم صاحبك قيل ان  
المراد باحد الاثنين ائمة الذي عليه من غير القتل والاثم الثاني اسم القتل ولو قتله لكفرت عنه الآثام  
(د) ويحتمل أن يكون المعنى أن عفوك يكون سببا لسقوط ائمتك واثم أخيك السابقين منك كما عن هذه  
القضية **(قوله)** في الآخر فانطلق به وفي عنقه نسعة يتجرها فلما أدبر الرجل قال النبي صلى الله عليه وسلم  
القاتل والمقتول في النار (م) كون الولي من أهل النار انما هو لامر آخر علمه النبي صلى الله عليه  
وسلم لان أجل قصاصه أو يكون استحق ذلك لا غضابه صلى الله عليه وسلم اذ لم يقبل ما أمره به من العفو  
المعنى ما يأتي في هذا الحديث من قوله القاتل والمقتول في النار فانه ليس المراد بهذين الشخصين  
لانه انما أخذه ليقته بأمره صلى الله عليه وسلم وانما المراد المتقاتلان عصية المذكوران في حديث  
اذا التقى المسلمان بسيفيهما وانما أراد به صلى الله عليه وسلم التعريض لان الولي فهم منه أنه داخل  
في معناه فلذلك ترك قتله وقد حصل المقصود بهذا التعريض وهو قول صادق (ب) وكان الشيخ يقول  
وعندي في ذلك وجه غير ما ذكر واوهو أن العلم قسمان ظاهر وباطن كما قال الخضر لموسى عليه  
السلام أنا على علم وانت على علم فالحكم العام باعتبار الظاهر وهو تمكن الولي من القتل وقوله  
ان قتله هو من العلم الخفي الذي اطلعه الله سبحانه عليه **(قوله)** وأخذته بأمر **(قوله)** ليس اعتراضا وانما  
هو سؤال عما أشكل وجهه **(قوله)** أما تريد أن يبيء بآئتك واثم صاحبك قيل معناه يحتمل اثم المقتول  
لاتلافه بهجته واثم الولي لكونه جمعه في أخيه ويكون أوحى اليه بهذا في هذين الشخصين خاصة  
ويحتمل أن يريد بآئتك والقتل وانما أضافه اليهما لانهما المصابان وهو في الحقيقة انما هو عليه (ح)  
ويحتمل أن يكون المعنى أن عفوك يكون سببا لسقوط ائمتك واثم أخيك السابقين منك كما عن هذه  
القضية **(قوله)** فلما أدبر الرجل قال النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار (م) كون الولي  
من أهل النار انما هو لامر آخر علمه صلى الله عليه وسلم اذ لم يقبل ما أمره به من العفو مرة بعد أخرى فانه جاءه أمره أربع  
مرات وفي كلها أبي وقيل لم يقصد هذين وانما هو تعريض على ما تقدم ليعاض (ع) وفي الحديث ان

وأخذته بأمر **(قوله)** فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أما تريد أن يبيء بآئتك  
واثم صاحبك قال يا نبي الله  
لعله قال بلى قال فان ذلك  
كذلك قال فرمى بنسخته  
وخلى سبيله \* وحديثي  
محمد بن حاتم ثنا سعيد بن  
سليمان ثنا هشيم أخبرنا  
اسماعيل بن سالم عن علقمة  
ابن وائل عن أبيه قال أتى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رجل قتل رجلا فأقاد  
ولي المقتول منه فانطلق  
به وفي عنقه نسعة يتجرها  
فلما أدبر قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم القاتل  
والمقتول في النار قال فأتى  
رجل الرجل فقال له  
مقالة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فخلى عنه قال  
اسماعيل بن سالم فذكرت  
ذلك لحبيب بن أبي ثابت  
فقال حدثني ابن أشوع  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
انما سأله أن يعفو عنه فأبى  
\* حدثنا يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن  
ابن شهاب عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة ان امرأتين



مرة بعد أخرى فانه جاء انه أمره أربع مرات وفي كلها بأبي وقيل ليس المراد بقوله القاتل والمقتول في النار هذين الشخصين لانه كيف يصح وقد أباح له قتله وانما قاله صلى الله عليه وسلم في المتقاتلين عصية كقوله اذا التقى المسلمان بسييفيهما فالقاتل والمقتول في النار فلما سمع الولي هذا لم يفهم معناه وتورع لعمومه وهذا التأويل بعيد من لفظ الحديث ومن اقرار النبي صلى الله عليه وسلم على تركه وهو موضع بيان (د) ايسر ببعيد لان المقصود به التعريض كما تقدم (ع) وفي الحديث ان قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية وانما كفر ما بينه وبين الله كما جاء في الآخر فهو كفارة له فيبقى حق المقتول ﴿ قلت ﴾ قال ابن رشد اذا أقيمت من القاتل فن أهل العلم من يقول ان القصاص كفارة له لحديث عبادة بن الصامت الحدود كفارات لأهلها ومنهم من قال لا تكون كفارة لان القتل لا منفعة له في القصاص وانما ينتفع به الأحياء ليزجر الناس عن القتل فالتصاص على هذا القول مخصص لعموم حديث عبادة بن الصامت ويبقى الحديث مستعملا فيها هو من حقوق الله لا يتعلق به حق المخلوق ويشهد لان الحدود لا تكون كفارة قوله في المحاربين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم

### ﴿ أحاديث دية الجنين ﴾

(قوله رمت احدهما الأخرى) ﴿ قلت ﴾ بين المروي به في الحديث الآخر فقال رمتها بجحر وفي الآخر بعمود فسطاط (ط) ويحتمل انها جمعت بين الاثنين فروى راوا احدهما وروى الآخر الأخرى ﴿ قلت ﴾ وسئل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله في رجل أدخل على امرأة خادمة ظالم فاختلعت فأسقطت فأتى انه تلزمه الغرة فعلى هذا ليس بالضرب شرطافي وجوب الغرة (قوله فطرحت جنينها) (ع) الجنين المحكوم فيه بذلك العلة فافوقها ﴿ وقال الشافعي حتى يكون فيه تصوير وان قل ﴾ ﴿ قلت ﴾ الجنين ما تلقاه المرأة مما يعلم أنه ولد العلة فافوقها ولم يشترط أهل المذهب أن يكون مصورا أو يكون فيه بعض تصوير وان قل كيداً ورجل ﴿ واشترط الشافعي ذلك كما ذكر وهذا الباب وما تكون به الأمة أم ولد واحد ﴾ وقد علمت اختلاف ابن القاسم وأشهب في الدم المجمع هل يثبت حكم

من هذيل رمت احدهما  
الأخرى فطرحت جنينها

القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية وانما كفر ما بينه وبين الله تعالى كما جاء في الآخر فهو كفارة له فيبقى حق المقتول (ب) وقال ابن رشد اذا أقيمت من القاتل فن أهل العلم من يقول القصاص كفارة له لحديث عبادة بن الصامت الحدود كفارات لأهلها ومنهم من قال لا يكون كفارة لان القتل لا منفعة له في القصاص وانما ينتفع به الأحياء ليزجر الناس عن القتل فالتصاص على هذا القول مخصص لعموم حديث عبادة بن الصامت ويبقى الحديث مستعملا فيها هو من حقوق الله تعالى لا يتعلق به حق المخلوق ويشهد لان الحدود لا تكون كفارة قوله في المحاربين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم

### ﴿ باب دية الجنين ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله رمت احدهما الأخرى) (ب) وسئل الشيخ عن رجل أدخل على امرأة خادمة ظالم فاختلعت فأسقطت فأتى انه تلزمه الغرة فعلى هذا ليس بالضرب شرطافي وجوب الغرة (قوله فطرحت جنينها) هو العلة فافوقها وشترط الشافعي أن يكون فيه تصوير وان قل كيداً ورجل وهذا الباب وما تكون به الأمة أم ولد واحد ﴾ وقد علمت اختلاف ابن القاسم وأشهب في الدم المجمع هل

الايلا دأ م لا ( قوله فقضى فيه بغرة عبد أو أمة ) ( م ) الرواية بتتوين غرة وما بعد هابل منها ور واه بعضهم بالاضافة والاول أوجه وأقيس ( ط ) الامر ان متقاربان ( ع ) وحمل مالك قوله عبد أو أمة على التقسيم لاعلى الشك ( د ) لان الغرة اسم لكل واحد منهما كالرقبة وأصل الغرة البياض في الوجه ( ع ) ولذلك قال أبو عمر لا تكون الغرة من أمة أو عبد الا بيبضاء ولا تكفي السوداء قال ولولا أنه صلى الله عليه وسلم أراد بالغرة قدرا زائدا على شخص العبد لم يعبر بها ولا كان يقتصر على لفظ عبد أو أمة وقيل أراد بالغرة الخيار والوسط من العلى يجزى لا الوسط من العبد ( د ) قول أبي عمر خلاف قول الجمهور ان الاسود كاف \* ( قلت ) \* قد فسر في الحديث الغرة بعبد أو أمة الآن الناس اختلفوا هل للفظ الغرة زيادة فرأى أبو عمر أن للتعبير بذلك زيادة فانها مأخوذة من غرة النرس ولا بد أن تكون من البيض أو تكون مأخوذة من الغرة بمعنى الخيار والاحسن لان الغرة عند العرب أحسن ما يملك ورأى الاكثر انه ليس لذلك زيادة وفسروا الغرة بالنسمة أو بالرقبة حتى قال بعض الشيوخ انها من رقيق السودان لان العلى ومالك يرى أن كونها من البيض أو لا لانه واجب فان تعذرت البيض أو قولا فمن وسط السودان فاتفق العلماء على أن دية الجنين الغرة ذكرنا كان أو أنثى علقته فافوقها وإنما كان كذلك لانه قديح في الزنا ويكثر فيه الزنا فضبط الشارع ذلك بما يرفع النزاع وقيمة الغرة عندنا عشرة دية الام ومقتضى المذهب أن الجاني مخير بين أن يعطى غرة قيمتها ذلك أو يعطى عشرة دية الام من كسبه ان كانوا أهل ذهب فخمسين دينارا وان كانوا أهل ورق فستائة درهم أو خمس فرائض من الابل وقيل لا تعطى من الابل وعلى أن قيمة الغرة ذلك الجمهور لقضاء الصحابة بذلك \* وقال الثوري وأبو حنيفة قيمتها خمسة درهم لان ديتها عندنا من الدراهم خمسمائة درهم \* وشذ طاوس وعطاء ومجاهد فقال غرة عبد أو وليدة أو فرس قال بعضهم أو بغل أو حمار ورفعوا في ذلك حديثا \* وقال داود كل ما وقع عليه اسم الغرة يكفي \* ( قلت ) \* التخيير بين غرة قيمتها ذلك أو عشرة دية الام انما يتوجه على قول أبي عمر انها من البيض لان الخمسين انما هي ثمن الوسط من البيض لا الوسط من السودان لان الرفيع من السودان لا ينتهي ثمنه الى الخمسين فضلا عن أن ينتهي اليه الوسط منهم وما ذكره من أن مقتضى المذهب تخيير الجاني انما ذكره اللخمي عن ابن القاسم وأشهب أن الجاني مخير فيما تقدم واستضعف اشتراط بلوغ الغرة القدر المخصوص قال لانه زائد على ما في الحديث وأيضا فان القيمة تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة وكذلك استضعف تمكن الجاني من الاتيان بقيمة الغرة وعلى ما ذكرنا من التخيير فهما آتى الجاني بالقيمة أو بالغرة التي قيمتها أحد ذينك وجب القبول والام يجب الآن يتراضوا وليس في لفظ المدونة ما يقتضى تخيير الجاني قال فيها والقيمة في ذلك خمسون دينارا أو ستائة درهم وليست القيمة بسنة مجمع عليها وأنا أرى ذلك حسنا فاذا بدل الجاني عبدا أو وليدة جبروا على أخذها أو أمان بذل خمسين دينارا أو ستائة درهم فانظر هذا الكلام كيف هو بعيد من التخيير لكنه شرط في الغرة أن تكون مساوية لقدر مخصوص وأنه آراء حسنا \* وقال الشيخ أبو عمر انظر اذا آتى الجاني بخمسين دينارا أو ستائة درهم هل يجبرون على أخذها وهذا خلاف ما تقدم من أن الجاني مخير ولم أر لأهل المذهب في سن الغرة حدا ( ع )

فقضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة

يثبت حكم الايلا دأ م لا ( قوله فقضى فيه بغرة عبد أو أمة ) الرواية بتتوين غرة وما بعد هابل منهما ور واه بعضهم بالاضافة والاول أوجه وأقيس وحمل مالك قوله عبد أو أمة على التقسيم لاعلى الشك لان الغرة اسم لكل واحد منهما كالرقبة وأصل الغرة البياض في الوجه وكذلك قال أبو عمر لا تكون

\* وقال الشافعي أقس سنها سبع سنين وله قول آخر بخلافه ( **قول** في الأحرام امرأة من بنى لحيان سقط ميتا ) (ع) فالغرة في الجنين إنما هو إذا انفصل ميتا وأما إن انفصل حيا واستهل ثم مات ففيه الدية كاملة في الخطأ \* واختلف في العمد فقيل فيه الدية بقسامة وقيل بغير قسامة وهو قول أبي حنيفة والقولان عندنا \* واختلف إذا لم يستهل وأما ظهر منه ما يدل على الحياة من طول إقامة أو حركة أو عطاس أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا \* (قلت) \* إذا سقط ميتا وأمه حية لم يختلف في وجوب الغرة \* واختلف إذا خرج ميتا بعد موت أمه فالمشهور أنه لا يوجبها وقال أشهب والشافعي يوجبها كما لو خرج في حياتها وهو ظاهر الحديث لأنه لم يفرق فيه بين خر وجهه وأمه حية أم ميتة ( **قول** ثم إن المرأة التي قضى عليها بغرة توفيت وقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن ميراثها زوجها وبنيها وإن العقل على عصبها ) (ع) هذا الكلام فيه تلفيق لأنه يقتضي أن التي توفيت الجانية وليس كذلك وإنما هي أم الجنين لقوله في الآخر فقتلها وما في بطنها فمضى قضى عليها قضى لها أو فيها والحرف يبدل بعضها من بعض كما تقول بارك الله فيك وعليك والهاء في عصبها عائدة على القاتلة كما قال في الآخر وجعل دية المقتولة على عصبه القاتلة ويصح أن يعود على المقتولة لأن عصبها واحدة بدليل قوله في امرأتين من هذيل قال الأصملي وإنما جعل الدية على العاقلة والقتل عدا والعاقلة لا تحمل العمد لأن أولياءها تطوعوا بالدية وقبلها الآخرون والزعم وأما تطوعوا به وقال غيره إنما ذلك لأنهم تقصد القتل فهو شبه العمد وشبه العمد فيه الدية عند بعض العلماء (م) واستدل به بعضهم على أن الابن لا يعقل عن أمه (ع) استدلاله بعيد من الصواب لأنه إن كانت الهاء عائدة على القاتلة فإن المقتولة لا مدخل له في عصبها وإن كانت عائدة على المقتولة فإنها من عصبها إن كان ابنها زوجها حمل بن النابغة لأن زوجها حمل من عصبها لأنه هندي وابنه كذلك ألا ترى حملا قال كيف ندي من لا كل ولا شرب وإنما الغرة من أمه أو عبد الإيضاء قال ولا تكفي السوداء قال ولولا أنه أراد صلى الله عليه وسلم بالغرة قدرا زائدا على شخص العين لم يعبر بها ولو كان يقتصر على لفظ عبد أو أمه وقيل أنه أراد بالغرة الأوسط من العلى لا الأوسط من العبد (ح) قول أبي عمر خلاف قول الجمهور إن الأسود كاف (ب) قد فسر في الحديث الغرة بعبد أو أمه إلا أن الناس اختلفوا هل للفظ الغرة زيادة فرأى أبو عمران للتعبير بذلك زيادة فانها مأخوذة من غرة الفرس فلا بد أن تكون من البيض أو تكون مأخوذة من الغرة بمعنى الخيار لأن الغرة عند العرب أحسن ما يملك ورأى الأكثر أنه ليس لذلك زيادة وفسر والغرة بالنسبة أو بالرقبة حتى قال بعض الشيوخ إنهم من رقيق السودان لأن العلى ومالك يرى أن كونها من البيض أو لانه واجب فإن تعذر البيض وقولوا فوسط السودان ( **قول** امرأة من بنى لحيان سقط ميتا ) بكسر اللام وروى فتحها (ع) الغرة في الجنين إنما هو إذا انفصل ميتا وأما إن انفصل حيا واستهل ثم مات ففيه الدية كاملة في الخطأ \* واختلف في العمد فقيل فيه الدية بقسامة وقيل بغير قسامة وهو قول أبي حنيفة واختلف إذا لم يستهل وأما ظهر منه ما يدل على الحياة من طول إقامة أو حركة أو عطاس أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا (ب) إذا سقط ميتا وأمه حية لم يختلف في وجوب الغرة \* واختلف إذا خرج ميتا بعد موت أمه فالمشهور أنه لا يوجبها \* وقال أشهب والشافعي يوجبها كما لو خرج في حياتها وهو ظاهر الحديث لأنه لم يفرق فيه بين خر وجهه وأمه حية أم ميتة ( **قول** ثم إن المرأة التي قضى عليها بغرة توفيت وقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن ميراثها زوجها وبنيها وإن العقل على عصبها ) (ع) هذا الكلام فيه تلفيق لأنه يقتضي أن التي توفيت الجانية وليس كذلك وإنما هي أم الجنين

\* وحدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمه ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها زوجها وأن العقل على عصبها \* وحدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب ثنا حماد بن عيسى التميمي أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال اقتلت امرأة من هذيل فرمت

لا يكون على الابن والزوجة شيء اذا لم يكونا من عصبتها وهو قول السكافة **﴿قلت﴾** في كلام القاضي في هذا الموضع تلغيق اختصرته مبسوطا ومسئلة عقل الابن عن أمه هي أن المرأة اذا قتلت خطأ ولزمت الدية عاقلتها فهل يدخل الابن في عاقلتها فيؤدى معهم أولا **﴿قوله﴾** في الآخر فقتلها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبدا أو وليدة **﴿قلت﴾** الوليدة الامة المذكورة في المتقدم قال تقي الدين الشافعية تشترط في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتا وليس في هذا الحديث ما يدل على أنه انفصل ومع ذلك فقد قضى فيه بالغرة فهو عندهم محمول على أنه انفصل فلو ماتت الأم ولم ينفصل فلا يجب عندهم شيء لان السنا على يقين من وجود الجنين ولا يجب شيء بالشك وعندهم وجهان هل الاعتبار الانفصال أو تحقيق حصول الجنين والأصح الثاني وينبني على ذلك لو بقربانها وشق هذا الجنين أو أخرج رأس الجنين بعد الضرب وماتت الأم ولم ينفصل **﴿قلت﴾** وتأويلهم هذا يحتاج اليه لانه قد نص في الطريق السابقة على ان الجنين سقط ميتا الا أن تكون هذه الطريقة لم تصل اليهم **﴿قوله﴾** وقضى بدية المرأة على عاقلتها ورثها ولدها ومن معهم **﴿قلت﴾** الولد هنا واحد بالنوع ولذلك أعاد عليه ضمير الجماعة ويعنى بمن معهم من مع الولد من الورثة وهو يدل على أن الغرة تورث على الفرائض ودلالته على ذلك واضحة من دلالة ما يأتي انها للام خاصة **﴿قوله﴾** فقال حمل بن النابغة الهذلي (م) هو حمل بفتح الحاء المهملة والميم وهو ابن مالك بن النابغة ونسبه في الحديث الى جده **﴿قوله﴾** كيف أغرم (ع) هو حجة لأحد القولين ان الغرة على العاقلة وحجة أيضا على ان الغرة للام خاصة وهو قول الليث وريبعة اذ لو كانت على الفرائض كما هو المشهور ومن قول مالك وأصحابه كان للاب فيها أوفر نصيب ولو كانت للاب والأم خاصة كما يقول ابن هرمز لكان للاب الثلثان فلما كان هنا غارما محضاد على انه ليس له فيها حق **﴿قلت﴾** ذكر الحارث بن أبي أسامة الحديث على وجهه يتضح لك به الاحتجاج ان قال كانت لحمل بن مالك بن النابغة امرأتان مليكة وأم عفيف فقد ذفت احدهما

احدهما الأخرى بحجر  
فقتلها وما في بطنها فاختصموا  
الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقضى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان  
دية جنينها غرة عبدا أو  
وليدة وقضى بدية المرأة  
على عاقلتها ورثها ولدها  
ومن معهم فقال حمل بن  
النابغة الهذلي يا رسول الله  
كيف أغرم من لا شرب

لقوله في الآخر فقتلها وما في بطنها فمضى عليها قضى لها وفيها الحر وف يبدل بعضها من بعض كما تقول بارك الله فيه عليك والهاء في عصبتها عائدة على القتالة كما قال في الآخر وجعل دية المقتولة على عصبة القتالة ويصح أن يعود على المقتولة لان عصبتها واحدة بدليل قوله في امرأتين من هذيل قال الاصيلي وانما جعل الدية على العاقلة والقتل عمدا والعاقلة لا تحمل العمد لان أولياءها تطوعوا بالدية وقبلها الآخرون وألزموا ما تطوعوا به وقال غيره انما ذلك لانهم لم تقصد القتل فهو شبه العمد وشبه العمد فيه الدية عند بعض العلماء (م) واستدل به بعضهم على أن الابن لا يعقل عن أمه (ع) استدلاله بعيد من الصواب لانه ان كانت الهاء عائدة على المقتولة فان المقتولة لا مدخل له في عصبتها وان كانت عائدة للقتالة فابنهما من عصبتها ان كان ابنها لزوجها حمل بن النابغة لان زوجها حمل من عصبتها لانه هذلي وابنه كذلك ألا ترى حلا قال كيف ندى من لا كل ولا شرب وانما لا يكون على الابن والزوجة شيء اذا لم يكونا من عصبتها وهو قول السكافة (ب) في كلام القاضي في هذا الموضع تلغيق اختصرته مبسوطا ومسئلة عقل الابن عن أمه هي أن المرأة اذا قتلت خطأ ولزمت الدية عاقلتها فهل يدخل الابن في عاقلتها فيؤدى معهم أولا **﴿قوله﴾** فقال حمل بن النابغة (ح) حمل بفتح الحاء المهملة والميم هو ابن مالك بن النابغة ونسبه في الحديث الى جده **﴿قوله﴾** كيف أغرم (ع) حجة لأحد القولين ان الغرة على العاقلة وحجة أيضا على أن الغرة للام وهو قول الليث وريبعة اذ لو كانت على الفرائض كما هو المشهور ومن قول مالك وأصحابه لكان للاب فيها أوفر نصيب ولو كانت للاب والأم

ولأكل ولا نطق ولا استهل فخل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من اخوان السكمان من أجل سبجه الذي سبج \* وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال اقتلت امرأتان وساق الحديث بقصته ولم يذكر ورثها ولدها ومن معهم وقال فقال قائل كيف نعقل ولم يسم حل بن مالك \* وحدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي أخبرنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن عبيد بن نضيلة الخزاعي عن المغيرة بن شعبة قال ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها قال واحداهما الحيانية قال (٤٣٣) فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على

عصبة القتالة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبة القتالة أنقرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل فخل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسبج كسبج الاعراب قال وجعل عليهم الدية \* وحدثني محمد ابن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا مفضل عن منصور عن ابراهيم عن عبيد بن نضيلة عن المغيرة بن شعبة ان امرأة قتلت ضربتها بعمود فسطاط فأثى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى على عاقتها بالدية وكانت حاملا فقضى في الجنين بغرة فقال بعض عصبها أندى من لا طعم ولا شرب ولا صاح فاستهل ومثل ذلك بطل قال فقال سبج كسبج الاعراب \* وحدثني محمد بن حاتم ومحمد بن بشار قالنا ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور بهذا الاسناد مثل معنى حديث

الآخرى بجعر فأصاب قلبها فانت وألقت جنينا ميتا وذكر بقية الحديث بنحو ما تقدم فعلى هذا فكان حل زوج المقتولة والقاتلة وعصبة القتالة والجنين وحينئذ يكون قوله أنقرم دليل على انه غارم وليس بوارث (قوله فخل ذلك بطل) (ع) رويناه عن الأكثر بالباء الموحدة من البطلان وهو عند أبي جعفر بالباء المثناة من تحت من قولهم طل دم فلان أي هدر (قوله أسبج كسبج الاعراب وفي آخرنا هذا من اخوان السكمان) (م) ذم السبج لانه في مقابلة حكم الله كالمستبدله وكلما عورضت به النبوة وقصده رد الحكم مذموم والافقد كان سبج رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وقيل بل ذمه لانه تكلفه على طريقة السكمان وحواشي الاعراب لا على طريقة الفصحاء واصابة مقاطع الكلام وسبجه صلى الله عليه وسلم كان من هذا النوع وجعل هذا كان اعرايا بدويا \* قلت قال تقى الدين كان السكمان يخرجون أقوالهم الباطلة في اسجاع يستميلون به القلوب الى سماعه (قوله في الآخر وجعله على أولياء المرأة) ظاهره في ان الغرة على العاقلة لا على الجاني (قوله في سند الآخر وكيع عن هشام عن أبيه عن المسور قال استشار عمر) (ع) قال الدارقطني وهم فيه وكيع عن هشام في ذكره المسور فان أصحاب هشام خالفوه فلم يذكر والمسور وهو الصواب ولم يذكر مسلم الحديث وكيع وذكر البخاري حديث من خالفه فأثى بالصواب (د) فقال عن هشام عن أبيه عن المغيرة قال استشار عمر ولا بد من ذكر المسور حتى يتصل السند لان عروة لم يذكر عمر (قوله استشار عمر الناس) (قلت) خاصة كما يقوله ابن هريرة لكان للاب الثلثان فلما كان هنا غرما محضاد على انه ليس له فيها حق (ب) ذكر الحرث بن أسامة الحديث على وجه يتضح له بالاحتجاجان قال كانت لجل بن النابغة امرأتان مليكة وأم عفيف فقدفت احدهما الاخرى بجعر فأصاب قلبها فانت وألقت جنينا ميتا وذكر بقية الحديث بنحو ما تقدم فعلى هذا فكان حل زوج المقتولة والقاتلة وعصبة القتالة والجنين وحينئذ يكون قوله ان غرم دليل على انه غارم وليس بوارث (قوله فخل ذلك بطل) (ع) رويناه عن الأكثر بالباء الموحدة من البطلان وهو عند ابن أبي جعفر بالباء المثناة من تحت من قولهم طل دمه أي أهدر (ح) روى في الصحيحين وغيرهما بوجهين أحدهما بضم الياء المثناة وتشديد اللام ومعناه يهدرو بلى ولا يضمن والثاني بطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماض من البطلان وهو بمعنى الملقى أيضا أو كثر نسخ بلادنا بالمشاة قال أهل اللغة يقال طل دمه بضم الطاء وأطل أي أهدر وأطله الحاکم وطله أهدره وجوز بعضهم طل دمه بفتح الطاء في اللزوم وأباها الأكرزون (قوله أسبج كسبج الاعراب) ذمه لانه في مقابلة حكم الله سبحانه كالمستبدله وكل

(٥٥ - شرح الابي والسنوسي - رابع) جرير ومفضل \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن مني

وابن بشار قالوا ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور باسنادهم الحديث بقصته غير ان فيه فأسقطت فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى فيه بغرة وجعله على أولياء المرأة ولم يذكر في الحديث دية المرأة \* وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن ابراهيم واللفظ لابي بكر قال اسحق أخبرنا وقال الآخرون ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور ابن مخزومة قال استشار عمر بن الخطاب الناس

قال تقي الدين فيه استشارة الامام فيما لم يعلمه وفيه أن العلم الخاص قد يخفى عن الاكابر ويعلمه من دونهم وهو بصك في وجهه من يغلو من المقلدين اذا احتج عليه بحديث فيقول لو كان صحيحا لعلمه فلان مثلاً لانه اذا جاز ذلك على اكابر الصحابة فهو على غيرهم أجوز ( قوله في ملاص المرأة ) ( م ) ملاصها أن تزلق الولد قبل وقت ولادته يقال أملاصت به وأزلقته به وأسهمت به وأحصت به الجميع بمعنى واحد ﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين ملاصها أن تلقى الولد ميتاً ( ع ) والرواية عندنا في هذا الحرف ملاص وكذا هو في جميع النسخ ورأيت في كتاب أبي بجر ملاص مصلح الارواية وكذا ذكره الحميدى في الجمع بين الصحيحين ملاص على الصواب لكنه قد جاء أملاص الشيء وملاص اذا انفلت فان أريد به الجنين صح ملاص مثل لزم لزاماً \* والحديث حجة للذهب ولا يحنيفة انه لا كفارة للجنين الآن مالكا استحبها وأوجبها الشافعي \* واختلف في جنين الامة فقال مالك والشافعي فيه عشر قيمة أمه قياسا على الحرة ذكرنا كان أو أنثى \* وقال أبو حنيفة فيه عشر قيمته لو كان حيا ان كانت أنثى وان كان ذكرا فنصف عشر قيمته وكذلك يفرق في الحرة ان كان أنثى فعشر ديتته وان كان ذكرا فنصف عشر ديتته ﴿ قلت ﴾ انما افتقر للقياس على الحر اذا دلالة في أحاديث الباب على تناول جنين الامة أما الاحاديث الاول فلانها في جنين حرة وأما حديث استشارة عمر في ملاص المرأة فلان المرأة في العرف خاصة بالحرائر ( قوله اثنتى بمن يشهد معك ) ﴿ قلت ﴾ قال تقي الدين تعلق به من يشترط العدد في الرواية وليس مذهبه بصحيح لانه ثبت العمل بخبر الواحد واعتبار العدد في حديث لا يدل على اعتباره مطلقا لجواز اختصاص تلك الصورة بسبب يفتقر معه الى التثبت وزيادة الاستظهار لاسيما اذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر هذا الحكم

### ﴿ كتاب السرقة ﴾

ما عورضت به النبوة وقصده رد الحكم مذموم والافتد سجع صلى الله عليه وسلم وقيل ذمه لانه تكلفه على طريقة السكهان وحواشي الاعراب لا على طريقة الفصحاء واصابة مقاطع الكلام وحمل هذا كان أعرايا ( ب ) قال تقي الدين كان السكهان يخرجون أقوالهم الباطلة في اسجاع يستميلون به القلوب الى سماعه ( قوله في ملاص المرأة ) بكسر الميم وتخفيف اللام وبصا مهملة وهو جنين المرأة والمعروف في اللغة املاص بكسر الهمزة قال أهل اللغة يقال أملاصت به وأزلقته به وأسهمت به وأحصت به الجميع بمعنى واحد وكما زلق من الليل فهو ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصا بفتحهما وأملاص لغتان ( ب ) قال تقي الدين ملاصها أن تلقى الولد ميتاً ( ع ) والحديث حجة للذهب ولأبي حنيفة في انه لا كفارة في الجنين الا ان مالكا يستحبها وأوجبها الشافعي ( قوله اثنتى بمن يشهد معك ) ( ب ) قال تقي الدين تعلق به من يشترط العدد في الرواية وليس مذهبه بصحيح لانه ثبت العمل بخبر الواحد واعتبار العدد في حديث لا يدل على اعتباره مطلقا لجواز اختصاص تلك الصورة بسبب يفتقر معه الى التثبت وزيادة الاستظهار لاسيما اذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر هذا الحكم

### ﴿ كتاب السرقة ﴾

﴿ ن ﴾ ( م ) السرقة أخذ المال على وجه الاستمرار ( ب ) فأخذ المال جنس وعلى وجه الاستمرار يخرج أخذه قهرا وغصبا وعداء وحرابة وخيانة وخديعة وغيلة وهذه كلها حقائق مختلفة ذكرها عياض في أول السرقة من التنبيهات وهو غير مانع لصدقه على أخذ المال اختلاسا واختلاسا

في ملاص المرأة فقال  
غبرة بن شعبة شهدت  
النبي صلى الله عليه  
وسلم قضى فيه بغرة عبد  
أرأمة قال فقال عمر اثنتى  
بن يشهد معك قال فشهد  
له محمد بن مسامة \* حدثنا  
يحيى بن يحيى واسحق بن  
ابراهيم وابن أبي عمير واللفظ  
ليحيى قال ابن أبي عمير ثنا  
وقال الآخرون أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن  
الزهري عن عمرة عن  
عائشة قالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم

( م ) السرقة أخذ المال على وجه الاستمرار \* ( قلت ) \* فأخذ المال جنس \* وبقوله على وجه الاستمرار يخرج أخذه قهراً وغصباً وعداء وحرابة وخديعة وغيلة وهذه كلها حقائق مختلفة ذكرها عياض في أول السرقة من التنبهات وهو غير مانع لصدقه على أخذ المال اختلاسا واختلاسا ما أخذ بحضرة القائم عليه على حين غفلة بسرقة \* وعرف شيخنا أبو عبد الله السرقة بأنها أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه \* فبالكلف يخرج المجنون إلا أن يسرق في حال فاقتة والصبي قال في المدونة الآن يحتلم أو يبلغ سناً لا يبلغه أحد إلا احتلم قيل فإن أنبت قال يحدو أحب إلى أن لا يحكم بالانبات \* وقال حراً لا يعقل ليدخل قوله في المدونة ومن سرق صغيراً حراً أو عبداً قطع وكذلك الكبير الأعجمي بخلاف الفصح \* واتفق في أيام سلطان أفریقیة الأمير أبي يحيى أن عثر على يهودي يسرق صغار المسلمين ويبيعهم من الحربيين فاستشار الأمير المذكور قاضيه على الجماعة والانكحة ابن قداح وابن عبد السلام فقال ابن قداح وكان قاضي الجماعة يقتل بالسيف وقال ابن عبد السلام بصلب ويقتل واحتج بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذي تنبأ \* قال في المدونة وطعنه بالحربة بيده ففعل بالذي كذلك \* وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظراً لأن قضية الحارث أقرب إلى الحرابة من فعل هذا الذي لعظم مفسدته وإنما حكم القاضيان فيه بالقتل وإن كان إنما في سرقة الصغير القطع لأن بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدة فعله بما ينشأ عنه من تملك الحر وتنصره ويعنى بالمال ما يصح تملكه شرعاً فلا يقطع من سرق خيراً أو خنزيراً ولو كان لذي سرقة مسلم أو ذمي الآن للذي قيمته على المسلم \* وبقوله محترماً يخرج سرقة غير الأسير مال حربي لأنه غير محترم \* وبقوله نصاباً يخرج سرقة مادون النصاب ويأتي الكلام على النصاب \* وبقوله أخرجه من حرز يخرج لو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج المتاع فلا يقطع ولو أخذ في الحرز بعد أن ألقى المتاع خارجه شك فيها مالك بعد أن قال يقطع ولو دخل الحرز وأخذ المتاع فناول رجلاً خارجه قطع الداخل وحده فإن قر به للنقب فتناوله الخارج قطع الخارج وحده فلو التقت أيديهما في النقب في المناولة أو ربطه الداخل بحبل فجره الخارج قطعاً معاً ولو أكل السارق الطعام في الحرز وخرج لم يقطع وإن دهن رأسه بدهن في الحرز فإن كان مافي رأسه ان سلت يساوي ربع دينار قطع ولو ذبح الشاة في الحرز أو خرق ثوباً فيه

ما أخذ بحضرة القائم عليه على حين غفلة بسرقة وعرف الشيخ السرقة بأنها أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه فبالكلف يخرج المجنون إلا أن يسرق في حال فاقتة والصبي قال في المدونة الآن يحتلم أو يبلغ سناً لا يبلغه أحد إلا احتلم قيل فإن أنبت قال يحدو أحب إلى أن لا يحكم بالانبات \* وقال حراً لا يعقل ليدخل قوله في المدونة ومن سرق صغيراً حراً أو عبداً قطع وكذا الكبير الأعجمي بخلاف الفصح \* واتفق في أيام سلطان أفریقیة الأمير أبي يحيى أن عثر على يهودي يسرق صغار المسلمين ويبيعهم من الحربيين فاستشار الأمير المذكور قاضيه على الجماعة والانكحة ابن قداح وابن عبد السلام فقال ابن قداح وكان قاضي الجماعة يقتل بالسيف وقال ابن عبد السلام بصلب ويقتل واحتج بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذي تنبأ \* قال في المدونة وطعنه بالحربة بيده ففعل بالذي ذلك وكان الشيخ يقول في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظراً لأن قضية الحرث أقرب إلى الحرابة من فعل هذا الذي لعظم مفسدته وإنما حكم القاضيان فيه بالقتل وإن كان إنما في سرقة الصغير القطع لأنه بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدة فعله بما ينشأ عنه من

ثم خرج بذلك فان كان قيمة ما يخرج به بعد افساده ربع دينار قطع كل ذلك نص عليه مالك في المدونة و يأتي حقيقة الحرز \* و بقوله بقصد واحد يدخل قول مالك في سماع أشهب في السارق يجعد القمح في البيت فينقل منه قليلا قليلا لا يقطع فيه و يجتمع منه ما يجب فيه القطع يقطع \* ابن رشد لانهم رأوا جميعه قصد أخذ جميعه بقصد واحد قال وليس هذا بخلاف لما في سماع أبي زيد \* ابن القاسم ان دخل السارق البيت في ليلة واحدة عشرين مرة يخرج في كل مرة ما لا يقطع فيه وفي جميعه القطع لا يقطع لاحتمال أن ما أخذه ثانيا لم يقصد لأخذه عند ما أخذ الاول \* وقال سحنون يقطع أراد أن يتحيل فاحتيل عليه \* وبقوله خفية يخرج أخذ المال قهرا و غصبا على ما تقدم \* وبقوله لاشبهة فيه يخرج سرقة أحد الابوين من مال الولد \* و يختلف في سرقة الولد من مال أحدهما في المدونة وغيره يقطع ويحدان زنا بجارية أحدهما \* وذكر اللخمي عن أشهب وابن وهب لا يقطع ولا يحد ( قوله يقطع السارق في ربع دينار ) ( م ) صان الله الاموال من السرقة بان جعل القطع ولم يجعل ذلك في حفظها من الاختلاس والاعتصاب لان السرقة أكثر وقوعا و أيضا فان أخذ المال مجاهرة يمكن استرجاعه بخلاف السرقة فانها انما تكون خفية فلا يمكن الاطلاع عليها ولا اقامة اليينة فعظمت وشنع فيها ليقوى الارتجاع عنها ولم يجعل دية اليد المقطوعة بقدر ما يقطع فيه بل عظم ديتها ليعظم التحفظ من ذلك ( م ) والنظر ههنا في جنس السرقة وقدره وموضعه وسارقه فالجنس كل ما يصح تملكه والانتفاع به شرعا فيخرج الحر الصغير لانه لا يملك وفي سرقة خلاف و يقطع في سرقة ما لا يبقى كالنواكح خلافا لأبي حنيفة \* قلت \* تقدم ما في سرقة الصغير وان مذهب المدونة فيه

تمليك الحر وتنصره ويعنى بالمال ما يصح تملكه شرعا فلا يقطع من سرق خيرا ونحوه ولو كان لذي الاذن للذي قيمته على المسلم وبقوله محتر ما يخرج سرقة غير الأسير مال حربي وبقوله نصاب يخرج سرقة مادون النصاب و يأتي الكلام على النصاب \* وبقوله أخرجه من حرز يخرج لو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج المتاع فلا يقطع ولو أخذ في الحرز بعد أن ألقى المتاع أخرجه شك فيها مالك بعد ان قال يقطع ولو دخل الحرز وأخذ المتاع وناوله رجلا أخرجه قطع الداخل وحده فان قر به للنقب فتناول الخارج قطع الخارج وحده فلو التقت أيديهما في النقب في المناولة أو ربطه الداخل بجبل فخره الخارج قطع معا \* ولو أكل الطعام في الحرز وخرج لم يقطع وان دهن رأسه بدهن في الحرز ثم خرج فان كان ما في رأسه ان سلت يساوي ربع دينار قطع ولو ذبح الشاة في الحرز أو خرق ثوبا ثم خرج بذلك فان كان قيمة ما يخرج به بعد افساده ربع دينار قطع كل ذلك نص عليه مالك في المدونة وتأتي حقيقة الحرز \* وبقوله بقصد واحد يدخل قول مالك في سماع أشهب في السارق يجعد القمح في البيت فينقل منه قليلا قليلا لا يقطع فيه و يجتمع منه ما يجب فيه القطع يقطع \* ابن رشد لانهم رأوا جميعه قصد أخذ جميعه بقصد واحد قال وليس هذا بخلاف لما في سماع أبي زيد \* ابن القاسم ان دخل السارق البيت في ليلة واحدة عشرين مرة يخرج في كل مرة ما لا يقطع فيه وفي جميعه القطع لا يقطع لاحتمال ان ما أخذه ثانيا لم يقصد لأخذه عند ما أخذ الاول \* وقال سحنون يقطع أراد أن يتحيل فاحتيل عليه \* وبقوله خفية يخرج أخذ المال قهرا و غصبا وعداء على ما تقدم وبقوله لاشبهة فيه يخرج سرقة أحد الابوين من مال الولد \* و يختلف في سرقة الولد من مال أحدهما في المدونة وغيره يقطع ويحدان زنا بجارية أحدهما \* وذكر اللخمي عن أشهب وابن وهب لا يقطع ولا يحد ( قوله يقطع السارق في ربع دينار ) ( ع ) صان الله سبحانه الاموال من السرقة فان شرع القطع لم يجعل ذلك

يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا \* وحدثننا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد ابن هرون أخبرنا سليمان ابن كثير و ابراهيم بن سعد كلهم عن الزهري بمثله في هذا الاسناد \* وحدثننا أبو الطاهر وحملته بن يحيى وثنا الوليد بن شجاع واللفظ للوليد وحملته قالوا ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا \* وحدثننا أبو الطاهر وهر بن سعيد الايلي وأحمد بن عيسى



القطع ويدخل فيما لا يتنفع به شرعا الخمر والخنزير وتقدما ويدخل أيضا جلد الميتة قبل الدبغ  
 \* واختلف في سرقة المدبوغ فقال أشهب اذا بلغت قيمته ما يقطع فيه قطع \* وقال في المدونة ان كانت  
 قيمة ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع \* ابن رشد وفيه نظر لان الصنعة لا تنتزع فملك والقول بالقطع  
 يدل على جواز بيعه ولو قيل لا يقطع وان جاز بيعه مراعاة لقول من لا يجيز بيعه لكان لذلك وجه  
 فيحصل ثلاثة أقوال وفي تعليقه أبي عمران في معرفة قيمة الدبغ قال يقال ما قيمته أن لو جاز بيعه  
 للانتفاع وما قيمته مدبوغا وما زاد فهو قيمة الدبغ \* وتأمل المدونة فان ظاهرها أن يقال ما قيمة الدبغ  
 لا كما قال أبو عمران \* الباجي ولا قطع في الكلب المنهى عن اتخاذه وفي المأذون في اتخاذه قولان  
 لابن القاسم وأشهب ولأشهب من سرق زيتا ماتت فيه فأرة يقطع ان كان يساوي أن لو بيع ثلاثة  
 دراهم وفي النوادر عن أصبغ وابن القاسم لا قطع في شيء من المسلاهي كالزمار والعود والدف  
 والكبر إلا أن يكون في قيمته بعد افساده ربع دينار ثم قال وعن ابن القاسم في العتية والواضحة أما  
 الدف والكبر فان كان في قيمتهما صحيحين ربع دينار قطع \* ابن رشد لا خلاف في الترخيص في اللعب  
 بالدف وهو الغربال \* واختلف قول ابن القاسم في الكبر (م) وأما قدر السرقة فهو النصاب واختلف  
 في اعتباره فالحق اعتباره الظاهرية وقالوا يقطع في القليل والكثير \* واحتجوا بعدم التعديد في الآية ولم  
 يجعلوا ما صح من أحاديث التعديد مخصصة لها \* واختلف القائلون باعتباره فقال بعضهم يقطع في  
 درهمين وقيل في ثلاثة دراهم وقيل في خمسة وان الخمسة لا تقطع إلا في خمسة وقيل عشرة دراهم لما  
 ورد في بعض الطرق انها كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وقال البتي  
 يقطع في درهم فازاد وقال بعض الصحابة في أربعة دراهم وقال النخعي لا قطع في أقل من أربعين  
 درهما أو أربعة دنانير وبقول أهل الظاهر ان القطع في كل ماله قيمة قل أو كثر قال الحسن وهو قول  
 الخوارج وقال مالك يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم كانت أكثر من ربع  
 دينار أو أقل ولم يراع أن تكون الثلاثة دراهم صرف ربع دينار أولا \* وقال الآخر ونانما يراعى في  
 ذلك ربع دينار أو صرفه من الفضة وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والشافعي وغيرهم وأصح  
 هذه الأقوال ما ذهب اليه مالك وغيره من الأقوال ترده أحاديث الباب ويليها في الصحة قول عائشة  
 \* قلت \* النصاب من الذهب ربع دينار اتفاقا وأما من الفضة فقال ابن حارث أكثر أصحاب مالك  
 أنه ثلاثة دراهم وقال ابن عبد الحكم ما يساوي منار ربع دينار وأما من غيرهما فاعتبر فيه القيمة \* ابن  
 رشد ولا يقوم بالدرهم كان البات تجرى فيه الدنانير أو الدراهم أو لا تجرى فيه أحدهما وإنما التعامل  
 فيه بالعرض هذا مذهب مالك وهو ظاهر المدونة ونص الموازية وقال الأبهري وعبد الوهاب يقوم  
 بأغلب ما في البلد قال وقول عبد الحق عن بعض شيوخ صقلية ان كانت السرقة ببلد انما التعامل فيه  
 بالعرض قومت في أقرب البلدان اليها التي يتعامل فيها بالدرهم خطأ صراح اذ قد تكون بلد  
 السرقة كاسدة لا قيمة لها وفي بلد الدراهم قيمتها كثيرة فيؤدى الى القطع في أقل من نصاب وفي  
 كتاب محمد والمعتبر في نصاب الذهب والفضة الورق رديئا كان أو جيدا أو نقدا أو حليا \* وروى  
 عيسى عن ابن القاسم لا يعتبر في الحلي ما زادت الصنعة فيه \* ابن رشد ان كان النصاب مغشوشا

في حفظها من الاختلاس والاعتصاب لان السرقة أكثر وقوعا وإضافا أخذ المال مجاهرة يمكن  
 استرجاعه بخلاف السرقة لعدم الاطلاع عليها وعدم التمكن من اقامة الدينة فعظمت وشنع فيها بالقوى  
 الارتجاع عنها (م) والنظر هنا في جنس السرقة وقدره وموضعه وسارقه \* وبالجنس ما يصح تملكه

بالنحاس لم يقطع إلا أن يكون النحاس يسيرا جدا لا قدر له وإذا اعتبرت القيمة في غير الذهب والفضة فقال في المدونة أنما يقومها أهل العدل والنظر قيل فإن اختلف المقومون قال إذا اجتمع عدلان بصيران أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع ولا يقطع بقيمة رجل واحد والمعتبر في المقوم منفعة المباحة وفي الموازية من سرق حماما عرف بالسبق أو طائرا عرف بالأجابه إذا دعى فأحب إلى أن لا يراعى الأقيمته على أنه ليس فيه ذلك لأن تلك من اللعب والباطل \* اللخمي إلا أن يكون المقصود من الحمام أن يأتي بالأخبار لا اللعب قوم على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه ويبلغ إليه الكتاب \* اللخمي أن كان بازيا أو طيارا معلما \* ففي الموازية يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وقال أشهب يقوم غير معلم والاول أحسن إلا أن يكون في قوم يريدونه الهو ( م ) وأما موضع السرقة فهو الحرز وقد اضطربت الروايات فيه والضابط فيه أنه ما وضع للحفظ فيه عادة وموقع من الاختلاف في بعض الصور فاعلم هو خلاف في حال هل حصل مسمى الحرز فيقطع أم لم يحصل فلا يقطع \* قلت \* عرف شيخنا الحرز بأنه ما قصد بما وضع فيه حفظه به أن يستقل بحفظه أو يحافظ غير مان لم يستقل \* قلت \* فالمستقل كالدير والبيوت والمنازل قال في المدونة ويقطع من سرق من واحد منها غاب أهلها أو حضر وأقال ومن سرق ما وضع للموقف في البيع وإن لم يكن هناك حانوت كان معه به أم لا سرق في ليل أو نهار \* وفي الموازية قال مالك وما وضع في السوق للبيع من متاع أو شاة غير مربوطة قطع سارقه ولو كان على قارعة الطريق من غير تحمين ولا حصن كان عنده به أو قام لحاجة وتركه ليلا أو نهارا وقال أبو مصعب من سرق شاة مربوطة من السوق قطع \* اللخمي وهو أحسن أن لم يذهب عنهار بها فإن لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لأن الغالب أنها لا تثبت بموضعها ويخف نقلها ولو كانت غنما كثيرة قطع لأن الغالب ثبوتها ولا يخف نقلها \* وفي الموازية ومن حل دواب من مرباطها المعروف في السكة قطع لأن ذلك حوزها قال فيها والدواب بباب المسجد أو بالسوق إن كان معها من يسكنها قطع والام يقطع قال وظهور الدواب حرز لما عليها غاب أهلها أو حضر وأقال وإن وضع المسافر رحله في خباته أو خارجة وذهب لحاجته فسرقة رجل أو سرق خباء مضره وأقطع والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حدة أن يسرق أحدهم من الآخر قطع وإن حل بعيرا من القطار في مسيره وفاز به قطع وروى محمد بن سيعت الأبل غير مقطورة فن سرق منها قطع والمقطورة أبين وكذلك

والانتفاع منه عافى جحر الحر الصغير وفيه خلاف \* وأما قدر السرقة وهو النصاب خلافا للظاهرية فانهم قالوا يقطع في القليل والكثير والقائلون باعتبارها اختلفوا في تعدده قيل درهم وقيل درهمان وقيل ثلاثة وقيل أربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقال النخعي لا قطع في أقل من أربعين درهما أو أربعة دنانير وقال مالك يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم وأما موضع السرقة فهو الحرز والضابط فيه ما وضع للحفظ عادة ( ب ) عرفه الشيخ بأنه ما قصد بما وضع فيه حفظه به أن يستقل بحفظه أو يحافظ غيره أن لم يستقل فالمستقل كالدير والبيوت والمنازل وما وضع في السوق للبيع وإن شاة غير مربوطة وقال أبو مصعب من سرق شاة مربوطة من السوق قطع \* اللخمي والاول أحسن أن لم يذهب عنهار بها فإن لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لأن الغالب أنها لا تثبت في موضعها ويخف نقلها ولو كانت غنما كثيرة قطع لأن الغالب ثبوتها قال فيها والدواب بباب المسجد أو بالسوق إن كان معها من يسكنها قطع والام يقطع قال وظهور الدواب حرز لما عليها غاب أهلها أو حضر وأما الخباء حرز لما وضع فيه أو خارجة وحرز لنفسه والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حدة أن سرق

ان سبقت للمرعى غير مقطورة فن سرق منها قطع مالم تنته الى المرعى والمقطورة أبين وكذلك ان رجعت من المرعى وهى تساق غير مقطورة ولم تصل الى المراح \* اللخمي واختلف اذا سرق منها وهى سائرة الى المرعى أو راجعة منه فقبل يقطع وقبل لا يقطع \* وفى المدونة ومن سرق من سفينة قطع فان سرق السفينة فهى كالداية تحبس والاذهبت ان كان معها صاحبها قطع والالم يقطع وسمع عيسى ابن القاسم ان سرق أهل السفينة بعضهم من بعض وكل قد أحرز متاعه تحته وقام عليه قطع وان سرق وقد قام عنه لم يقطع \* ابن رشد حكم السرقة منها بين أهلها حكم السرقة من محن الدار المشتركة بين الساكنين وسمع عيسى ابن القاسم من سرق من مطامير فى الفلاة أسلها رها وأخذها لا قطع عليه وما كان بين أهلها معروفاً يقطع سارقه \* ابن رشد لان الاول لم يحجز طعمه بحال \* ابن شاس وتبعه ابن الحاجب والمطامير فى الجبال وغيرها حرز وهذا خلاف المنصوص كما ترى وسمع عيسى ابن القاسم من سرق أبواب المسجد قطع \* ابن رشد وكذلك ان سرق شيئاً منه مما هو مثبت به كخازنة من جوائز المسجد الذى يغلق ليلاً أو نهاراً وفى القطع فى سرقة قناديله نالها ان كان يغلق وفى سرقة حصره نالها ان تسور عليها ليلاً أو رابعها ان خيط بعضها ببعض وخامسها ان كانت عليه غلق \* قلت \* وبهذه الفرع تعرف ان سرقة الشيء الحبس يقطع فيه وكان اتفق فى أول المائة السابعة أن رجلاً من بنى نزار سرق كتباً من مدرسة الكتبيين فباع بعضها ورهن البعض وأقر بمحضر شهود المخزن لكونه من ذوى البيئات لم يكف فى اقراره بشهود المخزن فاحضرت له العدول وجعل بعض كبارهم يقول له تثبت يا أبا فلان ويلهمه الانكار والرجوع فتمادى على اقراره وقال له يا سيدى هذا شئى حصل فقطعت يده \* قال شيخنا أبو عبد الله وحدثنى من أثق به عن الفقيه البليلى الناسخ قال كنت بشارع الروحين من الاسكندرية فشاع فى الناس أن رجلاً يقال له ابن نزار قطعت يده بتونس قال البليلى فخرجت أسئل هل قدم أحدهم افرقية فى بر أو بحر فلم أجد فأرخت اليوم الذى سمعت ذلك فيه فلما قدمت تونس وكشفت عن اليوم الذى قطع فيه فوجدته اليوم الذى سمعت ذلك فيه بالاسكندرية فكان شيخنا يقول ان هذا ما تهتف به الجن وفى الموازية ومن سرق رداؤه وقد وضعه قبر بياضه فى المسجد قطع سارقه ان كان منتهياً أو ما النعلان فحيث يكونان من المنتبه وفى المدونة والقبر حرز لما فيه فن سرق منه كفنا قطع ان أخرجه من القبر وأما غير المستقل فكالحمام \* قال فى المدونة ومن سرق متاعاً من الحمام فان كان معه من بحر زه قطع والالم يقطع الآن يدخل السرقة من غير مدخل الناس مثل أن يتسور وينقب فانه يقطع وان لم يكن مع المتاع حارس \* ابن رشد ان كان مع الثياب حارس فلا يقطع حتى يخرج بالسرقة من الحمام قياساً على قوله فى السرقة من بيت الدار المشتركة وهذا بخلاف السرقة من المسجد فانه يقطع اذا زال السرقة من موضعها وان لم يخرج بهما من المسجد وأما ان دخل السرقة للتحميم فاخذ قبل أن يخرج بهما من الحمام فيجربى على

واحد من الآخر قطع وان حل بهما من القطار فى سببه وفاز به قطع \* وروى محمد بن سبقت الابل غير مقطورة فن سرق منها قطع والمقطورة أبين وكذا ان سبقت للمرعى غير مقطورة أو رجعت والمقطورة أبين \* اللخمي وفيه خلاف وفى المدونة ومن سرق من سفينة قطع وان سرق السفينة فهى الداية تحبس والاذهبت ان كان معها صاحبها قطع والالم يقطع وسمع عيسى ابن القاسم ان سرق بعض أهل السفينة من بعض وكل قد أحرز متاعه تحته وقام عليه قطع وان سرق وقد قام عنه لم يقطع \* ابن رشد حكم السرقة منها بين أهلها حكم السرقة من محن الدار المشتركة بين الساكنين وسمع عيسى ابن

الخلافة في الأجنبي يسرق من بعض البيوت في الدار المشتركة بين السلاكتين وأما نوع ما لا يستقل  
 الا في الافنيه قال في المدونة ومن سرق ما وضع في أفنية الحوانيت قطع \* اللخمي هذا ان كان معه  
 صاحبه وسرق ما لم يؤذن له في تغليبه واختلف اذا غاب عنه صاحبه أو مات فقال في المدونة يقطع وفي  
 الموازية في أرباب الحوانيت يضعون القطن في قفاف بافنيه حوانيتهم ويغطونها بحصير في الليل يقوم  
 صاحبها الحاجة ويتركها على حالها لا قطع على من سرق منها بشرط الحرز أن يكون غير مأذون لسارقه  
 في دخوله فلا يقطع العبد في سرقة من مال سيده وقيل يقطع ان سرق من بيت محجر عليه دخوله  
 والاول المشهور وسمع ابن القاسم يقطع ان سرق من مال ابن سيده \* ابن رشد قال ابراهيم بن أبان  
 وسئل عنها يحيى بن يحيى فقال ان كان الابن في حضنة أبيه لم يقطع وان كان قد بان عنه قطع وأخبرت  
 سعيد بن حسان بقوله فلم يوجهه \* فلما رحلت سألت عنها سحنون فقيه القير وان فقال روى ابن القاسم  
 يقطع وروى ابن وهب لا يقطع وفي المدونة ومن أذنت له في دخول بيتك بان دعوته لطعام فسرقتك  
 لم يقطع وهذه خيانة \* اللخمي وقال سحنون يقطع ان أخرجه لقاعة الدار لان الدار عنده مشتركة  
 وفي المدونة أيضا وتقطع الزوجة ان سرقت من مال زوجها في غير بيتها الذي تسكنه \* اللخمي ان  
 سرق أحد الزوجين من مال الآخر من موضع لم يحجر عليه لم يقطع وفي موضع محجر بائن عن مسكنهما  
 قطع وان كانا في بيت واحد فسرقت من تابوت مغلق أو بيت محجور معهما في الدار كالدرا غير  
 المشتركة فقال ابن القاسم يقطع وفي الموازية لا يقطع \* وأما الدار المشتركة فقال في المدونة ان سرق  
 رجل منها دواب من مرائبها قطع ابن المواز وان أخذ في الدار اذا جاوزها مرائبها وكذلك أحكام  
 البز والاعدال والشئ الثقيل لان ذلك موضعه \* ابن بونس وتلخيص مذهب مالك في المدونة في  
 الدار المشتركة انها على ثلاثة أقسام الاول المشتركة المأذون فيها لساكنها فقط من سرق من ساكنها  
 من بيت محجور عنه قطع لا خراج المتاع الى الساحة وان سرق من الساحة لم يقطع وان خرج به من

القاسم من سرق من مطاير في الغلاة أسماها ربا وأخفاها لا قطع عليه وما كان بين أهله معروف قطع  
 سارقه \* ابن رشد لان الاول لم يحجز طعامه بحال \* ابن شاس وتبعه ابن الحاجب والمطاير في الجبال  
 وغيرها حوز وهذا خلاف المنصوص كما ترى وسمع عيسى ابن القاسم من سرق من أبواب المسجد  
 قطع \* ابن رشد وكذا ان سرق شيئا منها هو ممتسب به كجائنة من جوائز المسجد الذي يغلق ليلا  
 ونهارا وفي سرقة قناديله نالها ان كان يغلق وفي حصره نالها ان تسو ر عليها ليلا واربعا ان خيط  
 بعضها ببعض وخامسها ان كان عليها غلق (ب) وبهذه الفروع تعرف ان سرقة الشئ الحبس يقطع  
 فيه \* وكان اتفق في أول المائة السابعة ان رجلا من بني نزار سرق كتباً من مدرسة الكتيين فباع  
 بعضها وrehن البعض وأقر بمحضر شهود الخزن ولكونه من ذوى البيئات لم يكف في اقراره  
 بشهود الخزن فأحضرت له العدول وجعل بعض كبارهم يقول تثبت في أمرك يا أبا فلان ويلهمه  
 الانكار والرجوع فتأدى على اقراره وقال له ياسيدي هذا شئ حصل فقطعت يده قال الشيخ  
 وحديثي من أنق به عن الفقيه البليلى الناسخ قال كنت بشارع الروحين من الاسكندرية فشاخ  
 في الناس ان رجلا يقال له ابن نزار قطع يده بتونس قال البليلى فخرجت أسأل هل قدم أحد  
 من أفريقية في برأ أو يعرف أمجد فأرخت اليوم الذي سمعت فيه ذلك فلما قدمت تونس وكشفت  
 عن اليوم الذي قطع فيه فوجدته اليوم الذي سمعت ذلك فيه بالاسكندرية فكان الشيخ يقول  
 هذا ماتت به الجن وفي الموازية من سرق رداء وقد وضعه قرياً منه في المسجد قطع سارقه

جميع الدار ومن سرق منها من غير ساكنها لم يقطع ولو باخراجه من جميع الدار سرقه من البيت أو من الساحة قاله سحنون \* وقال محمد يقطع إذا أخرجه من البيت إلى الساحة وإن سرقه من الساحة لم يقطع حتى يخرج من جميع الدار \* الثاني المشتركة المباحة لجميع الناس بيوتها كبيوت السكة النافذة ومن سرق من بيوتها قطع لا خراج السرقه من البيت كان من ساكنها أو من غيرهم ومن سرق من ساكنها لم يقطع وإن أخرجه من جميع الدار كان من ساكنها أو من غيرهم \* الثالث المأذون فيها غير المشتركة أن سرق منها من أذن له من بيت محجور عنه فأخذ في الدار بعد أن أخرج منها لم يقطع وقيل يقطع إن أخرجه من البيت ( م ) وأما السارق فكل من لا شبهة له في المال \* قلت \* فخرج أحد الأبوين في سرقته من مال الولد الحديث أنت ومالك لأبيك فأثبت الشبهة ولذلك لا يحد الأب إن زنا بجارية ابنه \* واختلف في سرقه الولد من مال أبيه فالعمرى أنه يقطع ويحد إن زنا بجارية أبيه وذكر اللخمي عن أشهب وابن وهب أنه لا يحد ولا يقطع قال وقال ابن القصار يقطع إن سقطت نفقته عن أبيه يريد وإن لم تسقط كن بالغ زنا لم يقطع لأن الاتفاق شبهة قياسا على سرقه الأب من مال ولده \* اللخمي وأما إن سرق من مال أمه أو زنا بجارية بنتها فانه يحد إذا شبهة وإن سرق من مال جده أو وجدته قطع وفي السكا في لابن عبد البر روى ابن القاسم من سرق من مال غيره مثل دينه عليه قطع وخالفه أكثر الفقهاء من أصحاب مالك وغيرهم اتجوزهم له أخذ دينه من مال غيره كيفما أمكنه ورواه ابن زياد وابن وهب عن مالك ونقله ابن شاس بقيد غيره المماطل ولم يعز هذا القيد وكأنه عنده المذهب وتبع في ذلك الغزالي في الوجيز فانه قيده بذلك وفي النوادر عن ابن القاسم من سرق من جوع أصابه لم يقطع \* ابن حبيب عن عمر لا يقطع في سنة ( م ) هذه عقود الباب وفرعه تنسح \* قلت \* ومن ضرورياته أن تعرف أن موجب السرقة القطع والضمان ويأتیان بعد ( قوله في الآخر لم يقطع في أقل من ثمن المجن ) ( ع ) يرد على من يقول يقطع في القليل والكثير ( قوله حجة أو ترس ) ( ع ) المجن اسم لكل ما يستجن به ويستتر ولذا فسر به بالحجفة أو الترس والحجفة الدرقة قيل والترس المتخذ من الجلود وهو بمعنى الأول وتفرقة في الحديث بينهما يدل أنهم ماثبتان ( د ) المحجن هو بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وقع الجيم والحجفة بالحاء المهملة ثم الجيم فتوحاتين والرواية فهم ما وفي الترس بالخفض على البدل من المحجن \* وانفقوا على أن الذي يقطع أولاً من السارق اليد اليمنى فإن سرق ثانية فقال مالك والشافعي يقطع رجلاه اليسرى ثم في الثالثة يده اليسرى ثم في الرابعة رجلاه اليمنى ثم إن سرق بعد ذلك حبس وعزر وقال علي والزهرى وحاد وأحمد يقطع في الثانية رجلاه اليسرى ولا قطع في غيرهما ثم إن سرق ثالثة حبس \* قلت \* وماذا كرم إن بعد الرابعة يحبس ويعزر عليه مالك وأصحابه إلا بأما صعب فانه رأى أن يقتل \* وذكر ابن حبيب في الواضحة حديثنا في السارق إذا سرق أربع مرات ثم سرق قتل قيل وليس بثابت وفي المدونة وإن سرق من لا يمين له أوله يمين مثلاً قطعت رجلاه اليسرى قاله مالك ثم عرضتها عليه فقال المحمداوا كتب قطعت يده اليسرى وقوله الرجل اليسرى أحب إلى به أخذ ابن زرقون وقال ابن وهب وأبو ميمون يقطع اليد الشلاء \* ابن حارث وقال أشهب إن كان مثلاً خفيفاً قطعت وإن كان كثيراً قطعت اليسرى فالأقوال ثلاثة ابن شاس وإن قطع الجلاد أو الأمام اليسرى عذابه القصاص والخد باق وفي المدونة إذا لم يقم بالسرقة

واللفظ له رون وأحد قال أبو الطاهر أخبرنا وقال الآخرون ثنا ابن وهب أخبرني مخزومة عن أبيه عن سليمان بن يسار عن عمرة أنها سمعت عائشة تحدث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فما فوقه \* حدثني بشر بن الحكم العبدى ثنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً \* وحدثننا اسحق بن إبراهيم ومحمد بن مثنى واسحق بن منصور جميعاً عن أبي عامر العقدي ثنا عبد الله بن جعفر من ولد المسور بن مخزومة عن يزيد بن عبد الله بن الهاد بهذا الإسناد مثله \* وحدثننا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت لم تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجن حجفة أو ترس

وكلاهما ذؤنن \* وحدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا عبدة بن سليمان وحيد بن عبد الرحمن ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم  
ابن سليمان ح وثنا أبو كريب ثنا أبو أسامة كلهم عن هشام بهذا الاسناد نحو حديث ابن نمير عن حميد بن عبد الرحمن الزواصي وفي  
حديث عبد الرحيم وأبي أسامة وهو يوذؤنن \* حدثنا ( ٤٤٢ ) يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن

عمر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قطع سارقا في  
مجن قيمته ثلاثة دراهم  
\* حدثنا قتيبة بن سعيد  
وابن ربح عن الليث بن سعد  
ح وثنا زهير بن حرب  
وابن مني قال ثنا يحيى  
وهو القطان ح وثنا ابن  
نمير ثنا أبي ح وثنا أبو  
بكر بن أبي شيبة ثنا على  
ابن مسهر كلهم عن عبيد  
الله ح وثني زهير ثنا  
اسماعيل يعني ابن علي ح  
وثنا أبو الربيع وأبو كامل  
قالا ثنا حماد ح وثني  
محمد بن رافع ثنا عبيد  
الرزاق أخبرنا سفيان عن  
أيوب السخيتي وأيوب  
ابن موسى واسماعيل بن  
أمية ح وثني عبد الله بن  
عبد الرحمن الدارمي أخبرنا  
أبو نعيم ثنا سفيان عن  
أيوب واسماعيل بن أمية  
وعبيد الله وموسى بن  
عقبة ح وثنا محمد بن رافع  
ثنا عبد الرزاق أخبرنا  
ابن جريح أخبرني اسمعيل  
ابن أمية ح وثني أبو  
الطاهر أخبرنا ابن وهب

حتى طال الزمان وحسنت حال السارق ثم اعترف أو قامت بينة فانه يقطع وكذلك حد الخمر والزنا  
واختصوه \* ابن الحاجب بقوله ولا تسقط التوبة الحدود \* ابن عبد السلام وليس على عمومه لأنها  
تسقط حد الحرابة ونبيه بذلك على خلاف من خالف من العلماء وقال تسقط حد الزنا والخمر وحديث  
ما عزر والغامدية يردان عليه فانه صلى الله عليه وسلم أخبر عن قبول توبتهما وأقام الحد عليهما وأما  
ضمان السارق للسرقه فانه ان لم يقطع ضمهنا مطلقا وان قطع وهي قائمه يده أخذت وان استهلكها ففي  
ضمانه أياها مطلقا ونفيه ثلثها ان أصل يسره بهامن يوم السرقة الى يوم القطع ورابعها الى يوم القيامة  
والثالث المشهور (قوله ولا يبادون عن المجن) (د) هذا عندنا يقول على ان قيمته ربع الدينار  
ليوافق الأحاديث الصحيحة الصريحة في تحديد ما يقطع فيه بالربع دينار وهو النصاب عندنا وما  
ذكر في الطريق الآخر من انه قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم هذا أيضا عندنا محمول على ان هذا  
القدر كان ربع دينار ولا بد من هذا التأويل ليوافق الأحاديث الصريحة في تحديد النصاب بالربع  
دينار وأيضا فانها قضية في عين فلا تم ولا تترك الرواية الصريحة لرواية محتملة (قلت) ولا يحتاج عندنا الى  
هذا التأويل لان النصاب عندنا من غير الذهب والفضة ما قيمته ثلاثة دراهم لان التقويم انما هو بالدرهم  
(قوله في الآخر لعن الله السارق) (ع) فيه جواز اللعن بالصيغة كما قال تعالى أللعنة الله على الظالمين لان  
الله توع ذلك الصنف وينفذ الوعيد فيمن شاء (ط) ولا بد أن يكون في ذلك الصنف من يستحق ذلك  
(ع) وأما لعن المعين فلا يجوز لان معنى اللعن الطرد عن رحمة الله ولا يطرده أحد عن رحمة الله  
لاحتمال أن لا يكون كذلك وأجاز بعضهم لعن المعين وهو غير سديد لصحة النهي عن اللعن فيجب حمله  
على المعين ليحصل الجمع بين الأحاديث وقد قال للذي لعن شارب الخمر لا تعينوا الشيطان على أخيك وقد  
قيل في لعنه العصاة انما هو تحذير فاذا وقع دعاهم واستغفر لهم فقد قال سألت ربي أن يجعل لعنتي لهم  
رحمة (قلت) قد تقدم في كتاب الايمان ان الاجماع انعقد على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من  
العصاة لان الله توع عدمه وكلامه تعالى صدق فلا بد من وقوعه ثم يبقى النظر هل المراد طائفة من جميع  
العصاة أو طائفة من كل صنف منهم وهذا هو الظاهر لان الله توعد كل صنف على حدته وهو ظاهر  
كلام القاضي هنا وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يجيز لعن المعين الظالم الجاهر بالظلم \* ويحكي ان  
الشيخ الفقيه الصالح حسنا الزبيدي سئل عن لعن المعين فأجازه قال شيخنا ومحمّل ذلك عندى على

محفوظان على البطل أو عطف البيان للجن والحجة بجاء مبهمة ثم جيم مفتوحين هي الدرقة (قوله  
لعن الله السارق) فيه جواز اللعن بالصيغة (ع) وأما لعن المعين فلا يجوز وأجاز بعضهم لعن المعين وهو  
غير سديد لصحة النهي عن اللعن فيجب حمله على المعين ليحصل الجمع بين الأحاديث (ب) تقدم في كتاب  
الايمان ان الاجماع انعقد انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة لان الله سبحانه توعدهم وكلامه  
تعالى صدق فلا بد من وقوعه ثم يبقى النظر هل المراد طائفة من جميع العصاة أو طائفة من كل صنف

عن حنظلة بن أبي سفيان الجحفي وعبيد الله بن عمر ومالك بن أنس وأسماء بن زيد الليثي كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى عن مالك غير ان بعضهم قال قيمته وبعضهم قال ثمن ثلاثة دراهم \* حدثنا أبو بكر  
ابن أبي شيبة وأبو كريب قالا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لعن الله السارق

المجاهر بالظلم كما تقدم ( **قوله** يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده ) تأوله بعضهم على أن المراد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفينة ولا يلتفت إلى هذا التأويل لأن الحديث خرج مخرج الذم للسارق والتنبيه على عظم خسارته لأنه قطع يده في حقير من المال وهو الربع دينار وأنه وإن لم يقطعه في البيضة جرته عادته إلى سرقة ما هو أكثر منها وكفى عن ذلك الحقير بالبيضة لأنه يكفى بهاعن الحقير فتفسيرها بيضة الحديد يخرج الكلام عن المبالغة لأن بيضة الحديد لها قدر ولا يذم في العرف من عرض بنفسه في تحصيل شيء كثير فالحديث خرج مخرج التقليل لا مخرج التكثير

### ﴿ أحاديث قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

( **قوله** ومن يجترئ ) (د) أى يتجاسر وحب هو بكسر الحاء ( **قوله** أتشفع في حذ من حدود الله ) (ع) أجمعوا على أنه لا تحل الشفاعة في الحدود بعد بلوغها الإمام ولا قبلها لهذه الأحاديث وأما قبل بلوغها الإمام فأجازها إلا كثيرا جاء في طلب الاستر قال مالك وذلك فممن لم يعلم بشر واذابة وأما من عرف منه ذلك فلا أحب أن يشفع فيه وأما الشفاعة فيما ليس له حد وانما فيه الأدب ولا حق فيه لآدمي فخاثر عند العلماء الشفاعة فيه بلغ الإمام أم لا ﴿ قلت ﴾ والشفاعة قبل بلوغها الإمام إنما هي عند ذى حق \* وكان شيخنا أبو عبد الله يقول إن الشفاعة بعد بلوغها الإمام جرحة إذا كانت ممن لا يظن به جهل ذلك ( **قوله** إنما أهلك الذين قبلكم ) (ط) هذا تهديد شديد ﴿ قلت ﴾ حاصل هذا السبب يرجع إلى أنه محاباة في حدود الله \* وحينئذ يشكل حصر الهلاك فيه لأنه كانت في بني إسرائيل أشياء كثيرة تقتضى الهلاك \* ويجب أمانع اقتضاء إنما الحصر وهو أحد الأقوال فيها وأما بان المحصور هلاك خاص والخاص قديكون باعتبار أمر خاص ومنه إنما أنت نذير ولم ينحصر أمره صلى الله عليه وسلم في الانذار لأنه نذير وبشير ولكن باعتبار مقام التخويف فأنما هو بحسب ذلك المقام نذير وكان شيخنا أبو عبد الله يقول يدخل تحت هذا الذم كل من ولى الامارة أو الخطبة غير أهلها يعنى أنه

منهم وهذا هو الظاهر لأن الله تعالى توعد كل صنف على حدته وهو ظاهر كلام القاضي هنا \* وكان الشيخ يجيز لعن المعين المظالم المجاهر بالظلم ويحكى أن الشيخ الفقيه حسنا الزبيدي سئل عن لعن المعين فأجازه قال الشيخ ومحمّل ذلك عندى على المجاهر بالظلم كما تقدم ( **قوله** يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل ) تأول بعضهم أن المراد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفينة ولا يلتفت إلى هذا التأويل لأن الحديث خرج مخرج الذم للسارق والتنبيه على عظم خسارته حيث قطعت يده في حقير وهو الربع دينار وأنه وإن لم يقطعه في البيضة فأنها تجره إلى سرقة ما هو أكثر منها

### ﴿ باب قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

( **ش** ) ( **قوله** ومن يجترئ ) أى يتجاسر ( **قوله** الاسامة حبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ) بكسر الحاء أى محبوه ( **قوله** أتشفع في حذ من حدود الله ) أجمعوا أنه لا تحل الشفاعة في الحدود بعد بلوغها الإمام ولا قبلها لهذه الأحاديث وأما قبل بلوغها الإمام فأجازها إلا كثيرا جاء في طلب الاستر قال مالك وذلك فممن لا يعرف بشر واذابة وأما من عرف منه ذلك فلا أحب أن يشفع فيه وأما الشفاعة فيما ليس فيه حد وانما فيه الأدب ولا حق فيه لآدمي فخاثر عند العلماء الشفاعة فيه بلغ الإمام أو لا والشفاعة قبل بلوغ الإمام إنما هي عند ذى الحق (ب) وكان الشيخ يقول إن الشفاعة بعد بلوغها الإمام جرحة إذا كانت ممن لا يظن به جهل ذلك ( **قوله** إنما أهلك الذين قبلكم ) (ب) حاصل هذا السبب

يسرق البيضة فتقطع يده

ويسرق الحبل فتقطع

يده \* حدثنا عمر والناس

واسحق بن إبراهيم وعلى

ابن خشرم كلهم عن عيسى

ابن يونس عن الأعمش بهذا

الاسناد مثله غير أنه يقول

إن يسرق جبلا وان سرق

بيضة \* حدثنا قتيبة بن سعيد

ثنا ليث وثننا محمد بن ربح

أخبرنا الليث عن ابن شهاب

عن عروة عن عائشة أن

قريشا أهمهم شأن المرأة

المخز ومية اثني سرق

فقالوا من يكلم فيها رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقالوا

ومن يجترئ عليه الأسامة

حبر رسول الله صلى الله

عليه وسلم فكلمه أسامة

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم أتشفع في حذ من

حدود الله ثم قام فاخبط

فقال أيها الناس إنما أهلك

الذين قبلكم أنهم كانوا إذا

سرق فيهم الشريف تركوه

واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وفي حديث ابن رمح إنما هلك الذين من قبلكم \* وحدثنى أبو الطاهر وحمله بن يحيى واللفظ لحرملة قالاً أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن قريشاً أهمهم شأن المرأة التي سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة العتق فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها أسامة بن زيد فتلون عليه وسلم فكلمه فيها أسامة بن زيد فتلون (٤٤٤)

وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنشفع في حدم من حدود الله فقال له أسامة استغفر لي يا رسول الله فلمّا كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخطب فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإني أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإنني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها قال يونس قال ابن شهاب قال عروة قالت عائشة فحسنت توبتها بعد وترجعت وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثننا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كانت امرأة مخزومية

من المحابة في أحكام الله (قوله) وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها (ع) تقدم الكلام على أيم الله (قلت) قال تقي الدين هذا يدل على أن ما خرج من الكلام هذا المخرج وهو تعليق أمر على تقدير وقوع آخر لا يمنع (قوله) فحسنت توبتها (ع) فيه أن التوبة بمحو الذنوب قيل في الدنيا والآخرة (قوله) في الآخر أن امرأة كانت تستعير المتاع وتبجده فامر أن تقطع (ع) تأوله العلماء على أن ذكر العارية جرى مجرى التعريف بالمرأة ليس أنه السبب في القطع وقد جاء في الأم الحديث الآخر أنها سرقت وفي غير الأم أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وأخذ أحدوا سحاق بالحديث فقطعوا في جحد العارية ولم يتأولوه وعامة العلماء وفقهاء الفتية على أنه لا قطع في ذلك وذكر المحدثون أن معمرات فردن ذكر العارية دون سائر الروايات وقيل أنه وافقه من لا يعتمد بحفظه كابن أخي الزهري ونمطه قالوا وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية لأن الرواية إنما قصدوا الأخبار عن منع الشفاعة في الحدود لا الأخبار عن السرقة ويدل على أنها سرقت أخبره عن بني إسرائيل كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وبجح به من لا يشترط الحوز ويقطع في غير الحوز وهو قول داود والحسن وكافهم على اشتراطه حتى صار كالاجماع وحجة الكافة إسقاط القطع عن حرسه الجعل والتمر المعلق وتنبه بذلك على الحرز وقوله حتى تصل إلى مراحمها

### كتاب الرجم

يرجع إلى أنه محابة الله في حدود الله وحينئذ يشك كل حصر الملاك فيه لأنه كانت في بني إسرائيل أشياء كثيرة تقتضي الهلاك وبجواب ما يمنع اقتضاء إنما الحصر وهو أحد الأقوال فيها وأما بان المحصور هلاك خاص (قلت) وهو من باب الحصر الادعاء مبالغة كقولك إنما العالم زيد ليفيد تهديدا شديدا (ب) وكان الشيخ يدخل تحت هذا الدم كل من ولي الامارة أو الخطة غير أهلها يعني أنه من المحابة في أحكام الله تعالى (قوله) أن امرأة كانت تستعير المتاع وتبجده فامر أن تقطع (ع) تأوله العلماء على أن ذكر العارية جرى مجرى التعريف بالمرأة ليس أنه السبب في القطع وقد جاء في الحديث الآخر أنها سرقت وفي غير الأم أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ أحدوا سحاق بالحديث فقطعوا في جحد العارية ولم يتأولوه

### كتاب الرجم

(ش) (ب) عرف ابن الحاجب الزنا فقال هو أن يطأ فرج آدمي لا ملك له فيه اتفاقا عمدا \* فيخرج

تستعير المتاع وتبجده فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن تقطع يدها فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه فسكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ثم ذكر نحو حديث الليث ويونس \* وحدثنى سلمة بن شبيب ثنا الحسن بن أعين ثنا معقل عن أبي الزبير عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرقت فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فآذنت بأمر سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها فقطعت \* وحدثننا يحيى بن يحيى القمي أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



﴿قلت﴾ حرم الله الزنا وأجمعت الأمة على تحريره ونقل غير واحد أنه مما اتفقت الملل على تحريره وعرف ابن الحاجب الزنا فقال هو أن يطأ فرج آدمي لا ملك له فيه اتفاقا عمدا ﴿بقوله﴾ أن يطأ فرج يخرج الوطء في غير الفرج وبقوله آدمي يخرج البهيمة إذا دخل في وطئها وانما فيه التعزير والبهيمة كغيرها في الذبح والاكل وقيل يحده وهو بعيد إذا دلل على ثبوته وحديث ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوها واقتلوه غير صحيح قال الراوي فقلت له ما شأن البهيمة قال الراوي ما أراه إلا كرهأ كلها ويدخل اللواط لأنه يحد عند الأكثر وقال أبو حنيفة لا يحد وانما فيه التعزير وقال الحكم بن عيينة يجلدون الحد واختلف القائلون بأنه يحد فقال مالك وجماعة من الصحابة والتابعين حده القتل يعني الرجم دون تفصيل ﴿وقال الشافعي وجماعة﴾ هو زنا في قتل المحسن ويجلد البكر وقال بعضهم يحرق بالنار وقال بعضهم يلقي من شاهق ويتبع بالحجارة وكذلك يدخل في الحد من أتى أجنبية في دبرها ثم اختلف هل ذلك زنا فيفرض فيه بين المحسن وغيره أو هو لواط فلا يفرض والاول في الموازية والثاني لابن القصار وكذلك يدخل من وطئ ميتة قال في الرضاع ويحد من وطئ ميتة ولا تدخل المتساحقتان لأنه ليس بوطء في فرج ﴿واختلف في صفة عقوبتهما﴾ قال ابن القاسم ذلك بحسب اجتهاد الحاكم بحسب ما يظهر من شناعة وخبث وقيل يجلدان خمسين خمسين وبقوله لا ملك له فيه يخرج من يحل له وطؤها من زوجة أو أمة والمترج في العدة ولو عالما بالحریم لأنه لا يحد على المشهور والحلل له وطء أمة إذا لا يحد أيضا على المشهور عالما كان أو جاهلا لأن التحليل شبهة تسقط الحد ولان عطاء أجاز التحليل ابتداء ﴿وقال الأبهري﴾ ان كان عالما حدولا يلحق به الولد لأنه زنا وعلى المشهور انه لا يحد فقال في كتاب القذف وتقوم على الواطئ حلت أم لا وليس لربها التماسك بها ولا يخرج من تزوج المرأة على أمها أو على أختها أو على عمتها أو خالتها لأنه يحد في الجميع وبقوله اتفاقا يخرج النكحة المختلف فيها كالنكاح دون ولي لأن أبا حنيفة أجازة والنكاح دون شهود ونكاح المتعة على تفسيره بأنه الذي ضرب فيه الاجل واستوفيت فيه الشر وط

بقوله أن يطأ فرج الوطء في غير الفرج وبقوله آدمي يخرج البهيمة إذا دخل في وطئها وانما فيه التعزير والبهيمة كغيرها في الذبح والاكل وقيل يحده وهو بعيد إذا دلل على ثبوته وحديث ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوها واقتلوه غير صحيح ويدخل اللواط لأنه يحد عند الأكثر وقال أبو حنيفة لا يحد وانما فيه التعزير واختلف القائلون بالحد فقال مالك وجماعة من الصحابة والتابعين حده الرجم مطلقا ﴿وقال الشافعي وجماعة﴾ هو زنا في قتل المحسن ويجلد البكر ويحد بالشرع ويتبع بالنار وقال بعضهم يلقي من شاهق ويتبع بالحجارة وكذلك يدخل في الحد من أتى أجنبية في دبرها وفي كونه زنا أو لواط قولان والاول في الموازية والثاني لابن القصار وكذلك يدخل فيه من وطئ ميتة قال في الرضاع ويحد من وطئ ميتة ولا تدخل المتساحقتان لأنه ليس بوطء في فرج ﴿واختلف في صفة من يحل له وطؤها من زوجة أو أمة والمترج في العدة ولو عالما بالحریم لأنه لا يحد على المشهور والحلل له وطء أمة إذا لا يحد أيضا على المشهور عالما كان أو جاهلا لأن التحليل شبهة تسقط الحد ولان عطاء أجاز التحليل ابتداء وقال الأبهري﴾ ان كان عالما حدولا يلحق به الولد لأنه زنا وعلى المشهور انه لا يحد فقال في كتاب القذف وتقوم على الواطئ حلت أم لا وليس لولائها التماسك بها ولا يخرج من تزوج امرأته على أمها أو على أختها أو على عمتها لأنه يحد في الجميع وبقوله اتفاقا يخرج النكحة المختلف فيها كالنكاح دون ولي لأن أبا حنيفة أجازة والنكاح دون شهود ونكاح المتعة على تفسيره بأنه الذي

من الولي والشهود وبقوله عمدا يخرج من وطني امرأة يظن أنها زوجه أو أمة فاذا هي أجنبية وكل ما ذكرناه يحذف فيه فان ذلك اذا قدم عليه وهو عالم بالتحريم وأما ان جهل وطنه انه مباح فانه يعذر ويسقط عنه الحد اذا كان ممن يظن به الجهل \* واختلف في الزنا الواضح في المدونة ولا تعذر العجم ويحدون وان ادعوا الجهالة ولم يأخذ مالك بالحديث الذي قال زينت بمرعوس بدرهمين ورأى أن يقام الحد على هذا وقال أصبغ بدرأ الحد عن جهل حرمة الزنا اذا كان ممن يرى انه يجهله \* اللخمي قول مالك أشهر وقول أصبغ أقيس \* وقد قال سحنون فيمن أسلم بدار الحرب ولم يصل ثم خرج لدار الاسلام لا قضاء عليه لما ترك من الصلاة قبل خروجه اذا كان غير عالم بفرض الصلاة فاذا سقط عنه الخطاب سقط الخطاب بموجب الزنا هذا ما يتعلق بتفسير الحد وأورد عليه أسئلة واهية لا فائدة في ذكرها أشبهها انه يخرج عنه زنا المرأة لانها موطوءة لا واطئة \* ابن عبد السلام وأجيب عن هذا بان الوطء لا يمكن الا من اثنين فذكر أحدهما يستلزم الآخر وانما اختير ذكر الفاعل لانه يجري مجرى العلة والاستغناء بها عن المعلول أولى من الاستغناء بالمعلول عنها ورد شيخنا أبو عبد الله هذا الجواب بان التلازم في الوجود لا يلزم منه التلازم في العلم قال والتلازم في العلم هو المعتبر في الحدود ولا يخفى عليك ضعف هذا الرد فان اللزوم اما في الذهن فقط كاللزوم الذي بين الضدين واما في الخارج فقط كاللزوم الذي بين الجوهر والعرض واما في الذهن والخارج معا كاللزوم الذي بين السرير والارتفاع وأنت تعرف ان اللزوم الذي بين الاثنين في الوطء من القسم الثالث وانما الرد ان يقال انه وان استلزم أحدهما الآخر فلا دلالة الالتزام بهجورة في العلوم وفسر الكتابي ذلك بانها لا تستعمل في الحدود وظاهر رد شيخنا أنها تستعمل في الحدود وفي ذلك ما سمعت \* ثم ان شيخنا عرف الزنا فقال الزنا الشامل للواط هو مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة حله عمدا قال وخرج شبهة حله عمدا وطء المحللة ووطء الأب جارية ابنه والكلام على تعريفه هذا تعرفه بماتقدم من الكلام على تعريف ابن الحاجب \* واختلف في وطء المسكرة فقال ابن الحاجب ثلثها ان انتشر وأوجبها وظاهر القول بأنه

ضرب فيه الأجل واستوفيت فيه الشر وطمن الولي والشهود \* وبقوله عمدا يخرج من وطني امرأة يظن أنها زوجه أو أمة فاذا هي أجنبية وكل ما ذكرناه يحذف فيه فانما ذلك اذا قدم وهو عالم بالتحريم وأما ان جهل وطنه انه مباح فانه يعذر ويسقط عنه الحد اذا كان ممن يظن به الجهل \* واختلف في الزنا الواضح في المدونة ولا تعذر العجم ويحدون ان ادعوا الجهالة \* وقال أصبغ بدرأ الحد عن جهل حرمة الزنا اذا كان ممن يرى انه يجهله \* اللخمي قول مالك أشهر وقول أصبغ أقيس وقد قال سحنون فيمن أسلم بدار الحرب ولم يصل ثم خرج لدار الاسلام لا قضاء عليه لما ترك من الصلاة قبل خروجه اذا كان غير عالم بفرض الصلاة فاذا سقط عنه الخطاب بالصلاة سقط الخطاب بموجب الزنا هذا ما يتعلق بتفسير الحد وأورد عليه أسئلة واهية لا فائدة في ذكرها أشبهها انه يخرج عنها زنا المرأة لانها موطوءة لا واطئة \* ابن عبد السلام وأجيب عن هذا بان الوطء لا يمكن الا من اثنين فذكر أحدهما يستلزم الآخر وانما اختير ذكر الفاعل لانه يجري مجرى العلة والاستغناء بها عن المعلول أولى من العكس \* ورد الشيخ هذا الجواب بان التلازم في الوجود لا يلزم منه التلازم في العلم قال والتلازم في العلم هو المعتبر في الحدود ولا يخفى عليك ضعف هذا الرد فان اللزوم اما في الذهن فقط كاللزوم الذي بين الضدين واما في الخارج فقط كاللزوم الذي بين الجوهر والعرض واما في الذهن والخارج معا كاللزوم الذي بين السرير والارتفاع وأنت تعرف ان اللزوم الذي بين الاثنين

بوجبه وان لم ينتشر ولا يتصور الا على ما ذكرنا في باب الاحصان اذا أدخل الله كرا بأصبعه  
وأما كراه المرأة فلم يذكر واختلفا في سقوط الحد عنها \* واختلف في حد من بيعت في الغلاء  
وأقرب بارق والأصح انها لا تحل لان الغلاء صبرها كأنها لم تقر ولم تفعل (قوله خذوا عني خذوا عني)  
(قلت) قال الطيبي تذكر برخذوا عني يدل على ظهور أمر كان قد خفي شأنه وأهتم به وذلك  
هو السبيل المذكور في الآية فانه مبهم حتى فسر بالحد (قوله قد جعل الله لمن سبى) (ع) يعني انه  
أوحى اليه بتفسير السبيل المذكور في قوله واللذان يأتين الفاحشة من نسائك الآية وتفسيره  
ما ذكر من حد الثيب والبكر فالآية على هذا المحكمة والحديث تفسير لها وقيل انها منسوخة بآية  
النور وبهذا الحديث وبآية الرجم المنسوخ لفظها فانها في الثيبين وآية النور في البكرين  
وقال اسمعيل القاضي كان الزانيان في صدر الاسلام يحميمسان ويحيمان ويسهران فنسخ ذلك بقوله  
فامسكوهن في البيوت وعن ابن عمر نحوه قال ثم نسخ ذلك بالرجم والحد (قوله البكر بالبكر جلد  
مائة) (قلت) هو على حذف مضاف هذا المبتدأ في الاصل أي حد البكر جلد مائة (د) وليس  
على سبيل الاشتراط بل ذلك حد البكر سواء زنا بغير أو ثيب وحد الثيب ذلك سواء زنا بغير أو ثيب  
فهو شبيهه بالتقييد الخارج على الغالب (قوله ونفي سنة) (ع) قال بوجود النفي وانه جزء الحد  
الجمهور وأسقطه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن \* واختلف موجبوه الى أين ينفي فقال مالك ينفي من  
مصر الى الحجاز وشعب واصوان ومن المدينة الى خيبر وفدك وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز ونفي  
على من السكوة الى البصرة وقيل ينفي الى غير محل بلده وقيل الى غير بلده وقال الشافعي أقل ذلك  
مسافة يوم وليلة \* واختلف قول الشافعي في قدر النفي فقال مرة سنة وقال مرة نصف سنة وقال مالك  
يجبس في الموضع الذي نفي اليه سنة (قلت) وتقدم الكلام على ذلك وإلى أين كان ينفي من  
تونس في كتاب المحار بين (ع) اختلف هل ينفي النساء والعبيد فقال مالك والأكثر لا نفي عليهم لقوله  
في حديث الأمة اذا زنت فاجلدوها ولم يذكر نفيها وهو موضع بيان ولما في ذلك من الضرر على  
السادات بتعطيل المنافع وعلى الأزواج من ترك الاستمتاع وخدمة البيت وأيضا لما شرع النفي لانه  
عقوبة لما فيه من التعريب عن الأهل والولد والاصل في العقوبة انما هي على الجنة وفي تعريب

من القسم الثالث وانما المراد ان يقال انه وان استلزم أحدهما الآخر فدلالة الالتزام مهجورة في العلوم  
وفمر الكتابي ذلك بانها لا تستعمل في الحدود وظاهر رد الشرح انها تستعمل في الحدود وفي ذلك  
ما سمعت \* ثم ان الشرح عرف الزنا فقال الزنا الشامل للواط هو مغيب حشفة آدمي في فرج آخر  
دون شبهة له عمدا \* قال وخرج بشبهة ووطء المحلاة ووطء الأب بارية ابنة والكلام على تعريفه تعرفه مما  
تقدم \* واختلف في ووطء المكره فقال ابن الحاجب ثالثا ان انتشر اوجبه وأما كراه المرأة فلم يذكرنا  
خلافنا في سقوط الحد عنها واختلف في حد من بيعت في الغلاء وأقرب بالزنا والأصح انها لا تحل لان  
الغلاء صبرها كأنها لم تقر ولم تفعل (قوله خذوا عني خذوا عني) (ب) قال الطيبي تذكر برخذوا يدل  
على ظهور أمر كان خفي شأنه وأهتم به وذلك هو السبيل المذكور في الآية فانه مبهم حتى فسر بالحد  
(قوله البكر بالبكر جلد مائة) هو على حذف مضاف أي حد البكر جلد مائة وليس التقييد بالبكر  
مشرطا بل ذلك حد البكر سواء زنا بغير أو ثيب (قوله ونفي سنة) قال بوجوده وانه جزء الحد  
الجمهور وأسقطه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ولا ينفي النساء والعبيد عند مالك والأكثر واختلف في

خذوا عني خذوا عني قد جعل  
الله لمن سبى الله بالبكر  
جلد مائة ونفي سنة

والثيب بالثيب جلد مائة والرجم \* وحدثننا عمر والناسد ثنا هشيم أخبرنا منصور بهذا الاسناد مثله \* حدثنا محمد بن مثنى وابن  
بشار جميعا عن عبد الاعلى قال ابن مثنى ثنا عبد الاعلى ( ٤٤٨ ) ثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد

الله الرقائى عن عبادة بن  
الصامت قال كان نبي الله  
صلى الله عليه وسلم اذا أنزل  
عليه الوحي كرب لذلك  
وتر بدله وجهه قال فأنزل  
عليه ذات يوم فلقى كذلك  
فلما سرى عنه قال خذوا  
عنى فقد جعل الله لهن  
سبيلا الثيب بالثيب والبكر  
بالبكر الثيب جلد مائة ثم  
رجم بالحجارة والبكر جلد  
مائة ثم نفى سنة \* وحدثننا محمد  
ابن مثنى وابن بشار قالنا ثنا  
محمد بن جعفر ثنا شعبة ح  
وثنا محمد بن بشار ثنا معاذ  
ابن هشام ثنا أبى كلاهما  
عن قتادة بهذا الاسناد  
غير أن فى حديثهما البكر  
يجلد وينفى والثيب يجلد  
ويرجم لا يذكر ان سنة  
ولامائة \* حدثنى أبو الطاهر  
وحرمة بن يحيى قالنا ثنا ابن  
وهب أخبرنى يونس عن  
ابن شهاب قال أخبرنى  
عبيد الله بن عبد الله بن  
عتبة أنه سمع عبد الله بن  
عباس يقول قال عمر بن  
الخطاب وهو جالس على  
منبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان الله قد بعث  
محمد صلى الله عليه وسلم  
بالحق وأنزل عليه الكتاب

هؤلاء عقوبة على السادات والازواج ولم يجنوا \* واختلف فى ذلك قول الشافعى فقال مرة ينفوا  
واخبر بعموم لفظ البكر فى الحديث وتوقف فى نفيم مرة ( قوله والثيب بالثيب جلد مائة والرجم )  
\* قلت \* عامة المسلمين على ان حد الزانى المحسن الرجم وأنكره من لا يعتد به من المبتدعة ( م )  
أسقطه الخوارج والنظام وأصحابه من المعتزلة \* ثم اختلف موجبوه فأخذ بعضهم بالحديث فجعل على  
الثيب الجلد والرجم وره الأكثر منسوخا بكثير من الظواهر كحديث واغديا أنيس على امرأة هذا  
فان اعترفت فارجهوا ولم يذكر الجلد ( قوله كرب لذلك وتر بدله وجهه ) ( ع ) أى أصابه كرب  
وعلت وجهه غيرة والرعدة تغير البياض الى السواد ( قوله فى الآخر من حديث عمر وهو جالس  
على منبر ) \* قلت \* الاظهر انه يعنى بالجلوس الاستقرار أى وقف مستقرا على المنبر لان الأصل  
فى الخطبة أن يكون الخطيب قائما ( قوله فكان مما أنزل عليه ) ( ع ) الاظهر انه يعنى الشيخ والشيخة  
لقوله فى الموطأ لولا انى أخشى أن يقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لكتبته بيدي الشيخ والشيخة اذا  
زينا فارجهما ألبتة فانا قرأناها وعقلناها ويحتمل أن يريد ما أوحى به اليه من الحكم وشرعه  
\* قلت \* الاول أظهر لتسمية ذلك آية ( ع ) وهذه الآية مما نص العلماء على انه مما نسخ لفظه وبقى  
حكمه ولها نظائر ولكن لا يصح أن تتلى قرأنا لانها لم تكتب فى المصحف وأنسى الله المسلمين حفظه  
لحكمة منه فى ذلك وابتلاء لعباده ألا ترى انه لو بقى لفظه لم تجد المبتدعة للتكذيب له سبيلا وذكر عمر  
لهما لم يكن على وجه التلاوة بل اخبارا عن معنى ما كان حفظ لان هذا اللفظ بعيد من بلاغة القرآن  
ونظله وقوله فى الخطبة لولا انى أخشى أن يقول الناس زاد عمر فى كتاب الله فيه ما كان عليه الصعابة  
من الحوطة على القرآن قبل جمع المصحف وبعده ان يزاد فيه أو ينقص منه وأن لا يكتب معه غيره  
\* قلت \* وعلى انها مما نسخ لفظه فانظر ما هو النسخ لها والاظهر انه اسقاط رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تلاوتها ( قوله فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده ) ( ع ) قوله هذا على المنبر بحضرة  
علماء الصعابة ولا منكر له منهم يدل على موافقتهم اذ لا يقررون على منكر ولا يسكرتون عما يعمون  
خلافه ( قوله فأخشى ان طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم فى كتاب الله ) ( ع )  
قد كان ما أخشى من ذلك من تكذيب الخوارج والمبتدعة بالرجم ثم يحتمل انه قاله لعلم عنده فى  
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أول فراسسته وصدق ظنه كما اتفق له فى كثير من الأقضية  
فى موافقته الحق وروى عنه فى غير هذا الحديث تخبر عن ذلك جزما وهو قوله سيكون فى هذه  
الامة قوم يكذبون بالرجم والدجال وهذا انما هو عن علم عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قوله  
وان الرجم فى كتاب الله حق على من زنا اذا أحسن الى آخره ) \* قلت \* الأظهر فى هذه الالفاظ

ذلك قول الشافعى ( قوله كرب لذلك وتر بدله وجهه ) كرب بضم الكاف وكسر الراء أصابه كرب  
وتر بدأ أى علت غيرة والرعدة تغير البياض الى السواد ( قوله فكان مما أنزل عليه ) الاظهر انه يعنى الشيخ  
والشيخة ويحتمل أن يريد ما أوحى به اليه من الحكم وشرعه له ( قوله فأخشى ان طال بالناس زمان )  
فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فأخشى ان طال  
بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم فى كتاب الله تعالى فيضوا بترك فريضة أنزلها الله وان الرجم فى كتاب الله حق من زنا  
اذا أحسن من الرجال

انها من قول عمر لا من القرآن الذي نسخ لفظه وانما الذي نسخ الشيخ والشيخة كما تقدم (قوله اذا قامت البينة أو كان الحبيل أو الاعتراف) (ع) هذه موجبات الحد أما البينة فاربعة ولا خلاف أنه لا يقبل أقل منها وان اختلفوا في صفاتهم وصورة شهادتهم وأما الحبيل فقال مالك وأصحابه اذا ظهر بالمرأة ولا يعلم لها زوج ولا مولى ان كانت أمة ولا عرف أنها اغتصب فاتها تحدا لأن تكون طارئة وتدعى أنه من زوج أو سيد \* وقال الشافعي والكوفيون ان الحبيل شبه يد رء الحد ودولم يفرقوا بين الطارئة وغيرها الحديث ادرؤا الحدود بالشبهات \* قلت \* قد جاء عن عمر خلاف ماله هنا ورواته ثقات وبه احتج المخالف \* قال ابن شبرمة ان الملع عمر بنى اذا بامرأة ضمخاء حبلى كاذل الناس أن يقتلوا بها الزحام وهي تبكى فقال لها عمر ما يبكيك فان المرأة ر بما استكرهت قالت انى امرأة تقيله الرأس وكان الله يرزقنى من الليل ماشاء أن يرزقنيه فصلت ثم غمت فوالله ما استيقظت الا ورجل قد ركبنى ومضى ولا أدري أى خلق الله هو فقال عمر لو قتلت هذه خفت على ما بين الأخشين البار ثم كتب الى الأمراء أن لا يقتلوا أحدا الا باذنه \* وفي كتاب القذف من المدونة وان ظهر بامرأة حل فقات تزوجنى فلان وهذا الحل منه وصدة فلان حدا معا الا أن يقيم البينة \* اللخمي أو يظهر شبهة أو يكونا طارئين (م) ولا يقبل قولها انها اغتصب اذا لم تقم مستقيمة عند الاغتصاب وقبل ظهور الرجل \* قلت \* ان ظهر من الامارات ما يدل على صدقها من صباح أو جاءت تدعى برخص \* اللخمي ومثل أن يتقدم منها ذلك قبل ظهور الرجل أو تأتي متعلقة برجل وان لم تأت متعلقة به لم تحدان ادعت ذلك على من يشبه وان ادعته على رجل صالح حدث له وان لم يظهر من الامارات ما يدل على صدقها فالشهور أنها لا تصدق والشاذ أنها تصدق وهو قول بعض شيوخ المذهب \* اللخمي وان لم تذكر ذلك اذ بعد ظهور الرجل حدث الآن تكون معروفة بالخبر وقالت كتمت ذلك رجاء ان لا أحمل أو أن تسقط فتعذر قال ومثله لو لم تسم من استكرهها وهي معروفة بالخبر قال هذا الذي آخذ به ومثله جاء عن عمر في امرأة تظهر بها حل وذكر ما تقدم من حكاية ابن شبرمة وزاد ان عمر سأل ناسا من قومها فاثبتوا خيرا فلم يجدوها وكساها وأوصى بها أهلها (قوله في الآخر فاعرض عنه) \* قلت \* الأظهر أنه طلب للمسترفان الأولى لمن بلى أن يستتر ولا يقر ويحتمل أنه كرر ذلك لما ذكر القاضي واحتمل ذلك بسقط الاحتجاج به على طلب أن يكون الاقرار أربعا \* فان قلت \* قد قال فلما شهد على نفسه أربع مرات بدل ان اعراضه كان لطالب الرابع \* قلت \* ذلك من فهم الراوى لا من قوله صلى الله عليه وسلم (ع) مذهب مالك أنه يكفي في الاقرار بالزنا مرة واحدة لقوله في الحديث الآخر فان اعترفت فارجمها ولم يقيدها بعدد ولان القول الثانى فى معنى الأول وقال بعض العلماء لا يجرم حتى يقر أربع مرات وتعلق فى ذلك بهذا الحديث وبالقياس على عدد الشهود وبما أتى فى اللعان من طلب التكرير واشترط بعضهم ان يكون ذلك فى أربع بعة محالس ولم يشترط بعضهم وقيل انما رده صلى الله عليه وسلم لاسترأته فى حاله ولذلك قال أبك جنون أولعله يرجع أو لانه سمعه وحده ولم يكن معه غيره أو لانه لم يتم الاربع عنده من يرى ذلك وجاء فى الحديث أنه سأل قومه فقالوا ما علمنا عليه من بأس وهذه مبالغة فى الاستبراء \* قلت \* وبهذه الاحتمالات يسقط الاحتجاج به على تعيين الأربع (قوله أيك جنون) \* قلت \* لما تقر فى أصول الفقهاء الحكم لا يثبت وان وجد مقتضى حتى

قد كان ما خشى منه رضى الله عنه فان الحوارج والمبتدعة كذبت بالرجم (قوله حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات) هو بخفيف النون أى كرره (قوله أبك جنون) (ب) لما تقر فى أصول الفقهاء ان

والنساء اذا قامت البينة أو كان الحبيل أو الاعتراف \* وحدثننا أبو بكر بن أبى شيبة وزهير بن حرب وابن أبى عمر قالوا ثنا سفيان عن الزهري بهذا الاسناد \* وحدثنى عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ثنى أبى عن جدى قال ثنى عقيل عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن المسيب عن أبى هريرة انه قال أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى المسجد فناداه فقال يا رسول الله انى زנית فأعرض عنه فتنحى تلعاء وجهه فقال له يا رسول الله انى زנית فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبك جنون قال

يحصل الشرط ويتحقق المانع سلك صلى الله عليه وسلم هذا المسلك والمقتضى هنا موجود وهو الاعتراف ولم يبق الا حصول الشرط وانتفاء المانع فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا هل هناك مانع بقوله أهلك جنون ثم سأل ثانيا عن حصول الشرط بقوله هل أحصنت وانما قدم السؤال على التعميم وان كان الأصل تقديم حصول الشرط حرصا على انتفاء الحد كما دلت عليه أحاديث الباب (ع) رسوله هل به جنون استبرأ الحاله وانكار لان يلح أحد على اهلاك نفسه مع ما جاء من اغضاء النبي صلى الله عليه وسلم وطلب الست وفيه ان اقرار المجنون في حال جنونه لا يلزم وان الحدود ساقطة عنه يثبت عليه اجماع العلماء وقد رأى عمر وعلى فيمن يجن أحيانا انها شبهة يدركها عنه الحد لعل ما فعله كان في حين ذلك **قلت** **﴿** تأمل فانه ان كان اقرار المجنون لا يلزم فلا شيء سألته هل به جنون وهو لو اقران به جنونا لم يقبل على سياق قوله لا يلزم وأجاب تقي الدين بأنه لم يقتصر على سؤاله بل سأل غيره وعلى تقدير ان لا يسأل غيره فيمكن أن يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته ومراجعته عقله فيبني الأمر على ذلك لا على مجرد اقراره انه مجنون **﴿** قوله هل أحصنت قال نعم **﴿** قلت **﴿** تقدم وجه سؤاله عن ذلك (ع) يجب على الامام البحث عن حال الرائي ليقيم الحد بحسب ذلك وفيه أن الانسان يصدق في احصائه ويأتي حكم الاحصان **﴿** قوله اذنبوا به فارجوه **﴿** قلت **﴿** قال تقي الدين فيه تفويض الامام الرجم الى غيره وعدم حضوره الرجم وان كان الفقهاء يستحبون أن يبدأ الامام اذا ثبت الزنا بالاقرار وأن يبدأ الشهود اذا ثبت باليمين والفرق ان الامام لما كان عليه التثبت والاحتياط قيل له ابدأ ليكون ذلك زجرا عن التساهل في الحكم بالحدود وداعيا الى غاية التثبت وأما بداءة الشهود فظاهر لان القتل بهم (ع) مذهبنا ومذهب الشافعي انه لا يلزم الامام والشهود أن يحضر واو لا أن يثبتوا انه صلى الله عليه وسلم لم يحضر ولم يرجم أحد من رجمه ولا أمر الشهود بذلك وذهب أحمد وأبو حنيفة وبعض شيوخننا الى حضور الامام والشهود وأن يبدأ الامام في الاعتراف والشهود في اليمين **﴿** قوله فرجناه بالمصلي (ع) يعني بالمصلي . صلى الجنائز لقوله في الآخر في بقيق الغرق وبقيق الغرق هو موضع الجنائز بالمدينة قال البخاري وغيره فيه دليل على ان مصلي الجنائز والأعياد اذا لم تجبس لذلك ولا وقف عليها شيء لا يثبت لها حكم المسجد وبه ترجم الحديث اذ لو كان لها حكم المسجد لثبت الميتات والدم والقتل والرمي بالحجارة (د) مصلي العيد وغيره اذا لم يجعل مسجدا فاصح الوجه . بين انها ليس لها حكم المسجد **﴿** قلت **﴿** وكان شيخنا أبو عبد الله يقول ليس لها حكم المسجد وان حبست لذلك قال ويدخلها الجنب **﴿** قوله فلما أذلقته بالحجارة (م) أي أصابته بمجدها وذلق كل شيء حده وقيل الذلق السرعة ومنه لسان ذلق **﴿** قوله هرب فأدركناه بالحرة (ع) اختلف في المقر بالزنا اذا

لا قال فهل أحصنت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجوه قال ابن شهاب فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول فكنت فيمن رجم فرجناه بالمصلي فلما أذلقته بالحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجناه ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله **﴿** وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري بهذا الاسناد أيضا وفي

الحكم لا يثبت وان وجد المقتضى حتى يحصل الشرط ويتحقق المانع سلك صلى الله عليه وسلم هذا المسلك والمقتضى هنا موجود وهو الاعتراف ولم يبق الا حصول الشرط وانتفاء المانع فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا هل هناك مانع بقوله أهلك جنون ثم سأل ثانيا عن حصول الشرط بقوله هل أحصنت وانما قدم السؤال على المانع وان كان الأصل تقديم الشرط حرصا على انتفاء الحد كما دلت عليه أحاديث الباب **﴿** قوله فرجناه بالمصلي (ع) يعني بالمصلي مصلي الجنائز والأعياد اذا لم تجبس لذلك ولا وقف عليها شيء لا يثبت لها حكم المسجد (ح) هو أصح الوجهين عندى (ب) وكان الشيخ يقول لها حكم المسجد وان حبست لذلك ويدخلها الجنب **﴿** قوله فلما أذلقته بالحجارة (ع) هو بالذال المعجمة والقاف أي أصابته بمجدها **﴿** قوله هرب فأدركناه بالحرة (ع) اختلف في المقر بالزنا اذا رجع هل يقبل رجوعه وعندنا في

رجع هل يقبل رجوعه وعندنا في ذلك قولان وتعلق المانع بهذا الحديث قال لانه هرب وقتلوه بعد هروبه دون اذن من النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في غير الام فلهذا تركوه وفي بعض طرقه في غير الام أيضا فلما وجد مس الحجارة نادى يا قوم ردوني الى النبي صلى الله عليه وسلم فان قومي هم قتلوني وغروا من نفسي وأخبروني ان النبي صلى الله عليه وسلم غير قاتل فلم تنزع عنه حتى قتلناه فلما رجعنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فلهذا تركتم الرجل وجئتموني به يستثبت صلى الله عليه وسلم منه ليس انه ترك للحد وفي أبي داود الأثر كقوله حتى أنظر في شأنه وعندنا أيضا فلهذا تركوه لعله يتوب فيتوب الله عليه فقد صرح في بعض هذه الطرق انه لا يترك الحد **قلت** \* ذكر بعض الشافعية ان هزال بن نعيم كانت له مولاة اسمها فاطمة فوقع عليها ما عزم وعلم به هزال فاستخفه وأشار عليه بالمجيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يعترف بالزنا وحسن في ذلك شأنه وهو يريد به السوء الطيبى ولعل ذلك من هزال نصيحة (ع) وذهب أحمد الى أن الزاني اذا هرب ترك اتباع هذه الزيادات وقاله بعض أصحابنا في المعتبر وقال الكوفيون ان طلبه الشرط فأدركوه بالغور وكل عليه الحد وان وجد بعد أيام ترك (د) اختلف في المعتبر بشرع في حده فيهرب هل يترك أو يتبع ليقام عليه الحد فقال الشافعي وأحمد يترك اذ لعله يريد الرجوع ولكنه قال بعد ذلك فان رجع ترك وان أعاد الاقرار رجم \* وقال مالك يتبع ويرجم \* واحتج الشافعي بما تقدم من قوله هلا تركتموه حتى أنظر في أمره وغير ذلك مما تقدم \* واحتج الآخرون بأنه لم يلزمهم الدية مع انهم قد ملوه بعد هروبه \* وأجاب الشافعي عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع وقد أقر فلا يترك حتى يصرح بالرجوع قالوا وانما قلنا لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع ولم نقل انه يسقط الرجم بمجرد الهرب **قلت** \* في الموازية ان رجع لوجه وسبب مثل أن يقول أردت اني أصبت امرأتى حائضا أو جارية وهى أختي من الرضاع فظننت أن ذلك زنا لم يختلف أصحاب مالك في قبول رجوعه \* الباجي وان رجع لغير شبهة فقال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم يقبل رجوعه ورواه ابن وهب عن مالك وقال أشهب وعبد الملك لا يقبل رجوعه \* وروى أيضا عن مالك \* أبو عمر واختلف قول مالك اذا رجع في أثناء الجلد في حد الزنا والخمر فقال مرة ان أقيم أكثرهم وقال مرة يقبل ولا يضرب بعد رجوعه وهو قول ابن القاسم وجماعة العلماء **قوله** في الآخر رجل قصير أعضل ليس عليه رداء (ع) العذلة كل ما اشتد من اللحم على عصب (د) معنى أعضل مشد الخلق **قلت** \* وليس ذكره ذلك بغيبة لانه انما عني بذلك تحقيق القضية **قوله** فلهلك (ع) فيه تلعين المقر بما لعله يكون سببا لرجوعه لشبهة يعتد بها كما قال في الآخر لهلك قبلت أو غمرت فاقتصر في هذه الرواية على قوله لهلك اختصارا

ذلك قولان (ب) في الموازية ان رجع لوجه وسبب أن يقول أردت اني أصبت امرأتى حائضا أو جارية وهى أختي من الرضاع فظننت أن ذلك زنا لم يختلف أصحاب مالك في قبول رجوعه الباجي وان رجع لغير شبهة فقال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم يقبل رجوعه ورواه ابن وهب عن مالك وقال أشهب وعبد الملك لا يقبل رجوعه وروى أيضا عن مالك \* أبو عمر واختلف قول مالك اذا رجع في أثناء الجلد في حد الزنا والخمر فقال مرة ان أقيم أكثرهم وقال مرة يقبل ولا يضرب بعد رجوعه وهو قول ابن القاسم وجماعة العلماء **قوله** رجل قصير أعضل هو بالاضاد المجمة أى مشد الخلق **قوله** فلهلك أى قبلتها أو غمرت كما في الآخر وفيه تلعين المقر بما لعله يكون سببا لرجوعه لشبهة يعتد بها (ح) هو مستحب في الحدود فانها مبنية على التسهيل بخلاف حقوق الأديمين وحقوق الله المالية

حد ينه ما جيه ما قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابر ابن عبد الله كاذ كرعيل \* وحدثنى أبو الطاهر وحمله بن يحيى قالا أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن عيسى سمع جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو رواية عقيل عن الزهري عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو رواية عقيل عن الزهري عن سعيد بن أبي سلمة عن أي هريرة \* وحدثنى أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن جابر ابن سمرة قال رأيت ما عزم ابن مالك حين جى به الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قصير أعضل ليس عليه رداء فشهد على نفسه أربع مرات انه زنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاملك قال لا والله

انه قد زنا الآخر قال فرجه ثم خطب فقال ألا كلما نفرن اغاز بن في سبيل الله خلف أحدهم له نيب كنيب التيس يمنح أحدهم الكنية أما والله ان يمكنى الله من أحدهم لأنك لته عنه \* وحدثننا محمد بن مني وابن بشار واللفظ لابن مني قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سمالك بن حرب قال سمعت جابر بن سمرة يقول أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قصير أشعث ذى عضلات عليه ازار وقد زنا فردة مرتين ثم أمر به فرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نفرن اغاز بن في سبيل الله تخلف أحدكم نيب التيس يمنح أحدهم الكنية ان الله لا يمكنى من أحد (٤٥٢) منهم الا جعلته نكالا أو نكته قال فحدثه سعيد

ابن جبير فقال انه فردة أربع مرات \* وحدثننا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا شعبة ح ونفى اسحق بن ابراهيم أخبرنا أبو عامر العقدي كلاهما عن شعبة عن سمالك عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن جعفر وواقفه شعبة على قوله فردة مرتين وفي حديث أبي عامر فردة مرتين أو ثلاثا \* وحدثننا قتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري واللفظ لقتيبة قالنا ثنا أبو عوانة عن سمالك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز بن مالك أحق ما بلغني عنك قال وما بلغني عنك قال بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان قال نعم قال فشهد أربع شهادات ثم أمر به فرجم \* حدثني محمد بن مني ثنى عبد الأعلى ثنا داود عن أبي نصر عن أبي سعيد أن رجلا من أسلم يقال له ما عز بن مالك أتى

لدلالة الله كور على المحذوف المراد وفيه أن الكلام المحقق لا يؤخذ به صاحبه ويقبل قوله في تفسيره وقد روى التلقين في الحدود والقرارات عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده وأجازته الأئمة فروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لسارق وما خالك سرقت وعن أبي بكر وعمر وأبي الدرداء أنهم قالوا السارق أسرق قال لا وعن عمر ما أرى يدك يد سارق وعن ابن مسعود انه قال لسارق لعلك وجدته وعن علي أنه قال لحبلى لعلك استكرهت لعلك وطئت نائمة \* وقال عمر للمرأة الحبلى التي جىء بها تبكى ما يبكيك ان المرأة قد تستكره وكذلك جاء عن جماعة والاحاديث بهذا كثيرة (د) وفيه استحباب تلقين المقر بالزنا والسرقة وغيرهما من الحدود الرجوع وانه يقبل رجوعه لان الحدود مبنية على التسهيل والدرء بخلاف حقوق الآدميين وحقوق الله المالية كالزكاة والكفارات وغيرها فانه لا يجوز التلقين فيها ولو رجع لم يقبل (قوله انه زنا الآخر) (د) هو بهمة مقصورة وخاء مكسورة ومعناه الأزدل الأبعد الأدنى وقيل اللثيم وقيل الشقي وكلها متقاربة ويعنى نفسه (قوله نيب) (ع) النيب صوت التيس عند السفاد والكنية بضم الكاف وسكون الناء القليل من اللبن وغيره وكل ما جمعه من طعام أو غيره بعد ان كان قليلا ففى كنية وكنيته أى جمعه ومعنى جعلته نكالا أى عظة لمن يأتي بعده حتى ينزجر واعن موقعة الفاحشة (قوله أحق ما بلغني عنك) (ع) ليس بمناف لما تقدم من انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال طهرنى ووجه الجمع أن يكون أول ارفع أمره إلى النبي صلى الله عليه وسلم وجىء به اليه كما جاء عن قومه أرسلوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان الذى أرسله هزال وكان ما عز بنىما عند هزال هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهزال الذى أرسله ياهزال لو سترته بردائك كان خيرالك فلما جاءه قال له أحق ما بلغني عنك فاعترف وقال طهرنى \* قوله لو سترته بردائك كناية عن اخفاء أمره وتعريض عن هتك ستره (قوله فأوثقناه ولا حفرنا له) (ع) أمان المرجوم لا يوثق فهو الحكم عند الفقهاء وأما الحفر فى هذا انهم لم يحفروا له ويأتى فى الآخر انهم حفروا له \* (قلت) \* ووجه الجمع انهم حفروا ولكن لم يبالغوا لذلك هرب كالزكاة والكفارات فانه لا يجوز التلقين فيها ولو رجع لم يقبل (قوله انه قد زنا الآخر) (ح) هو بهمة مقصورة وخاء مكسورة ومعناه الأزدل الأبعد الأدنى وقيل اللثيم وقيل الشقي وكلها متقاربة ويعنى نفسه (قوله نيب) هو صوت التيس عند السفاد (قوله يمنح أحدهم) وفى رواية أحدهم بدل أحدهم ويمنح بفتح النون أى يعطى (قوله الكنية) بضم الكاف واسكان المثناة وهى القليل من اللبن (قوله ذى عضلات) هو بفتح العين والصاد قال أهل اللغة العضلة كل لحمه صلبة مكتنزة (قوله ينب أحدكم) بفتح الياء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة (قوله الاجعلته نكالا) أى عظة وعبرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى أصبت فاحشة فاقه على فردة النبي صلى الله عليه وسلم مرارا قال ثم سأله قومه فقالوا ما نعلم به بأسا الا أنه أصاب شيئا يرى انه لا يخرج منه الا أن يقام فيه الحد قال فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نرجعه قال فانطقنا به الى بقيع الغرق قال فأوثقناه ولا حفرنا له قال



فرميناه بالعظم والمدر والخزف قال فاشتد واشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة يعني الحجارة حتى سكت قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً من العشي فقال أوكلا انطلقنا غزاة في سبيل الله نتخلف رجل في عيالنا له نيب كنيب التيس على أن لا أوتى برجل فعل ذلك الانكثت (٤٥٣) به قال فما استغفر له ولا سبه \* وحدثني محمد بن حاتم ثنا

ويأتي الكلام على المخزف حيث تعرض له في حديث الغامدية (قوله فرميناه بالعظم والمدر والخزف) المدر التراب المنعقد (ع) والخزف شفاف الفخار (د) وهو يدل على ما اتفق عليه العلماء أنه لا يتعين في الرجم الحجارة وإنما يرمى بما يحصل القتل وقد قدمنا أن قوله رجم بالحجارة ليس على وجه الشرط (ع) وعرض الحرة جانبها وهو بضم العين والجلاميد الحجارة الكبيرة واحدة جلاميد بفتح الجيم والميم وجلمود بضم الجيم \* وقال مالك لا يرمى بالحجارة الكبيرة (قوله حتى سكت) (ع) أي مات ورواه بعضهم سكن بالنون والاول أوجه قال الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرد داءها \* أخذ الرجال بحلقه حتى سكت

(قوله فما استغفر له ولا سبه) (ع) أما عدم السب فلأن الحد طهره من ذنبه وأما عدم الاستغفار فلأن لا يفتربه غيره فيقع في الزنا ويشكل على استغفار النبي صلى الله عليه وسلم \* قلت \* ولا يعارض هذا ما يأتي من قوله استغفر والماعز لانه إنما أمر غيره ولم يستغفر هو (قوله طهرني وقول النبي صلى الله عليه وسلم فم أطهرك) (ع) يدل على أن الحدود تكفر الذنوب لأن المعنى طهرني من أثم الزنا (قوله الآخر ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه) (ط) فيه أن ما كان من حقوق الله يكفي في الخروج من أثم التوبة وإن كان فيه الحد وفيه جواز استرا لامام على الزاني الآن يتحقق السبب الذي يترتب عليه الحد فإنه لا بد من إقامته لما في الموطأ من حديث من بلى بشئ من هذه العاذورات فليست فانه من يبدلنا صفحته نقم عليه الحد كتاب الله وأما حقوق الأدميين فلا بد مع التوبة من الخروج منها (قوله فرجع غير بعيد) \* قلت \* يعني غير زمن بعيد كقوله فكث غير بعيد (قوله حتى إذا كانت الرابعة) \* قلت \* قد تقدم أنه لا حجة فيه لمن يشترط أن يكون الاقرار أربعاً (ع) لقوله في الآخر فاعترف ثلاث مرات وفي الآخر فرد مرتين وفي الآخر فرد مراراً فاضطراب هذه الروايات يصف الاحتجاج بلفظ الأربع (قوله أنه جنون) (ط) هو سؤال أوجبه صفة التي جاء عليها لانه جاء منتفخ الشعر ليس معه رداء يقول زيت فطهرني والافليس من المناسب أن ينسب الجنون إلى من أتى على صفة العقلاء وتكلم بكلام منظم مفيد لاسيما إذا اشتمل على الخروج من الأثم (قوله أشرب خرا)

لمن بعده بما أصابه من العقوبة (قوله فرميناه بالعظم والمدر والخزف) المدر التراب المنعقد والخزف شفاف الفخار وعرض الحرة بضم العين وهو جانبها والجلاميد الحجارة أي الكبيرة واحدة جلاميد بفتح الجيم والميم وجلمود بضم الجيم وقال مالك لا يرمى بالحجارة الكبيرة (قوله حتى سكت) و يروى بسكون النون (قوله فما استغفر له) ثلث لا يفتربه ليقع في الزنا ويشكل على استغفار النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعارض هذا ما يأتي من قوله استغفر والماعز لانه إنما أمر غيره ولم يستغفر هو (قوله فرجع غير بعيد) أي غير زمن بعيد كقوله فكث غير بعيد (قوله أنه جنون) (ط) أوجبه صفة

بهر ثنا يزيد بن زريع ثنا داود بهذا الاسناد مثل معناه وقال في الحديث فقام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإبال أقوام إذا غزونا يتخلف أحدهم عن الله نيب كنيب التيس ولم يقل في عيالنا \* وحدثنا سريج بن يونس ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان كلاهما عن داود بهذا الاسناد بعض هذا الحديث غير أن في حديث سفيان فاعترف بالزنا ثلاث مرات \* وحدثنا محمد بن العلاء الهمداني ثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الحرث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع الحاربي عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال جاء ما عزم مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم

ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فم أطهرك قال من الزنا فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جنون فاجبر أنه ليس بجنون فقال أشرب خرا فقام رجل

(ع) قيل فيه ان طلاق السكران لا يلزم ولا حجة فيه لان هذا باب درء الحدود بالشبهة لانه أقر على حالة يشك معها في عقله والطلاق واقع ويثبته على انه أراد حله بما يظهر من عدم عقله ولم يختلف ان طلاق غير الطافح لازم له \* واختلف في الطافح فالمذهب انه يلزمه جميع أحكام الصحيح لانه أدخل ذلك على نفسه فهو كالمختار وهو حقيقة مذهب الشافعي وفرق بين المختار للشرب وبين المسكره وبين من شرب ما لا يعلم انه يسكر معه فسكر فقال هذا لا يلزمه شيء وهو كالمغمى عليه في أحكامه وبعض متأخري شيوخنا يذهب الى أنه لا يلزمه اذا تحقق ذلك منه كما قال الشافعي (قوله) فاستنكهه فلم يجد منه ربح (خر) (ع) حجة لمالك وأصحابه والجمهور في وجوب الحد بوجود الرجوع وقال الشافعي والكوفيون لا يجد الا بالينة على شربها أو بقيتها قال الثوري أو يوجد سكرانا \* واختلف أصحاب الشافعي في هذا الوجه وذهب بعضهم الى أن المدمن يحد بالربح دون غيره (قوله) أزيلت فقال نعم (ط) جاء في أبي داود ومصرحاً بأمر من هذا وأنه قال له أنسكتها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المرء في المسكحلة والرشاقى البئر قال نعم قال هل تدري ما الرزنا قال نعم قال أتيت منها حراماً ما أتى الرجل من أهله حلالاً وهذا منه صلى الله عليه وسلم أخذ لما عزر بغاية النص الراجع لجميع الاحتمالات صيانة للدماء (قوله) فأمر به فرجم (ع) حجة لسقوط الجلد مع الرجم وقد تقدم \* قلت \* والمذهب أنه اذا اجتمع مع القتل غيره من الحدود فإنه يكتفى بالقتل لانه يأتي على ذلك كله الا العذف فإنه اذا اجتمع مع القتل فلا بد من الحد للعذف ثم يقتل ولم يحدهم المرأة فيقتل لانها أمة أو انه لم يمين المرأة والأول أظهر (قوله) فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد هلك أحاطت به خطيئته \* قلت \* الأطهر في هذا الهلاك انه الرجم أى لاجل أن أذنبت وقع في الهلاك الذي هو الرجم (قوله) استغفر والماعز \* قلت \* ليس بمنافض لما تقدم من قول جابر لم يستغفر له اذا ليس في هذا الطريق أنه استغفر له وانما استغفر له غيره (قوله) لو قسمت بين أمة لوسعتهم (ع) والمراد بالأمة السبعون المذكورون في حديث الغامدية \* قلت \* قال الطيبي ومعنى وسعتهم كفهم أى توبة توجب مغفرة تستوعب جماعة كثيرة ثم قال الطيبي فان قيل فما فائدة قوله حينئذ استغفر والماعز قيل فائدته فائدة قوله تعالى انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله فان الثانى طلب مزيد الغفران وما يستدعى من الترتي في المقامات (ط) وفي أبي داود لما رجم ماعز سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلين يقول أحدهما للآخر انظر والى هذا الذي ستر عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم السكاب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار سائل برجليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين فلان وفلان فقالا نحن ذان يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انزلا وكلام من جيفة هذا الحمار فقالا يا رسول الله ومن يأكل من هذا قال فأنلتما من عرض أخيكما أنفاً أشراً كلاً منه والذي نفسى بيده انه الآن في أنهار الجنة ينغمس فيها وفي طريق آخر من أبي داود من حديث

فاستنكهه فلم يجد منه ربح  
خر قال فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أزيلت  
فقال نعم فأمر به فرجم  
فكان الناس فيه فرقتين  
قائل يقول لقد هلك  
أحاطت به خطيئته وقائل  
يقول مات توبة أفضل من  
توبة ماعز انه جاء الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فوضعه يده في يده ثم قال  
اقتلني بالحجارة قال فلبثوا  
بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهم جلوس فسلم  
ثم جلس فقال استغفروا  
لما عزر بن مالك قال فقالوا  
غفر الله لهما عزر بن مالك قال  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لقد تاب توبة  
لو قسمت بين أمة لوسعتهم

التي جاء عليها لانه جاء منتفش الشعر ليس معه رداء يقول زينت فطهرني (قوله) فاستنكهه فلم يجد به ربح (خر) حجة لمالك وأصحابه والجمهور في وجوب الحد بوجود الرجوع وقال الشافعي والكوفيون لا يجد الا بالينة على شربها أو بقيتها قال الثوري أو يوجد سكرانا (قوله) أزيلت فقال نعم (ط) جاء هذا المعنى في أبي داود بأمر من هذا وهو أنه قال له أنسكتها قال نعم حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المرء في المسكحلة والرشاقى البئر قال نعم قال هل تدري ما الرزنا قال نعم قال أتيت منها حراماً ما أتى الرجل من أهله حلالاً وهذا منه صلى الله عليه وسلم أخذ لما عزر بغاية النص

خالد بن الجلاح قال لما رجعت ما عرجاء رجل يسئل عن المرجوم فانطلقنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا هذا جاء يسئل عن الخبيث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهوا طيب عند الله من رجع المسك فاذا هو أبوه فاعناه على غسله وتكفينه ودفنه قال وما أدري قال والصلاة عليه أم لا وهذا كله يدل على أن الحدود كلها كفارات لاهلها كما جاء في حديث عباد بن الصامت فن أصاب شيئا من ذلك فعوقب فهو كفارة له (ع) ولم يذكر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه وذكر البخاري أنه صلى عليه ولكن أبو عبد الله بن أبي صغرة علل هذه الزيادة وقال ان محمد بن يحيى راوى الحديث عن عبد الرزاق عن معمر قال فيه فاستغفر له ولا صلى عليه وتابع محمد بن يحيى على هذا جماعة من أصحاب عبد الرزاق وانما ذكرها في البخاري من طريق محمود بن غيلان الذي روى عن عبد الرزاق عن معمر ومحمد بن يحيى أضبط من محمود بن غيلان (ع) وكذلك هذه الاحاديث هي في النسائي والترمذي وأبي داود أنه لم يصل عليه ولا أرى مسامرك حديث محمود بن غيلان الاختلاف هو لاء لرواة قيل ويحتمل أن يريد بالصلاة الدعاء أو أنه أضافها اليه من حيث أنه أمر بها (د) أجاب المالكية عن حديث البخاري من أن الصلاة عليه لم تثبت في رواية الاكثر أو بان المراد بالصلاة الدعاء والجوابان فاسدان أما الأول فلان الزيادة ثبتت في الصحيح وزيادة الثقة مقبولة وأما الثاني فلان التأويل انما يصار اليه اذا عارض الحمل على الحقيقة مانع شرعى

### ﴿ حديث الغامدية ﴾

(قوله ثم جاءته امرأة من غامد من الازد) (ع) الغامدية هي بالغين المججمة والدال وغامد قبيلة من جهينة ومن قال فيها بالعين المهملة والراء فقد أخطأ وصحف (قوله فاستغفرى الله وتوبى) تقدم الكلام على مثله في قضية ما عرج (قوله أرا لئلا تريد أن تردني كما رددت ما عرجا انها حبل من الزنا) قلت ﴿ قيل كانتا تشيران الى الشرق بينهما وبين ما عرج أى انها غير متمكنة من الإنكار لظهور الحمل وقوله انها حبل على الغيبة حكاية معنى قولها انى حبل ودل عليه قوله أنت لانه تغفري لما تكلمت به وحتى تصفى غاية لجواب قولها طهرنى أى لم أطهرك حتى تصفى (قوله فكفلها رجل من الانصار) (د) أى قام بمؤنتها وليس من الكفالة بمعنى الضمان اذ لا يجوز في الحدود (قوله اذ الانرجها وندع ولدها صغيرا ليس له من برضعه) ﴿ قلت ﴾ اذا هو جواب جزاء يعنى اذا وضعت الغامدية فلانرجها ونترك ولدها (قوله فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه فرجها) (د) هذا ظاهر فى أن رجها كان اثر الولادة ونص في الطريق الثانى أنه كان بعد الفطام والقضية واحدة والرأيتان صحيحتان فلا بد من

الرافع لجميع الاحتمالات صيانة للدماء (قوله أرا لئلا تريد أن تردني كما رددت ما عرجا انها حبل) قيل كانت تشيران الى الفرق بينهما وبين ما عرج أى انها غير متمكنة من الإنكار لظهور الحمل وقولها انها حبل على الغيبة حكاية معنى قولها انها حبل (قوله فكفلها رجل من الانصار) أى قام بمؤنتها وليس من الكفالة بمعنى الضمان اذ لا يجوز في الحدود (قوله اذ الانرجها وندع ولدها صغيرا ليس له من برضعه) (ب) اذا هو جواب جزاء يعنى اذا وضعت الغامدية فلانرجها ونترك ولدها (قوله فقال رجل من الانصار الى رضاعه فرجها) (ح) هذا ظاهر فى أن رجها كان اثر الولادة ونص في الطريق الثانى انه كان بعد الفطام والقضية واحدة والرأيتان صحيحتان فلا بد من الجمع بينهما ووجه الجمع ان ترد هذه الى تلك لان تلك نص لا يحتمل التأويل وهذه ظاهرة محتملة وتقدير الرأى ان يكون قول الانصار الى رضاعه

قال ثم جاءته امرأة من غامد من الازد فقالت يا رسول الله طهرنى فقال ويحك ارجعى فاستغفرى الله وتوبى اليه فقالت أرا لئلا تريد أن تردني كما رددت ما عرج بن مالك قال وما ذاك قالت انها حبل من الزنا فقال أنت قالت نعم فقال لها حتى تضعى ما فى بطنك قال فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأنى صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذ الانرجها وندع ولدها صغيرا ليس له من برضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه يابى الله قال فرجها ﴿ وحدتنا أبو بكر بن أبى شيبه ثنا عبد الله بن نمير ومحمد بن عبد الله بن نمير وتجار بنى لفظ الحديث ثنا أبى ثناء بشير بن المهاجر ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه ان ما عرج بن مالك الاسلمى أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى قد ظلمت نفسى وزيت وانى أريد أن تطهرنى فرده فلما كان من الغداة فقال يا رسول الله انى قد زيت فرده

الجمع بينهما وجه الجمع أن تردهذه الى تلك لان تلك نص لا يحتمل التأويل وهذه ظاهرة محتملة وتقرر  
 الرأى يكون قول الانصارى الى رضاعه انما قاله بعد الفطام وأراد بالرضاع الكفالة والتربية  
 وسمى ذلك رضاعاً مجازاً (قوله لما كان الرابعة حفر له ) وتقدم في الأول أنهم لم يحفر واوتقدم الجمع  
 بين الطريقين ويأتى الكلام على الحفر (قوله املا فاذهي حتى تلدى) (ع) تقدم تفسيره ومعناه  
 ان لم تفعل كذا فافعل كذا أى اذا أبيت أن تسترى على نفسك وترجى عن قولك فاذهي حتى تلدى  
 فترجى (قوله فله ولدته قال فاذهي حتى تغطميه ) (ع) اختلف في الحامل قال مالك وأبو حنيفة  
 والشافعي في أحد قوليه اذا وضعت رجلاً ولا تنتظر ان ترضع ولدها وعن مالك وأحمد وهو قول  
 الشافعي الآخر لا ترجم حتى تغطمه ويوجد من يكفله بعد الفطام ومشهور مذهب مالك وحقيقة  
 مذهبه ومذهب الشافعي انه متى وجد من يرضعه ويكفله رجلاً وان لم يوجد لم ترجم حتى تغطمه ثم  
 ترجم ووجه القولين اختلاف الروايتين هل رجعت بعد الولادة أو بعد الفطام \* (قلت) \* تقدم  
 ما ذكر النووى أن القضية واحدة وان الروايتين صحيحتان ولا يصح ابقاؤها على حالهما لما يؤدى اليه  
 ذلك من التناقض وانه لا بد من الجمع وتقدم الجمع بينهما وهو الصواب لا قول القاضي هذا (ع) وأما  
 من حدها الجلد فاتفقوا على انها لا تحدد حتى تضع كلاً ترجم حتى تضع ابقاء على الجنين واستحب  
 أبو حنيفة وهو مذهبنا أنها لا تحدد حتى تستقل من نفاسها أو حكمها حكم المريض ولا خلاف في هذا  
 وقد أجمعوا على أن المريض لا يحدد حتى يغيق (م) واذالم يقبل الولد غيرها وخيف عليه التلف أخرت  
 كما توضح الحامل بل هي أشد لان حياة الولد محنقة وقد قال بعض الشيوخ لو كان جيش المسلمين  
 بارض الحرب فزنا منهم من يخاف اذا رجم أن يهلك الجيش انه يؤخر حده قياساً على الحامل قال  
 سحنون وفي قوله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعيه دليل على أن على الام الارضاع اذالم يكن له أب  
 أو مال (قوله في الآخر فأتت به النبي صلى الله عليه وسلم وفي يده كسرة وقالت قد فطمته وأكل  
 الطعام) \* (قلت) \* تقدمت معارضة للدلول وتقدم الجمع بينهما (قوله فأمر فحفر لها) (ع) اختلف  
 في الحفر للرجوم فمشهور قول مالك وأصحابه انه لا يحفر له للاحدث التي ليس فيها حفر ولقوله  
 في حديث اليهوديين فرأيت الرجل يحني عليها ولو حفر لها لم يحن عليها ولقول جابر في حديث ما عر  
 فلما أدلقتة الحجارة هرب ولو حفر له لم يمكنه الهرب \* وقال الشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن  
 وقتادة يحفر لها وعن الشافعي أيضاً وابن وهب أن الامام يحفر في ذلك لا اختلاف الاحاديث وقد ذكر  
 مسلم اختلاف الاحاديث في ذلك \* وقال بعض أصحابنا لا يحفر للقر لان له أن يرجع فاذا هرب ترك  
 ويحفر للشهود عليه \* (قلت) \* قد قدمنا الجمع بين اختلاف الروايات في الحديث والقضية واحدة فلا  
 يحتاج اختلاف الروايات على التخيير (ع) والحفر عند من يراه هو الى المصدر كما ذكر في الحديث  
 انما قاله بعد الفطام وأراد بالرضاع الكفالة والتربية وسمى ذلك رضاعاً مجازاً (قوله حفر له) وتقدم  
 في الاول أنهم لم يحفر والمأ وجه الجمع ان المراد بقوله لم يحفر والم يبالغوا في الحفر أى لم يحفر واحفرا  
 معتبراً ولذلك فر في أثناء الرجم (قوله املا فاذهي حتى تلدى) بكسر الهمزة وتشديد الميم أى اذا أبيت  
 أن تسترى على نفسك وترجى عن قولك فاذهي وترجى (قوله في يده كسرة وقالت قد فطمته )  
 تقدمت معارضة للدلول وتقدم الجمع بينهما (قوله ثم أمرها فحفر لها) مشهور قول مالك وأصحابه انه  
 لا يحفر للرجوم \* وقال الشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن يحفر وعن الشافعي أيضاً وابن وهب ان  
 الامام يحفر في ذلك وقال بعض أصحابنا لا يحفر للقر لان له ان يرجع بخلاف المشهور وعليه والحفر عند

الثانية فأرسل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الى  
 قومه فقال تعلمون بعقله  
 بأساً تنكرون منه شيئاً  
 فقالوا ما نعلمه الا وفي  
 العقل من صالحنا فبانرى  
 فأناه الثالثة فأرسل اليهم أيضاً  
 فسأل عنه فأخبروه انه  
 لا بأس به ولا بعقله فلما  
 كان الرابعة حفر له حفرة  
 ثم أمر به فترجم قال فجاءت  
 الغامدية فقالت يا رسول  
 الله انى قد زينت فطهرنى  
 وانه ردها فلما كان الغد  
 قالت يا رسول الله لم تردنى  
 لعلك أن تردنى كما رددت  
 ما عر فوالله انى لجلبى قال  
 املا فاذهي حتى تلدى  
 فلما ولدت أتته بالصبي في  
 خرقته قالت هذا قد ولدته  
 قال فاذهي فأرضعيه حتى  
 تغطميه فلما فطمته أتته  
 بالصبي في يده كسرة خبز  
 فقالت هذا يابى الله قد  
 فطمته وقد أكل كل الطعام  
 فدفع الصبي الى رجل من  
 المسلمين ثم أمرها فحفر لها

(قوله وأمر الناس فرجوها) تقدم الكلام على أن الامام لا يلزمه أن يسد بألجزم في حديث ما عز (قوله فيقبل خالد بن الوليد) \* (قلت) \* هو حكاية عما وقع فالقياس أن يقول فأقبل خالد بن الوليد وإنما عدل عن ذلك لما تقرر في علم البيان أن القضية إذا كانت عجيبة يعدل بها عن الماضي الى المضارع ليتصور السامع تلك الحال العجيبة ومنه قول نابط شرا

فاني قد لقيت الغول تهوى \* بشهب كالصهيفة محمصان  
فأمر بها بلاد هش فخرت \* صريعا للدين وللجبران

وأنت تعرف أن قضية خالد عجيبة فعديل الراوى فيها الى المضارع ليستحضر السامع فعل خالد ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم مهلا يا خالد تمثيلا لتوبتها توبة المكس (قوله فيتضح الدم) (ع) رويناه بالحاء المهملة وفي أخرى بالخاء المعجمة وهما صحيحان وكلاهما بمعنى الرش والصب وبعضها أقوى من بعض على خلاف في ذلك تقدم في كتاب الطهارة \* (قلت) \* قيل هو بالمهملة الفعل نفسه وبالمهملة الاثر يبقى على الثوب والجلد وقيل هو بالمهملة مافعل تعمد او بالمهملة مافعل على غير عمد (قوله لقد تابت توبة لوتابها صاحب مكس لغفر له) (د) يدل على أن المكس أقبح الذنوب (ع) لكثرة التباعات التي عليه باخذ أموال الناس بغير حق وسنه سنة مستقرة \* (قلت) \* كان الشيخ يفسر المكس بأنه منع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع وغيره ليختص المانع بنفع ذلك \* وقال الطيبي المكس الضريبة التي يأخذها العاشر فعلى تعليل القاضي وتفسير الطيبي فأخذ الفوائد واكثره الاسواق والرحاب والبلاد مكس وعلى تفسير الشيخ ليس بمكس وإنما هو غصب وكذلك كان يقول في هذه الاشياء انها غصب لا مكس قال ومن المكس ما يتفق أن يكثرى الانسان حانونا على أن لا يبيع تلك السلعة بذلك الموضع غيره أموالوا كثرى الحانوت على أن يبيع به بسعر ما يريد فهو أخف ولا بأس بالشراء منه ولا سيما على القول بمنع التسعير وانظر منع الناس من عمل الصابون هو ليس بمكس على تعليل القاضي وتفسير الطيبي وأما على تفسير الشيخ فهو أبين من كراه الحانوت على أن لا يبيع بذلك الموضع غيره (قوله في الآخر فدعا إليها فقال أحسن إليها فاذا وضعت فائتي بها) \* (قلت) \* وتقدم في الأول فكيف لها رجل من الأنصار فلعله كان ولها وأنه

من رآه هو الى الصدر (قوله فيقبل خالد بن الوليد) (ب) هذه حكاية عما وقع بالقياس ان يقول فأقبل خالد بن الوليد وإنما عدل عن ذلك لما تقرر في علم البيان ان القضية اذا كانت عجيبة يعدل فيها عن الماضي الى المضارع قال ليتصور السامع تلك الحال العجيبة (قوله فيتضح الدم) روي بالحاء والخاء ومعناها متقارب وهو الرش والصب (قوله لوتابها صاحب مكس لغفر له) يدل ان المكس أقبح الذنوب (ع) لكثرة التباعات (ب) كان الشيخ يقول بشئ المكس بأنه منع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع وغيره ليختص المانع بنفع ذلك وقال الطيبي المكس الضريبة التي يأخذها العاشر فعلى تعليل القاضي وتفسير الطيبي فأخذ الفوائد واكثره الرحاب والاسواق والبلاد مكس وعلى تفسير الشيخ ليس بمكس وإنما هو غصب وكذا كان يقول في هذه الاشياء انها غصب لا مكس قال ومن المكس ما يتفق أن يكثرى الانسان حانونا على أن لا يبيع تلك السلعة بذلك الموضع غيره وأمالوا كثرى الحانوت على أن يبيع بسعر ما يريد فهو أخف ولا بأس بالشراء منه ولا سيما على القول بمنع التسعير وانظر منع الناس من منع الصابون هو ليس بمكس على تعليل القاضي وتفسير الطيبي وأما على تفسير

الى صدرها وأمر الناس  
فرجوها فيقبل خالد بن  
الوليد بحجر فرمى رأسها  
فتضح الدم على وجه خالد  
فسها فسمع نبي الله صلى الله  
عليه وسلم سبه اياها فقال  
مهلا يا خالد فوالذي نفسى  
بيده لقد تابت توبة لوتابها  
صاحب مكس لغفر له ثم  
أمر بها فصرى عليها ودفت  
\* حدثني أبو غسان مالك  
ابن عبد الواحد المسمعي  
ثنا معاذ يعني ابن هشام  
قال ثنى أبي عن يحيى بن  
أبي كثير ثنى أبو قلابه أن  
أبا المهلب حدثه عن عمران  
ابن حصين أن امرأة من  
جهينة أتت نبي الله صلى  
الله عليه وسلم وهي حلي  
من الزنا فقالت يا نبي الله  
أصبت حدا فاقه على فدعا  
نبي الله صلى الله عليه وسلم  
وليها فقال احسن إليها فاذا  
وضعت فائتي بها ففعل

أوصى ولها بأن يحسن اليها وهي في كفالة الأنصاري ( **قوله** فشكت عليها ثيابها ) ( م ) أي جمعت  
 ( ع ) ليس كل جمع شكوا وإنما الشك نظم الشيء بغيره ومنه شككت الصيد بالرمح إذا نظمت به ومنه  
 فشكت هنا يعني أنها نظمتها بعد أو أخلة خوف أن تنكشف عند اضطرابها وقد اتفق العلماء على أن  
 المرأة لا تحل القاعدة ويبالغ في سترها واستحب بعض أصحابنا وغيرهم أن تجعل في قفّة ويبالغ في سترها  
 ثلاثاً تطرب فتشكف قال ويجعل معها في القفّة ماداً وتراب فيه ماء لئلا يكون منها حدث قدسست  
 في ذلك \* واختلف في حد الرجل فقال الجمهور بحدا قائماً وقال مالك قاعدة وخبر بعضهم في ذلك الامام  
 ( **قوله** ثم صلى عليها ) ( ع ) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليها بنفسه وقد يحتمل أن يريد بالصلاة  
 الدعاء أو أنه أضافها إليه لأنه أمر بها ( **قلت** ) تبع هذه الاحتمالات مع سؤال عمر وجوابه له بما ذكر  
 ( م ) وكره مالك للإمام الصلاة على من قتل في حدر دعا لمثاله \* وقد ذكر لعمر وجه صلاته عليها  
 ( ع ) يريد صدق توبتها وهو يدل على أنه يكره لأهل الفضل الصلاة على أهل المعاصي وهو مذهب  
 مالك ويصلي عليهم غيرهم ولا يتركون بغير صلاة ولم يختلف العلماء في الصلاة على أهل المعاصي  
 والمقتولين في حدوان كره ذلك لأهل الفضل إلا ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه لا يصلي على المحاربين  
 والبغاة وقال الحسن لا يصلي على الميتة من نفاس الزنا وقال الزهري لا يصلي على المرجوم وقائل نفسه  
 \* وقال قتادة لا يصلي على ولد الزنا والناس كلهم على خلاف هذا الذي ذكره هؤلاء وقد تقدم في  
 الجنائز ( **قوله** لوقسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ) ( **قلت** ) انظر ما وجه التخصيص بأهل  
 المدينة فيحتمل أن القضية كانت بها ويحتمل أن الذنوب فيها ليست كغيرها لفضلها ويكون فيه دليل  
 على فضلها على مكة ( **قوله** وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله ) ( **قلت** ) تقدم حديث أبي داود  
 في ما عرّ وانه ينغمس في أنهار الجنة والآخرة عند الله أطيب من ريح المسك

### ﴿ حديث الذي زنا بامرأة من استأجره ﴾

( **قوله** أنشدك الله ) ( ع ) أي أسألك به ( **قوله** الا قضيت لي بكتاب الله ) ( ع ) قيل يعني بحكم الله وقيل  
 بفرض الله وقيل بما تضمنه كتاب الله من القضاء بالحق مطلقاً وفي حكم الزاني الثيب والبكر على  
 ما ورد عن عمر في الشج والشيخة وانه كان يتلى قرآن ولم يسلك في خطابه هذا مسلك الأدب بل جرى

الشج فهو أبين من كراهي الخاوت على أن لا يبيع بذلك الموضع غيره ( **قوله** فشكت عليها ثيابها ) أي  
 جمعها ( ع ) ليس كل جمع شك وإنما الشك نظم الشيء بغيره ومنه شككت الصيد بالرمح إذا نظمت به  
 ومنه فشكت هنا يعني أنها نظمتها بعد أو أخلة خوف أن تنكشف عند اضطرابها وقد اتفق العلماء أن  
 المرأة لا تحل القاعدة \* واختلف في حد الرجل فقال الجمهور بحدا قائماً وقال مالك قاعدة وخبر بعضهم  
 في ذلك الامام ( **قوله** ثم صلى عليها ) لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل المعاصي والمقتولين في حدوان  
 كره ذلك لأهل الفضل إلا ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه لا يصلي على المحاربين والبغاة وقال الحسن  
 لا يصلي على ميتة نفاس الزنا وقال الزهري لا يصلي على المرجوم وقائل نفسه وقال قتادة لا يصلي على  
 ولد الزنا ( **قوله** لوقسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ) ( ب ) أنظر ما وجه التخصيص بأهل  
 المدينة فيحتمل أن القضية كانت بها ويحتمل أن الذنوب فيها ليست كغيرها لفضلها ويكون فيه دليل  
 على فضلها على مكة ( **قوله** وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله ) ( ب ) تقدم في حديث أبي  
 داود في ما عرّ أنه ينغمس في أنهار الجنة والآخرة عند الله أطيب من ريح المسك ( **قوله** أنشدك الله )

فأمر بها نبي الله صلى الله عليه وسلم فشكت عليها  
 ثيابها ثم أمر بها فخرجت  
 ثم صلى عليها فقال له عمر  
 تصلى عليها يا نبي الله وقد  
 زنت فقال لقد تابت توبة  
 لوقسمت بين سبعين من  
 أهل المدينة لوسعتهم وهل  
 وجدت توبة أفضل من  
 أن جادت بنفسها لله تعالى  
 \* وحدثناه أبو بكر بن  
 أبي شيبة ثنا عفان بن مسلم  
 ثنا أبان العطار ثنا يحيى  
 ابن أبي كبير بهذا الاسناد  
 مثله \* حدثنا قتيبة بن  
 سعيد ثنا ليث ح وثنا  
 محمد بن ربح أخبرنا الليث  
 عن ابن شهاب عن عبيد  
 الله بن عبد الله بن عتبة  
 بن مسعود عن أبي هريرة  
 وزيد بن خالد الجهني أنهما  
 قالان رجلا من الأعراب  
 أتى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 أنشدك الله الا قضيت لي  
 بكتاب الله فقال الحصم

على جفاء الاعراب **(قوله وهو أفقه منه)** (ع) فيحتمل لانه كان بتلك الصفة عندهم وان لم يظهر منه في القضية ما يدل على انه أفقه أو بكونه وصف القضية على وجهها أولانه تأدب في سؤاله بقوله ائذن لي أن أتكلم خوف الوقوع في النسي عن خطابه بخطاب بعضهم بعضا ضد ما فعل الآخر من الجفاء ففيه حسن الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة وأهل العلم والناظرين بين الناس وان يستأذنوا في الكلام والاخبار عن قضياتهم اذ قد يكون بسبيل عنذر أو تحت شغل أو يتكلم من ليس له كلام فاستدانه في الكلام أولى وفيه ان أولى الناس بالقضاء الخليفة اذا كان عالما بوجوه الحكم **(قوله قل)** (ع) فيه ان الطالب أولى بالبداية في الكلام قال الخطابي وفيه ان للامام أن يبيع الكلام لمن شاء من الخصمين **(قلت)** المذهب ان بداية الطالب حق له لما سيرد عليك واذا كانت حقالة فليس للامام أن يبيع الكلام لمن شاء منهما وليس قوله لابي الولد قل باباحة كما فهم الخطابي بل لانه حق له لانه هو الطالب وكان هو الطالب لان الأول صالح وانصرف فلما أخبر أبو الولد بفساد الصلح قام يطلب رد العوض والذي سيرد عليك هو ان الر وايات لم تختلف في انه يجب على القاضي ان يسوى بين الخصمين في المجلس وفي النظر لهما \* واستحب ابن عبد الحكم أن يبدأ بالنظر لضعفهما \* قال الامام في كتابه الكبير \* واختلف اذا كان الخصمان ذيبا ومسا مافيل يسوى وقيل يجعل المسلم أرفع قال أشهب في المجموعة واذا جلس الخصمان فلا بأس أن يقول لهما مالكما أو ما خصومتكما أو يسكت حتى يبتدئاه ولا بأس أن يقول أيكما الطالب ولا يبتدي \* أحدهما فيقول ماتقول الآن يعلم انه الطالب وان قال أحدهما أنا الطالب سأل خصمه حتى يوافق على ذلك فان قال كل منهما أنا الطالب أقام ماعنه حتى يأتي أحدهما فيكون هو الطالب \* ابن عبد الحكم ان ادعى كل منهما انه الطالب فان كان أحدهما جالب الآخر فالجالب هو الطالب وان لم يدري أيهما الجالب بدأ بأيهما شاء \* اللخمي ان صرفهما عنه لدعوى كل منهما انه الطالب وأبى الانصراف أحدهما بدأ به وان بقي كل منهما متعلقا بالآخر أقرع بينهما وان كان لكل منهما على الآخر طلب أقرع بينهما وقيل الحاكم بخير **(قوله عسيقا)** (ع) أي أجبروا وجمعه عسقاء كفقهاء وفقهاء قيل وفيه دليل على جواز الاجارة **(قوله فزنا بامرأته)** (ع) قال بعضهم هذا قذف للمرأة وانما لم يحده لقذفها لانها اعترفت فرجها **(قوله فسألت أهل العلم)** (ع) لم ينكر عليه سؤال أهل العلم ففيه جواز استفتاء من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في مصر وان جاز عليه الخطأ والحيف عن الحق وهذا كالعمل بالظن مع القدرة على اليقين وقد يتعلق به من أهل

بفتح الهمزة وضم الشين أي أسئلك رافعا نشيدي وهو صوتي **(قوله وهو أفقه منه)** يحتمل أنه أفقه منه مطلقا ويحتمل في هذه القضية لوصفه اياها على وجهها ولحسن أدبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في استدانه له في الكلام خوفا من الوقوع في النسي في قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله بخلاف خطاب الأول في قوله أنشدك الله الى آخره فانه من جفاء الاعراب **(قوله قل)** (ع) فيه ان الطالب أحق بالبداية في الكلام قال الخطابي وفيه ان للامام أن يبيع الكلام لمن شاء منهما وليس قوله لابي الولد قل باباحة كما فهم الخطابي بل لانه حق له لانه الطالب وكان هو الطالب لان الأول صالح وانصرف فلما أخبر أبو الولد بفساد الصلح قام يطلب رد العوض **(قوله عسيقا)** أي أجبروا **(قوله فزنا بامرأته)** قال بعضهم هذا قذف للمرأة وانما لم يحده لقذفها لانها اعترفت فرجها **(قوله فسألت أهل العلم)** فيه جواز استفتاء الفقيه مع وجود الأفقه وهو مذهب الاكثر **(قوله**

الآخر وهو أفقه منه نعم  
فاقض بيننا بكتاب الله  
وائذن لي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قل  
قال ان ابني كان عسيقا  
على هذا فزنا بامرأته واني  
أحبرت أن على ابني الرجم  
فاقتديت منه بمائة شاة  
وليدة فسألت أهل العلم  
فأخبروني أنما على ابني  
جلد مائة ونغريب عام  
وان على امرأته هذا الرجم  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والذي نفسي

الأصول من يجيز استفتاء الفقيه مع وجود الافة **(قلت)** شرط استفتاء غيره العدة وذلك يمنع من جواز الحيف عن الحق ولا يمنع من جواز الخطأ وقد اختلف في جواز الاجتهاد لغيره في عصره فأكثر أصحاب الشافعي على الجواز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز لقضائه ونوابه في غيبته وقيل يجوز باذن منه خاص وقيل بالوقف مطلقا وقيل بالوقف فيمن يحضرته **\*** واختلف المجوزون هل وقع فقيلا وقيل لم يقع واحتج للوقوع بانه صلى الله عليه وسلم أمر سعد بن معاذ أن يحكم في بني قريظة فحكم باجتهاده وصوب حكمه وقال له لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرفعة وبانه صلى الله عليه وسلم أقر معاذ على قوله أجتهد رأيي وأقرأ بابكر على قوله لا اله الا الله فلا يعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال له صلى الله عليه وسلم صدقت **\*** واحتج المانع من الجواز بانه عمل بالظن مع القدرة على اليقين بمراجعته صلى الله عليه وسلم وبان الصحابة رضی الله عنهم كانوا يرجعون اليه في الوقائع وذلك يدل على منع الاجتهاد بحضرته والا كانوا يجتهدون **\*** وأجيب عن الأول بالا حاديث السابقة وبان الغائب غير قادر على المراجعة والحاضر يغلب على ظنه عدم الوحي في النازلة اذ لو كان لبلغه وبان هذا منقوض بعلمهم في زمنه بخبر الواحد **\*** وأجيب عن الثاني بان رجوعهم اليه في الوقائع لا يدل على منعهم من الاجتهاد لجواز أن يكون رجوعهم فيما لا يظهر لهم فيه وجه الاجتهاد أولانه أحد الجائزين وأما استفتاء الفقيه مع وجود الافة فاختلف الأصوليون في تقليد المفضول مع وجود الأفضل فحوزه الأكثر وقال أحمد بن حنبل وابن شريح والغزالي بتعين تقليد الأرجح ونحوه لابن القصار من أصحابنا قال يجب على العاقل الاجتهاد في أعيان المجتهدين واحتج الأكثر بان المفضولين من الصحابة كانوا يستولون واشتهر ذلك عنهم ولم ينكر فدل على انه جائز **\*** وأيضا فقد قال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فخرج العوام لانهم المقلدون وبقى الحديث معمولا به في المجتهدين من غير تفصيل **\*** واحتج المانع بان أقوال المجتهدين بالنسبة الى امامي كالادلة بالنسبة الى المجتهد واذا تعارضت الادلة تعين العمل بالراجح والمراد بالقلد العاقل الصريف ومن قصر من الفقهاء عن درجة الاجتهاد **(قوله)** لا قضين بينكما بكتاب الله **(ع)** يحتمل ان يريد به نقض صلحهم الباطل لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويحتمل أن يريد بماتلاه من قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة وبما كان يتلى من آية الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما **(د)** ويحتمل أن يريد بكتاب الله حكم الله ويحتمل أنه إشارة لقوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلا وقد فسر السبيل بجم المحسن **(قوله)** الوليدة والغنم ردو على ابنك **(ع)** فيه ان كل صلح خالف السنة مردود وان ما قبض فيه لا يدخل في ملك قابضه لانه من أكل المال بالباطل في ابطال حدوده في الحدود لا يصح فيها الصلح ولا خلاف عندنا في هذا فيما كان من الحدود حقا لله كحد الحرابة والزنا والسرقة باع الامام أم لا والاخذ في ذلك حرام ورشوة وأما الصلح على الحدود التي لا تدعى فلا خلاف في جواز ما يرجع الى الابدان كالتقصاص في الجراح والنفس وأما ما يرجع منها الى الاعراض كالغذف فلا خلاف في جواز الصلح عنه قبل بلوغ الامام واختلف في جوازه بعد بلوغه على قولين وان كرهه بكل حال لانه أكل مالا نمتا العرضة **(قوله)** أغديا أنيس الى امرأة هذا **(ع)** قيل فيه ان الحدود اذا ضاق الوقت عنها أخرت الى أوسع ولم يبين اذ لم يرد ان هذا كان في العشي وانما اغد هنا بمعنى سر في أي وقت كان واستعمالها بمعنى سر معروف في اللسان **(قوله)** فان اعترفت فارجمها **(ع)** فيه أن الامام اذا قذف عنده أحد أن يثبت المذنب فان اعترف حد

بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم ردو على ابنك جلدة مائة وتغريب عام واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها



ودراً الحد من القاذف وان أنكر وأراد الستردأ الحد عنهما وان لم يرد الستر كلف القاذف البيعة فان أقامها والاحد للقذف \* وأما ان يشهد عند الامام ان فلانا قاذف فلانا فقال الشافعي وأبو حنيفة لا يجحد فلان حتى يطلبه فلان \* وقال مالك يرسل اليه فان أراد الستر تركه والاحد \* واختلف قوله اذا عفا ولم يرد الستر وفيه انه صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم ولانه حفر للرجوم وتقدم الكلام على ذلك وفيه استنباط الحاكم غيره في مثل هذا وهو أصل في اتخاذ الحاكم والقضاء النواب وهو أصل في وجوب الاعذار لانه يحتمل أن يكون ثبت عنده صلى الله عليه وسلم اعترافها بشهادة هذين الرجلين فبعث أنيسا عذارا اليها وعندنا في الاعذار برجل واحد قولان \* (قلت) \* الاعذار سؤال الحاكم من توجه عليه موجب حكم هل عنده ما يسقطه قال غير واحد واللفظ لابن فتوح لا ينبغي لقاض أن ينفذ حكماً على أحد حتى يعذر اليه انتهى وانظر ان نفعه ولم يعذر هل يفسخ أو يقيم بالا عذار دون فسخ والفسخ أظهر لان الاعذار شرط في التنفيذ \* واختلف في الاعذار في مسائل الاولى بينة الاقرار على الخصم بمحض القاضي \* قال ابن العطار وأبو ابراهيم التيجي سقوط الاعذار فيها اتفاق من المتقدمين والمتأخرين \* ابن سهل وذلك لقطعه بتحقيقها وأنكر ذلك ابن الفخار وقال بل في ذلك اختلاف قال وقد قالوا ان القاضي لا يحكم بعلمه فيها أقرب به عنده فلم يبق الا انها بينة فقط فيعذر فيها \* ابن سهل هذا القياس وما ذكر ابن العطار والتيجي العمل \* الثانية شبه بمسألة أبي الخير وهو رجل شهد عليه بانواع من الزندقة عدد كثير ثبتت عدالة نحو عشر بن منهم فقال بعض أهل المجلس يعذر اليه \* وقال القاضي منذر بن سعيد واهق بن ابراهيم وأحد المطرف صاحب صلاة الجماعة لا يعذر اليه فاخذ الناظر في أمره بالقول بعدم الاعذار فقتله دون اعذار \* الثالثة القاضي يعزل بجرحة فيطلب أن يعذر اليه فيمن جرحه فقال ابن الحاج في نوازل لا يعذر اليه لان ذلك منه طلب لخطئة القضاء وطلبها بجرحة قال فان ائماً طلب بذلك والجرحة حتى لتقبل شهادة حتى احتل أن يعذر اليه لان الحق للمسلمين بغير معين \* الرابعة بينة تجرئ السر لا يعذر فيها لان تجرئ السر يمنع من تسمية شهوده فلا يعذر \* ووجد بخط ابن البراء القاضي الجماعة بتونس في أواسط القرن السابع ان أهل جزيرة الخضراء اشتكوا سوء حال قاضيه ابن عبد الخالق الى أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين فرد أمره الى ابن منصور قاضي سبتة فقال سألت عنه في السر فثبت عندي انه لا يصلح للقضاء فقال لابن منصور سم لي من جرحني لعلمه عدولي فلم يسم له وأفتى فقهاء قرطبة بلزوم تعريف من جرحه \* وأفتى ابن رشد بعدم اللزوم \* واحتج بأنه ليس من العزل بالجرح وانما هو من العزل بالشك كقضية عمر في سعد فبلغ ذلك القاضي حين فقال لا يصلح الاحتجاج في ذلك بقضية سعد لان اماره سعد كانت عامة في ذلك وفي غيره بدليل أن من عزل ممن كان على مثل ولايته قديما سمون فيما يابدهم والقاضي ليس كذلك ومال الى الاعذار للقاضي لأجل جرحته \* الخامسة أفتى ابن رشد في نوازله في القاضي يعزل الوصي لأمراه باجتهاده انه ليس عليه أن يعلمه قال وان عزله بجرحة ثبتت عنده فعليه أن يعذر اليه \* ثمة \* وفي كتاب السرقة من المدونة فاذا كان المطالب يجبل وجه الترجيع من جهلة الرجال أو ضعفة النساء فعلى القاضي أن يعلمه بماله من ذلك فلعله بينه وبينه عداوة أو شركة مما يجبهله المعدلون وفي بعض النسخ أو شرورة بدل شركة وصوب لان شهادة الشريك على شريكه مقبولة \* وأجاب أبو موسى المؤمناني من فقهاء فاس بأن معنى المسئلة انه شهد على شريكه انه باع حصته من دار بينهما فترد شهادته لثمته على الشفعة قال في المدونة وان كان لا يجبل وجهه التجريح لم يدعه الى ذلك وليس كرد اليمين لان الحكم لا يتم الا بردها (ع) قيل وفيه حكم الحاكم بما أقرب به عنده

في الحدود وهو أحد قولى الشافعى ويأتى الكلام على ذلك ولا حجة فيه لان قوله صلى الله عليه وسلم فان اعترفت فارجهما هو على وجه الاعذار اليها أو يكون قوله فان اعترفت حالة على ما عهد أى فان اعترفت بمحضرة بينة أو يكون معنى فارجهما قد وجب رجهما لكن بعدم مطالعتي \* وفي الحديث فاعترفت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجهما فدل أنه صلى الله عليه وسلم إنما حكم برجهما بعد ان أعلمه أنيس بما ثبت عنده من اعترافها أو يكون صلى الله عليه وسلم فوض اليه في جميع ذلك ويكون قوله فان اعترفت أى وثبت اعترافها بينة \* وفيه انه لا جلد مع الرجم وفيه مراعاة الاحصان في الرجم كما نص عليه في حديث ما عر بقوله هل أحصنت لان هذه المرأة ثبت احصانها على ما يأتى ولم يختلف العلماء في ان الاحصان شرط في الرجم وإنما اختلفوا في صفة الاحصان فقال مالك أما الرجل فيحصنه الوطء التام المباح في زوجه مطلقا بنكاح صحيح لازم بشرط اسلامه وحرية وبلوغه وعقله \* قلت \* فلا يحصنه العقد فقط والمراد بالوطء التام الذي يحل المطلقة ثلاثا للذي طلقها ولا يحصنه الوطء غير المباح كوطء الحائض والمحرمه (ع) وقد اختلف أصحابنا هل في ذلك يحصن أم لا \* قلت \* وبقوله في زوجه يخرج ووطء الملك فلا يحصن وبقوله مطلقا تدخل الزوجة كيف كانت مسامة أو كناية حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة لان الجميع يحصل اللذة للرجل وبقوله بنكاح صحيح يخرج النكاح الفاسد فلا يحصن الوطء فيه وبقوله لازم يخرج النكاح الذى فيه خيار حكى وأما ما فيه خيار شرطى فهو من النكاح الفاسد وبقوله بشرط اسلامه يخرج الكافر فلا يرجم على المشهور ويأتى الكلام على ذلك في رجم اليهوديين ان شاء الله تعالى وبقوله وحرية يخرج العبد فلا يرجم وبقوله وبلوغه يخرج الصغير فلا يرجم غير البالغ وبقوله وعقله يخرج المجنون فلا يرجم وأما المرأة فيحصنها أيضا الوطء المباح الى آخر الضابط فلا يحصنها العقد (ع) وصرح ان هذه المرأة كانت متزوجة ولعل الدخول بها كان مع لوم أو طالت اقامتها مع الزوج أو وجد الولد فاستغنى بذلك عن ذكره في الحديث ولا يقال في المرأة كيف كانت كما قيل في احصان الرجل بل لا ترجم الا الحرة المسلمة البالغة والزوجة بالغ فان كانت غير بالغة لم يحصنها ووطء البالغ وهى تحصنها كما تقدم وكذلك ان كان الزوج غير بالغ فانه لا يحصن الكبيرة ولم يشترط بعض العلماء العقل في واحد من الرجال والمرأة وبعضهم اشترطه في الرجل دون المرأة قال فاذا كان عاقلا كان احصانها لها وان كانت مجنونة وان كان مجنونا لم يكن احصانها يدوان كانت عاقلة ووافقنا أبو حنيفة في شرط الاحصان الا اباحة الوطء فلم يراعها وراعاه الشافعى فلم يجعل به احصانا ولم يراع هو ولا أحد الاسلام في احصان الزوجين \* واختلف أصحاب الشافعى في الحرية والبلوغ فذهب من جعل النكاح دونهما احصانا ومنهم من لم يجعله ومنهم من فرق فجعل البلوغ شرطادون الحرية \* ومنهم من عكس ولم يشترط أبو يوسف وابن أبى ليلى في الاحصان ولا في الزنا الاسلام ولم يشترط الأوزاعى في الاحصان الحرية اذا كانت الزوجة حرة ولم يراع الوطء الممنوع \* وقال الليث والثوري نحو قول مالك الا ان الليث لا يراعى الوطء المباح

### ﴿ حديث رجم اليهوديين ﴾

( قول أنى يهودى ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود ) \* قلت \* الحديث أيضا في أبى داود وفي بعض طرقه أن يهوديا ويهودية زنيا فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه قد بعث بالتخفيفات فان أفتى بدون الرجم قبلنا واحتجنا به عند الله وقلنا قتياني من أنبيائك فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد جالس بين أصحابه فقالوا يا أبا القاسم ما تقول في

قال فعدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت \* وحدثني أبو الطاهر وحملة قالوا أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن عمر والناسد ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبى عن صالح بن عبد بن حنيفة أخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن مكرهم عن الزهري بهذا الاسناد نحوه \* حدثني الحكم بن موسى أبو صالح ثنا شعيب بن اسحق أخبرنا عبيد الله بن نافع ان عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى يهودى ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود

رجل وامرأة منهم زنا فلم يكلمهم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة حتى أتى بيت مدراسهم فقام على الباب فقال أنشدكم بالذي أنزل التوراة على موسى ماتجدون في التوراة على من زنا إذا أحسن قالوا يحجم ويحبب ويجلد والتجيب أن يحمل الزانيان على حمار ويقابل بين أقميتهما ويطاف بهما وسكت شاب منهم فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت علق النشدة به فقال اللهم إذا أنشدتاهما تجدد في التوراة وساق الحديث إلى أن قال صلى الله عليه وسلم إذا أنا أحكم بما في التوراة فأمر بهما فرجا وبين في هذا الحديث أن اليهود جازوه وهو في المسجد ثم بعد ذلك مشى معهم إلى بيت المدراس بعد أن سألوهم عن ذلك **(قوله)** ماتجدون في التوراة (ع) سؤاله صلى الله عليه وسلم لهم مع أنهم غير وافي التوراة يحتمل لانه أوحى إليه أن الرجم لم يغيره وأنه علم ذلك ممن يثق به ممن أسلم من علمائهم وفي الصحيح أن عبد الله ابن سلام أخبره بذلك ويحتمل أن سؤاله استخبار عما عندهم حتى يعلم صحة ذلك من الله **(قلت)** فان قيل كيف سألهم وخبر الكافر غير مقبول وقد بان كذبهم **(جوابه)** ما ذكر من أنه استخبار حتى يعلم صحة من الله **(جوابه)** وخرج أبو داود والدارقطني الحديث وفيه فقال اتنوني بأعلم رجلين منكم فأتى بابني صوريا فسألهما كيف تجدون حدهما في التوراة فقالا الرجل مع المرأة ربة وفيه عقوبة والرجل على بطن المرأة ربة وفيه عقوبة وإذا شهد أربع بعة أنه يدخله في فرجها كالمرود في المكحلة رجاء قال اتنوني بالشهود فشهد أربع بعة منهم بذلك فرجهم قال الدارقطني تفرد به بحال عن الشعبي وليس بالقوي ويأتي الكلام على قبول شهادة الأربع **(قوله)** ونحتملها (ع) هو للعدري من الحزم والحزم الفهم واحدة حمة وهو للدهر قندي بالحاء الساكنة من الحمل وللشجى بالجيم المفتوحة أى نحملها على الجمال كعنى رواية الحاء الساكنة (د) رواية الميمىن ضعيفة لانه قال قبلها نسود وجوههما **(قوله)** ونخالف بين وجوههما **(قلت)** هو ما تقدم من قوله في أبي داود ويقابل بين أقميتهما (ع) هذا كله مبالغة في التنكيل وقال كثير بمنزله في شاهد الزور اعظم حرمه فيبالغ في تعزيره فيحجم ويحلق رأسه ويطاف به وفعل ذلك بعض قضاة البصرة في شاهد الزور حلق نصف رأسه ولم ير مالك في آخرين حلق الرأس واللحية **(قوله)** فأمر بهما فرجا (ع) فيه أن الامام لا يحضر الرجم وقد تقدم ولم يذكر في حديث الأم من أين استحق النبي صلى الله عليه وسلم أنهما زنيا وفي حديث أبي داود ما تقدم أنه شهد عليهما أربعة (د) ان كانت الأربع مسامين فظاهر وان كانوا كفارا فشهداتهم غير مقبولة فتعين انه أمار جهما بالاقرار (ط) أجاز شهادة الكفار جماعة من التابعين وأهل الظاهر اذ لم يوجد مسلم تمسك بحديث أبي داود المتقدم وأجاز أحد شهادة أهل الذمة لما في أبي داود عن الشعبي أن مسالما حضرته الوفاة في سفر ولم يجد من المسلمين من يشهد فاستشهد كتابيين

ماتجدون في التوراة) هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم بل لالزامهم الحجة بما يعتقدهونه في كتابهم ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوحى إليه ان الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيره وأنه أخبره بذلك من هو أعلم منهم **(قوله)** ونحتملها (ع) هو للعدري بميمىن من الحزم والحزم الفهم (ح) هو في أكثر النسخ نحملها بالحاء واللام وفي بعضها نحملها بالجيم المفتوحة وفي بعضها نحملها بميمىن وكلها متقاربة فغنى الأول نحملها على جمل ومعنى الثاني نحملها جميعا على الجمل ومعنى الثالث نسود وجوههما بالحزم بضم الحاء وفتح الميم وهذا الثالث ضعيف لانه قال قبله نسود وجوههما **(قوله)** فأمر بهما فرجا (ع) فيه أن الامام لا يحضر الرجم ولم يذكر في حديث الأم من أين استحق النبي صلى الله عليه وسلم أنهما زنيا وفي حديث أبي داود ما تقدم أنه شهد عليهما أربعة (ح) ان كانت الأربع مسامين

فقال ماتجدون في التوراة على من زنى قالوا نسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما قال فأتوا بالتوراة ان كنتم صادقين فخاؤاها فقرؤها حتى اذا امروا بأية الرجم وضع الفتى الذي يقرأه على آية الرجم وقرأ ما بين يديه - او ما رآه افاقال له عبد الله بن سلام وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع يده فرفعها فاذا تحتها آية الرجم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فرجا قال عبد الله بن عمر كنت فيمن

فقد مواعلي أبي موسى الكوفة بتركته ووصيته فقال هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحلفهم ما بعد العصر انهما ما كذبا ولا خانانا فانه شهداهما وان صح فهو مرسل وأيضا فالشاهد لا يحلف وانما أعمل أبو موسى في هذا القرائن (م) تعلق بالحديث من يرى احصان الكافر احصانا وما لك لا يراه ويجعل الحديث على انه لم تكن له ذمة يحترم بهادمه فدمه مباح وعندى انه يعترض على هذا برجه المرأة الآن يقال ان هذا كان قبل النهي عن قتل النساء ﴿قلت﴾ ان رجها من تغيير المنكر ولا منكرأ كبر من تبديل كلام الله ويشهد له ما تقدم أو يأتي من قوله اللهم اني أول من أحيا أمرك اذ أماتوه (ع) وقيل في رجها لانهم نجا كوا اليه وطلبوا ذلك منه بدليل قوله في الموطأ جاءت اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر واليه أن رجلا وامرأة منهم زنيا و يكون حكمه لهم بما في التوراة املانهم رضوا بذلك وصر فوا حكمهم اليه لان شرع من قبلنا لازم لنا لم ينسخ على أحد القولين لاهل الأصول وقيل ان هذا خاص به اذ لا نصل نحن الى معرفة ما أنزل الله ولقوله تعالى يحكم بها النبيون الآية وهو صلى الله عليه وسلم نبي كريم \* وعند مالك والشافعي وجماعة من السلف انهم اذا ترفعوا فان الامام مخير في أن يحكم أو يترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم الآية واذا حكم فانما يحكم بحكم الاسلام اذ رضى المحكوم عليه ورضى أساقفتهم وفي غير الأم أن أحبارهم أمرهم بذلك ثم اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة هل يحكم بين الخصمين بمجيء أحدهما أو حتى يجيئهما أو حتى يعلم ما يحكم به \* وقال أبو حنيفة وهو أجد قول الشافعي وقول جماعة من السلف يحكم بينهم بكل حال \* وعن الشافعي أيضا لا يحكم بينهم في الحدود وتناول الحديث على أنه انما حكم بالرجم على مقتضى دينهم اقامة بحكم التوراة اذ أماتوها \* ألا ترى قوله اللهم اني أول من أحيا أمرك اذ أماتوه قال وأيضا انما كان ذلك منه قبل نزول حكم الزاني ويشهد له أنه في بعض طرق الحديث قال وكان ذلك حين قدم المدينة يدل أن ذلك كان في صدر الاسلام (ط) ما ترفعوا اليه ان كان ظهما كالقتل والغصب حكم بينهم فيه اتفاقا وان كان غير ذلك فالامام مخير والآية وان كانت نصافي التخيير فالك يرى أن ترك الحكم بينهما أولى ﴿قلت﴾ فان قيل كيف يراه أولى والنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم وهو انما يفعل الراجح \* أجيب بانه أوحى اليه بصحة ذلك وهذا مفقود في غيره أو يقال ان الله تعالى شرط في الحكم أن يكون بالقسط والحكم به من غيره صلى الله عليه وسلم غير ما لو بخلاف ترك الحكم فانه لاتباعه فيه \* ثم قوله فاذا حكم فانما يحكم بحكم الاسلام فانظر هل المعنى بحكم الاسلام بين أهل الاسلام أي حتى كأنهم مسلمون أو المعنى بحكم أهل الاسلام بينهم وهم مشركون ويظهر لك الفرق بين الاعتبارين بان تعرف ان مالك يرى ان طلاق الشريك ليس بطلاق فلو طلق الكافر زوجته ثلاثا ثم أراد ردها وامتنعت وترافعا اليها وحكمنا بينهم بحكم الاسلام فعلى المعنى الاول ليس له ردها لانا جعلناهم كالمسلمين والمسلم اذا طلق ثلاثا ليس له الرد وعلى المعنى الثاني فله الرد لان حكم الاسلام ان طلاقهم ليس بطلاق \* وفي رجه صلى الله عليه وسلم اليهوديين بعد ترافعهم اليه فانظر على ماذا يدل من الاعتبارين (قول) فلقد رأيته يقبها الحجرة (ع) حجة لعدم الحبس كما تقدم ولعدم ربط

رجهما فلقد رأيته يقبها من الحجرة بنفسه \* وحدثني زهير بن حرب ثنا سمعيل يعني ابن علية عن أيوب ح وثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني رجال من أهل العلم منهم مالك بن أنس ان نافعا أخبرهم عن ابن عمر أن

فظاهر وان كانوا كفارا فشهداتهم غير مقبولة فيتعين انهما انما رجها بالاقرار (ط) أجاز شهادة الكافر جماعة من التابعين وأهل الظاهر اذ لم يوجد مسلم (م) تعلق بالحديث من رأى احصان الكافر احصانا وما لك لا يراه ويجعل الحديث على انه لم تكن له ذمة يحترم بهادمه فدمه مباح وعندى انه يعترض على هذا برجه المرأة الآن يقال ان هذا كان قبل النهي عن قتل النساء (ب) رجها من تغيير المنكر

عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أنه سمعه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ع) قيل ان آية النور ناسخة لا تبقى النساء معاقولة تعالى فأمسكوهن في البيوت وقوله ها دوها أى بالافول والضرب بالأيدي وقيل هي منسوخة بما ثبت من حكم الرجم وقيل هي محكمة لanasخة ولا منسوخة وهي في البكرين ثابتة الحكم والآية الأولى من النساء في المحصنين والثانية منها ناسخة للأولى ثم نسخ ذلك آية النور في البكرين وحكم الرجم في المحصنين

### ﴿ أحاديث اقامة السيد الحد على عبده وأمته ﴾

(قوله اذازنت أمة أحدكم) ﴿ قلت ﴾ عبر باذا دون ان لان زنا الاماء كان كثيرا ولذلك حين كان تكرار الزنا منهن بعد الحد قليلا عبر بان في قوله ثم ان زنت (قوله فتبين زناها) (ع) يعني انه لا يقبضه حتى يثبت بالينة كغيرها وهل يكتفى في ذلك بعلمه عندنا فيه روايتان الحد وسقوطه وسواء كانت منزوجة أم لا وقال ابن عمران كانت منزوجة ورفع الى الامام ﴿ قلت ﴾ الأظهر انه لا يكتفى بعلمه لانه بمنزلة الحاكم والمحاكم لا يكتفى بعلمه وانظر قوله كانت منزوجة ام لا فانه خلاف المدونة قال فيها وان كانت منزوجة ورفع الى الامام (قوله فليجلدها) (ع) حجة لنا أن السيد يقيم الحد على رقيقه خلافا لمن منعه (م) المانعون هم أهل الرأي والحديث يقطع رأيهم \* واختلف الجمهور والقائلون بأنه يقيم حد الزنا هل يقيم حد السرقة فقال الشافعي يقيمه وقال بعض أصحابنا ان ثبت السرقة ببينة وقال مالك لا يقطعها ولا يقتص منه في قتل أو جراح لثلاثين به وبخشي أن يعتق عليه بالمثلة فيدعى انه انما فعل به ذلك في حد ويرفع الى الامام (قوله ولا يثرب) (ع) التثريب التوبيخ واللوم على ما حدوا فيه أو عوقبوا عليه اذ لم يكونوا موقعين له في الحين لان تكرير ذلك على الاماء والنساء يسقط حشمتهم ويغريهن على العود لان الشيء اذا أكثر من ذكره انس به ولم يستل عنه (قوله ثم ان زنت فليجلدها) (ع) سنة فيمن يتكرر منه الذنب بعد العقوبة أنه يتكرر عليه العقوبة ولا تسقطها العقوبة الأولى (قوله ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر) (ع) هو حوض وتأ كيد على الخروج عن ملكها وليس بواجب خلافا لأهل الظاهر وفيه تجنب أهل المعاصي والبعد عن صحبتهم \* قيل وفيه جواز الغبن في البيوع وبيع الشيء الخطير بالثمن اليسير ولا حجة فيه لان ذلك خرج مخرج الاغيا في بيعها بما أمكن ولا تجبس ليرصدها الزيادة في الثمن وأما الغبن في البيع فهو ان كان مع العلم فلا خلاف في جوازه وان كان عن جهل من المغبون فعندنا فيه قولان قيل بمضى كيف كان وقيل برد منه ما لم تجر

يقول اذازنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر \* وحدثننا أبو بكر ابن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن ابن عينة ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا

بالأيدي وقيل هي منسوخة بما ثبت من حكم الرجم وقيل هي محكمة لanasخة ولا منسوخة وهي في البكرين ثابتة الحكم والآية الأولى من النساء في المحصنين والثانية منها ناسخة للأولى ثم نسخ ذلك آية النور في البكرين وحكم الرجم في المحصنين

### ﴿ باب اقامة السيد الحد على عبده وأمته ﴾

﴿ش﴾ (قوله فتبين زناها) أى لا يقبضه حتى يثبت بالينة وفي اقامته بمجرد علمه روايتان (قوله ولا يثرب) التثريب التوبيخ واللوم لان تكرار ذلك على الاماء والنساء يسقط حشمتهم ويغريهن على العود لان الشيء اذا أكثر من ذكره انس به (قوله ثم ان زنت) (ب) عبر باذا في الأول دون ان لان زنا الاماء كان كثيرا ولما كان تكرار الزنا منهن بعد الحد قليلا عبر بان في قوله ثم ان زنت (قوله ثم ان زنت الثالثة فليبعها) هو أمر ندب وليس بواجب خلافا لأهل الظاهر واذا باعها وجب بيان أمرها

جلد الامه اذا زنت فلاننا ثم  
ليبعها في الرابعة \* حدثنا  
عبد الله بن مسleme القعنبى  
ثنا مالك ح وثنا يحيى بن  
يحيى واللفظ له قال قرأت على  
مالك عن ابن شهاب عن  
عبيد الله بن عبد الله عن  
أبى هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سئل عن  
الامه اذا زنت ولم تحصن  
قال ان زنت فاجلدوها ثم  
ان زنت فاجلدوها ثم ان  
زنت فاجلدوها ثم يبيعوها  
ولو بضغير قال ابن شهاب  
لا أدرى أبعد الثالثة  
أو الرابعة وقال القعنبى في  
روايته قال ابن شهاب  
والضغير الحبلى \* وحدثنا  
أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب  
قال سمعت مالكا يقول  
ثنى ابن شهاب عن عبيد  
الله بن عبد الله بن عتبة عن  
أبى هريرة وزيد بن خالد  
الجهنى ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سئل عن الامه  
بمثمل حديثهما ولم يذكروا  
قول ابن شهاب والضغير  
الحبلى \* وحدثنى عمرو  
الناقد ثنا يعقوب بن  
ابراهيم بن سعد ثنا أبى

(قوله سئل عن الأمة أذا زنت ولم تحصن) اختلف في معنى الاحصان هنا ف قيل هو الاسلام وقيل هو الحرية وقيل هو التزويج وبموجب ذلك في حد الأمة فقال ابن عباس وأبو عبيدة وبعض السلف لاحد عباها حتى تحصن زوج وكذلك العبد وهذا على قراءة الضم في قوله تعالى فاذا أحصن وقال جمهور السلف وانقضاء نصف حد الحرة كانت ذات زوج أو لا لهذا الحديث (ب) فعلى ان المراد بالاحصان في الحديث العتق ففائدته لو لم يجد هاسيدها حتى عتقت لم يكن للسيد حدا وانما يحدها الامام وعلى انه التزويج ففائدته لو زنت وهي متزوجة لم يكن للسيد ان يحدها لحق الزوج لان ذلك يضر به وهو قول مالك الا ان يكون الزوج ما كالمسيد فلا سيد ذلك وعلى انه الاسلام ففائدته ان المسألة انما يحدها الامام وانما يحده السيد الكافرة وبشكل حد الكافرة الا ان يكون معنى الحد

عن صالح ح وثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلاهما عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك والشك في حديثهما جميعا في بيعها في الثالثة والرابعة \* حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا سليمان أبو داود ثنا زائدة عن السدي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن قال خطب علي كرم الله وجهه فقال يا أيها الناس

فليجلدها ولما يأتي من قول علي والآية وإذا لم يدل على ذلك وانما جرى في الاحسان في سؤال السائل ولم يراع المفهوم فيتفق الجميع لاسيما وقد فسر الاحسان في الآية بالأقوال الثلاثة التي فسر بها الحديث ثم قد يقال لا معنى لتفسير الاحسان في الاماء بالتزويج لانه انما يفسر بذلك اذا كان المرتب عليه الرجم وذلك مقفود في الاماء لانه انما عليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والرجم لا تشطير فيه وانما التشطير في الجلد ( قوله في الآخر اقيموا الحد على ارقائكم من أحسن ومن لم يحصن ) (م) حجة لنا في حد الأمة وان لم يكن لها زوج خلافا لمن نفاه واعتقد أن شرط حدها احصانها بالتزويج وتأول قراءة أحسن بفتح الهمزة والصاد على تحصيل الزوج وقد تقدم حديث اذا زنت فاجلدوها ولم يفرق (ط) والحديث نص في أمر السادات بعد ارقائهم وهو وان كان في الام موقوفا فقد أسند النسائي وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحد على ما ملكتم أيما كنتم من أحسن ومن لم يحصن ويعتذر عن ذلك الاحسان في الآية انه خرج مخرج الغالب لاسيما اذا فسر بالاسلام قال ابن العربي وهو أولى التفسير بالصواب ( قوله في الآخر فان أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ) وهو في أبي داود فجرت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وهذه أحسن من رواية مسلم وأليق بمن ينتسب لبيت شهد الله بظهارته في قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً وكيف يصح بمن في ذلك البيت الكريم وذلك الملك الشريف أن يقع منه فاحشة الزنا وهذا والله من البعد في الغاية القصوى فان العبد من طينة سيده لا ترى أنه لما أكثر المناقون على مارية في ابن عمها الذي كان زوجها فبعث صلى الله عليه وسلم عليها ليقته فدخل عليه فلما رآه كشف عن فرجه فاذا هو أجاب فقرا على انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً فان قيل فقد راد آل محمد نفسه لان الآل قد يطلق على النفس قيل تكون تلك الامة من المنحذات للخدمة والتصرف ولعلها قريبة عهد بجاهلية والاول أليق ( قوله فامرني أن أجدها ) (ط) هذا بعد ظهور رزناها بحمل كما قال علي فاذا هي قريبة عهد بنفاس ( قوله نخشيت ان أناجلتها ) (ط) فيه أصل من أصول الفقه وهو ترك العمل بالظواهر لما هو أولى وتسويغ الاجتهاد لان علياً ترك العمل بالظاهر من الامر بالجلد لامر آخر وحسنه له صلى الله عليه وسلم ولو كان الامر على ما يقوله أهل الظاهر من أصولهم الفاسدة لجلدها وان هلكت وفيه من العقوبة أن من حده دون القتل لا يحد وهو مريض لا يخفف ولا مثقلا ولا مفرقا ولا مجموعا حتى يفيق وهو مذهب الجمهور وتسكا بهذا الحديث لان النفاس مرض فلا تحد حتى تستقل من نفاسها وزاد الترمذي في الحديث فلا تحد حتى ينقطع دمها وهو أولى من حديث أبي داود عن سهل

أقيموا على ارقائكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن فان أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فامرني أن أجدها فاذا هي حديث عهد بنفاس نخشيت ان أناجلتها أن أقتلها فذكرت ذلك

العقوبة ( قوله من أحسن منهن ومن لم يحصن ) حجة لنا في حد الأمة وان لم يكن لها زوج خلافا لمن نفاه واعتقد أن شرط حدها احصانها بالتزويج ( قوله فان أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت ) هو في أبي داود فجرت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وهذه أحسن من رواية مسلم وأليق بمن ينتسب لبيت شهد الله سبحانه بظهارته في قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت الآية وكيف يصح بمن في ذلك البيت المكرم وذلك الملك الشريف أن تقع منه فاحشة الزنا وهذا والله من البعد في الغاية القصوى فان العبد من طينة سيده لا ترى انه لما أكثر المناقون على مارية في ابن عمها الذي كان زوجها فبعث صلى الله عليه وسلم عليها ليقته فلما دخل عليه ورآه كشف فرجه فاذا هو أجاب فقرا على انما يريد الله الآية



ابن حنيف أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتكى وأضوى حتى صار جلد اعلی عظم فوق على جارية غير فندم فاستفتى له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر أن يضرب بمائة شحراخ ضربة واحدة لأن اسناده مختلف فيه وبحديث سهل هذا أخذ الشافعي فقال يضرب المريض بعد كحول نخل تصل شحرايحه كله اليه ضربة واحدة أو ما يقوم مقام ذلك وأما من حده القتل فإنه يقتل وهو مريض

### ﴿ أحاديث الحد في الخمر ﴾

(قوله جلده) (م) أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأنه لا يقتل إذا تكرر ذلك منه الاطائفة شذت فقالت اذا زاد على الرابعة قتل لحديث في ذلك (ع) وهذا عند السكاكة منسوخ بقوله لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه والحديث النعمان فإنه صلى الله عليه وسلم حده مرات ولم يقتله ونهى عن لعنه ودل على نسخه أيضا اتفاق الصحابة على ترك العمل به (ط) حديث النعمان أخرجه النسائي عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالنعمان فضر به أربع مرات ويعضده ماخرجه البخاري من حديث عمران رجلا كان يسمى عبد الله وكان يلعب جارا وكان يضحك النبي صلى الله عليه وسلم فكان صلى الله عليه وسلم حده في الشراب فأتى به يوما فأمر به فجلد فقال رجل من القوم اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به فقال صلى الله عليه وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله فظاهره أنه ضرب أكثر من أربع مرات فلم يقتله بل قال فيه أنه يحب الله ورسوله (ع) وأجمع المسلمون على وجوب الحد في نبيذ خمر العنب قليله وكثيره وفيها أسكر من خمر غيره لأنها تصنع من خمسة أشياء على ما يأتي \* واختلف في القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب والقليل من خمر العنب المطبوخ ففهمه ورالسلف أنه كالكثير المسكر وقال الكوفيون لاحد فيه حتى يسكر وقال أبو ثوران شرب ذلك معتقدا تحريره حد وان شرب معتقدا حليته لم يحد لأنه متأول ومال بعض شيوخنا الى هذا التفصيل ﴿ قلت ﴾ ما أجمع على وجوب الحد فيه فاعلم ذلك اذا شربها اختيارا فلا يحد المسكره اذا فعل للمسكره أولان الا كراهية تدرأ الحدود ولا من شربها لاساغة غصة وقد يجب شربها لذلك والمذهب المنع من شربها لدفع الجوع والعطش وأجازه بعض المتأخرين \* ابن عبد السلام وهذا التحقيق وينع التدوى بها وبالنجس في باطن الجسم بأكل أو شرب \* واختلف في التدوى بذلك في ظاهر الجسم \* ابن الحاجب والصحيح المنع \* وأجاز مالك لمن عثر أن يبول على عثرته \* واختلف في سقوط الحد عن البدوى الجاهل بالتحريم وأما من علم التحريم وجهل ما يترتب عليه من الحد فلا بد أن يحد وأما القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب فهو المسمى بالنبيذ وهي المسئلة المذكورة في علم الخلاف ومذهب الجمهور فيها ما ذكر من وجوب الحد

### ﴿ باب حد الخمر ﴾

﴿ ش ﴾ (قوله جلده) (م) أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأنه لا يقتل اذا تكرر ذلك منه الاطائفة شذت فقالت اذا زاد على الرابعة قتل لحديث في ذلك (ب) ما أجمع على وجوب الحد فيه فاعلم ذلك اذا شربها اختيارا فلا يحد المسكره والمذهب المنع من شربها لدفع الجوع والعطش وأجازه بعض المتأخرين \* ابن عبد السلام وهو التحقيق وينع التدوى بها وبالنجس في باطن الجسم بأكل أو شرب \* واختلف في التدوى بذلك في ظاهر الجسم \* ابن الحاجب والصحيح المنع وأجاز مالك لمن عثر أن يبول على عثرته \* واختلف في سقوط الحد عن البدوى الجاهل بالتحريم وأما من علم التحريم وجهل ما يترتب عليه من الحد فلا بد أن يحد وأما القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب فهو المسمى بالنبيذ وهي المسئلة المذكورة في علم الخلاف ومذهب الجمهور فيها ما ذكر من وجوب الحد

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت \* وحدثناه اسحق بن ابراهيم أخبرنا يحيى بن آدم ثنا اسراييل عن السدي بهذا الاسناد ولم يدكر من أحصن منهم ومن لم يحصن وزاد في الحديث اتركها حتى تمائل \* حدثنا محمد بن مثنى ومحمد بن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده

عثرته واختلف في سقوط الحد عن البدوي الجاهل بالتحريم وأما من علم التحريم وجهل ما يترتب عليه فلا بد أن يحد بخلاف من ظن شيئا غير خمر فشربه فاذا هو خمر كما لا يحد من وطئ امرأة يظن أنها زوجته فاذا هي أجنبية وأما القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب فهو المسمى بالنبيذ وهي المسئلة المذكورة في علم الخلاف ومذهب الجمهور فيه ما ذكر من وجوب الحد لصدق لفظ الخمر عليه في الأحاديث الدالة على حرمة الخمر واحتج الكوفيون لمذهبهم بحديث خرجه الترمذي وغيره عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب وهذا أصح ما روي في ذلك ويروي مرفوعا عن جماعة من الصحابة قال عبد الحق وكلهم ما بين مجهول وضعيف وتوول عن مالك سقوط الحد وقبول الشهادة في المجتهد والمقلد واستحسنه غير واحد من المتأخرين قالوا لانه ان كان كل مجتهد مصيبا فواضح وان كان المصيب واحدا فلا أقل من أن يكون ذلك شبهة ونحوه للشافعي واعترض على مالك والشافعي بانهما يشترطان الولي في النكاح والحنفي لا يشترطه وهما لا يحدان الحنفى اذا تزوج بغير ولي \* وأجيب بان مفسدة النكاح يمكن تلافيها بالاصلاح وردها الى العقد الصحيح كما يفعل في الانكحة الفاسدة في الحاق الولد وغيره ولا يمكن ذلك في الاشرية فلا بد من ترتيب الزجر عنها وذلك بالحد (قوله بجريدتين) (ع) لم يختلف أنه لا يكفي في حد الصحيح أن يضرب بسوطين أو سوط له رأسان أو يجمع أسواط بعد ذلك فان وقع حسب بضربة واحدة ويدل عليه ما روي أن عليا جلد الوليد بسوط له رأسان أربعين وهذا يدل أنه لم يحسب الا كسوط واحدا لانه اذا حده أربعين على ما جاء في الحديث (د) قوله بجريدتين معناه عند أصحابنا أن الجريدتين منفودتان ضرب بكل واحدة عددا حتى كمل من الجميع أربعين ومن يرى ان الحد في الخمر ثمانون حسب كل ضربة بضربتين وتأويل أصحابنا أن ظهر لان الرواية فيه مبينة وأيضاً فحديث علي مبين له (ع) واختلف في المريض الذي لا يرجي برؤه فقال مالك والجمهور لا يجزى في حده الا ما يجزى في حد الصحيح ويترك حتى يبرأ أو يموت وقال الشافعي يضرب بعشكول نخل تصل شماريخه اليه ضربة واحدة على ما جاء في حديث مخرج (قوله) نحو أربعين وفي الآخر كان يضرب في الخمر أربعين (ط) هذه الرواية تدل على ان الصادر منه صلى الله عليه وسلم انما هو تعزير وأدب ويدل على ذلك قول علي لم يبينه أى لم يحد فيه حداً ويشهد له أيضاً حديث أبي أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قد شرب خمر اقال اضربوه فثنا الضارب بيده ومنا الضارب بالنعال ومنا الضارب بشو به ثم قال بكتفه فاقبلوا عليه يقولون أما تقيت الله أما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم \* فان قيل كيف يكون الصادر منه تعزير أو أدباً وقد قال علي جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وجماعة على بحضرة عثمان وجماعة الصحابة فاقتصارهم على هذا العدد يدل انه حد محدود \* وأيضاً فالامة مجمعة على ان الحد في الخمر أربعين أو ثمانون وكيف تجتمع الامة على خلاف ما جاء به فيها صلى الله عليه وسلم \* أجيب بان الجمع بين ما ظاهره التعزير والادب وبين ما ظاهره الحدان الواقع منه صلى الله عليه وسلم أولاً التعزير ولذلك اختلف الحال فيه فمرة جلد فيه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب دون مراعاة عدد ومرة جلد فيه بالنعال والجريد أربعين ومرة جلد فيه بجريدتين نحو الاربعين فلما كثرا قدم الناس على الشرب رأى الصحابة أن ذلك لا يكفي في الزجر فتنافوا في ذلك فقاسوه على أخف الحدود وذلك

بجريدتين نحو أربعين  
قال وفعله أبو بكر فلما  
كان هم استشار

لصدق لفظ الخمر عليه في الأحاديث الدالة على حرمة الخمر (قوله بجريدتين) (ح) معناه عند أصحابنا ان الجريدتين منفودتان ضرب بكل واحدة عددا حتى كمل من الجميع أربعين ومن يرى ان الحد في

ثمانون بجامع أنه إذا سكر هذى على ما يأتي من التعزير \* فان قيل كيف يكون تعزير او قد قال صلى الله عليه وسلم لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله عز وجل قيل يأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (م) ولم تنهم الصحابة عنه صلى الله عليه وسلم فيما فعل من ذلك انه على وجه التعذيب اذ لو فهموا ذلك لم يعدلوا عنه كما لم يعدلوا عما حذر في الحد وغيره (قوله فقال عبد الرحمن) \* قلت \* جاء في الموطأ أن علياً أشار بالثمانين (ط) جاء في الموطأ أن عمر لما استشارهم قال على أرى أن يجلد ثمانين لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى أفترى عليه حد الفرية \* وحاصله انه أقام السكر مقام القذف لانه لا يخلو غالباً عنه فأعطاه حكمه وقد اشتهرت للقضية ذلك الزمان ومضت عليها الدهور ولم تنسكروا وهي من أصح دليل على جواز العمل بالقياس لان عدم انكارها صار كالاجماع واعتراضها بعض الجاهلين بان قال ان حكم للسكر بحكم القذف لانه مظنته فليحكم له بحكم الزنا والقتل لانهما أيضاً مظنته \* وأيضاً يلزم أن لا يحد حتى يسكر وهم يحدونه على الشرب وان لم يسكر \* وأجيب عن الاول بأن يمنع ان السكر مظنة الزنا والقتل لان المظنة اسم لما يتحقق فيه المعنى المناسب غالباً والمعلوم أن السكر لا يخلو عن الهذيان والقذف وليس كذلك الزنا والقتل فانهما وان وقعاً فاما يقعان نادراً وعن الثاني ان الحد على القليل انما هو من باب سد الذرائع لان القليل يدعو الى الكثير المسكر (ع) ومذهب جمهور السلف والائمة الاربعة ان الحد في الخمر ثمانون وقال الشافعي مرة وأهل الظاهر انه أربعون \* قال الشافعي بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وكذلك اختلاف الصحابة في الثمانين والأربعين \* وحجة الجمهور وما استقر عليه اجماع الصحابة وانه صلى الله عليه وسلم لم يوقت في ذلك حداً يوقف عنده الا تراها قال نحو الأربعين وكذلك جلد أبو بكر وعمر وعثمان أربعين فدل انه صلى الله عليه وسلم لم يوقت حداً لعل سبب اختلاف الصحابة في الثمانين والأربعين حديث جريدين اذ يحتمل انه ضرب بهما أربعين فتأتى ثمانون ويحتمل انه ضرب بكل واحدة منهما عدد اذ حتى يكمل من الجميع أربعين \* قلت \* فان قيل ظاهر الاحاديث وما عن السلف انه لم يبلغ في كيفية الضرب ولا في كميته مع أنه يتلو في الكليات الخمس المجمع على تحریمها كلية حفظ الانساب وقد جعل الحد في ذلك الرجم وبعد كثير بين الرجم وجلد أربعين \* أجيب بأنه لما كان العقل زاجراً عن شرب الخمر فانه محض اتلاف العقل اكتفي فيه بذلك بخلاف الزنا فانه مشتهى فبوانع فيه وقد أشار عز الدين بن عبد السلام الى مثل هذا وانه لا فرق بين شرب الخمر والبول في الحرمة وجعل الحد في شرب الخمر ولم يجعل في شرب البول رعيماً لهذا المعنى والكليات الخمس هي حفظ النفوس والانساب والعقول والاعراض والأموال (قوله فلما كان عمر) أي زمن خلافة عمر فكان تامة (قوله دنال الناس من الريف) (ط) الأرياف جمع ريف والريف أرض الزرع والخصب يقال أرافت الابل رابعياً أي

الخمر ثمانون يقول حسب كل ضربة بضربتين وتأويل أحبابنا الخمر لان الواية فيه مبينة (قوله فلما كان عمر) أي زمن عمر (قوله دنال الناس من الريف) (ط) الأرياف جمع ريف والريف أرض الزرع والخصب يقال أرافت الابل رابعياً أي خصبت ورافت الماشية ثلاثياً اذا رعت الريف والمعنى لما قحقت الشام وغيرها وكثرت السكر ومظهر في الناس شرب الخمر استشار عمر في التشديد في العقوبة (ح) الريف المواضع التي فيها المياه أو هي قريبة منها والمعنى لما كان زمن عمر بن الخطاب وقحقت الشام والعراق وسكن الناس في الريف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الاغنام والثمار أكثر وامن شرب الخمر فزاد عمر رضي الله عنه في حد الخمر تغليظاً عليهم وزجراً

الناس فقال عبد الرحمن  
أخف الحدود ثمانين فامر  
به عمر \* وحدنا يحيى  
ابن حبيب الحارثي ثنا  
خالد يعني ابن الحرث ثنا  
شعبة ثنا قتادة قال سمعت  
أنساً يقول أتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم برجل  
قد كرنحوه \* وحدنا  
محمد بن مثنى ثنا معاذ بن  
هشام ثنى أبي عن قتادة  
عن أنس بن مالك ان نبي  
الله صلى الله عليه وسلم  
جلد في الخمر بالجريد  
والنعال ثم جلد أبو بكر  
أربعين فلما كان عمر  
ودنا الناس من الريف

أحسبت ورافت المشاة ثلاثيا إذا رعت الريف والمعنى ولما قسحت الشام وغيرها وكثرت الكروم  
وأكثر الناس شرب الخمر استشار عمر الناس في التشديد في العقوبة ( قوله ) كان يضرب في الخمر  
بالنعال والجريد ( ع ) يدل على التخفيف في حد الخمر وإلى هذا ذهب الشافعي وأنه لا يكون الحد إلا  
مثل هذا لا بالسوط وقال مالك وغيره لا يكون إلا بالسوط سوط بين سوطين لضرب بين ضربين  
والحدود كلها عند مالك سواء \* وقال الشافعي والزهرى والثوري حد الخمر أخف الحدود وقال  
آخرون ضرب التعزير أشد ثم ضرب الزنا ثم ضرب الخمر ثم ضرب القذف وأجاز بعض أصحابنا فيه  
الضرب بالدرية في الظهر ورأى بعض أصحابنا أن يغلط على المدمن بالفضيحة والطواف والسجن ( د )  
أجمع العلماء على أنه يكفي الضرب بالجريد والنعال وأطراف الثياب واختلاف في جوازها بالسوط ولنا  
فيه وجهان أحدهما الجواز وشذبه بعض أصحابنا فشرط السوط وهو غلط فاحش لمنابذة صريح هذه  
الاحاديث وإذا ضرب فليكن سوطا وسطا بين الرطب واليابس وكذلك الضرب يكون ضربا بين  
ضربين يرفع يده دون أن يتجاوز به رأسه وفوق أن يضعها وضعا \* قلت \* المذهب أن الحدود  
كلها سواء \* وقال ابن حبيب أشدها حد الخمر والمذهب أيضا أنه ليس إلا بالسوط قال في المدونة  
لا بالدرية وإنما كانت درة عمر رضى الله عنه للدأب \* ويضرب الرجل قاعا غير مربوط إلا أن  
يضطرب اضطرابا يمنع من وصول الضرب إلى محله فتترك يدها يتقى بهما والمذهب أيضا أن الضرب  
مقصود على الظهر والكتفين وقال الشافعي يضرب على جميع الأعضاء إلا الوجه والرأس ويجرد  
الرجل ويترك على المرأة ما لا يقيها الضرب قال في المدونة وبلغ ما لكأن بعض الأمراء أقعدوها في قفة  
فاستحسنه ويجعل في القفة التراب قال بعض الشيوخ ويبل بالماء لما عسى أن يخرج من الحدث  
( قوله في سند الآخر الداناج ) ( ع ) ويقال أيضا بالهائم بدل الجهم وبحدفه أدون بدل ومعناه بالفارسية  
العالم ( قوله حضين ) هو بالضاد المججمة ( قوله أز يدكم ) \* قلت \* قال البيهقي في تاريخه كان مما نقم  
على عثمان رضى الله عنه إشارته قرابته وتوليته أيام أعماله والوليد بن عقبة بن أبي معيط هذا من قرابته

( قوله وعن عبد الله الداناج ) هو بالدال المهملة والجيم والداناه بالهاء ومعناه بالفارسية العالم ( قوله )  
حدثنا حضين بضم الحاء وفتح الضاد المججمة ( قوله أز يدكم ) ( ب ) قال البيهقي في تاريخه كان مما  
نقم على عثمان رضى الله تعالى عنه إشارته قرابته وتوليته أيام أعماله والوليد بن عقبة بن معيط هذا من  
قرابته، وقيل أنه كان أخاه لأمه وسبب ذلك الحدان عثمان رضى الله تعالى عنه كان ولده الكوفة  
فبقى ليلة مع ندمائه ومغنيه يشرب الخمر من أول الليل إلى أن جاء المؤذن يؤذنه بصلاة الصبح  
فخرج في غلالة فدخل المحراب فصلى بالناس الصبح أربعا وقال أز يدكم فقال بعض أهل الصف الأول  
مازلنا في زيادة منذ وليتنا وما تزيدينا لآذاك الله من الخير والله لا أعجب إلا من ولاك علينا وحصب  
الناس الوليد بحصباء المسجد فدخل القصر يترجم ويتمثل بالآيات في الخمر وشاع في الكوفة فعله  
وظهر فسقه ومدامته ثم شرب الخمر فدخل عليه أبو زينب الأسدي وأبو جندب بن زهير الأسدي في  
جماعة من أهل المسجد فوجدوه سكران مضطجعا على سريره لا يعقل فاقبضوه فلم يستيقظ وتقي عليهم  
ما شرب من الخمر فاخذوا خاتمه من أصبعه وأتوا المدينة فشهدوا عند عثمان رضى الله عنه أنه شرب الخمر  
فقال وما يدريكم أن الذى شربه الخمر فقالوا أنها الخمر التى كنا نشرب فى الجاهلية وأخرجوا خاتمه  
فدفعوه إليه فزجرهم ودفع فى صدورهم وقال تكوا عني فأتوا عليا رضى الله عنه فعرّفوه القضية فأتى

والقرى قال مازون في  
جلد الخمر فقال عبد الرحمن  
ابن عوف أرى أن تجعلها  
كما خف الحدود قال جناد  
عمر ثمانين \* حدثنا محمد  
ابن مثنى ثنا يحيى بن سعيد  
ثنا هشام بهذا الإسناد مثله  
\* وحدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه ثنا وكيع عن هشام  
عن قتادة عن أنس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يضرب في الخمر  
بالنعال والجريد أربعين  
ثم ذكر نحو حديثه ما لم  
يذكر الريف والقرى  
\* وحدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه وزهير بن حرب  
وعلى بن حجر قالوا ثنا  
اسماعيل وهو ابن عيسى  
عن ابن أبي عمير وبه عن  
عبد الله الداناج ح وثنا  
اسحق بن إبراهيم الحنظلي  
واللفظ له أخبرنا يحيى بن  
جناد ثنا عبد العزيز بن  
المختار ثنا عبد الله بن  
فيروز مولى ابن عامر  
الداناج ثنا حضين بن  
المسند أبو ساسان قال  
شهدت عثمان بن عفان  
أتى بالوليد قد صلى الصبح  
ركعتين ثم قال أز يدكم قال

وقيل انه كان أخاه لأمه وسبب جلده الحدان عثمان كان ولاء الكوفة فبقى ليلة مع ندائه ومغنيه يشرب الخمر من أول الليل الى أن جاءه المؤذن يؤذنه للصلاة الصبح فخرج في غلالة فدخل المحراب فصلى بالناس الصبح أربعا وقال أزيدكم فقال بعض أهل الصف مازلنا في زيادة منذ وليتنا وما تزيدينا لآذاك الله من الخير والله لأعجب بالامن ولاك علينا وحصب الناس الوليد بحصباء المسجد فدخل القصر يترنم ويتمثل بآيات في الخمر فشاع في الكوفة فعله وظهر فسقه ومدامته شرب الخمر فدخل عليه أبو زينب الأسدي وأبو جندب بن زهير الأسدي في جماعة من أهل المسجد فوجدوه سكراناً مضطجعا على سريره لا يعقل فابقطوه فلم يستيقظ وتقيأ عليهم ما شرب من الخمر فاخذوا خاتمه من أصبعه وخرجوا الى المدينة فأتوا عثمان وشهدوا عليه أنه شرب الخمر فقال وما يدريكم أن الذي شربه الخمر فقالوا انها الخمر التي كنا نشر بها في الجاهلية وأخرجوا خاتمه فدفعوه اليه فزجرهم ودفع في صدورهم وقال تنكروا عني فاتوا عليا فمرفوه القضية فأتى عثمان فقال دفعت الشهود وأبطلت الحدود فقال له عثمان فأتري فقال استخضر صاحبك فان أقاموا عليه الشهادة ولم يجد مدفعاً أقت عليه الحد فأنقضه عثمان من الكوفة فشهد عليه ولم يدل بمحجة فأتى عثمان السوط الى على وقال قم يا على فاقم عليه الحد فقال قم يا حسن فاقم عليه الحد فقال الحسن يكفينيه بعض من ترى فلما رأى على امتناع الجماعة من إقامة الحد توقيا لفض عثمان ومكان قرابته منه أخذ على السوط ودنا منه فجعل الوليد يرغ فاجتذبه على ورمى به الى الأرض وعلاه بالسوط فقال له عثمان ليس لك أن تفعل به هذا فقال بلى وشرا من هذا انه فسق ومنع حق الله أن يؤخذ منه وعزله عثمان عن الكوفة ولاها سعيد بن العاصي ( قوله فشهد حمران أنه شربها وشهد الآخر أنه قاءها فقال عثمان ماقاءها حتى شربها ) قلت فان قيل كيف قال ذلك عثمان مع امكان أن يكون شربها مكرها أو يظنها غير خمر ؟ أجيب بان السياق ينفي ذلك وأيضا فالخصم لم يدع ذلك ( ط ) أى أعمال عثمان هذه الشهادة لا يقال انه خلاف توقف عمر في مثلها فانه لما شهد عنده الجار ودان قدامة شرب الخمر قال لأبي هريرة وأنت يا أبا هريرة على ملام تشهد قال لم أراه حين

فشهد عليه رجلان  
أحدهما حمران أنه شرب  
الخمر وشهد آخر أنه رآه  
يتقيأ فقال عثمان انه لم يتقيأ  
حتى شربها

عثمان وهو يقول دفعت الشهود وأبطلت الحدود فقال له عثمان فأتري فقال استخضر صاحبك فان أقاموا الشهادة عليه ولم يجد مدفعاً أقت عليه الحد فأنقضه عثمان من الكوفة فشهدوا عليه ولم يدل بمحجة فأتى عثمان السوط الى على وقال قم يا على فاقم عليه الحد فقال على قم يا حسن فاقم عليه الحد فقال الحسن يكفينيه بعض من ترى فلما رأى على امتناع الجماعة من إقامة الحد توقيا لفض عثمان ومنع حق الله أن يؤخذ منه وعزله عثمان عن الكوفة ولاها سعيد بن العاصي ( قوله فشهد حمران أنه شربها وشهد الآخر أنه قاءها ) ( ب ) هذا من تلغيف الأفعال والمشهور عدم قبوله ثم ان الخلاف انما هو اذا لم يستلزم أحد الفعلين الآخر كما لو شهد أحدهما انه قتله بسيف وشهد الآخر أنه قتله بصخرة فان القتل بالسيف لا يستلزم القتل بالصخرة وأما في الخمر فيستلزم شربها ( ح ) فيه حجة لما لاك أن من تقيأ الخمر يجد وعندنا لا يجد لاحتمال أن يكون شربها جهلا أنها خمر أو أكره على شربها أو غير ذلك من الوجوه التي تسقط الحدود ودليل مالك أقوى لان الصحابة في هذه القضية اتفقوا على جلد الوليد وقد يجيب أصحابنا بأن يكون عثمان علم شربها الوليد ففضى بعلمه ولعله كان مذهبه جواز قضاء القاضي بعلمه في

شر بها ولكن رأيت قاءها فقال لقد تنطعت يا أباهر برة فاستخضر عمر قدامة فانسكر فقال أبوهريرة  
مهلا يا أمير المؤمنين ان شككت في شهادتنا فمثل بنت الوليد امرأة ابن مظعون فساءلها فقامت على  
زوجها الشهادة فجده عمر الحد وظاهر القضية أن عمر لم يسمع شهادة أبي هريرة حين قال لم أره شر بها  
ولكن رأيت قاءها قيل ليس ذلك بخلاف لان عمر انما توقف حين رأى أباهر برة سلك في أداء  
الشهادة مسلك من يخبر في تفصيل قرائن الاحوال التي تفيد العلم بالشهود فيه ومهما شرع الشاهد  
في تفصيلها لم يحصل لسامع الشهادة الجزم بصحتها لان القرائن لا تنضبط الحكاية عنها وانما حق  
الشاهد أن يعرض عنها ويقدم على أداء اقبال الجازم المخبر عن علم ولذلك لما جزم أبوهريرة بالشهادة  
سمعها عمر وحكم وانما بحث الى هند على عادته في الاستظهار في الشهادة والاخبار ولا يظن به انه  
رد شهادة أبي هريرة وقبل شهادة امرأة **﴿ قلت ﴾** ذكر ابن المناصف القضية ولم يذكر أن عمر  
توقف وانما الذي توقف أبوهريرة قال ابن المناصف شهد أبوهريرة أن رجلا قاء خرا فقال عمر  
أنشده شر بها فقال انما أشهد انه قاءها فقال عمر ما هذا التعمق يا أباهر برة فلا وربك ما قاءها حتى  
شر بها قال ابن المناصف قرأ عمر أن النظر الصحيح يؤدي الى العلم انه شر بها من حيث انه قاءها  
وتوقف أبوهريرة أن يزيد على ما رأى قال ابن المناصف ويحتمل عندي أن يكون توقف أبي هريرة  
لاحتمال أن يكون أكره على شر بها واضطر اليها أو غير ذلك مما لو ثبت لسقط عنه الحد ولم يلتفت  
عمر الى ذلك لان الحكم اذا وجب بشئ ظاهر لا يرفع بالظنون المتوهمة فكلما هانناظر ومجتهد (ط)  
وفي الحديث من الفقه تليق الشهادتين اذا أدتا الى معنى واحد فان أحدهما يشهد برأيه لشرب  
الخمر والآخر يشهد بما يستلزم شر بها **﴿ قلت ﴾** هذا من تليق الافعال والمشهور عدم قبوله  
ثم الخلاف فيه انما هو اذا لم يستلزم أحد الفعلين الآخر كالوشهد أن أحدهما قتله بسيف والاخر انه  
قتله بفضرة فان القتل بالسيف لا يستلزم القتل بالفضرة وأما في الخمر فيستلزم شر بها (د) فيه حجة  
لمالك أن من تقايا الخمر بعد وعندنا لا يحد لاحتمال أن يكون شر بها جهلا لانها خمر وأنه أكره على  
شر بها أو غير ذلك من الوجوه التي تسقط معها الحدود ودليل مالك أقوى لان الصعابة في هذه  
القضية اتفقوا على جلد الوليد وقد يجيب أصحابنا عن هذا بان يكون عثمان علم شر بها الوليد فقضى  
بعلمه ولعله كان مذهبه جواز قضاء القاضي بعلمه في الحدود وهذا تأويل ضعيف يرده كلام عثمان  
(قوله يا علي قم فاجلده) (ع) فيه تولى أهل الفضل اقامة الحدود بأنفسهم لانهم من أفضل القربات  
ويجب عند جميع العلماء أن يختار لأقامتها أهل الفضل والعدل خوف التعدي في الاقامة وكذلك  
كان أجله الصعابة يقيمونها بين يدي الخلفاء (ط) وقد وقع في زماننا انه جلد في الخمر ثمانين  
فتعدي الضارب فقتله بها (ع) وانما آثر عثمان عليا لذلك لانه أقرب الى الوليد من غيره  
لاجتماعهما في عبد مناف علي من بني هاشم بن عبد مناف والوليد من بني عبد شمس بن عبد

فقال يا علي قم فاجلده فقال

الحدود وهو تأويل ضعيف يرده كلام عثمان (قوله يا علي قم فاجلده) (ع) فيه تولى أهل الفضل  
الحدود بانفسهم لانهم من أفضل القربات وانما آثر عليا لأنه أقرب الى الوليد من غيره لاجتماعهما في  
عبد مناف (ح) آثر عليا تكريما له بتفويض الامر اليه في اقامة الحد لان المعنى قم يا علي فأقم الحد  
عليه بأن تأمر بذلك من ترى قبيل علي ذلك (ب) ان كان العرف عندهم ما ذكر القاضي من أن  
جدة الصعابة رضى الله عنهم كانوا يقيمون بين يدي الخلفاء وان ذلك من أفضل القربات فلا يحتاج الى  
تأويل ولعل كلام النووي بحسب عرف زمنه أو تولى أهل القضاء مرجوح وكذا كان الشيخ يقول انه  
مرجوح قال ولم أر من فعله وانما العادة أن يحضر القاضي على حد المحجور كبار الموثقين قال وطلب مني

مناف (د) كان الامام عثمان وانما آثر عليا بذلك تسكرمة له لتفويضه الامر اليه في اقامة الحد لان المعنى قم يا علي فاقم الحد عليه بأن تأمر بذلك من ترى فقبل على وأمر الحسن فلم يقبل وأمر عبد الله بن جعفر ﴿ قلت ﴾ تأمل كلام القاضي يعطى ان عثمان انما أمره أن يتولى الضرب بنفسه وكلام النووي يعطى بخلاف ذلك فان كان العرف عندهم حينئذ ما ذكر القاضي من ان جلة الصحابة كانوا يقيمونه بين يدي الخلفاء وان ذلك من أفضل القربات فلا يحتاج الى تأويل ولعل كلام النووي بحسب عرف زمانه أن يتولى الضرب أهل الفضل مرجوح وكذلك كان الشيخ يقول ان تولى الضرب مرجوح قال ولم أر من فعله وانما العادة أن يحضر القاضي على حد النحر كبار الموثقين قال وطلب منى ابن عبد السلام ان أقف على ضرب مخمور فأبيت وقلت انما العادة أن يحضر الموثقون فقال لي استكففت فقلت لم استكف وانما استندت الى العادة في أن ذلك لم يله الا الموثقون وقول النووي فقبل على ذلك كان الشيخ يقول ان عليا لم يقبل ذلك اذ لو قبل لم يأمر غيره لان الوكيل ليس له أن يوكّل غيره فقلت له ان عليا حاكم باستنابة عثمان له حسبما يأتي للقاضي والحاكم يستناب غيره فقال لي ليس هذا بماكم ﴿ قلت ﴾ يلزم اذا كان غير حاكم أن لا يستناب غيره لقول مالك واذا دعاك الامام العادل لاقامة حد فاذا علمت عدالة البيعة لم يسعك مخالفته او كما قال فقال انما امتنع على وأمر غيره لمنافسة كانت بينه وبين الوليد فاتق رضى الله عنه التهمة (قولم قم يا حسن) (ع) فيه استنابة الحاكم فيما جعل اليه لاسيا بمحضرة مقلديهم (قولم ول حارها من تولى قارها) (ع) هذا من أمثال العرب قال الأصمعي معناه ول شدتها من تولى هيها والقار البارد ومعنى تمثيل الحسن يتولى الحد من يتولى أمور المسلمين قال الخطابي معناه يتولى عقوبته من يتولى النفع والعمل والأول أولى وأمين في القضية (د) الضمير في حارها عائد على الخلافة أى كما أن عثمان وأقاربه يتولون هين الخلافة ويختصون بنفعها يتولون نكيرها وقادوراتها والمعنى ليتول ذلك عثمان وأقاربه (قولم فكأنه وجد عليه) أى غضب على علي الحسن في توفقه فيما أمره به وتعرّضه بالامراء (قولم قم يا عبد الله بن جعفر) (ط) يحتمل انه أمر من على لعبد الله بن جعفر ويحتمل انه أمر من الحسن لعبد الله بن جعفر طلبا لرضا على رضى الله عنهم (قولم وعلى بعد فلما بلغ أر بعين قال أمسك) (ع) ظاهره انه لم يزد وذكّر البخارى الحديث وفي آخره ان عليا جلد الوليد ثمانين وهو المعروف من مذهبه وانه جلد المعروف بالنجاشي ثمانين وكذلك المعروف والمشهور في الموطأ انه الذى أشار على عمر بالثمانين ويجمع بين القاضي ابن عبد السلام أن أقف على ضرب مخمور فأبيت وقلت انما العادة أن يحضره الموثقون فقال لي استكففت فقلت لم استكف وانما استندت للعادة وقول النووي فقبل على ذلك كان الشيخ يقول لم يقبل على ذلك اذ لو قبل لم يأمر غيره لأن الوكيل ليس له أن يوكّل غيره فقلت له ان عليا حاكم باستنابة عثمان له حسبما يأتي للقاضي والحاكم يستناب غيره فقال لي ليس هذا بماكم (ب) يلزم اذا كان غير حاكم أن لا يستناب غيره لقول مالك واذا دعاك الامام لاقامة الحد فاذا علمت عدالة البيعة لم تسعك مخالفته او كما قال فقال انما امتنع على وأمر غيره لمنافسة كانت بينه وبين الوليد فاتق التهمة (قولم قم يا حسن) (ع) فيه استنابة الحاكم فيما جعل اليه (قولم ول حارها من تولى قارها) (ع) هو من أمثال العرب معناه ول شدتها من تولى هيها والقار البارد (ح) الضمير يعود على الخلافة أى كما أن عثمان وأقاربه يتولون هين الخلافة ويختصون بنفعها يتولون نكيرها وقادوراتها والمعنى ليتول ذلك عثمان وأقاربه (قولم قم يا عبد الله بن جعفر) يحتمل انه أمر من على ويحتمل انه أمر من الحسن لعبد الله بن جعفر طلبا

على قم يا حسن فاجلده فقال  
الحسن ول حارها من  
تولى قارها فكأنه وجد  
عليه فقال يا عبد الله بن  
جعفر قم فاجلده فجلده  
وعلى بعد حتى بلغ  
أر بعين فقال أمسك

الحديثين بان يكون ما في البخاري انه جلده بسوط له رأسان فجاءت ثمانين كما جاءه صلى الله عليه وسلم جلده بثلثين أربعين فجعل عمر كل نعل بضربة وكما جاء في حديث الجريديتين وكان حد الخمر عندهم التخفيف وعلى ما يأتي من قوله وهذا أحب اليين ان الإشارة إلى المغرب مذكور وهو الثمانون وقد نحا الطبري إلى توهين خبر الوليد وذكر أنه يحمل عليه في الشهادة في تلك القضية (ط) ما في الموطأ من حديث المسور بن مخرمة وحديث حنين هذا أولى لأنه حسن في سياقه ساقه مساق التثبت في روايته والأقرب أن يكون بعض الروايات وهم في حديث المسور فوضع ثمانين مكان أربعين (قوله) جلده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى زاد على بن حجر في روايته قال اسمعيل وقد سمعت حديث الداناج منه فلم أحفظه \* وحدثنى محمد بن مهنال الضرير ثنا يزيد بن زريع ثنا سفيان الثوري عن أبي حنيفة عن عمر بن سعيد عن علي قال ما كنت أقيم على أحد حداه فيوت فيه فأجدمه في نفسي الا صاحب الخمر لانه ان مات وديته لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه \* وحدثننا محمد بن مثنى ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان هذا الاسناد مثله \* حدثنا أحمد ابن عيسى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن بكير بن الأشج قال بينا نحن عند سليمان بن يسار اذ جاءه عبد الرحمن بن جابر فحدثه فاقبل علينا سليمان فقال نني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة الانصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

ثم قال جلده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى زاد على بن حجر في روايته قال اسمعيل وقد سمعت حديث الداناج منه فلم أحفظه \* وحدثنى محمد بن مهنال الضرير ثنا يزيد بن زريع ثنا سفيان الثوري عن أبي حنيفة عن عمر بن سعيد عن علي قال ما كنت أقيم على أحد حداه فيوت فيه فأجدمه في نفسي الا صاحب الخمر لانه ان مات وديته لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه \* وحدثننا محمد بن مثنى ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان هذا الاسناد مثله \* حدثنا أحمد ابن عيسى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن بكير بن الأشج قال بينا نحن عند سليمان بن يسار اذ جاءه عبد الرحمن بن جابر فحدثه فاقبل علينا سليمان فقال نني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة الانصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

### ❦ أحاديث قدر الضرب في الادب ❦

(قوله) في سند عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة الانصاري (ع) قال الدارقطني تابع عمر وأسماء بن زيد وخالفهما الليث وابن لهيعة فذكره عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة ولم يقلوا من أبيه واختلف فيه عن مسلم بن أبي مريم فقال ابن جريج عن عبد الرحمن بن جابر عن الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن حفص بن ميسرة عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه وقال

رضاء به (قوله) فأجدمه في نفسي (لم يختلف في أن من مات في حد ضرب لادية فيه على الامام ولا على بيت المال \* واختلف فيمن مات في التعزير فقال الجمهور لاشئ فيه وقال الشافعي ديته على عاقلة الامام وعليه هو الكفارة وقال غيره على بيت المال (قوله) وديته) بتخفيف الدال أي أعطيت ديته (ط) هذا والله أعلم فيما زاد على الاربعين وأما الأربعة فمات رأى على أنها سنة فكيف يخاف من ذلك



أبو الحسن في كتاب العلل القول قول الليث ومن تابعه وقال في كتاب البيع وقول عمر وصححه  
**(قوله عن أبي بردة)** (م) كذا ابن ماهان بالدال المهملة وعند الجلودى بالزاي وهو خطأ ويقال في  
 اسم أبي بردة هذا هاني بن خيار الحارثي ويقال هو رجل آخر من الأنصار (ع) لم يقله أحد بالزاي  
 وهو نصيف **(قوله)** لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله (ع) أخذ بظاهر  
 الحديث أشهب في بعض الروايات عنه وقال في مؤدب الصبيان لا يضرب فوق ثلاث وإن زاد  
 اقتص منه ومشهور قول مالك وأصحابه أن ذلك موكول إلى اجتهد الإمام بقدر جرم الفاعل وشهرة  
 فسقه ونحوه عن محمد بن الحسن قال وإن بلغ ألف وعن مالك أيضاً يضرب في تهمة الخمر والعاقشة  
 خمسة وسبعين ولا يبلغ به الحد ومال إليه أصبغ ونحوه لابن مساعة قال ولا يبلغ به الحد أبداً وقال  
 عمر لا يبلغ في تعزير أكثر من ثمانين وقال الزبيدي من أصحاب الشافعي تعزير كل أدب مستنبط من  
 حده لا يتجاوز به حده صلى الله عليه وسلم وقال أبو حنيفة والشافعي لا يبلغ به الأربعين وعن الشافعي  
 لا يبلغ العشرين فإنها أدنى حد العبد في الخمر وقال أحمد لا يزاد على العشرة أخذ بظاهر الحديث  
 وتأول أصحابنا الحديث على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين كان ذلك يكف الجاني  
 وتأوله أيضاً على أن معنى في حد في حق من حقوق الله أن لم يكن من المعاصي المقدرة حدودها لأن  
 المحرمات كلها من حدود الله تعالى **﴿قلت﴾** كان في أيام وصول أمير المغرب أبي الحسن المديني  
 تونس رجل يعرف بابن نكر ومته شديد الجراءة والأذابة وحكم بآدبه فعمل فيه محاسن في قدر ما يستحق  
 قال الشيخ ولو زيد في أدبه على الثلاثمائة سوط لكان أهلاً لذلك

### ﴿ أحاديث الحدود كفارات لأهلها ﴾

**(قوله تبايعوني)** (ط) كانت هذه البيعة بالعقبة خارج مكة وهي أول بيعة بايعها النبي صلى الله عليه  
 وسلم للنقباء الأنصار قبل الهجرة وقبل فرض القتال **﴿قلت﴾** تقدمت حقيقة البيعة وإن بيعته  
 صلى الله عليه وسلم كانت متعددة بحسب الحال في كتاب الإيمان **(قوله فن وفي منكم)** (ط) هو  
 بتخفيف الفاء وقاله الأصملي بالتشديد ومعناها واحد (ع) معناها فعل ما أمر به وكف عما نهى عنه  
 ومعنى أجره على الله يبعده من عذابه ويوصله إلى الجنة **(قوله)** ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو  
 كفارة له (أي من أتى حداً فاقم عليه فهو كفارة له) (ع) هو حجة للجمهور في أن الحدود كفارات

### ﴿ باب قدر الضرب في الأدب ﴾

**﴿ش﴾** **(قوله)** لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله (ع) أخذ بظاهر الحديث  
 أشهب في بعض الروايات عنه وقال في مؤدب الصبيان لا يضرب فوق ثلاث وإن زاد اقتص منه  
 ومشهور قول مالك وأصحابه أن ذلك موكول إلى اجتهد الإمام بقدر جرم الفاعل وشهرة فسقه ونحوه  
 عن محمد بن الحسن قال وإن بلغ ألف وتأول أصحابنا الحديث على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه  
 وسلم حين كان ذلك يكف الجاني

### ﴿ باب الحدود كفارة لأهلها ﴾

**﴿ش﴾** **(قوله)** تبايعوني (ط) كانت هذه البيعة بالعقبة خارج مكة وهي أول ليلة بايعها النبي صلى  
 الله عليه وسلم للنقباء الأنصار قبل الهجرة وقبل فرض القتال **(قوله فن وفي منكم)** بتخفيف الفاء

لا يجلد أحد فوق عشرة  
 أسواط إلا في حد من حدود  
 الله **﴿ش﴾** حد ثمانية بن يحيى  
 التميمي وأبو بكر بن أبي  
 شيبة وعمر والناس  
 واسحق بن إبراهيم وابن  
 نمير كلهم عن ابن عيينة  
 واللفظ لعمر وقال ثنا  
 سفيان بن عيينة عن  
 الزهري عن أبي إدريس  
 الخولاني عن عبادة بن  
 الصامت قال كنا مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في مجلس فقال  
 تبايعوني على أن لا تشركوا  
 بالله شيئاً ولا تزنا ولا  
 تسرقوا ولا تقتلوا أنفسكم  
 التي حرم الله الإباحة فمن  
 وفي منكم فاجر على الله  
 ومن أصاب شيئاً من ذلك  
 فعوقب به فهو كفارة له

فن قتل فاقص منه لم يبق عليه تباعة في الآخرة لان الكفارة ماحية للذنوب حتى كان لم يكن ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال لا أدري الحدود كفارات وحديث عبادة هذا أصح اسنادا وقد يجمع بين الحديثين بان يكون حديث أبي هريرة قاله أولا قبل أن يعلم ثم أعلمه الله أن الحدود كفارات واحتج من وقف بقوله تعالى ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم والآية مختلف في معناها فعلى انها في الكفار لاحجة فيها وعلى انها في محاربي الاسلام لحديث عبادة مخصص لعمومه أو مفسره (ط) وسعت بعض مشايخنا يقول القصاص انما يسقط حق الله ويبقى حق المقتول يطلب به القاتل في الآخرة وليس بصحيح لانه تخصيص لعموم الحديث بغير دليل (قوله) ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله فامره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه (م) يرد على الخوارج المكفرين بالذنوب وعلى المعتزلة القائلين بنفوذ الوعيد في ذى الكبيرة اذ امات ولم يتب لانه قال وان شاء غفر له وان شاء عذبه ولم يقل فلا بد أن يعذبه ﴿ قلت ﴾ تقدم استيفاء ذلك والكلام عليه في كتاب الايمان (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه البيعة لم يذكروا فيها قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى ببيعة النساء (قوله) ولا يعضه بعضنا بعضا (ع) كذا للجماعة يعضه وفيه ثلاثة أقوال فقيل انه السحر أى لا يسحر أى لا يسحر بعضنا بعضا والعاضه والعاضه الساحر والساحرة وقيل هو الافك أى لا يرميه بكذب ولا ينسب اليه ما ينقصه ويتأذى به يقال عضه الرجل وأعضه اذا أفك وقيل هو النخمة فالعضه والعضية على الاول سحر وعلى الثاني الافك وعلى الثالث النخمة (ط) والاقوال الثلاثة متقاربة لان الجميع كذب (ع) وهو عند العذري ولا يعضى على وزن يقضى والاول أبين الآن يتفرج على بعد من التأويل على قوله تعالى جعلوا القرآن عضين أى سحروا على قول من فسر به ذلك وهو قول الفراء وجعل العضه قد نقص منها هاء الاصل وألحقت علامة التأنيث فخرج فعله على هذا أيضا

### ﴿ حديث قوله العجماء جبار ﴾

(د) العجماء بالمد لا ينطق من الحيوان ولا يعقل وجرحها جنايتها كانت جرحاً أو نفساً أو مالا وجبار هو بضم الجيم وقع الباء ومعناه هدر لاشئ فيه ولم يختلف العلماء في ذلك (م) لان الشرع انما جاء بضمان المباشرة والمتسبب على شروط في المتسبب يطول استقصاؤها الاما استثنى الشارع من ضمان العاقلة الدية وهى لم تجن ولم تتسبب وفعل الدابة غير منسوب لمالكها الآن يكون لها ركب أو قائد أو سائق فيلزم كلام من الثلاثة على تفصيل يطول لان لكل واحد من الثلاثة مشاركة في فعلها

وقاله الأصيلي بالتشديد (ط) معناها فعل مانهى عنه ومعنى أجره على الله يبعده من عذابه ويوصله الى الجنة (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه البيعة لم يذكروا فيها قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى ببيعة النساء (قوله) ولا يعضه بعضنا بعضا (ع) وفيه ثلاثة أقوال فقيل انه السحر أى لا يسحر بعضنا بعضا والعاضه والعاضه الساحر والساحرة وقيل هو الافك أى لا يرميه بكذب ولا ينسب اليه ما ينقصه ويتأذى به يقال عضه الرجل وأعضه اذا أفك وقيل هو التهمة (ط) والاقوال الثلاثة متقاربة لان الجميع كذب

### ﴿ باب قوله صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبار ﴾

﴿ش﴾ العجماء بالمد لا ينطق من الحيوان ولا يعقل وجرحها جنايتها كانت جرحاً أو نفساً أو مالا

ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه فامره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه ﴿ وحدثننا عبد ابن حيدأ أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد وزاد في الحديث فتلا علينا آية النساء أن لا يشركن بالله شيئا الآية ﴾ وحدثنى اسمعيل بن سالم أخبرنا هشيم أخبرنا خالد عن أبي قلابه عن أبي الاشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء أن لا تشركن بالله شيئا ولا تسرق ولا تزني ولا تقتل أولادنا ولا يعضه بعضنا بعضا فن وفي منكم فاجره على الله ومن أتى منكم حدا فاقم عليه فهو كفارته ومن ستره الله عليه فامره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له ﴿ وحدثننا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن ربيع أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن الصنابعي عن عبادة بن الصامت انه قال ان من النقباء الذين يبيعوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا عتبه على أن لا تشرك بالله شيئاً ولا تزني ولا تسرق ولا تقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا تنتهب ولا تعصى فالجنة ان فعلنا ذلك فان غشينا (٤٧٩) من ذلك شيئاً كان قضاء ذلك الى الله وقال ابن رمح

كان قضاؤه الى الله \* وحدنا

يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح  
قالا أخبرنا الليث ح وثنا  
قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن  
ابن شهاب عن سعيد بن  
المسيب وأبي سلمة عن أبي  
هريرة عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انه قال  
الجماء جرحها جبار والبئر  
جبار والمعدن جبار  
وفي الركاذا الخمس \* وحدنا  
يحيى بن يحيى وأبو بكر بن  
أبي شيبة وزهير بن حرب  
وعبد الله بن حاتم  
عن ابن عيينة ح وثنا محمد  
ابن رافع ثنا اسحق يعني  
ابن عيسى ثنا مالك كلاهما  
عن الزهري باسناد الليث  
مثل حديثه \* وحدني  
أبو الطاهر وحملة قال  
أخبرنا ابن وهب أخبرني  
يونس عن ابن شهاب عن  
ابن المسيب وعبيد الله بن  
عبد الله عن أبي هريرة عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بمثله \* وحدنا محمد  
ابن رمح بن المهاجر أخبرنا  
الليث عن أبوب بن موسى  
عن الاسود بن العلاء عن  
أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة عن رسول

لانه يمكن كلاً منهم أن يجعدها عن طريق الاتلاف (ع) ضمن الجمهور كلاً من الثلاثة ما جنت الدابة  
من أجلهم وأسقط الضمان أهل الظاهر عنهم الآن يحملوها على ذلك ويقصدونه واختلف فيها أصابت  
بذنبها أو رجليها فلم يضمن مالك صاحبها وضمنه الشافعي \* واختلف فيها جنت العادية فالجمهور على أنها  
كغيرها ومالك وبعض أصحابه يضمنونها \* واختلف فيها أفسدت المواشي أو رعتها فالك يضمن  
أصحابها في ما أصابت من ذلك بالليل ولم يضمنهم ما أصابت بالنهار وضمنهم الليث ويضمنون \* (قلت) \*  
\* اختلف العلماء فيما أفسدت المواشي بالليل والنهار فقليل بالضمان مطلقاً وقيل بعدمه مطلقاً والمشهور  
من المذهب التفصيل كما ذكرناه والحجة له ما في الموطأ من أنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وهو  
مفسر ومخصص لحديث الجماء جبار \* واختلف في تفسير قول مالك بسقوط الضمان فيما أفسدت نهاراً  
فقليل انما ذلك اذا كثرت الزروع وامتدت بحيث لا يقدر أربابها على حراستها وقيل العكس أولى لانها ان  
كثرت الزروع وامتدت فعلى أرباب المواشي أن لا يخرجوها الا براعاً واذا توجه الضمان فاما يكون على  
أرباب المواشي اذا لم يكن لها راع وان كان لها راع فهو ان فرط ضمن والام يضمن واذا ضمن من توجه  
عليه الضمان فقال ابن رشد ان ترج عود الزرع ضمن الآن قال في كتاب المدرج على الرجاء والخوف  
أي حال رجاء البلوغ وخوف عدمه وان رجيت اعادته فقال مطرف يضمن الآن ولا يتأني ان ينبت  
قال وعلى قول سحنون في قاطع شجرة من فوق أصلها ينظر فان عادت فلا شيء على القاطع وان نقصت  
عما كانت غرم على ما نقصته ولا يفرم قيمة السقي والعلاج كما لا يفرم في جراح الخطأ أجز الدواء مع  
الدية فينتظر بالزرع أن ينبت قال مطرف فان عاد الزرع بعد ان أخذت القيمة لم ترد لانها حكم مضي  
كقول أشهب فيمن ضرب فذهب عقله فأخذ الدية بعد الاستيناء ثم عاد العقل فانها لا ترد له لاحكم  
مضي وقيل ترد القيمة قال مطرف وان تأخر الحكم حتى نما الزرع فلا قيمة وماذا كرم من الخلاف في  
ما أفسدت العادية وان مالكا وبعض أصحابه يضمنون أربابها قال في كتاب البيوع الفاسدة واذا كانت  
المواشي تعد وفي زرع الناس فأرى أن تغرب وتباع في بلد لا زرع فيها الا أن يجسها أربابها (قوله  
والبئر جبار) (ع) يريد بالبئر ما حفره في ملكه أو بفضاء داره للطمر أو للرحاض أو بالفياض لمنفعته من  
سقي ماشية أو سقيه أو استوثر على حفرها فانهارت عليه لا ضمان على صاحبها في شيء من ذلك الا أن  
يحفر ذلك في غير ملكه بغير إذن ربه أو حيث لا يباح له من طرق المسلمين أو حفره في ملكه لملك  
فيه انسان أو سارق ففي هذا كله يضمن الحافر ما دون ثلث الدية في ماله وما زاد فعلى العاقله هذا كله  
قول مالك والشافعي وقال الحنفية هو ضامن في جميع ذلك وقال الليث لا يضمن ما هلك فيما حفره  
للسارق (قوله والمعدن جبار) يريد اذا انهارت غيرانه على العاملين (د) أو يحفرها في ملكه أو في  
موات فيقع فيها أحد فهو جبار (قوله وفي الركاذا الخمس) (م) الركاذا عند مالك والحجازيين دفن  
جوجبار هو بضم الجيم معناه هدر لا شيء فيه ولم يختلف العلماء في ذلك (قوله والبئر جبار) يعني اذا  
حفره الرجل حيث يجوز له (قوله وفي الركاذا الخمس) الركاذا عند مالك والحجازيين دفن الجاهلية

الله صلى الله عليه وسلم انه قال البئر جرحها جبار والمعدن جرحه جبار والجماء جرحها جبار وفي الركاذا الخمس \* وحدنا  
عبد الرحمن بن سلام الجمحي ثنا الربيع يعني ابن مسلم ح وثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ح وثنا ابن بشار ثنا محمد بن جعفر  
قالا ثنا شعبه كلاهما عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

الجاهلية وأصله من الثبات وال لزوم ركز الشيء في الأرض اذا ثبت وقال الحنفية الر كاز المعدن والحديث  
يرد عليهم لتفرقة بينهما وعطفه أحدهما على الآخر وخسه لبيت المال وأربعة أخماسه لو أجده وإنما  
شدد فيه بأخذ الخمس لقلة التعب بخلاف المعدن ولهذا كان في الندرة توجد في المعدن الخمس والندرة  
الذهب المجتمعة (ط) وإنما يكون فيه الرد على الحنفية اذا نطق صلى الله عليه وسلم بالثلاثة في فور واحد  
لأنه كان يقول حينئذ والمعدن جبار وفيه الخمس لأنه أفصح وأبعد عن الاشكال ولا يليق أن يقول  
والمعدن جبار وفي المعدن الخمس لأنه ركيك من الكلام ينزه كلام الشارع عنه لأنه من إيقاع الظاهر  
موقع المضرر للفائدة ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم نطق بذلك في أوقات متفرقة وجمعها الراوي  
فعلى هذا فالرد فيه على الحنفية

وقالت الحنفية الر كاز المعدن والحديث يدل على خلافه اذ لو كان هو المعدن لكان مقتضى الظاهر  
وفيه الخمس اذ إيقاع الظاهر موقع المضرر للفائدة لا يجوز في كلام البليغ ويحتمل أنه صلى الله عليه  
وسلم نطق بذلك في أوقات متفرقة وجمعها الراوي فعلى هذا فالرد فيه على الحنفية ﴿قلت﴾ وما رجع  
به مذهب مالك وأهل الحجاز أن تفسيرهم هو الموافق لاستعمال العرب وهو المناسب لوجوب الخمس  
اذا الخمس معهود وجوبه في أموال الكفار واشتقاقه من الر كز وهو مصدر ركزت الرمح ويقال  
أر كز الرجل اذا وجد الر كاز ولنا مذهب الحنفية أن يقول ان حديث ال زمين في هذا المقام دخيل  
بخلاف ما اذا فسر بالمعدن فلا يبعد حينئذ كرهه لأنه لا ذكر حكم المعدن في الهدر استنبه حكما آخر له  
وهو وجوب الزكاة فيما حصل منه استطرادا ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل فقال الذهب  
والفضة الذي خلقه الله في الارض يوم خلقه

﴿تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس﴾ وأوله كتاب الأفضية ﴿